شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد
جمال الدين ابن هشام الأنصاري
٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ

ومعه كتاب
منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد
١٣١٨ ـ ١٣٩٢ هـ

ضبطه واستدرك ما فات منه وعلق عليه
نسيم بلعيد

مؤسسة الرسالة ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الرسالة ناشرون
انتشار بألوان الطيف

دمشق - سورية
هاتف: ٢٣٢١٢٧٥ ١١ (٩٦٣)
فاكس: ٢٣١١٨٣٨ ١١ (٩٦٣)
ص.ب: ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان
تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers
Damascus - Syria
Tel:(963) 11 2321275
Fax:(963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

Http://www.resalah.com
E-mail: resalah@resalah.com
facebook.com/resalah2007
twitter.com/resalah1970
instagram.com/resalahpublishers.

ISBN 978-9933-23-088-3
9 789933 230883

①

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

حمداً لِمن تفرَّد بصفاتِ الكمال ونُعوتِ الجلال، وتنزَّه عن الضدِّ والكُفوِ والمِثال، الذي اختصَّ أولياءَه بحُسن السَّمْتِ وجَميلِ الخِصال، وقَضى على مَن عَصاه بالذِّلة والخِزْي والنَّكال، فباتَ الفائزونَ في أرغدِ عيشٍ وأهنإ بال، وصار الخاسِرون بين يَدَيْ شَديدِ المِحال.

نَحمَده سُبحانه عددَ الحَصْباءِ والحَصى والرِّمال، ونُثني عليه عديدَ ما يَتنزَّلُ من السَّحاب الثِّقال، ونُصلِّي ونُسلِّم على نبيِّه محمدٍ وصَحبِه والآل، أئمةِ الهُدى وساداتِ الرِّجال، أُولئك الذينَ قَمعُوا الشركَ والكُفرَ والضَّلال، وسَعَوا في نشرِ التوحيد دُون فُتور أو كَلال، حتَّى هَيْمَنَ دينُ الإسلام ذاتَ اليَمين وذاتَ الشِّمال، وبلغ أقاصيَ الأرضِ وأعاليَ الجِبال، وإنَّه لمُمَكَّنٌ بعد حينٍ بإذن الكبيرِ المُتعال، وإن رَغِمتْ أُنوفُ أتباع الأعورِ الدَّجَّال.

أما بعدُ؛

فإنَّ أفضلَ ما تُبذل فيه الأوقاتُ عند أرباب الفُهُوم، وأَولى ما تُنفَق فيه الأعمارُ بين أَصحاب الحُلُوم، إعمالُ الفِكر في جمعِ ما تفرَّقَ من أشتات الفُنُون والعُلُوم، وإرهاقُ النفسِ في مُداواةِ ما خلَّفه الجهل مِن جُروحٍ وكُلُوم، فإنه لَعمرُ الله نوعٌ من الجِهاد لا يَقصُر عن منازَلة العِدا والخُصوم، وضربٌ من العبادةِ يُزيح عن القَلب ما اعتَراه من الوساوِسِ والهُموم.

ولمَّا كان عِلمُ النحو هو واسطةَ عِقد عُلوم الأدب، والوَسيلةَ لِفهم كتاب ربِّنا وفهمِ

كلامِ العرب، لَزِم على العاقل أن يَبذلَ في تحصِيله ما اسطاع من سَبب، وأن يَعكفَ على النَّظر في مُصنَّفاتِه ودَواوينِه مِن كَتَب، مُدمِناً ذلك مِن غير فُتُور وإنْ مَسَّه النَّصَب، فإنَّ مراتبَ أهل الفضلِ لا تُنالُ إلا بالجُهد والتَّعب.

وإنَّ مِن خيرِ ما تُصرَف إليه الهِممُ ويُوجَّه إليه القصدُ والطَّلب، كُتبَ العلَّامةِ ابنِ هشام التي بلغتِ الغايةَ في الحُسنِ ولا عَجَب، فإنه مالكُ أزمَّةِ العربية الذي استَولى عليها وغَلب، وسيِّدُ مَن تكلَّم فيما ارتَفع وما انخفَض وما انتصَب، مُلحِقُ الأواخِرِ بالأوائلِ في المَفاخِر والمَنازِل والرُّتَب، ومُحيِي ما اندرَس من النَّحوِ وكاشفُ ما مِنه استَتر واحتَجب، مُزاحِمُ الأئمَّة ومُجاثي كُبَرائِهم بالرُّكَب، ومُنافِسُ مَن رَضع العربيَّةَ وسُقِيَها في العُلَب؛ فرَأَيْنا أن نُخرجَ اليومَ كتابَه هذا الموسومَ بـ«**شَرح شُذور الذَّهب**»، على خير ما كان يُرتجى ويُؤمَّل ويُرتقَب، وأحسنِ ما له انبَغى وحقَّ ووَجَب، مُنزَّهاً بإذن الله تعالى عمَّا يَشِينُ أو يُورثُ العَتَب، مُوشًّى بِتعليق الشيخ محيي الدين المسمَّى بـ«**مُنتهَى الأَرَب**»، كما فَعلْنا مِن قبلُ بأخِيه لا مِن الرَّضاع وإنما في النَّسَب، أعني «**شرحَ القطر**» مع ما خَطَّ عليه الشيخُ وكَتب، فإنَّه بعضُ خِيرة مَن لِلتحقيق تَوجَّه وانْتَدَب، وواحدٌ من أفضلِ مَن رأيناه انتَحى هذا السَّرَب، ثُم أَوْدَعنا فِيما بين دَفَّتَي الشرح فوائدَ هي أَحلى من الضَّرَب، وبَثَثْنا فيه مسائلَ لا يَستَغني عنها المُجِدُّ في الطَّلَب، فالحمدُ لله تعالى على ما أعطى ومَنَح ووَهب، هو أهلُ الثناء وعليه المتَّكَلُ وإليه الرَّغَب.

عملي في الكتاب

١ـ قابلتُ «شرح الشذور» ـ معتمداً على طبعتي (دار الاستقامة) القديمة و(دار الطلائع) الحديثة ـ على عِدَّة مَخطوطات، إحداهنَّ تَعود إلى القرن العاشر الهجري، واستدركتُ ما سقط من الكتاب، وصحَّحتُ ما تصحَّف من ألفاظه، مستأنِساً في جميع ذلك بشَرحي الجوجري (٨٨٩ هـ) وزكريا الأنصاري (٩٢٦ هـ)، وبِالنصَّين المطبوعَين مع حاشية العدوي وحاشيةِ الأمير لتقدُّم طباعتهما؛ إذ الأول مطبوع سنة ١٢٩٢ هـ، والثاني سنة ١٢٩٩ هـ.

وسيأتي مزيدُ كلام على هذا الأمر.

٢ـ ضبطتُ «متن الشذور» كاملاً، وأما الشرحُ فضبطتُ منه ما تيسَّر، ولا سيَّما ما أحوَج إلى ضبطٍ لِبيانِ المعنى، وهذا وإن كان قد قام بأكثره المحقِّق رحمه الله سابقاً، إلا أني خالفتُ ضبطَه في مواضعَ عِدَّةٍ، ذاكراً سببَ تلك المخالفةِ والحاملَ عليها.

٣ـ جرَّدتُ «متن الشذور» من الكتاب، ووضعتُه مستقِلًّا ضمن المقدِّمات لِمن أراد الرجوعَ إلى مسائلِه بسرعةٍ، أو أحبَّ حِفظَه.

٤ـ جعلتُ تخريج كلِّ آية بَعدها مباشرةً تَيسيراً على القارئ، بعد أن كان تخريجُ المحقِّق رحمه الله لها في الهامش.

٥ـ خرَّجتُ القراءات والأحاديث الواردة في الكتاب، وأغلبُ الكلامِ على القراءات من «معجم القراءات» للدكتور عبد اللطيف الخطيب؛ فإنه شافٍ كافٍ.

٦ـ ترجمتُ باختصار للأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب؛ سواءٌ أكانوا مشهورِين أم مَغمورين، وسواءٌ أكانوا نُحاةً أم شعراءَ أم صحابةً أم أدباءَ أم غيرَهم، وغالبُ النقل

في ذلك من كتاب «الأعلام» للزركلي، و«بغية الوعاة» لِلسيوطي، وفي الأول إحالاتٌ على كتب التراجم إثرَ كل ترجمة تُيسِّر التوسعَ لمَن أرادَه.

٧ـ وضعتُ عناوينَ للمسائل جعلتُها بين معقوفَين هكذا [ ].

٨ـ وضعتُ أيضاً في آخِر الفصول أو الأبواب رُسوماً تشجيريَّةً لأهم المسائل.

٩ـ تممتُ الناقص من الشرح؛ فإن المصنف رحمه الله ـ على ما قيل ـ ألَّف «متن الشذور» و«شرحه»، ثم زاد في المتن مسائلَ لم يتعرَّض لشرحها، ومِن ثَمَّ ألَّف البرماوي المتوفى سنة ٨٣١هـ رسالته التي سمَّاها «**شرح الصدور بشرح زوائد الشذور**»، وغالبُ ما فيها قد نقلتُه هنا، مع اختصارٍ بعض المواضع، ونقلٍ من الجوجري وزكريا الأنصاري أحياناً. هذا، وإهمالُ الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله لمثل ذلك ـ مع تسميةِ تعليقاته شرحاً ـ من الغرائب.

١٠ـ علَّقتُ على الكتاب بما رأيتُه يخدمُ الطالب ويُيسِّرُ له الاستفادةَ منه، كما علَّقتُ أيضاً على مواضعَ من كلام الشيخ محيي الدين تتميماً لشيءٍ فائتٍ، أو توضيحاً لمعنًى خفيٍّ، أو تصحيحاً لوَهمٍ عارضٍ، ولا تستعظمنَّ مني هذا الكلام؛ فإنَّ لكل جَوادٍ كَبوة، ولكل صارمٍ نَبوة، ولِكلٍّ عالم هَفوة. على أني لم أُرِدْ إثقالَ الكتاب بالتعليقات وإخراجَه عن حدِّ الاعتدال، فاقتصرتُ على ما تمسُّ إليه الحاجةُ من جميعِ ذلك كما سَتراه إن شاء الله.

وقد مُيِّزتْ تعليقاتي عن تعليقات الشيخ في الأصل بأرقامٍ مُغايِرة، تحت خطٍّ أسودَ فاصلٍ بينهما، أو بين تعليقاتي والشرح.

المخطوطات

ذكرتُ من قبلُ أني قابلتُ نصَّ الكتاب على عدة نسخ مخطوطة، وأهمها:

ـ مخطوطة جامعة الملك سعود، برقم: ٢٢٤، وأوراقها: ١٠٨ أوراق، بخط إمام الدين بن محمد بن يوسف بن قاسم البطايحي الخليلي الأزهري الشافعي، وتاريخ نسخها: سنة ٩٨١هـ.

ـ ومخطوطة جامعة الملك سعود أيضاً، برقم: ٢٢٥، وأوراقها: ١٥٩ ورقة، ناسخها غيرُ معروف، وتاريخ نسخها: سنة ١٢٣٧هـ.

هذا مع الاستئناس بِنُسخ أخرى من المخطوطات التي أتاحها على الشبكة القائمون على جامعة الملك سعود جزاهم الله خيرَ الجزاء، ولا سيَّما في المواضع المشكلة مِن الكتاب، ومِن ذلك مثلاً:

ـ المخطوطة برقم: ٣٠٨٦ز، ١٦٢ ورقة، اسم الناسخ: محمد سالم، تاريخ النسخ: ١٢٧٦هـ.

ـ والمخطوطة برقم: ٩٢٢، أوراقها: ٢٨٧ ورقة، تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر تقديراً.

واعلم أني ـ مع مقابلتي للكتاب حرفاً حرفاً ـ آثرتُ إبقاءَ عبارة أصلِ الشيخ محمد محيي الدين المطبوعِ كما هي في الغالب مهما أمكن ذلك؛ ثقةً مِنّي في مقابلة الشيخ واطِّلاعِه على ما لم أطَّلع عليه مِن النُّسَخ؛ فلم أُنبِّه على فُرُوق النسخ التي لا يَنبني عليها شيءٌ في نظري، كأنْ يجيءَ في المطبوع: «... مثل: كذا» وفي المخطوطات

ـ أو في بعضها ـ: «... نحو: كذا»، أو نحوِ ذلك مما لا حاجةَ إلى الإطالة في استقصائه، وأنا إنما جئتُ مُتمِّماً لِعَمله لا هادماً له.

ومما يتَّصل بهذا أيضاً ما التزَمناه في الآيات القرآنية من جعلِها بخط المصحف على الروايةِ المشهورة بيننا اليوم والواقعةِ في طبعات الشيخ، وهي روايةُ حفص عن عاصم، وأيضاً تيسيراً على الطلاب، وخروجاً من خِلافِ رَسمِ الآيات القرآنية، وإنْ كانت مختلفةً في مواضعَ عمَّا جاءت عليه في النسخ المخطوطة، نحو: ﴿يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ﴾ [هود: ٨٧] بالإفراد على روايةِ حفص، و﴿يا شُعَيْبُ أَصَلَواتُكَ﴾ بالجمع على قراءة أبي عمرو كما أوردها المصنف؛ ما لم يَخرج ذلك عن محلِّ الاستشهاد، كما وقع في بعض آيات جاءتْ في الطبعات السابقةِ على روايةِ حفص فلَم تُوافق ما قُصِد مِن الاستِشهاد بها. وانظر مثلاً الصفحة (١٢٩) مِن هذا الكتاب.

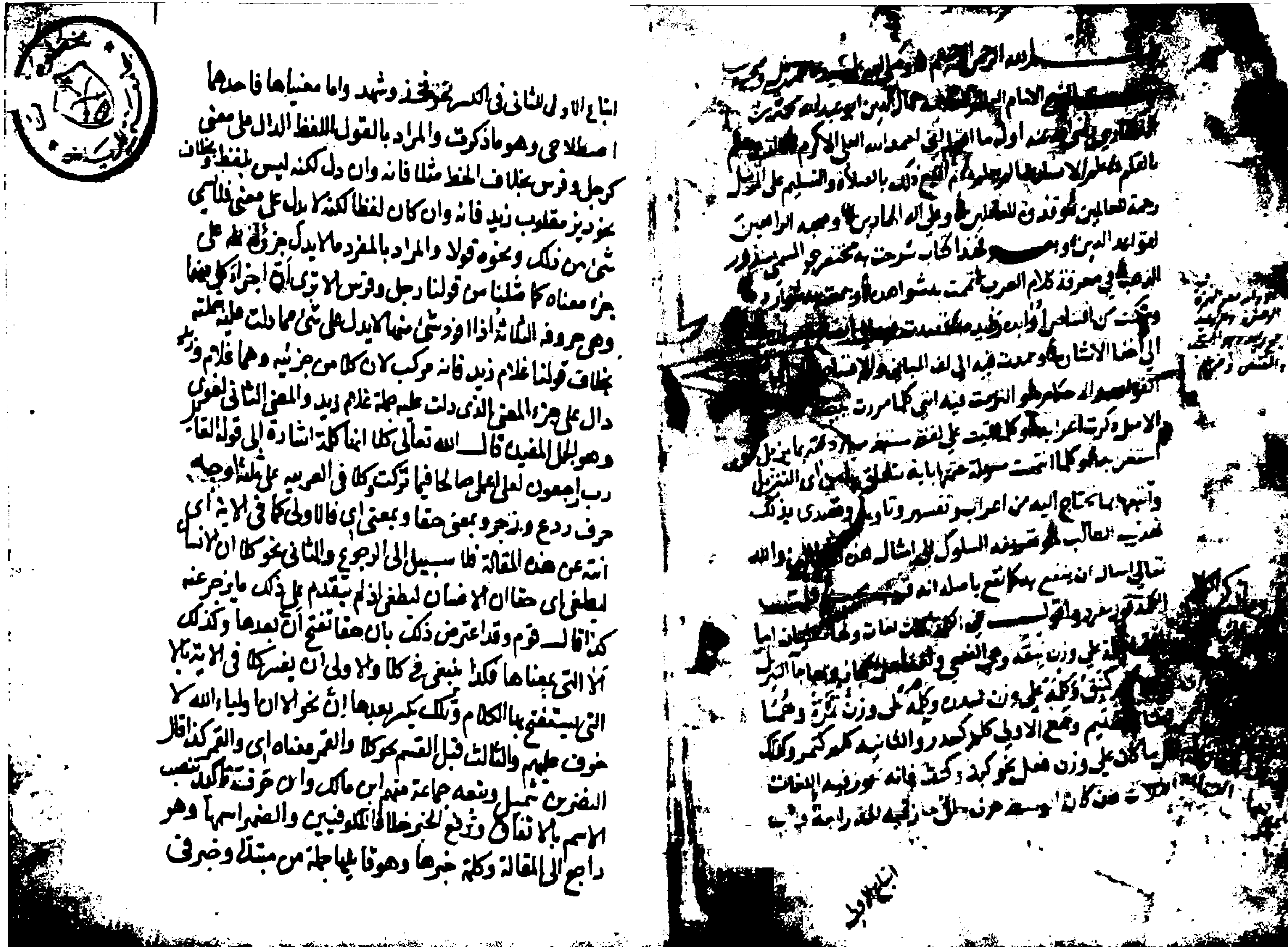
هذا، والله مِن وراء القصد.

نسيم بلعيد

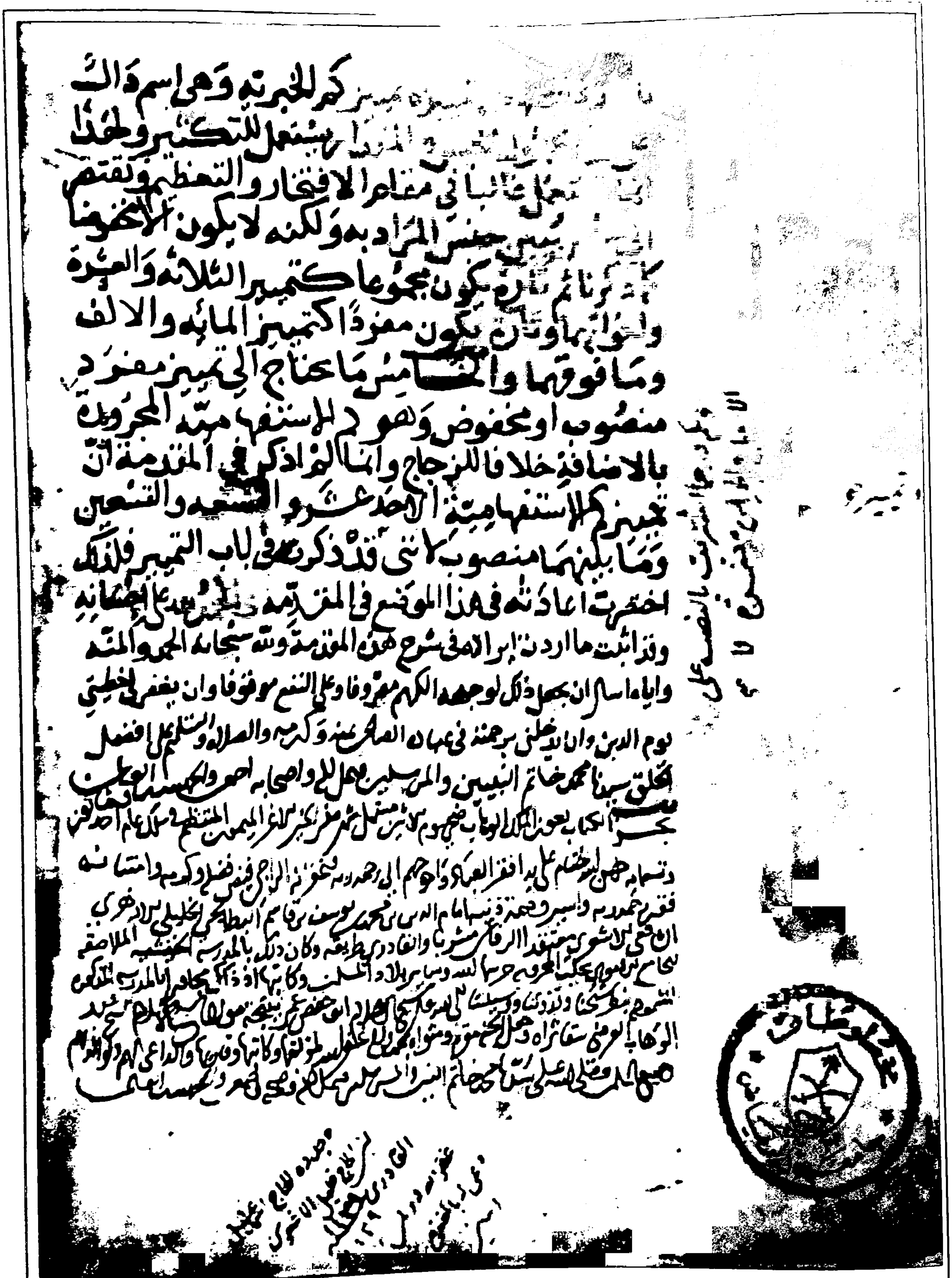
منطقة القبائل الكبرى ـ الجزائر

ربيع الأول ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٦م

صور المخطوطات



اللوحة الأولى من النسخة الأولى



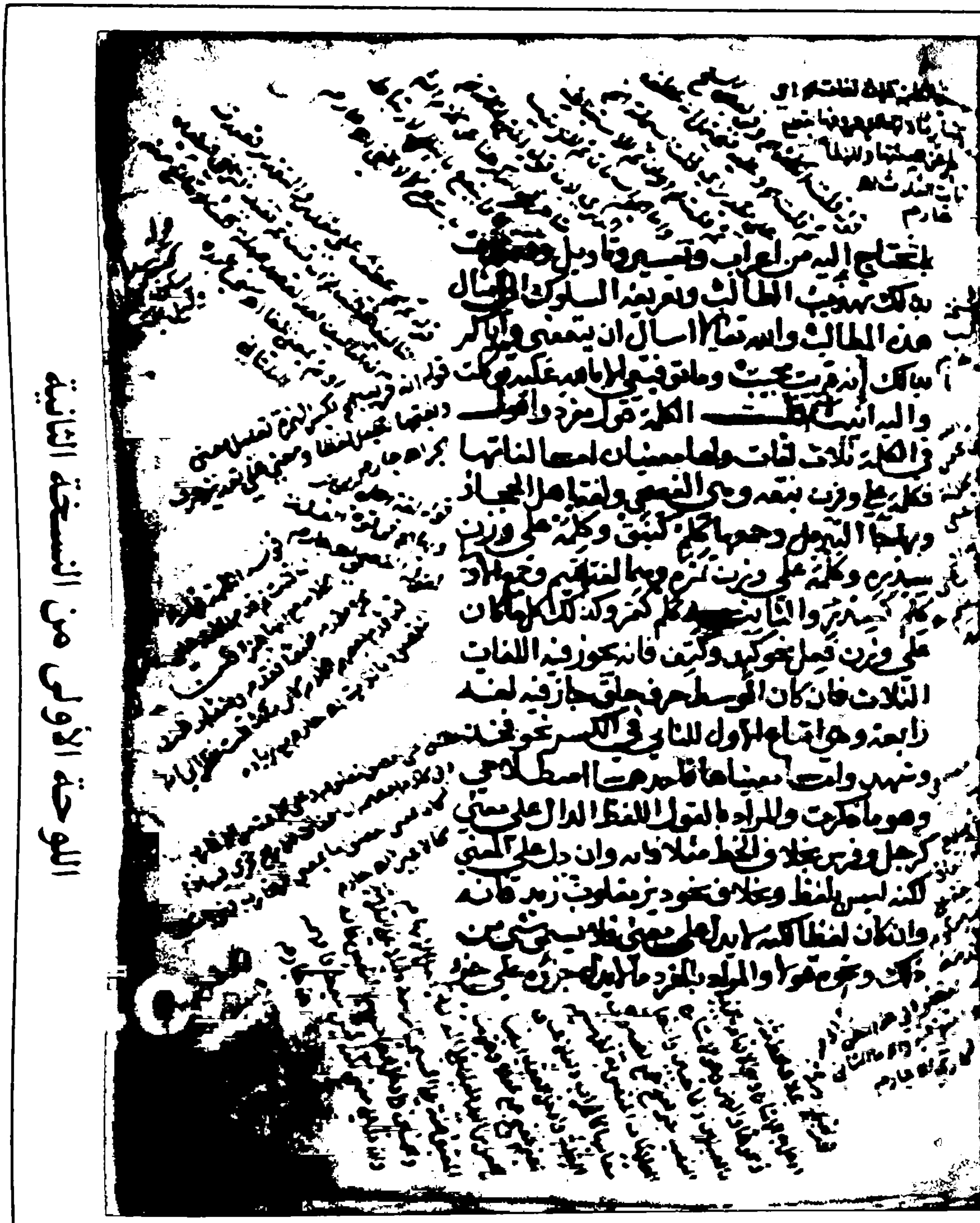
اللوحة الأخيرة من النسخة الأولى



صورة العنوان من النسخة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الشيخ الإمام العلامة جامع اشتات
الفضائل وحيد الدهر وفريد العصر مفتي المسلمين
بركة المسلمين جمال الدين ابو محمد عبد الله ابن الشيخ
جمال الدين يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري
تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته الحمد لله
العلي الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان
ما لم يعلم ثم اتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل
رحمة للعالمين وقدوة للعاملين وعلى آله الهادين
وصحبه الرافعين لقواعد الدين امين وبعد
فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بشذور الذهب
في معرفة كلام العرب تممت به شواهده وجمعت به
شوارده ومكنت من اقتناص اوابده رائده وقصدت
فيه الى ايضاح العبارة لا الى اخفاء الاشارة وعمدت
فيه الى لف المباني والاقسام الى نشر القواعد
والاحكام والتزمت فيه اني كلما مررت ببيت من
شواهد الاصل ذكرت اعرابه وكلما اتيت على لفظ
مستغرب اردفته بما يزيل استغرابه وكلما انهيت
مسئلة ختمتها باية تتعلق بها من اي التنزيل واتبعتها
بما يتعلق بها



بالحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل ...
به لكتب تهذيب المسالك وتقريب السلوك إلى ...
هذه المسالك والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم
بذلك إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب قلت الكلمة قول مفرد وأقول
في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان أحدها اللغاتها
فكلمة على وزن نبقة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز
وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق وكلمة على وزن
سدرة وكلمة على وزن تمرة وهما لغتا تميم وجمع الأولى
كلم كسدر والثانية [illegible] كلم كتمر وكذلك كل ما كان
على وزن فعل نحو كبد وكتف فإنه يجوز فيه اللغات
الثلاث فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة
رابعة وهي إتباع الأول للثاني في الكسر نحو فخذ
وشهد والمعنيان أحدهما [illegible] اصطلاحي
وهو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى
كرجل وفرس وغلام والخط مثلا فإنه وإن دل على المعنى
لكنه ليس بلفظ وخرج بالمفرد نحو زيد قائم فإنه
وإن كان لفظا [illegible]
ذلك [illegible] والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء

اللوحة الأولى من النسخة الثانية

بشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة ان هذا اخي
له تسع وتسعون نعجة واما قوله وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا [illegible] بدل من اثني عشر
والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة والرابع
ما يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف
تقول مائة رجل والف رجل ويلحق بالعدد
المنتصب تمييزه كم الاستفهامية وهي بمعنى اي عدد
ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك
ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلحق بالعدد
المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد
مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا
انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم
وتفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون
الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز
الثلاثة والعشرة وما بينهما وتارة يكون مفردا
كتمييز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج
الى تمييز مفرد منصوب او مخفوض وهو كم
الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهم اشتريت
فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة
خلافا

خلافا للزجاج وانما لم اذكر في المقدمة ان تمييز كم
الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة
والتسعين وما بينهما منصوب لاني قد ذكرته
في باب التمييز والحمد لله على احسانه وقد
اتيت ما اردت ايراده في شرح هذه المقدمة
ولله سبحانه الحمد والمنة واياه اسال ان يجعله
خالصا لوجهه الكريم مصروفا وعلى النفع به
موقوفا وان يغفر لي خطيئتي يوم الدين والحمد لله
رب العالمين تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
والله الموفق للصواب
واليه المرجع والمآب كان
الفراغ من نساخة هذا
المؤلف العظيم [illegible]
[illegible]

ان تجد عيبا فلا تشنع به جل من لا فيه عيب نعرفه
ان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا
اودعت هاهنا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

اللوحة الأخيرة من النسخة الثانية

مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله على نَعْمائِه، والشكرُ له على آلائِه[(١)]، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ واسطةِ عِقْدِ أنبيائِه، وعلى آلِه وصحبِه وأوليائِه.

أحمده ـ سبحانه ـ حمداً يَكون سبباً مُدْنِياً مِن رضاه، وأشكُرُه شكراً يكون مُقَرِّباً من الفوز بِمغفرته.

وبعدُ، فهذا كتاب «شذور الذهب، في معرفة كلام العرب» وشرحُه، وهما مِن تصانيف العلَّامة المحقِّق، فخرِ العربية، وحاملِ لواءِ علمائها، أفضل مَن صنَّف مِن رجالات القرن الثامن الهجري في قواعِد العربية والتطبيق عليها، جمال الدين بن هشام الأنصاري، وهذا الكتاب وشرحُه صِنْو[(1)] كتابِه «قَطْر الندى، وَبَلّ الصَّدَى» وشرحه، صنَّفهما ابن هشام لِلَّذين شَدَوْا من علم العربية شيئاً يكون كالمقدِّمة لِقراءتهما، وكنا ندرسُهما معاً في الجامع الأزهر في فرقة دراسيَّة واحدةٍ، وفي عام واحد، وكُنا نستوعِبُهما قراءةً ودَرْساً، ولم نجدْ في ذلك مَشقَّةً ولا عَنَتاً.

ولِلكتابين في نفسي ذِكْرَيَاتٌ لن يأتيَ عليها الزمان؛ فقد تلقَّيتُهما معاً على شيخ واحد، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ مِثالاً للجِدِّ والإخلاص في التحصيل والإفهام وبعثِ

---

(١) الآلاء: النِّعَم، واحدُها: إلَى، بوزنِ رِضاً[(*)].

---

(1) الصنو: الأخ الشقيقُ، ومنه الحديث: «عمُّ الرجلِ صِنوُ أبيه»، والنخلتان فما زاد في الأصل الواحد كل واحدة منها صِنو بالكسر، ويُضم. انظر: «تاج العروس» (ص ن و).

(*) عبارةُ الجوهري في «الصحاح»: واحدها: ألاً بالفتح، وقد يُكسر. اهـ وفيه لغات أخرى ذكرها في «تاج العروس». انظر: (أ ل ي).

الهِمَّة على الاقتِداء به، فكان ذلك أَحَدَ البواعِث على محبَّة الكتابَين وتحصيلِهما، ثم كان أشدَّ البواعث إلى الكتابة عليهما وَبَعْثِهما.

وقد كان مما جرَى به القَدَرُ أن رَأَتْ مشيخةُ الجامع الأزهر في نِظامها الجديد[١] تدريسَ هذَين الكِتابين لِفرقتين دراسيَّتَين؛ فَجَعَلَتْ «قطر الندى» وشرحَه للسنة الثالثة الإعدادية، و«شذور الذهب» وشرحَه للسنة الرابعة الإعدادية، وقد كنتُ قَدَّمْتُ لِقُراء العربية عامةً ولأبنائي وإخواني من طَلبة الأزهر وأساتذتِه خاصَّةً شرحاً سهلَ العِبارة فائقَ التحقيق على «شرح قطر الندى»، فكان لِزاماً عليَّ أن أُعَزِّزَه بشرحٍ على «شذور الذهب» لِيكونَ له أخاً يُدَانِيه في السهولة والتحقِيق، وَيُقَرِّبُ ما أَغْرَبَ به ابن هشام ما أودَعه فيه من عَوِيص المسائل التي تَرجع إلى الفقه في العربية والدِّقَّة في معرفةِ أسرارِها.

وقد سمَّيتُ هذا الشرحَ «**منتهى الأرب، بِتحقيق شرح شذور الذهب**»، راجياً أن يَتطابقَ الاسم والمسمَّى، وأن يكون ما أَوْدَعتُهُ فيه مِن ذخائر العربية مُقْنِعاً لِراغبي البحث، وَسَادًّا لِنَهْمَةِ المُولَعِين بالتَّفقُّه في الحقائِق العِلْمية.

فإن أكُنْ قد أصبتُ الذي أرَدْتُ؛ فهذا توفيقُ الله تعالى وتيسيرُه، وإن تكنِ الأُخرى فلا يُكلِّفُ الله نفساً إلَّا وُسْعَهَا، وبِحسبي خُلوصُ النية لله تعالى ولِرسوله.

رَبِّ هَبْ لي مِن لدنْك رحمةً؛ إنك أنتَ الوهَّاب.

كتَبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

---

(١) في سنة ١٩٣٥ الميلاديَّة.

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» و«شرحه»

هو الإمامُ الذي فاق أقرانَهُ، وشَأى من تَقَدَّمه، وأعيَا مَن يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُباره في سَعَة الاطلاع وحُسن العبارة وجمالِ التعليل؛ الصالحُ الوَرِعُ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري.

وُلد في القاهرة، في ذي القعدة من عام ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشِّهابَ عبد اللطيف بن المرحِّل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان «ديوان زُهير بن أبي سُلمى المُزَني»، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيرَه، وحضر دروسَ التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني «شرح الإشارة» له إلَّا الورقة الأخيرة، وحَدَّثَ عن ابن جماعة بـ«الشاطبية»، وتفقَّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبَل فحفظ «مختصر الخرقي» قُبَيل وَفاته.

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم، وتَصَدَّرَ لنفع الطالِبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحثِ الدقيقة، والاستدراكاتِ العجيبة، والتحقيقِ البارع، والاطلاعِ المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانتْ له ملكةٌ يتمكَّن بها مِن التعبير عن مَقصودِهِ بما يُريد مُسْهَباً ومُوجزاً، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً، بَرًّا، دَمْثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيقَ القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زِلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية، يقال له: ابن هشام أنْحَى من سِيبويه».

وقال عنه مرةً أخرى: «ابن هشام على عِلم جَمٍّ يَشهد بِعُلوّ قدرِه في صناعة النحو، وكان ينحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوا أثَرَ ابن جني واتبعوا مُصطلحَ تعلِيمه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قُوة مَلَكته واطِّلاعِه». اهـ

ولابن هشام مُصنَّفاتٌ كثيرة كلُّها نافع مُفِيد تَلُوحُ منه أماراتُ التحقيق وطولُ الباع، وتُطالِعك مِن روحه علائمُ الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذُيُوع الصيت، ونحنُ نذكُر لك ما اطَّلعْنا عليه أو بَلَغَنا علمُه مرتباً على حروف المعجم، وندلُّك على مكانِ وجوده إن عَلِمنا أنه موجودٌ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نَعلمْ وُجودَه، وهاكَها:

١- «الإعراب عن قواعد الإعراب»: طُبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالدٌ الأزهريُّ[1].

٢- «الألغاز»[2]: وهو كتاب في مسائلَ نحوية، صَنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طُبع في مصر.

٣- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»: طُبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد[3]، ولنا عليه ثلاثةُ شروح[4]: أولها شرحٌ وجيزٌ مطبوع، وثانٍ متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط لم يُطبع.

---

(1) اسم شرحه: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، وقد طُبع مِراراً، ولا سيَّما مع كتابه الآخر: «تمرين الطلاب في صِناعة الإعراب»، وعليه عِدَّة حواشٍ منها: حاشية أبي بكر الشنواني، وحاشية تلميذه الحموي المختصرةُ منها.

(2) طُبع مع حاشية الغزي عليه سنة (١٣٠٤هـ)، ثم طبع الكتاب وحده ونُشر باسم «ألغاز ابن هشام في النحو» سنة (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) بتحقيق وترتيب أسعد خضير. انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» لعلي فودة نيل (ص١٨٧).

(3) اسم شرحه «التصريح بمضمون التوضيح»، وهو مطبوع عدة طبعات بعضُها مع حاشية الشيخ يس الحمصي عليه.

(4) كان الشيخ رحمه الله يتساهل ويتسامح في إطلاق لفظ الشرح على الحاشية أو التعليق، والحقُّ أن هذا خلطٌ غيرُ جيِّد بين المصطلَحات، والفرقُ بين الشرح والحاشية ليس بالحجم كما يَظنه كثيرٌ من الطلبة، وإنما الفرقُ بينهما أن الشارح يَتتبَّع الكتابَ الذي يَقصد شرحَه جملةً جملةً ومسألةً مسألةً، ويتكلم على جميع ذلك مَزجاً أو بـ«قال وأقول» أو غيرِ ذلك، مأخوذٌ من الشرح لغةً وهو البيانُ والإيضاح، وأما المحشِّي فيُعلِّق ما ←

٤- «التذكرة»: ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشرَ مجلداً[1]، ولم نَطَّلعْ على شيءٍ منه.

٥- «التحصيل والتفصيل لِكتاب التذييل والتكميل»[2]: ذكر السيوطي أنه عِدَّة مجلدات.

٦- «الجامع الصغير»[3]: ذكره السيوطي، ويُوجَد في مكتبة باريس.

٧- «الجامع الكبير»: ذكره السيوطي.

٨- رسالة في انتصابِ «لغةً» و«فضلاً»، وإعرابِ «خلافاً» و«أيضاً» و«هلمَّ جرًّا»[4]، وهي موجودةٌ في دار الكتب المصرية، وفي مكتبتَي برلين وليدن، وهي بِرُمَّتِها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

٩- «رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن»: موجودة في مكتبة برلين.

١٠- «رفع الخَصاصة عن قُرَّاءِ الخُلَاصة»[5]: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقعُ في أربعة مجلَّدات.

تيسَّر له من الفوائد والنكت ونحوِها على مواضعَ يَنتقِيها أو يرى أنها تحتاج لِتعليق، والحاشيةُ في اللغة جانبُ الثوب وغيرِه كطرفِ الكتاب وطُرَّته، وأكثرُ ما كان يُصنَّف من الحواشي هو عبارات كانت تُلحَق بأصل الكتابِ في طَرفِه، فَسُميتْ بذلك.

(1) وقد نقل عنه في «الأشباه والنظائر» نقولاً كثيرة، انظر مثلاً: (١/ ٤٥، و٢٤٧-٢٤٨)، و(٢/ ١٢٠-١٢٣، و١٩٧-١٩٨) و(٣/ ٥٨-٥٩).

(2) ذُكر في «خزانة التراث» أن له مخطوطةً محفوظةً برقم ٤٥٢ في خزانة ابن يوسف في مراكش - المغرب. والله أعلم.

(3) حقَّقه ونشره: د. أحمد الهرميل ضمن «سلسلة روائع التراث اللغوي» ـ مكتبة الخانجي ـ سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

(4) طبعها د. حاتم صالح الضامن بعنوان «المسائل السفرية في النحو» سنة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) بمؤسسة الرسالة، وذكر (ص٩) سبب اختيار هذا العنوان لها مع أنه ليس في شيء من المخطوطات التي اعتمد عليها، واعترضه غيرُ واحد في ذلك، والصواب أن «المسائل السفرية» كتاب آخَر، وسيأتي ذِكرُه لاحقاً. وانظر: بحث أ. د. حسن موسى الشاعر في هذا الموضوع في «مجلة مجمع اللغة العربية» بدمشق (٧٩/ ١/ ١٦٩-١٧٦).

(5) ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٥٤) أنه حواشٍ على «الألفية»، فلعله الكتاب الذي أشار إليه غيرُ ←

١١- «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»: يُوجَد بمكتبة برلين[1]، وهو شرحُ شواهد كتاب «اللُّمَع» لابن جني.

١٢- «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»: طُبع مِراراً، ولنا عليه شرحٌ مطبوع.

١٣- «شرح البردة»، ذكره السيوطي، وربما كان هو «شرح قصيدة بانت سعاد» الآتي ذكره؛ لِأَنَّ من العلماء من يُسمِّيها «البردة» بسببِ أنَّ رسول الله ﷺ أجاز كعبَ ابنَ زُهير قائلها بِبُردتِه[2].

١٤- «شرح شذور الذهب[3]» المتقدم: طُبع مراراً، ولنا عليه شرحٌ طُبع مراراً، وهو هذا الذي نُقدِّمُه اليوم.

١٥- «شرح الشواهد الصغرى»: ذكره السيوطي أيضاً، ولا نَدري أهو كتابُ «الروضة» السابق ذِكرُه أم هو كتاب آخر؟

واحد على أنه «حواشِي الخلاصة» أو «حواشي الألفية». انظر مثلاً: «التصريح» للأزهري (١/ ٤٩٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٦) و(٥/ ٢٠٨).

(1) هي المخطوطة الوحيدة للكتاب، ورقمها ٦٧٥٢، قال د. علي فودة نيل (ص٣٢٩) بعد ذكر هذا وبعد أن اطَّلع عليها وقرأها: وبهذا ثبت لديَّ أن مخطوطة «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية» الموجودة بمكتبة برلين ما هي إلا نسخة مزيَّفة من كتاب «الاقتراح» للسيوطي، لا تختلف عنه إلا في العنوان والنسبة لابن هشام . . . إلخ.

(2) قال د. علي فودة (ص١١٨): قال البغدادي في «حاشية شرح بانت سعاد»: « . . . وقد سمى الناس قصيدة البوصيري بقصيدة البردة تشبيهاً بها للتبرك، والصواب تسميتها بقصيدة البرءة؛ لبرء ناظمها من الفالج» . . . ثم قال: وقد وهم ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٨) والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩) وبعض من جاء بعدهم، فظنوا «شرح البردة» كتاباً آخر لابن هشام غيرَ «شرح بانت سعاد»، والحقيقة أنهما كتاب واحد. اهـ والله أعلم.

(3) هذا غير مُكرَّر مع قوله سابقاً: «شذور الذهب»؛ لأنهما - وإن كان «الشذور» متناً و«شرح الشذور» شرحاً عليه - كتابان لا كتابٌ واحدٌ؛ وهذا ظاهر لا يَكاد يخفى على أحد من الطَّلبة، ولِذلك يُقال مثلاً: اختاره في «الشذور» وعدَل عنه في «شرحه»، ولا تعارُضَ فيه؛ على أن الشيخ محيي الدين رحمه الله تساهل في هذه المسألة أيضاً، فكان يقول مثلاً: «والبيت من شواهد شذور الذهب»، في حين أنَّ البيتَ يكون مِن شواهد الشرح لا المتن، ومِن ثَمَّ زدتُ في تلك المواضع كلمةَ [شرح] بين معقوفَين هكذا؛ لِتصحيح الإحالة.

١٦- «شرح الشواهد الكبرى»: ذكَره السيوطي أيضاً، ولا نَدري حقيقةَ حالِه[1].

١٧- «شرح قصيدة بانت سعاد»: طبع مراراً.

١٨- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»: يوجد في مكتبة ليدن[2].

١٩- «شرح قطر الندى[3] وبل الصدى»: طُبع مراراً، ولنا عليه شرحٌ، طُبع مِراراً أيضاً.

٢٠- «شرح اللّمحة[4] لأبي حيان»: ذكره السيوطي.

٢١- «عُمدة الطالب في تحقيقِ صَرْفِ ابن الحاجب»: ذكره السيوطي، وذكَر أنه في مُجلَّدَين.

٢٢- «فَوْحُ الشَّذا في[5] مسألةِ كذا»: وهو شرحٌ لِكتاب «الشذا في مسألة كذا»،

---

(1) هو الكتاب المسمى بـ «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»، وهو شرح لشواهد بدر الدين ابن الناظم في «شرح الخلاصة الألفية»، وقد طُبع بتحقيق وتعليق د. عباس الصالحي (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، وهو متداول بين الطلبة، وقد نقلتُ عنه مِراراً في تعليقاتي الآتية.
ثم إن الكتاب لم يُكمله مصنفه، وإنما وقف عند باب التنازع، قال د. علي فودة (ص٢١٧): وقد سُمي الكتاب في بعض المصادر باسم «شواهد ابن الناظم» و«شرح أبيات ابن الناظم» و«حواشي ابن الناظم»، كما سمي بـ «شرح الشواهد الكبرى»، ولكن الاسم الذي عُرف به أكثرَ من غيره هو «شرح الشواهد» لابن هشام.

(2) اطلع د. علي فودة على مُصوَّرة منه، وخلص بعد البحث والتمحيص إلى أنه كتاب من تأليف ابن لب الأندلسي لا ابن هشام. انظر: (ص٣٣٨-٣٣٩).

(3) كُتبت كلمةُ الندى في كثير من المخطوطات التي اطلعتُ عليها للكتاب ـ في أثناء اعتنائي به - بالألف القائمة هكذا «النَّدا»، وكذلك كُتبت كلمةُ «الصدى»، وهذا الثاني غيرُ ظاهر مأخذُه، وأما الأول فلعلَّه لمجيء النُّدُوَّة والنَّداوة بالواو، إلا أن كتابتَه بالياء - كما فعل الشيخ في طبعاتِه - أصحُّ، قال ابن سيده في «المحكم» (٩/ ٤٠١) بعد كلامٍ له: والمصدرُ النُّدُوَّة، قال سيبويه: هو مِن باب الفُتُوَّة، فدلَّ بهذا على أنَّ هذا كُلَّه عِنده ياءٌ، كما أنَّ واو الفُتُوَّة ياءٌ، وقال ابن جني: أمَّا قولُهم: في فلان تَكرُّمٌ ونَدًى، فالإمالةُ فيه تدلُّ على أن لامَ الندوَّة ياءٌ، وقولهم: النَّداوَة الواوُ فيه بدلٌ من ياء، وأصلُه: نَدايَةٌ؛ لِما ذكرناه من الإمالة في النَّدَى، ولَكن الواو قُلبت ياءً لِضَربٍ من التوسُّع. اهـ

(4) اسم الكتاب كاملاً: «شرح اللمحة البدرية في علم العربية»، وهو مطبوع في جزءين بتحقيق أ. د. هادي نهر.

(5) الذي عند السيوطي وغيره: «بمسألة» بالباء.

تصنيفِ أبي حيان[1]، يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي[2].

٢٣- «قطر الندى وبل الصدى»: طُبع مراراً، وهو متن الشرح السابق ذكرهُ، ولنا عليه شرح مطبوع.

٢٤- «القواعدُ الصغرى»[3]: ذكَره السيوطي.

٢٥- «القواعد الكبرى»[4]: ذكره السيوطي.

٢٦- «مختصر الانتصاف من الكشاف»[5]: وهو اختصارٌ لِكتاب صنفه ابن المنيِّر

---

(1) في هذا الكلام نظر؛ فإن المطَّلع على رسالة ابن هشام يدرك من أول وهلة أنها كتاب مستقِلٌّ وليس شرحاً لمتنٍ سبَقه، وقد قال في مقدمته: وبعدُ؛ فإني لما وقفت على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى رأيته لم يَزِدْ على أن نسج أقوالاً وجدها، وجمع عبارات وعدَّدها، ولم يُفصح كلَّ الإفصاح عن حقيقتِها وأقسامها، ولا بيَّن ما يَعتمد عليه مما أورده من أحكامها .... إلى أن قال: فاستخرتُ الله في وضع تأليفٍ مهذَّب أُبيِّن فيه ما أجمل، واستئنافِ تصنيف مُرتَّب أُورِد فيه ما أهمل، وسميتُه «فوحُ الشذا بمسألة كذا». اهـ ويكفي مما نقلناه قولُه: «واستئناف تصنيف» كما هو ظاهر.

(2) ونشره د. أحمد مطلوب ببغداد سنة (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م)، كما حققته أيضاً د. سهير محمد خليفة بالقاهرة سنة (١٩٨٨ م). انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» لعلي فودة (ص٣٠٥)، ومقدمة «شرح شذور الذهب للجوجري» لمحققه د. نواف الحارثي (١/ ٢٢).

(3) هو اختصار لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» المسمى أيضاً بـ «القواعد الكبرى» كما سيأتي في التعليق الآتي، ويُسمى «القواعد الصغرى» أيضاً: «النكت المختصرة من قواعد الإعراب»، و«نبذة الإعراب»، كما ذكر د. علي فودة (ص٣٨) فما بعدها، ويُسمى أيضاً «الموارد إلى عين القواعد» كما جاء في مقدمة «شرح الشذور للجوجري» للحارثي (١/ ٢٤)، ورأيته كذلك في نسخة خَطية.

(4) كتاب «القواعد الكبرى» هو نفسُه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» السابق ذِكرُه، والذي شرحه الشيخ خالد الأزهري في كتابه «موصل الطلاب»، وشرحه أيضاً آخرون منهم عز الدين ابن جماعة، ومنهم العلَّامة محيي الدين الكافيَجي شيخ السيوطي، قال د. علي فودة بعد انتهائه إلى هذا: وبهذا يثبت لنا ثبوتاً مؤكداً أن كتاب «القواعد الكبرى» المنسوبَ لابن هشام هو عينُه كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويتبيَّن لنا خطأ ما ذهب إليه بعضهم من عدِّهما كتابَين له. انظر: «ابن هشام الأنصاري» (ص١٧-٢١).

(5) نسبه لابن هشام حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٧٧) وتبعه غيرُه كصاحب «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥)، وقد اطلع د. علي فودة على مخطوطته التي أشار إليها المحقق، وتوصَّل بعد البحث إلى أن هذا الكتاب إنما هو كتاب «الإنصاف» الذي ألَّفه علم الدين العراقي المتوفى سنة ٧٠٤هـ، قيل: وقد جعله صاحبُه حكماً بين «الكشاف» للزمخشري و«الانتصاف» لابن المنير، وإنه عُوتب في انتصاره به للزمخشري؛ قال د. علي: ويكون هذا الكتاب قد سمي «الإنصاف» لانتصاره فيه للزمخشري، وسُمي أيضاً «مختصر الانتصاف» لأن جلَّه اختصارٌ له. انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» (ص٣٤٥-٣٤٩).

في الرد على آراءِ المعتزِلة التي ذكَرها الزمخشري في تفسير «الكشاف»، واسم كتاب ابن المنير «الانتصافُ مِن الكشَّاف»، وكتابُ ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

٢٧- «المسائل السفرية في النحو»[1]: ذكره السيوطي.

٢٨- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»: طُبع في طهران والقاهرة مِراراً، وعليه شروح كثيرة، طُبع منها[2] عددٌ وافٍ، ولنا عليه شرحٌ مبسوط، لم يُطبع إلى اليوم.

٢٩- «مُوقِد الأذهان ومُوقِظ الوَسْنان»: تعرَّضَ فيه لكثيرٍ من مُشكِلات النحو، وَيُوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس[3] [4].

---

(1) هي بحوث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، سُئل عنها في بعض الأسفار، فأجاب عنها على سبيل الاختصار، وقد حقَّقها د. علي حسين البواب وصدرت في الرياض سنة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(2) كأنه يقصد رحمه الله «وعليه حواشٍ كثيرة»، والمطبوع منها مثلاً: حاشية الشمني، وحاشية الدسوقي، وحاشية الأمير، وأما عن شروحه فالمعروف المطبوع منها شرح الدماميني المسمَّى: «تحفة الغريب»، وهو غير كامل أصلاً؛ إذ توفي صاحبه بالهند ولم يجاوز فيه «حرف الفاء» من قِسم الحروف.

(3) طُبع الكتاب عِدة طبعات إحداها بتحقيق د. علي فودة نيل سنة (١٩٨٠م). انظر: «ابن هشام الأنصاري» له (ص٣٢١).

(4) بقي عليه من الكتب شيءٌ لم يذكره، منه:

- «نزهة الطرف في علم الصرف»، حقَّقه ونشره د. أحمد عبد المجيد هريدي سنة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، وهو أحد الكتب الخمسة التي كتب عليها السيوطي «نكته»، والأربعة الباقية هي: «كافية ابن الحاجب» و«شافيته» و«ألفية ابن مالك» و«شذور الذهب»؛ وللميداني صاحب «مجمع الأمثال» كتابٌ مشهور سماه أيضاً «نزهة الطرف في علم الصرف» وهو مطبوع ومتداول، ولم يُوفَّق د. علي فودة حين عدَّ «نزهة الطرف» من الآثار المنسوبة لابن هشام ثم قال (ص٣٥٠): والمعروف لدى جمهرة المتخصِّصين أن هذا الكتاب للميداني وليس لابن هشام. اهـ وكذلك قال د. حاتم الضامن في مقدمة «المسائل السفرية» (ص٨). وانظر: مقدمة «نزهة الطرف» للميداني من تأليف د. السيد عبد المقصود.

- «حواشي التسهيل»: ذكره السيوطي وغيرُه، وقد نقل عنه جماعةٌ منهم البغدادي في «الخزانة» (٤/ ٢٢-٢٣) و(١١/ ٨٦)، والأزهري في «التصريح» في مواضع منها: (١/ ٣٠٧، و٣٨٣، و٥٠٢)، وعبارتُه في بعضِ ذلك: . . . قاله الموضح في «حواشيه على التسهيل»، ومِن خطِّه نقلتُ. اهـ

ومِن رسائله:

- «إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل»: منه نسخة مخطوطة في جامعة الملك سعود. وموضوع الرسالة ردُّ اعتراض بلغه على تمثيلٍ وقع منه في شرح إحدى عبارات ابن مالك في «التسهيل»، وانظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» (ص٢٩٨-٣٠٢).

←

وتُوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة ـ وقيل: ليلة الخميس ـ الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، (سنة ١٣٦٠ من الميلاد).

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحدٍ سِواه.

رضي الله تعالى عنه وأرضاه(١)!!

---

(١) تجد لابن هشام الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ ترجمة في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٣٠٨). وفي «بغية الوعاة» للسيوطي ٢٩٣، وفي «حسن المحاضرة» له أيضاً (١/ ٢٤٧)، وفي «المنهل الصافي»، وفي «المنهج الأحمد» للعليمي ٢٥٥، وفي «دائرة المعارف» الإسلامية (١/ ٢٩٥)، وفي مواضع متفرقةٍ من «كشف الظنون».
وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعةٌ: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذَّب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابنُ إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣. وقيل: في عام ٢١٨ هـ، وله ترجمة في «وفيات الأعيان» لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقِنا)، ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم بن خلف، اللخمي، السبتي، النحوي، أحدُ أعيان القرن السادس، وله ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي ص ١٩، وفي «ابن خلكان» (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا)، ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويعرف بابن البرذعي أيضاً، وكان رأساً في العربية، وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦ هـ، وله ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي ص ١١٥.
واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ٢٩١)، ومنهم محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في «الضوء اللامع» أيضاً (٩/ ٩٢)، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

- «رسالة في اعتراض الشرط على الشرط»: وهي في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٧/ ١٠٧-١٢٣)
- «رسالة في توجيه قولهم: أنت أعلم ومالُك»: وهي أيضاً في «الأشباه والنظائر» (٧/ ٦٨-٨٣)
- «المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَن) الشرطية»: حققها ونشرها د. مازن المبارك (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م)

ترجمة العلاّمة الراحِل محمد محيي الدين عبد الحميد شيخ العُلَماء المحقّقين عفا الله تعالى عنه!

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ ـ ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢ من الهجرة]

[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ ـ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من الميلاد]

«لقد قِيل في الطبري: إنه كان كالقارئ الذي لا يَعرف إلّا القرآن، وكالمحدِّث الذي لا يعرفُ إلا الحديث، وكالفَقيه الذي لا يَعرف إلا الفقهَ، وكالنحويِّ الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسِب الذي لا يَعرف إلا الحساب؛ وكذا يُقال في الشيخ محيي الدين: إنه كالنحوي الذي لا يَعرف إلّا النحوَ، وكالفقيه الذي لا يَعرف إلا الفقه، وكالمحدِّث الذي لا يعرف إلا الحديثَ، وكالمتكلِّم الذي لا يَعرف إلا الكلام، وآيةُ ذلك ما ألّفه وأخرجه من الكتب في هذه الفُنُون».

العلّامة محمد علي النجار عضو مجمع اللغة العربية:

«كان محيي الدين نزّاعاً لِلعلم شَغُوفاً به منذُ نشأته الأولى؛ إذ تربّى في بيتِ فقه وقضاء؛ لأن والدَه الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان مِن رجال القضاء والفُتْيا، وله صِلاتٌ قوية بِزُملائه، والصفوة من عُلماء بيئتِه، فكانوا يَجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرَع الطفل الناشئ لِيسمعَ آيات القرآن، وأحاديثَ الرسول ﷺ، ومسائلَ العلم في نِقاشِ الزائرين، ويَلحَظ لوالده من الهيبة والمكانةِ ما دفع به إلى مُحاكاته، حتى إذا بلغ

دَوْرَ الصِّبا دَفع به والدُه إلى معهد دمياط الديني، لِيَرتشف مِن مَعِينه، إذ كان والده قاضياً بمحكمة فارسكور، ثم انتقل إلى القاهرة مُفْتياً دِينيًّا لوزارة الأوقاف، فانتقل معه إلى الجامعِ الأزهر، وأكبَرُ ما يدلُّ على ألمعِيَّةِ الطالب وظهورِ هِلاله مبشّراً بما سيعقبه من إبدار، أن طمَح للتأليف العِلْمي وهو في ساحةِ الدرس قبل أن يَظفرَ بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥م؛ إذ أقدم على عملٍ جادٍّ مُثمِر هو شرح «مقامات الهمذاني»، ومؤلفُ الشرح ومحقّق النص في هذا المقتبَل من الشباب لا بُدَّ أن يكونَ بَعيدَ الطُّموح، واسعَ الأمل، ولا بدَّ أن يكونَ قد وعى مِن مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمَح له بالإتقان، بل لا بُدَّ أن يكونَ قد وجد مِن والده مُنذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حثًّا على الدأب في المذاكرة، ومُواصلةِ التوجيه، وقُوة التتبع حتى بلغ الطالبُ أَشُدّه واستوى على سُوقه، وقد اعترف لوالده بِواجب البر حين جعل إهداءَ الشرح لوالده، وحين قال في ذلك الإهداء:

(**سيدي الوالد:**

إلى نفسِك الطاهرة، وحِكمتك العالية، وأدبك الجمِّ، وفضلِك الغزير، أُقدم كتابي هذا، لقد ربَّيتَني على الفضيلة، وحبَّبتَ إليَّ العمل، وزهَّدتَني في الدَّعَة والوَنى، وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أنْ أنالَه، ولو رَقيتُ أسباب السماء، ولكنني أتقدم إليك بكتابي هذا بُرهاناً على أنك غرستَ فأثمرت، وبذرتَ فأنميت، ودليلاً على أن غِراسك سيزداد نموًّا بمر الأيام إلى أنْ يُؤتيَ أُكُلَه مرَّتين بإذن الله)، والحق أن الغِراسَ قد آتى أكله مراتٍ عِدّة، فإن ما أخرجه الأستاذ من الكتب العلمية تأليفاً وتحقيقاً لَيعجز القرناء، حتى ليأتوا خلفه تابعين»[1].

«تتلمذ الأستاذ محمد محيي عبد الحميد على جِيلِ الرُّواد الإسلاميين الكبار الذين ازدانتْ بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العِشرين، وكانوا دعامةَ النهضة العربية

---

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» للدكتور إبراهيم رجب البيومي، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة.

والأدبية والوطنية في العالم العربي كافَّةً، ومضى على تخرُّجه في الأزهر الشريف ـ يحمل شهادة العالمية أعلى شهاداتِه العِلمية آنذاك ـ نحوُ نصف قرن من الزمان، وكان نجاحُه ـ بل تفوقه يومئذ ـ مَثارَ الدهشة، فقد جاء الأولَ على فُحول أقرانه من العلماء»[١].

«واختِير مدرساً بالجامع الأزهر، وظهر من دلائل فضلِه العلمي ما أعدَّه بعد خمس سنوات فحسْبُ لأنْ يكونَ مدرساً بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١م؛ إذ أصدر عدَّةَ أجزاء مِن شرحِ «خزانة الأدب» للبغدادي، جاءتْ خاليةً مِن التحريف، وحافلةً بالضبط والتعليق، فأذاعتْ عِلمه كما أذاعه تلاميذُه الذين نهَلُوا من حِياضه، وأساتذته من المفتشين الذين شهدوا بِنُبوغه وتحدثوا عنه مُكبِرين، وقد كان أصغرَ أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنًّا، ولكن مَقامه العِلمي دفعه إلى الصدارة، فاختِير سنة ١٩٣٥م للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العُليا، وزامَل الكبار من أساتذته مُزاملةً خصبة مُثمرة، فاعترفوا بفضله، وسمعه الإمام المراغيّ في زياراته المتعاقِبة للكلية فاسترعى انتباهَه، واختاره محاضراً في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدّينية، كالاحتفالِ بالمولد والهجرة والإسراء؛ إذ كان الشيخُ الأكبر يُلقِي الكلمةَ الأولى لِيتركَ المجال لأستاذٍ مِن نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد»[٢].

«وشَغل في هذه الحِقبة الطويلة الكثيرَ مِن المناصب العِلمية الرفيعة: أستاذاً بالأزهر، فأستاذاً بكلية اللغة العربية، فمفتشاً عامًّا بالمعاهد الدينية، فوكيلاً لِكلية اللغة العربية، فأستاذاً بكلية أصول الدين، فرئيساً لِمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي، ورئيساً لِلجنة الفتوى بالأزهر، وعضواً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس

---

(١) من قرار جامعة الأزهر بترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧١م.
(٢) من كتاب «النهضة الإسلامية» السابق.

الأعلى للفنون والآداب والعلوم)، وفي كثير من الهيئات العِلمية، ولا نَنسى أنه اختير عام ١٩٤٠م للسودان لِيُشارك في تأسيس مدرسة الحقوق العُليا في الخرطوم، وقد قام حِينئذٍ بمهمته خيرَ قيام، وكان مضرِبَ المثل في عُلو المنزلة وسموّ المكانة بين السودانيين والمصريِّين على السواء»[١].

«ومثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجَّهَ الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثَّرت في بناء الجيل الحاضر تأثيراً كبيراً»[٢].

«وقد عاش أبِيَّ النفس عزيزاً لا يُمكن أن يُمَكِّن من نَفسه أيَّ إنسان مهما كانت منزلتُه، دعاه إلى ذلك حِفاظُه على كرامته، حفاظُه على رجولته، حفاظُه على خُلُقه. وإن اختياره أستاذاً بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مُؤذِناً بأن ذلك الرجل الألمعيّ جديرٌ بأنْ يكونَ موطنَ التقدير والإعجاب، وما كاد عامُ ١٩٣٥م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مُضطربة، وكان الأزهر آنذاك مُعرَّضاً لبعض الاضطرابات الخطيرة، قام الأزهر بثورةٍ قوية لأنه كان يُراد إقصاءُ الجمهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصدُّهم عن التعليم، قامتِ الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادفةً، تهدفُ إلى تخليص الأزهر من بَراثِن الرجعية، وإلى النُّهوض به نهضةً قوية، وكان عِماد تلك النهضة أساتذة أجِلّاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد. إنه آنذاك عُرضتْ عليه العُروضُ لكي يمتنعَ عن مُناصرة تلك الثورة، ولكي يبتعدَ عن الوُقوف بجانبِ أبنائه، ولكنه لم تَلِنْ له قناةٌ، ولم يخضع لِتهديد، ولم يأبَهْ لوعيد. وذلك خُلُق قويّ في تلك الفترة العصيبة التي يُدركها الجميع، ظل أستاذُنا على هذا الوضع إلى أن صدَر قرارٌ بنقله مدرساً إلى معهد الإسكندرية انتقاماً لِموقفه المشرِّف، فلم يَزِدْه ذلك إلا إصراراً على مُناصرة الحق، وإلا إصراراً على السَّيرِ في رِكاب الحرية، وإلا إصراراً على الوقوف في وجهِ أولئك الطُّغاة الذي لا هَمَّ لهم إلا أن

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

(٢) من قرار جامعة الأزهر السابق.

يَكبتُوا الأَنْفاس، ويُخمِدوا الأرواح الطاهرة البريئة، وقد أراد الله للأزهر أن يَنتصرَ، وأراد الله أن تَعُودَ الدراسة بعد تَعطيلِها، وأنْ يَعودَ أستاذنا إلى كليته مَوفورَ الكرامة، مرفوعَ الهامة، مُظِلًّا لأبنائه بِظِلّه الوارِف القوي، لا يأخذه زهوُ العلم، ولكنه كان كالأب الحنون العطوفِ على أبنائه؛ بيتُه بيت الأبناء، مكتبتُه مكتبة الأبناء، فكُنَّا نَفِد إليه نستطلع رأيه ونستفيدُ من خِبرته ومن تَجاربه، فلم يَضِنَّ على إنسان يوماً بأيِّ ناحية من تلك النواحي المتعلِّقة بدراسته، وعندما أُنشئت الدراسات العليا كان الرائدَ الأول لنا والموجِّهَ لنفعنا . . »(١).

«عندما عُيِّن وكيلاً لكلية اللغة العربية، وكانت الكلية آنذاك في حربٍ ضَرُوس ومُعاناة قوية من الداخل والخارج، ما كاد يتولى أمرَها ويَسُوس شأنها إلا ورأيناه يَقُود السفينةَ بحكمة الرُّبّان الماهر الحكيم، فيُنهي المآزق القوية، ويَقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية، وإنّ أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري ـ وكان وقتَذاك وزيراً للمعارف ـ رأى بِثاقبِ فِكره أن ذلك الرجل جديرٌ بأن يتولى عمادة الكلية؛ لتفتُّحِ ذهنه وتوقُّدِ فكره، وإمكانه التفاهم مع كل الناس، ولكنه لم يتمكنْ من إقناع المسؤولين لِما عُرف عن فقيدنا الراحل من جُرأة في الحق لا تُرضي بعض الناس آنذاك، فانتقل إلى التفتيش، ونُقل من التفتيش إلى أصول الدين ظَنًّا منهم أن ذلك الرجل الذي كرَّس حياتَه في علوم العربية لا يُمكن أن يجلِّيَ في أيِّ ميدان آخَر، ولكنه بحمد الله ـ وهو الحصيف الرأي، القوي البيان، المتين الحجة ـ أمكنه أن يكونَ رائداً في عُلوم الدين كما كان رائداً في علوم اللغة، وأن يكون قويًّا بين أساتذته مما جعل الجميع يُشِيدون بفضله ويعترفون بِنُبله، ويُرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعدَ العدل، والتي هيَّأ فيها للجميع حياة مستقرة، والتي أمكنه بفضل تفتُّحِ ذِهنه أن يُوجد فيها الأقسام المختلفة؛ لتتمكن تلك الكليةُ من متابعة الدرس ومن السير في

(١) انظر جريدة «البلاغ» - ١٥ ديسمبر ١٩٣٤م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥م.

الدراسة اللغوية والأدبية، فأنشأ فيها قِسماً لأصول اللغة كان هو النَّواةَ الأُولى فيها والمرجع الأوفى فيها»(١).

«إنَّ أستاذنا الجليل ووالدَنا الراحل كرَّس حياته معتزًّا بكرامته، معتزًّا بِفضله، معتزًّا بعلمه، لم يتمكن أحد من أن يَنالَ منه إطلاقاً؛ عُرضت عليه المناصب، وقيل: إنه يُطلب منك أن تُقابِل بعض المسؤولين، فأبتْ عليه عزةُ نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامَنا جميعاً ـ والله يَشهد على ما أقول أنني صادقٌ فيه ـ: «إن المنصبَ إذا كانت الدولة تعترف أنني أهلٌ له فلْتُسنده إليَّ، وإن لم تكن معترفةً بي فلا حاجةَ بي إلى مقابلة أي مسؤولٍ مطلقاً»، لم يَقُلها رحمه الله غروراً وتأبِّياً، بل حِفاظاً على كرامة العلماء، وعلى كرامةِ الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجالَ الأزهر يجب أن يُثبِتوا للملأ أن الأخلاق الفاضلة، وأن الرجولةَ الحقة هي التي يجب أن تُسيطِر عليهم، وألا تَغرَّهم المناصب، وألا يُبعِدهم زهوُ الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادَّة القويمة التي سار عليها أستاذُنا، والتي درّبنا عليها تدريباً قويًّا»(٢).

ولَئِن أمكنك ـ بعد هذا التَّجوالِ السريع في دُروب حياتِه وبين مَعالِمِها ـ أن تضعَ يدكَ على بعض مَواطن النُّبوغ العِلمي والعَمَلي؛ فحريٌّ بك أن تجمعَ إليها قُطوفاً مِن أمارات الشُّموخ والإباء، ويَأتي في مقدّمتها مَوقفُه من اعتِلاء المناصب الكبرى مثل مَشيخة الأزهر، والتي كان في مقدمة المرشَّحِين لِتَوليها المرةَ تِلوَ المرّةِ تِلوَ المرة، وكذا في ترشيحه لِنيل جائزةِ الدولة في الآداب المرةَ بعد المرة، وأَضِفْ لذلك ـ إنْ شئتَ ـ تلك العُروض التي تلقَّاها لرئاسةِ جامعات عربية وإسلامية، وحالتْ ظُروفه الصحية دونَ قَبولها، وإنْ كان أهل الأزهر آنذاك يُجمِعون على أنه أجدَرُ مَن يتولَّى المنصب، فقد كان اعتلاءُ المناصب يَقتضي التحلي بِشِيَم ليست بينها الأهلية والكفاءة والنزاهة والصرامة في الحق، ولا يَلوينك عن الحقيقة جاهلٌ أو مُكابر يَبطر الحق

(١) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

(٢) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

فيُوهمنك أن عُزُوفَه عن المناصب كان اتِّقاءً لِبطش السلطان؛ فلم يكنْ لِمثله أن ينأى عن الميدان وقد توافرتْ له العُدَّةُ والعَتاد، وإنما كانت له شُروط لِقَبول المنصب، تنطوي على إصْلاح لحال الأزهر، وإحلالِ عُلمائه المكانة اللائقة بهم، وكانت السُّلطة الحاكمة تدَّخر للأزهر وعلمائه مآلاتٍ أخرى، وحسبُك من هذا التاريخ - غيرِ البعيد - تلك العباراتُ المقتضَبة التي لا يتَّسع المقال لما يَفُوقها بسطاً، وحسبُك أن تستشِفَّ رأيَه فيما شَابَه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدَّها عن واحد مِن سَلَف الأمة الصالح، وهاك طرفاً مِن مَقاله عن الإمام العلامةِ ابن قيِّم الجوزية:

«سبحانك ربي! ما أجلَّ حكمتَك! وما أبدع تدبيرك! مَن كان يظن أنَّ ابن القيم الذي قضى حياتَه كلَّها مضطهَداً، معذَّبَ القلب، مؤرَّق الجفن، لا لشيء غيرِ النصيحة لله ولِرسوله ولأئمة المسلمين وعامَّتِهم، يُصبح بعد أن تمضيَ ستةُ قُرُون، وهو من أوَّل من يتنافس الناس في بَعثِ مُؤلَّفاته وقراءتها وتحصيلِها؟ مَن كان يظنُّ ذلك وقد كان الناسُ إلى عهدٍ قريب جِدًّا يَتَّهمون مَن يذكر اسم ابن القيم واسمَ شيخه شيخِ الإسلام ابن تيمية بالمُرُوقِ والزندقة والإلحاد وما أشبه هذه الأوصاف؟ وإنما يتعزَّى أصحابُ ابن القيم عمَّا لَقِيَه من الهضيمة والعنَت في حياته، بأنَّ ذلك كلَّه لم يَثْنِه عما رسَمه لنفسه، ولم يُعِقْه عن السير في طريقِه، فلا يتوهَّمنَّ متوهمٌ أنه لو لقي مِن إقبال الخاصة والعامة ما هو خَلِيق به وبِأمثاله، لكان له إنتاجٌ فوقَ ما صنعه أو أكثرَ مما صنَعه، فما كان الجحودُ ونكران الحق على مُستحقِّيه بعائقٍ لِذَوي المبادئ القويمة عن أن يَسِيروا قُدُماً إلى ما يَهدفون، ذلك لأنهم لم يُفكِّروا في الناس، وإنما فكَّروا للناس ولِصالح الناس، وعَلموا أن المثوبةَ مِن لدُن العَليم الخبير».

ولقد كانتْ ثَمَّ قضايَا ثلاثٌ تمحوَر حولها جهادُه، وتبلورتْ من خلالها ألمعِيَّته وإنجازاته، وهي قضايَا: اللغة العربية، والتراث، والأزهر، والقَضايا الثلاثُ تلتقِي في أمور عِدّة؛ فإنِ افترقت فهي تلتقي بعدُ عنده؛ فإنْ بحثتَ في أمور العربية ألفيتَه إمامَها - غيرَ مُنازَع - والمنافحَ الأول عنها، وإن تطرَّقتَ إلى التراث فهو رائدُ بعثه وإحيائه، وإن

شُغلتَ بهَمٍّ من هموم الأزهر وجدتَه أكثر اهتماماً به، ووجدتَ عنده الدواءَ الذي يَشفي العلةَ ويُبرئ السقمَ، ولا عجبَ بعد ذلك أن يتطرَّقَ به الحديث كُلَّما تحدَّث أو كتب عن واحدٍ مِن تلك القضايا أو عنها جَميعاً، ولِكيما نُدنِيك من اليَقين بصدق ما قدَّمنا فلتُنصت إليه وهو يُحدثك:

«أمَّا بعدُ: فإنَّ بي مِن حُب العربية والشَّغَف بها ما يَدفعُني إلى احتِمال المصاعب، والرضا بِركوب المخاطِر والأهوال، وبذلِ النفيسَين: الوقتِ والراحة، وإني لأجدُ مِن السُّرور بهذا ما لا يَبلغ مِعشارَه غَريبٌ ألقى بين أهلِه عصَا التَّرحال، أو مُحِبٌ لقي حبيبَه بعد طولِ افتِراق، وواصله بعد طول تجنٍّ وصُدود، وقد أخذتُ على عاتِقي أن أقومَ لهذه اللغة بما يَسعه جهدي مِن خِدمة، فلم أجدْ أنبلَ مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقربَ عند الله قَبولاً، مِن أن أتوفَّر على كُتب أسلافِنا من عُلماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردّها إلى الصورة التي خرجتْ عليها مِن أيدِي مُؤلِّفيها قبل أن يُصيبَها تحريف النساخ وتصحيفُ الناشرين، أو مَسخُهم.

وأردتُ أن أجمعَ بِذلك بين خِلالٍ أربع:

أُولاها: أن أبتعدَ عن الغُرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

وثانيتُها: أن أُظهِرَ شباب هذه الأمّة على تُراثِنا الذي وَرِثناه عن آباءٍ لنا كانوا قادةَ العالم وأهلَ الرأي فيه، يومَ كان الناس كُلُّهم يَتِيهون في بَيْداوات الجهالة، ويَعيشون عيشَ السائمة والأنعام، وأنا أعلَم أن شبابَنا اليومَ ليس لهم الصبرُ والجَلَدُ على قراءة هذه الذخائر في منظرِها الذي يَختاره لهم الوَرَّاقون وتُجار الكتب، وإنَّ مِن حُسنِ الرأي أن نضعَ بين أيديهم كتباً بَهيجة المنظر بديعةَ الرِّواء؛ لِيُقبِلُوا عليها، ويَنتفعوا بما فيها من عِلم.

وثالثتُها: أن أُثبت لهؤلاء الذين يَنتقصون مِن قَدر آبائنا ويَنالُون منهم أن لأولئك الآباء مِن المجد والمنزلةِ ما يُفاخِر به الأبناءُ، وليس يَضير الغادةَ الهيفاء ضنانةُ أهلها وبخلهم ولؤمُ أنفسهم، ولا يغضُّ مِن جمالها أن تظهرَ في أطمارٍ مُهلهَلة، ولكن على

مَن تكون مِن نصيبه أن يَنفضَ عنها غبار الإهمال ويَجلُوها في فاخر الديباج، لِيظهرَ له بديعُ ما أودعها الله مِن فتنة وجمالٍ.

ورابعتُها: أن أنفيَ عن نفسي تهمة التقصير في وقتٍ نحنُ أحوَجُ ما نكون إلى التسانُد والتضافر على إعادةِ رُسومنا الدارسة إلى ما كانتْ عليه يومَ كُنَّا قادةَ الشعوب وسادةَ هذا العالَم؛ وليس للبلاد العربية كلِّها من بُدٍّ أن تسلكَ لِوحدتها طريقَ الاتحاد في المشاعر والمعارف، وأقربُ ما يَصل بنا إلى هذه الغاية معاودةُ مَعارِفِنا القديمة، مع اختيار أقربها إلى أنفُسِنا وقلوبِنا في فروعِ العلم كلِّها»(١).

وفي مَقال آخَرَ يقول:

«وقد خلق الله في نَفسي حبَّ السلف، والتفانيَ في الدفاع عن عُلومهم وأفكارهم، والحرصَ على إذاعةِ فضلهم وعظيم مِنَّتهم علينا وعلى مَن يأتي بعدُ من الأجيال المتلاحِقة، ولستُ أدري سرَّ ذلك كلِّه، غير أني لا أشكُّ في أن بين أيدِينا ثروةً يُحس بها المستشرقون أكثرَ مما نُحس بها نحن أبناء هؤلاء المورِّثين، وأنَّا نُضيع هذه الثروة بأحد سببَين لا ثالثَ لهما؛ أولهما: الانصرافُ عنها إلى الافتِتان بالغرب وعلومِ الغرب، وردّ كل نبوغ وفَوْقٍ إلى نبوغ الغرب وفَوْقِه، وثانيهما: الاقتناع مِن باعة الكتب بأن يُظهِروا لنا كتبَ أسلافنا على صُوَر مشوَّهة ممسوخة لا تَسُد نَهْمَةً ولا تَبُلُّ أُوَاماً، ولو أننا أرغَمْناهم على أن يُظهِروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعْنا أن نُفِيد، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناءَ»(٢).

وفي أحد المؤتمرات التي مَثَّلَ الأزهر فيها يقولُ(٣):

«حضرات السادة .. إن في أعناقكم أمانةً مِن أثقل الأمانات حملاً، وأنتُم بحمد

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

(٢) من مقدمة كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م.

(٣) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري ـ لبنان ـ ٢ سبتمبر ١٩٤٧ م.

الله صفوةُ الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يُعجزكم أن تنهضُوا بما حُملتم وأن تؤدُّوا الأمانةَ على أفضل وجوهِ الأداء، وإني لَعلى ثقة من أنكم ستنظُرون إلى قديمنا الخالد نظرةَ المعتزِّ به العارفِ لِما فيه من خير وفضل، وستُحاوِلون ما وَسِعه جهدُكم أن تنفضُوا عنه ما عَلِق به بدواعي الإهمال مِن غُبار، فيظهر للناس رواؤُه، وتتكشف لهم بهجتُه، كما أني على ثقة من أنكم لا تُهملون من الجديد إلا ما تحقَّق لكم زَيفُه وثبت عندكم بَهرجُه، وأنتم خيرُ مَن علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصلَ حديثَها النافعَ بقديمها الصالح.

حضرات السادة . . إن للأمة العربية لَتراثاً مِن العلم والمعرفةِ في جميع ما كان معروفاً لِلعالم من ألوانِ العلم والمعرفة، وقد ساير آباؤنا بهذا التراث أحقابَ الزمن، وكان لهم في كلِّ عصر ما يُعَدُّ من ذخائر المواريث، وقد مضتْ علينا فترةٌ من الزمن لم نحاولْ فيها أَنْ نجددَ ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير مِنا يَنال من هؤلاء الآباء ويَرميهم بشرِّ ما يُرمى به إنسان، وليس هذا من سِمة أهل العلم، وإنما واجبُ أهل العلم أن يتقبَّلُوا من كل أحد ما رأَوه حقًّا، وأنْ يُبيِّنوا منه ما رأَوه خطأً، فما مِن أحد من الناس إلا وهو بِصدد أن يُؤخذَ من كلامه ويُترَك، وإني لأشعُر أن الأكثرية من المتعلِّمين ـ متعلِّمِي هذا الجيل ـ أخذتْ في طريق البحث الصحيح، فعلى القَوَّامين على التعليم أن يُيَسِّروا لهم السُّبلَ، ويمهدوا أمامَهم الطريق مخافةَ أن تَزِل أقدامٌ بعد ثبوتِها. وأنتم إنْ شاء الله فاعلُون . . .».

وفي حديثه عن التأليف وتحقيقِ كُتب التراث، والفارقِ بينهما، يضعُ يدك على حقيقةٍ، نحسَبُ الكثيرين بِمنأًى عن إدراكِها الإدراكَ الصحيح:

«ولا يَسعُني في هذا المقام إلا أنْ أُنبِّهك إلى حقيقةٍ قد تُغفلها أو تتشكَّك فيها إذا عرضتْ لك، أُحبّ أن تعلمَ أن الجهد الذي يَبذلُه من يُحقِّقُ كتاباً مِن كتب أسلافِنا لا يَقلّ عن الجهد الذي يَبذلُه مؤلفُ كتاب حديث، بل أنا أُجاهِر بأنَّ جُهدَ الأول فوق جهد الثاني، وفرقٌ بين مَن يَعمد إلى المعارف فيَختار منها ما يَشاءُ، ثم يُعبِّر عما اختار

بالأسلوب الذي يَرضاه، وبين آخَر لا يسعُه إلا إثباتُ ما بين يدَيه بالأسلوب الذي اختاره صاحبُه منذ مِئات السنين، وهو بين عباراتٍ شوَّهها التحريفُ وغَيَّر الكثيرَ منها تعاقُبُ أيدي الكُتَّاب والصَّفافِين، وأكثرُهم ممن لا يتَّصل بالعلم مِن قريب أو بعيد»[١].

ثم يُطلعك على رؤيته لِواحدة من قضايا العصرِ الساخنة:

«ونذكر لك عملَنا في هذا الكتاب لِتُدرِك مقدارَ الجهد المضني الذي بذَلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنَّى أن تخرُجَ عليها الكتب العربية، بل كتبُ الثقافة الإسلامية عامَّةً؛ لِتنقطعَ ألسنة الأفَّاكين الذين يتَّهمون آباءنا بِقِلة الإنتاج الصحيح، وإذا اعترف أحدُهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإنتاج محدودٌ لا أثرَ فيه لِشخصية المنتج، ولا بُرهانَ فيه على الاستِقلال والحرية الفكرية، في الوقتِ الذي يَسطُو هو على إنتاجِهم وعُصارةِ أذهانهم فيَنتحلُها ويَنسبُها لِنفسه، وهو بمأمَنٍ مِن أن يعرفَ ذلك سوادُ الناس ودَهماؤهم؛ لأنهم لا يَقرؤُون هذه الكتبَ»[٢].

وهو يَمدُّك برؤيةٍ تحليلية عن واقعِ الأمة، وما تُعانِيه من عجزٍ عن اللَّحاق بركبِ التقدم، وتبوُّءِ المكانة التي تُلائمُ إمكاناتها والأمانة التي حملت إيَّاها في مَقالٍ مُجمَلٍ وإن كان جامعاً؛ فيقولُ:

«مضَى على الشرق الإسلامي حينٌ من الدَّهر كان سيفُ الاستعمار مُصْلَتاً فوق رِقاب أهله: يُرهبهم ويُخيفهم، ويَستأثر دونهم بخيراتِ بلادهم، ويَلفِتهم عن السعي المثمِرِ، ويَحُول بينهم وبين العمل النافع، ويَحمِلُهم على ما يَرضاه لهم من الحياة الرتيبة التي لا جِدَّ فيها ولا دأبَ. وكانت شياطينُ الاستعمار وأذنابُهُ الذين يَجلبهم من نفايات الأمم وأراذلها يَجُوسون خِلالَ دِيارهم ويُخالطونهم ويتودَّدون إليهم، وقد يتمَلَّقونهم، وليس في نُفوسِهم مِن الودِّ والملق شيء، ولكنْ لِيَخدَعُوهم عن أنفسهم ولِيَستجلِبُوا إقبالَهم عليهم واطمِئنانَهم لهم، فلا يَزالُون يَختِلُونَهم ويُغَرِّرُون بهم حتى إذا

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

(٢) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

رأَوْا أنْ قد جازتْ حِيَلهم أخذُوا يُزيِّنون لهم التواكُلَ والخضوعَ، ثم أخذُوا يُزَهِّدونهم في تقالِيدهم ومُقدَّساتهم، ثم أخذُوا يُشكِّكونهم في مُعتَقداتهم، ويزعمون لهم أنَّ هذه التقاليدَ والمقدَّسات والمعتقَدات السببُ الأول في تخلُّفِهم وضعفِهم، وتحكُّم الأجنبي فيهم، ثم أخذُوا يُلَوِّحُون لهم بحضارةِ الغرب وتقدُّمِه وقُوَّتِه، فإذا استشرفتْ أنفسُهم لشيءٍ مِن هذه الحضارة جلبُوا لهم منها البَهْرَجَ الزائفَ وما يكون سَبباً قريباً لِلانحلال والتخاذُلِ، والاستِعمار مِن ورائهم يُغْرِيهم ويُشجِّعهم ويَحْميهِم إنْ جدَّ ما يَستوجِب الحماية، وكان مِن أهمِّ ما يَعني الاستعمار وشياطين الاستِعمار وأذناب الاستعمار أن يَقطعُوا الصِّلةَ التي تَربط الشرقَ بِماضيه المُشرِق المنير، وأنْ يَحُولوا بينه وبين التَّطلُّع إلى حضارتِه التي أضاءتْ العالم كُلَّه يومَ كانت قِيادةُ العالَم في أيدِي أهل الشّرق، ويومَ كانت قِيادةُ العالم في أيدِي العَرب مِن أهل الشرق خاصَّةً، ذلك لأنهم يَعلمون أن الشرق الإسلاميَّ ـ والعرب منه خاصَّةً ـ إن تَلَفَّتُوا إلى هذا الماضي المجيدِ رأَوا إشراقَه وبهاءَه فتاقَتْ أنفسُهم إلى العَودةِ إليه، وقد يَعملُون على إعادتِه، وحِينئذٍ لا يكونُ لِبقاء الاستعمار بينهم مجالٌ، ويَعلمُون ـ مع ذلك أنه ما مِن أمة انقطعتْ صِلة ما بين حاضِرها وماضيها ـ وبخاصّة إذا كان هذا الماضي مُشرقاً مَجيداً ـ إلا صار أمرُها إلى فناءٍ.

وطالَ على الشرق هذا الليلُ البَهيمُ حتى نال الاستعمار بعض أمانِيه، بالإرهاب والجبروت حيناً، وبالخديعة والمكر والدّسائس حيناً آخَرَ، فإذا وحدةُ الشرق تتفتَّتُ، وإذا كل قِطعة من هذا الفُتات دَولة، وإذا بأسُ هذه الدُّوَل بينهم شديدٌ، وإذا الجفاء والبَغيضة يحلَّان محلَّ الإلاف والوحدة، وإذا مجدهم التَّليدُ وحضارتهم الرفيعةُ وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايَا النسيان، وقد أخذهم بريقٌ مِن حضارة الغرب يفتِنُ أبصارهم، بَريقٌ ليس هو بالنور الساطع الذي يُبدِّد غياهبَ الظلام، ولا هو بالنور الذي يَعقبُه ضوء ينتشر في الأفق فإذا الناسُ يَسِيرون فيه آمِنِين، ولكنه بريقٌ يُشبه بريقَ السراب الخادع الذي تَراه فتحسبُه شيئاً فإذا جئتَه لم تجدْه شيئاً، وخدعهم هذا البريقُ

عن حضارتهم وتاريخها وعلومِها، ولم يَنالُوا به شيئاً ذا بالٍ من حضارةِ الغرب وعلومها ذات الأثر الفعَّالِ في بناء الأمم وتجديدِها وبعث الحياة في أوصالها، وإذا المتعلِّمُون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعثَ العلم والثقافة أقليَّة قليلة بقدرِ ما يحتاج إليه المستعمِر في وظائف الدولة التي يزهَدُ رجاله في تقلُّدِها، وإذا عِلْمُ هذه الأقليَّة وثقافتُها ضئيلان بقدرِ ما يجعلها آلاتٍ يُديرها الاستعمار ويُحركها في أهوائه، تَسير إذا أراد أن تسيرَ، وتقفُ كلما أراد لَهَا الوقوف.

ولأمر أراده الله، ولم تكن للاستِعمار فيه يدٌ، بقي معدنُ هذه البلاد وأهلِيها سليماً نقيًّا صالحاً للعمل إذا نُفض عنه الغبار، وأُزيل ما عَلِق به من الصّدأ، وجلي جلاءً يُعيد له أصالته ونفاستَه، وبقي ـ مع ذلك ـ مِن أهل البلاد جماعةٌ لم تَلِنْ قناتُهم، ولم تتحطم أعوادُهم، ولم تفتُرْ عزائمهم، ولم يخدعْهم ذلك البَريقُ، ولكنَّهم تطامَنُوا لِلعاصفة الهوجاءِ وقبَعُوا في أماكنهم ـ لا ضعفاً ولا استِكانةً، ولا رهبةً ولا خوفاً، ولا رِضاً بِما عليه الناس مِن حولهم ـ لِيُعِدُّوا نفسَهم ولِيُهيئوا الجوَّ الصالح، ولِيُبصروا قومهم في حذرٍ وترقُّبٍ، حتى إذا اكتمل الوعيُ وجاء وعدُ الانتفاضة هبُّوا، فإذا الناس يَهبُّون معهم مِن كل جانب، وإذا مَعدنُ الشرق الأصيل الكريم يَظهر على حَقيقتِه، وإذا أبْناءُ الشرق جميعاً يتقدَّمون لِلعمل ويَنتظرون التوجيهَ، وإذا الاستعمارُ يَتخاذل ويَستخْذِي ويتضاءَل، ثم إذا هو يَضع عَصاه على كَتِفه ويحاول النَّجاء.

ويَتلفَّت المُصلِحون ويَنظرون فيما يُعيدهم أُمَّةً قوية حَيَّة ناهضةً عزيزة مَرْهوبةَ الجانب، فيَجدون أنْ لا مناصَ لهم مِن العَودة إلى الماضي المجيدِ، يَصِلُون به حاضرَهم ويَبْنُون عليه مُستقبلهم، الماضِي المجيدِ بوحدته التي تَصمُد وتتعاون وتتسانَدُ وتتكافل، ويَكون معها الجميع كجَسدٍ واحد إذا اشتكى منه عُضوٌ تداعَى له سائرُ الأعضاء بالسَّهر والحُمَّى، وبحضارته التي بهرتْ أنظارَ العالم ولم تبخلْ على أحدٍ بِشيءٍ منها، ولم تُحاوِل التغريرَ بأحدٍ ولا استغلالَه ولا الاستِعلاءَ عليه، ولم تدَّعِ لِنفسها ما ليس لها، ولا زيَّفتِ التاريخ وغضَّتْ مِن حضاراتٍ سبقتْها واقتبستْ هي

مِنها؛ لأنها غنيَّة بِمفاخرها وأمجادِها، فليستْ بها حاجةٌ إلى أن تسلُبَ أمجادَ غيرها ولا مَفاخِرَهم، ولأنها حضارةٌ بُنيتْ على مكارِم الأخلاق واحترامِ المُثُل العُليا، وليس مِن مَكارم الأخلاقِ ولا مِن احترام المُثُل العُلْيا أن تنسبَ لِنَفسها ما هو مِن صَنِيع غيرِها»[١].

ثم يُضِيف:

«وقد أظهر ناشرُ هذا الكتابِ مِن البراعة والحِذْق في اختِياره، في هذه الفترة التي نَجتازها اليومَ، ما هو خَلِيقٌ بالتقدير والثناءِ، فنحن في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى نظرةٍ فاحِصة في تَشريعاتِنا في الدماء والأموال والأحوالِ الشخصية، ونحنُ في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى أن يَطَّلِعَ أهلُ الرأي منا على آراءِ الشريعة الإسلامية وقواعدِها العامَّةِ في ذلك كُلِّه، ونحن في حاجةٍ ماسّة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعةِ والآراء الناضجة المؤسَّسة على سَعةِ الاطلاع ونَفاذِ البَصيرة وبراعةِ العَرض وحُسنِ التَّرجيح، وقد تكفَّل هذا الكتابُ ـ على صِغَر حَجمِه ـ بِالكثير من ذلك»[٢].

والحديثُ عن تَحقيق كتب التراثِ قد يمتَدُّ ما شاء اللهُ له أن يمتدَّ دونَ أن نُوفيَه حقَّه مِن التمام، وإلى ما يتَّسع له المقالُ، وإنما تبقى نُقطةٌ نكتفي بالإشارة إليها؛ فلن تعدمَ بعد كل ما أسلفْنا لك حاسداً، أو مُنتسباً للعلم دونَما أهليَّة، أو نفراً من العامِلين في تحقيق التراث يُلْقُون في أُذنك أوهاماً وأكاذيبَ تَهدف إلى الانتِقاص مِن قدرِ الرَّجل ومِن قِيمة جُهده وعملِه، فمِنهم مَن لا يرى في العمل وجهاً مِن صوابٍ ما لم يُطابِقْ أعمالَ المستشرِقين، وما لم يجرِ على سَنَنِ المنهجِيّة التي ادَّعَوها لأنفسهم، ومع ما في ذلك الاعتِقادِ مِن سَقَطات ظاهرة، ومع مُنافاتِه لِلعلمية التي يَنتحلونها، فإنا نُشدِّد في لفتِ انتباهِك لِئلَّا نُعِيرَ مثلَ أولاء الْتِفاتاً، وقُلْ لهم ـ إن خاطَبُوك ـ: سَلاماً، فقد قِيل

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

(٢) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

في الإمام الشافعي رحمه الله ما قيل، وقِيل عن الإمام أبي حنيفة النعمانِ فوقَ ذلك، بل عدَّه العُقَيلي من الضعفاء، فأينَ الذين أسرَفُوا في القول في هذَين الإمامَين الجليلَين مِنهما الآن؟ بل أين الذين انتقصُوا مِن قَدر الإمام الحافظِ السّيوطي؟ وأين أولئك الذي كَفَّرُوا أتباعَ الإمامَين الجليلَين ابنِ تيمية وابنِ القيم؟ ونكتفي بإحالتك لِتلك الأمثلةِ وإن تكاثَرتِ النماذجُ في القديم والحديث، ثُم بإحالتِك إلى القاعدة المعروفةِ التي وضَعها عُلماءُ الأصول بِرَدِّ شُبهات المعاصِرين، وتبقى شهادة التاريخ مصدِّقةً لقول العليم الحكيم: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

«ويُمثِّلُ الأستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفةً لُغوية لها منهجُها ودِقَّتُها وعُمقُها، فهو يَرى ضرورةَ تربية الحِسِّ اللُّغَوي لِينتهيَ بِصاحبه إلى الذَّوقِ الأدبي، ويَبدأ بالكلمة لِيَنتهي إلى الأسلوبِ فالأدبِ نفسِه، ودَورُ الكلمة في الأدب دورٌ كبير، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخمٌ وجَليل.

والأستاذُ محمد محيي الدين يقف دائماً في مجال الرِّيادة؛ فهو أولُ مَن فكَّر في تأليف كُتب دِينية مُزْدانة بِالصور للأطفال، فألَّف خمسةَ أجزاء: اثنَين للبنين واثنن للبنات، وكتاباً مشتركاً، وقد ذاعتْ هذه الكتب آنذاك، حتى كان المرحومُ الدكتور عبد الوهاب عزام يَذكر أنه شاهدَ ترجماتٍ لها بالتركية والفارسيّة.

وهو أولُ مَن عُنِيَ بِكُتب التراث وتَحقيقِها تحقيقاً عِلميًّا دَقيقاً، مِمَّا يتجلَّى لنا فيما حقَّقه مِن أُمَّهات كتب التراث في الأدب والنَّقد والبلاغة واللُّغة والنحو والصرف، ولِذلك يُعَدُّ بِحق شَيخَ العُلماء المحقِّقين.

وهو أشهرُ شارحٍ ومُفسِّر لِكتب القُدماء في مختلِف فُنون العِلم، وقد سهَّل بذلك على الجِيل المعاصِر قراءةَ هذه المصادر، والإفادةَ منها، والاغترافَ مِن بحرِها، وقد اختارت مُؤسسة «بريل» في هولندا نشرَ شرحِه على «ابن عقيل» بالحروف البارِزَة لِيَقرأه المكفوفُون، ونحن نشكُر لها هذا العملَ العِلميَّ والإنساني معاً».

مِن كُتب التراث التي شرَحها شرحاً وافياً، وذَلّل صعوباتِها للباحِثين والدارسين وأضاف إليها الكثيرَ من الدراسات:

- شرحُه للمُقدِّمة الآجرومية الذي خرج بعنوان «التُّحْفَة السَّنِيَّة»، وظلَّ إلى اليوم يُدرَّس في جميعِ أنحاء العالم العربي والإسلامي.

- كتابُ «تَنقيح الأزهرية».

- شرحُه على «قطر الندى» لابن هشام.

- شرحُه على «شَرْحِ شذور الذهب» لابن هشام.

- شرحُه على «شرح ابن عقيل» في أربعةِ أجزاء.

- شرحُه على «أوضح المسالك» لابن هشام في أربعة أجزاء.

- شرحُه على «المفصل» للزمخشري.

- شرحُه على «شرح الأشموني» في أربعة أجزاء.

- وشرحه على كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزأين، ويُدرِّسُه المستشرق الفرنسي «بلاشير» لِطُلّابه في «السوربون» مؤثِراً إيَّاه على الطبعة الأوربية.

- وشرحُه على «متن التلخيص» في البلاغة(١).

ومِن أُمَّهات كتبِ التراث التي حقَّقها تحقيقاً عِلميًّا دقيقاً، وعُني فيها عنايةً فائقةً بتقويم النص، وضبطِ مُشكِلِه، وشرحِ غريبه؛ شملتْ كل الفنون والعلوم: النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق:

«شرح شافية ابن الحاجب» ـ «المختار من صحاح اللغة» (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي ـ «أدب الكاتب» لابن قتيبة (مشروحاً) ـ «المثل السائر في أدب

---

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الكاتب والشاعر» لابن الأثير ـ «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» لابن رشيق ـ «يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر» للثعالبي ـ «زهر الآداب» للحصري ـ «نهج البلاغة» للشريف الرضي ـ «مجمع الأمثال» للميداني ـ «مغني اللبيب» لابن هشام ـ «الموازنة بين أبي تمام والبحتري» للآمدي ـ «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي ـ «جوهر الألفاظ» لقدامة بن جعفر ـ «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي ـ «شرح القصائد العَشر» لِلتبريزي ـ «شرحُ المعلقات السبع» للزوزني ـ «أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه» ـ «شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني» ـ «شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة» ـ «شرح ديوان الشريف الرضي» (صدر منه الجزء الأول) ـ «شرح ديوان أبي تمام» (صدر منه الجزء الأول ووافته المنية قبل إتمام باقي الأجزاء) ـ «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للمقري ـ «وفيات الأعيان» لابن خلكان ـ «فوات الوفيات» لابن شاكر ـ «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ـ «مروج الذهب» للمسعودي ـ «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي ـ «سيرة النبي» لابن هشام ـ «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» للسمهودي ـ «سنن أبي داود» ـ «الترغيب والترهيب» للمنذري ـ «شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» ـ «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني ـ شرحه لكتاب «نور الإيضاح» (في الفقه الحنفي) المسمى «سبيل الفلاح» ـ «اللُّباب في شرح الكتاب» للميداني ـ «الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية» ـ «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للخطيب الشربيني ـ «بدائع الصنائع» للكاساني ـ «فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي» ـ «الموافقات» للشاطبي ـ «منهاج الوصول في معرفة علم الأصول» ـ «المسودة في أصول الفقة» لآل تيمية ـ «شرح الرحبية» ـ «الشرح الصغير» للميداني ـ «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي ـ «كفاية الطالب الرباني» ـ «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» ـ «شرح السراجية» ـ «المسامرة بشرح المسايرة» ـ «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» للبستي ـ «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية ـ «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية ـ «أعلام الموقعين عن

رب العالمين» لابن القيم - «الحاوي للفتاوي» للسيوطي - «الداء والدواء» لابن القيّم - «مقالات الإسلاميين» للأشعري - «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي - «رسالة التوحيد» لمحمد عبده - «شرح جوهرة التوحيد» لِلَّقاني - «شرح السُّلَّم» للملوي (في علم المنطق) - «رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة».

وله دِراساتٌ أدبية ولُغوية وإسلامية ألّفها، وكانت مَثلاً لرصانة العلماء، وعُمقِ البحث، ودِقَّة التأليف، ومِنها:

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقدِ شعره، نُشرت تباعاً في مجلة الأزهر، وتُعدّ من أهم المراجع عن أبي الطيب وشِعره.

- «دروس التصريف»، وهو كتاب مشهور لم يُؤلَّف مِثله حقًّا، ويُعدّ مُكمِّلاً لمنهج القدماء في دراسة الأفعال، وطُبع عدة طبعات، وكان مَرجعاً عِلميًّا للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب.

- «أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية» - «المعاملات الشرعية» - «أصول الفقه» - «الأحوال الشخصية» [أثنى عليه أحدُ كبار العلماء وأفاضلهم ثناءً بليغاً، وعدَّه أفضلَ ما صُنف في هذا الموضوع بين كُتب السلف والخلف]، وهي كتبٌ أربعة مشهورة كانت تُدرّس في كليات الحقوق وأصول الدين وفي مدرسة الحقوق العُليَا بالخرطوم وطُبعتْ مِراراً»[1].

(فماذا عسَى أن يقولَ المُنصِف في مجهود مجمعٍ كاملٍ قامَ به فردٌ واحدٌ؟! فأيّ زمن اتَّسع؟ وأي نوم سلب؟ وأيّ راحة قضي عليها؟ حتى وقف الرجل على صَرحِه العِلمي الشامخ ليقولَ للناس بلسان الحال: هاؤُم اقرؤوا كتابِيه، وقد قرأ الناس فوجدُوا الخير الهاطل والنفع الجزيل). هكذا عقَّب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سردِه لِمجموعة من الكتب التي ألَّفها وأخرجها العلَّامة الراحل، وله في

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعَها كتابه القيِّمَ «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» آراء سديدة وصادقة أورَدْنا أطرافاً منها، وهو يقولُ أيضاً:

«وللأستاذ مقدمات عِلْمية رائعة، تدلُّ على أنَّه باحث جَيّد، لو تفرَّغ للتأليف الخالص لأبدع الكثيرَ، وأشير إلى مقدمتين رائعتَين هما مقدمته لِكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري، ومُقدمته لِكتاب «تهذيب السعد»؛ حيث ألمَّ في الأُولى بتاريخ دَقيق لِعلم الكلام منذُ بدتْ أصولُه حتى اكتمل وتشعَّب وتعدَّدت فِرَقُه بعد الأشعري، في وضوح خالصٍ يدل على صِحة الفهم، وصِدق الاستنباط، كما أَلَمَّ في المقدمة الثانية بِتاريخِ عِلم البلاغة في دِقَّة حَصِيفة، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهرَ الكتب المستقلَّة بتاريخ هذا الفن فكان ذا سَبقٍ جليّ، وله في مقدمة «نهج البلاغة» استيعاب جيِّد، واستشفاف بَصير»(١).

وقال عن كتابة السِّيَر والتراجم:

«وكنت أتمنى أن يتفرَّغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجمَ عن مُعاصريه، إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزُملائه وأعيان عصرِه ما يملأ صحائفَ ذات أجزاء، وما جاء في مجلس ذكرٌ لِعالم مِن العُلماء إلا أفاض الشيخ مُبَيِّناً نشأتَه وبلدته ومَناصبَه العلمية، وموادَّه الدراسية التي كان يَقومُ بإلقائها، وما صادفَه في حياتِه من صعود وهُبوط، وما تركه من بُحوث ومقالات، وما أذاعه في الجمعيَّات والمساجد مِن محاضرات، وكلُّ ذلك تاريخ حافِل طَواه الأستاذ في صدره، وأذكر أنَّ مجلَّة «الكتاب» حين صدورها عن دار المعارف طلبتْ منه ترجمةً وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي لِتُنشرَ في عددها الأول، فنهض الأستاذ لِساعتِه فكتبها دون احتياج إلى مُراجعة،

(١) تحت الطبع كتاب «مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية» للعلامة الراحل، وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإضافة إلى العديد غيرها.

وكانت أولَ ما كُتب في تاريخ الإمام الراحل، فليتَه وجد مِن مُحرِّري المجلات مَن يَحملونه على مُتابعة هذا النمط من التاريخ، لِيَكونَ أحدَ شهود العصر بما سجَّل من وقائعَ، ورَوى مِن أنباء».

ثم يُضيف:

«وفي الأعدادِ الأخيرة مِن مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحاتٌ مُشرقة بآرائه: محاضرةً ومناقشةً وتعقيباً وتكريماً وتأبِيناً، وكلُّها موادُّ مُثمرة تُضاف إلى تُراثِه الحافِل، كما أن سِجِلّات لجنة الفتوى تجمَع من آرائه الثاقبة، وأحكامه الصائبة ما يُهيِّئ المجال لدراسةِ جُهودِه العِلمية دراسةً مُستوعبة، وما بِالقليل عليه أن ينهضَ باحث جادٌّ لِدراسة حياته الإنسانية وجهودِه العِلمية، فيَروي غُلَّة المتطلِّعِين ويَقضي حقَّ العلماء العامِلين»[1].

(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس ـ ليبيا، ولم نطلع على البحث بعدُ.

[متن «شذور الذهب»]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

فَالاسْمُ مَا يَقْبَلُ «أَلْ»، أَوِ النِّدَاءَ، أَوِ الإِسْنَادَ إِلَيْهِ.

وَالفِعْلُ إِمَّا مَاضٍ، وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ كَـ«قَامَتْ وَقَعَدَتْ»، وَمِنْهُ «نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ»؛ أَوْ أَمْرٌ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ المُخَاطَبَةِ كَـ«قُومِي»، وَمِنْهُ «هَاتِ وَتَعَالَ»؛ أَوْ مُضَارِعٌ، وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ «لَمْ» كَـ«لَمْ يَقُمْ»، وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ «نَأَيْتُ»: مَضْمُومٍ إِنْ كَانَ المَاضِي رُبَاعِيًّا كَـ«أُدَحْرِجُ وَأُجِيبُ»، وَمَفْتُوحٍ فِي غَيْرِهِ كَـ«أَضْرِبُ وَأَسْتَخْرِجُ».

وَالحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَـ«هَلْ وَفِي وَلَمْ».

وَالكَلَامُ: قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ.

وَهُوَ: خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

بَابٌ: الإِعْرَابُ أَثَرٌ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ فِي آخِرِ الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ.

وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ كَـ«زَيْدٌ يَقُومُ»، وَ«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي اسْمٍ كَـ«بِزَيْدٍ»، وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ كَـ«لَمْ يَقُمْ».

وَالأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبِ بِالفَتْحَةِ، وَالجَرِّ بِالكَسْرَةِ، وَالجَزْمِ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ:

أَحَدُهَا: **مَا لَا يَنْصَرِفُ**؛ فَإِنَّهُ يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ، نَحْوُ: «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا إِنْ أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ «أَلْ»، نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ» وَ«بِالأَفْضَلِ».

الثَّانِي: **مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ**، كَـ«هِنْدَاتٍ»؛ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾، بِخِلَافِ نَحْوِ: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ وَ«رَأَيْتُ قُضَاةً». وَأُلْحِقَ بِهِ «أُولَاتُ».

الثَّالِثُ: «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ اليَاءِ مِنْ «أَبٍ» وَ«أَخٍ» وَ«حَمٍ» وَ«هَنٍ» وَ«فَمٍ» بِغَيْرِ مِيمٍ؛ فَإِنَّهَا تُعْرَبُ بِالوَاوِ وَالأَلِفِ وَاليَاءِ.

وَالأَفْصَحُ فِي «الهَنِ» النَّقْصُ.

الرَّابِعُ: **المُثَنَّى**، كَـ«الزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ»؛ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا، المَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وَأُلْحِقَ بِهِ «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ» مُطْلَقاً، وَ«كِلَا وَكِلْتَا» مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

الخَامِسُ: **جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ**، كَـ«الزَّيْدُونَ وَالمُسْلِمُونَ»؛ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا المَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا.

وَأُلْحِقَ بِهِ: أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ، وَبَابُهُمَا، وَأَهْلُونَ، وَعِلِّيُّونَ، وَنَحْوُهُ.

السَّادِسُ: «**يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ**»؛ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾ فَالمَحْذُوفُ نُونُ الوِقَايَةِ، وَأَمَّا ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ فَالوَاوُ أَصْلٌ، وَالفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلَافِ ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

السَّابِعُ: **الفِعْلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ**، كَـ«يَغْزُو، وَيَخْشَى، وَيَرْمِي»؛ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، وَنَحْوُ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ مُؤَوَّلٌ.

فَصْلٌ: تُقَدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلُّهَا فِي نَحْوِ: «غُلَامِي»، وَنَحْوِ: «الفَتَى»، وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: «القَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى»، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو» وَ«يَرْمِي».

بَابٌ: البِنَاءُ ضِدُّ الإِعْرَابِ، وَالمَبْنِيُّ إِمَّا أَنْ يَطَّرِدَ فِيهِ **السُّكُونُ**، وَهُوَ المُضَارِعُ المُتَّصِلُ بِنُونِ الإِنَاثِ، نَحْوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وَ﴿يُرْضِعْنَ﴾، أَوِ المَاضِي المُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ كَـ«ضَرَبْتُ» وَ«ضَرَبْنَا»، أَوِ السُّكُونُ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ الأَمْرُ، نَحْوُ: «اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَاغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ».

أَوِ **الفَتْحُ**، وَهُوَ سَبْعَةٌ: المَاضِي المُجَرَّدُ كَـ«ضَرَبَ وَضَرَبَكَ وَضَرَبَا»، وَالمُضَارِعُ الَّذِي بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوْكِيدِ، نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾، بِخِلَافِ نَحْوِ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، وَمَا رُكِّبَ مِنَ الأَعْدَادِ وَالظُّرُوفِ وَالأَحْوَالِ وَالأَعْلَامِ، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ»، وَنَحْوُ: هُوَ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ، وَبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا، وَنَحْوُ: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ أَيْ: مُلَاصِقاً، وَنَحْوُ: «بَعْلَبَكَّ» فِي لُغَيَّةٍ، وَالزَّمَنُ المُبْهَمُ المُضَافُ لِجُمْلَةٍ، وَإِعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ نَحْوُ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وَ:

عَلَى حِينِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي

وَالمُبْهَمُ المُضَافُ لِمَبْنِيٍّ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ.

أَوِ **الفَتْحُ** أَوْ نَائِبُهُ، وَهُوَ اسْمُ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، إِذَا كَانَ مُفْرَداً، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ» و«لَا رِجَالَ» وَ«لَا رَجُلَيْنِ» وَ«لَا قَائِمِينَ» وَ«لَا قَائِمَاتِ»، وَفَتْحُ نَحْوِ: «قَائِمَاتِ» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكَ فِي الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ» وَ«لَا مَاءَ مَاءً بَارِدٌ» النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ،

وَالفَتْحُ؛ وَكَذَا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» إِنْ فَتَحْتَ الأَوَّلَ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَّصْبُ، فَإِنْ فُصِلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

أَوِ **الكَسْرُ**، وَهُوَ خَمْسَةٌ: العَلَمُ المَخْتُومُ بِـ«وَيْهِ» كَسِيبَوَيْهِ، وَالجَرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَ«فَعَالِ» لِلأَمْرِ كَنَزَالِ وَدَرَاكِ، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَ«فَعَالِ» سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ، وَيَخْتَصُّ هَذَا بِالنِّدَاءِ، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ: نَزَالِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ تَامٍّ، وَ«فَعَالِ» عَلَماً لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَامِ فِي لُغَةِ الحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ يُوَافِقُهُمْ فِي نَحْوِ: سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً، وَفِي أَمْسِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي البَاقِي.

أَوِ **الضَّمُّ** وَهُوَ: مَا قُطِعَ لَفْظاً لَا مَعْنًى عَنِ الإِضَافَةِ مِنَ الظُّرُوفِ المُبْهَمَةِ كَـ«قَبْلُ وَبَعْدُ، وَأَوَّلُ»، وَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ، وَأُلْحِقَ بِهَا «عَلُ» المَعْرِفَةُ، وَلَا تُضَافُ، وَ«غَيْرُ» إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَـ«قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» فِيمَنْ ضَمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ، وَ«أَيٌّ» المَوْصُولَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً، نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقاً.

أَوِ **الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ**، وَهُوَ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَ﴿يَٰجِبَالُ﴾، وَ«يَا زَيْدَانِ»، وَ«يَا زَيْدُونَ».

وإِمَّا أَنْ **لا يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ**، وَهُوَ: الحُرُوفُ كَـ«هَلْ، وَثُمَّ، وَجَيْرِ، وَمُنْذُ»، وَبَقِيَّةُ الأَسْمَاءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ: أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ كَـ«صَهْ، وَآمِينَ، وَإِيهِ، وَهَيْتَ»، والمُضْمَرَاتُ كَـ«قُومِي، وَقُمْتَ، وَقُمْتِ، وَقُمْتُ»، وَالإِشَارَاتُ كَـ«ذِي، وَثَمَّ، وَهَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءُ»، وَالمَوْصُولَاتُ كَـ«الَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذِينَ، وَالأُلَاءِ» فِيمَنْ مَدَّهُ، وَ«ذَاتُ» فِيمَنْ بَنَاهُ وَهُوَ الأَفْصَحُ، إِلَّا «ذَيْنِ وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» فَكَالمُثَنَّى، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ: كَـ«مَنْ، وَمَا، وَأَيْنَ»، إِلَّا «أَيًّا» فِيهِمَا، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَـ«إِذْ، وَالآنَ، وَأَمْسِ، وَحَيْثُ» مُثَلَّثاً.

بَابٌ: الاسْمُ نَكِرَةٌ، وَهُوَ: ما يَقْبَلُ «رُبَّ».

وَمَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ: أَحَدُهَا المُضْمَرُ، وَهُوَ: ما دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ.

مَعْلُومٍ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقاً، نَحْوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، أَوْ لَفْظاً لَا رُتْبَةً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، أَوْ رُتْبَةً نَحْوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾، أَوْ مُؤَخَّرٍ مُطْلَقاً فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾، ﴿وَقَالُوٓاْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وَ«نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»، وَ«رُبَّهُ رَجُلاً»، وَ«قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وَ«ضَرَبْتُهُ زَيْداً»، وَنَحْوِ قَوْلِهِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

وَالأَصَحُّ أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ.

الثَّانِي: العَلَمُ، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إِنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كَـ«زَيْدٍ»، وجِنْسِيٌّ إِنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي المَاهِيَّةِ تَارَةً، وَعَلَى الحَاضِرِ أُخْرَى كَـ«أُسَامَةَ».

وَمِنَ العَلَمِ الكُنْيَةُ، وَاللَّقَبُ، ويُؤَخَّرُ عَنِ الاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا.

الثَّالِثُ: الإِشَارَةُ، وَهِيَ: «ذَا» وَ«ذانِ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ«ذِي» وَ«تِي» وَ«تَا» وَ«تَانِ» فِي التَّأْنِيثِ، وَ«أُولَاءِ» فِيهِمَا.

وَتَلْحَقُهُنَّ فِي البُعْدِ كَافٌ حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلَّا فِي المُثَنَّى، وَفِي الجَمْعِ في لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَهِيَ الفُصْحَى، وَفِيمَا سَبَقَتْهُ «هَا» التَّنْبِيهِ.

الرَّابِعُ: المَوْصُولُ، وَهُوَ: مَا افْتَقَرَ إِلَى الوَصْلِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ، أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ، وَإِلَى عَائِدٍ أَوْ خَلَفِهِ.

وَهُوَ «الَّذِي» وَ«الَّتِي»، وَتَثْنِيَتُهُمَا، وَ«الأُلَى» وَ«الَّذِينَ» وَ«اللَّاتِي» وَ«اللَّائِي» وَما بِمَعْنَاهُنَّ، وَهُوَ «مَنْ» لِلْعالِمِ، وَ«ما» لِغَيْرِهِ، وَ«ذُو» عِنْدَ طَيِّئٍ، وَ«ذَا» بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ، وَ«أَيٌّ» وَ«أَلْ» فِي نَحْوِ: الضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ.

الخَامِسُ: **المُحَلَّى بِـ«أَلْ»** العَهْدِيَّةِ كَـ«جَاءَ القَاضِي»، وَنَحْوُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ...﴾ الآيَةَ، أَوِ الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، وَنَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وَنَحْوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾.

وَيَجِبُ ثُبُوتُها فِي فَاعِلَيْ «نِعْمَ وَبِئْسَ» المُظْهَرَيْنِ، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، وَ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾،

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ ...

فَأَمَّا المُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ، نَحْوُ:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ ....

وَمِنْهُ: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾، وَفِي نَعْتَي الإِشَارَةِ مُطْلَقاً، وَ«أَيٍّ» فِي النِّدَاءِ، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، وَنَحْوُ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾، وَقَدْ يُقَالُ: «يَا أَيُّهَذَا».

وَيَجِبُ فِي السَّعَةِ حَذْفُهَا مِنَ المُنَادَى، إِلَّا مِنِ اسْمِ اللهِ تَعَالى، وَالجُمْلَةِ المُسَمَّى بِهَا، وَمِنَ المُضَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُعْرَبَةً بِالحَرْفِ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَا فِيهِ «أَلْ».

السَّادِسُ: **المُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ**، كَـ«غُلَامِي» وَ«غُلَامِ زَيْدٍ».

بَابٌ: المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ: أَحَدُهَا: **الفَاعِلُ**، وَهُوَ: مَا قُدِّمَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ، كَـ«عَلِمَ زَيْدٌ» وَ«مَاتَ بَكْرٌ» وَ«ضَرَبَ عَمْرٌو»، وَ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾.

الثَّانِي: **نَائِبُهُ**، وَهُوَ: مَا حُذِفَ فاعِلُهُ، وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وَغُيِّرَ عَامِلُهُ إِلَى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مَفْعُولٍ؛ وَهُوَ المَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾. فَإِنْ فُقِدَ فَالمَصْدَرُ نَحْوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾، ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾، أَوِ الظَّرْفُ نَحْوُ: «صِيمَ رَمَضَانُ» وَ«جُلِسَ أَمَامُكَ»، أَوِ المَجْرُورُ نَحْوُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وَمِنْهُ: ﴿لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾.

وَلَا يُحْذَفَانِ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا: جَوَازاً، نَحْوُ: «زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «مَنْ

قَامَ؟» أَوْ «مَنْ ضَرَبَ؟»»؛ وَوُجوباً، نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾. وَلَا يَكُونَانِ جُمْلَةً، فَنَحْوُ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ، وَنَحْوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ عَلَى الإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ.

وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وُجُوباً فِي نَحْوِ: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وَ«قَامَتْ هِنْدٌ» أَوِ «الهِنْدَانِ» أَوِ «الهِنْدَاتُ»، وَجَوَازاً: رَاجِحاً فِي نَحْوِ: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَمِنْهُ «قَامَتِ الرِّجَالُ» أَوِ «النِّسَاءُ» أَوِ «الهُنُودُ»، وَ«حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، وَمِثْلُ (قَامَتِ النِّسَاءُ): «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَمَرْجُوحاً فِي نَحْوِ: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ»، وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ.

وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، وَشَذَّ نَحْوُ: «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ».

الثَّالِثُ: **المُبْتَدَأُ**، وَهُوَ: المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَراً عَنْهُ، أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ؛ فَالأَوَّلُ كَـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» وَ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وَ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وَالثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، وَ«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

وَلَا يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، أَوْ خَصَّتْ نَحْوُ: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي»، وَعَلَيْهِمَا ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾.

الرَّابِعُ: **خَبَرُهُ**، وَهُوَ: مَا تَحْصُلُ بِهِ الفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الوَصْفِ المَذْكُورِ.

وَلَا يَكُونُ زَمَاناً وَالمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ، وَنَحْوُ: «اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

الخَامِسُ: **اسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا**، وَهِيَ: أَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ ـ مُطْلَقاً، وَتَالِيَةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ: زَالَ ـ مَاضِي يَزَالُ ـ وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَصِلَةً لِـ«ما» الوَقْتِيَّةِ: دَامَ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

وَيَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعْدَ «أَمَّا» فِي نَحْوِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ «إِنْ وَلَوْ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

السَّادِسُ: **اسْمُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ**؛ وَهِيَ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ - لِدُنُوِّ الخَبَرِ، وَعَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى - لِتَرَجِّيهِ، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ - لِلشُّرُوعِ فِيهِ، وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعاً.

السَّابِعُ: **اسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»**، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: «لَاتَ» فِي لُغَةِ الجَمِيعِ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الحِينِ بِكَثْرَةٍ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الأَوَانِ بِقِلَّةٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالأَكْثَرُ كَوْنُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وَ«مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الحِجَازِ، وَ«إِنْ» النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ، وَشَرْطُ إِعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الخَبَرِ، وَتَأْخِيرُهُ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفاً وَلَا مَجْرُوراً، وَتَنْكِيرُ مَعْمُولَيْ «لَا»، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ «مَا» بِـ«إِنْ» الزَّائِدَةِ نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾،

وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وَ«إِنْ ذَلِك نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ».

الثَّامِنُ: **خَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا**: أَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، وَلَا تَوَسُّطُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

وَتُكْسَرُ «إِنَّ» فِي الابْتِدَاءِ، وَفِي أَوَّلِ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ وَالجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ، وَالمُضَافِ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالجُمَلِ، وَالمَحْكِيَّةِ بِالقَوْلِ، وَجَوَابِ القَسَمِ، وَالمُخْبَرِ بِهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، وَقَبْلَ اللَّامِ المُعَلِّقَةِ؛ وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ «إِذَا» الفُجَائِيَّةِ وَالفَاءِ الجَزَائِيَّةِ، وَفِي نَحْوِ: «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ»؛ وَتُفْتَحُ فِي البَاقِي.

التَّاسِعُ: **خَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ**، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ»، وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كَالاسْمِ، وَتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ، وَتَمِيمٌ لَا تَذْكُرُهُ حِينَئِذٍ.

العَاشِرُ: **المُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ**.

بَابٌ: **المَنْصُوبَاتُ** خَمْسَةَ عَشَرَ:

أَحَدُهَا: **المَفْعُولُ بِهِ**، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كَـ«ضَرَبْتُ زَيْداً».

وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾، وَوُجُوباً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الاشْتِغَالِ نَحْوُ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾.

وَالمُنَادَى، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ أَوْ نَكِرَةً مَجْهُولَةً، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ» وَ«يَا طَالِعاً جَبَلاً»، وَقَوْلِ الأَعْمَى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

وَالمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ، وَيَكُونُ بِـ«أَلْ» نَحْوُ: «نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»، وَمُضَافاً نَحْوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، وَ«أَيًّا» فَيَلْزَمُها مَا يَلْزَمُهَا فِي النِّدَاءِ، نَحْوُ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، وَعَلَماً قَلِيلاً؛ فَنَحْوُ: «بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ» شَاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ.

وَالمَنْصُوبُ بِالْزَمْ أَوْ بِاتَّقِ: إِنْ تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ «إِيَّاكَ» نَحْوُ: «السِّلَاحَ السِّلَاحَ»، وَنَحْوُ: «السَّيْفَ وَالرُّمْحَ»، وَنَحْوُ: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، وَنَحْوُ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾، وَ«إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ».

وَالمَحْذُوفُ عَامِلُهُ الوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ، نَحْوُ: «الكِلَابَ عَلَى البَقَرِ»، وَ«انْتَهِ خَيْراً لَكَ».

الثَّانِي: **المَفْعُولُ المُطْلَقُ**، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ، كَـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أَوْ «ضَرْبَ الأَمِيرِ» أَوْ «ضَرْبَتَيْنِ». وَمَا بِمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُهُ، نَحْوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، و﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾، و﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

الثَّالِثُ: **المَفْعُولُ لَهُ**، وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ وَالفَاعِلِ، كَـ«قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ». وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، وَيَجِبُ فِي مُعَلَّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أَوْ نَائِبِهَا.

الرَّابِعُ: **المَفْعُولُ فِيهِ**، وَهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ: مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقاً، أَوْ

مَكَانٍ مُبْهَمٍ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كَـ«صُمْتُ يَوْماً» أَوْ «يَوْمَ الخَمِيسِ»، وَ«جَلَسْتُ أَمَامَكَ»، وَ«سِرْتُ فَرْسَخاً»، وَ«جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ»، وَالمَكَانِيُّ غَيْرَهُنَّ يُجَرُّ بِـ«فِي» كَـ«صَلَّيْتُ فِي المَسْجِدِ». وَنَحْوُ:

..... قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

وَقَوْلِهِمْ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» عَلَى التَّوَسُّعِ.

الخَامِسُ: **المَفْعُولُ مَعَهُ**، وَهُوَ: الاسْمُ، الفَضْلَةُ، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

السَّادِسُ: **المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ**، نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، وَسَيَأْتِي.

السَّابِعُ: **الحَالُ**، وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ، أَوْ تَأْكِيدِهِ، أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، وَ:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي

وَيَأْتِي مِنَ الفَاعِلِ، وَمِنَ المَفْعُولِ، وَمِنْهُمَا: مُطْلَقاً، ومِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ: إِنْ كَانَ المُضَافُ بَعْضَهُ نَحْوُ: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، أَوْ كَبَعْضِهِ نَحْوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، أَوْ عَامِلاً فِيهَا، نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أَوْ خَاصًّا، أَوْ عَامًّا، أَوْ مُؤَخَّراً؛ وقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

الثَّامِنُ: **التَّمْيِيزُ**، وَهُوَ: اسْمٌ، نَكِرَةٌ، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ اسْمٍ، أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ.

فَالأَوَّلُ بَعْدَ العَدَدِ الأَحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى المِائَةِ، وَ«كَمْ» الاِسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟» وَبَعْدَ المَقَادِيرِ، كَـ«رِطْلٍ زَيْتاً» وَكَـ«شِبْرٍ أَرْضاً» وَ«قَفِيزٍ بُرًّا» وَشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْوِ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، وَ«نِحْيٍ سَمْناً» وَ«مِثْلُهَا زُبْداً» وَ«مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً»، وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوُ: «خَاتَمٍ حَدِيداً».

وَالثَّانِي إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، أَوْ عَنِ المَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا، نَحْوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: «للهِ دَرُّهُ فَارِساً!».

التَّاسِعُ: **المُسْتَثْنَى** بِـ«لَيْسَ»، أَوْ بِـ«لَا يَكُونُ»، أَوْ بِـ«مَا خَلَا»، أَوْ بِـ«مَا عَدَا»، مُطْلَقاً، أَوْ بِـ«إِلَّا» بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾،

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ

وَغَيْرُ المُوجَبِ: إِنْ تُرِكَ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِـ«إِلَّا»، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، أَوْ مُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ.

وَالمُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرٍ وَسِوَى» مَخْفُوضٌ، وَبِـ«خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا» مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ؛ وَتُعْرَبُ «غَيْرٌ» بِاتِّفَاقٍ، وَ«سِوَى» عَلَى الأَصَحِّ إِعْرَابَ المُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا».

وَالبَوَاقِي: خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرَّداً مِنْ «أَنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، وَمَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ «حَرَى وَاخْلَوْلَقَ»، وَنَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ «عَسَى وَأَوْشَكَ»، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ «كَادَ وَكَرَبَ»، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ «عَسَى»؛ فَفِي قَوْلِهِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ؟

فِيمَنْ رَفَعَ «جُهْدُهُ» شُذُوذَانِ.

وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا.

وَإِنْ قُرِنَتْ بِـ«مَا» المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً، إِلَّا «لَيْتَ»، فَجَوَازاً.

وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا: فَتُلْغَى «لَكِنْ» وُجُوباً، وَ«إِنْ» غَالِباً، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةً اللَّامُ، وَكَوْنُ الفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً، وَيَجِبُ اسْتِتَارُ اسْمِ «أَنْ»، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً،

وَكَوْنُ الفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا، أَوْ جَامِداً، أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ (قَدْ) أَوْ (لَوْ). وَيَغْلِبُ لِـ«كَأَنْ» مَا وَجَبَ لِـ«أَنْ»، إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِـ(قَدْ) أَوْ (لَمْ) خَاصَّةً.

وَاسْمُ «لَا» **النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ**، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا»، وَ«لَا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ».

وَالمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وَهُوَ «لَنْ» أَوْ «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً، وَ«إِذَنْ» إِنْ صُدِّرَتْ وَكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بِالقَسَمِ أَوْ بِـ«لَا»، أَوْ بَعْدَ «أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَالَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾، إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

وَتُضْمَرُ «أَنْ» بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ، وَهِيَ: كَيْ نَحْوُ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾، وَحَتَّى: إِنْ كَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وَ«أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ»، وَاللَّامُ: تَعْلِيلِيَّةً مَعَ المُضَارِعِ المُجَرَّدِ مِنْ لَا، نَحْوُ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾، بِخِلَافِ ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾، أَوْ جُحُودِيَّةً نَحْوُ: «مَا كُنْتُ ـ أَوْ لَمْ أَكُنْ ـ لِأَفْعَلَ».

وَبَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ وَهِيَ: «أَوْ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، أَوْ إِلَّا نَحْوُ: «لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ»، وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الفِعْلِ، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، وَنَحْوُ: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾،

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وَبَعْدَ الفَاءِ وَالوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ، إِنْ عَطَفْنَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾، وَنَحْوُ:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَلَكَ مَعَهُنَّ وَمَعَ لَامِ التَّعْلِيلِ إِظْهَارُ «أَنْ».

بَابٌ: **المَجْرُورَاتُ ثَلَاثَةٌ**؛ أَحَدُهَا: **المَجْرُورُ بِالحَرْفِ**، وَهُوَ: «مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ، وَفِي» ـ مُطْلَقاً، وَالكَافُ، وَ«حَتَّى»، وَالوَاوُ ـ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً، وَالتَّاءُ للهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أَوِ اليَاءِ، وَ«كَيْ» لِـ(مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ (أَنْ) المُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا، وَ«مُنْذُ ومُذْ» لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْهَمٍ، وَ«رُبَّ» لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيَّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً، وَلِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً.

وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ، فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الوَاوِ كَثِيرٌ، وَالفَاءِ وَ(بَلْ) قَلِيلٌ، وَحَذْفُ اللَّامِ قَبْلَ (كَيْ)، وَخَافِضِ (أَنْ) وَ(أَنَّ) مُطْلَقاً.

الثَّانِي: **المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ** كَـ«غُلَامِ زَيْدٍ»، وَيُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، وَمِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ. وَإِذَا كَانَ المُضَافُ صِفَةً والمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً، كَـ«ضَارِبِ زَيْدٍ» وَ«مُعْطَى الدِّينَارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ، تُفِيدُهُمَا، إِلَّا إِذَا كَانَ المُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ، أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلنَّكِرَةِ كَـ«جَاءَ وَحْدَهُ»، وَ«كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَهَا لَكَ؟»، وَ«لَا أَبَا لَهُ»، فَلَا يَتَعَرَّفُ. وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «فِي» في نَحْوِ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وَ«عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ»، وَبِمَعْنَى «مِنْ» فِي نَحْوِ: «خَاتَمُ حَدِيدٍ»، وَيَجُوزُ فِيهِ نَصْبُ الثَّانِي وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وَبِمَعْنَى اللَّامِ فِي البَاقِي.

الثَّالِثُ: **المَجْرُورُ لِلمُجَاوَرَةِ**، وَهُوَ شَاذٌّ، نَحْوُ: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وَقَوْلِهِ:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ عَلَى الأَصَحِّ.

بَابٌ: **المَجْزُومَاتُ: الأَفْعَالُ المُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ**، وَهُوَ ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وَهُوَ: «لَمْ، وَلَمَّا»، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ: «إِنْ، وَإِذْمَا» لِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَانِ، وَ«مَنْ» لِلْعَاقِلِ، وَ«مَا وَمَهْمَا» لِغَيْرِهِ، وَ«مَتَى وأَيَّانَ» لِلزَّمَانِ، وَ«أَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا» لِلْمَكَانِ، وَ«أَيٌّ» بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطاً، وَلَا يَكُونُ مَاضِيَ المَعْنَى، وَلَا إِنْشَاءً، وَلَا جَامِداً، وَلَا مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ، وَلَا (قَدْ)، وَلَا نَافٍ غَيْرِ (لَا) وَ(لَمْ)، وَثَانِيهِمَا جَوَاباً وَجَزَاءً.

وَقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ، فَيَقْتَرِنُ بِالفَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ...﴾ الآيَةَ، ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وَنَحْوُ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ «وَإِلَّا» نَحْوُ: «افْعَلْ هَذَا وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ»، أَوْ جَوَابِ شَرْطُهُ مَاضٍ، نَحْوُ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهُمَا طَلَبٌ وَلَوْ بِاسْمِيَّةٍ، أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ، أَوْ بِمَا لَفْظُهُ الخَبَرُ نَحْوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وَنَحْوُ: «أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ»، وَ«حَسْبُكَ الحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ»، وَقَالَ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الجَوابِ مَحْبُوباً، نَحْوُ: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ».

وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً لَفْظاً نَحْوُ: «هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْ»، أَوْ نِيَّةً نَحْوُ: «إِنْ قُمْتَ أَقُومُ»، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «إِنْ تَقُمْ أَقُومُ»، وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً، أَوْ قَسَمٍ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ.

وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوِ الجَوَابِ قَوِيٌّ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ، وَرَفْعُ تَالِي الجَوَابِ جَائِزٌ.

بَابٌ فِي عَمَلِ الفِعْلِ: كُلُّ الأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ أَوِ المُشَبَّهَ بِهِ، وَتَنْصِبُ الأَسْمَاءَ، إِلَّا المُشَبَّهَ بِالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقاً، وَإِلَّا الخَبَرَ، وَالتَّمْيِيزَ، وَالمَفْعُولَ المُطْلَقَ؛ فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ، وَالنَّاقِصُ، وَالمُبْهَمُ المَعْنَى أَوِ النِّسْبَةِ، وَالمُتَصَرِّفُ التَّامُّ ومَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وَإِلَّا المَفْعُولَ بِهِ؛ فَإِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ:

مَا لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَصْلاً: كَالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَـ«حَدَثَ وَنَبَتَ»، أَوْ صِفَةٍ حِسِّيَّةٍ كَـ«طَالَ وَخَلُقَ»، أَوْ عَرَضٍ كَـ«مَرِضَ وَفَرِحَ»، وَكَالمُوَازِنِ لِانْفَعَلَ كَـ«انْكَسَرَ»، أَوْ

فَعُلَ كـ«ظَرُفَ»، أَوْ فَعَلَ أَوْ فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ فِي نَحْوِ: «ذَلَّ وَسَمِنَ».

وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ دَائِماً بِالجَارِّ كـ«غَضِبَ وَمَرَّ».

أَوْ دَائِماً بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الحَوَاسِّ.

أَوْ تَارَةً وَتَارَةً كـ«شَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ».

وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى كـ«فَغَرَ وَشَحَا».

وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ: فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى أُخْرَى، كـ«نَقَصَ وَزَادَ».

أَوْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِماً، فَإِمَّا ثَانِيهِمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كـ«أَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ وَاخْتَارَ وَصَدَقَ وَزَوَّجَ وَكَنَّى وَسَمَّى وَدَعَا» بِمَعْنَاهُ، وَ«كَالَ وَوَزَنَ»، أَوْ أَوَّلُهُما فَاعِلٌ فِي المَعْنَى كـ«أَعْطَى وَكَسَا»، أَوْ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصْلِ، وَهُوَ أَفْعَالُ القُلُوبِ: «ظَنَّ» لَا بِمَعْنَى اتَّهَمَ، وَ«عَلِمَ» لَا بِمَعْنَى عَرَفَ، وَ«رَأَى» لا مِنَ الرَّأْيِ، وَ«وَجَدَ» لا بِمَعْنَى حَزِنَ أَوْ حَقَدَ، وَ«حَجَا» لا بِمَعْنَى قَصَدَ، وَ«حَسِبَ، وَزَعَمَ، وَخَالَ، وَجَعَلَ» وَ«دَرَى» فِي لُغَيَّةٍ، وَ«هَبْ»، وَ«تَعَلَّمْ» بِمَعْنَى: اعْلَمْ، وَيَلْزَمَانِ الأَمْرَ، وأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ، كـ«جَعَلَ، وَتَخِذَ، وَاتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ».

وَيَجُوزُ إِلْغَاءُ القَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، وَيَجِبُ تَعْلِيقُهَا قَبْلَ لَامِ الابْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ بِـ«مَا» مُطْلَقاً، أَوْ بِـ«لَا» أَوْ «إِنْ» في جَوَابِ القَسَمِ، أَوْ «لَعَلَّ» أَوْ «لَوْ» أَوْ «كَمْ» الخَبَرِيَّةِ.

وما يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ: «أَعْلَمَ وَأَرَى» وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ: «أَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ».

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ «ظَنَّ»، وَلَا غَيْرِ الأَوَّلِ فِي بَابِ «أَعْلَمَ وَأَرَى»، إِلَّا لِدَلِيلٍ.

وَبَنُو سُلَيْم يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ القَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ بِصِيغَةِ «تَقُولُ» بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ.

بَابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ـ وَهِيَ عَشَرَةٌ ـ أَحَدُهَا: **المَصْدَرُ**، وَهُوَ: اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ، كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يُصَغَّرَ، وَلَا يُحَدَّ بِالتَّاءِ [نَحْوُ: ضَرْبَةٍ]، وَلَا يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا».

وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَمُضَافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، وَمَقْرُوناً بِـ«أَلْ» وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ.

الثَّانِي: **اسْمُ الفَاعِلِ**، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ. فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، وَإِلَّا عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ ـ وَلَوْ تَقْدِيراً ـ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ.

الثَّالِثُ: **المِثَالُ**، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ.

الرَّابِعُ: **اسْمُ المَفْعُولِ**، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وَشَرْطُهُما كَاسْمِ الفَاعِلِ.

الخَامِسُ: **الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ**، وَهِيَ: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتَصُّ بِالحَالِ، وَبِالمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ المُؤَخَّرِ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً أَوْ تَمْيِيزاً، أَوْ تَجُرُّهُ بِالإِضَافَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِـ«أَلْ» وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا.

السَّادِسُ: **اسْمُ الفِعْلِ**، نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً، بِمَعْنَى: دَعْهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بِمَعْنَى الْزَمْهُ، وَالْصَقْ، وَدُونَكَهُ بِمَعْنَى: خُذْهُ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ بِمَعْنَى: أَمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بِمَعْنَى: بَعُدَ وَافْتَرَقَ، وَأَوْهِ وَأُفٍّ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ.

وَلَا يُضَافُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

السَّابِعُ وَالثَّامِنُ: **الظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ المُعْتَمِدَانِ**، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ.

التَّاسِعُ: **اسْمُ المَصْدَرِ**، وَالمُرَادُ بِهِ اسْمُ الجِنْسِ المَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الحَدَثِ، كَالكَلَامِ وَالثَّوَابِ. وَإِنَّمَا يُعْمِلُهُ الكُوفِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ، وَأَمَّا نَحْوُ: «إِنَّ مُصَابَكَ الكَافِرَ حَسَنٌ» فَجَائِزٌ إِجْمَاعاً؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ: فَجَارِ وَحَمَادِ.

العَاشِرُ: **اسْمُ التَّفْضِيلِ**، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ، وَظَرْفٍ، وَحَالٍ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً، وَلَا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ، وَمَفْعُولٍ بِهِ، أَوْ لَهُ أَوْ مَعَهُ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ ـ فِي الأَعْرَفِ ـ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

وَإِذَا كَانَ بِـ«أَلْ» طَابَقَ، أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مُضَافاً لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالوَجْهَانِ.

وَلَا يُبْنَى وَلَا يَنْقَاسُ هُوَ وَلَا أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ ـ وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ؛ وَأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعُلَ ـ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، ثُلَاثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، تَامٍّ مُتَفَاوِتِ المَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيٍّ، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ.

بَابٌ: وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرَ؛ فَالبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ المُجَاوِرِ، فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَرْفُوعَهُ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إِنِ اسْتَغْنَى عَنْهُ، وَإِلَّا أَخَّرَهُ، وَالكُوفِيُّ الأَسْبَقَ، فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ.

بَابٌ: إِذَا شَغَلَ فِعْلاً أَوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَابِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ، وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا الفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ، أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بِأَمَّا نَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾، أَوْ كَانَ المَشْغُولُ طَلَباً.

وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَإِذَا الفُجَائِيَّةِ، أَوْ تَلَاهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كَـ«زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟»، وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ البَابِ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾،

وَ«زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!»، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وَاسْتَوَيَا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ».

بَابٌ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي الإِعْرَابِ خَمْسَةٌ؛ أَحَدُهَا: التَّوْكِيدُ، وَهُوَ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا»، وَ«الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ»، وَ«الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ»، وَالعَيْنُ كَالنَّفْسِ، وَالثَّانِي نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» وَ«الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا» وَ«اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ» وَ«العَبِيدَ كُلَّهُمْ» وَ«الأَمَةَ كُلَّهَا» وَ«الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ»، وَلَا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً.

وَيُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْوُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ وَ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾، وَلَا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ.

الثَّانِي: النَّعْتُ، وَهُوَ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يَقْتَضِي تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوِ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ. وَيَتْبَعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فَنَحْوُ: «بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، وَنَحْوُ: «بِالرَّجُلِ الفَاضِلِ» وَ«بِزَيْدٍ الفَاضِلِ» نَعْتٌ.

وَأَمْرُهُ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٌ»، وَأَمَّا «قَاعِدُونَ» فَضَعِيفٌ.

وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ: بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّصْبِ.

الثَّالِثُ: عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ، نَحْوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَنَحْوُ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾، وَيَتْبَعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ بَدَلَ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كَـ«هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا»، وَلَم يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ الحَارِثُ»، وَ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

وَ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وَيَمْتَنِعُ فِي نَحْوِ: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾، وَفِي نَحْوِ: «يَا سَعِيدُ كُرْزٌ»، وَ«قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى».

الرَّابِعُ: **البَدَلُ**، وَهُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ إِمَّا بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، أَوْ بَعْضٍ نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، أَوِ اشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، أَوْ إِضْرَابٍ نَحْوُ: «مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا»، أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ كَـ«جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو»، وَالأَحْسَنُ عَطْفُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِـ«بَلْ».

وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ وَيُخَالِفُهُ، فِي الإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيْهِمَا، وَلَكِنْ لَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ حَاضِرٍ، إِلَّا بَدَلَ بَعْضٍ أَوِ اشْتِمَالٍ مُطْلَقاً، أَوْ بَدَلَ كُلٍّ إِنْ أَفَادَ الإِحَاطَةَ.

الخَامِسُ: **عَطْفُ النَّسَقِ**، وَهُوَ بِالوَاوِ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، وَبِالفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَبِثُمَّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالمُهْلَةِ، وَبِحَتَّى لِلْجَمْعِ وَالغَايَةِ، وَبِأَمِ المُتَّصِلَةِ وَهِيَ: المَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمِ التَّعْيِينُ، وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالجُمَلِ، وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهَمْزَةِ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَّقْسِيمِ، وَبِبَلْ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَلَكِنْ، وَبَعْدَ الإِثْبَاتِ وَالأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وَبِلَا لِلنَّفْيِ.

وَلَا يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ وَلَا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ، أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَلَا عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلَّا بِإِعَادَةِ الخَافِضِ.

فَصْلٌ: وَإِذَا أُتْبِعَ المُنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ «أَلْ» فَهُوَ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَتَابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ غَيْرُهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ؛ إِلَّا تَابِعَ «أَيٍّ» فَيُرْفَعُ، وَإِلَّا التَّابِعَ المُضَافَ المُجَرَّدَ مِنْ «أَلْ» فَيُنْصَبُ، كَتَابِعِ المُعْرَبِ.

بَابٌ: **مَوَانِعُ الصَّرْفِ** تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

فَالتَّأْنِيثُ بِالأَلِفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ، وَالجَمْعُ المُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالمَنْعِ، وَالبَوَاقِي: مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ؛ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجُهَانٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَقَرَ وَبَلْخَ وَزَيْدَ لِامْرَأَةٍ، وَالتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ، وَالعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ العَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ، وَكَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، وَالوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ، وَالزِّيَادَةُ، كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ.

وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ ـ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ ـ وَيَعْمَلٌ وَنَدْمَانٌ ـ مِنَ المُنَادَمَةِ ـ مُنْصَرِفَةٌ.

وَشَرْطُ العُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا فِي العَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ.

وَشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أَوِ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةٍ هِيَ بِالفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وكَأَفْكَلَ عَلَماً.

بَابُ العَدَدِ: الوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلاً كَثَالِثٍ، وَالعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ المُؤَنَّثِ، وَالثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا مُطْلَقاً، وَالعَشَرَةُ مُفْرَدَةً، بِالعَكْسِ.

وَتَمْيِيزُ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ، وَالعَشَرَةِ مُفْرَدَةً وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ، إِلَّا المِائَةَ فَمُفْرَدَةٌ.

وَكَمْ الخَبَرِيَّةُ كَالعَشَرَةِ وَالمِائَةِ، وَالاسْتِفْهَامِيَّةُ المَجْرُورَةُ كَالأَحَدَ عَشَرَ وَالمِائَةِ.

وَلا يُمَيَّزُ الواحِدُ وَالاثْنَانِ، وَ«ثِنْتَا حَنْظَلٍ» ضَرُورَةٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المصنف]

قال الشيخُ[1]، الإمامُ، العالمُ، العَلَّامَةُ[2]، العاملُ، الجامعُ لأشْتَاتِ[3] الفضائل، وَحِيدُ دَهره، وفريدُ عَصرِه، صَدْرُ المحقِّقين[4]، وَبَرَكةُ المسلمين، جمالُ الدين[5] أبو محمدٍ عبدُ الله ابنُ الشيخ جمالِ الدين يُوسُفَ بن أحمدَ بن عبدِ الله بن هشامٍ، الأنصاريُّ[6]؛ تَغَمَّدَهُ[7] الله برحمته، وأسكنه فَسيحَ جنَّتِه:

أولُ ما أقولُ أني[8] أحْمَدُ الله العليَّ الأكرمَ الذي علَّم بِالقلم، علَّم الإنسان ما لم

---

(1) قوله: «قال الشيخ .. إلى قوله: فسيح جنته» ثابتٌ في مخطوطات الكتاب وفي مَطبوعاته القديمة التي مع حاشيتَي العدوي والأمير وغيرهما، ومع ذلك قال صاحب الكتاب المسمى «الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب» (ص٢١): من الواضح أن الفقرةَ السابقة على قول ابن هشام: «أول ما أقول» هي من كتابة المحقق محمد محيي الدين توطئةً لكلام ابن هشام .. إلخ كلامِه. قلتُ: وهذا كافٍ في إدراك الفرق بين الحواشي القديمة والحواشي العصرية. والله المستعان.

(2) في نسخة: العالم الفاضل جامع أشتات الفضائل ... إلخ. «حاشية العدوي» (١/ ٦). قال الصبان (١/ ٣٦): العلَّامة معناه لغة: كثير العلم جدًّا؛ لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها، وكثرة العلم جدًّا تحصل بالتبحر في أنواع من الفنون، فما اشتهر مِن أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعلَّه اصطلاحٌ لبعضهم. اهـ قلتُ: ولا يُوصف به الله عز وجل بخلاف «علَّام» لمكان تاء التأنيث. انظر: «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٢٥٧).

(3) جمعُ شَتٍّ، وهو المتفرِّق. انظر: «الصحاح» (ش ت ت).

(4) أي: الذي يحلُّ في صدر مجلس المحققين، من التحقيق وهو ذِكر الشيء على الوجه الحقّ، أو إثبات المسألة بدليل. «حاشية العدوي» (١/ ٦).

(5) أي: مُجمِّل أهل الدين، قال الشيخ يس: قدَّم اللقب لاشتِهاره به، فهو على حدِّ ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾، أو جرياً على اصطِلاح المؤرخين. «يس على الفاكهي» (١/ ٧).

(6) نسبة لأنصار رسول الله ﷺ، أي: للخزرج منهم. «حاشية الأمير» (ص٣).

(7) أي: غَمَره بها، وفي الحديث: «إلَّا أن يَتغمَّدني الله برحمته»، قال أئمةُ الغريب: مأخوذٌ من غِمْد السيف، وهو غِلافُه؛ لأنك إذا أغمدتَه فقد ألبسْتَه إيَّاه وغَشَّيتَه به. انظر: «تاج العروس» (غ م د).

(8) يجوز في «إن» الفتحُ والكسر؛ فالتقدير على الفتح: أول الذي أقوله، أو أول قولي حمدُ الله، أي: ما دل ←

يَعلمْ[1]، ثم أُتبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم عَلَى المرسَل رحمةً للعالمين، وإماماً لِلمتقين، وَقُدْوَةً للعامِلِينَ، محمدٍ النبيِّ الأمّيِّ، والرسولِ العربيِّ، وعَلَى آله الهادين وصحبِه الرافِعِين لِقواعد الدين.

وبعدُ؛ فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِي المسمَّى بـ«شُذور[2] الذهب في معرفةِ كلام العرب»، تَمَّمْتُ به شَواهِدَه[3]، وجمعتُ به شَوارِدَهُ[4]، وَمَكَّنْتُ من اقتناص أوابِدِهِ رائِدَه، قصدتُ فيه إلى إيضاحِ العِبارة، لا إلى إخفاءِ الإشارة، وعَمَدْتُ فيه إلى لَفِّ المَبَانِي والأقْسَام، لا إلى نَشْرِ القواعِدِ والأحكام، والتزمتُ فيه أنني كُلَّما مررتُ ببيتٍ من شواهد الأصلِ[5] ذكرتُ إعرابَه، وكُلَّما أتيتُ عَلَى لفظٍ مُسْتَغْرب أردفتُه بِما يُزِيلُ اسْتِغرابه، وكُلَّما أنهيتُ مسألةً ختمتُها بآية تتعلَّق بها مِن آيِ التنزيل[6]، وأتبعتُها بما تحتاجُ إليه من إعراب وتفسيرٍ وتأويل، وقصدِي بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفُه السلوكَ إلى أمثالِ هذه المَطالب.

واللهَ تعالى أسألُ أن ينفعَني وإيَّاكم بذلك؛ إنه قريبٌ مجيبٌ، وما تَوفيقي إلا بالله، عليه توكَّلتُ وإليه أُنيب.

على الثناء على الله بأيِّ عبارة كانت، وعلى الكسر: أول مَقُولي هو هذا اللفظ، أي: إني أحمد . . . إلخ. انظر: «حاشية العدوي» (١/ ٨)، وكلامَ المصنف هنا في (ص٣٨٦).

(1) فيه اقتباسٌ من سورة العلق، والاقتباس: أن يُضمِّن كلامه شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه. «حاشية العدوي» (١/ ٩). وانظر: «البلاغة العربية» لحبنكة الميداني (٢/ ٥٣٦) فما بعدها.

(2) مفرده: شَذْرةٌ بالفتح، قال في «الصحاح»: الشَّذْرُ من الذَّهَبِ: ما يُلْقَطُ من المعدن من غير إذابةِ الحجارةِ، والقطعةُ منه شَذْرَةٌ. اهـ وتُجمع أيضاً على شَذَرات، وبه سُمي «شذرات الذهب في أخبار من ذَهب» لابن العماد الحنبلي.

(3) أي: فإذا أنشدتُ شطر بيت تمَّمتُه، ويحتمل أن المراد أنه ناقصٌ بعض شواهدَ أتيتُ بها. «حاشية الأمير» (ص٤)، ومثلُه في «حاشية العدوي» (١/ ١٥)، والمعنى الثاني بعيد؛ لأنه ترك من الشواهد ما لا يكاد يُحصى كثرةً، فلا ينبغي الحملُ عليه، والمعنى الأول أقرب، إلا أنه غيرُ ملتزمٍ في جميع الأبيات كما ستَعلمه.
بقي أن يقال: الشاهد كما يكون في البيت الشعري يكون في الآيات القرآنية، بل هو فيها أولى، فعلامَ حصرُ الشاهد في كلامِه في الأبيات الشعرية؟

(4) أي: مسائله بعيدة الفهم. انظر: «الأمير» (ص٤).

(5) في الأصل: (من الشواهد)، وغيَّرتُه إلى ما ترى لأنه الواقع في النسخ الخَطِّية وطبعتي الأمير والعدوي، وعلَّق عليها هذا الأخير بِقوله (١/ ١٦): (قوله: الأصل) أي: المتن الذي هو المختصَر. اهـ

(6) أي: المنزَّل، وهو القرآن الكريم، فالمصدر بمعنى اسم المفعول، كقولهم: الدرهم ضربُ الأمير أي: مضروبُه.

[تعريف الكلمة]

قُلتُ: الكَلِمَةُ[1] قَوْلٌ[2] مُفْرَدٌ.

وأقولُ: في الكلمة ثلاثُ لُغاتٍ، ولها مَعنيَان:

[اللغات الجائزة في «الكَلِمة» ونحوِها]

أما لغاتُها: فـ«كَلِمة»، على وزن نَبِقة[3]، وهي الفُصحى ولغةُ أهلِ الحجاز، وبها جاء التنزيل(١)، وجمعُها: كَلِمٌ كنَبِقٍ(٢)، و«كِلْمةٌ»، على وزن سِدْرَةٍ، و«كَلْمَة» على وزن تَمْرَة، وهما لُغتا تَميم، وجمعُ الأُولى: كِلْمٌ كسِدْر، والثانيةِ: كَلْمٌ كتَمْر.

وكذلك كلُّ ما كان على وزنِ فَعِلٍ ـ نحو: كَبِد وكَتِف ـ؛ فإنه يَجوز فيه اللغاتُ الثلاث، فإنْ كان الوسَطُ حرفَ حَلق(٣) جاز فيه لغةٌ رابعة، وهي إتباعُ الأول للثاني في

(١) وذلك في آياتٍ كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، ومنها قولُه جل ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٤٥].

(٢) قد ورد هذا الجمع في قول الشاعر(*):

لَيْتَ الكَوَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَها   عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي

(٣) حروفُ الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

---

(1) قدّم بيان الكلمة على بيان الكلام لأنها جزؤه. «شرح الشذور للجوجري» (١/ ١٣٨).

(2) اختار القول على اللفظ لكونه جنساً قريباً؛ إذ اللفظ يُطلق عليه وعلى غيره. «شرح الشذور للجوجري» (١/ ١٤١). وانظر: «شرح القطر» للمصنف (ص٥٦) ط: مؤسسة «الرسالة ناشرون» باعتنائي، وعلى هذه الطبعة بقيةُ الإحالات الآتية، ومَن وقف عليها وقارنها بغيرها عرَف السبب.

(3) النبقة: حملُ شجر السِّدر، وفي «البخاري»: «ورُفعتْ لي سِدرةُ المنتهى، فإذا نَبِقُها كأنه قِلال هَجَر». انظر: «تاج العروس» (ن ب ق)، و«صحيح البخاري» (٣٢٠٧).

(*) هو عمارة اليمني المتوفى سنة ٥٦٩ هـ، فالإتيان ببيته ليس ذا قيمة كبيرة، والجمعُ المذكور قد جاء كثيراً في كلام الشعراء المحتج بهم، بل جاء في التنزيل كقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ في بضع آيات.

الكسر[١]، نحو: فَخِذٍ وشَهِدَ[١].

[مَعنَيا الكلمة]

وأمَّا معنَياها فأحدُهما: اصطلاحيٌّ[2] وهو ما ذكَرتُ.

والمرادُ بالقول: اللفظُ الدالُّ على معنًى، كـ«رَجُل وفَرَس»، بِخلاف الخط مثلاً؛ فإنه وإن دلَّ على معنًى لكنه ليس بِلفظ، وبخلاف المهمَل[3] ـ نحو: «دَيْز» مقلوبَ زَيْدٍ ـ فإنه وإن كان لفظاً لكنه لا يدلُّ على معنًى، فلا يُسمَّى شيءٌ مِن ذلك ونحوِه قولاً.

والمرادُ بِالمفرَد[4]: ما لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ مَعناه[٢]، كما مثَّلنا من قولِنا: رجل

---

(١) مثَّل المؤلف بمثالَين أولهما اسم وهو فَخِذٌ، وثانيهما فِعل وهو شَهِدَ ـ بفتح الحرف الأول في المثالَين وكسرِ الحرف الثاني فيهما ـ فدلَّ تمثيله على أن هذا الحكم يَجري في الاسم وفي الفعل على سواء، ومِن أمثلة ذلك: فَهِم، ونَهِم، وتَعِب، وشَعِث، ولَعِب، ونَعِم، وبَئِس، ويَئِس، ولَحِز، وتَعِس، وجَهِش، ورَعِش.

(٢) شمل ذلك ثلاثةَ أنواع: أولها: ما لا جزءَ له أصلاً، وذلك كهمزة الاستفهام ولام الجر وفاءِ العطف، وثانيها: ما له جزءٌ لكنه لا يدل على شيء أصلاً، وذلك كزيد وإبراهيم، فإنَّ كل واحد منهما ذو أجزاء هي حروفه التي يتألف منها، وهذه الأجزاء ـ من ناحية كونها أجزاءً ـ لا تدل على شيء أصلاً، وثالثها: ما له أجزاءٌ تدل على شيء، ولكنه ليس جزء المعنى الذي تدل عليه الجملة، وذلك نحو: «عبد الله» و«تأبَّط شرًّا» و«قاضِيخان» أعلاماً؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة ذو جزءَين، وكل جزء منهما يدلُّ على معنى، ولكن هذا المعنى الذي يدل عليه الجزء ليس جزءَ المعنى الذي تدل عليه جملةُ اللفظ، فهذه الأنواع الثلاثة داخلةٌ في المفرَد بالمعنى المذكور هنا.

---

(1) الغرض من تفريع هذه اللغاتِ هو التخفيف، وهو ظاهر في اللغتين السابقتَين، وأما في هذه الأخيرة فوجهُه أن اللسان حينئذٍ يَعمل في جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، فكان فيه نوعٌ آخرُ من التخفيف.

(2) نسبةٌ إلى الاصطلاح، وهو لغةً: الاتفاق، واصطلاحاً: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أُطلق انصرف إليه.

(3) هذا الحرف ليس في النسخ الخَطية عندي، وعليه كلامُ العدوي (١/ ٢٤).

(4) المذكور هنا هو أحدُ إطلاقات المفرد، ويُطلق أيضاً في مُقابلة المثنى والمجموع على حَدِّه، كما في باب الإعراب بالحركات والحروف، وفي مقابلة المضاف وشبهه كما في باب النداء، وفي مقابلة الجملة وشِبهها كما في باب المبتدأ والخبر. انظر: «بلوغ الأرب» لزكريا الأنصاري (ص٦٨)، و«شرح الحدود النحوية» للفاكهي (ص٨٥-٨٧).

وفرس، ألا ترَى أنَّ أجزاء كلٍّ منهما ـ وهي حروفُه الثلاثة ـ إذا أُفرِد شيءٌ مِنها لا يدلُّ على شيءٍ مما دلَّت عليه جُملتُه؟ بخلاف قولِنا: «غُلام زَيدٍ» فإنه مركب؛ لأن كلًّا مِن جزءَيه ـ وهما غُلام، وزيد ـ دالٌّ على جزءِ المعنى الذي دلَّت عليه جملةُ «غلام زيد»(١).

والمعنى الثاني: لُغوي، وهو الجُملُ المُفِيدة(٢)، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارةً إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

---

(١) مَعنى هذا الكلام أن قولَنا: «غلام زيد» معناه: ذات مملوكة لِزيد، وكل جزء من جزءي هذا القول يدل على جزءٍ مِن جزءي المعنى، وذلك لأن معنى «غلام» ذات مملوكة، ومعنى «زيد» المضاف إليه ذاتٌ مالكة، فكان قولنا: «غلام زيد» مركَّباً لذلك. هذا إذا بقي قولُنا: «غلام زيد» على أصلِه، فإذا أخرجتَه عن أصله بأن سمَّيتَ رجلاً ما من الرجال بـ«غلام زيد»، وصار هذا القول عَلَماً كان من قَبِيل المفرد مثل: «عبد الله» العَلَم؛ لأن جزء اللفظ لا يدل على جزءِ المعنى المراد حينئذٍ.

(٢) يصح أن يكون هذا اللفظ وهو «كلمة» حين تُريد به الجمل المفيدة مجازاً مرسلاً(*)، وذلك إذا نظرتَ إلى أن المعنى الأول للكلمة ـ وهو القول المفرد ـ جزءٌ من المعنى الثاني لها ـ وهو الجمل المفيدة ـ لأنها تتركب من كلمتَين فأكثر. ويصح أن يكون لفظ «كلمة» حين تستعملُه في الجملة المفيدة استعارةً تصريحية، وذلك إذا لاحظتَ أنك شبَّهتَ الجملة المنضَمَّ بعض أجزائها إلى بعض انضماماً تامًّا بالمفرد، ثم حذفتَ المشبَّهَ واستعملتَ اللفظ الموضوعَ لِلمشبَّه به في المشبه.

(*) ظاهرُ عبارة المصنف رحمه الله أن المعنى المذكور هنا حقيقةٌ لا مجاز، وهو ظاهر كلامه في «شرح القطر» (ص٥٥) أيضاً، وقد ذكر الشيخ ابنُ تيمية في مواضعَ كثيرة مِن مُصنفاته أن العرب لا تَعرف الكلمةَ إلا بمعنى الكلام، ومِن كلامه في ذلك في كتابه «الجواب الصحيح» (٣/ ٢٦٨): ولما شاع عند المشتغِلين بالنحو استعمالُ لفظ الكلمة في الاسم أو الفعل وحرفِ المعنى، صاروا يَظنون أن هذا هو كلام العرب، ثم لَمَّا وَجد بعضُهم ما سمعه من كلام العرب أنه يُراد بالكلمة الجملةُ التامة صار يقول:

وكِلمةٌ بها كلام قد يُؤَم

فيَجعل ذلك من القليل. ومِنهم مَن يجعل ذلك مجازاً، وليس الأمرُ كذلك، بل هذا اصطلاحُ هؤلاء النحاة؛ فإن العرب لم يُعرَف عنهم أنهم استعملوا لفظ الكلمة والكلام إلا في الجملة التامة، وهكذا نَقل عنهم أئمة النحو كسيبويه وغيره، فكيف يُقال: إن هذا هو المجازُ، وإنَّ هذا قليلٌ وكثير؟ اهـ ولا يَبعُد عندي أن يكون المصنف قد اطَّلع على شيء من كلام الشيخ في هذه المسألة فقال به خلافاً لباقي النحاة، كما اطَّلع على قوله في مَسألة بناء المثنى إذا كان مُفردُه مبنيًّا ونقل عنه نقلاً طويلاً سيأتي.

[أقسام «كَلَّا» في العربية]

و«كَلَّا» في العربيَّةِ على ثلاثةِ أوجُه: حرفُ رَدع وزَجر[١]، وبِمعنى حقًّا[٢]، وبِمعنى إِيْ:

فالأول: كما في هذه الآية، أي: انْتَهِ عن هذه المقالةِ، فلا سبيلَ إلى الرجوع.

والثاني: نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] أي: حَقًّا؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزجَر عنه، كذا قال قومٌ[(1)]، وقد اعترِض على ذلك بأنَّ حقًّا تُفتح «أنَّ» بعدها[٣]، وكذلك ألا[٤] التي بِمعناها، فكذا يَنبغي في «كلَّا»؛ والأولى أن تُفسَّر «كلَّا» في الآيةِ بِمعنى «ألَا[(2)]» التي يُستفتَح بها الكلام، وتِلك تُكسَر بعدها «إنَّ»، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [يونس: ٦٢].

والثالثُ: قبل القَسَم، نحو: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ۝٣٢﴾ [المدثر: ٣٢] معناه: إي والقمر،

(١) أي: إن «كَلَّا» حرف يدلّ على الردع، وهو طلبُ المتكلم بهذا اللفظ مِن مخاطَبِه الانتهاءَ والكفَّ عن فعل، والزجر: وهو طلب الكفِّ وتركِ الفعل بشدة، فعطفُه على الردع عطفُ تفسير.

(٢) زعم مكّي أن كلَّا التي تدل على معنى «حقًّا» اسم، كما أن «حقًّا» التي بمعناها اسم، ولا صحةَ لِما ذهب إليه؛ لأن كثيراً من الحروف تدل على معنى الاسم أو على معنى الفعل، ولا تخرُج بهذا عن كونها حروفاً، وهذا الكلام يتكرر كثيراً في الاستدلال.

(٣) وذلك كما في قول الشاعر:

أَحَقًّا أنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ؟

وكما في قولِ الآخَر:

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي؟

(٤) هكذا في أصولِ الكتاب كافَّة، وصوابُه: «وكذلك أما ... إلخ»، ويدل على خطئِه هنا ـ إن صحَّ عنه ما جاء في النُّسَخ التي بين أيدِينا ـ ما ذكَره بعدَه.

(1) أراد بهم الكسائي ومُتابِعيه. انظر: «مغني اللبيب» (ص٢٥٠).

(2) وهو قول أبي حاتم السجستاني ومُتابعيه. «المغني» (ص٢٥٠).

كذا قال النَّضرُ بنُ شُمَيل[1]، وتَبِعه جماعةٌ مِنهم ابنُ مالك[2].

ولها معنًى رابع[3]، تكون بمعنى ألَا[١].

و«إنَّ» حرفُ تأكيد يَنصبُ الاسمَ بِالاتِّفاق، ويَرفعُ الخبرَ خِلافاً[4] لِلكوفِيِّين[5]، والضميرُ اسمُها، وهو راجعٌ إلى المقالة، و«كلمة» خبرها، و«هو قائلها» جملةٌ مِن مُبتدَأ وخبر في موضِعِ رفعٍ على أنَّها صفةٌ لِكلمة، وكذا شأنُ الجُمَلِ الخبريَّة بعد النَّكِراتِ، وأمَّا بعد المعارِف[٢] فهي أحوالٌ، كـ«جاء زيد يَضحَكُ».

---

(١) اعلمْ أولاً أن النحاة يَختلفون في «كلّا» أهي بسيطة أم مركبة؟ فذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنها مركبة من الكاف الدالة على التشبيه و«لا» الدالَّةِ على النفي، ثم شُدِّدت لامها بعد التركيب لئلَّا يُتوهم أن كل واحد من الحرفين مستعمَل في معناه الأصلي، وذهب غيرُه من النحاة إلى أنها بَسيطة، وأنها وُضعت من أول الأمر على هذه الصورة، وهذا هو الصواب.
ثم اعلمْ أنَّ ما ذكره المؤلف من دلالتها على المعاني المتعدِّدة التي ذكرها كلامٌ مُلفَّقٌ مِن عِدَّة مذاهب للنحاة، وبيانُ ذلك أن سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر علماء البصرة يَذهبون إلى أن لها معنًى واحداً لا تُفارِقه وهو الردع والزجر، وذهب الكسائي إلى أنها قد تخرُج عن الردع والزجر فتكونُ بمعنى حَقًّا، وذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنها قد تخرج عن الردع والزجر فتكونُ بمعنى «ألَا» الاستِفتاحية، وذهب النضر بن شميل إلى أنها قد تخرج عن الردع والزجر، فتكونُ بمعنى «إي» الجوابية التي بمعنَى نَعَم.

(٢) يُستثنى من المعارف المحلَّى بـ«أل»؛ فإنَّ في الجملة بعده تفصيلاً، وذلك بالنظر إلى معنى «أل»، =

---

(1) هو النضرُ بن شُمَيل بن خَرَشَةَ المازني التميمي البصري الأصل، أبو الحسن، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، وُلد وتوفي بمروَ، وهو أول من أظهر السُّنَّة بها وبخُراسان. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعينَ سنة. مِن كتبه: «الصفات»، و«كتاب السلاح»، و«غريب الحديث». توفي سنة ٢٠٣ هـ. «الأعلام» (٨/ ٣٣) و«بغية الوعاة» (٢/ ٣١٦-٣١٧).

(2) هو محمد بن عبد الله ابن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني، نَزيل دمشق، إمام النحاة وحافظُ اللغة، كان إماماً في القراءات وعِلَلها، وإليه المنتهى في اللغة، وأما النحوُ والصرف فكان فيهما بحراً لا يُجارى، مِن مصنفاته: «الخلاصة» و«التسهيل» و«شرحه»، و«لامية الأفعال» و«إيجاز التعريف». توفي سنة ٦٧٢ هـ. «الأعلام» (٦/ ٢٣٣). و«بغية الوعاة» (١/ ١٣٠-١٣٧).

(3) هذا المعنى الرابع ساقطٌ من بعض النسخ كما يُفيده كلام الأمير (ص٦).

(4) هو منصوبٌ على الحاليَّة من مجموع الكلامِ السابق، أي: يرفعُ الخبرَ حالَ كون ذلك مُخالفاً للكوفيِّين.

(5) ذهب الكوفيون إلى أنها لا عملَ لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول إنّ وهو خبر المبتدأ. «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٤٨).

[أقسام الكلمة ودليلُ الحصر]

ثم قُلْتُ: وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ[1].

وأَقولُ: الكلمةُ جِنسٌ تحتَه هذه الأنواعُ الثلاثة لا غيرُ، أجمَع على ذلك مَنْ يُعتَدُّ بِقولِه[١].

قالُوا: ودليلُ الحصر أن المعاني ثلاثةٌ: ذاتٌ، وحدَثٌ، ورابِطةٌ لِلحدَث بالذات؛ فالذاتُ الاسم، والحدثُ الفعل، والرابطةُ الحرف؛ وأنَّ[٢] الكلمة إن دلَّتْ على معنًى في غيرها فهي الحرفُ، وإن دلَّتْ على معنًى في نفسِها: فإنْ دلَّتْ على زمان محصَّلٍ[2] فهي الفعل، وإلا فهيَ الاسمُ.

= فإن كانت «أل» جِنسية فالجملةُ صفة كما في قول الشاعر (نسبه في «الأصمعيات» ٧٤ إلى شمر بن عمرو الحنفي):

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

وإن لم تكن «أل» جِنسية فالجملةُ حال، وعلى ذلك يكون مُراد المؤلف(*) أن الجملَ بعد المعارف المَحضة ـ وهي ما لا تُشبِه النكرة بوجهٍ من الوجوه ـ أحوالٌ، وبعد النكرات وما أشبَهها من المعارف ـ وهو المحلَّى بـ«أل» الجنسية ـ صفات، فافهمْ ذلك.

(١) ذهب بعض النحاة ـ وهو جعفر(**) بن صابر ـ إلى أنَّ أقسام الكلمة أربعة: اسم، وفعل، وحرف، وخالِفة؛ فزاد الذي سمَّاه خالفة، وزعم أنه هو الذي يُسمِّيه جمهرةُ النحاة اسمَ الفعل، وذلك نحو: هَيهات وأفّ وصَهْ، ولَمَّا لم يكن لِكلامه هذا نصيبٌ من الصحة اعتبر المؤلف خلافَه غيرَ قائم؛ فقال: «أجمع على ذلك من يُعتدّ بقوله».

(٢) هذا عطف على قوله: «أن المعاني ثلاثة»؛ فيكون المؤلف قد ذكر دليلَين لانحصار أنواع الكلمة في الأنواع الثلاثة.

---

(1) قال الجوجري: لمَّا كان المصنف في مقامِ بيان أقسام الكلمة، وذلك يَقتضي ألَّا يُخِلَّ ببيان بعضِ أقسامها، اكتفى بِمَعونة المقام عن التصريح بالحصرِ في الأقسام الثلاثة. ولو أراد التصريح به لقال: إما اسم وإما فعل وإما حرف؛ أو نحوَه. «شرح الشذور» (١/ ١٤٣).

(*) هذا المرادُ هو ما صرَّح به في «قواعد الإعراب» (ص٥٠) و«المغني» (ص٥٦٠)، والظاهر أنه تركه هنا مراعاةً لمستوى الطالب.

(**) كذا في الأصل، والمعروف أنه أبو جعفر، واسمه أحمد بن صابر. انظر: «التذييل والتكميل» (١/ ٢٢-٢٣)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٦/ ٢٥٧)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣١١).

(2) المراد بالزمن المحصَّل الزمن المعيَّن، وهو: الماضي والحاضر والمستقبل، والاحتراز به عن المصادر ←

قال ابنُ الخَبَّاز[1]: ولا يختصُّ انحصارُ الكلمة في الأنواع الثلاثة بِلُغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دلَّ على الانحِصار في الثلاثة عَقليٌّ، والأمورُ العقليَّةُ لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى.

[معاني الأقسام الثلاثةِ لغةً واصطلاحاً]

ولِكلٍّ مِن هذه الثلاثة معنًى في الاصطِلاح، ومعنًى في اللغة:

فالاسمُ في الاصطِلاح: ما دلَّ على معنًى في نفسِه غيرِ[2] مُقترِن بأحدِ الأزمِنة الثلاثة[3]، وفي اللُّغة: سِمة[4] الشيء، أي: علامتُه، وهو بهذا الاعتِبار يَشملُ الكلماتِ الثلاثَ؛ فإنَّ كلًّا منها علامةٌ على مَعناه.

والفعلُ في الاصطِلاح: ما دلَّ على معنًى في نفسِه مُقترناً[5] بأحد الأزمِنة الثلاثة، وفي اللغة: نفسُ الحَدَث الذي يُحدِثُه الفاعلُ: مِن قِيامٍ، أو قُعُود، أو نحوِهما.

والحرفُ في الاصطِلاح: ما دلَّ على معنًى في غيرِه، وفي اللغةِ: طَرَفُ الشيء، كحرفِ الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ. . .﴾ [الحج: ١١] الآية، أي: على طرَفٍ وجانِبٍ مِن الدِّين، أي: لا يَدخُلُ فيه على ثَباتٍ وتَمكُّنٍ؛ فهو

وبعض الأسماء نحو: صَبُوح وغَبُوق لِشُربي الصباح والمساء، وذلك أن المصدر يدل على زمان؛ إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه غيرُ متعين كما في الفعل. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٢٠٤)، و«اللمحة في شرح الملحة» للصائغ (١/ ١١٠)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٣٧).

(1) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز النحوي الضرير، كان أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والفقه والعروض، له تصانيف منها: «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» وهو شرح لألفية ابن معط، و«توجيه اللمع» شرح لكتاب «اللمع» لابن جني. توفي سنة ٦٣٩هـ. «الأعلام» (١/ ١١٧) و«بغية الوعاة» (١/ ٣٠٤).

(2) بالجر صفةً بعد صِفة لِقوله: (معنى)، ويجوز نصبُه حالاً من ضميره المستتر في المجرور، أو منه نَفسِه لِتَخصيصه بالوصف، ويُقويه ما يأتي في تعريفِ مُقابِله وهو الفعل.

(3) أي: الماضي والحال والمستقبل، ولم يفسِّرها لشهرتها.

(4) كأنَّ فيه ميلاً إلى قول الكوفيين: إن أصلَه: وسم، والبصريون على أنه من السمو، وهو المنصور.

(5) في الأصل: (مقترنٍ)، وهو خلاف ما في النُّسخ الخطية وغيرِها.

إنْ أصابَه خيرٌ - مِنْ صِحة وكثرةِ مالٍ ونحوِهما - اطمأنَّ به، وإنْ أصابَتْه فِتنةٌ - أي: شرٌّ، مِن مرضٍ أو فَقرٍ أو نحوِهما - انقَلب على وجهِه عنهُ.

[إعراب قوله تعالى:
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ . . .﴾ الآية]

والواو عاطفةٌ، و«مِن» جارَّة مَعناها التبعيض، و«الناس» مجرورٌ بها، واللامُ فيه لِتَعريف الجنس، و«مَن» مبتدأ تقدَّم خبرُه في الجار والمجرور، و«يَعبُد» فعلٌ مُضارع مرفوع لِخُلوِّه من الناصبِ والجازم، والفاعلُ مُستتِر عائد على «مَن» بِاعتبار لفظِها، و«الله» نصبٌ[1] بِالفِعل، والجملةُ صِلة لِمَنْ إنْ قُدِّرت مَن مَعرفة بمعنى الذي، وصِفةٌ إنْ قُدِّرت نكرةً بِمعنى ناس، وعلى الأول فلا مَوضعَ لها، وكذا كلُّ جُملة وقعتْ صِلةً، وعلى الثاني موضعُها رفعٌ، وكذا كلُّ صِفة فإنها تتبَع موصوفَها، و«على حرف» جار ومجرور في موضعِ نصبٍ على الحال، أي: متطرِّفاً مُستوْفِزاً[2]، «فإن» الفاء عاطفة، وإنْ: حرفُ شرط، «أصابَه» فعلٌ ماضٍ في موضعِ جزم لأنه فعلُ الشرط، والهاءُ مَفعول، و«خيرٌ» فاعل، و«اطمأنَّ» فعل ماض[3]، والفاعلُ مستتر، و«به» جار ومجرور متعلِّق باطمأنّ، وقِسْ على هذا بَقيَّةَ الآيةِ[4].

وفيها قراءةٌ غريبةٌ وهي: «خَسِرَ الدنيا والآخِرةِ» بخفض «الآخرة»[5]، وتوجيهُها أن «خَسِرَ» ليس فِعلاً مبنيًّا على الفتح، بل هو وصفٌ مُعرَب بِمنزلةِ «فَهِمٍ وفَطِنٍ»، وهو منصوبٌ على الحال[6]، ونظيرُه قراءةُ الأعرَج[7]: «خاسِرَ الدنيا والآخرةِ»، إلا أنَّ هذا

---

(1) هو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: منصوبٌ. ويصحُّ قراءتُه بلفظ الماضي المبني للمجهول، ولذلك نظائر كثيرة.

(2) المستوفِزُ: الجالس على هيئةٍ كأنه يُريد القيام؛ سواءٌ كان بإقعاء أم لا. «تاج العروس» (و ف ز).

(3) في موضع جزم لأنه جواب الشرط.

(4) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾.

(5) أي: وخفض الدنيا أيضاً، إلا أن إعرابها تقديريٌّ فلم يَظهر.

(6) وما بعده مجرور بالإضافة ثم بالعطف.

(7) أي: وغيره كمجاهد والجحدري وقعنب. انظر: «معجم القراءات» (٦/ ٨٧). والأعرج هو: عبد الرحمن بن ←

اسمُ فاعل فلا يَلتبسُ بِالفعل، وذلك صفةٌ مُشبَّهة على وزنِ الفعل فيَلتبسُ بِه.

[علامات الاسم]

ثم قُلتُ: فَالاسْمُ مَا يَقْبَلُ «أَلْ»، أَوِ النِّدَاءَ، أَوِ الإِسْنَادَ إِلَيْهِ[1].

وأقولُ: ذكَرتُ للاسم ثلاثَ علامات يَتميَّز بها عن قَسِيمَيه:

[أولاً: «أل»]

إحداها: «أل»[١]، وهذه العبارةُ أَولى مِن عِبارةِ مَن يقول: «الألف واللام»[٢]؛

(١) المراد «أل» التي تُفيد التعريف، أي: التي تفيد أن مدخولَها معرفة بواسطتها، فخرج بذلك «أل» الزائدةُ[*]، كالداخلة على التمييز في نحو قول الشاعر ـ وهو رشيد بن شهاب اليشكري ـ:

رَأَيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فإن البصريين زعمُوا أن «أل» في قوله: «النفس» زائدة لا تُفيد ما دخلتْ عليه التعريفَ، بسبب اشتراطهم في التمييز أن يكون نكرةً، فأما الكوفيون فلم يَشترطوا في التمييز أن يكون نكرة، وعليه تكون «أل» في النفس مُفيدةً للتعريف، وخرج أيضاً «أل» التي أصلُها «هل»، فأُبدلت الهاء همزةً؛ فإن «أل» هذه تدخُل على الفعل فيُقال: «أل فعلتَ؟» بمعنى: هل فَعلتَ.

(٢) القاعدةُ المطردة أن الكلمة إن وُضعتْ على حرف هِجائي واحد كهمزة الاستفهام وباءِ الجر وواو العطف، يُطلق عليها اسمُ ذلك الحرف فيقال: الهمزة، والباء، والواو، وما أشبَه ذلك، وإنْ كانت الكلمة موضوعةً على حرفَين فأكثرَ مثل: هل وبل وقد وقط وكيف، نُطق بالمسمَّى، فيُقال: هل، وبل، وقد، ولا يُنطق باسمِ الحروف فيقال: الهاء واللام، والباء واللام، والقاف والدال، وما أشبه ذلك.

هُرمز، أبو داود، حافظ، قارئ، من أهل المدينة، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول مَن بَرز في القرآن والسُّنَن. وكان وافرَ العلم، ثقة، رابط بثغر الإسكندرية مدة، وماتَ بها سنة ١١٧ هـ. «الأعلام» (٣/ ٣٤٠).

(1) في «الجوجري»: التمييزُ يحصل بالحد وبالعلامة، وهو بالحدِّ أضبطُ؛ لاطراده وانعكاسه، بخلاف العلامة . . . وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحدِّ؛ لأنه في مَقام التعليم، وتمييزِ الأقسام لِمَن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهلُ منه بالحد؛ إذ لا تحتاجُ العلامة لِما يحتاج إليه الحدّ من الشرح. «شرح الجوجري» (١/ ١٤٤).

(*) إخراجُها يُوهم أنها تدخل على الأفعال أيضاً، وهو خلافُ ما ذكروه من أنها تختصُّ بالدخول على الأسماء، ومِن ثَمَّ حَمل الأشموني قول ابن مالك: «وأل» في علامات الاسم على المعرَّفة والزائدة، ثم قال: وسيأتي الكلام على الموصولة، وتُستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل . . إلخ. انظر: «الأشموني» (١/ ١٤).

لأنه لا يُقال في «هل»: الهاء واللام، ولا في «بل»: الباء واللام، وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقولِ أبي الطيِّب:

١ـ الخَيْلُ(1) واللَّيْلُ والبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ والرُّمْحُ والقِرْطاسُ والقَلَمُ(١)

(١) ١- هذا البيت من كلامِ أبي الطّيب أحمدَ بنِ الحُسين، الذي نَبَزوه(*) بالمتنبي، وهو أحدُ شعراء عصر الدولة العباسيَّة، مدح سيف الدولة الحمداني في حلبَ، وكافوراً الإخشيديَّ في مصر، وعَضُدَ الدولة البُوَيهي، وغيرهم، وُلد بالكوفة في سنة ٣٠٣ هـ، وتُوفي مُنصَرَفه من شيراز في سنة ٣٥٥ من الهجرة(**)، وليس أبُو الطيب مِمَّن يُحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو والصرف، ولكن المؤلف لم يذكُر هذا البيت للاستشهاد به، وإنما ذكَره على سبيل التمثيل، وفرقٌ بين الأمرَين، فافهمْ ذلك! =

(1) الروايةُ في أغلب المخطوطات و«ديوان أبي الطيب» وكتب الأدب: «فالخيلُ» بالفاء.

(*) فيه إيماء إلى أن تَلقيبَه بذلك إنما هو من باب النبز المنهيِّ عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾، وقصةُ ادعاء أبي الطيب للنُّبوة تَفتقر إلى دليل صحيح لا مَطعنَ فيه، وهي مستبعَدةٌ؛ لأمور، منها أنه لو كان ادَّعى النبوةَ كما قيل لأُقيم عليه الحد، أو لهجَره أهل زمانِه من العلماء ونحوِهم، ولَوُجِد ذلك صريحاً في أشعارِه، وقد نقل غيرُ واحد عنه تكذيبَه لما رُمي به، وأن ذلك من كيد خُصومه وحسدِهم له، ومن كلامِ المعري في «رسالة الغفران» قولُه: وحُدِّثتُ أنه ـ أي: أبا الطيب ـ كان إذا سُئل عن حقيقةِ هذا اللقب قال: هو مِن النَّبْوَة، أي: المُرتفِع من الأرض. اهـ ثم إنْ ثَبتتْ فالرجلُ قد تاب من ذلك كما يقولُ مُتَّهموه أنفُسُهم، ولا يخفى أنه لا يجوز لِلمؤمن تعييرُ التائب من الذنب به، وهذا بعيدٌ عن التلقيب بالأعرج والأخفش ونحوِ ذلك، فعلى الطالب هجرُ اللقب المذكور والاكتفاءُ بكُنية الشاعر وهي: أبو الطيب، وهي كنيةٌ قلَّما يُشاركه فيها أحد، ولا سيَّما من الشعراء، فالاهتداء إليه سهلٌ، ومن كلام أبي حيان البديع في مسألة النبز باللقب قولُه: اللقب إنْ دلَّ على ما يَكرهه المدعُوُّ به، كان منهيًّا، وأما إذا كان حسناً، فلا يُنهى عنه، وما زالت الألقابُ الحَسنةُ في الأُمم كُلِّها من العَرب والعجم تَجري في مخاطباتهم ومُكاتباتهم مِن غيرِ نَكير . . وفي الحديث: «كنُّوا أولادَكم»، قال عطاء: مَخافةَ الألقاب، وعن عُمرَ: «أشِيعوا الكُنى فإنها سنةٌ» اهـ، ولا سيَّما إذا كانت الكُنية غريبةً، لا يكاد يَشترك فيها أحدٌ مع من تَكنَّى بها في عصره، فإنه يَطيرُ بها ذِكرُه في الآفاق، وتَتهادى أخبارَه الرِّفاقُ، كما جرَى في كُنيتي بأبي حيان، واسمي محمد؛ فلو كانت كُنيتي أبا عبد الله أو أبَا بكر - مما يَقع فيه الاشتِراك - لم أشتهر تِلك الشُّهرة. اهـ من «البحر المحيط» (٥١٨/٩). هذا، وقد قال ابنُ خَلِّكان في ترجمة الوزير المغربي - «وفيات الأعيان» (١٧٧/٢) -: نظرتُ في كتابِه الذي سمَّاه «أدب الخواص» فوجدتُ في أوَّله: (وقد قال المتنبي - وإخوانُنا المغاربةُ يُسمُّونه المُتنبِّه، فأحسنُوا -: أتى الزمانَ بَنُوه . . . إلخ)، قلتُ: وأنا أكرهُ مخالفةَ قومي بغير عُذر، ولا سيَّما فيما يقع فيه الحرجُ شرعاً.

(**) ذكر ابن رشيق في كتاب «العمدة» (٧٥/١) في باب منافع الشعر ومَضارِّه أن أبا الطيب رجع من عند عضُد الدولة قاصداً بغداد، وكان معه جماعة، فخرج عليهم قُطّاع الطريق بالقرب منها، ففرَّ حين رأى الغَلبة، فقال ←

فهذه الكلماتُ السبعُ أسماءٌ لِدُخول «ألْ» عليها.

فإنْ قُلتَ: فكيفَ دخلتْ على الفِعل[1] في قولِ الفرزدقِ:

= **اللغة:** «البيداء» الصحراء، وسميت بذلك لأن سالكَها يَبيد فيها، أي: يَهلك، وسميت أيضاً مَفازة من الفَوز ـ وهو النجاة ـ تفاؤلاً لِسالكها بأن يَنجوَ مِن مخاطرها، كما سمَّوا الجماعة المسافِرةَ قافِلة تَفاؤلاً لها بالقُفُول مِن سفرها، أي: الرجوعِ منه والعودةِ إلى الأهل والوطن، وكما سمَّوا اللَّديغَ سَليماً تفاؤلاً له بِالبرء والسلامة، وجمعُ البَيداء: بِيدٌ، وجمع المفازة: مَفاوِز(*)، «القِرطاس» ما يُكتب فيه من وَرَق ونحوه.

المعنى: يَصف نفسَه بالشجاعة وجراءةِ القلب، وبأنه كاتب عظيم.

الإعراب: «الخيل» مبتدأ، «والليل، والبيداء» معطوفان عليه، «تعرفني»: تعرف: فعل مضارع، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى المبتدأ وما عُطف عليه، والنون للوقاية، والياء مفعولٌ به، والجملة في محل رفع خبر، «والسيف والرمح والقرطاس والقلم» معطوفاتٌ على المبتدأ أيضاً، أو السيف مبتدأ ثانٍ، وما بعده معطوف عليه، وخبرهن محذوف، والتقدير: والسيف والرمح والقرطاس والقلم تَعرفني أيضاً، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وعليه تكون جملة المبتدأ الثاني وخبره معطوفةً على جملة المبتدأ الأول وخبره؛ فتكون الواو التي في صدرِ الشطر الثاني قد عطفتْ جملةً على جملة، وسائر الواواتِ عطفتْ مفرداتٍ على مفردات.

التمثيل به: «الخيل، والليل، والبيداء، والسيف، والرمح، والقرطاس، والقلم»؛ فإن هذه الكلمات السبع أسماءٌ؛ بدليل دخول «أل» على كلٍّ واحدةٍ منها.

(١) اعلم أولاً أنَّ «أل» في قول الفرزدق: «التُّرضى حكومتُه»، وفي قول سلامان الطائي: «اليُتَتَبَّع»، وفي قول ذي الخرق الطَّهَوِي: «اليُجَدَّع»، وقوله: «اليَتَقَصَّعُ» ليست حرفَ تعريف كالتي في نحو: الدار والغلام والكتاب، وإنما هي اسمٌ موصول بمعنى الذي، فالتقدير في بيت الفرزدق: «الذي تُرضى حكومتُه»، وفي بيتِ سلامان: «عن ذحلي الذي يتتبع»، وفي قول ذي الخرق: «الحمار الذي يُجدَّع» و«الذي يتقصع»، وسننشدك الأبيات المشار إليها مع بيانِ الاستشهاد ببيت الفرزدق.

ثم اعلمْ أنَّ النحاة يَختلفون في مجيء صلةِ «أل» الموصولة فعلاً مضارعاً؛ فذهب الكوفيون إلى أنه جائزٌ في سَعة الكلام، وقال الأزهري في «التهذيب» (٢/ ٢٨٥): إنه لغةٌ مِن لغات العرب، وذهب=

له غلامُه: لا يتحدث الناسُ عنك بالفرار وأنتَ القائل: الخيلُ والليل ... البيتَ، فَكرَّ راجعاً حتى قُتل، فكان سبب قَتله هذا البيت.

(*) أي: مِن غير قلب الواو إلى همزة؛ لأن الألف في مَفازة منقلبةٌ عن واو أصلية، فلا تُقلب، وإنما تُقلب الألف الزائدة نحو: رِسالة ورسائل وسَحابة وسَحائب، ومثلُ الألف في ذلك الواو والياء، نحو: حَلُوبة وحَلائب وصَحيفة وصحائف، وشذَّ مَصائب ومَنائر ومَعائِش، ومِن ثم كان «مَصايِد» بالياء لا بالهمزة كما انتشر. ومثلُه: «مشايخ»؛ فإنه لا يُهمز لفظاً ولا معنى.

٢ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى[1] حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[1]

= البصريون إلى أنه لا يَجوز في سعة الكلام، وإنما يقع في ضرورةِ الشعر، وذهب ابن مالك إلى أنه يقع في الكلام ولكنَّه قليل. فإذا عرفتَ هذا علمتَ أن مَن ذهب إلى أن «أل» الموصولة لا تدخل في الكلام على الفعل المضارع جعلها هي أيضاً علامةً على اسميةِ ما تدخل عليه، وحَكَم بشذوذ الأبيات الواردِ فيها ذلك، وعلى هذا جرَى المؤلف هنا، ومَن ذهب إلى أن «أل» الموصولة تُوصَل بالفعل المضارع في سَعة الكلام ـ وهم: الكوفيون وابن مالك ـ جعل «أل» التي تُفيد التعريف هي وحدها الدالة على كونِ ما دخلتْ عليه اسماً، وقد جرى المؤلف في كتابِه «أوضح المسالك» على هذا الرأي.

(١) ٢- هذا البيت من كلام الفرزدق، واسمُه هَمَّام بنُ غالِب، تميميّ بصري مِن شعراء عصر الدولة الأموية الفُحُول، وممن يحتج بشعره، وقد أنشد المؤلفُ هذا البيت في «أوضحه» (رقم ٣)، وابنُ عقيل (رقم ٣٠)، والأشموني (رقم ٩٧)، والبيت في هجاءِ رجل من بني عذرة، كان قد فضَّل جريراً على كلٍّ مِن الفرزدق والأخطل التغلبي النصرانيّ في مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأمَويّ، وكان الشعراء الثلاثة حاضِرين، فتغيَّظ الفرزدقُ وقال أبياتاً منها بيتُ الشاهد (وانظر آخر ص ٧٠ الآتية).

اللغة: «الحكَم» الذي يُحكِّمُه الخصمان لِيقضيَ بينهما ويفصل فيما حدث بينهما من خُصومة، «الأصيل» هو ذو الحَسَب، «الجدل» شِدة الخصومة، والقُدرة على غَلبة الخصم.

المعنى: يقول لِمَن يهجوه ذامًّا له: إنك لستَ بِمن يحكمه الناس ويَرضَون حكمه، ولا أنت بذي حَسَب ترجع إليه ويردعُك عن الجَور، ولا أنت بذي فلج في الخصومة.

الإعراب: «ما» نافية، «أنت» مبتدأ، «بالحكم» الباء حرف جر زائد، الحكم: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرفِ الجر الزائد، «التُّرضى» أل: اسم موصول نعت للحكم، «تُرضى» فعل مضارع مبني للمجهول، «حكومته» حكومة: نائب فاعل (ترضى)، وحكومة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه[*]، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «الأصيل» معطوف على «الحكم»، «ولا» مثل سابقتِها، «ذي» معطوف على الحكم «أيضاً»، وذي مضاف، و«الرأي» مضاف إليه، «والجدل» معطوف بالواو على «الرأي». ولم نجعل «ما» حجازية وما بعدها اسمها وخبرها مُراعاةً لِلُغة الشاعر صاحبِ البيت؛ لأنه من بني=

(1) قال الصبان (١/ ٢٦٥): قوله: «الترضى» بإدغام اللام وتركِه، بخلافِ لام «أل» الحرفية؛ فإنه يجب إدغامُها في التاء ونحوِها تخفيفاً لِكثرة الاستِعمال. قاله سم. اهـ، وقال المصنف في «تخليص الشواهد» (ص١٥٥): اللامُ فيه مُدغمةٌ في التاء وجوباً، والناسُ قد لَهجوا بإظهارها، والذي أوقعهم في ذلك أنَّ المُعلِّمين إذا أنشدوه أظهَروا، لِيُسمعوا الطالبَ لفظةَ (أل)، فتوهَّموا أن ذلك وجهُ الإنشاد. اهـ قلتُ: الجزمُ بأحد الوجهين صعبٌ، والأسلمُ لك الإدغام لاتفاق القولَين عليه.

(*) وجملةُ (تُرضى حكومته) لا محل لها من الإعراب، صلةُ الموصول.

قُلتُ: ذلك ضرورةٌ قبيحةٌ، حتى قال الجرجاني[1] ما معناهُ: إنَّ استعمالَ مثل ذلك في النثر خطأٌ بإجماع، أي: إنَّه لا يُقاس عليه، و«أل» في ذلك اسمٌ مَوصول بمعنى الذِي.

[ثانياً: «النداء»]

الثانية: النداءُ[2] نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ﴾ [هود: ٥٣]، ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]؛ فكلٌّ مِن هذه الألفاظ التي دخلتْ عليها «يا» اسمٌ، وهكذا كلُّ منادًى.

= تَميم كما قُلنا، وبنو تَميم تُهمل «ما»، وإنما إعمالُها لغةُ أهل الحجاز.

الشاهد فيه: أتى المؤلف بهذا البيت ههنا لِيعترضَ على قولهم: إن «أل» دليل على اسمية الكلمة؛ فهي لا تدخُل إلا على الأسماء، وهي هنا قد دخلتْ على الفعل المضارع المبني للمجهول، وحاصلُ الجواب على هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذٌّ لا يُقاس عليه، ونحن في تقرير القواعد لا نَعني إلا ما كان قياساً مطرداً تتكلَّم به العربُ في شعرها ونثرها من غير إنكار؛ فلا يُعترض علينا بما استعمله بعضُ الشعراء لِضرورة الشعر أو في النادر القليل، وقد عرفتَ مما قدَّمناه أن هذا أحدُ رأيَين في المسألة.

ومثلُ هذا البيت قولُ سلامان الطائي:

أَخِفْنَ اطِّنانِي إنْ سَكَتْنَ، وَإِنَّنِي ... لَفِي شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِيَ اليُتَتَبَّعُ

ونظيره قولُ ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَى، وأبغَضُ العَجْمِ نَاطِقاً ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقول ذي الخرق أيضاً:

فَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ اليُتَقَصَّعُ

---

(1) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، له شعر رقيق. من كتبه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» و«العوامل المائة». توفي سنة ٤٧١ هـ. «الأعلام» (٤/ ٤٨-٤٩)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦).

(2) النداء بالكسر وقد يُضم، وبالمد وقد يُقصر، وهو الدعاء بـ«يا» أو إحدى أخواتها. «بلوغ الأرب» (ص٧١). وانظر: «المصباح المنير» للفيومي (ن د و).

فإنْ قُلتَ: فما تصنَعُ في قراءة الكسائي[1]: «أَلَا يا اسْجُدُوا لله» [النمل: ٢٥] فإنه يَقف[2] على (ألا يا) ويَبتدئ بـ(اسجدوا)، بالأمر، وقولِه تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقولِه عليه الصلاة والسلام: «**يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القِيامة**»[3]، فدخل حرفُ النداء على ما ليسَ بِاسم[(١)]؟

قُلتُ: اختُلف في ذلك ونحوِه على مذهَبين[(٢)]:

أحدُهما: أن المنادى مَحذُوف، أي: يا هؤلاءِ اسْجُدوا، ويا قوم لَيتَنا نُرَدُّ، ويا قوم رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا.

والثاني: أن «يا» فيهِنَّ لِلتنبيه، لا لِلنداء.

---

(١) مثل الآية الأولى في دخول حرف النداء على فِعل الأمر أو الدعاء قولُ الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

ومثل الآية الثانية في دخولِ حرف النداء على الحرف وهو ليتَ قولُ الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

ومثلُ الحديث في دخول حرف النداء على الحرف وهو رُبَّ قولُ الشاعر:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّساءِ غَرِيرَةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلَاقِ

ونظيرُ هذه الشواهد قولُ جَرير:

يا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا ساكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الفرزدق يَهجو رجلاً مِن بني عذرة (انظر: شرح الشاهد رقم ٢ الماضي):

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ ... يَا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالخَطَلِ

وقولُ الآخر:

يا لَعْنَةُ(*) اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِم ... وَالصَّالِحِينَ عَلى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

(٢) والراجحُ الرأي الأول ـ وهو تقديرُ المنادَى محذوفاً ـ في كلِّ ما وقع فيه حرفُ النداء قبل فعلٍ=

---

(1) علي بن حمزة الكوفي أبو الحسن الكسائي، إمامُ الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وهو مؤدِّب الرشيد العباسي وابنه الأمين، وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة. له تصانيف منها: «معاني القرآن» و«القراءات». توفي سنة ١٨٩ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٨٣)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٦٢-١٦٤).

(2) أي: في أحد الأوجه. انظر: «معجم القراءات» (٦/ ٥٠٥).

(3) جزء من حديث أخرجه البخاري (١١٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(*) بالضم مبتدأ خبره الجار والمجرور في عجز البيت، وليس منصوباً على النداء.

[ثالثاً: الإسناد إليه]

الثالثة: الإسنادُ[1] إليه، وهو أن يُسنَد[2] إليه ما تتِمُّ به الفائدةُ؛ سواءٌ كان المسنَدُ فِعلاً أوِ اسماً أو جملةً؛ فالفعلُ كـ«قام زيد»؛ فـ«قام» فعلٌ مُسنَد، و«زيد» اسمٌ مُسنَد إليه، والاسم نحو: «زيدٌ أخوك»؛ فالأخ: مُسنَد، وزيد: اسم مسنَد إليه، والجملةُ نحو: «أنا قمتُ»؛ فـ«قام» فعلٌ مُسنَد إلى التاء، وقام والتاء جملةٌ مُسنَدة إلى أنا.

فإنْ قُلتَ: فما تصنَعُ في إسنادهم «خير» إلى «تسمَعُ» في قولهم: «تَسمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أن تَراهُ»[3] (١) مع أن «تَسمعُ» فعلٌ بالاتفاق؟

= الأمر أو جملةِ الدعاء، بسبب كثرة وقوع النداء قبلَهما في فصيح الكلام، نحو قولِه تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡ﴾، وقولِه سبحانه: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، وقولِه جل شأنه: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا﴾، فإذا وجدنا حرفَ النداء قد وَلِيَه فعلُ الأمر أو جملةٌ دعائية عَلِمنا أن المنادى بحرف النداء محذوف لكثرة ما رأينا مثلَه مذكوراً في الكلام، فأما إذا وجدنا(*) حرفَ النداء قد وقع بعده «ليت» أو «رُب» فالراجح أن نجعلَ هذا الحرف دالًّا على التنبيه؛ لأنه لم يَكثر وقوعُ المنادى مذكوراً قبلَه.

(١) قد رُوي هذا المَثل بثلاث روايات(**):

الأولى: «أنْ تَسمعَ بِالمعيدي خيرٌ من أن تراه» بنصب تسمع بـ«أن» المصدرية المذكورة، وهذه الرواية لا غُبارَ عليها ولا إشكال فيها؛ لأن الخبر إنما هو عن المصدر المنسبك من «أن» والفعل =

---

(1) عُرِّف الإسناد بتعريفات عِدَّة منها: نسبةُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحُّ السكوت عليها، وضمُّ كلمة إلى أخرى على وجهِ الإنشاء أو الإخبار. وفي «شرح التسهيل»: تعليقُ خبر بمخبَر عنه أو طلبٍ بمطلوب منه. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ٨٢) و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩).

(2) الأولى: (أن يُضمَّ) ليسلمَ من الدَّور. «العدوي» (١/ ٤٧).

(3) هذا مثلٌ من أمثال العرب، يُضرب لِمن خبره خيرٌ من مَرآه. قال المفضل: أولُ من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . . . إلخ. «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٢٩).

والمعيديّ: تصغير مَعَدِّي، منسوب إلى مَعَدِّ بن عدنان، وإنما خُففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين وياء التصغير. «حاشية الصبان» (١/ ٨٢).

(*) هذا التفصيلُ هو مختار ابن مالك رحمه الله، ومثلُ ليت ورب عنده حبذا. انظر: «التسهيل» (ص١٧٩).

(**) أي: مُتعلقة بما نحن فيه، وإلَّا فروايات المثل أكثرُ من ذلك، ومنها: «تَسمعُ بِالمعيدي لا أن تَراه» برفع «تَسمعُ» أو نصبِه، و«لأنْ تسمعَ بالمعيدي خيرٌ . . . إلخ». انظر مثلاً: «تاج العروس» (ع د د).

قُلتُ: «تسمَع» على إضمار «أنْ»، والمعنى: أنْ تَسمَع، والذي حسَّن حذفَ «أن» الأُولى ثبوتُ «أنِ» الثانية، [وقد رُوي: أنْ تسمعَ بثبوت «أنْ» على الأصل، و«أنْ»][1] والفعلُ في تأويل مصدر، أي: سماعُك؛ فالإخبارُ في الحقيقة إنما هو عنِ الاسم(١).

[الإسنادُ إليه أنفعُ علامات الاسم]

وهذه(٢) العلامةُ هي أنفعُ علاماتِ الاسم، وبها تُعرَف اسميَّةُ «ما» في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ألا ترى أنها قد أُسنِد إليها الأخيريَّة[2] في الآية الأُولى، والنَّفادُ في الآيةِ الثانيةِ، والبقاءُ في الثالثةِ[3]؛ فلِهذا حُكم بأنها فِيهنَّ اسمٌ موصول بمعنى الذي،

= المذكورَين كما قال المؤلف، ومثلُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقولُ العرب: أن تردَ الماء بماء أكيسُ.

والروايةُ الثانية: «تسمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع من غير وجود «أنْ»، وفي هذه الرواية إشكالٌ، وهو حذف «أنِ» المصدرية وبقاءُ عملها، وهو النصب، مع أن القياس أنه متى حُذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لِضعف عامل النصب.

والراوية الثالثة: «تَسمعُ بِالمعيدي خير من أن تَراه» برفع الفعل المضارع على ما يَقتضيه القياس الذي قرَّرْناه، وهذه هي الرواية التي تكلَّم المؤلف عنها وخرَّجَها.

(١) ومثلُ هذا المثل في حذف «أنْ» ونصبِ المضارع قولُ طَرَفَةَ بنِ العبد البكري في معلَّقته:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِرِي أَحْضُـرَ الـوَغَـى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

فإنه أراد «أنْ أحضرَ الوغى»، فحذف أنْ وأبقى المضارع منصوباً بعد حذفها، وكان في ذكر «أن» في قوله: «وأنْ أشهدَ اللذاتِ» إيماء وإشارة إلى المحذوفة.

(٢) إنما كان الإسناد خاصًا بالاسم لأنَّ المسنَدَ خبر عن المسند إليه وحديثٌ يُنسب إليه، ونحن نعلم أن الخبر والحديث لا يكون إلا عن الألفاظ الدالَّةِ على الذات، واللفظ الدال على الذات بِوضعه هو الاسم، فأمَّا الفعل فإنه يدلُّ بِوضعه على الحدَث أو الوصف، وإنْ دل على الذات فإنما يدلُّ عليها بالالتزام؛ لِعِلمنا أنه ما من حدث إلا له مُحدِث، وأما الحرف الأول فلا دلالةَ له على حَدَث ولا على ذات، فهذا هو السرُّ في كونِ الإسناد إلى اللفظ خاصًا بالاسم.

---

[1] سقطت العبارةُ من الأصل، وهي في المخطوطات وطبعتي العدوي والأمير.

[2] نسبة إلى أخْيَر الذي هو أفعلُ تفضيل، وإن كان الأكثر فيه حذف همزته فيقال: زيدٌ خيرٌ من عمرو.

[3] كأنه سها عن تمثيلِه؛ فإنه إنما ذكر آيتَين فقط، والبقاءُ مذكور في الثانية كالنفاد.

وكذلك «ما» في قولِه تعالى ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] هي موصولة بمعنى الذي، و«صنعُوا» صلة، والعائد محذوف: أي: إنَّ الذي صنَعُوه، و«كيدُ» خبر، ويجوز أن تُقدرها موصولاً حَرفيًا؛ فتكون هي وصلتُها في تأويلِ المصدر، ولا تَحتاج حينئذٍ إلى تقديرِ عائد. وليس لك أن تُقدِّرَها حرفاً كافًا، مثلَه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]؛ لأن ذلك يُوجِب نصبَ «كيد» على أنه مفعولُ «صنعُوا».

[الفعل وأقسامه]

ثم قُلتُ: وَالفِعْلُ إِمَّا مَاضٍ، وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ كَـ«قَامَتْ[1] وَقَعَدَتْ»، وَمِنْهُ «نِعْمَ وَبِئْسَ[2] وَعَسَى وَلَيْسَ»؛ أَوْ أَمْرٌ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ المُخَاطَبَةِ كَـ«قُومِي»[3]، وَمِنْهُ «هَاتِ وَتَعَالَ»؛ أَوْ مُضَارِعٌ، وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ «لَمْ» كَـ«لَمْ يَقُمْ»[4]، وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ «نَأَيْتُ»: مَضْمُومٍ إِنْ كَانَ المَاضِي رُبَاعِيًّا كَـ«أُدَحْرِجُ وَأُجِيبُ»، وَمَفْتُوحٍ فِي غَيْرِهِ كَـ«أَضْرِبُ وَأَسْتَخْرِجُ».

وأقولُ: أنواعُ الفعل ثلاثةٌ: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ[5]، ولِكلٍّ مِنها علامةٌ تدلُّ عليه.

---

(1) اعترضه الشيخ زكريا قائلاً: لو قال كقوله في غير هذا الكتاب: «كقام» كان أولى؛ لأنه الذي يَقبل التاء لا «قامت». «بلوغ الأرب» (ص٧٢).

(2) قال البرماوي: لم يَتعرَّض في الشَّرح لـ«بِئس» . . إلخ كلامه. وسننقلُه في موضعه إن شاء الله تعالى.

(3) اعترضه الشيخ زكريا لِما سبق في «قامت». انظر: «بلوغ الأرب» (ص٧٤).

(4) اعترضه أيضاً الشيخ زكريا لِما سبق. انظر: السابق.

(5) سُمي مضارعاً من المضارَعة وهي المشابهة؛ لمشابهته الاسم مطلقاً في أن كلًا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة، وقيل: لِمشابهته اسم الفاعل خاصةً لفظاً لموافقته له في السكنات والحركات وعددِ الحروف، ومعنًى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال. انظر: «توضيح المقاصد» للمرادي (١/ ٣٠٢-٣٠٣)، و«حاشية الصبان» (١/ ٩٢)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٤-٣٥).

[علامةُ الماضي]

فعلامةُ الماضي تاءُ التأنيث الساكنةُ[1] كـ«قامتْ وقعدَتْ»، ومنهُ قولُ الشاعر:

٣ـ أَلَـمَّـتْ فـحَـيَّـتْ ثُـمَّ قـامَـتْ فَـوَدَّعَـتْ   فَـلَـمَّـا تَـوَلَّـتْ كـادَتِ الـنَّـفْـسُ تَـزْهَـقُ[2]

---

(١) تاءُ التأنيث هي التي تدلُّ على أن مصحوبَها مسنَدٌ إلى مؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾، ووصفُها بالسكون نظراً لأصلها، فلا يُنافي أنه قد يعرض لها التحرك لِسبب كالتخلص من التقاء الساكنَين في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾، وكالمناسَبة(*) في نحو قوله سبحانه: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، وكنقلِ حركة ما بعدها إليها في نحو: ﴿قالتُ امّة﴾ بضم التاء، فإن هذه الضمة هي ضمةُ همزة «أُمّة» نُقلت إلى التاء ووُصلت الهمزة، فأمّا تاءُ التأنيث المتحركة أصالةً فهي مختصة بالاسم، نحو: قائِمة وقاعِدة وذاهبة ومُقِيمة.

وأما التاء التي تدل على تأنيث اللفظ فإنها تدخُل على الحرف، وقد دخلتْ على «رُبَّ» من حروف الجر، وعلى «ثُمَّ» من حروف العطف، وعلى «لا» من حروف النفي، فقالوا: رُبَّت، وثُمَّت، ولاتَ، وقال الشاعر:

وَرُبَّــتَ سَــائِــلٍ عَــنِّــي حَــفِــيٍّ:   أَعَــارَتْ عَــيْــنُــهُ أَمْ لَــمْ تَــعَــارَا؟

وقال آخَر:

وَلَـقَـدْ أَمُـرُّ عَـلـى الـلَّـئِـيـمِ يَـسُـبُّـنِـي   فَـمَـضَـيْـتُ ثُـمَّـتَ قُـلْـتُ: لَا يَـعْـنِـيـنِـي

وقال الله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، [و] قال عبدُ الله بن أيوب التميمي:

لَـهْـفِـي عَـلَـيْـكَ لِـلَـهْـفَـةٍ مِـنْ خَـائِـفٍ   يَـبْـغِـي جِـوَارَكَ حِـيـنَ لَاتَ مُـجِـيـرُ

(٢) ٣- هذا بيت من الطويل من كلام جَعفر بن عُلْبة ـ بضم العين وسكون اللام ـ أحدِ بني كعب بن الحارث، وهو شاعرُ غزلٍ مُقِلّ، مِن مخضرَمي الدولتين الأموية والعباسية، وبيتُه هذا قد اختاره أبو تمام ضِمنَ سِتة أبيات في «ديوان الحماسة» (ج١ ص٥١) من «شرح الحماسة للتبريزي» بتحقيقِنا.

اللغة: «أَلَـمَّـتْ» زارت(**)، «حيَّت» فعل ماض من التحيَّة، «تولَّتْ» انصرفتْ راجعة، «تزهَقُ»(***) تخرُج. =

(*) في عبارته رحمه الله تساهلٌ؛ فإن المناسبة هنا ليست هي الداعيَ للتحرك، بل الداعي لتحريك التاء إنما هو التخلص من التقاء الساكنين، والمناسبة سببٌ لخصوص الفتحة ليس إلا. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ٨٥).

(**) أي: زيارةً خفيفةً، أو غِبًّا.

(***) أذكَرني هذا الحرفُ أبياتاً أنشدتُها قديماً في أوائل ما قلتُه من الشعر وأنا عَزَبٌ بالشام فرَّج الله عن أهلها، وهي هذه: ←

وبِذلك اسْتُدِلَّ على أنَّ «عسى» و«ليس» ليسَا حرفَين كما قال ابنُ السرَّاج[1] وثعلبٌ[2] في «عسى»، وكما قال الفارسي[3] في «ليس»[1]، وعلى أنَّ «نِعمَ» ليست

= **المعنى:** يصف أن حبيبتَه زارتْه فألقتْ عليه التحية، ثم لم تَلبثْ أن غادرتْه مُودِّعةً، ويصف أنه لم يُطِقْ تَوديعَها وانصرافَها، بل تألَّمتْ نفسُه حتى عاين من الألم وبسببه ما يُعايِن المشرف على الموت.

الإعراب: «ألمت» ألَمَّ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «فحيَّتْ» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل ماض(*) متصل بتاء التأنيث، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو فاعله، «ثم قامت فودعت» كذلك، «فلما» الفاء عاطفة، لَمَّا: ظرفية بمعنى حين، تتعلق بقوله: «تزهق» في آخر البيت، «تولَّت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «لَمَّا» إليها، «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «النفس» اسم «كاد»؛ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «تزهق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي يعود إلى النفسِ، والجملة من الفعل المضارع وفاعلِه في محل نصب خبر «كاد».

الشاهد فيه: قوله: «ألَمَّتْ، حيَّتْ، قامتْ، ودَّعتْ، تولَّتْ، كادت»؛ فإن الكلماتِ الستَّ أفعال ماضية، بِدليل إلحاق تاء التأنيث بكلٍّ واحدة منها.

(١) نظَر القائلون بحرفية (عسى وليس) إلى معناهما، فقالوا: عسى كلمةٌ تدل على الترجي، فهي مثل=

يَقُولون لي: كيف الجَمالُ بِشامِكُم؟ ... فـإنـا نَـرَى قـومـاً بـذاكَ تَـكـلَّـمُـوا
وجـاؤُوا بِـشـيءٍ مـا سَـمِـعـنـا بِـمِـثـلِـه ... لأُنـثـى عـلـى مَـتـنِ الـبَـسِـيـطـة تُـعـلَـمُ
فَـصِـفْـه لَـنـا وصـفـاً دَقـيـقـاً مُـفـصَّـلاً ... فـإنَّـك فـي وَصـفِ الـنِّـسـاءِ مُـقَـدَّمُ
فَـقُـلـتُ ودَمـعُ الـعـيـنِ يَـجـري صَـبـابـةً ... لِـذِكْـرِ الـذي مـنـه الـفُـؤادُ مُـتـيَّـمُ:
أخـافُ زُهُـوقَ الـنـفـسِ مِـنـي لِـوَصـفـه، ... ألا فَـدَعُـونـي؛ إنَّ قَـتـلـي مُـحـرَّمُ

(*) مبني على فتح مُقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنَين. ومثلُه يُقال في «تولَّت» الآتي.

(1) محمد بن السَّرِيّ بن سهل، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، ويقال: ما زال النحوُ مجنوناً حتى عقَّله ابن السراج بـ«أُصوله». مِن كتبه: «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه». مات شابًّا سنة ٣١٦ هـ. «الأعلام» (٦/ ١٣٦)، و«بغية الوعاة» (١/ ١٠٩-١١٠).

(2) هو أحمد بن يحيى البغدادي، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راويةً للشعر، محدثاً مشهوراً بالحفظ وصِدق اللهجة، أُصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فتوفي على الأثر سنة ٢٩١ هـ. من كتبه: «الفصيح»، و«المجالس» و«معاني الشعر». «الأعلام» (١/ ٢٦٧)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٩٦-٣٩٨).

(3) هو الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، وواحد زمانه فيها، طوَّف ←

اسماً كما يقول الفَراء[1] ومَن وافَقه[١]، بل هي أفعالٌ ماضية؛ لاتصال التاءِ المذكورة بها، وذلك كقولِك: «ليستْ هند ظالِمةً فعَستْ أنْ تُفلِحَ»، وقولِه[2] عليه الصلاة والسلام: «مَن توضَّأ يومَ الجُمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ»[3]، وقولِ الشاعر:

= لعل في ذلك، وليس كلمةٌ تدل على النفي، فهي مثلُ (ما) في ذلك، ولَمَّا كانت (لعل) حرفاً باتفاق، وجب أن تكون (عسى) حرفاً أيضاً، ولَمَّا كانت (ما) حرفاً باتفاق وجب أن تكونَ (ليس) كذلك[*]، ورُدَّ هذا الاستدلال بأنه لا يلزم أن يكون الكلمتان اللَّتان تدلان على معنًى واحد متحدَتَين في النوع، فكم من الأسماء ما يدل[**] على معنى الحروف، وكم من الأفعال ما يدل على معنى يدل عليه حرف.

(١) زعموا أن نِعم وبئس اسمان بمعنى الممدوح والمذموم، بدليل دخول حرف الجر عليهما فيما روي أن أعرابيًا بُشِّر بأن امرأته ولدت بنتاً فقال: «والله ما هي بِنِعم الولد»، وأن آخَرَ سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير، فقال: «نِعم السيرُ على بئس العير»، ورُدَّ هذا الاستدلال بأن مدخول حرف الجر اسم محذوف، أي: ما هي بِولد مَقُول فيه: نِعم الولد، ونعم السير على حمار مَقُولٍ فيه: بئس العير[***].

بلاداً كثيرة، وبرع من طلبته جماعة كابن جني والربعي، وكان متهماً بالاعتزال، من تصانيفه: «الإيضاح»، و«التكملة»، و«الحجة»، و«تعليقة على كتاب سيبويه». توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦-٤٩٨)، و«الأعلام» (٢/ ١٧٩-١٨٠).

(1) أبو زكريا، يحيى بن زياد، إمام نُحاة الكوفة، وأشهر تلاميذ الكسائي، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، من كتبه: «معاني القرآن». مات سنة ٢٠٧ هـ. «الأعلام» (٨/ ١٤٥)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٣٣٣).

(2) قال البرماوي: ذَكر شاهد دخول التاء الساكنة على (نِعم)، ولم يَذكر مِثلَه في (بئس)، وذلك كما وَرد في حديثِ أبي هريرة ﷺ: كان رسولُ الله ﷺ يقول: (اللَّهمَّ إني أعوذ بك من الجُوع؛ فإنه بِئس الضَّجيع، وأعوذ بك من الخِيانة؛ فإنها بِئستِ البِطانة)، أخرجه أبو داود بإسناد صحيح، وكأنه لما لم يَكن بينهما فرقٌ وِفاقاً وخِلافاً، اكتَفى بالكلام على إحداهما؛ فإنَّ القائل بِفعلية (نِعم) - وهم البَصريون والكِسائي - قائلٌ به في (بئس)، والقائلَ بِاسميتها - وهم الفراءُ وأكثر الكوفيين - قائلٌ بِاسمية (بئس) . . إلخ.

(3) حديث حسن لغيره، رواه الإمام أحمد من حديث سمرة بن جندب ﷺ (٢٠١٧٤)، وأصحاب «السنن» وغيرهم، وقال الترمذي: حديث حسن. وانظر تخريجه مفصلاً في «المسند» (٣٣/ ٢٨٠-٢٨١) طبعة «مؤسسة الرسالة».

(*) هذا المذكور هو أحد أدلتهم، واستدلُّوا أيضاً بأشياءَ أخرى، منها: عدم دلالتهما على الحدث والزمان، ومنها: توقف إفادة معناهما ـ وهو النفي والترجي ـ على غيرهما كسائِر الحروف. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ١٥٤).

(**) كذا جاءت العبارةُ في الأصل. ومثلُها العبارةُ في الجملة التي تَليها.

(***) انظر دليلَهم والردَّ عليهم في كلام المصنف في «شرح القطر» (ص٧٨) فما بعدها.

٤ـ نِعْـمَـتْ جَزاءُ الـمُـتَّـقِـيـنَ الـجَـنَّـهْ   دارُ الأَمَـانِـي[1] والـمُـنَـى والـمِـنَّـهْ[(1)]

واحترزتُ بِالساكنة عن المتحرِّكة؛ فإنها خاصَّةٌ بالأسماء، كـ«قائمة وقاعدة»[(2)].

[علامةُ الأمر]

وعلامةُ الأمر مجموعُ شيئَين لا بُدَّ مِنهما؛ أحدُهما: أن يَدلَّ على الطَّلَب[(3)]،

---

(١) ٤- لم أقف لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وهو بيت من الرجز أو بيتان من مَشطوره.

اللغة: «الأماني» جمع أُمْنية ـ بضم الهمزة، وياؤها مشدَّدة في الأصل، وكذا ياء الجمع كما وقع في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾ [النساء: ١٢٣]، ولكن الشاعر خفف ياء الجمع، والأمنية: ما يتمنَّاه الإنسان، «المنى» ـ بضم الميم وفتح النون ـ جمع مُنْية ـ بضم فسكون ـ وهي بِمعنى الأمنية، «المِنَّة» ـ بكسر الميم وتشديد النون ـ أراد بها العَطية.

الإعراب: «نعمت» نعم: فعل ماضٍ يدل على إنشاء المدح، والتاء علامة التأنيث، «جزاء» فاعل (نِعم)، وجزاء مضاف و«المتقين» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو «نِعم» والفاعل في محل رفع خبر مقدم، «الجنة» مبتدأ مؤخر، وهذا هو المخصوص بالمدح، «دار» بدل من الجنة[(*)]، ودار مضاف و«الأماني» مضاف إليه، و«المنى والمنة» معطوفان على (الأماني).

الشاهد فيه: قوله: «نِعمت» فإن دخول تاء التأنيث يدل على أن «نِعم» فعل ماض؛ لأن تاء التأنيث لا تَلحق إلا هذا النوع من أنواع الكلمات، وهذا الذي اختاره المؤلف هو مذهبُ جَمهرة النحاة إلا الفراء، وهو الذي تَنصرُه الأدلة، ويَشهد له الاستعمالُ العربي، وقد أنَّث صاحبُ هذا الشاهد «نِعم» مع أن فاعلها ـ وهو قوله: «جزاء المتقين» ـ مذكر لكون المخصوصِ بالمدح ـ وهو قوله: «الجنة» ـ مؤنثاً.

ونظير هذا البيت في كل ما جِيء به من أجلِه قولُ ذي الرّمة يصف ناقةً من قصيدة يمدح فيها بلالَ بن أبي بُردة:

أَوْ حُـرَّةٌ عَـيْـطَـلٌ ثَـبْـجَـاءُ مُـجْـفَـرَةٌ   دَعـائِـمَ الـزَّوْرِ، نِـعْـمَـتْ زَوْرَقُ الـبَـلَـدِ

---

(1) أنشده بعض المعاصرين: «دارُ الأمانِ»، وهو صحيح معنى وجائزٌ وزناً، إلا أنه يحتاج إلى الرواية.

(2) وحركتها حينئذٍ حركة إعراب، وسُمع قليلاً دخولها على الحرف نحو: رُبَّت وثُمَّت، وحركتها حينئذٍ حركة بناء. واختصت المتحركة بالأسماء على ما تقدم والساكنةُ بالأفعال لخفة الاسم وثِقل الفعل طَلباً للاعتِدال. «شرح الجوجري» (١/ ١٥١).

(3) أي: بِذاته، ودلالته عليه بالصيغة، فلا يَرد المضارع المقرون بـ«لا» الناهية مثلاً نحو: لا تخرجي؛ لأن الطلب المفهوم منه ليس من صيغة المضارع، بل مِن «لا»، فلا يكون أمراً اصطلاحاً وإن كان فيه الياء. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ١٥٧)، و«حاشية الصبان» (١/ ٩٢).

(*) ويجوز كونه خبرَ مبتدأ محذوف، والتقدير: هي دارُ الأماني. وعلى هذا جرى الفيومي (ص٢٠).

والثاني: أن يَقبلَ ياءَ المخاطَبة[1]، كقولِه تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

[الكلامُ على «هاتِ وتعالَ»]

ومنهُ «هاتِ» بكسر التاء، و«تَعالَ» بفتح اللامِ، خِلافاً لِلزمخشري[2] في زعمِه أنهما من أسماءِ الأفعال، ولَنا[3] أنهما[(١)] يَدُلَّان على الطلب ويَقبَلان الياء، تقول: «هاتِي» بكسر التاءِ، و«تَعالَي» بفتحِ اللام، قال الشاعر:

٥ـ إذا قُلْتُ: هاتِي نَوِّلِينِي تَمايَلَتْ[4] عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[(٢)]

---

(١) اعلم أولاً أن بين الفعل واسم الفعل فرقاً، وهو أن الفعلَ تتصل به ضمائرُ الرفع البارزة، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، تقول: «المحمدان ضربا بكراً، والمحمدون يضربون بكراً»، وتقول في الأمر: «اضربا، واضربُوا، واضربي»، فأما اسم الفعل فلا تتصل به هذه الضمائر، بل تقول: «صهْ» و«مَهْ» بلفظ واحد؛ سواءٌ أكان المأمور واحداً أم اثنَين أم جماعة، ومن أجل هذا صحَّ لِلنحاة أن يقولوا: إذا دلت كلمة على معنى الأمر ولم تقبل ياءَ المخاطبة كانت اسمَ فعل أمر، ومن أجل هذا أيضاً صح استدلال النحاة على ما ذهبُوا إليه من أن هاتِ وتعالَ فِعلا أمر وليسا اسمَي فعل بأنهما يَقبلان دخول ياء المؤنثة المخاطبة عليهما؛ إذ لو كانا اسمَي فعل أمر لَدلَّا على طلب الفعل طلباً جازماً ولم يَقبلَا ياء المؤنثة المخاطبة، وقد قَبِل كل منهما الياءَ فيما أنشده المؤلفُ مِن قول امرئ القيس وقول أبي فراس، وبهذا التقرير يَتمُّ الردّ على الزمخشري.

(٢) ٥- هذا بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد الفحول من شعراء الجاهلية، وأحد أصحاب المعلَّقات، وهذا البيت من مُعلَّقته المشهورة، وحُجر اسم أبيه، بضم الحاء وسكون الجيم. =

---

(1) احترز بها عن ياء المتكلم فإنها تتصل بالكَلِم الثلاث نحو: ﴿إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ﴾. انظر: «شرح اللمحة البدرية» للمصنف (١/ ٢٥٩).

(2) هو محمود بن عمر الزمخشري، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، سافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلُقب بجار الله، ويُلقب أيضاً بفخر خوارزم، من كُتبه: «الكشاف» و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، و«المستقصى»، وكان معتزلي المذهب مجاهراً بذلك. توفي سنة ٥٣٨ هـ. «الأعلام» (٧/ ١٧٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(3) أي: ويَدلُّ لنا، أو: ويَشهَد لنا، ونحو ذلك.

(4) للبيت روايةٌ أخرى هي:

هَصَرْتُ بِفَوْدَيْ رَأسِها فَتَمايلتْ عليَّ هضيمَ .... إلخ

ولا شاهدَ فيها حينئذ.

والعامَّةُ تَقُول: [تَعالِي] بكسر اللام، وعليه قولُ بعضِ المُحْدَثِين[1]:

٦- تَعالي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي[(١)]

= **اللغة:** «هضيم الكشح» يريد دَقيقةَ الخصر نَحيلَتَه، «ريا المخلخل» ممتلئة الساق، والمخلخَل - بضم الميم وفتح الخاءين بينهما لام ساكنة - هو مكان الخَلْخال، والعرب تَستحسن من المرأة دِقَّةَ الخصر وعبالة الساقين أي: ضخامتَهما.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط يخفض شرطه وينتصب بجوابه، «قلتُ» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «هاتي» فعل أمر مسنَد إلى ياء المخاطبة، والجملة في محل نصب مَقُول القول، «نَوِّليني» نول: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، وهذه الجملة في محل نصب بدل من الجملة السابقة أو توكيد لها، «تمايلت» تمايل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب جواب (إذا)، «عليَّ» جار ومجرور متعلق بـ(تمايل)، «هضيمَ» حال من الضمير المستتر في (تمايل)[(*)]، وجعَله العلَّامة الأميرُ مفعولاً به تنازَعَه كل مِن (هاتي ونوليني)، وهو في غاية البُعد[(**)]، وهضيم مضاف، و«الكشح» مضاف إليه، «ريَّا» حال ثانية، وريَّا مضاف و«المخلخَل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «هاتي» فإن اتصال ياء المؤنثة المخاطَبة بهات مع دلالته على الطلب يدلَّان على أنه فعل أمر؛ لأن ياء المخاطبة لا تتَّصل بغير الأفعال، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياجٍ إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر.

واعلم أن «هاتي» فعل معتل الآخِر على مثال قاضى يُقاضِي، والأمر منه «هاتِ» مثل قاضِ، فإذا أمرتَ مفرداً مذكراً قُلتَ: «هاتِ»، فيكون مبنيًّا على حذف الياء والكسرةُ قبلها دليل عليها، وإذا أمرتَ مفردة مؤنثة قلتَ: «هاتي»، فيكون مبنيًّا على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطَبة فاعل مبني على السكون في محل رفع، كما تقول في الأمر من «باهى يُباهِي»: «باهِ يا زيد»، فتَبنيه على حذفِ الياء، و«باهي يا هندُ» فتبنيه على حذف النون.

(١) ٦- هذا عجُز بيت من الطويل لأبي فراس الحمداني ابنِ عمِّ سيف الدولة، أشهرِ ملوك بني حمدان، مِن كلمة له يقولها وهو أسيرٌ في بلاد الروم، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهدَ نفسَه في كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ٩)، وصدرُ البيت مع بيتَين سابقين عليه قولُه: =

---

(1) هم الشعراء المتأخرون كالإسلاميِّين، وهو بِصيغة اسم المفعول الرباعي، كالمولَّدين لِلمتولد مِن العرب وغيرهم. «الأمير» (ص١١).

(*) ولم يقل: «هضيمة الكشح»؛ لأن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول لم تَلحقه علامةُ التأنيث؛ لِلفصل بين فَعِيل إذا كان بمعنى الفاعل وبين فَعِيل إذا كان بمعنى المفعول. «شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص٢٤).

(**) مثلُه أيضاً - بل هذا أبعدُ منه - جعلُ الفيومي له (ص٢١) فاعلاً لـ(تمايلت)؛ إذ الروايةُ بالنصب لا الرفعِ.

والصوابُ الفَتحُ كما يُقال: اخْشَيْ واسْعَيْ[1].

[حكم ما قَبِل إحدى العلامتَين فقط]

فلو لم تدلَّ الكلمةُ على الطلب وقَبِلتْ ياءَ المخاطبة، نحو: «تَقُومين وتَقعُدين»، أو دلَّتْ على الطلب ولم تَقبلْ ياءَ المخاطَبة نحوُ: «نزالِ يا هندُ» بمعنى انْزِلِي؛ فليستْ بِفعل أمر.

= أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ: أَيَا جَارَتَا لَوْ تَعْلَمِينَ بِحَالِي
مَعَاذَ الهَوَى مَا ذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكِ الهُمُومُ بِبَالِ
أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي .... إلخ

وقد نسَب العلَّامةُ الأميرُ هذه الأبيات لأبي نواس، ولعلَّه انتقالُ نظر منه، أو تحريفٌ مِن النُّسَّاخ(*).

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعلُه، «أقاسِمْك» أقاسم: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والكاف ضمير المخاطبة مفعولٌ به أول، مبني على الكسر في محل نصب، «الهموم» مفعول ثانٍ لـ«أقاسم»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «تعالي» إعرابه كالسابق، وجملتُه تأكيدٌ للجملة السابقة.

التمثيل به: أراد المؤلف بذكره هذا البيت هنا أن يذكرَ أن هذا الشاعر قد أخطأ فكسر لام «تعالي»، والواجب أن يفتحَها ويُسكن الياء، كما هو شأنُ كل فعل أمر آخِرُه ألف حين يُسنَد لياء المخاطبة؛ لكن الذي أنكره المؤلف في هذه الكلمة قد حكاه غيرُه على أنه لغة من لُغات العرب، وهؤلاء ذكَروا أن لغة أهل الحجاز كسرُ اللام في «تعال» عند إسناده لياء المخاطبة، وضمُّها عند إسناده لواو الجماعة، وإن كان الاستعمالُ المشهور الذي عليه أكثر العرب فتحها في جميع الأحوال، وعلى هذا يكون الشاعر قد جرى على لُغةِ أهل الحجاز، لا على وجهٍ غيرِ صحيح، فتأمل ذلك.

---

(1) أصلُه: اسعَيِي، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، ثم حُذفت لالتقاء الساكنَين وبقيت الفتحةُ قبلها دليلاً عليها. ومثلُه يقال في (اخشَي).

(*) قضية التحريف مُستبعدةٌ؛ لأنها إنما تتم لو أنه ذكر اسمَ الشاعر مجرداً، أمَّا وقد ضبَطه وذكَر أنه الحسن بن هانئ البصري وذكَر سبب تَلقيبه بذلك - وكذلك فعل البجائي في شرحِ الشاهد - فلا. انظر: «الأمير» (ص١١)، و«البجائي» (ق ٧/ ب).

نعم، الظاهرُ أن التحريف قد وقع مِمن قبل الأمير فتَبِعه، فقد جاء في «شرح الشواهد» للفيومي (ص٢١-٢٢) ما نصُّه: نسبه الدماميني .. لأبي فراس الحمداني ولم يذكر له ترجمة، والذي وقفتُ عليه من خطّ شيخنا أبي زكريا يحيى الرصاع أنه منسوب لأبي نواس ... إلخ كلامه.

[علامةُ المضارع وحكمُ الحرف المفتتَح به]

وعلامةُ المضارِع: أن يَقبلَ دخولَ «لم»، كقولِك: «لم يَقمْ ولم يَقعُدْ».

ولا بُدَّ مِن كونِه مُفتتَحاً بحرفٍ مِن أحرف «نَأيت(1)»(١) نحو: «نَقُوم، وأَقوم، ويَقُوم زيد، وتَقُوم يا زيد»، ويجب فتحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غيرَ رُباعي؛ سواءٌ نقَص عنها كما مثَّلْنا، أو زادَ عليها نحو: «يَنطَلِق ويَستخرِجُ»، وضمُّها إنْ كان رُباعيًّا؛ سواءٌ كان كُلُّه أُصولاً، نحو: «دَحرَج يُدحرِج»، أو واحدٌ مِن أحرفِه زائداً، نحو: «أَجابَ يُجِيبُ»، وذلك لأن أجاب وزنه أَفْعَلَ(2)، وكذا كلُّ كلمةٍ وجدتَ أحرفَها أربعةً لا غيرُ، وأولُ تلك الأربعة همزةٌ؛ فاحكُمْ بأنها زائدةٌ، نحو: «أَحْمَد وإِصْبَع وإِثْمِد»، ومن أمثلةِ المضارع قولُه تبارك وتعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤].

[إعراب ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾]

(لم) حرف جزمٍ لِنفي المضارع وقلبِه ماضياً، تقول: «يَقُوم زيد» فيكون الفعلُ مرفوعاً لِخُلوِّه عن الناصب والجازم، ومحتمِلاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلتْ عليه

---

(١) ولا بدَّ من أن يكون الحرف من حُروف «نأيت» زائداً على أصل حروف الفعل للدلالة على التكلم أو الخطاب ونحوهما، فإن كان حرفُ «نأيت» من أصلِ الكلمة نحو: أخَذ وأكَل، ونحو: نَأى ونفع، ونحو: تَبِع وتَرَك، ونحو: يَنَع ويَفَع، أو كان حرف «نأيت» زائداً لا لأجل الدلالة على ما ذكَرنا نحو: أكرم وأمْعن، ونحو: تمهَّل وتعجَّل، لم يكن مصحوبه فعلاً مُضارعاً، بل هو في جميع هذه الأمثلة التي ذكرناها فعلٌ ماض.

---

(1) قال الشيخ زكريا: لو قال بدل «نأيت»: «أنيت» ـ أي: أدركتُ ـ كان أنسبَ بالنسبة التضعيفِية؛ لأن للهمزة موضعاً واحداً، وللنون موضعَين، وللياء أربعة، وللتاء ثمانية؛ فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومَن معه، ولِلمعظم نفسه، والياء للغائب المذكر مطلقاً، ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مُطلقاً وللغائبة وللغائبتَين. «بلوغ الأرب» (ص٧٥).

(2) أي: فأُعل بنقل فتحة عينه إلى الفاء فصار: أَجْوَبَ، فقُلبت الواو التي هي عينُه ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، حملاً لِلمضارع على الماضي.

«لم» جزمتْه وقلبتْه إلى معنَى المُضِيّ، وفي الفعل الأول ضميرٌ مستتر مرفوعٌ على الفاعلية، وفي الثاني ضميرٌ مستتِر مرفوعٌ لِنِيابته منابَ الفاعل، ولا ضميرَ في الثالث؛ لأنه قد رفعَ الظاهر، وهو «أحد»؛ فإنه اسمُ «يَكُن» و«كُفواً» خبرها، وجوَّزوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صِفة لـ«أحد»، ونعتُ النَّكرة إذا تقدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقولِه:

٧ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ(١)

(١) ٧- هذا بيت من مجزوءِ الوافر(*)، وهو من كلام كُثير عزَّةَ(**)، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦)، كما أنشده المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٢٦٩) وفي كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ١٠٥)، وسيُنشد المؤلف صدر هذا الشاهد مرة أخرى في باب الحال من هذا الكتاب، حيث يستدل على ما ذكره هنا من أن صاحب الحال قد يكون نكرةً إذا وُجد مُسوِّغ لذلك، ومِن مُسوِّغاته تقدمُ الحال عليه.

اللغة: «مية» اسم امرأة، «موحشاً» اسم فاعل من قولهم: أوحش المنزل، إذا خلا مِن السكان، وأصل معنى «أوحش المنزل» صار مسكناً لِلوحش، وإنما يكون ذلك إذا خلا مِن الإنس، «طلل» الطلل: ما بقي شاخصاً ـ أي: مرتفعا ظاهراً ـ من آثار الديار، «خِلَل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى ـ جمع خِلَّة بكسر الخاء ـ وهو بِطانة تُغشَّى بها أجفان السيف.

الإعراب: «لمية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف لنا كلاماً في ذلك، «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على «طلل»، والجملة في محل رفع صفة لـ«طلل»، «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى «طلل» اسمه، «خلل» خبر «كأن»، والجملة في محل رفع صفة ثانية لـ«طلل».

الشاهد فيه: استشهد المؤلفُ بهذا البيتِ على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً، وهذا الكلام صحيح، وبيانُه أن أصل الكلام: لِميةَ طلل مُوحِش، برفع موحش على أنه صفة لطلل، ثم قدّم قوله: «موحشاً» على «طلل» فوجب أن ينصبه على أنه حال؛ لأن الصفة لا يجوز أن تتقدم=

(*) وجعله البجائي (ق ٨/ب) من مجزوء الكامل، وقال الفيومي (ص٢٣): هو من مجزوء الرمل، وقال الدماميني: من مجزوء الكامل من العروض الثالثة. اهـ وتردد العدوي أيضاً (١/ ٦١) في نسبته بين البحرين، وهذان القولان من الغرائب.

(**) جاء في «الخزانة» (٣/ ٢١١): وهذا البيتُ مَن روى أوله: «لِعزةَ مُوحشاً . . . إلخ» قال: هو لِكُثير عزة، منهم أبو علي في «التذكرة القصرية»، ومَن رواه «لميةَ مُوحشاً» قال: إنه لِذي الرمة؛ فإن عزةَ اسمُ مَحبوبة كُثير، وميةَ اسمُ مَحبوبة ذي الرّمة. اهـ والله أعلم.

أصلُه: لِميَّةَ طللٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخبر الجارُّ والمجرور[١]، والظاهر الأول، وعليه العملُ؛ ففي الآية[1] دليلٌ على جوازِ الفَصل بين كان ومَعمُولَيها[2] بمعمولِ معمولها، إذا كان ذلك المعمولُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو: «كان في الدارِ زيدٌ جالساً»، و«كان عندك عمرٌو جالِساً»، وهذا مِمَّا لا خِلافَ فيه.

[علامة الحرف وأنواعُه]

ثم قُلتُ: وَالحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَـ«هَلْ وَفِي وَلَمْ».

وأَقولُ: يُعرَف الحرف بأنْ لا يَقبلَ شيئاً مِن العَلاماتِ المذكورةِ[3] للاسم والفعل، وهو على ثلاثةِ أنواعٍ:

ما يَدخُل على الأسماء والأفعال، كـ«هلْ»[4]، مثالُ دُخولِها على الاسم قولُه

= على الموصوف، لكن بقي أنهم يقولون: إن الحال لا يجيء من المبتدأ على الأصح؛ لأن العامل في الحال عند هؤلاء يجب أن يكونَ هو العامل في صاحبه، والعامل في المبتدأ هو الابتداء على أرجح الأقوال، والابتداء عاملٌ ضعيف؛ لِكونه معنويًّا، فلا يَقوى على العمل في شيئَين المبتدأ والحال، وهم يجعلون صاحب الحال في مثل هذا التركيب هو الضمير المستتر في الخبر، وهذا الضمير عائدٌ على المبتدأ، ولكن السبب في ذكر هذا البيت أنه من شواهد سيبويه، وهو يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، فالعلماء تناقلُوا البيت من غير أن يَفطنُوا لهذه الملاحظة.

(١) هذا الكلام في الآية الكريمة، وتلخيصُه أن قوله سبحانه: «أحد» اسم يكن، وخبرها إما أن يكون هو الجار والمجرور الذي هو «له»، وعلى هذا الوجه يكون «كفواً» حالاً من أحد، وإما أن يكون خبر يكن هو «كفواً»، وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلقاً بقوله: «كفواً».

---

(1) أي: على الإعراب الأول.

(2) في بعض النسخ الخطية: «ومعمولِها» بالإفراد، وكِلاهما محتمَلٌ.

(3) قال الجوجري: لو حَذف قيد «المذكورة» لكان أحسن. اهـ أي: لأن المراد به ـ كما هو الظاهر ـ العلامات المذكورة في هذا الكتاب، ويَرد عليه حينئذٍ أن هناك أسماءَ كثيرة لا تَقبل ذلك كـ«قَطّ وعَوضُ» فتدخل في الحرف على كلامه. انظر: «شرح الجوجري» (١/١٥٩-١٦٠).

(4) لا يُعارض هذا ما ذكَروه في باب الاشتغال من اختصاص «هل» بالأفعال؛ لأنهم قالوا: محل كونها مشتركةً أن لا يكون الفعل في حَيِّزها، فإن كان في حيزها فعلٌ اختصت به، فلا يجوز: هل زيدٌ قام، ولِبعضهم في ←

تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ومثالُ دُخولِها على الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١].

وما يَختصُّ بِالأسماءِ كـ«في» في قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝﴾ [الذاريات: ٢٢].

وما يختصُّ بِالأفعال كـ«لم» في قولِه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الصمد: ٣].

[حالات المنفي بـ«لم»]

ثم اعْلَمْ أن المنفيَّ بها تارةً يكون انتفاؤه مُنقطعاً، وتارةً يكون مُتَّصلاً بِالحال، وتارةً يكون مستمِرًّا أبداً؛ فالأولُ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أي: ثُم كانَ بعد ذلك، والثاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والثالث نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الصمد: ٣-٤].

[سببُ حذف الواو في ﴿يَلِدْ﴾ دون ﴿يُولَدْ﴾]

وهُنا تَنبيهٌ[1]، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعتْ بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ حُذفتْ، كقولِك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَزَنَ: يَزِنُ[2]، وبهذا تَعلم لأيِّ شيء حُذفت في

هذا المعنى:

مَليحةٌ عَشِقتْ ظَبياً حَوَى حَوَراً ... فَمُذْ رَأتْهُ سَعَتْ فَوْراً لِخِدْمَتِه

كـ«هل» إذا ما رَأتْ فِعْلاً بِحَيِّزِها ... حَنَّتْ إليه ولا تَرْضَى بِفُرْقَتِهِ

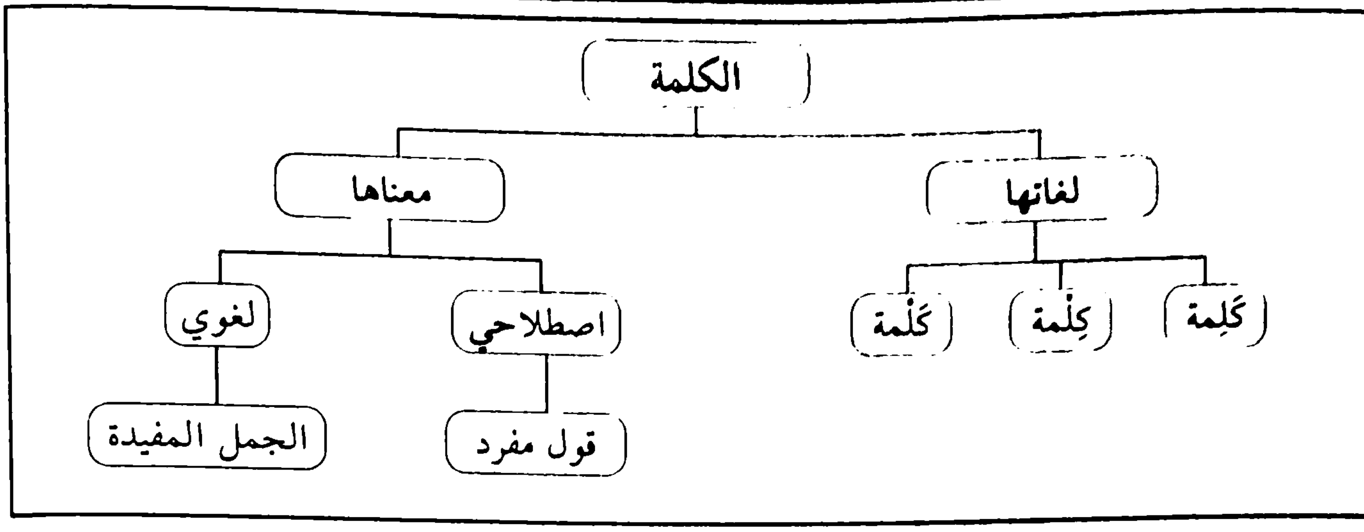
انظر: «بلوغ الأرب» (ص٧٦-٧٧) و«شرح الأشموني» (١/ ١٦-١٧).

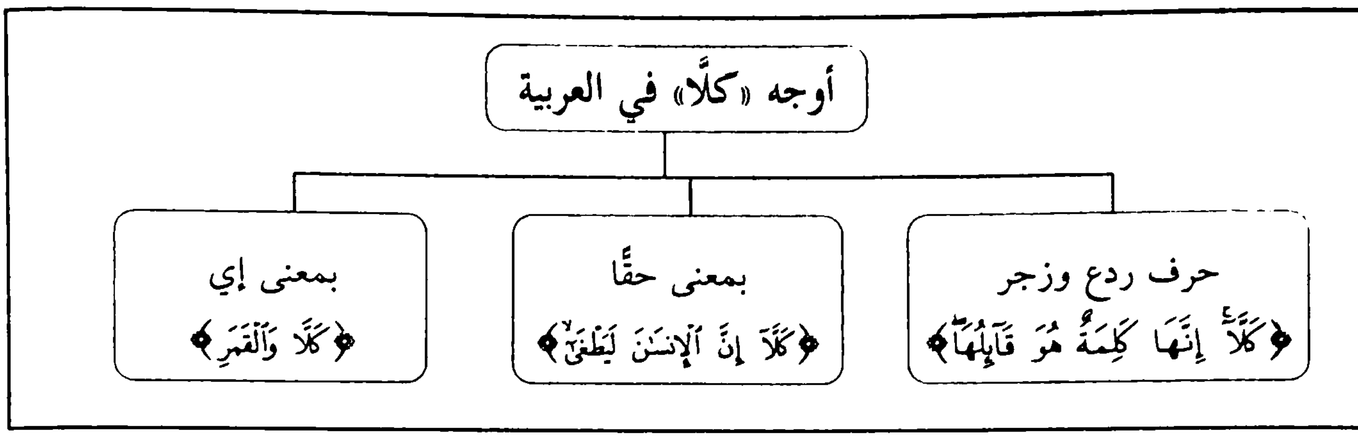
(1) التنبيه في اللغة: هو الدلالة عمَّا غفل عنه المخاطَبُ، وفي الاصطِلاح: ما يُفهَم من مُجمَلٍ بأدنى تأمل، إعلاماً بما في ضمير المتكلِّم لِلمخاطَب. «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص٦٧).

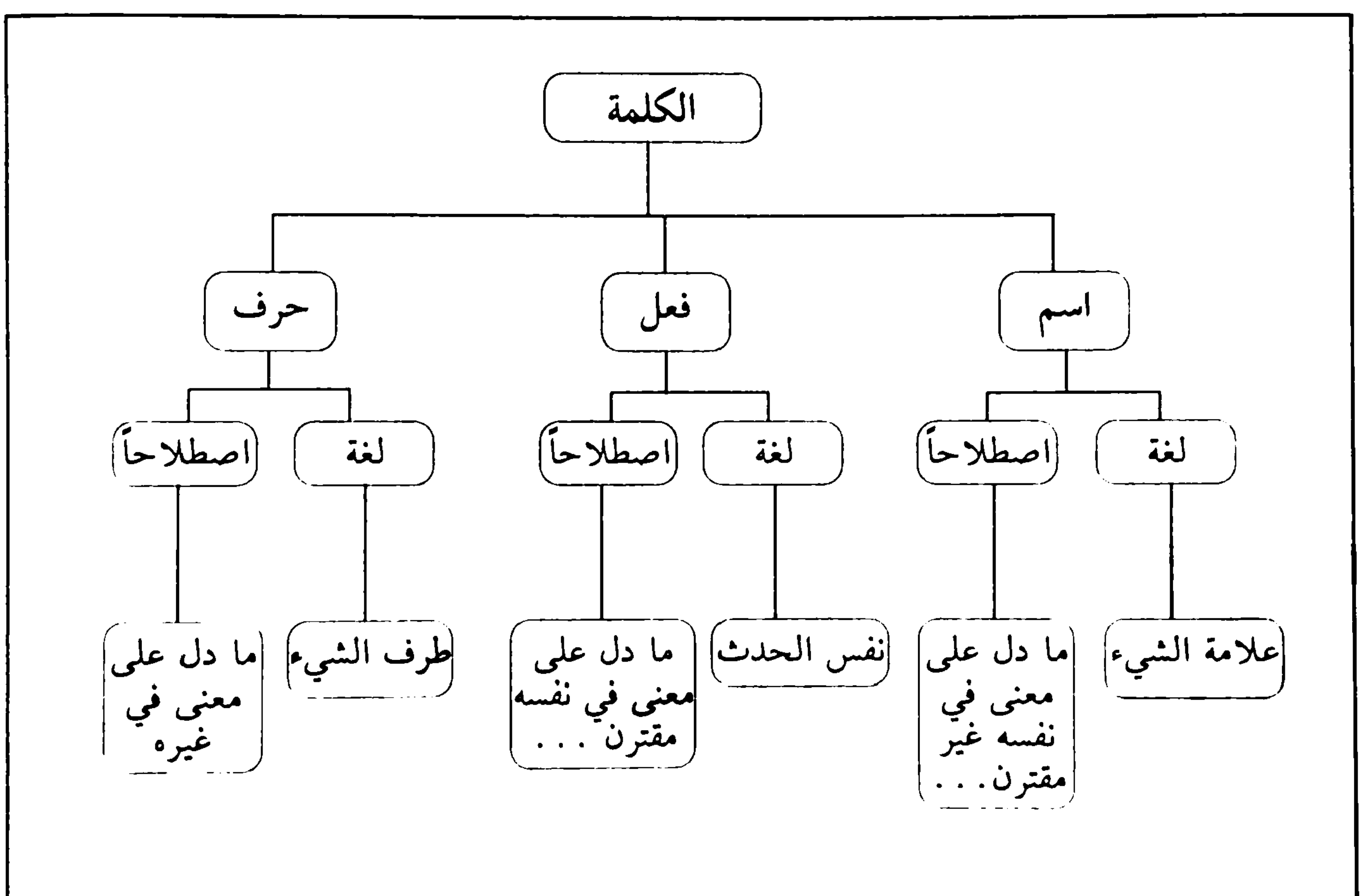
(2) وكذلك يقال: أَعِد ونَعِد وتَعِد بحذف الواو حملاً على يَعد ليجريَ البابُ على نَسَق واحد، ونظيره قولهم: نُكرم وتُكرِم ويُكرِم بحذف الهمزة الزائدة أولَ أفعل؛ حملاً على أُكرِم الذي حُذفت فيه استثقالاً لتوالي همزتين؛ إذ أصله: أُؤَكْرِمُ كأُدحرِج. وتفصيلُ هذا في كتب الصرف.

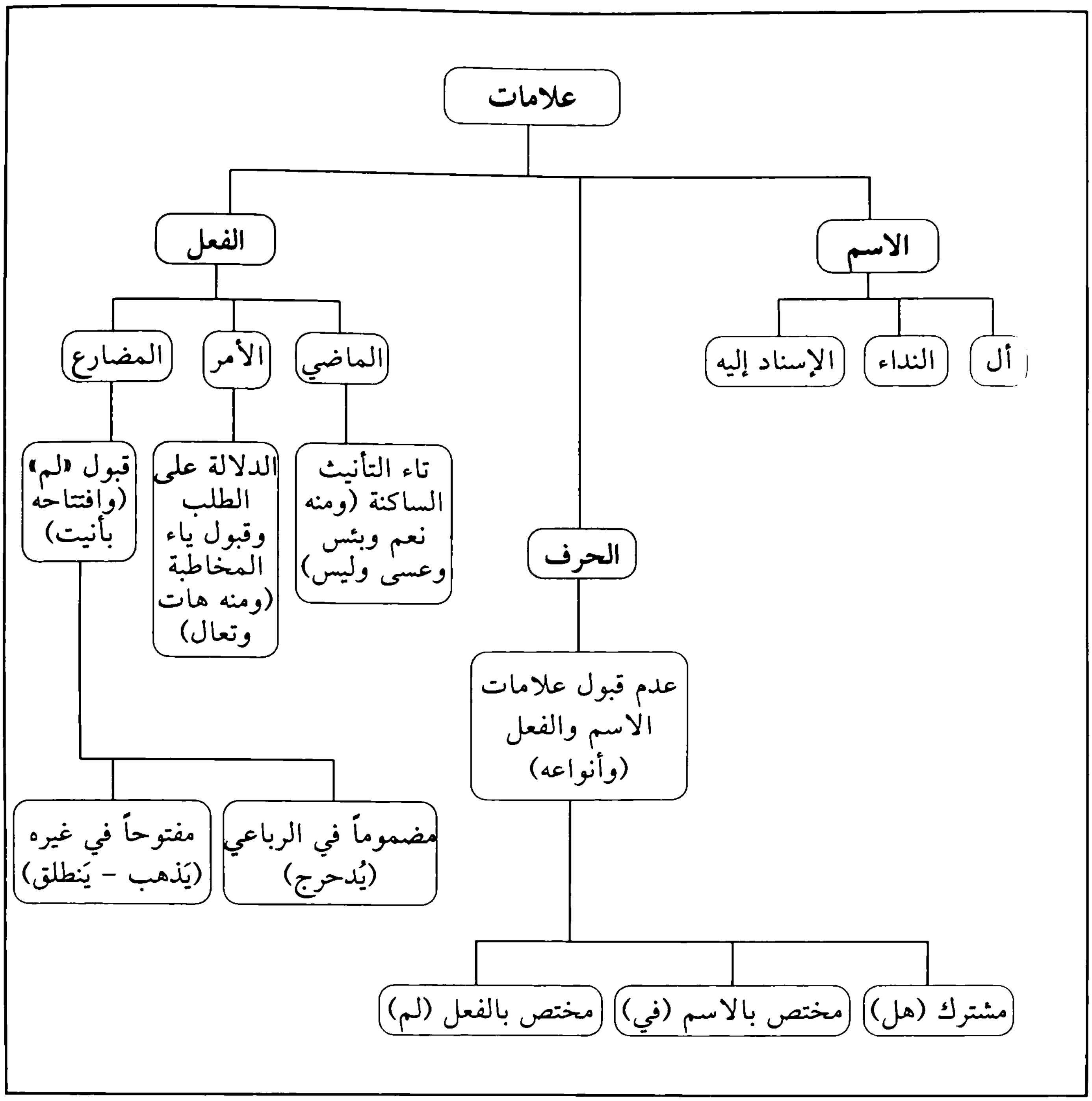
﴿يَلِدْ﴾ وثَبتتْ في ﴿يُولَدْ﴾(١).

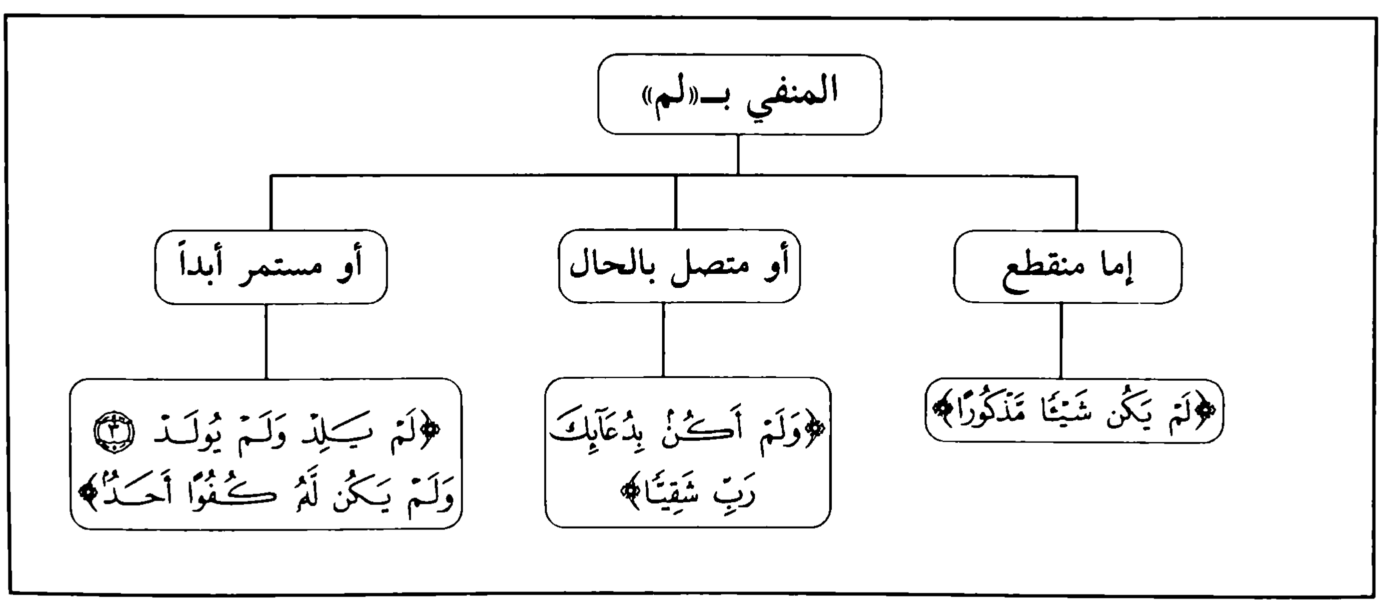
(١) أنت تقول: «أورق الشجر يُورِق، وأودَع فلان يُودِع، وأوْلى يُولي، وأوْصى يُوصِي» بضم ياء المضارعة وكسرِ ما بعد الواو، ولا تحذف الواو، وتقول: «يُوصَى إلى فلان، ويُوهَب له، ويُوعَد بالخير، ويورث» بضم حرف المضارعة وفتحِ ما بعد الواو؛ لأن الفعل مبني للمجهول، ولا تحذف الواو أيضاً، وتقول: «وَضُؤ فلان يَوْضُؤ»، بفتح حرف المضارعة وضم ما بعد الواو، ولا تحذف الواو أيضاً، وتقول: «وَجِل فلان يَوْجَل» أي: خاف، بفتح حرف المضارعة وفتحِ ما بعد الواو، ولا تحذف الواو أيضاً، فإذا قلتَ: «وَعد يَعِد، ووَصف يَصِف، ووَلِي يَلِي، ووَرِث يَرِث» ـ بفتح حرف المضارعة وكسر عين الكلمة ـ حذفتَ الواو في المضارع وجوباً، ومِن هنا تعلم أن الاستعمال العربي دلَّ على أن شرط حذف الواو وقوعُها بين الياء المفتوحة والكسرة، وأنها لا تُحذف فيما إذا كانت الياء مضمومةً؛ سواءٌ أكان ما بعد الواو مكسوراً كالأمثلة الأُولى، أم مفتوحاً كالتي تَلِيها، وكذلك لا تحذف الواو إذا كانت الياء مفتوحةً وكان ما بعد الواو مضموماً أو مفتوحاً؛ فهذه أربعةُ مواضعَ تثبت فيها الواو ولا تُحذف.


الكلمة
لغاتها
معناها
كَلِمة
كِلْمة
كَلْمة
اصطلاحي
لغوي
قول مفرد
الجمل المفيدة


أوجه «كلَّا» في العربية
حرف ردع وزجر
﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾
بمعنى حقًّا
﴿كلا إن الإنسان ليطغى﴾
بمعنى إي
﴿كلا والقمر﴾


الكلمة
اسم
فعل
حرف
لغة
اصطلاحاً
لغة
اصطلاحاً
لغة
اصطلاحاً
علامة الشيء
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن. . .
نفس الحدث
ما دل على معنى في نفسه مقترن . . .
طرف الشيء
ما دل على معنى في غيره


علامات
الاسم
أل
النداء
الإسناد إليه
الحرف
عدم قبول علامات الاسم والفعل (وأنواعه)
مشترك (هل)
مختص بالاسم (في)
مختص بالفعل (لم)
الفعل
الماضي
تاء التأنيث الساكنة (ومنه نعم وبئس وعسى وليس)
الأمر
الدلالة على الطلب وقبول ياء المخاطبة (ومنه هات وتعال)
المضارع
قبول «لم» (وافتتاحه بأنيت)
مضموماً في الرباعي (يُدحرج)
مفتوحاً في غيره (يَذهب - يَنطلق)


المنفي بـ«لم»
إما منقطع
﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾
أو متصل بالحال
﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾
أو مستمر أبداً
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾

[تعريف الكلام]

ثم قُلتُ: وَالكَلَامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ[1].

وأقولُ: لِلكلام مَعنيانِ: اصطلاحيٌّ، ولُغويّ؛ فأمَّا مَعناهُ في الاصطِلاح فهو: القولُ المفيدُ[١]، وقد مَضى تفسيرُ القول[2]، وأمَّا المفيدُ فهو الدالُّ على معنًى يَحسُن

(١) بعض النحاة يقول في تعريف الكلام: «هو القولُ المفيد المركَّبُ المقصودُ»، فيذكر ثلاثة قيود، وهي: المفيد، والمركب، والمقصود، ومعنى المفيد هو ما ذكره المؤلف، ومعنى المركب أن يكون مؤلَّفاً تأليفاً تامًّا لا يحتاج إلى ضم شيء إليه، بأن يكون من اسمين أحدُهما مسنَد إلى الآخَر نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم نحو: قرَأ زيدٌ، وسافر عمرٌو، فيخرج بهذا ما ليس مركباً بأن يكون مفرَداً، وما كان مركباً ناقصاً نحو: إنْ قام زيدٌ[*]، ومعنى المقصود أن يكون المتكلِّمُ قد أراد ما نطَق به من المركبات، فيَخرج به كلام النائم والساهي، فلا يُسمى عند النحاة كلاماً، وبعض النحاة يكتفي بذكرِ قَيد واحد فيقول: الكلام هو القول المفيد، وهذا هو الذي فعله المؤلف هنا في الشرح، وهذا الفريق من النحاة يَزعم أن «المفيد» يُغني عن كلٍّ من المركب والمقصود، =

(1) أسقط المصنفُ هذا القيدَ من أكثر كُتبه، ولم يذكر هنا في الشرح ما يخرُج به، وسيذكر المحقق رحمه الله أنه يخرج به كلامُ الساهي والنائم لِعَدم قصد المتكلم به معناه، وقال الأمير في «حاشيته»: خرج به جملةُ الخبر نحو: زيد قام أبوه، وجملةُ الصلة نحو: جاء الذي قام أبوه؛ لأن القصد في الأول الإخبارُ بأن زيداً قام أبوه لا بأن أبا زيدٍ قام، وفي الثاني الإخبار بمجيء مَن علمتَ قيامَ أبيه لا الإخبار بأن أباه قامَ. اهـ قلتُ: وقد احترز عن هذا في «التسهيل» بقوله: مقصود لذاتِه، فإذا كان هذا مقصود المصنف ـ على بُعده ـ فحينئذٍ لا يتمُّ الاعتراض الذي سيذكره المحقق؛ إذ إن القصد بالمعنى الأول هو المندرجُ تحت معنى الإفادة دون الثاني. وقال البرماوي بعد كلام له: والخلافُ في اشتِراط القَصد شهيرٌ، حكاه أبو حيان في «الارتشاف» وغيرِه، وقال: الأصحُّ لا يُشترَط، قال بعضُ المُحقِّقين: ولو سَلَّمنا اشتراطَه فهو خارجٌ من اشتِراطهم الإفادة؛ فإنها تَتضمَّن القَصد، فيُكتَفى بها. انظر: «حاشية الأمير» (ص١٢)، و«التسهيل» (ص٣)، و«شرح الصدور» (ق٢/أ).

(2) أي: عند شرح قول المتن: الكلمة قول مفرد. انظر: (ص ٥٨) من هذا الكتاب.

(*) فيه وفي تفسير المركب بما ذكره قبلُ نظرٌ ظاهر؛ إذ لم نرَ أحداً اشترط في التركيب كونَه تامًّا، وهذا المثالُ وأشباهُه إنما تَخرج بالإفادة لا بالتركيب، وهو واضحٌ. وانظر كلامَ المحقق نفسِه في «التحفة السنية بشرح المقدمة الآجروميَّة» (ص٥-٦).

السكوتُ[1] عليه[2] نحو: «زيدٌ قائمٌ» و«قامَ أخُوك»، بِخلاف نحو: «زيد»، ونحوِ: «غُلام زيد»، ونحوِ: «الذي قام أبوه»، فَلا يُسمَّى شيءٌ مِن هذا مُفيداً؛ لأنه لا يَحسُن السكوتُ عليه، فلا يُسمَّى كَلاماً.

[معاني الكلام في اللغة]

وأمَّا مَعناه في اللُّغة فإنه يُطْلَقُ على ثلاثةِ أُمُور:

أحدُها: الحَدَثُ الذي هو التكلِيم[3]، تقول: «أعجبَني كَلامُكَ زيداً» أي: تكلِيمُك

= وذلك لأنه لا يُفيد الفائدةَ المطلوبة إلا إذا كان مركباً، ولأن من معنى المفيد: أن يحسُنَ سكوت المتكلم عليه، والذي يحسُنُ سكوته يكون قاصداً ألبتةَ لِمَا نطق به، ومِن هنا تعلم أن المؤلف في المتن قد ذكر قيداً يُستغنى عنه وهو المقصود، وترك قيداً آخَر يُستغنى عنه أيضاً وهو المركب، وهو مؤاخَذٌ على ذلك(*)؛ لأنه لم يلتزم طريقاً واحداً، وذلك لأنه إن كان قد ترك قيدَ التركيب في المتن للاستغناء عنه بِالمفيد فما سِرُّ ذِكره قيدَ القصد وهو مُستغنًى عنه مثل التركيب؟ وإن كان قد ذكر القصد لأنه لم يُعوِّلْ على دلالة الالتزام، فَلِماذا لم يذكُرِ التركيبَ لهذا السبب؟

بقي أنه قد يُقال: إنا وجدنا كلمةً مفردة قد تكون قولاً مفيداً، وذلك نحو: «نَعَم» أو «لا» في الجواب، كأن يقول لك قائل: «أحضَر عليٌّ؟» فتقول: «نعم»، أو تقول: «لا»، فبطَل قولُكم: إنه لا يكون قولاً مفيداً إلا إذا كان مركَّباً، والجواب عن ذلك أن نقولَ لك: إن التركيب قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً، ومن التركيب المقدَّرِ ما ذكرتَ، فإن «نَعَم» في قوةِ أن تقول: «نَعم حضر عليٌّ»، وكذلك لا في قوةِ أن تقول: «لا لم يَحضر».

(1) المراد سكوت المتكلم على الأصح، وقيل: سكوتُ السامع، وقيل: سكوتهما. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ٥٦)، و«حاشية العدوي» (١/ ٦٨).

(2) معنى ذلك أن لا يصيرَ السامع منتظراً لشيء آخر انتظاراً تامًّا كالانتظار الذي يَبقى مع المسنَد كـ«قائم» بدون المسنَد إليه كـ«زيد»، ومع المسنَد إليه كـ«زيد» دون المسنَد كـ«قائم»، وتقييدُ الانتظار بالتام ليدخلَ مجرد الفاعل مع الفعل؛ فإنه كلامٌ مع أنه يبقى انتظارُ المفعول به وفيه وغيرهما من الفَضَلات، لكن هذا الانتظار أقلُّ من الانتظارات المذكورة. «حاشية العدوي» (١/ ٦٨).

(3) وقع في بعض النسخ: التَّكلم، وكتب عليها العدوي (١/ ٦٩): المناسبُ: التكليم؛ لأن مصدر كلَّم تكليماً . . إلخ.

(*) الصحيح أنه غيرُ مؤاخذ؛ لأن قيد القصد في كلامه لعلَّ المراد منه غيرُ ما قاله المحقق، وانظر ما كتبتُه في التعليق رقم (1) في الصفحة السابقة.

إيَّاه، وإذا استُعمِل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفعالِ[1] كما في [هذا] المثال، وكقولِه:

٨ـ قالُوا: كَلامُكَ هِنْداً وهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذاكَ لو كانَا[١]

---

(١) ٨- هذا بيت من بحر البسيط، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وسينشده المؤلف مرةً أخرى في باب إعمال اسم المصدر من هذا الكتاب، للاستشهاد به على أن الكوفيين يَرَون إعمال اسم المصدر إذا كان قد وُضع لغير الحدث ثم استُعمل فيه كالكلام في البيت.

اللغة: «مُصغِية» اسم فاعل فعله أصغى، وتقول: أصغى فلان إلى حديث فلان: إذا أمال أذنه إليه لِيَسمعه، وذلك علامة الانصراف عمَّا يشغله عنه، «يَشفيك» يذهب ما بِك من سقام الحب وبُرَحاء العشق، «كان» فعل ماض تام مَعناه حصَل وحَدَث.

المعنى: سألني الناس عما إذا كان لقائي هنداً ومحادثتي إيَّاها في حال الانتباه لي والإصغاء إلى حديثي يكون سبباً في زوالِ ما عراني من آلام العشق، فأجبتهم: إن هذا لصحيح لو أنه حصَل.

الإعراب: «قالوا»: قال: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، «كلامك» كلام: مبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، وله محل آخر وهو الرفع بالفاعلية، «هنداً» مفعول به لاسم المصدر، منصوب بالفتحة الظاهرة، «وهي» الواو واو الحال، وهي: ضمير منفصل مبتدأ، «مصغِيَة» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من (هند)، «يشفيك» يشفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه(*) عائد إلى (كلام) في أول البيت، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به، وجملةُ الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (كلام)، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول، «قلتُ» فعل وفاعل، «صحيح» خبر مقدم، «ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مؤخر، والكاف حرف خطاب، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مَقُول القول، «لو» حرف امتناع لامتناع، «كان» فعل ماض تامّ مَعناه حصل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ذاك)، وجوابُ (لو) محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: لو حصل ذلك لَشفاني(**)، أو تجعل (لو) حرفَ تمنٍّ ولا جوابَ لها.

الشاهد فيه: قوله: «كلامك هنداً»؛ فإن «كلام» هنا بمعنى الحدث الذي هو التكليم، والحدث الذي هو بمعناه مصدر، والمصدر يَعمل عملَ الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعولَ إن كان متعدياً، ولِذلك عمل «كلام» نفسَ هذا العمل حين أشبهه في المعنى، فرفع الفاعل وهو ضمير المخاطَب، ونصب المفعول وهو «هنداً»، وفي هذا المقدار ما يكفي.

---

(1) أي: من نصب المفعول. «العدوي» (١/ ٦٩).

(*) أي: جوازاً.

(**) هذا تقديرٌ باعتبار المعنى، وأمَّا باعتبار الصناعة فهو: لو حصل ذلك لكان صحيحاً.

أي: تَكليمُك هنداً[١]؛ فـ«كلامُك» مبتدأ ومُضاف إليه، و«هنداً»: مفعول[١]، وقولُه: «وهي مُصغِيةٌ» جملةٌ اسمية في موضعِ نصبٍ على الحال، و«يَشفيك» جملةٌ فِعليَّة في مَوضعِ رفعٍ على أنها خبرٌ.

والثاني: ما في النَّفس مما يُعبَّر عنه بِاللفظ المفِيد، وذلك كأنْ يَقومَ بِنفسِك معنى «قام زيدٌ»[1] أو «قعَد عمرٌو» ونحو ذلك؛ فيُسمَّى ذلك الذي تَخيَّلْتَه كلاماً؛ قال الأخطل[2]:

---

(١) وكلام في هذه الحالة يُقال له: «اسم مصدر»؛ لأن اسم المصدر هو: ما يدلُّ على معنى المصدر ـ وهو الحدَث ـ مع أنه نقص عن حروف مصدر فِعله الذي يُستعمل معه، ومِن أمثلته: سَلَّم سَلَاماً، وأَعْطى عَطاءً، وتَوضَّأ وُضوءاً، واغتَسل غُسْلاً، وأَطاع طاعَةً، وأَجاب جابَةً[*]، واهتَدى هُدًى، وارتَضى رِضاً، فأنت ترى أن «سَلاماً» يدل على معنى المصدر الذي هو التسلِيم، ولكنه يَنقص عن حروف مصدر فِعله الذي استعملتَه معه وهو سَلَّم، وكذلك العَطاء والوُضوء وكل ما ذكَرنا من الأمثلة ونحوها.

(٢) القول بأن «هنداً» مَفعول به لِكلام الذي هو اسم مصدر هو القول الراجح، وهو اختيار ابن مالك، وأصلُه مذهبُ الكوفيين.

(*) في الأصل: إجابة. وليس بشيء.

(1) وذلك المعنى هو ثبوتُ القيام لزيد، ومثلُه يقال في مِثاله الثاني.

(2) كتب عليه العدوي (١/ ٦٩) ما نصُّه: الأخطل لقبه . . . وهو من الطبقة الأُولى من شُعراء الإسلام، وكان نصرانيًا، ولا يَقدح في الاستدلال بقوله؛ لأنا نريد أن يثبتَ ذلك لغة، واللغة تثبت بقول الكُفار من العرب إجماعاً. وإنما قلتُ ذلك لأن بعضهم شنَّع في بعض الدروس وقال: كيف يَستدل أهل السنة على مسألةٍ مِن مسائل الدين ومسائلِ الاعتقاد بقول نَصراني؟ اهـ شنواني. اهـ قلتُ: ليتَ الأمرَ كان بهذه السهولة واليُسر؛ فإن الخلاف بين القائلين بالكلام النفسي المستدلِّين بهذا البيت وبين القائلين بالصوت والحرف خلافٌ عَقديٌّ حقيقيٌّ، ولا تعلُّقَ له بإثبات اللغة على ما هي العادةُ في خِلاف أهل العربيَّة، قال ابنُ أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ١٩٩-٢٠٠): أما مَن قال: إن الكلامَ معنًى واحد، واستَدلَّ عليه بقول الأخطل: إن الكلام . . . البيتَ فاستدلال فاسدٌ، ولو استدَلَّ مُستدلٌّ بِحديث في «الصحيحين» لَقالوا: هذا خبرُ واحد! ويكون مِما اتفق العلماء على تَصديقه وتَلَقِّيه بالقَبول والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع مَنسوبٌ إلى الأخطل، وليس هو في «ديوانه»؟! وقيل: إنما قال: إنَّ البيانَ لَفي الفؤاد، وهذا أقربُ إلى الصِّحة، وعلى تقدير صِحَّتِه عنه فلا يَجوز الاستدلالُ به؛ فإنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنَى الكلام، وزعمُوا أن عيسى عليه السلام نفسُ كَلمة الله واتَّحد اللاهوتُ بِالناسوت، أي: شيءٌ مِن الإله بشيءٍ مِن الناس، ←

٩ـ لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلامِ أَصِيلَا
إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللِّسانُ عَلى الفُؤادِ دَلِيلَا(١)

---

(١) ٩- هذان بيتان من بحر الكامل، والبيتان للأخطل، كما قال المؤلف، وقد ذكر قومٌ أنهما لا يُوجَدان في ديوان شعره، وقد بحثتُ ديوان شعر الأخطل فلم أجدْهما فيه، ووجدتُهما في زياداتِه نقلاً عن مثلِ هذا الكتاب (انظر: شعر الأخطل ص ٥٠٨ بيروت)، والأخطل اسمه غياث بن غَوْث بن الصَّلْت، أحد بني جُشَم بن بَكر، ثم أحد بني تَغلِب، وكُنيته أبو مالك، وهو شاعر فحلٌ مِن شعراء الدولة الأموية، وكان نصرانيًّا.

الإعراب: «لا» ناهية، «يُعجبنك» يعجب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ (لا) الناهية، ونونُ التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «من خطيب» جار ومجرور متعلق بـ (يعجب)، «خطبة» فاعل (يعجب)، «حتى» حرف غاية وجر، «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المضمَرة(*) بعد (حتى)، واسم (يكون) ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (خطيب)، «مع» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بقولِه: (أصيلاً) الآتي، و«مع» مضاف، و«الكلام» مضاف إليه، «أصيلَا» خبر (يكون)، و(أن) المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)، «إن» حرف توكيد ونصب، «الكلام» اسم (إن)، «لفي الفؤاد» اللام هي اللام المزحلَقة، و«في الفؤاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن)، «إنما» أداة حصر، «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، «اللسان» نائب فاعل (جُعل) وهو مفعول أول، «على الفؤاد» جار ومجرور متعلق بقوله: (دليلاً) الآتي، «دليلَا» مفعول ثانٍ لـ (جُعل).

الشاهد فيه: أنشد المؤلفُ هذا الشاهد ليستدلَّ به على أن لفظ الكلام يُطلِقه العرب على المعاني التي تَقوم في نفس الإنسان ويَتخيَّلُها، قبل أن يُعبّر عنها بألفاظ تدل عليها، وقول الأخطل: «إن الكلام لَفي الفؤاد» يدلُّ على هذا الذي ذكَره المؤلف دلالةً واضحة، ثم إنَّ هذا المعنى الذي ذكره المؤلف معنًى حقيقي للفظ الكلام، لا مجازي، والعبارات والألفاظ إنما هي دلائل، والكتابة دالَّةٌ على العِبارة الدالة على الكلامِ القائمِ في النفس.

أفيُستدَلُّ بقول نصرانيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلام على معنَى الكلام، ويُترَك ما يُعلَم مِن مَعنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضاً: فمَعناه غيرُ صحيح؛ إذ لازمُه أنَّ الأخرَسَ يُسمَّى متكلِّماً لِقيام الكلام بِقَلبه وإنْ لم يَنطِق به ولم يُسمَعْ منه، والكلام على ذلك مبسوط في موضعه. اهـ وهو مأخوذ من مصنفات الشيخ ابن تيمية. انظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٩٥) و(٧/ ١٣٨) فما بعدهما.

(*) أي: وجوباً.

والثالثُ: ما تَحصُل به الفائدةُ؛ سواءٌ كان لفظاً، أو خَطًّا، أو إشارةً(1)، أو ما نَطَقَ به لِسانُ الحالِ، والدليلُ على ذلك في الخطِّ قولُ العَرب: «القَلَمُ أحَدُ اللِّسانَينِ»(2)، وتَسميتُهم ما بين دَفَّتَي(3) المُصحَف(4) «كلامَ الله»(١)، والدليلُ عليه في الإشارةِ قولُه تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ﴾ [آل عمران: ٤١]، فاستَثنى الرمزَ مِن الكلام، والأصلُ في الاستِثناء الاتِّصالُ(5)، وأمَّا قولُه:

١٠ـ أشارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِها ... إشارَةَ مَحْزُونٍ ولَمْ تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أنَّ الطَّرْفَ قَدْ قالَ: مَرْحَباً ... وأَهْلاً وسَهْلاً بِالحَبِيبِ المُتَيَّمِ(٢)

---

(١) ويُطلَق «كلام الله» على ما نَنطق به أيضاً، ومِن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

(٢) ١٠- هذان البيتانِ من بحر الطويل، وهما من قَصيدة عددُ أبياتها تسعةَ عشر بيتاً لِعمر بن أبي ربيعة المخزومي (انظر: شرحنا لـ«ديوانه» ١٩٥ وما بعدها)، وأولُ هذه القصيدة قولُه:

أَلَا قُلْ لِهِنْدٍ: احْرَجِي وتَأَثَّمِي ... وَلَا تَقْتُلِينِي، لَا يَحِلُّ لَكُمْ دَمِي

الإعراب: «أشارت» فعل ماض اتصل بتاء التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «بطرف» جار ومجرور متعلق بـ (أشارت)، وطرف مضاف و«العين» مضاف إليه، «خيفة» مفعول لأجله، وهو مُضاف وأهل من «أهلها» مضاف إليه، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «إشارة» مفعول مُطلَق يُبيِّن نوعَ العامل، وإشارة مضاف، و«محزون» مضاف إليه، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تتكلم» فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الرويّ، «أيقنت» فعل وفاعل، «أن» حرف توكيد ونصب، «الطرف» اسم (أن)، «قد» حرف تحقيق، «قال» فعل ماض، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (الطرف)، والجملةُ في محل رفع خبر (أن)، و«أن» وما دخلتْ عليه في=

---

(1) الإشارة هي الإفهام باليد أو نحوها، وأما الرمزُ فهو الإشارة بالعينين والحاجبين والشفتَين، فالرمزُ داخل في الإشارة، فمِن ثَمَّ جَعل آية الرمز دليلاً للإشارة فيما يأتي. انظر: «حاشية العدوي» (١/ ٧١).

(2) أي: واللسان به الكلامُ، فأنتج المراد. «الأمير» (ص١٣). وانظر: «العدوي» (١/ ٧١).

(3) الدفُّ والدفَّة: الجَنبُ من كل شيء، بالفتح لا غيرُ، ودفَّتا المصحف: جانباه. «اللسان» (د ف ف).

(4) لا يَرد عليه ما في المصاحف الحديثة من أسماء السور وكونِها مكية أو مدنية وعددِ الآي ونحو ذلك؛ لأن مراده المصاحف القديمة، أو المراد بما بينهما ما فيه احتِمالُ القرآنية. انظر: «حاشية العدوي» (١/ ٧١-٧٢).

(5) قوله: «والأصل في الاستثناء الاتصال» غيرُ ثابت في النسخ الخطية التي عندي، ولعلَّه زيادةٌ من غير الشارح أُلحقت بكتابه؛ لِقول العدوي (١/ ٧٢): قوله: (فاستثنى . . إلخ) أي: والأصل في الاستثناء الاتصال . . .

فإنما نفَى الكلامَ اللفظيَّ، لا مُطلَقَ الكلام، ولو أرادَ بِقوله: «ولم تتكلَّم» نفيَ غير الكلام اللفظيّ لانتَقض بقولِه: «فأيقنتُ أنَّ الطرفَ قدْ قال: مَرحباً»؛ لأنه أثبتَ لِلطرف قولاً، بعد أن نفَى الكلامَ، والمرادُ نفيُ الكلام اللفظيّ، وإثباتُ الكلامِ اللغويِّ.

والدليلُ عليه فِيما نطَق بِه لسانُ الحال قولُ نُصَيْبٍ:

١١ـ فعاجُوا فأَثْنَوْا بِالذي أنتَ أَهْلُهُ ... ولو سَكَتُوا أَثْنَتْ عَليكَ الحَقائِبُ(١)

= تأويل مصدر منصوب مفعول به لـ (أيقن)، «مرحباً» مفعول مطلق لفعل محذوف، وتقديره: أرحب مَرحباً أي: أرحب بك ترحِيباً، «وأهلاً وسهلاً» كل منهما مفعول به لفعل محذوف، أي: صادفتَ أهلاً ولَقيتَ مكاناً سَهلاً، «بالحبيب» جار ومجرور متعلق بقولِه: (مرحباً)، «المتيَّم» نعتٌ للحبيب(*).

الشاهد فيه: أنتَ ترى أن الشاعر في هذَين البيتَين قد أثبت أولاً الإشارةَ بطرفِ العين، ثم نفَى الكلام في قولِه: «ولم تتكلَّم»، ثم سمى بعد ذلك إشارة العين قولاً، وحكى في تفسير هذا القول والدلالة عليه جُملاً مُفيدة؛ فلو أنك حملتَ الكلام المنفيَّ على الكلام المطلَق ـ أي: ما يعمُّ اللفظي والنفسي والإشارةَ ونحوها ـ لأصبح كلام هذا الشاعر ينقُضُ بعضُه بعضاً؛ إذ كيف يَنفي الكلام بالإشارة وهو يُثبِتُ بعد ذلك أن هذه الإشارة قولٌ، وهو قد عَبَّر عن مدلولها بجُمل متعددة ذواتِ معانٍ مفيدة؟ وإذا كان الأمر بهذه المثابة لَزِمنا أن نحملَ الكلام المنفي على نوعٍ خاص من الكلام لا يكون هو الذي أثبتَه فيما بعد ذلك، ولْيَكن المنفي هو الكلام اللفظي، والمثبَت هو الذي حَدَّث عنه أولاً بأنه إشارة بطرف العين، فدلَّ ذلك على أن الإشارة يصحُّ أن يُطلَقَ عليها في اللغة «كلام»، وهذا الكلام ـ بعد هذا الذي بيَّنَّاه ـ في غايةِ الوضوح فافْهَمْه!

(١) ١١- هذا بيت من الطويل، وهو مِن كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء؛ لأنه كان مولَى عبد العزيز بن مروان، وكان شاعراً فصيحاً مُقدَّماً في المديح والنسيب، والبيتُ من كَلمة له يمدَح فيها سليمانَ بن عبد الملك بنِ مَروان.

اللغة: «عاجوا» مالُوا(**)، «أثنوا» ذكروا بخيرٍ، «الحقائب» جمع حَقيبة، وهي وعاءٌ يَجعل فيه المسافرُ مَتاعَه.

المعنى: يقولُ: إن هؤلاء الناس الذين لَقيتهم وسألتهم عنك قد أثنَوا عليك وذكَرُوا من كرمِك ومحاسنِ أخلاقك وشَريفِ سَجاياك ما أنتَ له أهل، ولو أنهم لم يَمدحُوا بألسنتهم لَتكلَّمتْ=

(*) وجملة «مرحباً» وما عُطف عليه في محل نصب مَقول القول.

(**) هذا هو الصواب، وفسَّره الفيومي (ص٢٨) وغيرُه بـ(انتفعوا)، وكذلك العدوي في «حاشيته» (١/ ٧٣) مع تصريحه بأن عاج بمعنى انتفع مُلازم للنفي نحو قولهم: ما عاج بالدواء، ومع قوله لاحقاً: وأما عاج يَعُوج بمعنى مال يَميل فإن العرب استعملته مُثبَتاً ومنفيًّا.

وقال[1] الله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١][1]، فزعَم قومٌ مِن العُلماء أنهما تكلَّمَتا حقيقةً، وقال آخَرُون: إنهما لَمَّا انقادَتا لأمر الله عز وجل نُزِّل ذلك مَنزلةَ القول.

= حقائبُهم، يُريد أن حقائبهم كانت مُمتلئةً بِعَطاياه.

الإعراب: «عاجوا» فعل وفاعل، «فأثنوا» فعل وفاعل جملتُهما معطوفة بالفاء على ما قبلَها، «بالذي» جار ومجرور متعلق بـ(أثنى)، «أنت أهله» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأهل مضاف والضمير الذي للغائب مضافٌ إليه، «لو» حرف امتناعٍ لامتناع، «سكتوا» جملة من فعل وفاعل هي شرط (لو)، «أثنت» أثنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «عليك» جار ومجرور متعلق بـ(أثنت)، «الحقائب» فاعل (أثنت)، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب (لو).

الشاهد فيه: قوله: «أثنت عليك الحقائب» فإنه قد أثبت لِلحقائب ثناءً، وهو كلام تجميل، ولا شك أن الحقائب لا تتكلَّم بِلسان المقال، وإنما كلامُها بِلسان الحال، والمرادُ أن ما في الحقائب يُحدِّث بِلسان الحال عن جُودِك وكرمِك إذا سكت المُعْطَوْن والمكرَّمُون.

(١) وقبل ما تَلاه المؤلف قولُه سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾، فأمَّا نِسبةُ القول إلى السماء وإلى الأرض فقد ذكَرها الشارح وبيَّن أن لِلعلماء في تفسيرها قولَين، والله تعالى قادرٌ على أن يَخلق فيهما عند تَجلِّيه لهما قُدرةَ الاستِماع والفهمِ والإجابة بالقول، فلا مَحظورَ في هذا.

وبَقي سُؤالان يتعلَّقان بألفاظِ هذه الآية، الأول: أنه سُبحانه عبَّر عن السماء والأرض بِلفظ التثنية في قوله: (قالتا)، ثم عبَّر عنهما بِلفظ الجمعِ في قوله: (طائعين)، وجوابُ هذا السؤال أنَّ لفظ السماء ولفظَ الأرض قد يُرادُ بهما الحقيقة والجنس، وقد يُرادُ بهما الأفراد ـ وهي سبع سمواتٍ وسبعُ أرَضِين ـ فإنْ راعيتَ أن المرادَ بهما الحقيقةُ فهما اثنتان، فتعبِّر عنهما حينئذٍ بضمير المثنى، وهو ما سلَكه القرآن الكريم أولاً، وكان هذا في هذا الموضع أولى لأن طبيعةَ الأفراد كُلها واحدةٌ، فناسب جمعها في جِنس واحد، وأيضاً لئلَّا يَتبادرَ إلى بعض العُقول أن المراد أفرادُ جِنس =

---

(1) جاء في «حاشية العدوي» (١/ ٧٤): إنما قدَّم الشعر على الآية مع أن القرآن أقوى في الاحتجاج به؛ لأن الآية فيها قولان، وعلى أحدهما لا شاهد فيها، أو لأجل أن يجعل الآية آخراً فيختمَ بها المسألة كما التزمه أول الكتاب، لكنْ أنتَ خبير بأن الآية فيها القولُ لا الكلام، فالاستدلالُ بها كالاستدلال بقوله:

امْتَلأَ الحَوْضُ وقال: قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأتُ بَطْنِي

وقال المصنف في «شرح الألفية»: واستدلالُ بعضهم بقوله: امتلأ . . . إلخ خطأ؛ لأنه في القولِ لا في الكلام، ولعلَّ المصنف أشار إلى أنه ليس بدليل بقوله: «وقال الله» ولم يقل: وقول الله، وإن كان قوله بعد: وفي الآية شاهدٌ ثانٍ يُبعِده. اهـ

[شاهدان آخَران في الآية]

وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفةِ ما لا يَعقل حكمَ صِفة مَن يَعقل، [إذا نُسب إليه ما يُنسَبُ إلى العقلاء][1]، ألا تَرى أن «طائعاً» قد جُمع بالياء والنون[2] لَمَّا نُسب لِمَوصوفه القولُ؟

وشاهدٌ ثالثٌ على أن النصبَ في نحو: «جاء زيدٌ رَكْضاً» على الحال، وتأويلِ[3] ركضاً بـ«راكضاً»، لا على أنه مصدرٌ لِفعل محذوف، أي: يَركض ركضاً، ولا على أنه مصدرٌ للفعل المذكور[4]، خِلافاً لِزاعمي ذلك[5]؛ ووجهُ الدليل أن ﴿طَآبِعِينَ﴾ حالٌ، وهو في مقابلة ﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا﴾، فيدلُّ على أن المراد طائِعين أو مُكرَهِين[6].

= واحد من الجنسَين لو قيل: «قُلن» بنونِ النسوة، أو «قالُوا» بواو الجماعة، فلمَّا استقرَّ هذا الحكم لِلجِنسَين عبَّر بعد ذلك عن أفرادهما بضميرِ الجمع، ففي الأول مراعاة اللفظ، وفي الثاني مراعاة المعنى. والسؤال الثاني: كيف عبَّر عن السماء والأرض بما يختَصُّ بالعقلاء وهو جمعُ المذكر السالم في قوله سبحانه: (طائعين) وقد عَلِمنا أنَّ ذلك غير ما جرى عليه استعمال القرآن نفسِه؟ وقد تكفَّل المؤلفُ بِالجواب على[*] هذا.

(1) العبارة في الأصل: (إذا ما نُسب إلى العقلاء)، والتصحيح من المخطوطات وغيرِها.

(2) أي: وحقُّه أن لا يُجمعَ عليه؛ لأن جمع المذكر السالم خاص بالعقلاء عَلَماً أو صفة. انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٦٠-٦١).

(3) عطف على الحال، والمعنى: على الحال وعلى تأويل . . . إلخ؛ لأن المصدر لا يقع حالاً إلا بتأويل. «العدوي» (١/ ٧٤).

(4) أي: وهو «جاء» بتأويله بـ«يركض».

(5) هم الأخفش والمبرد في القول الثاني، والكوفيون في القول الثالث. انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٥٣-٢٥٥) و«توضيح المقاصد» (٣/ ٦٩٩).

(6) أي: لأن ما ثبت لأحدِ المتقابِلَين يثبت للآخر.

(*) كذا في الأصل، وتعديةُ «أجاب» في كلام العرب إنما تكون بـ«عن».

[أقسامُ الكلام الثلاثة وضابطُها]

ثم قُلتُ: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقولُ: كما انقسمتِ الكلمةُ إلى ثلاثةِ أنواع: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، كذلك انقَسَم الكلامُ إلى ثلاثةِ أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء.

وضابطُ ذلك أنه إمَّا أن يَحتملَ التصديقَ والتكذيب[1]، أو لا؛ فإنِ احتمَلهما فهو الخبر، نحو: «قام زيدٌ» و«ما قام زيدٌ»، وإنْ لم يحتمِلْهُما فإما أن يتأخَّرَ وجودُ معناه عن وجودِ لفظِه، أو يَقترِنا؛ فإن تأخَّر عنه فهو الطلبُ، نحو: «اضرِبْ» و«لا تضرِبْ» و«هل جاءَك زيدٌ؟»، وإنِ اقترَنا فهو الإنشاء، كقولِك لِعبدك: «أنتَ حر»، وقولِك لِمَن أوجب لك النكاحَ: «قَبِلتُ هذا النكاحَ»[1].

---

(١) يَختلف العلماء في تقسيم الكلام؛ فيَذهب بعضُهم إلى أنه ينقسم إلى ثلاثةِ أقسام: خبرٍ، وطلبٍ، وإنشاءٍ، وبيانُ ذلك على ما أشار إليه المؤلف أن الكلام إنْ كان في ذاته يصحُّ أن يقالَ عنه: إنه صِدق أو كذب فهو الخبر، وإنْ كان لا يصحُّ أن يقالَ فيه ذلك: فإنْ كان يدلُّ بالوضع على أن المتكلِّمَ به طالبٌ لِمَضمونه من المخاطَب فإنه يُسمَّى طَلباً، وذلك يَشمل ثلاثةَ أنواع، وهي الأمر، والنهي، والاستِفهام؛ لأنَّ المتكلمَ بالأمر نحو: اكتُب ولتكتُب يَطلب من مخاطَبِه طلباً جازماً أن يُحدِثَ الكتابةَ، مثلاً، ولأنَّ المتكلمَ بالنهي نحو: «لا تلعبْ» طالبٌ مِن مخاطَبِه تركَ اللعب طلباً جازماً، ولأن المتكلم بالاستفهام نحو: «أزيدٌ عندك؟» طالبٌ مِن مخاطَبِه أن يُنبئَه عن مضمونِ هذا الكلام؛ وإن كان الكلام لا يصحُّ أن يُخبَر عنه بأنه صِدق أو كذب، وكان مع ذلك لا يدلُّ بِالوضع على أن المتكلم به طالبٌ مِن المخاطَب شيئاً فهو الإنشاء، وهذا الإنشاءُ يَنقسم إلى قسمَين، وذلك لأنه إما أن يدلَّ بدلالة الالتزام على الطلب، وإما ألا يدلَّ على الطلب أصلاً: لا بالوضع ولا بالالتزام، والنوع الأول من هذَين يَشمل العرض، والتحضيض، والتمني، والرجاء، والنداء، والجملة الأولى من جملتَي القسم، والنوع الثاني يختص بالجمل الخبرية المستعمَلة في الإنشاء مثل صِيغ العقود، كبِعتُ، واشتريت، ووهبتُ، وتزوَّجتُ، وقَبِلتُ، وهذا التقسيم غير مرضي عند محقِّقي العلماء، وعندهم أن الكلام يَنقسِم إلى قسمين لا ثالثَ لهما، وأنه إمَّا خبر، وإمَّا إنشاء.

---

(1) وقع في بعض النُّسَخ: الصدق والكذب، قال العدوي (١/ ٧٦): وفي نسخة: التصديق والتكذيب، ويُؤوَّل المصدر بالحاصل به.

[التحقيق أن الكلام قِسمان فقط]

وهذا التقسيمُ تبعتُ فيه بعضَهم، والتحقيقُ خِلافُه[1]، وأن الكلام يَنقسِم إلى خبر وإنشاء فقطْ، وأن الطلب مِن أقسام الإنشاء، وأنَّ مدلولَ «قُمْ» حاصلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخَّرُ عنه الامتِثالُ، وهو خارجٌ عن مَدلولِ اللَّفظ، ولَمَّا اختصَّ هذا النوعُ بأنَّ إيجادَ لَفظِه إيجادٌ لِمَعناه سُمِّيَ إنشاءً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾(١) [الواقعة: ٣٥] أي: أوجدْناهُنَّ إيجاداً.

[إعراب ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾]

(إنَّا) إنَّ واسمها، والأصلُ: إنَّنا؛ فحُذفت النون الثانية[2] تخفيفاً[3]، (أنشأناهنَّ)

(١) وقال أبو حيان: والضمير في ﴿أَنشَأۡنَٰهُنَّ﴾ عائد على الفرش، في قول أبي عبيدة(*)؛ إذ هن النساء عنده، وعلى ما دل عليه الفرش إذا كان المراد بالفرش ظاهرَ ما يدل عليه مِن الملابس التي تُفرش ويُضطجع عليها. اهـ

وحاصلُ هذا الكلام أن لفظ الفُرُش في قوله تعالى قبل الآية التي تَلاها المؤلف: ﴿وَفُرُشٍ مَّرۡفُوعَةٍ﴾ إما أن يكون المرادُ به ظاهرَه، وإما أن يكون المراد به النساء، فإن كان المراد به النساء فالضمير المنصوب في (أنشأناهن) عائد إلى الفُرش بهذا المعنى، وإن كان المراد به ظاهرَه فالضمير عائد إلى النساء التي يُشير إليها لفظ الفُرُش، من باب إطلاق اللفظ الدال على المحلِّ وإرادةِ الحالِّ فيه، أو على ما يُجاوره، فهو على الوجهَين يُراد به النساء، ولكنه على الوجه الأول حقيقةٌ، والتجوز في لفظ الفرش، وعلى الوجه الأخير مجازٌ مُرسَل علاقتُه الحالية والمحلِّيَّة أو المجاوَرة.

---

(1) جاء في «الهمع» (١/ ٤٦): اختلف الناسُ في أقسام الكلام، فالحُذَّاق من النحاة وغيرهم وأهلُ البيان قاطبةً على انحصاره في الخبر والإنشاء، وقال كثيرُون: أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء... إلخ، ونصَّ في «شرح عقود الجمان» (ص٩) على أن مَن زاد الطلب قسماً ثالثاً إنما هو بعضُ النحاة، ولا يُعرف عن البيانيِّين، قال: وقد رَدَدْنا عليه في كُتبنا النحوية.

(2) أي: على الصحيح. وإنما كان حذف الثانية هو الصحيحَ لأنها آخِر، ولثبوتِ حذفها من «إنَّ» إذا خُففت، ولأنه يبقى بعد حذفها حرفان بخلاف الثالثة؛ فإنه يبقى من «نا» حرفٌ ساكن فقط، وبخلاف الأُولى فإنها أول الكلمة. انظر: «العدوي» (١/ ٧٧)، و«البحر المحيط» (٦/ ١٧٨).

(3) في نُسخة: (تخفيفاً)، وفي بعضها: (الثالثة) بدلَ (الثانية)، وفي بعضِها: (فحُذفت النون للتخفيف). «العدوي» (١/ ٧٧).

(*) هذا غيرُ موافق لما سينقلُه المصنف عنه في الكتاب، وسيأتي بيانُه.

فعل ماض وفاعلٌ ومفعول، والجملة في موضعِ رفع على أنها خبر إنَّ، (إنشاءً) مصدر مؤكِّد، والضمير في (أنشأناهنَّ): قال قتادة[1]: راجعٌ إلى الحُور العين المذكورات قبلُ، وفيه بُعدٌ؛ لأن تلك قِصة قد انقضتْ جُملةً، وقال أبو عُبَيدة[2]: عائدٌ على غيرِ مَذكور[3]، مثل: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، والذي حسَّن ذلك دلالةُ قولِه سبحانه وتعالى: ﴿وَفُرُشٖ مَّرۡفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤] على المعنى المراد، [وقيل: عائدٌ على الفُرش، على أنَّ المراد الأزواج[1]، وهُنَّ مرفوعاتٌ على الأرائك؛ بدليل ﴿هُمۡ وَأَزۡوَٰجُهُمۡ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، أو مرفوعاتٌ بالفَضل والجمال على نِساء الدنيا][4].

---

(١) إطلاق الفرش على الأزواج مجاز، وهو من بابِ إطلاق اسم المحلِّ على الحالِّ فيه كما قُلنا آنفاً، أو مِن باب إطلاق اسم الشيء على ما يُجاوره، فهو مجاز مرسَل على الحالّين، غيرَ أن علاقته الحالّية والمحلّية على الوجه الأول، وعلاقته المجاوَرةُ على الوجه الثاني.

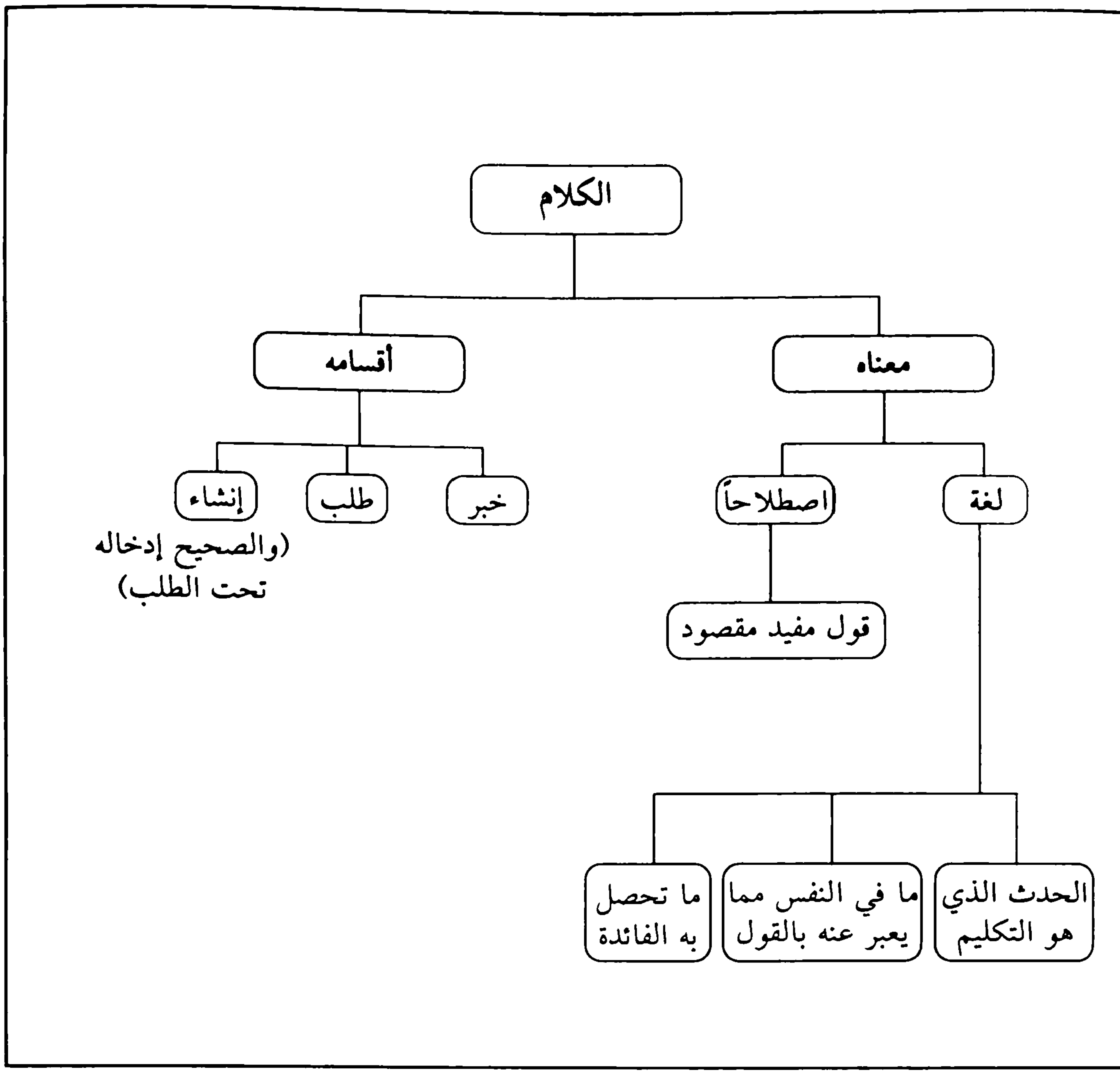
---

(1) هو قَتادة بن دعامة، أبو الخطاب السَّدوسي البصري، مفسِّر حافظ ضرير أكمَه، وكان مع عِلمه بالحديث رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، لكنه مدلِّس في الحديث، ورُمي بالقدر. توفي سنة ١١٨ هـ. «الأعلام» (٥/ ١٨٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٣٨٥).

(2) هو مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان شعوبيًّا، وقيل: كان يرى رأيَ الخوارج الإباضية، ولما مات لم يحضر جنازتَه أحدٌ لِشِدة نقدِه مُعاصِريه. له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: «نقائض جرير والفرزدق» و«مجاز القرآن» و«معاني القرآن» و«ما تلحن فيه العامة». توفي سنة ٢٠٩هـ. «الأعلام» (٧/ ٢٧٢)، و«البغية» (٢/ ٢٩٤-٢٩٦).

(3) أبو عبيدة يَقول بعودة الضمير على الفرش لأن المرادَ بها النساء؛ إذ المرأة يُكنى عنها بِالفراش كما يُكنى عنها باللباس، والذي أعاد الضمير على غير مذكور إنما هو الأخفشُ كما نقله عنه أهلُ التفسير وغيرُهم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٢٢١)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٨٢)، و«الدر المصون» (١٠/ ٢٠٧).

(4) ما بين المعقوفين زيادةٌ من بعض النسخ كما قال العدوي (١/ ٧٧)، أثبتها المحقق رحمه الله تعالى إتماماً للفائدة.


الكلام
معناه
أقسامه
لغة
اصطلاحاً
قول مفيد مقصود
الحدث الذي هو التكليم
ما في النفس مما يعبر عنه بالقول
ما تحصل به الفائدة
خبر
طلب
إنشاء
(والصحيح إدخاله تحت الطلب)

[باب الإعراب]

ثم قُلتُ: بَابٌ: الإعْرَابُ[1] أثَرٌ[2] ظَاهِرٌ أوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ[3] العَامِلُ فِي آخِرِ الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ[4].

[معنى الإعراب لغةً واصطلاحاً]

وأقولُ: للإعراب مَعنَيان: لغويٌّ، وصِناعيّ[5].

فمَعناه اللغوي: الإبانةُ[(١)]، يُقال: «أعْرَبَ الرجلُ عمّا في نفسِه»: إذا أبانَ عنه،

(١) هذا أحد معانٍ لُغوية يَرِدُ لها لفظ الإعراب، والثاني[*]: الإجالة، تقول: أعربت ماشيتي، تريد أنك أجَلْتَها في مَرعاها، والثالث: التحسين والتزيين، تقول: أعربتُ هذا الشيء، تريد أنك حسَّنتَه وزيَّنتَه، والرابع: إزالة الفساد، تقول: أعربتُ هذا الشيء، تريد أنك قد أزلتَ عَرَبَه[**] وهو فسادُه، والخامس: التكلم بلغة العرب، تقول: أعربَ هذا الرجل، تريد أنه تحدَّث بالعربية، =

(1) قدَّمه على البِناء لِشرفه وشرف محلِّه، ولأصالته. «بلوغ الأرب» (ص٨٠).

(2) مشى فيه على أن الإعراب لفظي، وهو اختيارُ ابن مالك ونسَبه إلى المحققين، وقال كثيرٌ: إنه معنوي، وعرَّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، فيكون الأثر علامةَ الإعراب، والأول ـ كما قال المرادي ـ أقربُ إلى الصواب؛ لِقول المحققين: أنواعه رفعٌ . . . إلى آخِره، ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لِتمييز المعاني، والتمييزُ إنما يكون بالأثر لا بالتغيير، وأما الإضافة في قولهم: «حركات الإعراب وعلاماتُه» فمِن إضافة العام إلى الخاص كـ«خاتمِ فِضة». «بلوغ الأرب» (ص٨١). وانظر: «توضيح المقاصد» (١/ ٢٩٦)، وتعليقنا على «شرح القطر» (ص١٠٨/ هـ3).

(3) من بابي نصَر وضرَب.

(4) لم يُقيد المضارع بِخُلوه من نون التوكيد المباشرة ونون الإناث استغناءً بما سيأتي لاحقاً عند تَعداد المبنيات وتفصيلِ أنواعها.

(5) بِكسر الصاد نسبةً للصناعة، وهي العلم الحاصل من التمرن في العمل، والمراد به الاصطلاحي كما هو في بعض النسخ. «العدوي» (١/ ٨٠).

(*) تعدادُها هكذا يُوهم أنه أتى بجميع المعاني اللغوية للفظ الإعراب، وليس كذلك؛ فإنه قد بقي عليه أخرى. انظر: «تاج العروس» (ع ر ب).

(**) بالتحريك، يقال: عَرِبَ عَرَباً أي: فسد. «القاموس» (ع ر ب).

وفي الحديث[1]: «البِكرُ تُستأمَرُ، وإذنُها صُمَاتُها[2]، والأيِّمُ تُعرِبُ عن نَفْسِها»[١] أي: تُبَيِّنُ رِضاها بِصريح النُّطق.

ومَعناه الاصطلاحي ما ذكَرتُ[٢].

مِثالُ الآثار الظاهرةِ الضمةُ والفتحة والكسرة في قولِك: «جاء زيدٌ» و«رأيتُ زيداً»

= والسادس: أن يَصير لك خَيلٌ عِراب[*]، واقتصار المؤلف على ذكر الإبانة دون غيرها من المعاني اللغوية التي ذكرنا بعضها؛ لأن هذا المعنى هو الملحُوظُ[**] عند نقلِ اللفظ إلى المعنى الاصطلاحي الذي هو ما ذكَره بقوله: «أثر ظاهر أو مقدر . . . إلخ».

(١) البِكر: البالغ التي لم يَسبق لها زواج، وتُستأمر: يُطلب إذنها عند تزويجها، والصمات: الصمت، وهو السكوت عن الكلام، والأيم: التي سبق لها زواجٌ، وتُعرِب: تُبيِّن رضاها بالكلام، كما قال المؤلف.

(٢) ما ذكره هو قولُه: «أثر ظاهر أو مقدر . . . إلخ»، والأثر إما حركةٌ وهي الضمة والفتحة والكسرة، وإما حرفٌ كالواو والألف والياء في الأسماء الخمسة نحو: جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، وكالنون في الأفعال الخمسة نحو: يَضربان ويضربون وتضربِين، وإما سكون في الفعل المضارع الصحيح نحو: لم يضربْ، وإمَّا حذفٌ كحذف النون في الأفعال الخمسة نحو: لم يضربَا، وكحذف حرفِ العلة في جزم الأفعال المضارعة المعتلَّة نحو: لم يخشَ ولم يَرمِ ولم يَغزُ. وآخِر الاسم إما أن يكون آخراً في الحقيقة كما مثَّلْنا ومثَّلَ المؤلف، وإمَّا أن يكون آخِراً في التقدير والاعتِبار كالدال في يَدٍ والباء في أبٍ والخاءِ في أخٍ والميمِ في دَمٍ من نحو قولك: «المال في يدِ زيدٍ، ولك أبٌ كريم، وأخٌ صادق، وذهب دمُ فلانٍ هدراً»؛ فإن هذه الحروف ليست أواخرَ هذه الكلمات عند التحقيق، بل أواخرُها حروفُ علة حُذفن اعتباطاً أي: بِدون عِلة، وجُعل ما قبلها هو الآخِرَ اعتباراً.

---

(1) أخرجه الإمامُ أحمد (١٧٧٢٢) من حديث عَدي بن عدي الكندي، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «الثَّيبُ تُعرِب عن نَفسِها، والبِكرُ رِضاها صَمتُها»، قال مُحققو «المسند» (٢٩/ ٢٦٠): صحيح لغيره. وأخرج مالكٌ (٢/ ٥٢٤-٥٢٥) عن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيِّمُ أحقُّ بِنفسِها مِن وَليِّها، والبِكرُ تُستأمَرُ في نَفسها، وإذنُها صُماتُها» وأخرجه مسلمٌ (٣٤٧٦) وأحمد (١٨٨٨) وغيرُهما من طريق مالك.

(2) بضم الصاد، ومعناه: السكوت كالصَّمت، وقيل: الصمت هو السكوت الطويل، وقيل: الصمتُ ترك الكلام مطلقاً، والسكوتُ تركُه مع القدرة عليه. انظر: «تاج العروس» (ص م ت) و(س ك ت).

(*) بالكسر، أي: عربية منسوبة إلى العرب، وفرَّقوا بين الخيل والناس فقالوا في الناس: عَرَب وأعراب، وفي الخيل: عِراب. «تاج العروس» (ع ر ب).

(**) ولكن عبارة المصنف تُوهم الحصرَ ـ لإتيانه بالجملة المعرَّفة الطرفين ـ لا الاقتِصار، فلا يَسلَم من الاعتراض مع هذا التأويل.

و«مَررتُ بزيدٍ»، ألا ترى أنها آثارٌ ظاهِرة في آخِر «زيد» جَلَبَتْها العواملُ[1] الداخلة عليه ـ وهي: جاء، ورأى، والباء؟

ومِثالُ الآثار المُقدَّرة ما تَعتقده[2] مَنْوِيًّا في آخِر نحو: «الفتى» مِن قولك: «جاء الفتى» و«رأيتُ الفتى» و«مررتُ بِالفتى»؛ فإنك تُقدِّرُ في آخِره في المثال الأول ضمَّةً، وفي الثاني فَتحةً، وفي الثالث كَسرةً، وتلك الحركاتُ المقدَّرةُ إعرابٌ، كما أنَّ الحركاتِ الظاهرةَ في آخِر «زيد» إعرابٌ.

[احترازات التعريف]

وخرج بِقولي: «يَجلبُه العامل» نحوُ الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنُ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء: ٧١] في قراءة ورش[3]، بِنقل حركةِ همزة «أوتي» إلى ما قبلها وإسقاطِ الهمزة، والفتحة فِي دالِ: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] على قراءتِه أيضاً بِالنقل، والكسرةِ في دال «الحَمْدِ[4] لِلَّه» في قراءة مَن أتبعَ الدال اللامَ[5]؛ فإن هذه الحركات وإنْ كانتْ آثاراً ظاهرةً في آخِر الكلمة لَكنها لم تَجلبْها عواملُ دخلتْ عليها؛ فليستْ إعراباً.

وقَولي[6]: «في آخِر الكلمة»[7] بيانٌ لِمحلِّ الإعراب مِن الكلمة، وليس بِاحترازٍ؛

(1) جمع عامِل، وهو: ما أثَّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم. انظر: «شرح الحدود النحوية» للفاكهي (ص١٧٣).

(2) أي: تُلاحظه وتقدره. «العدوي» (١/ ٨١).

(3) هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري، مِن كِبَار القُرَّاء ـ قلتُ: وقراءتُه هي المعتَمَدة عندنا في الجزائر اليوم ـ غلب عليه لقبُ «ورش» لِشدة بياضه. أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر. توفي سنة: ١٩٧هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٠٥).

(4) إعرابه حينئذٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الإتباع.

(5) هي قراءة شاذة للحسن وزيد بن علي وغيرهما. انظر: «معجم القراءات» (١/ ٤).

(6) أي: معنًى لا لفظاً، وإلا فهو قد قال: في آخر الاسم . . . إلخ. «العدوي» (١/ ٨١). وقال البرماوي (ق٤/أ): كان في النُّسخة القديمة التي شَرَح عليها: (في آخِر الكلمة)، ولِهذا قال في الشَّرح: (وقولي: في آخِر الكلمة)، ثم رَأى أنْ يُصَرِّح بِما يَدخُله الإعرابُ مِن الكلمات الثلاثِ، فقال: (في آخِر الاسم . . إلى آخِره) . . . وإنَّما قَصد المُصنفُ زيادةَ فائدةٍ، إلَّا أنَّه أهمل تقييدَ المضارع بِتَجرده مِن النونَين، إحالةً على ما ذكَره في بابِ البِناء.

(7) إنما جُعل الإعراب آخراً لأن المعاني المحتاجةَ للإعراب من أحوال الذات، وهي متأخرةٌ عنها، والدالُّ على المتأخِّر متأخرٌ. «بلوغ الأرب» (ص٨١)، و«العدوي» (١/ ٧٩-٨٠).

إذ ليس لنا آثارٌ تجلبُها العواملُ في غير آخِر الكلمة فيُحترَزَ عنها.

[توجيه إعراب «امرئٍ» و«ابنمٍ» على ما قبل الآخِر]

فإنْ قُلتَ: بَلى، قد وُجد ذلك في «امرِئٍ» و«ابنِمٍ»[1]، ألا ترى أنهما إذا دَخَل عليهما الرافعُ ضَمَّ آخرهما وما قبل آخرهما[2]؛ فتقول: «هذا امرُؤٌ وابنُمٌ»، وإذا دخل عليهما الناصبُ فتَحهما فتقول: «رأيتُ امرَأً وابنَماً»، وإذا دخل عليهما الخافضُ كسرَهما فتقول: «مررتُ بِامرِئٍ وابنِمٍ»، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧].

قُلتُ: اختَلف أهلُ البَلَدَين[١] في هذَين الاسمَين، فقال الكوفيُّون: إنهما مُعرَبان مِن مَكانَين، وإذا فرَّعنا على قولهم فلا يَجُوز الاحترازُ عنهما، بل يَجبُ إدخالهما في الحدِّ، وقال البصريُّون ـ وهو الصواب ـ: إنَّ الحركةَ الأخيرة هي الإعرابُ، وما قبلَها إتباعٌ لها، وعلى قولِهم فلا يَصحُّ إدخالُهما في الحدِّ[٢].

---

(١) أراد بأهل البلدين: الكوفيِّين والبصريين.

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في كلمتي «امرئ، وابنم» أن آخر كلٍّ منهما والحرف الذي قبل الآخر يتغيَّران بتغير العوامل؛ فيرتفع الحرف الأخير والذي قبلَه بعاملِ الرفع، ويَنتصبان بعامل النصب، ويَنخفضان بعامل الخفض، وقد جعلتُمُ الإعراب هو تغيُّرَ الآخر فقط؛ فلا يكون تعريفُ الإعراب شاملاً لتغير هاتَين الكلمتين، وحاصل الجواب: أن هذا الاعتراض مبنيٌّ على مذهب الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذي قبل الآخِر فيهما بِسبب تغير العامل، ونحن جعلْنا تعريف الإعراب على ما هو مذهب البصريين الذين يجعلون تغير الحرف الذي قبل الآخِر ليس بسبب تغير العوامل، بل للإتباع للحرف الأخير، ومع هذا فإنه يمكن تَصحيح التعريف حتى لو أجرينا هاتين =

---

(1) الابنم: الابن، والميم زائدة زيادتَها في زُرْقُم لِشديد الزرق، ونحوه.

(2) أي: على أجودِ اللغتين فيهما، وحكى الفراء فتحَ الراء من امرئ دائماً، كإصبَع ودِرهم رفعاً ونصباً وجرًا، ومِن العرب من يَدعُ النون من ابنم مفتوحةً على كل حال فيقول: هذا ابنَمُك، ورأيتُ ابنَمَك، ومررتُ بابنَمِكَ. انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (١/ ٣٤٨)، و«تاج العروس» (م ر أ) و(ب ن ي).

وارتفاعُ ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ في الآية الأُولى على أنه فاعلٌ بِفعل محذوفٍ يُفسِّره الفعلُ المذكور، والتقدير: إنْ هلَك امرُؤٌ هلَك، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بِالفعل المذكورِ، خلافاً لِلكوفيين؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدَّمُ على رافِعه[1]، ولا مُبتدأً خِلافاً لهم ولِلأخفش[1][2]؛ لأن أدواتِ الشرطِ لا تدخُل على الجملةِ الاسمية، وانتصابُه في الآية الثانية لأنه خبرُ (كان)، وانجرارُه في الثالثة بالإضافة.

= الكلمتَين على ما هو مذهب الكوفيين، وذلك بأن نريدَ بالحرف الآخر في التعريف ما ليس بأولِ الكلمة؛ فيشمل الآخر وما قبلَه.

(١) **ههنا أصلَان؛ الأول**: هل يجوز أن تقعَ الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك، وأباه جمهورُ البصريين، **والأصل الثاني**: هل يجوز أن يتقدمَ الفاعل على رافعه؟ ذهب جمهور الكوفيين إلى جوازِ ذلك، وأباه جمهور البصريين، ومِن هنا تَعلم السر في أن الكوفيين والأخفش جعلُوا (امرؤ) في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ مبتدأ، والسرَّ في أن يُجيزَ الكوفيون جعلَه فاعلاً لهلك المتأخر عنه، والسر في أن البصريين لا يجعلونَه مبتدأ ولا فاعلاً مقدماً، وتمسكهم بأنه فاعلٌ لفعل محذوف يُقدّر متقدماً عليه.

---

(1) هذه العلة لا يُسلِّمها الكوفي، فلا يصحُّ الرد عليه مستنداً لهذه العلة، وكذا قوله: لأن أدوات . . . إلخ لا يُسلِّمه الكوفي، فلا يَنهضُ الرد عليه؛ لأن شرط الدليل التسليمُ عند الخَصمَين. «العدوي» (١/ ٨٢).

(2) هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، وهو المراد عند إطلاق «الأخفش» في النحو، قرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه، كان لغويًّا ونحويًّا بارعاً معظَّماً عند البصريين والكوفيين. له «شرح كتاب سيبويه» و«معاني القرآن» وغيرهما. مات سنة ٢١٥هـ. «بغية الوعاة» (١/ ٥٩٠-٥٩١)، و«مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي (ص٧٤-٧٥).

[أنواع الإعراب ومواضعُها]

ثم قُلتُ: وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ كَـ«زَيْدٌ يَقُومُ»، وَ«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي اسْمٍ كَـ«بِزَيْدٍ»، وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ كَـ«لَمْ يَقُمْ».

وَالأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبِ بِالفَتْحَةِ، وَالجَرِّ بِالكَسْرَةِ، وَالجَزْمِ بِالسُّكُونِ.

وأقولُ: أنواعُ الإعراب أربعةٌ(1): رفعٌ، ونصبٌ، وجر(2)، وجزم(١)، وعنْ بعضِهم أن الجزم ليس بإعراب(٢)، وليس بِشيء. وهذه الأربعةُ تنقسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

ما هو مُشترَك بين الاسم والفعل، وهو الرفعُ والنصب، مثالُ دخولِ الرفع فيهما: «زيدٌ يَقومُ»، فـ«زيد» مرفوعٌ بالابتداء وعلامةُ رفعه الضمة، و«يقوم» مرفوعٌ لأنه فعلٌ

---

(١) قد يكون الرفع ظاهراً نحو: «زيد يَقوم»، وقد يكون مقدراً نحو: «موسى يَسعى في الخير»، وقد يكون محلًا نحو: «أنت الذي وثقت به»، وقد يكون النصب ظاهراً نحو: «إن زيداً رجل خير»، وقد يكون مقدراً نحو: «إن ليلى كالبدر»، وقد يكون محلًا نحو: «إنك لعالم»، وقد يكون الجر ظاهراً نحو: «مررت بزيد»، وقد يكون مقدراً نحو: «مررت بليلى»، وقد يكون محلًا نحو: «مررتُ بك».

(٢) الذي ذهب إلى أن الجزم ليس بإعراب هو أبو عثمان المازني، زعم أن الجزم عدمُ الحركة، وقال: إنا نُعرِّف الإعراب بأنه «أثر ظاهر أو مقدر يَجلبه العامل»، ولَمَّا كان الجزم عدماً لم يكن أثراً يَجلبه العامل؛ لأن العدم لا يكون مَجلوباً، ومِن أجل أنه لا يَصدق عليه تعريفُ الإعراب لا يكون إعراباً، وقد قال المؤلف عن هذا الرأي: إنه ليس بشيء يُعتدُّ به ويصح الالتفات إليه، ووجه ذلك أن العامل الذي يَقتضي الجزمَ قد حَذف الحركة الظاهرة أو المقدَّرة التي كانت قبل دخوله، ولَزم من حذف الحركة الجزمُ، فالجزمُ أثر تابعٌ لِما صنعه العامل، ومِن أجل هذا يصحُّ أن يجعلَ إعراباً.

---

(1) إنما كانت أنواعه أربعةً لأنه إما سكون وهو واحد، أو حركة وهي ثلاثة، وقدَّم الرفع لأن الكلام لا يَستغني عنه كقام زيد، ثم النصبَ لأن عامله قد يكون فعلاً والعملُ له بالأصالة، فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور، ثم الجر لاختِصاصه بالأشرف. «بلوغ الأرب» (ص٨٢).

(2) يُرادفه الخفضُ، والخفض عبارة كوفية، والجرُّ عبارة بصرية. «العدوي» (١/ ٨١).

مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامةُ رفعه أيضاً الضمة، ومثالُ دخولِ النصب فيهما: «إنَّ زيداً لنْ يَقومَ»، فـ«زيداً» اسم منصوب بـ«إنَّ»، وعلامةُ نصبِه الفتحة، و«يَقومَ» فعلٌ مضارع منصوب بـ«لن»، وعلامةُ نصبِه أيضاً الفتحة.

وما هو خاصٌّ بِالاسم، وهو الجرُّ[١]، نحو: «بِزيدٍ»، فـ«زيد» مجرور بالباء، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ.

وما هو خاصٌّ بِالفعل، وهو الجزم[١]، نحو: «لم يقمْ»، فـ«يَقمْ» فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامةُ جزمه حذفُ الحركة.

[علاماتُ الإعراب الأصليّة]

والأصلُ[1] في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها[2] بِالضمة، وعلى نصبِها بالفتحة، وعلى جرِّها بالكسرة، وعلى جزمِها بالسكون، وهو حذفُ الحركة، وقد بَيَّنْتُ ذلك كلَّه في الأمثلة المذكورة.

---

(١) إنما اختص الاسم بالجر لأن عامل الجر إما حرف الجر وإما الإضافة، والإضافة تدل على الملك أو الاستحقاق، وحرف الجر قد يكون دالًّا على هذَين المعنيَين، والذي يكون مالكاً للشيء أو مستحقًّا له هو الذات، والفعلُ لا يدل على الذات، وإنما يدل على معنى قائم بالذات، فأما الاسم فقد يكون مدلولُه الذات كزيد وعمرو وخالد، فاختص لذلك السبب بما يدل على الملك أو الاستحقاق وهو عامل الجر.

(٢) إنما اختص الفعل بالجزم لأن عامل الجزم يدل على النفي غالباً كـ(لم ولما)، والذي يجوز نفيُه هو المعاني دون الذوات؛ لأن النفي يقتضي العدم، والذات غير قابلة له، وقد علمتَ أن الفعل يدل على المعنى دائماً، وأن الاسم أكثر ما يدل على الذات، ومِن أجل أن الاسم أكثر ما يدل على الذات، وأن عاملَ الجزم يقتضي العدم الذي لا يَقبله الذات، لم يصح أن يدخل عامل الجزم على الاسم، وصح دخوله على الفعل؛ لأنه الدال على ما يجوز نفيه فاختص به.

---

(1) أي: الراجح في نظر الواضع. «العدوي» (١/ ٨١).

(2) الظاهر أن الضمير عائدٌ على الأنواع الأربعة، فيكون المعنى: الأصل في الأنواع الأربعة أن يُدلَّ على رفع تلك الأنواع الأربعة بالضمة . . . إلخ، ولا يخفى ما فيه، فلو قال: «أن يُدلَّ على الرفع منها» لَسلمت العبارةُ. ومثلُه يقال في المواضع الثلاثة الآتية في كلامِه. والله أعلم.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

إعرابُ ذلك: (لولا) حرف يدلُّ على امتناعِ الشيء لِوجود غيره، تقول: لولا زيدٌ لأكرمتُك، تُريد بذلك أن الإكرام امتَنع لِوُجودِ زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مُضاف إليه، ولفظُه مجرور بالكسرة، ومحلُّه مرفوع لأنه فاعل الدفع، و(الناس) مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدفع؛ لأنه مصدر حالٌّ مَحَلَّ «أنْ» والفعل، وكلُّ مصدرٍ كان كذلك فإنه يَعمل عملَ الفعل، أي: ولولا أن دفَع اللهُ الناسَ، و(بعضهم) [بدلٌ من (الناس)] بدلَ بعضٍ من كل، وهو منصوبٌ بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كلُّ مبتدأ وقَع بعد «لَولا»، والتقديرُ: ولولا دفعُ الله الناس موجودٌ، والمعنى: ولولا أنْ يَدفع اللهُ بعضَ الناس بِبعض لَغلب المفسِدُون وبَطَلتْ مصالحُ الأرض، وقال أبو العلاء المعري[1] في صِفة السَّيف[2]:

١٢- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[(١)]

فآثر ذِكرَ الخبر، وهو «يُمْسِكه».

---

(١) ١٢- هذا البيت من كلام أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، رهين المحبسين[*]، والفيلسوف الحكيم، وهو أحد شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو والصرف ولا على مفردات اللغة، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٧٧)، وذكر هناك أنه أخطأ في ذِكر الخبر على ما هو رأيُ جمهرة النحاة، وأنشده الأشموني (رقم ١٥٨)، وأنشده ابن عقيل (رقم ٥٨)، وسنذكُر ما فيه. =

---

(1) نسبةً إلى معرَّة النعمان، وهي مدينةٌ كبيرة قديمة مشهورة بين حلب وحماة. «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٥/١٥٦).

(2) قال الأمير في «حاشيته» (ص١٦): أي: في قوله: فلولا الغمد. اهـ قلتُ: كأنه ظن أن الهاء في «منه» عائدةٌ على الرجل الذي يَمدحه، فيكون الشطر الأول في وَصفه لا في وصفِ سيفه، والصوابُ أنها عائدة على سيفِه كما يُعلم من الرجوع إلى القصيدة، فما سيَقوله المحقق في المعنى هو الحقُّ.

(*) هو مَن سمى نفسَه بذلك عندما رجع إلى بلده ولزم بيتَه، يعني حَبْسَ نفسِه في منزله وحبسَ بصرِه بالعمى. انظر: «معجم الأدباء» لياقوت (١/٣٠٣) و«معاهد التنصيص» للعباسي (١/١٣٨).

[أبواب الإعراب النيابي]

ثم قُلتُ: وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ [الأَصْلِ] سَبْعَةُ أَبْوَابٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ فَإِنَّهُ يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ، نَحْوُ: «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا إِنْ أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ «أَلْ»، نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ» وَ«بِالأَفْضَلِ».

وأقولُ: الأصلُ في علاماتِ الإعرابِ ما ذكَرناه، وقد خرَج عن ذلك سبعة أبواب[1]:

= **اللغة**: «يذيب» مضارع من الإذابة، وهي إسالة ما كان صلباً كالحديد، «الرعب» الخوف الشديد، «عضب» بفتح العين وسكون الضاد ـ هو السيف(*)، «الغمد» بكسرة فسكون ـ جفن السيف وقِرابُه(**).

المعنى: يقول: إن سيفك لَتهابه السيوف، كما أن الرجال يَهابُونه، وإن سيوف الناس تذوب في أغمادها هيبةً لسيفك وخوفاً منه، ولولا أن الأغماد تُمسكها لسالتْ كما يَسيل الماء.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع، «الرعب» فاعل، «منه» جار ومجرور متعلق بـ(الرعب) أو بمحذوف حال منه، «كل» مفعول به لـ(يذيب)، وكل مضاف و«عضب» مضاف إليه، «لولا» حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، «الغمد» مبتدأ، «يمسكه» يمسك: فعل مضارع فيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو فاعله، والضمير البارزُ مفعوله، والجملة من الفعل المضارع وفاعِله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «لَسالَا» اللام واقعة في جواب (لولا) لا محل لها، وسال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (السيف)(***).

الشاهد فيه: اعلم أنَّ الجمهور على أنه لا يَجوز أن يكون خبر المبتدأ الذي يقع بعد لولا إلا كوناً عامًّا، وترتَّب على هذا أنهم يَلتزمون امتناعَ أن يذكر خبر المبتدأ الذي يقع بعد لولا؛ بل يجب عندهم حذفُ خبره، بلا تفصيل. =

(1) تُسمى هذه الأبواب: أبوابَ النيابة.

(*) قيَّده الجوهري بالقاطع. «الصحاح» (ع ض ب).

(**) فيه تساهل؛ فإنَّ الجوهريَّ قال: قِراب السيف: جَفنُه، وهو وعاءٌ يكون فيه السيفُ بِغمده وحِمالتِه. وانظر: «التاج» (ق ر ب).

(***) فالألف للإطلاق، وجملة (سالَ) لا محل لها جواب (لولا).

[باب ما لا يَنصرف]

الباب الأول: بابُ ما لا يَنصرف[1]، وحكمُه أنه يُوافِق ما يَنصرف في أمرَين، وهما: أنه يُرفَع بالضمة، ويُنصَب بالفتحة، ويُخالفه في أَمرَين[1]، وهما أنه لا يُنَوَّنُ،

= ولكن المحقِّقين فصلُوا فقالوا: إما أن يكون خبر ذلك المبتدأ كوناً عامًّا كالوجود المطلَق، وإما أن يكون كوناً خاصًّا كالقيام والقعود، فإن كان الخبر كوناً عامًّا وجب حذفُه نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وإن كان كوناً خاصًّا، فإما أن يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليه إنْ حذفناه نحو قولِك: «لولا أنصارُ محمد لَهلك»، وذلك لأن كلمة «أنصار» تدل على أن الخبر تقديره: لولا أنصارُه حَمَوْه أو دافعُوا عنه أو نحو ذلك، فإن كان كذلك جاز ذِكرُه وحذفه، وإن لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليه وجب ذِكرُه.

فتحصَّل أن للمبتدأ الواقع بعد لولا عند هؤلاء المحقِّقين ثلاثةَ أحوال: حالة يجب فيها حذفُ خبره، وحالة يَجب فيها ذكره، وحالة يَجوز فيها ذِكره وحذفه.

إذا علمتَ ذلك تبيَّن لك أن ذكر الخبر في كلام أبي العلاء المعرِّي لحن عند الجمهور، ومِن باب الجائز عند المحقِّقين.

ومِن العُلماء مَن أعرب «يُمسكه» بدلَ اشتمال من «الغمد»، وجعل الخبر محذوفاً لِيطابق مذهبَ الجمهور، فافهم ذلك وتدبَّرْه.

(١) أنت تعلمُ أن الاسم الذي لا ينصرف إنما امتنع من الصرف لأنه أشبَه الفعل في وجود عِلَّتين فرعيتين ترجعُ إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى، أو في وجود علة واحدة تقوم مَقامَ العلتين، وتعلمُ أن من أحكام الفعل أنه لا يُنَوَّن وأنه لا يُجر، فلما حُمل الاسم ذو العِلتين أو ذو العلة الواحدة التي تقوم مَقامَ العلتين على الفعل أعطيناه من أحكام الفعل امتناعَه من الجرِّ وامتناعَه من التنوين، ما لم يُعارِضْ هذا الشبهَ شيءٌ من خصائص الأسماء، ولهذا تجدُهم جَرُّوا هذا الاسم بالكسرة حين تلحقُه «أل» أو حين يضاف، وذلك لأن الاقتران بـ«أل» والإضافة كِلاهما من خصائص الاسم، فافهم هذا وكُنْ مِنه على ثَبْتٍ، وسيأتي لهذا الكلام مَزيدُ بيان في باب الاسم الذي لا يَنصرف، فارتقِبْه.

---

(1) أي: لا يَدخله الصرف، والصرف عند المحققين هو التنوين وحدَه، وليس الجر داخلاً في مُسمَّاه، بدليل أن الشاعر متى اضطُر إلى صرف الممنوع نوَّنه وقيل: إنه صرَفه لضرورة الشعر مع أنه لا جرَّ هناك. وإنما حُذف الجر تبعاً لحذف التنوين؛ لأنه لو بَقي مجروراً بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني كـ«نَزالِ». «شرح الجوجري» (١/ ١٧٧-١٧٨).

وأنه يُجرُّ بالفتحة، نحو: «جاءَني أفضلُ مِنه» و«رأيتُ أفضلَ منه» و«مَررتُ بِأفضلَ منه»، وقال الله تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٢].

[ما يُجرُّ منه بالكسرة على الأصل]

ويُستثنى مِن قولِنا: «ما لا يَنصرف» مَسألَتان يُجَرُّ فيهما بِالكسرة على الأصل؛ إحداهُما: أن يُضافَ، والثانيةُ: أن تَصحَبَه الألفُ واللامُ[1]، تقولُ: مررتُ بِأفضلِ القومِ وبِالأفضل، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

اللام جوابُ القَسَم[2] السابقِ في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] وما بعدهما، و(قد) لها أربعةُ مَعانٍ، وذلك أنها تكونُ حرفَ تحقيقٍ، وتقريبٍ، وتَقليلٍ، وتَوقُّعٍ؛ فالتي للتحقيق تدخُل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور ٦٤] أي: يَعلم ما أنتُم عليه حقًّا، ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وعلى الماضي نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ...﴾ [الحجر: ٢٦] الآية؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللامِ فهي لِلتَّحقيق، والتي لِلتَّقريب تختَصُّ بِالماضي نحو قولِ المؤذِّن: «قد قامتِ الصلاةُ» أي: قد حان وقتُها، ولِذلك يَحسُن وقوعُ الماضي موضعَ الحال إذا كان معه «قد»، كقولِك: رأيتُ زيداً قد عزَم على الخروج، أي: عازماً عليه، والتي لِلتقليل تختصُّ بِالمضارع، كقولهم: «قد يَصْدُقُ الكَذُوبُ»، و«قد يَعثُر الجوادُ» [أي: رُبما صدق الكذوب، ورُبما عثَر الجواد]، والتي للتوقع تختصُّ

---

(1) شمل إطلاقه «أل» المعرِّفة والموصولةَ والزائدة. انظر: «الجوجري» (١/ ١٧٩-١٨٠).

(2) قال المصنف في باب التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها: الخامس: قولهم: الفاء جواب الشرط، والصوابُ أن يقال: رابطةٌ لجواب الشرط، وإنما جوابُ الشرط الجملة. اهـ «مغني اللبيب» (ص٨٥٦)، فيقال له: جواب القَسَم هنا أيضاً هو الجملة، واللام إنما هي داخلةٌ في الجواب وليست إيَّاه.

بالماضي(1)، قال سيبويه(2): وأما «قد فعل» فجوابُ «هل فعل»(3)؛ لأن السائل يَنتظر الجوابَ، أي: يتوقَّعُه، وقال الخليل(4): هذا الكلام لِقوم يَنتظرون الخبرَ(5)، يُرِيد أن الإنسانَ إذا سأَل عن فِعل أو عُلِم أنه يتوقع أن يُخبَرَ به قِيل: قد فعل، وإذا كان المُخبِر مُبتدِئاً قال: فعَل كذا وكذا، ولم يأتِ بـ«قد»، فاعرِفْه.

---

(1) خالفه في «المغني» فذكر أنها تكون للتوقع مع المضارع أيضاً، وعبارته: أحدها التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: «قد يَقدَم الغائبُ اليومَ» إذا كنتَ تتوقع قُدومَه، ثم قال بعد كلام له: وأنكر بعضُهم ـ [وهو أبو حيان كما في «الجنى الداني» (ص٢٥٥)] ـ كونها للتوقع مع الماضي . . . والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تُفيد التوقع أصلاً؛ أما في المضارع فلأن قولَك: «يَقدم الغائب» يُفيد التوقع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبِر عن مُستقبَل أنه مُتوقِّع له، . . . وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ؛ فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل: إنها تُفيد التوقع، ولم يتعرَّض للتوقع في الداخلة على المضارع البتةَ، وهذا هو الحق. اهـ انظر: «مغني اللبيب» (ص٢٢٧-٢٢٨) و«التسهيل» (ص٢٤٢-٢٤٣).

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بِشر، الملقَّب سيبويه، إمام النحاة، لزم الخليل بن أحمد، وصنَّف كتابه المسمَّى «الكتاب»، لم يُصنع قبله ولا بعده مثله. في تاريخ وفاته ومكانها خلافٌ. انظر: «الأعلام» (٥/ ٨١)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

(3) عبارةُ سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٢٢٣): وأما قد فجواب لقوله: لَمَّا يَفعل، فتقول: قد فَعَل، وزعم الخليل . . . إلخ. نعم قال صاحبُ «المفصل»: قال سيبويه: وأما قد فجوابُ هل فَعل؟ وقال أيضاً: فجوابُ لَمَّا يَفعَل. اهـ، ولعلَّه أخذه بالمعنى مِن قوله في «الكتاب» (٣/ ١١٤): (قد جوابٌ لقولِه: أَفَعَل؟ كما كانت ما فَعَل جواباً لهل فعل). اهـ، وبين العبارتين فرقٌ كما يَظهر.

(4) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، وُلد ومات في البصرة، كان من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، وكان آية في الذكاء، وكان الناس يقولون: لم يكن في العربية بعد الصحابة أذكى منه. له كتاب «العين» وكتاب «العروض» وغيرهما. توفي سنة ١٧٠هـ. «الأعلام» (٢/ ٣١٤)، و«بغية الوعاة» (١/ ٥٥٧-٥٦٠).

(5) هذا يُؤيد ما قاله ابن مالك ونقَله المصنف عنه في «المغني» كما مرَّ.

[باب المجموع بألف وتاء مزيدتَين]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، كَـ«هِنْدَاتٍ»؛ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿فَٱنفِرُوا ثُبَاتٍ﴾، بِخِلَافِ نَحْوِ: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ وَ«رَأَيْتُ قُضَاةً». وَأُلْحِقَ بِهِ «أُولَاتُ».

وأقولُ: البابُ الثاني مما خرَج عن الأصل: ما جُمع بِألف وتاءٍ مَزيدتَين[1] (١)؛

---

(١) اعلم أن الاسم الذي يُجمَع بالألف والتاء المزيدتَين ـ وهو ما يُعرف عند النحاة بجمع المؤنث السالم ـ خمسةُ أنواع:

الأول: الاسم المختوم بالتاء؛ سواءٌ أكان عَلَماً نحو: فاطمة وطلحة، أم كان اسمَ جنس نحو: جارية، ونحو: بنت، ونحو: ذات بمعنى صاحِبة.

الثاني: ما كان عَلَماً لِمؤنث؛ سواءٌ أكان مختوماً بالتاء فيكون له سَببان نحو: فاطمة وعائشة، أم كان غيرَ مختوم بالتاء نحو: هِند ودَعد وزينب، وسواءٌ أكان مُسمَّاه عاقلاً كالأمثلة السابقة، أم كان مُسمَّاه غيرَ عاقل نحو: عَفْراء عَلَم على دابة لونُها لون العفر وهو التراب.

الثالث: وصفُ المذكَّر غير العاقل كالجبال الراسيات والأيام المعدودات.

الرابعُ: الاسم المصغَّر الذي مُكبره غيرُ عاقل نحو: دُرَيْهم تصغير دِرْهم، ونحو: فُلَيْس تصغير فَلْس، تقول في جمعهما: دُرَيْهِمات وفُلَيْسات.

الخامس: اسمُ الجنس المؤنث بألف التأنيث؛ سواءٌ أكانت الألف ممدودةً نحو: صحراء، أم كانت مقصورةً نحو: حُبلى.

وما عدَا ذلك لا يكون جمعُه جمعَ المؤنث السالم قياسيًّا، بل يُقتصَر فيه على السماع، ومما سُمع منهم قولهم في جمع ابن عِرْس وفي جمع ابنِ آوَى: بَناتُ عِرْس، وبناتُ آوَى.

---

[1] قال المصنف في «شرح القطر» (ص١٢١-١٢٢): وقيَّدتُ الألفَ والتاء بالزيادة لِيخرجَ نحو: «بَيْت وأبيات»، و«مَيْت وأموَات»، فإن التاء فيهما أصلية؛ فيُنصبان بالفتحةِ على الأصل، تقول: «سَكنتُ أبياتاً» و«حَضرتُ أمواتاً»، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو: «قضاةٍ» و«غزاةٍ» فإن التاء فيهما وإنْ كانت زائدةً إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها مُنقلبةٌ عن أصل ... إلخ كلامه. قلتُ: وقد أشار هنا في المتن إلى ذلك بقوله: «بِخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ ورأيت قضاةً» فليتَه شرَحه.

سواءٌ كان جمعاً لِمُؤنَّث نحو: «هِنْدات» و«زَينَبات»، أو جمعاً لِمُذكر نحو: «إِصْطَبلات» و«حَمَّامات»؛ وسواءٌ كان سالِماً كما مثَّلنا، أو ذا تَغيُّرٍ كـ«سَجَدات» بفتح الجيم، و«غُرُفات» بضم الراء وفتحِها، و«سِدَرات» بكسر الدال وفتحِها[1].

فهذه كلُّها تُرفَع بالضمة وتُجَرُّ بِالكسرة على الأصل[2]، وتُنصَب بالكسرة[3] على خِلاف الأصل، تَقول: «جاءت الهنداتُ» و«مررتُ بِالهنداتِ» و«رأيتُ الهنداتِ»، و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

(خلق) فعل ماض، و(الله) فاعل، و(السمواتِ) مفعولٌ به[4]، والمفعولُ منصوب، وعلامةُ النصبِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ.

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: ٢١]، ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

[الكلام على «أُولات»]

وأُلحِق بهذا الجمعِ «أُولات»؛ فيُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عنِ الفتحة، وإنْ لم يَكن جمعاً، وإنَّما هو اسمُ جمعٍ؛ لأنه لا واحدَ له مِن لفظِه، حُمِل على جمع المؤنث، كما حُمِل «أُولُو» على جمعِ المذكَّر كما سَيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، «كُنَّ» كان واسمها، و«أولات» خبرُها، وعلامةُ نصبِه الكسرة.

(1) ذكر المصنف مثلَ هذا التعميم في «شرح القطر» (ص١٢١) ثم قال: ولِهذا عدَلتُ عن قولِ أكثرِهم: جمع المؤنث السالم، إلى أنْ قُلتُ: الجمع بالألف والتاء؛ لأعُمَّ جمع المؤنث وجمعَ المذكر، وما سَلِم فيه المفرَدُ وما تغيَّر. اهـ على أنه أُجيب عمَّن عبَّر به بأنه صار عَلَماً في اصطلاحهم على ما جُمع بألف وتاء مَزيدتَين. «حاشية الصبان» (١/ ١٦٣).

(2) أي: ومِن ثم لم يذكرهما في المتن؛ فإنه إنما يَذكر فيه ما خالف الأصلَ لأن كلامه في النيابة، ومِن ثَم اقتصر في الباب السابق على قوله: «فإنه يُجر بالفتحة».

(3) إنما نُصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجريَ على سَنَن أصلِه ـ وهو جمع المذكر السالم ـ في حمل نصبِه على جرِّه، ولئلَّا يلزمَ مزيةُ الفرع على الأصلِ. «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ١٦٢-١٦٣).

(4) أي: على الصحيح، وقيل: مفعولٌ مُطلق، وعليه الجرجاني والزمخشري. انظر: «التصريح» لخالد الأزهري (١/ ١٨٠).

[باب الأسماء الستة]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ اليَاءِ مِنْ «أَبٍ» وَ«أَخٍ» وَ«حَمٍ»(1) وَ«هَنٍ»(2) وَ«فَمٍ» بِغَيْرِ مِيمٍ؛ فَإِنَّهَا تُعْرَبُ بِالوَاوِ وَالأَلِفِ وَاليَاءِ.

وأَقولُ: البابُ الثالث مِمَّا خرَج عن الأصل: الأسماءُ الستةُ المُعتلَّةُ المُضافةُ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم؛ فإنَّها تُرفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتُنصبُ بالألفِ نِيابةً عن الفتحةِ، وتُخفَض بالياء نِيابةً عنِ الكسرة(3).

[شرط «ذو»]

وشرطُ الأوَّلِ مِنها ـ وهو «ذُو» ـ أنْ يَكونَ بِمعنى صاحبٍ، تَقول: «جاءَني ذُو مالٍ» و«رأيتُ ذا مالٍ» و«مرَرتُ بِذي مالٍ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤]، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]، فوَقع «ذُو» في الأوَّل خبراً لـ«إنَّ» فَرُفِع بالواو، وفي الثاني خَبراً

(1) الحم أقاربُ زوجِ المرأة، كأبِيه، وعمِّه وابن عمه، على أنه رُبما أُطلِقَ على أقاربِ الزوجة. «شرح القطر» (ص١١٢).

(2) قال في «الصحاح»: الهنُ كلمةُ كناية، ومعناها شيء . . . تقول: هذا هنُك، أي: شَيْئُك. اهـ، وقال ابن مالك: ولذلك كثُرت الكنايةُ به عن الفرج. انظر: «الصحاح» (هـ ن و)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٨٥).

(3) في طريقة إعراب الأسماء الستة اثنا عشر مذهباً ساقها السيوطي في «الهمع»، وما ذكره المصنف هنا ـ أعني إعرابَها بالحرف ـ هو المشهور فيها، قال المصنف في «شرح اللمحة»: ويرُدُّه أن الإعراب [زائد] على الكلمة، فيلزم كون «فيك» و«ذي مال» معربَين وهما على حرف واحد، ولا نظيرَ له في العربية. اهـ، قيل: والصحيح مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وقد صحَّحه ابن مالك في «التسهيل» لأن الحركات هي الأصل، فلا يُعدل عنها مع إمكانها، لكن قال في «شرحه»: إعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير، لحصول فائدة الإعراب ـ وهي بيان مقتضى العامل ـ بنفس الحروف . . . إلخ. انظر: «شرح اللمحة البدرية» (١/ ٣٠٠)، و«حاشية الصبان» (١/ ١٣٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ٤٣)، و«همع الهوامع» (١/ ١٢٥-١٢٨).

لـ«كانَ» فنُصِب بالألف، وفي الثالث صِفةً لِـ«ظل» فَجُرَّ بِالياء؛ لأنَّ الصفةَ تَتبع الموصوفَ.

وإذا لم يَكنْ «ذو» بمعنى صاحِب كان بِمَعنى الذي، وكان مَبنِيًّا على سكونِ الواو، تقول: «جاءَني ذُو قامَ» و«رأيتُ ذُو قامَ» و«مَررتُ بِذُو قامَ»، وهي لُغةُ طيئ[1]، على أن مِنهم مَن يُجرِيها مُجْرَى التي بِمعنى صاحِب فيُعربها بالواو والألف والياء[١]؛ فيقول: «جاءَني ذُو قامَ» و«رأيتُ ذَا قامَ» و«مررتُ بِذِي قامَ»، إلا أنَّ ذلك شاذٌّ، والمشهورُ ما قدَّمْناه، وسُمِع من كلامِهم: «لا وذُو في السماء عرشُه»، فذو: موصولة بمعنَى الذي، وما بعدها صِلة، فلو كانتْ مُعرَبة لَجُرَّتْ بِواوِ القَسَم.

[شرط الخمسة الباقية]

والخمسةُ الباقية شرطُها[2] أن تكونَ مُضافَة إلى غيرِ ياء المتكلم[٢]، كقوله تعالى:

---

(١) وجاء على هذه اللغة قولُ الشاعر:

فَـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـم ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

أي: يَكفيني مِن الذي عندهم ما كان قدرَ الكفاية، وذلك على روايةِ مَن روى: «فحسبي مِن ذي عندهم» بالياء، ومِن الرواة مَن يَرويه: «فحسبِيَ مِن ذُو عندهم» بالواو على المشهور الشائع مِن لغتهم.

(٢) جملة ما يُشترط لإعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرًّا خمسةُ شُروط:

الشرط الأول: أن تكون مُفرَدةً ـ أي: غيرَ مُثناة ولا مجموعة ـ فلو ثُنيتْ أُعربت إعرابَ المثنى بالألف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرًّا، نحو قولك: «أبواك يُحبَّانك»، ونحو: «إن أخوَيك يُعينانك»، وكل هذه الأسماء تثنى، تقول: أبواك وأخواك، وحمواك، وفَمان، وهَنَوان، وذَوا مال، ولو جُمعت جمعَ تكسير أُعربتْ بالحركات الظاهرة بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جرًّا، وكلها تُجمَع جمعَ التكسير، تقول: آباؤك وإخوتُك، وأحماؤك، وأفواه أبنائك، وأهناء أرحامك، وأذواء المال، ولو جُمعت جمعَ المذكر السالم فإنها تُعرَب إعرابَه بالواو رفعاً=

---

(1) وعليها قول الشاعر:

فَقُولَا لِهذا المَرْءِ ذُو جاء ساعِياً: ... هَـلُـمَّ فَـإنَّ الـمَـشْـرَفِـيَّ الـفَـرائـضُ

(2) لم يشترط ذلك في ذو بمعنى صاحب لأنها مُلازمةٌ للإضافة إلى اسمِ جنسٍ ظاهر، فلا حاجةَ به لاشتراطها. «الجوجري» (١/ ١٨٦).

﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، وقولِه تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، فوقع الأبُ في الآية الأولى مرفوعاً بِالابتداء، وفي الآية الثانية مَنصوباً بـ«إنَّ»، وفي الآية الثالثة مَخفوضاً بـ«إلى»، وهو في جميع ذلك مُضافٌ إلى غيرِ الياء؛ فَلِهذا أُعرِب بالواو والألف والياء، وكَذلك القولُ في الباقي.

فلَو أُضيفتْ هذه الأسماءُ إلى ياءِ المتكلِّم كُسرتْ أَواخِرُها لِمناسبة الياءِ، وكان إعرابُها بحركاتٍ مُقدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هذا أبي» و«رأيتُ أبِي» و«مررتُ بِأبي»؛ فتُقدر حركات الإعراب قبلَ ياءِ المتكلِّم، كما تَفعلُ ذلك في نحوِ: «غُلامِي».

[احتمال ما أُضيف منها للياء لعدَّة أوجه]

وقد تكونُ في الموضع الواحِد مُحتَمِلَةً لِوجهَين أو أَوجُهٍ:

فالأوَّل كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، فيحتَمِل (أخي) وجهَين؛ أحدُهما: أن يكونَ بَدلاً مِن (هذا) فيكون منصوباً؛ لأن البدلَ يَتبَعُ المبدَل

= وبالياء المكسورِ ما قبلها نصباً وجرًّا، والأصلُ أن هذه الأسماء لا تُجمع جمع المذكر السالم؛ لأنها ليست أعلاماً ولا صفاتٍ، ولكن العرب جمعُوا منها الأبَ والأخ هذا الجمع، قال الشاعرُ:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وقال آخَر:

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الأَخِينَا

ومِن العُلماء مَن قاسَ على هذَين بَقِيَّتَها، ومِنهم مَن حكم بشذوذ ما ورد مِن ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرةً، فلو صُغرت أعربتْ بالحركات الظاهرة، نحو: «أُبَيُّك وأُخَيُّك» بتشديد الياء وضمِّها في حال الرفع وفتحِها في حال النصب وكسرِها في حال الجر.

الشرط الثالث: ألا تكونَ منسوبةً، فلو نُسبت أعربتْ بالحركات الظاهرة، نحو: «أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، وحَمَوِيٌّ، وهَنَوِيٌّ».

الشرط الرابع: أن تكون مضافةً، فلو قُطعت عن الإضافة أعربتْ بالحركات الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾.

الشرط الخامس: أن تكون إضافتُها لغير ياء المتكلم، وقد ذكر المؤلف الشرطين الأخيرين.

منه، فكأنَّه قال: إنَّ أخِي، والثاني: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة ﴿لَمْ تَبْغُ وَتَسْعَوْنَ نَعْجَةً﴾ خبر ثانٍ على الوجهِ الثاني، وهو الخبرُ على الوجهِ الأول.

والثاني كقولِه تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ﴾ [المائدة: ٢٥]، فيَحتمِلُ (أخي) ثلاثةَ أوجُهٍ:

أحدُها: أن يكون مرفوعاً، وذلك مِن ثلاثةِ أوجُه: **أحدُها**: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك)، ذكره الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوءَ بالهمزة لا يَرفعُ الاسمَ الظاهر؛ لا تقول: «أقوم زيد»، فكَذلك لا يُعطَف الاسمُ الظاهرُ على الاسمِ المرفوعِ به[1].

فإنْ قُلتَ: وأيضاً فكيفَ يُعطَف على الضمير المرفوع المتَّصِل ولم يُوجَدْ تأكيدٌ كما في قولِه تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]؟

قُلتُ: الفصلُ بين المعطُوف والمعطُوف عليه يَقُوم مَقامَ التأكيد.

الثاني: أن يكونَ عَطفاً على محلِّ «إنَّ» واسمِها، والتقديرُ: وأَخي كذلك.

والثالث: أنْ يكونَ مُبتدأً حُذف خبرُه، والتقديرُ: وأَخي كَذلك.

والفرقُ بين الوجهَين أن المعطوفَ في الوجه الثاني مُفرَدانِ على مُفردَين، كما تقول: «إنَّ زيداً مُنطلِقٌ وعمراً ذاهبٌ»، وفي الوجه الثالث جملةٌ على جملةٍ، كما تقول: «إنَّ زيداً مُنطلِقٌ وعمرٌو ذاهبٌ».

الثاني: أن يَكونَ منصوباً، وذلك مِن وجهَين؛ أحدُهما: أن يكون معطوفاً على اسمِ «إنَّ»، والثاني: أن يكونَ مَعطوفاً على (نفسي).

والثالث: أن يكونَ مخفوضاً، وذلك مِن وجهٍ واحد، وهو أنْ يكونَ مَعطوفاً على الياء المخفُوضةِ بِإضافة النفسِ، وهذا الوجهُ لا يُجِيزُه جُمهورُ البصريين؛ لأنَّ فيه

---

(١) قد يقال: إنه يُغتفر في الثواني والتوابع ما لا يُغتفر في الأوائل والمتبُوعات؛ فيصحُّ قولُ الزمخشري على هذا.

العطفَ على الضميرِ المخفوضِ مِن غير إعادةِ الخافِض[١].

[أفصحُ اللغات في «الهن»]

ثم قُلتُ: وَالأَفْصَحُ فِي «الهَنِ» النَّقْصُ.

وأقولُ: الهن يُخالف الأبَ والأخَ والحَمَ، مِن جهة أنها إذا أُفردتْ نَقصَتْ أواخرُها وصارتْ على حَرفَين، وإذا أُضيفت تَمَّتْ فصارتْ على ثلاثةِ أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصلُه: «أبَوٌ[1]»، فإذا أضفتَه قُلتَ: هذا أَبُوك، وكذا الباقِي، وأما «الهَنُ» فإذا استُعمِل مُفرَداً نَقَصَ، وإذا أُضيف بَقي في اللغة الفُصحى على نَقصِه[٢]، تقول: هذا هَنٌ، وهذا هَنُك؛ فيكون في الإفرادِ والإضافة على حَدٍّ سواءٍ،

---

(١) قد أجازه ابن مالك واستشهدَ له، وقد قُرِئ[*]: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بجر الأرحام، وقيل: إنه معطوفٌ على الضمير المجرور محلًّا بالباء.

(٢) لغات العرب التي نقلها النحاةُ في هذه الأسماء ثلاث لغات:

اللغة الأولى: الإعرابُ بالحروف نيابةً عن الحركات، بالواو في حالة الرفع نيابةً عن الضمة نحو: «هذا أبُوك وأخُوك وحمُوك»، وبالألف في حالة النصب نيابةً عن الفتحة نحو: «رأيت أبَاك وأخاكَ وحَماك»، وبالياء في حالة الجر نيابةً عن الكسرة نحو: «تحدثتُ إلى أبِيك وأخِيك وحَمِيك»، وتُسمى هذه اللغة لغةَ الإتمام.

اللغة الثانية: أن تلزمَ الألف في الأحوال الثلاثة، فتكون معربةً بحركات مقدرة على الألف، تقول: «هذا أبَاك، ورأيتُ أباك، وتحدثتُ إلى أبَاك»، وقال الشاعرُ على هذه اللغة:

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غايَتَاهَا

وتُسمى هذه اللغة: لغةَ القَصر.

اللغة الثالثة: أن تُعربَ بحركات ظاهرة، فتقول: «هذا أبُك وأخُكَ وحمُك» بالضمة الظاهرة، وتقول: «رأيتُ أبَكَ وأخَك وحَمَك» بالفتحة الظاهرة، وتقول: «تحدثتُ إلى أبِك وحَمِك وأخِك» بالكسرة الظاهرة، وقال الراجزُ على هذه اللغة:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ =

---

(1) أي: محركاً؛ لأن جمعه: آباء، مثل: قَفاً وأقفاء، ورحًى وأرْحاء، وكانت لامُه واواً لأنك تقول في التثنية: أبَوان. «تاج العروس» (أ ب و).

(*) أي: في السبع؛ إذ هي قراءة حمزةَ. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٥).

ومِن العرب مَن يَستعملُه تامًّا في حالةِ الإضافة؛ فيَقولُ: «هذا هَنُوكَ، ورأيتُ هَناكَ، ومررْتُ بِهَنِيكَ»، وهي لغةٌ قليلة، ولِقِلَّتِها لم يَطَّلِعْ عليها الفراءُ، ولا أبو القاسم الزجاجيّ[1]، فادَّعيَا أن الأسماءَ المعرَبَة بِالحروف خمسةٌ[2] لا سِتةٌ.

واعلمْ أن لغةَ النقصِ مع كونها أكثرَ استعمالاً هي أفصحُ قِياساً، وذلك لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحَقُّه أن يَبقَى على نَقصِه في الإضافةِ، وذلك نحو: «يَدٍ» أصلُها: يَدْيٌ[3]، فحَذَفُوا لامَها في الإفراد، وهي الياءُ، وجعلُوا الإعرابَ على ما قبلَها فقالُوا: هذه يَدٌ، ثم لَمَّا أَضافوها أبقَوها محذوفةَ اللام، قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى﴾ [المائدة: ٢٨]، وقال الله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤].

[إعراب الآيات الثلاثة السابقة للتمرين]

فأمَّا الآيةُ الأُولى: فـ (يدُ) فيها مبتدأٌ مرفوع بالضمة، و(اللهِ) مضاف إليه مخفوض بِالكسرة، و(فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلِّق بمحذوفٍ هو الخبر، أي: كائنة فوق أَيدِيهم، و(أيديهم) مضاف ومُضاف إليه، ورجعتِ الياء التي كانت في المفرَد محذوفةً؛ لأنَّ التكسير يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولها(١).

= وتُسمى هذه اللغة لغةَ النقص.
والأفصحُ في «الأبِ والأخ والحم» لغةُ الإتمام، وتليها لغةُ القصر، وتَلِيها لغة النقص، والأفصح في «الهن» لغةُ النقص.

(١) وكذلك رجعت الياء في التثنيةِ عند بعض العرب، نحوُ قول الشاعر: =

(1) هو عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، نسبتُه إلى شيخه أبي إسحق الزجاج، له كتاب «الجمل الكبرى» و«الإيضاح في علل النحو» و«الأمالي» وغيرها. توفي سنة ٣٣٧ هـ، وقيل غير ذلك. «بغية الوعاة» (٢/ ٧٧)، و«الأعلام» (٣/ ٢٩٩).

(2) انظر مثلاً: «الجُمل» (ص٣).

(3) كُتبت في الأصل بالتحريك، وقد قال المصنف في «شرح بانت سعاد» (ص١٦٦): واليَدُ «فَعْلٌ» بالإسكان عند المبرِّد وغيرِه مِن البصريِّين، بل ذكَر الجوهريُّ أنه متفقٌ عليه، وليس كذلك، بل قال الكوفيون: إنها «فَعَلٌ» بالتحريك، واختاره ابن طاهر. اهـ والدَّليل على أنَّ لامها ياءٌ قولُهم: «يَدَيْتُ إليه يَداً».

وأمّا الآيةُ الثانية: فاللام دالَّةٌ على قَسَم مقدَّرٍ، أي: والله لَئِن، وتُسمَّى اللامَ المُؤذِنة والموطِّئة؛ لأنها آذنتْ بِالقَسَم ووطَّأتِ الجوابَ له[1]، و(إنْ) حرف شرط، و(بَسطتَ) فعل ماض وفاعلٌ، و(إليَّ) جار ومجرور متعلق بـ«بسطتَ»، و(يدَك) مفعول به ومضاف إليه، واللام من (لِتقتلني) لامُ التعليل، وهي حرفُ جر، والفعل منصوب بـ«أنْ» مضمرةً بعدها جوازاً، لا بها نفسِها؛ خلافاً لِلكوفيين، و«أنِ» المضمرة والفعلُ في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ باللام أي: للقتل[2]، و(ما) نافية، و(أنا) اسمها إن قُدِّرتْ حجازيةً وهو الظاهر[١]، ومبتدأ إنْ قُدرتْ تميميةً، والباءُ زائدة، فلا تتعلَّق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجر الزائدة، و(باسط) خبر «ما»، فيكون في موضعِ نصب، أو خبرُ المبتدأ فيكون في موضعِ رفع، والجملة جوابُ القسم؛ فلا محلَّ لها من الإعراب، وهي دالَّةٌ على جوابِ الشرط المحذوف[3]، والتقدير: والله ما أنا بِباسِطٍ يَدي إليك لأقتلكَ إن بَسطتَ إليَّ يدك لِتقتلَني فما أنا بِباسِطٍ يديَ إليك لأقتُلَك.

وأما الآية الثالثة: فواضحةٌ، والضِّغثُ: قَبضةٌ مِن حشيش مُختلِطةُ الرَّطب باليابس.

= يَـدَيَـان بَـيْـضَـاوَانِ عِـنْـدَ مُـحَـلِّـمٍ قَـدْ تَـمْـنَـعَـانِـكَ أَنْ تَـذِلَّ وَتُـضْـهَـدَا

وأكثرُ العرب لا يُعِيد الياءَ في التثنية، وعليه قولُه تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ومنه المَثَلُ: «يَداك أَوْكتا وفُوكَ نَفَخَ».

(١) وجهُ كونه هو الظاهرَ أن القرآن نزل بِلُغة أهلِ الحجاز.

---

(1) أي: لِلقسم، فهي مُوطئة لجواب القسم، وقولُهم: (مُوطئة لِلقسم) فيه تَجوّز. انظر: «الجنى الداني» (ص١٣٧) و«التذييل والتكميل» (١١/ ٤٠١).

(2) الأولى: لِقَتلي؛ لِئلّا تضيعَ ياء المتكلم.

(3) جعل الجملة جواباً لِلقسم لا للشرط لأنه عند اجتِماع القَسَم والشرط يُحذف جواب المتأخر ويُجاب المتقدّم لِسبقه. انظر: «الأمير» (ص١٩)، و«شرح ابن عقيل» (٤/ ٤٣-٤٤).

[باب المثنى]

ثم قُلتُ: الرَّابِعُ: المُثَنَّى، كـ«الزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ»؛ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالألِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا، المَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقولُ: البابُ الرابع مِمَّا خرَج عن الأصل: المثنَّى، وهو: كلُّ اسمٍ دالّ على اثنَين، وكان اختصاراً لِلمُتعاطِفَين[1]، وذلك نحو: الزَّيدان والهندانِ؛ إذ كلٌّ مِنهما دالٌّ على اثنَين، والأصلُ فيهما: «زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ»، كما قال الحجَّاجُ[2]: «إنا لله، محمدٌ ومحمدٌ في يوم»[3] (١)، ولكنَّهم عدَلُوا عن ذلك كراهِيةً[4] [منهم] لِلتطويل

---

(١) ومثلُ ذلك قولُ الراجز:

لَـيْـثٌ وَلَـيْـثٌ فِـي مَـقَـامِ ضَـنْـكِ ... كِـلَاهُـمَـا ذُو أَشَـرٍ وَمَـحْـكِ

---

(1) عرَّفه بقريب من هذا التعريف في «التوضيح»، وهو تعريف مختصَر لكنه شاملٌ لنحو: العُمَرَين والقَمَرين وشَفْع مما ليس بمثنى اصطلاحاً، وعرَّفه جماعةٌ منهم ابنُ عقيل والمرادي والسيوطي والفاكهي بقولهم: هو الاسم الدالُّ على اثنين بزيادةٍ في آخِره صالحاً للتجريد وعطفِ مثلِه عليه، قال ابن عقيل: فيَدخل في قولنا: (لفظ دال على اثنَين) نحو: الزيدان ونحو: شفع، وخرج بقولنا: (بزيادة) نحوُ: شَفْع، وبِقولنا: (صالح للتجريد) نحوُ: اثنان؛ وبقولنا: (وعطف مثله عليه) ما صلَح للتجريد وعطفِ غيره عليه كالقَمَرَين في التغليب. اهـ باختصار.

انظر: «الجوجري» (١/ ١٩١-١٩٢) و«ابن عقيل» (١/ ٥٦)، و«توضيح المقاصد» (١/ ٣٢٣)، و«الهمع» (١/ ١٣٤)، و«شرح الحدود النحوية» (ص١٠٨).

(2) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثَّقَفِيّ، أبو محمد، قائد، داهية، خطيب، وُلد ونشأ في الطائف وانتقل إلى الشام، فما زال أمرُه يظهر حتى ولَّاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف والعراق، وكان سفَّاكاً سفَّاحاً باتفاق مُعظَم المؤرِّخين، قال الذهبي: وله حسنات مَغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله. توفي سنة ٩٥هـ. «الأعلام» (٢/ ١٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٣).

(3) كان الحجاج رأى في مَنامه أن عَينَيه قُلِعتا، فطلّق الهندين: هنداً بنت المهلّب، وهنداً بنتَ أسماء بن خارجة، فلم يَلبث أن جاءه نعي أخيه محمد مِن اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنُه محمدٌ، فقال: هذا والله تأويلُ رُؤياي، ثم قال: إنّا لله وإنا إليه راجعون! محمّدٌ ومحمّدٌ في يَوم واحدٍ! «الكامل» للمبرد (٢/ ٦٣٢).

(4) بتخفيف الياء مصدر كَرِهه، ومِن مصادره أيضاً: الكراهةُ دون ياء، ونظير الأول: الرَّفاهيَة والعَلانِيَة ←

والتكرارِ[1].

---

(١) يُشترط في كل اسم يُراد تثنيته ثمانيةُ شروط:

الشرط الأول: أن يكون معرباً؛ سواءٌ أكان مذكراً كزيد وعمرو، أم كان مؤنثاً كهند وفاطمة، وسواءٌ أكان عَلَماً كهذه الأمثلة التي ذكرناها، أم كان نكرةً كرجل وامرأة، إلا أن العَلَم لا يُثنى إلَّا بعد قصد تنكيره على ما نُبَيِّنُه لك في الشرط الثالث، وسواءٌ أكان مُسمَّاه عاقلاً كما ذكرنا من الأمثلة، أم كان مُسمَّاه غيرَ عاقل كحِمار وفرس وأتان.

فلو كان المفرد مبنيًا لم تجز تثنيتُه، فلا يجوز لك أن تثني «مَن» ولا «كَم» ولا غيرهما من المبنيَّات، فأما قولهم في الحكاية: «مَنان» و«مَنتان» فإن هذه الألف والنون ليستا لتثنية مَن، وإنما هما لحكاية ما ورد في كلام المتكلِّم الأول، وأما قولُهم: «هَذان، وهذَين، وهاتان، وهاتَين» من أسماء الإشارة، وقولهم: «اللَّذان، واللذَين، واللَّتان، واللَّتَين» من الأسماء الموصولة، فإن هذه الألفاظ عند المحققين من النحاة ليست مُثنَّياتٍ، ولكنها صِيغٌ وردتْ عن العرب على هذه الصُّوَر للدلالة على الاثنين أو الاثنتين.

الشرط الثاني: أن يكون مفرداً، أي: غيرَ مثنى ولا مجموع، فإن كان الاسم مثنى أو مجموعاً جمعَ مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً لم تجز تثنيتُه، وكذلك إن كان جمعَ تكسير على صيغة منتهى الجموع كمساجد ومصابيح، فإن كان على غيرِ صيغة منتهى الجموع كرِجال وكُتُب جاز تثنيتُه.

الشرط الثالث: أن يكون نكرة إمَّا في الأصل وإما بالقصد، فإن كان معرفةً كالعَلَم لم تجز تثنيتُه مع بقائه على عَلَميته، فإن أردتَ أن تثنيَ العَلَم فاقصد أولَ الأمر إلى تنكيره ثم ثَنِّه وأدخل عليه الألفَ واللام لِيَصير معرفةً بالأداة، فتقول: المحمدَّان، والزيدان، والعَمْران، والبَكْران.

الشرط الرابع: ألا يكون مركباً، والمركب ثلاثة أنواع:

الأول: المركب الإسنادي نحو: «شاب قَرْناها» و«تأبط شرًّا»، وهذا النوع لا تجوز تثنيتُه بالإجماع.

والثاني: المركب المزجي نحو: «معديكرب، وقاضيخان، وقالي قلا»، وهذا النوع مختلف في جواز تثنيتِه، والصحيحُ عدم جوازها.

فإن أردتَ اثنين ممن يقال لكل منهما: «تأبط شرًّا، أو قاضيخان»، فجِئْ بمثنى ذي التي بمعنى صاحب وأضفْها إلى المركب، فتقول: «ذَوا تأبط شرًّا»، أو «ذَوَي تأبط شرًّا»، وتقول أيضاً: «ذوا قاضِيخان، أو ذَوَي قاضيخان». =

والصَّلاحيَة، وقولُ الزبيدي في (ك ر هـ): وكراهية بالتخفيف ويُشدّد، يَردُّه كلامه في (ص ل ح) ونصُّه: وليس في كلامهم فَعاليَّة مُشددةً، كذا نَقلُوه. اهـ.

. . . .

= والنوع الثالث من المركب: هو المركب الإضافي نحو: «عبد الله، وعبد الرحمن»، وهذا النوع لا تثنى جملتُه، ولكن يثنى صدره، ويُضاف إلى عجزه، فتقول: «عبدا الله، وعبدا الرحمن، أو عبدَيِ الله، وعبدَيِ الرحمن».

الشرط الخامس: أن يكون لِمُسماه فردٌ ثان أو أكثرُ في الوجود، فإن لم يكن له فرد ثان كالشمس والقمر لم تجز تثنيتُه إلا بتأويلٍ سنحدثك عنه فيما يَلي.

الشرط السادس: أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقاً لِما تُريد تثنيته في اللفظ الذي يُطلَق عليه، فإن كان لكل واحد منهما اسم غيرُ اسم الآخر ـ مثل الأب والجد، ومثل الأب والأم، ومثل الشمس والقمر، ومثل أبي بكر وعمر، ومثل القمر ووجه الحسناء ـ لم تجز تثنيتُهما على اسمِ أحدهما إلا بتأويل سنُحدثك عنه فيما يلي أيضاً.

الشرط السابع: أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقاً لِما تريد تثنيتَه في معنى اللفظ الذي يُطلق عليه، فإن كان اللفظ يُطلَق على أحدهما حقيقةً وعلى الآخر مجازاً، كلفظ البحر الذي يُطلق على البحر المعروف حقيقةً ويُطلَق على العالم الواسع المعرفة مجازاً، وكلفظ الشمس أو لفظ القمر الذي يُطلَق على كوكب السماء حقيقةً وعلى الفتاة الحسناء مجازاً، فإن النحاة لا يُجيزون تثنيةَ هذا النوع، فلا يجوز عندهم أن تقول: «بَحْران» وأنت تُريد البحر المعروف وعالِماً متبحراً في المعرفة؛ لِما يلزم عليه من إطلاق اللفظ على حقيقتِه ومجازه في آنٍ واحد، ولكن التحقيق يَقتضي جوازه.

وقد قالت العرب: «القمران» وهم يريدون الشمس والقمر، وقالوه أيضاً وهم يُريدون قمر السماء وفتاة مليحة حسناء، وقالوا: «أبَوان» وهم يريدون الأب والجد، وقالوه وهم يريدون الأب والأم، وقالوا: «العُمَران» وهم يريدون أبا بكر وعمر ﵄، وقالوا: «القلم أحدُ اللسانين». وقال الله تعالى: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾، وهذا باب من أبواب التغليب حاصلُه أن المتكلم غلَّب أحد الاسمين على الاسم الآخَر لنكتة.

وقد اعتبر النحاةُ هذه الألفاظ من الملحق بالمثنى؛ لانتفاء الشرط.

الشرط الثامن: ألا يُستغنى عن تثنية الاسم بتثنيةِ غيره(*)، فإنهم لم يثنُّوا «سواء» اكتفاءً بتثنية «سي»، وشذَّ عند النحاة قول الشاعر:

فَيا رَبِّ إنْ لَمْ تَجْعَلِ الحُبَّ بَيْنَنا(**) سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلى حُبِّهَا جَلْدَا

(*) هكذا قال كثيرون، والأولى أن يُقال ـ كما عبَّر به بعضهم ـ: أن لا يُستغنى عن تثنيته بغيره، فيدخل نحو: «ثلاثة وأربعة» لاستغنائهم بـ«ستة وثمانية». انظر: «حاشية يس على الفاكهي» (١/١٠٩).

(**) في الأصل: «بَيني وبينها»، والبيتُ مكسورٌ حينئذٍ، والصوابُ ما أثبتُّه.

[حكمُه في الإعراب وأمثلةٌ على ذلك]

وحُكمُ هذا الباب[1]: أنْ يُرفَعَ بالألف نيابةً عن الضمة، وأن يُجرَّ ويُنصَبَ بالياء المفتوحِ ما قبلها[2] المكسورِ ما بعدها[3] نِيابةً عن الكسرةِ والفتحة، نحو: «جاءَ الزيدانِ» و«رأيتُ الزَّيدَيْنِ» و«مررتُ بِالزيدَيْنِ»، وكذلك تقولُ في «الهندانِ». وإنَّما مَثَّلْتُ بِـ«الزيدان» و«الهندانِ» لِيُعلَمَ أن تثنيةَ المذكر والمؤنَّث في الحُكم سواءٌ، بِخِلاف جمعِهما السالم.

ومِن شواهِدِ الرفعِ قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣].

(قال) فعل ماض، و(رجُلان) فاعلٌ، والفاعل مرفوع، وعلامةُ الرفع هنا الألفُ نيابةً عن الضمة لأنه مُثنًّى، ومعمولُ (يَخافون) محذوف أي: يخافون الله، وجملةُ (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبريةً فتكون في موضع رفع على أنها صِفة ثانِية لِـ«رجلانِ»، والمعنى: قال رجلان مَوصُوفان بأنهما مِن الذين يَخافُون، وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتَمل أنْ تكونَ دُعائيةً مثلَها في قولك: «جاءني زيدٌ رَحمه الله»، فتكون مُعترِضةً بين القول والمَقُول، ولا مَوضعَ لها كسائرِ الجمل المعترِضة، ومثلُه في الاعتراض بِالدعاء قولُ الشاعر:

١٣ـ إنَّ الثَّمانِينَ ـ وبُلِّغْتَها ـ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمانْ(١)

---

(١) ١٣- هذا بيت من بحر السريع من قصيدة لأبي المنهال عَوف بن محلم الخزاعي، الشيباني، =

---

(1) أي: على المشهور، وهو مذهبُ طائفة من النحويين، ونُسِب للكوفيين، واختاره ابن مالك، ومذهب سيبويه ومُوافقيه أن الإعراب مُقدر في الحروف. هذا وفي إعراب المثنى مذاهبُ أُخَر.

انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٧٤) فما بعدها، و«الجوجري» (١/ ١٩٥-١٩٦)، و«الهمع» (١/ ١٥٧-١٥٨).

(2) أي: لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحةٌ، والياء محمولة عليها. «الجوجري» (١/ ١٩٣).

(3) أي: لأنها الحركةُ الأصليَّةُ في الفِرار من التِقاء الساكنين. السابق.

ومن شواهد الجر قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾(١) [الزخرف: ٣١]، ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾(٢) [فصلت: ١٢]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣].

ومثالُ النصبِ قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

= يقولها في مدح عبد الله بن طاهر، وكان قد دخل عليه، فسلَّم، وأجابه عبد الله(*)، فلم يَسمعْ، فلما أعلم بذلك دَنا منه وارتجل قصيدةً أولها:

يَـا ابْـنَ الَّـذِي دَانَ لَـهُ الـمَـشْـرِقَـانْ طُـرًّا، وَقَـدْ دَانَ لَـهُ الـمَـغْـرِبَـانْ

وبعده البيت الذي ذكَره المؤلف، وانظر: الترجمة رقم ٣٤٠ من «فوات الوفيات» بتحقيقنا.

اللغة: «ترجمان» بفتح التاء والجيم أو ضمهما أو فتح التاء وضم الجيم - وأصله الذي ينقل إليك كلامَ غيرك عن لُغتِه إلى لغتك.

المعنى: يعتذر عن عدم سماعه تحيةَ الممدوح بأنه قد طعَن في السن، وطال به العمر، ويدعو للممدوح بأن يَنسأ الله له في أجله ويُطيل بقاءه.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الثمانين» اسم (إن)، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، «وبلغتها» الواو عاطفة(**)، بلغ فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وضمير الغائب العائد إلى (الثمانين) مفعول ثان، والجملة لا محل لها، وهي اعتراض بين اسم (إن) وخبرها، والمقصود بها الدعاء للمخاطب، «قد» حرف تحقيق، «أحوجت» أحوج: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى (الثمانين)، «سمعي» سمع: مفعول به، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «إلى ترجمان» جار ومجرور متعلق بـ(أحوج)، وجملة: (أحوجت) مع فاعله في محل رفع خبر (إن).

الشاهد فيه: قوله: «وبلغتها» فإن هذه الجملة معترضة بين جزءي الجملة وهما اسم إن الذي هو قوله: «الثمانين»، وخبره الذي هو جملة «قد أحوجت» مع فاعله ومفعوله، والمقصود بهذه الجملة الدعاء للمخاطب بأن يُطيلَ الله حياته ويمدَّ في أجله حتى يصل إلى الثمانين، وكل جملة تقع معترضة بين جزءي جملة على مثل هذا الوجه لا يكون لها محل من الإعراب؛ فهذه الجملة لا محل لها من الإعراب.

(١) الاستشهاد بهذه الآية في قوله: ﴿ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾.

(٢) الاستشهاد بهذه الآية في قوله: ﴿يَوْمَيْنِ﴾.

(*) وقيل: ابنُ طاهر هو مَن سلَّم على عوف فلم يَسمعه، وقيل: كلَّمه بشيء فلم يُجبه.

(**) الصواب أنها اعتراضية كما قاله أرباب البلاغة. انظر مثلاً: «معاهد التنصيص» للعباسي (١/ ٢٧٠).

(ربَّنا) مُنادًى [مضاف] حُذف قبله حرفُ النداء، والتقديرُ: يا رَبَّنا، و(أر) فعل دعاء، ولا تقُلْ: فعلُ أمرٍ تأدُّباً، والفاعل مستتِر، و(نا) مفعول أول، و(اللذَين) مفعولٌ ثانٍ، وعلامة نصبِه الياء(١)، وما بعدَه صِلة.

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ[1] لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢) [طه: ٦٣].

[القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾]

وفي هذا الموضِع قِراءاتٌ:

إحداها: هَذه، وهي تَشديد النون من «إنَّ» و«هذين» بالياء، وهي قراءة أبي عمرو[2]، وهي جاريةٌ على سَنَنِ العربيّة[3]؛ فإن «إنَّ» تَنصب الاسمَ وترفع الخبر، و«هذَين» اسمها؛ فيَجب نصبُه بالياء لأنه مثنًّى، و«ساحران» خبرها فرفعُه بالألف.

والثانية: «إنْ» بالتخفيف، «هذان» بالألف[4]، وتوجيهُها أن الأصل: «إنَّ هذَين»،

(١) جرى هنا على أن «اللذين» مثنى حقيقة؛ وأنه معرب، وهو رأي ضعيفٌ عند النحاة، وقد قرَّرنا لك آنفاً أن «اللذين واللتين» ـ ومثلهما «هذان، وهاتان» ـ ليسا مثنَّيين، وأن كل واحد من هذه الألفاظ صِيغة وردت عن العرب لتستعمل في موضع خاص، وأن هذا الذي نُقرره هو رأي المحققين من النحاة.

(٢) التمثيل بالآية مبني على أن «هذان» مثنى معرب.

(1) كُتبت في الأصل بالألف على قراءة حفص، وعلَّق عليها المحقق بما ترى، والصواب الموافق لكلام الشارح السابق واللاحق ـ وهو الواقع في المخطوطات ـ «هذين» بالياء على قراءة أبي عمرو كما سيُذكر بعدُ، وقد ذكَرنا من قبل أنها قراءة المصنف وهي المرادة عند الإطلاق، فلا تحتاج إلى تَقييد.

(2) أي: ابن العلاء؛ وهو أبو عمرو زبَّان بن عمار، مِن علماء البصرة ومن أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة المشهورين؛ توفي سنة ١٥٤ هـ. «الأعلام» للزركلي (٣/ ٤١). وإذا أُطلق أبو عمرو في كتب النحو فالمراد هو.

(3) أي: جَرياً ظاهراً، وإلا فغيرُها جارٍ أيضاً كما يأتي، لكنْ بالتأويل. «الأمير» (ص٢٠).

(4) هي قراءةُ حفص عن عاصم وابن كثير. «معجم القراءات» (٥/ ٤٤٨).

فخُففت (إنَّ) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثرُ فيها إذا خُفِّفتْ[1]، وارتفع ما بعدها بِالابتداء والخبر، فجِيء بالألف[2]، ونظيرُه أنك تقول: إنَّ زيداً قائمٌ؛ فإذا خففت فالأفصحُ أن تقول: إنْ زيدٌ لَقائم على الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾[1] [الطارق: ٤].

والثالثة: «إنَّ» بالتشديد، «هذَان» بالألف[3]، وهي مُشكِلة؛ لأنَّ «إنَّ» المشدَّدةَ يجب إعمالُها؛ فكان الظاهر الإتيانَ بالياء كما في القراءةِ الأُولى.

[توجيه القراءة المشكِلة في الآية]

وقد أُجيب عنها بِأوجُهٍ:

أحدها: أنَّ لُغةَ بَلحارث[4] بن كعب، وخَثعم، وزَبِيد وكِنانةَ وآخَرِين استعمالُ المثنى بالألف دائماً، تقول: جاء الزيدانِ، ورأيتُ الزيدانِ، ومررتُ بِالزيدانِ، قال:

---

(١) الاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة من خفف الميم من (لما)، وقد قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب، وإعرابها: «إن» مخففة من الثقيلة، «كل» مبتدأ، وهو مضاف و«نفس» مضاف إليه، «لما» اللام لام الابتداء، وما زائدة، «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «حافظ» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «كل»، والجملة من «كل» الواقع مبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن» المخففة.

---

(1) أي: واللام هي الفارقةُ بين «إن» المخففة المثبتة و«إن» النافية كما قال ابن مالك:

وتَلزَمُ اللامُ إذا تُخَفَّفُ

انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٧٨).

(2) أي: في «هذان».

(3) هي قراءةُ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. «معجم القراءات» (٥/ ٤٤٩).

(4) أصلُه: بنو الحارث، فحذفوا النون شذوذاً للتخفيف؛ لأن النون واللام قريبَا المخرج، فلما لم يُمكنهم الإدغام لسكون اللام حذفوا النون، وكذلك يفعلون بِكل قبيلة تظهر فيها لامُ المعرفة مثل: بَلْعَنْبَر وبَلْهُجَيم، بخلاف نحو: بَنِي النَّجار. ولم يُكتب بالألف خوفَ الالتباس بالباء الجارَّة، ولانفتاح باب الحذف. انظر: «المزهر» للسيوطي (١/ ٤٧٤)، و«عمدة الكتاب» لأبي جعفر النحاس (١/ ١٤٧)، و«المطالع النصرية» (١/ ١١١).

١٤- تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بـيـنَ أُذْنـاهُ طَـعْـنَـةً[1]

(١) ١٤- هذا صدر بيت من الطويل، وعجزُه قوله:

دَعَـتْـهُ إِلَـى هَـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمُ

وقد نسبه في «اللسان» (مادة: هـ ب ا) إلى هوبر الحارثي، وقد استشهد به في «الهمع» (ج١ ص ٤).

اللغة: «هابي التراب» وهو ما ارتفع منه ودق، ويقال: موضع التراب؛ إذا كان ترابه مثل الهباء.

المعنى: يصف رجلاً قتله أبطالهم، ويذكر أنهم طعنُوه طعنة واحدة، فخرَّ منها ميتاً؛ لأنها طعنةُ خبير بموضع الطعن المميت.

الإعراب: «تزود» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو(*)، «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وعامله قوله: (تزود)، وهو مضاف، وأذنَا من قوله: «أذناه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وأذنا مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «طعنة» مفعول به لـ(تزود)، «دعته» دعا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى (طعنة)، وضمير الغائب مفعول به(**)، «إلى» حرف جر، «هابي» مجرور بـ(إلى)، والجار والمجرور متعلق بـ(دعا)، وهابي مضاف و«التراب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «عقيم» هي في الرواية بالرفع كما ضبطها في «اللسان»(***)، وتُخرج على أنه خبر مبتدأ محذوف، ولكنها في المعنى من أوصاف طعنة، ويقال: طعنة عقيم، إذا كانت لا تُثَنَّى لأنها نافِذة.

الشاهد فيه: قوله: «أذناه» فإنه مثنى أذن، للجارحة المعروفة، وهذه الكلمة في موضع جرٍّ بإضافةِ الظرف الذي هو بين إليها كما رأيت في إعراب البيت، ومِن حق المضاف إليه أن يكون مجروراً، ولو أنه جاء به على اللغة المشهورة المستعمَلة في لسان أكثر العرب لجرَّه بالياء فقال: «بين أذنيه»، ولكنه جاء بذلك على ما يجري به لسان بعضِ العرب، وهم الذين ذكرهم المؤلف، ومِن لغة هؤلاء أن يَلتزموا في المثنى الألف في الأحوال كلِّها، فيكون مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وهكذا في بقية الأحوال الثلاثة، فهو في ذلك مثل المقصور كالفتى والهدى والعصا والرحى، ونحوهن.

ونظيرُ هذا البيت قولُ المتلمس:

فَـأَطْـرَقَ إِطْـرَاقَ الـشُّـجَـاعِ، وَلَـوْ رَأَى مَـسَـاغـاً لِـنَـابَـاهُ الـشُّـجَـاعُ لَـصَـمَّـمَـا

الشاهد في قوله: «لناباه» فإنه مثنى ناب دخل عليه حرف الجر وهو اللام، وقد أتى به الشاعر بالألف، ولو جاء به على لغة أكثرِ العرب لقال: «لِنابَيه».

(*) و«منا» جار ومجرور متعلّق بـ(تزود).

(**) وجملة (دعته . . . إلخ) في موضع نصب صفة لـ(طعنةً).

(***) ليس في كلام صاحب «اللسان» ضبطٌ لهذه الكلمة، وقد أنشد هذا البيت مع آخرَ مرةً ومع اثنين أخرى برويٍّ مكسور فيهما في (ش ظ ي) و(ص ر ع)، ولعل في البيت إقواءً.

وقال الآخَرُ:

١٥- إنَّ أَبَــاهَــا وأَبَــا أَبَــاهَــا قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهـا[١]

---

(١) ١٥- نسب قوم هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ونسَبه آخرُون منهم السيد المرتضى شارحُ «القاموس» لأبي النجمِ الفَضل بن قُدامةَ العِجلي، ونسب أبو زيد أبياتاً يذكر النحاة في ضِمنها بيت الشاهد إلى بعض أهلِ اليمن، ولكن أبا زيد لم يَروِ هذا البيت فيما رواه، وهذا الشاهد بيتٌ من الرجز أو هو بيتان من مشطور الرجز، وقد أنشده الأشموني (رقم ١٦)، والمؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٩).

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «أباها» أبا: اسم (إن)، منصوب بفتحة مقدرة(*) على الألف منع من ظهورها التعذر، وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «وأبا» الواو عاطفة، أبا: معطوف على اسم (إن)، وهو مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «بلغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «في المجد» جار ومجرور متعلق بـ(بلغ)، «غايتاها» غايتا: مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف والضمير مضاف إليه(**).

الشاهد فيه: قوله: «غايتاها» فإنه مثنى غاية، والمثنى في لغة أكثر العرب يُنصب بالياء، وفي لغة من ذكرهم المؤلف يُنصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف، وهذه الكلمة قد وقعتْ هنا في موضع المنصوب لأنها مفعول به، ولو أنه أجراها على اللغة المشهورة لقال: «قد بلغا غايتَيها».
والنُّحاةُ يَروُون قبل هذا الشاهد قولَه:

وَاهــاً لِــرَيَّــا ثُــمَّ وَاهــاً وَاهَــا يَـا لَـيْـتَ عَـيْـنَـاهَـا لَـنَـا وَفَـاهَـا
بِــثَــمَــنٍ نُــرْضِــي بِــهِ أَبَــاهَــا

وفي قوله: «يا ليت عيناها» شاهد آخَرُ لمجيء المثنى بالألف في حالة النصب، فإن قوله: «عيناها» اسم ليت، وكان مِن حقه لو جاء به على المشهور من لغات العرب أن يقول: «يا ليت عينَيها».
وفي قوله: «وأبا أباها» شاهد آخَرُ، هو أن «أباها» مضاف إليه، وهو من الأسماء الستة التي تُرفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء في لغة جمهرة العرب؛ فكان حقه أن يقولَ: «أبا أبيها» إلا أن قوماً مِن العرب يُلزمون الأسماء الستة الألفَ في الأحوال الثلاثة، ويرفعونها وينصبونها ويخفضونها بحركات مقدرة على الألف، وهذا الراجزُ قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة، فافهمْ ذلك.

(*) لم يجعله منصوباً بالألف على ما هي العادة في مِثله لِيُوافقَ «أباها» الثانيَ في كونه معرباً بالحركة المقدَّرة؛ إذ يَبعدُ التلفيق بين اللغتين في بيت واحد.

(**) وجملة (قد بلغا . . .) خبر (إنَّ).

فهذا مِثالُ مَجيءِ المنصوب بالألف، وذاك مِثالُ مَجيء المجرورِ بِالألف.

والثاني: أن «إنَّ» بمعنى نَعم(١)، مثلَها[1] فيما حُكي أن رجلاً سأل ابنَ الزبير[2] شيئاً فلَم يُعطِه، فقال: لَعَنَ الله ناقةً حملتْنِي إليك! فقال: إنَّ وراكِبَها، أي: نعم ولعنَ الله راكِبَها، و«إنَّ» التي بمعنى نَعم لا تعمل شيئاً، كما أن نَعَم كذلك، فـ(هذان) مبتدأ مَرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف، أي: لَهما ساحران[3]، والجملة خبر (هذان)، ولا يكون (لساحران) خبر (هذان)؛ لأن لام الابتداء لا تَدخُل على خبرِ المبتدأ[4].

والثالث: أنَّ الأصل: إنه هَذان لهما ساحرانِ؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدَها مبتدأ وخبر، والجملةُ في موضع رفع على أنها خبر «إنَّ»، ثم حُذف المبتدأ وهو كثير، وحُذف ضمير الشأن كما حُذفَ مِن قولِه ﷺ: «**إنَّ مِن أشدِّ الناسِ عَذاباً يَومَ القِيامَةِ**

(١) ومن شواهد وُرودِ «إن» بمعنى نَعم قولُ ابن قيس الرقيات:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

فإن هذا الشاعر يريد أن يُجيبَ العواذل بقوله: نعم إني قد عَلاني الشيب وكبرت سِنِّي، ولا أزال على ما كنتُ عليه في أيام الشباب والفتوة.

---

(1) بالنصب على الحالية، أي: إنَّ بمعنى نعم حالةَ كونها مثلَ نعم فيما حُكي . . . ولا يُعترض بأن «مثل» أُضيف إلى معرفة فهو معرفة، وشرطُ الحال التنكير؛ لأنا نقول: «مثل» مُوغِل في الإبهام، فلا يَتعرَّف ولو أضيف لمعرفة، ولِذا يُوصف به النكرة في نحو: «مررتُ برجلٍ مِثلِك».

(2) عبدُ الله بن الزبير بن العَوَّام القُرَشي الأَسَدي، أبو بكر: فارسُ قريش في زمنه، وأولُ مولود في المدينة بعد الهجرة، بُويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عَقيب موتِ يزيد بن معاوية، وكانت له مع الأمويِّين وقائعُ هائلة، انتهت بمقتله، وكان مِن خطباء قريش المَعدُودين، يُشبَّه في ذلك بجده لأمه أبي بكر. توفي سنة ٧٣ هـ. «الأعلام» (٤/ ٨٧).

(3) ضعَّفه في «المغني» (ص٧٥) بأن الجمع بين لام التوكيد وحذفِ المبتدأ كالجمع بين مُتنافيَين.

(4) أي: لأن لها الصدرَ، فلا تَدخل إلا على المبتدأ نفسِه، نعم تُزحلَق مع «إنَّ» فتَدخل على خبرها كراهةَ افتِتاح الكلام بِمُؤكِّدَين. «الأمير» (ص٢١).

المُصَوِّرُونَ»[1] (١)، ومِن قول بَعضِ العرب: «إنَّ بكَ زيدٌ مَاخوذٌ».

والرابع: أنه لَمَّا ثُنِّيَ «هذا» اجتمَع أَلِفان: ألفُ هذا، وألفُ التثنية؛ فوجب حذفُ واحدةٍ مِنهما لالتقاء الساكِنَين؛ فمَن قَدَّرَ المحذوفةَ ألفَ «هذا» والباقيةَ ألفَ التثنية قَلَبَها في الجر والنصبِ ياءً، ومَنْ قدَّر العكسَ لم يُغَيِّر الألفَ عن لفظِها.

والخامسُ: أنه لَمَّا كان الإعرابُ لا يَظهرُ في الواحِد ـ وهو «هذا» ـ جُعل كذلك في التثنيَةِ؛ لِيكونَ المثنى كالمفرَدِ؛ لأنه فرعٌ عليه.

[نقلٌ عن الشيخ ابن تيمية في الاستدلال للوجه الراجح]

واختارَ هذا القولَ الإمامُ العَلَّامةُ تقيُّ الدين أبُو العباس أحمدُ ابنُ تَيْمِيَّةَ[2]

(١) لا يجوز أن تكون «إن» في هذا الحديث عاملةً النصب والرفع في المذكور من الكلام، على أيّةِ لغة من لغات العرب؛ إذ لو كانت عاملةً في المذكور لكانت الرواية: «إنَّ مِن أشدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المصوِّرين» على أن يكون قوله: «المصورين» اسم إن منصوباً بالياء لأنه جمع مذكر سالم. ولا يجوز أن تكون مهملةً لأنها لا تُهمل وهي مشدَّدة مؤكدة، فلزم أن يكون اسمُها ضمير شأن محذوفاً، والمذكور في الكلام جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن.
ومِن مجيء اسمها ضميرَ شأن محذوفاً قولُ الأخطل التغلبي:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

إذ لا يجوز أن يكون «مَن» اسمها؛ لكونه اسمَ شرط، وأسماء الشرط لا يَعمل ما قبلها فيما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها تقطَع ما قبلها عمَّا بعدها، ولأن لها صدر الكلام.

(1) حديث صحيح أخرجه البخاري (٥٩٥٠) ومسلم (٥٥٣٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بلفظ: «إن أشد الناس»، قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٣٨٣): ووقع عند مُسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش: «إنَّ من أشدِّ الناس»، واختلفتْ نُسَخه؛ ففي بعضِها «المُصوِّرين» وهي لِلأكثر، وفي بَعضها: «المُصوِّرون» وهي لأحمدَ عن أبي معاويةَ أيضاً، ووُجِّهت بأن (مِن) زائدةٌ واسمَ (إن) (أشدّ)، ووَجَّهها ابنُ مالك على حذفِ ضميرِ الشأن، والتقديرُ: إنَّه من أشدِّ الناس . . . إلخ.

(2) هو أحمد بن عبد الحليم النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيميَّة ـ بتشديد الياء لأنه منسوب إلى جدَّة له نُسبت إلى تَيماء ـ: الإمام، شيخ الإسلام، ولد في حران وتحوَّل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، وأفتى ودرس وهو دون العشرين، وكان آيةً في التفسير والأصول وغيرِهما، له مؤلفات تبلغ ـ

رحمه الله، وزَعم أنَّ بناءَ المثنى إذا كان مُفرَدُهُ مبنيًّا أفصَحُ مِن إعرابِه، قال: وقد تفطَّنَ لِذلك غيرُ واحد من حُذَّاق النُّحاةِ[1].

ثم اعتَرض على نَفسِه بِأمرَين؛ **أحدُهما**: أن السبعةَ أجمعُوا على الياءِ في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] مع أنَّ «هاتَين» تثنيةُ «هاتَا» وهو مَبنيٌّ، **والثاني**: أنَّ «الذي» مبنيٌّ، وقد قالُوا في تَثنِيتِه: اللَّذَينِ في الجر والنصب، وهي لُغةُ القرآن كقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء [«هاتَين»] بالياء علىٰ لُغةِ الإعراب لِمُناسبةِ «ابنتَيَّ»، قال: فالإعراب هنا أفصحُ مِن البناء؛ لأجل المناسَبةِ، كما أنَّ البناء في ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] أفصحُ مِن الإعراب؛ لِمُناسبةِ الألف في «هذان» لِلألفِ في «ساحِران».

وأَجابَ **عن الثاني** بِالفرقِ بين «اللَّذان» و«هَذان» بأنَّ «اللَّذان» تثنيةُ اسمٍ ثلاثي[2]؛ فهو شَبيهٌ بِـ«الزيدان»، و«هذان» تثنيةُ اسمٍ على حرفَين؛ فهو عَريقٌ في البِناء لِشَبهِه بِالحروف.

[الرد على مَن زعم أن في المصحف لحناً]

قال رحمه الله تعالى: وقد زَعَمَ قومٌ أنَّ قِراءةَ مَن قرأ: (إنَّ هذان) لحنٌ، وأنَّ عثمانَ[3] رضي الله عنه قال: إنَّ في المُصحَفِ لَحناً وستُقيمُه العربُ بِألسِنَتِها، وهذا خبرٌ باطلٌ

ثلاث مئة مجلد؛ منها: «منهاج السنة النبوية» و«مجموعة الرسائل والمسائل» و«الصارم المسلول على شاتم الرسول». مات معتقلاً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ، فخرجت دمشق كلها في جنازته. «الأعلام» (١/ ١٤٤).

(1) ذكر منهم الفراء وابن كيسان. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٢٥٧).

(2) أي: لأن «أل» في الذي كلمةٌ أخرى كما أن «ها» التنبيه في «هذا» كذلك. «الأمير» (ص٢٢).

(3) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي، أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشّرين، أسلم بعد البعثة بقليل، وكان غنيًّا شريفاً في الجاهلية. من أعظم أعماله تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، وإتمامه جمعَ القرآن. قُتل مظلوماً صبيحةَ عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢١٠).

لا يَصحُّ مِن وُجُوه[1]:

أحدُها: أنَّ الصحابةَ ﷺ كانُوا يَتسارَعُونَ إلى إنكار أدنَى المُنْكَراتِ، فكيف يُقِرُّون اللَّحنَ في القرآنِ، مع أنهم لا كُلفةَ عليهم في إزالَتِه؟

والثاني: أنَّ العربَ كانتْ تَستقبِحُ اللَّحنَ غايةَ الاستِقباحِ في الكلام، فكَيفَ لا يَستَقبِحُون بَقاءَه في المُصْحَف؟

والثالثُ: أنَّ الاحتجاجَ بأنَّ العَرب سَتُقِيمه بِألسِنتِها غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ المُصحَف الكريم يَقِفُ عليه العربيُّ والعَجميُّ!

والرابع: أنه قد ثبَت في «الصحيح»[2] أن زيدَ بنَ ثابت[3] أراد أنْ يَكتُبَ (التابوت)

---

(1) قال السيوطي في «الاقتراح» (ص٤١-٤٢) بعد ذِكر عِدة أوجه لاستبعاد ثبوت هذا الأثر والذي يليه عن عثمان وعائشة: وقد أجاب العُلماء عن ذلك بأجوبةٍ عديدة، بَسطتُها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن»، وأحسنُ ما يُقال في أثر عثمان ﷺ بعد تَضعيفِه بالاضطراب الواقعِ في إسناده والانقِطاع: أنه وقع في رِوايته تحريفٌ؛ فإنَّ ابن أشتَه أخرجه في كتاب «المصاحف» من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: «لما فُرغ من المُصحَف، أُتي به عثمان، فنَظر فيه فقال: أحسنتُم وأجملتُم، أرى شيئاً سَنُقيمه بِألسنتِنا»، فهذا الأثر لا إشكالَ فيه، فكأنه لَما عُرض عليه عند الفراغ من كتابته، رأى فيه شيئاً غيرَ لِسان قريش، كما وقع لهم في (التابوت) و(التابوه)، فوَعد بأنه سيُقيمه على لِسان قريش، ثم وفَى بذلك، كما ورَد من طريق آخَرَ أوردتُها في كتاب «الإتقان»، ولعلَّ مَن رَوى ذلك الأثر حَرَّفه، ولم يُتقِن اللفظ الذي صدَر عن عثمانَ، فلَزِم ما لَزم من الإشكالِ. اهـ وانظر: «الإتقان» (٢٦٩ - ٢٧٣).

(2) أخرج البخاري (٤٩٨٧) عن ابنِ شهاب، أنَّ أنسَ بن مالك حدَّثه: أنَّ حُذيفةَ بنَ اليَمان قَدِم على عثمان . . . وفيه: وقال عثمانُ لِلرهط القُرشِيِّين الثلاثةِ: «إذا اختلفتُم أنتُم وزيدُ بن ثابت في شيء من القرآن فاكتُبُوه بِلسان قريش، فإنَّما نَزل بِلِسانهم . . . الحديثَ، وزاد الترمذي (٣١٠٤) وابنُ حبان (٤٤٨٩): قال ابنُ شهاب: فاختلفوا يَومئذٍ في التابوت والتابوه؛ فقال القُرشِيون: التابوت، وقال زيدٌ: التابوه، فرُفِع اختلافُهم إلى عثمان، فقال: اكتُبوه التابوتَ؛ فإنه نَزل بِلِسان قُريش. اهـ فقولُ الشيخ: «الصحيح» أراد به أن أصل الحديث في «الصحيح»، أو لعلَّه أراد به غيرَ «صحيحي البخاري ومسلم» كـ«صحيح ابن حبان»، أو أراد الحديثَ الصحيح الذي يُقابِل الضعيف بغضِّ النظر عمَّن أخرجه، والله أعلم.

(3) زيد بن ثابت بن الضحَّاك الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، صحابي، من كُتَّاب الوحي. ولد في المدينة ونَشأ بمكة، وهاجر مع النبي ﷺ وهو ابن ١١ سنة، وتفقه في الدين، فكان رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، وكان ابن عباس يأتيه إلى بيته للأخذ عنه، ويقول: العلم يُؤتى ولا يأتي. له في كتب الحديث ٩٢ حديثاً. توفي سنة ٤٥ هـ. «الأعلام» (٥٧/٣).

بالهاء على لُغةِ الأنصار، فمَنعُوه مِن ذلك، ورَفعُوه إلى عثمانَ - رضي الله عنه - وأمَرَهم أنْ يَكتبُوه بِالتاء على لُغةِ قُريش، ولَمَّا بلغَ عمرَ[1] رضي الله عنه أنَّ ابنَ مسعود[2] رضي الله عنه قرَأ: «عتَّى حين» [يوسف: ٣٥] على لُغةِ هُذَيل أنكرَ ذلك عليه، وقال: أَقرِئِ الناسَ بِلُغة قريش؛ فإنَّ الله تعالى إنَّما أَنزله بِلُغتهم، ولم يُنزِلْه بِلُغة هُذيل. انتهى كلامُه مُلخَّصاً.

وقال المَهْدَوي[3] في «شرح الهداية»[4]: وما رُوِي عن عائشةَ[5] رضي الله عنها مِن قَولِها: «إنَّ في القُرآن لَحناً ستُقِيمه العرب بِألسِنَتِها» لم يَصحّ، ولم يُوجدْ في القرآن العظيم حرفٌ واحدٌ إلَّا وله وجهٌ صَحيحٌ في العربيَّة، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، والقرآنُ محفوظٌ مِن اللَّحن والزِّيادة والنُّقصان. انتهى.

وهذا الأثرُ إنما هو مَشهورٌ عن عُثمانَ رضي الله عنه، كما تقدَّم مِن كلام ابنِ تَيمية رحمه

---

(1) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول مَن لُقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، يُضرب بعدله المثل، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. قال عكرمة: لم يزل الإسلام في اختفاء حتى أسلم عمر. لقبه النبي ﷺ بالفاروق، وكناه بأبي حفص. له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثاً. مات شهيداً سنة ٢٣ هـ. «الأعلام» (٥/ ٤٥).

(2) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي، من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقُرباً مِن رسول الله ﷺ، وهو من السابقين إلى الإسلام، وكان خادمَ رسول الله الأمين، وصاحبَ سره؛ نظر إليه عمرُ يوماً فقال: وعاء مُلئ عِلماً. له ٨٤٨ حديثاً. توفي سنة ٣٢ هـ. «الأعلام» (٤/ ١٣٧).

(3) هو أحمد بن عمار المهدوي التَّميمي أبو العباس، مُقرئ أندلسي، أصلُه من المهدية بالقيرَوان، رَحل إلى الأندلُس في حدود سنة ٤٠٨، وصنَّف كتباً منها تفسيرٌ كبير أسماه «التفصيل الجامع لِعلوم التنزيل»، ومُختصره «التحصيل في مختصر التفصيل»، و«هجاء مَصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار». ومُترجمُنا هو الذي ذكَره الشاطبي في باب الاستعاذة. تُوفي نحو ٤٤٠هـ. «الأعلام» (١/ ١٨٤)، و«غاية النهاية» (١/ ٩٢).

(4) هو كتاب «شرح الهداية في القراءات السبع»، قال ابنُ الجزري في ترجمة المهدوي: له «الهداية في القراءات السبع» وقد قرأتُ بها، وشرحها في شرح لطيف. انظر: «غاية النهاية» (١/ ٩٢).

(5) هي أم المؤمنين المبرأة من فوق سبع سماوات: عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، أفقه نساء المسلمين، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحبَّ نسائه إليه، وأكثرَهن روايةً للحديث عنه بنحو ٢٢١٠ حديث، وكان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم. توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ. انظر: «الأعلام» (٣/ ٢٤٠).

الله، لا عنْ عائشةَ رضي الله عنها كما ذكَره المهدَوِيُّ، وإنَّما المرويُّ عن عائشةَ ما رواه الفَرَّاء[١] عن أبي مُعاويةَ عن هشام بن عُروةَ عن أبيه أنها رضي الله عنها سُئلتْ عنْ قولِه تعالى في سورة النساء: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] بعد قولِه: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾، وعن قولِه تعالى في المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وعن قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فقالت: يا ابنَ أخي[2]، هذا خطأٌ مِن الكاتِبِ؛ روَى هذه القصةَ الثعلبيُّ[3] وغيرُه من المفسِّرين[4]، وهذا أيضاً بعيدُ الثُّبوتِ عن عائشةَ رضي الله عنها؛ فإنَّ هذه القراءاتِ كُلَّها مُوجَّهةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سَيأتي إنْ شاء الله تعالى في الآيَتين الأخيرَتين[5] عند الكلامِ على الجمع، وهي قراءةُ جَميعِ السَّبعة في (المقيمين) و(الصابئون)، وقراءةُ الأكثرِ في (إن هذان)، فلا يَتَّجه القولُ بأنها خطأٌ؛ لِصحَّتِها في العربيَّة وثُبوتِها في النقل[١].

---

(١) قد أجاب الأديب النحوي الأندلسي أبو زكريا يحيى بن علي بن سلطان اليفرني الملقب بـ«جبل النحو» عن هذه الآية الكريمة بجوابٍ آخَر، وحاصلُه أن «إن» مؤكدة تعمل النصب والرفع؛ و«ها» اسم إن، وهو ضمير القصة، و«ذان» مبتدأ، و«لساحران» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وأقولُ: يُعترض على هذا التخريج باعتراضَين: الأول: أن هذا التخريج كان يَقتضي أن يُكتب في المصحف: «إنها ذان لَساحران»، فأما وقد كُتبت: «إن هَذان لساحران» فإنه يَلزم اعتبار «ها» جُزءاً مِن «هذان»، ويكون حرفَ تنبيه، والاعتراضُ الثاني: أن دخول اللام على خبر المبتدأ ضعيفٌ، فلا يَجوز تخريج القرآن عليه، ويُمكن أن يجابَ عن الأول بأن خط=

---

(1) في «معاني القرآن» (١/ ١٠٦).

(2) كذا في الأصل والمخطوطات، وهو الواقعُ في كتاب الثعلبي، وكأنها أرادت به ابن أخيها في الإسلام، والذي في طُرق الحديث: (يا ابن أختي)، وهو الأظهرُ؛ لأن عروة بن الزُّبير ابن أختها أسماء بنت الصديق رضي الله عنه.

(3) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ـ ويقال: الثعالبي أيضاً ـ أبو إسحاق، مُفسِّر مشهور، من أهل نيسابورَ، له اشتغال بالتاريخ، كان حافظاً واعظاً، رأساً في التفسير والعربية، متين الديانة، من كتبه: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» يُعرف بـ«تفسير الثعلبي»، و«عرائس المجالس» في قصص الأنبياء. توفي سنة: ٤٢٧ هـ. «الأعلام» (١/ ٢١٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ١٢٧).

(4) انظر مثلاً: «تفسير الثعلبي» (٦/ ٢٥٠)، و«الطبري» (٧/ ٦٨٠ ـ ٦٨١)، و«الرازي» (٢٢/ ٦٥)، و«القرطبي» (١١/ ٢١٦).

(5) انظر: (ص١٤٣) وما بعدها من هذا الكتاب.

[الملحَقُ بالمثنى]

ثم قُلتُ: وَأُلْحِقَ بِهِ «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ» مُطْلَقاً، وَ«كِلَا وَكِلْتَا» مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

[«اثْنان» و«اثنتان» و«ثِنتان» مطلقاً]

وأقولُ: أُلحِق بالمثنى خمسةُ ألفاظ، وهي: اثنانِ لِلمذكَّرين، واثنَتان لِلمؤنَّثَتَين، في لغة الحجاز، وثِنْتان لهما في لُغةِ تَميم، وهذه الثلاثةُ تَجري مجرَى المثَّنى في إعرابِه دائماً[(1)]، مِن غير شرطٍ، وإنما لم نُسَمِّها مُثنَّاةً لأنها ليست اختِصاراً لِلمتعاطِفَين[(2)]؛ إذ لا مُفرَدَ لها، لا يُقال: «اثْن» ولا «اثْنَة» ولا «ثِنْتٌ».

ومِن شواهدِ رَفعِها بالألف قولُه تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فـ(اثنتا) فاعلٌ بـ«انفجرتْ»، وقولُه تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فـ(اثنان) مرفوعٌ إمَّا على أنه خبرُ المبتدأ، وهو «شهادة»، وذلك على أنَّ الأصلَ شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنَين، فحُذف المضافُ وأُقِيمَ

= المصحف ليس جارياً على قِياس الكتابة العربية المصطَلَح عليها، ولهذا لا يجوز أن يُقاسَ عليه، وعنِ الاعتراض الثاني بأن اللام التي لا تدخُلُ على خبر المبتدأ هي لام الابتداء، ونحن لا نقولُ بأن هذه لامُ الابتداء، بل هي اللام الزائدة مثلَ التي في قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقد حكى المقَّري في «نفح الطيب» (٧/ ١٨٩ بتحقيقنا) أن ابنَ البَنَّاء سُئل عن هذه الآية: لِم لَم تعمل إن النصب والرفع في هذه الآية؟ فأجاب: لَما لم يُؤثِّر القولُ في المقول لهم لم يَعمل العامل في المعمول، فقال له السائل: إنَّ هذا الجواب لا يَنهَض، فقال: إن هذا الجواب زَهرةٌ لا تحتمل أن تُحَكَّ بين الأكُفّ، وأقولُ: هذا الجواب ليس مِن باب التخريج على القواعِد، ولكنَّه مِن الإشارات التي يَقول مثلَها أهلُ التصوف.

(1) أي: سواءٌ أفردت أم رُكبت أم أُضيفت.

(2) أي: اللذين من مادَّة المثنى، فخرج واحد وواحد. «الأمير» (ص٢٣).

المُضافُ إليه مُقامَه فارتَفع [ارتفاعَه]، وإنّما قدَّرْنا هذا المضافَ لأنَّ المبتَدأَ لا بُدَّ أنْ يكونَ عينَ الخبَرِ نحو: «زيدٌ أخُوك»، أو مُشبهاً به نحو: «زيدٌ أسدٌ»، والشهادةُ ليست نفسَ الاثنَين ولا مُشبهةً بهما؛ وإمَّا على أنه فاعلٌ بِالمصدَر، وهو الشهادةُ، والتقديرُ: ومِمَّا فرَض عليكم أن يَشهَدَ بينكم اثْنانِ.

ومِن شواهدِ النَّصبِ قولُه تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، فـ(اثنين) مفعولٌ به، و(اثنتَين) مفعولٌ مُطلَق أي: إماتَتَين، وكذلك ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ومِنه أيضاً قولُه تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، فـ ﴿ٱثْنَيْ﴾ مفعولُ (بَعَثْنا) وعلامةُ نصبِه الياءُ.

[«كِلا» و«كِلْتا» بشرطٍ]

والكَلمتانِ الرابعةُ والخامسةُ: كِلَا، وكِلْتَا، وشرطُ إجرائِهما مُجرَى المثنَّى إضافتُهما إلى المُضمَر، تقول: جاءَني كِلاهما، ورأيتُ كِلَيْهما، ومرَرتُ بِكِلَيهما، وكذا في كِلْتَا، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[1] [الإسراء: ٢٣]، فـ(أحدُهما) فاعل، و(كلاهما) معطوفٌ عليه، والألفُ علامةٌ لِرفعه؛ لأنه مُضافٌ إلى الضَّمِير، ويُقرَأ: (إما يبلغانِّ)[2] بِالألف؛ فالألفُ فاعلٌ، و(أحدُهما) فاعلٌ بِفعل مَحذوفٍ، وتَقديرُه: إنْ يبلغْهُ أحدُهما أو كِلاهما، وفائدةُ إعادةِ ذلك التوكيدُ، وقِيل: إنَّ (أحدُهما) بدل من الألف، أو فاعلُ (يَبلغان) على أنَّ الألفَ

(1) علّق الشيخ في الأصل على هذا الموضع تعليقاً وهو قولُه: أما أن جعل «أحدهما» بدلاً . . . إلى قوله: يدلُّ عليه الفعل المذكور. وقد نقلتُه إلى التعليق الآتي ودمجتُه به لأنه موضعه كما لا يخفى.

(2) قرأ حمزة والكسائي يبلغانِّ بألف الاثنين والنون المشددة، وهي القراءة التي أرادها المصنف هنا كما ضبَطه العدوي (١/ ١١٥) وأبو حيان في «البحر» (٧/ ٣٥) وغيرُهما، وقال الخطيب في «مُعجمه» (٥/ ٤٠) بعد نقل هذه القراءة عمَّن ذكَرنا وعن غيرِهما من الشواذ: وقُرئ: إما يبلغانِ بالألف ونون خفيفة بعده، وأحال على «شذور الذهب»، وفيه نظرٌ ظاهر، وهو إلى الوَهم أقربُ.

علامةٌ، وليسَا بِشيء(١)، فتأمَّل ذلك!

فإنْ أُضِيفَا إلى الظاهرِ كانَا بالألف على كلِّ حال، وكانَ إعرابُهما حِينئذٍ بِحركات مُقدَّرةٍ في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] أي: كلُّ واحدة مِن الجنَّتَين أعطتْ ثمرتَها ولم تنقُصْ منهُ شيئاً، فـ ﴿كِلْتَا﴾ مبتدأ، و﴿ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ فعل ماضٍ، والتاءُ علامةُ التأنيث، وفاعلُه مُستتِرٌ(1)، ومفعولٌ ومضافٌ إليه، والجملةُ خبر، وعلامةُ الرفع في (كِلتا) ضَمَّةٌ مُقدَّرة على الألف [لا نفسُ الألف](2)؛ فإنه مُضافٌ لِلظاهر.

---

(١) أما أن جعل «أحدهما» بدلاً ليس بشيء؛ فلأنه يُضعف المعنى، وبيانُ ذلك أن البدل ـ كما هو معروف ـ هو الذي يكون مقصوداً بالحكم، فلو جعلْناه بدلاً لأفاد أن المقصود هو بُلوغُ أحدهما الكبر، مع أن المقصود التوكيدَ والتعميم، وهذا المعنى إنما يدلُّ عليه جعلُ «أحدهما» فاعلاً بِفعل محذوف يدلُّ عليه الفعل المذكور.

وأما أن جعله فاعلاً، مع وجود الألف وجعلِ الألف حرفاً دالًّا على التثنية ليس بِشيء أيضاً؛ فمِن جهتين؛ الأولى: أن لغة الجمهور من العرب لا تُبيح ذلك، لأنها تُجرِّدُ الفعل من علامتَي التثنية والجمع، والجهة الثانية: أن لغةَ «أكلُوني البراغيث» الضعيفة إنما تُجيز لحاقَ علامة التثنية والجمع للفعل إذا كان فاعلُه مثنى، أو مفردين عُطف ثانيهما على الأول بِالواو، على خلافٍ في الأخير، وما هنا ليس واحداً مِن هذَين.

---

(1) في أكثر النسخ المخطوطة: «و﴿ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ فعل ماضٍ، وعلامةُ التأنيث، وفاعلٌ مُستتِرٌ . . . إلخ»، وهي أولى.

(2) سقطت العبارة من الأصل، وهي في المخطوطات وغيرها.

[باب جمع المذكر السالم]

ثم قُلتُ: الخَامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، كَـ«الزَّيْدُونَ وَالمُسْلِمُونَ»؛ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا المَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا.

وأَقولُ: البابُ الخامس مِما خرَج عن الأصل: جمعُ المذكَّر السالم، واحتَرزْتُ بِالمذكَّر عن المؤنَّث كـ«هِنْدات وزَيْنَبات»، وبِالسالم عن المكسَّر كـ«غِلْمان وزُيُود»[1].

(١) يُسمى هذا النوع بعدة أسماء، أولها: «جمع المذكر السالم»، والثاني: «جمع السلامة لمذكر»، والثالث: «الجمع على حَدِّ المثنى» والمراد بحد المثنى طريقتُه، وطريقته هي أنه يُعرَب بحرف من حروف العلة ـ وهذا الحرف في المثنى هو الألف في حالة الرفع، والياء في حالة النصب والجر ـ وأنه يلحق به بعد حرف الإعراب نونٌ، وأن هذه النون تُحذف عند الإضافة، وإنما قيل: «جمع المذكر» لأن المؤنث لا يُجمع هذا الجمع؛ سواءٌ أكان مؤنثاً في اللفظ والمعنى مثلَ: فاطمةَ ورُقيَّة، أم كان مؤنثاً في اللفظ فقط مثلَ طلحةَ وحمزةَ، وفي هذا خلاف بين الكوفيين والبصريين؛ فالكوفيُّون يَنظرون إلى معناه فيُجيزون جمعَه جمعَ المذكر السالم بعد حذفِ تائه، والبصريون ينظرون إلى لَفظِه فيَمنعون جمعه هذا الجمعَ، أم كان مؤنثاً في المعنى فقط نحو: زَينبَ. وقيل له: «السالم» لأن لفظ المفرَد المجموع هذا الجمع، لم يَتغيَّرْ بنوع من التغيير الذي يَحدُث في جمع التكسير نحو: زَيْد وزُيُود وكِتاب وكُتُب.
ثم إن الجمع أربعة أنواع، **الأول:** جمعُ التكسير للمذكر مثل: رِجال ومَساجد، **والثاني:** جمع التكسير للمؤنث مثل: زَيانِب، وصَوامع، وهذان يُعربان بالحركات الظاهرة أو المقدرة مثل: جَرْحَى وعَذارَى، **والثالث:** جمع المؤنث السالم، وقد مضى الكلام فيه، **والرابع:** جمع المذكر السالم، وهذا هو موضوع الكلام في هذا المكان.
إذا علمتَ هذا فاعلم أنه لا يُجمَع هذا الجمع إلا ما كان عَلَماً أو صفةً، وأنه يُشترط فيما يُجمع هذا الجمعَ شُروطٌ عامة يَشترك فيها العلمُ والصفة جميعاً، كما يُشترط فيه شروط تختص بالعلم وشروط تختص بالصفة.
فأما الشروطُ العامةُ التي يشترك فيها النوعان فثلاثة، **الأول:** أن يكون لِمذكر نحو: زيد وكاتب، **والثاني:** أن يكون لِعاقل؛ فلا يُجمع هذا الجمعَ ما كان لغير عاقل نحو: واشِق وصاهِل، **والثالث:** أن يكون خالياً مِن تاء التأنيث.
وأما الشروط التي تختَصُّ بِالعَلَم فاثنان:
=

وحُكمُ هذا الجمع أنه يُرفَعُ بالواو نِيابةً عن الضَّمةِ، ويُجَرُّ ويُنصَب بالياء المكسورِ[1] ما قَبلها المفتوحِ[2] ما بَعدَها نِيابةً عن الكَسرةِ والفتحةِ، تَقولُ: جاء الزيدُونَ والمسلِمُونَ، ومررتُ بالزيدينَ والمسلمِينَ، ورأيتُ الزيدِينَ والمسلِمِينَ، وإنَّما مَثَّلْتُ بالمِثالَين لِيُعلمَ أن هذا الجمعَ يكونُ في أعلامِ العُقَلاء وصِفاتهم.

[الجوابُ عن آيتَين مُشكلتَين]

فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ في (المقيمِين) مِن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فإنه جاء بالياء، وقد كان مُقتضَى قِياس ما ذكرتَ أنْ يكونَ بِالواو؛ لأنه مَعطُوف على المرفوعِ، والمعطوفُ على المرفوعِ مَرفوعٌ، وجمعُ المذكَّر السالِم يُرفَعُ بالواو كما ذكَرت؟ وما تَصنَع بـ (الصابئون) من قولِه تعالى في السورة التي تَلِيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فإنه جاء بالواو، وقد كان مُقتَضى قِياسِ ما ذكرتَ أن يَكونَ (والصابئين) بالياء؛ لأنه مَعطوفٌ على المنصوبِ، والمعطوفُ على المنصُوب مَنصوبٌ، وجمعُ المذكَّر السالم يُنصَب بِالياء كما ذكرتَ؟

= الأول: ألا يكون مركباً تركيباً إسناديًا نحو: «بَرَق نحرُه» و«شابَ قَرْناها» ولا مركباً تركيباً مزجيًا نحو: سيبويه ومَعدِيكرِبَ، فإن أردتَ جمع هذين النوعين فائتِ بلفظ صاحب أو بلفظ ذِي الذي بمعنى صاحب فاجمعْه كجمع المذكر السالم وأَضِفْه إلى ما تريد، فتقول: «جاءني صاحِبُو تأبط شرًّا، أو ذَوُو تأبط شرًّا، وجاءني صاحِبُو مَعديكرب».
الشرط الثاني: ألا يكون معرباً بحرفَين، نعني ألا يكون مثنًّى ولا مجموعاً جمعَ السلامة لمذكر أو لمؤنث. وأما الشروط التي تختصُّ بالصفة فاثنان، الأول: ألا تكون على وزن أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلاء مثل: أحمر وحَمراء، وأَسْوَد وسَوْداء، والثاني: ألا يكون على وزن فَعْلانَ الذي مؤنثه فَعْلَى نحو: سَكْران وسَكرى، وعَطْشان وعَطْشى، فإن كان مؤنثه على فَعْلانَةَ جُمع هذا الجمع.

---

(1) أي: ولو تقديراً كما في نحو: المصطفَيْنَ، أصله: المُصطَفَوِين، فقلبت الياء ألفاً ثم حُذفت. انظر: «الأمير» (ص٢٤).

(2) أي: في الغالب، ويَقلُّ كسرها. انظر: «ابن عقيل» (١/ ٦٧).

[١- الجواب عن الأولى]

قُلتُ: أمَّا الآية الأُولى فَفِيها أَوجُه، أرجحُها وجهانِ:

أحدُهما: أن «المقيمِين» نصب على المدح، وتقديرُه: وأمدَح المقيمِين، وهو قولُ سيبويه[1] والمحقِّقين[2]، وإنما قُطعتْ هذه الصفةُ عن بَقِيَّةِ الصِّفات لِبَيان فضلِ الصلاة على غيرِها.

وثانِيهما: أنه مخفوضٌ[3]؛ لأنه معطوفٌ على «ما» في قولِه تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي: يُؤمِنون بالكتب وبالمقيمِين الصَّلاة، وهمُ الأنبياءُ.

وفي مُصحَف عبد الله[4]: (والمقيمون) بالواو، وهي قراءةُ مالِكِ بنِ دِينار[5] والجَحْدَري[6] وعيسى الثقفيِّ[7]، ولا إشكالَ فيها.

[٢- الجواب عن الثانية]

وأمَّا الآيةُ الثانيةُ فَفِيها أيضاً أوجُه، أرجحُها وَجهان:

أحدُهما: أن يكونَ (الذين هادوا) مُرتفِعاً بِالابتداء، و(الصابئون والنصارى) عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نِيَّةِ التأخير عمَّا في حَيِّزِ «إنَّ» مِن اسمها وخبرها،

(1) انظر: «الكتاب» (٢/ ٦٣).

(2) كالمبرد في «المقتضب» (٤/ ١٤٥) وابن الشجري في «الأمالي» (٢/ ١٠٢).

(3) هذا قول الكسائي، قال: ولا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتمَّ الكلام في سورة النساء.

(4) أي: عبد الله بن مسعود ﷺ. انظر: «مباحث في علوم القرآن» لصبحي الصالح (ص٨١).

(5) مالك بن دينار البصري، أبو يحيى، مِن رواة الحديث. كان عالماً زاهداً كثير الورع قنوعاً لا يأكل إلا من كسبه، وله مناقب عديدة وآثار شهيرة. توفي سنة ١٣١ هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٩).

(6) هو عاصم بن أبي الصباح أبو المُجَشِّر - بالجيم والشين المُعجمة مُشددةً مكسورةً -، مقرئ بصري، مات سنة ١٢٨ هـ. «غاية النهاية» (١/ ٣٤٩). وانظر وجوباً التعليق الأخير (ص٢٢٨).

(7) هو عيسى بن عمر الثَّقفيُّ بالولاء، أبو سليمان، مِن أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأولُ مَن هذَّب النحو ورتَّبه، وكان صاحب تقعُّر في كلامه، مكثراً من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرُها. توفي سنة ١٤٩ هـ. «الأعلام» (٥/ ١٠٦).

كأنه قِيل: إن الذين آمنوا بِألسِنَتِهم مَن آمَنَ مِنهُم - أي: بِقلبِه - بِالله . . . إلى آخِرِ الآية، ثم قِيل: والذين هادُوا والصابئُون والنصارَى كذلك.

والثاني: أن يكونَ الأمرُ على ما ذكَرناه مِن ارتِفاعِ (الذين هادوا) بِالابتداء، وكونِ ما بَعده عطفاً عليه، ولكنْ يَكونُ الخبرُ المذكورُ له، ويَكونُ خبر «إنَّ» محذوفاً مدلولاً عليه بخبَرِ المبتدَأ، كأنه قِيل: إن الذين آمَنُوا مَن آمَنَ مِنهم، ثم قِيل: والذين هادُوا . . . إلخ.

والوجهُ الأولُ أجوَدُ؛ لأن الحذفَ مِن الثاني لِدلالة الأول أولى من العكس، وقرأ أُبَيُّ بنُ كَعب[1]: (والصابِئِين)[2] بالياء، وهي مَروِيَّةٌ[3] عنِ ابن كثير[4]، ولا إشكالَ فيها.

[الملحَقات بجمع المذكر السالم]

ثم قُلتُ: وَأُلْحِقَ بِهِ: أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ[5]، وَبَابُهُمَا،

---

(1) أُبيّ بن كعب بن قيس، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، مطلعاً على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ، فصار مِن كتاب الوحي. شهد المشاهد كلَّها مع رسول الله ﷺ، وكان يُفتي على عهده، وفي الحديث: أقرأُ أُمتي أبي بن كعب. مات بالمدينة سنة ٢١ هـ. «الأعلام» (١/ ٨٢).

(2) قرأ بها أيضاً جماعةٌ منهم: ابنُ محيصن وابن مسعود وعائشةُ وعاصم الجحدري. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٢١).

(3) نقلها عنه الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٦٦٢)، قال السمين الحلبي: وهذا غيرُ مشهور عنه. «الدر المصون» (٤/ ٣٦٢)، وانظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٢١).

(4) عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، وهو فارسي الأصل. مولده ووفاته بمكة سنة ١٢٠ هـ. «الأعلام» (٤/ ١١٥).

(5) أهمل في الشَّرح العِشرينَ وبابَه، وما بَعده، فنقول نقلاً عن البرماوي وغيرِه: أمَّا (عِشرون) وبابُه فالمرادُ به العُقودُ الثَّمانية إلى (تِسعين)، وهي أسماءُ جُموعٍ على الأصح؛ إذ لا واحدَ لِشيءٍ منها مِن لَفظِه. وأمَّا (أهلون) فمِن جُموع التَّصحيح التي لم تَستوفِ الشُّروط؛ فإنَّه جمعُ (أهْل)، وهو ليس عَلماً ولا صِفةً، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾، وقال تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾، وأما (عِلِّيون) فجمعٌ مُستَوْفٍ لِلشروط، لكنَّه سُمي به، فصار مَدلولُه مُفرداً، وعبارةُ الشارح في «شرح القطر» (ص١١٩) عند كلامه عليه: وكذلك «عِلِّيُّونَ» وما أشبهه مِما سُمي به مِن الجموع، ألا ترى أن علِّيين في الأصل جمع لـ«عِلِّيّ»؟ فنُقل عن ذلك المعنى وسُمي به أعلى الجنة، وأُعرب هذا الإعرابَ نظراً إلى أصله، ←

وَأَهْلُونَ، وَعِلِّيُّونَ، وَنَحْوُهُ[1].

وأقولُ: أُلحق بجمع المذكَّر السالم ألفاظٌ[2]:

[«أُولو»]

مِنها «أُولُو»، وليس بِجَمع[١]، وإنما هو اسمُ جمع[3] لا واحدَ له مِن لَفظه وإنما له واحدٌ مِن معناه وهو ذُو[4]، ومِن شَواهِدِه قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢].

(لا) ناهية، (يأتلِ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لا» الناهية، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياء، وأصلُه: يَأْتَلِي، ومعناه يَحْلِف، وهو يَفتَعِلُ من الأَلِيَّة[٢]، وهي اليَمِين، أو مِن قولِهم:

(١) بين الجمع واسم الجمع اتفاقٌ واختلافٌ، فيتَّفقان في كون كل منهما يدلُّ على ثلاثة فصاعداً، ويَختلفان في أن الجمع لا بدَّ أن يكونَ له مفرد مِن لفظه كرجل ورِجال ومحمد ومحمَّدِين، ولا بد أن يكونَ معنى المفرد هو بِعينِه معنى الواحد من أفراد الجمع، ولهذا كان العالَمون اسمَ جمع ولم يكن جمعاً، لأن العالم المفرَد اسمٌ لكل ما سوى الله، والعالَمِين خاص بالعقلاء.

(٢) مِن استعمال الأَلِيَّة بمعنى اليَمين قولُ الشاعر، ويُنسب لمجنون ليلى:

عَلَيَّ أَلِيَّةٌ إنْ كُنْتُ أَدْرِي ... أَيَنْقُصُ حُبُّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ؟

قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]. اهـ وما ذكره فيه هو أحد أوجُه مشهورة، وسيُفصلها المحقق رحمه الله في التعليق رقم (١) (ص١٥٣).

(1) لم يُبيِّن المصنف في الشرح ما أراده به، قال الجوجري: وقوله: «ونحوه» أشار إلى نحو: «عِلِّيُون» من كل ما سمي به نحو: «زيدون»، ويجوز أن يُريدَ كل ما تقدم لِيَدخل نحو: «وابِلُون»، وهو في معنى «أهلون» ـ أي: في حكمه، وأما معناه فالمطر الشديد ـ؛ إذ مفردُه «وابل» وليس عَلَماً ولا صِفة. «شرح الجوجري» (١/ ٢٠٣).

(2) تتوزع هذه الألفاظ على أربعةِ أنواع: أسماء مجموع، وجُموع تكسير، وجُموع تصحيح لم تَستوفِ الشروط، وما سُمي به من ذلك. انظر: «الجوجري» (١/ ٢٠٤).

(3) اسم الجمع هو الاسمُ المَوضوع لِمَجموع الآحاد؛ سواءٌ كان له واحدٌ مِن لفظِه كـ(رَكْب وصَحْب)، أو لم يَكن كـ(رَهْط وقَوْم).

(4) أي: بمعنى صاحب، ولم يقولوا ابتداءً: وهو صاحب؛ لأنَّ صاحِباً مشتق، و(أولو) جامد كما أن (ذُو) كذلك.

«ما ألَوْتُ جهداً» أي: ما قصَّرتُ، وعلى الأول فأصلُ (أن يؤتوا): على أن لا يُؤتُوا[1]، فحُذفت «على» و«لا»، كما قال الله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لأنْ لا تضلُّوا، وعلى الثاني فأصلُه: في أن يُؤتُوا، فحُذفت «في» خاصَّةً، وقُرئ: (ولا يَتألَّ)[2] وأصلُه: يَتألَّى، وهو يَتَفَعَّلُ[1] من الألية، و(أُولو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و(أولي) مفعول بـ«يُؤتُوا»، وعلامةُ نصبِه الياء.

وقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، فهذا مثالُ المجرورِ، وذانِك مِثالًا المرفوعِ والمنصوبِ.

[«عالَمُون» و«عِشرُون» وبابُه]

ومِنها: «عالَمُون» و«عِشرُون» وبابُه إلى «التِّسعين»؛ فإنَّها أسماءُ جُموعٍ أيضاً لا واحدَ لها مِن لَفظِها[3].

[«أرضون»]

ومِنها: «أَرَضُون» وهو بفتحِ الراء، وهو جمعُ تكسير لِمؤنّثٍ لا يَعقل؛ لأن مُفرَدَه «أَرْض» ساكنَ الراء، والأرض مُؤنَّثة؛ بدليل ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: ٢] وهي مِمَّا لا يَعقل قطعاً، وإنما حَقُّ هذا الإعراب ـ أي: الذي يُجمَع بالواو والنون[4] ـ أن يَكونَ في جمعِ تصحيح لِمُذكَّرٍ عاقِلٍ، تقول: هذه أَرَضُون، ورأيتُ أَرَضِينَ، ومَررتُ

(١) ومِن استعمال تألَّى بمعنى حَلَف قولُ زيدِ الفَوارس:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ(*)

(1) قدَّره بذلك لأن الحلف يَتعدَّى بـ«على» والمحلوف عليه هو جوابُ القَسَم، وهو هنا عدمُ الإيتاءِ لا الإيتاءُ. «الأمير» (ص٢٦).

(2) قرأ بذلك أبو جعفر وزيدُ بنُ أسلم وأبو العالية وغيرُهم. «معجم القراءات» (٦/ ٢٤٥).

(3) أما عالَمون فلِما ذكَره المحقق في الهامش، وأما عِشرون وأخواتُها فلأنها لو كانت جموعاً لَصَدق عِشرون على الثلاثين وثَلاثون على تِسعة، وهكذا الباقي. انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٣٥).

(4) سقطت هذه الجملة ـ أعني قوله: (أي: الذي يُجمَع بالواو والنون) – من غالب النسخ المخطوطة.

(*) كُتبت في الأصل: (مَفايِدُ) بالدال، والصواب بالهمزة لأنه من فأد اللحمَ وافتأده: إذا شَواه.

بِأرضِينَ، وفي الحديث: «مَن غَصَبَ قِيدَ شِبرٍ مِن أرضٍ طُوِّقَه من سبعِ أرضِين يومَ القِيامة»(1)، ورُبَّما سكنتِ الراءُ في الضَّرورةِ، كقولِه:

١٦ـ لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قامَ مِنْ بَنِي هَـدادٍ خَـطِـيـبٌ فَـوقَ أَعْـوادِ مِـنْـبَـرِ(١)

---

(١) ١٦- هذا بيت من الطويل، وقائله كعب بن معدان الأشقري، ومِمن استشهد به مِن النحاة السيوطي في «همع الهوامع»، وابن جني في كتابه «المحتسب» (١/ ٢١٨).

اللغة والرواية: «هداد» بوزن سَحاب ـ حيٌّ من اليمن، ويَروي كثير من الناس: «إذ قام من بني سَدوس»، ولكن رواية الأثبات مثل رواية المؤلف.

المعنى: يهجو قوماً بأنهم ليسُوا أهلاً للتقدم ولا لِلرياسة، وأنهم لا يُحسنون الكلام، وذكر أن الأرض اضطربتْ وضج أهلُها حين قام من هؤلاء خطيب يخطب الناس.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم(*)، قد: حرف تحقيق، «ضجت» ضج: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «الأرضون» فاعل (ضج) مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في مفرده، «إذ» كلمة دالة على التعليل(**) قيل: إنها ظرف، وقيل: إنها حرف، «قام» فعل ماض، «من بني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (خطيب)؛ لأن أصل هذا الجار والمجرور نعتٌ له، فلَما تقدم عليه صار حالاً؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أُعرب حالاً؛ لئلّا يلزم تقدم التابع على المتبوع، وبني مضاف، و«هداد» مضاف إليه، «خطيب» فاعل (قام)، «فوق» ظرف مكان متعلق بـ(قام)، وفوق مضاف، و«أعواد» مضاف إليه، وأعواد مضاف و«منبر» مضاف إليه. =

---

(1) أخرجه البخاري (٢٤٥٣) ومسلم (٤١٣٧) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. قال الإمام ابن دقيق: والقِيد: بمعنى القَدْر، وقَيَّده بِالشبر لِلمُبالغة، ولِبَيان أنَّ ما زاد على مِثلِه أولى منه، وطُوِّقَه أي: جُعل طَوقاً له. «إحكام الأحكام» (٢/ ١٥٩).

(*) هكذا يُعربها الشيخ رحمه الله غالباً، وقد كتبتُ على نظير هذه العبارة في تحقيق «شرح القطر» (ص٣٢٤) ما نصُّه: الصحيح أنها للتأكيد أو لجواب القسَم، قال المصنف في «المغني» (ص٣١٠): اللامُ الموطِّئة للقسم ـ ويقال لها: المؤذِنة ـ هي اللام الداخلة على أداةِ شرط لِلإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها لا على الشرط، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾، وأكثرُ ما تدخل على «إن»، وقد تدخل على غيرها ... إلخ كلامه، وذكر قبل ذلك في (ص٣٠٢) خلافاً في دخول اللام على الفعل المقرون بـ «قد» ثم قال: والمشهورُ أن هذه لامُ القسَم، وقال أبو حيان في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾: هي لام الابتداء مُفيدة لمعنى التوكيد، ويَجوز أن يكون قبلَها قَسَم مُقدَّر وألا يكونَ. اهـ ومنه يُعلم أن اللام في «لقد» ليست موطئة للقسم وإن اشتهر ذلك بين المعربين في هذا الزمان، وممن نصَّ على أنه خطأ الصبان في (١/ ٢٠٠)، وانظر أيضاً: (٢/ ٤٢)، والله الموفق.

(**) الأظهر هنا أنها ظرفية متعلقة بـ(ضجَّت)، والجملة بعده مضاف إليه.

[«سنونَ» وبابُه]

ومنها: «سِنُون»، وهو كأَرضُون؛ لأنه جمع سَنةٍ، وسَنة مفتوحُ الأول، وسِنُون مكسور الأول، وسَنَة مُؤنَّثٌ غيرُ عاقل، وأصلُه: سَنَوٌ أو[1] سَنَهٌ[2]؛ بدليل قولهم في جمعِه بِالألف والتاءِ: سَنَوات، وسَنَهات، وقَولِهم في اشتقاقِ الفِعل مِنهُ: سانَهتُ وسانَيْتُ[3]، وأصل سانَيْتُ: سانَوْتُ[4]، فقلبُوا الواوَ ياءً حِين تجاوزتْ مُتطرِّفةً ثلاثةَ أحرُفٍ.

ومِن شَواهدِ «سِنِين» قولُه تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] تُقرأ (مائة) على وَجهَين[5]: مُنوَّنةً، وغيرَ مُنوَّنةٍ؛ فمَنْ نَوَّنَها فـ«سنينَ» بدلٌ مِن (ثلاثَ)؛ فهي مَنصوبةٌ، والياءُ علامةُ النَّصبِ، قِيل: أو مجرورةٌ بدل مِن (مِائة)، والياءُ علامةُ الجر، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ البدل يُعتَبَرُ لِصحَّتِه إحلالُه محلَّ الأولِ مع بقاءِ المعنى، ولو قِيل: «ثلاثَ سنين» لاختلَّ المعنى كما ترَى، ومَنْ لم يُنوِّنْها فـ«سنينَ» مُضاف إليه[6]، فهي مَخفوضة، والياءُ علامةُ الخفض.

= **الشاهد فيه:** قوله: «الأرضون» فإنه جمع أرضاً جمعَ مذكر سالماً شذوذاً؛ فإن جمع المذكر السالم إنما يكون لِلعقلاء المذكَّرِين، وأرض ليس من العقلاء، فوق أنه مِن المؤنثات.
والمعروف أنهم إذا جمعوا أرضاً هذا الجمع يُحركون راءَه إيذاناً بهذه الحركة التي تُخالف ما في المفرد بأنهم خالفُوا قواعدهم في هذا اللفظ، فجمعوا على هذا الجمع ما لم يكونوا لِيَجمعوه عليه، ولكن هذا الشاعر قد جاء به ساكنَ الراء، فتكون في هذه الكلمة مخالفةٌ لِلقياس بما ذكرناه أولاً، ومخالفةٌ للاستعمال بسببِ تسكين الراء، فافهم ذلك.

---

(1) (أو) للتخيير لا للشَّك كما زَعمه بعضُهم؛ لِثُبوت أصالةِ كل مِنهما بدليل. «الصبان» (١/ ١٥١).

(2) بالتحريك فيه وفيما قبله على المشهور فيهما، وقيل: بالفتح فيهما.

(3) مَعناه: عاملتُه بالسنة أو استأجرتُه لها، وسانهتِ النخلةُ: حملتْ سنةً ولم تحملْ أخرى. ومِثلُه المُعاوَمة والمُشاهَرة والمُياوَمة والمُلايَلة والمُساعاة والمُصايَفة والمُخارَفة والمُشاتَاة والمُرابَعة من العام والشهر واليَوم والليلة والساعة والصَّيف والخريف والشتاء والرَّبيع. انظر: «تاج العروس» (س ن هـ) و(ر ب ع).

(4) أي: بدليل قولهم: سنوات بالواو. انظر: «الأمير» (ص٢٦).

(5) قرأ حمزةُ والكسائي بغير تنوين، وقرأ الباقُون بالتنوين. «معجم القراءات» (٥/ ١٨٦-١٨٧).

(6) أي: وإنْ كان الأكثر إضافةَ المئة إلى المفرَد نحو: ثلاثُ مئةِ سنةٍ.

ولم تَقَعْ في القرآنِ مَرفوعةً، ومِثالُها قولُ القائل(١):

١٧ـ ثُمَّ انْقَضَتْ تِلكَ السِّنُونَ وأهْلُها فَكَأنَّها وَكَأنَّهُمْ أحْلامُ(١)

---

(١) ١٧- هذا بيت من الكامل من قصيدة لأبي تمام: حَبيبِ بن أوسٍ الطائي، المتوفَّى في سنة ٢٣١ من الهجرة، وهو من الشعراء الذين لا يُحتَج بشعرهم على مفرَدات اللغة ولا على قواعدِ النحو والصرف؛ لأنه كان في الزمن الذي اضطربتْ فيه ألسنةُ العرب، والمؤلف جاء بِكلامه مثالاً ولم يأتِ به شاهداً، وقبل البيت الذي أنشدَه المؤلف قولُه:

أعْوامُ وَصْلٍ كان يُنْسِي طُولَهَا ذِكْرُ النَّوَى، فَكَأنَّها أيَّامُ
ثُمَّ انْبَرَتْ أيَّامُ هَجْرٍ أرْدَفَتْ نَحْوِي أسًى، فَكَأنَّها أعْوَامُ

اللغة: «أحلام» جمع حُلم ـ بضم الحاء المهملة واللام مضمومة أو ساكنة ـ وهو ما يَراه النائم في نومه، ووِزانه: قُفْل وأقْفال، أو عُنُق وأعْناق.

المعنى: يصف أيام سروره بلقاء أحبائه بأنها قصيرة، ويُشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم في نومه، فكأنه خيالٌ لا حقيقةَ له.

الإعراب: «ثم» حرف عطف، «انقضت» انقضى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «تلك» تي: اسم إشارة فاعل (انقضت)، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «السنون» بدل من اسم الإشارة، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر، «وأهلها» الواو عاطفة، وأهل: معطوف على قوله: (السنون)، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «فكأنها» الفاء عاطفة، كأن: حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسم (كأن)، «وكأنهم» الواو عاطفة، كأن: حرف تشبيه ونصب أيضاً، وضمير الغائبين اسم (كأن)، «أحلام» خبر (كأن) الأول، وخبر الثاني محذوف يدل عليه خبر الأول، وأصل الكلام: فكأنها أحلام وكأنهم أحلام، وتقدير الحذف من الثاني لِدلالة الأول عليه أولى من العكس كما مَرَّ للمؤلف قريباً.

التمثيل به: في قوله: «السنون» فإن هذه الكلمة وقعتْ في موقع المرفوع، لكونها بدلاً من المرفوع على الفاعلية، والبدل يَتبع المبدل منه في إعرابه، وقد جاء بها الشاعر بالواو؛ لأن هذه الكلمة ترفع بالواو، وتنصب وتخفض بالياء، مثلَ جمع المذكر السالم.

---

(1) هو أبو تمام، وليس هو ممن يُستشهَد بِشعره على الصحيح كما سيَذكره المحقق، فلو أنشد الشارحُ غيرَه لكان أولى، ومِن ذلك قول عنترة:

والمُطْعِمُون إذا السِّنونَ تَتابَعتْ مَحْلاً وضَنَّ سَحابُها بِسِجالِ

انظر: «ديوان عنترة» (ص٦٦).

[المقصود بـ«باب سِنِينَ»]

وأشرتُ بِقَولي: «وبابه»[1] إلى أنَّ كُلَّ ما كان كـ«سِنِينَ»[١] - في كونِه جَمعاً، لِثُلاثيٍّ، حُذفتْ لامُه، وعُوِّض عنها هاءُ التأنيثِ[2] - فإنَّه يُعرَب هذا الإعرابَ، وذلك كـ«قُلَة[3] وقُلِين»، و«عِزَة[4] وعِزِين»، و«عِضةٍ وعِضِين»، قال اللهُ تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] أي: فِرَقاً شَتَّى؛ لأنَّ كل فِرقة تَعتزِي[5] إلى غير مَن تعتزي

(١) ذكر المؤلف في هذا النوع مما يلحق بجمع المذكر السالم ثلاثةَ قيود:
الأول: أن يكون مفرده ثلاثيًا، فخرج ما كان مفرده رباعيًا كجعفر وشبهه.
والقيد الثاني: أن تكون اللام قد حُذفت في المفرد، فخرج به ما لم يحذف منه شيء أصلاً نحو: تمرة وكلمة، وما حُذفت فاؤه دون لامه نحو: عِدة وصِفة وضَعة، وشذ أضون في جمع أضاة - وهي بوزن قَناة: الغدير - كما شذَّ حرون في جمع حرة - وهي الأرض ذات الحجارة - وكما شذ رقُون في جمع رِقة - وهي بِزنة عِدة: الفضة - وكما شذ لِدُون في جمع لِدَة - وهي بوزن عِدة أيضاً: الذي يُساويك في سِنِّك - وكما شذ حشُون في جمع حِشة - وهو بزنة صِفة أيضاً: الأرض الموحِشة - فإن أضاة وحرة لم يحذف منهما شيء، ورقة ولِدة وحِشة حُذفت فاءاتها لا لاماتها، فإن أصل الرقة: الوَرِق، واللِّدة: الولد، والحِشة: الوَحش.
والقيد الثالث: أن يُعوَّض من اللام المحذوفة في المفرد تاءُ التأنيث، فخرج به ما لم يُعوض أصلاً كيَدٍ ودَم وأبٍ وأخ، وما عُوض بغير تاء التأنيث نحو: اسم، وشذ بَنُون وأَبُون وأَخُون في جمع ابنٍ وأب وأخ، فإنَّ لاماتها قد حُذفت، ولكن لم يُعوَّض في الأب والأخ شيء، وعُوض في الابن همزة الوصل في أوله، وأصلها: بَنَو وأَبَو وأَخَو.
وبقي قيد رابع لم يذكره المؤلف، وهو ألا يكون المفرَد قد جُمع جمعَ تكسير، فخرج به ما جُمع مفرده جمعَ تكسير نحو: شاةٍ وشَفَة؛ فإنهما جُمعَا على شِياهٍ وشِفاهٍ، وشذ من ذلك ظبُون في جمع ظُبة - وهي حد السيف - فإنها جُمعت جمع تكسير على ظُبًى مثل: مُدًى، وعلى أَظْبٍ مثل: أَيْدٍ وأَدْلٍ.

---

(1) قال البرماوي (ق٥/أ): إفرادُ الضمير في (بابه) يَدلُّ على أنه لم يَكن في النُّسخة التي شَرَح عليها (عشرون)، فلا يُقال: إنَّما لم يَذكر المُصنِّف في الشَّرح العِشرين وبابَه لِوُضوحه.
(2) يَنبغي أن يُزاد فيه: ولم يُكسر؛ لإخراج نحو: شَفَة؛ فإنهم قالوا فيه: شِفاه، فلا يُجمَع كسَنة.
انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٦٤).
(3) القُلَة: عُودانِ يَلعب بهما الصِّبيان. «القاموس المحيط» (ق ل و).
(4) العِزة: العُصْبةُ مِن الناس. السابق (ع ز و). وسيذكر الشارح وجهَ اشتقاقه.
(5) يقال: عزَا إلى بني فلانٍ واعْتزَى وتَعَزَّى، كلُّه بمعنى: انتَسَب؛ صِدقاً أو كذباً. انظر: «اللسان» (ع ز ا).

إليه الفرقةُ الأخرى، وانتِصابُها على أنها صِفة لِـ«مُهطِعين» بمعنى مُسرِعين، وانتصابُ مُهطِعين على الحال، وقال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر ٩١] فـ«عِضِين»: مَفعولٌ ثانٍ لِـ«جعل» منصوبٌ بالياء، وهي جمعُ عضة، واختُلف فيها، فقيل: أصلُها: عِضَوٌ، مِن قولهم: «عَضَّيْتُ [الشيءَ][1] تَعْضِيَةً»: إذا فرَّقته، قال رؤبة[2]:

١٨- ولَيْسَ دِينُ الله بالمُعَضَّى[1]

(١) ١٨- هذا الشاهد بيت من مشطور الرجز، وهو من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج أولها:

دايَنْتُ أرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وأدَّتْ بعْضا

وقد أنشده الأشموني لمثل ما هنا (رقم ٢٤).

اللغة: «أروى» اسم امرأة، «مطلت»، تقول: مطل فلان فلاناً بِدَينه الذي عليه: إذا كان يُسوِّف في قضائه ولا يُؤدِّيه، «المعضَّى» اسم مفعول من عَضَّاه ـ بتشديد الضاد ـ إذا جزَّأه وفرَّقه.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص، «دين» اسم ليس، وهو مضاف و«الله» مضاف إليه، «بالمعضَّى» الباء حرف جر زائد، المعضى خبر (ليس).

الشاهد فيه: قوله: «المعضى»؛ فإن هذه الكلمة اسم مفعول من معتلِّ اللام المضعَّف الوسط، مثل زكَّى ووفَّى وأدَّى، واسم المفعول منها مُزكًّى ومُوفًّى ومُؤدًّى ـ بضم الميم في الثلاثة وفتحِ ما بعدها وتشديدِ الحرف الثالث، ومعنى المعضَّى: المجزَّأ المفرق، تقول: عضيت الذبيحة، إذا قطعتها أجزاء عِدة، وفصلتَ كل جزء منها عن أخواته، والأصل في ذلك كله العضو الذي هو واحد الأعضاء، والمؤلف يريد أن يقول: «عضة» بكسر العين وفتح الضاد التي هي مفرد «عضين» في نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ مأخوذة من التعضية؛ لأن المعنى فيهما واحد؛ ألا ترى أن ابن عباس رضي الله عنهما فسر هذه الآية بقوله: «أي: جزؤوا القرآن أجزاء»؟ وعلى هذا يكون أصلها: عِضَو، فحذفوا الواو، ثم عوَّضوا منها الهاء، وهذا أحد مذهبين للعلماء في هذه الكلمة، والمذهب الثاني أشار إليه المؤلف، وحاصله أن عضة مأخوذةٌ من العضه وهو السحر والكهانة، أو البهتان والإفك، بدليل جمع عِضة على عضاه مثل شِفاه، وبدليل تصغيرها على عُضَيهة، ومن المعلوم أن الجمع والتصغير يَرُدان الأشياء إلى أصولها، وقد أشبعنا القول في بيان المذاهب في هذه الكلمة وبيانِ أدلتها في كتابتنا على «الأشموني»، وهذه اللَّمحة دالَّة فلا داعي للإطالة بِسَردها.

(1) هكذا في الأصل، والذي في المخطوطات عندي وطبعتي العدوي والأمير: (عضَّيتُه).

(2) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، ولما توفي سنة ١٤٥هـ قال الخليل: دفنَّا الشعر واللغة والفصاحة. «الأعلام» (٣/ ٣٤).

يَعني بالمفرَّقِ، أي: جعلُوا القرآنَ أعضاءً؛ فقال بعضُهم: سِحرٌ، وقال بعضُهم: كَهانةٌ، وقال بعضُهم: أساطيرُ الأوَّلِين، وقيل: أصلُها: عِضْهَةٌ[1] مِن العَضْهِ، وهو الكذبُ والبُهتانُ، وفي الحديث[2]: «لا يَعْضَهْ بعضُكم بَعضاً»[1].

(١) إذا سميتَ بما أصلُه جمع مذكر سالم أو ما أصلُه ملحق بجمع المذكر السالم، فالأول: كما تجده كثيراً في أسماء الأندلسيِّين والمغاربة كابن زَيْدون وابن حَمْدون وابن عَمْرون، والثاني: نحو: ابن سَبْعِين، فالنحاة يَذكرون أن لك في هذا العلم خمسَ لغات:

اللغة الأولى: أن تُعامِله بعد العلمية كما كنتَ تعامله في حال الجمع، فترفعه بالواو نيابة عن الضمة وتنصبه وتجره بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة، وتتعين هذه اللغة فيما زادتْ حروفُه بعد الجمع عن سبعة أحرف كما لو سمَّيت رجلاً بِإِشهِيبابِين.

اللغة الثانية: أن تُلزمه الياء، وتُعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين، وهذه اللغة تجعله كمفرد في آخره ياءٌ ونون مثل: غِسْلِين وسِجِّين.

اللغة الثالثة: أن تُلزمه الواو وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين، وهذه اللغة تجعله كاسم مفرَد في آخره واو ونون مثل: زَيْتون وعَرَبُون وجَيْحُون وسَيْحُون.

اللغة الرابعة: أن تُلزمه الواو ثم تُعربه إعراب الاسم الذي لا ينصرف بضم النون في حال الرفع وفتحِها في حالتي النصب والجر من غير تنوين، وعلَّلُوا منعَ صرفه بوجود العَلَمية وشِبه العجمة.

اللغة الخامسة: أن تُلزمه الواو، وتلتزم فتح النون في الأحوال الثلاثة الرفع والجر والنصب، ويكون الإعراب حينئذٍ بحركات مقدرة على الواو، والنون عوض عن التنوين، وعلى هذا يصحُّ أن يكون ما التزموا فيه الواوَ كابن زيدون وابن عمرون وابن حمدون جارياً على إحدى اللغات الثالثة والرابعة والخامسة، وما التزموا فيه الياء كابن سبعِين جارياً على اللغة الثانية.

ومما نُحبُّ أن ننبهك إليه أن هذه اللغات الخمس مترتبةٌ في القوة على الترتيب الذي حكَيناه، فالأُولى أعلاها، ثم الثانية، ثم الثالثة، وهلمَّ جرًّا.

---

(1) بفتح فسكون، ويجوز أن يكون بفتحتين كما قالوا في أصلِ «شفة». وكُتب في هامش إحدى النسخ الخطية: خـ عضه، وهذه النسخة هي الصواب كما لا يخفى. اهـ قلتُ: كلا القولَين سائغٌ، والأول أشهر، وهو الذي قاله الفراء وحكاه الزمخشري وغيرُه.

(2) أخرج مسلم (٤٤٦١) عن عبادة بن الصامت، قال: «أخذَ علينا رسولُ الله ﷺ كما أخذ على النساء: أنْ لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَسرِقَ، ولا نَزنيَ، ولا نَقتُلَ أولادَنا، ولا يَعضهَ بعضُنا بَعضاً، فمَنْ وفى مِنكم فأجرُه على الله، ومَن أتى مِنكم حَدًّا، فأُقِيم عليه، فهو كفارَتُه، ومَن سترَه الله عليه، فأمرُه إلى الله، إنْ شاء عذَّبه، وإنْ شاء غفَر له». وأخرجه الإمام أحمد (٢٢٦٦٨) على لفظ الخطاب كالمصنف.

[باب الأمثِلة الخمسة]

ثم قُلتُ: السَّادِسُ: «يَفْعَلَانِ وَتَفعَلَانِ وَيَفعَلُونَ وَتَفعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ»؛ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ[1] بِحَذْفِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ فَالمَحْذُوفُ نُونُ الوِقَايَةِ[2]، وَأَمَّا ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ فَالوَاوُ أَصْلٌ، وَالفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلَافِ ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[3].

وأَقولُ: البابُ السادسُ مِمَّا خرَج عنِ الأصل: الأَمثلةُ[4] الخَمسةُ، وهي: كُلُّ فِعلٍ مُضارعٍ اتَّصلَ[5] بِه ألفُ اثنَيْنِ، أو واوُ جماعةٍ، أو ياءُ مُخاطَبة.

---

(1) في بعض النسخ: (وتجزم وتنصب)، بتقديم الجزم على النصب، وعليها شرحُ الجوجري (١/ ٢٠٨)، وكلام العدوي (١/ ١٢٧)؛ فإنهما ذكرا أن علةَ تقديم الجزم أصالتُه في الحذف؛ والحذف في النصب محمولٌ عليه.

(2) لم يتكلم في الشرح على قوله: «وأما نحو: أتحاجوني فالمحذوفُ نون الوقاية»، فنقول: هذا جوابٌ عن سؤال تقديرُه أن يقال: كيف حُذفت النون من أتحاجوني مع أنه قد تقرَّر أنها لا تُحذف من غير ناصبٍ ولا جازم، فأجاب بأن المحذوف منه نون الوقاية وفاقاً للأخفش والمبرد وأكثر المتأخرين، خلافاً لما اختاره ابنُ مالك تبعاً لسيبويه من أن المحذوف نون الرفع، وذلك لأن نون الوقاية هي الثانية وبها حصل الثقل والتكرار، ولأن ما قُصد بها من وقاية الفعل الكسرَ حاصلٌ بنون الرفع، فكان حذفُها أولى لذلك، ومحافظةً على علامة الإعراب. لكنه عكس في «التوضيح» فصحح أن المحذوف نون الرفع. انظر: «الجوجري» (١/ ٢٠٨-٢٠٩) و«بلوغ الأرب» (ص٩٦)، و«شرح الصدور» (ق٥/أ)، و«أوضح المسالك» (١/ ١٠٩).

(3) لم يتكلَّم عليه في الشرح، قال البرماوي: كأنه لِظُهوره مِما قَرَّر به الفرقَ بين المُضارع المُعتلِّ بالواو إذا كان لِمُذكر ونونُه نونُ الرفع، وبَين ما تكون نُونُه نونَ إناثٍ، فقولُه تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ تعفوا منصوبٌ بأن المصدريَّة، وأصلُه: تَعْفُوُونَ، فحُذفت إحدى الواوَين لِلاستثقال، ثم دَخل الناصبُ، فحُذفتِ النُّون، ووَزنُه على هذا: (تَفْعُونَ) كما قَرَّره الشيخُ، و(أنْ) ومَعمولُها مُؤوَّل بِمُفرد، وهو مُبتدأ، و(أقرب) خَبرُه. اهـ

(4) هذا أحسنُ من قول كثير من أهل هذا الزمان: «الأفعال الخمسة»؛ لأن هذه الخمسة ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكنى بها عن كل فِعل كان بمنزلتها، فإن «يفعلان» كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما، وكذا الباقي. انظر: «حاشية الأمير» (ص٢٧)، و«مجيب الندا» للفاكهي (ص٩٧)، و«شرح اللمحة البدرية» (١/ ٣٢٣-٣٢٤).

(5) اختاره على «أسند إليه» لِيَشملَ الحرف العلامة على لغةِ «أكلوني البراغيث». «الأمير» (ص٢٧).

وحكمُها أنْ تُرفعَ بِثُبوت النونِ نِيابةً عن الضَّمةِ، وتُنصبَ وتُجزَمَ بِحذفِها نيابةً عن الفتحةِ والسكونِ[1]، مِثالُ الرفعِ قولُه تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[2] [الرحمن: ٥٠]، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤]، ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥]، فالمضارعُ في ذلك كُلِّه مرفوعٌ؛ لِخُلوّه عن الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ[3] النونِ، ومِثالُ الجزمِ والنصب قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] فـ (لم تفعلوا) جازمٌ ومجزومٌ[4]، (ولن تفعلوا) ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامةُ الجزم والنصب فيهما حذفُ النون.

[توجيهُ ثبوت النون في ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾]

فإنْ قُلتَ: فمَا تَصنَعُ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ فإنَّ «أنْ» ناصبةٌ، والنونُ ثابتةٌ معه؟

قُلتُ: ليستِ الواوُ هنا واوَ الجماعة، وإنما هي لامُ الكلمة التي في قولِك: «زيد يَعفُو»، وليستِ النونُ هُنا نونَ الرفع، وإنما هي اسمٌ مُضمَرٌ عائدٌ على المُطَلَّقات، مثلَها في ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والفعلُ مبنيٌّ لاتِّصاله بِنُونِ النسوة، ووزنُ يَعْفُون هذا[5]: يَفْعُلْنَ، كما أنك إذا قُلتَ: «النسوةُ يَخْرُجْنَ» أو «يَكْتُبْنَ» كان ذلك

(1) وحملوا فيها النصبَ على الجزم كما حملُوه على الجر في المثنى وجمعِ المذكر السالم لأن الجزم نظيرُ الجر في الاختصاص. «شرح اللمحة» (١/ ٣٢٤).

(2) في «العدوي» (١/ ١٢٨): في بعض النسخ: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾ بعد قوله: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴿٥٠﴾﴾، وهذه النسخة غيرُ صواب؛ لأن ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ اسم لا فعل.

(3) عبَّر بالثبوت لمقابلته بالحذف، وإلا فالرفع إنما هو بالنون لا بثبوتها. «الفيشي» (ص٤٤)، و«السجاعي» (ص٢٧).

(4) أي: ﴿لَمْ﴾ حرف جزم، و﴿تَفْعَلُواْ﴾ مجزوم به، والجملة مجزومة بـ ﴿إِنْ﴾، وهذا هو الجاري على الألسنة، وقيل: كلاهما عاملٌ في «تفعلوا» على جهة التنازع . . . إلخ. «حاشية الآلوسي على شرح القطر» (1/ 152) ط: دار نور الصباح، باعتنائي.

(5) في الأصل: «ووزن يعفون على هذا»، وأسقطتُ (على) تبعاً للنسخ المخطوطة، ولِقول العدوي (١/ ١٢٩): (قوله: ووزن يعفون هذا) أي: المسنَدِ لنون النسوة؛ للاحتراز عن المسنَد إلى واو الجماعة الآتي بعده قريباً.

وزنَه، وأمَّا إذا قُلتَ: «الرِّجالُ يَعْفُونَ» فالواوُ واوُ الجماعة، والنونُ علامةُ الرفعِ، والأصلُ: يَعْفُوُونَ بِواوين؛ أُولاهما لامُ الكلمة والثانيةُ واوُ الجماعة، فاستُثقلت الضمة على واوٍ قبلَها ضمة وبعدَها واوٌ ساكنةٌ ـ وهي الواو الأُولى ـ فحُذفت الضمة فالتَقى ساكِنانِ، وهما الواوانِ، فحُذفت الأُولى. وإنما خُصَّتْ بالحذف دونَ الثانيةِ لِثلاثةِ أُمُور:

أحدُها: أنَّ الأُولى جزءُ [كلمة] والثانيةُ كلمة، وحذفُ جزءٍ أسهلُ مِن حذفِ كُلٍّ.

والثاني: أن الأُولى آخِرُ الفعل، والحذفُ بِالأواخِر أَولى.

والثالثُ: أنَّ الأُولى لا تدلُّ على معنًى، والثانيةُ دالَّة على معنًى[1]، وحَذفُ ما لا يدلُّ أَولى مِن حذفِ ما يَدلُّ.

ولِهذه الأوجُهِ حذفُوا لامَ الكلمة في «غازٍ» و«قاضٍ» دُون التَّنوينِ؛ لأنه جِيءَ به لِمَعنى، وهو كلمةٌ مُستقلَّةٌ، ولا يُوصَف بأنه آخِر[2]؛ إذ الآخِرُ الياءُ.

ويَزيد[3] وجهاً رابعاً: وهو أنه صحيحٌ والياءُ مُعتلَّة[4].

فلَمَّا حُذفتِ الواو صار وزنُ يَعفُونَ: يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولِهذا إذا أدخلتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قُلتَ: «الرجالُ لم يَعْفُوا» و«لنْ يَعْفُوا»، فاعْرِفِ الفرقَ.

---

(1) أي: وهو الفاعليَّة.

(2) كأنه يقصدُ أن الياء هي الآخِر، وأن التنوين إنما هو شيءٌ أُلحق بالآخِرِ وليس إياه، لكن لا يخفى أن المنازعةَ في هذا ممكنةٌ.

(3) أي: التنوينُ في (غازٍ) ونحوِه.

(4) أي: والتصرُّفُ في المعتل أسهلُ وأولى.

[باب الفعل المعتل الآخِر]

ثم قُلتُ: السَّابِعُ: الفِعْلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ، كـ«يَغْزُو، وَيَخْشَى، وَيَرْمِي»؛ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، وَنَحْوُ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ مُؤَوَّلٌ.

وأقولُ: هذا خاتمةُ الأبوابِ السَّبعةِ التي خَرجتْ عن القِياس، وهو الفعلُ [المضارعُ][1] الذي آخِره حرفُ عِلَّة، وهو الواوُ والألف والياء؛ فإنه يُجزَم بحذف الحرف الأخِير نِيابةً عن حذفِ الحركة[2]، تقول: «لم يَغْزُ» و«لم يَخْشَ» و«لم يَرْمِ»، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧].

اللامُ لامُ الأمر[3]، و(يدعُ) فعلٌ مضارعٌ مجزوم، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواو، و(ناديه) مفعولٌ ومضاف إليه، وظهرتِ الفتحةُ على المنقوص لِخفَّتِها، والتقديرُ: فَلْيَدْعُ أهلَ نادِيه، أي: أهلَ مَجلِسِه.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فهَذان مِثالانِ لِحذف الألفِ.

وقال الله تعالى: ﴿لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]: (لمَّا) حرفُ جزم لِنفي المضارع وقَلبِه ماضياً، كما أن «لم» كذلك، والمعنى: أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ[4] ما أمره الله تعالى به حتى يَخرُجَ من جميعِ أوامِره، وهذا مثالُ حذف الياء، والله أعلَمُ.

---

(1) هكذا وضع المحقق رحمه الله هذا الحرف بين معقوفين، وهو ساقط في النسخ الخطية وغيرها، فإن كان استِدراكُه من نُسخ أخرى فلا كلام معه في ذلك، وإن كان زاده اجتهاداً وفعل مثلَ ذلك في «شرح القطر» فيُعترَضُ عليه بأنه لا حاجةَ للتقييد بالمضارع؛ لأن الكلامَ في الإعراب النِّيابي، وليس شيءٌ من الأفعال غيرَ المضارع بمعرَب، فالتقييدُ به تحصيلُ حاصل.

(2) ذلك لأن حروف العلة قد ضعفت وقرُبتْ بِسكونها من الحركات، فتسلَّطَ عليها الجازم تسلُّطَه على الحركات، فحذفها كما يَحذف الحركاتِ. «شرح الجوجري» (١/ ٢١١).

(3) لكنها مُستعمَلة هنا في التهديد توسعاً. أي: «الأمير» (ص٢٨).

(4) قيَّده بذلك إشارةً إلى ما ذكَروه في لَمَّا مِن كون مدخولها مُتوقعَ الحصول. انظر: «شرح القطر» للمصنف (١٧٢).

[توجيهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾]

وأمَّا[1] قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في (يتَّقي) وإسكان الراء في (يصبرْ) على قراءة قُنْبُل[2] ـ فمُؤوَّل، هذا جواب سؤال تقديرُه أن الجازم وهو (مَن) دخل على (يتقي) ولم يُحذف منه حرفُ العِلَّة، وهو الياء؛ فالجوابُ عنه أن (مَن) موصولةٌ لا أنها شَرطيَّة[١]، وسكونُ الراء من (يصبرْ): إمَّا لتوالي حركاتِ

(١) حاصلُ الكلام في هذه الآية الكريمة أن من النحاة مَن ذكر أن «من» في قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ شرطية تجزم فعلَين: الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، فقيل لهم: إذا كانت من شرطية فلماذا لم تجزم (يتقي) مع أنه فعل الشرط، ولو أنها جزمته لحذفت الياء؛ لأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة؟ وأجاب المحققون من النُّحاة القائلون بأن (من) شرطية بجوابَين، **أولهما**: أن (يتقي) مجزوم، وعلامة جزمه السكون، كالفعل الصحيح الآخر تماماً، وقد اختارَ ابن مالك هذا الجواب، وحكى أن مِن العرب مَن يُثبت أحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء في الفعل المضارع المعتل المجزوم، وعلى لُغتهم يكون الجزم بالسكون معاملةً لِلمعتل بمعاملة الصحيح، **والجواب الثاني**: أن (يتقي) مجزوم بحذف الياء كما هي لغة جمهور العرب، وهذه الياء ليستْ لام الكلمة التي حذَفها الجازم، بل هي ياءٌ نائشة عن إشباع كسرة القاف.

ومِن العلماء من زعم أن (مَن) ليست شرطية جازمة، بل هي اسم موصول، وعليه يكون (يتقي) مرفوعاً بضمة مقدرة على الياء، فاعتُرض على هؤلاء بأن (يصبر) معطوف عليه وهو مجزوم، =

(1) مِن هنا إلى آخر الفقرة ساقطٌ من النسخ الخطية التي عندي، وإنما وقع في طبعتي الشرح اللتين مع حواشي الأمير والعدوي، ولم يتكلَّم كلاهما على شيء مما فيها، بل نصَّ العدوي (١/ ١٣٠) على أن المؤلِّف لم يتعرَّض لشرحها، قلتُ: ويُؤيِّده أشياء، منها: قول الشارح قبل ذلك: (والله أعلم)؛ فإنه إنما يَليق بآخر البحث قُبيل الدخول في فصل جديد؛ ومنها: شرحُ البرماوي للمسألة في «شرح الصدور» على أنها مما أهمله المصنف؛ ومنها: طريقة شرح المسألة؛ فإنها غيرُ معهودة في كلام ابن هشام، ولا سيَّما قوله: هذا جوابُ سؤال تقديره .. بعد قوله: وأما قوله تعالى ... فمؤوَّل. نعم كُتب في هامش «العدوي» المطبوع ما نَصُّه: (قوله: لم يتعرض .. إلخ) بل تعرَّض له في النُّسخ التي بأيدينا. اهـ ومع هذا أظن النصَّ ملحَقاً بالأصل من ناسخ أو غيرِه، ولا سيَّما مع مُشابهتِه لما في «التوضيح» للمصنِّف. والله أعلمُ بحقيقة الحال.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن المكيّ المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشهير بقنبل، كان إماماً متقناً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، وولي الشرطة بمكة، وكان لا يَليها إلا أهل العلم والفضل. توفي سنة ٢٩١ هـ. «الأعلام» (٦/ ١٩٠).

الباء والراء والفاء والهمزة[1] تخفيفاً، أو لأنه وَصَل بِنِيَّةِ الوقفِ، أو على العَطفِ على المعنى؛ لأنَّ «مَنِ» الموصولةَ بمنزلةِ الشرطيَّةِ لِعُمومها وإبهامِها.

= فكيف يُعطَف المجزوم على المرفوع؟ وقد أجاب هؤلاء بثلاثة أجوبة، **الأول**: أن سكون الراء في (يصبر) ليس للجزم، بل هو لِتوالي أربع متحركات، والعربُ تَستثقل توالِيَها، فهو مرفوع لأنه معطوف على مرفوع، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها استثقالُ توالي أربع متحركات، **والجواب الثاني**: أن القارئ وقف[*] على (يصبر) بالسكون، ثم وَصَل بنية الوقفِ، **والجواب الثالث**: أنه عَطف على المعنى، أي: إنه عامَل (مَن) الموصولة معاملةَ الشرطية لِشبهها بها في العموم والإبهام.

(1) أي: الباء والراء من «يصبرُ»، والفاء والهمزة من «فإن».

(*) أراد: قدَّر الوقف . . . إلخ، وإلَّا فلا يُمكن الوقف عليه ووصلُه بنية الوقفِ في الوقت عينِه.

[فصلٌ في الإعراب التقديريّ]

ثم قُلتُ: فَصلٌ: تُقَدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلُّهَا فِي نَحْوِ: «غُلَامِي»، وَنَحْوِ[1]: «الفَتَى»، وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: «القَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى»، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو» وَ«يَرْمِي».

وأقولُ: الذي تُقدَّر فيه الحركات[١] ثلاثة أنواع: ما تُقدَّر فيه الحركاتُ الثّلاثُ، وما تُقدر فيه حَركتانِ، وما تُقدَّرُ فيه واحدةٌ.

[ما تُقدر فيه الحركات الثلاث]

فأمّا الذي تُقدَّرُ فيه الثلاثُ فنَوعان:

[١- المضاف للياء غيرَ مثنًّى أو شِبهِه]

أحدُهما: ما أُضيف إلى ياءِ المتكلم وليس مُثنًّى، ولا جمعَ مذكّر سالماً، ولا مَنقوصاً، ولا مقصوراً[2]، وذلك نحوُ: «غُلامِي» و«غِلْمانِي» . . . .

(١) لم يذكر المؤلف أن السكون قد يُقدر أيضاً، وعُذرُه أن الأسباب التي تَقتضي تقدير السكون طارئة عارضة، وليست من جوهر اللفظ، وأشهرُ هذه الأسباب اثنان: أولهما: التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بكسر نون (يكن) للتخلص من التقاء الساكنين، والثاني: الرويُّ، نحو قول الممزِّقِ:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ أَنْتَ آكِلِي ... وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

بكسر قاف (أمزقِ) لأن الشاعر قد بنى القصيدةَ على كسرِ الحرف الأخير.

(1) أعاد لفظةَ نحو ولم يقل: «نحو: غلامي والفتى» لِيَختصَّ قوله: «ويُسمى مَقصوراً» به. «الجوجري» (١/ ٢١٩).

(2) سببُ استثناء هذه الأربعة: أن المثنى والمجموعَ على حدِّه المُضافَين إلى ياء المتكلم إنما يُعربان بالحروف، أعني بِالألف والواو رفعاً، والياءِ جرًّا ونَصباً، فلا حركات مُقدرة فيهما، وأنَّ المقصورَ تُقدَّر فيه الحركاتُ لِكونِه مقصوراً، لا لِكونه مُضافاً إلى الياء، وأمّا المنقوصُ فاستثناؤه ظاهرٌ حالَ الرفع والجر؛ لأن الحركة ←

و«مُسْلِماتي»[1](١)، فهذه الأمثلةُ ونحوُها تُعرَبُ بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ على ما قبل الياء، والذي منع مِن ظُهورِها أنهمُ التزمُوا أنْ يَأتُوا قبل الياء بحركةٍ تُجانِسُها، وهي الكسرةُ، فاسْتحالَ حِينئذٍ المجيءُ بِحركاتِ الإعرابِ قبل الياء؛ إذِ المحلُّ الواحدُ لا يَقبَلُ حَركتَين في الآنِ الواحِدِ، فتقول: «جاء غُلامِي» فتكون علامةُ رَفعِهِ ضَمَّةً مُقَدَّرةً على ما قبلَ الياء، و«رأيتُ غُلامِي» فتكونُ علامة نَصبِه فتحةً مُقدَّرةً على ما قبلَ الياء، و«مَررتُ بِغُلامِي» فتكون علامةُ جرِّه كسرةً مُقدَّرةً على ما قبلَ الياءِ، لا هذه الكسرةُ الموجودةُ كما زعَم ابنُ مالك؛ فإنَّها كسرةُ المناسَبةِ، وهي مُستحَقَّةٌ قبل التركيبِ، وإنَّما دخَل عامِلُ الجرِّ بعد استِقرارِها.

واحتَرزتُ بِقولِي[2]: «ولَيس مُثنًّى ولا جمعَ مُذكر سالِماً» مِن نحوِ: «غُلامايَ»

(١) القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرَبٌ بِحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة هو أرجحُ مذاهب النحاة في هذا النوع، ولِلنحاة فيه ثلاثةُ مذاهب؛ أولها: هذا الذي ذكره المؤلف، وهو كما قُلنا أرجحها، وأقربُها دليلاً، وثانيها: أنه مبني؛ لأن آخره لا يتغير بتغير العوامل، وثالثها: أنه واسطةٌ بين المبني والمعرب، فليس هو بمبني ولا بمعرب، وأصحابُ هذا المذهب يُقسِّمون الاسم إلى ثلاثة أقسام: معرب، ومبني، ولا معرب ولا مبني، وأصحاب القولَين السابقين يجعلُون الاسم نوعَين فقط: المعرب، والمبني.

فيه مُقدَّرة حينئذٍ ولو لم يُضَفْ للاستثقال، وأمَّا حالَ النصب فتُقدَّرُ الفتحة التي كانت ظاهرةً فيه قبل الإضافةِ لأجلِها، أو يُعرَب بالفتحة الظاهِرة، وإنْ زالت لِمُقتَضى الإدغام، وعلى الحالَين يُستثنى المنقوصُ؛ لأن الإضافةَ لم تُوجِب تقدير الحركات الثلاث. وانظر: «الجوجري» (١/ ٢١٧-٢١٩)، و«العدوي» (١/ ١٣٦).

(1) اعتُرض هذا المثالُ بأنه ليس مما يُقدر فيه الحركات الثلاث؛ إذ جمعُ المؤنث السالم إنما يُعرب بالضمة والكسرة ولا فتحةَ فيه. انظر: «العدوي» (١/ ١٣٥).

(2) تقدَّم في هامش قريب ذِكرُ سبب استثناء الأربعة من المضاف لياء المتكلم، وما سيَذكُره المصنف هنا مُشكل، بيانُه ما قاله الجوجري وعبارتُه (١/ ٢٢٢-٢٢٣): ظاهرُ كلامه الأول [أي: قوله: مما تقدر فيه الحركاتُ الثلاث ما أُضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى . . إلخ] استثناءُ هذه المذكورات مِن وُجوب تقديرِ الحركات الثلاث في المُضاف إلى الياء، وقد عَلمتَ صِحةَ ذلك وتَعليلَه . . . وظاهر كلامِه الثاني [أي: قوله هنا: واحترزتُ بقولي: وليس مثنى . . . إلخ] أنها مُستثناةٌ مِن وُجوب كسرِ آخرها لِمناسبة ياءِ المُتكلم؛ فإنَّ الذي تَحصَّل مِن كلامه في تَعليلِ استِثنائها أن الألف والمُدغَمَ لا يَقبلان الحركةَ، وهذا إنما يُناسِبُ انتِفاءَ كسرة المُناسَبة، لا انتفاءَ تَقديرِ حَركات الإعراب، كما لا يخفى.

وبِالجملة فأولُ كَلامه وآخِرُه ظاهِرُهما التدافعُ، اللَّهم إلا أن يُحملَ كلامُه الثاني على أنه تَفسيرٌ لِلمراد بِكَلامه الأول، وفيه ما فِيه. فتأمل! اهـ

[وغُلامِيَّ][1] و«مُسْلِمِيَّ»؛ فإنَّ الياءَ تثبُت فِيهما جرًّا ونصباً مُدغَمةً في ياءِ المتكلِّم، والألفَ تَثبُتُ في المثنَّى رفعاً، وليس شيءٌ مِن [الحرف] المُدغَمِ ولا مِنَ الألفِ قابلاً لِلتَّحريكِ.

وقَولي: «ولا مَنقوصاً»؛ لأنَّ ياءَ المنقوصِ تُدغَمُ في ياء المتكلِّم؛ فيَكونُ كالمثنَّى والمجموعِ جرًّا ونَصباً.

وقَولي: «ولا مَقصوراً»؛ لأنَّ المقصُورَ تَثبُتُ ألفُه قبلَ الياء، والألفُ لا تَقبلُ الحركةَ؛ فهو كالمثنَّى رَفعاً، قال اللهُ تعالى: ﴿يَا بُشْرَايَ[2] هَذَا غُلَٰمٌ﴾ [يوسف: ١٩]، نُودِيتِ البُشرى مُضافةً[١] إلى ياءِ المتكلِّم، وفي الألفِ فَتحةٌ مُقدَّرةٌ لأنه مُنادًى مُضافٌ،

---

(١) ذكر المؤلف ستةَ مواضعَ تُقدر في كلِّ موضع منها الحركات ـ وهي: المضاف لياء المتكلم، والمقصور، والمنقوص، والفعل المعتل بالواو كـ«يدعو»، والمعتل بالياء كـ«يرمي»، والمعتل بالألف كـ«يسعى» ـ وبقي مما تقدر فيه الحركة خمسةُ مواضع لم يذكرها، ونحن نبيِّنُ لك هذه المواضع الخمسة، فنقول:

الموضع الأول: الاسم المحكي، كأن يقول لك قائل: «رأيت زيداً» فتقول له: «مَن زيداً؟» بالنصب مع أنه خبر، وكأن يقال لك: «مررتُ بزيدٍ» فتقول: «مَن زيدٍ؟» بالجر مع أنه خبر أيضاً، وإعرابُه أن تقول في المثال الأول: زيداً خبر المبتدأ الذي هو (مَن) مرفوع بضمة مُقدرة على آخره منع مِن ظهورها حركةُ الحكاية، وهكذا تقولُ في الباقي.

الموضع الثاني: الموقوفُ عليه، كأن تقول: «جاء محمدْ» بالسكون حين تَقِف عليه، «ورأيتُ الأبطالْ» بالسكون كذلك، و«مررتُ بِمحمدْ» بالسكون أيضاً، وتقول في إعرابه: مرفوع أو منصوب، أو مجرور، بضمة أو بفتحة أو بكسرة مُقدَّرة على آخِره منع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بسكونِ الوقف.

الموضع الثالث: الاسم الذي أُتبع آخِرُه لحركة ما بعده، كقراءةِ من قرأ: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال من الحمد إتباعاً لكسرة اللام بعدها، مع أن «الحمد» مبتدأ، فحقُّه الرفع كما في قراءة الجماعةِ، وتقول في إعرابه: الحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الإتباع.

---

(1) هكذا ضُبطت ووُضعت بين معقوفَين على ما ترى، وهي لفظة ساقطة من النسخ الخطية وغيرِها، والسياقُ يقتضي إسقاطَها أيضاً كما لا يَخفى.

(2) كُتبت في الأصل ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ بخط المصحف على رواية حفص، وهو خطأ.

وقرأ الكوفيُّون[1]: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ بغير إضافة؛ فالمقدَّرُ في الألف إمَّا ضمَّةٌ كما في قولِك: «يا فتَى» لِمُعيَّن، وإمَّا فتحةٌ على أنَّه نِداءٌ شائعٌ مثل: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠] إلا أنه لم يُنَوَّنْ؛ لكونه لا يَنصرِف لأجلِ ألف التأنيث.

[٢- المقصور]

والنوعُ الثاني: المقصورُ[1]، وهو: الاسمُ المعرَبُ الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ[2]، كـ«الفتى» و«العَصا»، تقول: «جاءَ الفتَى» و«رأيتُ الفتَى» و«مررْتُ بِالفتى»؛ فتكونُ الألفُ ساكنةً على كلِّ حال؛ وتُقدَّر فيها الحركاتُ الثلاث لِتعذُّرِ تحرُّكِها.

ومِن محاسِن بعضِ الفُضلاء أنه كتَب من مَدينةِ قُوص[3] إلى الشيخِ العَلّامةِ بهاءِ الدين محمد بنِ النَّحّاس الحلبي[4] ـ رحمه الله ـ يَتشوَّقُ إليه، ويَشكُو له نُحُولَه؛ فقال:

= الموضع الرابع: الحرف المدغَم في مثله نحو: «يقول له صاحبُه» بسكون لام «يقول» لإدغامها في لام «له»، وتقول في إعرابه: يقول فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكونُ المأتيُّ به للإدغام.

الموضع الخامس: ما سكن آخِره لأجل التخفيف، ويُخرَّج عليه قراءةُ مَن قرأ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئۡكُمۡ﴾ بسكون الهمزة في «بارئكم»، وكقراءة أبي عمرو: ﴿وَمَا يُشۡعِرۡكُمۡ﴾ بسكون الراء في «يشعركم»، وتقول في إعراب الكلمة الأولى: (بارئكم) مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتي به لأجل التخفيف.

وعذر المؤلف في عدم ذكر هذه المواضع أن هذه الأسباب كلها عارضة طارئة، وهو إنما عني بذكر الأسباب التي ترجع إلى جوهر اللفظ.

(١) الكوفيون هم: حمزة وعاصم والكسائي.

---

(1) سمي بذلك لِكونه ضد الممدود، ولذلك لا يُسمى نحو: «يسعى» مقصوراً؛ إذ ليس في الفعل مَمدود؛ أو لكونه ممنوعاً من مطلَق الحركات، والقصر: المنع، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ ٧٢﴾. انظر: «توضيح المقاصد» (١/ ٣٤٧).

(2) خرج بالاسم نحو: دعا وعلى، وبالمعرَب نحو: لدى، وبالألف نحوُ: القاضي، وبِلزومها نحو: «أبا» من «رأيتُ أبا زيدٍ».

(3) هي مدينةٌ في مصر، بينها وبين الفُسطاط اثنا عشر يوماً. «معجم البلدان» (٤/ ٤١٣) و«تاج العروس» (ق و ص).

(4) هو: محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره، تخرج به جماعة من الأئمة وفُضلاء الأدب، ومن تلاميذه أبو حيان، وكان من الأذكياء، ثقةً =

١٩- سَلِّمْ على المَوْلَى البَهاءِ، وصِفْ لَه شَوْقِي إليه، وأنَّنِي مَمْلُوكُهُ
أبداً يُحَرِّكُنِي إليه تَشَوُّقِي جِسْمِي بِه مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ[1]
لَكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فكأنَّنِي أَلِفٌ وليسَ بِمُمْكِنٍ تحريكُهُ[1]

(١) ١٩- هذه الأبيات من الكامل، وهي لمحمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بابن الرعاد، وكتب بها إلى الشيخ بهاء الدين بن النحاس (انظر: الترجمة رقم ٤٠٧ في «فوات الوفيات» ٢/ ٤٠٨ بتحقيقنا)، ولم يُنشد المؤلف هذه الأبياتَ للاستشهاد بها على قاعدة، ولا لِلتمثيل بها لقاعدة، وإنما أنشدها استِطرافاً(*) لمعناها؛ ولأن الشاعر قد ذكر في مَعرض الإشارة إلى حاله وتقرير ضعفه عن الحركة قوله عن الألف: «وليس بممكن تحريكه»، وفي البيت الأخير نوعٌ من البديع يُسمى التوجيه(**).

المعنى: يصف أنه قد بَرَاه الشوقُ إلى ابن النحاس وأضعفه، حتى صار بحالة لا يتمكن معها من الحركة؛ فهو يقول: إنني قد بلغتُ مِن الضعف وعدم القدرة على الحركة بسبب نُحول جِسمي وهزاله، أنْ صِرتُ أُشبه الألف التي هي حرفٌ من حروف الهجاء، وكما أن الألف لا تقبل الحركة فأنا كذلك.

الإعراب: «سلِّم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «على المولى» جار ومجرور متعلق بـ(سلِّم)، «البهاء» بدل أو عطف بيان للمولى، «وصِف» الواو عاطفة، صف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «له» جار ومجرور متعلق بـ(صف)، «شوقي» =

حجة معظماً في صدور الناس، له: إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور، و«التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس». توفي سنة ٦٩٨هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٩٧)، و«بغية الوعاة» (١/ ١٣-١٤).

(1) لم يَشرحهما المحقق، والمشطورُ: البيت الذي حُذف شطره أي: نصفُه، والمنهوك: البيت الذي حُذف ثلثاه وبقي ثُلثه، استُعير للضعيف، والثاني أشدُّ. انظر: «حاشية الأمير» (ص٣٠)، و«ميزان الذهب» للهاشمي (ص٣٤).

(*) بالطاء المهملة، يقال: شيء طَريف إذا كان معجباً، واستطرَفه: إذا عدَّه طريفاً. ويجوز كونه بالظاء المشالة، يقال: استظرفه: إذا عدَّه ظريفاً.

(**) قال السيوطي في «شرح عقود الجمان» (ص١٢٧): عرَّفه قومٌ بأن يحتملَ الكلام وجهَين مُتباينين من المعنى احتمالاً مطلقاً مِن غير تقييد بمدح أو ذمّ أو غيره، وقومٌ بأن يحتملَ مَعنيَين أحدُهما مدحٌ والآخَرُ ذَمّ، وهذا رأي لا نَرضاه . . . إلى أن قال (ص١٢٨-١٢٩): وأما تعريفُ التوجيه فيما حرَّره الصَّفي الحِلّي والمتأخّرون فبأن يُوجّه المتكلمُ بعضَ كلامه إلى أسماءٍ مُتلائِمة اصطلاحاً من أسماء أعلام أو قواعدِ علوم أو غيرِ ذلك مما تتشعَّب له الفُنون، توجيهاً مُطابقاً لِمَعنى اللفظ الثاني مِن غير اشتراك حقيقيٍّ، ويُفارق التوريةَ من وجهَين: أحدُهما: أن التوريةَ بِاللفظ المشترَك والتوجيهَ باللفظ المصطلَح، والثاني: أنَّ التورية بِلفظ واحد والتوجيهَ لا يَصحُّ إلا بِعِدَّة ألفاظٍ مُتلائِمة . . . إلخ كلامه.

[ما تُقدر فيه حركتان]

وأمّا الذي تُقدَّرُ فيه الحركتان فنَوعان:

أحدُهما: ما تُقدَّرُ فيه الضمةُ والكسرة فقط، وتَظهرُ فيه الفتحةُ[1]، وهو

= شوق: مفعول به لـ(صف)، و«شوق» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «إليه» جار ومجرور متعلق بـ(شوق)، «وأنني» الواو عاطفة، (أن) حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم (أن)، «مملوكه» مملوك: خبر (أن)، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه(*)، «أبداً» ظرف متعلق بقوله: (يحرك) الآتي، «يحركني» يحرك: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «إليه» جار ومجرور متعلق بـ(يحرك)، «تشوقي» تشوق: فاعل (يحرك)، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «جسمي» جسم: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضافٌ إليه، «به» جار ومجرور متعلق بـ(مشطور) الآتي، «مشطوره» مشطور: خبر المبتدأ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، «منهوكه» خبر ثانٍ ومضاف إليه، «لكن» حرف استدراك، «نحلت» فعل وفاعل، «لبعده» الجار والمجرور متعلق بـ(نحل)، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، «[فـ]كأنني»(**) كأن: حرف تشبيه ونصب، والياء اسمه، «ألف» خبر (كأن)، «وليس» فعل ماض ناقص، «بممكن» الباء حرف جر زائد، ممكن: خبر (ليس) مقدم، «تحريكه» تحريك: اسم (ليس) مؤخر، وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

(١) وربما وقع في ضرورة الشعر عكسُ الأمرَين جميعاً؛ فظهرت الضمة والكسرةُ على الياء أو الواو، وقُدرت الفتحة عليهما.

فمِن ظهور الضمة على الياء قولُ أبي خراش الهذلي:

تَـرَاهُ وَقَـدْ فَـاتَ الـرُّمَـاةَ كَـأَنَّـهُ ... أَمامَ الرُّمَاةِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

ومِن ظهور الكسرة على الياء قولُ ابن قيس الرقيات:

لا بَـارَكَ اللهُ فِـي الـغَـوَانِـيِ هَـلْ ... يُـصْـبِـحْـنَ إِلَّا لَـهُـنَّ مُـطَّـلَـبُ؟

وقول الآخَر، وهو مما أنشده سيبويه وذكر أنه لأعرابي من بَني كلب:

فَيَوْماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِيِ ... وَيَـوْمـاً تَـرَى مِـنْـهُـنَّ غُـوْلاً تَـغَـوَّلُ

ومِن تقدير الفتحة على الياء قولُ رُؤبةَ:

كَـأَنَّ أَيْـدِيـهِـنَّ بِـالـقَـاعِ الـقَـرِقْ ... أَيْـدِي جَـوَارٍ يَـتَـعَـاطَـيْـنَ الـوَرِقْ =

(*) و«أنَّ» وما دخلت عليه مصدرٌ مسبوك معطوف على (شوقي)، أي: صِف له شوقي إليه ومملوكيَّتي له. هذا على كونها مَفتوحة، ويَجوز كسرها على أنها واقعةٌ في ابتداء جُملة تقعُ في محل نصب حال، أي: صِف له شوقي المذكورَ حالةَ كوني مملوكاً له.

(**) الفاء المتصلة بها لِلسببية.

المنقوصُ[1]، وهو الاسمُ المعرَبُ الذي آخِرُه ياءٌ لازمة قبلَها كسرةٌ[2]، نحو: «القاضِي» و«الداعِي»، تقول: «جاء القاضي» و«مررتُ بِالقاضي» بالسكون، و«رأيتُ القاضِيَ» بالتحريك، وإنما قُدِّرتِ الضمةُ والكسرة لِلاستثقال[3]، وإنما ظَهرتِ الفتحةُ لِلاستِخفاف، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]، ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ﴾ [مريم: ٥]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]، والتَّراقِي: جمعُ تَرْقُوَة ـ بفتح التاء ـ وهي العَظمُ الذي بين ثُغرةِ النَّحر والعاتِق[4].

والنوعُ الثاني: ما تُقدَّرُ فيه الضمةُ والفتحة، وهو الفعلُ المعتَلُّ بالألف، تقول: «هو يَخشى» و«لن يَخْشى»، فإذا جاء الجزمُ ظهَر بحذف الآخِر[1]؛ فقُلْتَ: «لم يَخْشَ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧].

= وقولُ الآخر:

وَلَـوْ أَنَّ وَاشٍ بِـالـيَـمـامَـةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

(١) ورُبما بقيتِ الألف وقدر السكون عليها لِضرورة الشعر، ومن ذلك قولُ عبد يَغوثَ بنِ وقاص الحارثي وقد أسرَتْهُ التيم في يوم الكُلاب الثاني:

وَتَـضْـحَـكُ مِـنِّـي شَـيْـخَـةٌ عَـبْـشَـمِـيَّـةٌ كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَـبْـلِـي أَسِـيـراً يَـمَـانِـيَـا

ومنه ما رواه القاليُّ عن ثعلب:

كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَـبْـلِـي أَسِـيـراً مُـقَـيَّـداً وَلا رَجُـلاً يُـرْمَـى بِـهِ الـرَّجَـوَانِ

ومنه ما يُنشده كثيرٌ من النحاة:

إِذَا الـعَـجُـوزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَـلِّـقِ وَلَا تَـرَضَّـاهَـا وَلَا تَـمَـلَّـقِ

---

(1) سُمّي منقوصاً؛ لأنه تُحذف لامُه للتنوين نحو: «داعٍ ومُرتَقٍ»، وقيل: لأنه نقص فيه بعض الحركات وظهر فيه بعضُها. «توضيح المقاصد» (١/ ٣٤٧).

(2) خرج بالاسم نحو: يَرمي وفي، وبالمعرَب نحو: الذي، وبالياء نحو: الفتى، وبِلزومها نحو: «أبي» في مررتُ بأبي بكر، وبالكسرة نحو: ظَبْي.

(3) سبب استثقالهما أي: عدِّهما ثقيلتَين أن الكسرة تَخرج بإعمال العضلة السفلى من الفم، والضمة تَخرج بإعمال العضلتَين معاً، بخلاف الفتحة فإنها تَخرج بفتح الفم من غير إعمال، وبهذا يُعلَم سببُ التسميات الثلاث. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ١٢٠).

(4) النحر: موضعُ القلادة من الصدر، والعاتِق: موضع الرِّداء من المنكب، فلكلِّ شخص تَرقُوَتان. انظر: «الصحاح» و«التاج» (ن ح ر) و(ع ت ق) و(ت ر ق).

[ما تُقدر فيه حركةٌ واحدة]

وأمَّا الذي تُقدَّرُ فيه حركةٌ واحدةٌ فهو شَيئان: الفعلُ المعتَلُّ بالواو كـ«يَدعو»، والفعلُ المعتَلُّ بالياء كـ«يَرمِي»، فهذان تُقدَّرُ فيهما الضمةُ فقط لِلاستِثقال؛ تقول: «هو يَدعُو» و«هو يَرمِي»، فتكون علامةُ رَفعِهما ضمة مقدرة، ويَظهر فيهما شَيئانِ:

أحدُهما: النصبُ بِالفتحة، وذلك لِخِفَّتِها نحو: «لن يَدْعُوَ» و«لن يَرْمِيَ»(١)، قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾(٢) [الكهف: ١٤]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]،

(١) وربما وقع لضرورة الشعر عكس الأمرين جميعاً، فجاء الفعلُ المضارع المعتلُّ بالواو أو بالياء مرفوعاً بالضمة الظاهرة عكسَ الأصل المتلئِبِّ(*) الذي يَقتضي عدم ظهور الضمة، ويُلتزم رفعه بضمة مقدرة على الياء أو الواو لاستثقال الضمةِ على كل منهما، وجاء نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بِفتحة مُقدَّرة على كلٍّ منهما عكسَ الأصل المطَّرِد الذي يقتضي نصبَه بفتحة ظاهرة على كل من الواو والياء؛ لأن الفتحة لا تستثقل على واحد منهما.

فمما جاء مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو قولُ الشاعر:

إذَا قُلْتَ: عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هَواجِسُ لا تَنفَكُّ تُغْرِيه بِالوَجْدِ

الشاهد في قوله: «يسلو»، حيث رفعه بضمة ظاهرة على الواو لضرورة إقامةِ وزن البيت، ومما جاء مرفوعاً بضمة ظاهرة على الياء قولُ أعرابي نزل به ضيف فذبح له عنزاً، فلمَّا أراد الضيف الارتحال منح هذا الأعرابي قدراً كبيراً من المال:

فَقُمْتُ إِلَى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ   فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ   تُسَاوِيُ عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَراهِمِ

الشاهد في قوله: «تساويُ» حيث رفعه بالضمة الظاهرة لضرورة إقامة وزن البيت أيضاً.

ومما ورد منصوباً بفتحة مقدرة على الواو قولُ عامر بن الطُّفَيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

الشاهد في قولِه: «أن أسمُو»، حيث نصبه بفتحة مقدرة على الواو للضرورة.

ومما ورد منصوباً بفتحة مقدرة على الياء قولُ حندج بن حندج:

ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ الفَرَحُ!

الشاهد فيه قوله: «أن يدني» حيث نصبه بفتحة مقدرة على الياء؛ لأنه اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت.

(٢) (ندعو) هو محل الاستشهاد في الآية الكريمة.

(*) أي: المطَّرد، يقال: اتْلأَبَّ الأمرُ اتْلِئْباباً: استقام؛ واتلأَبَّ الطريقُ: إذا امتدَّ واستوى. «الصحاح» (ت ل ب).

﴿لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠]، ﴿لَّن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [المجادلة: ١٧].

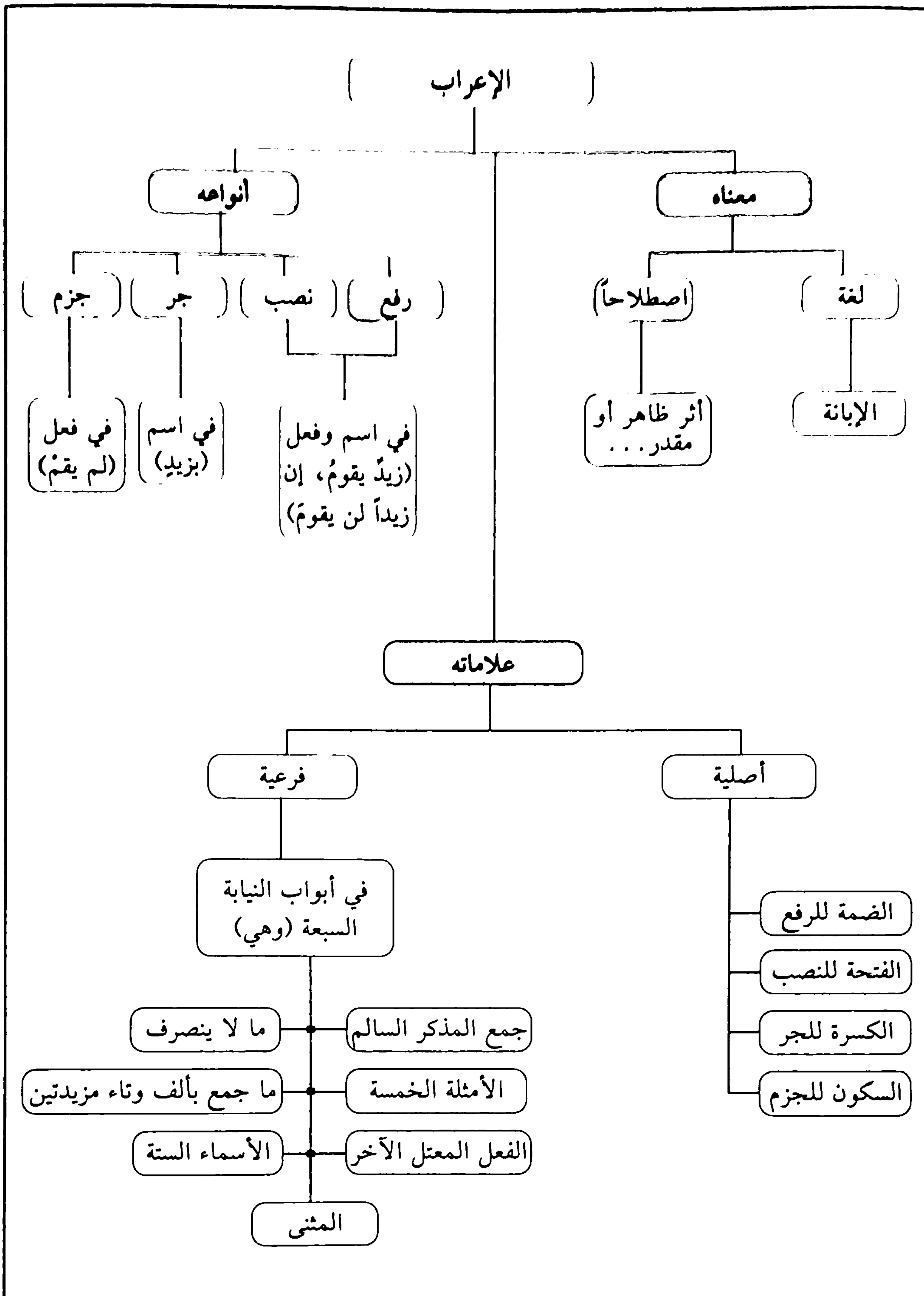
الثاني: الجزمُ بِحذف الآخِر، نحو: «لم يَدْعُ» و«لم يَرْمِ»، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وانتصابُ (مرحاً) على الحال، أي: ذا مَرَحٍ(١)، وقُرِئ(١): (مَرِحاً) بكسر الراء.

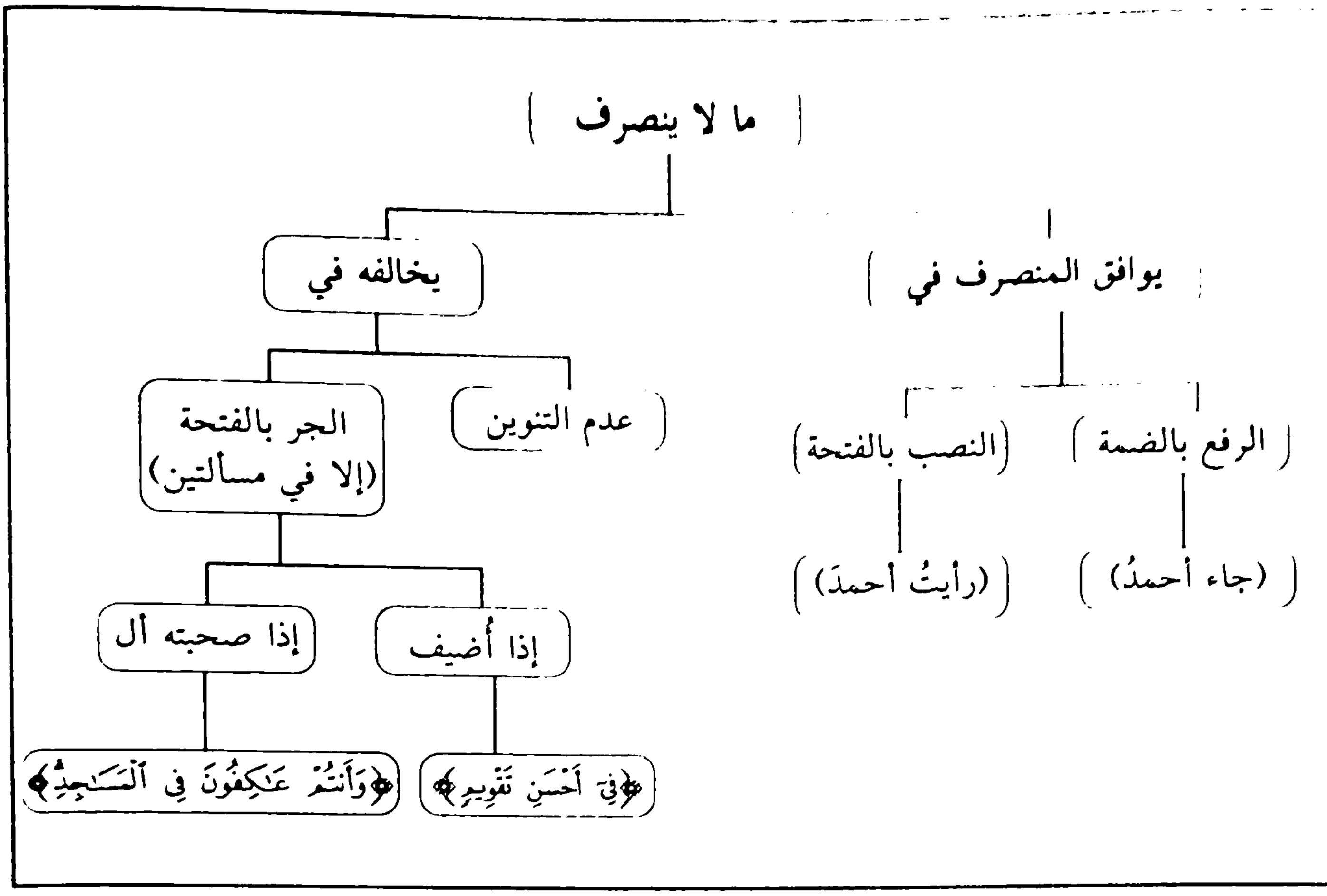
---

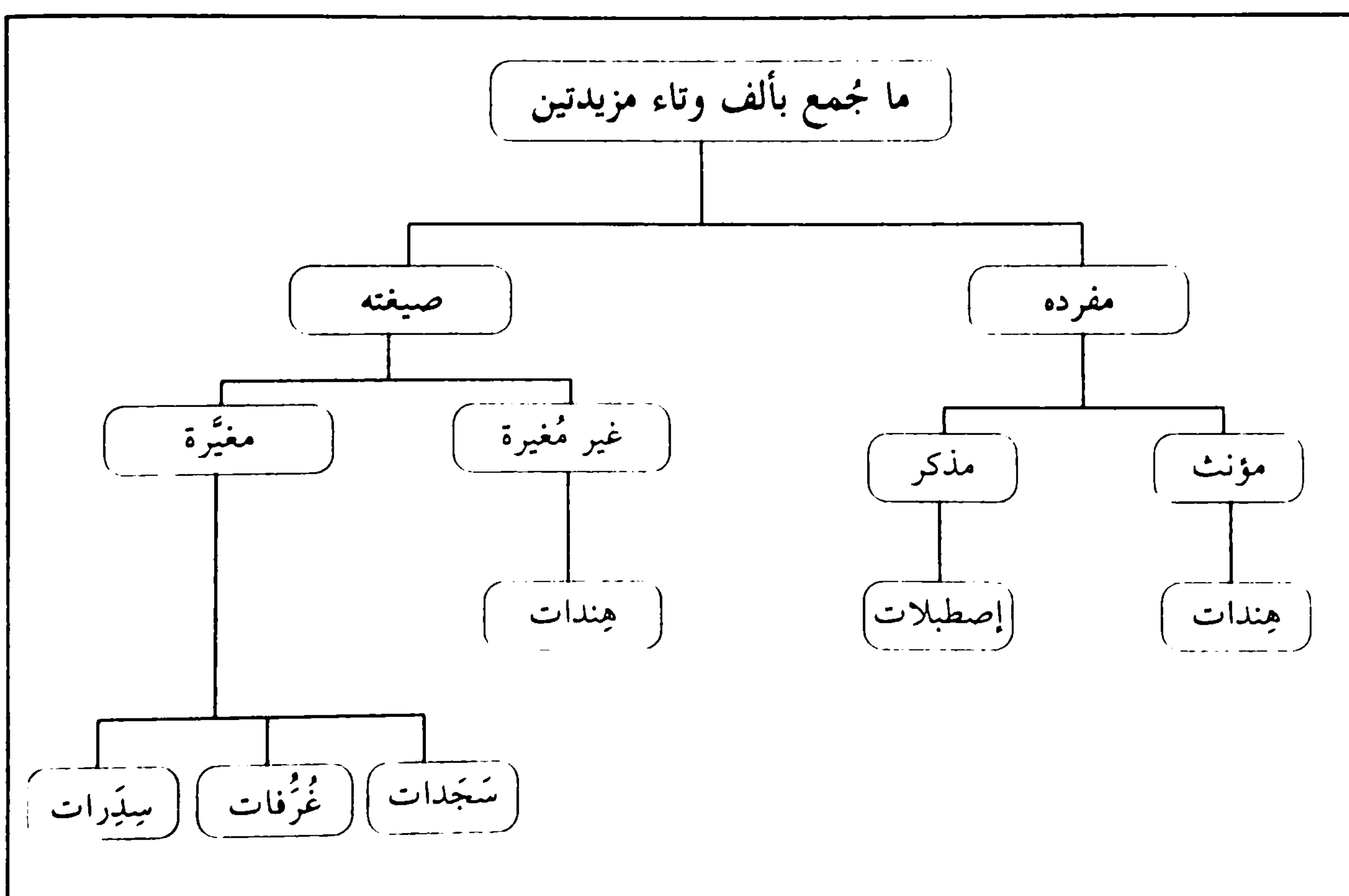
(١) المرح ـ بفتح الميم والراء جميعاً ـ مصدر في الأصل، وهو مثل الفَرَح في الوزن والمعنى، وقول المؤلف: «أي: ذا مرح» المقصود به تأويلُ وقوع المصدر حالاً، وللعلماء فيه ثلاثة تأويلات، أولها: أنه على حذف مضاف يكون في معنى المشتق، وهذا هو الذي أشار إليه المؤلف. فإذا قلتَ: طلع زيدٌ بَغتةً، وجاءنا رَكضاً؛ فهو على تقدير: طلع ذَا بغتة، وجاءنا ذا ركضٍ. أي صاحبَ بغتة وصاحب ركض؛ والتأويل الثاني: أن تجعل المصدر نفسه بمعنى المشتق، فيكون قولهم: «طلع زيد بغتة» بمعنى: طلع مُباغِتاً، ويكون قولهم: «جاء زيد ركضاً» بمعنى: جاء راكضاً، والتأويل الثالث: أن يبقى المصدر على معناه الأصلي، ولا يكون ثمة مضاف مقدر والقصد المبالغة، ومرادُ المتكلم أن يبالغ في زيد حتى يجعله نفس البغتة، ونفس الركض، ونفس المرح، والسر في هذا كله أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا لكونِه وصفاً لصاحبه، والوصف إنما يكون بالمشتق، ومثل هذه التأويلات يجري في وقوع المصدر خبراً، مِن نحو قولهم: زيد عدلٌ، وخالد رضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾، وكذلك تجري هذه التأويلات في وقوعِ المصدر نعتاً.

---

(١) قرأ بذلك يحيى بن يعمر ويعقوبُ القارئ والضحاك. «معجم القراءات» (٥/ ٦٣).


الإعراب
معناه
لغة
اصطلاحاً
الإبانة
أثر ظاهر أو مقدر. . .
أنواعه
رفع
نصب
جر
جزم
في اسم وفعل (زيدٌ يقومُ، إن زيداً لن يقومَ)
في اسم (بزيدٍ)
في فعل (لم يقمْ)
علاماته
أصلية
فرعية
الضمة للرفع
الفتحة للنصب
الكسرة للجر
السكون للجزم
في أبواب النيابة السبعة (وهي)
جمع المذكر السالم
ما لا ينصرف
الأمثلة الخمسة
ما جمع بألف وتاء مزيدتين
الفعل المعتل الآخر
الأسماء الستة
المثنى


ما لا ينصرف
يوافق المنصرف في
يخالفه في
الرفع بالضمة
النصب بالفتحة
(جاء أحمدُ)
(رأيتُ أحمدَ)
عدم التنوين
الجر بالفتحة (إلا في مسألتين)
إذا أضيف
إذا صحبته أل
﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾
﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾

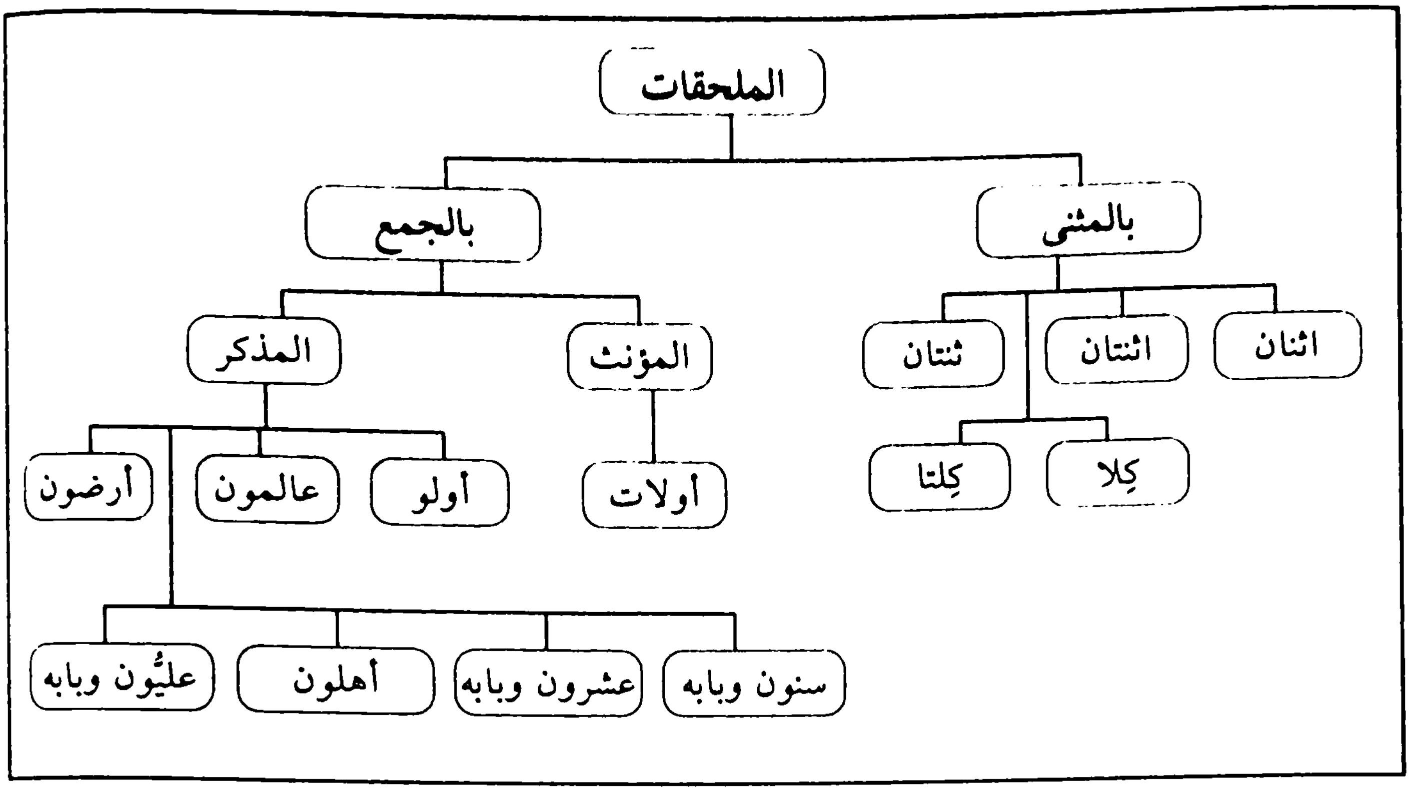

ما جُمع بألف وتاء مزيدتين
مفرده
صيغته
مؤنث
مذكر
هِندات
إصطبلات
غير مُغيرة
مغيَّرة
هِندات
سَجَدات
غُرُفات
سِدِرات

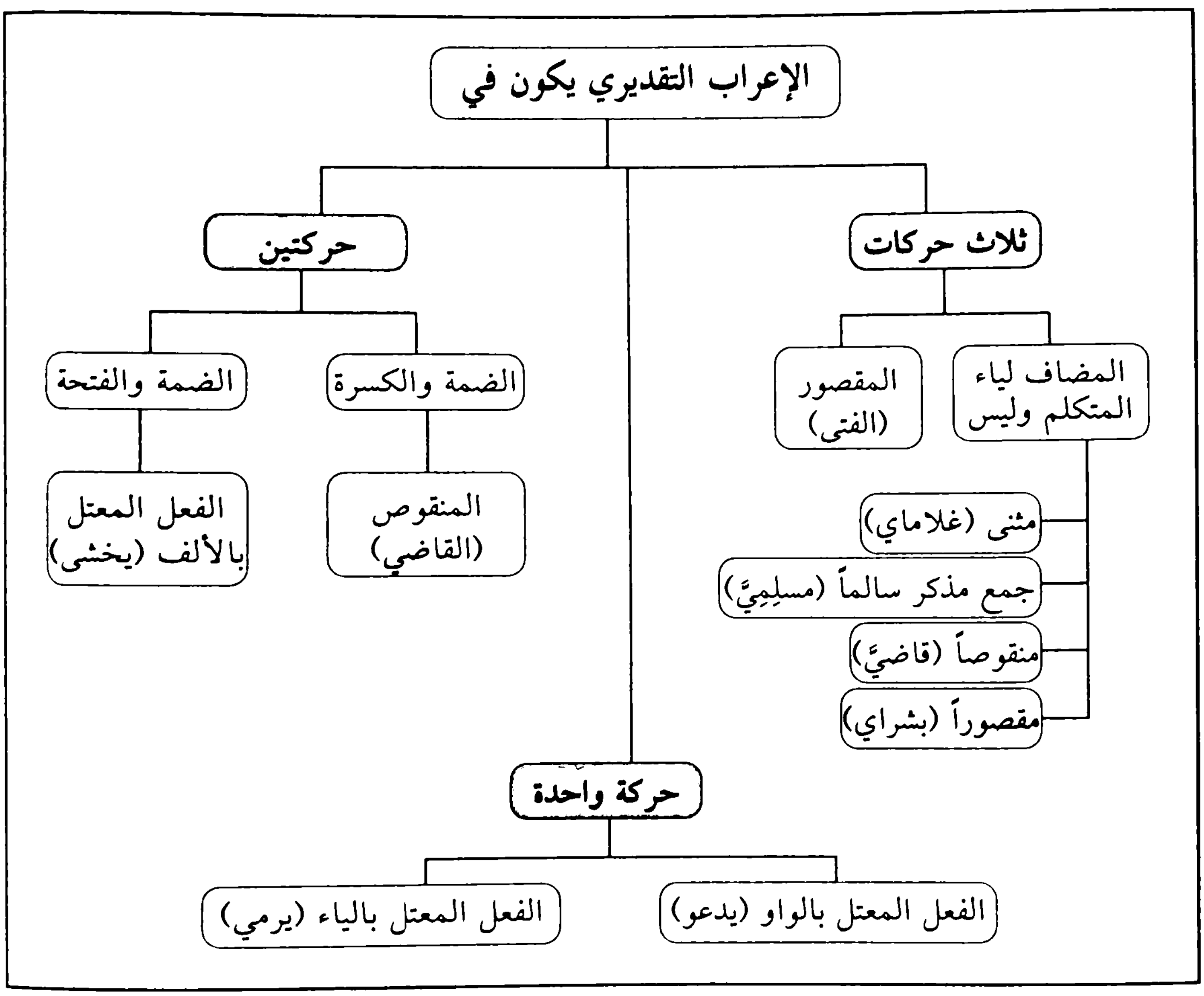
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

- ذو
  - كونه بمعنى صاحب
- الخمسة الباقية
  - كونها مضافة لغير ياء المتكلم

القراءات في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾

- (إنَّ هذين لساحران) (توجيهها)
  - ظاهر
- (إنْ هذان لساحران) (توجيهها)
  - إنْ مهملة مخففة وما بعدها مبتدأ وخبر
- (إنَّ هذان لساحران) (توجيهها)
  - جاءت على لغة إلزام المثنى الألف
  - إنَّ بمعنى نعم وساحران خبر مبتدأ محذوف (لهما ساحران)
  - الأصل: إنه هذان لهما ساحران، فحذف ضمير الشأن والمبتدأ الثاني
  - الأصل: هذاان بألفين، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين
  - لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد جُعل كذلك في التثنية


الملحقات
بالمثنى
بالجمع
اثنان
اثنتان
ثنتان
كِلا
كِلتا
المؤنث
المذكر
أولات
أولو
عالمون
أرضون
سنون وبابه
عشرون وبابه
أهلون
عليُّون وبابه


الإعراب التقديري يكون في
ثلاث حركات
حركتين
المضاف لياء المتكلم وليس
المقصور (الفتى)
مثنى (غلاماي)
جمع مذكر سالماً (مسلِمِيَّ)
منقوصاً (قاضيَّ)
مقصوراً (بشراي)
الضمة والكسرة
الضمة والفتحة
المنقوص (القاضي)
الفعل المعتل بالألف (يخشى)
حركة واحدة
الفعل المعتل بالواو (يدعو)
الفعل المعتل بالياء (يرمي)

[باب البناء وأقسامه]

ثم قُلْتُ: بَابٌ: البِنَاءُ[1] ضِدُّ الإِعْرَابِ، وَالمَبْنِيُّ إِمَّا أَنْ يَطَّرِدَ فِيهِ السُّكُونُ، وَهُوَ المُضَارِعُ المُتَّصِلُ بِنُونِ الإِنَاثِ، نَحْوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وَ﴿يُرْضِعْنَ﴾، وَالمَاضِي المُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ كَـ«ضَرَبْتُ» وَ«ضَرَبْنَا»، أَوِ السُّكُونُ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ الأَمْرُ، نَحْوُ: «اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَاغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ».

وأقولُ: قد مَضى أنَّ الإعرابَ أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ يَجلبُه العاملُ في آخِرِ الكلمة؛ وذَكرتُ هنا أنَّ البِناءَ ضِدُّ الإعرابِ؛ فكأنَّني قُلتُ: [ليس البناءُ أثراً يَجلبُه العاملُ في آخِرِ الكلمة، وذلك كالكسرةِ في «هَؤلاءِ»، فإن العامِلَ لم يَجلبْها، بدليلِ وُجودِها مع جميعِ العوامل].

---

(١) البناء في اللغة: وضعُ شيء على شيء على وجهٍ يَقتضي الثبوت والدوام، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف في الشرح بقوله: «لزوم آخر الكلمة . . إلخ»، وهنا سُؤالان:
أولهما أن يقال: أيَنحصر الاسم في هذين النوعين: المعرب والمبني، فلا يخرج عنهما أبداً، أم لا ينحصر فيهما فيكون ثمةَ اسم لا هو معرب ولا هو مبني؟ والجواب عن هذا السؤال أن نُعرفك أن مذهب جمهور النحاة بَصريِّهم وكوفيِّهم: أن الاسم لا يكون إلا واحداً من هذَين النوعين، فكل ما ليس بمعرب مبني، وكل ما ليس بمبني معرَب.
وذهب بعضُ النحاة إلى أن الاسم ثلاثة أنواع: معرب ومبني، وما ليس معرباً ولا مبنيًّا، وسمى هذا النوع الثالث «خَصِيًّا»(*)، ومثَّل له بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غُلامي، وكتابي وصَديقي، زعم أنه ليس معرباً لأنه لزم حركة واحدة، وليس مبنيًّا لأنه لم يُشبِه الحرف.
وأُجيب عن هذا: بأنه مُعرب، والحركاتُ مقدرةٌ على ما قبل ياء المتكلم، وهذا هو ما اختاره المؤلف تبعاً لمذهب الجمهور، وقد تقدم كلامُه فيه. (انظر: ص١٦٠ السابقة).
والسؤال الثاني: ما عِلة بناء ما بُني من الأسماء؟ والجوابُ عن هذا: أن جمهور النحاة يُقررون أن =

(*) قال أبو البقاء في «اللباب» (١/ ٦٧): والذي ذهبُوا إليه فاسد؛ لأنه معرب عند قوم مبني عند آخَرين، وسنُبين ذلك، على أن تسميتَهم إيَّاه «خَصِيًّا» خطأ؛ لأن الخصي ذكَر حقيقةً وأحكام الذكور ثابتةٌ له، وكان الأشبَهَ بما ذهبُوا إليه أن يُسمُّوه «خُنثى مُشكِلاً».

[تعريفُ البناء]

والبناءُ: لُزومُ[1] آخِر الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديراً، وذلك كلُزومِ «هَؤلاءِ» لِلكسرة، و«مُنذُ» لِلضمة، و«أينَ» لِلفتحةِ.

[أقسام المبني تسعةٌ]

ولَمَّا فَرغتُ مِن تَفسيره شَرَعتُ في تَقسِيمه تَقسيماً غَريباً لم أُسْبَقْ إليه[2]، وذلك أَنّي جَعلْتُ المبنيَّ على تِسعةِ أَقسامٍ(١):

= علةَ بناء ما بُني من الأسماء منحصرةٌ في مشابهة الاسم للحرف، ويُقسِّمون هذه المشابهة إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مشابهةُ الاسم للحرف في الوضع، بأن يكونَ على حرف هِجائي واحد أو على حرفين(*)، كتاء المتكلم ونونِ النسوة و«نا».

النوع الثاني: مشابهةُ الاسم للحرف في المعنى، بأن يدلَّ الاسمُ على معنى من المعاني التي حقُّها أن تُؤدى بالحروف؛ سواءٌ أوضع لهذا المعنى حرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أم لم يُوضَع مثل أسماء الإشارة.

النوع الثالث: مشابهةُ الاسم للحرف في الاستعمال، بأن ينوبَ عن الفعل ولا يتأثّر بالعوامل، كأسماء الأفعال، وبأن يَفتقرَ افتقاراً متأصِّلاً إلى جُملة كالموصولات.

(١) اعلم أولاً أن النحاة جميعاً بصريهم وكوفيهم اتفقوا على أن الأصل في الاسم الإعراب، وأنهم اختلفُوا في الأصل في الفعل؛ فذهب البصريون إلى أن الأصلَ في الفعل البناء، وذهب الكوفيون =

(1) هذا التعريف إنما يَحسُن عند مَن عرَّف الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم . . . إلخ، قال الجوجري: قوله. لزوم . . . إلخ ليس مناسباً لما ذكره في تفسير الإعراب من أنه أثر ظاهر . . . إلخ . . . فكان الأنسَب على ما ذكره في الإعراب أن يقول في البناء نحو ما قاله في «التسهيل»: إنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكايةً ولا نقلاً ولا إتباعاً ولا تخلصاً من سكونَين. «شرح الجوجري» (١/ ٢٢٧). وانظر: «التسهيل» (ص١٠).

(2) أُعجب بهذا التقسيم السيوطيُّ الذي قال في «المطالع السعيدة» (١/ ١٠٧): اعلم أني سلكتُ في هذه الألفية أحسنَ المسالك، وأوردتُ فيها محاسنَ كل كتاب، وقد قسَّم ابن هشام في «الشذور» المبنيَّ تقسيماً غريباً لم يُسبَق إليه، وجَعله على أقسام، وقد تبعتُه في ذلك.

(*) أي: مطلقاً كما يقولُه الجمهور، أو مُقيداً بكون الثاني حرفَ لين كما يقوله الشاطبي. انظر: «المقاصد الشافية» له (١/ ٧٤- ٧٥).

الأولُ: المبنيُّ على السُّكون، وقدَّمتُه لأنه الأصلُ، **والثاني**: المبنيُّ على السكونِ أو نائبِه المذكورِ في الباب السابِق، وثَنَّيتُ بِه لأنه شَبِيهٌ بالسكون في الخِفَّةِ، **والثالثُ**: المبنيُّ على الفتح، وقدَّمتُه على المبنيِّ على الكسرِ لأنه أخفُّ منه، **والرابعُ**: المبنيُّ على الفتحِ أو نائبِه المذكورِ في الباب السابق، **والخامسُ**: المبنيُّ على الكسرِ، وقدَّمتُه على المبنيِّ على الضم لأنَّه أخفُّ مِنه، **والسادسُ**: المبنيُّ على الكسرِ أو نائبِه المذكورِ في الباب السابِق[1]، **والسابعُ**: المبنيُّ على الضمِّ، **والثامنُ**: المبنيُّ على الضمِّ أو نائبِه، **والتاسع**: ما ليس له قاعدةٌ مُستقِرةٌ، بل منه ما يُبنَى على السكون، وما يُبنَى على الفتح، وما يُبنَى على الكسر، وما يُبنَى على الضم، وسأشرَحُها مُفصَّلةً إن شاء الله تعالى شرحاً يُزِيلُ عنها خفاءَها.

= إلى أن الأصلَ في الفعل الإعراب، ولِبيانِ دليل كل فريق منهما والسرِّ في اختيار مذهب البصريين في هذه المسألة موضعٌ غير هذا المختصَر، فإن شئتَ فارجع إلى التحقيق البارع الذي أثرنَاه في كتابنا «عُدَّة السالك لتحقيق أوضح المسالك». ثم اعلمْ أن الأصل في البناء أن يكون على السكون.

ثم اعلم بعد هاتين القاعدتَين أن كل ما جاء على أصله لا يُسأل عن عِلَّته، وكل ما جاء على غير أصله يُسأل عن خُروجه عمَّا هو الأصل فيه ما سببُه، فالاسم المبني يُسأل عن علة بنائه، فيقال في الجواب عن هذا السؤال: علة بناء هذا الاسم شَبهُهُ بالحرف شبهاً وضعيًا أو معنويًا أو استعماليًا، ثم إن كان هذا الاسم مبنيًا على السكون لم يُسأل عن سِر بنائه عليه؛ لأنه هو الأصل في البناء، وإن كان مبنيًا على الفتحة مثلاً سُئل فيه سؤالان، الأول: لم كان بناؤه على حركة؟ فيقال في الجواب: للتخلص من التقاء الساكنين، مثلاً، والسؤال الثاني: لم كانت الحركة خصوصَ الفتحة؟ فيقال في الجواب: لأن الفتحة أخف الحركات، مثلاً، والفعل المبني على السكون لا يُسأل ـ على مذهب البصريين ـ عن علة بنائه، ولا عن علة كون بنائه على السكون، والفعل المبني على حركة يُسأل عنه سؤالان: لم كان البناء على حركة؟ ولم كانت الحركة خصوص الفتحة، مثلاً، وستعرَّض في كل باب من أبواب البناءِ لذلك.

(١) هذا النوع لا وجودَ له، ولم يَشرحه المؤلف؛ فذِكرُه هنا من بابِ تتميم مقتضى القسمة العقليَّةِ.

[الباب الأول: المبني على السكون]

الباب الأول: ما لَزم البناءَ على السكونِ، وهو نوعانِ:

[١- المضارع المتَّصل بِنون الإناث]

أحدُهما: المضارعُ المتَّصلُ بِنون الإناثِ(١)، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ فـ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ و﴿يُرْضِعْنَ﴾: فِعلانِ مُضارِعان في موضع رفع؛ لِخُلوهما من الناصب والجازم، ولَكنهما لَمَّا اتَّصلَا بنونِ النسوة بُنِيَا على السكون.

وهذان الفِعلان خَبرِيَّان لَفظاً طَلَبيان معنًى، ومِثْلُهما: «يَرحَمُك الله»، وفائدةُ العُدُول بهما عن صِيغةِ الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جَدِيران بأنْ يُتَلَقَّيَا بِالمسارعة؛ فكأَنَّهنَّ امتَثَلْنَهُ؛ فهما مخبَرٌ عنهما بِمَوْجُودَين.

---

(١) قد علمتَ أن البصريين لا يسألون في هذا النوع عن علة البناء؛ لأن البناء أصل في الأفعال عندهم، ولا يسألون عن علة كون البناء في هذا النوع على السكون؛ لأن أصل البناء أن يكون على السكون، فأمَّا الكوفيون فيسألون: لم بني الفعل المضارع المتصل بنون النسوة؟ ولم كان البناء على السكون؟ والجواب على هذَين السؤالين أنه حُمل على الفعل الماضي الذي هو أولُ الأفعال، فكما تقول: «النسوةُ أرضعنَ أولادهن» تقول: «النسوة يُرضِعن أولادهن».
لكن يمكن أن يسأل ـ على مذهب البصريين ـ فيقال: إن المضارع عندكم مُعرب لكونه أشبه الاسم في عِدة وُجوه من أوجه الشبه، ومنها توارد المعاني المختلفة عليه، فلم لم يُجرَ المضارع المتصل بنون النسوة مُجرى غيره فيُعرَب؟ والجواب عن ذلك أن اتصال النون به باعَدَ شبهَه بالاسم بسبب كون هذه النون مختصة بالفعل، فكما أن الإضافة علة مُعارِضة للبناء في الاسم، يكون لَحاق نون النسوة عِلةً معارضة للإعراب في الفعل المضارع، فيُرجع به حينئذٍ إلى ما هو الأصل في الفعل وهو البناء.

[٢- الماضي المتصل بضمير رفع متحرك]

الثاني: الماضي المتَّصلُ بِضمير رفع مُتحرِّكٍ(١)، نحو: «ضربْتُ» و«ضربْتَ» و«ضَربْتِ» و«ضربْنَا زيداً»، والأصل فيها: «ضَرَبَ» بالفتح؛ فاتَّصل الفعلُ بالضمير المرفوعِ المتحرِّك - وهو التاءُ في المُثُلِ(1) الثلاثةِ الأُوَلِ؛ لأنها فاعلٌ، و«نا» في المثال الرابع - وهما متحركان، وأعني بِذلك أنَّ التاءَ متحركةٌ والحرف المتصل بالفعل من «نا» - وهو النون - متحرك؛ فَلِذلك بُنِيتِ الأمثلةُ على السكونِ.

واحترَزتُ بِتَقييد الضمير بِالرفع مِن ضمير النصب؛ فإنه يَتَّصلُ بِالفعل ولا يُغيِّرُه عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: «ضَرَبَك زيدٌ» و«ضَرَبَنا زيدٌ»، وبِتَقييده بِالمتحرِّك من الضمير المرفوعِ الساكن، نحو: «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا»، فإنه لا يَقتضِي سكونَ الفعل أيضاً، بل يَبقى آخِرُ الفِعل فيه قبل الألفِ مَفتوحاً، ويُضمُّ قبل الواو كما مَثَّلْنا، وأمَّا نحوُ: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] ونحوُ: ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣] فالأصلُ: اشْتَرَيُوا بِياء مَضمومة قبل الضمير الساكنِ، ودَعَوُوا بِواوين أُولاهما مَضمومة قبل [الضمير] الساكن، ثم تحركتِ الياءُ والواو وانفَتح ما قبلَهما فَقُلِبتا أَلفَين، ثم حُذفتِ الألف لالتِقاء الساكِنَين، ومَعنى ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾: قالُوا: يا ثُبُوراه أي: يا هَلاكاه.

---

(١) أما بناء الماضي المتصل بنون النسوة(*) فلأن الأصل في الأفعال البناء، وأما بناؤه على السكون فله سببان؛ أولهما: أن الأصل في البناء أن يكون على السكون، والثاني: الفرارُ مِن توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الماضيَ الثلاثي متحرك الحروف كلِّها، فلو بقي آخِرُه متحركاً واتصل بالضمير المتحرك توالى أربع متحركات في شبه الكلمة الواحدة؛ لأن الفعل والفاعلَ لِشدة ترابطهما واستِدعاء كل منهما للآخَر يُشبهان الكلمة الواحدة، والعربُ تستثقل ذلك.

---

(1) بضمتين جمع مِثال، كما يقال: حِمار وحُمُر، وخِمار وخُمُر.

(*) كذا وقع في الأصل، وكان ينبغي أن يكون الكلام في الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك مطلقاً؛ وعليه باقي كلام المحقق وسِياقه.

[الباب الثاني: المبني على السكون أو نائبه]

الباب الثاني: ما لَزم البناءَ على السكونِ أو نائبِه، وهو نوعٌ واحدٌ، وهو فِعلُ الأمر(١)، وذلك لأنه يُبنى على ما يُجزَم به مُضارِعُه؛ فَيُبنى على السكون في نحوِ: «اضْرِبْ»(٢)، وعلى حذفِ النُّونِ في نحوِ: «اضْرِبَا» و«اضْرِبُوا» و«اضْرِبِي»(٣)، وعلى حذفِ حَرف العِلَّةِ في نحوِ: «اغْزُ» و«اخْشَ» و«ارْمِ»(٤).

[قصة غريبة واستطرادٌ فيه إعراب وتفسير]

ومِن غَريبِ ما يُحكَى أنَّ بعضَ مَن يَتعاطى إقراءَ النَّحوِ(1) بِبَلدنا هذه(2) سَمع قولَ بعضِ المُعْرِبِين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]: إنَّ (قُولا) مبنيٌّ على

(١) القول بأن فعل الأمر مبني، وأن بناءه على ما يجزم به مضارعه هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل مضارع مجزومٌ بلامِ أمر محذوفة، وزعموا أن أصل «اضرب» مثلاً هو: «لِتَضرب» فحذفت اللام فصار: «تَضربْ» بالجزم، ثم حُذفت التاء لئلَّا يُتوهم أنه فعل غير دال على الأمر، ثم اجتُلبت همزة الوصل لأن الضاد ساكنة ولا يُبتدأ بساكن، وفي هذا الكلام من التكلُّف والتعسف(*) ما ليس يخفى.

(٢) المرادُ بنحو: «اضرب» كلُّ فعل أمر صحيح الآخِر لم تَقترن به ألفُ اثنين، ولا واو جماعة، ولا ياءُ مؤنثة مخاطَبة.

(٣) المراد بنحو: «اضربَا» كل أمر اتصل به ألف اثنين، وبنحو: «اضربُوا» كل أمر اتصل به واو جماعة، وبنحو: «اضربي» كل أمر اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة.

(٤) المراد بنحو: «اغزُ واخشَ وارمِ» كلُّ أمر كان آخره حرفَ علة؛ واواً كالأول، أو ألفاً كالثاني، أو ياءً كالثالث.

(1) أي: تَدريسه وتَعليمه.

(2) هي مصر.

(*) ومع ذلك اختاره المصنف في «المغني» وقال: وبه أقول. واستدلَّ له بأشياء. انظر: «المغني» (ص٣٠٠)

حذفِ النون، فأَنْكر ذلك عليه، وهو قولٌ مَشهورٌ بين الطَّلبةِ، فخفاؤه على مَن يَتصدَّى لِلإقراءِ غَريبٌ[1].

والفاءُ في الآيةِ الكريمة عاطفةٌ لِـ«قُولَا» على (اذْهَبَا) مِن قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣﴾ [طه: ٤٣]، وكلٌّ مِنهما فعلُ أمرٍ وفاعلٌ، وهما مَبنيَّانِ على حذفِ النون، و(له) جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«قُولَا»، وسَمَّى ابنُ مالك هذه اللامَ لامَ التبليغِ[2]، ومثلُه: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]، و(قَولاً) مَفعولٌ مُطلَق، (ولَيناً) صفةٌ له، أي: قَوْلاً مُتلطِّفاً فيه ولا تُغْلِظَا عليه، والقولُ اللَّين قد جاء مُفسَّراً في قولِه تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨-١٩].

---

(1) قال الفيشي: إن كان هذا المنكِر ممن يقول بإعراب الأمر فإنكارُه صحيح، وحينئذٍ فقولا مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وعلامةُ جزمه حذف النون، وإن كان المنكِر ممن يَقول ببناء الأمر فلا صحَّةَ لإنكاره. «العدوي» (١/ ١٤٧).

(2) قال في «المغني»: لام التبليغ هي الجارَّةُ لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو: قُلتُ له وأذنتُ له وفسَّرت له. «المغني» (ص٢٨١).

[الباب الثالث: المبني على الفتحِ]

ثم قُلتُ: أوِ الفَتْحُ، وَهُوَ سَبْعَةٌ: المَاضِي المُجَرَّدُ كَـ«ضَرَبَ وَضَرَبَكَ وَضَرَبَا»، وَالمُضَارِعُ الَّذِي بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوْكِيدِ، نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ[1] وَلَيَكُونًا﴾، بِخِلَافِ نَحْوِ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، وَمَا رُكِّبَ مِنَ الأَعْدَادِ وَالظُّرُوفِ وَالأَحْوَالِ وَالأَعْلَامِ، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ»، وَنَحْوُ: هُوَ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ، وَبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا، وَنَحْوُ: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ أَيْ: مُلَاصِقاً، وَنَحْوُ: «بَعْلَبَكَّ»[2] فِي لُغَيَّةٍ[3]، وَالزَّمَنُ المُبْهَمُ المُضَافُ لِجُمْلَةٍ، وَإِعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ نَحْوُ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[4]

وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وَ:

عَلَى حِينِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي

وَالمُبْهَمُ المُضَافُ لِمَبْنِيٍّ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ.

---

(1) في الأصل: (نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ و﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾)، وقد أسقطتُ الأولى تبعاً للمخطوطات وطبعتي الحواشي، وشرحَي الجوجري والشيخ زكريا.

(2) لم يَتعرَّض له المصنفُ في الشرح، وسيأتي بيانُه. (3) بالتحقير، أي: في لغة قليلةٍ.

(4) هذا الشطرُ غير مُثبتٍ في غالب المخطوطات، ولا أثرَ له في شيء مِن نُسخ «الجوجري»، ولم يتكلم عليه الشارح ولا الفيومي ولا العدوي، وكنتُ أنوي إسقاطَه ـ كما فعلتُ في المتن المستقِلِّ ـ لولا قولُ البرماوي (ق٦/ب): لمَّا قال في تمثيلِ الظرف المُضاف لِلجملة: (وإعرابُه مرجوحٌ قبل الفعل المَبني)، شَمِل ذلك الماضيَ والمضارع المَبنيَّ، و(يَستصْبِينَ) في هذا البيت مُضارعٌ مَبنيٌّ؛ لاتِّصال نونِ الإناث به، نحو: (يَقْرَأْنَ ويَخرُجنَ)، ومِن ثَمَّ عِيب على ابن مالك قولُه في «الكافية»:

وقَبْلَ فِعْلِ مَاضِ البِنَا رَجَح

فإنه لا يَتقيَّدُ بالماضي، ولِهذا قال هو في «ألفيَّتِه»:

واختَرْ بِنَا مَتْلُوّ فِعْلٍ بُنِيَا

فَشَمِل النَّوعَين، وهو الصوابُ. اهـ

وأَقولُ: الباب الثالث مِن المبنيَّاتِ: ما لَزِمَ البناءَ على الفتحِ، وهو سبعةُ أنواع:

[١- الماضي المجرد من ضمير رفع متحرك]

النوعُ الأول: الماضِي المجرَّدُ مما تقدَّم ذِكرُه(١)، وهو الضميرُ المرفوع المتحرِّك، نحو: «ضَرَبَ» و«دَحرَج» و«استخرَج» و«ضَرَبَا» و«ضَرَبَك» و«ضَرَبَه».

وأَمَّا نحوُ: «رمَى» و«عَفا» فأصلُه: رَمَيَ وعَفَوَ(1)، فلَمَّا تحركتِ الياءُ والواو وانفتح ما قبلَهما قُلِبَتا ألفَين؛ فسكونُ آخِرهما عارضٌ، والفتحةُ مُقدَّرة في الألف، ولهذا إذا قُدر سكون الآخِر رجعت الياء والواو فَقِيل: رَمَيْتُ، وعَفَوْتُ، كما سيأتي.

[٢- المضارع الذي باشرتْهُ نون التوكيد]

والنوعُ الثاني: المضارعُ الذي باشرتْهُ نون التوكيدِ، كقولِه تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ(2) فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، واحترزتُ بِاشتراط المباشَرةِ مِن نحو قولِه تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ

(١) شمل ذلك صِنفَين: الأول الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ومِن غيره ثلاثيًا كان نحو: ضرب، أو رباعيًا نحو: دحرج، أو مزيداً فيه نحو: استخرج، والثاني المجرد من ضمير الرفع المتحرك مع اقترانِه إما بضمير الرفع الساكن كألف الاثنين نحو: «ضربَا»، وإما بضمير النصب ككاف المخاطب في نحو: ضربَك، وهاء الغائب في نحو: ضربَه.
فإن قُلتَ: فإن ضمير النصب متحرك والماضي الثلاثي متحرِّك الحروف كلِّها، فلِماذا جاز في هذا النوع توالي أربعِ متحركات ولم يجز في نحو: «ضَرَبْتُ» عند اتصال الماضي بضمير الرفع المتحرك؟
فالجواب عن هذا أنهم لا يَستثقلون تواليَ أربع متحركات إلا في الكلمة الواحدة أو فِيما هو كالكلمة الواحدة، والفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة؛ لأن أحدهما لا يَستغني عن الآخَر أصلاً، أما الفعل مع المفعول فليسا كالكلمة الواحدة؛ لِصحة استغناء الفعل عن المفعول، فلِهذا فرُّوا من توالي أربع متحركات في الفعل مع الفاعل، ولم يَفرُّوا من هذا التوالي في الفعل مع المفعول به، فاعرِفْ ذلك. (وانظر: ص١٧٧ الماضية).

(1) الأول يائي اللام لأنه مِن الرمي، والثاني واوِيها لأنه من العَفو.

(2) مثَّل للمسألة في المتن بقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾، فكتب عليه البرماوي (ق٦/أ): لم يتكلَّم في الشرح على تقرير ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾، وإنَّما مَثَّل بقوله تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾، ولا فرقَ في ذلك بين نونِ التوكيد المُشدَّدة والخَفيفة نحو: ﴿وَلَيَكُونًا﴾، فَلِذلك كان التَّمثيلُ الواقع في «الشذور» أولى؛ مِن حيث إنه جَمع بين المُثقَّلة والمُخففة.

أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فإن الفعل في ذلك مُعربٌ وإنْ أُكِّدَ بالنون؛ لأنه قد فُصِل بَينهما بِالواو التي هيَ ضميرُ الفاعل، وهي مَلفوظٌ بها في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ومُقدَّرة في قولِه تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾؛ إذ الأصلُ[1]: لَتَسْمَعُونَنَّ، فحُذفت نونُ الرفع استِثقالاً لاجتماعِ الأمْثالِ[2]، فالتَقى ساكنانِ: الواوُ والنونُ المدغَمة؛ فحُذفت الواوُ لالتِقاء الساكِنَين[3].

[٣- المركب المزجي من الأعداد]

والنوعُ الثالث: ما رُكِّبَ تركيبَ المزجِ مِن الأعْداد، وهو الأَحَدَ عشرَ، والإحدَى عَشْرةَ، إلى التسعةَ عَشَرَ والتسعَ عَشْرَةَ، تقولُ: جاءَني أَحَدَ عَشَرَ، ورأيتُ أَحَدَ عَشَرَ، ومررْتُ بِأحدَ عشَرَ، بِبناءِ الجزءَينِ على الفتح، وكذلك القولُ في الباقِي، إلَّا «اثْنَيْ عشَر» و«اثنتَيْ عَشْرَةَ»؛ فإنَّ الجزءَ الأول مِنهما مُعرَبٌ إعرابَ المثنَّى: بِالألفِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً.

---

(1) قال البرماوي (ق٦/أ): تعرَّض لِتَقرير الأصل والحذف في ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ دُون ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، وذِكرُ ذلك في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ أولى؛ لأنه أخفى، والأصل فيه: (لَتُبْلَوُونَنَّ) بواو هي لامُ الكلمة، وبعدها واوُ الضمير، ونونُ الرفع، ثم نونُ التوكيد، فحُذفت نون الرفع لِتوالي الأمثال، وتحرَّكت الواو التي هي لامُ الكلمة، وانفتَح ما قبلها، فقُلِبتْ ألفاً، فالتقى ساكنانِ: الألف وواوُ الضمير، فحُذفتِ الألف لِذَلك، وضُمَّت واوُ الضمير لِلدلالة على المَحذوف؛ لأنه كان يُضَمُّ لو نُطِق به. وإنْ شئتَ قُلتَ: استُثقلت الضمةُ على الواو الأُولى فحُذفت فالتقى ساكِنان، فحُذفت الواوُ الأُولى، وحُركتِ الواو بِحركةٍ مُجانِسة دلالةً على المَحذوف. اهـ

(2) كتبتُ على نظير هذه العبارة في «شرح القطر» (ص٨٩) ما نصُّه: أي: الممنوع، وذلك إذا كانت كلها زوائد، فلا يَرِدُ نحو: النسوة جُنِنَّ؛ لأن الزائد المثل الأخير فقط. «حاشية الصبان» (١/ ١١٧)، ولم تُحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها؛ إذ ليس هناك ما يدل عليها، بخلاف نون الرفع، فإنه يدل عليها التجرد من الناصب والجازم.

واعلم أن تقييد الأمثال الثلاثة بالزيادة لم نَرَه في شيء من كُتب الشيخ المحقق رحمه الله التي اطلعنا عليها، ومِن ثَمَّ لا تكاد تجده في كتب المعاصرين الذين يَقتفون أثره في الغالب، مع ورود إشكال توالي الأمثال في نحو: تتابع وإنَّني وتيمَّم. والله المستعان.

(3) أي: واختير حذفُها على حذف النون لكونها آخراً وحرفَ علة ووجودِ ما يدلُّ عليها، بخلاف النون.

[٤- المركب المزجي من الظروف]

والنوعُ الرابعُ: ما رُكِّبَ تركيبَ المزجِ مِن الظُّروف: زَمانيةً كانت أو مكانيةً، مثالُ ما رُكِّبَ مِن ظُرُوف الزمانِ قولُك: فُلانٌ يَأتِينا صَباحَ مَساءَ، والأصلُ: صَباحاً ومَساءً، أي: في كلِّ صَباحٍ ومَساءٍ؛ فحُذف العاطِفُ، ورُكِّبَ الظَّرفانِ قَصداً لِلتَّخفِيف تركيبَ خمسةَ عَشَرَ، قال الشاعِرُ:

٢٠ـ ومَـنْ لا يَـصْـرِفِ الـواشِـيـنَ عَـنْـهُ ... صَـبـاحَ مَـسـاءَ يَـبْـغُـوهُ خَـبَـالَا[1]

---

(١) ٢٠- هذا بيت من الوافر، وهو البيت الرابع من قصيدة لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، أولها قوله:

أَلَا أَسْـمَـاءُ صَـرَّمَـتِ الـحِـبَـالَا ... فَـأَصْـبَـحَ غَـادِيـاً عَـزَمَ ارْتِـحَـالَا

وقد قال أبو سعيد السكري شارحُ «ديوان كعب» قبل روايتها: «وقال أيضاً في رجل من مزينة قتلته الأوس والخزرج، وليست في روايةِ أبي عبيدة والأصمعي، ولكنها مما انفرَد بروايتها أبو عمرو وإسحاق بن مرار الشيباني». اهـ

اللغة: «يصرف» يحول، والمراد ألا يستمع لِوشاياتهم، ورواية الديوان: «ومن لا يفثأ» بفاء ثم ثاء مثلثة ثم همزة، وأصل معناه: يكسر حِدَّتهم، ويردهم عما يُريدون منه، وتقول: فثأت القدر: إذا أخرجت الوقود من تحتِها وصببت عليها ماءً تسكن بذلك غَليانها، «الواشين» جمع واش، وهو الكاذب الذي يُفسِد ما بين المتحابِّين بما يُلفِّقه ويَفتَريه، وأصل هذه المادة قولهم: «وشيت الثوب»: إذا زخرفتُه، وذلك لأن الواشيَ يُزخرف ما يذكره من القول لِينطلِيَ على سامِعه، «يبغوه» يريد يَقصدُوه ويطلبوا له، «خبالاً» الخبال هو الجنون أو الإفساد، وفي روايةِ «الديوان»: «يبغوه الخبالَا».

المعنى: يقول: إن مَن لا يُباعد الوُشاة عن نفسه كل لحظة لا يَسلم مِن ضررهم؛ لأنهم يَقصدونه بالشر ويُوقِعونه في الفساد.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فِعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبتدأ مبني على السكون، في محل رفع، «لا» نافية، «يصرف» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بـ(من)، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن)، «الواشين» مفعول به لـ(يصرف)، منصوب بالياء نيابةً عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، «عنه» جار ومجرور متعلق بـ(يصرف)، «صباح مساء» ظرف زمان متعلق بـ(يصرف)، مبني على فتح الجزءين في محل نصب، «يبغوه» يبغوا: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والهاء ضمير الغائب =

ولو أَضفْتَ فَقُلْتَ: «صَباحَ مَساءٍ» لَجاز، أي: صباحاً ذا مَساءٍ؛ فَلِذلك أضفتَه إليه لِمَا بَينهما مِن المناسَبة، وإنْ كان الصباحُ والمساءُ لا يَجتَمِعان، ونظيرُه في الإضافة قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، فَأُضِيف الضحى إلى ضَمِير العَشِيَّة، وقِيل: الأصلُ: أو ضُحَى يَومِها، ثم حُذف المضافُ، ولا حاجةَ إلى هذا. وتَقولُ: «فُلانٌ يَأتِينا يومَ يَومَ» أي: يوماً فيَوماً، أي: كلَّ يومٍ، قال الشاعرُ:

٢١ـ آتِ الـرِّزْقُ[(١)] يَـوْمَ يَـوْمَ فَـأَجْـمِـلْ طَـلَـبـاً وابْـغِ لِـلْـقِـيـامَـةِ زَادَا[(١)]

= العائد إلى (مَن) مفعول به أول لـ(يبغوا) مبني على الضم في محل نصب، «خبالًا» مفعول ثانٍ لـ(يبغوا)، وخبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط قيل: هو جملة الشرط وحدها، وقيل: هو جملة الجواب وحدها، وقيل: هو الجملتان معاً، وهذا الأخير هو الذي نَذهب إليه ونُرجِّحه، وإن كان العُلماء قد رجَّحُوا خلافَه.

الشاهد فيه: قوله: «صباح مساء» حيث ركب الظرفين معاً، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة، فتضمَّنا معنى حرف العطف؛ فأشبها في ذلك أحد عشر وأخواتِه، ولما كان المشبه به ـ وهو أحد عشر ـ مبنيًّا على فتح الجزءين أعطى المشبه ـ وهو الظرفان المركبان ـ حكمه، ولذلك بناهما على فتح الجزءين.

(١) ٢١- لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، ولا عثرتُ له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «آت» اسم فاعل فعله أتى، «أجمل» بقطع الهمزة ـ أمر من الإجمال، وهو الإحسان، «ابغ» اطلب، وهو فعل أمر ماضِيه بغى بمعنى طلب.

الإعراب: «آت» خبر مقدم، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، «الرزق» مبتدأ مؤخر، «يوم يوم» ظرف زمان متعلق بـ(آت)، مبني على فتح الجزءين في محل نصب،(*) «أجمل» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: أنت، «طلباً» مفعول به(**) لـ(أجمل)، «وابغ» الواو عاطفة، ابغ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «للقيامة» جار ومجرور متعلق بـ(ابغ)، أو متعلق بمحذوف حال من قوله: (زادًا) الآتي، على أنه في الأصل نعتٌ له، فلمَّا تقدم عليه صار حالاً، «زادًا» مفعول به لـ(ابغ). =

(١) بكسر الراء بمعنى الشيء المرزوق، وقال البجائيُّ والفيومي (ص٤٣): هو بالفتح مصدر، ويصحُّ كسرُه. ولا يخفى ضعف الفتح وأنه لا حاجةَ إليه؛ لأن الإتيان للذوات لا للمعاني.

(*) والفاء سببية.

(**) الأظهر أنه منصوب عند نزع الخافض؛ لأنه يقال: أجمل فلانٌ في الطلب. انظر: «المحكم» و«اللسان» وغيرهما.

ومِثالُ ما رُكِّبَ مِن ظروفِ المكان قولُك: سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَينَ[(١)(1)]، وأصلُه: بَينها وبينَ حرفِ حَركَتِها[(2)]، فحُذف ما أُضِيف إليه «بينَ» الأولى و«بين» الثانيةُ، وحُذف العاطِفُ، ورُكِّبَ الظرفانِ، قال الشاعرُ:

٢٢ـ نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا[(٢)]

= **الشاهد فيه:** قوله: «يوم يوم» حيث ركب الظرفين معاً، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمَّنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزءين، ولو لم يركبهما معاً فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

(١) هذه من عبارات الصرفيين في باب تسهيل الهمزة، وسيبويه يذكرها كثيراً، وقد يقولون: «همزة بين بين».

(٢) ٢٢- هذا بيت من الكامل(*) لعبيد بن الأبرص الأسدي، من كلمة يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي، وكان بنو أسد قومُ عَبيد قد قتلوا حُجراً أبا امرئ القيس، فأنذرهم امرؤ القيس، وهدَّدهم، وفي ذلك يقول عَبيد من قصيدةِ الشاهد:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِقَتْـ ـلِ أَبِيهِ إِذْلالاً وَحَيْنَا

وقد استشهد بالبيت الشاهد صاحبُ «المفصل».

اللغة: «حقيقتَنا» ما يجب على الرجل أن يَحميَه، ويدافع عنه، ويَبذل نفسه في سبيل المحافظة عليه، كالنفس والعِرض والمال.

الإعراب: «نحمي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، «حقيقتنا» حقيقة: مفعول به لـ(نحمي)، وحقيقة مضاف والضمير مضاف إليه، «وبعض» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«القوم» مضاف إليه، «يسقط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (بعض القوم)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بين بينا» ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (يسقط)، والتقدير: بعض القوم يسقُط (هو) متوسطاً، أي: واقعاً في وَسَط المعركة، وهذا الظرف مبني على فتح الجزءين في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «بين بينا» حيث ركب الظرفين معاً، وجعلَهما بمنزلة اسم واحد، فبَناهما على فتح الجزءين؛ لِكونه أراد بهما معاً الظرفية، ولو لم يُرِدْ ذلك لوجب عليه أن يُعربهما ويُضيف الأول إلى الثاني، قال صاحب «المفصل»: «والذي يَفصل بين الضربين أن ما تضمَّن ثانيه معنًى =

(1) قالوا أيضاً: هذا الشيءُ بينَ بينَ أي: بين الجيد والرديء. انظر: «مختار الصحاح» (ب ي ن).

(2) هذا على المشهور من معنى «بين بين»، وقيل: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركةُ ما قبلها، وهو بين بين البعيدُ. انظر: «شرح الشافية» للركن الأستراباذي (٢/ ٦٨٣).

(*) أراد أنه من مجزوء الكامل، وآخرُه مُرفَّل، وآخرُ الصدر العين من «بعض».

والأصلُ: بَين هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ، فأُزيلتِ الإضافةُ، ورُكِّبَ الاسمانِ تركيبَ «خمسةَ عشرَ»، وهذانِ الظرفانِ اللّذانِ صارَا ظرفاً واحداً في موضعِ نصبٍ على الحال؛ إذِ المرادُ: وبعضُ القومِ يَسقُطُ وَسَطاً. والحقيقةُ: ما يَجبُ على الإنسانِ أنْ يَحْمِيَه مِن الأهلِ والعَشيرةِ، يُقال: رجلٌ حامِي الحقيقةِ، أي: إنَّه شَهمٌ لا يُضامُ(1).

[٥- المركب المزجيُّ من الأحوال]

والنوعُ الخامس: ما رُكِّبَ تركيبَ «خمسةَ عشرَ» مِن الأَحْوال، يَقُولُون: فلانٌ جارِي بيتَ بَيْتَ، وأصلُه: بَيتاً لِبَيتٍ، أي: مُلاصِقاً(١)، فحُذف الجارُّ وهو اللامُ، ورُكِّبَ الاسْمان، وعاملُ الحال ما في قولِه: «جاري» مِن معنَى الفعل، فإنه في معنى: مُجاوِرِي، وجَوَّزُوا أن يكونَ الجارُّ المقدَّرُ «إلى»، وأنْ لا يُقدَّرَ جارٌّ أصلاً بل فاء العطف. وقالت العربُ أيضاً: «تَساقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ» أي: مُتفرِّقِين، وهو بالخاء المعجَمة [واللامِ]، قال الشاعر يصفُ ثوراً يَطعَنُ الكلابَ بِقَرنه:

٢٣- يُساقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضارِياتِها سِقَاطَ شَرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا(٢)

= حرف، بُني شطراه؛ لِوجود علة البناء فيهما، وما خَلا من التضمُّن أُعرب». اهـ، وقد بين لك المؤلف ههنا أن الأصلَ في ذلك «بين هؤلاء وبين هؤلاء» فأُزيلت الإضافة، ورُكب الاسمان، وهما ـ حين رُكِّبَا ـ على معنَى واو العطف.

(١) وقالوا أيضاً: «ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ» بفتحاتٍ وبكسر أول الكلمتين وفتح ثانيهما، وقالُوا: «ذهب القوم جِذَعَ مِذَعَ»(*) بكسر أول الكلمتين وفتحِ ثانيهما، وبنائهما على فتح الجزءين، ومعنى العِبارتَين: ذهبوا متفرِّقِين في كل وجهٍ.

(٢) ٢٣- هذا بيت من الطويل من كلام ضابئ البرجمي، كما ذكره في «اللسان» (مادة خ و ل)(**)، ورواه أبو زيد في «نوادره» (ص١٤٥) ولم يستشهد به سيبويه مع أنه تكلم على قوله: «أخول أخول» (ص٥٦ ج٢) فقال: «وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر وكيوم يوم». اهـ =

---

(1) أي: لا يُظلم.

(*) مثلُهما: تفرَّقوا شَذَرَ مَذَرَ وشَذر بَذرَ، أي: تفرَّقوا في كل وَجه، ولا يقال ذلك في الإقبال.

(**) ومادة (س ق ط) أيضاً.

وفي الحديثِ: «كان يَتَخَوَّلُنا بِالموعظة ـ أي: يتعهَّدُنا بها شيئاً فشيئاً ـ مَخافةَ السَّآمةِ علينا»[1]، قال أبُو عليٍّ: «هو مِن قَولهم: تَساقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، أيْ: شيئاً بعد شيءٍ»، وكان الأصمعيُّ[2] يَروِيه: «يتخوَّنُنا» بالنون ويَقول: مَعناه: يَتعهَّدُنا[3].

= **اللغة:** «رَوْقه» بفتح الراء المهملة وسكون الواو ـ هو القرن(*)، «ضارياتها» جمع ضارية، وأصله اسم فاعل من «ضَرِيَ الحيوانُ يَضرَى» من باب عَلِم يَعْلَم ـ وأراد بها الكلاب(**)، «القَيْن» بفتح القاف وسكون الياء المثناة ـ هو الحداد، «أَخْول أَخْول» يعني شيئاً فشيئاً، وهو يُؤدي معنى متفرقين.

الإعراب: «يُساقِط» فعل مضارع، «عنه» جار ومجرور متعلق به، «روقه» فاعل (يساقط)، وروق مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثور مضاف إليه، «ضارياتها» ضاريات مفعول به لـ(يساقط)، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وضاريات مضاف وضمير الغائبات العائد على الكلاب مُضاف إليه، «سقاطَ» مفعول مُطلق عامله (يساقط)، وهو مضاف، و«شرار» مضاف إليه، وهو مضاف، و«القين» مضاف إليه، «أخول أخولا» حال بمعنى متفرقين(***)، مبني على فتح الجزءين في محل نصب، والألف الأخيرة للإطلاق. =

(1) أخرجه البخاري (٦٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(2) هو عبد الملك بن قُريب، أبو سعيد الأصمعي، راويةُ العرب، وأحدُ أئمة العِلم باللُّغة والشعر والبُلدان، مولدُه ووفاته في البصرة، كان كثيرَ التَّطواف في البوادي يَقتبس علومَها، وأخباره كثيرةٌ جدًّا، وكان الرشيد يُسميه شيطانَ الشِّعر. تصانيفه كثيرة، منها «الإبل» و«خلق الإنسان» و«الوحوش وصفاتها» و«النبات والشجر». توفي سنة ٢١٦ هـ. «الأعلام» (٤/ ١٦٢).

(3) ذكر مثلَه ابنُ الأثير في «النهاية»، وعبارتُه (٢/ ٨٨): . . «يَتخولنا بالموعظة» أي: يَتعهَّدُنا . . . قال أبو عَمرو: الصوابُ: «يَتحوَّلُنا» بالحاء؛ أي: يَطلبُ الحالَ التي يَنشطُون فيها لِلمَوعظة فيَعِظُهم فيها، ولا يُكثِر عليهم فيَملُّوا، وكان الأصمعيُّ يَروِيه: «يتخوَّنُنا» بالنون؛ أي: يَتعهَّدنا. اهـ وفي شروح البخاري ما يُعارض ما تقدم، ومن ذلك قول الكرماني في «الكواكب الدراري» (٢/ ٣٣): يتخوَّلنا بالخاء المُنقطة وباللام، وكان أبو عمرو يقول: إنما هو (يَتخوَّننا)، والتَّخوُّنُ التعهد، وقد ردَّ على الأعمش رِوايتَه باللام، وكان الأصمعي يقول: ظَلمه أبو عمرٍو؛ يُقال: يَتخوَّلنا ويَتخوَّننا جميعاً. وزَعم بعضُهم أن الصواب (يتحوَّلنا) بالحاء المُهملة، وهو أن يَتفقد أحوالهم التي يَنشطون فيها . . ومِن الناس مَن يَرويه كذلك، لكن الرواية في «الصحيح» بالإعجام.

(*) أي: الذي في رأس الحيوان.

(**) ليته إذ أطال فيه شرح معناه، يقال: ضَرِي بالشيء ضَرًى وضَراوةً: اعتاده واجترأ عليه، وضَرِيَ به: لزمه وأُولِع به كما يَضرَى السبعُ بِالصيد. «المصباح» (ض ر ي).

(***) ظاهره أن صاحب الحال هو الضاريات، وقال الفيومي - فأبعد -: الرَّوق، والصحيح أنه شَرار القين، أي: شَرَر النار، واحدتُه: شَرارة.

[الفرق بين هذا النوع والذي قبله]

فإنْ قُلتَ: ما الفرقُ بين هذا النوعِ والبيتِ الذي أنشدتَه في النوع الذي قَبلَه، فإنَّك زعمتَ ثَمَّ أنَّ «بينَ بينَ» فيه حالٌ؟

قُلتُ: مَعنى قَولي هُناكَ أنه مُتعلِّق بِاستقرار محذوف، وذلك المحذوفُ هو الحال، لا أنَّه نفسَه حالٌ، بِخِلاف هذا النوعِ؛ فإنَّ المركَّبَ نفسَه حالٌ لأنه ليس بِظرف، [بخلافِ «بَينَ بينَ» فإنَّه ظرفٌ].

وإذا أخرجْتَ شيئاً مِن هذه الظروفِ والأحوالِ[1] عن الظرفيَّةِ والحاليَّةِ تعيَّنتِ الإضافةُ وامتنَع التركيبُ، تقولُ: هذه همزةُ بينِ بينٍ، مخفوضَ الأول غيرَ مُنوَّنٍ والثاني مُنوَّناً، ومثلُه: فلانٌ يَأتِينا كلَّ صباحِ مساءٍ، قال:

٢٤ـ وَلَـوْلا يَـوْمُ يَـوْمٍ مـا أَرَدْنَـا جَـزاءَكَ وَالـقُـرُوضُ لَـهـا جَـزَاءُ[2]

= الشاهد فيه: قوله: «أخولَ أخولَا» فإنه ركبهما معاً، وجعلهما كالكلمة الواحدة وبناهما معاً على فتح الجزءين لَمَّا كان يُريد معنى الحال منهما، وضمَّنهما معنى واو العطف فصارًا شبيهَين بأحد عشر وأخواته، ولولا ذلك لوجب أن يُضيف الأول إلى الثاني كما سيأتي التنبيهُ عليه في كلام المؤلف.

(١) ههنا أمران يجب أن تَتنبه لهما: الأول: أن الأعداد المركبة ـ نحو: أحدَ عشر وثلاثة عشر ـ لا يَجوز فيها على أرجح اللغات إلا جعلُ الجزءين على تضمن معنى حرف العطف، وأما الظروف المركبة والأحوال المركبة فيجوز ألا تكون على تضمن معناه، ويُشير إلى هذا أن المؤلف قصر الخروج على الظروف والأحوال، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة للبناء على فتح الجزءين، وأن الظروف والأحوال المركبة يَجوز فيهما البناء وعدمُه، والأمر الثاني: أن الظروف والأحوال عند تضمن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظرفية والحالية؛ فإذا لم تتضمَّن معنى الحروف أو أُضيف أولها إلى ثانيها وقعتْ في غير ذلك من مواقع الإعراب، كما وقع الظرف مبتدأ في قول الشاعر: «ولولا يوم يوم».

(٢) ٢٤- هذا بيت من الوافر للفرزدق، وهو بيت مُنفرد في «ديوانه»، وهو منسوب إليه في «لسان العرب»، وهو مِن شواهد العلامة الرضي في «شرح الكافية» (انظر: البغدادي ج ٣ ص ١٠٨ بولاق)، وهو أيضاً مِن شواهد سيبويه (٢/ ٥٢).

اللغة: «القروض» جمع قرض ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ وأصله ما تَدين به غيرك من المال، ويُراد به كل ما تقدم مِن بر وصلة، «جزاءك» مكافأة تُقابله. =

وهذا يُفهَم مِن كلامِي في المقدِّمة؛ فإني قُلتُ: «وَما رُكِّبَ مِن الظروف والأحوالِ»، فعُلِمَ أنَّ البناء المذكورَ مُقَيَّدٌ بِوُجودِ الظرفيَّةِ والحاليَّةِ، وأنها مَتى فُقدتْ وجَب الرجوعُ إلى الإعرابِ. وإنما قَدَّمْتُ الظروفَ على الأحوال لأنَّ ذلك في الظُّروفِ أكثرُ وُقوعاً؛ فكان أَولى بالتقديم.

[تركيبُ نحو: «حيصَ بَيصَ» شاذ]

فإنْ قُلْتَ: قد وقع التركيبُ المذكورُ فيما ليس بِظرفٍ ولا حالٍ، كقولهم: «وَقعُوا في حَيْصَ بَيْصَ» أي: في شِدَّةٍ يَعسُرُ التخلُّصُ مِنها(١).

قلتُ: هو شاذٌ، فَلِذلك لم أتعرَّضْ لِذِكره في هذا المختَصَر.

= **المعنى**: قال الأعلم: «يقول: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا جزاءك، وجعل نصرهم قرضاً يُطالبونه بالجزاء عليه». اهـ

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، «يوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«يوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، «ما» نافية، «أردنا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب «لولا»، «جزاءك» مفعول به لـ«أردنا»، ومضاف إليه، «والقروض» الواو واو الحال، القروض: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة، «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «جزاء» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ السابق، وجملة المبتدأ السابق وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «يوم يوم» حيث أجرى لفظ «يوم» الأول على ما تقتضيه العوامل؛ فرفعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني، فجره بالإضافة، وذلك لأنه لم يُرد بهما الظرفية، قال سيبويه: «والعرب لا تجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف». اهـ؛ ثم قال بعد ذلك: «وهذا قول جميع مَن نَثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمُه إلا قول الخليل». اهـ

(١) تقول: «وقع القوم في حيصَ بيصَ» بفتح أولهما وآخرهما وبكسر أولهما وفتح آخرهما، وبفتح أولهما وكسر آخرهما ـ فأما معنى هذه العبارة فَمِن العلماء من قال: معناها: وقعوا في شِدة وضيق يعسُر عليهم التخلص منهما، ومنهم من قال: معناها: وقعوا في اختلاط وهرج لا مخرجَ لهم منهما، وفي حديث سعيد بن جبير، وقد سئل عن المكاتب إذا اشترط عليه أهله ألا يخرج مِن بلده؛ فقال: «أثقلتُم ظهره، وجعلتم الأرض عليه حيص بيص»، وقال أميةُ بن أبي عائذ الهذلي:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً ... لَم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ =

[لم يقع تركيب الأحوال والظروف في القرآن]

ولم يقعْ في التنزيل تركيبُ الأحوال ولا تركيبُ الظروف، وإنما وقَعَ فيه تَركيبُ الأعدادِ، نحوُ: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، أي: على سقَر تسعةَ عشرَ مَلَكاً يَحفظُون أمرَها، وقيل: صِنْفاً، وقيل: صَفًّا مِن الملائكة، وقُرِئ[1]: ﴿تِسْعَةُ أَعْشُرٍ﴾ جمع عَشِير، مثل: أَيْمُنٍ في جمعِ يَمِينٍ[2]، وعلى هذا فـ«تسعة» مرفوع، و«أعشر» مخفوضٌ بالإضافة مُنوّنٌ[3].

ومَجيءُ هذا التركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئِه في الظُّروفِ.[4]

[٦- الزمن المبهَم المضاف لجُملة]

والنوعُ السادس: الزمنُ المبهَمُ المضافُ لِجُملة، وأعنِي بالمبهَم ما لم يدلَّ على وقتٍ بعينِه، وذلك نحو: الحِين والوقت والساعة والزَّمان؛ فهذا النوعُ مِن أسماء الزمان تَجوز إضافتُه إلى الجملة، ويَجُوز لك فيه حِينئذٍ الإعرابُ والبناءُ على الفتح[5]؛ ثم تارةً يَكونُ البناءُ أرجحَ مِن الإعراب، وتارةً العكس؛

= وأما إعراب هذه العبارة فاللغتان الأولى والثانية على ما ذكر المؤلف، والكلمتان فيهما مبنيتان على فتح الجزءين؛ وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الكلمتين مَبنية على الكسر.

(1) هي قراءة سليمانَ بنِ قَتَّةَ. «معجم القراءات» (١٠/ ١٦٥).

(2) كذا قال الزجاج والزمخشري. انظر: «معاني القرآن» (٥/ ٢٤٨) و«الكشاف» (٤/ ٦٥١).

(3) وهي لغةٌ لبعض العرب، يَفكُّون تركيبَ الأعداد ويُعربونَهما كالمُتضايِفَين. «الدر المصون» (١٠/ ٥٤٨).

(4) قال البرماويُّ (ق٦/ ب): لم يَتعرَّض لِلمُركب من الأعلام، والمُراد به كلُّ اسمَين نُزِّل ثانيهما مِنَ الأول مَنزلةَ تاء التأنيث، والحكمُ فيه أنَّ الجزءَ الأول إنْ كان آخرُه ياءً كانتْ مُسكَّنة، نحو: «مَعدِيْ كَرِبَ» و«قالِيْ قَلا»، وإلَّا فهو مَبني على الفتح نحو: «بَعْلَبَكَّ وحَضرَمَوتَ وسِيبَوَيهِ»، وأما الجزءُ الأخير فإنْ كان كلمةَ (ويه) بُني على الكسر على أفصح اللُّغتَين، وإن لم يكن آخِرُه كلمةَ (ويه) أُعرِب إعرابَ ما لا يَنصرِفُ لِوُجود عِلَّتَين فيه ـ العلميَّةِ والتركيبِ ـ على أفصحِ اللُّغات فيه، واللغةُ الثانية إضافةُ صدرِه إلى عَجُزه . . . واللُّغةُ الثالثة أن يُبنَى الجُزءان تَشبيهاً بـ(خَمسةَ عشرَ)، وهذه اللغةُ هي الأقرَبُ إلى كلامِ المُصنِّف وسِياقه. اهـ باختصار.

(5) الإعراب على الأصل، والبناءُ لِلشبه الافتقاري إلى الجملة، لكن لما كان الافتقار جائزاً كان البناءُ جائزاً لا واجباً. «الأمير» (ص٣٤).

[رجحان بنائه]

فالأولُ: إذا كان المضاف إليه جُملةً فِعليةً فِعلُها مبنيٌّ، كقولِه:

٢٥ـ على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟[1]

---

(١) ٢٥- هذا بيت من الطويل للنابغة الذبياني، أحدِ فُحول الشعراء الجاهليين، والحَكَم عليهم في سوق عُكاظ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٤)، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٣٥).

اللغة: «عاتبت» العتاب هو اللوم في تسخُّط، «المشيب» هو الشيب، «الصِّبا» ـ بكسر الصاد ـ الصبوة، وهي الميلُ إلى شهوات النفس واتباع لَذائذها، «أصح» فعل مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر، ويُروى: «أَلَمَّا تصحُ»، «وازع» زاجر، وناهٍ، وكافٌّ.

الإعراب: «على» حرف جر، «حين» يروى بالجر معرَباً، وبالفتح مبنيًّا وهو المختار هنا، وعلى كل حال فهو مجرور بـ«على» إمَّا لفظاً وإما محلًّا، والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكفت» في بيت سابق على هذا البيت، وهو قولُه:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (حين) إليها، «المشيب» مفعول به لـ(عاتبت)، «على الصبا» جار ومجرور متعلق بـ(عاتب)، «فقلت» الفاء عاطفة، قلت: فعل وفاعل، وجملتهما معطوفة على جملة (عاتبت)، «ألما» الهمزة للإنكار، لما: حرف نفي وجزم يدل على توقع ما بعده، أي: انتظارِ وقوعه وحصوله، «تصح» فعل مضارع مجزوم بـ(لمّا)، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ومَن رواه (أصح) كالشارح ففاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «والشيب» الواو للحال، الشيب: مبتدأ، «وازع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال(*).

الشاهد فيه: قوله: «على حين عاتبت»، فإنه يُروى بجر «حين» على أنه معرب تأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويُروى بفتحه على أنه مبني على الفتح في محل جر، والجملة التي أضيف إليها حين جملة فعلية فِعلها ماض، والفعل الماضي مبني كما علمتَ مما سبق؛ فدل ذلك على أن كلمة «حين» ونحوها إذا أُضيفتْ إلى مبني جاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح؛ لأن المضاف اكتسب البناء مِن المضاف إليه، كما يَكتسب منه التذكير والتأنيث، وبيانُ ذلك أن المضاف إذا كان مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً، جاز في المضاف وجهان: أحدهما: التذكير نظراً إلى أصله، والثاني: التأنيث نظراً إلى المضاف إليه، وعليه جاء قولُ الشاعر، وهو ذو الرّمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ =

(*) أي: من فاعل (أصحُ). وجملةُ (ألمَّا أصحُ . . . إلخ) في محل نصب مَقول القول.

يُروى: «على حِينِ» بالخفض على الإعراب، و«على حينَ» بالفتح على البناء، وهو الأرجَحُ؛ لِكونِه مُضافاً إلى مبني، وهو «عاتبْتُ»(١).

[رُجحان إعرابه]

والثاني: إذا كان المضاف إليه جُملةً فِعليةً فعلُها مُعرَب، أو جملةً اسميةً؛ فالأول كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فيومُ: مُضاف إلى «ينفع»(1)، وهو فِعلٌ مضارع، والفِعلُ المضارعُ مُعرَبٌ كما تقدم، فكان الأرجَحُ في المضاف الإعرابَ، فَلِذلك قرأ السبعةُ كُلُّهم إلا نافعاً بِرفع اليومِ على الإعراب؛ لأنه خبرُ المبتدأ، وقرأ نافعٌ وحدَه بِفتحِ اليوم على البِناء.

والبصريُّون يَمْنَعون في ذلك البِناءَ(2)، ويُقَدِّرُون الفتحةَ إعراباً(٢) مِثلَها في «صُمتُ

= **الشاهد فيه:** قوله: «تسفهت . . مر الرياح»، حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو تسفهت المسنَد إلى مر الرياح، والمَرُّ مذكر، لكنه مضاف إلى الرياح وهي مؤنثة، فاكتسبَ التأنيثَ من المضاف إليه. ومثلُه قول الآخر، وهو الأعشى مَيمون بن قيس:

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

حيث أنث «شرقت» المسند إلى «صدر» وصدر مذكر، لكنه مضاف إلى القناة المؤنث، فاكتسب منه التأنيث؛ وكذلك العكسُ، ومنه قوله تعالى في بعض تخريجاته: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

ومثلُ ما أنشدناه من الشواهد قولُ جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَضَعْضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ

فقد ألحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو تضعضعت مع أن فاعلَه مذكر وهو سُور المدينة؛ لكون هذا الفاعل مُضافاً إلى مؤنث.

ونظيرُ هذه الشواهد قول الشاعر، ويُنسَب إلى مجنون ليلى:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

فقد أعاد ضميرَ النسوة على حُب الديار مع أنه مذكر؛ لِكونه مضافاً إلى مؤنث وهو الديار.

(١) هو في الحقيقة مضاف إلى جملة «عاتب» وفاعله، ففي عبارة المؤلف هنا تسامُح.

(٢) إذا قرأت «يوم» بالرفع فهو خبر عن «هذا»، واسم الإشارة يُراد به اليوم، ويوم حينئذ معرب، وهذا=

(1) أي: إلى الجملة الفعلية التي صدرُها «ينفع».

(2) لأنهم يقولون: شرطُ هذا البناء تصديرُ الجملة الفعليَّة بِفعل مَبني؛ لأنه لا يَسري إلى الظرف البِناءُ إلا مِن المَبني الذي أُضيف إليه. انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٢١).

يومَ الخميس»، والتزمُوا لأجل ذلك أن تكونَ الإشارةُ ليستْ لليوم[1]، وإلا لَزم كونُ الشيءِ ظرفاً لِنفسِه، والثاني كقولِ الشاعر:

٢٦ـ تَـذَكَّـرَ مـا تَـذَكَّـرَ مِـنْ سُـلَـيْـمَـى عَـلـى حِـيـنَ الـتَّـواصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ[1]

= الوجه لا يخالف فيه البصريون ولا الكوفيون، وإذا قرأت «يوم» بفتح الميم غيرَ منون فالكوفيون يُجيزون أن تكون هذه الفتحة بناء، وعلى هذا يكون «يوم» خبراً عن هذا، مبنيًا على الفتح في محل رفع، والإشارة لليوم أيضاً، والمعنى هو المعنى الذي تدل عليه قراءة الرفع، وكأنه قيل: هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم. والبصريون لا يجيزون أن يكون «يوم» مبنيًا، وتخريج الآية الكريمة على مذهبهم في قراءةِ فتح الميم من «يوم» أن تجعل «هذا» مبتدأ، وخبره محذوفاً، وعلى هذا يكون «يوم» ظرف زمان متعلقاً بقال، وكأنه قيل: قال الله في يوم ينفع الصادقين صدقهم: هذا جزاء صدقك، ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون «يوم» ظرف زمان متعلقاً بمحذوف خبر عن «هذا»، وعلى هذا تكون الإشارة للسؤال الواقع من الله تعالى، والجواب الواقع من عيسى عليه السلام، وكأنه قيل: هذا الذي ذكر من سؤال الله تعالى لعيسى وجواب عيسى عليه السلام واقع في اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم، فافهم هذا التحقيق؛ فإنه نفيسٌ، وقد حاولتُ تيسيرَ عبارته عليك، والله يَنفعك به.

(١) ٢٦- هذا بيت من بحر الوافر، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٣٧)، والأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٢١)(*).

الإعراب: «تذكر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لـ(تذكر)، مبني على السكون في محل نصب، «تذكر» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف، وأصله ضمير منصوب بـ(تذكر) الثاني، والتقدير: تذكر الذي تذكره، «من سليمى» جار ومجرور متعلق بـ(تذكر)، أو بمحذوف حال مِن (ما) الموصولة، «على» حرف جر، «حين» يُروى بالجر على أنه معرَب، ويُروى بالفتح على أنه مبني، وعلى كل حال هو مجرور بـ(على) إما لفظاً وإما محلًا، والجار والمجرور متعلق بـ(تذكر) الأول، «التواصل» مبتدأ، «غير» خبره، وغير مضاف و«داني» مضاف إليه، وهذه الياء متولِّدة عن إشباع الكسرة؛ لأن ياء المنقوص المنون تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة (حين) إليها. =

---

(1) أي: بل للذي وقع من عيسى من القول. «الأمير» (ص٣٤)، وهذا أحدُ وجهين ذكرهما الزمخشري، وفصَّلهما المحققُ قريباً.

(*) والمعنى: تذكر ما كان فيه قديماً من وصال سليمى في الوقت الذي صار فيه هذا التواصلُ بعيد الوقوع. وأبهم المُتذكَّرَ تفخيماً له وتعظيماً بحيث يَقصُر الوصفُ عن الإحاطة به.

رُوي بِفتح الحين على البناء، والكسرُ أرجحُ على الإعراب، ولا يُجيز البصريُّون غيرَه.

[٧- المبهم المضاف لمبنيّ]

النوعُ السابع: المبهَم المضافُ لِمَبني؛ سواءٌ كان زماناً أو غيرَه، ومُرادِي بِالمبهَم: ما لا يَتَّضِحُ مَعناه إلا بِما يُضافُ إليه، كـ«مِثل» و«دُون» و«بَين»، ونحوِهِنّ مما هو شَديدُ الإبهام[1].

فهذا النوعُ إذا أُضيف إلى مبنيٍّ جاز أن يَكتسِبَ مِن بنائه، كما تَكتسب النكرةُ المضافةُ إلى مَعرفة مِن تعريفِها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] يُقرأ على وجهَين[2]: بِفتح اليوم على البِناء؛ لِكونِه مُبهَماً مُضافاً إلى مبني وهو «إذ»، وبِجَرِّه على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]: «مِنا» جار ومجرور خبر مُقدم، و«دون» مبتدأ مُؤخر، وبُني على الفتح لإبهامه[3]، وإضافتِه إلى مَبني وهو اسمُ الإشارة، ولو جاءتِ القراءةُ بِرفع «دون» لكانَ ذلك جائزاً، كما قال الآخَرُ:

= **الشاهد فيه:** قوله: «على حين التواصل غير دان»، حيث رُوي لفظ «حين» على وجهَين: **الأول**: الجر على أنه معرَب تأثر بالعامل الذي قبل، وهو حرف الجر، **والثاني**: الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبر هي في محل جر بإضافة حين إليها؛ فدل ذلك على أن لفظ «حين» وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء، والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحال أرجحُ من البناء، وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه عُلماء الكوفة، وذهب نحاةُ البصرة إلى أنه لا يجوز فيه في مثل هذه الحال إلا الجر لفظاً على الإعراب؛ لأنه إنما بُني في الشاهد السابق لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء، فإذا كان المضاف إليه مُعرباً كما هنا فلِماذا يُبنى؟!.

---

(1) خرج بِالمبهَم المختَصُّ الدال على معين، فلا يُبنى، والفرق أن المبهمَ له شدة تعلُّق بما بعده؛ لأن معناه إنما يُفهَم به، فهو أهلٌ لأن يكتسب منه البناء. «الأمير» (ص٣٤).

(2) قرأ الكسائي ونافع بالفتح، والباقون بالجر. انظر: «معجم القراءات» (٤/ ٨٩).

(3) في عبارته تساهل؛ إذ الإبهام إنما يَقتضي البناء، وأما خصوصُ الفتح فلِلتخفيف.

٢٧ـ أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُها؟(١)

الرواية: «دونُها» بالرفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، يُقرأ على وجهَين(1): برفع «بين» على الإعرابِ؛ لأنه فاعلٌ، وبِفتحه على البناء(2)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، يُقرَأ على وجهَين(3): بِرفع «مثل» على الإعراب؛ لأنه صفةٌ لـ«حقٌّ»، وهو مرفوعٌ، وبِالفتح على البِناء.

---

(١) ٢٧- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين(*).

اللغة: «حميت حقيقتي» أراد: منعتُ الناس أن يَصلُوا إليها أو يقربُوا منها، والحقيقة ـ على ما مضى في شرح الشاهد ٢٢ـ كل ما يجب أن يُدافِع الإنسان عنه من عِرض أو نفس أو مال، «باشرت حد الموت» أراد بحد الموت حِدَّتَه وشدته، «والموت دونها» أي: حائل بيني وبينها.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تريا» فعل مضارع، مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعِل، مبني على السكون في محل رفع، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «حميت» فعل وفاعل، «حقيقتي» حقيقة: مفعول به لـ(حميت)، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (أن)، و«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ(ترى)، فإذا كانت بصريةً لم تحتج إلا إلى مفعول واحد هو هذا المصدر، وإذا كانت عِلميةً فهي بحاجة إلى مفعولَين سدت جملة (أن) ومعموليها مسدَّهما، «وباشرت» جملة من فعل وفاعل معطوفة بالواو على جملة (حميت حقيقتي)، «حد» مفعول به لـ(باشر)، وحد مضاف و«الموت» مضاف إليه، «والموت» الواو واو الحال، الموت: مبتدأ، «دونها» دون: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ودون مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال(**).

الشاهد فيه: قوله: «دونها»، حيث وردت فيه برفع دون على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو المبتدأ.

---

(1) قرأ بفتح النون: نافعٌ وحفص عن عاصم والكسائي، وبِضمها الباقون. «معجم القراءات» (٢/ ٤٩٠-٤٩١).

(2) أي: وهو فاعل أيضاً، لكنه جاء على أكثرِ الأحوال. وجعَله بعضهم ظرفاً والفاعل مُقدّر، والتقدير: تقطَّع الاتصال بينكم.

(3) قرأ بضم اللام حمزةُ والكسائي وأبو بكر عن عاصِم، وبفتحها الباقُون.

(*) نسبه الفيومي (ص٤٩) لموسى بن جابر الحنفي، وكذلك قال غيرُه. انظر مثلاً: «شرح الحماسة» للتبريزي (ص١/ ١٣٩) و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص٢٦٩).

(**) أي: من حقيقة أو من الموت على ما يظهر.

[الباب الرابع: المبنيُّ على الفتح أو نائبِه]

ثم قُلتُ: أوِ الفَتْحُ أَوْ نَائِبُهُ، وَهُوَ اسْمُ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، إِذَا كَانَ مُفْرَداً، نَحْوُ: [«لَا رَجُلَ» و][1] «لَا رِجَالَ» وَ«لَا رَجُلَيْنِ» وَ«لَا قَائِمِينَ» وَ«لَا قَائِمَاتِ»، وَفَتْحُ نَحْوِ: «قَائِمَاتِ» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكَ فِي [الاسْمِ] الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ» وَ«لَا مَاءَ [ماءً][2] بَارِدٌ» النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، وَالفَتْحُ؛ وَكَذَا الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» إِنْ فَتَحْتَ الأَوَّلَ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَّصْبُ [فِي الثَّانِي]، فَإِنْ فُصِلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

وأَقولُ: البابُ الرابع من المبنيَّات: ما لَزِم الفتحَ أو نائِبَه ـ وهو(١) اثْنانِ: الياء، والكسرةُ ـ وذلك اسمُ «لا».

وخُلاصةُ القَولِ في ذلك أنَّ «لا» إذا كانتْ لِلنفي، وكان المرادُ بِذلك النفي

---

(١) «وهو» أي: نائب الفتح شيئان اثنان؛ أحدهما: الياء في المثنى وجمع المذكر، وثانيهما: الكسرة في جمع المؤنث السالم، على ما سيأتي إيضاحُه، وقوله: «وذلك» أي: والرابع من المبنيات.

---

(1) سقطت العبارة من الأصل.

(2) سقط هذا الحرف من الأصل، وهو ثابتٌ في بعض النُّسخ الخطية، وفي شرح زكريا ونُسخ الجوجري ـ كما قال محقِّقه الذي أخطأ حين أسقطه وقال: هو أولى ـ، وكتب عليه العدوي (١/ ١٥٩) نقلاً عن الشيخ زكريا: وجاز الوصفُ بالماء في المثالِ الثاني مع أنه جامدٌ لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصفُ به، وهو هنا كذلك. وإنما قلتُ: (أخطأ مُحقق الجوجري حين أسقطه) لأن المثال مشهور في كتب النحو على خلاف ما قاله، انظر مثلاً: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٢٨٩)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٧٠)، و«شرح الرضي» (٢/ ١٧٨) وغير ذلك.

واعلم أن هذه المسألة من مُهملات الشارح، وسأنقل لك شرحها عن البرماوي في موضعها.

استغراقَ الجِنس[1] بِأسرِه بحيث لا يَخرُج عنه واحِدٌ مِن أفرادِه، وكان الاسمُ مُفرداً ـ ونَعني بالمفرَدِ هنا وفي بابِ النداء: ما ليس مُضافاً ولا شَبيهاً بالمضافِ، ولو كان مثنًّى أو مجموعاً ـ فإنَّه حِينئذٍ يَستحِقُّ البناءَ على الفتحِ في مَسألتَين، والبناءَ على الياء في مَسألتَين، والبناءَ على الكسرِ أو الفتحِ في مَسألةٍ واحدةٍ.

[١- ما يستحق البناء على الفتح من اسم «لا»]

أمَّا ما يَستحِقُّ فيه البناءَ على الفتح فضابِطُه: أن يكونَ الاسمُ غيرَ مُثنًّى ولا مَجموعٍ، نحو: رجل وفَرس، أو مجموعاً جمعَ تكسير، نحو: رِجال وأفْراس، تقول: «لا رَجُلَ في الدارِ» و«لا فَرَسَ عِندنا» و«لا رِجالَ في الدار» و«لا أفراسَ عِندنا».

[٢- ما يستحق البناء على الياء منه]

وأمَّا ما يَستحقُّ فيه البناءَ على الياء فضابِطُه: أن يكونَ الاسم مثنًّى أو جمعَ مُذكر سالِماً، نحو «لا رَجُلَينِ» و«لا قائِمِينَ»، قال الشاعرُ:

٢٨ـ تَـعَـزَّ فَـلا إِلْـفَـيْـنِ بِـالـعَـيْـشِ مُـتِّـعَـا ولَـكِـنْ لِـوُرَّادِ الـمَـنُـونِ تَـتَـابُـعُ(١)

---

(١) ٢٨- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥٧)، وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٩٤).

اللغة: «إلفين» مثنى إلف ـ بكسر الهمزة وسكون اللام ـ وهو الصاحب الأليف، وأصله مصدر؛ بدليل قول الشاعر:

زَعَـمْـتُـمْ أَنَّ إِخْـوَتَـكُـمْ قُـرَيْـشٌ لَـهُـمْ إِلْـفٌ وَلَـيْـسَ لَـكُـمْ إِلَافُ

ثم استُعمل وصفاً مثلَ النقض والنكس ـ بكسر أولهما وسكون ثانيهما، «وُرَّاد» جمع وارد(*)، «تتابُع» بضم الباء ـ مصدر تتابَع الناسُ: إذا تبع بعضُهم بعضاً.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «فلا» الفاء حرف دال على التفريع(**)، لا: نافية للجنس، «إلفين»=

---

(1) أي: نصًّا.

(*) و«المنون» المَنيَّة، أنثى، وكأنها اسمُ فاعلٍ مِن المَنِّ وهو القطعُ؛ لأنها تقطعُ الأعمار. «المصباح» (م ن ن).

(**) الظاهرُ أنها للتعليل كما قال العيني (٢/ ٧٩٣).

وقال الآخَرُ:

٢٩ـ يُـحْـشَـرُ الـنَّـاسُ لا بَـنِـيـنَ ولا آ بـاءَ إلَّا وَقَـدْ عَـنَـتْـهُـمْ شُـؤُونُ(١)

= اسم (لا)، مبني على الياء في محل نصب، «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله: (متع) الآتي، «مُتعا» متع: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة في محل رفع خبر (لا)، «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، «لوراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووُرّاد مضاف و«المنون» مضاف إليه، «تتابع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلفين»؛ فإنه قد وقع اسماً لـ«لا» النافية للجنس، وهو مثنى؛ فبني على ما كان يُنصَب عليه وهو الياء، ألا ترى أنك لو أدخلتَ عليه عاملاً يَقتضي نصبه لَقُلتَ: ورأيتُ «إلفَين» مثلاً؟

(١) ٢٩- هذا بيت من الخفيف، وهذا البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥٨).

اللغة: «يحشر» أصل معنى الحشر الجمع، ومنه قولهم: حشَر الأمير جندَه، أي: جمعهم، والحشر في عُرف الشرع: بعثُ الناس من القبور، «عنتهم» أهمتهم، تقول: عناني أمرك يَعنيني، وعَناني يَعنُوني، عِنايةً ـ بكسر العين في المصدر أو فتحها ـ وعُنِيتُ به مبنيًّا للمجهول أو بِوزن رَضِيَ ـ كل هذا مُستعمَل وارد عن العرب، «شؤون» جمع شأن، وهو الأمرُ والخطب.

الإعراب: «يحشر» فعل مضارع مبني للمجهول، «الناس» نائب فاعل، «لا» نافية للجنس، «بنين» اسم (لا)، مبني على الياء نيابةً عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وخبر (لا) محذوف، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس أيضاً، «آباء» اسم (لا)، مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف أيضاً، وجملة (لا) الثانية مع اسمها وخبرها معطوفةٌ بالواو على جملة (لا) الأُولى واسمها وخبرها، «إلا» أداة استثناء، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «عنتهم» عنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغائبين مفعول به، «شؤون» فاعل (عنى)، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال(*)، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال، وتقدير الكلام: يُحشر الناس لا بنينَ موجودُون ولا آباءَ موجودُون في حال من الأحوال إلا في الحال التي عنَتْهم وأهمَّتْهم فيها شؤون وأمور خطيرة تُلهي كلَّ واحد وتَشغلُه بنفسه عن كل مَن عَدَاه.

الشاهد فيه: قوله: «بنين» حيث وقع اسم لا جمعَ مذكر سالماً، وهو قوله: «بنين» وبني معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كما كان يُنصب بذلك لو كان معرباً. واعلم أنَّ أبا=

(*) قال في «التصريح»: وجملة «وقد عنتهم شؤون» في موضع رفع خبر «لا»، ولا يضر اقترانُه بالواو.. وليست حالاً خلافاً للعيني؛ لأن واو الحال لا تَدخل على الماضي التالي إلَّا كما قاله الموضِّح في باب الحال. اهـ وتبعه البجائي (ق١٩/ب) والفيومي (ص٥٢)، وقد ردَّه الصبان (٢/ ١١-١٢) وصوَّب الحاليَّة

[٣- ما يستحق البناء على الكسر او الفتح منه]

وأمَّا ما يَستحقُّ فيه البناءَ على الكسرِ أو الفتحِ فَضابِطُه أن يكونَ جَمعاً بِالألف والتاء المزيدتَين، نحوُ: «مُسلِمات»، تقول: «لا مُسْلِماتِ في الدار»، قال الشاعرُ:

٣٠ـ إنَّ الشَّبابَ الذِي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[1]

يُروَى بكسر «لَذَّات» وفتحِه.

ولَمَّا ذكَرتُ حُكمَ اسمِ «لا» أوردتُ مَسألتَين يَتعلَّقان ببابِ «لا».

= العباس المبرد قد ذهب إلى أن اسمَ لا إذا كان مثنى أو مجموعاً كان معرباً؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء؛ فهما يُعارِضان سببَ البناء، ألست ترى أن «أيّ» الشرطية والاستفهامية مُعربَتان عند عامة العلماء ـ مع تضمُّنِهما معنى الحرف، بسببِ ما عارض شبهَ الحرف من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وهو قول مردودٌ عليه، والذي يدلُّ على فسادِ ما ذهب إليه أنه وافقَ الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف والمجموعِ جمعَ مذكر سالماً على الواو، مع وجودِ ما عارض البناءَ فيهما، فهو لم يتخذ مذهباً مطرداً، ولو أنه أخذ في المنادى بما أَخذ به في اسم لا لجعل المنادى معرَباً، والجمهور سلكُوا في البابَين مَسلكاً واحداً، وما استدل به لا يَنهض دليلاً على ما ادَّعاه.

(١) ٣٠- هذا بيت من البسيط من كلام سلامة بن جندل السعدي، مِن قصيدة طويلة يتحسَّر فيها على ذهابِ شبابه، وهي بِطولها مذكورة في «مفضليات الضبي»، وقد استشهد بهذا البيت المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ١٥٦)، وابن عقيل (رقم ١١٠)، ويُروى صدرُ البيت هكذا:

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي . . . . . .

اللغة: «مجد عواقبه» المراد بهذه العبارة أن نهايتَه محمودةٌ عنده، «الشيب»(*) جمع أَشْيَب، مثل: بِيض في جمع أَبْيَض.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الشباب» اسمُه، «الذي» اسم موصول نعت للشباب، «مجد» خبر مقدم، «عواقبه» عواقب: مبتدأ مؤخر، وعواقب مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول، «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: (نلذ) الآتي، «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وجملةُ الفعل وفاعله في محل رفع خبر (إن)، «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس، «لذات» اسم (لا)، وهو يُروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب، ويُروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن=

(*) هو بالكسر فقط جمع أشيب كما قال المحقق، خلافاً للأمير الذي ذكر (ص٣٥) أنه بالفتح والكسر.

[الأوجه الجائزةُ في نحو: «لا رجل ظريفٌ في الدار»]

المسألةُ الأولى: أنَّ اسمَها إذا كان مُفرَداً، ونُعت بِمفرَد، وكان النعتُ والمنعوتُ مُتَّصِلَين، نحو: «لا رجلَ ظَرِيفٌ في الدار»؛ جازَ لك في النعتِ ثلاثةُ أَوجُهٍ:

أحدُها: النصبُ على محلِّ اسمِ «لا»، فإنه في موضِعِ نصبٍ بـ«لا»، ولكنَّه بُنِيَ فلم يَظهَرْ فيه إعرابٌ؛ فتَقول: «لا رجلَ ظَريفاً في الدارِ».

والثاني: الرفعُ على مُراعاةِ محلِّ «لا» مع اسمِها، فإنهما في موضِعِ رفعٍ بِالابتداء[1]؛ فتقولُ: «لا رجلَ ظريفٌ في الدار» بِرفعِ ظريف، وإنَّما كانتْ «لا» مع «رجل» في مَوضعِ رفعٍ بِالابتداء؛ لأنَّ «لا» قد صارتْ بِالتركيبِ مع «رجل» كالشيءِ الواحِد، وقد عَلِمتَ أنَّ الاسمَ المصدَّرَ به المخبَرَ عنه حَقُّه أن يَرتفِعَ بِالابتداء.

والثالثُ: الفتحُ، فتقولُ: «لا رجلَ ظَريفَ في الدارِ»، وهو أَبعدُها عن القياس[2]، فَلِهذا أَخَّرتُه في الذِّكر، ووجهُ بُعده هو أن فتحَه على التركيب، وهم لا يُرَكِّبُون ثلاثةَ أشياءَ ويَجعلونها شيئاً واحداً، ووجهُ جَوازِه أنهم قَدَّرُوا تركيبَ الموصوف وصِفَتِه

= الفتحة في محل نصب، «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، أو متعلق بمحذوف صفة للذات، ويكون خبر (لا) محذوفاً، ولغة طيئ تلتزم هذا الوجه؛ لأنهم لا يذكرون خبر (لا) أصلاً، ولهذا قيل في قول حاتم الطائي:

وَلَا كَـرِيـمَ مِـنَ الـوِلْـدَانِ مَـصْـبُـوحُ

إن حاتماً قد فارق طائيَّته في هذا البيت، حيث ذكر خبر لا، أو يكون (مصبوح) نعتاً لكريم على الموضع؛ لأن لا واسمها مبتدأ على ما سيُبيِّنُه المؤلف، ويكون خبر لا محذوفاً على ما هو المطَّرِد في لغة قومِه.

الشاهد فيه: قوله: «لا لذات»؛ فإن قوله: «لذات» جمع مؤنث سالم، وقد وقع اسماً للا النافيةِ للجنس كما هو ظاهر، وقد وردتْ فيه رِوايتان: الأُولى بفتحه، والثانيةُ بِكسره، فيدل مجموعُ هاتَين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا جاز فيه أمرانِ: البناء على الفتح، والبناء على الكسرة نيابةً عن الفتحة كما هو الحال حينَ يكونُ مُعرَباً مَنصوباً.

---

(1) أي: عند سيبويه. انظر: «ابن عقيل» (٢/ ١٣).

(2) أي: ولِذا لا يُقاس عليه غيرُه من الأبواب.

أولاً، ثم أدخلُوا عليهما «لا» بعد أن صارَا كالاسمِ الواحد، ونظيرُه قولُك: «لا خمسةَ عشرَ عِندنا»[1].

[أوجُه إعراب نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»]

المسألةُ الثانية: أنَّ «لا» واسمَها إذا تكرَّرَا نحو: «لا حولَ ولا قُوةَ إلا باللهِ» جاز لَك في جُملة التركيب خَمسةُ أوجُهٍ[2]، وذلك لأنه يَجوز في الاسمِ الأول وَجْهان: الفتحُ، والرفعُ[3]؛ فإنْ فَتحتَه جاز لك في الثاني ثلاثةُ أوجُه: الفتحُ، والرفعُ، والنصبُ[4]، مِثالُ الفتح قوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾[1] [الطور: ٢٣]، ومِثالُ الرفع قولُ الشاعر:

٣١- هَـذَا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغـارُ بِـعَـيْـنِـهِ ... لا أُمَّ لِـــي - إنْ كـــانَ ذاكَ - وَلا أَبُ[٢]

---

(١) قراءة حفص فيها برفع اللغو والتأثيم.

(٢) ٣١- هذا بيت من الكامل، ويُنسب هذا البيت لهمام بن مرة، ويُنسب لضمرة بن ضمرة بن قطن، ويُنسب لغيرهما، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٦١)، وابن عقيل (رقم ١١٢)، والأشموني في باب (لا) (رقم ٢٩٨). =

---

(1) قال البرماوي في «شرح الصدور» (ق٧/أ): لم يَشرح مسألةَ «لا ماءَ ماءَ بارداً»، وحقيقةُ المسألة أنه: إذا كُرِّر اسمُ (لا) المفرَدُ، ولم يُفصَل، ووُصف بمفرد غيرِ مَفصول، نحوُ: «لا ماءَ ماءَ بارداً في الدار»، فماء الثاني صفةٌ لاسم (لا)؛ لأن الاسم الجامد إذا وُصف صحَّ أن يَقعَ صفةً، والصفةُ فيها ثلاثةُ أوجُه، فيَكون هذا مِن أمثلة الصِّفة. والقولُ بأنه توكيدٌ خطأٌ؛ لأنه إنْ كان من التوكيد المعنَوي فهو بألفاظ مَخصوصة، كالنَّفس والعين، وإن كان من التوكيدِ اللَّفظي فليس مَعناه بعد أن وُصِف معنَى الذي قَبله، بل تغيَّر معناه، ولا يقال أيضاً: إنه بدلٌ؛ لأنَّ لفظَه لفظُ الأول، ولو كان قد وُصِف. قُلتُ: ويُحتمل أن يُجعلَ بارداً صفةً لماء الأول، فلا مانعَ حينئذٍ أن يكون ماءَ الثاني تأكيداً للأول، ومَنْ زعم أن المانعَ مِن كونه تأكيداً أن الأول نكرةٌ غير مَحدودة، رُدَّ عليه بأنَّ ذلك في التوكيدِ المَعنويِّ لا اللَّفظيِّ، واللهُ أعلم. اهـ

(2) أي: بحسَب اللفظ، وإن كانت بحسَب التوجيه أكثرَ من ذلك.

(3) الفتحُ على إعمال «لا» الأولى، والرفعُ على الابتداء أو على إعمالِها عملَ «ليس».

(4) أما الفتحُ فعلى إعمال «لا» الثانية، وأما الرفعُ فعلى إعمالها عملَ «ليس»، أو زيادتِها وعطفِ ما بعدها على محل «لا» الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفعٌ بالابتداء عند سيبويه، وأما النصبُ فعلى جعلها زائدةً وعطفِ الاسم بعدها على محل اسم «لا» قبلها. واعلم أن النصب أضعفُ الأوجُهِ، بل قيل: ضرورة، فلهذا أخَّره. انظر: «مجيب الندا» (ص٣٠١-٣٠٢)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١١-١٣)، و«التوضيح» (٢/ ٢٠).

ومِثالُ النَّصبِ قولُ الآخرِ:

٣٢ـ لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ(١)

= **اللغة:** «الصغار» بفتح الصاد بزنةِ سَحاب ـ الذل والمهانة والحقارة.
الإعراب: «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «لعمركم» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لَعمرُكم قَسَمي، وعمر مضاف والكاف مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطَبِين، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره الآتي، «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، «بعينه» الباء حرف جر، وعين: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «أم» اسمها، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، «إن» شرطية، «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل، فعل الشرط، «ذاك» ذا: اسم إشارة فاعل (كان)، والكاف حرف خطاب، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «أب» معطوف على محل «لا» مع اسمها، وهذا أحدُ ثلاثةِ أوجه في تخريج الرفع، وستعرف الوجهَين الآخَرين، وجوابُ الشرط محذوف يدلُّ عليه سابقُ الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترِضة بين المعطوف والمعطوف عليه.
الشاهد فيه: قوله: «لا أم لي ولا أب»، حيث عطف قوله: «أب» على ما قبله بالواو مع تكرار «لا»، وجاء بالاسم الأول مَبنيًا على الفتح على أن «لا» التي دخلتْ عليه عاملةٌ عملَ «إن»، وجاء بالثاني مرفوعاً، وهذا المرفوع إمَّا أن يُجعلَ معطوفاً بالواو على محل «لا» مع اسمها عطفَ مفرد على مفرد، ومحل «لا» مع اسمها رفعٌ بالابتداء، وإمَّا أن يُجعلَ اسماً لـ«لا» الثانية على أنها عاملةٌ عملَ «ليس»، وإما أن يجعلَ مبتدأ و«لا» التي قبله مُهملة غير عاملة أصلاً، وعلى الوجهين الثاني والثالث تكون الواو قد عطفتْ جملةً على جملة، فهذه ثلاثةُ أوجه يُخرَّج عليها رفع الاسم الواقع بعد «لا» الثانية إذا كان الاسمُ الواقع بعد «لا» الأُولى مفتوحاً.

(١) ٣٢- هذا بيت من السريع من كلمة لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١١١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٦٤).
اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام ـ هي الصداقة، وقد تُطلَق على الصديق نَفسه.
المعنى: يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسبٌ ولا صداقةٌ؛ لأن الخطبَ قد تفاقم حتى صَعُب رتقُه.
الإعراب: «لا» نافية للجنس، «نسب» اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، «اليوم» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر (لا)، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «خلة» بالنصب معطوف على محل اسم (لا) الأُولى، «اتسع» فعل ماض، «الخرق» فاعله، «على الراقع» جار ومجرور متعلق بـ(اتسع).

وإنْ رَفعتَ الاسمَ الأوَّلَ جازَ لك في الاسم الثاني وَجْهان: الفتحُ والرفعُ[1]؛ فالأولُ كقولِه في هذا البَيت:

٣٣ـ فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيها ... وما فاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ[1]

= الشاهد فيه: قوله: «ولا خُلة» حيث عطف قوله: «خلة» بالنصب على محل اسم «لا» الأولى المبني على الفتح في محل نصب، وذلك بتقدير أنَّ «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي.

وقال يونس بن حبيب شيخُ سيبويه: إن قوله: «خلة» اسم لا الثانية وهي عاملة عمل إنَّ؛ فهذا الاسم مبني على الفتح في محل نصب، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين، وإنما هو تنوين الضرورة، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفاً يدل عليه خبر لا الأُولى، وتقدير الكلام: لا نسبَ اليوم ولا خلة اليوم، وتكون الواو قد عطفتْ جملةً على جملة، بخلافها على التقدير الأول؛ فإنها عليه قد عطفت مفرداً هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأُولى، فافهم هذا كلَّه وتدبَّره.

(١) ٣٣- هذا بيت من الوافر من كلام أمية بن أبي الصلت، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٦٣)، وابن عقيل (رقم ١١٣)، وهكذا يَروي النحاةُ هذا البيت، وهو عند التحقيق مُلفَّق من بيتين، وصوابُ الإنشاد هكذا:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَلا حَيْنٌ، وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ ... وما فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

اللغة: «لغو» هو الباطل، «تأثيم» نسبة إلى الإثم وهو الحرام وما فيه حَرج، وتقول: «أَثَّمَ محمد خالداً» أي: نسَبه إليه، يُريد أن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل، ولا يَنسب بعضُهم بعضاً إلى الإثم؛ لأنه لا يقع من أحدِهم إثمٌ حتى يُنسب إليه.

الإعراب: «لا» نافية مهملة لا عَملَ لها، «لغو» مبتدأ، «ولا» الواو حرف عطف، ولا نافية للجنس، «تأثيم» اسم (لا)، مبني على الفتح في محل نصب، «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وخبر (لا) محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ـ والتقدير: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها ـ ويجوز أن يكون المذكورُ خبرَ (لا)، والمحذوف هو خبر المبتدأ، عكس الأول، لكن الأول أولى؛ لِما عرفتَ مراراً من أن الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف أولى من الحذف من الأول لِدلالة الثاني على المحذوف، وعلى كلِّ حال فجملةُ (لا) مع اسمها وخبرها معطوفة على جملةِ المبتدأ والخبر بالواو، «وما» الواو عاطفة: ما: اسم موصول مبتدأ، «فاهُوا» فعل وفاعل جملتهما لا محل لها صلة الموصول، «به» جار ومجرور متعلق بـ(فاه)، «أبداً» ظرف =

---

(1) وجهُه ما قُلناه سابقاً من أن الفتحَ على إعمالِها، والرفع على إعمالِها أو زيادتِها وعطفِ ما بعدها على محل «لا» الأولى.

والثاني كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[1] [البقرة: ٢٥٤] في قِراءةِ مَن رَفعَهما. ولا يَجوز لك إذا رفعتَ الأولَ أنْ تَنصبَ الثانيَ[1].

= منصوب على الظرفية الزمانية، والعاملُ فيه هو قوله: (فاهوا) أو قولُه: (مقيم) الآتي، «مقيم» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول.

الشاهد فيه: قولُه: «فلا لغوٌ ولا تأثيمَ» حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأُولى على أن لا مُهملة، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافيةٌ للجنس عاملةٌ عملَ «إن»، على ما أوضحناه في الإعراب، ويجوز أن يكون رفع ما بعد لا الأولى على أن لا عاملة عمل ليس والمرفوع اسمها.

(١) رفع الاسمين فيها قراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالفتح في الكلمتَين.

---

(1) أي: لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم «لا»، و«لا» هنا ليست بناصبةٍ، فيسقط النصبُ. «ابن عقيل» (٢/١٦).

[الباب الخامس: المبنيُّ على الكسر]

ثُم قُلتُ: أَوِ الكَسْرُ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: العَلَمُ المَخْتُومُ بـ«وَيْهِ» كَسِيبَوَيْهِ، وَالجَرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَ«فَعَالِ» لِلأَمْرِ كَنَزَالِ [وَدَرَاكِ]، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَ«فَعَالِ» سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ، وَيَخْتَصُّ هَذَا بِالنِّدَاءِ، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ: نَزَالِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ تَامٍّ، وَ«فَعَالِ» عَلَماً لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَامِ فِي لُغَةِ [أَهْلِ] الحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وَأَكْثَرُ [بَنِي] تَمِيمٍ يُوَافِقُهُمْ فِي نَحْوِ: سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً، وَفِي أَمْسِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ فِي البَاقِي.

وأقولُ: البابُ الخامس مِن المبنِيَّاتِ: ما لَزِم البِناءَ على الكسرِ، وهُوَ خمسةُ أنواعٍ:

[١- العَلَم المختوم بـ«وَيْه»]

النوعُ الأوَّلُ: العَلَمُ المختومُ بـ«وَيْهِ» كسيبويه وعَمْرَويه ونِفْطَويه وراهَوَيه ونحو ذلك[1]؛ فليس فِيهنَّ إلا الكسرُ، وهو قولُ سِيبويهِ والجمهور، وزعم أبو عُمَرَ الجَرميُّ[2] أنه يَجُوز فِيهنَّ ذلك، والإعرابُ إعرابَ ما لا يَنصرِفُ[1].

(١) من أمثلة هذا النوع: خالَويه، ودُرستويه، وخُمارويه، وحَمْدَويه، واللغة المشهورة فيه بناؤه على =

(1) ذكر في آخر «بغية الوعاة» (٢/٣٩٣): من أسماء النحاة المختتَمةِ بـ«ويه» ستة عشر، وهي: سِيبَوَيه، ونِفطوَيه، وبَرْزَوَيه، وابنُ خالَوَيه، وابنُ دُرستويه، وابن شاهُوَيه، وابن ماهوَيه، وابنُ حمّوَيه، وابن حَمْدَوَيه، وابنُ حَيَّوَيه، وابن شاذَويه، وسَلْمَوَيه، وابن عَلَّويه، وابن دَلُّوَيه، وابن خشكويه، وابن بطّويه. اهـ باختصار، وأما من غير النحاة فهي كثيرةٌ، ومنها: خُمارَويه، وعَبدَوَيه، وبابَوَيه، وعَمْرَوَيه، وهِنْدَوَيه، وزَكْرَوَيه، وراهَوَيه، وحَمْدَوَيه، وعبَّاسَوَيه، وشَنْبَوَيه، وزَيْدَوَيه، وبَبْرَوَيه، ورَخمَويه، وزَخمَوَيه، وحَنُّوَيه، وسُنْنَوَيه، وسَكْرَوَيه، وسَيَّوَيه، ومَرْدَوَيه، وبِشْرَوَيه، وزَنْجَوَيه، وبَزْرَوَيهِ، ولولا خوفُ الضجرِ لزدتُك.

(2) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، وحدَّث عنه المبرد، وانتهى إليه عِلم النحو في زمانه. له من التصانيف: «التنبيه» و«كتاب الأبنية» و«كتاب العروض» وغيرها. توفي سنة ٢٢٥ هـ. «بغية الوعاة» (٢/٨-٩).

[٢- اسمُ الفعل على «فَعالِ»]

النوع الثاني: ما كان اسماً لِلفعل، وهو على وَزنِ «فَعالِ»[١]، وذَلك مثلُ: نَزالِ[١] بِمعنَى انْزِلْ، ودَراكِ بِمعنى أَدرِكْ، وتَراكِ بمعنى اتْرُكْ، وحَذارِ بمعنى احْذَرْ، قال الشاعرُ:

٣٤ـ حَـذارِ مِـنْ أَرْمـاحِـنَـا حَـذارِ[٢]

= الكسر كما هو مختار سيبويه، وسببُ بنائه عنده شبهُه بأسماء الأصوات، وكان بناؤه على حركة ـ مع أن أصل البناء أن يكون على السكون ـ لِسبَبَين: أولهما قصد التخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الياء التي قبل الآخِر ساكنة، والسبب الثاني أن يُعلمَ أن له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة التي بُني عليها هي الكسرة؛ لأن الكسر هو الأصل في التخلُّصِ من التقاء الساكنين.

وفي هذا النوع لغةٌ أخرى ذكرها الجرمي، وهي أنه يُعرب إعرابَ ما لا ينصرف: بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرًّا، وسببُ مَنعه من الصرف العَلَمية والتركيبُ.

(١) إنما بني هذا النوع لأنه أشبه الحرف شبهاً استعماليًّا، ومعنى ذلك أنها تنوب عن الفعل في الدلالة على المعنى، ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها، فهي دائماً عاملة في غيرها وليست معمولةً لغيرها أصلاً، ألا ترى أنك لو قُلتَ: «تَراكِ فِعلَ القبيح» كان تَراك قائماً مقامَ اترك في المعنى، وكان عاملاً في فاعل هو ضمير مستترٌ وجوباً تقديره: أنتَ، وفي مفعول به ـ وهو قولُك فعلَ القبيح ـ ولم يكن «تراك» معمولاً لشيء، ولهذا تقول في إعرابه: مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والحرف هكذا في الاستعمال ينوب عن الفعل في الدلالة على المعنى، وفي أنه يعمل في غيره ولا يَعمل فيه غيرُه، فلو قلتَ مثلاً: «كأنَّ الفتاة بدر» كانت «كأنَّ» دالة على معنى أُشبه، وكانت عاملةً النصب في الاسم الأول، والرفعَ في الاسم الثاني، ولم يكن شيءٌ ما عاملاً فيها، فلمَّا أشبه اسم الفعل مثل نزال الحرف هذا الشبه أخذ حُكمَه وهو البناء، وكان بناءُ هذا النوع منه على حركة تخلصاً من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصلُ في التخلص المذكُور.

(٢) ٣٤- هذا بيت من الرجز المشطور من كلام أبي النجمِ الفضل بن قُدامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه (ج٢ ص ٣٧).

الإعراب: «حذارِ» اسم فعل أمر بمعنى احذرْ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله=

(١) سيذكر بعد قليل (فعالِ) علماً للأنثى و(فعالِ) سبًّا لها، قال السيوطي في «المطالع السعيدة» (١/ ١١٨): وقد ألَّف الصغاني كتاباً في ضبط ما ورد من (فَعالِ) المبني على الكسر من الأنواع الثلاثة، فبلغت مائةً وثلاثين لفظة . . . ثم راح يُعدِّدُها.

وقال الآخَرُ:

٣٥- تَـراكِـهـا مِـنْ إِبِـلٍ تَـراكِـهـا[(١)]

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «من» حرف جر، «أرماحِنا» أرماح: مجرور بـ(مِن)، والجار والمجرور متعلق بـ(حذار)، وأرماح مضاف وضمير المتكلم المعظَّم نفسه أو المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «حذار» اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت هو فاعلُه، وجملة اسم الفعل مع فاعله مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق مع فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «حذارِ» في الموضعَين، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو «حَذِر يَحذَر» اسماً على وزن فَعالِ ـ بفتح الفاء والعين ـ واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر، وبناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد في قوله: حذار، وهو اسمٌ لِفعل الأمر الواقع موقعَه، وكان حقُّه السكون؛ لأن فعلَ الأمر ساكن، إلا أنه حُرك لالتقاء الساكنين، وخُصَّ بالكسر لأنه اسم مؤنث، والكسرة والياء مما يُخَص به المؤنث كقولك: أنت تذهبين ونحوه» اهـ كلامه.

ومثلُ هذا الشاهد مما لم يذكُره المؤلف قولُ رؤبة بن العجاج:

نَـظَـارِ كَـيْ أَرْكَـبَـهَـا نَـظَـارِ

وقولُ جرير بن عطية:

نَـعَـاءِ أَبَـا لَـيْـلَـى لِـكُـلِّ طِـمِـرَّةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

وقال الآخر:

مَـنَـاعِـهَـا مِـنْ إِبِـلٍ مَـنَـاعِـهَـا أَمَـا تَـرَى الـمَـوْتَ لَـدَى أَرْبَـاعِـهَـا؟

(١) ٣٥- هذا بيتٌ من الرجز المشطور، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٣- وج ٢ ص ٣٨) ولم ينسبه ولا نَسَبه الأعلم[(*)]، وبعده قولُه:

أَمَـا تَـرَى الـمَـوْتَ لَـدَى أَوْرَاكِـهَـا؟

الإعراب: «تراكها» تراك: اسم فعل أمر بمعنى: اترك، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والضمير البارز المتصل مفعولٌ به مبني على السكون في محل نصب، «من إبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول به، «تراكها» تراك: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والضمير البارز =

(*) نسبه السيرافي في «شرح أبيات الكتاب» (٢/ ٢٦٨) لطُفَيل بن يَزيد الحارثي، قاله حين أغارت كندةُ على نَعَمِه، فلحقهم وهو يقول: تراكها ... إلخ، ويروى: دَراكِها مِن إبلٍ دَراكِها ... وحَمل على فَحلِ الإبل فعَقَره، فاستدارتِ النَّعمُ حَوله، ولحقت به بنُو الحارث ابن كعب، فاستَنقذوا ماله وهربت كِندة. اهـ ونقل هذا الكلامَ البغدادي في «الخزانة» (٥/ ١٦٢) عن ابن خلف. وممن نسبه لِطُفيل أيضاً صاحبُ «اللسان» في (ت ر ك).

وما أحسنَ قولَ بعضِهم:

٣٦ـ هي الدُّنيا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيها: حَذارِ حَذارِ مِنْ بَطْشِي وفَتْكِي
فَلا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسامٌ فَقَوْلي مُضْحِكٌ والفِعْلُ مُبْكِي[1]

= مفعول به، والجملة مؤكدة للجملة السابقة، «أما» أداة استفتاح(*)، «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «الموت» مفعول به لـ(ترى)، «لدى» ظرف مكان متعلق بـ(ترى)، أو بمحذوف حال من الموت(**)، ولدى مضاف، وأوراك من «أوراكها» مضاف إليه، وأوراك مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: «تراكها» في الموضعَين، حيث اشتَق من مصدر الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك» اسماً على زِنة فَعالِ ـ بفتح الفاء والعين ـ واستَعمله بمعنى فعل الأمر وبَناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد فيه: وضعُ تراكها موضعَ اتركها وهو اسم لفعل الأمر، ووجب له البناء على الكسر؛ لأنه مبني، وكان حقُّه السكون، وكسر لالتقاء الساكنين، وخُص بالكسر لأنه مؤنث والكسر يختَص به المؤنث» اهـ كلامه.

ومثلُ هذا ـ غيرَ ما قدمناه مع شرح الشاهد السابق ـ قولُهم للضبع: «دَبابِ بدال مهملة مفتوحة بعدها باء موحدة ـ أي: دِبِّي، وكذا قول الشاعر:

نَعاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّماحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمالٍ بارِدَاتِ الأَنامِلِ

يريد: انعَ ابن ليلى، أي: اذكر خبر موته والفجيعةَ فيه للسماحة والكرم، يُريد أنه كان أهل هذَين الخلقين الكريمين، وبموته يَموتان.

(١) ٣٦ـ هذان بيتان من الوافر، وهما مشهوران يَدُوران على كل لسان، وهما من قصيدة لأبي الفرج الساوي أحدِ كتاب الصاحب بن عباد يَرثي فيها فخرَ الدولة، وقد أنشدها الثعالبي في كتابه «يتيمة الدهر» (٣/ ٣٣٩ بتحقيقنا)، وذِكرُ المؤلف لهما ليس على سبيل الاستدلال، ولكنْ للتمثيل؛ لأن أبا الفرج قائلَهما ليس ممن يُحتج بكلامه عند النحويِّين(***). =

(*) الصواب أن الهمزة للاستفهام وما نافية، وسيكرر هذا الخطأ في إعراب الشاهد (٦٢) وهو قوله: أما ترى حيث سهيل .. إلخ.

(**) هذا الثاني هو الصواب؛ لأن الأول يُفيد أن الرؤيةَ إنما حصلت في ذلك الزمان، وليس هذا مقصودَ الشاعر كما لا يخفى. ونظيرُ هذا قول النحاة في «رأيتُ الهلالَ بين السحاب»: إن الجار والمجرور حالٌ، ولم يعلِّقه أحد بالرؤية لِفساد المعنى.

(***) و«البطش» الأخذُ بالعُنف والسَّطوة، والتناوُل بِشدة عند الصَّوْلة، و«الفتك» أن يأتيَ الرجلُ صاحبَه وهو غارٌّ غافلٌ حتى يَشدَّ عليه فيَقتله. «تاج العروس» (ب ط ش) و(ف ت ك).

وبَنُو أسدٍ يَفتحون «فَعالِ» في الأمر لِمُناسبةِ الألفِ والفتحةِ التي قبلَها.

[٣- «فَعالِ» سبًّا للمؤنث]

النوعُ الثالث: ما كان على «فَعالِ»، وهو سَبٌّ لِلمؤنَّث، ولا يُستعمَلُ هذا النوعُ إلّا في النِّداء، تقول: «يا خَباثِ» بمعنى يا خَبيثةُ، و«يا دَفارِ» بالدال المهمَلة، بمعنى يا مُنتِنةُ[1]، و«يا لَكاعِ» بمعنى يا لَئيمَة، ومِن كلام عمر رضي الله عنه لِبعض الجوارِي: «أتتشبَّهين

= **الإعراب**: «هي» ضمير الشأن(*)، وهو مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع، «الدنيا» مبتدأ ثانٍ(**)، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ضمير الشأن، «بملء» جار ومجرور متعلق بـ(تقول)، وملء مضاف، وفي مِن «فيها» مضاف إليه مجرور بالياء نيابةً عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدنيا مضاف إليه، «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذرْ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «حذار» مثل سابقه، والجملة تأكيد للجملة السابقة، «مِن بطشي» الجار والمجرور متعلق بـ(حذار)، وبطش مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وفتكي» معطوف بالواو على (بطش)(***)، «فلا» الفاء حرف دالّ على التفريع، لا: ناهية، «يغرركم» يغرر: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وضمير جماعة المخاطَبين مفعول به لـ(يغرر)، «مني» جار ومجرور متعلق بـ(يغرر)، «ابتسام» فاعل (يغرر)، «فقولي» الفاء دالة على السببية(****)، قول: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «مضحك» خبر المبتدأ، «والفعل» الواو عاطفة، والفعل: مبتدأ، «مبك» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

التمثيل به: في قوله: «حذار حذار» فإن كل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر، وهو مأخوذ من مصدر فعلٍ ثلاثي تام ـ وهو «حَذِر يَحذَر» ـ وقد بَناه على الكسر، على نحوِ ما بيَّناه في الشواهد السابقة.

(1) مأخوذ من الدَّفَر، وهو النَّتن خاصةً. انظر: «التاج» (د ف ر).

(*) الصواب: ضمير القصة. وانظر تعليقنا على «سبيل الهدى» (ص٢٣٣).

(**) وهم فيه الفيومي فأعربه (ص٦١) خبراً لضمير الشأن، مع أن خبره لا يكون إلا جملةً كما هو معروف.

(***) وجملة (حذار . . . إلخ) في موضع نصب مقول القول.

(****) فاء السببية هي التي قُصِد بها سببيةُ ما قبلها لِما بعدها، وذلك منتفٍ في هذا البيت كما هو ظاهرٌ، بل الذي فيه خلافُ ذلك؛ إذ ما بعدها تعليلٌ لما قبلها، وهذه الفاء إنما تُسمى فاءَ التعليل، فاحفظْه!

بِالحرائر يا لَكاعِ؟»[1] ولا يُقال: جاءَتْنِي لَكاعِ، ولا رأيتُ لَكاعِ، ولا مَررتُ بلكاعِ. فأمّا قولُه:

٣٧ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ[1]

فاستعمَلَها في غيرِ النداء؛ فضرورَةٌ شاذَّةٌ، ويحتمل أن التقدير: قَعيدَتُه يُقال لها: يا لَكاعِ؛ فيَكونُ جارِياً على القِياس.

---

(١) ٣٧- هذا بيت من الوافر، وقد نسبُوا هذا الشاهد إلى الحُطيئة، واسمه جَرول، وهو أحد شعراء صدر الإسلام، وكان بذيء اللسان فَحّاشاً هَجّاءً، وقد أنشد المؤلفُ هذا البيت في «أوضحه» (رقم ٤٤٥)، وقد رأيتُ الخطيب التبريزي نسبَه في «تهذيب الألفاظ» (٧٣) إلى أبي الغريب النصري، وأنشدَ صدرَه:

أُطَوِّدُ ما أُطَوِّدُ . . .

و«أُطود» مثلُ أطوِّف في اللفظ والمعنى.

اللغة: «أطوف» أي: أكثر من الطواف والسير، «آوي» أسكُن، وتقول: آوى إليه: إذا اطمأنَّ نحوه وسكن إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠][*].

الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «ما» مصدرية. «أطوف» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا هو فاعله، و«ما» مع هذا الفعل في تأويل مصدر منصوبٍ على أنه مفعول مطلق، والتقدير: أُطوف تطويفاً[**]، «ثم» حرف عطف. «آوي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا هو فاعله، والجملة معطوفة على جملة

---

(1) هكذا اشتهر في كتب الفقه، قال الحافظ في «الدراية» (١/ ١٢٤): حَدِيثُ عمرَ: «ألقِي عَنكِ الخمارَ يا دَفار أتتشبّهين بالحرائر؟» لم أره بهذا اللَّفظ، والمَعروف عن عمر أنه ضَرب أمةً رَآهَا مُقنَّعةً وقال: «اكشِفِي رَأسَكِ ولا تتشبَّهي بِالحرائر»، أخرجه عبد الرَّزاق بإسناد صحيح. اهـ قلتُ: وفي «صحيح مسلم» (٣٣٤٥) عن يحنس مولى الزّبير، أخبره أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفِتنة، فأتَتْه مَولاةٌ له تُسلِّم عليه، فقالت: إني أردتُ الخروج يا أبا عبد الرحمن، اشتَدَّ علينا الزمان، فقال لها عبد الله: اقعُدِي لَكاعِ؛ فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يَصبِرُ على لأْوائها وشِدَّتها أحدٌ، إلا كنتُ له شهيداً أو شفيعاً يومَ القِيامة». فذِكرُ هذا أولى.

(*) وقعيدةُ البيت: رَبَّةُ البيت وصاحبتُه، وإنما قيل: قعيدةٌ لِقُعودها ومُلازمتها، وتُجمع القعيدة على قعائِد، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٦٠] فهي جمع قاعِد، وهي المرأة المُسِنّة الكبيرة، هكذا بقَاعِد بِغير هاء، أي: إنها ذات قُعود. انظر: «المقاصد النحوية» (١/ ٤٣٩).

(**) فيه تساهل، والأولى: أُطوّف تَطويفي. هذا على كون ما مصدريةً فقط كما قال، فإن جُعلت ظرفيةً ـ وعليه اقتصر صاحبُ «الخزانة» (٢/ ٤٠٥) والعيني وغيرُهما ـ كان التقدير: أُطوّف مُدةَ تَطويفي.

[ما ينقاس منه «فَعالِ» لِلنوعين]

ويَجوز قِياساً مُطَّرداً صَوغُ فَعَالِ هذا وفَعالِ السابقِ ـ وهو الدالُّ على الأمرِ ـ مِمَّا اجتمع فيه ثلاثةُ شُروط، وهي: أنْ يكونَ فِعلاً، ثُلاثيًّا، تامًّا؛ فيُبنى مِن نَزَل نَزالِ، ومِن ذَهَبَ ذَهابِ، ومِن كتَب كَتابِ، بِمعنى: انزِلْ واذهَبْ واكتُبْ، ويُقال مِن فسَق وفجَر وزَنى وسرَق: يا فَساقِ، ويا فَجارِ، ويا زَناءِ، ويا سَراقِ، بمعنى يا فاسقةُ، يا فاجرةُ، يا زانيةُ، يا سارقةُ.

ولا يَجوزُ بِناءُ شيءٍ منهما مِن نحو: اللُّصوصِيَّة؛ لأنها لا فِعلَ لها[1]، ولا مِن نحو: دَحرَج واستَخرَج وانْطَلَق؛ لأنها زائدةٌ على الثلاثة[2]، ولا مِن نحو: كان وظَلَّ وباتَ وصارَ؛ لأنها ناقصة لا تامَّةٌ.

= «أطوف» الأول مع فاعله، «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بـ«آوي»، «قعيدته» قعيدة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه، «الكاع» خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب مع بيانِ وجهِ الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «لكاع» فإن حق هذه الكلمة وكلِّ ما كان على وزنها مما هو سبٌّ للأنثى ألا يُستعمل شيء منه إلا في النداء، تقول: يا لَكَاعِ، ويا دَفارِ، ويا خَباث، ويا فساقِ، ويا دَناءِ، وما أشبه ذلك، لكن الشاعر استعمل هذه الكلمة في هذا البيت بحسَب الظاهر خبراً عن المبتدأ، وذلك ما لم يَجر به سنن الكلام العربي، ولهذا كان من الناس مَن زعم أن خبر المبتدأ محذوف، وقوله: «لكاع» في الواقع منادًى بحرف نداء محذوف، وهذا المنادى مع الحرف المحذوف مفعول للخبر المحذوف، وتقدير الكلام: قعيدتُه مَقولٌ لها: يا لكاع؛ فهو مِن باب حذف العامل وإبقاء المعمول، وله نظائرُ كثيرة، وذلك كخبر المبتدأ المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ قد وقع بعده حال لا يصح أن يكون خبراً، نحو: «ضربي العبدَ مسيئاً».

---

(1) في «التصريح» (٢/ ٩٣): ونقل ابنُ القطاع له فِعلاً فقال: يُقال: لَصَّ: إذا أخَذ المال خفيةً، فعلى هذا لا شُذوذَ. اهـ وانظر: «كتاب الأفعال» (٣/ ١٤٤).

(2) وشذَّ نحو: (دراكِ) من أدرَك.

ولم يَقعْ في التنزيلِ فَعالِ أمراً إلَّا في قراءةِ الحَسَن(١): «لا مَساس» [طه: ٩٧] بفتح الميم وكسرِ السِّين، وهو في دُخولِ «لا» على اسمِ الفِعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأنْ لا يَنتعشَ ـ أي: لا يَرتفِعَ ـ: «لا لَعاً»(2)، وفي «معاني القرآن العظيم» للفراء: ومِن العَرَب مَن يقولُ: لا مَساسِ، يَذهب به إلى مَذهبِ دَراك ونَزال(3)، وفي «كتاب ليس»(4) لابن خالَويه(5): لا مَساسِ مثلُ: دراكِ ونَزالِ. [اهـ] وهذا مِن غرائب اللُّغة(١)،

(١) اسم الإشارة في قوله: «وهذا مِن غرائب اللغة» يَعود إلى ما ذكَره عن الفراء وابن خالويه، ووجه غرابته أن «لا» النافية دخلتْ على اسم الفعل، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخلَ عليه عامل يؤثر فيه، وذكر العلَّامة اللقاني أن وجهَ غرابةِ هذا الذي نقله المؤلف عن الفراء وابنِ خالويه أنهما جعلا «لا» النافية مع ما بعدها اسماً واحداً؛ فزعم أنه ركب «لا» مع «مَساسِ» ثم أراد منه الإثبات، مع أن الأصل في العربية أن «لا» إذا دخلتْ على اسم صيَّرتْه منفيًّا، وههنا صارتْ هي والاسم بمعنى الإثبات، ومِن هنا تفهم أن اللقاني رحمه الله تعالى

(1) الحسن بن يَسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمامَ أهل البصرة، وحَبرَ الأمة في زَمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النُّساك، وُلد بالمدينة، وشبَّ في كَنف علي بن أبي طالب، قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبهَ الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربَهم هدياً من الصحابة. توفي سنة ١١٠ هـ. «الأعلام» (٢/ ٢٢٦).

(2) قال البغدادي في «الخزانة» (١١/ ٣٦٢): قال الخَليل: (لَعاً) كلمة تُقال عند العَثرة، وقال ابن سِيده: (لعاً) كلمة يُدعى بهَا لِلعاثر معناها الارتفاع، وقال أبو محمد بن السِّيد: (لَعاً) مِن أسماء الفِعل مبني على السكون، والتنوين فيه علامة التنكير كالتَّنوين في (صهٍ) و(مهٍ)، وهي كلمة يُراد بها الانجبار والارتفاع، وقد بيَّن أبو عثمانَ سعيدُ بن عثمان القَزَّاز الفِعلَ الذي (لعاً) اسمه فقال: يُقال: لَعاً لك اللهُ أي: نَعَشك الله ورَفعك، فـ(لعاً) اسمٌ لِنَعَش كما أن هيهات اسم لِبَعُد وصه اسمٌ لاسكت.

ولا في قولِه: (لا لعَا) نفيٌ لِلدعاء. ولَعَا تُكتب بالألف لأنها مُنقلبة عن واو، ولِذلك أدخلها الخليلُ وغيرُه في باب العين واللام والواوِ. اهـ كلامه.

(3) انظر: «معاني القرآن» للفراء؛ فإن الشارح ناقلٌ منه بالمعنى.

(4) هو كتاب «ليس في كلام العرب»، مُتداوَلٌ مشهور، ولكني لم أرَ ما نقله الشارح عنه فيه، ولا رأيتُ غيره نسبَه له، ولعلَّه ذكَره في كتاب آخرَ في القراءات الشاذة، فليُنظر.

(5) هو الحُسين بن أحمدَ بن خالَويه، أبو عبد الله، لُغويّ، مِن كبار النحاة، أصلُه من همذان، زارَ اليمن، ثم استَوطن حلب، وعظُمتْ بها شهرته، وكانت له مع أبي الطيب الشاعر مجالسُ ومباحثُ عند سيف الدولة الذي عَهد إليه بتأديب أولادِه. من كُتبه: «شرح مقصورة ابن دريد»، و«ليس في كلام العرب»، و«الاشتقاق». توفي سنة ٣٧٠ هـ. انظر: «الأعلام» (٢/ ٢٣١).

وحمله الزمخشريُّ والجوهريُّ[1] على أنه من بابِ قَطامِ[2]، وأنه مَعدولٌ عن المصدَر وهو المَسُّ.

[٤- «فَعالِ» عَلماً على مؤنث، ولغاتُ العرب فيه]

النوعُ الرابع: ما كان على «فَعالِ» وهو عَلَمٌ على مُؤنث، مثل: حَذامِ وقَطامِ ورَقاشِ وسَجاحِ ـ بالسين المهمَلة والجيم وآخِرُها حاءٌ مُهمَلة ـ اسم للكذّابة التي ادَّعت النُّبوةَ، وكَسابِ اسم لكلبةٍ، وسَكاب اسم لِفرس.

وهذه الأسماءُ ونحوُها لِلعرب فيها ثلاثُ لُغاتٍ:

إحداها: لأهل الحجازِ، وهي البناءُ على الكسرِ مُطلَقاً[1]، وعلى ذلك قولُ الشاعر:

= يَرى أن معنى قوله: «لا مساس»: امسسني، بخلاف المعنى على ما ذكرْناه أولاً؛ فإن المعنى عليه: لا تمسسني، وهذا هو الموافق لِلقراءة المشهورة: ﴿لَا مِسَاسَ﴾.

(١) اختلف النحاةُ في سبب بناء هذا النوع على الكسر في لغة الحجازيين؛ فذهب سيبويه إلى أن العلة التي اقتضتْ بناءه هي أنه أشبه «نزالِ» في الصورة، ونزال ـ كما قُلنا من قبل ـ مبني لِشَبهه بالحرف شَبهاً استعماليًّا، والشيءُ إذا أشبه الشيءَ أخذ حكمَه وإن لم يُشبِهه في كل صفاته، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن سببَ بناء هذا النوع هو اجتماعُ ثلاثة أسباب فيه من أسباب المنع من الصرف، وقد عَلِمنا أن وجود سببَين منها يقتضي منعه من الصرف، فوجود ثالث يَستدعي زيادة على المنع من الصرف والتأنيث، والعدل عن فاعلةَ، فحذام اسم امرأة بِعينها فهو عَلَم على مؤنث، وهو معدول عن حاذمة، وهذا الذي ذهب إليه المبرد ـ وإن روّجَ له ـ ليس مستقيماً أمام النظر السليم، فإنا وجدْنا من الأسماء ما اجتمع فيه أكثرُ من ثلاثة أسباب من موانع الصرف ولم يَبْنُوه، ومن ذلك «أذربيجان» فهذا علم: مؤنث، مركب، أعجمي، فيه زيادة الألف والنون، ولم يَبنِه أحد ممن تكلم به، فعلمنا أن اجتماع ثلاثة أسباب أو أكثرَ لا يُخرج الاسم عن المنع من =

(1) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، لغوي من الأئمة، خطُّه يُذكر مع خط ابن مُقلة، قرأ على الفارسي والسيرافي وطوَّف في البلاد وشافه باللغة العرب العاربة، له: «الصحاح» في اللغة، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣هـ محاولاً الطيران بعد أن عرض له شيء في عقله رحمه الله. «الأعلام» (١/ ٣١٣)، و«البغية» (١/ ٤٤٦-٤٤٨).

(2) انظر: «الكشاف» (٣/ ٨٥) و«الصحاح» (م س س).

٣٨- إذا قــالــتْ حَــذامِ فَــصَــدِّقُــوهــا فَــإنَّ الــقَــولَ مــا قــالــتْ حَــذامِ[1]

= الصرف إلى البناء، وقد وجدنا «حَذامِ» وأخواته مبنيًّا على الكسر عند الحجازيين، فلا بدَّ أن يكون للبناء سببٌ اقتضاه، وهو كما ذكره سيبويه مشابهته للمبني في وزنه.

(١) ٣٨- هذا بيت من الوافر، وقد قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في «اللسان» (مادة: ر ق ش)(*) أنه لِلُجيم بن صَعب والد حنيفة وعجل، وحذامِ التي يذكرها في البيت هي امرأته، والبيت قد أنشده ابنُ عقيل (رقم ١٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٨)، وفي كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ١)، والأشموني في باب ما لا يَنصرف.

اللغة: «قالت» من القول، «حذام» اسم امرأة الشاعر كما قُلنا، «صدقوها» انسبوها للصدق، ولا تُكذِّبوها، ويُروى في مكان هذه الكلمة: «فأنصتوها» ومعناه: استمعُوا لها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوبٌ بجوابه، «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «حذام» فاعل (قالت)، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب (إذا)، وما بعدها فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب (إذا)(**)، «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب، «القول» اسم (إن)، «ما» اسم موصول: خبر (إن)، مبني على السكون في محل رفع، «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «حذام» فاعل (قالت)، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فإنَّ القول الذي قالته حذامِ.

الشاهد فيه: قوله: «حذامِ» في الموضعَين؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين؛ فدل ذلك على أنه مبني على الكسر؛ إذ لو كان معرباً لَلَزم أن يرتفعَ بالفاعلية ظاهراً، فلمَّا لم يرتفع لفظاً عَلمنا أنه مرفوع المحل، وهذا هو البناء، ونظيرُ هذا البيت قولُ النابغة:

أَتَــارِكَــةٌ تَــدَلُّــلَــهَــا قَــطَــامِ؟ رَضِــيــنَــا بِــالــتَّــحِــيَّــةِ وَالــسَّــلَامِ

فقد جاء بقوله: «قَطامِ» مكسوراً مع أنه في موضعِ الرفع لأنه إما مبتدأ تقدم خبره، وإما فاعل بتاركة سدَّ مسدَّ خبره.

ونظيره قولُ الحماسي:

أَبَــيْــتَ الــلَّــعْــنَ إنَّ سَــكَــابِ عِــلْــقٌ نَــفِــيــسٌ لَا يُــعَــارُ وَلَا يُــبَــاعُ =

(*) ذكرتُ في التعليق على «شرح القطر» (ص٦٠) أن صاحب «اللسان» تردَّد في نِسبة البيت بين لجيم وغيره في مادتي (ن ص ت) و(ح ذ م)، وأن نقلَ النسبة المذكورةِ عن غير «اللسان» أولى.

(**) أغرب الفيومي فأعرب (ص٦٤) هذه الجملةَ معطوفةً على جملةِ (قالت)، وجَعَل فاءَ الجواب التي في (فإن القول).

والثانيةُ: لِبعضِ بني تميم، وهي إعرابُه إعرابَ ما لا يَنصرفُ مُطلَقاً.

والثالثةُ: لجمهورِهم، وهي التفصيلُ بين أن يكونَ مَختوماً بِالراء فيُبنى على الكسر، أو غيرَ مختومٍ بها فيُمنع الصَّرفَ[1]، ومِثالُ المختومِ بِالراء: «سَفارِ» بالسين المهمَلة والفاءِ اسمٌ لِماء، و«حَضارِ» بِالحاء المهمَلةِ والضادِ المعجمة اسم لِكوكبٍ، و«وَبارِ» بالباء الموحَّدة اسم لِقبيلة، و«ظَفارِ» بِالظاء المعجَمة والفاءِ اسم لِبلدة، قال الشاعرُ أنشدَه سيبويه:

٣٩ـ مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفارِ تَجِدْ بِها أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا[1]

= فقد جاء بقوله: «سَكابِ» مكسوراً مع أنه في موضع النصب لأنه اسم إن، وسكاب: علم على فرسٍ مُعين كما قاله المؤلف.

(١) ٣٩- هذا بيت من الطويل وهو للفرزدق، وقد بحثتُ عنه في «كتاب سيبويه» لقول المؤلف: إنه أنشده[*]، ولكني لم أجدْه، مع أنني رأيتُ كلامه على هذه المسألة وعلى كلمة «سَفارِ» بذاتها، وقد رواه صاحِبَا «اللسان» و«معجم البلدان» هكذا:

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا

اللغة: «سفار» بوزن قَطام ـ مَنْهَل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن بن مالك من بني عمرو بن تميم، «المستجيز» المستقي، «المعور» الذي لا يُسقى إذا طلب الماء[**].

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه (تجد)، «تردن» ترد: فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بـ(متى)، «يوماً» ظرف زمان متعلق بـ(ترد)، «سفار» مفعول به لـ(ترد)، مبني على الكسر في محل نصب، «تجد» فعل مضارع، وهو جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، «بها» جار ومجرور متعلق بـ(تجد)، «أديهم» مفعول به لـ(تجد)، «يرمي» =

---

(١) إنما فرَّقوا بين النوعَين فبنَوا ما آخره راءٌ لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسرُوا توصلوا إليها، ولم منعوه الصرفَ لامتنعت. انظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٢٢٠)، و«التصريح» (٢/ ٣٤٦)، و«الهمع» (١/ ١٠٠).

(*) ذكر مثلَ ذلك في «المغني» أيضاً، وليس في «الكتاب» كما قال المحقق، وإنما أنشده جماعةٌ منهم السيرافي في «شرح الكتاب» (٤/ ٤٥).

(**) لم يتكلم على لفظ أديهم، والمتبادرُ منه ـ وعليه تفسير البجائي والفيومي ـ أنه صفة؛ لذا أعرب الجملة بعده صفةً كما سيأتي، والصوابُ أنه علمٌ، قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (١/ ٢٨٦): قال الآمدي في «المؤتلف والمختلف»: وأُدَيهم المذكور هو أُدَيهم بن مرداس، وأخُو عُتبةَ بن مرداس، أحدُ بني كعب بن عمرو بن تميم بن مرّ. كان أُدَيهم شاعراً خَبيثاً. اهـ.

وقال الأعشَى فجمَع بين اللُّغَتين التميمِيَّتَين:

٤٠ـ أَلَـمْ تَـرَوْا إِرَمـاً وعـاداً أَوْدَى بِـهـا الـلَّـيـلُ والـنَّـهـارُ؟
ومَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ[1]

= فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (أديهم)، والجملة في محل نصب صفة(*) لـ(أديهم)، «المستجيز» مفعول به لـ(يرمي)، «المعور» صفة للمستجيز.

الشاهد فيه: قوله: «سفار» فإنه اسم على زنة فَعالِ ـ بفتح الفاء ـ وهو عَلَم على مؤنث وآخِرُ حروفه راء مهملة، وهو في هذا البيت مرويٌّ بكسر آخره مع أنه مفعول به، والمفعول منصوب، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر، قال سيبويه (ج ٢ ص ٤٠): «فأما ما كان آخِره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه مُتفقون، ويختار بنو تميم فيه لغةَ الحجاز». اهـ، ثم قال (ج ٢ ص ٤١): «واعلم أن جميع ما ذكَرنا في هذا الباب من فَعالِ ما كان منه بالراء وغير ذلك: إذا كان شيء منه لمذكر، لم ينجَرَّ أبداً، كان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بِعَناق؛ لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مُذكر فيُشبه به». اهـ

ومن أمثلة هذا النوع المختومةِ بالراء «جَعارِ» وهو اسم للضبع، وقد قال الشاعر: (وهو النابغة الجعدي كما في سيبويه والأعلم (٢/٣٨)، وأبو صالح عبد الله بن خازم الصحابي كما قال الشنقيطي):

فَقُلْتُ لَهَا: عِيثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ اليَوْمَ نَاصِرُهْ

فبني «جعار» على الكسر، وهو منادًى حُذفت منه يا النداء، والأصل: «يا جعارِ»، وتقول في إعرابه: منادًى مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب، وقد استوتْ فيه لغةُ أهل الحجاز، ولغة بني تميم.

ومن أمثلته التي آخرِها راء: «عَرارِ»، وهو اسمُ بقرة بعينها، وفيها ورَد قولهم في مَثَل من أمثالهم (هو المثل رقم ٤٣٨ في «مجمع الأمثال» بتحقيقنا): «باءت عَرارِ بِكَحْل» فقد ورد قولهم: «عرارِ» بالكسر مع أنه في موضع رفع لكونه فاعلاً، فاستوتِ اللغتان، وكَحْل ـ بفتح فسكون ـ علم على بقرة أخرى، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فجرُّه بالفتحة نيابةً عن الكسرة، ويجوز جره بالكسرة كما هو جائز في كل عَلَم مؤنث ثلاثيٍّ ساكنِ الوسَط نحو: دَعْد وجُمْل وهِنْد.

(١) ٤٠- هذان بيتان من مخلَّع البسيط، وهما من كلام الأعشى ميمون بن قيس (انظر: «ديوانه» المطبوع في أوربة ص ١٩٣)، وثانيهما من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١)، وقد أنشدهما المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٨).

اللغة: «إرم وعاد» جماعتان عظيمتان من العرب، «أودى بها» أهلَكها.

(*) تقدم أن الأديهم عَلَم، فالصواب أن الجملة حال.

فبنى «وبارِ» الأولَ على الكسر، وأعربَ «وَبارِ» الثانيَ، وقيل: إن «وبارُ» الثاني ليس باسمِ كوَبارِ الذي في حشوِ البيت، بل الواوُ عاطفة، وما بعدها فعلٌ ماضٍ وفاعل، والجملةُ معطوفةٌ على قولِه: «هلكتْ»، وقال أولاً: «هَلكتْ» بِالتأنيث على معنَى القَبيلةِ، وثانِياً: «بارُوا» بِالتذكير على معنَى الحيِّ، وعلى هذا القولِ فتُكتَبُ «وبارُوا» بالواو والألفِ كما تُكتَبُ «سارُوا».

= الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تروا»(*) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذفُ النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «إرماً» مفعول أول(**) لـ(ترى)، «وعاداً» معطوف على قوله: (إرماً)، «أودى» فعل ماض، «بها» جار ومجرور متعلق بـ(أودى)، «الليل» فاعل (أودى)، «والنهار» معطوف على (الليل)، «ومر» الواو عاطفة، مر: فعل ماض، «دهر» فاعل (مر)، «على وبار» جار ومجرور متعلق بـ(مر)، «فهلكت» الفاء عاطفة، هلك: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «جهرة» منصوب على الظرفية(***) عامله (هلكت)، «وبار» فاعل (هلكت)، مرفوعٌ بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «وبار» فإن هذه الكلمة قد وردتْ في البيت الثاني من هذَين البيتين مرتين، وهي في المرة الأولى مكسورة، وفي المرة الثانية مرفوعة، فيدلُّ كسرها في المرة الأولى على أنه بناها على الكسر؛ لكونها عَلَماً على زنة فَعال ـ بفتح الفاء ـ مختوماً بالراء، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحاً؛ لأنه حينئذٍ يكون مجروراً بعلى وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ولكنه جاء به مكسوراً، وليس في العُلماء ولا في العرب من يعامله معاملةَ الاسم المنصرف فيجره بالكسرة، فليس لنا بُد من اعتباره مبنيًّا؛ وأما في المرة الثانية فقد جاء بهذه الكلمة مرفوعةً بدليل أن القوافي مرفوعة كما رأيت، والكلمة فاعل، فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذي لا ينصرف، فكأن الشاعر بذلك قد استعمل في البيت اللُّغتَين جميعاً.

فإن قلتَ: فكيف تقول: إن الكلمة الأولى مبنيةٌ على الكسر مع أنها منونة؟ قلتُ: إنْ سلَّمنا أنها منونة فهذا تنوينُ الضرورة الذي يَلحق الاسمَ المبني والذي لا ينصرف، وليس تنوينَ الصرف، فافهم ذلك ولا تغفل عن شيء منه. =

(*) ذكر العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٣٥) أنه من رؤية العين، قال: فلِذلك اكتفى بمفعول واحد. اهـ وظاهرٌ أن رؤيةَ العين مستحيلةٌ هنا لتباعُد الزمانين، ومِن ثم قال في «الخزانة» (٢/ ٢٧١): الرؤية عِلمية، وجُملة (أفناهم) هو المفعولُ الثاني، لا أنها بَصرية خِلافاً لِلعيني.

(**) والمفعول الثاني هو جملة (أفناهم) كما نقلناه في التعليق السابق.

(***) لا يخفى أنه ليس فيه معنى الزمان ولا المكان حتى يكون ظرفاً، ولِذلك أعربه العيني والفيومي وغيرهما حالاً، ويجوز كونه مفعولاً مطلقاً.

[٥- «أمسِ» المرادُ به مُعيَّن، واللغات فيه]

النوعُ الخامس: «أمسِ» إذا أردتَ بِه مُعَيَّناً، وهو اليومُ الذي قبل يَومِكَ. ولِلعرَبِ فيه حِينئذٍ ثَلاثُ لُغاتٍ:

إحداها: البناءُ على الكسر مُطلَقاً، وهي لغةُ أهلِ الحِجاز؛ فيقولُون: «ذهب أمسِ بما فيه» و«اعتكفتُ أمسِ» و«عَجِبتُ مِن أمسِ» بِالكسر فيهنَّ؛ قال الشاعرُ:

٤١- مَنَعَ البَقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ   وَطُلُوعُها مِنْ حَيثُ لا تُمْسِي[1]

= هذا وقد ذكر المؤلف تخريجاً للكلمة الثانية يُخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة، ولكن الكلمة الأولى باقيةٌ عند الجميع على الدلالة لِما سِيقت شاهداً له.

(١) ٤١- هذان بيتان من بحر الكامل لِتُبَّع بن الأقرن، وقيل: هما لأسقف نَجرانَ، وقد أنشدهما المؤلف في كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ٢)، وأنشد الشطر الأخير منهما في «أوضحه» (رقم ٤٨٤).

اللغة: «البقاء» أراد به الخلود، «بفصل قضائه» أراد: بقضائه الفاصل أي: القاطعِ؛ فالمصدر الذي هو قولُه: فصل بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لِما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

الإعراب: «منع» فعل ماض، «البقاء» مفعول به تقدم على الفاعل، «تقلب» فاعل (منع)، وتقلب مضاف و«الشمس» مضاف إليه، «وطلوعها» الواو عاطفة، طلوع: معطوف على (تقلب)، وطلوع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه، «من» حرف جر، «حيث» ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بـ(من)، والجار والمجرور متعلق بـ(طلوع)، «لا» حرف نفي، «تمسي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة (حيث) إليها، «اليوم» بالرفع مبتدأ، «أعلم»(*) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «ما» اسم موصول مفعول به لـ(أعلم)، «يجيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (اليوم)، «به» جار وجرور متعلق بـ(يجيء)، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة (ما)، والعائد هو الضمير المجرور محلًّا بالباء، وجملة (أعلم) مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: (اليوم)، «ومضى» الواو عاطفة، مضى: فعل ماض، «بفصل» جار ومجرور متعلق بـ(مضى)، وفصل مضاف وقضاء من «قضائه» مضاف إليه، وقضاء مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى (أمس) الآتي مضاف إليه، «أمس» فاعل (مضى) مبني على الكسر في محل رفع.

=

(*) ذكر الفيومي (ص٦٨) أنه على تقدير: لا أعلم، وهو غيرُ متعيِّن كما يظهر عند التأمل؛ إذ حملُ كل مِن الفعلَين على الحال أو الاستقبال ممكنٌ، فلا تظهر حاجةٌ لتقدير النافي.

ثم قال:

اليَومُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ ومَضَى بِفَضْلِ قَضائِهِ أَمْسِ

الثانيةُ: إعرابُه إعرابَ ما لا يَنصرفُ مُطلقاً، وهي لغةُ بعضِ بني تميم، وعليها قولُه:

٤٢ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا(١)

= **الشاهد فيه**: قوله: «مضى أمس» فإن كلمة أمس قد وردتْ مكسورةً مع أنها فاعل لمضى، والدليل على كسرها قوافي الأبيات السابقة، وللدلالة على هذا رَوى المؤلف البيتَ الأول من البيتَين، فلما كانت مكسورةً وهي في محل رفع عَلِمنا أنها مبنية على الكسر، مِن قِبَل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل في المطرد من اللسان العربي إلا مرفوعاً: إما لفظاً، وإما تقديراً، وإما محلًّا، فاعرفْ هذا.

(١) ٤٢- هذه أبيات من مشطور الرجز، وهي من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وقد أنشد سيبويه البيتَ الأول منها (ج ٢ ص ٤٤)، وقد أنشد المؤلف أولَ بيت في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٤٨٢)، وأنشد جميعَ ما أنشده هنا مع زيادةٍ في كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ٣).

اللغة: «السعالي» جمع سِعلاة ـ بكسر سين المفرد ـ وهي الغُول، وقيل: ساحِرة الجن، «همساً» الهمس: الخفاء وعدم الظهور، أو هو الصوتُ الخفي.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «رأيتُ» فعل وفاعل، «عجباً» مفعول به، «مذ» حرف جر، «أمسَا» مجرور بـ(مذ)، وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعَلَمية والعدل، والجار والمجرور متعلق بـ(رأيت)، «عجائزاً» بدل من قوله: (عجباً)، «مثل» صفة لـ(عجائز)، ومثل مضاف و«السعالي» مضاف إليه، «خمسَا» صفة لـ(عجائز)، «يأكلن» فعل وفاعل، «ما» اسم موصول مفعول به لـ(يأكل)، «في رحلهن» الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة لا محل لها، ورحل مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه، «همسَا» مفعول مطلق عاملُه قوله: (يأكلن)، وأصلُه صفة لِموصوف محذوف، أي: يأكُلن أكلاً همساً، «لا» دعائية، «ترَك» فعل ماض، «والله» فاعلُ (ترك)، «لهن» جار ومجرور متعلق بـ(ترك)، «ضِرسَا» مفعول به لـ(ترك).

الشاهد فيه: قوله: «مذ أمسا»؛ فإن كلمة أمس قد وردت في هذه الأبيات مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر، فدل على أنها عُوملت معاملةَ ما لا ينصرف، فجُرت بالفتحة نيابةً عن الكسرة، ولا يجوز أن تكون معربةً منصرفة وهو ظاهر، ولا أن تكون مبنيةً؛ لأنها لو كانت مبنيةً لكُسرت؛ إذ ليس في العرب من يبنيه على الفتح، خلافاً لِما زعمه الزجاجي.

وقد وَهِم الزجاجيُّ، فزعم أنَّ مِن العرب مَن يَبني أمسِ على الفتح، واستدلَّ بهذا البيت(1).

الثالثةُ: إعرابُه إعرابَ ما لا يَنصرف في حالةِ الرفع خاصَّةً، وبِناؤه على الكسرِ في حالتَي النصبِ والجر، وهي لُغةُ جُمهورِ بني تميم، يَقولُون: «ذَهَبَ أمسُ» فَيَضمُّونه بِغيرِ تَنوين، و«اعتكفتُ أمسِ، وعَجِبتُ مِن أمسِ» فيَكسرونَه فِيهما، وهذا كُلُّه يُفهَم مِن قَولي في المقدِّمة: «ويُمنَع الصرفَ في الباقي»، وقولي: «في الباقي» أردتُ بِه «أمس» في الرفع، وما ليس في آخِرِه راءٌ مِن بابِ حَذامِ وقَطامِ.

[متى يُعرب «أمس»؟]

وإذا أُريد بِـ«أمس» يومٌ ما مِن الأيام الماضيةِ، أو كُسِّر، أو دخلتْه «أل»، أو أُضِيف ـ أُعرب بإجماعٍ، تقول: «فعلتُ ذلك أَمْساً» أي: في يومٍ ما مِن الأيام الماضِيَة، وقال الشاعرُ:

٤٣ـ مَـرَّتْ بِـنـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ ... تَـمِـيسُ فِـيـنَـا مِـيـسَـةَ الـعَـرُوسِ(١)

(١) ٤٣- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مَشطوره، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده في «اللسان» عن جماعة(*)، ولم يُعيِّن قائله.

اللغة: «تميس» تتبختر، «ميسة العروس» الذي في «اللسان»: «مشية العروس».

الإعراب: «مرت» مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «بنا» جار ومجرور متعلق بـ(مر)، «أول» ظرف زمان منصوب بـ(مر)، وأصل الكلام: مرت بنا وقتاً أول، «من أموس» جار ومجرور متعلق بـ(أول)، «تميس» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل (مرت)، «فينا» جار ومجرور متعلق بـ(تميس)، «ميسة» مفعول مطلق، وميسة مضاف و«العروس» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أموس» فإنه جمع أَمْس، وهو معرب، ألا تراه مجروراً بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر؟ وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء، وخصائص الأسماء عِلة قادحة في البناء، إذا وجدت منعتْ منه، فافهم ذلك.

(1) انظر: «الجمل» (ص٢٩٩).

(*) لِيُنظر ما معناه؛ فإن صاحب «اللسان» أنشده مرةً واحدةً نقلاً عن ابن بري.

وتقول: «ما كان أَطْيَبَ أَمْسَنَا!»(١)، وذكر المبرد[1] والفارسي وابن مالك والحريري[2] أنَّ «أمس» يُصغَّرُ فيُعرَبُ عند الجميع، كما يُعرَبُ إذا كُسِّرَ، ونصَّ سيبويه[3] على أنه لا يُصغَّرُ وُقوفاً مِنه على السَّماع، والأوَّلُون اعتمدُوا على القياس، ويَشهَدُ لهم وُقوعُ التكسير؛ فإنَّ التكسيرَ والتَّصغيرَ أَخَوانِ، وقال الشاعر:

٤٤ـ فَإِنِّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأَمْسَ قَبْلَهُ ... بِبابِكَ حَتَّى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ(٢)

(١) ما: تعجبية مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، كان: زائدة فلا محل لها من الإعراب، أطيب: فعل ماض دال على التعجب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو يعود إلى «ما» التعجبية، أمس: مفعول به لـ«أطيب»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأمس مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما».

(٢) ٤٤- هذا بيت من الطويل، وهو من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء.
الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب، «وقفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر (إن)، «اليوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه (وقفت)، «والأمس» معطوف على الظرف السابق، ويُروى بالنصب على أنه معرب منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة، ويُروى بالجر؛ فإما أن تقدره مبنيًّا على الكسر في محل نصب، وإمَّا أن تقدره منصوباً بفتحة مقدرة على آخِره منع ظهورها اشتغالُ المحل بحركة التوهم، فكأن الشاعر بعد أن قال: «وقفت اليوم» توهم أنه قد أدخل (في) على الظرف لأنها مما يَكثر دخولها في مثل هذا الكلام فقال: «وقفت في اليوم»، فجر الأمسِ بالعطف على اليوم المجرور، وذلك كما تقول: «ليس محمد قائماً ولا قاعدٍ» فتجر قولك: «قاعدٍ» على توهُّم أنك قد قلتَ: «ليس محمد بِقائمٍ ولا قاعد»، وقول الشاعر: «ببابك» الجار والمجرور متعلق بـ(وقفت)، =

(1) هو محمد بن يزيد الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، قال السيرافي: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثلَ نفسه. له من التصانيف: «الكامل» و«المقتضب» و«التعازي والمراثي» وغيرها. توفي سنة ٢٨٥ هـ. «الأعلام» (٧/ ١٤٤)، و«بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩-٢٧١).

(2) هو القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، نسبتُه إلى عمل الحرير أو بيعِه، كان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وكفاه شاهداً «المقامات» التي أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر، مِن كتبه أيضاً: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب» و«شرحها». توفي سنة ٥١٦ هـ. «الأعلام» (٥/ ١٧٧-١٧٨)، و«البغية» (٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

(3) في «الكتاب» (٣/ ٤٧٩).

رُوِيَ هذا البيتُ بِفتح «أمس» على أنه ظرفٌ مُعرَبٌ لِدخولِ «ألْ» عليه، ويُروَى أيضاً بِالكسر، وتَوجيهُه: إمَّا على البناء، وتقديرِ «أل» زائدةً، أو على الإعرابِ على أنه قَدَّر دخول «في» على اليوم، ثم عَطَفَ عليه «أمس» عطفَ التوهُّمِ.

وقال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] الكسرةُ فيه كسرةُ إعرابٍ لِوجودِ «أل»، وفي الآية إيجازٌ ومَجازٌ، وتقديرُهما: فجَعلْنا زرعَها في استِئصالِه[1] كالزرعِ المحصودِ، فكأنَّ زرعَها لم يَلبثْ بِالأمس، فحُذف مُضافان واسمُ «كأن»، وموصوفُ اسم المفعول، وأُقِيم فَعِيل مُقامَ مَفعول؛ لأنه أبلغُ مِنه، ولهذا لا يُقال لِمَنْ جُرح في أنملته: «جَرِيح» ويقال له: مَجرُوح[2] (١).

= وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «حتى» حرف غاية وجر[*]، «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «الشمس» اسم (كاد)، «تغرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى (الشمس)، والجملة في محل نصب خبر (كاد).

الشاهد فيه: قوله: «الأمس» فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه «أل»، وليس في العرب من يَبنيه في هذه الحال، وذلك لأن «أل» من خصائص الأسماء؛ فوجودُها في الكلمة مُبعِد من شبهها بالحرف الذي هو علة البناء، ولكن الرواية قد وردتْ فيه بالنصب ولا إشكال فيها، ووردت كذلك بالكسر وهي محلُّ إشكال، وقد خرَّجها العلماء على أحد وجهين؛ الأول: البناء، وذكروا أن محل وجوب الإعراب إذا كانت «أل» معرفة، وهي هنا ليست معرفة، بل هي عندهم في هذا البيت زائدة، والوجه الثاني تقدير أنه معرب وإنما جره بالتوهم، وقد بيَّناه في الإعراب.

(١) أصل الكلام: فجعلنا زرعها كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث ـ أي: لم يوجد بالأمس، فحدث في الكلام إيجاز ـ أي: اختصار، وهذا الاختصار قد حدث بحذف أربعة أشياء: الأول المضاف الذي هو زرع في قولنا: «فجعلنا زرعها» فصار «فجعلناها»، الثاني المضاف إليه الذي هو زرع في قولنا: «فكأن زرعها»، والثالث هو اسم كأن؛ لأن اسم كأن في الآية الكريمة ضمير=

(1) أي: قلعِه من أصوله. «الصحاح» (أ ص ل).

(2) نقل المصنف هذا الفرقَ في «شرح بانت سعاد» ـ وهو مِن آخِر ما ألَّفه ـ عن بدر الدين ابن مالك، ثم قال: والحقُّ أن فعيلاً إنما يقتضي المبالغةَ والتكرار إذا كان للفاعل لا لِلمفعول، يدلُّ على ذلك قولهم: قتيل، والقتلُ لا يتفاوت. اهـ.

(*) أي: والمجرور بها المصدرُ المنسبك من «أنْ» المضمرة بعدها وجوباً والفعل، والتقدير: وقفتُ ببابك إلى أن كادت الشمس تغربُ، أي: إلى اقتراب مَغيبها. هذا على قول ابن مالك وإن ردَّه المصنف في «المغني» وجعل «حتى» الداخلةَ على الماضي ابتدائيةً. انظر: «المغني» (ص١٧٤).

[الباب السادس: المبنيُّ على الضم]

ثم قلتُ: أَوِ الضَّمُّ[1] وَهُوَ: مَا قُطِعَ لَفْظاً لَا مَعْنًى عَنِ الإِضَافَةِ مِنَ الظُّرُوفِ المُبْهَمَةِ كَـ«قَبْلُ وَبَعْدُ، وَأَوَّلُ»، وَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ، وَأُلْحِقَ بِهَا «عَلُ» المَعْرِفَةُ، وَلَا تُضَافُ، وَ«غَيْرُ» إِذَا حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَـ«قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» فِيمَنْ ضَمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ، وَ«أَيٌّ» المَوْصُولَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً، نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقاً.

وأقولُ: البابُ السادسُ مِن المَبنِيَّاتِ: ما لَزِم الضمَّ، وهو أربعةُ أنواعٍ:

[١- الظرفُ المقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنًى]

النوع الأولُ: ما قُطع عن الإضافةِ لَفظاً لا معنًى مِن الظُّروفِ المبهَمةِ، كـ«قبلُ وبعد وأول»، وأسماءِ الجِهاتِ نحو: «قُدَّام وأمام وخَلْف» وأخواتِها، كقولِه تعالى:

= الشأن، والرابع الموصوف وهو الزرع في قولنا: «كالزرع المحصود»، فيصير تقدير الكلام بعد ذلك: فجعلناها محصوداً، فحدث مجاز بثلاثة أشياء: بوضع حصيد موضع محصود لقصد المبالغة؛ لأن دلالة فعيل أقوى من دلالة مفعول، وبإيقاع حصيد على الأرض ومِن حقه أن يُوقع على الزرع، وبإسناد «تغن» إلى ضمير الأرض ومن حقه أن يُسند للزرع أيضاً.

(1) قال الأمير: كان الأولى أن يُنبه على أن المبني على الكسر أو نائبه لا يوجد، وإلا فظاهرُ ما سبَق له أولَ البناء أن الأنواع تسعة، فيُتوهم أنه ترك المبني على الكسر أو نائبِه هنا سهواً. (ص٤٠). اهـ قلتُ: وممن أشار إلى عدم وجود هذا النوع الجوجري (١/ ٢٢٨)، وقد أغرب السيوطي حين قال في «المطالع» (١/ ١٣٤): تنبيه: لم يذكر ابن هشام في أقسام المبنيات نائبَ الكسر كما ذكر ذلك في البقية، وذلك (سحر) على رأي من يقول ببنائه؛ فإنه مبني على الفتح نيابةً عن الكسر. اهـ لأن الكلامَ في المبني على الكسر أو نائبِه، لا في المبني على نائبِ الكسر فقط، فليُتنبَّه له.

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٤] في قِراءة السبعةِ بِالضمِّ، وقدَّره ابنُ يَعيشَ[1] على أنَّ الأصل: مِن قبلِ كل شيء ومِن بعده. انتهى[2]، وهذا المعنى حَقٌّ، إلَّا أنَّ الأنسَبَ لِلمَقام أن يُقدَّرَ مِن قبل الغَلَبِ ومِن بَعدِه، فحُذف المضافُ إليه لفظاً ونُوِيَ مَعناه، فاستحقَّ البناءَ على الضمِّ، ومِثْلُه قولُ الحماسِيِّ[3]:

٤٥- لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ[1]

---

(١) ٤٥- هذا بيت من الطويل من كلمة لِمَعن بن أوس مذكورة في «أمالي القالي» (ج ١ ص ٢١٨)، وفي «ديوان الحماسة» لأبي تمام (ج ٢ ص ٧)، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٤٨)، وفي «[شرح] قطر الندى» (رقم ٦).

اللغة: «لعمرك» بفتح العين ليس غير ـ كلمة يستعملها العرب في اليمين بمعنى: وحَياتك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝﴾، فإذا لم يكن استعمالها في اليمين فتحوا العين أو ضموها، ومعناها: حياتك، «أوجل» يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً بمعنى أخاف، وأن يكون أفعلَ تفضيل بمعنى أشد خوفاً، «تعدو» بالعين المهملة، أي: تسطو، ومنهم مَن يَرويه بالغين المعجمة، وأصل معناه تجيء وقت الغداة، «المنية» الموت.

الإعراب: «لعمرك» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «ما» نافية، «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «لأوجل» اللام هي اللام المزحلَقة، وأوجل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، =

---

(1) هو يَعيشُ بن علي بن يعيشَ، أبو البقاء، مُوفَّقُ الدين الأسدي، المعروفُ بابنِ يَعيش وبابنِ الصانِع، مِن كِبار العُلماء بالعربية، مَوصلي الأصل. مولدُه ووفاتُه في حَلب، تصدر للإقراء وكان ظريفاً محاضراً. مِن كتبه: «شرحُ المفصّل» و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني. توفي سنة ٦٤٣ هـ. انظر: «الأعلام» (٨/ ٢٠٦).

(2) «شرح المفصل» (٣/ ١٠٥).

(3) الحماسيُّ: منسوب إلى «كتاب الحماسة»، وهو مجموعة أشعار مِن شعر الجاهلية والإسلام انتقاها واختارها أبو تمَّام حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور، وقد وقع الإجماعُ مِن النُّقَّاد على أنه لم يتفق في اختيارِ المقطعات أنْقَى مما جمَعه أبو تمام في «كتاب الحماسة»، وَلا في اختيار المقصدات أوفى مما دوَّنه المفضَّل في «المفضَّليَّات»، وقد رَتَّب أبو تمام ما اختاره على ثمانية أبواب: أولها باب الحماسة، وآخِرُها باب الملح، وقد اشتهر تسميتُه بالجزء الأول منه، والحماسة: الشجاعة، وقد جرتْ عادة المصنِّفين إذا استشهدوا بشيء مما فيه أن يقولُوا: قال الحماسي، ونحوه، والمرادُ الشاعر المذكور في كتاب الحماسة، تنويهاً بِرِفعة ما فيه من الأشعار، فإن جميع ما فيه مما يصحُّ به الاستشهاد، ولأنه قد يتعذَّر أو لا يحضر معرفةُ قائلِه فيُنسَب إليه. «شرح شواهد الرضي على الشافية» للبغدادي (٤/ ٨).

وقال الآخَرُ:

٤٦- إذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ ولَمْ يَكُنْ لِقَاؤُك إلّا مِنْ وَرَاءُ وَراءُ[1]

= والجملة في محل رفع خبر (إن)، «على» حرف جر، «أيّنا» أيّ: مجرور بـ(على)، والجار والمجرور متعلق بـ(تعدو) الآتي، وأي مضاف والضمير مضاف إليه، «تعدو» فعل مضارع، «المنية» فاعل (تعدو)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بـ(أدري)، «أول» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه (تعدو).

الشاهد فيه: قوله: «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم على البناء؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبةً، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

(١) ٤٦- هذا بيت من الطويل، وقد أنشده المؤلف في كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ٧)، ونسبه أبو العباس المبرد في «الكامل» (١/ ٣٨) إلى عُتي بن مالك العقيلي؛ وحكى روايتَه عن الفراء.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه، «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يُفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وتقدير الكلام: إذا لم أومن (أنا)، «لم» نافية جازمة، «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة لا محل لها مفسرة، «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله: (أومن)، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، «لقاؤك» لقاء: اسم (يكن)، ولقاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «من» حرف جر، «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بـ(من)، «وراء» تأكيد للأول، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (يكن)(*).

الشاهد فيه: قوله: «من وراء» فإن وراء ظرف مبهَم، وهو في البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه، فدل ذلك على أنه مبني على الضم؛ إذ لو كان معرباً لجيء به مجروراً بالكسرة الظاهرة كما يَقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسمٍ معرب منصرفٍ، والذي سبَّب بناء هذا اللفظ حذفُ لفظ المضاف إليه ونيةُ معناه.

ومثلُ هذا البيت قولُ طرفةَ بنِ العبد البكري:

ثُمَّ تَفْرِي اللُّجُمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهْيَ مِنْ تَحْتُ مُشِيحَاتُ الحُزُمْ

وكذلك قولُ رجل من بني تميم:

لَعَنَ الإلَـهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ =

(*) زاد في تحقيق «شرح القطر» (ص٧٤): فإذا جعلتَ قوله: «لقاء» فاعلاً لـ (يكن) على تقدير كونها تامةً كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل.

وقَولي: «لفظاً» احترازٌ مِن أنْ يُقطَعَ عنها لَفظاً ومَعنًى؛ فإنها حِينئذٍ تَبقى على إعرابِها، وذلك كقولِك: «ابْدَأْ بِذا أوَّلاً» إذا أردتَ: ابْدَأْ بِه مُتقدِّماً، ولم تتعرَّض للتقدُّم على ماذا، وكقول الشاعِر:

٤٧ـ فَسـاغَ لِيَ الـشَّرابُ وكُـنْـتُ قَـبْـلاً أكـادُ أغَـصُّ بِـالـمـاءِ الـفُـراتِ[1]

= قال أبو العباس المبرد («الكامل» (١/ ٣٧)): «فهذا الضرب مما وقع معرفةً على غير جهة التعريف، وجهة التعريف أن يكون معرفاً بنفسه كزيد وعمرو، أو يكون معرفاً بالألف واللام، أو بالإضافة؛ فهذه جهة التعريف، وهذا الضرب إنما هو مُعرَّف بالمعنى؛ فلذلك بُني طرداً للباب». اهـ

(١) ٤٧- هذا بيت من الوافر، وقد نسب العيني هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصوابُ أنه ليزيد بن الصعق، وأنَّ صحةَ روايته هكذا:

فَسَـاغَ لِيَ الـشَّـرَابُ وَكُـنْـتُ قَـبْـلاً أكَـادُ أغَـصُّ بِـالـمَـاءِ الـحَـمِـيـمِ

وقد أنشده ابنُ عقيل على ما روَيناه (رقم ٢٣٢)، وقد أنشده المؤلف كما هنا في «[شرح] قطر الندى» (رقم ٥)، وأنشد صدره في «أوضحه» (رقم ٣٤٥)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣).(*)

الإعراب: «ساغ» فعل ماض، «لي» جار ومجرور متعلق بـ(ساغ)، «الشراب» فاعل (ساغ)، «وكنت» الواو واو الحال، وكان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «قبلاً» ظرف زمان متعلق بـ(كان)، «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر (كاد)، والجملة من (كاد) واسمه وخبره في محل نصب خبر (كان)، وجملة (كان) واسمه وخبره في محل نصب حال، «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله: (أغص)، «الفرات» أو «الحميم» نعتٌ للماء، ونعتُ المجرور مجرور. =

(*) وكتب عليه في «سبيل الهدى» (ص٧٠): ما نصُّه: «ساغ لي الشراب»: سهُل مروره في حلقي، وحلا مَذاقُه، وطاب لي شُربه، «أغَصُّ»: بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومةٌ في لغة قليلة؛ وهو من الغَصَصِ ـ بفتح الغين والصاد ـ والغصص هو وقوف الطعام واعتراضُه في الحَلْق، «الماء الحميم» كما هي الرواية الصحيحة ـ هو الماء البارد، و«الفراتُ» ـ كما في الرواية الأخرى ـ هو الشديد العُذوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]. يقول: إنه ـ بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي ـ طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يَصلَ إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشربَ الماءَ لم يَستطع أن يسيغَه. اهـ

وقولِ الآخَرِ:

٤٨ـ ونَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَما شَرِبُوا بَعْداً عَلى لَذَّةٍ خَمْرَا[1]

= **الشاهد فيه:** قوله: «قَبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم يَنْوِ المضافَ إليه لا لفظَه ولا معناه، ولو أنه نوى المضافَ إليه لَمَا نونه؛ لأن المنوي كالثابت.

(١) ٤٨- هذا بيت من الطويل، وقد نسبوا هذا البيت لِبعض بني عقيل، ولم يُعيِّنوه، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٤٦)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٤)، وصوابُ الرواية(*):

ونَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَةٍ

اللغة: «خفية» بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء ـ أَجَمة في سواد الكوفة تُنسب إليها الأُسود، وأراد في البيت الشاهد تَشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأُسود، ليزعمَ نفسَه أنه من أعاظم الفرسان وصناديد الشجعان، كذا قيل لتصحيح هذه الرواية، غيرَ أن الصواب في الرواية: «أَسْدَ شَنوءة» بفتح الهمزة من أسد شنوءة: وهو حيٌّ من اليمن.

المعنى: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يَهجرُون اللذائذ ولا يَقربُون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمراً يوماً لَما وجدُوا لها طعماً ولا ذاقوا لها لذةً؛ لأن الألم لا يزال يَحزُّ في نفوسهم.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، «قتلنا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «الأسد» مفعول به، «أسد» بدل من (الأسد)، وأسد مضاف و«خفية» أو «شنوءة» مضاف إليه، «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية، «شربوا» فعل وفاعل، «بعداً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه (شرب)، «على لذة» جار ومجرور متعلق بـ(شرب) أيضاً، «خمرًا» مفعول به لـ(شربوا).

الشاهد فيه: قوله: «بعداً» فإن هذه الكلمة قد وردتْ في هذا البيت معربةً منصوبة مع التنوين، فدلَّ تنوينها على أن الشاعر قد قطعها عن الإضافة فلم يَنْوِ المضاف إليه بتةً؛ لا لفظَه ولا معناه، مِن قِبَل أنه لو نواه لوجب أن يمتنعَ من تنوين هذه الكلمة؛ لأن الإضافة تمنع التنوين، والمنويّ كالثابت تماماً، ودل نصبه إيَّاها على أنه لم يَبنِها؛ لأن البناء في هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

(*) كأنه أخذ هذا التصويب من قول صاحب «الخزانة» (٦/ ٥٠٩-٥١٠): ورَواه ابن سيده في «المحكم» وتَبِعه العيني: ونحن قَتَلْنا الأُسدَ أُسدَ خَفيّة، وهذا تحريف قطعاً ولا يُلائِمه ما بعده. اهـ ولا يكفي اختلاف الروايتين لتخطئة الأولى.

وقُرِئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤] بالخفض والتَّنوين[1]، على إرادةِ التَّنكير وقَطعِ النظرِ عنِ المضافِ إليه أي: لَفظاً ومَعنًى، وقَرأ الجَحْدَرِي[1] والعَقِيلِيُّ[2] بالجرِّ مِن غير تَنوينٍ[3]، على إرادةِ المضافِ إليه وتقديرِ وُجُودِه.

[٢- «غير» الملحَقة بـ «قَبل» و«بعد»]

النوعُ الثاني: ما أُلحِق[4] بـ«قبل وبعد» مِن قولِهم: «قَبضْتُ عشرةً ليس غَيْرُ»[5]،

---

(١) الجحدري ـ بضم الجيم والدال المهملة ـ هو عاصم، وهو أحدُ القراء السبعة[*]، لكن هذه القراءة غير المشهورة عنه؛ فليست من القراءات السبع؛ فهي قراءة شاذة.

---

(1) قرأ بذلك الجحدريُّ والعقيلي اللذان سيَذكرهما بعد قليل في القراءة الأخرى بغير تنوين. انظر: «معجم القراءات» (٧/ ١٤٠).

(2) هو عونٌ العَقيلي ـ بفتح فكسر كما قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ت٥٢٢١) ـ: له اختيار في القراءة، أخذ القراءة عن نصر بن عاصم. «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٦٠٦).

(3) انظر: المصدر السابق في التعليق (1).

(4) كأنه لما كان ما قبلها أكثر دوراناً جُعل أصلاً وجُعلت هي ملحقة. «الأمير» (ص٤٠).

(5) قيَّد هذا المثال سابقاً في المتن بقوله: (فيمَن ضمَّ ولم يُنوِّن)، فكتب عليه البرماوي: لم يَشرَح هذا القيدَ، والمُراد أنَّ (غيراً) إذا قُطعتْ عن الإضافة كان فيها أوجهٌ أربعة: الفتحُ مع التنوين، ودُونه، والضمُّ مع التنوين، ودُونَه . . . إلى أن قال بعد تفصيل الأوجه الأربعة: وقد عَلِمتَ مِمَّا قرَّرناه أنه ليس لها حالةٌ يكون البناءُ فيها على الضمِّ على الأرجح إلَّا في حالة واحدة، وهي ما إذا نُوي معنى الإضافة دُون لفظِ المُضاف إليه، فعبَّر المُصنِّف عنها بقوله: (فيمن ضَمَّ ولم يُنوِّن)، ولكن هذه العبارة يَدخُل فيها ما إذا نُوي لفظُ المُضاف إليه، بِدَليل أنه في الشرح أدخلها تحت الضمِّ مِن غير تنوين، ثم قال: (وتكونُ الضمةُ على هذا ضمةَ إعراب)، ففيه انتِقادٌ على ما في المَتن.

(*) كذا قال العدوي (١/ ١٧٧) وجاء في هامش إحدى النسخ المخطوطة. وهذا الذي ذُكِر وهمٌ؛ فإنَّ القارئ من السبعة هو عاصمُ بن أبي النجود، وترجمته في «الأعلام» (٣/ ٢٤٨)، والجحدري هو عاصم المترجم له (ص١٤٤) من هذا الكتاب قال د: الخطيب في «معجم القراءات» (١١/ ٣٢): الأول منهما قارئ أهل الكوفة، والثاني قارئ أهل البصرة، فإن قيل: «عاصم» كذا مختصراً فالمراد به الأول، وإن أُريد الثاني فلَه صورتان: «عاصم الجحدري» كذا تامًّا، أو «الجحدري» على سُنَّة الاختصار، وهذا أمرٌ لم يُنصَّ عليه، ولكنه جرى كالعُرف عند العلماء.

ثم إن الذي في «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٠٦) و«عجالة المبتدي» للحازمي (ص٣٧) و«اللُّباب» لابنِ الأثير (١/ ٢٦٠) أن الجَحْدَريَّ إنما هو بفتح الجيم وسكونِ الحاء وفتح الدال المهمَلتين، وعلى ذلك ضُبط في الطبعة القديمة، وهي نِسبةٌ إلى جَحْدَرٍ، اسمَ رجلٍ، وهو رَبيعةُ بن ضُبَيعةَ من بكرِ بن وائِل.

والأصل: ليس المقبُوضُ غيرَ ذلك؛ فأُضمر اسمُ «ليس» فيها وحُذف ما أُضِيفت إليه «غير»، وبُنِيَتْ «غَير» على الضمّ، تَشبِيهاً لها بـ«قبل وبعد» لإبهامِها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مَقبوضاً، ثم حُذف خبرُ «ليس» وما أُضيفتْ إليه «غير»، وتكونُ الضمةُ على هذا ضَمةَ إعرابٍ[1]، والوجهُ الأولُ أولى؛ لأنَّ فيه تَقليلاً لِلحذفِ[2]، ولأنَّ الخبر في بابِ «كان» يَضعُفُ حذفُه جِدًّا.

ولا يَجوزُ حذفُ ما أُضيفتْ إليه «غير» إلَّا بعدَ «ليس» فقط، كما مَثَّلْنا، وأما ما يَقع في عِباراتِ العُلَماء من قولهم: «لا غير» فلم تتكلَّمْ به العربُ[3]، فإمَّا أنهم قاسُوا «لا» على «ليس»، أو قالُوا ذلك سَهواً عنْ شَرطِ المسألةِ[(١)].

[٣- «علُ» الملحَق بـ «قَبل» و«بعد»]

النوعُ الثالث: ما أُلحق بـ«قبلُ وبعدُ» من «علُ» المرادِ به مُعَيَّنٌ، كقولِك: أخذتُ الشيءَ الفُلانيَّ مِن أسفلِ [الدار] والشيءَ الفُلانيَّ مِن عَلُ، أي: مِن فوقِ الدَّارِ، قال الشاعرُ:

---

(١) قد ورد هذا الاستعمالُ الذي أنكره المؤلف في قولِ الشاعر[*]:

جَـوَابـاً بِـهِ تَـنْـجُـو اعْـتَـمِـدْ فَـوَرَبِّـنَـا ... لَـعَـنْ عَـمَـلٍ أَسْـلَـفْـتَ لَا غَـيْـرُ تُـسْـأَلُ

---

(1) وحُذف التنوين تخفيفاً. «الأمير» (ص٤١).

(2) أي: لأن فيه حذفَ واحدٍ فقط، والآخَر مضمَر لا محذوف، وأما الوجه الثاني ففيه حذف اثنين كما قال.

(3) عبارته رحمه الله في «المغني» (ص٢٠٩): وقولهم: لا غيرُ لحن. اهـ وتعقَّبه الدماميني بأنه غير مُسلَّم، فقد حكى ابن الحاجب لا غير، وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم جماعةٌ من المحققين كالرضي وغيره، قال: والعجب أنه رحمه الله يَبُوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يَستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه، وكأن مُستنَد المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب «القاموس»: الحذف إنما يُستعمل إذا كانت غير بعد ليس . . . قال: وقد عرفتَ أنه سُمع، فيُعمل به من غير توقُّف. انظر: «حاشية المغني» (١/ ٣٠٩-٣١٠).

(*) أنشده ابن مالك في باب القَسَم من «شرح التسهيل» (٣/ ٢٠٩).

٤٩- ولَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ[(١)]

ولا تُستعمَلُ «عَلُ» مُضافةً أصلاً، ووقع ذلك في كلامِ الجوهريِّ[(1)]، وهو سَهوٌ[(2)]، ولو أردتَ بِـ«عَلٍ» عُلُوًّا مجهولاً غيرَ مَعرُوف تَعيَّنَ الإعرابُ، كقولِه:

---

(١) ٤٩- هذا بيت من الكامل، وهو من كلام الفرزدق يَهجو فيه جريراً، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٤٩).

اللغة: «ثنية» بوزن قَضيَّة ـ هي الطريق مطلقاً ههنا، وأصله الطريق في الجبل ونحوِه، ويُطلَق على الطريق الوعر، وجمعُه ثنايَا، مثل: قَضايَا، ومنه قولُ الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ويريد بقوله: «سدَدْت عليك كلّ ثَنيَّة» أنه ضيَّق عليه الخناق ولم يُمكنه من الإفلات، «بني كليب» هم قوم جرير بن عطية الذي يَهجوه، ويُريد بأنه أتاهم مِن عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يَعملون له حساباً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد: حرف تحقيق، «سددت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، «عليك» جار ومجرور متعلق بـ(سد)، «كل» مفعول به لـ(سد)، وكل مضاف، و«ثنية» مضاف إليه، «وأتيت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة (سددت)، «فوق» ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه (أتى)، وفوق مضاف و«بني» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم(*)، وبني مضاف، و«كليب» مضاف إليه، «من» حرف جر، «عل» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بـ(من)، والجار والمجرور متعلّق بـ(أتى).

الشاهد فيه: قوله: «من عل» فإن هذه الكلمة قد وردتْ في هذا البيت بالضم؛ فدل ذلك على أنها مبنية؛ لِكون المراد بها مُعيَّناً، وإذ كان المراد بها معيناً فإنه يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف، وهو منوي من حيث المعنى؛ إذ ليس في جوهرِ اللفظ ما يدل على التعيين؛ فيكون كأنه قد قال: أتيتُ نحو بني كليب مِن فوقِهم.

---

(1) أي: حين قال في «الصحاح»: ويقال: أتيته مِن علِ الدارِ بكسر اللام أي: مِن عالٍ. (ع ل و).

(2) عبارته في «المغني» (١/ ٢٠٥): وقد وهم في هذا جماعةٌ منهم الجوهري وابن مالك، قال: وأما قولُه:

يَا رُبَّ يَومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُه أرمض من تَحت وأضحَى مِن عَلُهْ

فالهاءُ للسكت بدليل أنه مَبني، ولا وجهَ لبنائه لو كان مضافاً.

(*) أراد أنه ملحَق به.

٥٠- كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[(١)]

أي: مِن مكانٍ عالٍ.

(١) ٥٠- هذا عجز بيت من الطويل، وهو مِن معلقة امرئ القيس بن حُجْر الكِندي، في وصف فرسٍ، وصدرُ البيت قوله:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مَـعـاً

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في «أوضحه» (رقم ٣٥٠).

اللغة: «مكر» أي: إنه يصلح لِلكر والإقدام به، «مفر» أي: إنه يصلح للفر والهرب به من وجوه الأعداء، والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدًّا، «مقبل» أي: إنه حَسَنُ الإقبال، «مدبر» أي: حسَن الإدبار، «معاً» أي: عنده هذا إن أردتَه منه، وعنده هذا إن أردتَه منه، «حَطَّه السيل» أي: حَدَرَه(*).

الإعراب: «مكر مفر مقبل مدبر» هذه نعوت أربعةٌ للفرس، وهي مجرورة تبعاً للمنعوت، وهو مُنجرِد ـ ومعناه قصير الشعر ـ في قولِه:

وَقَـدْ أَغْـتَـدِي وَالـطَّـيْـرُ فِـي وُكُـنَـاتِـهَـا ... بِـمُـنْـجَـرِدٍ قَـيْـدِ الأَوَابِـدِ هَـيْـكَـلِ

«كجلمود»(**) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو كائن كجلمود، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لـ(منجرد) (***)، وجلمود مضاف و«صخر» مضاف إليه، «حطه» حط: فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به، «السيل» فاعل (حط)، والجملة في محل جر صفة لـ(جلمود)، «من عل» جار ومجرور متعلق بـ(حط).

الشاهد فيه: قوله: «من عل» فإن كلمة «عل» قد وردتْ في هذا البيت مجرورةً بدليل القوافي؛ فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها، وذلك بسبب أنه لا يقصِدُ عُلوًّا خاصًّا، وإنما يقصِدُ علوًّا أيَّ علوّ، كما هو واضح من معنى البيت، فتنبَّه لذلك والله يُرشدك.

ونظير هذا البيت كلمة «عل» في قول أبي النجم الفضلِ بن قُدامَةَ العِجلي يصف فرساً:

مُـوَثَّـقِ الأَعْـلَـى أَمِـيـنِ الأَسْـفَـلِ ... أَقَـبَّ مِـنْ تَـحْـتُ عَـرِيـضٍ مِـنْ عَـلِ

(*) ترك شرح الجلمود وهو: الحجرُ العظيمُ الصّلبُ، فإضافتُه إلى صخر من قَبِيل إضافة الخاصِّ إلى العام.

(**) لم يُعرب «معاً» وهو يعني: جميعاً، نصبٌ على الحال من الضمائر في الأوصاف السابقة، يعني: يكون إدبارُه وإقباله مُجتمِعَين في المعيَّة، لا يُعقَلُ الفرقُ بينهما.

(***) ويجوز كونها في موضعِ نصب حال من ضمير منجرد، وأولى منهما أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف صفة لمنجرد، أي: كائن كجلمود.

[٤- «أيّ» الموصولة الملحقة بـ«قبل» و«بعد»]

النوعُ الرابع: ما أُلحق بـ«قبل وبعد» مِن «أيٍّ» الموصولَة.

واعلمْ أنَّ أيًّا الموصولةَ مُعربَةٌ في جَميعِ حالاتها، إلَّا في حالةٍ واحدةٍ، فإنَّها تُبنى فِيها على الضمِّ، وذلك إذا اجتَمع [فيها] شَرطانِ، أحدُهما: أنْ تُضافَ، والثاني: أنْ يَكونَ صَدرُ صِلتها ضميراً مَحذوفاً، وذلك كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩].

(ثم) حرفُ عَطفٍ على جوابِ القَسَم، وهو قولُه تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، واللامُ لامُ التَّوكيدِ التي يُتلقَّى بها القَسَمُ[1]، مثلها في ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ و﴿لَنُحْضِرَنَّهُمْ﴾، و(ننزع) فِعل مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتح لمُباشرته لنون التوكيد، [والفاعلُ ضميرٌ مُستتِرٌ، والنونُ لِلتوكيد]، (من كل) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق بـ«ننزع»، (شيعةٍ) مُضافٌ إليه، (أيّ) مفعول، وهو موصولٌ اسميٌّ يَحتاج إلى صلة وعائدٍ، والهاءُ والميم مضافٌ إليه، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوفٍ: أي: أيّهم هو أشدُّ. والجملةُ مِن المبتدأ والخبر صِلةٌ لـ«أي»، و(على الرحمن) متعلّق بـ«أشد»، و(عتيًّا) تمييز، وكان الظاهر أن تُفتح أيّ؛ لأن إعرابَ المفعول النصبُ، إلا أنها هنا مَبنيةٌ على الضم لإضافتِها إلى الهاء والميم وحذفِ صدرِ صِلتِها، وهو المقدَّرُ بِقولِك: «هو».

[بعض العرب يُعرب «أيًّا» مطلقاً]

ومِن العَرب مَن يُعرِبُ أيًّا في أحوالها كُلِّها، وقد قرأ هارون ومُعاذ ويَعقوب[2]:

---

(1) أي: هي المسمَّاة باللام الواقعة أو الداخلةِ في جواب القَسَم.

(2) أي: في رواية عن الأخير. والأول هو: هارون بن موسى الأزدي، المنبوز بالأعور، كان يهوديًا وأسلم، وقرأ القرآن وحَفِظ النحو وحدَّث، وكان أول من تتبع وُجوه القراءات والشاذَّ منها، وكان قدريًا معتزليًا توفي نحو ١٧٠ هـ. والثاني هو: مُعاذ بنُ مُسلم الهَرَّاء، أبو مُسلم، أديب مُعمَّر، له شِعر، له كُتب في النحو ضاعت، وأخبارٌ مع معاصِريه كثيرة، وإليه يُنسب وضعُ علم الصرف. توفي سنة ١٨٧ هـ. والثالث هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ البصري، أبو محمد، أحدُ القُرَّاء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، وهو ←

«أَيُّهُمْ أَشَدُّ» بالنصبِ[1]، قال سيبويه: وهي لُغةٌ جيِّدة[2]، وقال الجرميُّ: «خرجتُ مِن الخندقِ - يَعني خندقَ البصرة[3] - حتى صِرتُ إلى مكَّةَ، فلم أسمعْ أحداً يَقول: «اضرِبْ أيُّهم أفضلُ» أي: كُلُّهم يَنصبُ ولا يَضمُّ[1].

والمعنى: أُقسِمُ بِربك لَنجمعنَّ المنكِرِين لِلبعثِ وقُرناءَهم من الشياطِين الذِين أضلُّوهم مُقرَّنِينَ في السَّلاسِلِ، كلُّ كافرٍ معه شَيْطانُه في سِلْسِلة، ثم لَنحضرنَّهم حولَ جهنَّمَ جاثِينَ على الرُّكَبِ، ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ أي: جراءةً، وقيل: فُجُوراً وكَذِباً، وقيل: كفراً، أي: لننزعنَّ رُؤساءَهم في الشر فنبدأ بِالأكبر فالأكبرِ جُرماً، [والأكثر جَراءةً]، ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾﴾ [مريم: ٧٠] أي: أَحَقُّ بِدخول النار، يُقال: صَلِيَ يَصْلَى صُلِيًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا، ويُقال: صلَى يَصْلِي صُلِيًّا مثل: مضَى يَمْضِي مُضِيًّا.

---

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن «أي» في الآية الكريمة ليست موصولةً ولكنها استفهامية، وهي مبتدأ، وأشد: خبر، ثم اختلفوا في مفعول ننزع؛ فقال الخليل بن أحمد شيخ سيبويه: مفعول ننزع محذوف، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول، وصلة الموصول محذوفة أيضاً، وجملة ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصلة، وتقدير الكلام: ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه: أيُّهم أشد، وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه أيضاً: مفعول ننزع هو جملة «أيهم أشد»، فهذه الجملة في محل نصب مفعول لننزع، وهذا الفعل لم يَعمل في لفظ الجملة؛ لأنَّ صدرها اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يَعمل فيه ما قبله، وقال الكسائي والأخفش: مفعول ننزع هو قوله سبحانه: «كل شيعة» و«مِن» التي قبله حرف جر زائد كما هي في نحو قولك: ما ضربتُ مِن أحد، وجملة «أيهم أشد» على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنَفة، وهذه المذاهب كلها مردودةٌ، والصواب في هذه المسألة ما ذكَره المؤلف، وهو مذهبُ سيبويه رحمه الله!

مِن بيت عِلم بالعربية والأدب. له كتب منها: «الجامع» و«وجوه القراءات» و«وقف التمام». توفي سنة ٢٠٥. انظر: «الأعلام» (٨/ ٦٣)، و(٧/ ٢٥٨)، و(٨/ ١٩٥).

(1) انظر: «معجم القراءات» (٥/ ٣٨٣).

(2) «الكتاب» (٢/ ٣٩٩).

(3) في «شرح الكافية» للرضي (٣/ ٦١): خندق الكوفة، ولعله سهو.

[البابُ السابع:
المبنيُّ على الضم أو نائبِه]

ثم قلتُ: أَوِ الضَّمُّ أَوْ نَائِبُهُ[1]، وَهُوَ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَ﴿يَـٰجِبَالُ﴾، وَ«يَا زَيْدَانِ»، وَ«يَا زَيْدُونَ».

وأَقولُ: البابُ السابعُ مِن المبنِيَّاتِ: ما لَزِم الضمَّ أو نائِبَهُ ـ وهو(١) الألفُ والواوُ ـ وهو نوعٌ واحدٌ، وهو المنادَى المُفْرَدُ المعرِفةُ.

ونَعني بالمفرَد هنا: ما ليس مُضافاً ولا شَبيهاً به، ولو كان مُثَنًّى أو مَجموعاً، وقد سبق هذا[2] عِندَ الكلام على اسمِ «لا».

ونَعني بِالمعرِفة: ما أُرِيدَ بِهِ مُعيَّنٌ؛ سَواءٌ كان عَلَماً أو غيرَه.

[مواضع بناء المنادى على الضم]

فهذا النوعُ يُبنى على الضمِّ في مَسألتَين:

إحداهما: أن يكونَ غيرَ مثنًّى ولا مجموعٍ جمعَ مُذكَّر سالِماً[3]، نحو: «يا زَيدُ» و«يـا رَجـلُ»، وقـولِ الله تـعـالـى: ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هـود: ٤٦]، ﴿يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣].

---

(١) وهو ـ أي: نائب الضم ـ شيئان: الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم.

---

(1) في الأصل: (أو الضمّ أو نائبِه) بجرّ الكلمتَين، وقلَّدته بعضُ الطبعات الحديثة، والصواب بالضم عطفاً على (السكونُ) مِن قولِه أولَ الباب: والمبنيُّ إما أن يطردَ فيه السكونُ.

(2) انظر: (ص١٩٧) من هذا الكتاب.

(3) قوله: (جمع مذكر سالماً) ساقطٌ من أكثر النسخ الخطية، ووجودُه مفيد لإدخال جمع المؤنث السالم، مضرٌ لصيرورة المسألتين واحدةً. فتأمَّل!

الثانية: أن يكونَ جمعَ تكسيرٍ، نحوُ قولِك: «يا زُيُودُ»، وقولِه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾(١) [سبأ: ١٠].

ويُبنَى على الألف إنْ كان مُثنًّى، نحو: «يا زَيدانِ»، و«يا رَجُلانِ» إذا أُرِيد بهما مُعيَّنٌ.

ويُبنَى على الواو إن كان جمعَ مُذكر سالِماً نحو: «يا زَيدُونَ»، و«يا مُسلِمُونَ» إذا أُرِيد بهما[1] مُعيَّنٌ.

[مواضع إعراب المنادى بالنصب]

وأمّا إذا كان المنادَى مُضافاً، أو شبيهاً بِالمضاف، أو نكرةً غيرَ مُعيَّنة؛ فإنه يُعرَبُ نَصباً على المفعولِيَّةِ؛ [فلا يَدخلُ][2] في بابِ البِناء.

فالمضافُ كقولِك: «يا عبدَ الله» و«يا رَسولَ الله»، وفي التنزيل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] أي: يا فاطرَ السموات، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨] أي: يا عِبادَ الله، ويجوز أن يكونَ (عباد الله) مَفعولاً بـ«أَدُّوا» كقولِه تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٧﴾﴾ [الشعراء: ١٧]، ويَجوز أن يكونَ (فاطرَ) صفةً لاسمِ الله تعالى، خِلافاً لِسيبويه[3].

والشبيهُ بالمضاف[4]: هو ما اتَّصلَ بِهِ شيءٌ مِنْ تمامِ مَعناه، كقولِك: «يا كَثِيراً بِرُّهُ»

(١) الآية الكريمة تدل على جواز نداء النكرة المقصودة.

---

(1) بضمير التثنية، أي: إذا أُريد باللفظين. لا بضمير الجمع العائدِ على الأفراد، خلافاً لما في نُسخ.

(2) سقطت العبارةُ من الطبعة الحديثة.

(3) عبارةُ الشارح في «المغني» بعد أن ذكَر أن سيبويه يجعل «فاطرَ السموات» في الآية على تقدير «يا»: ولم يجعلْه صفةً على المحل لأن عنده أن اسم الله تعالى لما اتصل به الميم المعوَّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يجزْ نعتُه. اهـ قال أبو حيان: وهو الصحيح؛ لأنه لم يُسمع: «اللهم الرحيمَ ارحمْنا». انظر: «مغني اللبيب» (ص٧٨٤)، و«الآلوسي» (٢/ ٢٨).

(4) ويُسمى أيضاً: مُطوَّلاً ومَمْطولاً. «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨).

و«يا مُفِيضاً خَيرَه» و«يا رَفِيقاً بِالعِبادِ»[(١)].

والنكرةُ كقولِ الأعمى: «يا رَجلاً خُذْ بِيَدي»[(١)]، وقولِ الشاعر:

٥١ـ أيَـا رَاكِـبـاً إمَّـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّـغَـنْ   نَـدامـايَ مِـنْ نَـجْـرانَ أنْ لا تَـلَاقِـيَـا[(٢)]

---

(١) أشار المؤلف بالتمثيل لِلشبيه بالمضاف بثلاثةِ أمثلة إلى أنه لا فرقَ بين أن يكون ما يتصل بالمنادى مرفوعاً على الفاعلية كالمثال الأول، أو يكونَ منصوباً على المفعولية كالمثال الثاني، أو مجروراً بحرف جر يتعلَّق بالمنادى كالمثال الثالث؛ وبَقي مثال رابع، وهو أن يكونَ قد عطف عليه ما يتمّ به معناه، نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذا سُمي به.

(٢) ٥١- هذا بيت من الطويل لعبدِ يَغوث بنِ وقَّاص الحارثي، مِن كلمة له يقولها وقد أسرتْه التيم في يوم الكُلاب ـ بضم الكاف وفتحِ اللام مخفَّفةً بوزن الغُراب ـ وقد أنشد المؤلف صدر البيت في «أوضحه» (رقم ٤٣٤)، وأنشده كُلَّه في «[شرح] القطر» (رقم ٨٣)، وكذا ابنُ عقيل (رقم ٣٠٢)، والأشموني في باب النداء، وسيبويه (ج١ ص٣١٢).

اللغة: «عرضت» أتيت العَرُوض وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جِبال نَجد، «نداماي» الندامى ـ بوزن السَّكارى ـ جمع نَدْمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس المصاحِب مطلقاً، «نجران» مدينةٌ بالحجاز مِن شِقِّ اليمن.

الإعراب: «أيا»(*) حرف نداء، «راكباً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، «إما» هذه لفظة مركبة من كلمتين: الأولى: (إنْ)، والثانية: (ما)، فأمَّا إن فهي حرف شرط جازم، وأما ما فهي زائدة، «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، وبلغ: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط، «نداماي» ندامى: مفعول به لـ(بلغ)، وياء المتكلم مضاف إليه، «من نجران» جار ومجرور(**) متعلق بمحذوف حال من (ندامى)، «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن، «لا» نافية للجنس، «تلاقِيَا» تلاقي: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر (لا) محذوف، والجملة من (لا) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (أن)، والجملة من (أن) واسمِها وخبرها في محل نصب مفعول به(***) لـ(بلغ). =

---

(١) أي: لأنه ليس يقصد واحداً بعينِهِ، بل من أخذ بِيدِهِ فهو بغيتُهُ. «الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٣٣١).

(*) وهم فيه الفيومي (ص٨٤) فأعرب الهمزة للاستفهام ويا للنداء.

(**) وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بسبب العَلَمية وزيادة الألف والنون.

(***) أي: ثانٍ.

[مما يجوز في المنادى المبني]

ويَجوز في المنادَى المستَحِقِّ لِلضَّمِّ أنْ يُنصَبَ إذا اضْطُرَّ إلى تَنوينِه، كقولِ الشاعر:

٥٢ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وقالَتْ: يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي(١)

= الشاهد فيه: قوله: «أيا راكباً» فإنه نكرة غيرُ مقصود بها معين، ألا ترى أن الشاعر ـ وهو رجل أسيرٌ في أيدي أعدائه ـ يُريد أن يبلغ قومَه على لسان من يمر بهم كائناً مَن كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم؛ لأنه عَلِم أن القوم سيقتُلونه بلا ريبٍ، فهو لا يقصد راكباً دون راكب، وهذا البيتُ يردُّ على مَن أنكر من النحاة جوازَ نداء النكرة غير المقصودة.

(١) ٥٢- هذا بيت من الخفيف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤)، وقد نسبه في «اللسان» تَبعاً للجوهري إلى مُهلهل بن ربيعة أخي كُلَيب بن ربيعة، وقال صاحب «التكملة»: إنه ليس للمهلهل، وإنما هو لأخيه عَدِيٍّ(*) يَرثيه، وقبل البيت قولُه:

ظَبْيَةٌ مِنْ ظِبَاءِ وَجْرَةَ تَعْطُو بِيَدَيْهَا فِي نَاضِرِ الأَوْرَاقِ

اللغة: «وقتك» فعل ماض، من الوقاية وهي الحِفظ والكلاءة، «الأواقي» جمع واقِية بمعنى حافظة، وأصله: الوَوَاقي، فقُلبت الواو الأولى همزةً.(**)

الإعراب: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «ظبية» المذكورة في البيت السابق عليه والمراد بها المرأة، «صدرها» صدر: مفعول به، وصدر مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه، «إلي» جار ومجرور متعلق بـ«ضرب»، «وقالت» الواو عاطفة، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «يا» حرف نداء، «عَديًّا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وستَعرف ما فيه، «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «وقتك» وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب، «الأواقي» فاعل «وَقى»، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع مِن ظهورها الثقل.(***) =

(*) وقيل: مُهلهل هو عدي، قال ابن قتيبة: وسُمي مهلهِلاً لأنه هَلْهَلَ الشعرَ أي: أرَقَّه، ويقال: إنه أول مَن قصد القصيد، قال الفرزدق:

وَمُهَلْهِلُ الشُّعَرَاءِ ذَاكَ الأَوَّلُ

وهو خال امرئ القيس بن حُجر، صاحبِ المعلَّقة.

(**) والمعنى: أنها ضربت صدرها مُتعجبةً مِن نجاتي مع ما لقيتُ من الحروب، فإلي بمعنى مني، وعادةُ النساء الضربُ على صُدورهن عند رؤية مهول. «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٤).

(***) وجملة (يا عديًّا .. إلخ) في موضع نصب مقول القول.

وأنْ يَبقى مَضموماً كقولِه:

٥٣- سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ[(١)]

ويجوز في المنادَى أيضاً أنْ يُفتَحَ فتحةَ إتباعٍ، وذلك إذا كان عَلَماً: مَوصوفاً بـ«ابن»، مُتَّصلٍ[(1)] به، مُضافٍ[(2)] إلى عَلَمٍ، كقولِك: «يا زيدَ بنَ عَمرٍو»، وقولِ

= الشاهد فيه: قوله: «يا عديًا» فإن هذا عَلَم مفرد، وكان مِن حقّه أن يُبنى على الضم؛ لأن المنادى إذا كان عَلَماً مفرداً يُبنى على الضم، كما عرفتَ، ولكنه اضطر إلى تنوينه؛ فعدل عن ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

ومثلُ هذا قولُ جرير بن عَطية يَهجو العباسَ بن يزيد الكندي:

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا؟

فإن هذه الهمزة لنداء القريب، و«عبداً» منادى، وهو نكرة مقصودة؛ لأنه يُريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندي الذي يَهجوه، وقد علمتَ أن النكرة المقصودة إذا نُوديتْ بُنيت على الضم، ولكنه لما اضطُرَّ إلى تنوينه عدل عن ضمّه المستحَقّ له إلى نصبه؛ تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة.

(١) ٥٣- هذا بيت من الوافر، وهو من كلام الأحوص الأنصاري، وكان يَهوى امرأة ويُشبِّب بها ولا يُفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مَطر، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر، وهذا البيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٠٣)، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٣٦).

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وهو مضاف، و«الله» مضاف إليه، «يا» حرف نداء، «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونُوِّن لأجل الضرورة، وجملة النداء لا محل لها؛ لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره، «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، «عليك» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر (ليس) مقدم، «يا» حرف نداء، «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة لا محل لها معترِضة أيضاً، «السلام» اسم (ليس) تأخّر عن خبره، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا مطر» الأول، حيث نَوَّنَ المنادى المفرد العَلَم، وهو مطر، وأبقاه على الضم حين اضطُرَّ لإقامة الوزن.

ومثلُه قولُ كُثير بن عبد الرحمن المعروفِ بِكُثَيِّر عزةَ: =

(1) عبَّر بمثل هذا العبارة جماعةٌ منهم الأشموني، وقد كتب عليها الصبان ما نصُّه: أنتَ خبيرٌ بأنَّ المراد بـ«ابن» لفظُه، فهو حينئذٍ عَلَمٌ، فكيف وَصَفَه بالنكرة حيث قال: متَّصلٍ مضافٍ؟ فكان حَقُّه أن يقول: مُتَّصلاً مضافاً، بالنصب على الحال. اهـ «حاشية الصبان» (٣/ ٢٠٩).

(2) انظر: التعليق السابق.

الشاعِر:

٥٤- يا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ ... لَكَ الجِنانُ وَبُوِّئْتَ المَهَا العِينَا[١]

وبَقاءُ الضمِّ أرجَحُ عِند المبرِّدِ، والمختارُ عِند الجُمهورِ الفتحُ.

= لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا ... مَكَانَ يَا جَمَلٌ: حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

إلا أن التنوينَ في هذا تنوين النكرة المقصودة، وهي قوله: «يا جمل»، والتنوين في بيت الشاهد تنوين العَلَم المفرد، كما قرَّرناه، ويجمعهما أنه تنوينُ ما وجب ضمُّه.

(١) ٥٤- هذا بيت من بحر البسيط، وهو ثالث ثلاثةِ أبيات يَقولها سيدنا أبو بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - في طلحةَ بنِ عبيد الله، الملقَّب بطلحة الفياض ﷺ! وكان طلحة قد قام في يوم أحد مقاماً محموداً؛ إذ وقف دون الرسول ﷺ يَدفع عنه ويَردُّ الأعداء، وهو يقول:

نَحْنُ حُمَاةُ غَالِبٍ وَمَالِكِ ... نَذُبُّ عَنْ رَسُولِنَا المُبَارَكِ

نَضْرِبُ عِنْدَ القَوْمِ فِي المَعَارِكِ ... ضَرْبَ صِفَاحِ الكُومِ فِي المَبَارِكِ

ولمَّا انتهت المعركة أمَر الرسول حسان بن ثابت أن يذكرَ طلحة بخير، فقال فيه أبياتاً، وقال أبو بكر هذه الأبيات التي منها بيت الشاهد، وقد ذكَرها الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في ترجمةِ طلحةَ بنِ عبيد الله، انظر: «مختصر تاريخ دمشق» (٧/ ٨٢).

اللغة: «بوئت» أراد منها معنى: أُفردتَ بها، «المها» جمع مَهاة، وأصله: البقرُ الوحشية، والعرب تُشبه المرأة بالمهاة، «العِين» جمع عَيْناء، وهي واسعةُ العَينين.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «طلحة» منادى يجوز ضمه وفتحه: فإن ضممتَه فهو مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد عَلَم، وإن فتحتَه؛ فقيل: هو مبني على الضم المقدر على آخره منع مِن ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع، وقيل: هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن، ولفظ ابن مُقحَم بين المضاف والمضاف إليه، وقيل: هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر؛ فهو مبني على فتح الجزءين في محل نصب، والأول هو الأوضح، وهو الذي ذكره ابن مالك، وهو الذي عَناه المؤلف بقوله: «فتحة إتباع»، وقوله: «ابن» هو بالفتح، فإن ضممتَ طلحة فهو نعتٌ له بالنظر إلى محله؛ لأن محله النصب على ما علمتَ، وإن فتحتَ طلحة فكذلك هو نعتٌ له بالنظر إلى محله؛ لأنك علمتَ أن فتحتَه فتحةُ إتباع وأن الضم مُقدَّرٌ عليه على ما رجَّحناه، وابن مضاف و«عبيد الله» مركب إضافي مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «وجبت» وجب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «لك» جار ومجرور متعلق بـ(وجب)، «الجنان» فاعل (وجب)، «وبوئت» الواو عاطفة، بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المخاطَب نائب فاعل، «المها» إما منصوب على نزع الخافض، وإمَّا مفعول ثانٍ لـ(بوئ)، «العِينَا» صفة لِلمها، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «يا طلحة بن عبيد الله» فإن المنادى هنا - وهو طلحة - عَلَم مفرد وقد وُصف بابن، وهذا الوصف مضاف إلى عَلَم، وهو عبيد الله، وهذا العلم الثاني أبو العَلَم الأول، =

[الباب الأخير: ما ليس له قاعدةٌ مُستقرة]

ثم قُلتُ: وإمَّا أنْ لا يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ: الحُرُوفُ كـ«هَلْ، وَثُمَّ، وَجَيْرِ، وَمُنْذُ»، وَ[بَقِيَّةُ][1] الأَسْماءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ: أَسْماءُ الأَفْعَالِ كـ«صَهْ، وَآمِينَ، وَإِيهِ، وَهَيْتُ»، والمُضْمَرَاتُ كـ«قُومِي، وَقُمْتَ، وَقُمْتِ، وَقُمْتُ»، وَالإِشَارَاتُ كـ«ذِي، وَثَمَّ، وَهَؤُلاءِ، وَهَؤُلاءُ»، وَالمَوْصُولاتُ كـ«الَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذِينَ، وَالأُلاءِ» فِيمَنْ

= والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضمُّ على الأصل، والفتحُ على أحد وجوهٍ ثلاثة ذهب إليها العُلماء:

الأول: أن هذا الفتح الذي على تاء «طلحة» ليس فتحَ إعراب ولا فتحَ بناء، ولكنه فتحُ إتباع لما على نون «ابن» لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة، والحرف الساكن حاجزٌ غير حصين، فكأن الحرفَين مُتجاوران، واختار هذا الوجهُ العلَّامة ابن مالك في كتابه «شرح التسهيل»، ولم يَذكر سِواه من الأوجه.

والوجه الثاني: أن هذا الفتح فتحُ بناء؛ لأن الشاعر ركَّب الصفة والموصوف معاً تركيبَ خمسة عشر، فبناهما على فتح الجزءين ثم أدخل عليهما حرف النداء، واختار هذا الوجه فخرُ الدين الرازي(*)، ولم يَذكر سِواه.

والوجه الثالث: أن هذا الفتح فتحُ الإعراب، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله(**)، وابن مقحم بينهما، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمُه النصب.

وقد اختلف العلماء أيضاً في ضم «طلحة» وفتحه: أيهما أرجح؟ فذهب جمهور علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود، وقال ابن كيسان: إن الفتح أكثر في لسان العرب، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود، وقد أشار المؤلف إلى ذلك.

(1) هذه الكلمة مُثبتةٌ في طبعةٍ قديمةٍ من طبعات الشيخ للكتاب، وفي أكثرِ النُّسَخ الخطية، وبعضِ نُسخ الجوجري، وآثرتُ زيادتَها لأن العبارةَ عليها لا إشكالَ فيها، وأما مع إسقاطِها كما في النسخ الباقية فيحتاج الكلام لتقدير مضاف ليصحَّ. انظر: «العدوي» (١/ ١٨٥).

(*) تبعاً للشيخ عبد القاهر.

(**) أي: لأن ابن الشخص تجوز إضافتُه إليه لِملابسته إيَّاه.

مَدَّهُ، وَ«ذَاتُ» فِيمَنْ بَنَاهُ[1] وَهُوَ الأَفْصَحُ، إِلَّا «ذَيْنِ وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» فَكَالمُثَنَّى، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ: كَـ«مَنْ، وَمَا، وَأَيْنَ»، إِلَّا «أَيًّا» فِيهِمَا، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَـ«إِذْ، وَالآنَ، وَأَمْسِ، وَحَيْثُ» مُثَلَّثاً[2].

وأقولُ: لَمَّا أنهيتُ القولَ في المبنيَّاتِ السبعةِ المُختصَّة، شَرَعتُ في بيانِ ما لا يَختَصُّ، وحَصَرْتُ ذلك في نَوعَين؛ **أحدُهما**: الحرُوفُ، وقدَّمتُها لأنها أَقْعَدُ في باب البِناء، **والثاني**: الأسماءُ غيرُ المتمَكِّنةِ، وحصَرتُها في سبعةِ أنواعٍ وفَصَّلْتُها، ومثَّلتُ كُلًّا منها، ورتَّبتُ أمثلةَ الجميعِ على ما يَجِبُ لها؛ فبَدأتُ بما بُني على السكونِ لأنه الأصلُ في البِناء، ثم ثَنَّيتُ بما بُني على الفتحِ لأنه أخفُّ مِن غيره[3]، ثم ثَلَّثتُ بما بُني على الكسرِ، ثُم خَتمتُ بما بُني على الضمِّ.

[أمثلةُ المبني من الحروف]

فمِثالُ ما بُني على السكون من الحروف: «هل وبَل وقَدْ ولَم»، **ومثالُ** ما بُني منها على الفتح: «ثُمَّ وإنَّ ولَعلَّ ولَيْتَ»، **ومثالُ** ما بُني [منها] على الكسر: «جَيْرِ» بمعنَى: نَعَمْ، واللامُ والباءُ في قولِك: «لِزيدٍ» و«بِزيدٍ»، ولا رابعَ لَهنَّ، إلَّا «مِ اللهِ» في لُغةِ مَن كسر الميمَ، وذلك على القولِ بِحرفيَّتِها، **ومثالُ** ما بُني منها على الضمِّ: «مُنْذُ» في لغةِ مَن جرَّ بها[4]، وقولُهم في القَسَم: «مُ اللهِ» فيمَن ضمَّ الميمَ، و«مُنُ اللهِ» فِيمَن ضمَّ الميمَ والنون، ومَن قال فيهما وفي «مِ اللهِ»: إنها محذوفةٌ مِن قولهم: «أَيْمُنُ اللهِ» فلا يَصحُّ ذِكرُها هنا؛ فإنها على هذا القولِ مِن باب الأسماء، لا مِن بابِ الحروف.

---

(1) احترز به عن لغة من أعربه إعرابَ (ذاتٍ) بمعنى صاحبة. أفاده البرماوي.

(2) الذي يظهر لي أن التقييد بالتثليث غيرُ جيد؛ لأن اللغةَ المحتاجَ إليها هنا هي لغة الضم فقط، فهو نظيرُ «هيثُ» الذي لم يُقيده مع أنه مثلثٌ أيضاً كما سيذكره في الشرح، واستقصاءُ اللغات ليس مقصوداً أصلاً، وهو مما يَطول ويُسئم، كما أن لغات «حيث» مشهورة، ذكرها المصنف في «المغني» وغيرُه.

(3) أي: من الباقي وهو الحركات.

(4) أي: لتكون حرفَ جر فتدخلَ في قسم الحروف الذي كلامُه فيه، وأما عند مَن رفع ما بعدها فهي اسمٌ لا حرف.

[أمثلةُ المبني مِن أسماء الأفعال]

ومثالُ ما بُني على السكونِ مِن أسماء الأفعال: «صَهْ» بمعنَى: اسْكُتْ، و«مَهْ» بمعنَى: انْكَفِفْ، ولا تقلْ: بِمَعنى: اكفُفْ كما يقول كثيرٌ مِنهم؛ لأن «اكفُفْ» يَتَعَدَّى، و«مَهْ» لا يتعَدَّى(1).

ومثالُ ما بُني منها على الفتحِ: «آمِينَ» بمعنى: اسْتَجِبْ، لَمَّا ثَقُلَ بكسرةِ الميم وبالياء بعدها بُني على الفتح، كما بُني «أَيْنَ وكَيْفَ» عليه لِثِقل الياء(2).

[استطرادٌ في ذكر اللُّغات في «آمِين»]

وفيه أربعُ لغات:

إحداها: «آمِينَ» بالمد بعد الهمزة مِن غير إمالةٍ، وهذه اللغةُ أكثرُ اللُّغاتِ اسْتِعمالاً، ولكنْ فيها بعدٌ عن القِياس؛ إذ ليس في اللُّغة العربيَّة [اسمٌ على] «فاعِيلَ»(3)، وإنما ذلك في الأسماءِ الأعجميَّةِ كـ«قابِيلَ وهابِيلَ»، ومِن ثَمَّ زعم بعضُهم(4) أنه أَعجمِيٌّ، وعلى هذِه اللغة قولُه:

٥٥- [يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً] وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قالَ: آمِينَا(١)

(١) ٥٥- هذا بيتٌ من البسيط، وقد نسَب قومٌ هذا البيت لِقَيس بن المُلَوَّح، المعروفِ بمجنون ليلى، وقد نسَبه صاحبُ «اللسان» (مادة: أ م ن) إلى عمرَ بن أبي ربيعةَ المخزومي، وليس بشيء، ولا=

(1) أُجيب عنه بأن ما ذُكر غيرُ مطرد؛ فإنه قد يُفسر اللازم بالمتعدي وعكسه، نحو: «آمين» لازمٌ وقد فسَّروه باستجِب وهو مُتعد، وأيضاً فإن اكفُف يكون متعدياً ولازماً كما قال الجوهري وغيره. انظر: «حاشية الفيشي على شرح القطر» (ص٢٤)، و«حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٠).

(2) أي: وإن كان الأصلُ في التخلُّص من الساكنَين الكسرَ.

(3) نصَّ على ذلك سيبويه وغيره، وأما فانيد لِنوع من الحلوى فأعجمي. انظر: «الكتاب» (٤/ ٢٤٩)، و«التاج»: (ف ن د) و(ف ن ذ).

(4) كأبي الحسن الأخفشِ على ما حكاه عنه أبو علي في «الحلبيات» (ص١١٠)، وفيه: وقال: فإن سميتَ به رجلاً لم ينصرفْ. اهـ وفي كلام بعض المعاصرين أن آمين مأخوذ من آمون إله الشمس والريح والخصوبة عند المصريين، وهو باطلٌ لا يخفى فسادُه.

والثانيةُ: كالأُولى، إلَّا أن الألف مُمالةٌ لِلكسرة بعدها، رُوِيَتْ عن حمزةَ[1] والكِسائي[2].

والثالثةُ: «أَمِينَ» بِقَصر الألف على وزنِ «قَدِير وبَصِير»، قال:

أَمِـيـنَ فَـزادَ اللهُ مـا بَـيْـنَـنَـا بُـعْـدَا[3]

وهذه اللغةُ أفصَحُ في القِياس، وأَقَلُّ في الاستِعمالِ(١)، حتَّى إنَّ بعضَهم أنكَرَها،

= يُوجَد في ديوان شعره، بل إنه لا يُوجد في زيادات الديوان التي جُمع فيها الشعر المنحُول لِعُمر.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «رب» منادى، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفةِ اكتفاءً بكسر ما قبلها، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، «لا» دعائية، «تسلبني» تسلب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد(*) في محل جزم بـ(لا) الدعائية، وياء المتكلم مفعول أول لِـ(تسلب)، مبني على السكون في محل نصب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «حبها» حب: مفعول ثانٍ لـ(تسلب)، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «أبداً» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله (تسلب)، «ويرحم» الواو للاستئناف، يرحم: فعل مضارع، «الله» فاعل (يرحم)، «عبداً» مفعول به لـ(يرحم)، وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنًى؛ لأنها دعائية، «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (عبد)، والجملة في محل نصب صفة لـ(عبد)، «آمينا» اسم فعل أمر، بمعنى: استجِب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والألف للإطلاق، والجملةُ في محل نصب مَقُول القول.

الشاهد فيه: قوله: «آمينا» فإنه جاء به ممدوداً مخففَ الميم.

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلأنها على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة، بعضُها قياسي وكثيرٌ منها سماعي، في حين أن الممدودة جاءت على زِنة لم يجئ عليها شيء من الألفاظ العربية، ومن=

(1) هو حمزةُ بن حبيب الزيات أحدُ القُراء السبعة، كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان العراق، انعقَد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفي سنة ١٥٦ هـ. «الأعلام» (٢/ ٢٧٧).

(2) نقله عنهما الواحديّ.

(3) سيأتي شرحه قريباً.

(*) كأنه يذهب إلى أن النون ثقيلة؛ فتكون نون الوقاية محذوفةً تخفيفاً - بدليل سكوته عنها - كما حُذفت في قول أكثر المتأخرين من ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ كما سيأتي، وقال الفيومي (ص٨٩) ما مُلخَّصُه: (تسلبَنّي) مبني لاتصاله بنون التوكيد، والنون للوقاية . . . إلخ كلامه، وعليه فالنون خفيفةٌ، وهو الصواب، وهو نظير ما قالوه في قول عنترةَ:

هـــل تُـــبْـــلِـــغَـــنِّـــي دَارَهــــا شَـــدَنِـــيَّـــةٌ؟

وانظر: «الخزانة» (٥/ ٣٦٩).

قال صاحبُ «الإكْمال»[1]: حكى ثعلبٌ القَصْرَ، وأنكرَه غيرُه[2]، وقال: إنما جاءَ مَقصوراً في الشِّعر. انتهى[3]، وانعكس القولُ عن ثعلبٍ على ابن قُرقول[4] فقال: أنكرَ ثعلبٌ القصرَ إلّا في الشِّعر وصحَّحه غيرُه[5]، وقال صاحبُ «التحرير في شرح مسلم»[6]: وقد قال جماعةٌ: إنَّ القصرَ لم يَجئ عن العرَبِ، وإنَّ البيت إنما هو:

٥٦ـ فَآمِينَ زادَ اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا[(١)]

= العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورةَ، وادعى أن الممدودة عبارةٌ عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة، كما قالوا: «دِرْهام، وخاتَام» وأصلُهما: دِرْهَم وخاتَم.

(١) ٥٦- هذا عجز بيت من الطويل، وصدرُه قوله:

تَــبــاعَــدَ مِــنِّــي فُــطْــحُــلٌ إذْ سَــأَلْــتُــهُ

ولم أقفْ له على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «فطحل» - بضم الفاء وضم الحاء المهملة أو فتحِهما[*] وبينهما طاءٌ مُهملة ساكنة ـ وهو اسمُ رجل، «سألته» يُروى في مكانه: «دعوتُه» يعني لِيُغيثني من المكروه.

الإعراب: «تباعد» فعل ماض، «مني» جار ومجرور متعلق بـ(تباعد)، «فطحل» فاعل (تباعد)، «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب، عامله (تباعد)، «سألته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة (إذ) إليها، «أمين» اسم فعل أمر، مبني على الفتح لا =

(1) هو شرح «صحيح مسلم» المسمَّى: «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، وصاحبُه هو القاضي عِيَاض بن موسى اليَحصُبي السَّبتي، أبو الفضل، عالمُ المغرب وإمامُ أهل الحديث في وقتِه، ولي قضاء سَبتة ثم غرناطة. من تصانيفه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» و«مشارق الأنوار»، وجمع المقَّري سيرته وأخباره في كتاب «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض». توفي سنة ٥٤٤ هـ. «الأعلام» (٥/ ٩٩).

(2) كابن درستويه.

(3) انظر: «الإكمال» (٢/ ٢٩٨).

(4) إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قُرقول، عالم بالحديث، من أدباء الأندلس، أصلُه من موضع يُسمى (حمزة) بناحية المسيلةِ من عمل بجاية، ومولدُه بالمرية (Almeria)، من كتبه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار». تُوفي بفاس سنة ٥٦٩ هـ. «الأعلام» (١/ ٨١-٨٢).

(5) عبارة ابن قرقول في «مطالع الأنوار» (١/ ٢٩٠): وصحَّحه يعقوب (أي: ابن السكيت) في الشعر وغيره. اهـ وهنا انتهى ما نَقله الشارح عنه، فليُتنبه له!

(6) هو الإمام أبو عبد الله محمدُ بن إسماعيل بن محمد بن الفَضْل التَّيمِيّ الأَصْبَهاني الشافِعيّ، توفي عن نحو ٢٦ سنة قبل أن يُكمل الكتاب، فأتمَّه والِدُه الحافظُ قوام السنة إسماعيل المتوفى سنة ٥٣٥ هـ.

(*) بضمير التثنية كما في طبعةٍ قديمة للكتاب، وعلى هذه اللغة اقتَصر الجوهري في «الصحاح».

والرابعة: «آمّينَ» بالمد وتَشديدِ الميم، رُوِيَ ذلك عن الحسَن، والحُسَين بن الفَضْلِ[1]، وعن جَعفرٍ الصادقِ[2]، وأنه قال: تأويلُه: قاصِدِينَ نحوَك وأنتَ أكرمُ مِن أنْ تُخَيِّبَ قاصِداً، نقل ذلك عنهم الواحِديُّ[3] في «البسيط»[4]، وقال صاحبُ «الإكمال»[5]: حكى الداوديُّ[6] تَشديدَ الميم مع المدِّ، وقال: هي لُغةٌ شاذَّةٌ، ولم يَعرِفْها غيرُه. انتهى.

= محلَّ له من الإعراب،(*) «زاد» فعل ماض، «الله» فاعل (زاد)، «ما» اسم موصول مفعول أول لـ(زاد)، مبني على السكون في محل نصب، «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره: استقر، يقع هو وفاعله جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «ما»، وبين مضاف وضمير المتكلم المتحدِّث عن نفسه وغيره مضاف إليه، «بعدًا» مفعول ثانٍ لـ(زاد).

الشاهد فيه: قوله: «أمين» حيث جاء به مقصوراً(**) أي: بهمزةٍ واحدة ليس بعدها ألف، وهو مع ذلك مخفَّف الميم.

---

(1) الحُسين بن الفضل بن عُمير البجلي، مُفسّر مُعمَّر، كان رأساً في معاني القرآن، أصلُه من الكوفة، انتقل إلى نيسابور، وأنزله واليها عبدُ الله بن طاهر في دار اشتراها له (سنة ٢١٧)، فأقام فيها يُعلِّم الناس ٦٥ سنة. توفي سنة ٢٨٢ هـ، وكان قبرُه بها معروفاً. «الأعلام» (٢/ ٢٥١-٢٥٢).

(2) جعفرُ بن محمد الباقر بن علي زَين العابدين بن الحسين السِّبْط، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله، المُلقب بالصادق لِصِدقه، سادسُ الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، كان مِن أجلَّاء التابعين، أخذ عن جماعةٍ منهم الإمامان: أبو حنيفةَ ومالك، وله أخبار مع الخلفاء مِن بني العباس وكان جريئاً عليهم. توفي سنة ١٤٨ هـ. «أعلام» (٢/ ١٢٦).

(3) هو علي بن أحمد، أبو الحسن الواحدِي، مفسرٌ، عالمٌ بالأدب، نَعَته الذهبي بإمام عُلماء التأويل، مَولدُه ووفاته بنيسابور. له «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» كلُّها في التفسير - وقد أخذ الغزالي هذه الأسماء وسمَّى بها تصانيفَه - و«شرح ديوان المتنبي» و«أسباب النزول» وغيرُ ذلك كثير. توفي سنة ٤٦٨ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٥٥).

(4) كذا قال غير الشارح أيضاً. ولم أجد ذلك في مطبوع «البسيط» فليُنظر.

(5) «إكمال المعلم» (٢/ ٢٩٨).

(6) هو الشيخ أحمدُ بنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ الأَسَدِي، الأموي، الطرابلسي، التلمساني المالِكي، من أئمة الحديث الشريف وحُفَّاظه، وأحدُ فقهاء المالكية المشهورِين، ويُكنى بأبي جعفر، يُعَدُّ أولَ مَن شرح «صحيح البخاري» وثاني شارحٍ لـ«موطأ مالك». توفي رحمه الله سنة ٤٠٢ هـ.

(*) والفاء - على الروايتين - عاطفةٌ تفيد السببيةَ.

(**) هذا على ما أنشده أولاً، وأمَّا على ما أنشده ثانياً فالشاهدُ فيه مختلِف، وهو مجيءُ «آمين» ممدوداً على اللغة الكثيرة في الاستِعمال، وهو ما جاءتْ به الرواية في البيت، فقصرُ آمين لم يَثبتْ عن العرب عند هؤلاء.

قلتُ: أنكر ثعلبٌ والجوهريُّ [والجُمهورُ] أن يكونَ ذلك لُغةً، وقالُوا: لا نَعرفُ آمِّين إلا جمعاً بِمعنَى: قاصِدِينَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢].

[الكلامُ على «إيه»]

ومِثالُ ما بُني منها على الكسر: «إِيهِ» بمعنى: امْضِ في حَديثِك، ولا تَقُلْ: بمعنى حَدِّثْ كما يَقولون؛ لِمَا بَيَّنْتُ لكَ في «مَهْ»، وأما قولُه:

٥٧- إِيهِ أَحادِيثَ نَعْمانٍ وساكِنِهِ[(١)]

فليس بِعَربي، وعند الأصمَعيِّ أنها لا تُستعمَلُ إِلَّا مُنوَّنةً، وخالَفُوه في ذلك، واستَدَلُّوا بِقولِ ذي الرُّمَّة:

---

(١) ٥٧- هذا صدر بيت من البسيط، وقد نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير(*)، ولم يُعيِّنوا واحداً من أبناء الأثير؛ فإنهم ثلاثةُ رجال من أفذاذ العلماء: أحدهم محدث، وهو أبو السعادات محمد بن محمد ابن عبد الكريم المتوفَّى في سنة ٦٠٦ من الهجرة، وثانيهم مؤرخ، وهو أبو الحسن علي بن محمد المتوفَّى في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وثالثهم أديبٌ كبير، وهو ضِياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد، وثلاثتهم لا يُحتَج بشعرهم ولا بنثرهم على شيء من قواعد اللغة، وقد قال المؤلف في ردّ هذا الشاهد: «إنه ليس بعربي»، وثمةَ «ابن أثير» آخَر متأخر عن هؤلاء جميعاً. وقد عثرتُ على بيتٍ صدره هذا الشاهد، وعجزه قوله:

إنَّ الحَديثَ عَنِ الأحْبابِ أسْمارُ

وقد أنشده على هذا الوجه بيتاً مفرداً شهاب الدين أحمد بن محمد المقَّري التلمساني في كتابه «أزهار الرياض» (١/ ٦) ولم ينسبه إلى أحد، ورأيتُه ذكر العجز في قصيدة طويلة لِلناصر داود بن المعظم عيسى في كتابه «نفح الطيب» (٣/ ١٦٤ بتحقيقنا).

اللغة: «نَعمان» - بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد في طريق الطائف يخرج على عَرفات، وفيه يقولُ الشاعر:

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ أنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِراتِ

الإعراب: «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «أحاديث» مفعول به لاسم الفعل، وهو مضاف، و«نعمان» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وكان حقُّه أن يمنعه من الصرف؛ لأنه عَلَم على مكان وفيه ألف ونون-

---

(*) تبع في هذه النسبة العدوي في (١/ ١٩٠).

٥٨- وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سالِمٍ[(١)]

وكان الأصمعيُّ يُخطِّئُ ذا الرُّمَّة في ذلك وغيرِه، ولا يَحتَجُّ بِكَلامه.

= زائدتان، ولكنه صرفه للضرورة، «وساكنه» الواو عاطفة: وساكن: معطوف على (نعمان)، وساكن مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى (نعمان) مضاف إليه.

سبب ذكره: قوله: «إيه أحاديث نعمان» فإن إيه اسم فعل أمر، وهو دالٌّ على معنى امضِ في حديثك، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به، كما سمعتَ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم هو مقامه، فيكون متعدياً إذا كان الفعل متعدياً، ولازماً إذا كان الفعل لازماً، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالفَ ذلك؛ فعدَّى اسم الفعل إلى المفعول به، مع أن الفعل الذي ناب عنه لازم، فافهمْ ذلك.

(١) ٥٨- هذا صدر بيت من الطويل لذي الرُّمَّة، واسمُه غَيلان بن عُقبة، وعجُزه قوله:

وَمـا بـالُ تَـكْـلِـيـمِ الـدِّيـارِ الـبَـلاقِـعِ؟

اللغة: «ما بال» أي: ما شأن، «البلاقع» جمع بَلْقَع - بزنة جعفر - وهي الخالية من السُّكان.

الإعراب: «وقفنا» فعل ماض وفاعله، «فقلنا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة، «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة في محل نصب مَقُول القول، «عن أم» جار ومجرور متعلق باسم الفعل، وأم مضاف، و«سالم» مضاف إليه، «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «بال» خبر المبتدأ، وبال مضاف و«تكليم» مضاف إليه، وتكليم مضاف و«الديار» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، «البلاقع» صفة للديار، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «إيه»، فقد وردت هذه الكلمةُ غيرَ منونة في هذا البيت، وقد اختَلف العلماء في توجيه ذلك؛ فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ، وأنه لا يجوز ترك التنوين، وكان الأصمعي يتحامَل على جماعة من الشعراء منهم ذُو الرمة، ولكن العلماء غير الأصمعي صحَّحوا ذلك الذي نطق به ذو الرمة، وذهبوا إلى أن هذه الكلمة - وهي إيه - معناها أنك تطلب من مخاطَبك الزيادة من الحديث، فإن كنت تطلبُ الزيادة من حديث معين لم تُنوّن، وإن كنت تطلب الزيادة من حديثٍ أيِّ حديث نوّنت، ويُسمى هذا التنوين تنوين التنكير.

قال ابن سيده: «والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيتَ بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيتَ بها النكرة نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطَّلَل حديثاً معروفاً، كأنه قال: حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر» اهـ، وقد فسر إيه بحدِّث وعَدَّاه كما ترى، وعبارة ابن سيده صريحةُ الدلالة على ما ذكره من أن لهذه الكلمة استعمالَين: أحدهما تُنوَّن فيه، وثانيهما يترك فيه تنوينها، كما أنه صريحٌ في أن ترك ذي الرمة التنوين لأنه أراد الاستِعمال الذي يجب فيه حذفُ التنوين؛ فهو صريحٌ في الرد على الأصمعي.

[الكلام على «هيت» وبعضِ ما قُرئ به من لُغاتها]

ومثالُ ما بُني منها على الضم: «هَيْتُ» بمعنى: تَهَيَّأْتُ، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقيل: المعنى: هَلُمَّ لك؛ فلَك: تَبْيِينٌ مثلُ «سَقياً لك»[١]، وقُرئ: [(هَيْتِ)] مُثلثَ التاء[1]؛ فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ لِلتخفيف كما في «أَيْنَ وكَيْفَ»، والضم تَشبيهاً بِـ«حَيْثُ»، وقُرئ: (هِئْتُ)[2] بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنةً، وبضمِّ التاء، وهو على هذا فِعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، مِن «هاءَ يَهاءُ» كشاءَ يَشاءُ، أو مِن «هاءَ يَهِيءُ» كجاءَ يَجِيءُ.

---

(١) اعلم أن في هذا الموضع أموراً أحب أن أُبيِّنَها لك بياناً لا لبسَ فيه عليك ولا غموضَ:
الأمر الأول: أن العلماء الذين قرؤوا القرآن الكريم قد اختلفُوا في قراءة هذه الجملة، وهي قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ وأشهرُ هذه القراءات ثلاثٌ: الأولى قراءة لهشام: ﴿هِئْتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة، والثانية قراءة ذكوانَ: ﴿هِيْتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء بعدها ياء فتاء مضمومة، والثالثة قراءة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.
الأمر الثاني: في تخريج عُلماء النحو لهذه القراءات تخريجاً يُطابق القواعد العربية:
فأما القراءة الأولى: فلا خلافَ بين أحد من النحاة في أن (هئت) فعل ماض مسند لتاء الفاعل، كما تقول: جئتُ، وكما تقول: شئت، فهذه التاء ليست مِن بنية الكلمة لكنها ضمير رفع متصل، مثل التاء في «ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت»، وما أشبه ذلك، و«لك» جار ومجرور متعلق بـ«هاء»، ومعنى هاء على هذا الوجه: تهيَّأ واستعد، فكأنها قالت: تَهيَّأتُ لك، أو استعدَدْتُ لك.
وأما القراءة الثانية: فهي مثلُ القراءة الأولى في التخريج والإعراب، وكلُّ ما بينهما من الفرق أن القارئ قَلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها ساكنة بعد الكسرة، وهذا جارٍ على لغة أهل الحجاز؛ فإنهم يقولون في ذِئب: ذِيب، وفي بِئْر: بِير، وفي سُؤْل، سُول، وفي مُؤْق: مُوق، وفي رَأْل: رَال، وفي شَأْن: شَان، وهكذا.
وأما القراءة الثالثة: فقد اختَلف النحاة في تخريجها، ولهم في ذلك رأيان: الرأي الأولُ أن=

---

(1) قرأ بالضم ابنُ كثير، وبالفتح باقي السبعة ما عدا نافعاً، وبالكسر أبُو الأسود الدؤلي وعاصمٌ الجحدري وغيرهما. انظر: «معجم القراءات» (٤/٢١٨-٢٢٤).
(2) هي قراءةُ جماعة من الصحابة منهم: عليٌّ وابن عباس وأبو الدرداء. السابق.

[أمثلةُ المبني من المضمرات]

ومِثالُ ما بُني من المضمَرات على السكون: «قُومي وقُوما وقُومُوا»، ومِثالُ ما بُني منها على الفتحِ: «قُمتَ» لِلمخاطَب المذكَّر، ومثالُ ما بُني منها على الكسر: «قُمْتِ» لِلمخاطَبة، ومِثالُ ما بُني منها على الضم: «قُمْتُ» لِلمتكلِّم.

[أمثلةُ المبني من أسماء الإشارة]

ومثالُ ما بُني على السكون مِن أسماء الإشارة: «ذَا» للمُذكّر و«ذِي» لِلمؤنَّث،

= «هَيت» اسم فعل ماض، ومعناه: تهيَّأت واستعددت، وهذه التاء جزء من الكلمة، وليست ضميراً كما كانت في تخريج القراءتين الأُولى والثانية، و«لك» جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضي، والرأي الثاني: أن «هيت» اسم فعل أمر معناه: أقبل، مثل: هَلُمَّ وتَعال، والتاء جزء من الكلمة أيضاً، وليست ضميراً كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و«لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف، وهذا المحذوفُ يَجوز أن يكون فعلاً؛ فيكون التقدير: أقولُ لك، وكأنها بعد أن أمرتْ يوسف بالمجيء والإقبال عليها قد توقَّعتْ منه أن يَفهمَ أن الكلام ليس له، فقالت: إنما أقول لك، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور اسماً؛ فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: إرادتي أو رَغبتي كائنةٌ لك، أو دُعائي أو كلامي كائنٌ لك، أي: مُوجَّه لك.

الأمر الثالث: في بيانِ لام التبيين التي أشار إليها المؤلف، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع؛ **النوع الأول**: اللام التي تُبيِّن الفاعل من المفعول، وتُمَيِّز أحدهما من الآخَر، ومثلُها قولك: ما أحبَّني لفلان، وقولك: ما أبغَضَني لِفلان؛ فالعبارةُ الأولى معناها أنك تحبُّ فلاناً حبًّا شديداً، والعبارة الثانية مَعناها أنك تُبغضه بغضاً شديداً؛ فاللامُ داخلة على المفعولِ وما قبله فاعل، فإن أردتَ أن فلاناً يُحبك حبًّا شديداً قلتَ: ما أحبَّني إلى فُلان، وإذا أردتَ أن فلاناً يُبغضك بغضاً شديداً قلتَ: ما أبغَضني إلى فلان؛ فاللام في العبارتَين الأُولَيين كانت للتفرقة بين الفاعل والمفعول والتمييز بينهما، والنوع الثاني: اللام التي تُبيِّن فاعليةً غيرَ مُلتبسة بمفعولية، والنوع الثالث: اللام التي تُبيِّن مفعولية غير ملتبسة بفاعليَّة عكس الذي قبله، ومثلُه قولهم: سقياً لك، ورحمةً لك، وما أشبَه ذلك، واللام التي تُبيِّن الفاعل من المفعول تكون متعلقةً بمذكور؛ فقولك: «ما أبغَضني لفلان» اللام فيه متعلقة بـ(أبغضني)، واللام التي تُبيِّن مفعوليةً أو فاعلية غيرَ ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف كالذي ذكَرناه في بيانِ الرأي الثاني في توجيه القراءة الثالثة من الآية الكريمة، وفي هذا القدر كِفاية فافهمْه واحرصْ عليه ولا تغفلْ عنه.

ومِثالُ ما بُني منها على الفتحِ: «ثَمَّ» ـ بفتح الثاء ـ إشارةً إلى المكانِ البَعيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤] أي: وأزلفْنا الآخرين هُنالِك، أي: قَرَّبْناهُم، ومِثالُ ما بُني منها على الكسر: «هَؤُلاءِ»، ومِثالُ ما بُني منها على الضم ما حكاهُ قُطرُب[1] مِن أن بعضِ العربِ يَقُول: هَؤُلاءُ ـ بالضم ـ فَلِذلك ذكَرتُ «هَؤُلاء» في المقدِّمة مرَّتَين: أُولاهما تُضبَط بِالكسر، والثانيةُ بِالضم.

[أمثلةُ المبني من الموصولات]

ومِثالُ ما بُني على السكون مِن الموصولات: «الذي والتي ومَن وما»، ومِثالُ ما بُني [منها] على الفتح: «الَّذِينَ»، ومِثالُ ما بُني [منها] على الكسر: «الأُلاءِ» ـ بالمد ـ لُغةً في الأُلَى بمعنى الَّذِين، قال الشاعرُ:

٥٩ـ أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَها[1]

(١) ٥٩- هذا بيتٌ من الطويل من كلام كُثَيِّر بن عبد الرحمن، وهو المعروفُ بكُثَيِّر عَزة.
اللغة: «الشم» بالضم ـ جمع أَشَمّ، مأخوذ من الشَّمَم - بفتح الشين والميم جميعاً - وهو استِواء قصبة الأنف مع ارتفاع يَسير في أرنبته، والعرب تَعُدُّ ذلك من علامات السؤدَد في الرجال، انظر إلى قول حسانِ بن ثابت يمدح بني جفنةَ:

بِيضُ الوُجُوهِ، كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ، مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ

«القين»: الحداد، «صقالها»: أراد صنعتَها، وإجادته إيَّاه معناه إحسانها وإحكامها.
المعنى: يصف قوماً بأن الله تعالى عصَمهم من فِعل السوء، وجنَّبهم صفات الشر؛ فيقول: لقد أبى الله تعالى لهؤلاء الناس ذوي السؤدد والمكارم أن يأتوا منكراً، أو يفعلوا فِعلاً يُلامون عليه.
الإعراب: «أبى الله» فعل ماض وفاعله، والمفعول محذوف، والتقدير: أبى الله فعلَ الشر، «للشم» جار ومجرور متعلق بـ(أبى)، «الألاء» اسم موصول بمعنى الذين صفةٌ للشم، مبني على الكسر في محل جر، «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير اسمه، «سيوف» خبر (كأن)، والجملةُ من (كأن) واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة (الألاء)، «أجاد» فعل ماض، «القين» فاعل (أجاد)، «يوماً» ظرف زمان منصوب بـ(أجاد)، «صقالها» صقال: مفعول به=

(1) هو محمد بن المُستنير أبو علي، الشهير بقُطرُب، نحويٌّ، عالم بالأدب واللغة، من أهلِ البصرة، كان يَرى رأيَ المعتزلة النظامية، وقُطرب لقبٌ دعاه به أستاذُه سيبويه فلَزِمه. من كتبه «معاني القرآن» و«النوادر» و«الأضداد». تُوفي سنة ٢٠٦ هـ. «الأعلام» (٧/ ٩٥).

ومِثالُ ما بُني منها على الضم: «ذاتُ» بمعنى: التي، وذلك في لغةِ بعض[1] طيئ، وحَكى الفراءُ أنه سَمع بعضَ السُّؤَّال يقول في المسجِد الجامِع: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلكُم اللهُ بِه، والكَرامةِ ذاتُ أكرَمَكُمُ اللهُ بَهْ»، بِضَمِّ ذاتُ مع أنها صِفةٌ لِلكرامة، أي: أسألُكم بِالفَضل، وقولُه: «بَهْ» بِفتح الباء، وأصلُه: «بِها» فحُذفتِ الألف، ونُقلتْ فتحةُ الهاء إلى الباء بعد تَقديرِ سَلبِ كَسرتِها[2].

[ما استُثنيَ من الإشارات والموصولات فأُعرِب]

ثم استَثنيتُ مِن أسماء الإشارة والأسماء الموصُولةِ «ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَينِ واللَّتَينِ»؛ فذكرتُ أنهما كالمثنَّى، وأَعْنِي بِذلك أنهما مُعرَبان: بالألف رفعاً، وبِالياء المفتوحِ ما قبلها جرًّا ونَصباً، كما أن الزَّيدَيْنِ والرجلَينِ كذلك، وفُهِمَ مِن قَولي: «كَالمُثَنَّى» أنهما لَيسَا مُثنَّيَين حقيقةً، وهو كَذلك؛ وذلك لأنه لا يَجُوزُ أنْ يُثَنَّى مِن المعارِف إلَّا ما يَقبَلُ التنكيرَ كـ«زيدٍ وعَمرٍو»، ألا تَرى أنهما لَمَّا اعتُقِدَ فِيهما الشِّياع والتنكيرُ جازتْ تَثنِيَتُهما، ولهذا قُلتُ: «الزَّيدانِ، والعَمْران» فأدخلتُ عليهما حرفَ التعريف، ولو كانَا باقِيَينِ على تعريف العَلَمِيَّة لم يَجُزْ دخولُ حرف التَّعريف عليهما، و«ذا والَّذِي» لا

= لـ(أجاد)، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من (أجاد) وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لـ(سيوف).

الشاهد فيه: قوله: «الألاء» فإنه اسم موصول بمعنى الذين، وهو مبني على الكسر، والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيئانِ: أولهما أن الموصوف به جمع تكسير لِمذكر وهو الشُّم؛ لأنه جمع أشَمّ، والثاني تعبيره في الصلة بضميرِ المذكَّرين وذلك في قوله: «كأنهم سُيُوف»، وأنتَ تعرف أن الضمير العائدَ من جملةِ الصلة يجب أن يُطابِق الموصولَ الموضوع لمعنًى هو نصٌّ فيه: في تذكيره وتأنيثه، وفي إفرادِه وتثنيتِه وجمعه.

(1) سقط هذا الحرف مِن الطبعة الحديثة، وهو مُثبتٌ في غيرها.

(2) وهي لغة لَخم، وعليها قولُ الشاعر:

فَـإنِّـي قـد رَأيْـتُ بِـدارِ قَـوْمِـي ... نَـوائِـبَ كُـنْـتُ فـي لَـخْـمٍ أخَـافَـهْ

يُريد: أخافُها. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٤٦٢).

يَقبَلان التنكيرَ؛ لأنَّ تعريف «ذَا» بالإشارة، وتعريفَ «الذي» بِالصِّلة، وهُما مُلازِمان لِـ«ذا والذِي»؛ فدلَّ ذلك على أن «ذَينِ واللَّذَين» ونحوَهما أسماءُ تَثنِيةٍ، بمنزلةِ قولِك: «هُما وأنتُما»، وليسا بِتثنيةٍ حَقيقةً، ولِهذا لم يَصِحَّ في «ذَيْنِ» أن تَدخُلَ عليها «أل» كما لا يَصِحُّ ذلك في «هُما وأَنتُما».

[سبب عدم استثناء «أيّ» الموصولة]

فَإنْ قُلتَ: فَهَلَّا استَثنَيْتَ مِنَ الموصُولاتِ «أيًا» أيضاً؛ فإنَّها مُعرَبةٌ إلا إذا أُضِيفتْ وكان صَدرُ صِلَتِها ضميراً مَحذوفاً.

قُلتُ: قد عُلِم مما قَدَّمْتُ أنَّ «أيًا» مَبنيَّةٌ في هذه الحالة، مُعرَبةٌ فيما عدَاها؛ فلم أَحتَجْ إلى إعادَتِه.

[أمثلةُ المبني من أسماء الشرطِ والاستِفهام]

ومِثالُ المبني مِنْ أسماء الشرطِ والاستِفهام على السُّكون: «مَنْ، وما»، ومِثالُ المبني مِنهما على الفتح: «أَيْنَ، وأَيَّانَ». وليس فِيهما ما بُني على كسرٍ ولا ضَمٍّ فأذْكُرَه.

فإنْ قُلتَ: فإنَّ مِن أسماءِ الشرط «حَيْثُما»، وهي مَبنيَّةٌ على الضم؟

قُلتُ: المبنيُّ على الضم حيثُ، واسمُ الشرط إنما هو «حَيْثُما»، فـ«ما» اتَّصلتْ بـ«حيثُ» وصارتْ جُزءاً منها؛ فالضمُّ في حَشوِ الكَلمة، لا في آخِرِها.

[«أيٌّ» الشرطية والاستفهامية معربةٌ]

واستَثنيتُ مِن أسماء الشرط وأسماءِ الاستِفهام «أيًا»؛ فإنها مُعرَبة فيهما مُطلقاً بإجماعٍ؛ مِثالُ الاستِفهاميَّة في الرفع قولُه تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ومِثالُها في النصب: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ

تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ﴿أَيُّكُمْ﴾ فيهما مبتدأ، و﴿أَيَّ﴾ من قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ مفعولٌ به لـ«تُنكرون»، و﴿أَيَّ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ مفعولٌ مُطلق لـ«يَنقلِبُون»، وليست مَفعولاً به لِـ«سيعلم»؛ لأن الاستفهام لا يَعمَلُ فيه ما قَبله، ومِثالُها في الخفضِ: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦]، و«أيٌّ» في هذه الآية مخفوضةٌ لَفظاً مرفوعةٌ مَحلًّا؛ لأنها مُبتدأ، والباء زائدةٌ، والأصلُ: أيُّكم المفتُونُ[1]، والجملةُ نصبٌ بـ«تُبصر» أو «يُبصرون»؛ لأنهما تَنازَعاها، وهما مُعلَّقان عن العمل بِالاستفهام. وفي الآية مَباحِثُ أُخَرُ.

[أمثلةُ المبني من الظروف]

ومِثالُ الظرف[1] المبنيِّ على السُّكون: «إذْ»، وهو ظرفٌ لِما مَضى مِن الزمان،

---

(١) هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف هو إعرابُ سيبويه شيخِ النحاة لهذه الآية الكريمة، وعليه يكون (المفتون) اسمَ مفعول كما هو الظاهر، ويكون الاستفهام عمَّنْ وقعت عليه الفتنة؛ فكأن بعضَهم يقول لبعض: أيّ امرئ منكم أثَّرتْ فيه دعاية هذا المدعي لِلنبوة فجعلتْه يترك دينَ آبائه إلى دِينه؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصليَّة، وأي مجرور بها لفظاً، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدم، والمفتون: مبتدأ مؤخر، ثم اختَلف النقل عنه في معنى الباء؛ فنقل عنه قومٌ أنه يقول: إن معنى الباء السببيّة، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفِتنة، وكأنَّ بعض هؤلاء يقولُ لبعض: بسبب أيِّكم وقعتِ الفتنة؟ ومجيء المصدر على زِنة مفعول مما أثبته الأخفش، ومثَّل لِما جاء منه بِالميسور والمعسور والمجلود والمَحلوف والمَعقول: بمعنى اليُسر والعُسر والجَلَد والحلف والعَقل (انظر: شرح الشاهد رقم ٦٠ الآتي)، ونقل عنه قوم آخرون: أن الباء بمعنى في التي للظرفية، وعلى هذا يكون المفتون اسمَ مفعول كما ذهب إليه سيبويه؛ وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض: في أيِّ طائفة من طوائفكم هذا الذي وقعتِ الفتنةُ عليه؟

---

(1) ذكر البرماويُّ أن المصنف لم يَتعرَّض لهذا النوع السابع - وهو بعضُ الظروف - في الشرح، وشَرحه ثم قال: هذا ما كنتُ كتبتُه، ثم رأيتُ نُسخةً من هذا الكتاب فيها زيادةُ شرحٍ لِهذا النوع مُستوفًى مُطوَّلاً .. فإنْ كان المصنف ألحَقَ ذلك بعدُ فلا بأسَ. اهـ قلتُ: وهذه الزيادة ثابتةٌ في جميع النُّسَخ الخَطيَّة التي اطلعتُ عليها.

ويُضاف لِكلٍّ مِن الجُملتَين، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، [﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾] [الزخرف: ٣٩]، وتأتي ظرفاً لِمَا يُستقبَلُ نحوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر ٧٠-٧١]، وقولِه تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤] بعد قولِه سُبحانه وتعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]، وتأتي لِلتَّعليل، نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، أي: ولأجل اعتِزالِكُم إيَّاهم، والاستِثناءُ في الآية مُتَّصلٌ إنْ كان هؤلاء القومُ يَعبدُون اللهَ وغيرَه، ومُنقطِعٌ إن كانُوا يَخُصُّون غيرَ الله سُبحانه بِالعبادة، وكذلك البحثُ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وتَأتي لِلمُفاجأة كقولِه:

٦٠- اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ[1]

(١) ٦٠- هذا بيت من البسيط، وقد نسبُوه إلى عنبر بن لبيد العذري(*).

(*) والبيت من شواهد سيبويه (٣/٥٢٨) و«شرح التسهيل» (٢/٢٠٩) و«مغني اللبيب» (ص١١٥)، وهو من أبيات تكلَّم الحريري على آخِرها فقال في «درة الغواص» (ص٢٤٩-٢٥٠): أورد أبو بكر محمدُ بن أبي القاسم الأنباريُّ هذا البيتَ في مَساقِ حكاية هي مِن طُرَف الأعاجيب وعِبَر التَّجاريب؛ فرَوى بإسناده إلى هشام بن الكلبي قال: عاش عَبيد بن شرية الجرهمي ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم، ودخل على معاوية بالشام وهو خليفةٌ، فقال له: حَدِّثني بأعجَبِ ما رأيتَ، فقال: مَررتُ ذات يومٍ بِقوم يَدفنون ميتاً لهم، فلمَّا انتهيتُ إليهم، اغرَورقتْ عيناي بالدموع، فتمثَّلتُ بِقول الشاعر:

يـا قَـلـبُ إنَّـك مِـن أسـمـاءَ مَـغـرورُ ... فـاذكُرْ وهل يَـنفعَـنْكَ اليومَ تَـذكيرُ؟
قد بُحتَ بالحب ما تُخفيه مِن أحدٍ ... حتَّى جَرتْ لَك إطلاقاً مَحاضِيرُ
فَلستَ تَدري وما تَدرِي أعاجِلُها ... أدنَى لِرُشدِكَ أم ما فِيه تَأخِيرُ؟
فَاستَقدِرِ اللهَ خيراً وَارضَينَّ بِه ... فَبينما العُسرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ
وبَينَما المَرءُ في الأحياءِ مُغتَبِطٌ ... إذْ صارَ في الرَّمسِ تَعفُوه الأعاصِيرُ
يَبكي الغَريبُ عَليه ليس يَعرِفُه ... وذُو قَرابَتِه في الحَيِّ مَسرُورُ

قال: فقال لي رجلٌ: أتعرف مَن يقولُ هذا الشعر؟ قُلتُ: لا، قال: إنَّ قائلَه هذا الذي دَفَنَّاه الساعةَ، وأنتَ الغريبُ الذي يَبكي عَليه ولَستَ تَعرفُه، وهذا الذي خَرَج مِن قبرِه هو أَمَسُّ الناسِ رَحِماً به، وأسرُّهم بِموتِه. اهـ والحكاية في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢/٣٢٨) وغيره.

ومِثالُ المبنيّ منها على الفتح: «الآن»، وهو اسمٌ لزمنٍ حضر جميعُه أو بعضُه؛ فالأولُ نحوُ قوله تعالى: ﴿الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، وفي هذه الآية حذفُ الصفة، أي: بِالحقِّ الواضِحِ، ولولا أنَّ المعنى على هذا لكَفَرُوا بمفهوم هذه المقالة[1]، والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]، وقد تُعربُ، كقوله:

= اللغة: «مياسير» جمع مَيْسور بمعنى اليُسر، بدليل مقابلته بالعُسر، وفي هذا اللفظ فائدتان؛ الأولى: أنه يدل لِما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجيء المصدر على زنة اسم المفعول كما جاء على زِنة اسم الفاعل كالعافِيَة، والثانية: أنه يدلُّ على جواز جمع المصدر، ألا ترى أنه جمع مَيسوراً على مَياسير كما يُجمع مَجنون على مجانين (انظر: الهامش في الصفحة قبل السابقة).

الإعراب: «استقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «الله» منصوب على التعظيم، «خيراً» منصوب على نزع الخافض(*)، «وارضينَّ» الواو عاطفة، ارض: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد حرفٌ لا محل له من الإعراب، «به» جار ومجرور متعلق بـ(ارض)، «فبينما» الفاء للتعليل، بين: ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه محذوف(**)، وما: زائدة، «العسر» مبتدأ، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: فبَينما العسر حاصلٌ، مثلاً، «إذ» كلمة دالة على المفاجأة، وقد اختُلف فيها، فقيل: هي ظرفُ مكان، وقيل: هي ظرف زمان(***)، وعلى القول بأنها ظرفُ زمان قيل: هي بدلٌ من (بين)، وقيل: متعلِّق بما بعده؛ لأنه غيرُ مضاف إليه، «دارت» دار: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «مياسير» فاعلُ (دارت).

الشاهد فيه: قوله: «إذ» فإنها كلمة دالة على المفاجأة، ألا ترى أن معنى البيت: فبين الأوقات التي العُسر فيها حاصلٌ يَفجؤك دَوران مَياسير؟، وقد بَيَّنَّا في إعراب هذا البيت خلافاً لِلعلماء في هذه الكلمة، فاحفظْه يُرشدك الله.

(١) منطوق هذه العبارة ـ بدون تقديرِ وصف محذوف ـ أن موسى عليه السلام قد جاءهم في وقتِ التكلم بالحق الذي يجب الإيمان به، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك ليس بحق، وهذا كُفر لا شُبهةَ فيه؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول ﷺ لا يأتي في وقتٍ من الأوقات إلا بالحقِّ الذي يجب الإيمان به، فإن قدَّرْنا الوصف الذي قدَّره المؤلف كان المفهوم من =

(*) سبقه إلى هذا الفيومي (ص٩٥)، وكأنه مبنيٌّ على أن المعنى: اطلب مِن الله القدرةَ على الخير، وقد أطبقت المعاجم على أنه يقال: استَقدَر اللهَ خيراً: إذا سأله أن يَقدرَ له به.

(**) أي: يُفسره الفعل المذكورُ بعد (إذ) على أحد الأعاريب فيها، والأسهلُ جعلُ (إذ) حرفاً للمفاجأة كما اختاره ابنُ مالك، والعاملُ حينئذٍ في (بينما) هو قوله: (دارت).

(***) بقي عليه قولان: حرفٌ بمعنى المُفاجأة، أو حرفُ توكيد أي: زائدٌ. انظر: «مغني اللبيب» (ص١١٥).

٦١ـ لِسَلْمَى بِذَاتِ الخالِ دَارٌ عَرَفْتُها ... وأُخرَى بِذاتِ الجِزْعِ آياتُها سَطْرُ
كَأنَّهُما مِلآنِ لَم يَتَغَيَّرَا ... وقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ[1]

= العبارة أنه قبل وقتِ التكلم كان آتياً بالحق أيضاً، لكن هذا الحق الذي كان يأتي به لم يكن واضحاً ظاهرَ المعنى لعقولهم، وهذا لا كفرَ فيه؛ لأن نقصَه ليس راجعاً إلى ما جاء به الرسول، وإنما نقصُه راجع إلى عقولهم.

هذا كله عند من يَعتبر المفهوم اعتبارَ المنطوق، فأمَّا مَن لا يَرَوْن اعتبار المفهوم فلا يَلتزمون هذا التقدير، والمسألةُ خلافية بين علماء الأصول، وهذه العُجالةُ لا تتسع لِذكر مقالتهم وأدلَّتها.

(١) ٦١- هذان بيتان من الطويل، وهما لأبي صَخر الهُذَلي، من قصيدته التي يقول فيها:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذي يأتي في باب المفعول لأجلِه، ومن هذه القصيدة أيضاً قوله:

أَما والَّذي أبْكَى وأَضْحَكَ، والَّذي ... أَماتَ وأَحْيَا، والَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الوَحْشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنْها لا يَرُوعُهُما النَّفْرُ
فَيا هَجْرَ لَيلى قدْ بَلَغْتَ بِيَ المَدَى ... وزِدْتَ على ما لَم يَكُنْ بَلَغَ الهَجْرُ
ويا حُبَّها زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ ... ويا سَلْوَةَ الأيَّامِ مَوْعِدُكِ الحَشْرُ

اللغة: «ذات الخال» اسم مكان، ومثله: «ذات الجزع»، وقوله: «آياتها سطر» أي: علاماتها دارسة غير ظاهرة، لم يَبْقَ منها إلا ما يُشبه السطر الذي يُنمِّقه الكاتب، وشعراءُ هذيل الذين منهم أبو صخر صاحبُ هذا الشاهد كثيراً ما يُشبهون آثار الديار بالكتابة، ومِن ذلك قول أبي ذؤيب الهُذَلي في مطلعِ قصيدة:

عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرَقْمِ الدَّوا ... ةِ يَزْبُرُها الكاتِبُ الحِمْيَرِي

الإعراب: «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دار) الآتي، أو مِن ضميره المستتر في خبره، وذات مضاف، و«الخال» مضاف إليه، «دار» مبتدأ مؤخر، «عرفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع صفة لـ(دار)، «وأخرى» الواو عاطفة، أخرى: معطوفة على (دار)، أو مبتدأ أول، «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أخرى)، وذات مضاف و«الجزع» مضاف إليه، «آياتها» آيات: مبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، «سطر» خبر المبتدأ الذي هو (آيات)، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية لـ(أخرى)، أو خبر عنها إن جعلتَها مبتدأ، «كأنهما» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى الدارين اسمه، «مِلآن» جار ومجرور، وأصله: مِنَ الآن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كأن)، «لم» نافية جازمة، «يتغيرَا» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر ثانٍ لـ(كأنَّ)، «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق، «مر» فعل ماض، «للدارين» جار ومجرور متعلق =

أصلُه: «كأنَّهما مِنَ الآنِ»، فحَذف نونَ «مِن» لالتقائِها ساكنةً مع لامِ «الآن»[1]، ولم يُحرِّكْها لالتِقاء الساكنَين كما هو الغالبُ، وأعرَبَ «الآنِ» فخفَضَه بِالكسرة.

ومِثالُ ما بُني منها على الكسر: «أمسِ»، وقد مَضَى شرحُه[2]، وإنما ذكَرتُه هُناك

= بـ(مر)، «من بعدنا» الجار والمجرور متعلق بـ(مر) أيضاً، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه، «عصر» فاعل (مر)، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «ملآن»، حيث أعرب «الآن» فجاء به متأثراً بالعامل الذي هو حرف الجر؛ إذ الأصل: «مِن الآن»، وقد بيَّن المؤلف علةَ حذف نونِ «مِن».

هذا وأولُ بيتي الشاهد يُروى على غير الوجه الذي أنشده المؤلف؛ فيُروى هكذا:

لِلَيلَى بِذاتِ البَيْنِ دارٌ عَرَفْتُها ... وأُخرَى بِذَاتِ الجَيْشِ آياتُها سَطْرُ

(١) لذلك نظائرُ في كلام العرب قُداماهم ومُحدَثِيهم؛ فمِن ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة:

وتَعْلَمُ أنَّ لَها عِنْدَنا ... ذَخائِرَ مِلْحُبِّ لا تَظْهَرُ

أراد «من الحب» فحذف النون.

ومنه قولُ القَتَّال الكلابي:

وما أنسَ مِلأَشْياءِ لا أنسَ نِسوَةً ... طَوالعَ مِن حَوْضَى وقَدْ جَنَحَ العَصْرُ

أراد «مِن الأشياء» فحَذف النون.

ومِن ذلك قولُ النابغة الجَعدي:

ولَقَدْ شَهِدْتُ عُكَاظَ قَبْلَ مَحَلِّها ... فِيها، وكُنْتُ أُعَدُّ مِلْفِتْيانِ

أراد: «مِن الفِتيان» فحَذف النون.

ومِن ذلك قولُ النابغة الجعدي في نفس القصيدة التي منها البيتُ السابق:

ولَبِسْتُ مِلْإِسْلَامِ ثَوْباً واسِعاً ... مِنْ سَيْبِ لا حَرِمٍ ولا مَنَّانِ

أراد «من الإسلام» فحَذف النون.

ومِن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

نَحْنُ قَومٌ مِلْجِنِّ في زِيِّ ناسٍ ... فَوْقَ طَيْرٍ لَها شُخُوصُ الجِمَالِ

أراد: «مِن الجن» فحذف النون.

وربما حذفُوا من كلمة «على» الجارّة لامَها والألفَ التي بعدها؛ وذلك كما وقع في قولِ أبي السَّمَّال الأسدي، واسمه سمعانُ بن هبيرة:

ولَلْمَوْتُ خَيْرٌ لِلفَتَى مِنْ حَياتِهِ ... بِدارَةِ ذُلٍّ عَلْبَلَايَا يُوَقَّرُ

أراد: «على البَلايا» فحذف الألف لالتِقاء الساكنين، ولم يَكتفِ بهذا فحذف اللام قبلها.

(٢) انظر: (ص٢١٨) وما بعدها.

لِشَبهه بِمَسألةِ «حَذامِ» في اختِلاف الحجازِيِّين والتَّمِيمِيِّين فيه، وإنما [كان] حَقُّه أن يُذكَرَ هنا خاصَّةً؛ لأنه كلمةٌ بِعَينِها، وليس فرداً داخلاً تحت قاعِدة كُلِّيَّة.

ومِثالُ ما بُني على الضم: «حيثُ»، وهو ظرفُ مكانٍ يُضافُ لِلجُملتَين، ورُبما أُضيف لِمُفرَدٍ، كقولِه:

٦٢- أما تَرى حَيثُ سُهَيْلٍ طالِعًا؟(١)

---

(١) ٦٢- هذا بيت من الرجز المشطُور، وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نَطَّلِع لها على نسبةٍ إلى قائل مُعيَّن، وقد أنشده ابنُ عَقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قولُه:

نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهابِ لامِعَا

اللغة: «سُهَيل» نجم تَنضج الفواكه عند طُلوعه، «الشِّهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» أداة استفتاح(*)، «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وعامله قوله: (ترى)، وحيث مضاف، و«سهيل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «طالعًا» حال من (سهيل) المجرور بالإضافة، ومجيء الحال مِن المضاف إليه في غير المواضع الثلاثة المحفوظة قَليل، ولكنه يَقع في الشعر، «نجماً» منصوب على المدح بفعلٍ محذوف تقديره: أمدح(**)، «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتِر فيه جوازاً تقديرُه: هو يعود إلى (نجم)، والجملة في محل نصب صفة لـ(نجم)، «كالشهاب» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: (يضيء)، أو هو متعلق بـ(يضيء)، «لامعًا» حال من فاعل (يضيء)، وهي حال مؤكِّدة؛ لانفهام معناها مما قبلها.

الشاهد فيه: قوله: «حيث سهيلٍ» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذٌّ عند جمهرة النحاة، وإنما يُضاف حيث عندهم إلى الجملة فعليةً كانت أو اسمية.

وقد أجاز الكسائي إضافةَ حيث إلى المفرد واستدل بهذا الشاهد، وبقول الآخَر:

وَنَطعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

ونحوهما؛ ومِن العلماء من روى بيت الشاهد على وجهٍ غيرِ الذي رواه المؤلف عليه، تَبعاً للكسائي: فرواه: «حيثُ سُهيلٌ طالع» على أن قوله: «سهيل» مبتدأ، وقوله: «طالع» خبره، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره، ولكن نصب المصراع الثاني يبعد هذه الرواية، فافهمْ ذلك والله يُرشدك.

(*) كذا قال، والصحيح كما في «الخزانة» (٧/٧) وغيرِها أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلَها في (ألَمْ) و(ألَا)، و(ما) نافية.

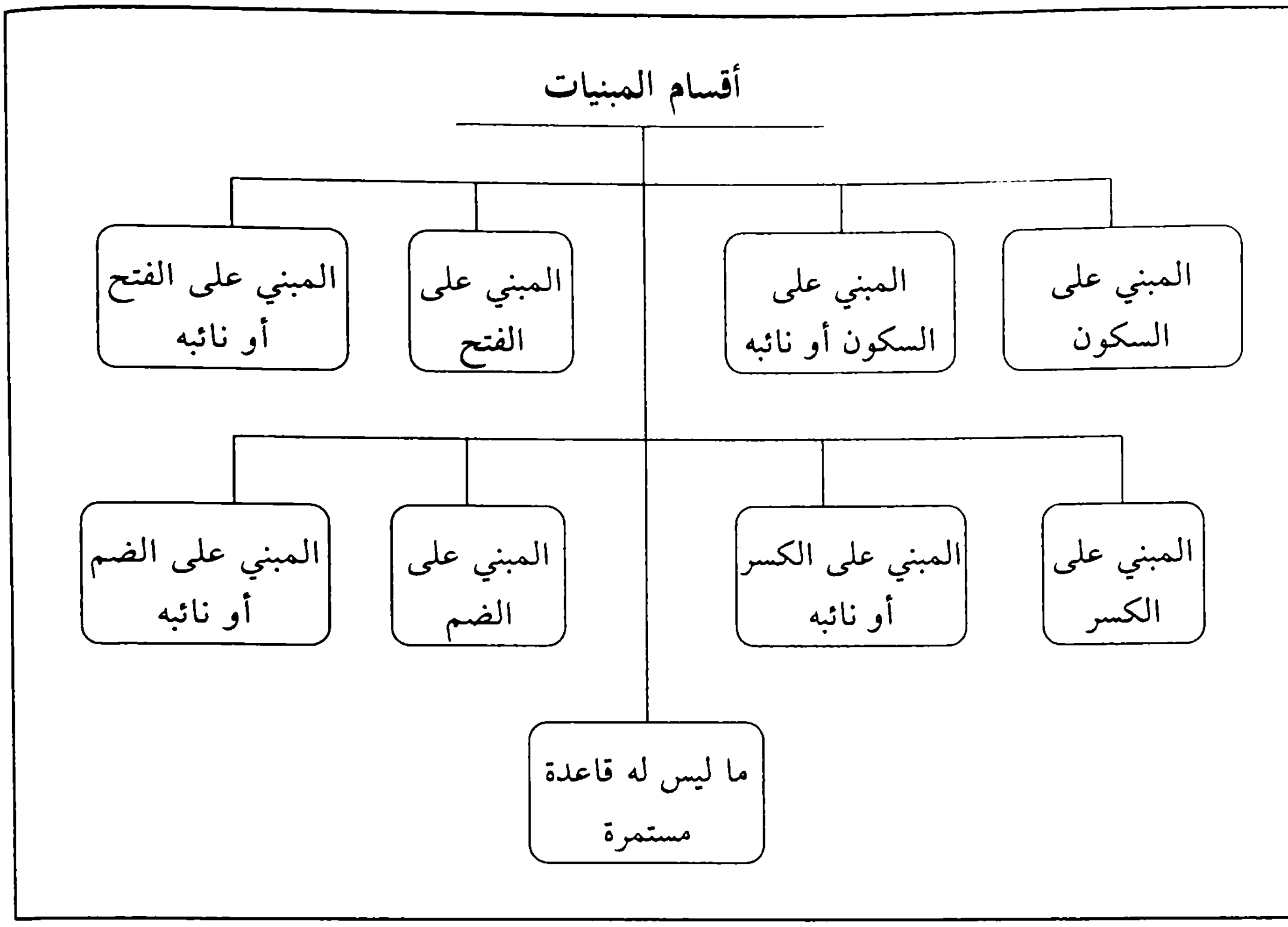
(**) وجوَّز بعضُهم كونه بياناً لسهيل أو بدلاً منه على توهم أنه مفعول وسقوطِ (حيث). انظر: «الخزانة» (٧/٥).

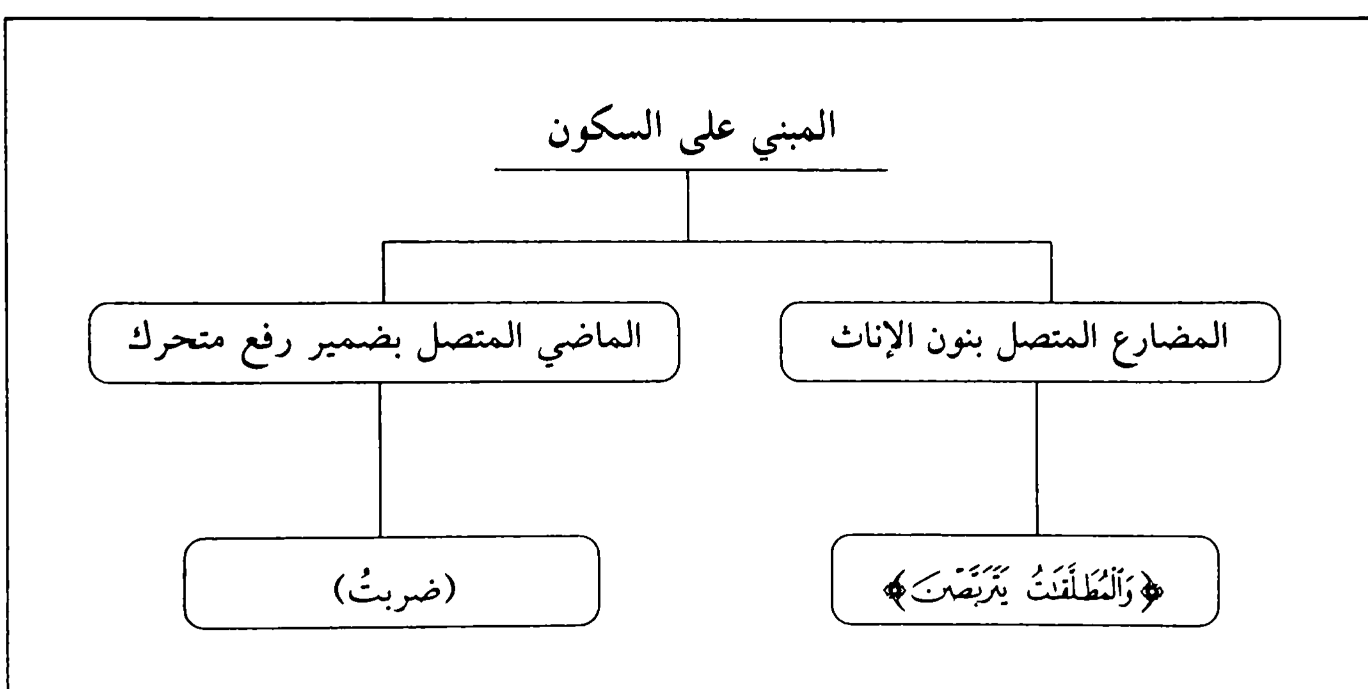
[اللغات في «حيثُ»]

وقد يُفتَح، وقد يُكسَر، وبعضُهم يُعرِبُه، وقُرِئ[1]: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢، والقلم: ٤٤] بِالكسر، فيَحتملُ الإعرابَ والبناءَ[١].

(١) فإذا قدرتَها معربة كانت حيث مجرورة بِمِن، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة، وإذا قدرتَها مبنية كانت حيث مبنيةً على الكسر كأمسِ في محل جر.

(1) لم ينسبها صاحب «معجم القراءات» إلى قارئ معين، وإنما أحال إلى هذا الكتاب وإلى «المغني» وغيرهما، ثم نقل عن «تاج العروس» كلام الكسائي: وسمعتُ في بني الحارث ابن أسد.. وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقول: من حيثِ لا يعلمون، وكان ذلك حيثَ التقينا. انظر: (٣/ ٢٢٤).


أقسام المبنيات
المبني على السكون
المبني على السكون أو نائبه
المبني على الفتح
المبني على الفتح أو نائبه
المبني على الكسر
المبني على الكسر أو نائبه
المبني على الضم
المبني على الضم أو نائبه
ما ليس له قاعدة مستمرة

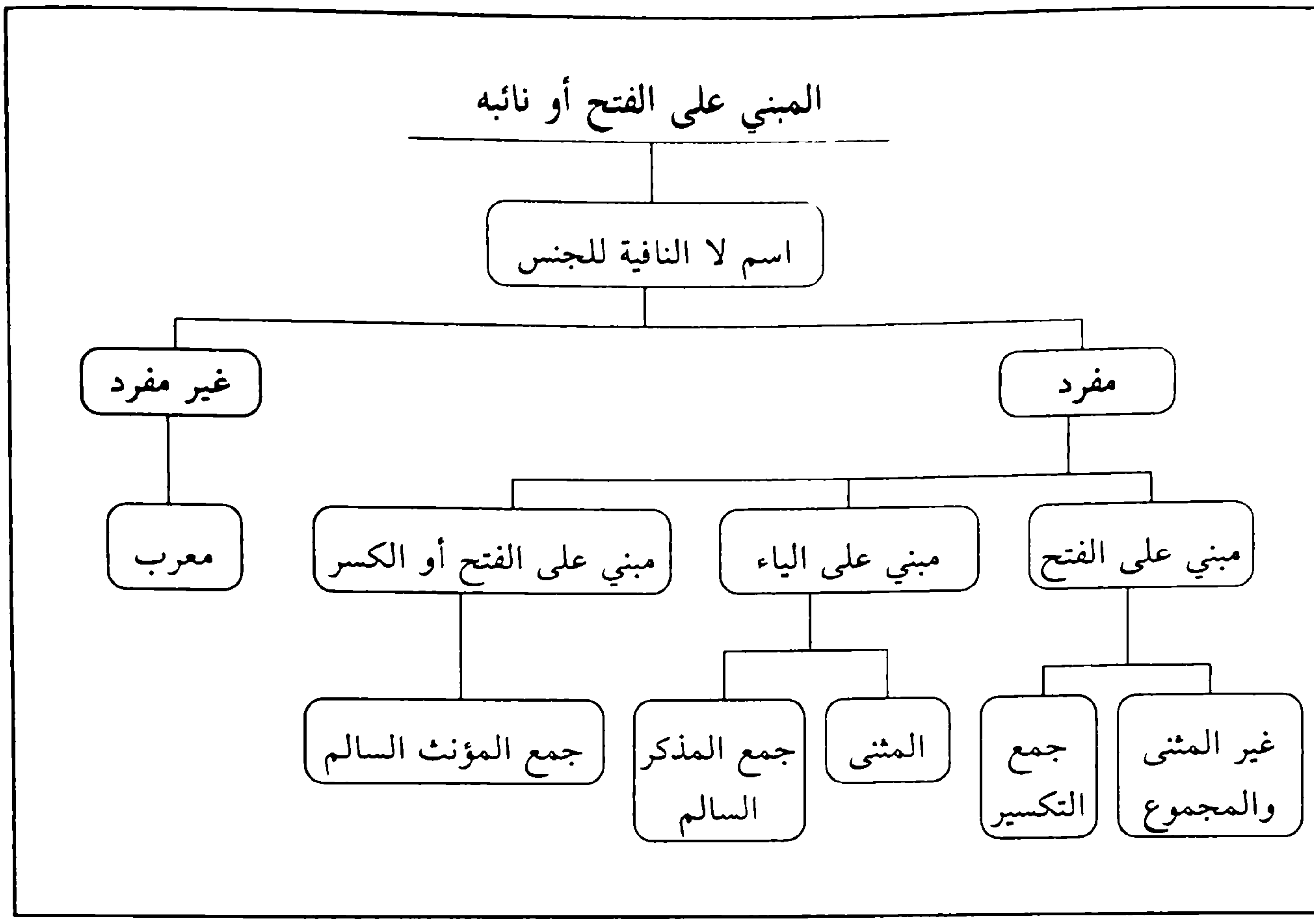

المبني على السكون
المضارع المتصل بنون الإناث
الماضي المتصل بضمير رفع متحرك
﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾
(ضربتُ)

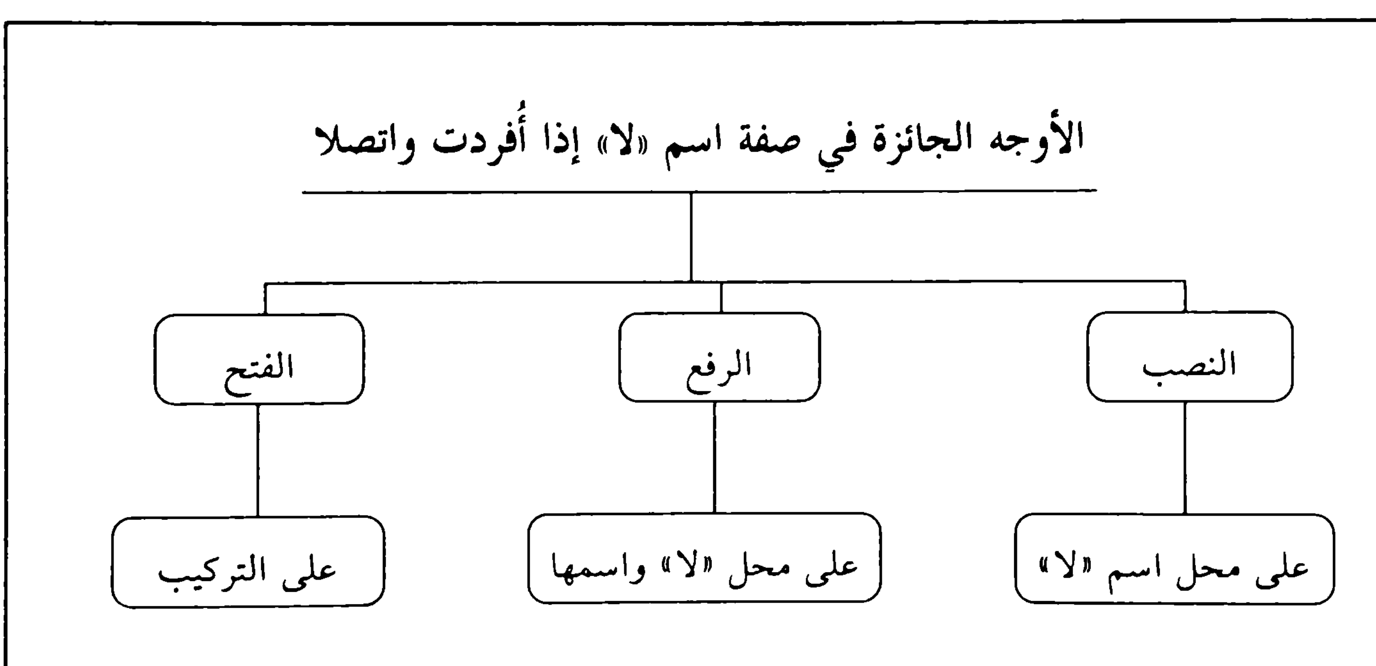
المبني على السكون أو نائبه

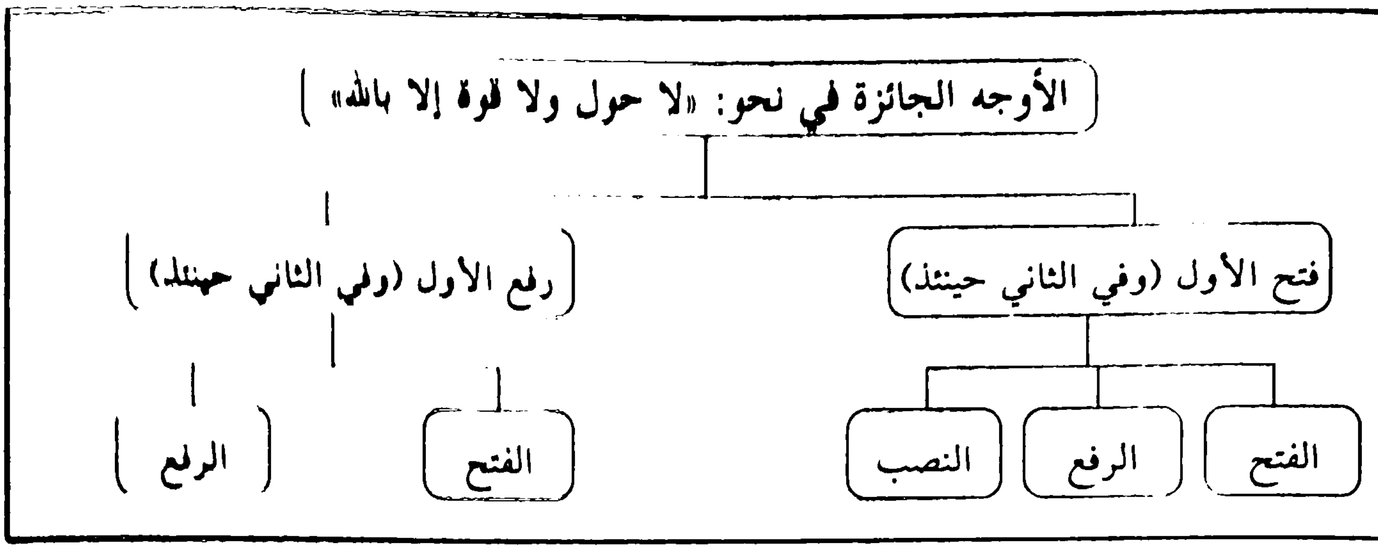
- فعل الأمر
  - (اضربْ - اضربَا - اغزُ)

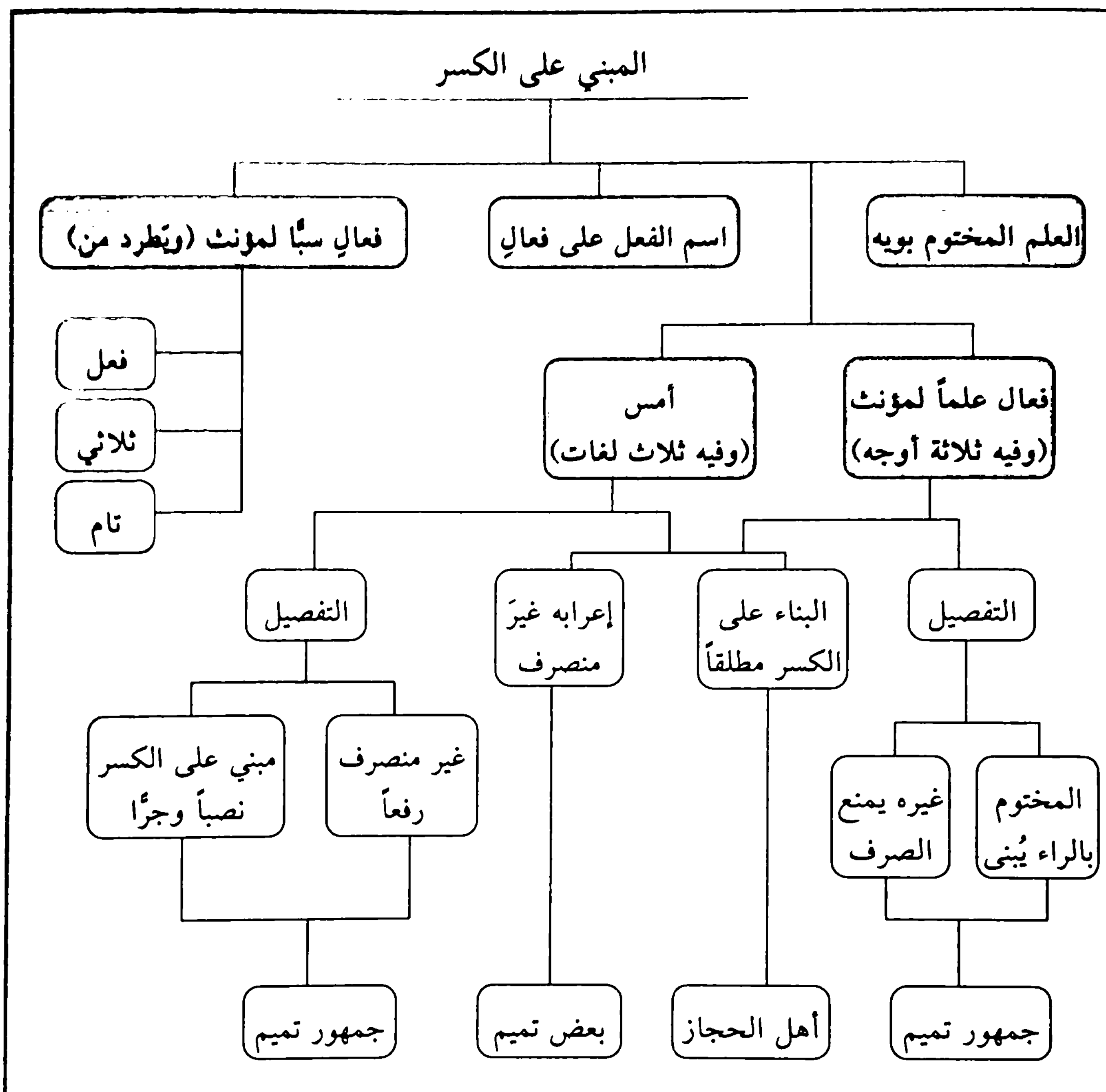
المبني على الفتح

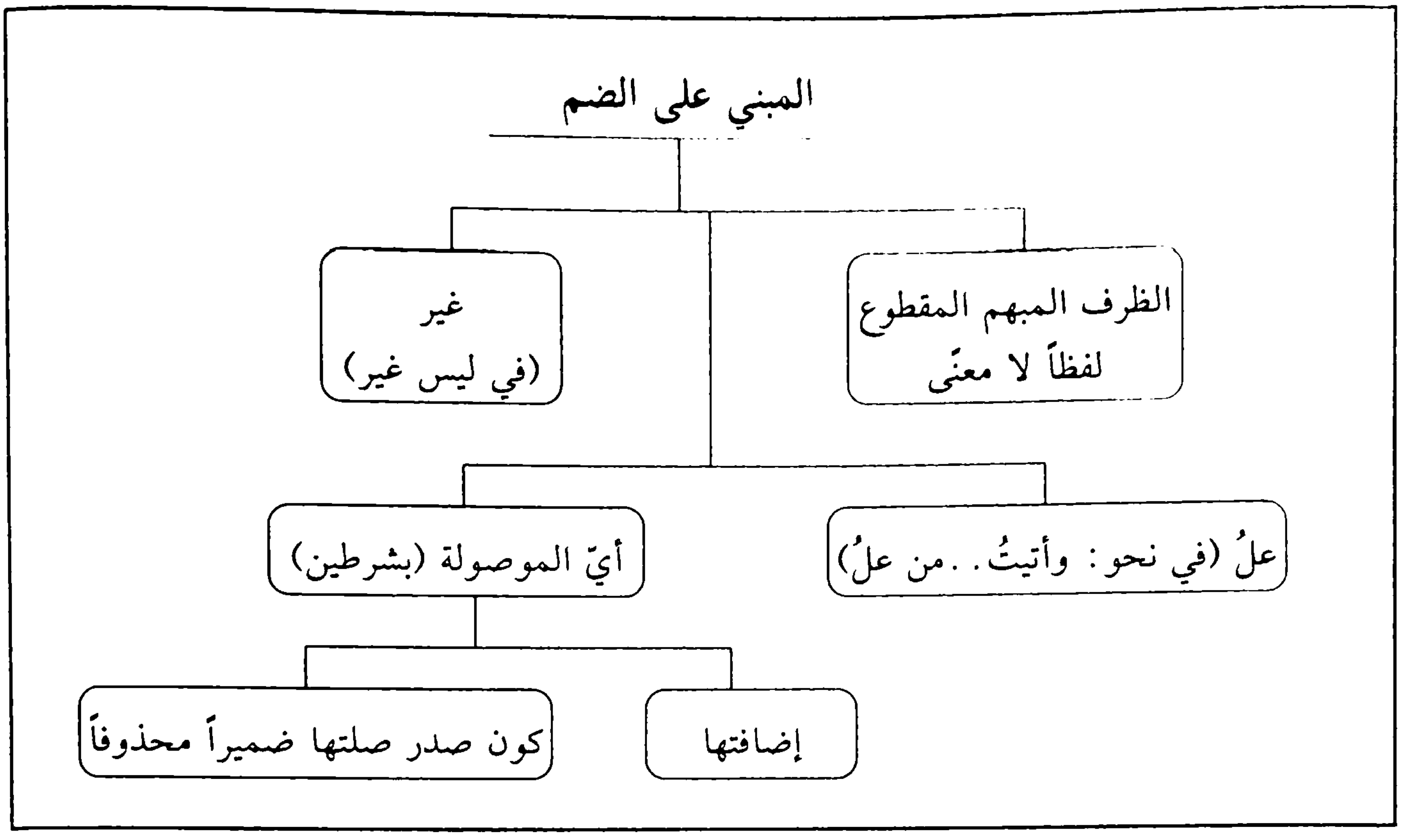
- الماضي المجرد (ضرب)
- المضارع الذي باشرته نون التوكيد ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾
- العدد المركب مزجاً (أحدَ عشرَ)
- الظرف المركب مزجاً (صباحَ مساءَ)
- الحال المركبة (أخولَ أخولَ)
- الزمن المبهم المضاف لجملة (والبناء)
  - راجح
    - مع الفعل المبني (على حينَ عاتبت)
  - مرجوح
    - مع الفعل المعرب أو الجملة الاسمية ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ (على حينِ التواصل)
- المبهم المضاف لمبني ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾

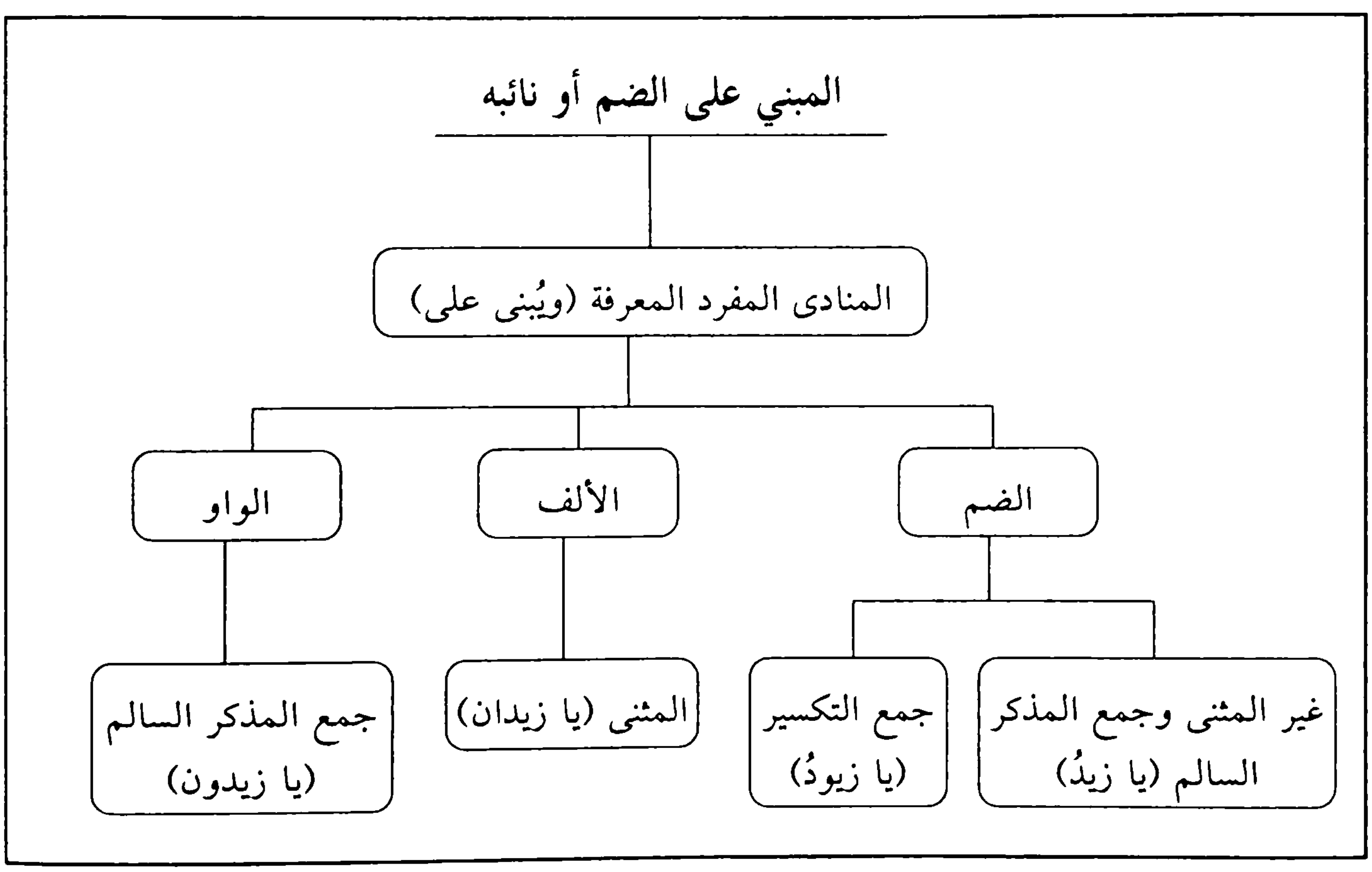

المبني على الفتح أو نائبه
اسم لا النافية للجنس
مفرد
غير مفرد
مبني على الفتح
مبني على الياء
مبني على الفتح أو الكسر
معرب
غير المثنى والمجموع
جمع التكسير
المثنى
جمع المذكر السالم
جمع المؤنث السالم

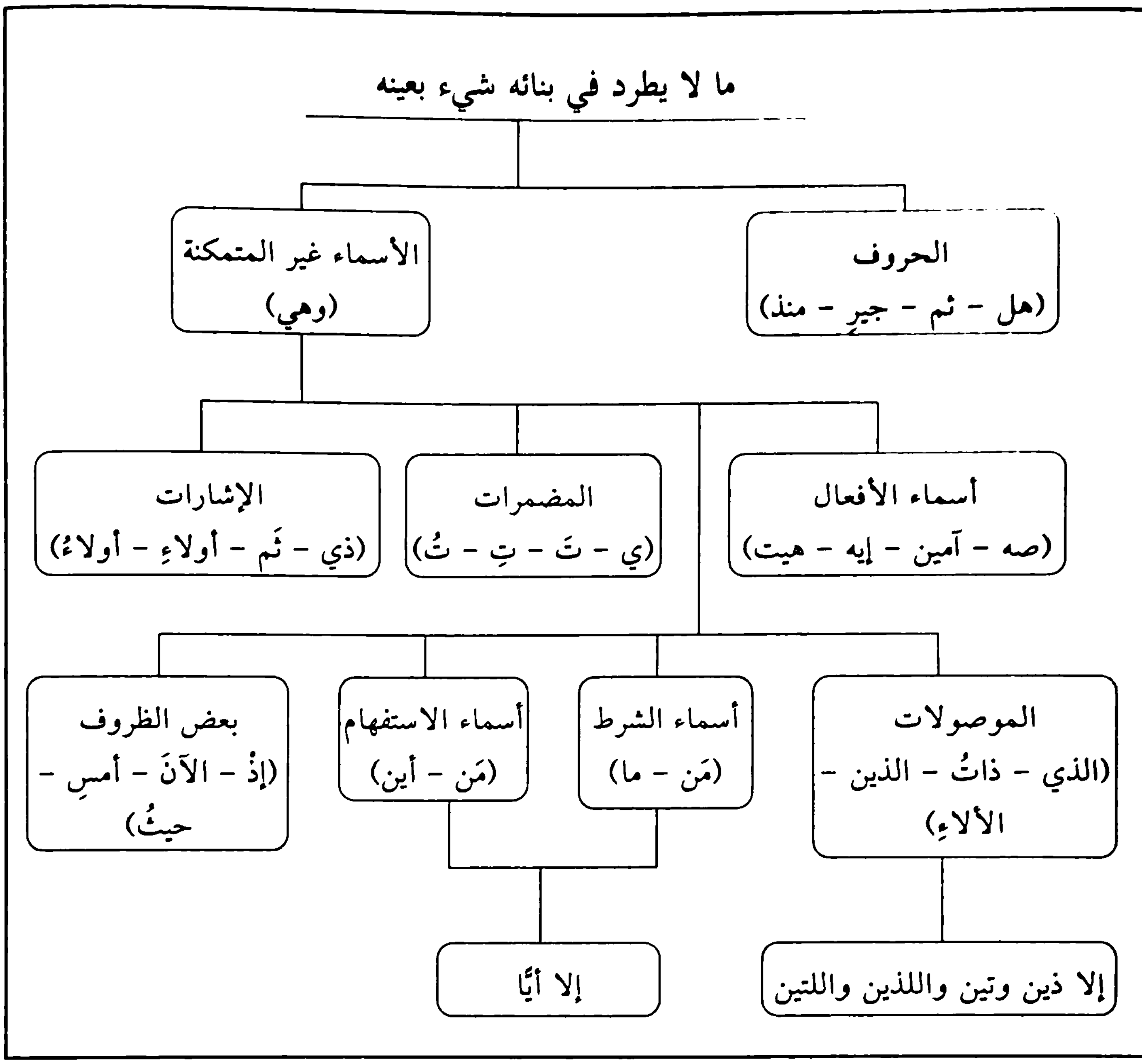

الأوجه الجائزة في صفة اسم «لا» إذا أُفردت واتصلا
النصب
الرفع
الفتح
على محل اسم «لا»
على محل «لا» واسمها
على التركيب

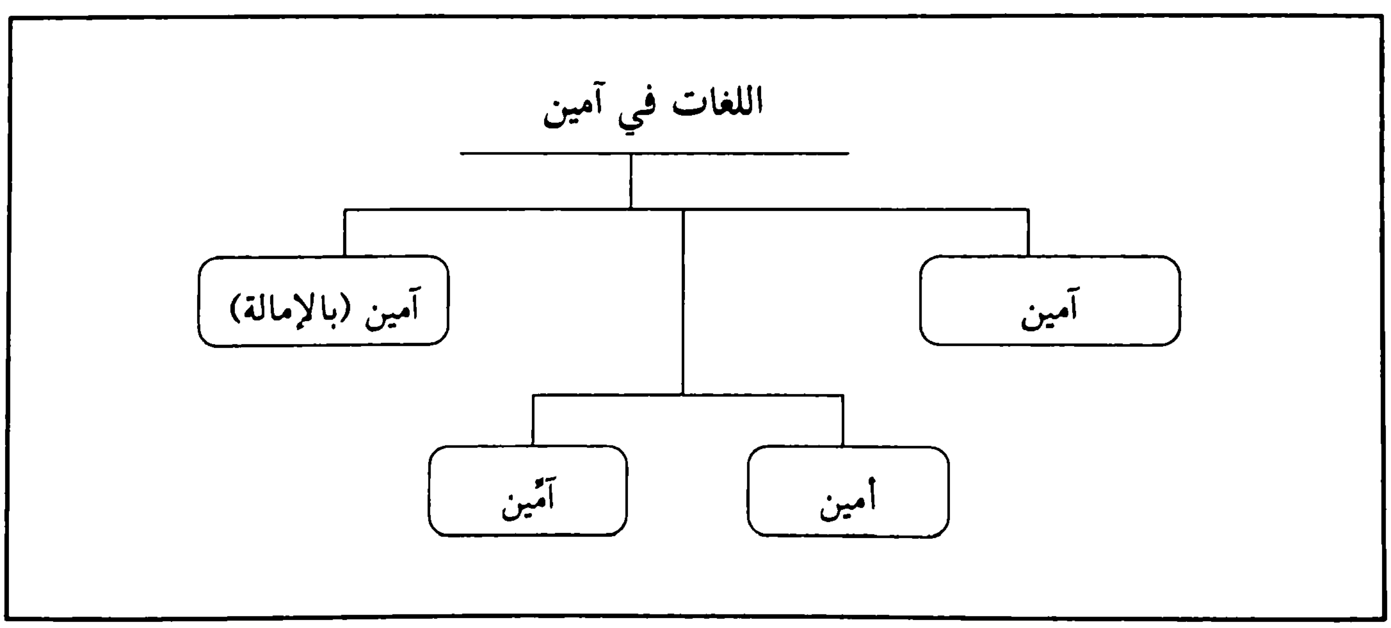

الأوجه الجائزة في نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»
فتح الأول (وفي الثاني حينئذ)
رفع الأول (وفي الثاني حينئذ)
الفتح
الرفع
النصب
الفتح
الرفع


المبني على الكسر
العلم المختوم بويه
اسم الفعل على فعالِ
فعالِ سبًّا لمؤنث (ويّطرد من)
فعل
ثلاثي
تام
فعال علماً لمؤنث (وفيه ثلاثة أوجه)
أمس (وفيه ثلاث لغات)
التفصيل
البناء على الكسر مطلقاً
إعرابه غيرَ منصرف
التفصيل
المختوم بالراء يُبنى
غيره يمنع الصرف
غير منصرف رفعاً
مبني على الكسر نصباً وجرًّا
جمهور تميم
أهل الحجاز
بعض تميم
جمهور تميم


المبني على الضم
الظرف المبهم المقطوع لفظاً لا معنًى
غير (في ليس غير)
علُ (في نحو: وأتيتُ..من علُ)
أيّ الموصولة (بشرطين)
إضافتها
كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً


المبني على الضم أو نائبه
المنادى المفرد المعرفة (ويُبنى على)
الضم
الألف
الواو
غير المثنى وجمع المذكر السالم (يا زيدُ)
جمع التكسير (يا زيودُ)
المثنى (يا زيدان)
جمع المذكر السالم (يا زيدون)


ما لا يطرد في بنائه شيء بعينه
الحروف
(هل - ثم - جيرِ - منذ)
الأسماء غير المتمكنة
(وهي)
أسماء الأفعال
(صه - آمين - إيه - هيت)
المضمرات
(ي - تَ - تِ - تُ)
الإشارات
(ذي - ثَم - أولاءِ - أولاءُ)
الموصولات
(الذي - ذاتُ - الذين - الألاءِ)
أسماء الشرط
(مَن - ما)
أسماء الاستفهام
(مَن - أين)
بعض الظروف
(إذْ - الآنَ - أمسِ - حيثُ)
إلا ذين وتين واللذين واللتين
إلا أيًّا


اللغات في آمين
آمين
آمين (بالإمالة)
أمين
آمّين

[باب النكرة والمعرفة]

ثم قُلتُ: بَابٌ: الاسْمُ نَكِرَةٌ، وَهُوَ[1]: ما يَقْبَلُ «رُبَّ»[2].

وأَقُولُ: يَنقسِمُ الاسمُ - بِحَسَب التنكيرِ والتَّعريف - إلى قِسمَينِ: نكرةٍ[3] وهو الأصلُ[4]، ولِهذا قدَّمتُه[5]، ومَعرفةٍ، وهو الفَرعُ، ولِهذا أخَّرتُه.

[علامة النكرة]

وعَلامةُ النَّكرةِ: أن تَقبَلَ دخولَ «رُبَّ»[6] عَليها، نحوُ: رَجُل وغُلام، تقول: «رُبَّ رَجُلٍ» و«رُبَّ غُلامٍ»، وبِهذا استُدلَّ على أنَّ «مَنْ» و«ما» قد يَقَعان نَكِرَتَين، كقولِه:

٦٣- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[1]

---

(١) ٦٣- هذا بيت من بحر الرمل، وهو من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري من قصيدة له رَواها صاحب «المفضليات»، وهو مِن شواهد الأشموني (رقم ٩٣)، ومطلعُ القصيدة قوله:

بَسَطَتْ رابِعَةُ الحَبْلَ لَنا ... فَوَصَلْنا الحَبْلَ مِنْها ما اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيتاً واضِحاً ... كَشُعَاعِ البَرْقِ فِي الغَيْمِ سَطَعْ

اللغة: «رابعة» اسم امرأة، «الحبل» أراد المودة والمحبة، وبسطها أراد به أنها أقامت مودَّتها=

---

(1) عرَّف النكرة بالحد لكونِ أفرادها غيرَ محصورة، بِخلاف المعرفة التي اكتفى فيها بالعدِّ.

(2) أي: بنفسه أو بمرادفه ليشمل نحو: أحد. «العدوي» (١/ ٢٠٠).

(3) عرَّفها ابنُ الحاجب بأنها: ما وُضع لِشيء لا بِعينه، والمعرفةَ بأنها: ما وُضع لِشيء بِعينه. «بلوغ الأرب» (ص١٣٣)، وقال الجوجري (١/ ٢٧٩): قد ذُكِر للمعرفة والنكرةِ حُدودٌ كثيرة، والأحسَنُ - كما ذكره بعض المحقِّقين - أن يقالَ في حدِّ المعرفة: هي ما أُشير به إلى خارجٍ مُختَصٍّ، إشارةً وَضعيةً، وفي حدِّ النكرة: هي ما لم يُشَرْ به إلى خارجٍ مُختصٍّ إشارةً وضعيَّةً. اهـ

(4) لاندراجِ المعرفة تحتها من غير عكسٍ. «بلوغ الأرب» (ص١٣٣).

(5) وعكس في بعضِ كُتبه فقدَّم المعرفة لِشرفها، والنكات لا تتزاحم، أي: لا تتعارض. «العدوي» (١/ ١٩٩)

(6) إنما اختصت النكرة بـ«ربَّ» لأنها للتقليل أو التكثير، وذلك لا يتأتّى إلا في النكرة. «بلوغ الأرب» (ص١٣٣).

= على خير حال يأملها؛ لأن الذي يمد لك الحبل يجري على هواك ويوافق رغبتك، «ما السح» ما: هي المصدرية الظرفية، وأرادَ مدة استقامة أمر وِدادها، «حرة» يريد هي حرة، «شتيتاً» أراد به ثغراً مُفلج الأسنان في حُسن، «أنضجت» هو كناية عن نهاية الكمد الذي يحدثه في قلبه، أو هو استعارة، شبه تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل(*).

الإعراب: «رب» حرف جر شبيه بالزائد، «مَن» نكرة بمعنى إنسان مبتدأ، مبني على السكون، وله محلّان: أحدهما جر بـ(رب)، والثاني رفع بالابتداء، «أنضجت» فعل وفاعل، «غيظاً» لتمييز محول عن المفعول(**)، أو مفعول لأجله، «قلبه» قلب: مفعول به لـ(أنضج)، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر أو في محل رفع صفة لـ(مَن)، «قد» حرف تحقيق، «تمنى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن)، «لي» جار ومجرور متعلق بقوله: (تمنى)، «موتاً» مفعول به لـ(تمنى)، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يطع» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بـ(لم)، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وجملة (لم يطع) في محل رفع خبر المبتدأ، وعليه تكون جملة (قد تمنى) في محل رفع أو جر صفة(***) لـ(مَن) كما قُلنا من قبل(****)، ولا مانع من جعل جملة (قد تمنى) في محل رفع خبر (مَن)، وجملة (لم يطع) في محل خبر ثانٍ.

الشاهد فيه: قوله: «رب من» حيث استعمل «مَن» فيه نكرةً ووصفها بجملة «أنضجت» أو بجملة «قد تمنى» في بعضِ وجوه الإعراب التي قدمنا ذكرها، والدليل على كونها نكرةً دخول «رب» عليها، لأن رُبَّ لا تجر إلا النكرات.

ومِن العلماء من يروي صدر البيت:

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَ مَنْ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

وعليه لا شاهد في البيت، و«ما» في هذه الرواية حرفٌ يَكف «رب» عن جر ما بعدها، ويُجيز دخولها على الجمل.

(*) وفي «الفيومي» (ص٩٩): و«غيظاً» مصدر غاظه: إذا أغضبه... وفسّره ابن عرفةَ.. فقال: هو الهمُّ اللاحقُ للنفس بوقوع مُؤلِم لها.

(**) عبارة «الخزانة» (٦/ ١٢٤) وغيرِها: تمييز عنِ النِّسبة، أي: أنضج غيظِي إيَّاه قَلبَه. وما ذكره المحقق هنا أظهرُ.

(***) أي: ثانية.

(****) كأنه يقصد: في الجملة الأولى وهي (أنضجتُ).

وقولِه:

٦٤- لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ ـشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رُبَّ ما[1] تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[1]

فدخلتْ «رُبَّ» عَليهما، ولا تَدخُلُ إلَّا على النَّكِرات، فعُلِمَ أنَّ المعنى: رُبَّ شخصٍ أنضجْتُ قلبَه غَيظاً، ورُبَّ شيءٍ مِنَ الأُمور تكرَهُه النُّفوس.

---

(١) ٦٤- هذا بيت(*) من الخفيف، ويُنسب هذا الشاهد إلى أمية بن أبي الصلت، وينسب لأبي قيس اليهودي، وينسب لابن صرمة الأنصاري، ويُنسب إلى حنيف بن عمير اليشكري، وينسب لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، وهو من شواهد الأشموني(**) (رقم ٩٥). (***)

الإعراب: «لا» ناهية، «تضيقن» تضيق: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بـ(لا)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والنون المشددة للتوكيد، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «بالأمور» جار ومجرور متعلق بـ(تضيق)، «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق(****)، «تكشف» فعل مضارع مبني للمجهول، «غماؤها» غماء: نائب فاعل (تكشف)، وغماء مضاف والضمير مضاف إليه، «بغير» جار ومجرور متعلق بـ(تكشف)، وغير مضاف، و«احتيال» مضاف إليه، «ربما» رب: حرف جر شبيه بالزائد، وما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع بالابتداء، «تكره النفوس» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع أو جر، وعلى الوجهين هي صفة لـ(ما)، «من الأمر» جار ومجرور متعلق بـ(تكره)، «له»=

---

(1) كُتبت في الأصل بِوصل الحرفين، قال الصبان (١/ ٢٤٩): يَجب فصلُ (رُب) مِن (ما) لأنَّ الذي يُوصَل بـ(رُبَّ) (ما) الكافةُ، و(ما) هنا نكرةٌ موصوفة بالجملة بعدها، والرابطُ ضميرٌ مَحذوف، أي: تكرهُه.

(*) الصواب: هذان بيتان . . . إلخ.

(**) وأنشده سيبويه مرتين (٢/ ١٠٩، و٣١٥).

(***) اللغة: «الفَرْجة» الانفراج، وقيل: الفَرجةُ بالفتح في الأمر، وبِالضمِّ في الحائطِ ونَحوِه، وفي «القاموس» أن الأولى مثلثةٌ. والعِقال: الحبلُ الذي يُعقَل به البعير، أي: تُشدُّ به يداه عند البروك ليَمنعه من القيام، ووجه الشبه السهولة والسرعة. و«غَماؤُها» مُبهمُها ومُشكِلُها، وهو بالغين المعجمة، يُقال: أمرٌ غُمَّةٌ أي: مُبهَم مُلتبِسٌ.

والمَعنى: رُب شيء تَكرهه النفوسُ مِن الأمور الحادِثة الشديدة ولَه فَرجةٌ تَعقُب الضِّيقَ والشِّدةَ كحَلِّ عِقال الدابةِ المُقيَّدة. انظر: «الخزانة» (٦/ ١٠٨، و١١٦) و«الفيومي» (ص١٠٠)، و«الصبان» (١/ ٢٤٩-٢٥٠).

(****) المشهور في مثلها أنها حرف توقع، وقد يقال فيها: حرف تقليل، والمحقق رحمه الله ممن يُعربها كذلك في أشباه هذا الموضع، فكان الأحسن التزامَه.

إشكالٌ في دخول «رُبَّ» على الضمير

فإنْ قلتَ: فإنك تقولُ: «رُبَّهُ رَجلاً»، وقال الشاعرُ:

٦٥- رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما ‏ ‏ ‏ ‏ يُورِثُ المَجْدَ دائِباً فَأجابُوا[1]

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «الفرجة» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو (ما)، وقال كثيرون: هذه الجملة في محل جر صفة للأمر؛ لأنه محلى بـ(أل) الجنسية فهو في قوة النكرة، «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(فرجة)، وحل مضاف، و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ربما»، حيث استعمل «ما» نكرة موصوفة؛ بدليل دخول «رب» عليها؛ لأن رب لا يكون مجرورها إلا نكرة، ولا يجوز لك(*) أن تزعم أن «ما» في هذا الشاهد حرف يكف رب عن جر ما بعده، لأنه اسم ألبتة؛ بدليل عود الضمير عليه في قوله: (له)، كما أنه يَعود عليه ضمير منصوب بـ(تكره)، وقد علمتَ أن الضمير لا يَعود إلا على الاسم.

(١) ٦٥- هذا بيت من الخفيف، ولم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٩٣).

اللغة: «فِتية» جمع فتى(**)، «دائباً» مُلحًا، وهو اسم فاعل من قولهم: دأب على الأمر يدأب دَأباً ـ بفتح الدال والهمزة ـ ودُؤوباً، إذا لزمه وثابَر على فعله.

الإعراب: «ربه» رب: حرف جر شبيه بالزائد، والضمير في محل جر بـ(رب)، وفي محل رفع بالابتداء، «فتية» تمييز للضمير، منصوب بالفتحة الظاهرة، «دعوت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «إلى» حرف جر، «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بـ(إلى)، والجار والمجرور متعلق بـ(دعا)، «يورث» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ما) وهو فاعل، «المجد» مفعول به لـ(يورث)، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعولِه لا محل لها صلة الموصول(***)، «فأجابوا» الفاء عاطفة، أجابوا: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة «دعوت». =

(*) ذكر هذا جماعةٌ منهم الأعلم في «تحصيل عين الذهب» (ص٣٥٦) والفارسي في «إيضاح الشعر» (٢/ ٢٦٣). وخالفهم المصنف في «المغني» (ص٣٩١) فأجازه، قال: ويَجوز أن تكونَ (ما) كافة والمفعول المحذوفُ اسماً ظاهراً، أي: قد تكره النفوسُ من الأمر شيئاً أي: وصفاً فيه، أو الأصل: مِن الأمور أمراً . . . إلخ كلامه.

(**) قال الدماميني: المراد هنا بالفتية الأسخياء الكُرماء، قال في «الصحاح»: والفتى: السخيُّ الكريم. «الفيومي» (ص١٠١).

(***) سقط من كلام الشيخ إعراب «دائباً»، وهو على ما أعربه الفيومي (ص١٠٢) منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: إيراثاً دائباً، وكذلك أعربه العيني قبله (٣/ ١٢٠٧)، وأعربه المحقق في «عدة السالك» (٣/ ٢٠) حالاً من ضمير المتكلم في «دعوتُ»، وهو الأظهر.

والضميرُ معرفةٌ، وقد دخلتْ عليه «رُبَّ»، فبطل القولُ بأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قُلتُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الضمير فيما أوردتم معرفةٌ، بل هو نكرةٌ؛ وذلك لأن الضمير في المثالِ والبيتِ راجعٌ إلى ما بعده من قولك: «رجلاً» وقول الشاعر: «فتيةً»، وهما نكِرتان.

[اختلاف النحاة في الضمير الراجع إلى نكرة]

وقد اختَلفَ النَّحويُّون في الضمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرةٌ أو معرفةٌ؟ على مَذاهبَ ثلاثةٍ:

أحدُها: أنه نكرةٌ مُطلَقاً.

الثاني: أنه مَعرفةٌ مُطلَقاً[1].

= الشاهد فيه: قوله: «ربه فتية»، حيث دخلت رب على الضمير؛ فدل ظاهر ذلك على أن قولنا «إن رب لا تجر إلا النكرات» غير صحيح؛ لأن الضمير معرفة، بل هو أعرف المعارف، وقد دخلت عليه رُبّ.

وقد أجاب المؤلف عن هذا الاعتراض بأن الضمير ههنا ليس معرفة، فضلاً على أن يكون أعرف المعارف، وإنما هو نكرة، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نكرة وهي قوله: «فتية»، والضمير إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة.

وهذا الذي اختاره المؤلفُ ههنا ـ من أن الضمير في هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة ـ ليس هو ما رجَّحه ابن مالك، ولا هو مذهب البصريين الذي اعتاد العلماء أن يَنصروه، والراجح عندهم تسليم أن هذا الضمير معرفة، وادعاء أن دخول رب على الضمير شاذٌ لا يقاس عليه، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ، كَذا «كَها» ونَحْوُهُ أَتى

والقول بأن الضمير الذي يعود إلى نكرة يكون نكرة، والضمير الذي يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين.

وقد استوفى المؤلف ذِكر مذاهب النحاة في هذه المسألة ـ وإن كان لم يذكر أدلة كل فريق منهم ـ فلا حاجةَ بنا إلى أن نذكر لك شيئاً عنها، وبِخاصة إذا كان مبنى هذا الشرح على الإيجاز

---

(1) وعليه فدخولُ «رُبَّ» عليه مع أنها من خواصِّ النكرة شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه. «العدوي» (1/ 202)

الثالثُ: أنَّ النكرةَ التي يَرجع إليها ذلك الضميرُ إمَّا أن تكون واجبة التنكير أو جائِزَتَه، فإن كانتْ واجبةَ التنكيرِ كما في المثالِ والبيتِ فالضميرُ نكرةٌ، وإنْ كانتْ جائِزتَه؛ كما في قولِك: «جاءني رجلٌ فأكرمْتُه» فالضميرُ معرفةٌ، وإنما كانت النكرةُ في المثال والبيتِ واجبةَ التنكير لأنها تَمييزٌ، والتمييزُ لا يكون إلا نَكرةً، وإنما كانت في قولِك: «جاءني رجلٌ فأكرمتُه» جائزةَ التنكير لأنها فاعلٌ، والفاعلُ لا يجبُ أن يكون نكرةً، بل يَجوزُ أن يكونَ نكرةً وأنْ يَكونَ مَعرفةً، تقولُ: «جاءني رجلٌ» و«جاءني زيدٌ».

[الكلام على المعرفة وأقسامها]

ثم قلتُ: وَمَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ: أَحَدُهَا المُضْمَرُ، وَهُوَ: ما دَلّ على مُتكلّمٍ أوْ مُخاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ.

وأَقُولُ: أنواعُ المَعارِف سِتَّةٌ[1]:

---

(1) أهمل سابعاً، وهو المنادَى المَقصودُ، وكأنه استَغنى بذكره في باب المبنيّ على الضم أو نائبه، أو استَغنى بِذِكر الضمير عن ذِكْره، لِكونه فرعاً عنه؛ إذْ تعريفُه لِوُقوعه مَوقِعَ كاف الخطاب، أو لأنه داخلٌ في المعرَّف بأل على القول بأن المنادى معرف بأل مقدرةً.

ثم إن ترتيب الأبواب الآتية يُفهِم أن ترتيبَها في التعريف كذلك، ويُؤيِّده قوله: «وبدأتُ بالضمير لأنّه أعرفُها» وكذلك فعل في «القطر». انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٢٨١)، و«العدوي» (١/ ٢٠٣)، و«شرح القطر» (ص١٨٩) فما بعدها.

[الأول: الضمير]

أحدُها: المضمَرُ، ويُسمَّى «الضميرَ» أيضاً، ويُسمِّيه الكُوفِيُّون: الكِناية، والمكْنيّ، وإنما بدأتُ بِه لأنَّه أعرفُ الأنواعِ السِّتةِ على الصَّحيح.

وهو عِبارةٌ[1]: عمَّا دلَّ[2] على مُتكلِّم نحوُ: «أنا ونَحنُ»، أو مخاطَبٍ نحوُ: «أنت وأنتُما»، أو غائبٍ نحوُ: «هو وهُما».[3]

[سبب التسمية]

وإنما سُمِّيَ مُضمَراً[4] مِن قولهم: «أضمَرْتُ الشيءَ»: إذا ستَرتُه وأخفَيْتُه[5]، ومنه قولُهم: «أَضمَرْتُ الشيءَ في نَفسِي»، أو مِن الضُّمُور وهو الهُزال؛ لأنه في الغالِب قَليلُ الحُروفِ[6]، ثم تِلك الحروفُ الموضوعةُ له غالِبُها مَهمُوسة ـ وهي التاء والكاف والهاء ـ والهَمْسُ: هو الصَّوتُ الخفيُّ.

فإنْ قُلتَ: يَرِدُ على الحدِّ الذي ذكرتَه لِلمُضمَر الكافُ مِن «ذلك»؛ فإنَّها دالَّةٌ على المخاطَب، وليستْ ضَميراً بِاتِّفاقِ البَصريِّين، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

---

(1) قال العدوي (١/ ٢٠٣) ما حاصلُه: الأولى حذف (عبارة) لأن الضمير نفسُ اللفظ الدالّ، لا معبَّرٌ عنه.

(2) أي: وضعاً.

(3) ترتقي الضمائر إلى أحد وستين ما بين بارز ومستترٍ ومنفصل ومتصل، وتفصيلُها في «شرح الجوجري» (١/ ٢٨٧-٢٨٩) و«بلوغ الأرب» (ص١٣٨).

(4) أي: والضمير: (فَعيل) بمعنى مُفعَل على القولَين.

(5) مِن ذلك قولُ الشاعر:

بُنِيتْ ضَمائرُنا على كَتمِ الهَوى ... ولـها استِتارٌ واجبٌ لا يُندَبُ
رامَ العِدا إعرابَها مِنِّي فهَل ... أبصرتُم أنَّ الضَّمائرَ تُعرَبُ؟!

«العدوي» (١/ ٢٠٣-٢٠٤).

(6) أي: وحُمل القليلُ ـ وهو كثيرُ الحروف ـ على الغالب المذكور.

قلتُ: لا نُسلِّمُ أنها دالَّةٌ على المخاطَبِ، وإنما هي دالَّةٌ على الخِطابِ؛ فهي حرفٌ دالٌّ على مَعنًى، ولا دلالةَ له على الذاتِ ألبتَّةَ، وكذلك أيضاً الياءُ في «إيَّايَ» والكافُ في «إيَّاكَ» والهاءُ في «إيَّاه» ليستْ مُضمَراتٍ، وإنما هي ـ على الصَّحيحِ ـ حروفٌ دالَّةٌ على مُجرَّدِ التكلُّمِ والخِطاب والغَيْبة، والدالُّ على المتكلِّم والمخاطَب والغائِب إنما هو «إيَّا»، ولكنَّه لَمَّا وُضِعَ مشترَكاً بينها وأرادُوا بيانَ مَنْ عَنَوا به، احتاجَ إلى قَرينةٍ [تتَّصِلُ به][1] تُبيِّن المعنَى المرادَ منه.

[الكلام على مُفسِّر الضمير]

ثم أتبعتُ قَولي: «غائبٍ» بأنْ قُلتُ:

مَعْلُومٍ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقاً، نَحْوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، أَوْ لَفْظاً لَا رُتْبَةً[2] نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، أَوْ نِيَّةً[3] نَحْوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾، أَوْ مُؤَخَّرٍ[4] مُطْلَقاً فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، ﴿وَقَالُوٓاْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وَ«نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»، وَ«رُبَّهُ رَجُلاً»، وَ«قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وَ«ضَرَبْتُهُ زَيْداً»، وَنَحْوِ قَوْلِهِ:

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِـمٍ(١)

وَالأَصَحُّ أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ.

وأقولُ: لا بُدَّ لِلضَّمير مِن مُفسِّرٍ يُبيِّنُ ما يُراد به، فإنْ كان لِمُتكلِّمٍ أو مخاطَبٍ فمُفَسِّرُه حُضورُ مَن هو له، وإنْ كان لِغائبٍ فمُفَسِّرُه نَوعان: لفظٌ، وغيرُه، والثاني نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١] أي: القرآنَ، وفي ذلك شَهادةٌ له بِالنَّباهة[5] وأنَّه غَنِيٌّ عنِ التفسير، والأولُ نَوعان: غالِبٌ، وغيرُه؛

---

(١) سيأتي الكلام عليه بصفحة (٢٧٥)، وهو الشاهد (٦٦).

---

(1) سقطت العبارةُ من الطبعة الحديثة.

(2) هو معنى قولهم: متقدم حُكماً. «الأمير» (ص٤٩).

(3) في النسخ الخطية ـ وعليها شرحا الجوجري والشيخ زكريا ـ: (أو رُتبةً).

(4) المناسبُ لقولِه: (متقدم) أن يقول: أو متأخر. اهـ شيخ الإسلام. «العدوي» (١/ ٢٠٥).

(5) أي: الشرف والارتفاع وعلوّ الشأن. «العدوي» (١/ ٢٠٥).

[١- الضمير المتقدِّمُ وأنواعُه]

فالغالبُ أن يكون متقدِّماً، وتقدُّمُه على ثلاثةِ أنواعٍ:

تَقدُّمٌ في اللَّفظ والتَّقديرِ، وإليه الإشارةُ بِقولي: «مُطْلَقاً»، وذلك نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، والمعنَى: قدَّرْنا له مَنازِلَ، فحُذف الخافضُ، أو التقدير: ذا مَنازِلَ فحُذف المضافُ، وانْتِصابُ «ذا» إمَّا على الحال، أو على أنه مَفعولٌ ثانٍ لِتَضمين (قدَّرناه) معنَى صيَّرْناه؛ **وتَقدُّمٌ في اللفظ دونَ التَّقدير**، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، **وتَقدُّمٌ في التقدير دونَ اللَّفظ**، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] لأن «إبراهيمَ» مفعول؛ فهو في نِيَّةِ التأخير، و«موسى» فاعلٌ فهو في نِيَّةِ التَّقديم، وقيل: إن فاعلَ «أَوْجَس» ضميرٌ مُستتِر، وإنَّ «موسَى» بدلٌ منه؛ فلا دليلَ في الآية.

[٢- الضمير المؤخَّرُ لفظاً ورُتبةً ومواضعُه]

والنوعُ الثاني: أن يكون مُؤخَّراً في اللفظِ والرُّتبة، وهو محصورٌ في سَبعةِ أَبوابٍ[1]:

أحدُها: بابُ ضمير الشَّأنِ، نحوُ: «هو ـ أو هي ـ زيدٌ قائم» أي: الشأنُ والحديثُ أو القِصَّة[2]، فإنَّه مُفسَّرٌ بِالجملة بعده؛ فإنها نفسُ الحَديث والقِصَّة، ومنهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

---

(1) نظمتُها قديماً في ثلاثة أبيات، استلطَفها بعضُ مَن سمعها مِن طُلَّابي النُّجَباء، فلا بأسَ بإيرادها هنا للفائدةِ وهي:

وَعَوْدُ الضَّمِيرِ في مَواضِعَ سَبْعةٍ ... على ما بِلَفْظٍ رُتْبةٍ ما تَقَدَّما
«جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخِلَّاءَ» «زُرْتُهُ ... بِلالاً» و«أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا»
و«نِعْمَ فَتًى زَيدٌ» و«رُبَّهُ فِتْيَةً» ... و«ما هِيَ إلَّا»، «قُلْ هُوَ اللهُ» أتْمِمَا

(2) يُوحَّدُ هذا الضمير ويُذكَّر، ولا يكون مؤنثاً إلا إذا كان في الكلام مؤنَّث عُمدة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، ويُسمى حينئذٍ ضميرَ القصة. ففي كلام الشارح تساهلٌ، وممن أشار إليه الأمير (ص٤٩)، اللهمَّ إلا أن يكون لِلمصنف رأيٌ آخرُ في المسألة. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٢٨٥) و«بلوغ الأرب» (ص١٣٦)، و«العدوي» (١/ ٢٠٦).

والثاني: أن يكونَ مُخبَراً عنه بِمُفَسِّرِه[1] نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] أي: ما الحياةُ إلَّا حَياتُنا الدُّنيا.

والثالثُ: الضميرُ في بابِ «نِعْمَ» نحوُ: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»، و﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] فإنه مُفَسَّرٌ بِالتَّمييز.

والرابعُ: مَجرورُ «رُبَّ» نحوُ: «رُبَّهُ رَجُلاً»؛ فإنّه مُفَسَّرٌ بِالتميزِ، قَطعاً.

والخامسُ: الضميرُ في باب التنازُع إذا أعملتَ الثانيَ[2] واحتاجَ الأولُ إلى مَرفوعٍ، نحوُ: «قامَا وقَعدَ أخَواكَ»؛ فإنَّ الألفَ راجعةٌ إلى الأخَوَين.

والسادسُ: الضَّميرُ المُبْدَلُ منه ما بَعده، كقولِك في ابتِداءِ الكلام: «ضَرَبْتُه زيداً»، وقولِ بعضِهم: «اللَّهمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحِيمِ[3]».

والسابعُ: الضَّميرُ المتَّصلُ بِالفاعل المقدَّمِ على[4] المفعُولِ المؤخَّرِ، وهو ضَرورةٌ على الأصحِّ، كقولِه:

٦٦ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ[5] جَزاءَ الكِلابِ العاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ[(١)]

---

(١) ٦٦- هذا بيت من الطويل، وقد اختلفوا في نسبة هذا البيت؛ فقال قوم: هو لأبي الأسود الدؤلي=

---

(1) أي: المفرد، وبذلك خالف النوعَ الأول؛ فإن مفسره جملة كما تقدم.

(2) خرج بالقيد ما إذا أعملتَ الأول فإنك تضمر في الثاني وتقول: قام وقعدًا أخواك، فتعود الألف إلى الأخوَين، إلا أنه فاعل الفعل الأول وهو قام، فهو مُقدمٌ حكماً.

(3) جعلهما الأخفش صفتين للضمير، ورُدَّ بأن الضمير لا يُوصف ولا يُوصف به، وما ألطف قولَ القائل:

أضمرتُ في القلب هوًى شادِنٍ مُشتغلٍ بالنحو لا يُنصِفُ
وصفتُ ما أضمرتُ يوماً له فقال لي: المُضمَرُ لا يُوصَفُ

«الأمير» (ص٤٩).

(4) في الأصل: (المقدَّمِ العائدِ على)، ولفظ (العائد) ليس في الطبعة القديمة ولا في غيرها.

(5) هو عديُّ بن حاتم الطائي، صحابي أسلم ـ كما في «الإصابة» (ت٥٤٩١) - في سنةِ تسع، وقيل: سنة عشر، وكان نصرانيًا قبل ذلك، وثبَت على إسلامه في الردة، وأحضر صدقةَ قومِه إلى أبي بكر، وشَهِد فتح العراق، وهو الذي قال له النبي ﷺ: «... فإنْ طالت بك حياةٌ، لَترَيَنَّ الظعينةَ تَرتحل من الحِيرة، حتَّى تطوفَ بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله، ولَئِن طالتْ بك حياةٌ لَتَفتحنَّ كنوز كِسرى» كما في «البخاري» (٣٥٩٥) وغيرِه، ثم إنه مِن كمال الأدبِ مع رسول الله ﷺ وأصحابِه من بعده أن لا تُروى مثلُ هذه الأشعار التي فيها ←

فأُعِيد الضَّميرُ مِن «رَبُّه» إلى «عَدي»[1] وهو مُتأخِّرٌ لَفظاً ورُتبةً.

= يهجو عَديَّ بن حاتم الطائي، وقال آخرون: للنابغة ـ أي: الجعدي[*] ـ وقال قوم: لِعبد الله بن همارق، ولعله قد رُوي لكل واحد من هؤلاء جميعاً؛ فإنه قد رُوي بروايات مختلفة، مما يَجوز معه أنه قد وقع في شعرٍ أكثر من واحد، وقد أنشد هذا البيت المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٢٠)، وابن عقيل (رقم ١٥٢)، والأشموني في باب الفاعل (رقم ٢٨٠).[**]

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف لا محل له من الإعراب، «ربه» فاعل (جزى) مرفوع بالضمة الظاهرة، ورب مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على «عدي» مضاف إليه، «عني» جار ومجرور متعلق بـ(جزى)، «عدي» مفعول به لـ(جزى)، منصوب بالفتحة الظاهرة، «ابن» صفة لـ(عدي)، وصفة المنصوب منصوبة، وابن مضاف، و«حاتم» مضاف إليه، «جزاء» مفعول مطلق عامله (جزى)، وجزاء مضاف، و«الكلاب» مضاف إليه، «العاويات» صفة للكلاب، «وقد» الواو واو الحال، وقد: حرف تحقيق، «فعل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (رب)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال[***]. =

الطعن فيهم أو في بعضهم، ولا سيَّما أنه لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك؛ إذ شواهدُ المسألة التي نحنُ بِصددها كثيرةٌ ولله الحمدُ، أنشد منها ابنُ مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٦١) ستةً دُفعةً واحدةً، فيَنبغي الإمساك عن الاستشهاد بهذا البيت، وأن لا يُروى إلا على سبيلِ الإنكار على قائلِه.

هذا، وقد كنتُ ممن يَستشهدُ به ويُنشده قديماً في بعض المجالس قبل التنبُّه لِما فيه، فإني اليومَ أتوب إلى الله عزَّ وجلَّ مِن ذلك وأقول:

جَـزَى رَبُّـه عـنَّـا عَـدِيَّ بـن حـاتِـمٍ   جَـزاءَ صَـحـابـيٍّ جَـلِـيـلٍ لِـمـا فَـعَـلْ

(١) جعل بعضُهم الضميرَ عائداً على المصدر المفهوم من «جزى»، أي: جزى ربُّ الجزاء، وقال بعضهم: عائدٌ على المتكلم على طريق الالتفات. انظر: «العدوي» (١/ ٢٠٩).

(*) هذا مخالفٌ لأقوالهم، ولِقوله نفسِه في تحقيق «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٠٨-١٠٩): وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقالُ ذهنٍ من أبي الفتح، وسببُه أن لِلنابغة الذبياني قصيدةً على هذا الروي. اهـ قلتُ: بل له بيتٌ عجزُه هو عجزُ ما هنا، وهو قوله:

جَـزى الله عَـبـسـاً عـبـسَ آل بَـغـيـضٍ   جَزاءَ الـكـلابِ الـعـاوِيـاتِ وَقـد فَـعَـلْ

والبيت الأول في «ديوانه» (ص١٦١).

(**) و«العاويات»: جمعُ عاوية؛ مِن عوَى الكلبُ والذئبُ وابنُ آوى: صاح، ويُقال لِصوت الكلب: النُّباح أيضاً، وإذا كان مِن صدره فهو الهَرير، واختُلف في المُراد بجزاء الكلاب العاويات، فقيل: هو الضَّربُ والرَّميُ بالحجارة، وقال الأعلم: وهذا ليس بِشيء، وإنَّما دعا عليه بالأُبنَة؛ إذ الكلاب تَتعاوى عند طَلَب السِّفاد، قال: وهذا مِن أَلطَفِ الهَجو. «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٠).

(***) أي: من (ربه) كما في «الخزانة» (١/ ٢٨١).

[الثاني: العَلَم]

ثم قُلْتُ: الثَّانِي: العَلَمُ[1]، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كـ«زَيْدٍ»، وجِنْسِيٌّ إنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي المَاهِيَّةِ تَارَةً، وَعَلَى الحَاضِرِ أُخْرَى كـ«أُسَامَةَ».

وَمِنَ العَلَمِ الكُنْيَةُ، وَاللَّقَبُ، ويُؤَخَّرُ عَنِ الاِسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً[2]، أَوْ مَخْفُوضاً بِإضَافَتِهِ إنْ أُفْرِدَا.

وأَقولُ: الثاني مِنْ أنواعِ المعارِفِ: العَلَمُ، وهوَ نَوْعانِ: عَلَمُ شَخْصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ.

[١- عَلم الشخص]

فعَلَمُ الشَّخصِ عِبارةٌ عن «اسمٍ يُعَيِّنُ مُسَمَّاه تَعييناً مُطلَقاً» أي: بِغير قَيدٍ.

فقولُنا: «اسم» جنسٌ يَشمَلُ المعارِفَ والنكراتِ، وقولُنا: «يُعَيِّنُ مُسمَّاه» فصلٌ

= **الشاهد فيه**: قوله: «ربه عدي بن حاتم»، حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، فكان هذا الضمير عائداً على متأخر في اللفظ وفي الرتبة جميعاً؛ أما تأخره في اللفظ فظاهر، وأما تأخُّره في الرتبة فلأن رتبة المفعول الذي عاد الضمير عليه أن يتأخر في الكلام عن الفاعل الذي اتصل الضمير به.

وهذا التقديم شاذ عند جمهرة النحاة، وذهب ابن جني وجماعة إلى أنه سائغ لا شذوذَ فيه، ووجهُه عندهم أنه قد كثر في لسان العرب تقديم المفعول على الفاعل؛ وحدَه تارةً نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وعلى الفاعل والفعل جميعاً تارةً أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾، فلما كثر ذلك ظن أن للمفعول رُتبتين؛ إحداهما التأخر، والثانية التقدم، فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظاً ضمير متصل بالفاعل المتقدم، فكأنه متأخر لفظاً متقدم رتبة، فاعرفْ ذلك.

---

(1) هو لغةً: الجبل، ومنه قولها:

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الهداةُ به ... كأنه علمٌ في رأسه نارُ

والراية والعلَامة، واصطلاحاً ما ذكره المصنف. «العدوي» (١/ ٢١٠).

(2) أي: في المُفرَدين وغيرِهما. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٥).

مُخرِج لِلنكرات[1]؛ لأنها لا تُعيِّنُ مُسمَّاها، بِخلاف المعارف فإنَّها كُلَّها تُعيِّنُ مُسمَّاها، أعني أنها تُبيِّنُ حقيقتَه وتَجعلُه كأنه مُشاهَدٌ حاضرٌ لِلعِيان[2]، وقولُنا: «بِغير قَيدٍ» مُخرِجٌ لِما عدَا العَلَمَ من المعارِف؛ فإنها إنما تُعَيِّنُ مُسمَّاها بِقَيدٍ، كقولِك: «الرَّجُل»؛ فإنه يُعيِّنُ مُسمَّاه بِقَيدِ الألف واللام، وكقولِك: «غُلامِي»؛ فإنه يُعَيِّنُ مُسمَّاه بِقَيدِ الإضافةِ، بِخلاف العَلَم فإنَّه يُعَيِّن مُسمَّاه بِغير قَيدٍ، ولِذلك لا يَختلفُ التعبيرُ عن الشَّخصِ المُسمَّى زيداً بِحُضورٍ ولا غَيبةٍ، بِخلاف التعبير عنه بِـ«أنتَ وهو». وعبَّرتُ في المقدِّمة عنِ الاسم بِقَولي: «إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاه» وعن نفيِ القَيد بِقولي: «مُطْلَقاً» قَصداً لِلاختِصار[3].

[٢- عَلَم الجِنس]

وعَلَمُ الجِنس[4] عبارةٌ عمَّا دلَّ . . . إلى آخِره، وبيانُ ذلك أنَّ قولَك: «أُسامةُ أَشجَعُ مِن ثُعالَةَ» في قُوةِ قولِك: «الأسدُ أَشجَعُ[5] مِن الثَّعلَبِ»، والألفُ واللامُ في هذا المثالِ لِتَعريفِ الجِنس، وأنَّ قولَك: «هذا أُسامةُ مُقبِلاً» في قُوَّةِ قولِك: «هذا

---

(1) قد يَعرِض في العَلَم اشتراكٌ، كـ«زيد» مثلاً، يَضعه شخص على ولدِه وآخَرُ كذلك، وهَلُمَّ جرًّا، فلا يُعيِّن حينئذ، لِتردده بين أشخاص كثيرة، وهذا لا يَرِدُ على المصنف؛ لأنَّ المراد بالتعيين إنما هو باعتبار وضعٍ واحد وهذه أوضاعٌ مُتعدِّدة. «شرح الجوجري» (١/ ٢٨٩-٢٩٠). وانظر: «بلوغ الأرب» (ص١٣٩).

(2) بكسر العين لأنه مصدرُ عاين. «العدوي» (١/ ٢١٢).

(3) إذ لو لم يختصر لقال: العَلَمُ اسم يُعين مُسماه من غير قيد قرينةٍ لفظية ومعنوية. «العدوي» (١/ ٢١٢).

(4) قال الشيخ زكريا: المعتمَدُ في تعريف عَلَم الشخص وعَلَم الجنس ما عرَّف به غيره أن عَلَم الشخص ما وُضع لمعيَّن في الخارج، وعَلَمَ الجنسِ ما وُضع لمعيَّن في الذهن. اهـ «بلوغ الأرب» (ص١٣٩).

وقال الجوجري: فإن قِيل: فما الفرقُ من حيث المعنى بين عَلَمِ الجِنس وبين اسمِ الجنس النكرةِ كـ«أسد»، وهو الذي يُعبَّر عنه بالنكرة في عُرفِ النحاة، وبالمُطلق في عُرف الأُصوليّين؟ فالجوابُ أن «أسداً» ونحوَه وُضع ليدلَّ على شخص، وذلك الشخص لا يَمتنع أن يُوجَد منه أمثالٌ، فوُضع على السِّباع في جُملتِها، ووُضع «أسامةُ» بمعنى الأسَديَّة المعقولة التي لا يُمكِن أن تُوجَد خارج الذهن، بل هي موجودةٌ في النفس ولا يُمكِن أن يُوجَد منها اثنان أصلاً في الذهن، ثم صار «أسامة» يَقع على الأشخاص لِوُجود ذلك المَعنى الكُليِّ في الأشخاص. اهـ بحروفه. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩١).

(5) أي: على قول مَن لا يخصُّ الشجاعة بالعاقل. انظر: «العدوي» (١/ ٢١٣).

الأَسَدُ مُقبِلاً»، والألفُ واللامُ في ذَلك لِتَعريف الحُضورِ[1]، و[احترزتُ][2] بِقَولي: «بِذاتِه» من الأسد والثعلبِ في المثال المذكُورِ؛ فإنهما لم يَدُلَّا على ذِي الماهيَّة بِذاتِهِما، بل بِدُخول الألفِ واللّام.

[انقسامُ العَلَم إلى اسم ولقب وكُنية]

ثُم بَيَّنْتُ أنَّ العَلَم[3] يَنقسِمُ[4] إلى اسمٍ، كما تقدَّم من التمثِيل بِزَيد وأُسامة، وإلى لَقَب، وهو: ما أَشعر بِرِفعةٍ كـ«زَيْن العابِدِين»، أو بِضَعَةٍ كـ«قُفَّة وبَطّة»، وإلى كُنْيَةٍ، وهو ما بُدِئَ بِأَب أَوْ أُم[5]، كـ«أَبي بَكْرٍ وأم عَمْرٍو»، وأنه اذا اجتَمع الاسمُ[6] واللَّقبُ وجبَ تَأخيرُ اللَّقبِ[7].

[حكمُ الاسم واللقب عند تَواليهِما]

ثُم إنْ كانا مُفرَدَين جازتْ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثانِي، وجازَ إتباعُ[8] الثاني لِلأولِ في إعرابِه، وذلك كـ«سَعِيد كُرْز»، وإنْ كانا مُضافَين كـ«عَبْد الله زَيْن العابِدِين» أو مُتَخالِفَين كـ«زَيد زَين العابِدين» وكـ«عَبد الله كُرْز» تَعيَّن الإِتْباعُ، وامتَنَعتِ الإضافةُ.

---

(1) أي: تعريفِ الفرد الحاضر.

(2) سقط هذا الحرفُ من الطبعة الحديثة.

(3) أي: سواءٌ كان شخصيًا أم جنسيًا. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٣) و«بلوغ الأرب» (ص١٤٠).

(4) هذه القسمةُ بما فيها من وجه التفريق بين الأقسام مبنيةٌ على المشهور عند النحاة، ولكنه خلاف التحقيق. انظر: «العدوي» (١/ ٢١٣)، و«سبيل الهدى» للمحقق (ص١٩٨-١٩٩).

(5) زاد بعضهم: أو ابن أو بنت.

(6) خرج بالاسم الكنية، فلا ترتيب بينها وبين اللقب، كما لا ترتيب بينها وبين الاسم، كقوله:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وقولِ حسان:

وما اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إلَّا لِسَعْدٍ أَبي عَمْرِو

«بلوغ الأرب» (ص١٤١-١٤٢).

(7) أي: لأنه موضّح لما وقع فيه الاشتراك، ولأنه غالباً منقولٌ من اسم غير إنسان، فلو قُدِّم لَتُوهم أن المراد مسمَّاه الأصلي. ونَدر تقديمه على الاسم في الشعر. «العدوي» (١/ ٢١١).

(8) أي: وجاز القطعُ بفعل محذوف أو مبتدأ محذوف. «العدوي» (١/ ٢١٣).

[الثالث: اسم الإشارة]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: الإِشَارَةُ، وَهُوَ [مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ، كَـ][1] «ذَا» وَ«ذَانِ»[2] فِي التَّذْكِيرِ[3]، وَ«ذِي» وَ«تِي» [وَ«تَا»] وَ«تَانِ» فِي التَّأْنِيثِ، وَ«أُولَاءِ» فِيهِمَا[4].

وَتَلْحَقُهُنَّ[5] فِي البُعْدِ[6] كَافُ خِطَابٍ[7] حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا إِلَّا فِي المُثَنَّى، وَفِي الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَهِيَ الفُصْحَى، وَفِيمَا سَبَقَتْهُ «هَا»[8] التَّنْبِيهِ.

وأَقولُ: الثالِثُ مِنْ أنواعِ المَعارِفِ: الإشارَةُ، وهوَ: ما دَلَّ على مُسمًّى وإشارةٍ إلى ذلك المسَمَّى، تَقولُ مُشيراً إلى زيد مَثلاً: «هذَا»، فتَدلُّ لَفظَةُ «ذا» على ذاتِ زيدٍ، وعلى الإشارةِ لِتِلك الذاتِ.

[سببُ التعبير بـ «هو» بعد «الإشارة»]

وقَولي: «وهو» بِالتَّذكِير بعد قولي: «الإشارةُ» إنَّما صَحَّ على وجهَين؛ **أحدُهما**: أنَّ «ما» مِن قَولي: «ما دَلَّ على مُسمًّى» لَفظُه التذكيرُ، فلَمَّا كان الضميرُ هو نفسَ «ما»

(1) وُضعت هذه العبارة بين معقوفين في الطبعة الحديثة، وهي ساقطة من القديمة، وفي أغلب النُّسخ الخطية للمتن منفرداً أو مع الشرح: الثالثُ: الإشارة، وهي «ذَا» و«ذان» . . إلخ كلامه، فلم يُعرِّفْها، وعلى مثل هذه العبارة شَرَح الجوجري الذي قال (١/ ٢٩٦): ألفاظُها محصورةٌ بالعدد، فَلِذلك استغنى المصنِّف عن حَدِّها.

(2) اقتصر في تثنية المذكر والمؤنث على المرفوع ولم يَذكُر المنصوب والمجرور مِنهما لِلعِلم بذلك مما قدَّمه، وذَكَر تثنيةَ كل مفرد معه إيثاراً لِلاختصار. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٧).

(3) لو قال: (في غير التأنيث) لكان أولى كما لا يخفى.

(4) أي: في التذكير والتأنيث، أو في المُذكر والمؤنث المَفهومَين منهما. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٨).

(5) في نسخة: ويلحقُه، أي: اسمَ الإشارة. «بلوغ الأرب» (ص١٤٣).

(6) هذا منه تصريحٌ بأنه ليس للإشارة إلَّا مرتبتان قُربى وبُعدى، وهي طريقةُ ابن مالك وغيرِه من المُحققين، لكن الجمهور على أنَّ له ثلاثَ مراتب: قُربَى وهي المُجرَّدة من اللام والكاف، وبُعْدَى وهي المَقرونة بهما، ووُسْطَى وهي التي بالكاف وَحدها. «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٨-٢٩٩) وانظر: «بلوغ الأرب» (ص١٤٤).

(7) هذا الحرف ساقط من المخطوطات وشرح الجوجري وغيره.

(8) بالقصر، وهو مضافٌ لما بعده من إضافةِ الدالِّ لِلمدلول. «العدوي» (١/ ٢١٥).

سَرَى إليه التذكيرُ مِنه، والثاني: أن تُقدِّر قَولي: «الإشارة» على حَذفِ مُضاف، والتقديرُ: اسمُ الإشارةِ؛ فَالضميرُ مِن قَولي: «وهو» راجعٌ إلى الاسمِ المحذُوف.

[أسماء الإشارة ستةُ أقسام]

وتَنقسِمُ أسماءُ الإشارةِ بِحسَبِ مَن هي له سِتَّةَ أقسامٍ باعتِبارِ التَّقسِيم العَقليِّ، وخمسةً باعتِبار الواقِع، وبَيانُ الأوَّل أنها إمَّا لِمُفرَد، أو مثنًى، أو مَجموعٍ، وكلٌّ مِنها إمَّا لِمُذكر، أو مُؤنَّث؛ وبَيانُ الثاني أنهم جَعلُوا عِبارةَ الجمع مُشترَكةً بين المذكَّرِين والمؤنَّثات.

فَلِلمُفرَد المذكَّر: «هذا».

ولِلمفردة المؤنثةِ: «هَذه» و«هاتِي» و«هاتَا».

ولِتثنية المذكَّرين: «هَذانِ» رفعاً، و«هَذَين» جرًّا ونَصباً.

ولِتثنية المؤنَّثتَين: «هاتانِ» رفعاً، و«هاتَينِ» جرًّا ونَصباً.

ولِجمع المذكَّر والمؤنث «هَؤلاءِ»: بِالمد في لُغةِ الحجازِيِّين، وبها جاءَ القرآن، وبِالقصر في لغةِ بَني تميمٍ[1].

وليستْ «ها» مِن جملةِ اسم الإشارة، وإنما هي حرفٌ جِيء به لِتَنبيه المخاطَب على المشارِ إليه؛ بِدَليل سُقوطِه منها: جوازاً في قولِك: «ذا» و«ذاكَ»، ووُجوباً في قولِك: «ذَلِك»(١)، ولا الكافُ اسم مُضمَر[2] مِثلَها في «غُلامك»؛ لأن ذلك يَقتضِي أنْ تَكونَ مخفوضةً بِالإضافة، وذلك مُمتنِعٌ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارة لا تُضافُ لأنها مُلازِمةٌ

(١) ذكر المؤلف دليلاً على أن «ها» ليست جزءاً من اسم الإشارة في قولك: «هذا وهذه وهؤلاء»، وحاصلُ هذا الدليل أن «ها» لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاي من «زيد» لَما جاز سقوطها بغير داع في قولك: ذا، وذانك، وأولئك، بل لَما وجب سقوطها في نحو قولك: ذلك، وإنما وجب سقوط الهاء في ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان، فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء =

(1) وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم. «العدوي» (١/ ٢١٦).

(2) هكذا جاءت العبارة في الأصل وبعضِ النسخ الخطية، والذي يقتضيه السياقُ ـ وهو ما وقع في بعضٍ آخر ـ أن يقول: (ولا الكافُ اسماً مُضمراً) عطفاً على قوله: (وليستْ «ها» مِن جملةِ اسم الإشارة).

لِلتَّعريف؛ وإنما هي حرفٌ لِمُجرَّد الخِطابِ لا مَوضعَ له مِن الإعراب[1]. وتَلحَقُ اسمَ الإشارةِ إذا كان لِلبَعيد، وأنتَ في اللام قَبلَه بِالخِيار، تقولُ: «ذاكَ» أو «ذَلِك».

[مواضعُ ترك اللام مع الإشارة]

ويَجب تركُ اللامِ في ثلاثِ مَسائلَ:

إحدَاها: إشارةُ المثنَّى، نحو: «ذانِك» و«تانِك».

والثانيةُ: إشارةُ الجمعِ في لَغةِ مَن مَدَّهُ، تَقول: «أُولئِكَ» بِالمد مِن غير لامٍ؛ فإنْ قَصَرتَ قُلتَ: «أُولاكَ» أو «أُولالِك»(١).

والثالثةُ: كلُّ اسمِ إشارة تقدَّمَ عليه حرفُ التَّنبِيه، نحو: «هَذَاك» و«هاتَاك» و«هاتِيك»[2].

= في أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرةً تثقل بها الكلمة، فلما كانت «ها» تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة؛ لأن جزء الكلمة لا يَسقط منها إلا لسبب.

(١) جميع ما في القرآن من اسم إشارة الجمع ممدود، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٥]، وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز، وهم يَمُدونه، وعليه جاء قول جرير:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالعَيْشَ بَعدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

ومما ورد منه مقصوراً مع اللام قولُ الشاعر:

أُولالِكَ قَوْمِي لَم يَكُونُوا أُشابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلَّا أُولَالِكَا؟

---

(1) أما الرفعُ والنصبُ فلانتِفاء الرافعِ والناصب، وأمَّا الجرُّ فلأنه إمَّا بالحرف ولا حرفَ، أو بالإضافة وأسماء الإشارة لا تضاف كما قال المصنف. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٢٩٩).

(2) وقع في بعض النُّسخ المخطوطة زيادةٌ طويلةٌ في هذا الموضع وهي: فإن قُلتَ: لم قدمتَ إشارةَ المؤنث في الذِّكر على إشارة المذكَّر، ثم جِئتَ بإشارة المؤنث ثانياً فقُلتَ: «كهذه وهذا وهاتا»، وهلَّا قُلتَ: «كهذا وهذه وهاتا» فقدمتَ الأصلَ وهو المذكر، ووَصلتَ النظيرَ بنظيره وهو هَذه وهاتا؟ قلتُ: الذي دعَا إلى ذلك ضرورةُ الاختصار؛ فإني قُلتُ: «وتثنيتهما»، والذي يُثنى من إشارة المؤنث إنما هو (تا) لا (هذه)، فلو قُلتُ ما ذكرتَه لاحتجتُ إلى أن أقولَ: «وتثنية ذا وتا». فإن قيل: فهلَّا قُلتَ: «كهذا وهاتا وتثنيتهما» وأسقطتَ (هذه) كما أسقطتَ غيرها من الألفاظ التي أشارُوا بها إلى المفرد المؤنَّث، قُلتُ: لَمَّا كانت هذه هي أشهر الألفاظ التي أشارُوا بها إلى المفرد المؤنث، لم يَحسُن تركها، ولما كانت (تا) هي التي ثُنيت لم يُجز =

[الرابع: الموصول]

ثم قُلتُ: الرَّابِعُ: المَوْصُولُ(1)، وَهُوَ: مَا افْتَقَرَ(2) إِلَى الوَصْلِ بِجُمْلَةٍ خبريَّةٍ، أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ، أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ، وَإِلَى عَائِدٍ أَوْ خَلَفِهِ.

وأقولُ: الرابعُ مِن أنواعِ المَعارِف: الموصُولاتُ(3)، وهي عبارةٌ عمَّا يَحتاجُ إلى أمرَين:

[تفصيلُ ما يَحتاجُه الموصول]

أحدُهما: الصِّلَة، وهي واحدٌ مِن أربعةِ أُمور؛ أحدُها: الجملةُ، وشرطُها: أن تكونَ خبريَّةً(4)، أي: مُحتمِلةً لِلصدق والكذبِ(5)، تقول: «جاءَني الذِي قامَ» و«الذي

تركُها. اهـ وقد نقل هذه الزيادةَ كلٌّ من العدوي (١/ ٢١٨) والأمير (ص٥١)، وحَكم عليها الأول بعدم الصحة لِعدم مناسبتها لما في المتن، والثاني بأن فيها نظراً من وُجوه أحدها ما تقدم، لكن جاء في هامش نسخة خطية وُجدت فيها هذه الزيادة ما نصُّه: (هذه الزيادة في أصل نُسخة مقروءة على المؤلف وعليها خطُّه في أماكن متعدِّدة)، وجاء فيها أيضاً: (والظاهر أنه كان عبَّر بذلك أولاً ثم رجع عنه وغيَّره إلى ما هو عليه الآن في شرحه). اهـ قلتُ: وهو كذلك في إحدى النسخ.

(1) ويُسمى مبهَماً وناقصاً، وهو في الأصل اسمُ مفعول من وَصل الشيءَ بغيره: إذا جَعله من تمامه. «العدوي» (١/ ٢١٨).

(2) قال الفيشي: أي: افتقاراً متأصلاً؛ لأن الشيء إذا أُطلِق انصرف لِلفرد الكامل منه، والافتقارُ المتأصل هو اللازم الدائم، فخرجتِ النكرةُ الموصوفة بالجملة؛ لأنها لا تَفتقر إليها افتقاراً متأصلاً، وإنما تفتقر لها ما دامت موصوفةً بها. «العدوي» (١/ ٢١٨-٢١٩).

(3) أي: الاسمية؛ لأنَّه المُتبادِر عند الإطلاق، والظاهرُ أن إطلاقه على الحرفي مجازٌ، بدليل لُزُوم التقييد، ولو سُلِّم أنَّ إطلاقه عليهما على السواء فَقرينةُ ذِكره في المعارف التي هي أحدُ قِسمَي الأسماء تُرجِّحُ إرادة الاسمي دُون الحَرفيّ. «شرح الجوجري» (١/ ٣٠١).

(4) وشرطُها أن تكونَ معهودةً حتى يَتميَّزَ بها الموصولُ عند المخاطَب، إلا أن يكونَ ذلك في مَقام التفخيم، فيَحسُنُ أن تكونَ مُبهَمةً، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]. «شرح الجوجري» (١/ ٣٠٢) و«بلوغ الأرب» (ص١٤٥).

(5) أي: بِالنظر لذاتها بِقطع النظر عن القائل والواقع. «العدوي» (١/ ٢٢١).

أَبُوه قائمٌ»، ولا يَجوز «جاء الذِي هل قامَ؟» أو «الذِي لا تَضرِبْهُ!». **والثاني**: الظرفُ. **والثالثُ**: الجارُّ والمجرُور، وشرطُهما أن يَكونَا تامَّينِ[1]، وقد اجتَمعا في قوله تعالى. ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩]، واحترزتُ بِالتَّامَّينِ مِن الناقِصَين، وهُما اللَّذانِ لا تَتِمُّ بهما الفائدةُ؛ فلا يُقالُ: «جاء الذي اليَومَ» ولا «جاءَ الذي بِكَ»[2]، **والرابعُ**: الوَصفُ الصَّرِيحُ، أي: الخالِصُ مِن غَلَبةِ الاسميَّة، وهذا يكونُ صِلةً لِلألف واللام خاصّةً، نحو: «الضارِب» و«المضرُوب» كما سيأتي.

والأمرُ الثاني: الضَّميرُ العائِدُ مِن الصِّلةِ إلى الموصُول[3]، نحوُ: «جاءَ الذي قام أَبُوه» وشرطُه: أن يكونَ مُطابِقاً لِلمَوصُول في الإفراد والتَّذكير وفُروعِهما؛ وقد يَخلُفُه الظاهِرُ، كقولِه:

٦٧ـ سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعادَا وإِعْرَاضُها عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا[1]

(١) ٦٧- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٨٢).

اللغة: «سعاد» اسم امرأة، «أضناك» أورثك الضنى، وهو المرض الذي كلَّما ظننت أنه برئ عاد، «إعراضها» أراد به هجرانها وصدودها، «استمر» دام واتصل، وكلَّما ظننت أنها أقلعت عنه ظهر لك أنها لا تزال عليه، «وزاد» يُريد أنه لم يقف عند حد تحتمله وتقدر عليه.

الإعراب: «سعاد» يجوز نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: اذكر سعاد، ويَجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي سعاد، أو هذه سعاد، «التي» نعت لـ(سعاد)، مبني على السكون في محل نصب أو رفع، «أضناك» أضنى: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له. والكاف ضمير المخاطب (وأراد به نفسه، فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «حب» فاعل (أضنى)، وحب مضاف، و«سعاد» مضاف إليه، مجرور=

(1) أي: مُفيدَين فائدةً يَحسُن السكوتُ عليها. ويجبُ أن يكون مُتعلَّقُهما فعلاً محذوفاً، كـ«استقرَّ» ونحوِه، ولا يَجوز تقديرُه بـ«مستقِرّ» ونحوِه لِكونه مفرداً. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٠٢) و«بلوغ الأرب» (ص١٤٥).

(2) وحكى الكسائي: نزلنَا المنزلَ الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة، وهو شاذ. «بلوغ الأرب» (ص١٤٥).

(3) أي: لِيَرتبط الموصول بصِلته. السابق.

وحَمل عليه[1] الزَّمخشريُّ قولَ الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وذلك لأنه قدَّرَ الجملةَ الاسميَّة ـ وهي ﴿ٱلَّذِينَ﴾ وما بعده ـ مَعطوفةً على الجملة الفِعليَّة ـ وهي ﴿خَلَقَ﴾ وما بَعدَه ـ على معنَى أنه سُبْحانه خَلَق ما لا يَقدِر عليه سِواهُ، ثم هُم يَعدِلُون به ما لا يَقْدِرُ على شيءٍ. ولَولا أن التقديرَ: ثُم الذين كفرُوا بِه يَعدِلُون، كما أنَّ التقدير: سُعاد التي أضناكَ حُبُّها، لَلَزِم فسادُ هذا الإعراب؛ لِخُلُوِّ الصِّلة من ضَميرٍ، وهذا في الآية الكريمة خَيرٌ مِنه في البَيت؛ لأنَّ الاسمَ الظاهر النائبَ عنِ الضمير في البيتِ بِلَفظِ الاسم الموصُوف بِالموصولِ، وهو سُعاد، فحصَل التَّكرارُ[2]، وهو في الآية بِمعناه لا بِلَفظِه.

= بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث[*]، «وإعراضها» الواو عاطفة، وإعراض: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى (سعاد) مضاف إليه، «عنك» جار ومجرور متعلق بـ(إعراض)، «استمر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (إعراض)، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «وزادا» الواو عاطفة، زاد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (إعراضها)، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر.

الشاهد فيه: قوله: «التي أضناك حب سعاد»، حيث وضع الاسم الظاهر الذي هو قوله: «سعاد» في آخر الشطر الأول، موضعَ الضمير؛ فربط به جملة الصلة، والأصل أن يقول: سعاد التي أضناك حبها، ووضع الاسم الظاهر في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء، وذكروا أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ومنهم المؤلف نفسه، فقد ذكر في «المغني» أنه ضرورة لا يجوزُ تخريج القرآن عليه، فافهم ذلك وتدبَّره.

ومثل البيت الذي استشهد به المؤلف قولُ الشاعر، وهو مجنون ليلى:

فَيا ربَّ لَيلَى، أنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الَّذِي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

يريد: «وأنتَ الذي في رحمتِه أطمع»، فوضع الاسم الظاهر - وهو اسمُ الجلالة - موضعَ الضمير.

---

(1) قال في «المغني» (ص٦٥): هو ضعيف؛ لأنه يلزمه أن يكون مِن القليل.

(2) قال الأمير (ص٥٣): أقول: لكنه ليس تكراراً ثقيلاً، بل حَسناً للتلذذ.

(*) وجملة (أضناك . .) صلةُ الاسم الموصول لا محل لها من الإعراب.

وأجاز في الجملةِ وجهاً آخَرَ، وبَدأ به، وهو أنْ تكونَ مَعطوفةً على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، والمعنى: أنه سُبْحانه حَقِيقٌ بِالحَمد على ما خَلَقَ؛ لأنه ما خَلَقَه إلا نِعمةً، ثم الذين كفَروا بِربهم يَعدِلُون فيَكفُرُون نِعمتَه.

[تعدادُ الموصولات]

ثم قُلتُ: وَهُوَ «الَّذِي» وَ«الَّتِي» وَتَثْنِيَتُهُمَا، وَ«الأُلَى»[1] وَ«الَّذِينَ» وَ«اللَّاتِي» وَ«اللَّائِي»[2] وَما بِمَعْنَاهُنَّ، وَهُوَ «مَنْ» لِلْعالِمِ[3]، وَ«ما» لِغَيْرِهِ، وَ«ذُو» عِنْدَ طَيِّئٍ، وَ«ذا» بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ، وَ«أَيٌّ» وَ«أَلْ» فِي نَحْوِ: الضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ.

وأَقولُ: لَمَّا فَرغتُ مِن حَدِّ الموصُولِ شرَعتُ في سَردِ[4] المشهُورِ مِن أَلفاظِه: والحاصلُ أنها تَنقسِمُ إلى سِتةِ أَقسام؛ لأنها إمَّا لِمُفرَد، أو مُثنًى، أو مَجموعٍ، وكُلٌّ مِن الثَّلاثة إمَّا لِمُذكَّر، أو لِمؤنَّث.

[١- للمفرد المذكر]

فَلِلمُفرَد المذكَّر «الذي»، وتُستعمَلُ لِلعاقِل وغيرِه؛ فالأولُ نحو: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، والثاني نحوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، ولك في

(1) في الأصل: (وجَمْعُهُما و«الأُلى»)، ولم أرَ لفظ «جمعُهما» في غير طبعتي العدوي والأمير. نعم، وقع في بعض نُسخ الجوجري - على ما قال محققه -: «وجمعُهما الأُلى ...» دون واو العطف، ولكنْ في التنبيه الذي في آخِر شرحه للمسألة دليلٌ على عدم صحة زيادة اللفظة المذكورة.

(2) الأول والثاني لِجَمع المذكر؛ لأنه لم يَبقَ إلا الجمع وجمع المذكر مقدَّم، والثالث والرابع لجمع المؤنث توزيعاً للألفاظ الأربعة بين النوعين بالتساوي اعتماداً على الأصل؛ إذ لولا ذلك لَصرَّح بِخلافه. أفاده الجوجري (١/ ٣٠٨).

(3) عَدل إليه عن العاقل لإطلاقه على الباري سبحانه، والعجبُ كيف لا يتحاشَون عن لفظ مذكر أيضاً مع أنه يَستحيل اتصافُه تعالى به. «العدوي» (١/ ٢٢٥).

(4) أي: نسجِه وسَوقِه منتظِماً بعضُه مع بعض، يقال: فلان يسرد الحديثَ سرداً: إذا كان جيد السياق له، وأصلُه من سرَد الدرعَ: نَسَجها. «العدوي» (١/ ٢٢٩).

يائِه وَجْهان: الإثباتُ، والحَذفُ؛ فَعلى الإثباتِ تَكونُ إمَّا خَفيفةً فتَكون ساكِنةً، وإمَّا شَديدةً فتَكون إمَّا مَكسورةً، أو جارِيةً بِوُجُوهِ الإعرابِ، وعلى الحذفِ فيَكون الحرفُ الذي قَبلها إمَّا مَكسوراً كما كان قَبل الحذفِ، وإمَّا ساكِناً.

[٢- للمفرَد المؤنث]

ولِلمُفرَد المؤنَّث «التي»، وتُستعمَلُ لِلعاقِلة وغيرِها؛ فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، و«قد» هُنا لِلتوقُّع؛ لأنها كانت تَتوقَّع سَماعَ شَكْواها وإنزالَ الوحيِ في شَأنِها[1]، و«في» لِلسببيَّةِ أو الظَّرفيَّة، على حذفِ مُضاف: أي: في شَأنِه، والثاني نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، أي: سيَقول اليَهودُ: ما صَرَف المسلِمين عن التَّوجُّهِ إلى بيتِ المَقْدِس؟

ولك في ياءِ «التي» من اللُّغاتِ الخمسِ ما لَك في ياءِ «الذي».

ولِمُثنَّى المذكر: «اللَّذانِ» رفعاً، و«اللَّذينِ» جرًّا ونصباً.

ولِمُثنَّى المؤنث: «اللَّتانِ» رَفعاً، و«اللَّتينِ» جرًّا ونَصباً.

ولَك فِيهنَّ تَشديدُ النون[2]، وحذفُها، والأصلُ: التخفيفُ والثُّبوتُ.

---

(1) أي: أو لأنه ﷺ كان يَتوقع أن يُنزل الله تعالى حُكمَ الحادثة ويُفرِّج عن المُجادِلة كَرْبَها، أو لأن كليهما كانا يَتوقَّعان ذلك. وعلى هذا الأخير اقتصر الزمخشري وغيرُه. انظر: «الكشاف» (٤/ ٤٨٥)، و«إرشاد العقل السليم» (٨/ ٢١٥).

(2) وقُرئ في السبع: (ربَّنا أرِنا اللَّذَينِّ) بتشديد النون حالةَ النصب، (واللَّذَانِّ يَأتِيانها مِنكم). «العدوي» (١/ ٢٣١).

[٣- لِلجمع]

ولِجَمع المذكَّرِ: «الألى»[1] بِالقَصر والمدّ(١)، و«الَّذِين» بالياء مُطلقاً، أو بِالواو رفعاً[2].

ولِجَمع المؤنث: «اللَّائِي» و«اللَّاتِي» بِإثبات الياء وحذفِها فِيهما، وقد قُرئ: ﴿وَالَّٰئِي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بِالوَجهَين[3]، ولم يُقرَأ في السبعة: ﴿وَالَّٰتِي يَأْتِينَ الْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] إلّا بِالياء؛ لأنه أخفُّ مِن «اللّائي»؛ لِكونه بِغير هَمزةٍ.

---

(١) من شواهد المد قولُ الشاعر (وهو الشاهد رقم ٥٩ الذي سبق ذكره):

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الألاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَها

ومِن شواهد القصر قولُ الآخر:

نَحنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَينا

يريد: نحن الأُلى عُرفوا بالشجاعة وقهرِ الأعداء، هذا في جمع المذكر العاقل، وقد تُستعمل هذه الكلمة في جمع المذكر غيرِ العاقل، ومِن ذلك قول الشاعر:

تُهَيِّجُنِي لِلوَصْلِ أيامُنَا الأُلَى ... مَرَرْنَ عَلَينا والزَّمانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل، ومنه قولُ مجنون ليلى:

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَها ... وحَلَّتْ مَكاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

ومثلُه قول الآخر:

فأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ ... فَكُلُّ فَتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وقد تُستعمل في جمع المؤنث غير العاقل، ومنه قولُ الشاعر:

وتُبلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلى الأُلَى ... تَراهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالحِدَإِ القُبْلِ

الشاهد في قوله: «على الأُلى تراهن . . . إلخ»؛ فإنه عنى بذلك الأفراسَ التي يركبها الذين يَستلئمون: أي يَلبسون اللَّأْمَة، وهي ـ بفتح اللام وسكون الهمزة ـ أداةُ الحرب.

---

(1) يُكتب «الألى» بلا واوٍ للزومه «أل»، فلا يَشتبه بـ «إلى» الجارّة، بخلافِ «أُولى» الإشارية.

(2) وعليه قولُه:

نحنُ اللَّذونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا

(3) قرأ ابنُ عامر وعاصم وحمزة والكسائي بياء بعد الهمز، ونافعٌ بحذف الياء. انظر: «معجم القراءات» (٩/ ٥٠٤).

[الموصولات العامّة]

ومِن الموصُولات مَوصُولاتٌ عامَّةٌ في المفرَد المذكَّر وفُروعِه، وهي:

«مَن»، وأصلُ وَضعِها لِمَن يَعقِلُ(1)، نحو: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩].

و«ما» لِمَا لا يَعقِلُ(2) نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

و«ذو» في لُغة طَيِّئ(3)، يَقولُون: «جاءني ذُو قامَ».

[«ذا» وشرطُ موصوليَّتها]

و«ذا» بِشرطَين(4)؛ أحدُهما: أن يتقدَّمَ عليها «ما» الاستفهاميَّةُ، نحوُ: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠] أي: ما الذي أنزلَ رَبُّكم؟ أو «مَن» الاستفهاميّة، نحو: «من ذا لَقِيتَ؟» وقولِ الشاعِر:

٦٨ـ وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ ... قَدْ قُلْتُها لِيُقالَ: مَنْ ذا قالَها؟(١)

---

(١) ٦٨- هذا بيت من الكامل من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن جندل، صَنّاجة العرب في الجاهلية، وأَشْيَرِهم شعراً، مِن قصيدة مطلعها:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمالَها ... غَضبى عَلَيْكَ، فَما تَقُولُ بَدا لَها؟

وروايةُ صدر الشاهد في «ديوانه» (ص٢٣ طبع فيينا ١٩٣٧) هكذا:

وغَرِيبَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ حَكِيمَةٍ

وقد أنشد المؤلفُ هذا الشاهدَ كما أنشده هنا في «[شرح] قطر الندى» (رقم ٣٢).

---

(1) أي: وقد تأتي لغيره. انظر: «بلوغ الأرب» (ص١٤٧)، و«شرح الجوجري» (١/ ٣٠٩).

(2) أي: في الأصل، وقد تأتي أيضاً لغيره. انظر: الكتابين السابقين.

(3) كقوله:

وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرتُ والتي طَويتُ. والمشهورُ عندهم بِناؤها، وقد تُعرب بالحروف.

(4) ترك الشرط الثالثَ وهو ألا تكون للإشارة ـ نحو: مَنْ ذا الذاهبُ؟ وما ذا التَّواني؟ أي: مَن هذا الذاهبُ؟ وما هذا التَّواني؟ - لِتَبايُن المَعنيَين، فلا يصحُّ أحدُهما حيث يَصحُّ الآخَر. «شرح الجوجري» (١/ ٣١١) فما بعدها.

أي: مَن الذي قالها، وهذا الشرطُ خالَف فِيه الكُوفيُّون؛ فلم يَشتَرِطُوه، واستدَلُّوا بِقولِه:

٦٩- نَجَوْتِ وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[1]

= **اللغة:** «قصيدة» هي في الأصل فَعِيلة من القصد بمعنى مَفعُولة، وهي في اصطِلاح علماء العَروض عبارةٌ عن جملةٍ من الأبيات أقلها سبعة ـ وقيل: عشرة ـ سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان، «غريبة» يريد أنها نادرة مُنقطعة النظير.

المعنى: إن كثيراً من القصائد النادرة المثال قد صنعتُه صناعة عجيبة، وأحكمت صنعته، فيقول من تقرع أبياتها سمعَه: مَن قائلُ هذا الشعر البديع؟!

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «تأتي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع مِن ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتِر فيه جوازاً تقديرُه: هي يَعود على قصيدة، «الملوك» مفعول به لـ(تأتي)، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لـ(قصيدة)، باعتبار محله لأنه مبتدأ، أو في محل جر صفة له باعتبار اللفظ، «غريبة» صفة أيضاً لـ(قصيدة) فهي مرفوعة أو مجرورة(*)، «قد» حرف تحقيق، «قلتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد اللام(**)، «مَن» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «ذا» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «قالها» قال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ذا)، والضمير المتصل البارز مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل (يُقال)، أي: إن هذه الجملة هي مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «من ذا قالها»؛ فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة «قالها»، وعائد هو الضمير المستتر في «قال»، على ما بيَّناه في الإعراب.

(١) ٦٩- هذا عجز(***) بيت من الطويل، وصدرُه قوله:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ

وهذا البيت من كلمة لِيَزيد بن مُفرغ الحميري، يقولها بعد أن خرج من سجن عبيد الله بن زياد والي سِجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلفُ هذا الشاهد الذي هو عجز البيت في =

(*) ويجوز أن تكون بالنصب حالاً من الضمير المستتر في «تأتي».

(**) و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بـ «قُلت».

(***) في بعض النسخ الخطية إنشاد البيت كاملاً، وعليها كتب العدوي. انظر: (١/ ٢٣٢).

فزَعمُوا أن التَّقدير: والذي تَحمِلِينه طَليقٌ، فـ«ذا» موصولٌ مُبتدأ، و«تَحمِلين» صِلةٌ، والعائدُ محذوف، و«طَليق» خبرٌ.

الشرطُ الثاني: أن لا تكونَ «ذا» مُلْغاةً، وإلغاؤُها بأنْ تُركَّبَ مع «ما» فيَصِيرَا اسماً واحداً[1]؛ فتقول: «ماذا صنَعتَ؟»، ويُنزَّل «ماذا» بِمنزلة قولِك: أيّ شيء، فتكون

= كتابه «أوضح المسالك» في باب الموصول (رقم ٥٥)، وأنشد صدره في باب أسماء الأفعال والأصوات منه، وأنشد البيت كله في كتابه «[شرح] قطر الندى» (رقم ٣٣).

اللغة: «عدس» اسم صوت يُزجر به الفرس[*]، «عباد» هو عباد بن زياد، «نجوت» يروى في مكانه: «أمنتِ» أي: صرتِ في مكان تأمَنين فيه.

الإعراب: «عدس» اسم صوت، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ما» نافية، «العباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله: «إمارة»، أو بمحذوف حال منه، أو بما تعلق به الجار والمجرور السابق، «إمارة» مبتدأ مؤخر، «أمنت» فعل وفاعل، «وهذا» الواو واو الحال، هذا: اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، «تحملين» فعل مضارع، مرفوع بثبوت النون، وياء المخاطبة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ(تحملين) محذوف، والتقدير: تحملينه، «طليق» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب، وهذا الإعراب هو إعراب الكوفيين لِلبيت، وستَعرف ما في هذا الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «هذا تحملين طليق»، فإن الكوفيين زعمُوا: أن «هذا» اسم موصول والجملة بعده صلة، والعائد إليه محذوف، على نحو ما ذكره المؤلف وقرَّرناه في إعراب البيت.

ولم يرتضِ البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن «هذا» اسم إشارة مبتدأ، و«طليق» خبره، وجملة «تحملين» في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى المبتدأ، وتقدير الكلام: وهذا طليقٌ (هو) حال كونِه محمولاً لك.

ومن هنا يظهر لك أن الكوفيين لا يشترطون لاعتبار «ذا» اسماً موصولاً تقدُّمَ ما أو من الاستفهاميتَين، ولا خلوَّه من حرف التنبيه، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك كله.

(1) بدليل إثباتِ ألف «ما» إذا دَخل عليها جارٌّ، نحو: عمَّاذا تَسأل؟ لِوُقوعها في حشو الكلمة. «بلوغ الأرب» (ص١٥٠) و«شرح الجوجري» (١/ ٣١٣).

(*) كذا قال في تحقيق «شرح القطر»، وكتبتُ عليه هناك (ص٢١١): الذي في دواوين اللغة كـ«الصحاح» و«المحكم» وغيرهما أنه زجر للبغال خاصَّةً، قال البغدادي في «الخزانة» بعد أن أورد قصةَ البيت: وزعم ابن قُتيبة أن الذي ركبه ابن مفرغ فرس، . . . وهذا وهم . . . وقال بعضهم: إن عدس اسم بغلته، وهذا غير صحيح أيضاً؛ لأنها لم تكن له وإنما هي من بغال البريد. «خزانة الأدب» (٦/ ٤٨-٤٩).

مَفعولاً مُقدَّماً، فإنْ قَدَّرتَ «ما» مبتدأً و«ذا» خبراً، فهي مَوصولةٌ؛ لأنها لم تُلْغَ.

[«أيٌّ»]

ومِنها: «أيٌّ» كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) أي: الذي هو أَشَدُّ، وقد تَقدَّم الكلامُ فيها.

[«أل» والخلاف في موصوليَّتها]

ومِنها: «أل» الداخِلةُ على اسمِ الفاعِل، كـ«الضارِب»، أو اسمِ المفعُول كـ«المضرُوب»، هذا قولُ الفارِسيِّ وابنِ السَّرَّاج وأكثرِ المتأخِّرين، وزعَم المازنيُّ أنها مَوصُولٌ حرفيٌّ، ويَرُدُّه أنها لا تُؤَوَّلُ بِالمصدَر، وأنَّ الضمير يَعُود عليها(1)، وزَعم أبُو الحسَن الأخفشُ أنها حرفُ تَعريف(2)، ويَرُدُّه أنَّ هذا الوصفَ يَمتنِعُ تَقديمُ مَعمُولِه(3)، ويَجوز عطفُ الفِعل عليه، كقولِه تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤]، فعطف «أثرن» على «مُغيرات» لأن التَّقدير: فَاللَّاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ، و(المغيرات): مُفْعِلاتٌ مِن الغارَة، و(صُبْحاً) ظرفُ زمانٍ، كانُوا يُغِيرون على أَعدائهم في الصَّباح؛ لأنهم حِينئذٍ يُصِيبُونهم وهم غافِلُون لا يَعلَمون، ويُقال: إنها كانتْ سَرية لِرَسول الله ﷺ إلى بَني كِنانةَ، فأَبطأ عليه خَبرُها، فجاء به الوحيُ [إليه]، والنَّقْعُ: الغُبار، أو الصَّوتُ،

---

(١) مريم، ٦٩، وقد تقدم الكلام على هذه الكلمة في ٢٣٢.

---

(1) كما في نحو: «قد أفلح المُتقي ربَّه»، أي: الذي اتَّقى ربه، والضميرُ لا يَعود إلا على الأسماء خاصَّةً «العدوي» (١/ ٢٣٣).

(2) وحجتُه أن العامل يتخطَّاها نحو: «جاء الضارب» كما يتخطاها مع الجامد نحو: «جاء الرجلُ»، وأجيب بأن الإعراب إنما نُقل لما بعدها لِكونها على صورة الحرف. انظر: «العدوي» (١/ ٢٣٣).

(3) فلا تقول مثلاً: جاء زيداً الضاربُ، وأما قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فتقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. «بلوغ الأرب» (ص١٥٢).

مِن قوله[1] ﷺ[2]: «ما لم يكنْ نَقعٌ أو لَقْلَقَةٌ»[١] أي: فهَيَّجْنَ بالمُغار عليهم صِياحاً وجَلَبةً[٢].

(١) اللقلقة ـ بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة ـ هي شدة الصوت.

(٢) الجَلَبة ـ بفتح الجيم واللام والباء جيمعاً ـ اختِلاط الأصوات وشدتها، وإنما يكون ذلك عند الاضطِراب وكثرةِ أصحاب الصوت.

(1) المناسبُ: (كقوله) كما قرَّره بعض المشايخ، ويمكن الجوابُ بأن التقدير: وذلك مأخوذ من تفسير قوله... إلخ؛ فإنَّ تفسير الحديث هو الذي استند له أهلُ اللغة كما في «المصباح». «العدوي» (١/ ٢٣٤)، قلتُ: لم أر في «المصباح» هذا الذي قاله.

(2) كذا في الأصل، والصواب أنه من كلام عمر رضي الله عنه، جاء في «صحيح البخاري» إثر الحديث (١٢٩٠): باب ما يكره من النياحة على الميت، وقال عُمر رضي الله عنه: «دعهنَّ يَبكين على أبي سُليمانَ ما لم يكن نَقعٌ أو لَقلقة»؛ والنقعُ: الترابُ على الرأس، واللَّقلقةُ: الصوت. اهـ قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧): التفسير من كلامِ المصنف، وقد وافقه عليه غيرُه، قال البيهقي في «السنن الكبير»: أخبرنا أبو محمد بن يوسف الأصبهاني... عن شقيق قال: لَما مات خالدُ بن الوليد اجتمع نِسوةُ بني المُغيرة يَبكِين عليه، فقيل لِعُمرَ: أرسِل إليهنَّ فإنهن لا يَبلُغك عنهنَّ شيءٌ تَكره، فقال عمرُ: ما عليهنَّ أن يُهرِقنَ دُموعهن على أبي سليمان ما لم يَكن نقعٌ أو لَقلقة»، وهكذا رواه البخاري في «التاريخ الأوسط».. ثم نقل الخلاف في تفسير النقع، فليُنظر!

[الخامس: المعرّف بـ«أل»]

ثم قُلتُ: الخَامِسُ: المُحَلَّى بِـ«أَلْ» العَهْدِيَّةِ كَـ«جَاءَ القَاضِي»، وَنَحْوُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ...﴾ الآيَةَ، أَوِ الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، وَنَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وَنَحْوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾.

وَيَجِبُ ثُبُوتُها فِي فَاعِلَيْ «نِعْمَ وَبِئْسَ» المُظْهَرَيْنِ، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، وَ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾،

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ ...

فَأَمَّا المُضْمَرُ(1) فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ، نَحْوُ:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ ....

وَمِنْهُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١)، وَفِي نَعْتَيِ الإِشَارَةِ مُطْلَقاً، وَ«أَيٍّ» فِي النِّدَاءِ، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾، وَنَحْوُ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾، وَقَدْ يُقَالُ: «يَا أَيُّهَذَا».

---

(١) نعمَّا: لفظ مركب من كلمتين: إحداهما «نِعْم» التي تدل على إنشاء المدح، والثانية «ما»، وقد اختلف العلماء في «ما» هذه في مثل هذا التركيب، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:
الأول: أن «ما» هذه نكرة تامة؛ فهي تمييز للفاعل المستتر، وكأنه قيل: نِعمَ الشيء شيئاً هي، فالشيء هو الفاعل، وعبَّرنا به عن الضمير المستتر في نِعم، وشيئاً هو التمييز؛ وهو الذي وضعت «ما» موضعَه، و«هي» مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالمدح، وهذا المذهب هو الذي يُريده المؤلف بالإتيان بهذا المثال في هذا الموضع.
والمذهب الثاني: أن «ما» معرفة تامة، وهي فاعل نِعم، وجملة «نِعِمَّا» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم، و«هي» مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالمدح.
والمذهب الثالث: أن «ما» لا معنى لها؛ لأنها رُكبت مع «نعم» فصارَتا كلمة واحدة، وعليه يكون «نِعِمَّا» فعلاً ماضياً دالًّا على إنشاء المدح، و«هي» فاعلاً بنِعمَّا. =

---

(1) لَمَّا ذَكر فاعلَ «نِعم» و«بِئس» الظاهرَ استَطرد إلى ذِكر فاعلِهما المُضمَر، وإنْ لم يَكن مِن بابِ «أل» في شيء. «شرح الجوجري» (١/ ٣٢٠).

وَيَجِبُ فِي السَّعَةِ[1] حَذْفُهَا مِنَ المُنادى، إلَّا منِ اسْمِ اللهِ تعالى، والجُمْلَةِ المُسَمَّى بِهَا، وَمِنَ المُضافِ، إلَّا إذا كانتْ صِفَةً مُعْرَبةً بِالحَرْفِ، أوْ مُضافةً إلى مَا فِيهِ «أَلْ».

وأقولُ: الخامسُ مِن المعارِف: المُحَلَّى[2] بالألِف واللَّامِ[3] العَهْدِيَّة، أوِ الجِنسيَّةِ.

وأشرتُ إلى أنَّ كُلًّا مِنهما قِسمَان؛

[أقسام «أل» العهديَّة]

لأنَّ العَهديَّةَ إمَّا أنْ يُشارَ بها إلى مَعهودٍ ذِهنيٍّ أو ذِكرِيٍّ[4]؛ فَالأولُ كقولِك: «جاءَ القاضِي» إذا كان بَينَك وبَين مُخاطَبِك عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ، والثاني كقولِه تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ...﴾ [النور: ٣٥] الآيةَ، فإنَّ «أل» في ﴿ٱلْمِصْبَاحُ﴾ وفي ﴿ٱلزُّجَاجَةُ﴾ لِلعهدِ في ﴿مِصْبَاحٌ﴾ و﴿زُجَاجَةٍ﴾ المتقدِّمِ ذِكرُهما.

= فالجملة على هذا المذهب الأخير جملة فعلية، وعلى المذهبين السابقَين هي جملة اسمية؛ لأنها من مبتدأ وخبر، وهذا المذهب الأخير هو مذهب الفراء ومن وافقه.

---

(1) قال العدوي (١/ ٢٣٧): احترز بالسَّعة من الضرورة نحو:

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذانِ فَرَّا

(2) سُمي بذلك لأنها صارت له كالحِلية لأنها عرَّفته وأذهبتْ عنه النكارةَ، كما أن الحِلية تَدفع عن صاحبها البَشاعةَ. «العدوي» (١/ ٢٣٤).

(3) عبَّر به بعد التعبير سابقاً في المتن بـ«أل» إشارةً إلى جواز الوجهين وإنْ كان ما في المتن أولى.

ثم إنَّ مذهبَ الخليل أنَّ حرف التعريف «أل» والهمزةُ أصلية، وسيبويه يُوافِقه على أنَّ حرف التعريف هو «أل»، ولكنْ يُخالِفه في أصالةِ الهمزة ويَقول بِزيادتها. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣١٦-٣١٧).

(4) وبقي ـ كما في «المغني» (ص٧٢-٧٣) ـ المعهود الحضوري نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ونحو: القرطاسَ لِمن سدَّد سهماً. وسَكت عنه هنا اختصاراً.

[أقسام «أل» الجِنسيَّة]

و«أل» الجِنسيَّةُ قِسمانِ؛ لأنها إمَّا أنْ تَكونَ استِغراقيَّةً، أو مُشاراً بِها إلى نَفسِ الحقيقةِ[1]؛ فالأولُ كقولِه تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كُلُّ فَردٍ مِن أفرادِ الإنسان، ونحوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] أي: إنَّ هذا الكتابَ هو كلُّ الكُتب، إلَّا أنَّ الاستِغراقَ في الآية الأُولى لأفرادِ الجِنس، وفي الثانِية لِخَصائصِ الجِنس، كقولِك: «زيدٌ الرَّجُلُ» أي: الذي اجتمَع فيه صِفاتُ الرِّجالِ المحمودةُ، والثاني نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: مِن هذه الحقيقةِ، لا مِن كلِّ شيءٍ اسمُه ماءٌ.

[«أل» الزائدة خارجةٌ عن هذا الباب]

وقَولي: «العَهديَّة أو الجِنسِيَّة» خرَج به المُحَلَّى بِالألف واللام الزائِدَتَين؛ فإنها ليستْ لِعَهدٍ ولا جنسٍ، وذلك كقراءةِ بَعضِهم: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح ياءِ (لَيَخْرُجَنَّ) وضمِّ رائِه، وذلك لأنَّ الأَذَلَّ على هذه القراءةِ حالٌ، والحالُ واجبةُ التنكيرِ؛ فَلِهذا قُلنَا: إنَّ «أل» زائدةٌ لا مُعرِّفةٌ، والتقديرُ: لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنها ذَليلاً. ولكَ أن تُقدِّرَ أنَّ الأصلَ: خُرُوجَ الأَذَلِّ، ثم حُذف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، فانتَصب على المصدَرِ على سَبيل النِّيابةِ، وحِينئذٍ فلا يَحتاجُ لِدَعوَى الزيادةِ.

[مواضع ثُبوت «أل» وحذفها وجوباً]

ثم ذَكَرتُ أنَّ «أل» المعرِّفةَ يَجب ثُبوتُها في مَسألتَين، ويَجبُ حَذفُها في مَسألتَين:

---

(1) ويُعبَّر عنها بالتي لبيان الماهيَّة، وبالتي لبيان الطبيعة، وبالتي لِبيان الحقيقة. «بلوغ الأرب» (ص١٥٤).

[١- مسألتا الثبوت]

أمَّا مَسألتَا الثُّبوت فإحداهُما: أن يكونَ الاسمُ فاعلاً ظاهراً والفعلُ «نعْم» أو «بِئْسَ»، كقولِه تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأشرْتُ بالتَّمثيلِ بقولِه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥]، إلى أنَّه لا يُشترَط كونُ «أل» في نفسِ الاسمِ الذي وقع فاعِلاً كما في ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، بل يَجُوز كونُها [فيه وكونُها][1] فيما أُضِيف هو إليه، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾.

ولو كان فاعلُ «نِعْمَ وبِئْسَ» مُضمَراً وجَب فيهِ ثلاثةُ أمور، أحدُها: أن يكون مُفرَداً[2]، لا مُثنًّى ولا مَجموعاً، مُستتِراً لا بارِزاً، مُفسَّراً بِتمييزٍ بَعده[1]، كقولِك: نِعْمَ رَجلاً زيدٌ، ونِعمَ رَجُلَينِ الزَّيدانِ، ونِعْمَ رِجالاً الزَّيدُون، وقولِ الشاعر:

---

(١) يشترط في هذا التمييز خمسة شروط: أولها: أن يكون نكرة، فلا يصح الإتيان به معرفة.
والثاني: أن يكون عامًّا، ونريد بالعام ما يكون له أفراد متعددة، كرجل وامرأة وفتاة وكتاب، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن يكون تمييزاً هنا، نعم لو قلتَ: «نِعم شمساً شمسُ يَومنا» أو قلتَ: «نِعم قمراً قمرُ لَيلتنا» صح ذلك؛ لأن القمر يتعدَّد بتعدد الليالي، والشمسَ تتعدد بتعدُّدِ الأيام؛ فصار مِن قَبيل النكرة العامة ذاتِ الأفراد.
والشرط الثالث: أن تكون النكرة مما يَقبل أل؛ فخرج بذلك لفظُ «مثل» ولفظ «غير» ونحوهما مما هو متوغِّل في التنكير ولا يقبل أل، بناءً على ما ذهب إليه كثير من النحاة.
والشرط الرابع: أن يؤخَّر هذا التمييز عن الفعل الذي هو بِئس أو نِعم؛ فلا يصحُّ تقديمه عليهما.
والشرط الخامس: أن يُقدم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم، فلا يجوز أن يؤخَّر عنه.
والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله: «نِعم رجلاً زيد»، وقد اكتفى بذلك المثال المستوفي لكل هذه الشروط عن ذكر هذه الشروط.

---

(1) سقطت العبارة من الطبعة الحديثة.

(2) لم يذكر ذلك في المتن، قال شارحاه: استغنى عن التصريح بإفراد الضمير بذكر الاستتار؛ لأنَّ الماضيَ لا يَستتر فيه الضميرُ إلَّا إذا كان مُفرداً. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٢٢) و«بلوغ الأرب» (ص١٥٥).

٧٠- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ[1] لَمْ تَعْرُ نائِبَةٌ إِلَّا وكانَ لِمُرْتاعٍ بِها وَزَرَا[1]

(١) ٧٠- هذا بيت من البسيط، وقد زعم قوم أنه من كلام زهير بن أبي سُلمى المزني من قصيدة له يمدح فيها هَرِم بن سنان المري، اغتراراً بذكر اسم هَرِم فيه، مع أن زهيراً كان كثير المدح لهرم بن سنان المري، ولم أجد البيت في إحدى نُسخ ديوان زهير بن أبي سلمى التي بين يديَّ على اختلاف رواتها وشُراحها.

اللغة: «لم تعر»[*] أي: لم تنزل، «لمرتاع» أي: فَزِع، خائف، «وزراً» أي: ملجأ وحصناً، يريد أنه يدفع عنهم آثارَ نوائب الدهر بإحساناته إليهم.

الإعراب: «نعم» فعل ماض دال على إنشاء المدح، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «امرأ» الآتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، «امرأ» تمييز، «هرم» مبتدأ مؤخر، «لم» نافية جازمة، «تعر» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، «نائبة» فاعل (تعر)، «إلا» أداة استثناء، «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (هرم)، «لمرتاع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وزراً»[**] الآتي، «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: «مرتاع»، «وزرَا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذا الحال في المعنى مستثنًى من عموم الأحوال، ألستَ ترى أن معنى الكلام: لم تعرُ الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرمٌ فِيها وزراً لِلمرتاعين بها؟

الشاهد فيه: قوله: «نعم امرأ هَرم» فإن نعم فعل ماض فيه ضمير مستتر، ومرجعُه هو قوله: «امرأ» الذي وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإبهامه، فعاد الضمير هنا على متأخِّر لفظاً ورتبة، أما تأخره لفظاً فواضح، وأما تأخره رتبةً فإن من البديهي أن رتبة التمييز متأخرة عن رتبة الفاعل؛ لأن كل فعل يحتاج ألبتةَ إلى فاعل، والأصل فيه أن يتصل بالفعل، والغالب أن الكلام لا يحتاج إلى التمييز، ولكن هذا الموضع مما يُغتفَر فيه عَود الضمير على المتأخر على نحوِ ما علمتَ مما سبق، وشيء آخر يُوضح لك هذا، وهو أن الفاعل عُمدة، والتمييز فضلة، بدليل أن الفاعل مرفوعٌ وهو جزء من الجملة، والتمييز منصوب وليس جزءاً من الجملة.

وفي البيت شاهد آخَر: وذلك في قوله: «إلا وكان لمرتاع بها وزرَا»، وذلك حيث اقترنت جملة الحال الماضوية الواقعة بعد إلا بالواو، والمستعمل الكثير في اللسان أن تجيء جملة الحال ـ إذا كانت بهذه المثابة ـ غير مقترنة بالواو.

---

(1) بكسر الراء اسم رجل، وقد ذكر العدوي في (١/ ٢٣٦) أنه بالفتح، وكرَّر ذلك في (١/ ٢٤٠) وقال: هو ابن سنان الجواد المشهور، وليس ما قاله بصحيح.

(*) ذكر العدوي (١/ ٢٤٠) أنه وقع في نسخة: «لم تعدُ» بالدال.

(**) كذا قال الفيومي أيضاً، وتعلُّقه به غير ظاهر؛ لأنه اسمٌ غير عامل؛ فالأولى تعلُّقه بـ(كان)، أو بمحذوف صفة لـ(وَزر).

والثانيةُ: أن يكونَ الاسمُ نَعتاً: إمَّا لاسمِ الإشارةِ نحوُ: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، وقولِك: «مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ»، أو نَعتَ «أيُّها» في النِّداء، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]، ولَكن قد تُنْعَتُ «أيٌّ» بِاسمِ الإشارةِ كقَولِك: «يا أيُّهَذا»(١)، والغالِبُ حِينئذٍ أنْ تُنعَتَ الإشارةُ كقولِه:

٧١ـ أَلَا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هلْ أنْتَ مُخْلِدِي؟(٢)

---

(١) اعلم أن «يا» إذا نعتت بمذكر فإن لفظها يذكر، كما في الآيتين اللتين تلاهما المؤلف، وإذا نعتت بمؤنث فإن لفظها يؤنث، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وكما في قول أوس بن حجر:

أَيَّتُـهـا الـنَّـفْـسُ أَجْـمِـلِـي جَـزَعَـا ... إنَّ الـذِي تَـحْـذَرِيـنَ قَـدْ وَقَـعَـا

(٢) ٧١- هذا بيت من الطويل، وهو من مُعلقة طرفة بن العبد البكري أحدِ شعراء الجاهلية، وهو مِن شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٩).

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني ويكفني ويمنعني، «الوغى» هو في الأصل الأصوات والجَلَبة، ثم استعملوه في الحرب والقتال لِما فيهما من الأصوات، «مُخلدي» أراد: هل تضمن لي البقاء بزجرك إيايَ ومنعِك لي من مُنازَلة الأقران؟

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «أيهذا» أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي)، مبني على السكون في محل رفع، «الزاجري» الزاجر: بدل من اسم الإشارة، أو نعتٌ له، أو عطف بيان عليه، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مفعول به؛ مبني على السكون في محل نصب، وقيل: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهو ضعيف، «أحضر» فعل مضارع يُروى مرفوعاً فلا لبس فيه، لأنه فِعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، ويُروى منصوباً، فهو منصوب بـ(أن) المصدرية المحذوفة، وستَعرف ما فيه، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «الوغى» مفعول به لـ(أحضر)، «وأن» الواو عاطفة، أن: مصدرية ناصبة، «أشهد» فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «اللذات» مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «أنت» ضمير منفصل مبتدأ، «مخلدي»=

(*) والمصدر المنسبك معطوف على المصدر المنسبك قبله، وهو في موضع جر بحرف محذوف، والتقدير: أيهذا الزاجري عن حُضور الوغى وشهودِ اللذات. وقيل: التقدير: لحضور الوغى بلام التعليل.

وقد لا تُنعَتُ كقولِه:

٧٢ـ أيُّــهَــذَانِ كُــلَا زَادَيْــكُــمَــا(١)

= مخلد: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: «أيهذا الزاجري»، حيث نعت «أي» باسم الإشارة، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام، وهذا هو الغالب إذا نُعت «أي» باسم الإشارة.

وفي البيت شاهد آخر، وهو انتصاب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أحضر» بـ(أن) المصدرية المحذوفة، وذلك عند مَن روى هذا الفعل بالنصب، وهم الكوفيون، والذي سهَّل النصب مع الحذف ذِكرُ «أن» في المعطوف، وهو قوله: «وأنْ أشهدَ» فافهم ذلك، ونظيرُ ذلك قولهم في مثل هذا: «تَسمَعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» بنصب تَسمعَ، فأما البصريون فيَروُون البيت برفع «أحضر»، والمثل برفع «تسمع»، وذلك لأنهم لا يُجيزون أن يَنتصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة، من قِبَل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة، والعامل الضعيف لا يَعمل إلا وهو مذكور (انظر: ص٧١ السابقة).

(١) ٧٢- هذا صدر بيت من الرمل، وعجزُه قوله:

ودَعَــانِــي واغِــلاً فــيــمَــنْ يَــغِــلْ(*)

وفي بعض نسخ الشرح ذكر البيت كاملاً، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «واغلاً» هو الرجل الذي يَدخل على القوم وهم يَشربون من غير أن يُدعى لذلك، «يغل» أصله يَوْغِل ـ بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين، فحُذفت الواو لوقوعها بين عدوَّتيها، على نحوِ ما علمتَ مما سبق للمؤلف أول الكتاب في (ص٨٤).

الإعراب: «أيهذان» أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، ها: حرف تنبيه، ذان: اسم إشارة نعت لـ(أي)، مبني على الألف في محل رفع، وقيل: مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى، «كلا» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «زاديكما»(**) زادي: مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، والكاف ضمير المخاطَب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم حرفُ عِماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب، «ودعاني» الواو عاطفة، دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «واغلاً» حال من المفعول به، وهو ياء المتكلم، «فيمن» في: حرف جر، من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بـ(في)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(واغل)، «يغل» فعل مضارع، وفاعله ضمير=

(*) ويُروى: فيمَن وَغِل. العيني (٤/ ١٧١٧).

(**) أنشده ثعلب في «مجالسه» (ص١١) وابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٩٩) وغيرُهما: زادكما بالإفراد.

[٢- مسألتا الحذف]

وأمَّا مَسألتَا الحذفِ فإحداهُما: أنْ يكونَ الاسمُ مُنادًى[1]؛ فتقولُ في نداءِ الغلامِ والرجل والإنسانِ: «يا غُلامُ، ويا رَجلُ، ويا إنسانُ»، ويُستثنَى مِن ذلك أمْران:

أحدُهما: اسمُ الله تعالى[1]؛ فيَجوزُ أنْ تَقولَ: يا أللهُ، فتَجمَعُ بين «يا» والألفِ واللام، ولك قَطعُ ألفِ اسمِ الله تعالى وحَذفُها.

والثاني: الجملةُ المُسَمَّى بها؛ فلو سَمَّيْتَ بِقولِك: «المُنْطَلِقُ زَيدٌ» ثمَّ نادَيْتَه قلتَ: يَا المُنْطَلِقُ[2] زيدٌ.

الثانيةُ: أن يكونَ الاسمُ مُضافاً كقولِك في الغُلام والدارِ: «غُلامِي، ودارِي»، ولا تَقُلْ: الغُلامِي، ولا الدَّارِي، فتَجمَع بين «أل» والإضافة، ويُستثنَى مِن ذلك مَسألَتان:

إحداهما: أنْ يكونَ المُضافُ صِفةً مُعرَبَةً بِالحروف؛ فيَجوزُ حِينئذٍ اجتِماعُ «أل» والإضافةِ، وذلك نحوُ: «الضارِبا زيدٍ» و«الضاربُو زيدٍ»[٢].

= مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على الاسم الموصول، والجملةُ لا محل لها صلة الموصول.
الشاهد فيه: قوله: «أيهذان» حيث نعت «أي» باسم الإشارة الذي للمثنى، وهو قوله: «ذان»، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام، وذلك قليل.

(١) الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن تَحذفَ حرف النداء، وتُعوِّض منه ميماً مشددة في آخر الاسم؛ فتقول: اللهمَّ؛ وربما جُمع بين الميم المشددة وحرف النداء، وهذا خاص بالشعر، ومنه قولُ الراجز:

إنِّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا ... أقُـولُ: يَـا الـلَّـهُـمَّ، يـا الـلَّـهُـمَّـا

(٢) ومِن ذلك قولُ عنترة بن شداد:

ولَـقَـدْ خَـشِـيـتُ بِـأنْ أَمُـوتَ ولَـم تَـدُرْ ... لِـلْـحَـرْبِ دائِرةٌ عَـلى ابْـنَـيْ ضَـمْـضَـمِ

الـشـاتِـمَـيْ عِـرْضِـي ولَـم أَشْـتُـمْـهُـمَـا ... والـنَّـاذِرَيْـنِ إذَا لَـمَ الْـقَـهُـمَـا دَمِـي =

---

(1) السببُ في ذلك كراهةُ اجتِماع تعريفَين في كلمة واحدة، فلا تقول: يا الرَّجلُ، إلا في ضرورة الشعر. وعن ذلك احتَرز بقوله في المتن: «في السعة». «شرح الجوجري» (١/ ٣٢٥) و«بلوغ الأرب» (ص١٥٦-١٥٧).

(2) يُقرأ بقطع همزة (المنطلق)؛ لأنه إذا سمي بما فيه همزةُ وصل صارت قطعاً، وهو منادًى مبني على ضم مقدر مَنع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة الحكاية. «العدوي» (١/ ٢٤١) وقيل: لا تقطع الهمزة.

والثانيةُ: أن يكونَ المضافُ صِفةً والمضافُ إليه معمولاً لها وهو بالألف واللامِ[1]؛ فيَجُوز حِينئذٍ أيضاً الجمعُ بين «أل» والإضافة، وذلك نحوُ: «الضّاربُ الرَّجُلِ» و«الرَّاكبُ الفَرَسِ»[1].

[لا يُجمع بين «أل» والإضافةِ في غير ما تقدم]

وما عَداهما لا يَجُوز فيه ذلك، خِلافاً لِلفَراء في إجازةِ «الضاربُ زيدٍ» ونحوه ممّا المضافُ فيه صفةٌ والمضافُ إليه مَعرفةٌ بِغيرِ الألف واللام، ولِلكوفِيِّين كُلّهم في إجازة نحوِ: «الثلاثةُ الأثوابِ»[2] ونحوِه مِمَّا المضافُ فيه عَددٌ والمضافُ إليه مَعدُودٌ، ولِلرُّمَّانِيِّ والمبرد والزمخشرِيِّ في قولهم [في] «الضارِبِي» و«الضارِبِك» و«الضارِبِه»: إنْ الضمير في مَوضِعِ خَفضٍ بِالإضافة.

= ومحلُّ الاستشهاد به في قوله: «الشاتمي عِرضي»، فإن «الشاتمي» صفة؛ لكونه اسمَ فاعل، وهي معربة بالحروف؛ لكونها مثنى، وقد أُضِيفت إلى «عرضي» الذي هو مفعولٌ به لهذه الصفة.

(١) ومن شواهد ذلك قولُ النابغة الذبياني:

الـواهِـبُ الـمـائـةِ الأَبْـكـارِ زَيَّـنَـهَـا   سَعْدانُ تُوضِحَ فِي أَوْبـارِهـا الـلِّـبَـدُ

(٢) إذا أُريد تعريف العدد المضاف إلى المعدود ـ على ما اختارَه البصريون ـ أُدخلت أل على المضاف إليه، كقول ذِي الرمة:

وهَل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى   ثَـلَاثُ الأَثـافِـي وَالـدِّيـارُ الـبَـلَاقِـعُ؟

(١) في معنى ما هو بالألف واللام من ذلك ما هو مُضافٌ إلى ما هي فيه، كـ«الضارب رأسِ الرجلِ» أو مضافٌ إلى ضميرِ ما هي فيه، ولم يذكرهما إما لأنهما في معنى ما ذكره، أو لقلّتهما بالنسبة إلى ما ذَكَره. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٢٦-٣٢٧ و٣٢٨).

[السادس: المضاف لمعرِفة]

ثم قُلتُ: السَّادِسُ: المُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ، كـ«غُلَامِي» وَ«غُلَامِ زَيْدٍ».

وأقولُ: هذا خاتمةُ المعارِفِ، وهو المضافُ لِمَعرفةٍ(1).

[رُتبتُه في التعريف]

وهو في دَرجةِ ما أُضِيف إليه، فـ«غُلامُ زيدٍ» في رُتبةِ العَلَم، و«غُلامُ هذا» في رُتبةِ الإشارةِ، و«غُلامُ الَّذي جاءَك» في رُتبةِ الموصُولِ، و«غُلامُ القاضِي» في رُتبةِ ذِي الأداةِ، ولا يُستثنَى مِن ذلك إلَّا المضافُ إلى المضمَر كـ«غُلامِي»؛ فإنه ليس في رُتبةِ المضمَر، بل هو في رُتبةِ العَلَم. هذا هو المذهَبُ الصَّحيح، وزعمَ بعضُهم أنَّ ما أُضِيف إلى مَعرفةٍ فهو في رُتبةِ ما تَحتَ تِلكَ المعرِفة دائماً، وذهب آخَرُ إلى أنه في رُتبَتِها مُطلَقاً، ولا يُستثنَى المضمَرُ، والذي يدلُّ على بُطلانِ القولِ الثاني قولُه:

٧٣- كَـخُـذْرُوفِ الـوَلِـيـدِ الـمُـثَـقَّـبِ(١)

(١) ٧٣- هذا الشاهد قطعة من بيت من الطويل لامرئ القيس(*) بن حُجْر الكندي، أحدِ فحول الشعراء في الجاهلية، والبيتُ بتمامه هكذا(**):

فَـأَدْرَكَ لَـم يُـجْـهَـدْ، ولَـم يُـثْـنَ شَـأْوُهُ ... يَـمُـرُّ كَـخُـذْرُوفِ الـوَلِـيـدِ الـمُـثَـقَّـبِ

وهذا البيتُ من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمةَ الفَحْل أمام امرأة اسمها أم جندب، وتحاكَما إليها في أن يصف كل واحد منهما فرسَه في قصيدة، ومطلعُ قصيدة امرئ القيس قولُه: =

(1) أي: إضافةً محضةً ولم يكن المضافُ متوغلاً في الإبهام كـ«غير» بقرينة ما يأتي في الإضافة، فيُخصُّ به عُمومُ قوله هنا. انظر: «بلوغ الأرب» (ص١٥٧) و«شرح الجوجري» (١/ ٣٢٩).

(*) ووقع في شعر طُفَيل الغَنوي وليلى الأخيليَّة أيضاً. انظر: «ديوان طفيل» بشرح الأصمعي (ص٣٠) و«ديوان ليلى» (ص٥٤).

(**) أي: على رواية الأصمعي وهي المشهورة في كتب النحو، والرواية عند غيره: فأدرك لم يَعرقْ مَناطُ عِذارِه. انظر مثلاً: «ديوانه» بشرح السكري (١/ ٣٩٤) وبشرح أبي جعفر النحاس (ص١٤١).

فوصفَ المضافَ لِلمُعرَّفِ بِالأداة بالاسمِ المعرَّفِ بِالأداة، والصفةُ لا تكون أعرف مِن الموصوف، وعلى بُطلانِ الثالِثِ قولُهم: «مَرَرتُ بِزيدٍ صاحِبِكَ»(١).

= خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي على أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

ومَطلعُ قصيدة علقمةَ قولُه:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ وَلَم يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذا التَّجَنُّبِ

لغة بيت الشاهد: «أدرك» أي: أدرك هذا الفرس الوحش الذي كان يُطارده، «لم يجهد» أي: على طبيعته مِن غير أن أُجهده أو أبعثه أو أثيره، «شأوه» الشأو: الشَّوط البعيد، «الخذروف» لُعبة للصبيان يُدِيرونها بخيط في أكفِّهم فلا تكاد تُرى لِسُرعة دورانها.

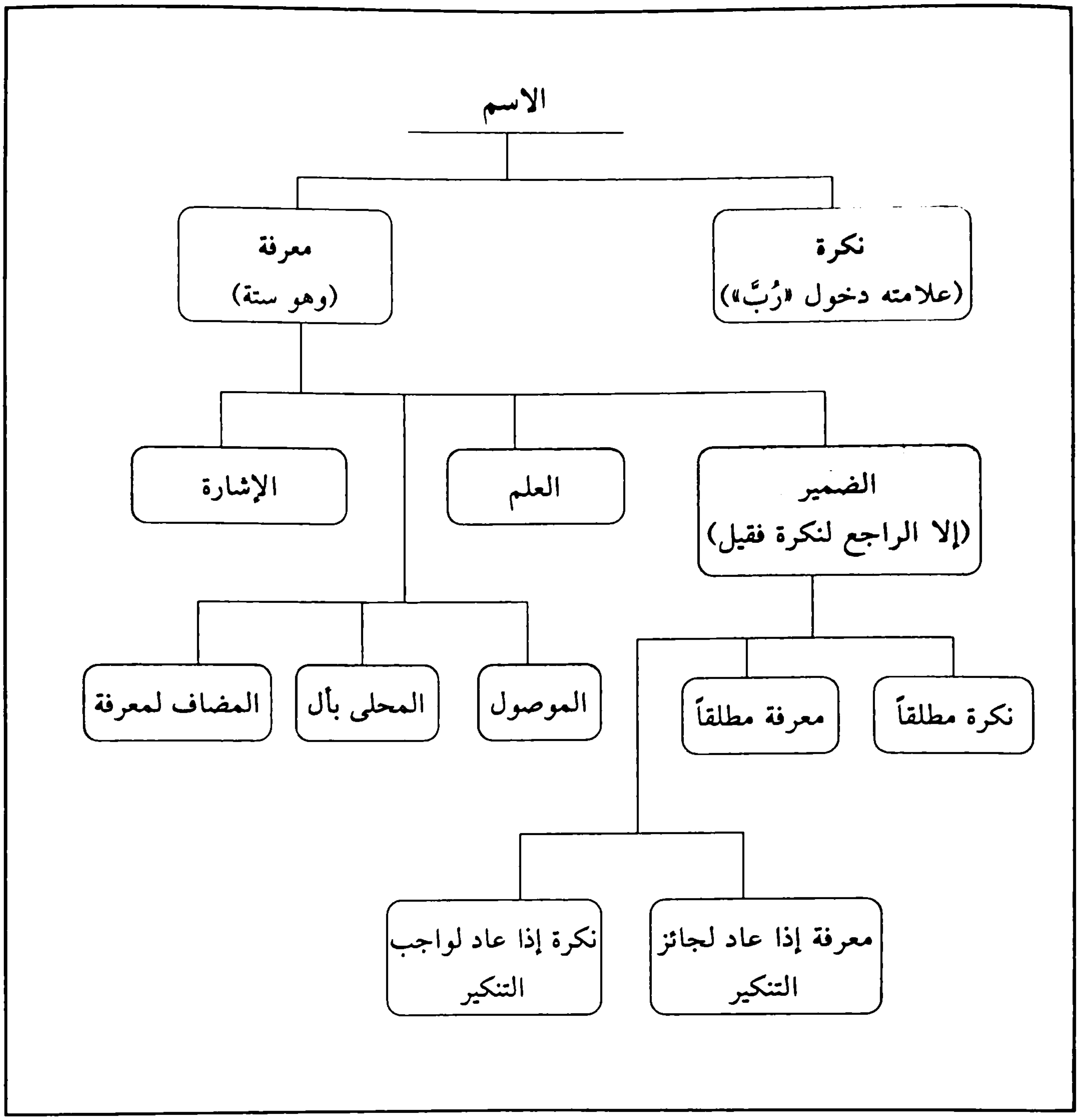
المعنى: يصف فرسه بأنه أدرك الصيدَ من غير أن يُجهده، وأنه كان سريعاً سرعةً تشبه سرعة خذروف الوليد.

الإعراب: «أدرك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى الفرس المذكور في أبيات قبل هذا البيت، «لم» نافية جازمة، «يجهد» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بـ(لم)، ونائب فاعله ضمير الفرس، والجملة في محل نصب حال من فاعل (أدرك)، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، «يثن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، «شأوه» شأو: نائب فاعل «يثن»، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل نصب بالعطف على جملة الحال، «يمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى الفرس، «كخذروف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: يمر مرًّا كائناً كمرِّ خذروف(*)، وخذروف مضاف و«الوليد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «المثقب» صفة لـ(خذروف).

الشاهد فيه: قوله: «كخذروف الوليد المثقب» فإن قوله: «المثقَّب» نعت لقوله: «خذروف» في قوله: «خذروف الوليد» على ما عَلِمناه من الإعراب، وهذا النعت محلًّى بالألف واللام، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام، والنعت لا يجوز أن يكون أعرفَ من المنعوت؛ فدلَّنا ذلك على أن المحلى بأل ليس أعرفَ من المضاف إلى المحلى بأل؛ فثبَت أن المضاف إلى معرفة يكون في رُتبة هذه المعرفة، وفي كلام المؤلف دليلٌ على استثناءِ المضاف إلى الضمير، فتنبَّه لهذا وافهمه.

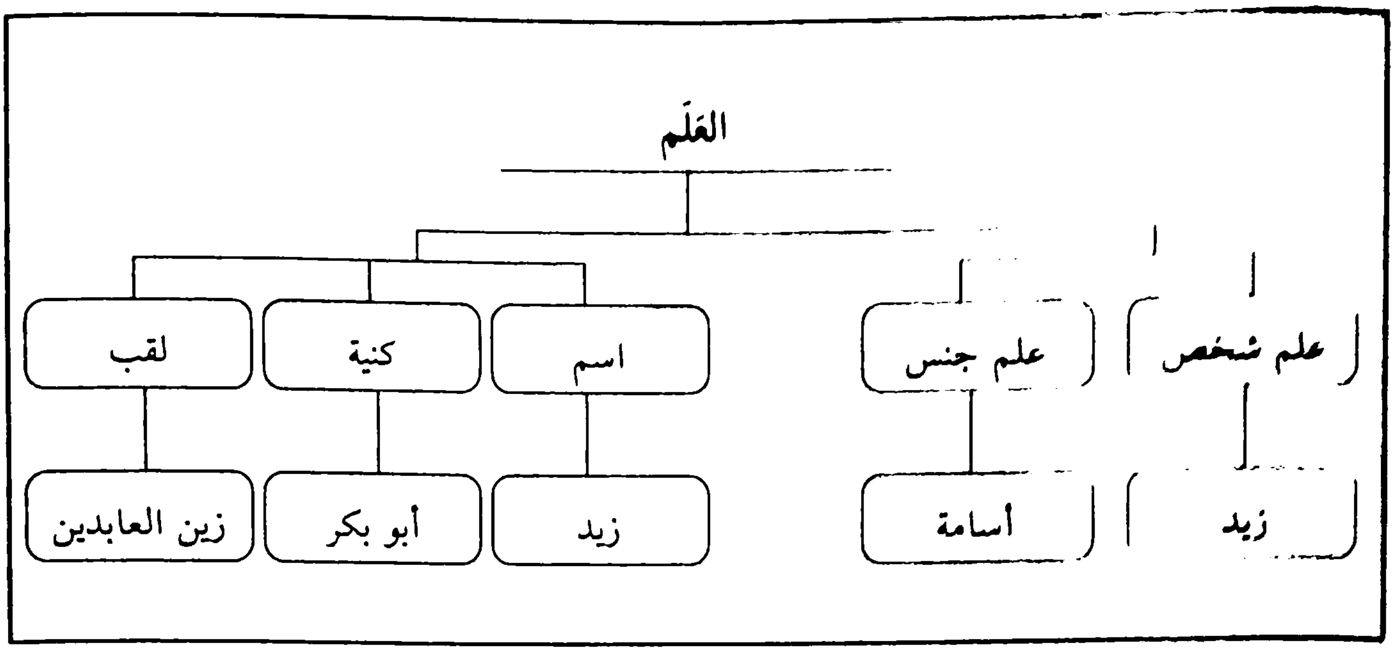
(١) وجه دلالة هذا المثال أن النعت ـ وهو قولهم: صاحبك ـ مضاف إلى الضمير، والمنعوت عَلَم؛ فلو كان المضاف إلى الضمير في رُتبة الضمير لكانت الصفة أعرفَ مِن الموصوف؛ ومن المقرَّر عند النحاة أن الصفةَ لا يجوز أن تكونَ أعرفَ من الموصوف؛ فدلَّ اتفاقهم على صحة هذا المثال ـ مع هذا المقرَّر عندهم ـ على أن المضاف إلى الضمير ـ مثل: صاحبك ـ في رُتبةِ العَلَم كزيد.

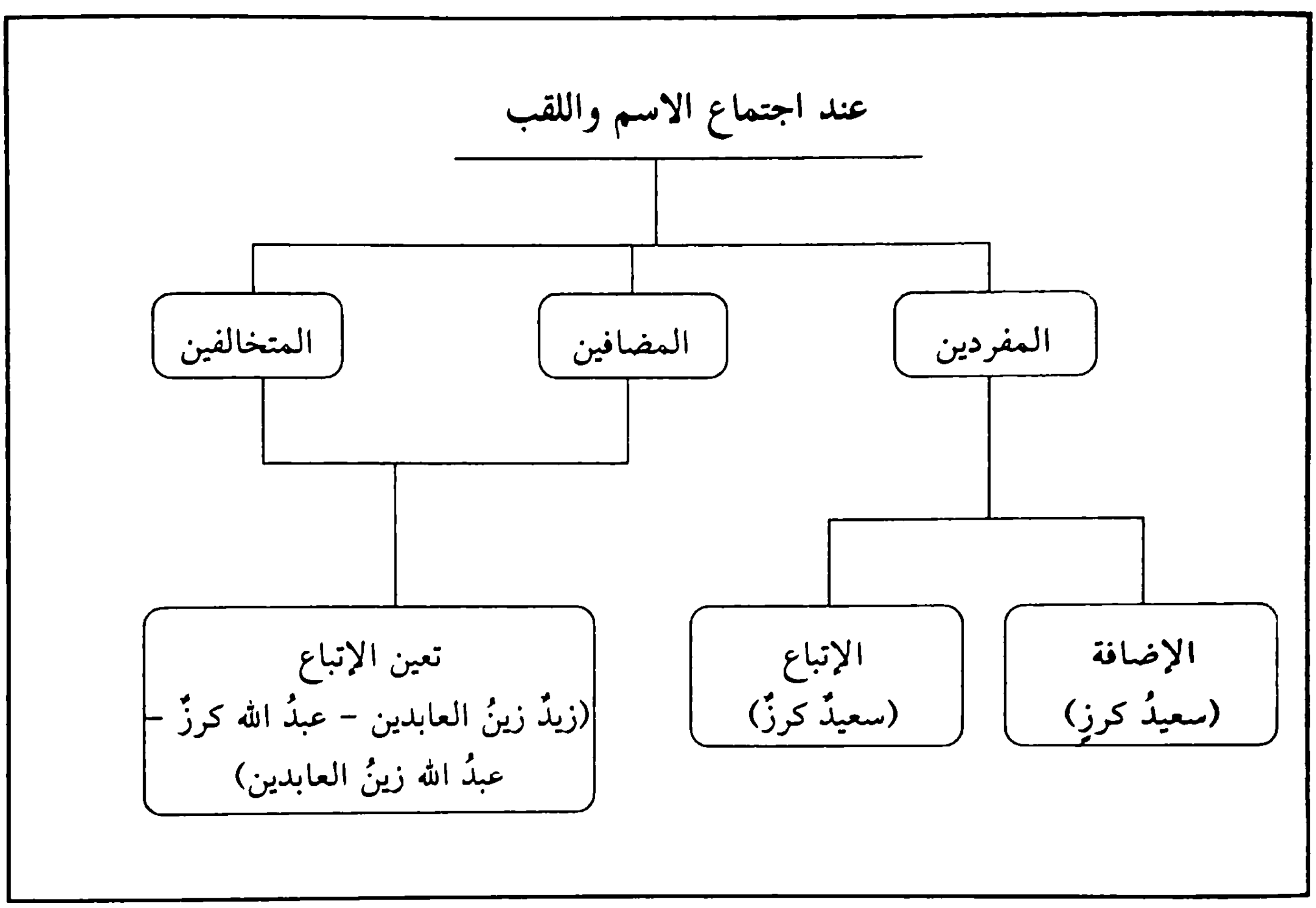
(*) فإذا جُعلت الكاف اسماً بمعنى (مثل) كانت حالاً من فاعل (يمرُّ) واستُغني عن تقدير المحذوفين، لكنْ ما ذكره المحقق أشهرُ وأكثر في أمثال هذه العبارة.

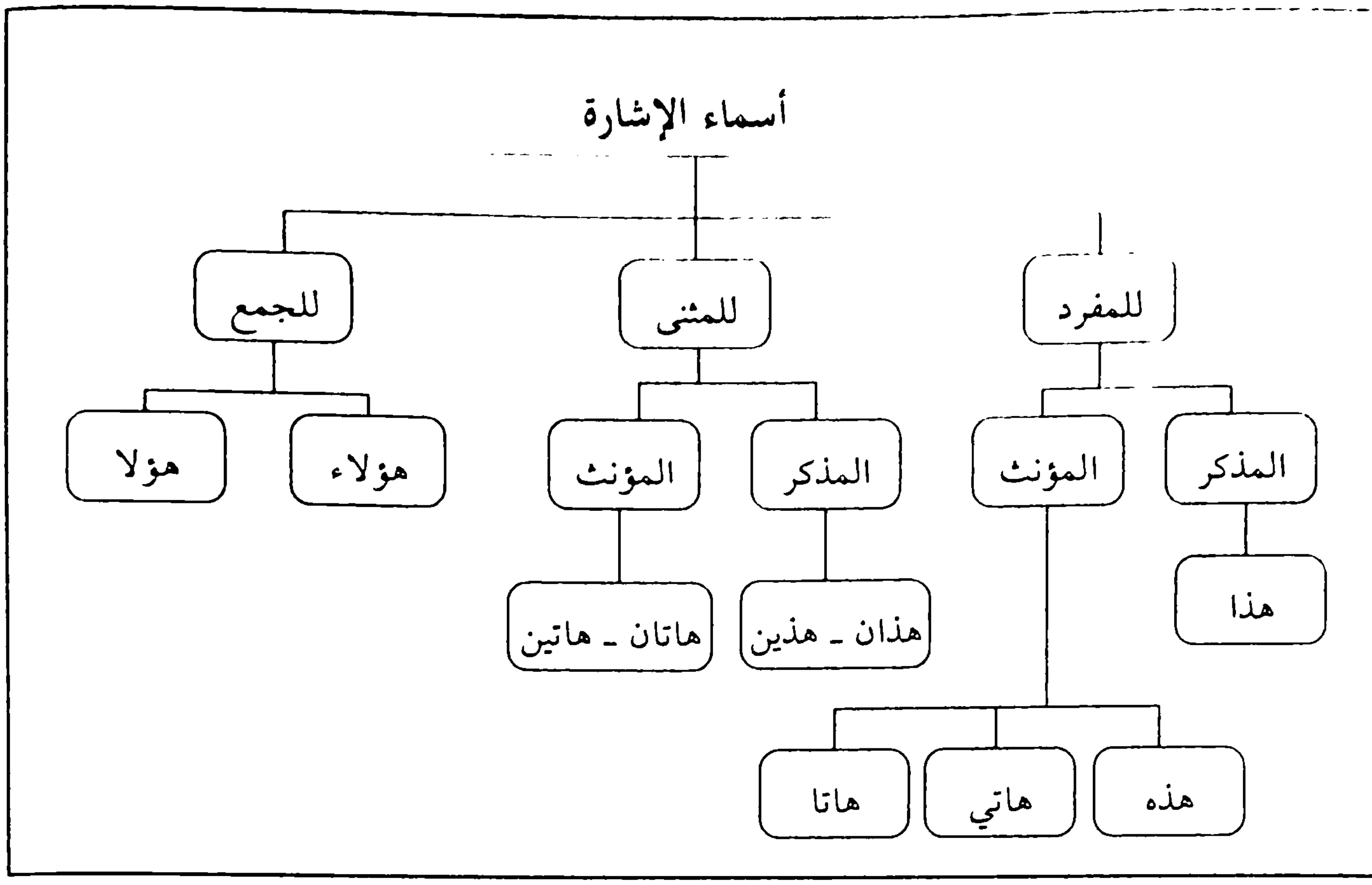

الاسم
نكرة
(علامته دخول «رُبَّ»)
معرفة
(وهو ستة)
الضمير
(إلا الراجع لنكرة فقيل)
العلم
الإشارة
نكرة مطلقاً
معرفة مطلقاً
الموصول
المحلى بأل
المضاف لمعرفة
معرفة إذا عاد لجائز التنكير
نكرة إذا عاد لواجب التنكير

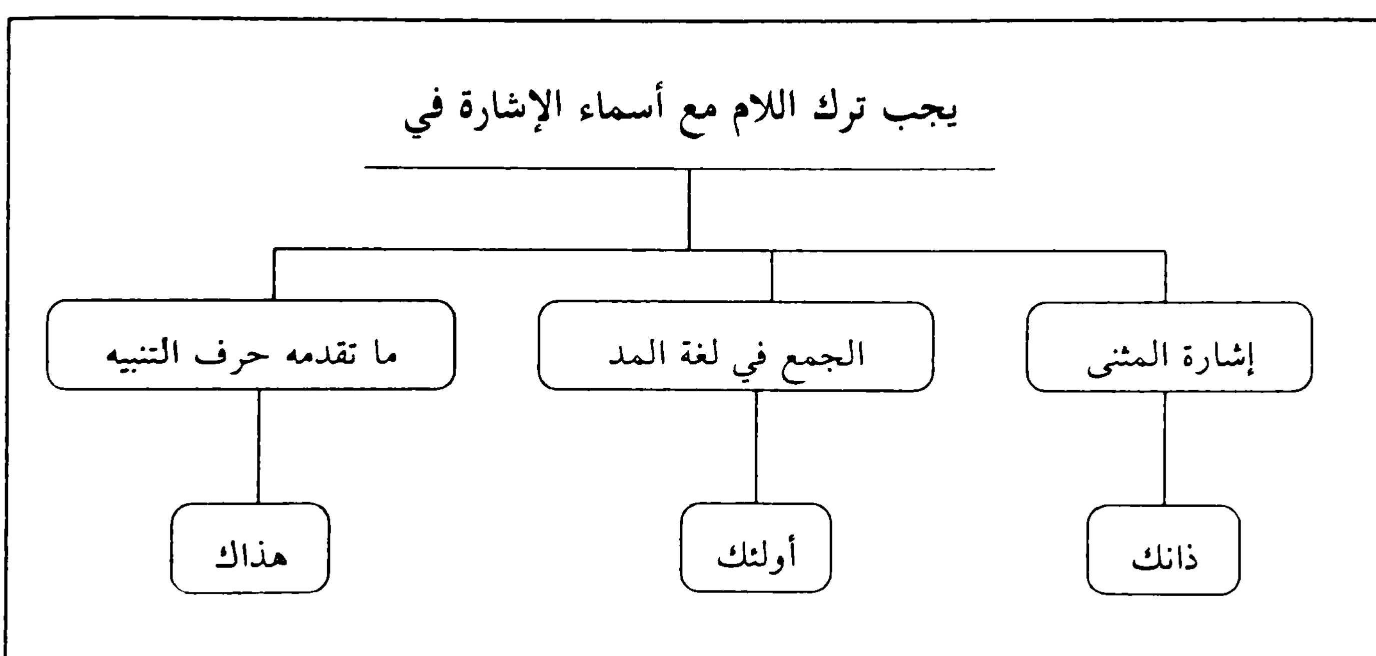
مرجع الضمير

- مع المتكلم والمخاطب
  - حضور من هو له
- مع الغائب
  - لفظ
    - غالب (وهو المتقدم)
      - في اللفظ والتقدير ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾
      - في اللفظ فقط ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾
      - في التقدير فقط ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾
    - غيره (وهو المتأخر لفظاً ورتبة في)
      - باب ضمير الشأن ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾
      - المخبر عنه بمفسره ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾
      - الضمير في باب نعم ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾
      - مجرور رُبَّ (رُبه رجلاً)
      - الضمير في التنازع (قاما وقعد أخواك)
      - المبدل منه ما بعده (ضربتُه زيداً)
      - المتصل بالفاعل المقدم (جزى ربه عني عديَّ..)
  - غيره ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾


العَلَم
علم شخص
علم جنس
اسم
كنية
لقب
زيد
أسامة
زيد
أبو بكر
زين العابدين


عند اجتماع الاسم واللقب
المفردين
المضافين
المتخالفين
الإضافة
(سعيدُ كرزٍ)
الإتباع
(سعيدٌ كرزٌ)
تعين الإتباع
(زيدٌ زينُ العابدين - عبدُ الله كرزٌ -
عبدُ الله زينُ العابدين)


أسماء الإشارة
للمفرد
للمثنى
للجمع
المذكر
المؤنث
المذكر
المؤنث
هؤلاء
هؤلا
هذا
هذان ـ هذين
هاتان ـ هاتين
هذه
هاتي
هاتا

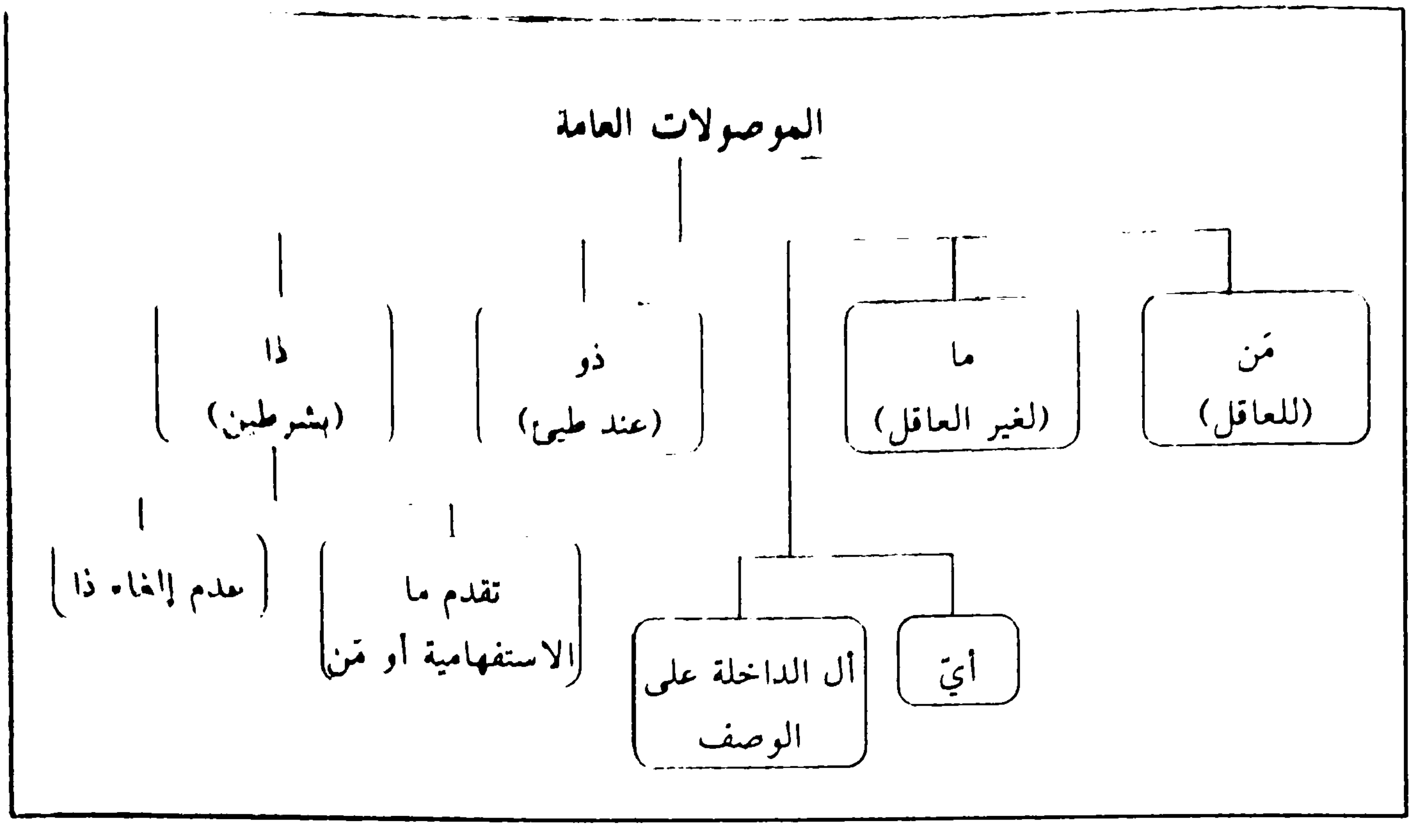

يجب ترك اللام مع أسماء الإشارة في
إشارة المثنى
الجمع في لغة المد
ما تقدمه حرف التنبيه
ذانك
أولئك
هذاك

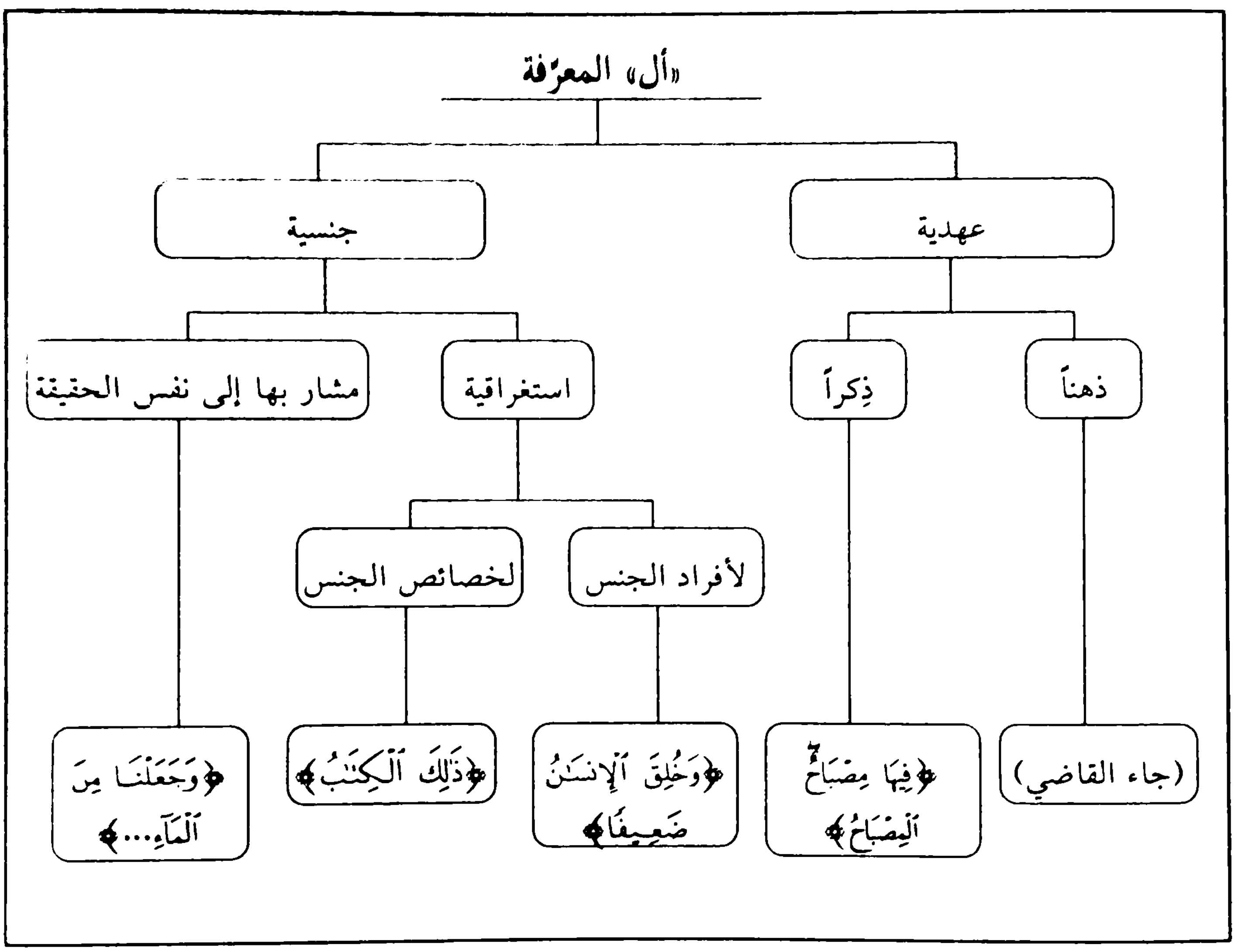
الموصول يحتاج إلى

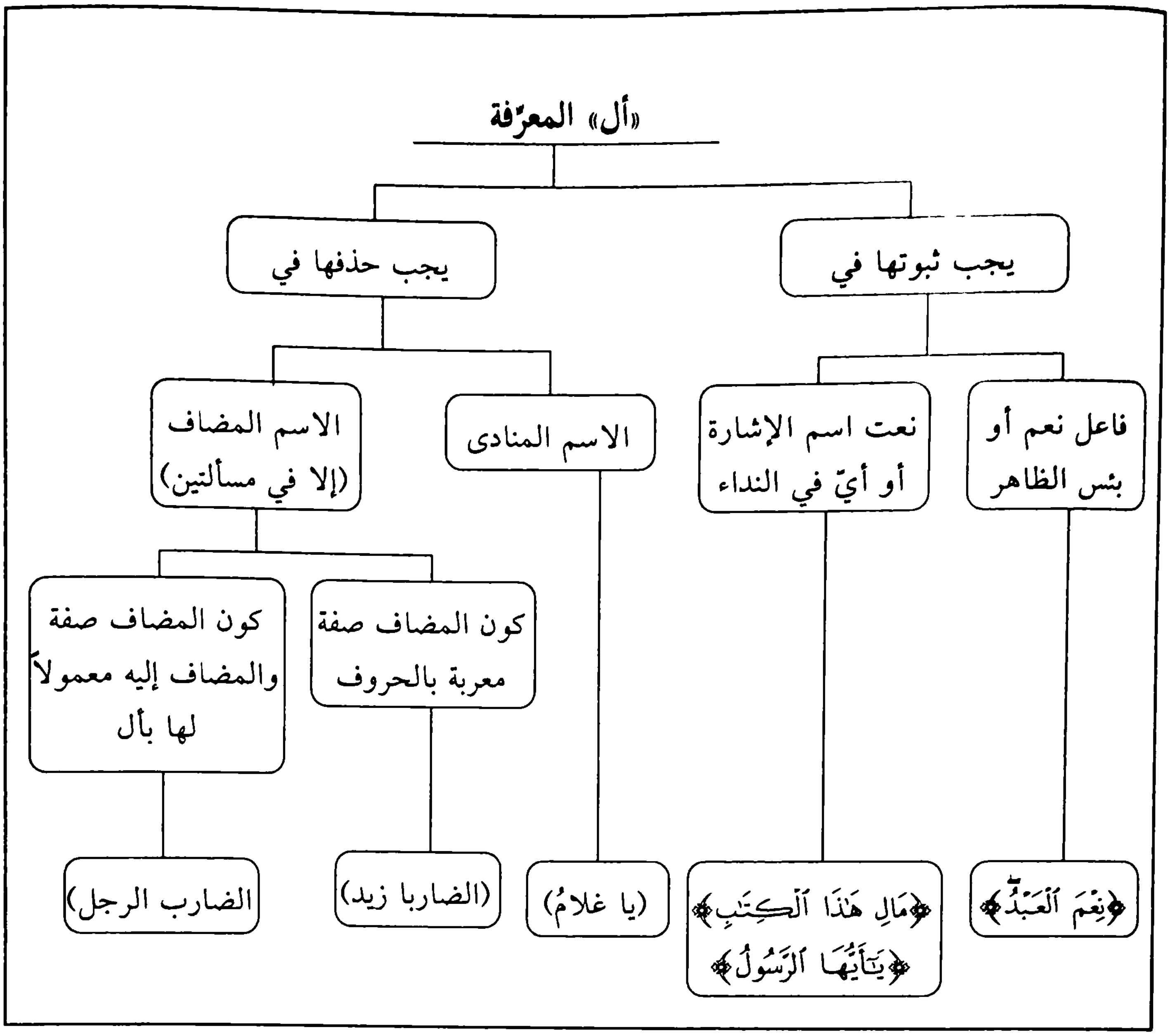
- صلة (وهي)
  - الجملة
  - الظرف
  - الجار والمجرور
  - الوصف الصريح
- ضمير عائد (وشرطه مطابقة الموصول)

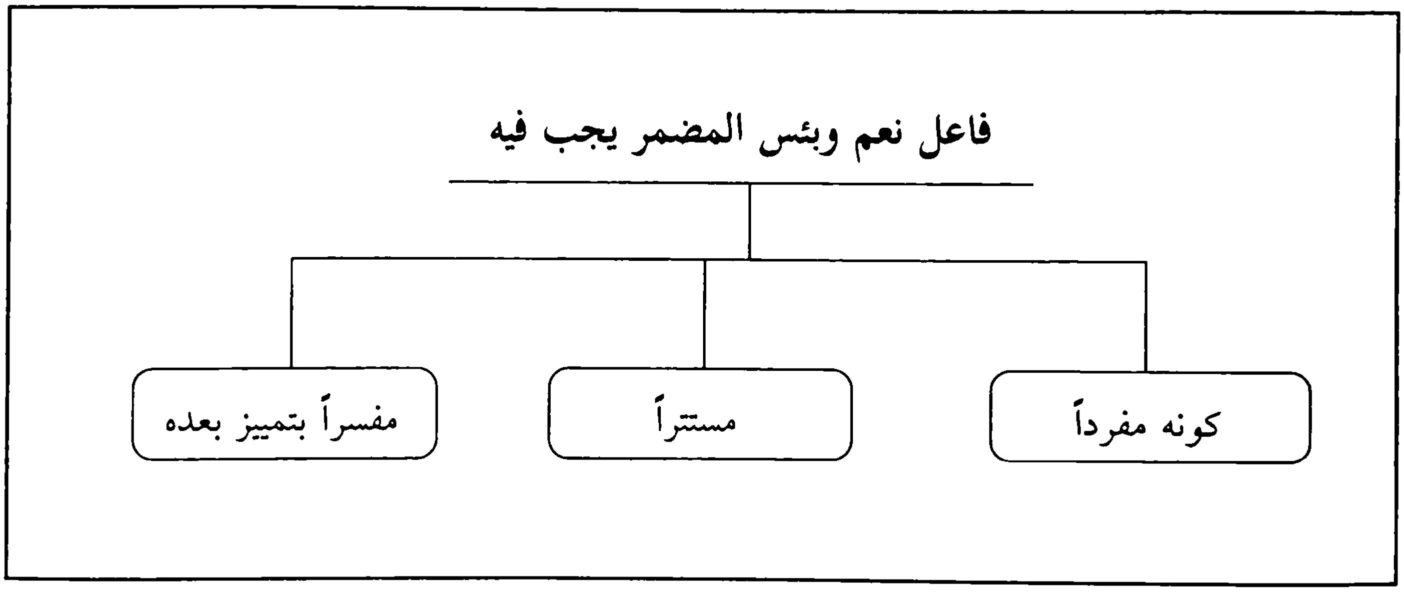
الموصولات الخاصة

- مفرد
  - مذكر
    - الذي
    - الذيُّ (معربة)
    - الذيِّ (مكسورة)
    - اللذِ
    - اللذْ
  - مؤنث
    - التي
    - التيُّ (معربة)
    - التيِّ (مكسورة)
    - اللتِ
    - اللتْ
- مثنى
  - مذكر
    - اللذان
    - اللذانّ
    - اللذا
  - مؤنث
    - اللتان
    - اللتانّ
    - اللتا
- جمع
  - مذكر
    - الألى
    - الألاء
    - الذين
    - اللذون
  - مؤنث
    - اللائي
    - اللاتي
    - اللاءِ
    - اللاتِ


الموصولات العامة
مَن
(للعاقل)
ما
(لغير العاقل)
أيّ
أل الداخلة على الوصف
ذو
(عند طيئ)
ذا
(بشرطين)
تقدم ما الاستفهامية أو مَن
عدم إلغاء ذا


«أل» المعرّفة
عهدية
جنسية
ذهناً
ذِكراً
استغراقية
مشار بها إلى نفس الحقيقة
لأفراد الجنس
لخصائص الجنس
(جاء القاضي)
﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ﴾
﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ...﴾


«أل» المعرّفة
يجب ثبوتها في
يجب حذفها في
فاعل نعم أو بئس الظاهر
نعت اسم الإشارة أو أيّ في النداء
الاسم المنادى
الاسم المضاف (إلا في مسألتين)
كون المضاف صفة معربة بالحروف
كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها بأل
﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾
﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾
(يا غلامُ)
(الضاربا زيد)
(الضارب الرجل)


فاعل نعم وبئس المضمر يجب فيه
كونه مفرداً
مستتراً
مفسراً بتمييز بعده

[باب المرفوعات]

ثم قُلتُ: بَابٌ: المَرْفُوعَاتُ[1] عَشَرَةٌ: أَحَدُهَا: الفَاعِلُ[2]، وَهُوَ: مَا قُدِّمَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ[3]، كَـ«عَلِمَ زَيْدٌ» وَ«مَاتَ بَكْرٌ» وَ«ضَرَبَ عَمْرٌو»، وَ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[4].

وأقولُ: شَرَعتُ مِن هُنا في ذِكر أنواع المعرَباتِ، وبَدأتُ مِنها بالمرفُوعات؛ لأنها أركانُ الإسنادِ، وثَنَّيتُ بِالمنصُوباتِ؛ لأنها فَضَلاتٌ غالباً[(١)]، وخَتَمْتُ بِالمجرُوراتِ؛ لأنها تابعةٌ في العُمْدِيَّة والفَضْلِيَّة لِغيرها، وهو المضافُ[5]؛ فإن كان عُمدةً فالمضافُ إليه عُمدةٌ، كما في قولِك: «قام غُلامُ زيدٍ»، وإنْ كان فضلةً فالمضافُ إليه فَضلةٌ، كما في قولِك: «رَأيتُ غُلامَ زَيدٍ»، والتابعُ يَتأخَّرُ عنِ المتبُوعِ.

---

(١) إنما قال المؤلف: «غالباً» لأن بعض المنصوبات ليس فَضلة، بل هو ركنٌ من أركان الإسناد، وذلك مثل اسم إنَّ، فإنه المحكوم عليه، وخبرِ كان، فإنه المحكوم به.

---

(1) جمعُ مرفوع: أي: الأسماء المرفوعة؛ لأن موصوفَه الاسم وهو مذكر لا يَعقل، وجمعُه جمعَ مؤنث مُطرد، أو جمع مرفوعة، أي: الكلمات المرفوعة. انظر: «الأمير» (ص٥٥)، و«العدوي» (١/ ٢٤٣).

(2) هو لغة: مَن أوجد الفعل، واصطِلاحاً ما ذكَره المصنف. «العدوي» (١/ ٢٤٣).

(3) لم يُبين في الشرح سببَ هذا التنويع، فكتب عليه البرماوي (ق٨/ ب) ما نصُّه: المرادُ أنَّ الفعل القائم بالفاعل إمَّا معنويٌّ، نحوُ: «عَلِم زيدٌ»، أو عَدَمي، نحوُ: «مات زيدٌ»، والذي هو على جِهة وُقوعه منه نحو: «ضَرب زيدٌ». وإنَّما قُلنا في عَلِم زيد: إنه قائمٌ بالفاعل؛ لأن العِلمَ على الأرجح مِن مَقُولة الانفِعال، لا مِن مَقولة الفعل، وإنَّما قُلنا: إنَّ الموت عَدميٌّ لأنه عدمُ الحياة، ويُقابِلُها تَقابُلَ العَدم والمَلَكة، كما هو الأرجَحُ أيضاً.

(4) الأمثلة الأربعة للفاعل الذي هو اسم صريح، وقد يكون الفاعل مؤولاً، ومثاله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] ويسرُّ المرءَ ما ذهب الليالي أي: ذهابُها، و﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] أي: خشوعُ قلوبهم. ولو ذكَره ـ ولا سيَّما في الشرح ـ لكان أولى.

(5) ولأنها أيضاً منصوبة المحل، فهي دون المنصوبات لفظاً. «بلوغ الأرب» (ص١٥٨) و«الجوجري» (١/ ٣٣٠).

[الأول: الفاعل]

وبدأتُ مِن المرفوعاتِ بالفاعِل[1] لأمرَين؛ أحدُهما: أنَّ عامِلَه لفظيٌّ، وهو الفعلُ أو شِبهُه، بِخلافِ المبتدأ؛ فإنَّ عامِلَه مَعنَويٌّ، وهو الابتِداء[1]، والعاملُ اللفظيُّ أقوى من العامِل المعنوِيّ؛ بِدليل أنه يُزِيل حكمَ العامِل المعنَويّ، تقولُ في (زيدٌ قائمٌ): «كان زيدٌ قائماً» و«إنَّ زيداً قائمٌ» و«ظننتُ زيداً قائماً»، ولما بيَّنتُ[2] أنَّ عامِلَ الفاعِلِ أقوَى كان الفاعِلُ أقوى، والأَقْوَى مُقدَّمٌ على الأضعَفِ، الثاني: أنَّ الرفع في الفاعِل لِلفرقِ بينه وبين المفعُول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصلُ في الإعراب أنْ يَكونَ لِلفَرق بين المَعاني، فقَدَّمتُ ما هو الأصلُ.

[شرحُ التعريف وبيان محترزاتِه]

والضميرُ في قَولي: «وهو» لِلفاعل، وقَولي: «ما قُدِّمَ الفِعلُ أو شِبهُه[3] عليه» مُخرِجٌ لِنحو: «زيدٌ قامَ» و«زيدٌ قائمٌ»؛ فإنَّ زيداً فِيهما أُسنِد إليه الفِعل وشِبهُه[4] ولَكنهما

(١) هذا مذهب البصريين، وهو الراجح، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر، وعليه يكونُ العامل عندهم في المبتدأ لفظيًّا، وهو مذهب ضعيف.

---

(1) وبعضُهم يبدأ بالمبتدأ لأنه مبدوءٌ به الكلام غالباً، ولا يَزول عنه الابتداء ولو تأخَّر. ولِغير ذلك. انظر: «العدوي» (١/ ٢٤٥).

(2) في نُسخة: (ولما ثَبت)، وهي أولى؛ لأن كون الفاعل أقوى مبنيٌّ على ثبوت قُوة عامله في نفس الأمر، لا على تبيين المصنف لها، مع أنه لم يسبق هذا التبيين في المتن أصلاً.

(3) هو اسمُ الفاعل والصفة المشبَّهة والمصدر واسم الفعل وأفعلُ التفضيل. اهـ فاكهي. «العدوي» (١/ ٢٤٤).

(4) في الحقيقة قائم مسنَد للضمير، لكنْ لَما كان لازماً لحالة واحدة في التكلم والخطاب والغَيبة كان هذا الضمير كالعَدم. ذكره السكاكي. «الأمير» (ص٥٦). وقد يُقال: إسناد الفعل أو شبهه لِزيد ظاهر لأنَّ الضمير ومَرجعَه شيء واحد، ففيه تَسمُّح. «العدوي» (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

لم يُقَدَّما عليه، ولا بُدَّ مِن هذا القَيْدِ؛ لأنَّ به يَتميَّزُ الفاعلُ مِن المبتَدأ[1].

وقَولي: «وأُسنِد إليه» مُخرِجٌ لِنحو: «زيداً» في قولِك: «ضَربتُ زيداً» و«أنا ضاربٌ زيداً»؛ فإنه يَصدُقُ عليه فِيهما أنه قُدِّمَ عليه فِعلٌ أو شِبهُه، ولَكنَّهما لم يُسنَدَا إليه.

وقَولي: «على جِهةِ قِيامِه به أو وُقوعِه منه» مُخرِجٌ لِمَفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، نحو: «ضُرِبَ زيد» و«عَمرٌو مَضرُوبٌ غُلامُه»، فزَيدٌ والغُلامُ وإنْ صدَق عليهما أنهما قُدِّمَ عليهما فِعلٌ وشِبهُه وأُسنِدَا إليهما، لكن هذا الإسناد على جِهةِ الوُقُوع عليهما، لا على جِهةِ القِيام بهما كما في قَولِك: عَلِمَ زيدٌ، أوِ الوُقوعِ مِنهما كما في قولِك: ضَرَبَ عَمرٌو.

ومَثَّلْتُ لِما أُسنِد إليه شِبْهُ الفِعل بقولِه تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، فـ﴿أَلْوَانُهُۥ﴾: فاعِلٌ لِـ﴿مُخْتَلِفٌ﴾؛ لأنه اسمُ فاعل؛ فهو في مَعنى الفعل، والتقديرُ: صِنفٌ مُختلِف ألوانُه، أو: يَختلِفُ ألوانُه[2]، فحُذف الموصوفُ وأُنِيب الوصفُ عن الفِعل، وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: اختلافاً كالاختِلاف المذكُورِ في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

---

(1) فإن قيل: يَدخُل في هذا الحدِّ المبتدأُ في نحو قولِك: «قائمٌ زيدٌ»؛ لأن المسنَد قُدِّم عليه، فالجوابُ: هو مؤخَّرٌ تقديراً، وتقديمُه كَلَا تقديم. «الجوجري» (١/ ٣٣٢).

(2) في الطبعة الحديثة: (أي يختلف ألوانه)، وفي غالبِ النسخ إسقاط العبارة كلِّها، ولعله لأجل ذلك قال الأمير (ص٥٧): قوله: (وأنيب الوصف عن الفعل) الأولى حذف هذا؛ لأنه ليس من التصرفات بعد التقدير.

[الثاني: النائب عن الفاعل]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: نَائِبُهُ[1]، وَهُوَ: مَا حُذِفَ فاعِلُهُ[2]، وَأُقِيمَ هُوَ[3] مُقَامَهُ(١)،

(١) الأغراض التي يُحذف من أجلها الفاعل على نوعَين: الأول: أغراض لفظية أي: راجعةٌ إلى اللفظ المتكلم به، والثاني: أغراض مَعنوية.
وأهم الأغراض اللفظية ثلاثة أغراض:
الأول: رغبة المتكلم في إيجازِ العبارة، أي: أن يأتيَ بها مختصَرة من غير تعقيد، ومِن أفصح أمثلة ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾.
الثاني: رغبة المتكلم في أن يحافظ على السَّجع في الكلام المنثور، ومثالُه قولهم: «مَن طابت سَرِيرتُه حُمِدتْ سِيرتُه»؛ فإنه لو قيل في هذه العبارة: «حَمِد الناسُ سِيرَتَهُ» لتغيرت حركةُ إعراب الفاصلة الثانية، فلم تُوافق حركة إعراب الفاصلة الأولى.
الثالث: رغبة المتكلم في المحافظةِ على الوزن في الكلام المنظُوم، نحوُ قول الأعشى:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي، وعُلِّقَ أُخرَى غَيْرَها الرَّجُلُ

وأهم الأغراض المعنويَّة سبعة أغراض:
الأول: أن يكون الفاعل معلوماً لِكل أحد بحيث لا يحتاج المتكلم لِذكره، ومِن أمثلته قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾.
الثاني: أن يكون المتكلم غيرَ عالم بالفاعل، نحو قولك: «سُرِق مَتاعي» وأنتَ لا تعلم السارق.
الثالث: أن يرغب المتكلم في الإبهام على السامع، نحو قولك: «صُنِع مع زيدٍ جَمِيلٌ» إذا كنتَ تعرف صانعَ الجميل ولكنك رغبتَ في الإبهام على السامع.
الرابع: أن يقصد المتكلم تعظيمَ الفاعل بِصَونِ اسمه عن أن يجريَ على لسانه، أو عن أن يقترنَ في الكلام بالمفعول، نحو قولِك: «خُلِق الخنزيرُ».
الخامس: أن يقصد المتكلم تَحقيرَ الفاعل بأن لا يَجريَ اسمُه على لِسانه.
السادس: خوفُ المتكلم على الفاعل أن يَنالَه أحد بمكروه.
السابع: خوف المتكلم مِن الفاعل أن يَنالَه بأذى، وذلك إذا كان جبَّاراً لا يَسلَم الناس مِن شُروره.

---

(1) الأولى أن يقولَ: نائب الفاعل؛ لأن اللائق بالمقامِ ذِكرُ الاسم، والاسم إنما هو نائبُ الفاعل دون نائبه. «العدوي» (١/ ٢٤٦).

(2) أي: فاعلُ فِعله. السابق.

(3) إنما أكَّد المستترَ بقوله: «هو» لئلَّا يُتوهَّم أن قوله: «مُقامه» هو نائب الفاعل. «العدوي» (١/ ٢٤٧). قلتُ: الأظهرُ أن يُقال: لئلَّا يعودَ الضمير النائبُ عن فاعلِ «أُقيم» إلى آخِر مذكور وهو «فاعلُه».

وَغُيِّرَ[1] عَامِلُهُ إِلَى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مَفْعُولٍ؛ وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾، فَإِنْ فُقِدَ فَالمَصْدَرُ نَحْوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾، ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، أَوِ الظَّرْفُ نَحْوُ: «صِيمَ رَمَضَانُ» وَ«جُلِسَ أَمَامُكَ»، أَوِ الْمَجْرُورُ نَحْوُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وَمِنْهُ[2]: ﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾[3].

وأَقول: الثَّاني مِنَ المرفُوعات: نائبُ الفاعِل[4]، وهو الذي يُعبِّرُون عنه بِمفعولٍ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، والعِبارةُ الأُولى أَوْلى[5] لِوَجهَين[6]؛ أحدُهما: أنَّ النائب عن الفاعل يكونُ مَفعولاً وغيرَه، كما سَيأتي، والثاني: أن المنصوبَ في قولِك: «أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً» يَصدُقُ عليه أنه مَفعولٌ لِلفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مَقصوداً لهم.

ومعنَى قَولي: «أُقِيمَ هو مُقامَه» أنه أُقِيم مُقامَه في إسنادِ الفِعل إليه.

[ما يُعمَل بعد حذف الفاعل]

ولَمَّا فرَغتُ مِن حَدِّه شَرَعتُ في بَيانِ ما يُعمَلُ بعد حذفِ الفاعل؛ فذَكرتُ أنَّ الفعلَ يَجب تغييرُه إلى «فُعِلَ» أو «يُفعَلُ»، ولا أُريد بِذلك هذَين الوَزنَين؛ فإن ذلك لا يَتأتَّى إلَّا في الفِعل الثُّلاثي، وإنما أُرِيد أنه يُضَمُّ أولُه مُطلقاً[7]، ويُكسَر ما قبل آخِره في

---

(1) قوله: «وغير . . . إلخ» ليس من التعريف، بدليل قولِه لاحقاً: «ولَما فرغتُ من حَدِّه . . . إلخ». «العدوي» (١/ ٢٤٧). واختار الأمير (ص٥٧) جعلَه من تَتمة التعريف، وإليه مال الجوجريُّ أيضاً (١/ ٣٣٤).

(2) فصَله بـ«منه» لِما سيذكره من الوجهَين في إعرابِه.

(3) قال البرماوي (ق٨/ ب): لم يَتعرَّض في الشرح لِلآية الأولى، والمُرادُ أنَّ الذي يُسنَد لِلنائب عن الفاعل إذا كان مَجروراً إمَّا فِعلٌ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾، وإمَّا اسمُ مَفعول، نحوُ قولِه تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ . . . إلخ.

(4) قال أبو حيان: هذه العبارةُ مما انفرد بها ابنُ مالك ولم أرَها لِلمُتقدمين، وهم إنما عبَّروا بِالعبارة الأخرى. «العدوي» (١/ ٢٤٩).

(5) التعبير بأولى للتأدب معهم، وإلَّا فالتعليلان المذكوران يَقتَضِيان الفسادَ لا الأولويَّةَ المُدَّعاة. السابق.

(6) أجاب كثيرُون عن الوجهَين بِصيرورة العبارة الثانية عَلَماً بالغلبة في عُرفِهم. لكن الصحيح أنَّ جوابهم إنما هو مُصحِّح لاستعمال العبارة الثانيةِ، ولكنه لا يَدفع أولويةَ الأولى.

(7) أي: في المضارع والماضي. وقوله: «يضم . . ويكسر . . ويفتح . .» أي: لفظاً أو تقديراً.

الماضي، ويُفتَح في المضارِع، ثم بعد ذلك يُقامُ المفعولُ به مُقام الفاعل؛ فيُعطى أحكامَه كُلَّها؛ فيَصيرُ مَرفوعاً بعد أن كان مَنصوباً، وعُمدَةً بعد أن كان فضلةً، وواجبَ التَّأخيرِ عنِ الفِعل بعد أن كان جائزَ التَّقديم عَليه.

[المفعول به أولى بالنيابة من غيره]

والمفعولُ بِه عند المحقِّقِين مُقَدَّمٌ في النِّيابة على غَيره وُجوباً؛ لأنه قد يكونُ فاعلاً في المعنى كقولِك: «أعطَيْتُ زَيداً دِيناراً»، ألا ترى أنه آخِذٌ؟ وأوْضَحُ من هذا «ضارب زيدٌ عَمراً»؛ لأنَّ الفِعلَ صادِرٌ مِن زيدٍ وعَمرٍو؛ فقدِ اشتركا في إيجادِ الفعل، حتى إنَّ بَعضَهم جَوَّزَ في هذا المفعولِ أن يُرْفَعَ وصفُه فيَقول: «ضارَبَ زَيدٌ عَمْراً الجاهلُ»؛ لأنه نَعتٌ لِمرفوعٍ في المعنَى.

ومثَّلتُ لِنِيابته عن الفاعِل بِقَولِه تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[1] [البقرة: ٢١٠]، وأصلُه: وقَضَى اللهُ الأمرَ، فحُذف الفاعِلُ لِلعِلم به، ورُفِع المفعولُ به، وغُيِّرَ الفِعلُ بِضمِّ أوَّلِه وكسرِ ما قبل آخِره، فانقلبتِ الألفُ[2] ياءً.

[ما يَنوب عن الفاعل إذا فُقد المفعول]

فإنْ لم يكنْ في الكلام مَفعولٌ بِه أُقِيم غيرُه: مِن مصدَر[3]، أو ظرفِ زمانٍ، أو

(1) قال العدوي (١/ ٢٤٨): قد أحسَن المصنف بِعدم تعرُّضه لِذكر الأغراض التي يُحذف لأجلها، فقد قال أبو حيان: التعرضُ لذلك ليس بِصواب؛ لأنه ليس من وظيفة النحوي، بل مِن وظيفة أهلِ المعاني، وإدخالُ فنٍّ في فن غيرُ مُناسب. انتهى. قلتُ: كأنَّ المصنف ترك ذِكر ذلك لِتقدمه مُفصلاً في «شرح القطر»، وقد ذكَره أيضاً في «أوضح المسالك». انظر: «شرح القطر» (ص٣٤١-٣٤٢) و«التوضيح» (٢/ ١٣٥-١٣٧).

(2) الأولى: فرجعت الياءُ إلى أصلها؛ لأنها إنما انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وقد زال الفتحُ. «الأمير» (ص٥٨).

(3) فُهم من تقديمه المصدرَ على الظرف والجار والمجرور أنه أولى بالنيابة منهما، وهو ما صرَّح به في «الجامع» لأنه فِعل الفاعل . . . وقال أبو حيان: الأولى ظرف المكان، وقال غيرُه: الأولى المجرور، وقال بعضُهم: الظاهرُ لا أولويَّةَ لواحد منها على الآخَر. «العدوي» (١/ ٢٤٨) باختصار.

مكانٍ، أو مجرورٍ[1].

فالمصدرُ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقولِه تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وكون ﴿نَفْخَةٌ﴾ مصدراً واضحٌ، وأمَّا ﴿شَيْءٌ﴾ فلأنه كِنايةٌ عن المصدَر، وهو العَفْوُ، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ: فأيُّ شخصٍ مِن القاتِلين[2] عُفِي له عَفْوٌ ما[3] مِن جِهةِ أخِيه، والأخُ هنا مُحتمِلٌ لِوَجهَين: أحدُهما: أنْ يَكونَ المرادُ بِه المقتولَ، فـ«مِن» لِلسببيَّة، أي: بِسببِه، وإنما جُعل أخاً تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قَتلِه؛ لأنَّ الخَلق كُلَّهم مُشترِكُون في أنهم عَبِيدُ الله؛ فهم كالإِخْوةِ في ذلك، ولأنهم أولادُ أبٍ واحدٍ وأمٍّ واحدةٍ؛ والثاني: أنَّ المرادَ به وَلِيُّ الدم، وسُمِّيَ أخاً تَرغيباً له في العَفوِ، و«مِن» على هذا لابتِداء الغاية، وهذا الوَجهُ أَحسنُ لِوجهَين: أحدُهما: أنَّ كونَ «مِن» لابتداءِ الغاية أشهَرُ مِن كونِها لِلسببيَّة، والثاني: أن الضميرَ في قوله تعالى: ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ﴾ راجعٌ إلى مَذكورٍ في هذا الوجهِ دُونَ الأول.

وظَرفُ الزَّمانِ كقولِك: «صِيمَ رَمضانُ[4]»، وأصلُه: صامَ الناسُ رَمضانَ.

وظَرفُ المكانِ كقولِك: «جُلِسَ أمامُك»، والدَّليلُ على أنَّ الأمام مِن الظروف المتصرِّفةِ التي يَجُوز رفعُها قولُ الشاعِر:

---

(1) ويُشترط فيها شروطٌ؛ كالتصرف والاختِصاص في المصدَر والظرف. انظر: «شرح القطر» (ص٣٤٤)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١١٩-١٢٠)، و«مجيب الندا» (ص٣٤٠-٣٤٢).

(2) في الأصل: (القاتل)، والصوابُ ما أثبتُّه.

(3) أي: قلَّ كالعفو عن بعض الدِّية أو عن جُرح، أو كَثُر كالعفو عن جميع الديةِ أو عن نفسٍ. «العدوي» (١/ ٢٥٠) باختصار.

(4) جرى فيه على الراجح مِن عدم وُجوب ذكر لفظ «شهر» مع «رمضان». انظر مثلاً: «حاشية العدوي» (١/ ٢٥١).

٧٤ـ فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا(١)

(١) ٧٤- هذا بيت من الكامل من مُعلقة لبيد بن ربيعة العامري التي مطلعُها:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة: «عفت» درستْ وذهبت مَعالِمها، وهو هنا لازم، وقد يأتي متعدّياً، «الديار» جمع دار، «محلها» هو بدل من الديار، وهو موضعُ حُلُول أهليها، أي: نزولِهم وسُكناهم، «فمُقامها» بضم الميم ـ موضع إقامتهم، «تأبد» توحش، «غولها» قيل: هو جبل، وقيل: هو اسم ماء معروف عندهم، «فعدت» يُروى بالغين المعجمة ـ من الغُدُوّ، ويُروى بالعين المهملة من العَدْوِ، وهو شدة الجري، «الفرجين» مثنى فَرْج، وهو الثغرة في الجبل، «مولَى المخافة» أي: الموضع الذي فيه المخافة، أي: الخوف.

المعنى: يصف بقرةً من بقر الوحش سمعت صوتَ الصيَّادِين فأخذت تعدُو في الجبل، وهي كلَّما ذهبت إلى طريق حسبتْ أنه المكان الذي تجد فيه الصيادين، سواءٌ في ذلك الطريق الذي أمامَها والطريق خلفَها.

الإعراب: «فغدت» الفاء حرف عطف، غدا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي يعود إلى بقرة الوحش، «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف و«الفرجين» مضاف إليه، «تحسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى البقرة أيضاً، «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب العائد إلى «كلا الفرجين» اسم «أنَّ»، «مولى» خبر «أنَّ» مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومولى مضاف و«المخافة» مضاف إليه، و«أنَّ» واسمُها وخبرها في محل نصب سدّتْ مَسَدّ مفعولي «تحسب»، وجملة «تحسَب» مع فاعله ومفعولَيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «كِلا»، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال على تقدير الواو، «خلفها» خلف: بدل من «كِلا»، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وخلف مضاف، والضمير الذي للغائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه، «وأمامها» الواو عاطفة؛ أمام: معطوف على «خلف»، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأمام مضاف والضمير الذي للغائبة مضاف إليه أيضاً. وفي هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضرَبْنا عنها صفحاً؛ لأنها لا تَخلُو من تكلُّفات بعيدة.

الشاهد فيه: قوله: «أمامها» فإن الرواية قد وردتْ بِرفعه؛ بدليل أن هذه القصيدة مِيمية مرفوعةُ القوافي، ورفعه على أنه معطوف على «خلفُها» الذي هو بدل من «كِلا» الذي هو مبتدأ على ما علمتَ في إعراب البيت؛ فدل ذلك على أن «أمام» من الظروف المتصرفة، أي: التي تخرج عن النصب على الظرفية وعنِ الجر بـ«مِن» إلى التأثر بالعوامل؛ فتكون أحياناً مرفوعةً بعامل من العوامل التي تقتضي الرفعَ كما هنا، ونحو ذلك.

فمَوضِعُ «كِلا» رفعٌ بِالابتِداء، و«خلفُها» بدلٌ منه، و«أمامُها» عطفٌ عليه، والجملة التي هي «تَحسبُ» وما بعدها في موضِعِ رفع خبر المبتدأ، والعائدُ على المبتدأ الهاءُ المتَّصلةُ بـ«أنَّ»، وإنما يَصِفُ الشاعرُ بقرةَ وحشٍ بِالتَّبلُّد وأنها لا تدري على أيِّ شيءٍ تُقدِم، ولا بُدَّ مِن تَقدير واوِ حالٍ قبل «كِلا»[1]، فكأنه قال: فغدَتْ هذه الوحشية وكلا النُّقرتَين اللَّتَين هما خَلفها وأمامها تَحسِبُ أنه مَولَى المخافةِ، أي: المكان الذي تُؤتى فيه.

والمجرورُ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ﴾ [الأنعام: ٧٠]، فـ﴿يُؤۡخَذۡ﴾ فعلٌ مضارع مَبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو خالٍ من ضميرٍ مُستترٍ فيه، و﴿مِنۡهَآ﴾ جارٌّ ومجرور في موضِعِ رفعٍ: أي: لا يكنْ أخذٌ مِنها، ولو قُدِّر ما هو المتبادِرُ مِن أنَّ في ﴿يُؤۡخَذۡ﴾ ضميراً مستتِراً هو القائمُ مَقامَ الفاعل، و﴿مِنۡهَآ﴾ في موضِع نصب، لم يَستقِمْ؛ لأن [ذلك] الضميرَ عائدٌ حينئذٍ على ﴿كُلَّ عَدۡلٖ﴾، و«كلُّ عدلٍ» حَدَث، والأحداثُ لا تُؤخَذ، إنما تُؤخَذ الذَّواتُ، نَعم إنْ قُدِّرَ أن ﴿لَا يُؤۡخَذۡ﴾ بمعنًى: لا يُقبَل صَحَّ ذلك.

[لا يُقام غير المفعول مع وُجوده]

وفُهِم من قولي: «فإن فُقِد فالمصدر . . . إلى آخره» أنه لا يَجوز إقامةُ غير المفعُولِ به مع وُجود المفعُول به، وهو مَذهبُ البصريِّين إلَّا الأخفَشَ، واستدَلَّ المُخالِفُون بنحوِ قول الشاعر:

٧٥- أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرَا   بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا[1]

(١) ٧٥- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ليَزيد بن القَعْقاع.
اللغة: «أتيح لي» هُيئ لي وقُدِّر، «نذيراً» مُخوفاً ومحذراً، «وقيت الشر» حُفظت منه.

(1) مذهبُ الجمهور عدم وجوب ذلك؛ لأن الجملة الاسمية إذا وقعتْ حالاً واشتملتْ على ضمير لا يُشترَط فيها ذلك، والضميرُ هنا في «تَحسبُ».

وبِقراءة أبي جعفر[1]: ....

= **المعنى**: يريد أن أعداءه قد دبَّروا له لِيُوقعوه في شر يتفاقم خطبُه ويتطاير شررُه، وأن المقادير هَيَّأت له مَن يُنذره بما بيَّتوه له، فكان ذلك سبباً في حفظه من الوقوع في الشر.

الإعراب: «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول، «لي» جار ومجرور، وهو نائب فاعل «أتيح»، «من العدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله: «نذيراً» الآتي، وكان أصله صفة له؛ فلما تقدم عليه أُعرب حالاً، «نذيرًا» مفعول به ثانٍ(*) لـ(أتيح) منصوب بالفتحة الظاهرة، «به» جار ومجرور متعلق بـ(وقيت) الآتي، «وُقيت» وقي: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، «الشر» مفعول ثانٍ لـ(وُقي)، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل، «مستطيرًا» حال من (الشر)(**).

الشاهد فيه: قوله: «أُتيح لي نذيرًا»؛ فإن أتيح فعل ماض مبني للمجهول، وأصل هذا الفعل وهو مبني للمعلوم يتعدَّى إلى مفعولَين(***) يَصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام، فتقول: أتاح الله لي ظروفاً حسنة، فلفظ الجلالة هو الفاعل، والجار والمجرور أحد المفعولَين، وظروفاً: هو المفعول الثاني، ولو أردتَ أن تَبنيَ هذا الفعل للمجهول في مِثالنا كنتَ تقول: أُتِيحت لي ظروفٌ حسنة؛ فتُغيّر صورة الفعل، وتُسنده إلى المفعول الذي كان يتعدَّى إليه بنفسه، وتترك الجار والمجرور، إلا أن هذا الشاعر لما بَنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به؛ بدليل أن هذا المفعول به منصوب، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش، ومقصورٌ على ضرورة الشعر عند سائر البصريين.

ومما ورد منه واستدلَّ به أنصارُ الكوفيين والأخفش قول جرير يَهجو الفرزدق:

وَلَـو وَلَـدَتْ قُـفَـيْـرَةُ جَـرْوَ كَـلْـبٍ لَـسُـبَّ بِـذَلِـكَ الـجَـرْوِ الـكِـلابَـا

فقوله: «بذلك» جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله: «سُب» الذي هو فعل ماض مبني للمجهول، و«الكلابَا» مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة، فأنت ترى جريراً قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حِينما اضطرتْه قافية البيت لذلك.

ومثلُ هذا البيت أيضاً قول الراجز، ويُنسب إلى رؤبة بن العجاج: =

---

(1) هو يزيد بن القعقاع المدني، أحد القُراء العشرة، تابعي مشهور كبير القَدْر، كان إمامَ أهل المدينة في القراءة، وكان من المُفتِين المجتهدين. توفي سنة ١٣٢هـ. «الأعلام» (٨/ ١٨٦)، و«غاية النهاية» (٢/ ٣٨٢-٣٨٤).

(*) ليس هناك مفعول أول حتى يكون هذا ثانياً؛ إذ أصلُ الكلام مثلاً: أتاح الله لي من العِدى نذيراً، ولا يقال في مثل هذا الفعل: (إنه تعدى لمفعولين) خلافاً لما سيذكره في كلامه على الشاهد، فتأمَّل!

(**) وجملة (به وقيت .. إلخ) في موضع نصب صفة لـ(نذيراً).

(***) ذكَرنا فيما مضى أن هذا لا يقال فيه: متعدٍّ لمفعولين، والشارح بِصدد الكلام على نيابة الجار والمجرور وترك المفعول به، فَلِم العدولُ عن لفظ المصنف والتعبير بالمفعول الأول والمفعول الثاني مع أنه كالنقضِ لكلامِه؟!

﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(١)، فأُقِيم فيهما الجارُّ والمجرور، وتُرك المفعولُ به مَنصوباً.

= لـم يُـعْـنَ بِـالـعَـلْـيَـاءِ إلَّا سَـيِّـداً ولا شَـفَـى ذَا الـغَـيِّ إلَّا ذُو هُـدَى

فقوله: «يُعْنَ» فعل مضارع مبني للمجهول، وقوله: «بالعلياء» جار ومجرور، وهو نائب فاعله، وقوله: «سيداً» مفعول به ثانٍ لـ(يُعن) المبني للمجهول، وقد أناب هذا الراجزُ الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم يُنِب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً، ولو أنابه لرفعه؛ لِما علمتَ أن من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوباً.

ومثلُ هذه الشواهد قول الشاعر:

وإنَّـمـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ مـا دامَ مَـعْـنِـيًّـا بِـذِكْـرٍ قَـلْـبَـهُ

فإن قوله: «مَعنيًّا» اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وهو منصوب لأنه خبرُ دام، وقوله: «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل لـ(معني)، وقوله: «قلبه» مفعول ثانٍ لـ(معني)، ولم يُنِبِ الشاعر المفعولَ به مع وُجوده في الكلام بدليل أنه جاء به منصوباً وأناب الجار والمجرور. وكل هذه الشواهد محمولة على الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين.

(١) الجاثية، ١٤ ـ وأبو جعفر يَقرأ في هذه الآية بضم الياء من «لِيُجزى» على أنه فعل مضارع مبني للمجهول، ويَنصب «قوماً» على أنه مفعول به لـ(يجزى)، ونائب الفاعل هو «بما» وهو الجار والمجرور؛ فدلت هذه القراءة في هذه الآية الكريمة على جوازِ إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، ولو أنه قد تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل، وهذا رأي الكوفيين الذين يُجوّزون إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام مطلقاً، نَعني أنه سواء عندهم أتقدم المفعول به على الجار والمجرور أم تأخر عنه.

وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين:

أولهما: أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر يعودُ إلى مصدر يُجزى وهو الجزاء(*).

وثانيهما: أن هذه القراءة شاذّة، والقراءة الشاذة لا تَصلح للاحتجاج بها؛ لأنها تشبه ما قد يكون من ضرورات الشعر، وهذا الجواب ضعيفٌ فيما نَرى.

(*) بمعنى المَجزيّ؛ لِيُوافق قولَ جمهور البصريين. انظر: «العدوي» (١/ ٢٥٢).

[أحكام الفاعل ونائبه]

ثم قُلتُ: وَلَا يُحْذَفَانِ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ[1]، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا: جَوَازاً[2]، نحْوُ: «زيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ؟» أَوْ «مَنْ ضَرَبَ؟»؛ وَوُجوباً، نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾[3].

وَلَا يَكُونَانِ جُمْلَةً[4]، فَنَحْوُ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ، وَنَحْوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ عَلَى الإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ.

وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وُجُوباً فِي نَحْوِ: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وَ«قَامَتْ هِنْدٌ» أَوِ «الهِنْدَانِ» أَوِ «الهِنْدَاتُ»، وَجَوَازاً: رَاجِحاً فِي نَحْوِ: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَمِنْهُ[5] «قَامَتِ الرِّجَالُ» أَوِ «النِّسَاءُ» أَوِ «الهُنُودُ»، وَ«حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، وَمِثْلُ (قَامَتِ النِّسَاءُ): «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَمَرْجُوحاً فِي نَحْوِ: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ»، وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ.

وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، وَشَذَّ[6] نَحْوُ: «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ».

وأقولُ: ذكَرتُ هنا خمسةَ أحكامٍ يَشتَرِكُ فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:

---

(1) الفرقُ بين المحذوف والمستتر أنَّ المحذوف ليس مُراعًى والمستتر مُراعى، والاستتارُ إمَّا واجبٌ أو جائز. «العدوي» (١/ ٢٥٣).

(2) هو وقوله: وجوباً منصوبان على المفعوليَّة المطلقة، والعاملُ فيهما محذوف أي: يجوزُ جوازاً ويَجب وُجوباً، ويصحُّ أن يكون عاملُهما قولَه: يُحذف على أن الأصل: يُحذف حَذْفَ جوازٍ وحذفَ وجوبٍ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه. ولا يَنبغي نصبهما على الحال وإنِ اشتهر ذلك؛ لأن وقوعَ المصدر حالاً سماعي لا يُقاس عليه على الصَّحيح. انتهى. حفيد. «العدوي» (١/ ٢٥٣).

(3) ذكر البرماوي أن الشارح لم يتعرَّض لهذا الحكم، ثم أطال في شرحه، وهو غريب؛ فإن كلامَ الشارح عليه ثابتٌ في النسخ، وقد كتب العدوي على مواضعَ منه.

(4) نصَّ على المتوهِّم لِورود آيات ظاهرُها ذلك. انظر: «العدوي» (١/ ٢٥٤).

(5) إنما فصَله لأن تأنيثَه المجازي خفيٌّ باعتِبار تأويلِه بالجماعة. «العدوي» (١/ ٢٥٥).

(6) المناسب: وقلَّ؛ لأن قوله: «شذَّ» يَقتضي أنه مخالفٌ للقياس، وليس كذلك؛ فإن هذه لغة، واللغةُ يجوز عليها القياسُ بإجماع. «العدوي» (١/ ٢٥٥-٢٥٦) و«الأمير» (ص٥٩).

[١- عدمُ حذفهما]

الحُكمُ الأول:[1] أنَّهما لا يُحذَفان، وذلك لأنهما عُمْدَتان، ومُنَزَّلانِ[2] مِن فِعلِهما مَنزلةَ الجزء.

فإنْ وَرَد ما ظاهرُه أنهما فيه مَحذُوفان فَليس مَحمُولاً على ذلك الظاهِر، وإنما هو مَحمُولٌ على أنهما ضَمِيران مُستَتِرانِ(١)، فَمِنْ ذلك قولُ النبي ﷺ: «**لا يَزْنِي الزَّاني**

(١) هذا الكلام على إطلاقِه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل(*)، وذلك لأن الفاعل قد حُذف في مواضع عديدة، ومنها مواضعُ قياسية، وذكر المؤلف نفسه في كتابه «[شرح] قطر الندى» بعضَ هذه المواضع، ونحن نُجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لا تَضيعَ عليك فائدةٌ نرجو أن تنتفع بها.

الموضع الأول: فاعل المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥].

والموضع الثاني: فاعل أَفعِل في التعجب إذا تقدم له نظيرٌ يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

والموضع الثالث: عند نِيابة نائبِ الفاعل عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

والموضع الرابع: في إقامة البدل مُقامَ الفاعل نحو قولهم: ما قام إلا هندٌ؛ فهند عند التحقيق لَيست فاعلَ قام، بل هي بدل من فاعل قام، وأصل الكلام: ما قام أحدٌ إلا هند، والدليل على أن هنداً ليست فاعلاً أنهم التزمُوا تذكير الفعل المسنَد إلى اسم واقع بعد إلَّا، سواءٌ أكان هذا الفاعل مذكراً نحو: «ما قام إلَّا زيد»، أم كان مؤنثاً نحو: «ما قام إلَّا هند»، ولو اعتبرُوا ما بعد إلا فاعلاً لأنثوا الفعلَ إذا كان ما بعد إلا مؤنثاً.

والموضع الخامس: فاعل قلَّ وكَثُر ونحوهما إذا اتصلتْ بهما «ما» الزائدة، نحو قولك: قلَّما يكون ذلك، وكثُر ما كان ذلك.

والموضع السادس: إذا أُقيم المضاف إليه مُقامَ المضاف كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ فإن التقدير ـ والله أعلم ـ: وجاء أمر ربك. =

(1) في أكثرِ النسخ: «أحدها».

(2) العلةُ مجموع الشيئين.

(*) قال العدوي في أثناء كلام له: . . . يجابُ بأن هذه مسائل مستثناة مذكورة في محالِّها، فلا تَرد على القاعدة الكلية، أو أنه أطلق القولَ بالحذف هنا لِما في المسائل مِن المنازعة ما عدَا الفاعلَ الذي أُقيم مُقامَه؛ فإنه مُتفَق على حذفِه . . . إلخ. (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

حينَ يَزْني وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمْرَ حينَ يَشرَبُها وهو مُؤمِنٌ»[1]؛ ففاعِلُ «يَشربُ» ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدَّم ذِكرُه ـ وهو الزاني ـ لأنَّ ذلك خِلافُ المقصُودِ، ولا الأصلُ: «ولا يَشرَبُ الشارِبُ» فحُذف الشارب؛ لأنَّ الفاعل عُمدةٌ فلا يُحذَفُ، وإنَّما هو ضميرٌ مُستَتِر في الفعل عائدٌ على الشَّاربِ الذي استَلزمَه «يَشرَب»؛ [فإنَّ «يَشرَب» يَستلزِمُ الشارِبَ]، وحَسَّنَ ذلك تَقدُّمُ نَظيره ـ وهو «لا يَزْني الزاني» ـ وعلى ذلك فَقِسْ، وتَلَطَّفْ لِكلِّ مَوضِعٍ بما يُناسِبُه[1].

وعنِ الكسائي إجازةُ حذفِ الفاعل، وتابَعَه على ذلك السُّهيليُّ[2] وابْنُ مَضاء[3].

= والموضع السابع: إذا أُقيم مُقامَ الفاعل حال مفصلة، نحو قول الشاعر:

كُـرَةٌ ضُـرِبَـتْ بِـصَـوَالِـجَـةٍ   فَـتَـلَـقَّـفَـهَـا رَجُـلٌ رَجُـلُ

أصلُ الكلام: فتلقَّفها الناس رجلاً رجلاً، فحَذف الفاعل، وأناب عنه الحال المفصلة.

والموضع الثامن: الفاعل الذي حُذف للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك في الفعل المسنَد إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد، نحو قولك: اضربُنْ يا قومُ.

(١) أنت تعلم أن الفعل يدلُّ بالوضع على شيئَين: الأول الحدث، والثاني الزمان، والحدث هو مدلول المصدر، كما تَعلمُ أن الفعل يدلُّ بدلالة الالتزام على الفاعل، ضرورةَ أنه لا بُدَّ لكل حدثٍ من محدِث أحدثه، فإذا قلتَ: «ضَرَب» مثلاً أشعر هذا الفعل بالحدث الذي هو الضرب، وبزمان وقوعه، ودل عقلاً على أن له مُحدِثاً وهو الضارب.

وقد رأينَا العرب تذكر ضمير الغائب البارز مع الفعل وهي تُريد به الحدث الذي هو جزءٌ من مدلول الفعل وهو مدلولُ المصدر، كما وقع في قول الشاعر:

إذا زُجِـرَ الـسَّـفِـيـهُ جَـرَى إلَـيْـهِ   وَخـالَـفَ وَالـسَّـفِـيـهُ إلـى خِـلافِ

يُريد: إذا زُجر السفيهُ جَرى إلى السَّفَه، وتذكر الفعل أحياناً وتجعل فاعله المصدر نفسه كما في=

---

(1) أخرجه البخاري (٥٥٧٨) ومسلم (٢٠٢) عن أبي هريرة ﷺ.

(2) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حافظ عالم باللغة والسِّيَر، ضرير، وُلد في مالَقة، وعَمِي وعمره ١٧ سنة، نسبتُه إلى سُهَيل (من قرى مالقة)، من كتبه: «الروض الأنف» في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، و«نتائج الفكر». توفي سنة ٥٨١ هـ. «الأعلام» (٣/ ٣١٣).

(3) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء اللخمي القرطبي، أبو العباس، عالِم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. مولده بقرطبة، وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش، وتوفي بإشبيلية. من كتبه: «المشرق في إصلاح المنطق» في النحو، و«الرد على النحاة». توفي سنة ٥٩٢ هـ. «الأعلام» (١/ ١٤٦-١٤٧).

[٢- جوازُ حذف عامِلهما لدليل]

الثاني: أنَّ عامِلَهما قد يُحذَف لِقَرينةٍ، وأنَّ حذفَه على قِسمَين: جائزٌ وواجِبٌ.

فالجائزُ كقولِك: «زيدٌ» جواباً لِمَن قال لك: «مَنْ قام؟» أو «مَنْ ضُرِبَ؟»، فزيد في جوابِ الأول فاعلُ فِعلٍ محذوف[1]، وفي جوابِ الثاني نائبٌ عن فاعِلِ فعلٍ محذوف، وإنْ شئتَ صرَّحتَ بِالفِعلَين فقُلتَ: «قام زيدٌ» و«ضُرِب عمرٌو».

والواجِبُ ضابِطُه: أن يتأخَّرَ عنه فِعلٌ مُفسِّر له، وقد اجتَمَع المِثالان في الآيةِ الكريمة(١)؛ فـ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعلٌ بـ ﴿ٱنشَقَّتْ﴾ محذوفةً، كالسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمن: ٣٧]، إلَّا أنَّ الفِعلَ هنا مذكورٌ، و﴿ٱلْأَرْضُ﴾ نائبٌ عن فاعِلِ ﴿مُدَّتْ﴾ محذوفة، وكلٌّ مِن الفِعلَين يُفسِّرُه الفِعلُ المذكورُ، فلا يَجُوز أن يُتلفَّظ به؛ لأن المذكورَ عِوَضٌ عن المحذوفِ، وهم لا يَجمَعُون بين العِوَض والمُعَوَّض عنه.

[٣- لا يكونان جملةً]

الحكمُ الثالث: أنهما لا يَكونان جملةً، هذا هو المذهَبُ الصَّحيح، وزعم قومٌ[2] أنَّ ذلك جائِزٌ، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فجعلُوا جملةَ (لَيسجننه) فاعِلاً لـ (بدا)، وجملةَ (كيف

= الشاهد ٧٦، أو ضميراً مستتراً يَعود إلى المصدر، فقِسنا على هذا ما إذا ذكر الفعل ولم يذكر معه فاعله، فجعلناه ضميراً مستتراً يَعود إلى اسم الفاعل الذي استَلزمه الفعل.

(١) هي قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾، وقد تلاها المؤلِّف في المتن، من سورة الانشقاق، الآيات ١-٣.

[1] قال الجوجري (١/ ٣٤٣): الظاهرُ في مِثل هذا المِثال أنَّ زيداً مبتدأٌ لا فاعل، والتقديرُ: زيدٌ القائمُ وزيدٌ المَضروبُ؛ لِيُطابقَ السؤالُ الجوابَ؛ إذ السؤالُ جملةٌ اسمية، فليَكن الجوابُ كذلك، فالأنسبُ حِينئذ أنْ يُقدرَ السؤالُ بِنحو: (هل قَرأ أحدٌ؟) ليُطابقه في الجوابِ: قَرأ زيدٌ، فتكونان فِعليَّتَين.

[2] هم الكوفيون كما صرَّح به في «المغني». «العدوي» (١/ ٢٥٧). وانظر: «المغني» (ص٥٥٩).

فعلنا بهم) فاعلاً لـ (تبين) وجملةَ (لا تفسدوا في الأرض) قائمةً مَقامَ فاعِل (قيل)، ولا حُجَّةَ لهم في ذلك: أمَّا الآية الأُولى فالفاعِلُ فيها ضميرٌ مُستَتِر عائد: إمَّا على مصدَرِ الفِعل، والتقديرُ: ثم بَدَا لهم بَداءٌ، كما تقولُ: «بَدا لي رأيٌ»، ويُؤَيِّدُ ذلك أن إسنادَ «بَدَا» إلى البَداء قد جاء مُصرَّحاً به في قولِ الشاعِر:

٧٦ـ لَعَلَّكَ ـ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ـ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَداءُ[1]

---

(١) ٧٦- هذا بيت من الطويل، وقد نسب في «اللسان» (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار الغطفاني، ولم أجده في «ديوانه» المطبوع، ووجدتُه في «الأغاني» (٤/ ١٥٧ بولاق) أولَ أربعة(*) أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجي في مدح زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهجاءِ رجل كان قد وعدَه قَلوصاً، ثم مَطَله ولم يفِ له بِعِدته، ولكنه وقع ثمة محرفاً.

اللغة: «حق لقاؤه» يُروى في مكانه: «حق وفاؤه»، و«القَلوص» بفتح القاف ـ الناقة الشابة، «بدا لك بداء» ظهر لك رأيٌ آخر غير الرأي الذي كنتَ قد رأيته حين وعدتَني القَلوص.

المعنى: يقول: لعلك قد تغير رأيك في شأن هذه الناقة، وظهر لك في أُخريات التفكير ما لم يكن ظاهراً، وما قُضي لا بد كائن.

الإعراب: «لعل» حرف ترج ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل نصب، «والموعود» الواو واو الحال، الموعود: مبتدأ، «حق» خبر المبتدأ، «وفاؤه» وفاء: فاعل حق؛ لأنه صفة مشبهة أو مصدر(**)، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال(***)، «بدا» فعل ماض، «لك» جار ومجرور متعلق بـ(بدا)، «في تلك» الجار والمجرور متعلق بـ(بدا) أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «القلوص» بدل من اسم الإشارة أو عطفُ بيان عليه، «بداء» فاعل (بَدا)، والجملة من الفعل وفاعله خبر (لعل) في أول البيت.

الشاهد فيه: قوله: «بَدَا لك بداء» حيث أسند الفعل ـ وهو بَدا ـ إلى بداء، وهو مصدر ذلك الفعل، وهذا يُرشح أن هذا الفعل لو ورد في كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنه فاعل جاز أن يُقدر الفاعل ضميراً عائداً إلى مصدره كما في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، على نحوِ ما ذكره المؤلف.

(*) الذي رأيته هناك أنه أولُ خمسةِ أبيات.

(**) ويحتمل أن يكون (حق) خبراً مقدماً و(وفاؤه) مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر (الموعود).

(***) جعلها ابن هشام في «المغني» (ص٥٠٧) معترضةً، وتبعه صاحبا «الهمع» (٢/ ٣٢٨) و«الخزانة» (٩/ ٢١٦) وغيرُهما، وعليها إعراب الفَيومي (ص١١٦).

وإمَّا على السَّجْن - بفتح السين - المفهوم مِن قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، وعلى الأول القولُ في الآيةِ الثانية: أي: وتَبَيَّنَ هو، أي: التَّبيُّنُ، وجُملة الاستفهام مفسِّرة، وأمّا الآيةُ الثالثة فَليس الإسنادُ فيها مِن الإسناد المعنويِّ الذي هو محلُّ الخلاف، وإنما هو [مِن] الإسنادِ اللَّفظيِّ، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، والإسنادُ اللفظيُّ جائزٌ في جميع الألفاظ، كقولِ العَرَب: «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ»[1]، وفي الحديث: «لا حول ولا قوّة إلَّا بِالله كَنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنَّة»[2].

[٤- تأنيث عاملِهما لتأنيثهما]

الحكمُ الرَّابع: أنَّ عامِلَهما يُؤنَّثُ[3] إذا كانَا مُؤنَّثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيثٌ واجِب، وتَأنيثٌ راجِحٌ، وتَأنيثٌ مَرْجُوح.

[أ- التأنيث الواجب]

فأمَّا التأنيثُ الواجِبُ فَفي مَسألتَين:

إحداهُما: أن يكونَ الفاعِلُ المؤنَّثُ ضميراً مُتصلاً؛ ولا فَرقَ في ذلك بين حقيقيِّ

(1) قال السيوطي في «الهمع» (١/ ٢٩): فائدة: قولُهم: «زعموا مطيةُ الكذب» لم أقفْ عليه في شيء من كتب الأمثالِ، وذَكر بعضُهم أنه رُوي: «مَظنةُ الكذبِ» بالظاء المعجمة والنونِ، وأخرج ابنُ أبي حاتم في تفسيره عن صفوانَ بن عمرٍو الكلاعي قال: بِئسَ مَطيةُ المُسلم زعمُوا، إنما زعموا مطيةُ الشيطان، وأخرج ابنُ سعد في «الطبقات» من طريق الأعمش عن شريح القاضي قال: زَعمُوا كُنيةُ الكذب. اهـ قلتُ: وفي «الأدب المفرد» للبخاري من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ مرفوعاً: «بئس مطية الرجل زَعموا»، وكذا أخرجه أحمدُ في «المسند» (٢٨/ ٣٠٧)، قال محققوه: إسناده ضعيف لانقطاعِه.
وأما معناه فقال السيوطي أيضاً (١/ ٢٩): هذا اللفظ مطيةُ الكذب أي: يُقدِّمه الرجلُ أمامَ كلامه لِيَتوصل به إلى غَرضه من نِسبة الكذب إلى القول المحكيِّ، كما يَركب الرجل في مَسيره إلى بلد مَطيةً لِيَقضيَ عليها حاجتَه. اهـ وزاد الصبان (١/ ٨٣): ويحتمل أن المراد مطيةُ الكاذب إلى حكايةِ القول الكذب الذي يَحكيه.
(2) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في «الكبرى» (٩٧٨٨) عن أبي ذر مرفوعاً، وأصله في «الصحيحين».
(3) أي: بالتاء الساكنة في آخِر الماضي، وبِتاء المضارَعة في أول المضارع.

التأنيثِ ومَجازِيّه؛ فالحقيقيُّ نحوُ: «هندٌ قامَتْ» فهند: مبتدأ، وقام: فعلٌ ماضٍ، والفاعل ضميرٌ مستتِر في الفعل، والتقدير: قامَتْ هي، والتاءُ علامةُ التأنيث، وهي واجبةٌ لِمَا ذكَرناه، والمجازيُّ نحو: «الشمسُ طلَعتْ»، وإعرابُه ظاهر، ولمَّا مثَّلتُ به في المقدّمة لِلتأنيث الواجِبِ عُلِمَ أنَّ وجوبَ التأنيث مع الحقيقيِّ مِن باب أولى، بخلافِ ما لو عَكَسْتُ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

٧٧ـ إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ ضُمِّنَا   قَبْراً بِمَرْوَ عَلى الطَّريقِ الواضِحِ[1]

ولم يَقُلْ: «ضُمِّنَتا»، فضرورةٌ[1].

---

(١) ٧٧- هذا بيت من الكامل من كلام زيادٍ الأعجَم مولى عبد القيس، من قصيدة له تُعَدُّ من نادر الكلام ونقيِّ المعاني، يَرثي فيها المغيرة بن المهلَّب بن أبي صُفرة.

اللغة: «مرو» أشهر مدن خراسان وقصبتها، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً، ويقال لها: «مرو الشاهجان»، وعلى بُعد خمسة أيام منها مدينةٌ أخرى يقال لها: «مرو الروذ».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «السماحة» اسم (إن)، «والمروءة» معطوف عليه، «ضُمّنا» ضمن فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، مبني على السكون في محل رفع، وهو المفعول الأول، «قبراً» مفعول ثانٍ لـ(ضُمن)(*)، «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(قبر)، «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية(**) لـ(قبر)، «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد فيه: قوله: «ضُمنا» فإن «ضمن» فعل ماضٍ مسند إلى ضمير المؤنث، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، وكان مِن حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول: «ضُمِّنَتا»، لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه؛ سواءٌ أكان هذا المؤنث الذي يَعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقي التأنيث أم كان مؤنثاً مجازي التأنيث؛ فتركُ الشاعر في هذا البيت تأنيثَ الفعل جارٍ على خلاف الواجب، وذلك شاذٌ لا يُقاس عليه في السعة، ومِن أحكام ما يشذ عن المطرد الجاري على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نَستعمل مثلَه لا في نثرنا، وهو بديهي، ولا في شِعرنا؛ لأن ما كان يَجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يَجوز لنا في أشعارنا، فافهم هذا.

---

(1) لا يتعيَّن ذلك، بل يَجوز أن يكون الضمير عائداً إلى السَّماحة والمروءة باعتِبار المعنى، أي: باعتِبار تأويل السماحة بالكرم والمرُوءة بالإسعاف، فالفاعلُ حينئذ مُذكر. «العدوي» (١/ ٢٥٩).

(*) وجملة (ضُمّنا) في محل رفع خبر (إنَّ).

(**) إن أراد أنَّ الجار والمجرور صفةٌ ثانية فلا إشكال، وإن أراد أن هناك لفظَ (كائناً) ثانياً محذوفاً ففيه نظر؛ لأن المحذوف واحدٌ تعلَّق به المجروران على ما هي العادة في إعرابِ نظائره.

الثانيةُ: أن يكونَ الفاعلُ اسماً ظاهراً متّصلاً حَقيقيَّ التأنيثِ: مُفرداً، أو تثنيةً له، أو جَمعاً بالألفِ والتاءِ(1)؛ فالمفرَدُ كقولِه تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران ٣٥]، والمثنَّى كقولِك: قامَتِ الهندانِ، والجمعُ كقولِكَ: قامتِ الهنداتُ؛ فأمّا قولُه:

٧٨- تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟(1)

(١) ٧٨- هذا بيت من الطويل لِلَبيد بن ربيعة العامري، من أبيات له أربعة(*) يقولها لابنتيه، وهو أول هذه الأبيات، وبعده قوله:

فَقُومَا وقُولَا بِالذِي تَعْلَمَانِهِ ... ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تَحْلِقَا شعرْ
وقُولَا: هُوَ المَرْءُ الذِي لا صَدِيقَهُ ... أَضاعَ، ولا خَانَ الخَلِيلَ، ولا غَدرْ
إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا ... ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعتذرْ

اللغة: «تمنى» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مثل: تَقدَّم وتذكر وتقدَّس؛ ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً، وأصلُه: تتمنى مثل: تَتَزكى وتتقدَّم وتَتهذَّب، ثم حذف إحدى التاءين؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين زائدتين جاز لك حذفُ إحداهما، كما حُذفت من قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، والأصل: تتلظى، ومن قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، وأصلُه: تتصدى، ونحو ذلك كثير في القرآن، وفي الفَصيح المستعمل من لغة العرب. «ربيعة أو مضر» هما ابنَا نِزار بن معد بن عدنان، وهم أبَوَا العرب العدنانِيين، ويراد بمثل هذا التعبير معنى: وهل أنا إلا من الناس يَنزِل بي ما ينزل بكل واحد منهم؟

الإعراب: «تمنى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، أو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، «ابنتاي» ابنتا: فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، وهو مُضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أن» حرف مصدري ونصب، «يعيش» فعل مضارع منصوب بـ(أنْ)، «أبوهما» أبو: فاعل (يعيش)، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، و(أن) المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً به لـ(تمنى)، وتقدير الكلام: تمنى ابنتاي عيشَ أبيهما، «وهل» الواو للاستئناف، هل: حرف استفهام، «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «إلا» أداة حصر، «من ربيعة» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «أو» حرف عطف، «مضر» معطوف على ربيعة، وسُكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «تمنى ابنتاي» فإن «ابنتاي» مثنى ابنة، وهي مؤنثة حقيقية التأنيث، وقد وقع=

(1) أي: لسلامة نظم واحده.

(*) اقتصر على الأربعة جماعةٌ منهم صاحب «الأغاني» وابن عبد ربه في «العقد الفريد»، والأبيات سبعة أو تسعة. انظر: «ديوانه» (ص٧٩-٨٠) ط. دار صادر، و«ديوانه بشرح الطوسي» (ص٧٣-٧٤).

فضرورةٌ إنْ قُدِّرَ الفِعلُ ماضياً، وامّا إنْ قُدِّرَ مُضارعاً ـ وأصلُه: تتَمَنَّى فحُذفت إحدى التاءين[1] كما قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] ـ فلا ضَرورةَ.

وامّا قولُه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فإنما جازَ لأجلِ الفصلِ بالمفعول، أو لأنَّ الفاعلَ في الحقيقةِ «أل» الموصُولةُ، وهي اسمُ جَمعٍ؛ فكأنَّه قِيل: اللاتي آمَنَّ، أو لأنَّ الفاعل اسمُ جَمعٍ محذوفٌ[2] مَوصوفٌ بِالمؤمناتِ: أي: النِّسوَةُ اللاتي آمَنَّ[1].

= هذا اللفظ فاعلاً لقوله: «تمنى»، فإن قدرتَ هذا الفعل ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث؛ لأن علامة التأنيث في الفعل الماضي تاءٌ ساكنة تتصل بآخره، فعلى ذلك كان ينبغي أن يقول: تمنَّتِ ابتناي، ولو قدرتَ هذا الفعل مضارعاً محذوفَ إحدى التاءين كان مؤنثاً؛ لأن علامة التأنيث في الفعل المضارع تاء متحركة تتصل بأوله، وكل ما في الباب أن هذه التاء حُذفت، والمحذوف لِسبب كالثابت في اللفظ، فيلزم على اعتبار الفعل ماضياً أن يكون البيت شاذًّا؛ لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقي التأنيث، ويَلزم على اعتبار الفعل مضارعاً جريانُ البيت على المستعمَل المطرد، وهذا الاعتبار أولى بالاعتبار؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيرُه.

(١) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يُؤوَّل بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى.

والذي يدل على الجمع ستةُ أشياء؛ لأن هذا الدال إما أن يكون جمعاً حقيقة، أو يكونَ اسم جمع، أو يكونَ اسم جنس جمعي(*)، ثم قد يكون الجمع جمعَ تكسير لمذكر، أو جمعَ تكسير لمؤنث، أو جمعَ مذكر سالماً، أو جمع مؤنث سالماً. فاسمُ الجمع نحو: قَوم ورَهط ونِسوة، واسم الجنس الجمعي نحو: رُوم وزِنج وكَلِم، وجمع التكسير الذي لمذكر نحو: رِجال وزُيُود، وجمع التكسير الذي لمؤنث نحو: هُنود وضَوارب، وجمع المذكر السالم نحو: الزيدِين والمؤمنين والبَنِين، وجمع المؤنث السالم نحو: الهندات والمؤمِنات والبَنات.

وعلى مقتضى هذا الذي ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كُلِّها لِلوجهَين، كان ينبغي أن يجوز في جميعِها تأنيثُ الفعل المسنَد إليها على تأويلها بالجماعة، وتذكيره على تأويلها بالجمع. =

---

(1) لم يُعيِّنها للخلافِ المشهور في ذلك. انظر: «العدوي» (١/ ٢٥٩).

(2) اعتُرض بأنه يلزم عليه حذفُ الفاعل، والبصريُّ لا يقول به، فلا يحسُن ارتكابه، وفيه نظرٌ؛ لأن الصفة قامت مقامَ الموصوف. انتهى. «تصريح». «العدوي» (١/ ٢٦٠).

(*) الأولى: جمعيًّا؛ لأنه صفة لاسم لا لجنس على الصواب. قاله يس. «الصبان» (١/ ٦٣).

= وقد اختلف النحاة في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وحاصلُه تجويز الوجهَين في جميع هذه الأنواع، تمشياً مع هذا الأصل الذي ذكرناه.
والمذهب الثاني: مذهب أبي على الفارسي، وخلاصتُه تجويز الوجهَين في جميع الأنواع إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه أوجب فيه تذكيرَ الفعل.
والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصتُه تجويز الوجهين في اسم الجمع وفي اسم الجنس الجمعي وفي جمع التكسير لمذكر وفي جمع التكسير لمؤنث، ووجوبُ التذكير في جمع المذكر السالم، ووجوبُ التأنيث في جمع المؤنث السالم، قالوا: لأنك حين تجمع رَجُلاً على رِجال، وحين تجمع هنداً على هُنود، لا يَبقى في الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه؛ فأشبه اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه؛ فأما حين تجمع زيداً على الزيدِين وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى لفظ الواحد في الجمع على ما كان عليه، فأشبه جمع المذكر المفرد المذكر وأشبه جمع المؤنث المفرد المؤنث، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل إجماعاً، فكذلك جمعه السالم، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل إجماعاً، فكذلك جمعُه السالم.
وخلاصةُ هذا الخلاف أنهم متفقون على جواز الوجهَين في الفعل المسنَد إلى اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعِي أو إلى جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث، والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدَهم في الفِعل المسنَد إلى جمع مذكر سالم؛ وبين البصريين جميعاً والكوفيين - ومعهم أبو علي الفارسي - في الفِعل المسنَد إلى جمع المؤنث السالم.
وقد استدل جمهور الكوفيين وأبو علي الفارسي على جوازِ التذكير والتأنيث في الفعل المسنَد لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [سورة الممتحنة: ١٢]؛ فقد جيء بالفعل في هذه الآية الكريمة - وهو «جاءك» - من غير علامة تأنيث، مع أنَّ فاعله - وهو «المؤمنات» - جمع مؤنث سالم، فدل على أنه يجوز خُلُوُّ الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث - وهذا الوجه هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين - ولا حاجةَ بالكوفيين والفارسي على الاستدلال على التأنيث؛ لأنه محلُّ اتفاق في هذا المثال ونحوه. وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبي على بهذه الآية بثلاثة أجوبةٍ أشار المؤلف إلى جميعِها.
أما الجواب الأول: فإنا لا نُسلِّم لكم أن السبب في تذكير الفعل هو كونُ الفاعل جمع مؤنث سالماً، بل السببُ في تذكير الفعل هو الفصلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطَب، وأنت تَعلم أنه إذا فَصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصلٌ أيُّ فاصل جاز في الفعل التأنيثُ وعَدمه، تقول: زارتني اليومَ هِند، وزارَني اليوم هند.
وأما الجواب الثاني: فإنا لا نُسلِّم أن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو «المؤمنات» الذي هو جمع مؤنث سالم، بل الفاعل «أل» الموصولة التي بمعنى اللاتي، واللاتي ليس جمعاً، بل هو اسمُ =

= جمع؛ فيكون الفاعل في الآية الكريمة ـ عند التحقيق ـ اسمَ جمع، واسمُ الجمع يجوز في فعله التأنيث وعدمه بالإجماع.

وأما الجواب الثالث: فإنا لا نُسلّم أن الفاعل هو «المؤمنات» الذي هو جمعُ مؤنث سالم، بل المؤمنات صفة لِموصوف محذوف، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقةً، وأصلُ الكلام: إذا جاءك النساء المؤمنات، والموصوف المحذوف الذي قَدَّرناه بالنساء اسم جمع، لا جمع مؤنث سالم، فحذفُ التاء سببه أن الفاعل اسمُ جمع، ونحن لا نُخالفكم في جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع.

ومما استدلَّ به الكوفيون وأبو علي الفارسي على تجويز خُلُوِّ الفعل المسنَد إلى جمع مؤنث سالم من علامةِ التأنيث قولُ عَبَدة بن الطبيب من قصيدةٍ رواها المفضل الضبي في «المفضَّليات»:

فَـبَـكَـى بَـنَـاتِـي شَـجْـوَهُـنَّ وزَوْجَـتِـي والـظَّـاعِـنُـون إِلَـيَّ، ثـم تَـصَـدَّعُـوا

حيث أتى بالفعل ـ وهو «بكى» مجرداً مِن تاء التأنيث، مع كون فاعله جمعَ مؤنث سالماً ـ وهو «بَناتي».

وأجاب البصريُّون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل ـ وإن كان جمعَ مؤنث سالماً ـ قد أشبه جمع التكسير، بِسبب أن مفرده ـ وهو بِنت ـ لم يوجد بِتَمامه في لفظ الجمع، والأصل في جمع المؤنث السالم أن تَسلَمَ فيه صيغة واحده، ومِن أجل ذلك سَمَّوه سالماً؛ فلمَّا أشبه هذا اللفظ جمع التكسير أخذ حكمَه، وهو جوازُ الوجهين في الفِعل المسنَد إليه، وإذا جاز في هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يَلزم جواز الوجهَين في كل فعل يُسنَد إلى جمع مؤنث سالم حيث لا تُوجد هذه العلة.

ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، حيث لحقتِ الفعلَ ـ وهو «آمنت» ـ تاءُ التأنيث، مع أن فاعله جمع مذكر سالم وهو «بنو إسرائيل»، ومثلُه قول الشاعر وهو قريط بن أنيف أحدُ بني العَنْبَر، وهو أحد شُعراء «الحماسة»:

لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

حيث أنّث الفعل ـ وهو «تَستبح» ـ مع أن فاعلَه جمع مذكر سالم ـ وهو «بَنُو اللقيطة».

وجوابُ البصريين عن الآية الكريمة والبيتِ واحد، وهو مِن باب جوابهم السابق على بيتِ عَبدة بن الطبيب، وهو أن اللفظ ـ وإن كان جمعَ مذكر سالماً ـ قد أشبه جمعَ التكسير بسبب أن لفظ المفرَد ـ وهو ابن ـ يُوجَد بِتَمامه فيه، والأصلُ في جمع المذكر السالم أن يَسلَمَ فيه بناء واحده، ولِهذا سمَّوه سالماً، وكان أصل جمع التكسير أن يَتغيَّر فيه بناء واحده، ولِهذا سمَّوه مكسراً، فلما كان ذلك كذلك جاز في فِعله الوجهان؛ فالجواز في هذا الفاعل بِخُصوصه لِعلة من العِلل لا يَستلزم الجواز في كل جمع مذكر سالم حيث لا تُوجَد فيه العلة المقتضِيَة لِلجواز ههنا.

وهذا بحثٌ طويل أردنا به تدريبَك على الحِوار والجَدَل والتخريج، فلا تَملّه، وعِه، ولا تَنْسَه، والله يَتولّاك بإرشاده وتَوفيقه.

[ب - التأنيث الراجح]

وأمَّا التأنيثُ الراجِحُ فَفِي مَسألتَين أيضاً:

إحداهُما: أن يكونَ الفاعِلُ ظاهراً مُتَّصِلاً مَجازيَّ التأنيثِ، كقولِك: طَلعتِ الشَّمسُ، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ[1] عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأنفال: ٣٥]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

والثانيةُ: أنْ يكونَ ظاهراً حَقيقيَّ التَّأنيثِ مُنفصِلاً بِغيرِ «إلَّا»، كقولِك: «قام اليومَ هندٌ»، و«قامتِ اليومَ هندٌ»، وكقولِه:

٧٩- إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ واحِـدَةٌ ... بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرُورُ[2](1)

---

(١) ٧٩- هذا بيت من البسيط، وقد بحثتُ طويلاً عن هذا البيت فلم أجدْ أحداً نسَبه إلى قائل مُعين، والبيتُ قد استشهد به الأشموني (رقم ٣٦٥) وابنُ الناظم في باب الفاعل.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «امرأ» اسم (إن)، «غره» غر: فعل ماض، والهاء ضمير غائب عائد إلى (امرئ)، مفعول به، «منكن» جار ومجرور متعلق بـ(غر)، أو هو متعلق بمحذوف حال من (واحدة) الآتي، «واحدة» فاعل (غرَّ)، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لقوله: «امرأ»، «بعدي» بعد: ظرف متعلق بـ(غر)، وبعد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وبعدك» هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق، والكاف ضمير المخاطَب مضاف إليه، «في الدنيا» جار ومجرور متعلق إمَّا بقوله: (مغرور) الآتي، وإما بمحذوف صفة لـ(امرئ)، والأخير أولى عندنا من جهة المعنى(*)، «لمغرور» اللام هي اللام المزحلَقة، مغرور: خبر (إن) التي في أوّل البيت.

الشاهد فيه: قوله: «غرَّه منكن واحدة» حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث(**)، =

---

(1) في التمثيل به وبالذي بعده تسمح، فإن الكلام في الفاعل ونائبه لا في اسم الناسخ.

(2) قال ابن سيده في «المحكم» (٥/ ٣٦٠): أراد: لَمغرور جدًا، أو: لَمغرور جِدُّ مغرورٍ، وحَقُّ مَغرورٍ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدةٌ؛ لأنه قد عُلم أن كل مَن غُرَّ فهو مَغرور، فأيُّ فائدة في قوله: (لَمغرور)؟ إنما هو على ما ذكرنا وفسَّرنا. اهـ

(*) هذا الوجهُ الأخير لا يخلو من ضعف من جهة الصناعة؛ لِتقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرَد، وأولى منه ومن الوجه قبله تعلقُ الجار والمجرور بقوله: (غرَّه)، فتأمل.

(**) وقال المبرِّد: التقدير: خصلةٌ واحدة، فلا دليلَ في البيتِ حينئذٍ، لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. والتقدير الأول أظهر؛ لأنَّه إلى الذهن أسبق، ويؤيدُ صحتَهُ حكايةُ سيبويهِ: حضر القاضي امرأة. انتهى من «تخليص الشواهد» للمصنف (ص٤٨٢).

والمبرِّدُ يَخصُّ ذلك بالشِّعر.

ومِن النوعِ الأول ـ أعني المؤنَّثَ الظاهرَ المجازِيَّ التأنيثِ ـ أن يكونَ الفاعلُ جَمْعَ تكسيرٍ، أو اسمَ جمعٍ؛ تقولُ: قامتِ الزيُودُ، وقام الزُّيودُ، وقامتِ النّساءُ، وقامَ النِّساءُ، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، وكذلك اسمُ الجِنس كـ«أَوْرَقَ الشَّجَرُ» و«أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ»؛ فالتأنيثُ في ذَلِك كُلِّه على معنَى الجماعة، والتذكيرُ على معنَى الجَمع، وليس لك أن تَقولَ: التأنيثُ في النِّساء والهنودِ حَقيقيٌّ؛ لأنَّ الحقيقيَّ[1] هو الذي له فَرْجٌ، والفَرْجُ لآحادِ الجَمع، لا لِلجَمع، وأنتَ إنَّما أَسندْتَ الفِعلَ إلى الجمعِ لا إلى الآحادِ.

ومِن هذا الباب أيضاً قولُهم: نِعْمَتِ المرأةُ هِندٌ، ونِعْمَ المرأةُ هِندٌ، فالتَّأنيثُ على مُقتَضَى الظاهِر، والتذكيرُ على معنَى الجِنس؛ لأنَّ المرادَ بِالمرأة الجِنسُ، لا واحدةٌ مُعيَّنةٌ، مَدحُوا الجِنسَ عُموماً، ثم خَصُّوا مَن أَرادُوا مَدْحَه، وكذلك «بِئْسَ» بالنِّسبة إلى الذَّمِّ، كقولِك: «بِئْسَ المرأةُ حَمَّالةُ الحَطب، وبِئستِ المرأةُ هِندٌ».

[ج - التأنيث المرجوح]

وأمَّا التأنيثُ المَرجُوحُ فَفي مَسألةٍ واحِدة، وهي: أن يكونَ الفاعِلُ مَفصولاً بـ«إلَّا»، كقولِك: ما قامَ إلَّا هِندٌ؛ فالتذكيرُ هنا أَرجَحُ بِاعتِبارِ المَعنى؛ لأنَّ التَّقديرَ: «ما

= ولم يؤنث هذا الفعل لِوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بِقوله: «منكن»، وذِكرُ علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجحُ من حذفِها.

ومثلُه في المعنى قول حُجر آكل المرار في هند بنت ظالم امرأتِه، وكانت قد أسرها زياد بن الهبولة في يوم البردان:

إنَّ مَـنْ غَـرَّهُ الـنِّـسـاءُ بِـشَـيْءٍ ... بَـعـدَ هِـنْـدٍ لَـجـاهِـلٌ مَـغْـرُورُ
حُـلْـوَةُ الـعَـيْـنِ والـحَـدِيـثِ، ومُـرٌّ ... كُـلُّ شَـيْءٍ أَجَنَّ مِـنْـهـا الـضَّـمِـيـرُ
كُـلُّ أُنـثَـى وإنْ بَـدَا لَـكَ مِـنْـهـا ... آيَـةُ الـحُـبِّ حُـبُّـهـا خَـيْـتَـعُـورُ

(١) هذا تعليلٌ للنفي، يعني: انتفى أن تقولَ هذا الكلام لأن الحقيقي . . . إلخ.

قام أحَدٌ إلَّا هندٌ»، فالفاعِلُ في الحقيقةِ مُذكَّر، ويَجوزُ التأنيثُ بِاعتِبار ظاهرِ اللَّفظ، كقولِه:

٨٠ـ ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمّْ   في حَرْبِنا إلَّا بَناتُ العَمّْ[١]

والدَّليلُ على جَوازِه في النَّثرِ قراءةُ بَعضِهم[1]: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [يس: ٢٩] بِرفع (صيحة)، وقِراءةِ جَماعةٍ من السَّلَف[2]: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] بِبِناء الفِعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعلِ حرفِ المُضارَعة التاءَ المثنَّاةَ مِن فَوق.

وزعَم الأخفشُ أنَّ التأنيثَ لا يَجُوزُ إلَّا في الشِّعر، وهو مَحجُوجٌ[3] بِما ذكَرنا.

---

(١) ٨٠- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مَشطوره، ولم أقفْ له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» في باب الفاعل (٢١٤) والأشموني كذلك رقم (٣٦٦).

اللغة: «برئت» خلتْ، «ريبة» أصل الريبة الشك، «ذم» ما تعاب به.

الإعراب: «ما» نافية، «برئت» برئ: فعل ماض، والتاء حرف دالّ على التأنيث، «مِن ريبة» جار ومجرور متعلق بـ(برئ)، «وذم» معطوف على (ريبة)، «في حربنا» الجار والمجرور متعلق بـ(برئ) أيضاً، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه، «إلا» أداة حصر، «بنات» فاعل (برئ)، وهو مضاف و«العم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ما برئت إلا بنات العم»، حيث وصل الفعل بتاء التأنيث، مع كونه مفصولاً عن فاعله بـ(إلَّا)، ودخولُ التاء في هذه الحال مرجوح، على ما ذكره المؤلف تبعاً لابن مالك، وحكى ابنُ عقيل أن الجمهور لا يُجيزون التأنيث في هذه الحال، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لا يجوز في غير ضرورة الشعر، ولكن الذي تَنصره الأدلةُ هو ما ذكر المؤلف، ومِن شواهد ذلك قولُ ذِي الرمة:

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما فِي غُرُوضِها   وما بَقِيَتْ إلَّا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ

---

(1) هي قراءةُ أبي جعفر من العشرة. انظر: «معجم القراءات» (٧/ ٤٧٧).

(2) منهم الأعمش والحسن وقتادة. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٥٠٥).

(3) أي: مقطوعٌ حجته أي: دَعواه. «العدوي» (١/ ٢٦٢).

[٥ - عدم إلحاق علامة التثنية والجمع بِعاملهما]

الحكمُ الخامِس: أنَّ عامِلَهُما لا تَلحقُه علامةُ تَثنيةٍ ولا جَمعٍ[1]، في الأمرِ الغالِب، بل تَقولُ: قام أَخَواك، وقام إِخوَتُك، وقام نِسْوَتُك، كما تقولُ: قامَ أَخُوك، ومِن العَرب[2] مَن يُلحِق عَلاماتٍ دالَّةً على ذَلك، كما يُلْحِقُ الجميعُ عَلامةً دالَّةً على التَّأنيثِ، كقولِه:

٨١ـ تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[(١)]

---

(١) ٨١- هذا بيت من الطويل من كلمة لعبد الله بن قَيس الرُّقَيَّات، يَرثي فيها مُصعبَ بن الزبير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٢)، والأشموني (رقم ٣٥٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٠٩).

اللغة: «المارقين» الخارجِين عن الدين(*)، «مُبعد»(**) أراد به الأجنبي، «حَميم» هو الصديق.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يَعُود إلى مُصعب المذكور في أبياتٍ سابقة، «قتال» مفعول به لـ(تولى)، وقتال مضاف و«المارقين» مضاف إليه، «بنفسه» الجار والمجرور متعلق بـ(تولى)(***)، ونفس مضاف والضمير العائد إلى «مصعب» مضاف إليه، «وقد» الواو للحال، وقد: حرف تحقيق، «أسلماه» أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «مبعد» فاعل (أسلم)، «وحميم» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «أسلماه مُبعَد وحميم»، حيث وصل بالفعل ألف التثنية، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهذه لغةُ جماعة من العرب، وليست الألف عندهم إلّا علامةً على تثنية الفاعل، كما أن التاء في نحو: «قامت هند» علامةٌ على تأنيث الفاعل عند جميع العربِ.

والعرب الذين يُلحِقون علامة التثنية والجمع بالفعل يُشبِّهون هاتَين العلامتين بعلامة التأنيث، فكما=

---

(1) لأن تثنيته وجمعَه يُعلَمان من لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه فقد لا يُعلَم من لفظه، بأن يكون مقدَّر التأنيث، مع أن في الإلحاق هنا زيادةَ ثِقل بخلافِه ثَمَّ. «بلوغ الأرب» (ص١٦٨).

(2) عُزيت لطيئٍ وأزدِ شَنوءة. «الهمع» (١/ ٥١٤).

(*) مأخوذ من مَرَقَ السهمُ من الرَّمِيَّة مُروقاً، أي: خرج من الجانب الآخَر؛ وفي الحديث: «يَمْرُقونَ من الدين كما يَمْرُقُ السهمُ من الرميَّة». انظر: «الصحاح» (م ر ق) و«المقاصد النحوية» (٢/ ٢٩٦).

(**) بفتح العين اسمَ مفعول كما في «التصريح» وغيره، وجوَّز الصبان (٢/ ٦٧) كسرَها، وهو غير بعيد.

(***) الأولى تعليقُه بحال محذوف والتقدير مثلاً: مستقلًّا بنفسه. وأما إعرابُ الباء زائدة و(نفسه) توكيداً كما فعل الفيومي (ص١٢٢) والمحقق في «منحة الجليل» (٢/ ٨١) فيعكِّر عليه أنَّ فيه توكيدَ الضمير المرفوع المتصلَ بالنفس من غير توكيده قبله بالمنفصِل، وهو ضعيفٌ كما سيأتي، ومِن ثَمَّ لم يحسُنْ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾.

وقولِه[1] ﷺ: «يَتعاقَبُون فِيكُم مَلائكةٌ بِاللَّيلِ ومَلائكةٌ بِالنَّهار»[1]، وقولِ بعضِ العَرَب: «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»[2]، وقولِ الشَّاعر:

٨٢- نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[1]

= أنه تَلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً، فكذلك تَلحق الفعل علامةُ التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامةُ الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

وجمهورُ العرب يجدون بين علامة التثنية والجمع وعلامة التأنيث فرقاً؛ فَلِذلك لا يَقيسون إحداهما على الأخرى، ولا يُعطُون إحداهما حكم الأخرى.

ومثلُ بيت الشاهد قول الشاعر:

نُسِيَا حاتِمٌ وكَعْبٌ لَدُنْ فا ... ضَتْ عَطايَاكَ يا ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ

(١) هذا الحديث رواه مالك في «الموطأ»، وهو حديث مختصَر من حديث رُوي مُطولاً: «إن ملائكة يَتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»، ومن أجل ذلك امتنع قومٌ من الاحتجاج برواية مالكٍ التي يَحتج بها العَلّامة ابن مالك صاحب «الألفية»، حتى إنه سَمّى هذه اللغةَ «لغةَ يَتعاقبون فيكم مَلائكة» كما سمَّاها غيرُه من النحاة «لغةَ أكلوني البراغيث»؛ لأن الرواية المُطوَّلة تدل على أن مَن روى الرواية المختصرة لم يُراعِ اللفظَ الذي ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فأخطأ الصِّياغة.

(٢) ٨٢- هذا بيتٌ من الكامل من كلام أبي فراس الحمداني، ابنِ عمِّ سيف الدولة الحمداني، وأبو فِراس هو صاحبُ الشاهد (رقم ٦) السابقِ شرحه في أولِ الكتاب، وقبلَ هذا البيت قولُه:

يَا أَيُّهَا المَلِكُ الذِي ... أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا ... البيتَ

وبعده:

راقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا ... فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الحَبَائِبْ

حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ ... شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غائِبْ

وأبو فراس الحمداني صاحبُ هذا الشاهد ممن لا يُحتَج بشعره على قواعد اللغة ومُفرداتها؛ لأنه مُولَّد، ولعل المؤلف إنما أرادَ التمثيل بهذا البيت، ولم يُرِد الاحتجاجَ به، وفرقٌ بين الاحتجاج=

(1) المناسبُ تخريج الحديث على اللغة الفصحى بأن يُجعل «ملائكةٌ» بدلاً من الواو التي هي الفاعل، أو تُجعل «ملائكة» مبتدأً خبره «يتعاقبون». «العدوي» (١/ ٢٦٣).

(2) بهذا سُميت لغةَ أكلوني البراغيث، وفي «الصبان» (٢/ ٦٧-٦٨): عَبَّر بـ«أكلوني» مع أن حقَّها «أكلتني» أو «أكلْنَني» لأن الواو لِلعُقلاء سواء كانت ضميراً أو علامةَ جمع؛ تشبيهاً لها بهم مِن حيث فِعلها فِعلَهم من الجَورِ والتعدي المُعبَّر عنه بالأكل مجازاً. كذا في «شرح الجامع» و«المغني».

وقولِ الآخَرِ:

٨٣ـ رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّواضِرِ (١)

= والتمثيل، وقد أنشد المؤلفُ بيت الشاهد في «أوضح المسالك» (رقم ٣٠٨).

اللغة: «نتج» هو ههنا فعلٌ مبني للمعلوم، وفي كلام العرب فِعل من هذه المادة مُلازم لِلبناء للمجهول، تقول: نَتَج القوم الناقة ـ بالبناء للمعلوم ـ وتقول: نُتِجتِ الناقة ـ بالبناء للمجهول لا غير ـ فإذا أردتَ معنَى استَولد جئتَ بالفعل مَبنيًّا للمعلوم، وإذا أردتَ معنى وُلد جئت بالفعل مبنيًّا للمجهول وأسندتَه إلى الناقة وشِبْهِها، ومن الأول قولُ الشاعر - ويُنسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي -:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ؟

الإعراب: «نتج» فعل ماض مبني للمعلومِ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «الربيع» فاعل نُتج، «محاسناً» مفعول به لـ(نَتَج)، «ألقحنها» ألقح فعل ماض، والنون علامة على جمع الإناث، وضمير الغائب العائد إلى (المحاسن) مفعول به، «غر» فاعل (ألقح)، وغر مضاف، و«السحائب» مضاف إليه، وسُكن لأجل الوقف.(**)

الشاهد فيه: قوله: «ألقحنها غر السحائب»؛ فإن قوله: «غر» فاعل «ألقح» وغُرّ: جمع غَرّاء، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث، وهي النون، مع إسنادِه إلى الفاعل الظاهر الذي هو غُرّ السحائب، وليست هذه النون هي الفاعل وما بعدها بدل منها؛ لأنَّ جعل النون علامةً يَجري على لغة جماعة مخصوصِين من العرب، وهم الذين يُلحقون بالفعل علاماتِ التثنية والجمع، كما يُلحق جميع العرب علامةَ التأنيث، فإن جعلت النون فاعلاً و«غر السحائب» بدلاً منه ـ كان ذلك جارياً على لغة جمهور العرب، ولم يكن خاصًّا بلغة قوم منهم.

(١) ٨٣- هذا بيت من الطويل، ويَنسبه بعض الرواة لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من وَلد عُتبة بن أبي سفيان، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥)، والأشموني (رقم ٣٦٠)، وفي «وحشيات أبي تمام» (ص٢٩٠ المعارف): «ويقال: لِعُمر بن أبي ربيعة»، ويُنسب لأبي الشبل، وفي «العقد الفريد» (٣/ ٤٦) لمحمد بن أبي أمية.

اللغة: «الغواني» جمع غانِية، وهي المرأة التي استغنتْ بجمالها عن الزينة، أو هي التي غَنِيَت بزوجها عن التطلع إلى الرجال، أو هي التي غَنِيَت ببيت أبيها عن الأزواج لكونها في رَفاهية عيش ورَغَد، «النواضر» الجميلة، مأخوذة من النُّضْرة، وهي الحسن والرُّواء، وواحد النواضر: ناضِر. =

(*) و«المَحاسن» جمعُ حُسْن على غيرِ قياس، و«الغُرّ» جمعُ غَرَّاء، مؤنثِ أغرَّ، بمعنى بيضاء.

(**) وجملة (ألقحنها) صفة (محاسناً) منصوبة.

(***) و«العارض» صفحة الخد، قال المصنف وغيرُه: ويُروى: بمَفرقِي، وهو مفرق شعر الرأس. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٧٧)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٩٣٧).

وقد حُمل على هذه(١) اللُّغة آياتٌ مِن التَّنزيلِ العَظيم: منها[1] قولُه سُبحانه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، والأَجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وأحسَنُ الوُجوه[2] فيها إعرابُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُبتدأً، و﴿أَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى﴾ خبراً.

= الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماض، والنون علامة جمع المؤنث، ورأى هنا بصريةٌ فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، «الغواني» فاعل (رأى)، «الشيب» مفعول به لـ(رأى)، «لاح» فعل ماض، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تَقديره: هو يعود إلى (الشيب)، وجملة الفِعل وفاعله في محل نصب حال من الشيب، «بعارضي» بعارض: جار ومجرور متعلق بـ(لاح)، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «فأعرضن» الفاء حرف عطف، أعرض: فعل ماض، والنون ضمير جماعة النسوة فاعل، «عني» جار ومجرور متعلق بـ(أعرض)، «بالخدود» جار ومجرور متعلق بـ(أعرض) أيضاً، «النواضر» صفة للخُدود.

الشاهد فيه: قوله: «رأين الغواني» حيث وصل الفعل ـ الذي هو رأى ـ بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر ـ وهو قوله: «الغواني» وهذه النون ليست ضميراً مثلَها في قوله: «فأعرضن»، بل هي علامةُ جمع الإناث مثل تاء التأنيث في نحو قولِك: «قامتْ هند».

(١) في نسخة: «وقد حمل قوم على هذه . . . إلخ».

(1) ومنها أيضاً: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

(2) ذكَر منها جملةً في كتابه «المغني». انظر: (ص٤٧٩-٤٨٠).

المرفوعات

- الفاعل
- نائب الفاعل
- المبتدأ
- الخبر
- اسم كان وأخواتها
- اسم أفعال المقاربة
- اسم الأحرف المشبهة بليس
- خبر إن وأخواتها
- خبر لا النافية للجنس
- المضارع المجرد من ناصب وجازم

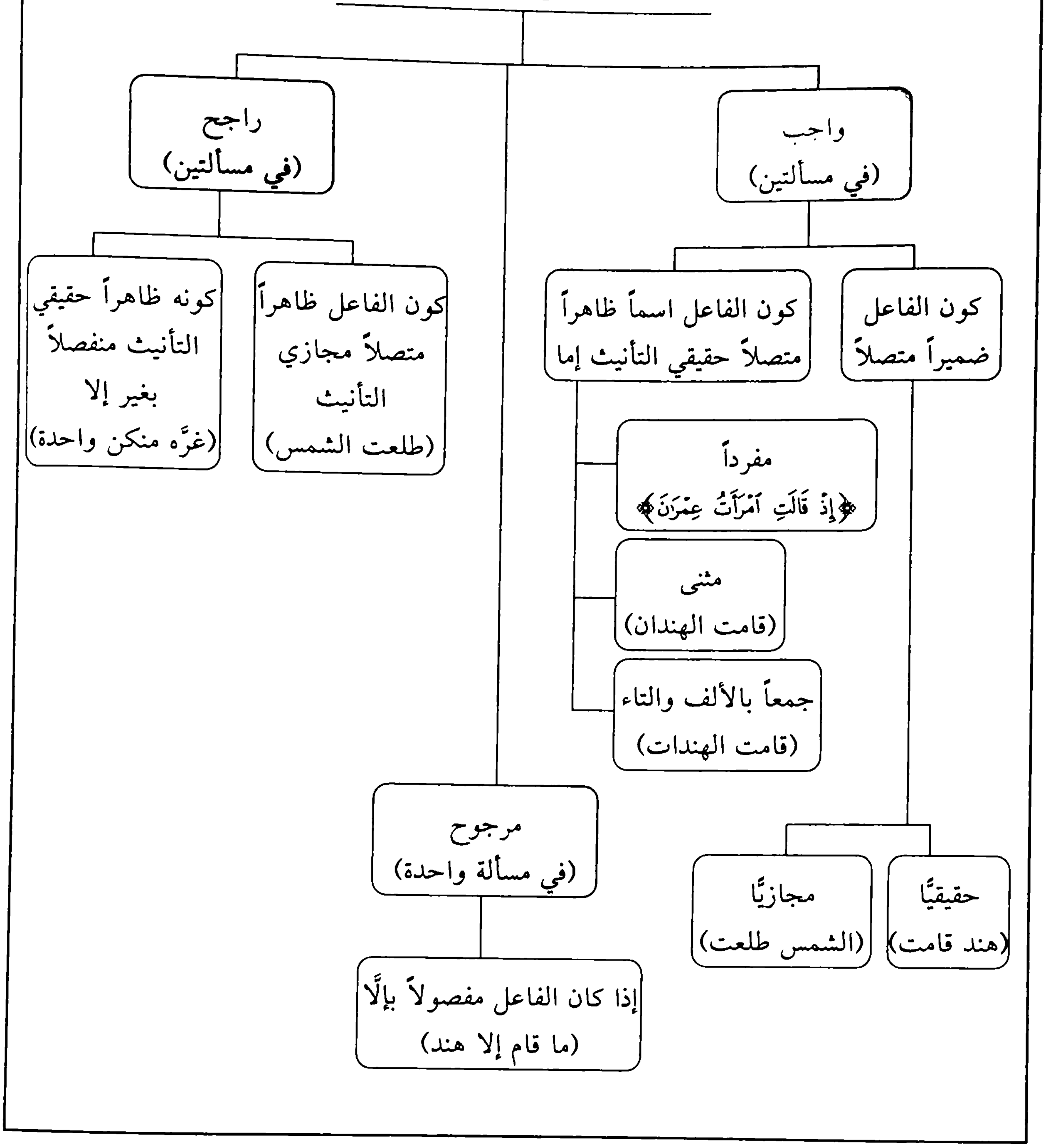
ينوب عن الفاعل إذا فُقد المفعول

- المصدر
  - ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾
- ظرف الزمان
  - (صِيم رمضانُ)
- ظرف المكان
  - (جُلس أمامُك)
- المجرور
  - ﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآ﴾

أحكام الفاعل ونائبه

- لا يُحذفان
- لا يكونان جملة
- يُحذف عاملهما
  - جوازاً (جواب مَن قام)
  - وجوباً ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾
- يؤنث فعلهما
  - وجوباً (قامت هند)
  - جوازاً
    - راجحاً (طلعت الشمس)
    - مرجوحاً (ما قام إلا هند)
- لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع

تأنيث عامل الفاعل ونائبه



[الثالث: المبتدأ]

ثم **قُلتُ**: الثَّالِثُ: المُبْتَدَأُ، وَهُوَ: المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[1]: مُخْبَراً عَنْهُ، أَوْ[2] وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ؛ فَالأَوَّلُ كَـ«زَيْدٌ قَائِمٌ[3]» وَ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وَالثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟»، وَ«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

وأَقُولُ: الثالثُ مِن المرفُوعات: المبتَدأ، وهو نَوعان: مُبتدَأ له خَبرٌ، وهو الغالِبُ، ومُبتَدأٌ ليس له خَبرٌ[4]، ولَكنْ له مَرفوعٌ يُغْنِي عنِ الخَبر.

[ما يشترك فيه قِسمَا المبتدأ]

ويَشترك النَّوعانِ في أمرَين؛ **أحدُهما**: أنهما مُجرَّدان عنِ العَوامِل اللَّفظيَّة،

(1) أي: غيرِ الزائدة؛ لإدخال نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ونحوِ: بِحسْبِك درهمٌ، فالزائدُ لا يمنع الابتداء به لأنه في نِيَّة الطرح. «بلوغ الأرب» (ص١٦٨). قلتُ: وتمثيلُ المصنف بالآية لاحقاً يدلّ على أنه أراد بِعبارته ما يَشملها؛ إذ وُجودُ الحرف الزائد كلا وُجود، وفي «العدوي» (٢/ ٣): أل في العوامل للكمال، أي: العوامل الكاملة في العمل التي عملُها بطريق الأصالة، فخرج الزائدةُ وشبهُها.

ثم إنه خَرج بقيد التجرد مِن العوامل اسمُ (كان) ونحوِها، ودخل باللفظية العاملُ المعنوي وهو الابتداء، فهذا قيدٌ لِلإدخال لا للإخراج، وبِمُخبر عنه الأسماء التي لم تُركب نحو: واحد اثنان ثلاثة، وبِالوصف غيرُه كاسم الفعل نحو: هيهات الحجازُ. زكريا باختصار وتغيير. وقد أهملَ الشارح ذِكرَ مُحترزات التعريف ما عدَا قيدَ «مكتفى به».

(2) «أو» في كلامه لِلتقسيم لا للشك، قال الجوجري (١/ ٣٥٣): وكأنَّ حدَّه هذا في قُوة حدَّين، فكأنه قال: القِسمُ الأول هو المجرد .. إلى آخِره، والقسمُ الثاني هو الوصف .. إلى آخِره.

(3) الغرضُ منه التمثيلُ للمبتدأ، وإنما أتى بالخبر لأنه لا يتضحُ المبتدأ إلا به، ولأنه لما قال: (مخبَراً عنه) كأن قائلاً قال له: ما مثالُ الاسم المجرد المخبر عنه؟ فقال: (كزيدٌ قائمٌ). «العدوي» (٢/ ٥).

(4) إنما لم يكن له خبرٌ لأنه في المعنى كالفعل، فنحو: أقائمٌ الزيدان بمنزلة: أيقومُ الزيدان، والفعلُ لا خبرَ له. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٥٧).

والثاني: أنَّ لهما عامِلاً مَعنَوِيًّا ـ وهو الابتِداءُ[1] ـ ونَعني به كونَهما على هذهِ الصُّورة مِنَ التَّجرُّدِ لِلإسْنادِ.

[ما يفترق فيه قِسمَا المبتدأ]

ويَفتَرِقان في أمرَين؛ **أحدُهما**: أنَّ المبتَدَأ الذي له خبر يَكون اسماً صَريحاً[2]، نحوُ: «اللهُ رَبُّنَا» و«مُحمَّدٌ نَبيُّنَا»، ومُؤَوَّلاً بِالاسم، نحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: وصِيامُكُم خير لَكم، ومثلُه قولُهم: «تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ»(١)، ولِذلكَ قُلتُ: «المجرَّد» ولم أَقُل: الاسمُ[3] المُجرَّد.

ولا يكونُ المبتدأُ المستَغنِي عنِ الخبر في تَأويلِ الاسْمِ البتةَ، بل ولا كُلَّ اسمٍ، بل يكونُ اسماً هو صِفةٌ، نحوُ: «أقائِمٌ الزَّيدانِ؟» و«ما مَضرُوبٌ العَمْرانِ».

والثاني: أنَّ المبتدَأَ الذي له خبرٌ لا يَحتاجُ إلى شيءٍ يَعتَمِدُ عليه، والمبتدأُ المستَغنِي عنِ الخبر لا بُدَّ أن يَعتَمِدَ[4] على نَفيٍ أوِ اسْتِفهام[5] كما مَثَّلْنا، وكقولِه:

٨٤ـ خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما إذا لم تَكُونَا لِي عَلى مَنْ أُقاطِعُ(٢)

---

(١) قد تكلمنا على هذا المثل كلاماً وافياً، فارجع إليه في (ص٧١، ٣٠٠) مِن هذا الكتاب.

(٢) ٨٤- هذا بيت من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٣٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٦٤)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٣٨). =

---

(1) هذا من من جملة أقوالٍ، ومنها أن المبتدأ والخبر تَرافَعَا، ومنها غيرُ ذلك. «الأمير» (ص٦٢).

(2) المراد بالصريح ما لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، ويُقابله المؤوَّل، وللأصوليين اصطلاحٌ آخرُ فيهما. انظر: «العدوي» (٢/ ٢).

(3) لكن القوم عبَّروا به وأرادوا الاسمَ ولو تأويلاً. «الأمير» (ص٦٢). قلتُ: وهذه عادةُ المصنف في مُصنفاته وفي الأبواب المختلِفة، فالتزامُه أولى.

(4) أي: على قول جُمهور البصريين، ومذهب الأخفش والكوفيين أنه لا يُشترَط ذلك، واستدلوا عليه بما لا تقومُ به الحجة. «شرح الجوجري» (١/ ٣٧٥).

(5) بحرفٍ أو فعل أو اسم في الأول، وبحرف أو اسمٍ في الثاني، نحو: ما قائمٌ أو ليس قائمٌ أو غيرُ قائم الزيدان، وأقائمٌ أو كيف قائمٌ العَمْران؟ انظر: «بلوغ الأرب» (ص١٦٩)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٩٠)، و«شرح الجوجري» (١/ ٣٥٥-٣٥٦)، وكذا وجوباً «العدوي» (٢/ ٥).

وقولِه:

٨٥ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا(١)

= **الإعراب:** «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضافٌ وياء المتكلم المدغَمة في ياء الإعراب مضاف إليه، «ما» نافية، «واف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلّص من التقاء الساكنين، «بعهدي» بعهد: جار ومجرور متعلق بـ(وافٍ)، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أنتما» فاعل بـ(وافٍ) سدَّ مسدَّ الخبر، «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «لم» نافية جازمة، «تكونا» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون، وألفُ الاثنين اسم (تكون)، «لي» جار ومجرور متعلق بـ(تكون)، «على» حرف جر، «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بـ(على)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (تكون)، «أقاطع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ لا محل لها صلة، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ(أقاطع)، وجواب «إذا» محذوفٌ يدل عليه سياقُ الكلام، والتقدير: إذا لم تكونَا لي علَى مَن أُقاطِعه فما وافٍ بِعهدي أنتُما.

الشاهد فيه: قوله: «ما وافٍ أنتما» حيث رَفع الوصفُ الذي هو واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لِكونه معتمداً على حرف النفي وهو «ما»، ولا يجوز جعلُ هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه؛ لِئلَّا يلزمَ الإخبار بالمفرد وهو وافٍ عن المثنى وهو أنتُما، وذلك لا يَجوز عند أحد من العلماء؛ لأن العرب لا يتكلّمون بنظيره، والبيتُ رَدٌّ صارخ على مَن زعم أن فاعل الوصف المُغني عن الخبر لا يكون ضميراً مُنفصلاً، وهم الذين ذكَرهم الشارح فيما بعد (ص٣٤٦ التالية).

(١) ٨٥- هذا بيت من البسيط، ولم يتيسّر لي الوقوف على نسبتِه إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ١٣٤)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٦٥)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٣٩)(*).

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام، قاطن: مبتدأ، «قوم» فاعل (قاطن) أغنى عن خبره، وقوم مضاف، و«سلمى» مضاف إليه، «أم» حرف عطف، «نَوَوْا» فعل وفاعل، «ظَعنًا» مفعول به لـ(نووا)، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة المبتدأ وفاعله، وحَسُن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله في قُوة الجملة الفعلية، «إن» شرطية، «يَظعنُوا» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(إنْ)، وعلامةُ جزمه حذف النون، وواوُ الجماعة فاعله، «فعَجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عَجيب: خبر مقدم، «عيش» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وعيش مضاف =

(*) ومما قاله المحقق هناك (ص٢٣٧): «قاطن» اسم فاعلٍ فعلُهُ قَطَن - من باب قَعَد - إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطُن، إذا لم يفارقه، «ظَعَنًا» هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقةُ الديار. يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أم نَووا أن يرتحلوا عنه؟ ثم أخبر أنه لا يُطِيق الحياة بعد ارتحالهم.

[معنى «المكتفى به» في التعريف وبيانُ الخارج به]

وقولي: «رافِعاً لِمُكتفًى به» أعمُّ مِن أن يكون ذلك المرفوعُ اسماً ظاهِراً، كـ«قَوْمُ سَلمى» في البيتِ الثاني، أو ضَميراً مُنفصِلاً، كـ«أنتُما» في البيتِ الأول، وفيه رَدٌّ على الكوفيِّين والزمخشرِيِّ وابنِ الحاجب؛ إذ أوجَبُوا أن يكونَ المرفوعُ ظاهراً، وأوجبُوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ [مريم: ٤٦] أن يكونَ مَحمُولاً على التقديمِ والتَّأخيرِ، وذلك لا يُمكنهم في البيتِ [الأول]، إذْ لا يُخبَر عنِ المثنَّى بِالمفرَدِ، وأعمُّ مِن أن يكونَ ذلك المرفوعُ فاعِلاً كما في البَيتَين، أو نائِباً عنِ الفاعِل كما في قولِك: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدانِ؟».

وخرَجَ عن قَولي: «مُكْتَفًى به» نحوُ: «أَقائِمٌ أَبَواهُ زَيْدٌ؟»، فليس لكَ أنْ تُعرِبَ (أَقائِم) مُبتدأً، و(أبواه) فاعِلاً أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يَتِمُّ بِهِ الكلام، بل (زيدٌ): مبتدأ [مُؤخَّر]، و(قائمٌ): خبرٌ مُقدَّم، و(أَبَواه): فاعلٌ به.

[لا يُبتدأ بنكرة إلا في مواضعَ]

ثم قُلتُ: وَلَا يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، أَوْ خَصَّتْ نَحْوُ: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي»، وَعَلَيْهِمَا[1] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾.

= و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «قَطَنَا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (مَن)، والجملةُ لا محل لها صلةٌ، والألف للإطلاق.
الشاهد فيه: قوله: «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قولُه: «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ؛ لِكون ذلك المبتدأ الذي هو قوله: «قاطن» وصفاً مُعتمداً على أداة الاستفهام، وهي الهمزة.

---

(1) أي: على العُموم والخصوص نُزِّل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾. أما العُموم فمِن حيث إن الغرضَ المستفاد من الآية أن كل مؤمِن خيرٌ من المشرك، وأمَّا الخصوص فبِالوصف بمؤمن. «بلوغ الأرب» (ص١٧٠) و«الجوجري» (١/ ٣٥٩) و«الأمير» (ص٦٣)، وقال البرماوي: وعليهما - أي: وعلى انحِصار المسوِّغات في التخصيص والتعميم ورجوعِ الصُّوَر كلِّها إليهما - صحَّ الابتداء بالنكرة في الآية؛ لِما في ذلك من التخصِيص بالوصف. اهـ ونقَله العدوي (٢/ ٧) وسكَت عنه، بخلاف الجوجري الذي غَمَزه.

وأقولُ: الأصلُ في المبتدَأ أن يكونَ مَعرفةً، ولا يكونُ نَكرةً[1] إلّا في مَواضعَ خاصَّةٍ تَتبَّعها بعضُ المتأخِّرين[2]، وأنْهاها إلى نَيِّفٍ وثَلاثِين، وزعَم بعضُهم[3] أنَّها تَرجعُ إلى الخُصُوص والعُمُوم.

[من أمثلة الخُصوص]

فمِنْ أمثلةِ الخُصُوصِ: أن تكونَ مَوصوفةً: إمَّا بِصِفةٍ مَذكورةٍ، نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو بِصِفةٍ مُقدَّرةٍ، كقولِهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ(١) بِدِرهمٍ»؛ فـ(السَّمن): مبتدأ [أوّل]، و(مَنَوان): مبتدأ ثانٍ، و(بِدِرهم): خبرُه، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرُ المبتدأ الأوّلِ، والمُسَوِّغُ لِلابتِداء بـ«مَنَوان» أنه مَوصوفٌ بِصِفة مُقدَّرة، أي[4]: مَنَوان مِنه.

(١) منوان: تثنية مناً بوزن عَصاً، كما تقول: عَصَوان، في تثنية العَصا، وقد يقال فيه: مَنّ ـ بفتح الميم وتشديد النون ـ والمَنا: مِقدار مخصوص من الموازين كالرِّطل، وهو يَزِن رطلين تقريباً، وسيأتي شرح المؤلف لهذه الكلمة في بابِ التميز بما لا يَخرُج عما قُلناه.

(1) أي: لأنَّ الغرض مِن الإخبار الإفادةُ، وهي مُنتفيةٌ إذا كان المبتدأ نكرةً. «بلوغ الأرب» (ص١٦٩)، و«شرح الجوجري» (١/ ٣٥٨).

(2) هو الشيخ بهاء الدين بن النحاس، ذكر في كتابه «التعليقة» (١٤٨-١٥٣) اثنين وثلاثين موضعاً. وقال العدوي: هو ابنُ عقيل، أنهاها أي: بلَّغها نهايةً وهو نَيِّف وثلاثون، والنيفُ: ما زاد على العقد، وقد بلَّغها ابنُ عقيل ستًّا وثَلاثين، فالمرادُ بالنيف هنا ستة، وأنهاها ابنُ مالك إلى أربع وستين. اهـ قلتُ: إن كان يقصد كلامَ ابن عقيل في «شرح الألفية» فعبارتُه: وقد أنهاها غيرُ المصنف إلى نيِّف وثلاثين موضعاً وأكثرَ مِن ذلك . . إلخ كلامه الذي عدَّ فيه أربعةً وعشرين مسوغاً زائداً على الستة التي ذكرها الناظم ثم قال (١/ ٢٢٧): وقد أنهى بعضُ المتأخِّرين ذلك إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطتُه لِرجوعه إلى ما ذكرتُه، أو لأنه ليس بِصَحيح. اهـ فظهر بهذا أنه ليس هو مَن بلَّغها ذلك. وأما ما ذكرَه عن ابن مالك فيحتاج لمُراجعة؛ إذ أقصى ما ذكره أبو العباس شهاب الدين العُنابي المتوفى سنة ٧٧٦ هـ في رسالته المسمَّاة «التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة» اثنان وأربعون فقط، كما أن مثل ذلك لو قاله ابنُ مالك لوَجدته في مؤلفات السيوطي ولا سيَّما «الأشباه والنظائر»، والله أعلم.

(3) هو أبو حيان، قال الجوجري (١/ ٣٥٨): وظاهرُ كلام المصنف في المتن اعتمادُ ذلك لقوله: «إلّا إن عمَّت. . أو خصَّت»، وفي الشرح تضعيفُه لِتَعبيره فيه بـ«زعم».

(4) هذا تفسيرٌ وتقديرٌ للكلام كله، لا للصفة فقط حتى يقال: فيه مسامحة كما في «العدوي» (٢/ ٨).

ومِنها: أن تَكونَ مُصغَّرةً، نحوُ: «رُجَيْلٌ جاءَني»؛ لأن التصغيرَ وَصفٌ في المعنى بِالصِّغَر؛ فكأنك قُلتَ: رَجلٌ صَغيرٌ جاءَني.

ومنها: أن تكونَ مُضافةً، كقولِه ﷺ: «خَمسُ صَلواتٍ كَتَبَهُنَّ الله على العِبادِ»[1].

ومنها: أن يتَعَلَّق بها معمولٌ، كقولِه ﷺ: «أمرٌ بِمَعروف صَدقةٌ، ونَهيٌ عن مُنكَر صدَقةٌ»[2] فـ«أمرٌ ونهيٌ»: مبتدآن نَكِرَتان، وسَوَّغَ الابتداءَ بهما ما تَعلَّقَ بِهما من الجارِّ والمجرُور؛ وكقولِك: «أَفضَلُ مِنك جاءَني».

[من أمثلة العُموم]

ومِن أَمثِلةِ العُمُوم: أن يكونَ المبتدأُ نفسُه صِيغةَ عُمُوم، نحوُ: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، و«مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» و«مَن جاءَك أَجِئْ مَعه»، أو يَقَعَ في سِياق النَّفي، نحوُ: «ما رَجلٌ في الدَّار».

وعلى هَذه الأمثِلة قِسْ ما أَشبَهَها.

---

(1) حديث صحيح أخرجه مالك (١/ ١٢٣)، وأحمد (٢٢٦٩٣) وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(2) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم (٢٣٢٩) عن أبي ذر رضي الله عنه.

[الرابع: الخبر]

ثم قُلتُ: الرَّابِعُ: خَبَرُهُ، وَهُوَ: مَا تَحْصُلُ بِهِ الفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الوَصْفِ المَذْكُورِ.

وأَقولُ: الرابعُ مِن المرفُوعات: خَبرُ المُبتدأ، وقَولي: «مع مُبتدأ» فصلٌ أول مُخرِج لِفاعِل الفِعل[1]، وقَولي: «غيرِ الوَصف المذكُور» فَصلٌ ثانٍ مُخرِجٌ لِفاعِلِ الوَصفِ في نحوِ: «أَقائِمٌ الزَّيْدانِ؟» و«ما قائمٌ الزَّيدانِ».

والمُرادُ بِالوصف المذكُورِ ما تَقدَّم ذِكرُه في حَدِّ المبتَدَأ[2].

[ما لا يكون خبراً]

ثم قُلتُ: وَلَا يَكُونُ زَمَاناً وَالمُبْتَدَأُ اسْمُ[3] ذَاتٍ، وَنَحْوُ: «اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

وأَقولُ: لَمَّا بَيَّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يَكونُ مُبتدأً ـ وهو النكرةُ التي ليستْ عامَّةً ولا خاصَّةً ـ بَيَّنتُ بعد حَدِّ الخبر ما لا يَكونُ خَبراً في بَعضِ الأَحْيان، وذلك اسمُ الزَّمان؛ فإنَّه لا يَقعُ خبراً عنْ أَسماء الذَّواتِ، وإنما يُخبَرُ به عنْ أسماءِ الأَحْداثِ، تَقولُ: الصَّومُ اليَومَ، والسَّفرُ غداً، ولا تَقولُ: «زيدٌ اليَومَ» ولا «عَمرٌو غداً»[4]، فأمَّا قولُهم: «اللَّيلةَ الهِلالُ» ـ بِنَصبِ (اللَّيلةَ) على أنها ظرفٌ مُخبَرٌ بِه عن الهلال مُقدَّمٌ عليه ـ

(1) أي: ونائبِه إن كان مبنيًّا للمفعول.

(2) أي: في شرح حدّه.

(3) بالرفع مبتدأً خبره ما بعده، والجملةُ حالية. ولا يصحُّ نصبه عطفاً على خبر كان لِفساد المعنى كما هو ظاهر.

(4) السببُ في ذلك ما ذكره المحقق في «سبيل الهدى» (ص٢٣٥) وعبارتُه: الشأن في الأسماء الدالة على الذوات أن يكون وجودُها مستمرًا في جميع الأزمنة، فالإخبارُ عنها باسمِ الزمان الدال على حِصَّة مُعيَّنة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاصٍّ مع أن وجودَها حاصل في غير هذا الزمان مثلَ حصولها فيه، وهذا لا يَجوز؛ لأنه لا يُفِيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه. اهـ

فمُؤوَّلٌ[1]، وتَأويلُه على أنَّ أصلَه: اللَّيلةَ رُؤيةُ الهِلال، والرؤيةُ حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثم حُذف المضافُ، وهو الرُّؤيةُ، وأُقِيم المضافُ إليه مُقامَه. ومِثلُه قولُهم في المَثَل: «اليومَ خَمرٌ، وغَداً أمْرٌ»[2] التقديرُ: اليومَ شُربُ خَمرٍ، وغَداً حُدوثُ أمرٍ.

---

(1) أي: عند الجمهور، وأجازَه ابن مالك وغيرُه دون تأويل. انظر: «شرح القطر» (ص٢٣٥).

(2) قاله امرؤ القيس بن حجر الكنديُّ الشاعر حين بلغه مقتل أبيه، قال: ضَيَّعني صغيراً، وحَمَّلني دَمَه كبيراً، لا صَحْوَ اليوم، ولا سُكْرَ غداً، اليوم خمرٌ وغداً أمر، فذهب قوله مثلاً، ومعناه: اليوم خَفْضٌ ودَعَة وغداً جِدٌّ واجتهاد. انظر: «مجمع الأمثال» (٢/ ٤١٧).

المبتدأ

- [illegible]
  - له خبر (هو الغالب)
  - له مرفوع يغني عن الخبر
- وبينهما
  - وجها شبه
    - التجرد عن العوامل اللفظية
    - عاملهما معنوي وهو الابتداء
  - وجها اختلاف
    - الأول
      - يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً
      - لا يحتاج للاعتماد
    - الثاني
      - يكون صفة فقط
      - يجب اعتماده على نفي أو استفهام

النكرة يبتدأ بها إذا

- خصَّت (بأن تكون مثلاً)
  - مصغرة (رُجيل جاءني)
  - مضافة (خمس صلوات كتبهن)
  - تعلق بها معمول (أمر بمعروف صدقة)
  - موصوفة بصفة
    - مذكورة ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ...﴾
    - مقدرة (السمن منوان بدرهم)
- عمَّت (بأن تكون مثلاً)
  - من صيغ العموم ﴿كُلٌّ لَّهُ قَـٰنِتُونَ﴾
  - نكرة في سياق النفي (ما رجل في الدار)

[الخامس: اسمُ «كان» وأخواتِها]

ثم قُلتُ: الخَامِسُ: اسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِها، وَهِيَ: أَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ ـ مُطْلَقاً، وَتَالِيَةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ: زَالَ ـ مَاضِي يَزَالُ ـ وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَصِلَةً لِـ«ما» الوَقْتِيَّةِ: دَامَ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

وأقولُ: الخامس من المرفُوعاتِ: اسمُ «كانَ» وأخواتِها الاثنَتَي عَشْرةَ المذكورةِ، فإنَّهنَّ يَدخُلْنَ على المبتدأ والخبرِ، فيَرفعْنَ المبتدأَ[1]، ويُسمَّى اسمَهُنَّ حقيقةً، وفاعِلَهُنَّ مَجازاً، ويَنصِبْنَ الخبرَ، ويُسمَّى خَبرَهنَّ حقيقةً، ومَفعولَهن مَجازاً.

[أقسامُ «كان» وأخواتها بحسَب شرط العمل]

ثم هُنَّ في ذلك على ثلاثةِ أقسامٍ:

ما يَعمَلُ هذا العَمَلَ بِلا شرطٍ، وهي ثمانيةٌ: «كانَ» و«ليس» وما بَينهما.

وما يُشترَط أن يتقدَّمَ عليه نفيٌ أو شِبهُه[2] ـ وهو النَّهيُ والدُّعاء ـ وهي أربعةٌ: زالَ، وبَرِحَ، وفتِئَ، وانْفَكَّ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وتَقولُ: «لا تَزَلْ ذاكِرَ اللهِ» و«لا بَرِحَ رَبْعُكَ مَأنُوساً»، و«لا زال جَنابُكَ مَحْرُوساً»، ويُشترَطُ في «زال» شرطٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ ماضِيَ (يَزالُ)؛ فإنَّ ماضِيَ (يَزُول) فعلٌ تامٌّ قاصِر بمعنى الذَّهاب والانتِقال نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]، و«إنْ» الأُولى[3]

---

(1) أي: على مذهب البصريين الراجحِ خلافاً للكوفيين القائلين بأن الاسم لم يتغيَّر عمَّا كان عليه، ويدلُّ للبصرية أمران: الأول: أن كل فعلٍ يَرفع، وقد ينصب، وأما أنه يَنصب ولا يرفع فلَا؛ والثاني: اتصاله بها إذا كان ضميراً، نحو: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، والضمير بالاستقراء لا يتَّصل إلا بعامله. «شرح الجوجري» (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(2) إنما اشتُرط فيها ذلك لأن القصد بالجملة الإثبات، وهذه الأفعال معناها نفيٌ، فإذا نُفيت انقلبت إثباتاً.

(3) أي: التي في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن﴾.

في الآية شرطيَّة، والثانية نافِيَة، وماضِيَ (يَزِيلُ) فعلٌ تامٌّ مُتعَدٍّ بمعنَى: مازَ يَمِيزُ[1]، يقال: زال زَيدٌ ضَأْنَه مِن مَعْزِ فُلانٍ: أي: مَيَّزَه منه.

وما يُشترط أنْ يتقدَّمَ عليه «ما» المصدريَّةُ النائبَةُ عن ظرفِ الزَّمان[١]، وهو «دامَ»، وإلى ذلك أشرْتُ بِالتَّمثيلِ بالآية الكريمةِ، كقولِه[2] سُبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدَّةَ دَوامِي حَيًّا؛ فلو قُلتَ: «دام زَيدٌ صَحيحاً» كان قولُك: «صَحِيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك: «عَجِبْتُ مِن ما دام زيدٌ صَحيحاً»؛ لأن «ما» هذه مصدريَّةٌ لا ظَرفيَّة، والمعنَى: عَجبتُ مِن دَوامِه صَحيحاً.

---

(١) تُسمى «ما» هذه المصدرية الوقتية؛ أما وجهُ تسميتها بالمصدرية فلأنها تؤوّل مع صلتها بمصدر، وهو الدوامُ، وأما تسميتُها بالوقتية فلِنيابتها مع صلتها عن الوقت، وهو المدة، وهي تُفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدّة.

ومما ينبغي أن تتنبّه له أن «ما» كلما كانت وقتية فهي مصدرية ألبتةَ(*)، ولا يَلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية، بل قد تكون مصدرية فقط، نحوُ مثال الشارح، ونحوُ قول الشاعر:

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وَكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابا

ومما يَنبغي أن تتنبَّه له أيضاً أنه لا يَلزم من وجودِ «ما» المصدرية الظرفية قبل «دام» وجوب إعمال «دام» عملَ كان، بل قد تدخل «ما» هذه على «دام» ولا تَعمل لكون دام تامة، لا ناقصة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، ولكن المراد هنا أنه لا يَجوز أن تعمل «دام» عملَ كان إلا إذا سبقتْها «ما» المصدرية الظرفية، فكلما كانت دام عاملة عملَ كان فإن «ما» المصدرية الوقتية تكون سابقةً عليها.

---

(1) يُقال: مازَه يَميزُه مَيْزاً ومَيَّزه تَمييزاً: إذا عزَله وفَرَزه، فامتاز وتَمَيَّز، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، وبه يُعلَم أن استعمال «ممتاز» بمعنى جيد جدًّا مثلاً غيرُ صحيح.

(2) سياق الكلام يقتضي أن يقول: (وهي قوله)، والذي في النسخ الخطية ههنا: (وهو دام كقوله تعالى: وأوصاني . . .) وكُتب في هامش أقدمهن بعد قوله: (وهو دام) نقلاً عن نسخة: (وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة وهي)، فالظاهر أن ما وقع هنا تلفيقٌ من النُّسَخ.

(*) ولعلّه لأجل هذا لم يصرِّح المصنف فيها بكونها مصدريةً في المتن، هذا مع وضوحِ ذلك من مثاله.

[مسائلُ من باب الحذف في «كان»]

ثم قُلتُ: وَيَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا[1] بَعْدَ «أَمَّا»[2] فِي نَحْوِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ «إِنْ وَلَوْ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا المَجْزُومِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

وأقولُ: هذه ثلاثُ مَسائلَ مُهِمَّة[3] تتعلَّق بـ«كانَ» بالنظر إلى الحذفِ:

[١- حذفُ «كان» وحدها]

إحداها: حذفُها وُجوباً دون اسمِها وخَبرِها، وذلك مَشروطٌ بِخمسةِ أُمور؛ **أحدُها**: أن تقعَ صِلةً لـ«أنْ»، **الثاني**: أن يَدخُلَ على أنْ حرفُ التَّعليل، **الثالثُ**: أنْ تتقدَّم العِلَّةُ على المعلُول، **الرابعُ**: أن يُحذَفَ الجارُّ، **الخامسُ**: أن يُؤتَى بـ«ما»، [وذلك] كقولِهم: «أمَّا أنتَ[4] مُنطلِقاً انْطَلَقْتُ»، وأصلُ هذا الكلامِ: انطلَقتُ لِأَنْ كُنتَ مُنطلِقاً، أي: انْطلقتُ لأجلِ انْطِلاقِكَ[5]، ثم دخَل هذا الكلامَ تَغييرٌ مِن وُجوه؛ **أحدُها**: تَقديمُ العِلَّة ـ وهي «لِأَنْ كنتَ مُنطلِقاً» ـ على المعلُول ـ وهي «انْطلقتُ»،

(1) ما زال الكلام في المنصوبات وبالتحديد في اسم «كان» الذي هو من المرفوعات، وحينئذٍ كان ينبغي أن يكون المتن على النحو الآتي: ويجوز حذفُه مع «كان» بعد «إن ولو» الشرطيتين، ويجب حذف «كان» وحدها .. إلخ، فيكون الكلام في حذف كان وحدها وفي حذف نونها على سبيل الاستِطراد لا الأصالة، فتأمل!

(2) فيه تسامُحٌ؛ إذ «ما» إنما زيدت للتعويض من «كان» المحذوفة، فلم تُوجد «أمَّا» إلا بعد حذف «كان»، وقد يُجاب بأن المرادَ أنه إذا وُجد هذا التركيب وَجب الحكمُ على «كان» بأنها محذوفة، وأنَّ موضعَها بعد «أمَّا» وقبل «أنت». انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٦٧).

(3) أي: محرَّكة لِلهمة للاعتناء بها. «الأمير» (ص٦٤).

(4) مثَّل بضمير المخاطَب في المتن وفي الشرح لأنه المسموع عن العرب، ويُقاس غيرُه عليه، وقد مثَّل سيبويه في «الكتاب» بـ«أمَّا زيدٌ ذاهباً». «شرح الجوجري» (١/ ٣٦٨) و«بلوغ الأرب» (ص١٧٤). وانظر: «الكتاب» (١/ ٢٩٣).

(5) المناسب: لأجل كونك منطلقاً. «العدوي» (٢/ ١٥).

وفائدةُ ذلك الدلالةُ على الاختِصاصِ[1]، والثاني: حذفُ لامِ العِلَّةِ[2]، وفائدةُ ذلك الاختِصارُ، **والثالثُ**: حذفُ «كانَ»[3]، وفائدتُه أيضاً الاختِصارُ، والرابعُ: انفِصالُ الضَّمير، وذلك لازمٌ عنْ حذفِ «كان»، **والخامسُ**: وُجوبُ زيادةِ «ما»، وذلك لإرادةِ التَّعويضِ، **والسادسُ**: إدغامُ النُّون في الميمِ، وذلك لِتَقارُبِ الحرفَين مع سُكونِ الأولِ وكونِهما في كَلِمَتَين.

ومِن شَواهدِ هذه المسألةِ قولُ العَبَّاسِ بن مرداس[4] رضي الله عنه:

٨٦ـ أبـا خُـراشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذا نَـفَـرٍ ... فَـإنَّ قَـوْمِـيَ لَـم تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ[١]

---

(١) ٨٦- هذا بيت من البسيط من كلام العَباس بن مرداس السلمي، يَقوله يخاطب خُفاف بن نَدْبة، وخفاف شاعر أيضاً، ونَدبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ١٤٨)، والأشموني (رقم ٢٩٧)، وابن عقيل (رقم ٧٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٩٧)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٤٧).

المعنى: لا ينبغي لك أن تفخرَ علي؛ لأنك لو افتخرتَ علي لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكرَ أن قومك كثيرو العدد، وليست كثرة العدد من المفاخر؛ لأن قومِي إنما نقص عددَهم وقوفهم في صفوف الجهاد، وإغاثتُهم الملهوف، وإجابتهم الصَّريخ، ولم ينقصهم الجدبُ ولا الجوع؛ فهو في المعنى كقول شاعر «الحماسة»:

إنِّـي لَـمِـنْ مَـعْـشَـرٍ أفْـنَـى أوائِـلَـهُـمْ ... قِيلُ الكُمَاةِ: ألَا أيْنَ المُحامُونَا؟

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، «أما» هذا لفظ مركب من كلمتين، الأُولى (أن) المصدرية، والثانية (ما)؛ فأما (أن) فحرف مصدري(*)، وأما (ما) فحرف زائد للتعويض به عن (كان) المحذوفة، «أنت» ضمير منفصل اسم (كان) المحذوفة، «ذا» خبر (كان) المحذوفة، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه، «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، «قومي» قوم: =

---

(1) زاد في «شرح القطر» (ص٢٦٢-٢٦٣): أو لِلاهتمام به.

(2) أي: كما يحذف قياساً مِنْ «أنْ»، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، أي: في أن يَطوف بهما. «شرح القطر» (ص٢٦٣).

(3) وإنما جُعل واجباً لِتعويضهم «ما» منها كما سيَذكره، وهم لا يَجمعون بين العِوض والمعوَّض منه.

(4) العباس بن مِرداس السُّلَمي، من مضر، أبو الهيثم، شاعر فارس من سادات قومه، وكان من المؤلَّفة قلوبهم، أمه الخنساء الشاعرة. مات في خلافة عمر نحو ١٨هـ. «الأعلام» (٣/ ٢٦٧).

(*) والمصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها مجرورٌ بلام التعليل المحذوفة، والتقدير: افتخرت عليَّ لكونك ذا نفرٍ.

«أبا» منادًى بتقدير: يا أبا، و«خُراشَةَ» بضم الخاء المعجَمة، و«أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ» أصلُه: لِأَنْ كنتَ ذا نَفرٍ، فعُمِل فيه ما ذكَرناه، والذي يَتعلَّق به اللامُ مَحذوف: أي: لِأَنْ كنتَ ذا نَفرٍ افتَخَرْتَ عليَّ، والمرادُ بِالضَّبُعِ السَّنةُ المُجْدِبة.

[٢- حذف «كان» واسمِها دون خبرِها]

المسألةُ الثانية: حذفُ «كانَ» مع اسمِها وإبقاءُ خَبرِها، وذلك جائزٌ لا واجِبٌ، وشَرطُه[1]: أن يتقدَّمَها «إن» أو «لو» الشرطيَّتان؛ فالأولُ كقولِه ﷺ[2]: «**النّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأعمالهم: إنْ خَيراً فَخيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ**»، فتقديرُه: إنْ كان عَملُهم خَيراً فجَزاؤُهم خيرٌ، وإنْ كان عَملُهم شرًّا فجَزاؤُهم شَرٌّ، وهذا أَرجَحُ الأَوجُهِ في مِثلِ هذا التركيبِ، وفِيه وُجُوهٌ أُخَرُ(١).

= اسم (إن)، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «لم» نافية جازمة، «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وضمير الغائبين العائد إلى (قومي) مفعول به، «الضبع» فاعل (تأكل)، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «أما أنت ذا نفر»؛ حيث حذف (كان)، وعوض عنها (ما) الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: «أنت»، وخبرها وهو قوله: «ذا نفر» على ما بيناه في الإعراب، وعلى ما هو بَيِّنٌ في كلام المؤلف، وليس يخفى عليك أن المحذوف من الجملة كلها هو كان وحدها بعد الذي نبهناك إليه.

(١) في هذا التركيب أربعةُ أوجُه مشهورة:

الوجه الأول: «إن خيراً فخيراً، وإن شرًّا فشرًّا» بنصب خير وشر في الموضعَين جميعاً، وتخريجه على أن خيراً الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها، ومثله شرًّا الأول، وخيراً الثاني مفعول ثانٍ لفعل محذوف مع مفعوله الأول، ومثله شرًّا الثاني، وأصل الكلام على هذا: إن كان عملُهم خيراً فهم يُجزون خيراً، وإن كان عملهم شرًّا فهم يجزون شرًّا. =

(1) ظاهره تقييد الجوازِ بالحرفين، وليس كذلك؛ إذ لا يَمتنع حذفُهما بعد غير (إنْ) و(لو)، ومنه: «مِن لَدُ شَولاً»، قدَّره سيبويه: مِن لدُ أن كانتْ شَولاً، نعم هو قليلٌ. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٧٠-٣٧١).

(2) تبع في ذلك ابنَ مالك الذي جعله حديثاً في «شواهد التوضيح» (١/ ١٢٨)، كما تبعه جماعةٌ من النحاة ـ خلافاً لسيبويه (١/ ٢٥٨) الذي جعله تمثيلاً فقال: وذلك قولك: «الناسُ مَجزيُّونَ . . إلخ» - حتى عزاه إليهم صاحبُ «أسنى المطالب» وغيرُه ممن تكلم عليه وأنكر كونَه حديثاً، وقد ذكره الطبري في تفسير الفاتحة عن ابن عباس موقوفاً. انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٥٨).

والثاني كقولِه ﷺ: «التَمِسْ ولوْ خاتماً مِن حَدِيدٍ»[1] أي: ولو كانَ الذِي تَلْتَمِسُه خاتماً مِن حَديدٍ.

[٣- حذفُ نون «كان»]

المسألةُ الثالثةُ: حذفُ نُونِ «كان»[2]، وذلك مَشرُوطٌ بِأُمور[3]؛ **أحدُها:** أن تكونَ

= **والوجه الثاني:** «إن خير فخيرٌ، وإن شرٌّ فشر» برفع خير وشر في الموضعين جميعاً، وتخريجُه على أن خيرٌ الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ومثلُه شر الأول، وخيرٌ الثاني خبر لمبتدأ محذوف، ومثلُه شر الثاني، وأصلُ الكلام على هذا: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر.

والوجه الثالث: «إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشرٌّ» بنصب خير وشر الأولين، ورفع خير وشر الثانيَين، وتخريجُه على أن خيراً الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها، ومثلُه شرًّا الأول، وخيرٌ الثاني خبر مبتدأ محذوف، ومثلُه شر الثاني، وأصل الكلام على هذا: إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤُهم خير، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ.

والوجه الرابع: «إن خيرٌ فخيراً، وإن شر فشرًّا» برفع خير وشر الأولَين، ونصبِ خير وشر الثانيَين، بعكس الثالث، وتخريجُه على أن خيرٌ الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ومثلُه شر الأول، وخيراً الثاني مفعول ثانٍ لفعل محذوف مع مفعوله الأول، وأصلُ الكلام على هذا: إن كان في عملِهم خير فهم يجزون خيراً، وإن كان في عملِهم شر فهم يجزون شرًّا.

وأرجحُ هذه الأوجه الأربعة هو الوجهُ الثالث، وهو الذي اقتصر عليه المؤلف هنا، وأضعفُهما هو الوجه الرابع(*)، وأما الوجهان الأول والثاني فهُما في درجة واحدة(**)، ودرجتُهما متوسطة بين الثالث والرابع، فاعرفْ ذلك واحرِص عليه.

---

(1) أخرجه البخاري (٥٨٧١)، ومسلم (٣٤٨٧)، من حديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ.

(2) أي: سواءٌ كانت ناقصةً أم تامة، ومِن الحذف في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾ على قِراءة الرفع. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٥٧)، و«الجوجري» (١/ ٣٧٣)، و«ابن عقيل» (١/ ٣٠٠)، و«معجم القراءات» (٢/ ٧٢-٧٣).

(3) أسقَط من الشروط التي ذكرها في «شرح القطر»: أن لا تكون موقوفاً عليها، وردَّه في «أوضح المسالك» مُعترِضاً على قائله وهو ابنُ مالك. انظر: «شرح القطر» (ص٢٦٠-٢٦٢) و«أوضح المسالك» (٤/ ٣٤٩).

(*) أي: لأن فيه حذفَ كان مع خبرها وإبقاء اسمها وحذف الناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل. «شرح الجوجري» (١/ ٣٦٩) و«بلوغ الأرب» (ص١٧٤).

(**) أي: لاشتمال كل منهما على أحد الكثيرَين وأحد القليلَين. السابقان.

بِلَفظِ المضارعِ، والثاني: أن يكونَ المضارعُ مَجزوماً[١]، والثالثُ: أنْ لا يَقعَ بعد النونِ ساكِنٌ[1]، والرابعُ: أنْ لا يَقعَ بعدَه ضميرٌ مُتَّصلٌ، وذلك نحوُ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ولا يَجُوزُ في قولِك: «كان» و«كُنْ» لانتِفاء المضارعِ، ولا في نحوِ: «هو يَكونُ» و«لن يَكونَ» لانتِفاء الجزمِ، ولا في نحوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١] لِوُجود الساكِن، ولا في نحوِ قولِه ﷺ: «إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسَلَّطَ عليه، وإنْ لا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قَتلِه»[٢][2] لِوُجودِ الضميرِ.

---

(١) ترك المؤلف هنا شرطاً[*]، وهو أن يكونَ جزم المضارع بالسكون، وذلك يَقتضي ألا يتصلَ بألف اثنَين ولا واوِ جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطَبة.

(٢) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب ﷺ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد حدَّث أصحابه عن المسيخ الدجال ووصفَه لهم، ثم كانت فتنةُ ابن صَيَّاد، فلمَّا خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهَه قريباً مما سمعه من نُعوت المسيخ فهمَّ بأن يقتله، فقال له النبي ذلك، يريد أنه إن كان هذا هو المسيخ فإن الذي يَقتلُه هو عيسى ابن مريم كما أخبرتكم، وإن كان إنساناً غيره وأنتَ تَقتلُه على أنه هو فلا خيرَ لك في قَتلِه.

---

(1) خالف في هذا الشرط يونس متمسكاً بنحو قوله:

فَإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامةً ... فَقَدْ أَبدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وتَبعه ابنُ مالك، وحمَله الجماعةُ على الضرورة. «شرح الجوجري» (١/ ٣٧٢-٣٧٣) و«بلوغ الأرب» (ص١٧٧).

(2) أخرجه البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٧٣٥٤) عن ابن عمر ﷺ.

(*) قد يقال: تركه لأن الجزمَ بالسكون هو الأصل، فهو المتبادر عند الإطلاق. «شرح الجوجري» (١/ ٣٧٤) و«مجيب الندا» (ص٢٥٥).

[السادس: اسم أفعال المقاربة]

ثم قُلتُ: السَّادِسُ: اسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ[1]؛ وَهِيَ: كَادَ، وَكَرَبَ[2]، وَأَوْشَكَ - لِدُنُوِّ الخَبَرِ، وَعَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى - لِتَرَجِّيهِ، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ - لِلشُّرُوعِ فِيهِ، وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعاً.

وأقولُ: السادسُ مِن المرفوعاتِ [العشرة]: اسمُ الأفعال المذكُورةِ.

[أفعال المقاربة ثلاثةُ أقسام باعتبار المعنى]

وهي تَنقسمُ - بِاعتِبار مَعانِيها - إلى ثلاثةِ أقسام:

ما يدلُّ على مُقارَبةِ المسمَّى باسمِها لِلخبر[3]، وهي ثلاثة: كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

وما يدلُّ على ترجِّي المتكلِّم لِلخَبر، وهي ثلاثةٌ أيضاً: عسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَق.

وما يدلُّ على شُروعِ المسمَّى باسمِها في خبرها، وهي كثيرةٌ، ذَكرتُ مِنها هنا سَبعةً[1]، فكَمُلَتْ أفعالُ هذا البابِ ثلاثةَ عشَرَ، كما أنَّ الأفعالَ في بابِ «كان» كَذلك.

---

(١) وذكر الأزهري في «تهذيب اللغة» مِن أفعال الشروع: قام، وقعد، نحو قولك: «قامَ فلان يَفعل كذا، وقَعَد يَفعلُ كذا» أي: شرع.

---

(1) قال الأمير (ص ٦٥): هذه التسميةُ تغليب اصطلاحيٌّ، وإلا فأفعال الشروع أكثرُ، ولعلهم لاحظوا أنَّ كاد أشهرُ وأمُّ الباب فغَلَّبوا قِسمَها. اهـ ونَقل الصبان عن بعضهم أنه لا تغليبَ لأن في الكل مُقاربةً وإنِ اختَلف نوعُها، وقال قبل ذلك: لم يقل: كاد وأخواتُها على قِياس ما سبق لأن هذه العبارة تدلُّ على أن كاد أمُّ بابها، ولا دليلَ عليه، بخلاف أمِّيّة كان؛ لأن أحداث أخواتِ كان داخلةٌ تحت حدثها، ولأن لها من التصرفات ما ليس لِغيرها. اهـ وهو أولى مما نَقلناه عن الأمير أولاً.

(2) بفتح الراء من باب نصر، وحُكي كسرها.

(3) وقُربه منه لا يستلزم وقوعَه، بل قد يستحيل عادةً كما في ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾. الصبان: (١/ ٤٠٥).

[عملُها وسبب إفرادها عن باب «كان»]

فهذه الثلاثةَ عشر تَعملُ عَمَلَ كان؛ فترفعُ المبتدأ، وتَنصبُ الخبر، إلَّا أنَّ خبرَها لا يكونُ إلَّا فِعلاً مُضارِعاً(١)، ثم مِنه ما يَقترِنُ بـ«أنْ»، ومِنه ما يتجرَّدُ عنها، كما يَأتي تَفصيلُه - إنْ شاء الله تعالى - في بابِ المنصُوبات(1)، ولَولا اختِصاصُ خَبرِها بأحكامٍ ليست لـ«كانَ» وأخواتِها لم تُفرَدْ بِبابٍ على حِدَة، قال الله سبحانه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقال الشاعرُ:

٨٧ـ وقدْ جَعَلْتُ إذَا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ(2)
وكُنْتُ أَمْشِي عَلى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ(٢)

---

(١) وإذا دلَّ عليه دليل جاز حذفُه، ومنه الحديث: «من تأنَّى أصاب أو كاد، ومَن عَجل أخطأ أو كاد»، ألا ترى أنه يَنساق إلى ذهنك أنه أراد: مَن تأنَّى أصاب أو كاد يُصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يُخطِئ؟

(٢) ٨٧- هذان بيتان من البسيط يُروَيان في كلمة لعمرو بن أحمر الباهلي مع بعض تغيير في ألفاظِهما، ويُروَيان منسوبَين لأبي حَيَّة النميري، وانظر كتابتنا على الأشموني (رقم ٢٤٥)، وانظر: «الأوضح» (رقم ١٢٠)، وسيُنشد المؤلف أولَ هذين البيتين مرةً ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقارَبة من هذا الكتاب.

اللغة: «يثقلني» يجهدني ويُتعبني ويُعيِيني، «أنهض» أقوم، والنهض مَصدرُه، «السكر» بفتح السين وكسر الكاف - صفة مُشبهة بمعنى الثَّمِل، وهو الذي أخذ منه السكرُ فهَدَّ قُواه.

الإعراب: «وقد» حرف تحقيق، «جعلت» جعل: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه(*)، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط(**)، «ما» زائدة، «قمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «يثقلني» يُثقل: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «ثوبي» ثوب: فاعل (يثقل) مرفوع بضمة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وثوب=

---

(1) انظر: (ص٤٧٩) فما بعدها.

(2) جاء البيتُ في أكثر كتب النحو: الشاربِ الثمل، وممن أنشده كذلك المصنف في «المغني» (ص٧٥٤)، ولعله اطَّلع على الروايةِ الصحيحة فمِن ثم أنشد البيت الثاني هنا مع عدم الحاجة له.

(*) وخبره جملة (يثقلني).

(**) وتعلقها بـ(يثقل) الآتي.

وقال الآخَرُ:

٨٨ـ هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعةِ الهَوَى[(١)]

= مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وستعرف ما في هذا الإعراب من مخالفةِ الأصل وإن كان هذا هو الظاهرَ، «فأنهض» الفاء عاطفة، أنهض: فعل مضارع(*)، وفاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: أنا، «نهض» مفعول مطلَق مُبين للنوع، ونهض مضاف و«الشارب» مضاف إليه، «السكر» صفة للشارب، «وكنت» الواو عاطفة، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمُه، «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل نصب خبر (كان)، «على رِجلَين» جار ومجرور متعلق بـ(أمشي)، «معتدلاً» حال من فاعل (أمشي)، «فصرت» الفاء عاطفة، صار: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، والجملة في محل نصب خبر (صار)، «على أخرى» جار ومجرور متعلق بـ(أمشي)، «من الشَّجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أخرى).

الشاهد فيه: عبارةُ المؤلف ظاهرة في أنه لم يُرِد الاستشهاد بهذا البيتِ إلا على مجيء «جعل» فعلاً من الأفعال التي تَعمل عمل كان وتختَص بكون خبرها لا يكون إلا فعلاً مُضارعاً، ولكن العلماء يُنشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذي وقع خبراً لِجعل ـ وهو «يثقلني» – قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسمها، وهذا الاسم هو قوله: «ثوبي»، وهذا غيرُ مُرتضًى عند جمهرة العلماء، ولو أنه جاء بالكلام على ما هو الموافِق لِما ارتضَوه لقال: «وقد جعلتُ أثقل»، فيكون الفعل المضارع رافعاً لضميرٍ يرجع إلى اسمِ جعل، وقد تخلَّص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلُوا فاعل «يُثقلني» ضميراً مستتراً يَعود إلى التاءَ(**) التي هي اسمُ جعل، وقوله: «ثوبي» بدلاً مِن هذا الضمير المتصل، فإن قلتَ: كان يجب أن لو كان فاعل يثقلني ضميراً مستتراً للمتكلم أن يقول: أثقل؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على المتكلم هو الهمزة، قُلنا: إن أصل الكلام: وقد جعلتُ أثقل ثوبي؛ فلما أبدل ثوبي من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادةُ الضمير على البدل؛ لأنه هو المقصُود بالحكم، فافهمْ.

(١) ٨٨- هذا صدرُ بيت من الطويل، وعجُزُه قوله:

فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا

ولم أعثر له على نسبةٍ إلى قائل معين، وسيُنشده المؤلف مرةً أخرى في الكلام على خبر أفعال المقاربة، للاستشهاد به على أن الفعل المضارع الواقع خبراً لِفعل من أفعال الشروع يَمتنع اقترانُه بأن. =

(*) معطوف على (يثقلني) كما في «الخزانة» (٩/ ٣٦٠)، قال: لا على (جعلتُ) كما زعَم العيني (٢/ ٦٨٦).

(**) هذا مخالفٌ لما في كلامهم؛ فإنهم قالوا: فاعل (يثقلني) ضمير عائدٌ على (ثوبي) الذي هو بدل من تاء (جعلتُ)، لا على تاء (جعلتُ) مباشرةً، ومن كلام الصبان في ذلك (١/ ٤١٣): فعاد الضمير على البَدل لأنه المقصودُ بِالحكم مع تَقدُّمه رُتبةً. اهـ

وقال الآخَرُ:

٨٩ـ وَطِئْنا دِيارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإماتَةِ تَزْهَقُ[(١)]

= **الإعراب:** «هببت» هب: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «ألوم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، والجملة في محل نصب خبر (هب)، «القلب» مفعول به لـ(ألوم)، «في طاعة» جار ومجرور متعلق بـ(ألوم)، وطاعة مضاف و«الهوى» مضاف إليه، «فلج» الفاء عاطفة، ولج: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (القلب)، «كأني» كأن: حرف تَشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «باللوم» جار ومجرور متعلق بقولِه: (مغرياً) الآتي، «مغريًا» خبر (كان)، وجملةُ (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر (كأن)[(*)].

الشاهد فيه: قوله: «هببت ألوم»؛ فإن قوله: «هبَّ» بتشديد الباء ـ فعلٌ من أفعال الشروع، يَعمل عمل كان فيرفع الاسم وينصب الخبر، وقد رفع الاسم الذي هو تاء المتكلم، ونصب الخبر الذي هو جملةُ أَلُوم.

(١) ٨٩- هذا بيتٌ من الطويل، ولم أجد أحداً نَسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وسينشد المؤلف[(**)] هذا البيت مرةً أخرى في باب أفعال المقاربة مِن هذا الكتاب.

الإعراب: «وطئنا» فعل وفاعل، «ديار» مفعول به، وديار مضاف و«المعتدين» مضاف إليه، «فهلهلت» الفاء حرف عطف، هلهل: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «نفوسهم» نفوس: اسم (هلهل)، ونفوس مضاف والضمير العائد إلى «المعتدِين» مضاف إليه، «قبل» ظرف متعلق بقوله: (تزهق) الآتي، وقبل مضاف و«الإماتة» مضاف إليه، «تزهق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى اسم (هلهل) وهو (نفوس)، والجملة من الفعل المضارع وفاعلِه في محل نصب خبر (هلهل).

الشاهد فيه: قوله: «هلهلت نفوسهم تزهق»؛ فإن هلهل فعل من أفعال الشروع ـ على ما ذَكر المؤلف ههنا ـ يعمل عملَ كان، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وقد رفع في هذا البيت الاسمَ الذي هو قوله: «نفوس»، ونصبَ الخبر الذي هو جملة المضارع المجرَّد من أنْ وفاعله، فافهم ذلك.

هذا، والمعروف عن العلماء الأثبات ـ ومنهم المؤلف ـ أن «هلهل» إنما يدل على دُنُوّ الخبر، ولا نَعلم أحداً ذكر أن هذا الفعل يدلّ على الشروع إلَّا المؤلف في هذا الموضع وفيما يلي عند الكلام على خبر أفعال المقاربة، حيث يذكر هذا الفعل في عِداد أفعال الشروع التي يَمتنع اقتران المضارع=

(*) وجملة (كأني كنت . . إلخ) في محل نصب حال من فاعل (لجَّ).

(**) وأنشده قبله: ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩١)، وأبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٢٩)، وبعده السيوطي في «الهمع» (١/ ٤١٠) وغيرهم.

وهَذانِ الفِعلان أَغْرَبُ أفعالِ الشُّروع، و«طَفِقَ» أشهرُها، وهي التي وقعتْ في التَّنزيل، وذلك في مَوضِعَين:

أحدُهما: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢، وطه: ١٢١] أي: شَرَعا يَخِيطان وَرقةً على أُخرى كما تُخْصَفُ النِّعال لِيستَتِرَا بها، وقرأ أبو السَّمَّال العدويُّ[1]: (وطَفَقَا) بالفتح[2]، وهي لُغةٌ حَكاها الأخفش، وفيها لُغةٌ ثالِثة: طَبِقَ، بباءٍ مَكسورةٍ مَكانَ الفاء.

والثاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] أي: شرَع يَمسَح[3] بِالسيفِ سُوقَها وأَعْناقَها مَسحاً: أي: يَقْطَعُها قَطعاً[4].

= الواقع خبراً لها بأن المصدرية، وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قُلنا؛ فلا بد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه؛ ولِذلك تَراه يقول عن هَبْ وهلهل: «وهذان الفِعلان أغربُ أفعال الشروع».

---

(1) قعنب بن هلال أبو السمال -بفتح السين وتشديد الميم وباللام- العدوي البصري، معاصر لأبي عمرو بن العلاء، له اختيار في القراءة شاذٌّ عن العامة. «غاية النهاية» (٢/ ٢٧).

(2) انظر: «معجم القراءات» (٣/ ٢١).

(3) أشار به إلى أن الخبر هو جملة «يمسح»، و﴿مَسْحًا﴾ مفعول مطلق.

(4) قال الطبري في «تفسيره»: اختلف أهل التأويل في معنى مسحِ سليمان بِسُوق هذه الخيل الجياد وأعناقِها، فقال بعضهم: معنى ذلك أنه عقَرها وضرب أعناقها، مِن قولهم: مَسَحَ عِلاوته: إذا ضرب عُنقَه . . . ثم ذكر قائلَ هذا القول، وبعده: وقال آخَرون: بل جعل يَمسح أعرافَها وعراقيبها بيده حُبًّا لها . . . ثم قال: وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبَهُ بتأويل الآية؛ لأن نبيَّ الله ﷺ لم يكن إن شاء الله لِيُعذب حيواناً بالعرقبة، ويُهلك مالاً مِن ماله بغير سبب، سوى أنه اشتغل عن صلاتِه بالنظر إليها، ولا ذنبَ لها باشتِغاله بالنظر إليها. اهـ «تفسير الطبري» (٢٠/ ٨٦-٨٧). وعلى كل فالمسألة طويلة وفيها خلافٌ مشهور، فكان يَنبغي عدم الجزم بأحد القولَين كما هي عادتُه رحمه الله في آيات هي أظهرُ معنًى من هذه.

[السابع: اسم الأحرف المشبَّهة بـ«ليس»]

ثم قُلتُ: السَّابِعُ: اسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: «لَاتَ» فِي لُغَةِ الجَمِيعِ(1)، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الحِينِ بِكَثْرَةٍ، أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الأَوَانِ بِقِلَّةٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا، وَالأَكْثَرُ كَوْنُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وَ«مَا» وَ«لَا» النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الحِجَازِ، وَ«إِنْ» النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ، وَشَرْطُ إِعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الخَبَرِ، وَتَأْخِيرُهُ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وَلَيْسَ ظَرْفاً وَلَا مَجْرُوراً، وَتَنْكِيرُ مَعْمُولَيْ «لَا»، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ «مَا» بِـ«إِنْ» الزَّائِدَةِ نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾،

وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ وَاقِـيَـا

وَ«إِنْ ذَلِك نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ».

وأقولُ: السابعُ مِن المرفُوعاتِ: اسمُ ما حُمِلَ ـ في رَفعِ الاسم ونصبِ الخبرِ ـ على «ليس»، وهي أحرفٌ أربعةٌ نافِيَةٌ(2)، وهي: «ما» و«لا» و«لاتَ» و«إنْ».

[«ما» وشروط عملها]

فأمَّا «ما»(3) فإنها تَعملُ هذا العملَ بأربعةِ شُروطٍ(4):

---

(1) عبارته في «أوضح المسالك»: وعملها إجماعٌ من العرب. «شرح الجوجري» (١/ ٣٧٥) و«بلوغ الأرب» (ص١٧٩).

(2) فيه إشارةٌ إلى وجه الحملِ على ليس، وهو شَبهها بها في المعنى وهو النَّفي، وأُفردت عن باب كان لأنها حروفٌ وتلك أفعال.

(3) قدَّمها اهتماماً بها لِطول الكلام عليها، وقدَّم في المتن لاتَ لاتِّفاق الجميع عليها. «الأمير» (ص٦٦).

(4) أما اشتراطُ الأول والرابع فلِضعفها، وأما الثاني فلِئلَّا يَبعدَ شبهُها بـ«ليس»، أو لِضعفها عن تخطي «إنْ»، وأما الثالثُ فلئلَّا تخالفَ ما حُملت عليه معنًى. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ٣٨٨).

ثم إنه شَرط جماعةٌ في «ما» عدمَ تكرارها؛ لأنها لو تكرَّرت كانت لِنفي النفي، ونفيُ النفي إثباتٌ، وشرطُ ـ

أحدُها: أن يكونَ اسمُها مُقدَّماً وخَبرُها مُؤخَّراً[1].

والثاني: أن لا يَقترِنَ الاسمُ بـ«إنِ» الزائدة.

والثالث: أنْ لا يَقترِنَ الخبرُ بـ«إلَّا».

والرابع: ألَّا يَلِيَها مَعمولُ الخبر وليس ظرفاً ولا جارًّا ومَجروراً.

فإذا استَوفتْ هذه الشروطَ الأربعةَ عَملَتْ هذا العَمَلَ؛ سَواءٌ أكان اسمُها وخبرُها نكِرَتين، أو مَعرفَتَين، أو كان الاسم معرفةً والخبر نكرةً[2].

فالمعرِفَتان كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

والنَّكِرتان كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، فـ﴿أَحَدٍ﴾ اسمُها[3]، و﴿حَٰجِزِينَ﴾ خبرها، و﴿مِنكُم﴾ متعلّق بمحذوف تقديرُه: أعني، ويحتمل أنَّ (أحداً) فاعلُ ﴿مِنكُم﴾ لاعتِماده على النفي، و﴿حَٰجِزِينَ﴾ نعتٌ له على لَفظِه.

فإنْ قُلتَ: كيف يُوصَف الواحِدُ بِالجمع؟ وكيف يُخبَرُ به عنه؟

قلتُ: جوابهما أنه اسمٌ عامٌّ، ولهذا جاء: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[4] [البقرة: ٢٨٥].

والمختَلِفان كقولِه تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ولم يَقَعْ في القرآنِ إعمالُ «ما» صريحاً في غيرِ هذهِ المواضعِ الثلاثةِ، على الاحتِمال المذكُورِ في الثاني، وإعمالُها لُغةُ أهلِ الحجازِ، ولا يُجِيزُونه في نحوِ قوله:

العمل استمرارُ النفي. وقال ابن مالك: ليس بِشرط، قال المرادي: وهو الصوابُ. «بلوغ الأرب» (ص١٨٣-١٨٤).

(1) قضيةُ كلامه كغيره أنَّ تقديم الخبر يَمنع العمل وإن كان ظرفاً أو مجروراً، قال ابنُ عقيل: وبه صرَّح ابن مالك، وقيل: لا يمنع حينئذٍ، وهو المختار، قياساً على معمول الخبر وعلى خبرِ إنَّ وأخواتها. «بلوغ الأرب» (ص١٨٢).

(2) سكت عن عكسِه لأن «ما» هذه مِن نواسخ الابتداء، ولا يكون المبتدأ نكرة وخبرُه معرفة.

(3) مرفوعٌ بضمة مقدرة منَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(4) أي: مع أن «بين» إنما تُضاف لِمتعدد.

٩٠- بَنِي غُدانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلا صَرِيفٌ، ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ(١)

(١) ٩٠- هذا بيت من البسيط، وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٠١)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٥٠).

اللغة: «غُدانة» بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون موحدة(*) - حي من بني يَربوع، «صريف» هو الفضة، «الخزف» الفخار الذي يُعمل من الطين ثم يُشوى بالنار.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل: يا بني، وبني مضاف و«غدانة» مضاف إليه(**)، «ما» نافية، «إن» زائدة، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «ذهب» خبر المبتدأ، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «صريف» معطوف بالواو على (ذهبٌ)، «ولكن» الواو عاطفة، ولكن: حرف استدراك، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «الخزف» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «ما إن أنتم ذهب»؛ فإن «ما» هذه نافية، وقد وقع بعدها «إنْ»، وإنْ هذه تحتمل أن تكون زائدةً لا تدل على شيء سوى مجرد التوكيد، وتحتمل أن تكون دالة على النفي، وهذا النفي يجوز أن يكون لتأكيدِ النفي المستفاد أولاً مِن ما، كما يجوز أن يكون نفياً لِلنفي المستفاد من ما، فيكون الكلام دالًّا على إثبات كونهم ذهباً أو فضةً، فإذا اعتبرتَ «إن» هذه زائدة أبطلت عمل ما؛ فرفعت بعدها المبتدأ والخبر، وإن اعتبرتَ «إنْ» هذه نافية: فإما أنْ تجعلَها مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» من باب التوكيد اللفظي بإعادة اللفظ الأول بمرادفه في المعنى، نحو قولك: «نَعَم جَيْرِ»، وإمَّا أن تجعلَها نافية لنفي «ما» فيكون ما بعدها مُثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات؛ فعلى الثاني يَبطل عمل «ما» أيضاً؛ لأن من شروط العمل بقاءَ النفي، وعلى الأول تُعملها.

وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب «ذهب»(***) وبرفعه؛ فتخرج روايةُ نصبه على وجهٍ واحد، هو جعل «إن» نافية مؤكِّدة لنفي «ما»، وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين: إما على جعلِ «إن» زائدة، وإما على جعلِها نافية للنفي الذي أفادتْه ما، غيرَ أن المعنى المقصود لقائل هذا البيت لا يَلتئم مع هذا الوجه الأخير، فافهمْ ذلك كله.

ثم اعلم أن المؤلف راعى أشهرَ الروايتين، واعتبر «إن» زائدة؛ فقضى عليك بإهمال «ما»، فاعرِفْه أيضاً.

ومثلُه قول فروة بن مسيك المرادي، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٤٧٥)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٠٠):

وَما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ، وَلَكِنْ مَنايانا وَدُولَةُ آخَرِينا

(*) كذا في الأصل، ولا وجهَ لوصف النون بالموحدة؛ إذ هو وصفٌ للباء لئلا تلتبسَ بالتاء أو الثاء أو الياء، وما يقع في بعض الكتب من نحوِ ضبط اسم (سنبر) بنون موحدة خطأٌ صوابُه: بنونٍ فَموحدة.

(**) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا يَنصرف للعلمية والتأنيث.

(***) أي: ونصب «صريف» أيضاً، وهي رواية ابن السكيت. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٢٧٨).

لِاقتِران الاسمِ بـ«إنْ»، ولا في نحوِ قوله سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] لاقتِران الخبر بـ«إلّا»، ولا في نحوِ قولِهم في المَثَل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»(١) لِتقدُّمِ خبرِها(1)، ولا في نحوِ قولِه:

٩١ـ وَقالُوا: تَعَرَّفْها المنازِلَ مِنْ مِنًى وَما كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أَنا عارِفُ(٢)

لِتقدُّمِ مَعمولِ خبرها وليس بِظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ.

---

(١) هذا مَثَل من أمثال العرب، ومُسيء: اسم فاعل من الإساءة، وهو خبر مقدم، وأعتَب: أي: أتى بما يُزيل العِتاب(*) ويُذهبه بفعل ما يُرضي العاتب، ومَن: اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة «أعتب» صلة.

(٢) ٩١- هذا بيت من الطويل، وهو مطلعُ قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٣٦ و٣٧)، والأشموني (رقم ٢١٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٠٥).

اللغة: «تعرفها» تطلب معرفتها، واسأل الناس عنها، «المنازل» جمع مَنزل، وهو مكان النزول، «مِنى» بكسر الميم ـ بُليدة على مسافة فرسخ من مكة.(**)

الإعراب: «قالوا» فعل ماضٍ وفاعله، «تعرفها» تعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به، «المنازل» منصوب على نزع الخافض، وأصلُه: بالمنازل(***)، «من منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (المنازل)، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «كل» تروى هذه الكلمة مرفوعة وتُروى منصوبة؛ فمَن رواها مرفوعة جاز أن يَجعلَها مبتدأ، وعليه تكون (ما) تميمية، وجاز أن يجعلها اسم (ما) النافية الحجازية، ومَن رواها منصوبةً جعلها مفعولاً به لقوله: (عارف) الآتي في آخِر البيت، وروايةُ النصب هي التي رواها شُراح «الألفية»، وهي التي يَعنِيها المؤلف هنا، وكل مضاف، و«مَن» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وافى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن)، «منى» مفعول به لـ(وافى)، والجملة من الفعل الماضي وفاعلِه المستتر فيه لا محلَّ لها=

---

(1) إنما جُعل المقدم خبراً لِما يلزم على عدمه من الإخبار بالمعرفة عن النكرة، نعم يحتمل أن المتقدم مبتدأ والموصول فاعل سدَّ مسد خبره لوجود شرط ذلك وهو الاعتماد، وعليه لا شاهدَ فيه. انظر: «حاشية السجاعي على شرح القطر» (ص٦١).

(*) أي: فالهمزة فيه للسلب كالتي في أشكيتُه: إذا أزلتُ عنه سببَ شكواه.

(**) والمعنى: افتقد مزاحم محبوبتَه في الحج، فسأل عنها، فقالوا له: سَلْ عنها في منازل الحاجّ من منى، فقال: ذلك غير مجدٍ؛ لأني لا أعرفُ جميع مَن وفد إلى منى حتى أسألَه عنها.

(***) الباء ظرفية، أي: في المنازل كما قدَّرها المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٢٨٠) وغيرُه، وعبارتُه: وانتصابُ (المنازل) على إسقاط (في) توسعاً، لا على الظَّرفِ؛ لأنهُ مختصٌّ.

[بنو تميم لا تُعملها]

ولا يُعمِلُها بَنُو تَميم ولو استَوفَتِ الشُّروطَ الأربعةَ[1]، بل يَقُولُون: «ما زيدٌ قائِمٌ»، وقُرِئ على لُغتِهم: ﴿ما هذَا بَشَرٌ﴾[2] [يوسف: ٣١]، و﴿ما هُنَّ أُمَّهاتُهُمْ﴾[3] [المجادلة: ٢] بِالرفع، وقُرِئ أيضاً: (بِأُمَّهاتِهِمْ)[4] بالجر بِباءٍ زائدة، وتَحتمِلُ الحجازِيَّةَ والتَّمِيميَّةَ،

= صلة الموصول، «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «عارف» خبر المبتدأ.

ثم إذا قرأت «كل» بالرفع واعتبرت «ما» تميمية مهملة؛ فجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «كل»، وإذا قرأت «كل» بالرفع أيضاً وجعلت «ما» حِجازية فـ«كل» اسم «ما»، وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبر «ما» الحجازية.

فإن قرأت «كل» بالنصب كانت جملة «أنا عارف» لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، ويكون أصل الكلام: وما أنا عارفٌ كلَّ مَن وافى مِنى.

الشاهد فيه: قوله: «ما كل من وافى منى أنا عارف» بنصب كلّ؛ فإن «ما» ههنا نافية، وقد وجب إهمالُها لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخبرها هو قوله: «عارف»، ومعموله هو قوله: «كل»، لأن عارفاً اسمُ فاعل يعمل عملَ الفعل؛ فيرفع فاعلاً ويَنصب مفعولاً، وهذا كُلُّه على رواية نصب «كل»، أما إذا رفعتَه فإن الإعمال جائز، بأن تجعلَ «كل» اسم ما وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبر ما، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضميرٌ منصوب بعارف محذوف، والتقدير: وما كل من وافى منى أنا عارفُه.

فقد عرفتَ أنه يجوز في هذا البيت ثلاثةُ أوجه من وجوه الإعراب: اثنان على روايةِ رفع «كل»، وواحد على رواية نصبِ كل، وعرفتَ أن وجهاً واحداً تكون فيه ما حِجازية عاملة، وهو إنما يتأتى على أحد وجهَين تحتملُهما رواية رفع «كل»، ووجهَين تكون في كل واحد منهما «ما» تميمية مهملة: واحد منها يتأتى مع رفعِ كل، والثاني على رواية نصبِ كل، والوجه الممتنِعُ هو أن تنصب «كل» على أنه مفعول لِعارف وتجعل «ما» حجازية، والخلاصةُ أنه يجب في رواية نصبِ كل إهمال «ما»، ويَجوز في رواية رفع كل إهمال ما كما يَجوز إعمالها.

---

(1) قال سيبويه: وهو القياس، أي: لأن «ما» حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: ما زيدٌ قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيدٌ، وما لا يختص فحقُّه ألا يعمل. انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٠٢)، و«مجيب النداء» (ص٢٦١)، و«كتاب سيبويه» (١/ ٥٧).

(2) قرأ بها عبدُ الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وغيرُهم. «معجم القراءات» (٤/ ٢٤٨).

(3) قرأ بها المفضل عن عاصم بن أبي النّجود وأبو معمر والسلمي. «معجم القراءات» (٩/ ٣٦٢).

(4) هي قراءة ابن مسعود. السابق.

خِلافاً لأبي عليٍّ والزمخشريِّ، زَعَمَا[1] أن الباء تختَصُّ بِلُغةِ النصب[2](١).

[«لا» وشروط عملها]

وأمَّا «لا»[3] فإنَّها تَعملُ بِالشروط المذكورة لـ«ما»، إلَّا شَرطَ انتِفاءِ اقتِران «إنْ» بِالاسم، فلا حاجةَ له؛ لأنَّ «إنْ» لا تُزادُ بعد «لا»، ويُضافُ إلى الشُّروط الثلاثةِ الباقِيَةِ أنْ يكونَ اسمُها وخبرُها نكِرتَين، كقولِه:

٩٢ـ تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ باقِيَا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا(٢)

(١) مما يدل على أن بني تميم يُلحقون الباء الزائدة بخبر المبتدأ الواقع بعد «ما» النافية قولُ الفرزدق، وهو أحد بني تميم:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ، ولا مُتَيَسِّرُ

(٢) ٩٢- هذا بيت من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معيَّن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٣)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٠٨)، وفي «القطر»(*) (رقم ٥١)، وابن عقيل (رقم ٧٩)، وسيُنشده المؤلف مرةً أخرى عند الكلام على خبرِ ما حُمل على ليس من هذا الكتاب، لِلاستشهاد به على أن «لا» العاملةَ عملَ ليس تنصب الخبر.

اللغة: «تعز» تصبَّر وتجلَّدْ، «وزر» بفتح الواو والزاي ـ هو في الأصل الجَبل، ثم عَمَّ استِعماله في كل ما يَعتصِم به الإنسان ويَلجأ إليه، «واقياً» حافظاً ومانعاً.

الإعراب: «تعزَّ» فعل أمر(**)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عملَ ليس، «شيء» اسم (لا)، «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(شيء)، «باقيًا» خبر (لا)، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية عاملة عملَ (ليس) أيضاً، «وزر» اسم (لا)، «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول(***)، مبني على=

(1) الأول في «الإيضاح» (ص١٤٥-١٤٦)، والثاني في «المفصل» (ص٩٨).

(2) بناءً منهما على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك فإن المقتضي نفيه. اهـ دماميني، أي: بدليل دخولها في نحوِ: «لم أكن بِقائم» وامتناعِها في «كنت قائماً». «الصبان» (١/ ٣٩٦).

(3) أي: النافية لِلوحدة، أو للجنس ظاهراً لا نصًّا؛ وأما النافيةُ للجنس نصًّا فعاملةٌ عملَ «إنَّ».

(*) ذكَره في المتن وفي الشرح جميعاً، والترقيم إنما هو لِما في الشرح كما هي العادة.

(**) مبني على حذفِ الألف.

(***) ويحتمل أنها مصدرية فيكون (قضى الله) صلتها، وهي وصلتها في موضع مصدر مجرور بـ«مِن»، أي: من قضاء الله.

ورُبما عَمِلتْ في اسمِ مَعرفةٍ، كقولِه:

٩٣- أَنكَرْتُها بَعد أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَها لا الدَّارُ داراً ولا الجِيرانُ جِيرَانَا[(١)]

= السكون في محل جر بـ(مِن)[(*)]، «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ(قضى) محذوف، والتقدير: مما قضاه الله، «واقيًا» خبر (لا)، وجملة (لا) الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة (لا) الأُولى واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقيًا»، وقوله: «لا وزر واقيًا»[(**)] حيث أعمل لا النافيَةَ عملَ ليس في الموضعَين؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعَين جميعاً.

(١) ٩٣- هذا بيت من البسيط، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل مُعيَّن.

اللغة: «أنكرتها» أراد: لم أعرِفها بسببِ دُثور آياتها وانمِحاء العلامات الدالة عليها، «أعوام» جمع عام، «مَضين لها» أراد: مَرَرْن على رؤيتي لها.

المعنى: يصف داراً كان يَلقى أحبابه فيها قبل مضي أعوام بأنه لما مرَّ بها لم يَعرفها لتغيرها وذهابِ معارفها.

الإعراب: «أنكرتها» فعل ماض، فاعله ضمير المتكلم، وضمير الغائبة مفعول به، «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية، عامله (أنكر)، وبعد مضاف و«أعوام» مضاف إليه، «مضين» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لـ(أعوام)، «لها» جار ومجرور متعلق بـ(مضى)، «لا» نافية عاملة عملَ ليس، «الدار» اسم (لا) مرفوع بها، «داراً» خبر (لا) منصوب بها، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية أيضاً، «الجيران» هو اسم (لا) هذه مرفوع بها، «جيرانًا» خبر (لا) منصوب بها، وجملة (لا) الثانية مع اسمها وخبرها معطوفةٌ على جملةِ (لا) الأُولى واسمِها وخبرِها.

الشاهد فيه: قوله: «لا الدار داراً» وقوله: «لا الجيرانُ جيرانًا» حيث أعمل «لا» في الموضعين عملَ ليس مع أنَّ اسمها في الموضعَين معرفة؛ إذ هو محلًى بأل، والمؤلف ههنا قد جعل عملَها في هذه الحال قليلاً، وفي كتابه «[شرح] القطر» جعله غيرَ جائز، وحكم على المتنبي بأنه أخطأ في بيتِه الآتي (رقم ٩٤)، وسنَذكر هذا الكلام بإيضاحٍ في شرحه.

(*) والجار والمجرور متعلق بقوله: «واقيًا» الآتي.

(**) الشاهد في الثاني صراحةً، أما الأول فإن جُعل الخبر «باقياً» فكذلك، أو «على الأرض» و«باقياً» حالٌ كان فيه الشاهدُ بقرينة الثاني؛ إذ يبعُدُ التلفيق. «حاشية الخضري» (١/ ١٢٢)، وانظر: «الصبان» (١/ ٣٩٨).

وعلى ذَلك قولُ المتنبّي[1]:

٩٤- إذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلا المَالُ باقِيَا[1]

(١) ٩٤- هذا بيت من الطويل من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعرٌ من شعراء الدولة العباسية، فلا يُحتَج بشعره، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التَّمثيل، وليُبين أنه مُشابِه للبيت السابق، وقد أنشده في كتابه «[شرح] القطر» (رقم ٥٢).

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يُفسره ما بعده، والتقدير: إذا لم يُرزَق الجود، «لم» نافية جازمة، «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم)، ونائبُ فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (الجود)، والجملة(*) لا محلَّ لها تفسيرية، «خلاصاً» مفعول ثانٍ لـ(يُرزق)، والمفعول الأول هو نائب الفاعل، «من الأذى» جار ومجرور متعلق بـ(خلاص)، «فلا» الفاء واقعة في جواب (إذا)، لا: نافية، «الحمد» اسم (لا) مرفوع بها، «مكسوباً» خبر (لا) النافية منصوب بها، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية أيضاً، «المال» اسم (لا)، «باقيًا» خبر (لا)، وجملة (لا) الثانيةِ مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة (لا) الأُولى واسمها وخبرها، ولا محلَّ لهما من الإعراب لِوقوعهما جواباً لشرط غيرِ جازم ومعطوفاً عليه.

التمثيل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً» وقوله: «ولا المال باقيًا» حيث أعمل لا النافية عملَ ليس في الموضعَين، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الاسم في الموضعَين معرفة لأنه محلًّى بـ«أل».

وقد اضطربتْ كلمةُ النحاة في هذا الموضع؛ فمِنهم مَن منع أن يكون اسم «لا» النافية العاملة عملَ ليس معرفة، وحَكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهرُه ذلك فهو شاذ أو مُؤوّل، وما ورد عمَّن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبي فهو خَطأ، وهذا هو مذهبُ الجمهور من النُّحاة، ومِنهم مَن أجاز القياس على ذلك، ولكنه مع ذلك يَعترف بأن الأكثر الأشهرَ أن يكون اسمها نكرة، ومِن هؤلاء العلَّامة المحقق أبو الفتح ابن جني والشريف أبُو السعادات بن الشَّجري.

وقد اضطربتْ كلمةُ ابن هشام مؤلِّفِ كتابنا هذا؛ فهو في بعضِ كتبه يَجري على مذهب ابن الشجري وابنِ جني؛ فيرى أن مجيءَ اسمِ لا معرفةً قليلٌ لا شاذ، كما فعل في كتابه الذي مَعنا، ويجري في بعض كتبه على أنه شاذٌ كما فعَل في كتابِه «[شرح] قطر الندى»، وهو في اضطرابِه هذا تابعٌ لاضطراب كلمة ابنِ مالك صاحبِ «الألفية» في كُتبه، على وَفق ما ذكره ابنُ عقيل في شرحه على «الألفية»، ووَفق ما ذكره الأشموني أيضاً، فإنهما قالا: إنَّ ابن مالك أجاز في «شرح =

(1) تقدم أولَ الكتاب أن الأولى هجرُ هذا اللقب.

(*) أي: مِن (يُرزق) المذكور ونائب فاعله، وأما الجملةُ من الفعل المحذوف ونائبِ فاعله ففي محل جر بإضافة (إذا) إليها.

وإعمالُ «لا» العَملَ المذكورَ لُغةُ أهل الحِجازِ[1] أيضاً، وأمَّا بَنُو تَميمٍ فَيُهمِلُونها ويُوجِبُون تكريرَها.

[«إنْ» وشرط عملها]

وأمَّا «إنْ» فتَعمل بِالشروط المذكورة؛ إلَّا أنَّ اقتِرانَ اسمِها بـ«إنْ» مُمتنِعٌ؛ فلا حاجةَ لاشتِراط انتِفائه، وتَعمَلُ في اسم مَعرفةٍ وخبرِ نَكرة، قرأ سعيدُ بن جُبَير[2] رحمه الله: «إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِباداً أَمْثالَكُم»[3] [الأعراف: ١٩٤] بتخفيف (إنْ) وكسرِها لالتِقاء الساكِنَين، ونصبِ (عِباداً) على الخبرية، و(أمثالَكم) على أنه صِفةٌ لِـ«عباداً»؛ وفي نَكِرَتَين، سُمع: «إنْ أَحَدٌ خَيراً مِنْ أحدٍ إلَّا بِالعافِيَة»؛ وفي مَعرِفتَين، سُمع: «إنْ ذَلِك نافِعَك ولا ضارَّكَ».

وإعمالُ «إنْ» هذه لُغةُ أهلِ العالِيَة[1].

= التسهيل» القياسَ على مجيء اسمِ لا معرفة، وحكم في كتابه «شرح الكافية» بِشُذوذه، وتأوَّل ما جاء عن العرب مما ظاهره ذلك، ونحن نقول: إن ابن مالك لم تضطرِبْ كلمته في هذا الموضع، بل كلامُه في عامَّةِ كتبه على أن مجيء اسم لا النافية العاملة عملَ ليس معرفة شاذ، ومع هذا فإنا نُرجِّح أنه ليس بشاذ، بل هو قليل، على ما هو مذهب ابن جني وابن الشجري وارتضاه أبو حيان مِن بعدهم جميعاً، ويدلُّ لِذلك أنه قد جاء في جُملة صالحة من الشعر، فمِنها البيت الذي أنشده المؤلف، ومِنها قولُ النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ، لا أَنَا بَاغِياً ... سِواهَا، وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(١) العالية - بالعين المهملة - المراد بها ما فوق نَجد إلى أرضِ تِهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها، وقد اختلف النحاةُ في جواز إعمال «إنْ» النافية؛ فذهب أكثر الكوفيين والكسائي وأبو بكر وأبو =

(1) أطلق في «القطر» و«شرحه» ولم يُقيد إعمالها بلغة مخصوصة، وقد قال أبو حيان قبله: لم يصرح أحدٌ بأن إعمالَ «لا» عملَ «ليس» بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا المطرزي. انظر: «شرح القطر»: (ص٢٦٩)، و«حاشية يس على الفاكهي» (٢/ ٢٣)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٨٤-٢٨٥).

(2) سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق، أخذ العلم عن ابني عباس وعمر، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ بعد خروجه على عبد الملك بن مروان، قال الإمام أحمد: قَتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحدٌ إلا وهو مُفتقر إلى عِلمه. «الأعلام» (٣/ ٩٣).

(3) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧٠).

[«لاتَ» وشرط عملها]

وأمَّا «لاتَ» فإنها تَعمَلُ هذا العملَ أيضاً، ولكنَّها تَختَصُّ عن أخواتِها بأمرَين:

أحدُهما: أنها لا تَعمَلُ إلَّا في ثلاثِ كَلِمات(1)، وهي «الحِين» بِكثرةٍ، و«الساعةُ» و«الأوانُ» بِقِلَّة.

والثاني: أنَّ اسمَها وخبرَها لا يَجتَمِعان، والغالِبُ أن يكونَ المحذوفُ اسمَها والمذكورُ خبرَها(2)، وقد يُعكَسُ.

فالأولُ كقولِه تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

الواوُ لِلحال و(لا) نافيةٌ بِمَعنى: ليس، والتاءُ زائدةٌ لِتَوكيد النفيِ والمبالَغةِ فيه، كالتاءِ في «راوِيَة»، أو لِتَأنيثِ الحرف(3)، واسمُها محذوفٌ، و(حينَ مناص) خبرها، ومُضافٌ إليه، أي: فَنادَوا والحالُ أنَّه ليس الحِينُ حِينَ مَناصٍ، أي: فِرارٍ وتَأخِير(4).

والثاني كقراءةِ بَعضِهم(5): ﴿وَّلَاتَ حِينُ﴾ [ص: ٣] بالرفع، أي: وليس حِينُ مَناصٍ حِيناً مَوجوداً لهم عند تَنادِيهم ونُزُولِ ما نَزل بهم مِن العَذابِ.

= علي وأبو الفتح إلى جواز إعمالها، وذهب أكثر البصريين والفرّاء إلى المنع، ونقل السُّهيلي أن سيبويه يجيز إعمالها والمبرد لا يُجيزه، ونقل النَّحاس عنهما عكسَ ما نقله السهيلي، ونقل ابن مالك عنهما القولَ بجواز إعمالها.

---

(1) ذكر سيبويه (١/ ٥٧) أن لات لا تعمل إلا في الحين؛ واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومنه: ندم البغاة ولاتَ ساعةَ مَندمِ. «شرح ابن عقيل» (١/ ٣١٩-٣٢٠). فما اختاره المصنف هنا كالتوسط في المسألة.

(2) لأن الخبر محط الفائدة فلا يُحذف في الغالب.

(3) أي: وحُركت التاء للتخلص من التقاء الساكنين، أو للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وفُتحت تخفيفاً. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٦٦).

(4) في بعض النسخ: (فرارٍ أو تأخير)، وفي أخرى: (فرارٍ وتأخُّر).

(5) كالضحاك وابنِ السمال من الشواذ. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٧٦-٧٧).

ومِن إعمالِها في «السَّاعةِ» قولُ الشاعِر:

٩٥- نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعَةَ مَنْدَمِ ... وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[1]

وفي «الأوانِ» قولُه:

٩٦- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ: لَيْسَ حِينَ بَقاءِ[2]

---

(١) ٩٥- هذا بيت من الكامل، وقد نسبُوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يُعيِّنوه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التيمي، ويقال: مُهلهل بن مالك الكناني، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٨).

اللغة: «البُغاة» جمع باغٍ، وهو الذي يتجاوزُ قدرَه، «مَندَم» مصدر ميمي بمعنى النَّدَم، «مرتع» اسم مكان من رَتع في المكان ـ من باب فتح ـ إذا جعله مَلهًى، وأصل الرَّتع أن تأكلَ الماشيةُ ما شاءت، ثم استُعير للإنسان، وفي القرآن الكريم في قصة يوسف: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ﴾(*).

الإعراب: «ندم البغاة» فعل وفاعل، «ولات» الواو واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عملَ (ليس)، واسمه محذوف، «ساعة» خبر (لات)، وساعة مضاف، و«مندم» مضاف إليه، والجملة من «لات» واسمه وخبره في محل نصب حال، «البغي» الواو للاستئناف، والبغي مبتدأ أول، «مرتع» مبتدأ ثانٍ، ومرتع مضاف ومبتغي من «مبتغِيه» مضاف إليه، ومبتغي مضاف وضمير الغائب العائد إلى البغي مضاف إليه، «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله: «ولات ساعة مندم» حيث أعمل (لات) في لفظ دالٍّ على الزمان، وهو ساعة، ولم يُعمله في لفظ الحين، ولِلعلماء في إعمالِ لات رأيانِ: أحدهما أنها لا تَعمل إلا في لفظ الحين، والثاني أنها تَعمل فيه وفِيما رادفه من الساعة والأوانِ ونحوهما.

ومثلُ بيت الشاهد ما أنشده ابنُ السكيت في «كتاب الأضداد»:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقاً مَشْمُولَةً ... وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

(٢) ٩٦- هذا بيت من الخفيف مِن كلمة لأبي زبيد الطائي، وكان رجلٌ مِن شَيبان اسمه المكاء نزل برجل من طيِّئ، فأضافه وسَقاه خمراً، فلمَّا سَكِر وثب إليه الشيبانيُّ بالسيف فقتَله، وفخَر بذلك بنو شيبان، وفي هذه الحالة يقول أبو زبيد كلمتَه التي أولها قوله:

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبانُ أنْ قَدْ فَرِحْتُمْ ... وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ المَكَّاءِ

وَلَعَمْرِي لَعَارُها كانَ أدْنَى ... لَكُمُ مِنْ تُقًى وَحُسْنِ وَفاءِ

والبيت المستشهَد به من شواهد الأشموني (رقم ٢٢٩).

=

(*) و«الوخيم»: رديء الطعم الثقيل.

أصلُه: ليس الحينُ[1] أوانَ صُلحٍ، أو ليس الأَوانُ أوانَ صُلحٍ، فحَذف اسمَها على

= **الإعراب:** «طلبوا» فعل وفاعل، «صلحنا» صلح: مفعول به لـ(طلبوا)، وصلح مضاف والضمير مضاف إليه، «ولات» الواو واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عمل (ليسَ)، واسمه محذوف، «أوان» خبر (لاتَ) مبني على الكسر في محل نصب، ونُوِّنَ لأجل الضرورة، وجملة (لاتَ) واسمه وخبره في محل نصب حال، «فأجبنا» الفاء عاطفة، أجبْنا: فعل وفاعل، «أن» تفسيرية[*]، «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه محذوف، «حين» خبر (ليس)، وحين مضاف، و«بقاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ولات أوان» حيث أعمل (لات) النافية في لفظِ الأوان، وهو مِن معنى الحين وليس هو لفظه، فهو ردٌّ على سِيبويه فيما نَقل عنه جماعةٌ وعلى مَن وافقه، حيث اشترطُوا في إعمالِ لات أن يكونَ اسمها وخبرها لفظَ الحين.

واعلم أن جماعةً ذهبوا إلى أن «لات» في هذا البيت عاملةٌ عملَ ليس، وأن قوله: «أوان» مبني على الكسر لِشَبهه في الوزن بنَزال، وأن تنوينه للضرورة، وهذا كلُّه ادِّعاءُ أبي سعيد السيرافي وأبي العباس المبرد؛ فعندهما أن الكسرة التي تَراها على نون أوان ليست كسرةَ إعراب، بل هي إما كسرةُ بناء، وإما كسرةُ التخلص من التِقاء الساكنين، وهذا التنوينُ ليس هو تنوينَ التمكين الذي يكونُ في آخِر الاسم المتمكن، ولكنه إمَّا تنوين العِوض الذي يَلحق نحو: «إذ» عند حذف الجملة التي تُضاف إذْ إليها، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، وإما تنوينُ الضرورة الذي يَلحق بعض المبنيَّات، كما مرَّ في شرح الشاهِدَين (رقم ٥٢ و٥٣).

وأصلُ الكلام على الأول: ولاتَ أوان طلبُوا صُلحَنا، فأوان مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه، فحُذفت هذه الجملة، ثم بُني أوان: إمَّا على السكون كما هو الأصل في المبنيَّات، وإمَّا على الكسر لِشَبهه في الوزن بنزال، ثم أُتي بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة؛ فإن قدرتَ بناءَ أوان على السكون فإنما حُرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين. وكونُ هذا التنوين تنوينَ التعويض هو اختيارُ جار الله الزمخشري، وكونُه تنوينَ الضرورة هو ما اختاره المؤلف في «مغني اللبيب»، وصرَّح به ههنا، وتبعه عليه الأشموني.

وزعَم الفراء أن «لات» في هذا البيت ونحوِه حرف جر، وهذه الكسرة التي تَراها على نون «أوان» هي كسرة الإعراب التي تَراها على دالِ زيد في قولك: مررتُ بِزيد، وهذا التنوينُ هو تنوين التمكين، ولاتَ هي التي أحدثتْ هذه الكسرة، لأنها كما قُلنا حرف جر. =

---

(1) يُشير إلى أن المحذوف حين كما هو الكثيرُ لا الأوان. «الأمير» (ص٦٧). قلتُ: وهذا مخالفٌ لِما نصَّ عليه المصنف في الباب الخامس من «المغني» مِن أنه ينبغي أن يكونَ المحذوف من لفظِ المذكور مهما أمكَن.

(*) وحينئذ فالجملةُ بعدها مَقول القول، ويجوز ـ كما في «الخزانة» (٤/ ١٩١) ـ أن تكونَ مصدريَّة، قال: يُقال: أجابَه بكذا. اهـ وعلى الأول اقتصر الأكثرون.

القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرُها، وقدّر ثبوته، فبناه كما يُبنى «قبل وبعد»، إلا أنَّ أوانًا شبيه بـ«نزالِ» وزنًا[1]، فبناه على الكسر، ونوّنه للضرورة.

= وقد أشبعنا القولَ في الإستدلال والتخريج في شرحنا على «شرح الأشموني»، وهذه العُجالة لا تتسع لأكثرَ مما ذكرنا.

(1) سقط هذا الحرفُ من الطبعة الحديثة.

كان وأخواتها ثلاثة أقسام

- ما يعمل بلا شرط
  - كان = أمسى = أصبح = أضحى = ظل = بات = صار = ليس
- ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه
  - زال - برح - فتئ - انفك
- ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية
  - دام

تُحذف «كان»

- وحدها (وجوباً بشرط)
  - وقوعها صلة لأنْ
  - دخول حرف التعليل عليها
  - تقدم العلة على المعلول
  - حذف الجار
  - الإتيان بـ«ما»
  - (أما أنت منطلقاً انطلقتُ)
- مع اسمها (جوازاً بشرط)
  - تقدم «إنْ»
  - أو «لو»
  - (إن خيراً فخيرٌ)
  - (التمس ولو خاتماً)
- نونها (جوازاً بشرط)
  - كونها بلفظ المضارع
  - كونها مجزومة
  - عدم وقوع ساكن بعدها
  - عدم وقوع ضمير متصل بعدها
  - ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾

أفعال المقاربة ثلاثة أقسام

- ما يدل على المقاربة
  - كاد - كرب - أوشك
- ما يدل على الترجي
  - عسى - حرى - اخلولق
- ما يدل على الشروع
  - كثيرة منها: طفق - علق - أنشأ - جعل - هبَّ - هلهل

الأحرف المشبهة بـ«ليس»

- «ما» الحجازية (وشرطها)
  - عدم اقتران اسمها بإن الزائدة
  - تقدم اسمها على خبرها
  - عدم إيلائها معمول خبرها الذي ليس ظرفاً أو مجروراً
  - عدم اقتران خبرها بإلَّا
- «إنْ» (وشرطها)
  - عدم إيلائها معمول خبرها الذي ليس ظرفاً أو مجروراً
  - عدم اقتران خبرها بإلَّا
- «لا» (وشرطها)
  - تنكير اسمها وخبرها
  - عدم إيلائها معمول خبرها الذي ليس ظرفاً أو مجروراً
- «لات» (وشرطها)
  - كون معموليها الحين أو الساعة أو الأوان
  - عدم الجمع بين معموليها

[الثامن: خبرُ «إنَّ» وأخواتها]

ثم قُلتُ: الثَّامِنُ: خَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا: «أَنَّ[1]، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»[2]، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، وَلَا تَوَسُّطُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

وأَقولُ: الثامنُ مِن المرفُوعاتِ: خبرُ «إنَّ» وأَخواتِها الخمسةِ، فإنَّهن يَدخُلْنَ على المبتدأ والخبرِ؛ فيَنصبْنَ المبتدأ كما سيَأتي في بابِ المنصُوباتِ ويُسمَّى اسمَها، ويَرفعْنَ خبرَه كما نَذكُره الآنَ[3] ويُسمَّى خبرَها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه: ١٥]، ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٩٨]، ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

[حكمُ تقديم أخبارهنَّ]

ولا تَتقدَّمُ أخبارُهنَّ عليهنَّ مُطلَقاً، [وقد[4] أشارَ إلى ذلك الشيخُ شَرَفُ الدِّين بنُ عُنَيْنٍ حيثُ قال:

٩٧- كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

(1) سقط هذا الحرفُ من الطبعة الحديثة.

(2) فصَّل المصنف معانيَهنَّ في «شرح القطر» (ص٢٧٧) فما بعدها.

(3) هذه طريقة البصريين من أنها عاملة في الجزأين، وطريقة الكوفيين أنها ليست عاملةً في الخبر، بل هو باقٍ على رفعه، كما قالوه في اسم كان وأخواتها. «شرح الجوجري» (١/ ٣٨١).

(4) العبارةُ من هنا إلى آخِر البيتَين غيرُ ثابتةٍ في شيءٍ من مخطوطات الكتاب التي لديَّ، ولم يتكلم على البيتين البجائيُّ ولا الفَيومي، ولم يعلِّق العدوي ولا الأمير على شيء منها مع وُقوع الزيادة في المطبوع من الحاشيتَين، والذي أراه أن العبارة مُلحَقةٌ بالكتاب وليست منه، ولا سيَّما أن العدوي قال (٢/ ٣٢): قوله: ولا يتقدم أخبارُهن عليهن مطلقاً: وجاء على هذا المعنى قولُ بعضهم: كأني . . . البيتَ.

عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَداكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وِصالِكَ مُعْدِمَا][(١)]

ولا على أسمائِهِنَّ؛ فإنَّ الحروفَ مَحمولةٌ في الإعمالِ على الأفْعال، فَلِكونها فَرعاً في العَمل لا يَلِيقُ التَّوسُّع في مَعمُولاتِها بالتَّقديم والتَّأخِير، اللَّهمَّ إلَّا إنْ كان الخبرُ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً، فيَجوزُ[(1)] تَوسُّطُه بَينها وبينَ أسمائِها[(2)]، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ

(١) ٩٧- هذان بَيتان من الطويل من كلام ابن عُنَين، وهو شرفُ الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين[(*)] الحسين بن عُنَين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولِد والوفاة، ولد في سنة ٥٤٩ وتُوفي في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وقد أنشد المؤلِّف أوَّلَهما في «[شرح] القطر» (رقم ٦٣).
الإعراب: «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلِّم اسمه، «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كأن)، وأخبار مضاف، و«إنَّ» قُصد لفظُه: مضاف إليه، «ولم» حرف نفي وجزم وقلب، «يجز» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، «له» جار ومجرور متعلق بـ(يجز)، «أحد» فاعل (يجز)، «في النحو» جار ومجرور متعلق بـ(يجز)، «أن» حرف مصدري ونصب، «يتقدما» فعل مضارع منصوب بـ(أن)، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى خبر (إن)، و(أنْ) مع ما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ(يجز)، «عسى» فعل ماضٍ ناقص دالّ على الرجاء، «حرف» اسم (عسى)، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه، «من نداك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(حرف جر)، «يجرني» يجر: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (حرف جر)، والنون لِلوقاية، والياء مفعول به، والجملة من الفعل المضارع وفاعِله ومفعوله في محل نصب خبر (عسى)، وكان الأوفَق أنْ يقرن المضارع بـ(أن) المصدرية، «إليك» جار ومجرور متعلق بـ(يجر)، «فإني» الفاء للتعليل، وإن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «من وصالك» جار ومجرور متعلق بـ(معدم) الآتي، «مُعدِمَا» خبر (إن)، وقد جاء به على لغة مَن ينصب بها الاسم والخبر جميعاً، كقوله: (إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا)، وهي لغة مَهجُورة فتنبَّه.
سبب ذكرهما: ذكر المؤلف هذَين البيتَين استِملاحاً لِمعناهما، ولأن صاحِبَهما قرَّر القاعدة النحوية في أُسلوب ظريف؛ وهي أن الخبر في بابِ «إن» لا يتقدَّم أصلاً، ولا يتوسَّط إلا إن كان جارًّا ومجروراً.

(1) بل قد يجب ذلك لِعارض، نحو: «إنَّ في الدار صاحبَها»؛ لئلَّا يَعودَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. «شرح الجوجري» (١/ ٣٨٤) و«بلوغ الأرب» (ص١٨٦).

(2) لأنهم قد يتوسَّعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما. «شرح القطر» (ص٢٩٦).

(*) الذي في كتب التراجم والتاريخ أن كُنيتَه أبو المحاسن، واسمه محمد بن نصر الله لا ابن نصر الدين. انظر مثلاً: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٢٥-١٢٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٤-١٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٥٤٧).

لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦]، وفي الحديثِ: «إنَّ في الصَّلاةِ لَشُغْلاً»[1]، و«إنَّ مِن الشِّعر لَحُكْماً»، ويُروَى: «لَحِكمةً»[2]، فأمَّا تقديمُه عليها فلا سَبيلَ إلى جَوازِه، لا تَقولُ: «في الدَّارِ إنَّ زيداً».

[مواضعُ كسر «إنَّ» وفتحِها]

ثم قُلتُ: وَتُكْسَرُ «إِنَّ» فِي الابْتِدَاءِ، وَفِي أَوَّلِ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ وَالجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ، وَالمُضَافِ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالجُمَلِ، وَالمَحْكِيَّةِ بِالقَوْلِ، وَجَوَابِ القَسَمِ، وَالمُخْبَرِ بِهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، وَقَبْلَ اللَّامِ المُعَلِّقَةِ؛ وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ «إِذَا» الفُجَائِيَّةِ وَالفَاءِ الجَزَائِيَّةِ، وَفِي نَحْوِ: «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ»؛ وَتُفْتَحُ فِي البَاقِي[3].

وأَقولُ: لـ«إنَّ» ثلاثُ حالاتٍ[4]، وُجوبُ الكَسرِ، ووُجوبُ الفَتحِ، وجَوازُ الأَمْرَينِ:

[١- مواضع الكسر وجوباً]

فيَجبُ الكسرُ في تِسعِ مَسائلَ:

إحداها: في ابتِداء الكلامِ؛ نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[5] [القدر: ١].

الثانيةُ: أنْ تَقعَ في أوَّلِ الصِّلة[6]، كقولِهِ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ

---

(1) أخرجه البخاري (١٢١٦) ومسلم (١٢٠١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

(2) البخاري (٦١٤٥) من حديث أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه بلفظ (حكمة)، وجاء باللام عند البيهقي وغيره.

(3) كيف يصحُّ هذا وقد ذكر هو نفسُه في «التوضيح» تسعة مواضع يجوز فيها الفتح والكسر، واقتصر هنا على ثلاثة مواضع، فما بالُ الستة الباقية؟

(4) ضابطُ هذه الحالات أنه: يجب كسرها إن لم يجبْ أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معمولَيها، ويجب فتحُها إنْ وجب ذلك، ويجوزُ الأمران إن صحَّ الاعتباران. «بلوغ الأرب» (ص١٨٦).

(5) هذان مِثالان للابتداء الحقيقي، والابتداءُ الحكمي مِثلُه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]. انظر: «شرح الجوجري» (١/ ٣٨٥)، و«بلوغ الأرب» (ص١٨٦).

(6) لأن الصلة لا تكون إلا جملة. «شرح الجوجري» (١/ ٢٨٥).

لَنَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، (ما) مفعولٌ ثانٍ لـ«آتَيْناه»، وهي مَوصولٌ بِمَعنى الَّذي، و(إنَّ) وما بعدها صِلةٌ؛ واحتَرزْتُ بِقَولي: «أولِ الصِّلة» مِن نَحوِ: «جاء الَّذِي عِندي أنَّهُ فاضِلٌ»؛ فـ«إنَّ» واجبةُ الفتح وإنْ كانتْ في الصِّلةِ، لكنها ليستْ في أوَّلِها(١).

الثالثةُ: أنْ تَقَعَ في أوَّلِ الصِّفةِ كـ«مَررْتُ بِرَجلٍ إنَّه فاضِلٌ»، ولو قُلْتَ: «مَررْتُ بِرَجلٍ عِنْدي أنَّه فاضِلٌ» لم تُكسَرْ؛ لأنها ليستْ في ابتِداء الصِّفة.

الرابعةُ: أنْ تَقَعَ في أوَّلِ الجُملةِ الحالِيَّةِ(١)، كقولِه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾(2) [الأنفال: ٥]، واحتَرَزْتُ بِقَيْدِ الأوَّلِيَّةِ مِن نحوِ: «أَقْبَلَ زيدٌ وعِندي أنَّه ظافِرٌ».

الخامسةُ: أن تَقَعَ في أوَّلِ الجُملةِ المُضافِ إليها ما يَختَصُّ بِالجُمَل - وهو «إذْ وإذَا وحَيثُ» - نحوُ: «جَلسْتُ حَيْثُ إنَّ زيداً جالِسٌ»، وقد أُولِعَ الفُقَهاء وغيرُهم بِفتحِ «إنَّ» بعد حَيْثُ، وهو لَحْنٌ فاحِشٌ(٢)، فإنها لا تُضافُ إلَّا إلى الجُملةِ، و«أنَّ» المفتوحة

(١) لو قال: «لكونها ليست في أولها» لَكان أدقَّ، فتأمل.

(٢) ليس الأمرُ كما قال المؤلف، بل هو جائز، وله تخريجٌ حسن؛ أمَّا تخريجه على قولِ مَن أجاز أن تُضاف حيث إلى المفرد كما في قول الشاعر: .. حيث ليِّ العَمائم فظاهر؛ لأنَّ المصدر المنسبِك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة «حيث» إليه؛ وأما الذين أوجبُوا إضافة حيث إلى الجملة - وهم الجمهور - والمؤلفُ تابع لهم فعلى مَذهبهم يكون المصدر المنسبِك من «أنَّ» وما بعدها مُفرداً مَرفوعاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل جرٌ بإضافة حيث إليها؛ فلو فتحت الهمزة في المثالِ الذي ذكَره المؤلف كان التقدير: جلستُ حيث جُلوسُ زيدٍ حاصل؛ فجلوس زيد: هو المصدر المنسبِك من أن المفتوحة وما بعدها، وحاصل: هو الخبر المحذوف؛ فتكون «إن» بعد حيث مثلَها بعد إذا الفجائية.

وخلاصة هذا الكلام: أنا نُسلِّم أن حيث لا تُضاف إلا إلى الجملة، لكنَّنا نُقرِّر أن الجملة لا يجب ذِكرُ طرفيها، بل يجوز أن يذكر أحدهما ويحذف الثاني لِقرينة تدل عليه.

---

(1) أي: سواءٌ اقترنت بالواو أو لا، ولم تفتح «إنَّ» فيهما وإن كان الأصل في الحال الإفرادَ؛ لأن «أنَّ» المفتوحة مُؤولة بمصدر معرفة، وشرطُ الحال التنكير. «التصريح» (١/ ٣٠١).

(2) لِقائل أن يقولَ: إنها كُسرت هنا لوقوعها قبل اللام، فلا تثبت بها الدعوى.

ومَعمُولاها في تَأويلِ المُفرَدِ؛ واحترَزْتُ بِقَيدِ الأوَّلِيَّة مِن نحوِ: «جَلسْتُ حيثُ اعتِقادُ زيدٍ أنّه مَكانٌ حَسَنٌ».

ولم أرَ أحداً مِنَ النَّحويِّين اشترَط الأوَّلِيَّةَ في مسألتَي الحالِ وحَيثُ، ولا بُدَّ مِنْ ذلك.

السادسةُ: أن تَقعَ قبل اللّام المُعَلِّقة، نحوُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فاللّامُ مِن ﴿لَرَسُولُهُۥ﴾ ومِن ﴿لَكَاذِبُونَ﴾ مُعلِّقان لِفعلَي العِلم والشَّهادة، أي: مانِعانِ لهما مِن التَّسلُّطِ على لفظِ ما بعدهما؛ فصارَ لِمَا بعدهما حُكمُ الابتِداء؛ فَلِذلك وجبَ الكسرُ، ولَولا اللّامُ لَوَجب الفتحُ كما قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

السابعةُ: أنْ تَقعَ مَحكِيَّةً بالقول، نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨].

الثامنةُ: أنْ تقعَ جَواباً لِلْقَسَم، كقولِه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١-٣].

التاسعةُ: أنْ تَقعَ خبراً عنِ اسمِ عَيْنٍ(1)، نحوُ: «زيدٌ إنَّه فاضِلٌ»، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧].

وقد أتَيتُ في شرحِ هذا الموضِعِ بِما لم أُسْبَقْ إليه(2)، فتأمَّلوه!

---

(1) لأن المصدرَ لا يُخبَر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل.

(2) أي: إلى جمعه في محل واحد، وإلا فهو مذكور في كلامهم. «العدوي» (٢/ ٣٦).

[٢- مواضع الفتح وجوباً]

ويَجب الفَتحُ في ثَمانِ مَسائلَ [أيضاً][1]:

إحداها: أنْ تَقَعَ فاعِلةً، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالُنا.

الثانيةُ: أن تَقعَ نائِبةً عنِ الفاعلِ، نحوُ: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

الثالثةُ: أنْ تَقعَ مَفعُولاً لِغيرِ القَولِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

الرابعةُ: أنْ تَقَعَ في مَوضِعِ رفعٍ بِالابتِداءِ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

الخامسةُ: أنْ تَقَعَ في مَوضِعِ خبرِ اسمِ مَعنًى، نحوُ: «اعتِقادِي أَنَّكَ فاضِلٌ».

السادسةُ: أنْ تَقَعَ مَجرُورةً بِالحرف، نحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦، ٦٢ ولقمان: ٣٠].

السابعةُ: أنْ تَقَعَ مَجرُورةً بِالإضافة، نحوُ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

الثامِنةُ: أنْ تَقَعَ تابِعةً لِشيءٍ مِمَّا ذَكَرْنا، نحوُ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ونحوُ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]؛ فإنها في الأُولى مَعطوفةٌ على المفعُول، وهو (نِعمتي)، وفي الثانية بدلٌ مِنه، وهو (إحدَى).

---

(1) وقعتْ هذه اللفظة في أغلب النسخ الخطية، وكتب عليها العدوي (٢/ ٣٦): الأولى حذف (أيضاً) لأن الكسر في تسع مسائلَ لا في ثمانية ... والجوابُ أنه راجع لقوله: يجبُ الفتح، أي: يجب أيضاً كما وجبَ الكسر. اهـ باختصار، وفيه تكلُّف لا يخفى. ثم الأفصح أن يقال: (ثماني مسائل) بالياء.

[٣- مواضع جواز الوجهَين]

ويَجُوز الوَجهان في ثلاثِ مَسائلَ في الأشهَرِ:

إحدَاها: بعد «إذا» الفُجائِيَّةِ[1]، كقولِك: «خَرجْتُ فإذَا أَنَّ زَيداً بِالبابِ»، قال الشاعِرُ:

٩٨- وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قِيلَ سَيِّداً ... إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهازِمِ[1]

(١) ٩٨= هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقفْ لهذا البيت على نسبةٍ إلى قائل معين، وهو من شواهد شيخ النُّحاة سيبويه (ج١ ص٤٧٢)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٦٢)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٣٤)، وابن عقيل (رقم ٩٨).
اللغة: «اللهازم» جمع لِهْزِمة - بكسر اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة - وهي طَرف الحلقوم، ويقال: هي عظمٌ ناتئ تحت الأذن، وقوله: «عبد القَفا واللَّهازم» كناية عن الخِسَّة والمهانة والذّلة؛ لأن العبد يُصفَع على قفاه حتى يتورَّم، ويُلكَز[*] حتى ينتأ له نُتوء.
الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «أرى» فعل مضارع[**] بمعنى أظنّ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله[***] ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «زيداً» مفعول أول[****]، «كما قيل» الكاف حرف جر، وما: اسم موصول[*****] مبني على السكون في محل جر بالكاف، و(قيل): فعل ماض مبني للمجهول، =

(1) فالفتحُ على التأويل بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء والخبرُ محذوف، أي: فإذا وُقوفُه حاصلٌ، والكسرُ على عدم التأويلِ، أي: فإذا هو واقفٌ. قال ابنُ مالك: والكسرُ أولى؛ لأنه لا يُحوِجُ إلى تقدير. «شرح الجوجري» (١/ ٣٨٨).

(*) يقال: لَكَزه لَكزاً مِن باب قتل: إذا ضربه بِجُمْع كَفِّه بضم الجيم وسكون الميم، يقال: ضَرَبه بجُمع كفّه أي: مقبوضةً. «الخزانة» (١٠/ ٢٦٨).

(**) عبارتُه في تحقيق «ابن عقيل» (١/ ٣٥٧): «أُرى» بزنة المبني للمجهول. اهـ وهو الموافق لكلام أهل العلم فيه، ومنهم الصبان الذي قال (١/ ٤٣٢): هو بضم الهمزة بمعنى أظنُّ؛ لِغلبة استِعماله بالضم في معنى أظنُّ كما قاله يس، وإنْ جاز في الذي بِمعنى أظنُّ الفتحُ أيضاً. اهـ إلا أن المحقق رحمه الله قال هناك بعده: وفاعله ضمير . . . إلخ، والصواب: ونائبُ فاعله.

(***) الصواب: ونائب فاعله؛ لِما ذكرتُه في التعليق السابق.

(****) هو مفعول ثانٍ وما بعده مفعول ثالث كما في «العيني» وغيره؛ لِما ذكرناه من أن (أُرى) مبني للمفعول. فتنبه!

(*****) ويحتمل أن تكون (ما) مصدرية، والتقدير: وكنتُ أرى زيداً كقول الناس فيه ذلك. وعلى هذا إعراب العيني (٢/ ٧١٨). وعلى كل فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (زيد).

يُروَى بِفتحِ «إنَّ» وبِكَسرِها.

الثانية: بعد الفاءِ الجَزائِيَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام ٥٤]، قُرِئَ بِكسرِ «إنَّ» وفَتحِها[1].

الثالثةُ: في نحوِ: «أوَّلُ قَولِي: أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ»، وضابِطُ ذلك: أنْ تَقَعَ خبراً عنْ قَولٍ، وخبرُها قَولٌ كـ«أَحْمَدُ» ونحوِه، وفاعِلُ القَولَين واحدٌ[2]، فما استَوفى هذا الضابط كالمِثال المذكُورِ جاز فِيه الفتحُ على مَعنًى: أوَّل قَولي حَمْدُ الله، والكسرُ على جَعلِ «أوَّلُ قَولي» مبتدأ، و«إنِّي احمدُ الله» جملةً أُخبِر بها عن هذا المبتدأ، وهي مُستغنِيَةٌ عنْ عائِدٍ يَعُود على المبتدأ؛ لأنها نفسُ المبتدَا في المعنَى، فكأنه قِيل: أوَّلُ قَولي هذا الكلامُ المُفتَتَحُ بـ«إني»، ونظيرُ ذلك قولُه سُبحانه: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس ١٠]، وقولُ النبي ﷺ: «أفْضَلُ ما قُلتُه أنا والنَّبِيُّون مِن قَبلي: لا إلَهَ إلّا الله»[3].

= ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ما) الموصولة، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة الموصول، «سيداً» مفعول ثان لـ(أرى)، «إذا» فُجائية، «أنه» أن: حرف توكيد ونصب[*]، والهاء ضمير الغائب العائد إلى (زيد) اسم (أن)، «عبد» خبر (أن)، وعبد مضاف، و«القفا» مضاف إليه، «واللهازم» معطوف على (القفا).

الشاهد فيه: قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث رُوِيَ فيه بوجهَين: الأول بفتح همزة «أن» على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ، واختلف العلماء حينئذٍ في خبره؛ فقال المبرد والأعلم: إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر، وقال قومٌ منهم ابن مالك: إذا حرف وخبر المبتدأ محذوف، والوجه الثاني بكسر همزة «إن» على تقدير أنَّ ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

(1) فالكسرُ على جعل ما بعد الفاء جملةً تامة، والفتحُ على التقدير بمصدرٍ هو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فجزاؤه الغفران والرحمةُ، أو مبتدأ خبرُه محذوف أي: فالغفران والرحمةُ جزاؤه. «شرح الجوجري» (١/ ٣٨٩).
وقد قرأ عاصم وابن عامر بالفتح وقرأ الباقون بالكسر. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٤٣٦-٤٣٨).

(2) فلو لم تقع خبراً عن قول نحو: «عملي اني أحمدُ الله» فُتحت، أو لم يُخبَر عنها بقول نحو: «قولي: إني مؤمن»، وجب الكسر، أو اختلف القائلُ نحو: «قولي: إنَّ زيداً يَحمدُ الله» كُسرت أيضاً. «شرح الجوجري» (١/ ٣٨٩-٣٩٠).

(3) جزء من حديث حسن أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلاً (١/ ٢١٤)، ووصله الترمذي (٣٥٨٥) بلفظ: «خيرُ ما قلتُ... إلخ».

(*) وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوعٍ بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فإذا عبوديَّته حاصلةٌ. وسيأتي في كلامه على الشاهد إشارة إلى بعض هذا الإعراب.

[التاسع: خبرُ «لا» النافيةِ للجنس]

ثم قُلتُ: التَّاسِعُ: خَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ»، وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كَالاسْمِ، وَتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً، وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ، وَتَمِيمٌ لَا تَذْكُرُهُ حِينَئِذٍ.

وأَقولُ: التاسِعُ مِن المرفُوعات: خبرُ «لا» التي لِنَفيِ الجِنس.

[«لا» ثلاثةُ أقسام]

اعلَمْ أنَّ «لا» على ثلاثةِ أَقسامٍ:

أحدها: أن تكونَ ناهِيةً؛ فتَختَصُّ بِالمضارع وتَجزِمُه، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧، ولقمان: ١٨]، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وتُستَعار لِلدُّعاء فتَجزِمُ أَيضاً، نحوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: أن تكونَ زائدةً دُخُولُها في الكلامِ كخُروجِها؛ فلا تَعمَلُ شيئاً، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي: أنْ تَسجُدَ، بِدليلِ أنه قد جاء في مَكانٍ آخرَ بِغير «لا»، وقولِه تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

الثالثُ: أن تكونَ نافِيةً، وهي نَوعانِ: داخلةٌ على مَعرفةٍ، فيَجبُ إهمالُها وتكرارُها نحوُ: «لا زيدٌ في الدارِ ولا عَمرٌو»، وداخِلةٌ على نَكرة، وهي ضَربانِ: عامِلةٌ عَمَلَ «ليس»؛ فتَرفع الاسمَ وتَنصِب الخبرَ كما تقدَّم، وهو قَليلٌ، وعامِلةٌ عَمَلَ «إنَّ»؛ فتَنصب الاسمَ وتَرفع الخبرَ، والكلامُ الآنَ فِيها، وهي التي أُريد بها نفيُ الجِنس على سَبيلِ التَّنصِيص لا على سَبيلِ الاحتِمال.

[شرطُ إعمال «لا» النافية للجِنس]

وشَرطُ إِعمالها هذا العَمَلَ أمرانِ(١):

أحدُهما: أن يَكونَ اسمُها وخبرها نكِرَتَين كما بَيَّنَّا.

والثاني: أن يكونَ الاسمُ مُقدَّماً والخبرُ مُؤخَّراً، وذلك كقولِك: «لا صاحِبَ عِلْمٍ مَمقوتٌ»، و«لا طالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ».

فلو دَخلتْ على معرفةٍ أو على خبرٍ مُقدَّمٍ وجبَ إهمالُها وتكرارُها.

فالأولُ كما تَقدَّم مِن قولِك: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو»، وأمَّا قولُ [بعضِ] العَرب: «لا بَصرةَ [اليوم] لكم» وقولُ عُمَرَ: «قَضِيَّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لَها» يُريد: عليَّ بنَ أبي طالِب ﷺ، وقولُ أبي سُفيانَ يومَ فتحِ مَكَّةَ: «لا قُرَيْشَ بعد اليَومِ»، وقولُ الشاعر:

٩٩ـ أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ(٢)

---

(١) وبقي من شروط إعمالِ لا هذا العملَ: ألا يدخلَ عليها حرف جر؛ فإن دخل عليها حرف جر نحو: «جِئتُ بِلا زادٍ» ونحو: «غَضِبتُ مِن لا شيءٍ» كانت «لا» زائدةً بين الجار والمجرور.

(٢) ٩٩- هذا بيت من الوافر، وهذا البيتُ من كلام عبد الله بن الزَّبِير ـ بفتح الزاي ـ الأسدي، يقوله في أبي خبيب عبد الله بن الزُّبَير ـ بضم الزاي ـ بنِ العَوَّام، وكان قد طلب جَدواه فلم يَمنحه شيئاً، وهو مِن شواهد الأشموني (رقم ٢٩٢).

اللغة: «أبو خبيب» هو عبد الله بن الزبير بن العَوام، وأمه ذات النِّطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي الله تعالى عنهم أجمعين! ـ وكان قد وثَب على خلافةِ بني أمية؛ وصار أميراً لِلمؤمنين، واستولى على الحجاز ومِصر والعراق، كُنِّيَ بأكبر أولاده، «نكدن» فعل ماضٍ مِن النَّكد، وهو شدة العَيش وضِيقه، وفي عامة نُسخ الشرح: «يكدن» بالياء المثناة ـ وهو تَصحيف، وكذلك وقع مُصَحَّفاً في أُصول نسخ الأشموني.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، «الحاجات» مفعول أول لـ(أرى)، «عند» ظرف متعلق بمحذوف حال من (الحاجات)، وعند مضاف، و«أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف و«خبيب» مضاف إليه، «نكدن» نكد: فعل ماض، ونونُ النسوة فاعلُه، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(أرى)، «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية للجنس، «أمية» اسم (لا)، مبني على الفتح في محل نصب، «في البلاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، والجملة مِن (لا) واسمِها وخبرها في محلِّ نصب حال.

=

فمُؤوَّلٌ بتقديرِ: «مِثل»، أي: ولا مِثلَ أبي حَسَن، ولا مِثلَ البَصرة، ولا مِثلَ قُرَيش، ولا مِثلَ أُمَيَّةَ[1].

والثاني: كقولِ الله سُبحانه وتعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧﴾ [الصافات: ٤٧].

[حذفُ خبرِ «لا» الجِنسيَّة]

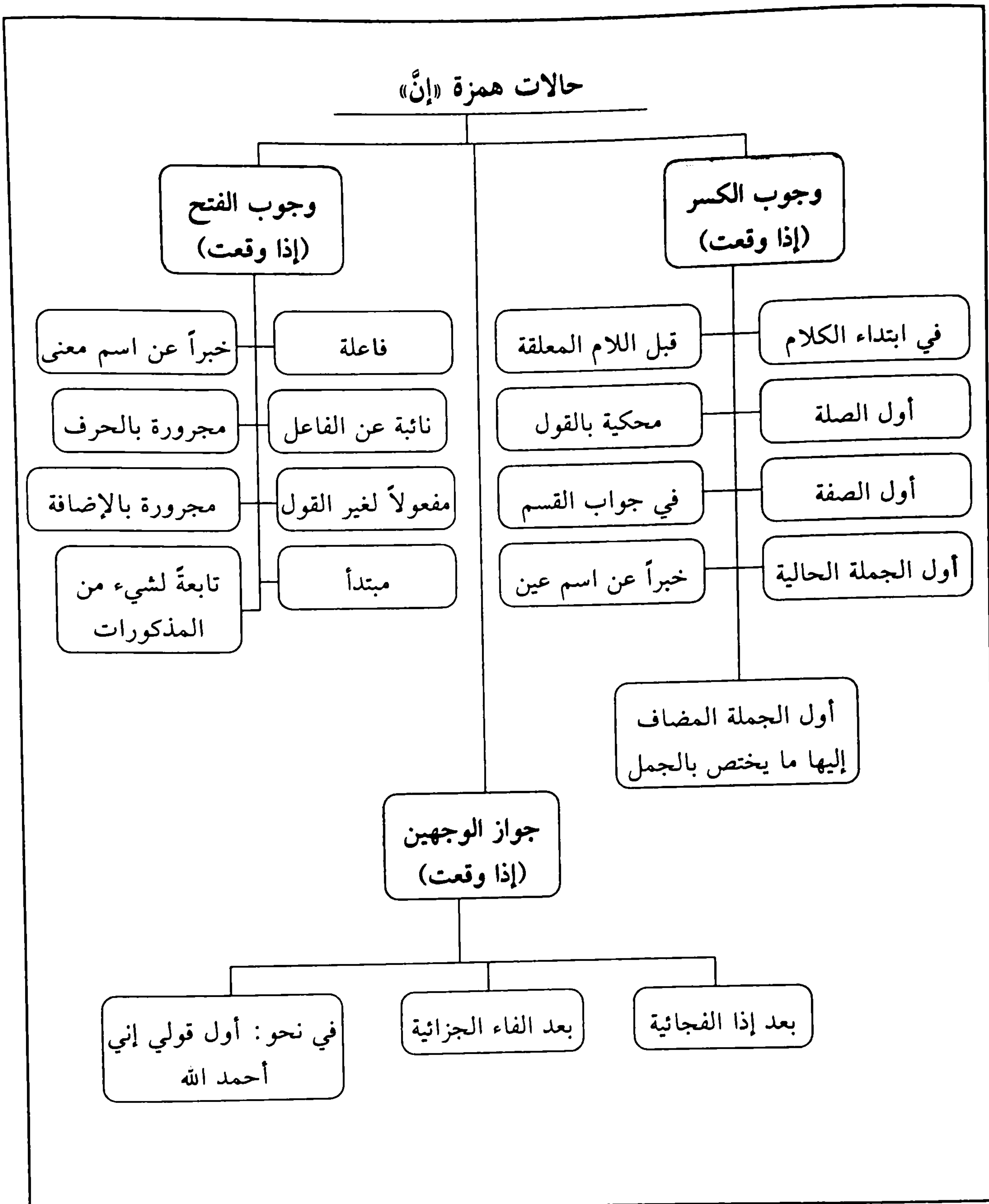
ويَكثر حذفُ هذا الخبر إذا عُلِمَ، كقولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: فلا فَوْتَ لهم، وقولِه تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: لا ضَيْرَ علينا، وبَنو تَميم يُوجِبُون حذفَه إذا كان مَعلُوماً، وأمَّا إذا جُهِلَ فلا يَجوزُ حَذفُه عند أحدٍ، فَضلاً عن أنْ يَجِبَ، وذلك نحوُ: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله عزَّ وجل»[2].

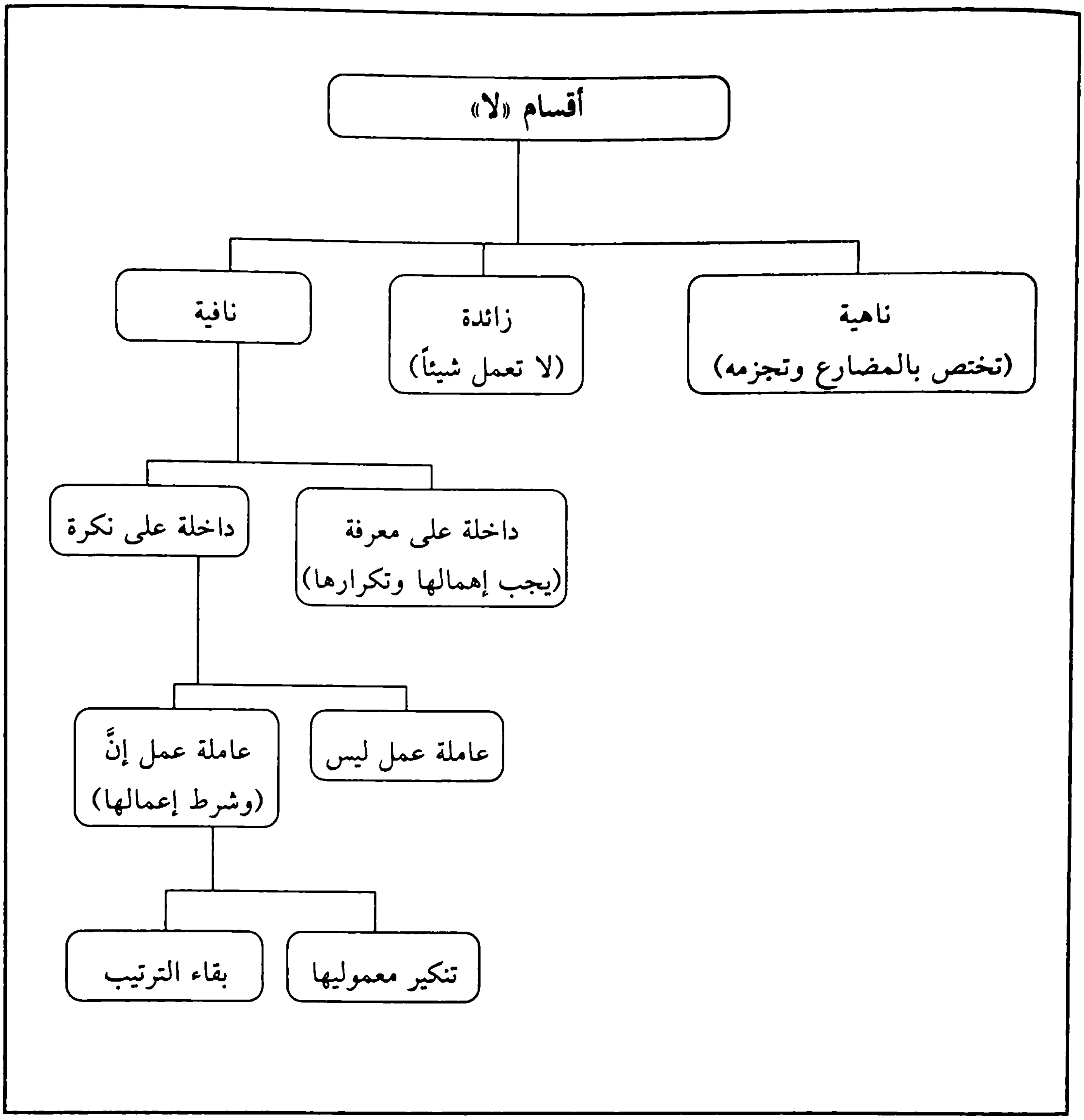
= الشاهد فيه: قوله: «لا أمية»، حيث أوقع اسم «لا» معرفة؛ لأنَّ أُمية عَلَم، وهو في الحقيقة مُؤوَّل بأحد تأويلَين؛ إمَّا بأن المراد ما اشتَهر به هذا العَلَم من الصفات، فكأنه قال: ولا كريمَ في البِلاد، وإمَّا بتقدير مُضاف لا يتعرَّف بالإضافة كمِثْل، فكأنه قال: ولا مِثْلَ أميةَ في البلاد، فحَذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامَه، والوجه الثاني من وجهَي التأويل المذكورَين هو الذي ذكَره المؤلف ههنا.

---

(1) أي: لأنَّ بني أمية قد اشتهرُوا بالجود. «الخزانة» (٤/ ٦١).

(2) تمامه: ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شيءَ أحبُّ إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه. أخرجه البخاري (٤٦٣٤) ومسلم (٦٩٩١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رفعه.


حالات همزة «إنَّ»
وجوب الكسر (إذا وقعت)
في ابتداء الكلام
قبل اللام المعلقة
أول الصلة
محكية بالقول
أول الصفة
في جواب القسم
أول الجملة الحالية
خبراً عن اسم عين
أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل
وجوب الفتح (إذا وقعت)
فاعلة
خبراً عن اسم معنى
نائبة عن الفاعل
مجرورة بالحرف
مفعولاً لغير القول
مجرورة بالإضافة
مبتدأ
تابعةً لشيء من المذكورات
جواز الوجهين (إذا وقعت)
بعد إذا الفجائية
بعد الفاء الجزائية
في نحو: أول قولي إني أحمد الله


أقسام «لا»
ناهية
(تختص بالمضارع وتجزمه)
زائدة
(لا تعمل شيئاً)
نافية
داخلة على معرفة
(يجب إهمالها وتكرارها)
داخلة على نكرة
عاملة عمل ليس
عاملة عمل إنَّ
(وشرط إعمالها)
تنكير معموليها
بقاء الترتيب

[العاشرُ: المضارعُ المجردُ من الناصب والجازم]

ثم قُلتُ: العَاشِرُ: المُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ.

وأقولُ: **العاشِرُ مِن المرفوعات ـ وهو خاتِمَتُها ـ الفعلُ المضارع إذا تَجرَّد مِن** ناصِبٍ وجازمٍ، كقولِك: **«يَقُومُ زَيدٌ» و«يَقْعُدُ عَمرٌو».**

فأمَّا قولُ أبي طالِب يُخاطِبُ النبيَّ ﷺ:

١٠٠ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا[1]

(١) ١٠٠- هذا بيت من الوافر، وهو مِن شواهد سيبويه (ج١ ص٤٠٨) ولم يَنسبه، ولا نسبه الأعلم، وأنتَ ترى المؤلف قد نسَبه إلى أبي طالب، ومِن الناس مَن يَنسبه إلى ابنِه(*) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

اللغة: «التبال» سوء العاقبة أو الهلاك، وهو بفتح التاء ـ بِزنة سَحاب ـ وأصلُ فائه واو، فأصلُه الوَبال، فقُلبت الواو الواقعةُ في أول الكلمة تاءً، وهذا القلبُ قليل في الواو المفتوحة، ولكنه يَكثر في المضمومة؛ فمِن ذلك قولهم: «جلستُ تجاهَ فلان»، فإن أصل هذه التاء الواو؛ لأنه مِن المواجهة فأصلُ تجاه: وجاه، وكذا قولهم: «تُخمة» فإن أصل هذه التاء واو؛ لأنه مِن الوَخامة، فأصل تُخمة: وُخمة، فأبدلت الواو تاء قصداً لِلتخفيف، ومِن هنا تَعلَم أن تنظير المؤلّف التَّبال بالوجاه ليس دقيقاً.

الإعراب: «محمد» منادًى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام: يا محمد، «تفد» فعل مضارع مجزوم بلامِ دعاء محذوفة، وعلامةُ جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، «نفسك» نفس: مفعول به لـ(تفد)، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «كل» فاعل (تفد)، وكل مضاف و«نفس» مضاف إليه، «إذا» ظرفية تضمَّنتْ معنى الشرط(**)، «ما» زائدة، «خفت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «مِن شيء» جار ومجرور متعلق بـ(خفت)، «تبالًا»=

(*) ومنهم من يَنسبه إلى حسان بن ثابت ﷺ، وليس في «ديوانه»، ومنهم مَن قال: إنه للأعشى. انظر: «الخزانة» (٩/ ١٣).

(**) وتعلُّقها بـ(تفد).

فهو مَقرونٌ[1] بِجازم مُقدَّر[2]، وهو لامُ الدعاء، وقولُه: «تَبَالَا» أصلُه: «وَبَالاً»، فأبدل الواو تاءً، كما قالُوا في وُراث ووُجاه: «تُراثٌ، وتُجاه».

وأمَّا قولُ امرِئ القَيس:

١٠١ـ فَالـيَـوْمَ أَشْـرَبْ غَـيْـرَ مُـسْـتَـحْـقِـبٍ ... إثْـــمـــاً مِـــنَ اللهِ وَلا واغِـــلِ[1]

= مفعول به لـ(خاف)، وجواب (إذا) محذوفٌ يدلُّ عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله: «تفد» فإنه فعل مضارع لم يتقدَّمْه في اللفظ ناصبٌ ولا جازم، ولكنه جاء على صُورة المجزوم، ولِذلك قدَّره العلماء مجزوماً بلامِ أمر محذوفة، وأصلُه: لِتَفْدِ، قال الأعلم: «الشاهد فيه إضمار لام الأمر في تَفد، والمعنى: لِتَفد نفسك، وهذا من أقبحِ الضرورة؛ لأن الجازم أضعفُ مِن الجار، والجار لا يُضمَر، وقد قيل: إنه مرفوع حُذفت لامه ضرورة، واكتُفي بالكسرة، وهذا أسهلُ في الضرورة وأقربُ». اهـ كلامه.

(١) ١٠١- هذا بيتٌ من السريع مِن كلام امرئ القيس بن حُجر الكندي.

اللغة: «مستحقب» أصلُه: الذي يَجمع حاجاتِه في الحَقيبة، والمراد: غير مكتسب، «واغِل» هو الذي يدخُل على القوم وهم يَشربُون مِن غير أن يُدعَى إلى مشاركتهم.

الإعراب: «اليوم» ظرف زمان متعلق بـ(أشرب)، «أشرب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة؛ وسكن للتخفيف، على ما ستَعرفه، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «غير» حال من فاعل (أشرب)، وغير مضاف و«مستحقب» مضاف إليه، وفي مستحقب ضمير مستتِر هو فاعله لأنه اسمُ فاعل، «إثماً» مفعول به لـ(مستحقب)، «من الله» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صفة لـ(إثم)، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «واغل» معطُوف على (مستحقب)(*).

الشاهد فيه: قولُه: «أشرب» فإنه فعل مضارع لم يتقدَّمْه جازم، وهو مع ذلك ساكنُ الآخر، ولِلعُلماء في تخريج هذا الإسكان وَجهان؛ الأول: أنه ضرورة دعَا إليها النظم، الثاني: أنه لَمَّا توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاثُ حركات: أُولاها فتحة وهي حركة الراء، وثانِيَتها ضمة وهي حركة الباء، وثالثُتها فتحة وهي حركة الغين، لَمَّا توالتْ هذه الحركات الثلاث أشبهتْ عَضُداً في وُجود فتحة تَتبعها ضمة، والعرب تُجَوِّز تسكينَ ضاد عَضُد ونحوه، فلمَّا أشبهتْ هذه الأحرف الثلاثة عَضُداً استساغ لِنفسه أن يُسكن وسطَها، كما يسكن وسَط عَضُد، وهذا بيانُ كلام المؤلِّف فافهَمْه. =

(1) في بعض النسخ: فهو مجزوم.

(2) أي: خلافاً للمبرد الذي منع ذلك. انظر: «المقتضب» (٢/ ١٣٢) و«المغني» (ص٢٩٧).

(*) وقال الفيومي (ص١٤٧): معطوف على (إثم)، لكن كسره لمناسبة القافية. اهـ وما ذكره المحقق هو الصحيح.

فليس قولُه: «أَشْرَبْ» مَجزُوماً، وإنما هو مرفوعٌ، ولكنْ حُذفتِ الضمة لِلضرورةِ[1]، أو على تَنزيلِ «رَبُغَ» بالضم مِن قولِه: «أَشْرَبُ غَيْرَ» مَنزلةَ عَضُدٍ ـ بالضمِّ[2] ـ فإنهم قد يُجْرُونَ المُنفَصِلَ مُجرَى المتَّصِل، فكما يُقالُ في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون، كذلك قِيل في «رَبُغَ» بِالضم: «رَبْغَ» بِالإسكان.

= هذا وقد روَى أبو العباس المبرد في «الكامل» (ج١ ص١٤٣) بيتَ الشاهد على وجهٍ غير الوجه الذي يَروِيه النحاةُ عليه، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكروه، وهذا الوجهُ هو:

حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وكُنْتُ امْرَأً عَنْ شُرْبِها فِي شُغُلٍ شاغِلِ
فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللهِ، وَلا واغِلِ

وربما كانت إحدى الروايتَين مصنوعة؛ إذ يحتمل أن أحد النُّحاة جاء بِرواية: «أشرب غير مستحقب» لِيستدل على أن مِن العرب مَن لا يَلتزِم حركات الإعراب المقرَّرة حين يُضطَر إلى تركها لإقامةِ وَزن، ويحتمل أنَّ بعض الرُّواة جاء بِرواية: «أُسْقَى غيرَ مُستحقب» لِيُصلِح مِن فَساد البيت؛ لِيدل على أن العرب لا يَتكلَّمون إلا بالصحيح.

(١) اختلف النُّحاة في حذف حركة الإعراب لِلتخفيف وإسكانِ آخِر الكلمة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال؛ الأول ـ وهو قول ابن مالك ـ أن ذلك جائزٌ مطلَقاً، يعني: سواءٌ أكان في الشعر أم كان في النثر، وذكر أن أبا عمرو حكى ذلك عن بني تميم، وخرَّجوا على ذلك قراءةَ مَن قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ بسكون الراء، وقراءةَ مَن قرأ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ بسكونِ الهمزة، والقولُ الثاني ـ وهو قول أبي العَبَّاس المبرد ـ لا يجوز ذلك مُطلقاً، لا في الشِّعر ولا في النثر، والقولُ الثالث ـ وهو قولُ جمهور النحاة ـ أن ذلك لا يَجوز في سَعة الكلام، ولكن إذا اضطُرَّ شاعِر إلى ذلك فأتى به في شِعره احتُمل منه، والصحيح قولُ المبرد.

(٢) كل كلمة على ثلاثة أحرف، وكان ثانيها مضموماً أو مكسوراً؛ سواءٌ أكانت الكلمة اسماً أم كانت فعلاً، جاز لك أن تُسكن ثانيها المضموم أو المكسور، ومثالُ المضموم ثانيها من الأسماء عَضُد وعُنُق، ومن الأفعال كَرُم، ومثال المكسور ثانيها من الأسماء كَتِف وفَخِذ وإبِل، ومِن الأفعال عَلِم ووَسِع.

[باب المنصوبات]

ولَمَّا أنهيتُ القَولَ في المرفُوعاتِ، شَرعتُ في المنصُوباتِ فَقُلتُ:

بَابٌ: المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ: أَحَدُهَا: المَفْعُولُ بِهِ[1]، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كَـ«ضَرَبْتُ زَيْداً».

[سببُ البدء بالمفاعيل عامَّةً، وبالمفعول به منها خاصَّةً]

وأَقُولُ: المنصوباتُ مَحصورةٌ في خمسةَ عشرَ نَوعاً، وبدأتُ مِنها بِالمفاعِيل لأنها الأَصلُ، وغيرُها مَحمُولٌ عليها ومُشَبَّهٌ بها، وبَدأتُ مِن المفاعِيل بِالمفعُولِ بِه كما فَعَل الفارسيُّ وجَماعةٌ مِنهم صاحِبَا «المُقَرَّب» و«التَّسهيل»[2]، لا بِالمفعول المُطلَقِ كما فَعَل الزمخشرِيُّ وابنُ الحاجب[3]، ووَجهُ ما اخْتَرْناهُ أنَّ المفعُولَ بِه أَحْوَجُ إلى الإعراب؛ لأنه الذي يَقعُ بَينه وبين الفاعِلِ الالتِباسُ[4].

[تفسيرُ معنى «الوُقوع» الواقعِ في الحد]

والمرادُ بِالوُقوعِ التَّعلُّقُ المعنوِيُّ، لا المُباشَرةُ، أعني تَعلُّقَه بما لا يُعقَلُ إلَّا به[5]،

---

(1) الضمير فيه يَعود على الألف واللام، أي: الذي يُفعَل به فعلٌ ويُوقَع عليه. وكذا الكلام في بَقيّة المفاعيل. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٠٧).

(2) انظر: «المقرب» لابن عصفور (١/ ١١٣)، و«التسهيل» لابن مالك (ص٨٣).

(3) الأول في «المفصل» (ص٥٦)، والثاني في «الكافية» (ص٤٤).

(4) ولأنه أكثرُ استعمالاً. «بلوغ الأرب» (ص١٩٣).

(5) قال الجوجري (٢/ ٤٠٥-٤٠٦) بعد أن نصَّ على أن تعريف المفعول به هنا وتفسيرَ الوقوع بالتعلق المذكور كلاهما لابن الحاجب: وأورد على هذا التفسير أمران: الأول: أنه يَقتضي أن يكون المجرور في قولك: «قَرُبتُ من زيد» و«بعدتُ من عمرو» مفعولاً به، وليس في الاصطلاح مفعولاً به وإنْ صحَّ أن يقال: إنه ←

ولِذَلك لم يكن إلَّا لِلفعل المتعدِّي، ولَولا هذا التفسيرُ لَخَرج منه نحوُ: «أردْتُ السَّفَرَ» لِعَدم المباشَرة، وخَرج بِقَولِنا: «ما وقع عليه» المفعُولُ المُطلَقُ، فإنه نَفسُ الفِعل الواقع، والظرفُ، فإنَّ الفِعلَ يَقَعُ فيه [لا عليه]، والمفعُولُ له، فإنَّ الفعل يَقع لأجلِه، والمفعولُ مَعه، فإن الفعل يَقعُ معه لا عَليه.

[من المفعول به ما يُضمَر عاملُه]

ثم قُلتُ: وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ[1] عَامِلُهُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾، وَوُجُوباً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الاشْتِغَالِ نَحْوُ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾.

[ناصب المفعول به واحدٌ من أربعة]

وأَقُولُ: الذي يَنصِبُ المفعُولَ به واحدٌ مِن أربعةٍ: الفعلُ المتعدِّي، ووَصفُه[١]، ومَصدرُه، واسمُ فِعلِه؛ فالفعلُ المتعدِّي نحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، ووصفُه نحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغٌ أَمْرَهُۥ﴾[2] [الطلاق: ٣]، ومَصدرُه نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، واسمُ فِعلِه نحوُ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وكونُه مَذكُوراً هو الأَصلُ، كما في هذه الأمثِلةِ، وقد يُضمَرُ: جَوازاً إذا دلَّ عليه دليلٌ مَقالِيٌّ أو حالِيٌّ؛ فالأوَّلُ نحوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي: أَنزل رَبُّنا خَيراً،

---

(١) المراد وصفُ الفعل المتعدي، والمراد به اسمُ فاعل الفعل المتعدي لواحد كضارب وبالغ، واسم مفعول الفعل المتعدي لاثنَين نحو: «زيد مُعطي عمرٍو دِرهماً»، وكذا المراد مصدرُ الفعل المتعدي، واسمُ الفعل النائبُ عن فعل مُتعد.

مفعول به بواسطة حرف الجر، الثاني: أنه يقتضي أن يكون «عمرو» من قولك: اشترك زيد وعمرٌو مفعولاً به أيضاً، وليس في هذا المثال بمفعول به، وقد يُجاب عنهما بأنَّ المفهوم من قوله: «تعلقه» تعلقُه بنفسه من غير واسطة، وهذا ظاهر، فيَخرجان لأنهما بواسطة حرفَي الجر والعطفِ. اهـ باختصار.

(1) قال البرماوي: عاملُ المفعول به قد يُحذَف لِدليل، وهو معنَى قوله: (أُضمِر)، لكنْ في تَعبيره بذلك تَسامُحٌ؛ إذ لا يُقال ذلك إلّا في الضَّمائر إذا استتَرتْ، لا ما حُذِف.

(2) بتنوين «بالغٌ» ونصبِ «أمرَه»، وهي قراءةُ أبي عمرٍو من السبعة، وأطلقها ولم يُقيِّد لما ذكرناه في التعليق على «شرح القطر». انظر لزوماً: (ص٣٧٣) منه.

بدليلِ ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠]، والثاني نحوُ قولِك لِمَن تأهَّب لِسَفرٍ[1]: «مَكَّةَ» بإضمار تُريد، ولِمَن سَدَّدَ سَهماً: «القِرطاسَ»[2] بإضمارِ تُصِيبُ.

[من مواضع إضمار العامل وجوباً: الاشتغال]

وقد يُضمَر وُجوباً، [وذلك] في مواضعَ: منها بابُ الاشتِغال، وحقيقتُه: أنْ يَتقدَّمَ اسمٌ، ويَتأخَّرَ عنه فِعلٌ أو وصفٌ صالِحٌ لِلعمل فِيما قَبله، مُشتَغِلٌ عن العَمل فيه بِالعمل في ضميرِه أو مُلابِسِه.

فمِثالُ اشتِغال الفعلِ بِضميرِ السابق: «زَيداً ضَربتُه»، وقولُه تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣].

ومِثالُ اشتِغالِ الوَصفِ: «زَيداً أنَا ضارِبُه، الآنَ أو غداً».

ومِثالُ اشتِغالِ العامِلِ بِمُلابِسِ ضَميرِ السابِقِ: «زيداً ضَربتُ غُلامَه»، و«زيداً أنا ضارِبٌ غُلامَه، الآنَ أو غداً».

فالنصبُ في ذلك وما أَشبَهَهُ بِعاملٍ مُضمَرٍ وُجوباً؛ تَقديرُه: ضربتُ زيداً ضَربتُه، وألزمْنا كُلَّ إنسانٍ ألزمْنَاه.

وإنما كان الحذفُ هُنا واجباً؛ لأن العامِلَ المؤخَّرَ مُفسِّرٌ له، فلم يُجمَعْ بَينهما(١).

هذا رأيُ الجُمهور، وزَعم الكسائيُّ أن نَصبَ المتقدِّمِ بِالعامِلِ المؤخَّرِ على إلغاءِ العائِدِ، وقال الفَرَّاءُ: الفِعلُ عاملٌ في الظاهِرِ المتقدِّم وفي الضَّمِير المتأخِّرِ.

ورُدَّ على الفرَّاء بأنَّ الفعل الذي يَتعدَّى لِواحد يَصيرُ مُتعدِّياً لاثنَين، وعلى الكسائي بأنَّ الشاغِلَ قد يكونُ غيرَ ضَميرِ السابق، كـ«ضَربتُ غُلامَه»، فلا يَستقِيمُ إلغاؤُه.

---

(١) لأن العامل المؤخَّرَ المفسر لِلمحذوف كالعِوض من المحذوف، وهم لا يَجمعون في الكلام بين العِوض والمعوّض عنه على ما عرفتَه.

---

(1) عبارة الجوجري (٢/ ٤٠٩): للمتأهِّب للحج، وهي أفضل.

(2) لِلقرطاس معانٍ، منها الصحيفة التي يُكتب فيها، وهو المعنى الأشهر، ومنها الأديم المنصوبُ للنِّضال، وهو المراد هنا. انظر: «تاج العروس» (ق ر ط س).

[من أنواع المفعول به: المنادَى]

ثم قُلتُ: وَمِنْهُ[1] المُنَادَى، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ أَوْ نَكِرَةً مَجْهُولَةً، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ» وَ«يَا طَالِعاً جَبَلاً»، وَقَوْلِ الأَعْمَى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

وأَقُولُ: المنادَى نَوعٌ مِن أنواعِ المفعُولِ بِه، وله أحكامٌ تَخُصُّه، فَلِهذا أفردتُه بِالذِّكر، وبَيانُ كونِه مَفعولاً بِه أنَّ قَولَك: «يا عَبدَ الله» أصلُه: يا أَدْعُو عَبدَ الله، فـ«يا» حرفُ تَنبِيهٍ[2]، و«أدعو» فِعلٌ مُضارِعٌ قُصِد به الإنشاءُ لا الإخبارُ، وفاعِلُه مُستتِرٌ، و«عبدَ الله» مَفعولٌ ومُضافٌ إليه، ولَمَّا عَلِمُوا أنَّ الضرورةَ داعِيةٌ إلى استِعمال النداء كثيراً، أَوجَبُوا فيه حذفَ الفِعل اكتِفاءً بِأمرَينِ:

أحدُهما: دَلالةُ قَرينةِ الحال.

والثاني: الاستِغناءُ بِما جَعلُوه كالنائِبِ عنه والقائِم مَقامَهُ وهو «يا» وأخواتُها.

[حقُّ المنادى النصب، وقد يُبنى]

وقد تَبيَّن بهذا أنَّ حَقَّ المنادَياتِ كُلِّها أنْ تَكونَ مَنصُوبةً؛ لأنها مَفْعُولاتٌ، ولَكن النصب إنما يَظهَرُ إذا لم يَكُنِ المنادَى مَبنِيًّا، وإنما يَكونُ مَبنِيًّا إذا أَشبَه الضميرَ بِكونه مُفرَداً مَعرفةً؛ فإنه حِينئذٍ يُبنى على الضَّمة أو نائِبِها، نحوُ: «يا زَيدُ» و«يا زَيدانِ» و«يا زَيدُونَ»، وأمَّا المضافُ والشَّبِيهُ بِالمضاف والنكرةُ غيرُ المَقصُودةِ فإنَّهنَّ يَستوجِبْنَ ظهورَ

---

(1) لفظ (منه) ساقط من جميع النسخ الخطية، عدا واحدةً أُثبتَ فيها ثم ضُرِب عليه. وعلى إسقاطها شرحُ الجوجري.

(2) ادعاءُ المصنف أن (يا) للتنبيه بحسَب الأصل قد يُمنع في غير (يا) من حروف النداء؛ إذ لم يأتِ لِلتنبيه. «الأمير» (ص٧١). قلتُ: ولأجل ذلك كان الأحسن أن يقال: إن أصلَ يا زيد: أدعُو زيداً، فحُذف الفعل وعُوِّض منه حرفُ النداء للتخفيف، وليدلَّ على الإنشاء.

النصبِ، وقد مَضى ذَلك كُلُّه مَشروحاً مُمَثَّلاً في بابِ البِناء، فمَن أحبَّ الوُقُوفَ عليه فَلْيَرْجِع إليه[1].

(1) انظر: (ص٢٣٤) فما بعدها من هذا الكتاب.

[من مواضع إضمار العامل وجوباً: النصبُ على الاختصاص ونحوِه]

ثم قُلتُ: وَالمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ، وَيَكُونُ بِـ«أَلْ» نَحْوُ: «نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»، وَمُضَافاً نَحْوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، وَ«أَيًا»[1] فَيَلْزَمُها مَا يَلْزَمُهَا فِي النِّدَاءِ، نَحْوُ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، وَعَلَماً قَلِيلاً؛ فَنَحْوُ: «بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ» شَاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ.

وَالمَنْصُوبُ بِالْزَمْ أَوْ بِاتَّقِ: إِنْ تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ[2] «إِيَّاكَ» نَحْوُ: «السِّلَاحَ السِّلَاحَ»، [«الأَخَ الأَخَ»][3]، وَنَحْوُ: «السَّيْفَ وَالرُّمْحَ»، وَنَحْوُ: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، [أَوْ «نَفْسَكَ نَفْسَكَ»][4]، وَنَحْوُ: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾، وَ«إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ».

وَالمَحْذُوفُ عَامِلُهُ، والوَاقِعُ[5] فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ[1] نَحْوُ: «الكِلَابَ عَلَى البَقَرِ»،

---

(١) في بعض النسخ: «والمحذوف عامله الواقع في مثل أو شبهه» بدون واو قبل «الواقع» على أن هذه العبارة يراد بها شيء واحد، وفي بعض النسخ بالواو على أن المراد بالعبارة شيئان؛ أحدهما: الواقع في مثل كالذي مثل به المصنف، والآخر: المحذوف عامله وجوباً كالمصدر النائب عن فعله، وكالحال المؤكدة لمضمون جملة.

---

(1) في طبعة الشيخ رحمه الله: و«إيَّاً»، وهو سهو.

(2) من هنا إلى آخر المبحث في المتن غير مشروح، قال البرماوي: وهذه الصُّوَر كلُّها مما حُذف عامل المفعول به فيها وجوباً، ولم يتعرض لها في الشرح لأنه زادها بعده. اهـ وسنشرحها إن شاء الله في موضعها من الكتاب، فترقبه!

(3) هذه العبارة ساقطة من أكثر المخطوطات ومن شرحي الجوجري وزكريا.

(4) هذه العبارة ساقطة ـ كالسابقة ـ من أكثر المخطوطات ومن شرحي الجوجري وزكريا.

(5) كذا في الأصل وبعض النسخ الخطية، وفي بعضها: (الواقعُ) كما سيأتي للمُحقق، قال العدوي (٢/٥١): والصواب بغير واو عاطفة للواقع، وإن تمحّل شيخ الإسلام . . . لأنه ليس كل ما حُذف عامله يكون حذفه واجباً، فإبقاؤه على عمومه وجعله مما حُذف وجوباً فاسد.

وَ«انْتَهِ خَيْراً لَكَ»(١).

وأقولُ: مِنَ المفعُولاتِ التي الْتُزِمَ معها حذفُ العامِلِ: المنصُوبُ على الاختِصاصِ، وهو كلامٌ على خِلافِ مُقتضَى الظاهِرِ؛ لأنه خبرٌ بِلَفظِ النِّداء.

[حقيقةُ المنصوب على الاختصاص]

وحقيقتُه: أنَّه اسمٌ ظاهرٌ معرفةٌ قُصِدَ تخصيصُه بِحُكمِ ضَميرٍ قَبلَه.

والغالِبُ على ذَلِكَ الضميرِ كونُه لِمُتكلِّمٍ - نحوُ: أنا، ونَحنُ - ويَقِلُّ كونُه لمخاطَبٍ، ويَمتنِعُ كونُه لِغائِبٍ، والباعِثُ على هذا الاختِصاصِ: فَخرٌ، أو تَواضُعٌ، أو بَيانٌ.

فالأولُ كقَولِ بعضِ الأنصارِ [رضي الله تعالى عنهم]:

١٠٢- لَنَا - مَعْشَرَ الأَنْصَارِ - مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ ... بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا(١)

---

(١) ١٠٢- هذا بيتٌ من الطويلِ، ولم أجد مَن عيَّن هذا الأنصاري قائلَ هذا البيت.

اللغة: «معشر» المعشر: الجماعة، «مؤثل» - بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الثاء المثلثة - هو المجد الأصيل العظيم، وقد فسره الشارح بما له أصل، وقال امرؤ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

الإعراب: «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «معشر» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، و(معشر) مضاف، و«الأنصار» مضاف إليه، «مجد» مبتدأ مؤخر، «مؤثل» صفة لـ(مجد)، «بإرضائنا» الباء حرف جر، إرضاء: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(مجد)(*)، وإرضاء مضاف، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، وله محل رفع آخر؛ لأنه فاعل المصدر الذي هو إرضاء، «خير» مفعول به لـ(إرضاء)، منصوب بالفتحة الظاهرة، و(خير) مضاف، و«البرية» مضاف إليه، «أحمدا» بدل أو عطف بيان لـ(خير البرية)، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «يا معشر الأنصار»، حيث نصبه على الاختصاص ليُفيد به الفخر.

---

(١) كذا وقع في بعض المخطوطات، وكتب عليه العدوي (٢/٥٢): أي: انته وائت خيراً. اهـ ومثله في «بلوغ الأرب» (ص١٩٧)، ووقع في بعض آخر: و﴿انتهوا خيراً لكم﴾، وهو أقرب إلى عادة المصنف من عدم العُدول عن القرآن إلى غيره.

(*) علقه الفيومي (ص١٤٨) بما تعلق به الخبر، يعني: لنا، والظاهر أنه أولى؛ لأن الباء على ما يُفهم من البيت سَببية، والمسبب هنا هو حصول المجد لهم، فيكون المعنى: مجدٌ مؤثلٌ حاصلٌ لنا بسبب إرضائنا خيرَ البرية.

المؤثَّلُ: الذي له أصلٌ.

ومِثالُ الثاني قولُه:

١٠٣- جُدْ بِعَفْوٍ فَإنَّنِي - أيُّها العَبْـ ـدُ - إلَى العَفْوِ يا إلَهِي فَقِيرُ[(١)]

ومِثالُ الثالِث:

١٠٤- إنَّا - بَنِي نَهْشَلٍ - لا نَدَّعِي لِأَبٍ[(٢)]

---

(١) ١٠٣- هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أقف لهذا البيت على نسبةٍ إلى قائل مُعيَّن.

الإعراب: «جد» فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «بعفو» جار ومجرور متعلق بـ(جد)، «فإنني» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب، «أيها» أي: مفعول لفعل محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «العبد» نعت لـ(أيّ) بمراعاة لفظه، مرفوع بالضمة الظاهرة، «إلى العفو» جار ومجرور متعلق بقوله: (فقير) الآتي آخِرَ البيت، «يا إلهي» يا: حرف نداء، إله: منادى مضاف لياء المتكلم، فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وإله مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «فقير» خبر (إن)، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أيها العبد»، حيث نصب «أيُّها» محلًّا على الاختصاص؛ لِقصد الدلالة على التواضع.

(٢) ١٠٤- هذا صدرُ بيت من البسيط، وعجُزه قولُه:

عَـنْـهُ، وَلا هُـوَ بِـالأَبْـنـاءِ يَـشْـرِيـنَـا

وهذا البيت من أبياتٍ رَواها أبو تمام في أوائل «ديوان الحماسة»، ونسَبوها لبَشامةَ بن حَزْن النهشلي، وأولُ هذه الأبيات قولُه:

إنَّـا مُـحَـيُّـوكِ يـا سَـلْـمَـى فَـحَـيِّـينَـا وَإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وَإنْ دَعَـوْتِ إلَـى جُـلَّـى وَمَـكْـرُمَـةٍ يَـوْمـاً سَـراةَ كِـرامِ الـنَّـاسِ فَـادْعِـينَـا

ومن الناس مَن ينسبها لرجل من بني قيس بن ثعلبة، مِن غير أن يعينه، ويُروى صدر بيت الشاهد: «إنا بَني مالك».

الإعراب: «إنا» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلم ومعه غيره اسمُ (إن) مبني على السكون في محل نصب، والأصل: إننا، «بني» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم[(*)]، وبني مضاف، و«نهشل» مضاف إليه،=

(*) أراد أنه ملحَق به.

وتَعريفُه بـ«أل» نحوُ: «نحنُ العَرَبَ[1] أقْرَى الناسِ لِلضَّيفِ»، التقديرُ: نَحنُ أَخُصُّ العربَ، وتَعريفُه بِالإضافةِ كقَولِه:

١٠٥ـ نَحْنُ ـ بَنِي ضَبَّةَ ـ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ[1]

= «لا» نافية، «ندعي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والجملة في محل رفع خبر (إنَّ)، «لأب» جار ومجرور متعلق بـ(ندعي)، «عنه» جار ومجرور متعلق بـ(ندعي)(*) أيضاً، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية، «هو» ضمير منفصل مبتدأ، «بالأبناء» جار ومجرور متعلق بـ(يشري) الآتي، «يشرينا(**)» يشري: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعولٌ به، وجملة الفعل وفاعلِه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصِل.

الشاهد فيه: قوله: «بني نهشل» حيث نصَبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح، قال أبو زكريا التبريزي: وانتصابُ بني على إضمار فِعل؛ كأنه قال: أذكُر بَني نهشل، وهذا على الاختِصاص والمدح، وخبر إن «لا ندعي»، ولو رفع فقال: إنَّا بنُو نهشل - على أن يكون خبراً ـ لكان «لا ندعي» في موضع الحال، والفرقُ بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صُراحاً هو أنه لو جعله خبراً لَكان قصدُه إلى تعريف نفسِه عند المخاطب، وكان لا يخلو فعله لذلك من خُمول فيهم أو جهلٍ من عند المخاطب بشأنهم، فإذا جُعل اختصاصاً فقد أَمِن الأمرين جميعاً. اهـ كلامه بِلفظه.

(١) ١٠٥- هذا بيت من الرجز المُصرّع(***)، أو بيتان من مَشطوره، وقد رواه أبو تمام في=

---

(١) كثيراً ما يُضبط هذا اللفظ في الكتب المطبوعة بِضم الأول وسكونِ الثاني، أي: العُرْبَ، وعليه ضبط الشيخ في الأصل وليس بِرواية في هذا المَقول، وإنما جاء مِن لفظ «الخلاصة»:

وقَـــد يُــرَى ذا دُونَ أيٍّ تِـــلْـــوَ أَلْ كمِثْلِ: نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

(*) يُقال: ادَّعى فلانٌ في بني فلان إذا انتَسب إليهم، وادَّعى عنهم إذا عَدَل بِنَسَبه عنهم؛ وهذا كقولهم: رغبتُ في كذا ورغبتُ عنه، وقوله: لأب أي: مِن أجل أبٍ. ومعناه: إنا لا نرغبُ عن أبينا فننتسبَ إلى غيره، وهو لا يرغبُ عنَّا؛ قد رَضِي كلٌّ منا بِصاحبه. «الخزانة» (٨/ ٣٠٧).

(**) قال المبرد: يُريد: يَبيعنا، يقال: شَرَاه يَشريه: إذا باعَه، فهذه اللغةُ المعروفة، قال الله عز وجل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾، ويكون (شريتُ) في معنى اشتَريتُ، وهو مِن الأضداد. السابق.

(***) هذا البيت من المقفى لا من المصرع؛ إذ المصرع: ما غُيرت عروضه ـ بنقص أو زيادة - للإلحاق بضربه، والمقفى: ما ساوت عروضُه ضربَه بلا تغيير، ومجيءُ عروض الرجز على (مستفعلن) هو الأصل، فلا تغيير فيها. وسيتكرر هذا التعبير منه، فكُن على حَذر. وانظر: «ميزان الذهب» (ص٣٤-٣٥).

. . . .

= «حماسته»، ونسَبه إلى الأعرج المعني، نسبةً إلى معن طيئ، ومَعْنٌ بفتح الميم وسكون العين المهملة، وقال أبو زكريا التبريزي (ج١ ص٢٨٠): «وقيل: الصحيح أنها لِعُمر بن يثربي» اهـ. والبيتُ من شواهد الأشموني في باب الاختصاص.

اللغة: «بني ضبة» قبيلة أبُوهم ضبة بن أدّ، «الجمل» يريد الجمل الذي ركبتْه أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجتْ تطالب بثأر عثمان بن عفان ﷺ، «ننعى» فعل مضارع من النعي وهو الإخبار بالموت، وتقول: نعى الميتَ يَنعاه: إذا أخبَر بموته، ووقع في نُسَخ الشرح كلِّها «نبغي» على أنه فعلٌ مُضارع مِن بَغاه: إذا طلَبه، وهو تحريفٌ تَصويبه عن «ديوان الحماسة» وشُروحه، «الأسل» الرماح.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، «بني» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، وبني مضاف و«ضبة» مضاف إليه، «أصحاب» خبر المبتدأ، وأصحاب مضاف و«الجمل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، «ننعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والجملةُ في محل رفع خبر ثانٍ، «ابن» مفعول به لـ(ننعى)، وابن مضاف و«عفان» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ويجوز أن يكون مصروفاً(*)؛ فيكون مجروراً بالكسرة الظاهرة مع التنوين، ولا يضرُّ ذلك بوزنِ البيت، «بأطراف» جار ومجرور متعلق بـ(ننعى)، وأطراف مضاف، «الأسل» مضاف إليه، وسكَّنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله: «بَني ضبة» حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف، وهو مُركب إضافي تَعرّف فيه المضاف لإضافته إلى مَعرفة بالعَلمية.

وقال أبو زكريا التبريزي: «انتصابُ بني ضبة بفعل مضمر، والقصدُ فيه الاختصاص والمدح، وخبر المبتدأ - الذي هو نحن ـ «أصحاب»، والتقدير: نحن - أذكُر بني ضبة ـ أصحابُ الجمل، وهذا الكلام يُنبّه على أنهم مُجدُّون في طلب دم عثمان، ولو قال: نحن بنو ضبة لكان يُسقط فخامة الذكر وتعظيمه، وكان «أصحاب الجمل» صفة وبنو خبراً، أو كان يجوز أن يكونَا جميعاً خبرَين، ويجوز أن يكون أصحاب بدلاً من بَنو» انتهى كلامه بحروفه.

وحاصلُه: أنك لو قلتَ: «نحن بني ضبة أصحاب الجمل» على ما هي الرواية المشهورة - كان لك فيها وجهٌ واحد مِن وجوه الإعراب، وهو أن يكون نحن مبتدأ، وبني ضبة: منصوباً على الاختصاص، وأصحاب الجمل: خبر المبتدأ، فإن قلتَ: «نحن بَنو ضبةَ أصحاب الجمل» فنحن مبتدأ أيضاً، ولك فيما بعده ثلاثةُ أوجه من وجوه الإعراب، أحدها: أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ، وأصحاب الجمل صفةً له، والثاني: أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ، وأصحاب الجمل بدلاً منه، والثالث: أن يكون بنو ضبة خبراً أولَ وأصحاب الجمل خبراً ثانياً.

(*) أي: لأنه كـ(حسَّان) غير الصحابي، إما فَعَّال أو فَعْلَان.

الأَسَل: الرِّماحُ.

ومِن تَعريفِه بِالإضافة قولُه ﷺ: «إنَّا آلَ مُحمَّدٍ لا تَحِلُّ لَنا الصَّدقةُ»[1]، و«نَحنُ مَعاشِرَ الأنبِياءِ لا نُورثُ، ما تَركْنا صَدقةٌ»[2].

[شرحُ قوله ﷺ: «ما تركنا صدقة»]

وقدِ اشتَمل الحديثُ الشَّريفُ على ما يَقتَضِي الكَشفَ عنه، وهو أنَّ «ما» مِن قَولِه: «ما تركْنا» مَوصولٌ بِمَعنى: الذي، مَحلُّه رفعٌ بِالابتِداء، و«تَركنا» صِلَتُه، والعائدُ مَحذوف، أي: تَركناهُ، و«صَدقةٌ» خبرُ «ما»، هذا على رِوايةِ الرَّفعِ، وهو أَجْوَدُ؛ لِمُوافقَتِه لِرواية: «ما تَركنا[ه] فهُوَ صَدقةٌ»، وأما النصبُ[3] فتَقديرُه: ما تَركْنا مَبذُولٌ صَدقةً، فحُذفَ الخبرُ لِسَدِّ الحالِ مَسَدَّه مثلَ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[1]، ويَجُوز في «ما» أنْ

(١) سورة يوسف، الآية: ١٤.

والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءةِ نصب «عُصبةً» على أنه حال، وخبر المبتدأ ـ الذي هو نحن ـ محذوف، وأصل الكلام: ونحن نُرَى عُصبةً، فأما على القراءة المشهورة برفع «عصبة»: فنحن مبتدأ خبره «عصبة»، ولا كلامَ لنا فيها الآن، ومِثلُ الآية في قراءة النصب قولُهم: حُكْمُك لَكَ مُسَمَّطاً، ومعناه: حكمُك لك مُثبتاً، فمُسمَّطاً: حال، والخبر محذوف، والتقدير: حُكمُك حاصلٌ لك حال كونِه مُثبتاً.

(1) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٥) وإسنادُه صحيح، وله شواهد في «الصحيحين».

(2) أخرجه بلفظ «إنا معشرَ . . إلخ» النسائي في «الكبرى» (٦٢٧٥)، وهو مرويٌّ في «الصحيحين» - «البخاري» (٣٠٩٤) و«مسلم» (٤٥٧٧) - في حديث طويل دون محل الشاهد وهو قوله: «إنا معاشر الأنبياء»، قال الحافظ ابنُ حجر في «الفتح»: وأما ما اشتهر في كُتب أهل الأصول وغيرهم بلفظِ: «نحنُ مَعاشرَ الأنبياء لا نورث» فقد أنكرَه جماعةٌ مِن الأئمة، وهو كذلك بِالنسبة لِخُصوص لفظِ «نحن»، وقال قبل ذلك: قوله: «لا نُورث» بالفتح في الرواية، ولو رُوِي بالكسر لصحَّ المعنى أيضاً، وقال قبلهما: قوله: «صدقةٌ» بالرفع، أي: المتروكُ عنَّا صدقةٌ، وادَّعى الشيعة أنه بالنصب على أنَّ ما نافية، ورُدَّ عليهم بأن الرواية ثابتةٌ بالرفع، وعلى التنزُّل فيَجوز النصب على تقديرِ حذفٍ تقديرُه: ما تركْنا مَبذولٌ صدقةً. قاله ابن مالك، ويَنبغي الإضرابُ عنه والوقوفُ مع ما ثبتتْ به الرواية. انظر: «فتح الباري» (١٢/ ٧ ـ ٨).

(3) تقدم مما نقلناه من كلام الحافظ أن النصب ليس برواية، وأن التخريجَ المذكور لابن مالك، وهو على سبيل التنزُّل فقط.

تكونَ مَوصولاً اسمِيًا كما تَقدَّم، وأنْ تَكونَ شَرطيَّةً؛ فـ«ما» على الأوَّلِ في مَحلِّ رَفعٍ، وعلى الثاني في مَحلِّ نَصبٍ[1]، والمعنَى: أيّ شَيءٍ تَركنا فَهُوَ صَدقةٌ.

[المنصوبُ على الاختصاص بـ«أيّ»]

ويَكونُ المنصُوبُ على الاختِصاصِ بِلَفظِ «أيّ»، فَيَلزمُها في هذا البابِ ما يَلزمُها في النِّداءِ: مِن التِزامِ بِنائها على الضَّمة، وتَأنِيثِها مع المؤنَّثِ، والتِزامِ إفرادِها؛ فَلا تُثنَّى ولا تُجمَعُ بِاتِّفاقٍ، ومُفارقَتِها لِلإضافة لفظاً وتقديراً، ولُزُومِ «ها» التَّنبِيهِ بَعدها،

(١) اعلم أنك إذا رويتَ الحديث هكذا: «ما تركناه فهو صدقة» جاز لَك وجهان في «ما»؛ أحدهما: أن تكون موصولاً اسميًا بمعنَى الذي مبتدأ، وجملة «تركناه» صلةٌ لا محل لها من الإعراب، وجملة «فهو صدقة» من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصولة، واقترانُ خبر المبتدأ بالفاء على هذا الوجه جائزٌ؛ لِشبه الموصول بالشرطِ، فأنت تقول: «الذي يُؤدِّي واجبَه فلَه عندي مُكافأة سَنِيَّة» بدون أن تجدَ في ذلك حرجاً، والوجه الثاني: أن تكون «ما» اسمَ شرط، و«تركناه» فعل الشرط وفاعله ومفعوله، وجملة «فهو صدقة» في محل جزم جواب الشرط، واقترانُ هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب؛ لأن جواب الشرط إذا كان جملةً اسمية وجب أن تقترنَ بالفاء، وحينئذ يكون قولُ المؤلف: «فما على الأول في محل رفع، وعلى الثاني في محل نصب» ليس مُستقيماً؛ لأن «ما» على الوجهَين في محل رفع، أما على اعتبارها موصولاً اسميًا فظاهر، وأما على اعتبارها شرطيةً فلأن فِعلَ الشرط إذا كان متعدِّياً واستَوفى مفعوله كانت «ما» في محل رفع بالابتداء، وإذا كان فعل الشرط متعدِّياً ولم يَستوفِ مفعوله فإنَّ ما تكون مفعولاً به مقدماً لهذا الفعل، فلو أنك رويتَ الحديث هكذا: «ما تركنا فَهو صدقة» لكان كلامُ المؤلف مُستقيماً: إن جعلت «ما» موصولاً اسميًا بمعنى الذي، فهو في محل رفع مبتدأ، وإن جعلتَها اسم شرط فهو في محل نصب مفعول به تقدم على عامله، والذي وَجدناه في جميع النُّسَخ هو إثباتُ الهاء هكذا: «ما تَركناه فهو صدقة»، ونحن نَعتقِد أن هذه الهاء زيادةٌ مِن المتأخرين على المؤلف ممن وقَع الكتاب بأيديهم؛ لأنهم ظنّوا أنها ضرورية لِتمام استدلال المؤلف على أنه رأى كون «ما» موصولاً اسميًا مبتدأ صلتُه «تركنا» و«صدقة» خبره، وذلك على الرواية الأُولى التي هي «ما تركناه صدقة» أجوَد، مع أننا نُقرر أن الهاء لا تلزم لكي يتمّ هذا الاستدلال، وبيانُ ذلك أنه يريد أن يقول: إن جعل صدقة مرفوعاً على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التي هي «فهو صدقة»؛ إذ يلزمُ أن يكون قوله: «فهو صدقة» خبراً إذا قدرت ما موصولاً اسميًا، ولا يجوزُ جعل «فهو صدقة» حالاً، فالغرض إنما هو نفيُ أن يكون صدقة حالاً؛ لأن جملة الحال لا تَقترن بالفاء، فتنبه لهذا فإنه مما لا يَنبغي الإعراض عنه.

ومِن وَصفِها بِاسمٍ مُعرَّفٍ بِـ«أل» لازِمِ الرَّفع، مِثالُ ذلك: «أنا أفعلُ كَذا أَيُّها الرَّجُلُ» و«اللَّهمَّ اغفِرْ لَنا أَيَّتُها العِصابةُ»، المعنى: أنا أَفعَلُ كذَا مَخصُوصاً مِن بَين الرِّجال، واللَّهمَّ اغفِرْ لَنا مُختصِّين مِن بَين العَصائِب.

ويَقلُّ تَعريفُه بِالعَلَميَّة، ففِي «بِكَ اللهَ نَرجُو الفَضْلَ»[1] شُذُوذانِ: كونُه بَعد ضميرِ مُخاطَبٍ، وكَونُه عَلَماً[1].

---

(١) اختلف النحاةُ في إعراب «أيُّها» و«أيَّتُها» في الاختصاص؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مَبنيان على الضم في محل نصبٍ بِفعل محذوف وجوباً كما ذكره المؤلف، والتقدير: أخصُّ، وذهب الأخفشُ إلى أنهما مُنادَيان بحرف نداء محذوف، والتقديرُ: يا أيُّها، ويا أيتُها، وليس ببِدعٍ أن يُناديَ الإنسان نفسَه، كما لا يُستنكَر أن يخاطب الإنسان نفسَه، فقد رُوي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: «كل الناس أفقهُ مِنك يا عمر»، وذهب السيرافي إلى أن «أيُّها» أو «أيتُها» مبتدأ خبره محذوف، والتقديرُ: أيها الرجل المخصوصُ أنا، أو خبر مبتدأ محذوف.

---

(1) «بك» متعلق بـ(نرجو)، والله: منصوب على الاختصاص، و«الفضل»: مفعول (نرجو)، ومثلُه: «سُبحانَك اللهَ العظيمَ». انظر: «التصريح» (٢/ ٢٧١).

[من المحذوف عامله: المنصوب على الإغراء]

ومِن المحذُوفِ عامِلُه: المنصُوبُ بـ«الْزَمْ»، ويُسمَّى إغراءً.

والإغراءُ: تَنبيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ مَحمُودٍ لِيَلزمَه، نحوُ قوله:

١٠٦ ـ أخـاكَ أخـاكَ إنَّ مَـنْ لا أخـا لَـهُ   كَسـاعٍ إلَـى الـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلاحِ[١]

وإنَّما يَلزمُ حَذفُ عامِلِه إذا تَكرَّر كما سبَق في البيتِ، أو عُطِف عليه[١] نحوُ: «المُرُوءةَ والنَّجْدةَ»، فإنْ فُقِدَ التَّكرارُ والعَطفُ جازَ ذِكرُ العامِلِ وحَذفُه، نحوُ: «الصَّلاةَ جامِعةً»؛ فـ«الصَّلاةَ» مَنصوبٌ بـ«احضُرُوا» مُقدَّراً، و«جامِعةً» مَنصوبٌ على الحالِ.

---

(١) ١٠٦- هذا بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص١٢٩)، وقد نسَبه الأعلم إلى إبراهيم بن هَرْمة القُرشي، وليس كما ذَكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٥٩)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١٣٤)، وأنشده ابنُ عبد رَبه في «العقد» (٢-٣٠٤ اللجنة) مع بيت آخَر، ولم يَنسبهما، وانظر: «الأغاني» (١٨-٦٠ بولاق)، و«خزانة الأدب» (١-٤٦٦ بولاق).

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزَم أخاك، وأخا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «أخاك» تأكيد للأول، «إن» حرف توكيد ونصب، «مَن» اسم موصول بمعنى الذي اسم (إنَّ)، «لا» نافية للجنس، «أخا» اسم (لا)، مبني على فتح مقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، وفي هذا التعبير كلامٌ طويل وخلافات كثيرة لا نرى أن نذكر شيئاً منها في هذه العُجالة، وقد اختَرنا لك أقربَ الأعاريب إلى ذِهنك، وجملةُ (لا) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن)، «إلى الهيجا، بغير» جارَّان ومجروران يتعلق كل منهما بـ(ساع)، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك»؛ فإن الشاعر ذكَرهما على سبيل الإغراء، وهذا مِن النوع الذي يجب معه حذفُ العامل؛ لأنه كَرر اللفظ المُغرَى به، ألا ترى أنه ذكر «أخاكَ» مرَّتين؟

---

(١) أي: لأنَّ العطف والتكرار جُعلَا كالبدل من اللفظ بالفعل؛ فلِذلك وجب إضمارُه معهما.

ويُمكنُ أنْ يَكونَ مِن هذا النوع قَولُ الشاعِر:

١٠٧ـ أخاكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ كَما تَبْغِي ويَكْفِكَ[1] مَنْ يَبْغِي
وإنْ تَجْفُهُ يَوماً فَلَيسَ مُكافِئاً فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والوَشْيِ أَنْ يُصْغِي(١)

---

(١) ١٠٧- هذان بيتان من الطويل، ولم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين.

اللغة: «ملمة» بضم الميم وكسر اللام وتشديدِ الميم الثانية ـ أصلُه اسمُ فاعل من قولهم: «أَلَمَّ فلانٌ بالقوم»: إذا نزل بهم، ومنه قولُ الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا

ويُراد بها النازلة من نوازل الدهر، «يجبك» هو مضارع أجاب، حُذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الباء لما سكنت للجازم التقتْ ساكنةً مع الياء التي هي عين الفعل، وتقول: أجاب فلانٌ دعاءَ الداعي يُجِيبه، فإذا جزمتَ قلتَ: لم يُجِبْ فلان دعاءَ الداعي، «تبغي» مضارع بَغى الشيءَ يَبْغِيه: إذا قصدَه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤]، «ويكفك مَن يَبغي» يقوم بكفايتِك ونَصرك وحمايتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ويَبغي ههنا: مضارعُ بَغى عليك يَبغِي: إذا جار عليك وظلَمَك وجاوَز معك حُدودَ النَّصَفَة والعدل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْۖ﴾ [القصص: ٧٦]، «تَجفُه» مضارع جَفاه: إذا انحرَف عنه ومالَ عن وِدادِه، «ذو الوشي» هو الذي يُنمِّق كلامَه يَقصد به الإفساد بين المحبّين ويُزين لهم الخلاف، «أن يصغي» أراد أنه لو بدرتْ منك بادرةُ جفاء لم يُعامِلك بما تستوجبه حتى يطمعَ المفسدون بين الأحبَّة في أن يُصغيَ إلى إفسادهم وتزويرِهم.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف، وهو مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «الذي» اسم موصول نعت للأخ، مبني على السكون في محل نصب، «إنْ» شرطية تجزم فعلَين؛ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «تدعه» تدع: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(إنْ)، وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «لِمُلمة» جار ومجرور متعلق بـ(تدعو)، «يجبك» يجب: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بـ(إن) وعلامةُ جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، وجملةُ الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول، «كما» الكاف حرف جر، وما: اسم موصول مجرور محلًّا =

---

[1] وقع في المخطوطات وطبعتَي الحواشي: (ويكفيك) بالياء، قال العدوي (٢/ ٥٥): ويكفيك بالرفع، ومن يبغي فاعله، والجملةُ عطفٌ على جواب الشرط. اهـ والصحيح أن (من يَبغي) مفعول ثانٍ، وقد وقع الفعل بالياء في الطبعة القديمة أيضاً، وأعربه الشيخ هناك قائلاً: (يكفي): فعل مضارع معطوفٌ على يجب، مرفوعٌ بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. اهـ فكأنه انتبه لِسَهوه فعدل عنه لاحقاً.

. . . .

= بالكاف، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، وتقديرُ الكلام: يجبك إجابةً مُماثلة لِما تُريده وتقصده، «تبغي» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملةُ لا محل لها صلة (ما)، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ(تبغي)، «ويكفك» الواو حرف عطف، يكف: فعل مضارع معطوف على (يجب)، مجزوم وعلامة جزمه حذفُ الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لـ(يكفي)، «من» اسم موصول مفعول ثانٍ لـ(يكفي)، «يبغي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى مَن، والجملة لا محل لها صلة، «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية، «تجفُه» تجفُ: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الواو، والفاعلُ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعاملُ فيه (تجفو)، «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «مكافئاً» خبر (ليس)، والجملة من (ليس) واسمِه وخبره في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب لا محلّ لها من الإعراب معطوفةٌ على جملة الصلة التي هي جملةُ الشرط والجواب السابقة، «فيطمع» الفاء فاء السببِية، يطمع: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية في جواب النفي بـ(ليس)(*)، «ذو» فاعلُ (يطمع) مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، و(ذو) مضاف، و«التزوير» مضاف إليه، «والوشي» معطوف على التزوير، «أن» حرف مصدري ونصب، «يصغي» فعل مضارع منصوب بـ(أنْ)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملةُ المنصوب معاملةَ المرفوع، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها، كما علمتَ مما مر سابقاً، و(أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: في إصغائه، والجارُّ والمجرور متعلق بقوله: (يطمع).

الشاهد فيه: قوله: «أخاك»، حيث يجوز أن يكون منصوباً، وأن يكون نصبُه على الإغراء من غير أن يكون مكرراً.

واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرّر من وجهين:

الأول: أن نصب المكرر واجب، في كل كلام، لا يُعدل عنه إلا في ضرورة شعرية كقول الشاعر:

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ: السِّلاحُ السِّلاحُ

فأما نصب غير المكرر فإنه جائزٌ، بل هو أقلُّ من رفعه. =

(*) والمصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها معطوف على مصدر متصيَّد من الكلام قبله، والتقدير: لا يكون منه مكافأةٌ فطمعٌ.

على تقديرِ: الزَمْ أخاكَ الذي مِن صِفَتِه كذا، ويَحتمِلُ أن يَكونَ مُبتدأً والموصولُ خبرُه، وجاء على لُغةِ مَن يَستعمِلُ الأخَ بِالألف في كُلِّ حالٍ[1]، ويُسمَّى لُغةَ القَصرِ، كقولِهم: «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ»[1][2].

= والوجه الثاني: أن عاملَ النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره؛ لأن التكرار بمنزلة العوض من العامل، ولا يجتمع العِوض والمعوض منه في الكلام، فأما غيرُ المكرر فإن إظهار العامل معه لا مَعابة فيه على مَن نطق به.

(١) هذا مَثَلٌ من أمثال العرب، وأولُ من قاله رجلٌ اسمه أبو حَنَش، وكان قوم من أشجعَ قد قتلوا إخوته، وعَلم خالُه أن ناساً من قَتَلة أخيه يشربون في غار، فاحتال عليه حتى أدخله الغارَ عليهم، ثم قال له؛ ضرباً أبا حَنش! فلم يكن له بدٌّ من أن يجدَّ في ضربهم، فقال بعضُ من شاهده: إن أبا حنش لَبطلٌ، فقال: مكرهٌ أخاك لا بطل، كذا قالُوا.

---

(1) ذَكر هذا الوجهَ ابنُ مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٤٥) مُقتصراً عليه، فقال أبو حيان: وأنشد المصنف في الشرحِ مُستدلًا على قصرِ الأخ: أخاك . . . البيتَ، ولا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن يكونَ بإضمار فِعل، التقدير: الزَم أخاك، وإذا دَخل الدليلَ الاحتمالُ سقَط به الاستدلالُ. انظر: «التذييل والتكميل» (١/ ١٦٦)، و«الاقتراح» للسيوطي (ص٦٣)، و«تخليص الشواهد» للمصنف (ص٦٢).

(2) تقدم أن المصنف لم يشرح مسائلَ التحذير بـ«إياك» وما بعدها، فنقول:

من مواضع حذف العامل وجوباً المنصوب بـ«اتَّقِ» ونحوِه على التحذير، وهو: تنبيهُ المخاطَب على أمر مَكروه لِيَجتنِبَه. فيجب حذف عامله عند التكرار والعطف كما في الإغراء، ومع «إيَّا» مطلقاً.

فالتحذيرُ بالتكرار نحو: «الأسدَ الأسدَ»، وبالعطف نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وبـ(إيا) نحو:

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنه ... إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

ونحو: «إيَّاك والأسدَ» الأصل: احذَر تَلاقِيَ نفسِك والأسدَ، ثم حُذف الفعل وفاعلُه، ثم المُضاف الأول، وأنيب عنه الثاني؛ فانتصبَ، ثم الثاني، وأُنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل، وتقول: «إيَّاك مِن الأسد»، والأصلُ: باعِد نفسَك مِنَ الأسد، ثم حُذف «باعِدْ» وفاعلُه والمضافُ، وقيل: التقدير: أُحذِّرُك مِن الأسد.

وإنما وجب حذفُ العامل في ذلك لأن التكرر والعطف بمنزلة ذكر العامل، وإيا كثر التحذير بها فجُعلت بدلاً من اللفظ بالفعل. وإذا انتفى ما ذكره من الشروط لم يجب الحذفُ لكنه يجوز، مثالُه: الأسدَ، وإن شئتَ قلتَ: احذرِ الأسدَ.

ولا تكون «إيَّا» في هذا الباب لِمتكلّم، وشذَّ قول عمر ﷺ: «وإيَّايَ وأن يَحذف أحدُكم الأرنبَ» وأصلُه: إيَّاي باعدُوا عن حذف الأرنب، وباعِدُوا أنفسَكم أن يَحذفَ أحدُكم الأرنبَ، ثم حُذف من الأول =

[الثاني: المفعول المطلَق]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: المَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ(1) أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ، كَـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أَوْ «ضَرْبَ الأَمِيرِ» أَوْ «ضَرْبَتَيْنِ»(2). وَمَا(3) بِمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُهُ، نَحْوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

وأَقُولُ: الثاني مِن المنصُوباتِ: المَفعُولُ المُطْلَقُ.

المحذورُ، ومِن الثاني المُحذَّر، ولا يكون لغائب، وشذَّ قول بعضِهم: «إذا بلغ الرجلُ الستّين فإيَّاه وإيَّا الشوَابِّ»، والتقديرُ: فليَحذر تلاقِيَ نفسِه وأنفسَ الشَّوابِّ، وفيه شُذوذان آخَران؛ أحدُهما: اجتماع حذف الفعل وحذفُ حرفِ الأمر؛ والثاني: إقامةُ الضمير - وهو «إيَّا» - مُقامَ الظاهر - وهو الأنفس -؛ لأن المُستحقَّ للإضافة إلى الأسماء الظاهرةِ إنما هو المُظهَرُ لا المُضمَر.

ومِن مواضع حذف العامل وجوباً: المَفعول الواقعُ في مَثَل أو شِبهِه، فإنه لا يَجوز ذِكرُ عامله، لأن الأمثال لا تُغيَّر، وكذا ما جَرى مجراها.

والمثلُ: قولٌ مركب مَشهور شُبِّه مَضربُه بمَوردِه، كقولهم: «الكلابَ على البَقر» أي: أرسل الكلابَ على البقر، و«كِلَيهما وتمراً» أي: أعطِني كِليهما وأزيدك تمراً، وأما ما جَرى مَجرَى المَثَل فهو كل كلام اشتَهر، فبسبب شُهرته شُبِّه بالمثل فأُعطِيَ حكمَه، نحو: ﴿ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، وقد قدَّر سيبويه العاملَ في هذه الآية: (انتهوا عن التثليث وائتُوا خيراً لكم).

انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤١٦-٤٢٢)، و«بلوغ الأرب» (ص١٩٥-١٩٧) و«أوضح المسالك» (٤/ ٧٠-٧٣).

(1) في نسبتِه - كغيرِه من النحاة - التأكيدَ لعاملِه وهو الفعلُ توسع؛ لأنه ليس إلا تأكيداً للمصدر الذي في ضِمنه؛ لأنَّك إذا قُلتَ: «ضربتُ» فكأنك قلتَ: أحدثتُ ضرباً، فإذا قُلتَ: «ضَرباً» صار مجموع ذلك بِمنزلة قولك: أحدثتُ ضرباً ضرباً. «شرح الجوجري» (٢ / ٤٢٤-٤٢٦).

(2) لو مثَّل للأنواع الثلاثة ببعض الآيات التي سيذكرها في الشرح لكان أحسنَ، وأجرى على ما عُهد منه رحمه الله في مُتونه.

(3) مِن هنا إلى آخِر الفقرة لم يتكلم عليه الشارح ولا المحققُ رحمهما الله، وسنَشرحه في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

[سبب التسمية]

وسُمِّيَ مُطلَقاً لأنه يَقعُ عليه اسمُ المفعول بِلا قَيدٍ[1]، تَقولُ: ضربتُ ضرباً؛ فالضربُ مَفعولٌ؛ لأنَّه نفسُ الشيء الذي فَعلْتَهُ، بِخِلاف قولِك: «ضَربتُ زَيداً»؛ فإن «زيداً» ليس الشيءَ الذي فَعلتَه، ولَكنَّك فَعلْتَ بِه فِعلاً وهو الضَّربُ؛ فَلِذلك سُمِّيَ مَفعولاً به، وكذلك سائرُ المفاعِيل، ولِهذه العِلَّة قَدَّمَ الزمخشرِيُّ وابنُ الحاجِب في الذِّكر المفعُولَ المُطلقَ على غيره؛ لأنَّه المفعُولُ حَقيقةً.

[فائدةُ المفعول المطلَق]

وحَدُّه ما ذَكرتُ في المقدِّمة؛ وقد تَبيَّنَ مِنه أنَّ هذا المفعولَ يُفِيد ثَلاثةَ أُمُورٍ:

أحدُها: التوكيدُ، كقَولِك: ضَربتُ ضَرباً، وقولِ الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

الثاني: بَيانُ النَّوعِ، كقَولِه تعالى: ﴿فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وكقولِك: جَلسْتُ جُلُوسَ القاضِي، وجَلستُ جُلوساً حَسَناً، و«رَجع القَهقَرى»[(1)].

الثالثُ: بَيانُ العَددِ، كقَولك: ضَربْتُ ضَربتَينِ، أو ضَرَباتٍ، وقولِ الله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

---

(١) من هذه الأمثلة يَتبيَّن أن المصدر(*) المبين لِنوعِ عامله: إما أن يكونَ مضافاً كالآية الكريمة والمثال الأول، وإمَّا أن يكون موصوفاً كالمثال الثاني، وإما أن يكون هو نفسُه نوعاً مِن جنسٍ ما يدل عليه العامل كالمثال الثالث، وكقولهم: قعدَ القُرفُصاءَ، وسار الخَبَبَ.

---

(1) وهو تلك الصِّلة الحرفية أو الاسميةُ، نحو: المفعول به والمفعول معه.

(*) جرى فيه على كون (القهقرى) مصدراً، والأقوى فيه أنه اسم لنوعٍ مخصوص من القُعود. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ١٦٥) و«شرح ابن يعيش على المفصل» (١/ ٢٧٧).

[احترازات التعريف]

وقَولي: «الفَضلةُ» احتِرازٌ مِن نحوِ قَولك: رُكُوعُ زيدٍ رُكُوعٌ حَسنٌ، أو طَويلٌ؛ فإنَّه يُفِيدُ بَيانَ النوعِ، ولَكنه ليس بِفَضلةٍ.

وقَولي: «المؤكِّد لِعامِله» مُخرِجٌ(1) لِنَحو قولِك: كَرِهتُ الفُجورَ الفُجورَ؛ فإنَّ الثانيَ مَصدرٌ فَضلةٌ مُفِيد لِلتوكيد، ولَكنَّ المؤكَّدَ ليس العاملَ في المؤكِّد.(2)

---

(1) وقولُه: «المؤكِّد . . . إلخ» مُخرِجٌ لِما عَداه من المصادر الواقعة فضلةً في الكلام، نحوُ: «قُمتُ إجلالاً لك، وكَرِهتُ قِيامَك»؛ فإن «إجلالاً» و«قِيامَك» مصدران فَضلتان، ولكنَّهما غيرُ مُؤكِّدين ولا مُبيِّنَين لنوعٍ ولا عددٍ. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٢٣) و«بلوغ الأرب» (ص١٩٨).

(2) ما بمعنى المصدر مثلُه في الانتصاب على المفعولِ المطلق بأقسامه الثلاثة، فمِن ذلك: ما أُضيف إلى المصدَر من لفظِ «كلّ وبعض»، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقال الشاعر:

وقد يَجمَعُ اللهُ الشَّتِيتَينِ بَعدما ... يَظُنّانِ كلَّ الظنِّ أَلّا تَلاقِيا

وتقول: ضربتُه بعضَ الضَّرب، ومنهُ: اللفظ النكرةُ الدَّالُّ عليه حيثُ أفاد العُمومَ بِوُقوعه في سياقِ النفي أو شِبهِه، نحوُ: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩]، وهل حَسُنَ زيدٌ شيئاً؟ أي: شيئاً مِن الضرر أو الحُسنِ، أي: نوعاً منهما، ومنه: ما دلَّ على كميَّةِ المصدر من الأعدادِ، نحو: ضربتُه ثلاثَ ضَرَباتٍ أو ثلاثاً، قال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

هذا ما ذكَره في المتنِ على وجهِ التَّمثيل لا الحصر، وإليه يُشير تعبيرُه بـ«نحو»، ومِمَّا لم يَذكره: صفةُ المصدر، نحوُ: «سِرتُ أحسنَ السَّيرِ»، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وضميرُ المصدر، نحوُ: ضربتُه زيداً، أي: ضربتُ الضربَ، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، أي: لا أعذب التعذيبَ أحداً منهم، والإشارةُ إليه كـ«ضربتُه ذلك الضربَ»، ومنه أيضاً: المصدرُ المُرادفُ لِمَصدرِ ذلك العامل، نحوُ: «قَعدتُ جُلوساً»، واسمُ مصدر العامل أيضاً، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾ [نوح: ١٧]، وتقولُ: اغتَسلتُ غُسلاً، وآلةُ الفعل، نحوُ: «ضربتُه سَوطاً»، وأشباهُ ذلك، وتوزيعُ الأمثلة على أقسام المفعول المطلق الثلاثة لا يخفى على مثلك.

ويَظهر مِما ذُكر أنَّ بين المصدر والمفعول المطلَق عُموماً وخُصوصاً من وجه، فيَجتمعان في نحو: «ضربتُ ضرباً»، ويُوجد المصدر بدون المفعول المطلق في نحو: «قُعودُك حَسنٌ»، ويُوجد المفعول المُطلَق بدون المصدر في نحو: «ضربتُه سَوطاً أو عصاً». والله أعلم.

انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٢٦-٤٢٧) و«بلوغ الأرب» (ص١٩٨-١٩٩) و«شرح الصدور».

[الثالث: المفعول له]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: المَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ وَالفَاعِلِ، كَـ«قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ». وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ(1)، وَيَجِبُ فِي مُعَلَّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ بِاللَّامِ أَوْ نائِبِهَا.

وأَقُولُ: الثالثُ مِن المنصوباتِ: المفعُولُ له، ويُسمَّى المفعولَ لأجله، والمفعولَ مِن أجلِه.

وهو: ما اجتَمَع فيه أربعةُ أُمورٍ(2)؛ أحدُها: أن يكونَ مَصدراً، والثاني: أن يَكونَ مَذكُوراً لِلتَّعليلِ(3)، والثالثُ: أن يَكونَ المعَلَّلُ به حَدَثاً مُشارِكاً له في

---

(1) أي: إذا اجتمعتِ الشروطُ جاز أن لا يُنصَبَ، بل تَجرُّهُ بلامِ التعليلِ، أو نائبها في إفادةِ التَّعليلِ؛ لكنْ إنْ كان مُحلًى بالألف واللام كَثُر جَرُّه بها، نحو: «ضَربتُ ابني لِلتَّأديبِ»، ونصبُه قليلٌ، نحوُ قوله:

لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

وإنْ كان مجرداً مِن «أل» فإنْ لم يكن مُضافاً فالأكثرُ النصبُ نحو: «صحبتُك رغبةً في عِلمك»، ويقلُّ جرُّه نحو:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرْ

وإنْ كان مضافاً استوى الأمرانِ، نحو: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، وهو معنى قوله: «أو نائبها»، يَدخل في ذلك «مِن» وكلُّ حرفٍ أفاد التعليل. اهـ من «شرح الصدور» بزيادة من «شرح الجوجري» (٢/ ٤٣٢).

ثم إن قوله: (أن يُجرَّ بحرف التَّعليلِ) ساقط من أكثر النُّسَخ الخطية، ومن «شرح الجوجري» (٢/ ٤٣١)، وإنما استدركه مُحقِّقه من غيره كما يفعلُ دائماً.

(2) قال البرماوي: أهمل من الشروط في المتنِ والشرح ما ذكره ابن الخبَّازِ وغيرُه من اشتراط كونِ المُعلَّلِ به قَلْبيًا كالرغبة، فلا يَجوز: جئتُك قِراءةً للعلم، ولا قَتلاً لِلكافر، وأقرّه على ذلك في «توضيحه». اهـ. انظر: «التوضيح» (٢/ ٢٢٥).

(3) أي: سواءٌ كان باعثاً وغايةً نحو: «قمتُ إجلالاً لك»، أم باعثاً فقط نحو: «قعدتُ عن الحرب جُبناً». «بلوغ الأرب» (ص٢٠٠) و«شرح الجوجري» (٢/ ٤٣١).

الزمانِ(1)، والرابعُ: أنْ يكونَ مُشارِكاً له في الفاعِلِ(2).

مِثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فالحذرُ: مصدرٌ مُستوْفٍ لِما ذَكَرنا؛ فَلِذلك انتَصب على المفعُولِ له، والمعنَى: لِأجلِ حَذرِ الموتِ.

[حكمُ المعلّل الفاقد شيئاً من الشروط]

ومَتى دَلَّتِ الكلمةُ على التعليلِ وفُقِدَ منها شَرطٌ مِنَ الشُّروطِ الباقِيةِ فليستْ مَفعُولاً له، ويَجبُ حِينئذٍ أنْ تُجرَّ بِحرفِ التَّعليلِ(١).

فمِثالُ ما فَقد المصدرِيَّةَ قولُك: جِئتُك لِلماءِ ولِلعُشْبِ، وقولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقولُ امرِئ القَيس:

١٠٨ـ ولَو أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ(٢)

---

(١) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومِن، وفي، والكاف، والباء، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٥]، وقد مثّل المؤلفُ لِلّام.

(٢) ١٠٨- هذا بيت من الطويل لامرئ القيس بن حُجْر الكِندي، من قصيدتِه التي مطلعها:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِي العُصُرِ الخَالِي؟

وقد أنشده المؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ٨١)، وأنشدَ عجزَه الأشموني (رقم ٤٠٧).

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع، «أن» حرف توكيد ونصب، «ما» مصدريّة، «أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، و(ما) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر =

---

(1) قال الرضي: المراد بتشارُكهما في الزمان أن يقع الحدثُ في بعض زمان المصدر كـ«جئتك طمعاً، وقعدتُ عن الحرب جُبناً»، أو يكون أول زمان الحدث آخِرَ زمن المصدر نحو: «حبستُك خوفاً مِن فِرارك»، أو بالعكس نحو: «جئتُك إصلاحاً لحالك، وشهدتُ الحرب إيقاعاً لِلهُدْنة بين الفريقين». «شرح الكافية» للرضي (١/ ٥١٠).

(2) اشتراط اتحاد الزمان والفاعل لم يقل به سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين، وإنما قال به الأعلمُ والمتأخرون؛ فيَجوز عند المتقدمين: «جئتُك أمسِ طمعاً غداً في مَعروفك»، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ وفاعلُ الإراءة هو الله، وفاعلُ الخوف والطمع العبادُ. «همع الهوامع» (٢/ ٩٨).

ومِثالُ ما فَقد الاتِّحادَ في الزَّمانِ قَولُك: تَهيَّأتُ اليَومَ لِلسَّفر غَداً، وقولُ امرِئ القَيس أيضاً:

١٠٩ـ فَجِئْتُ وقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها ... لَدَى السِّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ(١)

فإنَّ زَمنَ النومِ مُتأخِّرٌ عنْ زَمَنِ خَلْعِ الثوبِ.

= منصوب اسم (أنَّ)، «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (أنَّ)، و(أن) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف، وتقدير الكلام: ولو ثبت كونُ سَعيي . . . إلخ، و(أدنى) مضاف و«معيشة» مضاف إليه، «كفاني» كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «ولم» الواو عاطفة، ولم: نافية جازمة، «أطلب» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وله مفعول محذوف يُرشد إليه معنى الكلام، «قليل» فاعل (كفى)، «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(قليل)، وتقدير الكلام: لو ثبت كونُ سَعيي لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلبِ الملكَ.

الشاهد فيه: قوله: «لأدنى»؛ فإن اللام الداخلةَ على أدنى دالة على التعليل، لكن لا يقال: إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلَح عليه؛ لأن شرط ما يُسمى مفعولاً لأجله أن يكون مصدراً، والذي معنا ليس بمصدرٍ، بل هو أفعلُ تَفضيل.

ويأتي النحاة بهذا البيت في باب التنازع لِتَقرير أنه ـ وإن تقدم فيه فعلانِ وهما كفاني ولم أطلب، وتأخر عنهما معمولٌ هو قليل من المال ـ لا يجوز أن يكون من باب التنازع؛ لأنه لا يصحُّ تسلطُ كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر، محافظةً على المعنى المراد، ولهذا قدَّروا لأطلب معمولاً يُرشد إليه المعنى، وهو ما قدَّرناه في آخر إعراب البيت؛ فتنبَّه لِما قلتُ.

(١) ١٠٩- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حُجر الكندي، صاحبِ الشاهد السابق، وقد أنشد المؤلفُ هذا البيتَ في «أوضح المسالك» (رقم ٢٥٢)، وكذلك في «[شرح] القطر» (رقم ١٠١).

اللغة: «نضت» - بالنون بعدها ضاد معجمة مخفَّفة، فيكون الفعل نَضَا يَنْضُو مثل: دَعَا يَدْعُو، أو مشددةٍ فيكون الفعل نَضَّ يَنُضُّ مثل: شَدَّ يَشُدُّ(*) ـ ومعناه: خلعتْ، «لدى» أي: عند، «لِبسة المتفضل» يُريد غِلالةً رقيقة هي التي يُبقيها من يتبذَّل ويستعدُّ للنوم. =

(*) هذا خطأٌ، وقع مثلُه للشيخ الدرة في «إعراب المعلقات العشر» (ص٨٢)، والصواب أن فعله: (نَضَّى يُنَضِّي) كما قاله الزوزني في «شرح المعلقات» (ص٤٩) وهو مما يَظهر بأدنى تأمل، تقول مثلاً: (سَمَّى يُسَمِّي)، فإذا اتصلتْ به تاء التأنيث قُلتَ: (سَمَّتْ) بحذف الألف لالتقاء الساكنَين، فكذلك (نَضَّتْ)، ولغةُ التشديد هذه مَأخوذة من قول الجوهري في «الصحاح»: ونَضَا ثوبَه أي: خَلعه، قال امرؤ القيس: فجئتُ . . . البيتَ، ويجوز عندي تشديدُه للتكثير. اهـ ومعلومٌ أن التشديد الذي للتكثير هو جعلُ الثلاثي المجرد على صيغة ←

ومِثالُ ما فَقد الاتِّحادَ في الفاعل قَولُك: قُمتُ لِأمرِكَ إيَّايَ، وقولُ الشاعِر:

١١٠- وَإنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَـمـا انْـتَفَضَ الـعُـصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[(١)]

= **الإعراب:** «جئت» فعل وفاعل، «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق، «نضت» نض[(*)]: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والجملة في محل نصب حال، «النوم» جار ومجرور متعلق بنض، «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والعامل فيه نض، ولدى مضاف، و«الستر» مضاف إليه، «إلا» أداة استثناء، «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها، ولبسة مضاف و«المتفضل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لِنوم»؛ فإن النوم علةٌ لخلع الثياب، وفاعلُ النوم والنَّضْـ[ـوِ] الذي هو الخلع شخص واحد، والنوم مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخَلع؛ لأنها تخلع قبل أن تنامَ، فلما لم يتَّحد زمانُ العامل الذي هو نَضَتْ، وزمان المصدر الذي هو النومُ ـ وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصبَه على أنه مفعولٌ لأجله، وقد فعل الشاعر ذلك.

(١) ١١٠- هذا بيتٌ من الطويل من كلام أبي صخر الهُذلي، من قصيدتِه التي منها بيتُ الشاهد (رقم ٦١) السابقُ ذكره في باب البناء عند الكلام على الظرف المبني، وقد أنشده المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٢٥٣) وكذلك في «[شرح] قطر الندى» (رقم ١٠٢)، وأنشده ابنُ عقيل (رقم ٢٤٠).

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتُصيبني، «ذكراك» الذكرى ـ بكسر الذال ـ التذكُّر والخُطور بالبال، «هِزة» بكسر الهاء أو فتحِها[(**)] ـ حركة واضطراب، «انتفض» تحركَ واضطرب، «القطرُ» المطر.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «لتعروني» اللام هي اللام المزحلَقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنونُ=

(فَعَّل) بتضعيف العين، وأما اللامُ فلا كلامَ فيها.

وبهذا يُعلَم أيضاً أن استعمال المحقق (النَّضّ) مِراراً في إعراب الشاهد المذكور خطأ أيضاً، والصوابُ: (النَّضْوُ) كما في «الارتشاف» (٣/ ١٣٨٦)، أو (التَّنْضيةُ) كما هو قِياس المصدر من (فعَّل) المعتلِّ اللام.

وأما ما وقع في «الهمع» (٢/ ٩٨) من قوله: (لِأن النَّض ليسَ وقتَ النوم) فلعلَّه تصحيف عن (النَّضو)؛ إذ عبارات المتقدِّمين في غاية التحرير غالباً، والسيوطي في «الهمع» لا يكاد يخرُج عن مصنَّفات أبي حيان، ولا سيَّما «الارتشاف»، وقد علمتَ أن العبارةَ فيه إنما وقعتْ على الصواب.

(*) كذا قال هنا وفيما يأتي من المواضع، وكذلك فعل في إعراب البيت في «شرح القطر» (ص٤٠٨)، والصوابُ: نَضَا أو نضَّى، وانظر تعليقي السابق وجوباً.

(**) ممن ذكَر الفتح واقتَصر عليه العيني في «المقاصد» (٣/ ١٠٥٦)، والبغدادي في «الخزانة» (٣/ ٢٥٦)، وممن اقتصر على الكسر المصرِّح (١/ ٥١٣) وعبارتُه: الهزة بالكسر: النشاط والارتياح. اهـ وهو ما اقتصر عليه المحقق في «سبيل الهدى» أيضاً (ص٤٠٩).

فإنَّ فاعلَ «تَعرُونِي» هو الهِزَّة، وفاعِلَ الذِّكرى هو المُتكَلِّم؛ لأنَّ التقديرَ: لِذِكرِي[1] إيَّاكِ.

= للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «لذكراك» اللام جارَّة، ذكرى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بـ(تعرو)، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعلُ المصدر محذوف، وأصل الكلام: لِذكري إيَّاكِ، «هزة» فاعل (تعرو)، «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية، «انتفض» فعل ماض، «العصفور» فاعلُه، و(ما) المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(هزة)، وتقدير الكلام: هزةٌ كائنةٌ كانتفاض العصفور، «بلَّله» بلَّل: فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به، «القطر» فاعلُ بَلَّل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال(*)، والكثير في مثلها أن تكون مقترنةً بـ(قد)، فتقول: كما انتفض العصفور قد بلَّله القطر، أو بـ(قد) والواو جميعاً، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ [الرعد: ٦]، ونحو قوله جلَّ ذِكره: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى﴾ [الأحقاف: ٢١]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٧]، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨].

الشاهد فيه: قوله: «لذكراكِ»؛ فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجر به الذكرى لَمَّا اختلف فاعل الذكرى وفاعلُ العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لِعُرُوِّ الهزة، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل العُرو ـ الذي هو العامل ـ هو قولُه: هزة، فلما اختلف فاعلُ المصدر ـ الذي هو علة ـ وفاعلُ المعلَّل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجزْ له أن ينصبه مفعولاً لأجله، وهكذا فَعَل.

(1) أخذ الذِّكر في بيان المعنى لأنه أشهر من الذِّكرى وأكثرُ استعمالاً. «الآلوسي» (٢/ ٦٥).

(*) ويجوز أن تكون الجملة صفة للعصفور؛ لأن لامه جنسية كالتي في قولِه: ولقد أمر على اللئيم يَسبُّني. انظر: «مغني اللبيب» (ص٥٦١).

[الرابع: المفعول فيه]

ثم قُلتُ: الرَّابِعُ: المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً[1] لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ: مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقاً، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أَوْ مَادَّتُهُ[2] مَادَّةُ عَامِلِهِ كَـ«صُمْتُ يَوْماً» أَوْ «يَوْمَ الخَمِيسِ»، وَ«جَلَسْتُ أَمَامَكَ»، وَ«سِرْتُ فَرْسَخاً»، وَ«جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ»، وَالمَكَانِيُّ غَيْرَهُنَّ يُجَرُّ بِـ«فِي» كَـ«صَلَّيْتُ فِي المَسْجِدِ». وَنَحْوُ:

قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

وَقَوْلِهِمْ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» عَلَى التَّوَسُّعِ.

وأَقُولُ: الرابعُ مِن المنصُوبات الخمسَةَ عَشرَ: المفعولُ فيه، ويُسمَّى الظرفَ[3]، وهو عِبارةٌ عَمَّا ذَكرتُ.

[تفسير معنى الظرف]

والحاصلُ أنَّ الاسمَ قد لا يَكونُ ذُكر لأجلِ أمرٍ وَقع فِيه، ولا هو زَمانٌ ولا مَكانٌ، وذلك كـ«زيداً» في «ضَربتُ زَيداً»، وقد يَكون إنَّما ذُكر لأجلِ أمرٍ وَقع فِيه، ولكنَّه ليس بِزَمان، ولا مَكانٍ، نحوُ: «رَغِبَ المُتَّقُونَ أن يَفعلُوا خَيراً»؛ فإنَّ المعنى: في أنْ يَفعلُوا، وعَليه في أحدِ التَّفسيرَين قولُه تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقد يَكونُ

---

(1) خرج به العمدةُ نحو: يومُ الجمعة يومٌ عظيم. «بلوغ الأرب» (ص٢٠٢).

(2) مبتدأ خبره ما بعده، والجملةُ صفة لمكان، والتقدير: أو مكانٍ مبهم . . . أو مكانٍ مادَّتُه . . إلخ. ذكر هذا العدوي (٢/ ٦٣)، إلا أنه قال قبله: الأولى: (أو ما مادَّتُه)، ولعلَّه صرَّح بها فظن الناسخُ تكرارَها فأسقطها. اهـ وما ادَّعى سقوطَه لا أثرَ له في شيءٍ من النسخ المخطوطة ولا في شرحَي الجوجري وزكريًا، بل لا يَستقيم الكلامُ عليه، فتأمَّل.

(3) أي: عند البصريين، وسمَّاه الفراء محلًا، والكسائي وأصحابُه صفةً. انظر: «الآلوسي» (٢/ ٦٦)، و«التصريح» (١/ ٥١٥).

العَكسُ، نحوُ: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠]، ونحوُ: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، ونحوُ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فهَذه الأنواعُ لا تُسمَّى ظَرفاً في الاصطِلاح، بل كلٌّ مِنها مَفعولٌ به، وقع الفِعلُ عليه، لا فِيه، يَظهرُ ذلك بِأدنى تأمُّلٍ لِلمعنى.

وقد يكونُ مَذكوراً لأجلِ أمرٍ وَقع فيه وهو زمانٌ أو مَكانٌ؛ فهو حِينئذٍ مَنصوبٌ على معنَى: «في»، وهذا النوعُ خاصةً هو المسمَّى في الاصطِلاحِ ظَرفاً، وذلك كقولِك: صُمتُ يَوماً، أو يومَ الخَميس، وجَلستُ أمامَك.

[الظرف مبهَم ومُختَص]

وأشرتُ بِالتَّمثيل بِـ«يوماً» و«يومَ الخميس» إلى أنَّ ظرفَ الزمان يَجُوزُ أنْ يكونَ مُبهَماً وأن يَكونَ مُختَصًّا[1]، وفي التنزيلِ: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢].

[أقسام ظرف المكان]

وأمَّا ظرفُ المكانِ فعَلى ثلاثةِ أقسامٍ:

[١- المبهَم، وهو نوعان؛ أحدهما: أسماء الجهات]

أحدُها: أن يكونَ مُبهَماً، ونَعني به ما لا يَختَصُّ بمكانٍ بِعَينِه، وهو نوعانِ؛ **أحدُهما**: أسماءُ الجِهات السِّتِّ[2]، وهي: فَوق، وتحت، ويَمِين، وشِمال، وأَمام،

(1) قال العدوي (٢/ ٦٥): المُبهم ما دلَّ على قدرٍ من الزمان غيرِ معيَّن؛ نكرةً كان نحو: لحظة وحين وساعة، أو معرفةً كالحين واللحظة، ولا يصحُّ جواباً لكم ولا متى، والمُختصُّ ما دلَّ على مِقدار معلوم؛ معرفاً كاليوم، أو منكَّراً كيوم . . . وعليه فيوم من المختصّ لا المُبهم، إلا أن يُرادَ به قطعةٌ من الزمان. اهـ قلتُ: لا يمكنُ أن يرادَ ذلك في مثالِ المتنِ؛ لِتقييده بالصِّيام كما هو ظاهرٌ.

(2) نعتٌ للجهات لا للأسماء؛ لأن أسماءها كثيرةٌ. «العدوي» (٢/ ٦٥).

وخَلْف؛ قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿فَنَادَىٰهَا مَن تَحْتَهَا﴾ [مريم: ٢٤] في قِراءةِ مَن فتح مِيمَ (مَن)(1)، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] وقُرِئ(2): ﴿وكانَ أمامَهُم ملكٌ﴾، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ(3) عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧].

وأصلُ ﴿تَّزَٰوَرُ﴾: تَتَزاوَرُ، أي: تَتَمايَلُ، مُشتَقٌّ مِن الزَّوْرِ - بِفَتح الواو - وهو المَيْلُ، ومِنه زارَه، أي: مالَ إليه، ومعنَى ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾: تَقطعهم، مِن القَطِيعة، وأصلُه مِن القَطع، والمعنَى: تُعرِضُ عنهُم إلى الجِهة المُسمَّاةِ بِالشِّمال، وحاصِلُ المَعنى أنها لا تُصِيبُهم في طُلُوعِها ولا في غُروبِها، وقال الشاعرُ:

١١١- صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... وَكَانَ الكَأْسُ مَجرَاهَا اليَمِينَا(١)

---

(١) ١١١- هذا بيت من الوافر، وهو مرويٌّ في مُعلقة عمرو بن كُلثوم، أحدِ بني تغلب بن وائل، وبعده قوله:

وَمَا شَرُّ الثَّلاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو ... بِصَاحِبِكِ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَا

وقال التبريزي بعد ذِكر البيتين: «بعضُهم يروي هذين البيتين لعمرِو ابن أخت جذيمة الأبرش، وذلك لَمَّا وجده مالك وعقيل في البرية، وكانا يَشربان، وأم عمرو هذه المذكورة تصدُّ الكأسَ عنه، فلما قال هذا الشعر سَقَياه وحملاه إلى خاله جذيمة، ولهما حديث». اهـ، وبيتُ الشاهد من أبيات سيبويه (ج١ ص١١٣ و٢٠١)، ونسبه في المرتين إلى عمرِو بن كلثوم، وذكر الأعلم في شرحِه مثلَ ما ذكرنا عن التبريزي.

الإعراب: «صددتِ» فعل وفاعل، «الكأسَ» مفعول به لـ(صد)، «عنَّا» جار ومجرور متعلق بـ(صد)، «أم» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه، «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، «الكأسُ» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، «مجراها» مجرى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومجرى مضاف وضمير الغائبة العائدُ إلى الكأس مضاف إليه، «اليَمينا» ظرف مكان=

---

(1) قرأ بذلك ابنُ كثير وابنُ عامر وأبو عمرٍو وأبو بكر عن عاصم. «معجم القراءات» (٥/ ٣٥٤).

(2) هي لابن عباس وابن جبير وابن مسعود وغيرهم. انظر: «معجم القراءات» (٥/ ٢٨٢).

(3) قال العدوي: أصله: تتزاورُ، قلبت التاء الثانيةُ زاياً وأُدغمت في الزاي. اهـ قلتُ: وهو صحيح بناءً على أن قراءة المصنف هي قراءة أبي عمرو كما نبَّهتُ عليه مِراراً، ولكن لا مانعَ من إرادة القراءة الأخرى السبعية وهي: ﴿تَزَاوَرُ﴾ بتخفيف الزاي. ولأنه لا مانعَ منها جعلنا الآيةَ على هذه القراءة موافقةً لخطِّ المصحف.

يَجُوز كونُ «مَجراها» مبتدأً و«اليمين» ظرفٌ مُخبَرٌ به [عنها]، أي: مَجراها في اليَمِين، والجملةُ خبرُ «كان»، ويَجوز كونُ «مَجراها» مُبدَلاً من الكأسِ بدلَ اشتِمالٍ؛ فاليَمِينُ أيضاً ظرفٌ؛ لأنَّ المُعتمَدَ في الإخبارِ عنه إنما هو البَدَلُ لا الاسمُ، ويَجُوز في وجهٍ ضَعيفٍ تَقديرُ اليَمين خبرَ «كان» لا ظَرفاً، وذلك على اعتِبارِ المُبدَل منه دُونَ البَدَل، وقال الآخَرُ:

١١٢ـ لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالَا(١)

= منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر (كان)، ويجوز أن يكون قوله: «مجراها» بدلاً من الكأس، و«اليمينا» ظرف مكان متعلقاً بمحذوف خبر (كان)، وألفُ «اليَمينا» للإطلاق، وقد ذكر المؤلفُ ذلك، والجملة من (كان) واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «اليَمينا» حيث نصبه على الظرف، وقال الأعلمُ: «الشاهد فيه نصبُ اليمين على الظرف، وكونُه في موضع الخبر عن المَجرى، والتقدير: وكان الكأس جريُها على ذات اليمين، ويجوز أن يكون مجراها بدلاً من الكأس، وقوله: اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هي المجرى على السعة». اهـ، وقال سيبويه في باب ترجمتُه: هذا بابُ ما يُنصب من الأماكن والوقت: «ومِن ذلك أيضاً: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو نحوك، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذاتَ اليمين، وشرقيَّ كذا، وقال جرير:

هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حُورَانَا

وقالوا: منازلهم يميناً ويساراً وشمالاً، وقال عمرو بن كلثوم: صَددتِ الكأسَ .. البيتَ ـ أي: على ذاتِ اليمين، حدَّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيُه». اهـ كلامه بحروفه.

(١) ١١٢- هذا بيتٌ من المتقارب من كلمة لجنوب بنت العجلانِ بن عامر الهذلية، تَرثي فيها أخاها عمراً الملقبَ ذا الكلب، وبعدَه قولها:

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

وهذا البيتُ الذي أنشدناه(*) من شواهدِ المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٤٨)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٥٨)، والأشموني (رقم ٢٨١).

اللغة: «المرملون» جمع مُرمِل، وهو اسمُ فاعل فعلُه أرمل: إذا نفد زادُه، وأراد بهم المحتاجِين، «اغبرَّ أُفقٌ» كنَّت بذلك عن مجيءِ الشتاء؛ لأنَّ الشتاء عندهم زمانُ الجدب والحاجة. =

(*) يقصدُ الذي أنشده هو لا الشارحُ. والبيتان جميعاً في «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٤٠)، و«شرح الخلاصة» لابنِه (ص١٣٠). وغيرهما.

[ثانيهما: شبيهُها في الإبهام]

النوعُ الثاني: ما ليسَ اسمَ جِهةٍ، ولكنْ يُشبِهُه في الإبهام، كقولِه تَعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: ١٣].

[٢- الدالُّ على مِساحة]

القِسمُ الثاني: أنْ يكونَ دَالًّا على مِساحةٍ مَعلومةٍ مِنَ الأرضِ، كـ«سِرْتُ فَرسخاً» و«مِيلاً» و«بَرِيداً»، وأكثرُهم يَجعلُ هذا مِنَ المُبهَم، وحَقيقةُ القَولِ فِيه أنَّ فيه إبهاماً واختِصاصاً: أمَّا الإبهامُ فَمِن جِهةِ أنَّه لا يَختَصُّ بِبُقعةٍ بِعَينِها، وأمَّا الاختِصاصُ فَمِنْ جِهةِ دَلالتِه على كَمِّيّة مُعيَّنَة؛ فعلى هذا يَصِحُّ فِيه القَولانِ.

[٣- المشتقُّ من المصدر]

القِسمُ الثالثُ: اسمُ المكانِ المُشتَقُّ مِنَ المصدرِ، ولكن شرط هذا أنْ يكونَ عامِلُه مِن مادَّتِه، كـ«جَلستُ مَجلِسَ زيدٍ» و«ذهَبتُ مَذهبَ عَمرٍو»، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ولا يَجُوز «جَلسْتُ مذهبَ عمرٍو» ونحوُه[1].

= **الإعراب:** «لقد» اللام مُوطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «عَلِم الضيف» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جوابُ القَسم، «والمرملون» الواو عاطفة، المرملُون: معطوف على الضيف، «إذا» ظرفية متعلقة بـ(علم)، ومحلها النصب، «اغبرَّ أفق» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «وهبت» الواو عاطفة لجملة على جملة، هب: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى الريح المفهومةِ من الكلام، «شمالًا» منصوب على الظرفية متعلق بـ(هبَّ).

الشاهد فيه: قولها: «شمالًا» حيث نصبته على الظرفية، لما كان المراد هبوبَ الريح من ناحية الشمال، ولم يكن مرادُها هبوبَ الشمال نفسها، على نحوِ ما قرَّرناه في الشاهد السابق.

---

(١) وما سُمع مِن ذلك منصوباً ظرفاً، كقولِهم: «هو مِنِّي مَقعَدَ القابِلة، ومَزجَرَ الكلب، ومَناطَ الثُّريَّا» فشاذٌ إنْ قُدِّر عامله الاستقرار، فإنْ قُدِّر العاملُ في (المقعد) قَعَد، وفي (المَزجر) زجَر، وفي (المَناط) ناط لم يكن شاذًا. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٣٧) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٢-٢٠٣). وانظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ٦٧٦-٦٧٧).

[ما عدا الأنواع الثلاثة لا يَنتصب على الظرفية]

وما عدَا هذه الأنواعَ الثلاثةَ مِن أسماء المكان لا يَجُوز انتِصابُه على الظَّرف؛ فلا تَقُول «صَلَّيتُ المسجِدَ» ولا «قُمْتُ السُّوقَ» ولا «جَلستُ الطّريقَ»؛ لأنَّ هذه الأمكِنَةَ خاصَّةٌ، ألا تَرَى أنه ليس كلُّ مَكانٍ يُسمَّى مَسجداً ولا سُوقاً ولا طَريقاً؟ وإنما حُكمك في هذه الأماكن ونَحوِها أن تُصرِّحَ بِحَرفِ الظرفية وهو «في»، وقال الشاعرُ ـ وهو رَجلٌ مِن الجِنِّ سَمعُوا بِمكةَ صوتَه ولم يَرَوْا شَخصَه ـ يَذكرُ النبي ﷺ وأبَا بكرٍ رضي الله عنه حين هاجَرَا:

١١٣ـ جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِـيـقَـيْـنِ قـالَا خَـيْـمَـتَـيْ أُمِّ مَـعْـبَـدِ
هُـمـا نَـزَلَا بِـالـبِـرِّ ثُـمَّ تَـرَحَّـلَا فَـأَفْـلَـحَ مَـنْ أَمْـسَـى رَفِـيـقَ مُـحَـمَّـدِ
فَـيَـا لَـقُـصَـيٍّ مـا زَوَى اللهُ عَـنْـكُـمُ بِـهِ مِـنْ فِـعَـالٍ لا تُـجَـازَى وَسُـؤْدَدِ[1]

(١) ١١٣- هذه ثلاثة أبيات من الطويل، وقد ذكر المؤلف صاحبَ هذه الأبيات، وقصَّتها في هجرة النبي ﷺ، حدَّثت ذاتُ النِّطاقين أسماءُ بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت: لَمَّا خفي علينا أمر النبي ﷺ أتاني نفرٌ من قريش فيهم أبو جهل بن هشام، فخرجتُ إليهم، فقال: أين أبوكِ؟ فقلتُ: والله لا أدري أين أبي! قالت: فرفع أبو جهل يدَه ـ وكان فاحشاً خَبيثاً ـ فلَطم خَدِّي لَطمة خرج منها قُرطي ـ والقُرْط بضم فسكون ـ حِلية الأذن ـ قالتْ: ثم انصرفوا، ولم ندرِ أين توجَّه رسول الله ﷺ، ثم أتى رجلٌ من الجن يَسمعون صوته ولا يَرونه، وهو يُنشد ـ ثم ذكرت الأبيات الثلاثة التي ذكرها المؤلف ـ وذكرتْ بعدها:

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِمْ وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ
سَلُوا أُخْتَكُمْ عَنْ شَائِها وَإِنَائِهَا فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدِ

اللغة: «رفيقين» تثنية رفيق، وهو الذي يُرافقك في عملٍ ما، وأراد بهما رسول الله ﷺ ورفيقَه في الهجرة من مكة إلى المدينة أبَا بكر الصديقَ رضي الله عنه، «قالا» أراد: نَزَلَا في وقت القَيلولة، وهي حين يشتد الحرّ، «أم معبد» امرأة من بني كعب اسمُها عاتكة بنت خالد الخزاعية، «بالبر» يُروى بفتح الباء وكسرها، فإن كسرتَها فمعناه الإحسان والباءُ للمصاحبة، وإن فتحتَ الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضاً(*) كما يجوز أن يكونَ البر الذي هو مُقابِل البحر، «ترحلا» أراد ظَعَنَا وفارَقَا =

(*) هذا مما يحتاج للتثبُّت منه.

. . . .

= هذا المكان، وتقول: ترحل القوم وارتَحلوا، «يا لقصي» أراد آلَ قُصي بن مرة، وهو أحد أجداده صلواتُ الله وسلامه عليه، «ما زوى الله عنكم» يريد: أي شيء صرفه عنكم من المجد والرِّفعة بسبب خلافكم عليه وإلجائكم إيَّاه إلى الهجرة والخروج مِن بلدكم، «سُؤدد» بضم السين وسكون الواو مهموزةً أو غيرَ مهموزة وضمِّ الدال المهملة بعدها أو فتحِها؛ فهذه أربعُ لغات، والسؤددُ: خِصالُ الرفعة والمجد والكرم.

الإعراب: «جزى الله» فعل وفاعل، «رب» صفة للفظ الجلالة، وجعله قومٌ بدلَ كل من لفظ الجلالة، وهو عندنا بعيد؛ لأن الرب ههنا مُشتق بمعنى المُربِّي، ورب مضاف و«الناس» مضاف إليه، «خير» مفعول به ثان لـ(جزى)، وخير مضاف وجزاء من «جزائه» مضاف إليه، وجزاء مضاف والضمير العائد إلى الله مضاف إليه، «رفيقَين» مفعول أول لـ(جزى)، «قالا» قال: فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل نصب صفة لـ(رفيقين)، «خيمتي» منصوب على الظرفية المكانية، وعلامةُ نصبه الياء نيابةً عن الفتحة لأنه مثنى، وهو مضاف و«أم» مضاف إليه، وأم مضاف و«معبد» مضاف إليه، «هما» ضمير منفصل مبتدأ، «نزلا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بالبر» جار ومجرور متعلق بـ(نزل)، «ثم» حرف عطف، «ترحَّلا» فعل وفاعل، وجملتهما في محل رفع معطوفة على جملة الخبر، «فأفلح» الفاء عاطفة، أفلح: فعل ماض، «من» اسم موصول فاعل (أفلح)، مبني على السكون في محل رفع، «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى مَن، «رفيق» خبر (أمسى)، وهو مضاف و«محمد» مضاف إليه، وجملة (أمسى) واسمِه وخبره لا محل لها صلة الموصول، «يا» حرف نداء واستغاثة، «لقصي» اللام حرف جر، قصي: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه (يا)؛ أو بنفس (يا)؛ على خلافٍ مَشهور، وجَعل بعضهم يا حرفَ نداء، واللام بقية آل، مُنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وقُصَي مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «زوى الله» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بـ(زوى)، والتقدير: أيُّ شيء زواه الله، «عنكم» جار ومجرور متعلق بـ(زوى)، «به» جار ومجرور متعلق بـ(زوى) أيضاً، «من فعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (ما) الاستفهاميةِ الواقعة مبتدأً على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المنصوب بـ(زوى) العائدِ إلى (ما)، «لا» نافية، «تجازَى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على فعال، والجملة في محل جر صفة لـ(فعال)، «وسؤدد» معطوف على (فعال).

الشاهد فيه: قوله: «قالا خيمتَي أم مبعد» فإنه نصب «خيمتَي» على معنى في، أي: قالَا في خيمتَي أمِّ معبد، أي: قَضَيَا وقتَ القيلولة في خيميتَي أم معبد، ونصبُ مثل ذلك على الظرفية ضرورة وقعت في شعر بعض مَن يُحتج بكلامهم، ولا يجوز أن يُقاس عليها، وصحتُه أن يجرَّ بـ(في) مذكورةً.

وكان حقّه أن يقولَ: «قالا في خَيمتَي أمِّ مَعبَدِ» أي: قَيَّلا فيها[1](١)، ويُروى: «حَلَّا» بدلَ «قالا»، والتقدير [أيضاً]: حلَّا في خيمتَي، ولكنَّه اضطُرَّ فأسقط «في» وأَوْصَل الفعلَ بِنَفسِه، وكذا عملُوا في قولهم: «دخلتُ الدارَ، والمسجدَ» ونحوِ ذلك، إلَّا أنَّ التوسعَ مع «دخلتُ» مُطَّرد[2]؛ لِكثرة استِعمالهم إيَّاه.

---

(١) أي: نزلا فيها وقتَ القيلولة، وهي: وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار.

---

(1) في هامش نسخة مخطوطة: صوابه: (فيهما) كما لا يخفى.

(2) وهل المنصوب بعده: مفعولٌ به، أو مُشبه به، أو منصوب على الظرفية؟ أقوال ثلاثة. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٣٩-٤٤٠) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٣).

[الخامس: المفعولُ معه]

ثم قُلتُ: الخامِسُ: المَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: الاسْمُ، الفَضْلَةُ[1]، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ، كَـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

وأَقُولُ: الخامسُ مِن المنصوبات: المفعولُ معه.

[سببُ تأخيره في الذكر]

وإنما جُعل آخِرَها في الذِّكر لأمرَين؛ أحدُهما: أنهم اختَلفُوا فيه، هل هو قِياسيٌّ أو سماعي؟ وغيرُه مِن المفاعيل لا يختلِفُون في أنه قِياسيٌّ، والثاني: أنَّ العامل[2] إنما يَصِلُ إليه بِواسطة حرفٍ مَلفوظٍ به، وهو الواوُ، بِخِلاف سائرِ المفعُولاتِ.

[حقيقةُ المفعول معه وأمثلتُه]

وهو عِبارةٌ عمَّا اجتمعَ فيه ثلاثةُ أمورٍ؛ أحدُها: أن يكونَ اسماً[(١)]، والثاني: أنْ

(١) ومِن شرط الاسم الذي يقع مفعولاً معه، أن يكون اسماً صريحاً، وخرج بذلك شيئان، الأول: الاسمُ المؤول من (أن) المصدرية والفعلِ المضارع نحو: «لا تأكُلِ السمكَ وتَشربَ اللبن» بنصب=

(1) خرج بالاسم الفعلُ والجملةُ كما سيذكره المحقق، وبِالفضلة العمدةُ نحو: اشترك زيدٌ وعمرو. انظر: «شرح القطر» لِلمصنف (ص٤١٥).

(2) اختُلف في هذا العامل على أقوال:

الصحيحُ منها أنه ما سبَقه من فعلٍ أو شبهِه، وقال الجرجاني: هو الواو، وقال الزجاج: العاملُ محذوفٌ، والتقدير: سرتُ ولابَستُ النيلَ، فيكونُ حينئذٍ مفعولاً به، وقال الكوفيون: هو منصوب على الخِلاف، فيكون العامل فيه مَعنويًا، والأولى إحالةُ العامل على اللفظيّ ما لم يُضطرَّ إلى المعنوي. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٤٣-٤٤٤) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٥).

يكونَ واقعاً بعد الواو الدالَّةِ على المصاحبة[1]، والثالثُ: أن تكونَ تلك الواوُ مَسبوقةً بِفعل، أو ما فِيه مَعنى الفعل وحُروفُه.

وذلك كقولِك: «سِرتُ والنِّيلَ» و«استَوى الماءُ والخَشبةَ»[2] و«جاء البَردُ والطَّيالِسةَ[3]»، وكقولِ الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] أي: فأجمِعوا أمرَكم مع شرُكائِكم، فـ (شركاءكم) مفعولٌ معه؛ لاستيفائه الشُّروطَ الثلاثة.

ولا يَجُوز على ظاهر اللفظ أن يكونَ مَعطوفاً على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ لأنه حِينئذٍ شَريك له في مَعناه؛ فيكونُ التقديرُ: أجمِعُوا أمركم وأجمِعُوا شُركاءَكم، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ أَجْمَعَ إنما يَتعلَّق بِالمعاني دُون الذَّوات، تقول: أجمعتُ رَأيي، ولا تقولُ: أجمعتُ شُركائي، وإنما قُلتُ: «على ظاهرِ اللفظ» لأنه يَجوزُ أن يكونَ مَعطوفاً[4] على حذفِ

= تشربَ بأن المضمرة بعد واو المعيّة، فلا يُسمى الاسم المؤول مفعولاً معه عند الجمهور، خِلافاً لبعضهم، والثاني: الجملةُ، نحو: «جاء محمدٌ والشمسُ طالعةٌ»؛ فإن جملة المبتدأ والخبر في محل نصبِ حال، ولا تسمى عند الجمهور مفعولاً معه، وذَكر في «مغني اللبيب» أن الصدر الفاضل(*) تلميذَ الزمخشري يُسميها مفعولاً معه، وليس بشيء.

(1) معنى المصاحبة كونُ ما بعد الواو مُشاركاً لذلك المَعمول الذي قبل الواو في ذلك الفعل في وقتٍ واحدٍ؛ فـ«زيد» في قولك: «سرتُ وزيداً» مشاركٌ لِلمتكلم في السير في وقتٍ واحد، أي: وَقع سيرُهما معاً، وفي قولك: «سرتُ أنَا وزيدٌ» بالعطف مُشارِك في السير، لكنْ لا يَلزمُ كونُ سيرهما في وقتٍ واحد. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٤٠-٤٤١).

(2) ذُكر في بعض حواشي «الجامي» أنه إذا غُرزت خشبةٌ في نهر، فإنْ نزل الماء بحيث ساوَى رأسَ الخشبة يُقال: استوى الماءُ والخشبةَ. اهـ وفي «حواشي محرم» (١/ ٣٨٦): الخشبةُ ههنا مقياسٌ يُعرف به قدرُ ارتفاع الماء وقتاً فوقتاً يوماً فيوماً وقتَ زيادته . . إلخ كلامه، ولعله أصحُّ.

(3) الطيالسة: ضربٌ من الأكسية، واحدها: طَيْلسان بفتح اللام وضمِّها، وهو فارسي معرب، والهاء التي في الجمع للعُجمة. انظر: «تاج العروس» (ط ل س).

(4) أي: عطفَ مفردات.

(*) كذا في الأصل، والذي في «المغني» (ص٦٠٦) وغيره: صدر الأفاضل، وقد ذكرتُ في التعليق على «حاشية الآلوسي» ترجمتَه باختصار، وبيَّنتُ أن قصةَ تتلمذه على الزمخشري غير صحيحة. انظر: «حاشية الآلوسي» (٢/ ٣٣١) هـ (٢).

مُضاف، أي: وأمْرَ شُركائكم، ويجوز أن يكونَ مَفعولاً لِفعلٍ ثُلاثي محذوفٍ[1]، أي: واجمَعُوا شُرَكاءَكم، بِوصل الألف، ومَن قَرأ[2]: (فَاجْمَعُوا) بِوَصلِ الألف صحَّ العطفُ على قِراءتِه مِن غير إضمار؛ لأنه مِن «جَمَعَ»؛ وهو مُشترَك بين المعاني والذَّوات، تقول: جَمعتُ أمرِي، وجمعتُ شُركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠] ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، ويَجوزُ على هذه القراءة أن يكونَ مَفعولاً معه، ولكنْ إذا أمكَنَ العطفُ فهو أَولى؛ لأنه الأصلُ.

[مواضعُ لا يصحُّ جعلها منه]

وليس مِن المفعولِ معه قولُ أبي الأَسودِ الدُّؤلي(١):

١١٤ـ يا أَيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِكَ كانَ ذا التَّعْلِيمُ
اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَها عَنْ غَيِّها ... فَإذا انْتَهَتْ عَنْه فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُناكَ يُسْمَعُ ما تَقُولُ ويُشْتَفى ... بِالقَوْلِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ(٢)

(١) وذلك لأن الاسم الواقعَ بعد واو المعية في قوله: «وتأتي مثله» اسم مؤول مِن أن المصدرية والفعلِ المضارع؛ إذ التقديرُ: لا تنهَ عن خُلق وأنْ تأتيَ مِثلَه، أي: لا تنهَ عن خُلق وإتيانَك مثلَه، أي: مع إتيانِك مثله، وقد علمتَ أن الاسم المؤولَ لا يُسمى عند الجمهور مفعولاً معه.

(٢) ١١٤- هذه أربعةُ أبيات من الكامل، وهي من كلام أبي الأسود الدؤلي، وقد أنشدَ البيت الرابع جماعةٌ من النحاة منهم سيبويه (ج١ ص٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في شرحِ شواهده أنه لأبي الأسود، ومنهم الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٩)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٢٣)، وابن عقيل (رقم ٣٣٤)، وقد نسَبه أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٧٩) إلى المتوكل الليثي من أبياتٍ ذكَرها، وأنشد ابنُ عبد ربه في «العقد» (٢/ ٣٠٠ اللجنة) البيتَ الرابع من هذه الأبيات ونسَبه إلى المتوكل الليثي أيضاً(*)، وذكَر الرابعَ=

[1] فتكون الواو لعطف الجُمل.

[2] كالزهري والأعمش وعاصمٍ الجحدري. انظر: «معجم القراءات» (٣/ ٥٩١).

(*) قال البغدادي: قال الحاتمي: هذا أشرد بيت قيل في تجنب إتيان ما نُهي عنه، والبيتُ وُجد في عِدَّة قصائد، ومنه اختُلف في قائله . . . إلخ. انظر: الشاهد (٢٠٥) في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٦٤) فما بعدها.

. . . .

= فالثاني (٢/ ٣١١ اللجنة) غيرَ مَنسوبين إلى معيَّن، ووُجد في بعض نسخ الشرح زيادةُ بيتَين بعد البيت الأول، وهما قولُه:

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقام وَذِي الضَّنَى ... كَـيْـمَـا يَـصِـحَّ بِـهِ وَأَنْـتَ سَـقِـيـمُ

وَأَرَاكَ تُـلْـقِـحُ بِـالـرَّشَـادِ عُـقُـولَـنَـا ... أَبَـداً، وَأَنْـتَ مِـنَ الـرَّشَـادِ عَـدِيـمُ

وسيُنشد المؤلف هذه الأبياتَ مرةً أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأنْ مضمرةً بعد واوِ المعية في جواب النهي.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «أيُّها» أيّ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «الرجل» نعت لـ(أي)، مرفوع بالضمة الظاهرة، «المعلم» نعت للرجل، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسمُ فاعل يَعمل عمل فعله، «غيره» غير: مفعول به للمعلم، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «هلَّا» أداة تحضيض، «لِنفسك» الجار والمجرور متعلق بـ(كان)، ونفس مضاف وضمير المخاطَب مضاف إليه، «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل، «ذا» اسم إشارة فاعل (كان)، «التعليم» بدل من اسم الإشارة أو نعتٌ له أو عطفُ بَيان عليه، ويجوز أن يكون قولُه: (كان) فعلاً ناقصاً واسم الإشارة اسمه، والجار والمجرور المقدَّم متعلق بمحذوف خبره، «ابدأ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «بنفسك» الجار والمجرور متعلق بـ(ابدأ)، ونفس مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «فانهها» الفاء عاطفة، انه: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتَ هو فاعله، وضمير الغائبة مفعول به، «عن غَيِّها» الجار والمجرور متعلق بـ(انه)، وغيّ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه، «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمَّنتْ معنى الشرط، «انتهت» انتهى: فعل ماض، والتاء دالة على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى النفس؛ والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «فأنتَ» الفاء واقعة في جواب (إذا)، أنتَ: ضمير منفصل مبتدأ، «حكيم» خبر المبتدأ(*)، «فهناك» الفاء عاطفة، وهنا: ظرف مكان متعلق بـ(يسمع)، والكاف حرف خطاب، «يُسمع» فعل مضارع مبني للمجهول، «ما» اسم موصول نائب فاعل (يسمع)، مبني على السكون في محل رفع، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت؛ والجملة لا محل لها صلة الموصول، والرابطُ ضمير منصوب بـ(تقول) محذوف، والتقدير: يُسمع ما تقوله، «ويُشتفى» الواو عاطفة، يشتفى: فعل مضارع مبني للمجهول، «بالقول» جار ومجرور متعلق بـ(يشتفى)؛ وهو نائب فاعله، «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول، «ويَنفع» الواو عاطفة، ينفع: فعل مضارع، «التعليم» فاعلُه، «لا» ناهية، «تنهَ» فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحةُ قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «عن خلق» جار ومجرور متعلق بـ(تنهى)، و«تأتي» الواو بمعنى مع، تأتي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية المضمَرة بعد=

(*) وجملة (أنتَ حكيم) لا محلَّ لها جواب اسم الشرط غيرِ الجازم.

الشاهدُ في قوله: «وتأتيَ مِثْلَهُ»؛ فإنه ليس مفعولاً معه وإنْ كانَ بعد واوٍ بِمَعنَى مع ـ أي: لا تَنْهَ عن خُلق مع إتيانِكَ مِثلَه ـ لأنه ليس بِاسمٍ.

ولا نحوُ قولِك: «بِعْتُكَ الدارَ بِأثاثِها، والعَبْدَ بثِيابه»، وقولِ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، وقولِك: «جاء زَيْد مع عَمْرو»؛ فإنَّ هذه الأسماءَ وإنْ كانت مُصاحِبةً لِما قبلها لكنها ليستْ بعد الواو، ولا نحوُ قولِك: مَزَجْتُ عَسَلاً وماءً، وقولِ الشاعر:

١١٥ـ عَلَفْتُهَا تِبْنـاً وَمَاءً بارِداً حَتَّى غَدَتْ[1] هَمَّالَةً عَيْناهَا[1]

= واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى خُلق مضاف إليه(*)، «عار» مبتدأ، «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «فعلتَ» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «عظيم» نعت لـ(عار)، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ به، ويجوز أن يكون «عار» خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا عارٌ عظيم عليك، واسم الإشارة حينئذ يعودُ إلى النهي عن خُلق والإتيانِ بمثله المفهوم من قوله: «لا تنهَ عن خُلق وتأتيَ مِثلَه»، ولكن الوجه الذي ذكرناه أولاً أولى، وجوابُ إذا محذوف يدلُّ عليه سابقُ الكلام، والتقدير: إذا فعلتَ فإنه عارٌ عظيم عليكَ.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي»؛ فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مَسبوقة بواو دالةٍ على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولاً معه؛ لأنها فعل وليست باسم، ولا يجوزُ عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أنْ والفعل مفعولاً معه؛ لأنهم يَشترطون في المفعول معه أن يكون اسماً صريحاً، كما سبَق لنا بيانُه في مطلع الكلام على المفعولِ معه.

(١) ١١٥- هذا بيت من الرجز، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معيَّن، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٥٨)، وأنشد صدرَه ابنُ عقيل (رقم ١٦٥)، والأشموني (رقم ٤٤١)، ويُروى صدره عجزاً في بيت آخَرَ من الرجز المصرع(**) هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْها وَارِدَا عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا

اللغة: «علفتها» تقول: علفتُ الدابة ـ من باب ضَرَب ـ وأعلفتُها بالهمزة: إذا أطعَمتَها، «تِبناً» هو =

(١) يُروى: «حتى شَتَت»، بمعنى: أقامت شتاءً. قاله البغدادي (٣/ ١٤٠)، وزاد: ولا يُعرف قائله. ورأيتُ في حاشيةِ نُسخة صحيحة من «الصحاح» أنه لِذي الرمة، ففتشتُ «ديوانَه» فلم أجِدْه فيه. اهـ

(*) والمصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها معطوف على مصدر متصيَّد من الكلام قبله، والتقدير: لا يَكن منك نهيٌ عن خُلُق وإتيانُ مثلِه.

(**) تقدم أن مثل هذا مقفى لا مصرع. انظر: (ص٤٠٣).

. . . .

= بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة ـ قصبُ الزرع بعد أن يجفَّ ثم يُداسَ، «هَمَّالة» صيغة مبالغة من قولهم: هَمَلَتْ عينُ فلان: إذا أرسلتْ دمعَها إرسالاً.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أولُ، «تبناً» مفعول ثانٍ، «وماء» الواو عاطفة عطفت جملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: وسقيتُها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، وستعرف كلاماً آخَرَ في ذلك، «بارداً» صفة لـ(ماء)، «حتى» حرف غاية وجر، «غدت» غدَا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «همالةً» حال من فاعل (غدتْ)، «عيناها» عينَا: فاعل (غدت)، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وعينا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، و(غدت) مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوكٍ بـ(أنْ) محذوفةً، وهذا المصدر مجرور بـ(حتى)، والجار والمجرور متعلق بـ(علف)، وتقدير الكلام: علفتُها تبناً وسقيتُها ماءً إلى غَدْوِها همالةً عيناها.

الشاهد فيه: قوله: «وماءً»؛ فإنه لا يمكن عطفُه على ما قبله؛ لِكون العامل في المعطوف عليه لا يصحُّ تسليطُه على المعطوف مع بقاءِ معنًى هذا العامل على حالِه.

ولِلعلماء ثلاثة آراءٍ في تخريج هذا البيت ونحوِه:

أحدُها: أن قوله: «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولاً معه كما لا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطفَ مفردٍ على مفرد، بل هو مفعولٌ لِفِعل محذوف يُناسبه، وهذا الوجهُ هو الذي ذكَره المؤلف ههنا، وهو الذي أعربْنا البيتَ على مُقتضاه، وهو قول الفارسي والفراء وجماعة، وإنما لم يَجزْ عند هؤلاء جعلُه مفعولاً معه لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مَع، وستَعرف في بيان الوجه الثاني سِرَّ عدمِ صَلاحيتها لِلدلالة على معنَى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه: لأنه إذا لم يصحَّ العطف في الاسم الذي بعد الواو لِمانِع لفظي أو معنوي انتَصب على أنه مفعولٌ معه، وقد ذكر هذا الوجه ابنُ عقيل.

فأما المؤلفُ في «أوضحه» فقد أنكر ذلك، ووجهُ الإنكار أن كونه مفعولاً معه يقتضي أن تكون الواوُ الداخلة عليه واوَ المعية، وواوُ المعيَّة تَقتضي أن يكونَ ما بعدها مُصاحباً لِما قبلها في انصباب العاملِ عليهما، ومعنى ذلك أن يكون تسلُّطُ العامل على ما قبل الواو هو وقتَ تَسلُّطه على ما بعدها، ولا شكَّ أن ذلك مُنتفٍ ههنا، ضرورةَ أنه يُعطيها العَلَفَ في وقتٍ غيرِ الوقت الذي يُقدِّمُ لها فيه الماءَ.

والوجه الثالث: أنه معطوفٌ على ما قبله عطفَ مفردٍ على مفرد، ولكنْ بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتُها» معنًى يصحُّ أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً، وهذا رأيُ الجرمي والمازني والمبرد وأبي عُبيدة والأصمعي واليَزيدي، وتقدير الكلام عندهم: أنلتُها تِبناً وماءً، أو قدَّمتُ لها تبناً وماءً، أو نحوُ ذلك، فافهمْه والله يُرشدك ويَتولاك.

وقولِ الآخَرِ:

١١٦- إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[(١)]

(١) ١١٦- هذا بيتٌ من الوافر، وهذا البيت من كلام الراعي النُّمَيري، من قصيدة مَطلعُها قوله:

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أنْ تُبِينَا لَنَا خَبَراً، وَأَبْكَيْنَ الحَزِينَا

وقد استشهد بهذا الشاهد المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ٢٥٩)، والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٢).

اللغة: «آيات حبي» الآيات: جمعُ آية، وهي العلَامة، وأراد علاماتِ دار الحبيب وما بقي من آثارها، وقد جرتْ عادتهم أن يَستخبروا الرسوم ويُسائِلوا الأطلال؛ إظهاراً لشدة جزعهم، «الغانيات» جمع غانِية، وهي المرأة التي استغنتْ بجمالها عن الزِّينة، ويقال: هي التي استَغنت بِبَيت أبيها عن أن تُزَفَّ إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنتْ بِزوجها عن التطلُّع إلى الرجال، «بَرزن» ظَهرن، «زجَّجن» رَقَّقْن ودَقَّقن.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يُستقبل من الزمان خافضٌ لِشرطه منصوب بجوابه، «ما» زائدة، «الغانياتُ» فاعل لفعل محذوف يُفسره المذكور، أي: إذا ما بَرز الغانيات، والجملةُ من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «برزن» فعل وفاعل، والجملةُ لا محل لها مفسرة، «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله (برز)، «وزجَّجن» الواو حرف عطف، زجَّجن: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة (برز الغانيات)، «الحواجب» مفعول به لـ(زججن)، «والعيونَا» الواو حرفُ عطف، العيونَا: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وكَحَلْنَ العُيون، وهذا الفعلُ مع فاعله ومفعوله جملةٌ معطوفة بالواو على جملة (زَجَّجن الحواجب)، وجوابُ (إذا) في بيتٍ بعد بيت الشاهد وهو قولُه:

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ اليَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونَا

الشاهد فيه: قوله: «والعيونَا» فإن هذه الكلمة لا تَصلح أن تكون معطوفةً على ما قبلها عطفَ مفرد على مفرد؛ لانتفاء اشتراكِ المعطوف - وهو العيونُ - مع المعطوف عليه - وهو الحواجبُ - في العامل - وهو زَجَّجن؛ لأن التزجيجَ - الذي هو التدقيقُ والترقيق - يكون للحواجب دون العيونِ، ولا يَصلح قوله: «العيون» أن يكون مفعولاً معه؛ لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يُفيد شيئاً، ولذلك أوجب فيه المؤلف - تَبعاً لجماعة من النحاة - واحداً من أمرَين، فإما أن تضمن العامل - وهو زججن - معنَى فعل آخر يصح تسليطُه عليهما، مثل: جَمَّلن وحَسَّنَّ ونحوهما، وحينئذ يكون الثاني معطوفاً على الأول عطفَ مفردٍ على مفرد، وقد بَيَّنَّا مثلَ هذا في الشاهد السابق، وإما أن تجعلَ «العيون» مفعولاً به لفعلٍ محذوف على ما قرَّرناه في إعراب البيت.

ومِن جميع ما بيَّنه المؤلف وبيَّنَّاه في شرح هذا الشاهد والذي قبله تَعلم أن للاسم الواقعِ بعد الواو أربعَ حالات، الأولى: أن يكون بحيث يجبُ عطفُه على ما قبل الواو، والثانية: أن يكون بحيث=

لأنَّ الواو ليستْ بِمَعنى مع فِيهن، وإنما هي في المثالِ الأولِ لِعَطفِ مُفردٍ على مُفردٍ، واستُفِيدت المعيَّةُ مِن العامل ـ وهو «مَزجتُ» ـ وفي المثالَين الأَخِيرين لِعَطفِ جُملة على جملةٍ، والتقديرُ: وسَقَيتُها ماءً، وكَحَلْنَ[1] العُيُونا، فحُذِفَ الفعل والفاعل وبَقِي المفعول، ولا جائز أن يكونَ [الواوُ] فِيهما لِعَطف مفردٍ على مُفردٍ؛ لِعَدم تَشارك ما قبلها وما بَعدها في العامِلِ؛ لأن «عَلفتُ» لا يَصِحُّ تَسلُّطه على الماء، و«زَجَّجْنَ» لا يَصح تَسلُّطُه على العُيُون، ولا أن تَكونَ للمصاحبة؛ لانتفائِها في قوله: «عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً»، ولِعَدم فائدتها في «وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونا»؛ إذْ مِنَ المعلُوم لكلِّ أَحد أَن العيونَ مُصاحِبة لِلحَواجب.

[«كلُّ رجل وضَيعتُه»]

ولا نحوُ: «كلُّ رَجلٍ وَضَيْعَتُه»؛ لأنه وإن كَانَ اسماً واقعاً بعد الواو التي بِمَعنى مع لَكنَّها غيرُ مَسبوقة بفعلٍ ولا ما في مَعناه، ولا نحوُ: «هَذا لكَ وأباكَ» ونحوِه على أن يكونَ «أَباك» مَفعولاً معه منصوباً بما في «ها» مِن مَعنَى أُنَبِّه، أو بما في «ذا» من معنى أُشِير، أو بما في «لَك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأنَّ كلًّا مِن «ها» و«ذا» و«لك» فيه معنى الفعل دُونَ حُروفِه.

بخلافِ: «سِرْتُ والنِّيلَ» و«أنا سَائرٌ والنِّيلَ»؛ فإن العاملَ في الأولِ الفعلُ، وفي الثاني الاسمُ الذي فيه مَعنى الفعل وحروفُه، قال سيبويه[2] رحمه الله: «وأمَّا نحوُ: (هذا لكَ وأباكَ) فقَبيح؛ لأنَّك لم تَذكُر فِعلاً ولا ما في مَعناه»، وقالوا: مُرادُه بِالقبيح: المُمتنِع[3].

= يجبُ نصبُه على أنه مفعول معه، والثالثة: أن يكون بحيث يجوزُ فيه الأمران جميعاً: عطفُه على ما قبله، ونصبُه على أنه مفعول معه، والرابعة: أن يكون بحيث يمتنعُ فيه الأمران جميعاً. ولا يَعسُر عليك بعد ذلك استخراجُ مَواطن كلِّ واحدة من هذه الحالات.

(1) يجوز فيه تخفيف الحاء وتَشديدها.

(2) انظر: «الكتاب» (١/ ٣١٠).

(3) انظر مثلاً: «شرح التسهيل» (٢/ ٢٦٢) و«التذييل والتكميل» (٨/ ١٤٣).

[السادس: المشبَّه بالمفعول به]

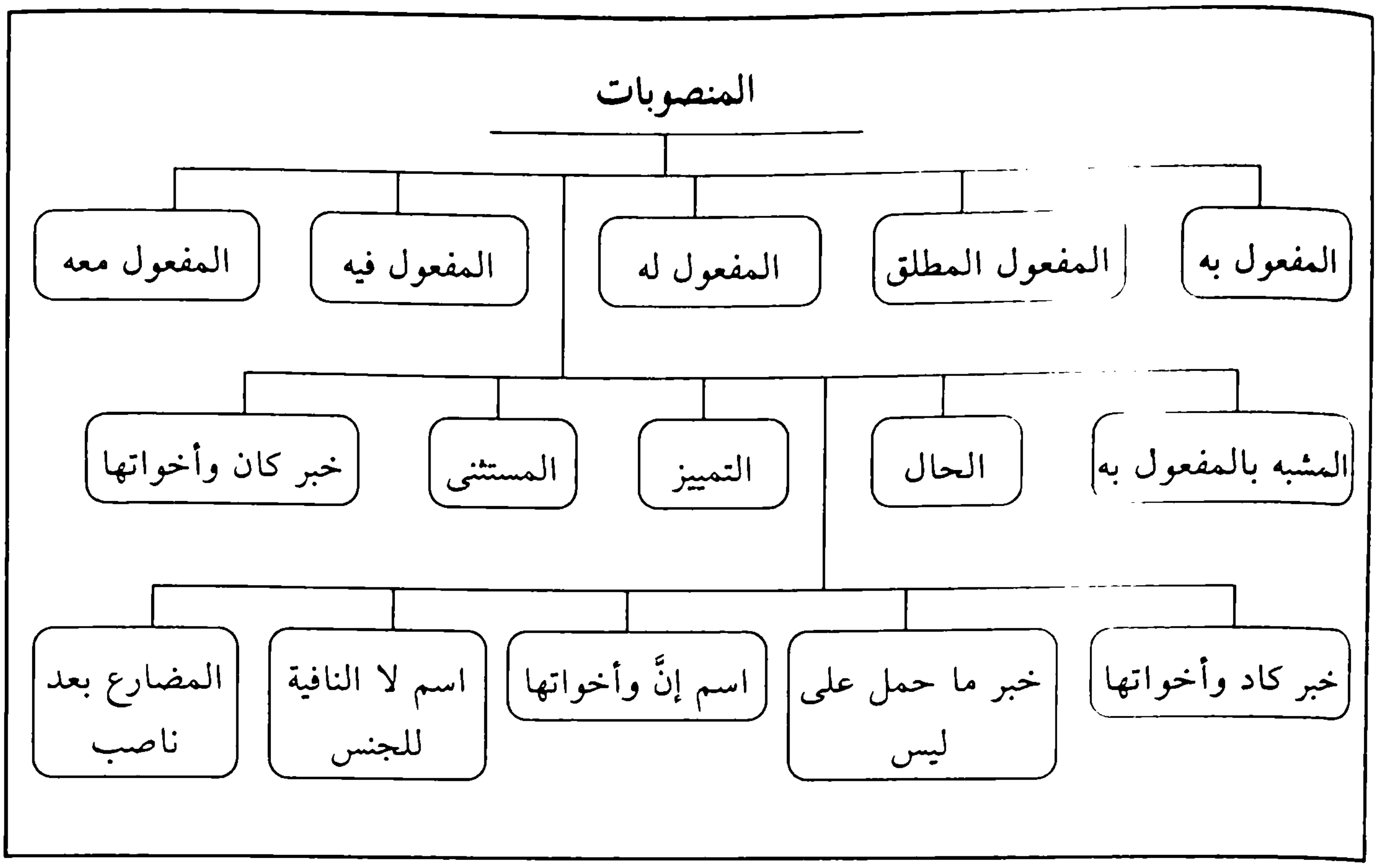
ثم قُلتُ: السَّادِسُ: المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، وَسَيَأْتِي.

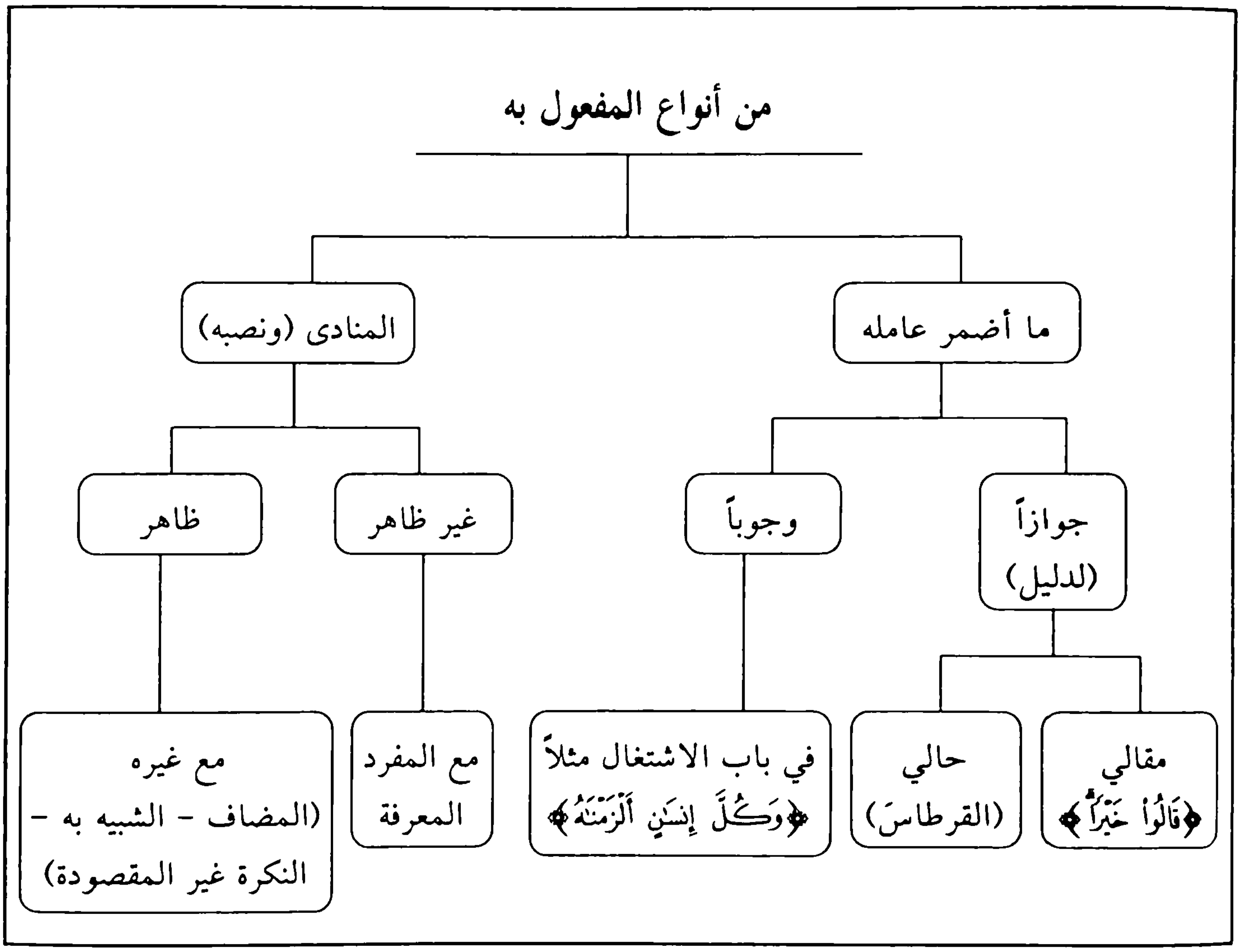
وأَقُولُ: السادسُ من المنصوبات: المشبَّهُ بالمفعولِ به، وهو المنصُوبُ بِالصِّفة المشبَّهةِ باسمِ الفاعِلِ المتعدِّي إلى واحِدٍ[1]، وذلك في نحوِ قولِكَ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بنصبِ الوجه، والأصلُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» بالرفع؛ فزيد: مبتدأٌ، وحسنٌ: خبر، ووجهُه: فاعل بحَسَن؛ لأنَّ الصفة تَعمَلُ عملَ الفِعل، وأنتَ لو صَرَّحْتَ بِالفِعل فقُلتَ: حَسُنَ ـ بضم السين وفتحِ النون ـ لَوَجب رفعُ الوجهِ بالفاعِلِيَّةِ؛ فكَذلك حَقُّ الصفةِ أن يجبَ معها الرفعُ، ولَكنَّهم قصدُوا المبالغةَ مع الصِّفة، فحوَّلوا الإسنادَ عن الوجهِ إلى ضمير مُستترٍ في الصفة راجعٍ إلى زَيْدٍ؛ لِيَقتضِيَ ذلك أنَّ الحُسْنَ قد عَمَّهُ بِجُملتِه، فقِيل: «زَيْدٌ حَسَنٌ» أيْ: هو، ثم نُصِب وجهه، وليس ذلك على المفعُولِيَّة؛ لأن الصفة إنما تتعدَّى تَبعاً لِتَعدِّي فِعلها، وحَسَنَ الذي هو الفِعل لا يتعدَّى، فكَذلك صفتُه التي هي فَرْعُه، ولا على التَّمييز؛ لأنَّه مَعرفةٌ بِالإضافة إلى الضَّمير، ومَذهب البصريّين ـ وهو الحقُّ ـ أنَّ التَّمييزَ لا يَكون معرفةً، وإذا بَطَلَ هذانِ الوَجهانِ تَعَيَّنَ ما قُلنَا مِنْ أنه مُشَبَّهٌ بِالمفعول به، وذلك أنَّه شُبِّهُ حَسَنٌ بِضارب ـ في أنَّ كُلًّا منهما صِفةٌ تُثنَّى وتُجمع [وتُذكَّر][2] وتُؤنَّث، وهي طالبةٌ لِما بعدها بعد استِيفائها فاعِلَها ـ فنُصِبَ الوجهُ على التَّشبيه بِعَمرو في قولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً»، فَـ«حَسَنٌ» مُشبَّهٌ بِـ«ضارِبٍ»، و«وَجهَه» مُشبَّهٌ بِـ«عَمراً»، وسيأتي الكلامُ على هذا الباب بِأَبْسَط مِن هذا إنْ شاء اللهُ في مَوضِعه.

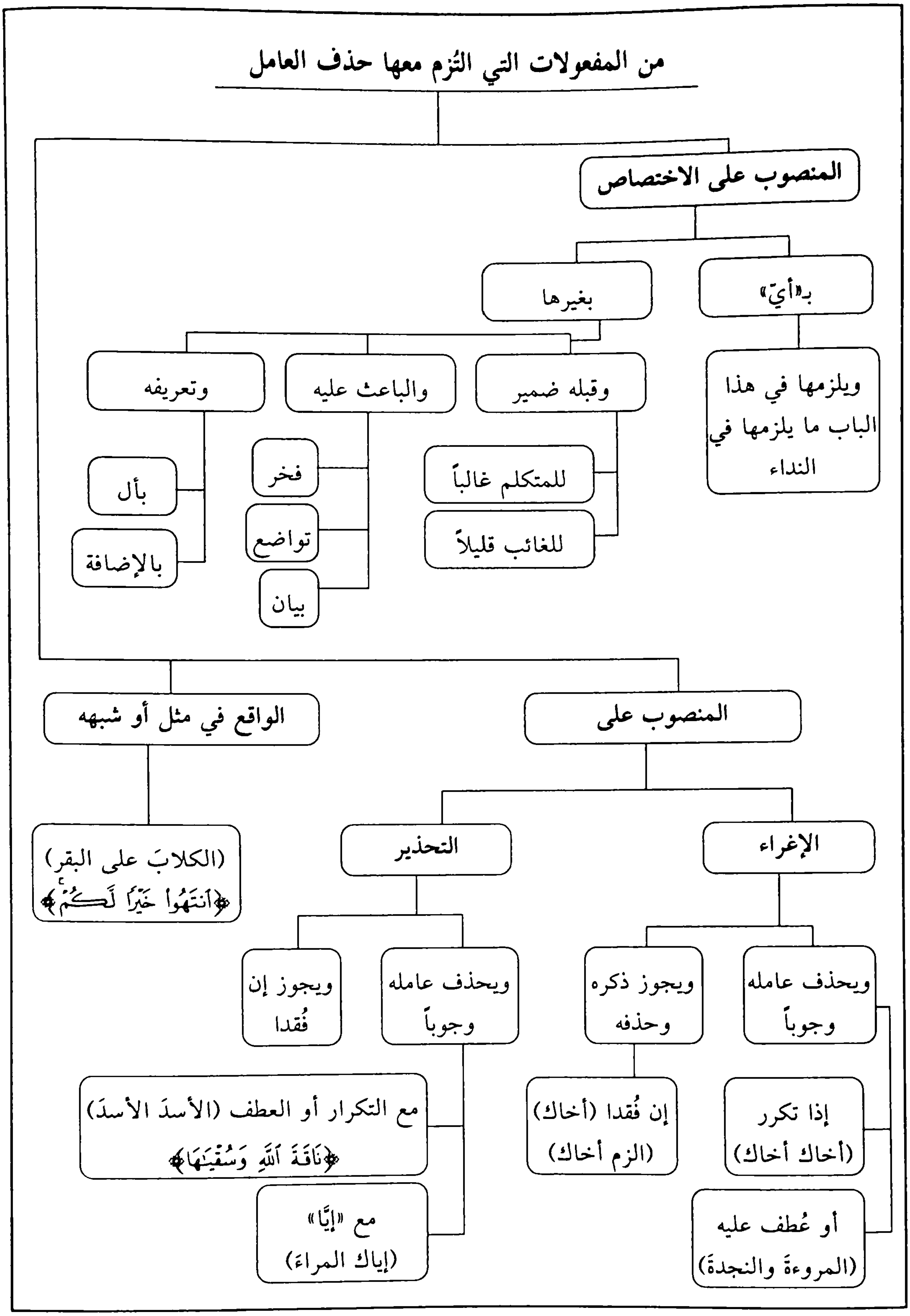
---

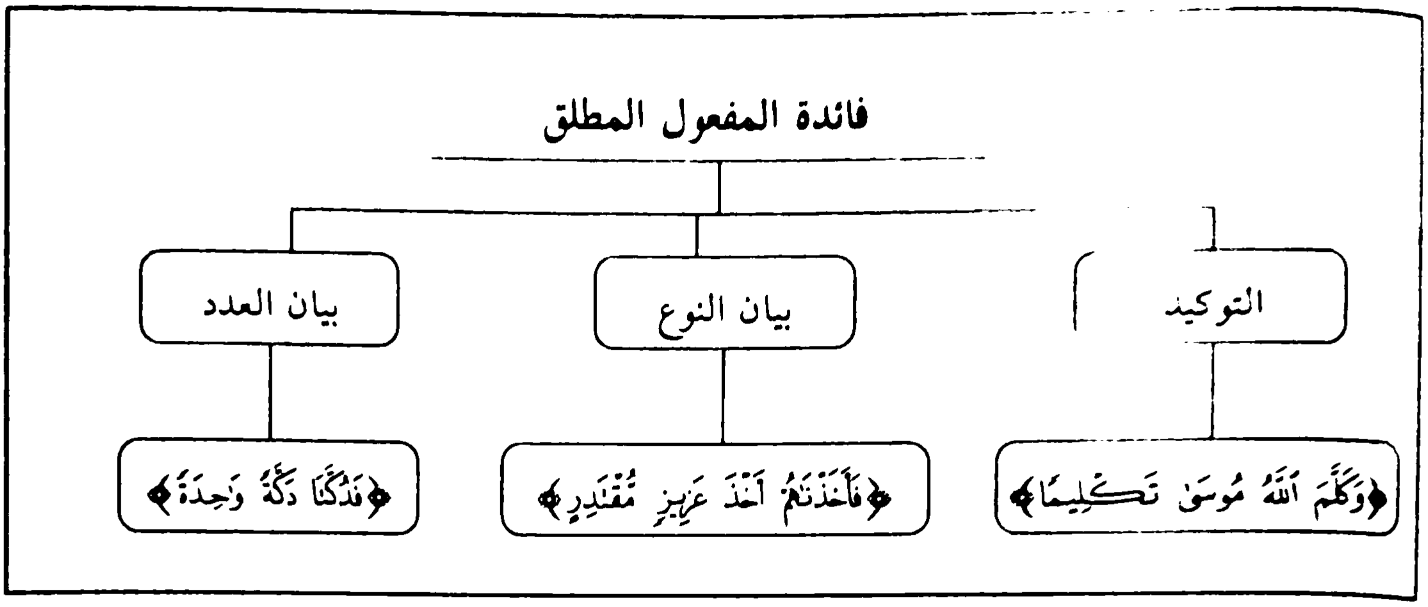
(1) هي الصفة التي استُحسن إضافتُها لِفاعلها في المعنى كما مثَّل لها المصنف، وخرج بها نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه» ونحوُ: «زيدٌ كاتبٌ أبوه»؛ لامتِناع إضافة الوصف لفاعله في الأول لالتباسه بإضافته للمفعول، ولِلُزوم إضافة الشيء إلى نفسِه في الثاني. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٤٤-٤٤٦) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٥).

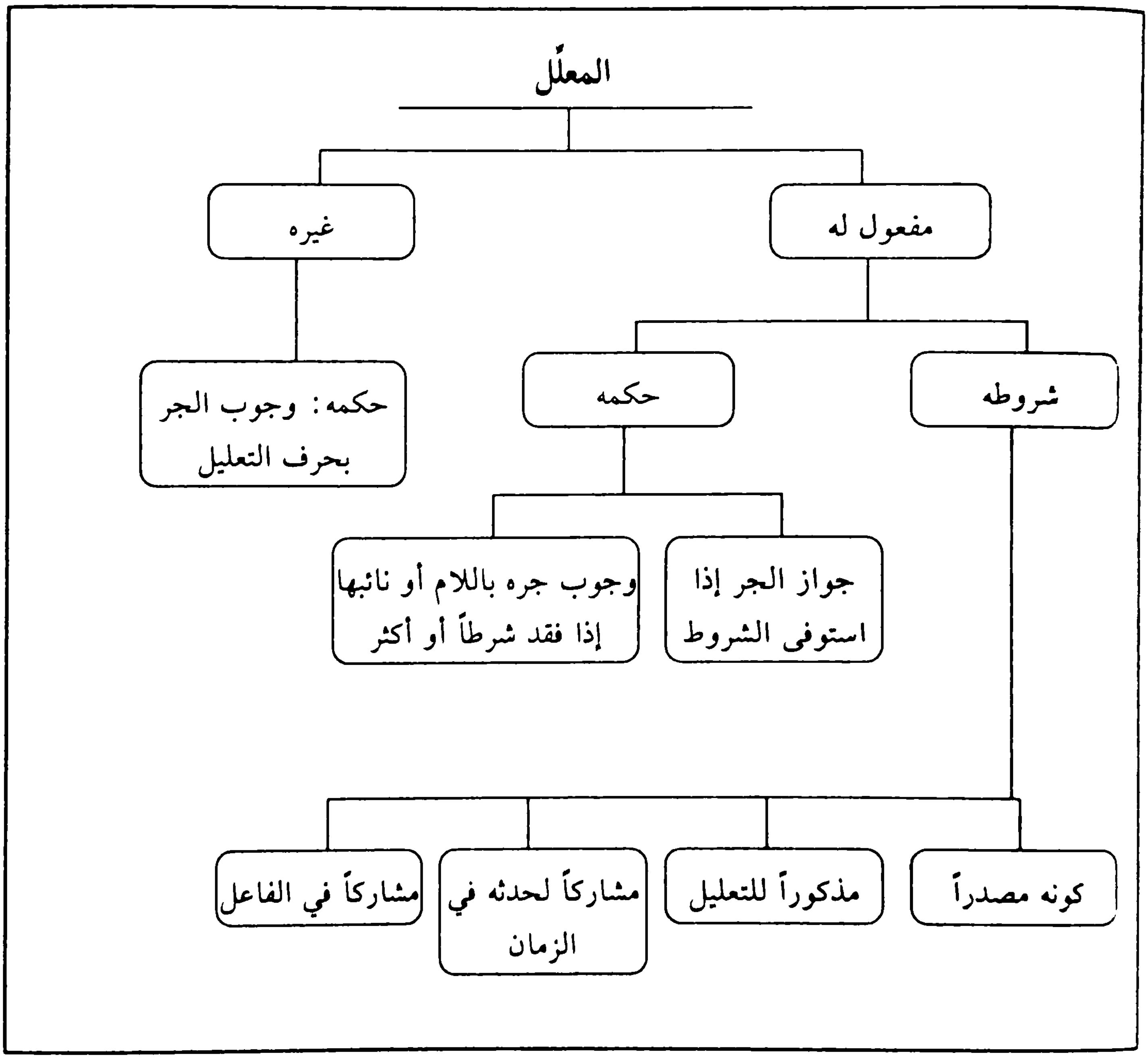
(2) كذا في الأصل، والأولى إسقاطُها كما في المخطوطات والطبعةِ التي بهامش «حاشيةِ العدوي»؛ لأن الإفراد والتذكير مَعلومان من اللفظ ابتداءً فذِكرُهما أو أحدِهما لغوٌ.


المنصوبات
المفعول به
المفعول المطلق
المفعول له
المفعول فيه
المفعول معه
المشبه بالمفعول به
الحال
التمييز
المستثنى
خبر كان وأخواتها
خبر كاد وأخواتها
خبر ما حمل على ليس
اسم إنَّ وأخواتها
اسم لا النافية للجنس
المضارع بعد ناصب


من أنواع المفعول به
ما أضمر عامله
المنادى (ونصبه)
جوازاً (للدليل)
وجوباً
غير ظاهر
ظاهر
مقالي ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾
حالي (القرطاسَ)
في باب الاشتغال مثلاً ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾
مع المفرد المعرفة
مع غيره (المضاف - الشبيه به - النكرة غير المقصودة)


من المفعولات التي التُزم معها حذف العامل
المنصوب على الاختصاص
بـ«أيّ»
ويلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء
بغيرها
وقبله ضمير
للمتكلم غالباً
للغائب قليلاً
والباعث عليه
فخر
تواضع
بيان
وتعريفه
بأل
بالإضافة
المنصوب على
الإغراء
ويحذف عامله وجوباً
إذا تكرر (أخاك أخاك)
أو عُطف عليه (المروءةَ والنجدةَ)
ويجوز ذكره وحذفه
إن فُقدا (أخاك) (الزم أخاك)
التحذير
ويحذف عامله وجوباً
مع التكرار أو العطف (الأسدَ الأسدَ) ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾
مع «إيّا» (إياك المراءَ)
ويجوز إن فُقدا
الواقع في مثل أو شبهه
(الكلابَ على البقر) ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾


فائدة المفعول المطلق
التوكيد
بيان النوع
بيان العدد
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾
﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾
﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾


المعلّل
مفعول له
غيره
شروطه
حكمه
حكمه: وجوب الجر بحرف التعليل
جواز الجر إذا استوفى الشروط
وجوب جره باللام أو نائبها إذا فقد شرطاً أو أكثر
كونه مصدراً
مذكوراً للتعليل
مشاركاً لحدثه في الزمان
مشاركاً في الفاعل

المفعول فيه

- ظرف زمان
  - مبهم
    - (صمتُ يوماً)
  - مختص
    - (صمتُ يوم الخميس)
- ظرف مكان
  - مبهم
    - أسماء الجهات الست
      - فوق - تحت. . .)
    - مشبهها في الإبهام
      - ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾
  - دال على مساحة
    - (سرتُ فرسخاً)
  - مشتق من المصدر
    - ﴿كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ﴾

المفعول معه

- سبب تأخيره
  - الاختلاف في قياسيته
  - وصول العامل إليه بواسطة
- وليس منه
  - لا تنه عن خلق وتأتي مثلَه
  - ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾
  - علفتها تبناً وماءً بارداً
  - كل رجل وضيعتُه
- يجتمع فيه
  - الاسمية
  - كونه بعد واو نص في المعية
  - سبق الواو بفعل أو ما فيه معناه وحروفه

[السابع: الحال]

ثم قُلتُ: السَّابِعُ: الحَالُ[1]، وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ، أَوْ تَأْكِيدِهِ، أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾، ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[2]، و:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي

وَيَأْتِي مِنَ الفَاعِلِ، وَمِنَ المَفْعُولِ، وَمِنْهُمَا: مُطْلَقاً، ومِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ: إِنْ كَانَ المُضَافُ بَعْضَهُ نَحْوُ: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، أَوْ كَبَعْضِهِ نَحْوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، أَوْ عَامِلاً فِيهَا، نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أَوْ خَاصًّا، أَوْ عَامًّا، أَوْ مُؤَخَّراً؛ وقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأَقُولُ: السابعُ من المنصوباتِ: الحالُ، [وهو] يُذَكَّر ويُؤنَّث، وهو الأفصَحُ، يقال: حَالٌ حَسَن، وحال حسَنَةٌ، وقد يُؤنَّث لَفْظُهَا فيُقال: حالةٌ؛ قال الشاعِر:

١١٧ـ عَلى حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حَاتِماً   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمُ[(١)]

---

(١) ١١٧- هذا بيتٌ من الطويل من كلام الفرزدق يَفتخر بإيثاره بالماء غيرَه، وقبله:

فَآثَرْتُهُ(*) لَمَّا رَأَيْتُ الَّذِي بِهِ   عَلَى القَوْمِ أَخْشَى لَاحِقَاتِ المَلَاوِمِ

وقد رواه المبرد في «الكامل» (١/ ١٣٨)، وسيُنشده المؤلف مرةً أخرى في باب البدل من هذا =

---

(1) قال الجوجري (٢/ ٤٤٧): هي قِسمان: مُؤسِّسة .. ومؤكِّدة .. وكان الأحسنُ تَقسيمَها وإفرادَ كل قِسم بحدٍّ، لكن المصنف كثيراً ما يُراعِي الاختصار، ويَحُدُّ الشيءَ المُختلفَ الأقسام بِحَدٍّ واحد، ويَأتي فيه بـ«أو» الدالَّةِ على تنويعِ المَحدودِ وانقِسامه، ومنهُ ما ذكَره في هذا المحلّ. اهـ

(2) مثَّل بمثالَين لنوع واحدٍ إشارةً إلى أن المؤكِّدةَ لِعاملها قد تكون مؤكِّدةً له معنًى فقط، كالمثالِ الأول، أو لفظاً ومعنى كالمِثال الثاني. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٤٩).

(*) في الأصل: «فآثرتُهُ بِالماء لما .. إلخ»، وهو مكسور، والصوابُ ما ذكرتُه، وهو الذي في ط الاستقامة.

وَحَدُّهُ في الاصطِلاحِ ما ذَكَرْتُ[١].

= الكتاب، للاستشهاد به على أنه قد يُبدَل الاسم الظاهر من الضمير، على تفصيلٍ في ذلك يذكره هناك، ويُروى: «ضَنَّتْ بِهِ نفسُ حاتمٍ».

الإعراب: «على حالة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر(*) في قوله: (آثر) في البيت الذي أنشدناه، «لو» حرف تعليق، «أنّ» حرف توكيد ونصب، «في القوم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (أن) تقدم على اسمه، «حاتماً» اسم (أن)، و(أن) واسمُه وخبره في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقديرُ: لو ثبت كون حاتم موجوداً، وهذا الفعلُ وفاعله شرطُ (لو)، «على جُوده» الجار والمجرور متعلق بقولِه: (ضن) الآتي، وعلى هنا بِمعنى مع، و(جُود) مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، «لَضنَّ» هذه اللام واقعة في جواب (لو)، ضنَّ: فعل ماض، «بالماء» جار ومجرور متعلق بـ(ضن)، «حاتم» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى ذلك يكون في البيت إقواءٌ، وهو اختلاف حركاتِ الرَّويِّ؛ فإنك رأيتَ أن الروي مخفوضٌ في البيت الذي أنشدناه، ولكن بعض الناس يَرويه هكذا:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

والذي في «ديوانه» (ص٨٢١) إنشادُ هذا البيت هكذا:

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ في القَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

ومِن العلماء مَن يرويه كما رواه المؤلف ولكنَّه يجر «حاتم» لِيتخلَّصَ من الإقواء، وتخريجُ ذلك عندهم أن يكون «حاتم» بالجر بدلاً من الضمير المجرور محلًّا بالإضافة في قوله: «جُودِهِ»، وسيأتي في باب البدل أن يُنشد المؤلف هذا البيت بجر حاتم على هذا التخريجِ، ونَرى في ذلك التخريج من التكلف ومخالفةِ الظاهر ما يمنع من الأخذ به، والروايةُ إما أن تكونَ على ما ذكرناه من رواية «الديوان» والتي قَبلها، وإما على ما يَذكُر هؤلاء مع التزام الإقواء، والإقواء ـ وإن يكن عيباً مِن عيوب القافية بحيث يجب ألا يقعَ في شِعر الفُحول من الشعراء ـ قد وقع فيه الكثيرون مِن فُحول شعراء الجاهلية، كالنابغة الذبياني، والكثيرونَ مِن شعراء صدر الإسلام، فلا داعيَ إلى تنزيهِ الفرزدق في هذه الكلمة عنه بتكلُّفِ الأمور البَعيدة.

الشاهد فيه: الاستشهادُ بهذا البيت في هذا الموضع في قوله: «حالةٍ»؛ حيث أنَّث لفظَ الحال بالتاء، وهي لغةٌ فيه.

(١) أما معناه في اللغة فهو: «ما عليه الإنسانُ مِن خير أو شر».

(*) كذا قال، وهو سهو؛ لأن الضمير هنا ظاهر لا مستتر، وهو تاء المتكلم.

[احترازات التعريف]

فقَولي: «وصفٌ» جِنسٌ يَدخُل تحتَه الحالُ والخبرُ والصِّفةُ(١).

وقَولي: «فضلة» فصلٌ مُخْرِجٌ لِلخبر[2]، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ».

وقَولي: «مَسُوقٌ لِبَيان هيئةِ ما هُو له» مُخرِجٌ لأمرَين:

أحدُهما: نعتُ الفَضْلة مِن نحوِ: «رَأيتُ رَجُلاً طَويلاً» و«مَررتُ بِرَجُلٍ طَويلٍ»؛ فإنه وإنْ كان وَصفاً فَضلةً لكنَّه لم يُسَقْ لِبَيانِ الهيئة، وإنما سِيقَ لِتَقييدِ الموصُوف، وجاء بَيانُ الهيئةِ ضِمْناً.

والثاني: بعضُ أَمثلةِ التَّمييز(١)، نحوُ: «لله دَرُّه فارِساً!»؛ فإنه وإنْ كان وصفاً فَضلةً لكنَّه لم يُسَقْ لِبَيانِ الهيئة، ولكنَّه سِيقَ لِبَيان جنسِ المتعجَّبِ منه، وجاءَ بَيانُ الهيئةِ ضِمناً.

وقَولي: «أو تأكيدِه . . . إلى آخره» تَمَّمْتُ به ذِكرَ أنواعِ الحال.

[أقسام الحال]

والحاصلُ أن الحالَ أَرْبَعَةُ أقسامٍ: مُبيِّنةٌ لِلهيئة[3]، وهي التي لا يُستَفاد مَعناها بِدُون ذِكرها، ومُؤكِّدةٌ لِعامِلها، وهي التي لو لم تُذكَر لأفادَ عامِلُها مَعناها، ومُؤكِّدةٌ لِصاحِبها، وهي التي يُستَفاد مَعناها مِن صَريح لفظِ صاحِبِها، ومُؤكِّدةٌ لِمَضمونِ

---

(١) هو ما كان الاسم الفضلةُ المنصوب [فيه] مشتقًا، نحو: «فارِساً» في هذا المثال، أمَّا ما كان الاسم المنصوب فيه جامداً نحو: «لله دَرُّه رَجلاً» فقد خرج عن الحدِّ من أول الأمر لأنه ليس وصفاً، وبعضُ النحاة يَجعل «فارساً» حالاً لِكونه مُشتقًّا.

---

(1) أي: وغيرُها، كالمبتدأ في نحو: القائمُ أخوك، والتمييزِ في نحو: لله دَره عالِماً. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٤٧).

(2) أي: وللمبتدأ كما تقدم.

(3) وتسمى أيضاً المؤسِّسة. «مغني اللبيب» (ص٦٠٦).

الجُملة، وهي الآتِيَةُ بعد[1] جُملةٍ مَعقودةٍ مِنِ اسمَين مَعرِفَتَين جامِدَين[2]، وهي دالَّةٌ على وصفٍ ثابِت مُستَفادٍ مِن تِلك الجُملة.

فَالمبيِّنةُ لِلهيئة كقولِك: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكباً» و«أقبَلَ عَبْدُ اللهُ فَرِحاً»، وقَولِ الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١].

والمؤكِّدةُ لِصاحِبها كقولِه تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]: وقولِك: «جاء الناسُ قَاطِبَةً» أو «كافَّةً» أو «طُرًّا»، وهذا القِسْمُ أَغْفَلَ التنبيهَ عليه جَميعُ النَّحويِّين[3]، ومَثَّلَ ابنُ مالِك[4] بالآية لِلحال المؤكِّدةِ لِعامِلِها، وهو سَهْوٌ.

والمُؤكِّدةُ لِعامِلِها كقولِك: «جاء زَيْدٌ آتياً» و«عَاثَ عمرٌو مُفْسِداً»، وقولِ الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾ [ق: ٣١]، وذلك لأنَّ الإِزلاف هو التَّقريبُ؛ فكُلُّ مُزْلَفٍ قريبٌ، وكلُّ قَريبٍ غيرُ بَعيد، وقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فإنه يُقال: عَثِيَ بالكسرِ يَعْثَى بِالفتح: إذا أَفْسَدَ.

والمؤكِّدةُ لِمَضمونِ الجُملة كقولِك: «زَيْدٌ أَبُوك عَطُوفاً»، وقولِ الشاعر:

١١٨ـ أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟(١)

---

(١) ١١٨- هذا بيت من البسيط لسالم بن دارَةَ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩)، والأشموني في باب الحال (رقم ٤٩١).

اللغة: «دارة» أكثرُ العلماء على أن دارة اسم أمِّ سالم، وبيتُ الشاهد يؤكده، ومن الناس من=

---

(1) بعديَّةُ هذه الحال هنا هي بمعنى قَبليَّةِ مضمونِ الجملة المذكورةِ سابقاً في المتن، وسيأتي مُحترزُها.

(2) أما اشتراطُ تعريفهما فلأنه لا يُؤكَّد إلا ما قد عُرف، وأما اشتراطُ جُمودهما فلأنه إذا كان أحدُ الجزءين مشتقًّا أو في حُكمه كان عاملاً في الحال، فكانت غيرَ مُؤكِّدة لِمضمون الجُملة بل لعاملها. انظر: الأشموني مع الصبان (٢/ ٢٧٦) و«شرح الجوجري» (٢/ ٤٥٠-٤٥١).

(3) قال الخطيب في تحقيق «المغني» (٥/ ٤٣٠): هذا كلامٌ مردود على المصنف، وانظر ما يلي: «الفريد» [أي: للمنتجب الهمذاني] (٢/ ٥٩٥)، و«إعراب النحاس» (٢/ ٧٦)، و«البحر» (١/ ١٣٤)، و«الكتاب» (١/ ١٨٨-١٨٩) [بولاق] . . . إلخ.

(4) في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٥٥-٣٥٦) وتبعه ابنُه في «شرح الألفية» (ص١٣٣).

وأشَرْتُ بِقَولي: «قَبلَه» إلى أنه لا يَجُوز أن يقالَ: «عَطُوفاً زَيْدٌ أبُوك» ولا «زَيْدٌ عَطُوفاً أَبُوك».

[مجيء الحال من الفاعل والمفعول]

ثم بَيَّنتُ أنَّ الحال تارةً يَأتي من الفاعِل، وذلك كما [كنتُ] مَثَّلْتُ به مِن قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]؛ فإنَّ ﴿خَآئِفًا﴾ حالٌ مِن الضمير المستتِر في (خَرَجَ) العائدِ على مُوسى عليه السلام.

وتارةً يَأتي من المفعُولِ[1] كما [كُنتُ] مَثَّلتُ به مِن قَولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]؛ فإن ﴿رَسُولًا﴾ حالٌ مِن الكافِ التي هي مَفعولُ (أرسلنا).

وأنه لا يَتوقَّفُ مجيءُ الحال مِن الفاعل والمفعولِ[2] على شَرطٍ.

= قال: دارةُ لقب جده، واسمُه يَربوع، وهو سالم بن مُسافِع بن يربوع، وقيل: مسافع بن عُقبةَ بنِ يربوع.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«دارة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لِلعَلمية والتأنيث، «معروفاً» حال، «بها» جار ومجرور متعلق بـ(معروف)، «نسبي» نسب: نائب فاعل لـ(معروف)، وهو مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه، «وهل» حرف استفهام إنكاريّ، «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقدم، «يا» حرف نداء، «للناس» اللام لام الاستغاثة، وهي حرفُ جر، الناس: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه (يا)، أو بنفسِ (يا)، على الخلاف المشهور، وجملةُ الاستغاثة مُعترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب، «من» حرف جر زائد، «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «معروفاً»؛ فإن هذه الكلمة حالٌ أكدت مضمونَ الجملة التي قبلها.

---

(1) أهملَ شرح الآتيةِ من الفاعل والمفعول معاً والتمثيلَ لها مع ذِكرها في المتن، ومثالُها: «لَقِيتُه راكِبَينِ»، وقال عنترةُ:

مَتى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

انظر: «المفصل» (ص٧٩).

(2) أي: ومنهما معاً.

[مجيء الحال من المضاف إليه وشروطُه]

وإلى أنها تَجيءُ مِن المُضاف إليه، وأن ذلكَ يتوقَّف على واحدٍ مِن ثلاثةِ أُمورٍ:

أحدُها: أن يكونَ المُضاف بَعضاً مِن المضافِ إليه، كما في قولِه تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فـ﴿مَيْتًا﴾ حالٌ مِن (الأخ)، وهو مخفوضٌ بإضافة (اللحم) إليه، والمضافُ بَعضُه، وقولِه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[1] [الحجر: ٤٧].

والثاني: أن يكونَ المضافُ كبَعضٍ مِنَ المُضاف إليه في صِحَّةِ حَذفِه والاستِغناءِ عنه بالمُضاف إليه[2]، وذلك كقَولِه تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، وهو مخفوضٌ بإضافةِ (المِلَّة) إليه، وليست المِلَّة بعضَه، ولكنَّها كبَعضِه في صِحَّة الإسقاط والاستِغناءِ بِه عنها، ألا تَرى أنه لو قِيل: بل اتَّبِعُوا إبراهيمَ حَنيفاً ـ صَحَّ؟ كما أنه لو قِيل: أيحبُّ أَحدُكم أنْ يَأكلَ أخاه مَيتاً، ونَزَعنا ما فِيهم مِن غِلٍّ إخواناً ـ كان صَحيحاً.

الثالثُ: أن يكونَ المضافُ عامِلاً في الحال، كما في قولِه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، فـ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من الكافِ والميم المخفُوضة بإضافةِ (المرجع)، والمرجعُ هو العامِل في الحال، وصحَّ له أن يَعملَ لأن المعنَى عليه مع أنه مَصدَرٌ؛ فهو بِمَنزلةِ الفِعل، ألا تَرى أنه لو قِيل: إليه تُرجَعون جميعاً، كان العاملُ الفعلَ الذي المصدَرُ بِمَعناه؟

[أحكام الحال أربعة]

ثم بيَّنتُ أنَّ لِلحال أحكاماً أَربعةً، وأنَّ تِلك الأَرْبَعةَ رُبَّما تخلَّفتْ.

---

(1) أي: فـ﴿إِخْوَانًا﴾ حالٌ مِن الضمير (هم)، وهو مخفوضٌ بإضافة (الصدور) إليه، والمضافُ بَعضُه.

(2) ويُغتفر في هذا النوع وفيما قبله كونُ العامل في الحال غيرَ العامل في صاحبِها؛ لأنَّ المضاف إليه مع المضاف في ذلك كالشيء الواحد، فصحَّ مجيءُ الحال منه خلافاً لمن منع ذلك كأبي حيان. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٥٤) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٨)، و«الهمع» (٢/ ٢٣٥).

[١- الانتقال]

فالأولُ: الانتِقالُ؛ ونَعني به أن لا يكونَ وَصفاً ثابِتاً لازِماً[1]، وذلك كقولِك: «جاء زيدٌ ضاحِكاً»، ألا ترى أنَّ الضحكَ يُزايِلُ[2] زيداً، ولا يُلازِمُه؟ هذا هو الأصلُ، ورُبَّما جاءتْ دالَّةً على وصفٍ ثابِتٍ، كقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: مُبيَّناً، وقولِ العرب: «خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا[3] أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، فالزرافة ـ بفتح الزاي ـ مفعول لخَلقَ، ويديها بدلٌ منها [بَدَلَ] بعضٍ من كلٍّ، وأطولَ: حال من الزرافة، ومن رجليها: متعلق بأطول.

[استطراد في لفظ «الزرافة»]

وقد عاب بعضُ الجُهَّال ما جَزَمتُ به من فتحِ الزاي، وقال: فيها الفتح والضمُّ، فبيَّنتُ له أنَّ هذه اللفظة ذكَرها أبو مَنصورٍ مَوهوبُ بنُ الجواليقيّ[4] في كتابه فيما تَغلَط فيه العامَّةُ، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامَّةُ تَضُمُّه ما نصُّه: وهي الزَّرافةُ ـ بفتح الزاي ـ لِهذه الدابَّةِ التي جُمعت فيها خِلَقٌ شتَّى[5]، مأخوذةٌ من قولهم للجمع من الناس: «زَرَافة» بالفتح، وهو الوجهُ، والعامَّةُ تَضمُّها[6]. انتهى كلامُه، واللغاتُ الشاذَّةُ

---

(1) في «التصريح» (١/ ٥٧٢): لأنها مأخوذة من التحوُّل، وهو التنقُّل، قاله أبو البقاء.

(2) المُزايَلةُ والزِّيال: المُفارَقة، والحبيبُ المُزايِل: المُباين، ويُقال: خالِطُوا الناسَ وزايِلُوهم، أي: فارِقُوهم في الأفعال. «تاج العروس» (ز ي ل).

(3) كذا حكاه سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٥٥)، وبعضُهم يقول: «يداها أطولُ» بالرفع، فـ«يداها»: مبتدأ، و«أطولُ» خبره، والحالُ الجملةُ. اهـ انظر: «الصبان» (٢/ ٢٥٣) و«التصريح» (١/ ٥٧٢).

(4) هو موهوبُ بن أحمد أبو منصور ابن الجواليقيِّ، نِسبةً إلى عمل الجَوالِيق وبَيعِها، عالم بالأدبِ واللغة، مولدُه ووفاته ببغداد، وهو من مَفاخرها، كان كثيرَ الصمت، شديدَ التحري فيما يَقول، مُتقِناً مُحقِّقاً، ربما توقَّف في المسألة الظاهرة حتى يَتيقَّن. مِن كتبه «المعرَّب»، و«تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة» و«شرح أدب الكاتب». توفي سنة ٥٤٠ هـ. «الأعلام» (٧/ ٣٣٥).

(5) رأسُها كرأس الإبل، وقرنُها كقَرنِ البقرة، وجِلدُها كجِلد النمر، وقوائمُها وأظلافُها كالبَقر، وذَنَبُها كذَنَب الظَّبي. «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (٢/ ٧). وقد قالوا فيها بتركب خلقها، وممن ردَّه الجاحظ. انظر: «الحيوان» (١/ ١٤٢-١٤٣) و(٧/ ٢٤١) فما بعدها.

(6) ممن ذكر مثله ابن مكي الصقلي في «تثقيف اللسان وتلقيح الجَنان» (ص٩٥).

لا تُحصَى، وإنما يُعمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بِلُغتهِم[1].

[٢- الاشتقاق]

الثاني: الاشتقاقُ، وهو: أن تكونَ وَصفاً مَأخوذاً مِن مصدرٍ[2]، كما قدَّمْناه من الأمثِلة، ورُبما جاءتِ اسماً جامِداً[3] كقوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]، فـ﴿ثُبَاتٍ﴾ حالٌ من الواو في ﴿ٱنفِرُواْ﴾، وهو جامدٌ، لَكنَّه في تأويلِ المُشتَقِّ، أيْ: مُتفرِّقين، بِدليلِ قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]. وقد اشتملتْ هذه الآيةُ على مجيءِ الحال جامدةً، وعلى مجيئِها مُشتقَّةً.

[٣- التنكير]

الثالث: أن تكونَ نكرةً[4]، كجَميع ما قدَّمناهُ من الأمثِلة، وقد تَأتي بلفظِ المُعرَّف بالألف واللام، كقولِهم: «ادْخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»[5]، و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ»[6][1]،

(١) وقعتْ هذه الكلمة قطعةً في بيت من الوافر، وهو قولُ لبيد بن ربيعة العامري:
فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَم يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ =

(1) القاعدة التي ذكَرها جميلةٌ، لكنْ يُشكل على كلامه في الحرف الذي هو بِصدده قولُ الجوهري في «الصحاح» - بعد أن التزم إيرادَ الصحيح فقط فيه -: والزَّرافة والزُّرافة بفتح الزاي وضمِّها مخففةَ الفاء: دابَّة . . . إلخ.

(2) أي: لأنها صفةٌ لصاحبِها في المعنى، وهي لا تكونُ إلا مُشتقَّة. «حاشية الخضري» (١/ ٤٧٣).

(3) يكثرُ ذلك في مواضع؛ منها الحال الموصوفة والدالَّة على سِعر أو عدد أو مُفاعلةٍ أو تَشبيه أو فرع أو أصلٍ، وأمثلتها: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، «بِعتُه مُدًّا بكذا»، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، «بعتُه يداً بِيَد»، «كرَّ زيدٌ أسداً»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾، ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾. انظر: «أوضح المسالك» (٢/ ٢٩٩).

(4) أي: لأنها الأصلُ والبيانُ حاصلٌ بها، ولأن الغالبَ في الحال أن تكون مُشتقة، وصاحبُها معرفة، فإذا كانت معرفة وصاحبها منصوب رُبما تُوهم أنها صفةٌ، ثم حُمل غير المنصوب عليه. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٥٤-٤٥٥) و«بلوغ الأرب» (ص٢٠٨).

(5) أي: مرتَّبين.

(6) أي: معتركةً كما قدَّره الشارح في كُتبه وغيرُه من المصنِّفين ومِنهم المحقق هنا والأشموني في «منهج السالك»، قال الصبان: لو قال: أي: مُعارِكةً كما قال ابنُ الخباز لكانَ أحسنَ؛ لأن اسمَ فاعلِ «العِراك» مُعارِك لا مُعترِك. اهـ

و«جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»(١) أيْ: جَميعاً، و«ألْ» في ذلك كُلِّه زائدةٌ.

وقد تأتي بلفظ المُعَرَّفِ بالإضافةِ(1)، كقولهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» أي: مُنفرِداً، و«جاؤوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»(٢) أيْ: جميعاً(٣).

= يصفُ هذا الشاعر حمارَ وحش ألجأ أُتُنَه إلى أن ترد الماءَ مجتمعةً يَدفع بعضها بعضاً؛ فالضمير المستتر في «أرسلها» لِلحمار، والبارزُ لِلأُتن، والعراك: أي: مُعتركة يدفع بعضُها بعضاً، ولم يذُدْها: أي: لم يمنعها عن ذلك الاعتراكِ، ونغصُ الدخال: أي: تنغُّصها من مداخلة بعضها في بعض بسببِ ازدحامها على الماء طَلباً للشرب، ومحل الاستشهاد قوله: «العراكَ»، فإنه مصدر مقترن بـ«أل»، ففيه شيئان كل واحد منهما خلافُ الأصل في الحال، الأول: كونُه مصدراً مع أن الأصل أن تكون الحال وصفاً، والثاني: كونُه معرفة بدخول الألف واللام عليه مع أنَّ الأصل في الحال أن تكون نكرةً.

(١) يقال: جاء القومُ الجماءَ الغَفيرَ، ويقال أيضاً: جاؤوا جماءَ غفيراً، بالتنكير في الصفة والموصوف جميعاً، ويقال أيضاً: جاؤوا جماءَ الغفير، بالإضافة، ويقال أيضاً: جاؤوا جمَّ الغفير، بالإضافة أيضاً: ويقال أيضاً: جاؤوا الجمَّ الغَفيرَ، بالوصف، والجماءَ ـ بفتح الجيم وتشديدِ الميم ـ وصفٌ من الجُموم، وهو الكثرة، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، وإنما أنثوا الجماءَ لأنه في الأصل وصف لمؤنث، كان أصل الكلام: جاء القوم الجماعةَ الجماءَ، والغفير: فعيل بمعنى فاعل من الغَفْر، وهو السَّتْر، وُصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يَستُرون وجه الأرض، وكان حقُّ الكلام أن يقال: جاؤوا الجماعةَ الغفيرة؛ لأن فَعِيلاً إذا كان بمعنى فاعل تلحقُه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثاً، إلا أنهم ربما حَذفوا التاء تشبيهاً لِفَعيل بمعنى فاعِل بِفَعِيل بمعنى مَفعول في عدم لحاق التاء مع المؤنث، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ في بعض التخريجات، وكما قالوا: رِيح خَرِيق.

(٢) القَضُّ في الأصل: مصدرٌ بمعنى الكسر، والمرادُ به ههنا معنى اسم الفاعل، والباءُ في قولهم «بِقَضيضهم» بمعنى مع، فيصير حلُّ العبارة: جاؤوا قاضَّهم مع قَضيضِهم: أي: كاسرهم مع مكسورهم، ولو رفعتَ «قَضُّهم» لجاز أن يكون بدلاً من واو الجماعة في «جاؤوا»، أو مبتدأً خبرُه الجار والمجرور، والجملة حالٌ.

(٣) أشار المؤلف بقوله: «أي: جميعاً» في هذا الموضع وفي الموضع السابق وغيره مما ذَكره من التأويل بنكرة إلى أنه يَختار أن الحال إذا وقعتْ في كلام العرب معرفةً فهي على التأويل بنكرة، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يُوجبون أن تكون الحال نكرةً، وفي المسألة قولان آخَران: أحدُهما: قولُ يونس بن حبيب شيخِ سيبويه وجمهور البغداديين، وحاصلُه أنه يجوز مجيء الحال معرفةً مطلقاً، نعني سواءٌ أكانت في معنى الشرط أم لم تكنْ، وثانيهما وهو قولُ جمهور الكوفيين، =

(1) أي: فيُحكم بأنه نكرة لم يَتعرَّف بها. «توضيح المقاصد» (٢/ ٦٩٥) و«شرح الجوجري» (٢/ ٤٥٥).

وقد تَأتي بلفظ المُعرَّف بالعَلَمِيَّةِ، كقولِهم: «جَاءَتِ الخيلُ بَدَادِ» أيْ: مُتبدِّدَةً[1]؛ فإن بَدَادِ في الأصلِ عَلَمٌ على جنسِ التبدُّدِ، كما أنَّ فَجارِ عَلَمٌ لِلفَجْرَة.

[٤- عدم تنكير صاحبها]

الرابع: أن لا يكونَ صاحبُها نكرةً مَحضةً[2]، كما تقدم مِن الأمثِلة؛ وقد تَأتي كذلك كما رَوى سيبويه[3] مِن قَولهم: «عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضاً»، وقال الشاعرُ وهو عَنترةُ العَبسي:

١١٩- فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[1]

= وحاصلُه أنه يجوز مجيءُ الحال معرفةً إذا كانت بمعنى الشرط، نحو قولك: محمدٌ الراكبَ أوجَهُ منه الماشيَ ـ بنصب كلٍّ من الراكب والماشي ـ وهو بمعنى: إذا رَكِب وإذا مَشَى.

(١) ١١٩- هذا بيت من الكامل من مُعلَّقة عنترةَ بن شداد العَبسي التي مطلعُها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

اللغة والرواية: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو في الأصل صفةٌ لِموصوف محذوف، والحلوبة تُستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، ويُروى في مكانه: «خَلِيَّة»، والخلية أن يُعطف على الحوار ثلاث نِياقٍ، ثم يَتخلَّى الراعي بواحدة منهن، فتِلك هي الخَلِيَّة، «سُوداً» يروى بالرفع وبالنصب، وسنبين وجهَ الروايتين، «كخافية» للطائر أربع خوافٍ، وهن من ريش الجناح مما يَلي الظهر، «الأسحم» الأسود.

الإعراب: «فيها»[*] جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «اثنتان» مبتدأ مؤخر، «وأربعون» معطوف عليه، «حلوبة» تمييز، «سوداً» مَن رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون صفة لـ(حلوبة)، الثاني: أن يكون حالاً من العدد، الثالث: أن يكون حالاً من (حَلوبة)، ومَن رَواه بالرفع فهو نعتٌ لِقوله: اثنتان وأربعون، قال التبريزي: «فإن قيل: كيف جاز أن يَنعتهما وأحدُهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتَمَعا، فصارا بمنزلة قولك: جاءني زيد وعمرٌو الظَّريفان». اهـ كلامه. «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(سُود)، وخافية مضاف، و«الغراب» مضاف إليه، «الأسحم» نعتٌ للغراب. =

(1) أي: مُتفرقة.

(2) لأن الحال وصاحبَها في المعنى خبرٌ ومخبَر عنه، فالأصل في صاحبِها التعريف، كما في المخبر عنه. «بلوغ الأرب» (ص٢٠٨) و«شرح الجوجري» (٢/ ٤٥٧).

(3) في «الكتاب» (٢/ ١١٢)، قال: زعم الخليل أن هذا جائز . . . والرفعُ الوجهُ.

(*) الضمير عائد على الركاب في بيت سابق.

فحَلوبة: لِتمييز العدد[1]، وسُوداً: إما حالٌ من العَدَد، أو مِن حَلُوبة، أو صِفةٌ لِحلوبة، وعلى هذَين الوجهَين فَفِيه حملٌ على المعنى؛ لأنَّ حَلوبة بمعنَى حَلائب، فَلِهذا صحَّ أن يحمل عليها سُوداً، والوجهُ الأولُ أَحسَنُ(١).

وفي الحديث: «صَلّى رسولُ الله ﷺ جالساً وصَلَّى وراءَه رِجالٌ قِياماً»[2] فجالساً: حالٌ من المعرِفة، وقياماً: حالٌ مِن النكرة المَحضَة(٢).

[الغالبُ في النكرة إذا جاءت منها الحال]

وإنما الغالبُ ـ إذا كان صاحبُ الحال نكرةً ـ أنْ تكونَ عامَّةً، أو خاصّةً، أو مُؤخَّرةً عن الحالِ.

= الشاهد فيه: قوله: «سُوداً» على رواية النصب في بعض تخريجاتها؛ فإنه حال صاحبُه نكرة محضة، وهو قوله: حَلوبة، وذلك ـ كما لا يخفى عليك بعد الذي ذكرناه في إعراب البيت، وبعد ما ذكره المؤلف ـ أحدُ ثلاثةِ أوجه في تخريج هذه الكلمة على هذه الرِّواية.

(١) اعلم أن حَلوبة على زِنة فَعُولَة، وأنها بمعنى مَفعولة، وأن الأصل في فَعُول بمعنى مَفعول أن يُذكَّر إذا كان الموصوف به مذكراً، ويُؤنَّث إذا كان الموصوف به مؤنثاً، ويُثنَّى إذا كان الموصوفُ به مثنى، ويُجمَع إذا كان الموصوف به جمعاً، واعلَم أن الحال وصفٌ لِصاحبه كالخبر والنعت، ومتَى عَلمتَ هذا سَهُل عليك أن تَفهمَ السر في كونِ الوجه الأول أحسَنَ الوجوهِ الثلاثة، وبيانُه أن «سُوداً» جمعٌ، فلو جعلتَه حالاً من اسم العدد لَكان فيه ما يُشبِه وصف الجمع بالجمع، وهو صحيحٌ بِلا حاجةٍ إلى تأويل، ولو جعلتَ «سوداً» حالاً من حلوبة أو وصفاً له لَكان فيه وصف ما هو جمع لفظاً؛ فلا بدَّ له من التأويل؛ لأن التطابقَ بين الوصف والموصوف ضَروريٌّ؛ ولهذا كان من اللازم أن نقولَ: إن الحلوبة بمعنى الحلائِب، نَعني أنه إذا كان في اللفظ مفرداً فهو في المعنى جمعٌ؛ لأن العدد الذي هو اثنَتان وأَربعون ملحوظٌ فيه.

(٢) روى البخاري في كتاب الصلاة، في باب ترجمتُه: «إنما جعل الإمام لِيُؤتم به» حديثاً عن عائشةَ أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، أنها قالت: صَلَّى رسولُ الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً وصلَّى وراءه قومٌ قِياماً، وفي هذه العبارة أيضاً دليل لِما ساق المؤلف الحديثَ لِلاستدلال به.

---

(1) في المخطوطات: تمييزٌ للعدد.

(2) قال الشيخ خالد في «التصريح» (١/ ٥٨٨): رواه مالك في «الموطأ». اهـ وقد أخرج الإمام مالك فيه عن عائشة أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيتِه وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن: اجلِسوا . . . الحديثَ، وهو في «البخاري» (٦٨٨) من طريق مالك.

فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]؛ فإن الجملةَ التي بعد ﴿إِلَّا﴾ حالٌ مِن ﴿قَرْيَةٍ﴾، وهي نكرةٌ عامَّةٌ؛ لأنها في سِياقِ النَّفي.

والثاني نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]؛ فـ ﴿أَمْرًا﴾ ـ إذا أُعرِب حالاً[1] ـ فصاحبُ الحالِ إمَّا المضافُ، فالمُسوِّغُ أنه عامٌّ أو خاصٌّ؛ أمَّا الأولُ: فمِن جِهة أنه أَحَدُ صِيَغ العُموم، وأمَّا الثاني: فمِن جهة الإضافةِ، وإمَّا المضافُ إليه[2] فَالمسوِّغُ أنه خاصٌّ؛ لِوَصفه بحَكيم، وقَرأ بعضُ السَّلَف[3]: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩] بالنصبِ؛ فجَعله الزمخشريُّ حالاً مِن ﴿كِتَٰبٌ﴾ لِوَصفه بالظَّرفِ، وليس ما ذَكر بِلازمٍ؛ لِجَواز أن يكونَ حالاً مِن الضَّمير المستَتِر في الظَّرف[4].

والثالثُ كقوله:

٧ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ[(١)]

فهذه المواضِعُ ونحوُها مجيءُ الحال فيها من النكرةِ قِياسيٌّ، كما أنَّ الابتِداءَ بِالنكرة في نَظائرها قياسيٌّ، وقد مَضى ذلك في بابِ المبتدأ[(٢)]، فقِسْ عليه هنا.

---

(١) قد سبق شرحُ هذا البيت (ص٨٢)، فارجعْ إليه هناك تجدْ أننا قد استَوفينا الكلام عليه بما لا يُحتاجُ معه إلى إعادةِ شيء في هذا الموضع.

(٢) ارجعْ إلى ذلك في صفحة ٣٤٦ وما بعدها من هذا الكتابِ.

---

(1) أي: على قول ابن مالك وابنِه، وفي نصبه أوجُه أخرى: أحدها: أنه على الاختصاص، الثاني: على المفعول له، الثالث: على المصدر من مَعنى ﴿يُفْرَقُ﴾. الرابع: أنه مفعول ﴿مُنذِرِينَ﴾. انظر: «التصريح» (١/ ٥٨٦).

(2) يُشكل عليه أنه ليس واحداً من المواضع الثلاثة التي يَجوز فيها مجيءُ الحال من المضاف إليه.

(3) هو ابن أبي عبلة وابن مسعود، ووقعت الآية بالنصب في مصحف أبيّ. «معجم القراءات» (١/ ١٥٠).

(4) أي: المُنتقِل إليه بعد حذفِ الاستِقرار.

أقسام الحال

- مبينة للهيئة
  - ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾
- مؤكِّدة
  - لعاملها
    - ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾
  - لصاحبها
    - ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾
  - لمضمون الجملة
    - (أنا ابن دارة معروفاً)

تأتي الحال من

- (بلا شرط)
  - الفاعل
  - المفعول
  - منهما
- المضاف إليه (بشرط)
  - كون المضاف بعضاً من المضاف إليه
  - أو كبعضه في إغنائه عنه
  - أو كون المضاف عاملاً في الحال

حق الحال

- الانتقال
- الاشتقاق
- التذكير
- تعريف صاحبها
  - أو تنكيره (وحينئذ الغالب)
    - عموم النكرة
      - ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾
    - أو خصوصها
      - ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾
    - أو تأخيرها عن الحال
      - (لمية موحشاً طلل)

[الثامن: التمييز]

ثم قُلتُ: الثَّامِنُ: التَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، نَكِرَةٌ[1]، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ اسْمٍ، أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ.

فَالأَوَّلُ بَعْدَ العَدَدِ الأَحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى المِائَةِ، وَ«كَمْ» الاِسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟»، وَبَعْدَ المَقَادِيرِ، كَـ«رِطْلٍ زَيْتاً» وَكَـ«شِبْرٍ أَرْضاً» وَ«قَفِيزٍ بُرًّا» وَشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْوِ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، وَ«نِحْيٍ سَمْناً» وَ«مِثْلُهَا زُبْداً» وَ«مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً»، وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوُ: «خَاتَمٍ حَدِيداً».

وَالثَّانِي إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، أَوْ عَنِ المَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا، نَحْوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: «للهِ دَرُّهُ فَارِساً!».

وأَقُولُ: الثامنُ مِن المنصوباتِ: التَّمييزُ[2].

---

(1) زاد هذا القيدَ هنا خلافاً لِتعريف الحال لإخراجِ نحو: «وَجهَه» من «زيدٌ حَسَنٌ وَجهَه» بالنصب على التشبيه بالمفعول به، وأمَّا قولُه:

صَـدَدتَ وطِـبْـتَ الـنَّـفْـسَ يـا قَـيْـسُ عَـن عَـمْـرِو

فخُرِّج على زيادة «أل»، وقولُه: «فضلةٌ» مُخرج لِلعُمدة نحو: «قائمٌ» مِن «زيدٌ قائمٌ»، وقولُه: «يرفع إبهام اسم . . إلخ» يُخرج الحالَ، نحو: «جاء زيدٌ راكباً»، والنعتَ فإنه مخصِّصٌ أو مقيِّد كما سيأتي، ورفعُ الإبهام به إنما حصل ضمناً كما مرَّ. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٦٣-٤٦٤) و«بلوغ الأرب» (ص٢١٠-٢١١).

(2) الناصب للتمييز الرافعِ لإبهام الاسم هو ذلك الاسمُ المُبهَمُ، والناصبُ للتميز الرافعِ لإبهام النّسبة هو المُسنَد من الفعلِ أو شِبهه. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٦٩ و٤٧١) و«بلوغ الأرب» (ص٢١٢).

[التمييز لغةً واصطِلاحاً]

وهُو[1] والتفسيرُ والتَّبيينُ[2] ألفاظٌ مُترادِفةٌ لُغَة واصطِلاحاً، وهو في اللغةِ بِمعنى فَصْلِ الشيء عن غيرِه، قال الله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: انفَصِلوا مِن المؤمنين، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨] أي: يَنفصل بعضُها مِن بعض[3].

وهو في الاصطِلاح مُختَصٌّ بما اجتَمع فيه ثلاثةُ أُمور[4]، وهي المذكُورة في المقدِّمة.

[أوجه الاتِّفاق والافتراق بين الحال والتمييز]

وَفُهِمَ مما ذكرتُه في حَدَّيِ الحال والتمييز أنَّ التمييزَ وإنْ أشبه الحالَ: في كونِه مَنصوباً[5]، فَضلةً، مُبيِّناً لإِبْهام، إلَّا أنه يُفارِقه في أمرَين[(١)]:

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسةِ أمور، وهي: كونُ كل منهما اسماً، نكرةً، فضلة، مُبيِّناً، مَنصوباً، ويَفترقان في خمسة أمور إجمالاً، الأول: أن الحال تُبين الهيئة، والتمييزَ يُبين إبهامَ ذات أو نسبة، والثاني: أنَّ الحال يجيء اسماً صريحاً ويَجيء ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ويَجيء جملة، أما التمييز فلا يكون إلا اسماً صريحاً، والثالث: أن معنى الكلام قد يكون باطِلاً بدون الحال، أما التمييز فلا يكونُ بهذه المنزلة، والرابع: أن الأصل في الحال أن يكونَ مُشتقًّا، والأصل في التمييز أن يكونَ جامداً، والخامس: أن الحالَ قد يكون مؤكِّداً لِعامله أو لِصاحبه، والتمييز لا يكون مؤكِّداً.

(1) كذا في الأصل، ووقع في طبعة الأمير: والتمييز، وكتب عليه (ص٨٠) ما نصُّه: أَظْهَرَ لأن المراد به أولاً أحدُ المنصوبات، وثانياً لفظه، فلو لم يُظهِر لم يصحَّ إلا بالاستخدام.

(2) لم يذكر المميِّز والمُفسِّر والمُبيِّن وإن كانت اصطلاحاً بمعنى التمييز لأنها في اللغة أسماءُ فاعِلِين، والثلاثةُ التي حكاها مصادرُ، فليس بين النوعَين ترادفٌ لغةً.

(3) بهذا الذي ذكره الشارح يُعلم أن قولهم: «ممتاز» لا يَعني الامتيازَ المحمود بالخير ونحوه، بل قد يكون الشيء ممتازاً بالمعنى المذموم كما في الآية الأولى. وقد ألمحنا إلى هذا سابقاً، إلا أن إعادة ما يُهِمُّ مِن الأمور ليس بها مَحذور.

(4) أراد بها التنكير وما بعده، قال الأمير (ص٨٠): ولم يَجعل الاسم من الأمور لأنه جِنسٌ مشترَك. اهـ

(5) هذا لا يُؤخذ من الحدِّ، بل من ذِكرهما معاً في المنصوبات. الأمير (ص٨٠).

أحدُهما: أن الحال إنما يكونُ وَصفاً إمَّا بِالفعل أو بِالقُوَّة[1]، وأمَّا التمييزُ فإنه يكونُ بِالأسماء الجامدة كثيراً، نحوُ: «عِشْرُونَ دِرْهَماً»، و«رطلٌ زيتاً»، وبِالصفات المشتَقَّة قَليلاً، كقولهم: «للهِ دَرُّهُ فَارِساً!» و«للهِ دَرُّهُ راكِباً!».

الثاني: أن الحالَ لِبَيان الهيئات، والتمييز يَكونُ تارةً لِبيان الذَّوات، وتارةً لِبَيان جِهةِ النِّسبة.

[أقسام نوعَي التمييز]

وقَسَّمْتُ كلًّا مِن هذَين النوعَين أَربعَةَ أَقسامٍ:

[أولاً: أقسام التمييز المبيِّن للذوات]

فأمَّا أقسامُ التمييز المُبيِّنِ لِلذَّوات فأحَدُها: أنْ يَقعَ بعد الأعدادِ، وقَسَّمتُ العددَ إلى قِسمَين: صريحٍ، وكِنايةٍ.

[العدد: صريحٌ وكِناية]

فالصريحُ الأحَدَ عَشَرَ[2] فما فوقَها إلى المائة، تقولُ: «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً» و«تِسْعَةٌ وتِسْعُونَ دِرْهَماً»، وقال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وفي الحديثِ: «إنَّ لله تِسعةً وتسعينَ اسماً»[3]. وأردتُ

---

(1) أراد: صريحاً أو مؤوَّلاً.

(2) أراد به ما يشمل المذكر والمؤنث، فيدخل فيه الإحدَى عَشْرةَ وأخواتها.

(3) تمامُه: «مائةً إلا واحداً، مَن أحصاها دخل الجنةَ». أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٦٨٠٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

بِقولي: «إلى المائة» عدمَ دُخول الغاية في المُغَيَّا، وهو أَحَدُ احتِمالَيْ حرفِ الغايةِ[1].

والكنايةُ هي «كم» الاستِفهامية، تقولُ: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ فكم: مَفعولٌ مُقدَّم، وعبداً: تمييزٌ واجبُ النصب والإفرادِ، وزَعم الكوفي أنه يَجوز جمعُه، فتقولُ: كم عَبيداً مَلكتَ، وهذا لم يُسمَع[2]، ولا قِياسَ يَقتضِيه. ويَجوزُ لك جرُّ تمييزِ كم الاستفهامية؛ وذلك مَشروطٌ بِأمرين؛ أحدُهما: أن يَدخُلَ عليها حرفُ جر، والثاني: أن يكونَ تَمييزها إلى جانِبِها، كقولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشترَيْتَ؟ وعلى كمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ؟ والجرُّ حينئذٍ عند جُمهور النَّحويين بِـ«مِن» مُضمَرةً، والتقديرُ: بِكم مِن دِرهمٍ؟ وعلى كم مِن شَيخٍ، وزعم الزَّجاجُ أنه بالإضافة[3].

القِسمُ الثاني: أن يقعَ بعد المقادير، وقَسَّمْتُهَا عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

[المِقدار ثلاثةُ أقسام]

أحدُها: ما يدلُّ على الوَزنِ، كقَولِك: رَطلٌ زَيتاً، وَمَنَوانِ سَمناً، والمَنَوَان: تثنيةُ مَناً، وهو لُغَةٌ في المَنِّ[1]، وقيل في تَثنِيَتِه: مَنَوانِ؛ كما يقال في تَثنية عَصاً: عَصَوانِ، الثاني: ما يدلُّ على مِساحةٍ؛ كقولك: شِبْرٌ أَرضاً، وجَريبٌ[4] نَخلاً، وقَولِهم: ما في

(١) انظر: (ص٣٤٧) من هذا الكتاب.

(1) قال الشارح في «المغني» (ص١٠٤) عند كلامه على انتهاء الغاية في «إلى»: وإذا دلَّت قرينةٌ على دخول ما بعدها نحو: «قرأتُ القرآنَ مِن أوله إلى آخِره» أو خروجِه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، عُمِل بها، وإلَّا فقيل: يَدخل إن كان من الجِنس، وقِيل: يَدخل مُطلقاً، وقيل: لا يَدخل مُطلقاً، وهو الصحيح؛ لأنَّ الأكثر مع القَرينة عدمُ الدخول، فيَجبُ الحملُ عليه عند التردُّد. اهـ وزاد المرادي في «الجنى الداني» (ص٣٨٥): وهو قولُ أكثر المحقِّقين.

(2) ولو سُمع مثلُ هذا لم يكن لهم فيه حجة؛ لِصحة حملِه على الحال، وجعلِ التمييز محذوفاً. وأجاز بعضُهم جمعَه إذا كان السؤال عن الجَماعات نحو: «كم غِلماناً لك؟» إذا أردتَ أصنافاً مِن الغِلمان، وهو مذهبُ الأخفش، فتحصَّل في جمعِه ثلاثةُ مذاهبَ. «توضيح المقاصد» (٣/ ١٣٣٥).

(3) انظر وجهَي الردِّ عليه في كلام ابن الناظم إن شئتَ (ص٢٩٠-٢٩١).

(4) الجريب: الوادي، ثم استُعير للقطعة المتميزة من الأرض، ويختلف مقداره بحسَب اصطلاح كل إقليم؛ فقيل: إنه عشرة آلاف ذراع مربع، وقيل: ثلاثة آلاف وستمئة ذراع مربع. انظر: «المصباح المنير»: (ج ر ب).

السماء مَوْضِعُ رَاحَةٍ[1] سَحاباً، الثالثُ: ما يدلُّ عَلى الكَيلِ، كقولهم: قَفِيزٌ[2] بُرًّا، وصاعٌ[3] تمراً.

القسم الثالثُ: أن يَقعَ بعد شِبهِ هذه الأشياء، وذكرتُ لِذلك أَرْبَعَةَ أمثِلةٍ:

[أمثلةٌ لِشبه المقدار ونحوِه]

أحدُها: قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، فهذا يُعدُّ شِبْهَ الوَزن، وليس به حقيقةً؛ لأنَّ مِثقال الذَّرة ليس اسْماً لِشيءٍ يُوزَن به في عُرْفِنا.

الثاني: قولهم: عِندي نِحْيٌ سَمناً، والنِّحْيُ ـ بكسر النون وإسكانِ الحاء المهمَلة وبعدها ياءٌ خَفيفة ـ اسمٌ لِوِعاء السَّمن، وهذا يُعَدُّ شبهَ الكيل، وليس به حقيقةً؛ لأنَّ النِّحيَ ليس مما يُكال به السَّمنُ ويُعرَف به مِقدارُه، إنما هو اسمٌ لِوعائه، فيكون صغيراً وكبيراً، ومِثلُه قولهم: وَطْبٌ لَبَناً، والوَطْبُ ـ بفتح الواو وسكونِ الطاء وبالباء الموحَّدة ـ اسمٌ لِوِعاء اللَّبن، وقولُهم: سِقَاءٌ مَاءً، وزِقٌّ خمراً، ورَاقُودٌ[4] خَلًّا.

الثالث: ما في السَّماء مَوضِعُ راحةٍ سَحاباً، فسَحاباً: واقعٌ بعد «مَوضع رَاحة»، وهو شَبِيه بالمِساحَة[5].

---

(1) الراحةُ: بَطنُ الكف.

(2) القفيزُ: مكيالٌ مَعروف، وهو ثمانيةُ مَكاكِيك عند أهل العراق. والمَكُّوك: صاع ونصف. انظر: «التاج» (ق ف ز) و(م ك ك).

(3) هو مكيال يَسع أربعة أمداد، والمُدّ: مِلء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومدَّ يده بهما، وبه سُمي مُدًّا. انظر: «المصباح» و«القاموس المحيط»: (ص و ع) و(م د د).

(4) الراقود: دِنٌّ كبير، أو هو إناءٌ من خزَف مُستطِيل مُقَيَّر، مُعرَّب؛ والزِّقُّ: كلُّ وِعاء اتُّخذ للشَّراب وغيره، والسِّقاء: جِلدُ السَّخلةِ إذا أَجْذَعَ يكون لِلماء، وقال أبو حاتم: السِّقاء والوَطْبُ: ما تُرك فلم يُحرك بشيء، والزِّقُّ: ما زُفِّت أو قُيِّر، يقال: زِقٌّ مُزفَّت ومُقيَّر. اهـ والزِّفتُ: شيءٌ أسودُ، يُمتَّن به الزقاق لِلخمر، والقِير: شيء أسوَدُ أيضاً تُطلى به السُّفن، يَمنَع الماءَ أن يَدخُلَ، وكذا الإبلُ عند الجَرَب. انظر: «تاج العروس».

(5) هذا مخالفٌ لما قدَّمه من أنه من المساحة حقيقةً، قال الأمير (ص٨١): الحق ما سبق له. قلتُ: فكأنهم لم يَلتفتوا إلى اختلاف الراحة من شخص لآخر؛ لأنه اختلاف قليل في العادة، ولأنَّ المقصود راحة الرجل المعتدل المتوسط، فهو نظيرُ الشبر والمدِّ ونحوهما، ولولا ذلك لَكان الجميع من الشَّبيه بِالمقدار؛ لكنْ قد يقال: الشبر ونحوه مستعمَلٌ في المساحة كثيراً، بخلاف الراحة فإنها ليست مُعدَّةً لذلك، فافترقَا.

والرابع: قولُهم: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً، فَزُبْداً: واقعٌ بعد «مِثل»، وهي شَبيهةٌ إنْ شئتَ بِالوزن، وإنْ شِئتَ بِالمساحةِ(1).

والقسم الرابعُ: أنْ يقعَ بعد ما هو مُتفرِّعٌ منه، كقولِهم: هذا خَاتَمٌ حَديداً، وذلك لأنَّ الحديد هو الأصلُ، والخاتم مُشتَقٌّ منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك: «بَابٌ سَاجاً(2)» و«جُبَّةٌ خَزًّا(3)» ونحوُ ذلك.

[ثانياً: أقسام التمييز المبيِّن للنسبة]

وأمَّا أقسامُ التَّمييز المُبيِّن لِجهة النسبةِ فأربعةٌ:

[١- التمييز المحوَّل عن الفاعل]

أحدُها: أن يكونَ مُحَوَّلاً عن الفاعِل، كقولِ الله عز وجل: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أصلُه: واشتَعل شَيبُ الرأسِ، وقولِه تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، أصلُه: فإنْ طابتْ أَنفُسُهُنَّ لكمْ عنْ شيءٍ منه، فحُوِّلَ الإسناد فيهما(4) عنِ المُضاف ـ وهو الشَّيبُ في الآية الأُولى، والأَنْفُسُ في الآية الثانِية ـ إلى المضافِ إليه ـ وهو الرأْسُ، وضميرُ النِّسوة ـ فارتَفعت الرأْس، وجِيءَ بدلَ الهاء والنون بِنُونِ النِّسوة(5)، ثم جِيء بِذلك المضاف الذي حُوِّلَ عنه الإسنادُ فَضلَةً وتمييزاً،

(1) يعني بحسَب ما تُجعل المثلِيَّةُ فيه. «الأمير» (ص٨١).

(2) الساجُ: ضربٌ عظيم من الشجر، الواحدة: ساجة، وجمعها: ساجات، ولا يَنبت إلا بالهند، ويُجلب منها إلى غيرها، وقال الزمخشري: الساج خشب أسود رَزين يُجلَب من الهند، ولا تَكاد الأرض تُبْلِيه. «المصباح»: (س و ج).

(3) الخزُّ من الثياب: ما يُنسَج من صُوفٍ وإبريسَم. «القاموس» (خ ز ز).

(4) الباعث على ذلك المبالغة والتأكيد؛ لأن الشيء إذا ذُكر مبهماً توفَّرت الدواعِي إلى طلب فهمه، فإذا فُسِّر بعد ذلك كان أوقعَ في النفس مِن ذِكره مفسَّراً أولاً. «الآلوسي» (٢/ ١١٨) و«بلوغ الأرب» (ص٢١٢).

(5) أي: لأن الأول ـ حالَ كونه مضافاً إليه – ضميرُ جر، والاحتياجُ الآن بعد التحويل إنما هو لضمير الرفع ليكون فاعلاً.

وأُفردت النفس بعد أنْ كانتْ مَجموعةً؛ لأن التمييز إنما يُطلَبُ فيه بيانُ الجِنس، وذلك يَتأدّى بالمفرَد[1].

[٢- التمييز المحوَّل عن المفعول]

الثاني: أن يكونَ مُحَوَّلاً عن المفعُول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، قيل[2]: التقدير: [وفجَّرنا] عُيونَ الأرضِ، وكذا قِيل في: «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً» ونحوِ ذلك.

[٣- التمييز المحوَّل عن غير الفاعل والمفعول]

الثالثُ: أن يكونَ مُحَوَّلاً عنْ غَيرهما، كقولِه تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أصلُه: مالي أَكْثَرُ، فحُذف المضاف ـ وهو المالُ ـ وأُقِيم المضافُ إليه ـ وهو ضميرُ المتكلِّم ـ مُقَامَه، فارتَفع وانفَصل، وصار: أنا أكثَرُ مِنك، ثم جِيء بِالمحذوف تَمييزاً، ومِثلُه: «زَيْد أَحْسَنُ وَجْهاً» و«عَمْرٌو أَنْقَى عِرْضاً» وشبهُ ذلك، التقدير[3]: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وَعِرْضُ عَمْرو أَنْقَى.

[٤- التمييز غير المحوَّل]

الرابعُ: أن يكونَ غيرَ مُحَوَّلٍ[4]، كقولِ العرب: «للهِ دَرُّهُ فارساً!» و«حَسْبُكَ بِه ناصراً»، وقولِ الشاعر:

---

(1) يعني: كما يتأتى بالجمع، فمِن ثم ورد في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾. الأمير (ص٨١).

(2) صدَّره بذلك للخلاف فيه. انظر: «شرح اللمحة» للمصنف (٢/ ١٩١-١٩٢).

(3) سقط هذا الحرفُ من بَعض الطبعات الحديثة.

(4) أي: إنه وُضع ابتداءً هكذا، وأكثر وقوع هذا النوع بعد ما يُفيد التعجب نحو: «أكرِمْ بأبي بكرٍ أباً، وما أشجعه رجلاً، ولله دره فارساً!». انظر: «مجيب الندا» (ص٤٢١)، و«الكواكب الدرية» (ص٢٨٣-٢٨٤).

١٢٠- يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ[١]

«يا» حرف نداء، «جارتَا» مُنادًى مُضاف للياء، وأصلُه: «يا جارَتي»، فقُلبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفاً، «ما» مبتدأ، وهو اسمُ استفهام، و«أنتِ» خبره، والمعنَى: عَظُمتِ، كما يُقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيءٌ عَظيم، و«جارة» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و«أنتِ» اسمها، و«جارَة» خبرُ ما الحجازية، أي: لَسْتِ جارةً، بل أنتِ أشرفُ من الجارَة، والصوابُ الأولُ، ويَدلُّ عليه قولُ الشاعر:

١٢١- يَـا سَـيِّـداً مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ مُـوَطَّـأَ الأَكْـنَـافِ رَحْـبَ الـذِّرَاعْ[٢]

---

(١) ١٢٠- هذا نصفُ بيت من الكامل المجزوء من كلام الأعشى أبي بصير مَيمونِ بن قيس، ومن العلماء من جعل هذا عجزَ البيت، وجعل صدرَه قولَه:

بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ

ومنهم من عكس؛ فجعل المذكور في الكتاب صدراً، وجَعل الذي ذكرناه عجُزاً، وهو المروي في «ديوانه» (ص١١١ طبع فيينا).

اللغة: «بانت» فارقت، «لتحزننا» تقول: حَزَنَه يَحزُنه ـ مثل: نصَره يَنصُره ـ إذا أورثَه الحزن، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]، «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «جارتَا» جارة: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «ما» اسم استفهام مبتدأ، «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ، «جاره» تمييز نسبةٍ غير محوَّل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكَّنه لأجل الوقف، وهذا الذي ذكَرناه هو أفضلُ الأعاريب في مثل هذا التركيب.

الشاهد فيه: قوله: «جاره» فإنه تمييز جيء به لرفع إبهام وقع في نسبةٍ قبله، وليس محوَّلاً، ومَن زعم أنه حال يَرده دخول (مِن) عليه في بعض الشواهد، كما سيأتي في شرح الشاهد الآتي (رقم ١٢١)، وأنتَ خبير بأن الحال لا يكون على معنى «مِن»، وإنما يكون على معنى «في».

(٢) ١٢١- هذا بيت من السريع، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين(*)، وقد أنشده المؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ١٤٤).

اللغة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كَنَف ـ على مثالِ سَبَب وأسْباب وبَطَل وأبْطال وجَمَل =

(*) قال البغدادي في «الخزانة» (٦/ ٩٦): البيتُ من قصيدةٍ لِلسَّفاح بن بُكَير بنِ مَعدان اليَربوعي، رَثى بها يحيى بنَ شَداد . . وقال أبو عُبَيدة: هي لرجلٍ مِن بني قُرَيع رَثَى بها يَحيى بنَ مَيسرة صاحبَ مُصعب بن الزبير . . إلخ كلامه.

و«مِنْ» لا تَدخل عَلَى الحال، وإنما تَدخُل عَلَى التمييز.

= وأَجْمال ـ والكَنَفُ: الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنفِ فلانٍ، إذا كنتَ تنزل في جوارِه وتَستظل بِظِله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان ممهَّدَها وكان يَسهُل النزول في حِماه والاستجارةُ به، «رحب الذراع» هذه كنايةٌ عن سَعة جُوده وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، «من سيد» تمييز، وأصلُه منصوب فأدخل عليه مِن التي يكون التمييز على مَعناها، «موطأ» نعت للمنادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لِـ(سيد) المجرور بـ(مِن) فيجوز جرُّه أو نصبه؛ لأن تابع التمييز المجرور بـ(مِن) يجوز فيه مراعاةُ لفظه وهو ظاهر، ويجوز فيه مراعاةُ مَعناه وهو النصب، وعلى الوجه الأخير جاء قولُ الحطيئة:

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً ... يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

فعطف «منتقباً» بالنصب على «قوامٍ» وهو تمييز مجرور بِمن، مراعاةً لأصله، وموطأ مضاف، و«الأكناف» مضافٌ إليه، «رحب» صفة أخرى يجوز فيها جميع ما جاز في الصفة السابقة، ورحب مضاف و«الذراع» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «من سيد»؛ فإن دخول من في هذه العبارة يدلُّ على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز، لا حالٌ؛ إذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى مِن، وأما الحال فهو على مَعنى في؛ فيَكون قولُ مَن قال: إنَّ «جارة» في البيت السابق حالٌ باطلاً.

أوجه الاتفاق والافتراق بين الحال والتمييز

- يتوافقان في أن كلًّا
  - منصوب
  - فضلة
  - مبين لإبهام
- يتخالفان في أنَّ
  - الحال
    - وصف بالفعل أو القوة
    - لبيان الهيئات
  - التمييز
    - جامد
    - إمَّا
      - لبيان الذوات
      - لبيان جهة النسبة

أقسام التمييز

- المبين للذات
  - بعد الأعداد
    - الصريحة (١١ - ٩٩)
    - الكناية (كم)
  - بعد المقادير (وهي)
    - الوزن
    - المساحة
    - الكيل
  - بعد شبهها (وأمثلته)
    - ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾
    - (عندي نحي سمناً)
    - (ما في السماء موضع راحة سحاباً)
    - (على التمرة مثلها زبداً)
  - بعد ما هو متفرع منه (هذا خاتم حديداً)
- المبين لجهة النسبة
  - محول عن الفاعل ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾
  - محول عن المفعول ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾
  - محول عن غيرهما ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾
  - غير محول (لله درُّه فارساً)

[التاسع: المستثنى بـ«إلَّا» ونحوِها]

ثم قُلتُ: التَّاسِعُ: المُسْتَثْنَى بِـ«لَيْسَ»، أَوْ بِـ«لَا يَكُونُ»، أَوْ بِـ«مَا خَلَا»، أَوْ بِـ«مَا عَدَا»، مُطْلَقاً، أَوْ بِـ«إِلَّا» بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى[1]، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾،

وَمَـا لِـيَ إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ

وَغَيْرُ المُوجَبِ: إِنْ تُرِكَ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِـ«إِلَّا»، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الاِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، أَوْ مُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ.

وَالمُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرٍ وَسِوَى» مَخْفُوضٌ، وَبِـ«خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا» مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ؛ وَتُعْرَبُ[2] «غَيْرٌ» بِاتِّفَاقٍ، وَ«سِوَى» عَلَى الأَصَحِّ إِعْرَابَ المُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا».

وأَقُولُ: التاسعُ من المنصُوباتِ: المُستَثنى.

[متى يجب نصب المستثنى؟]

وإنَّما يَجبُ نصبُه في خَمْسِ مسائلَ:

[١- بعد «ليس»]

إحداها: أن تكونَ أداةُ الاستِثناء «ليس»، كقَولك: قَامُوا لَيْسَ زيداً، وقولِ

(1) ذكر الجوجريُّ (٢/ ٤٧٧) أنَّ الكلامَ إذا كان مُوجباً وتقدَّم المستثنى وجبَ النصبُ باتِّفاق نحو: (قام إلَّا زيداً القومُ)، ومثلُه في «بلوغ الأرب» (ص٢١٤)، وعبارةُ المصنِّف غيرُ وافية بهذا المعنى إلا بحمل (بعد) على معنييها الحقيقي والمجازي، قالا: فلو حَذف قوله: (أو غيرِ مُوجب) وقال: (أو تَقدّم المُستثنى) لَوفَّى بما ذُكر مع الاختِصار.

(2) هذه المسألةُ مما أهمله رحمه الله في شرحه.

النبي ﷺ: «ما أنهَر الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَليه فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُفُرَ»[1]، فـ(ليس) هنا بمنزلةِ إلَّا في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النَّصبِ مُطلَقاً بإجماعٍ.

[٢- بعد «لا يكون»]

الثانيةُ: أن تكونَ أداةُ الاستِثناء «لا يكونُ»، كقولِك: قامُوا لا يكونُ زيداً؛ فـ(لا يكونُ) أيضاً: بِمنزلة إلَّا في المَعنى، والمُستَثنى بها واجبُ النَّصب مُطلقاً كما هو واجبٌ مع (لَيس).

والعِلَّةُ في ذلك فِيهما أنَّ المُستَثنى بهما خَبَرُهُمَا، وسيأتي لَنا أنَّ (كَانَ وليسَ) وأخواتِهما يَرْفَعْنَ الاسمَ ويَنصِبنَ الخبرَ.

فإنْ قُلتَ: فأينَ اسمُهما[2]؟

قُلتُ: مُستتِرٌ فِيهما وُجوباً، وهو عائدٌ على البَعض المَفهومِ مِن الكُلِّ السابِق، وكأنَّه قِيل: ليس بَعضُهم زيداً، ولا يكونُ بَعضُهم زَيداً، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١] أي: فإنْ كانَتِ البَناتُ، وذَلك لأن الأولادَ قد تَقدَّم ذِكرُهم، وهُم شامِلُون لِلذكور والإناث، فكأنه قِيل أوَّلاً: يُوصِيكم الله في بَنِيكم وبَناتِكم، ثم قِيل: فإنْ كُنَّ، وكَذلك هُنا(١).

---

(١) اعلم أولاً أنه لا خِلافَ بين النحويين في أن المستثنى بليس ولا يكون واجبُ النصب، ولا في أن هذا المنصوب خبرُهما، ولا في أنَّ اسمهما واجبُ الاستتار؛ لِيكون ما بعدهما في صورة المستثنى بعد إلَّا، ولأنه لو بَرز لَكان ضميراً مُنفصلاً فيَقع بعد أداة الاستثناء ويُفصَل به بين الأداة الضعيفة وبين المستثنى بها، وذلك لا يَجوزُ، فالإجماعُ مُنعقد على هذه الأمور الثلاثة، والخلافُ بَينهم في مَرجِع هذا الضمير؛ فالجمهورُ على أنه يَعُود على البعض المفهوم مِن كُلِّه السابقِ على ما بيَّنه الشارح، وهذا هو الصحيح، ومِن العلماء مَن قال: الضميرُ عائد على الوصف المفهوم من الفعلِ السابق؛ فإذا قلتَ: «قام القومُ ليس زيداً» فتقدير الكلام: قام القومُ ليس هو ـ أي: القائمُ ـ زيداً، وإذا قلتَ: «أكرمتُ القوم ليس زيداً» فتقدير الكلام: أكرمتُ القومَ ليس هو ـ أي: المكرمُ ـ =

---

[1] أخرجه البخاري (٢٤٨٨) ومسلم (٥٠٩٢) من حديث رافع بن خديج ﷺ.

[2] في بعض الطبعات الحديثة: «اسمُها» بالإفراد، والصواب بالتثنية كما أثبتُّه.

[٣- بعد «ما خلا»]

الثالثةُ: أن تكونَ الأداةُ «ما خَلَا»، كقَولك: جاءَ القَومُ ما خَلَا زَيْداً، وقولِ لَبِيدِ[1] ابنِ رَبيعةَ العامِريِّ الصَّحابي رضي الله عنه:

١٢٢- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[1]

= زيداً؛ فالقائم اسمُ فاعل فُهم من قام السابق، والمُكرَم اسم مفعول فُهِم من أكرمتُ السابق، وقال بعضهم: الضمير عائدٌ على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والفعلُ في هذه العبارة هو المصدرُ؛ فإذا قلتَ: «قام القومُ ليس زيداً» فتقدير الكلام: قام القومُ ليس هو ـ أي: الفعلُ ـ فعلَ زيد، أي: ليس القيامُ قيامَ زيد ـ وقد حُذف المضاف قبل المستثنى، وهذان الرأيان ضَعيفان؛ لهذا لم يَتعرَّض الشارح لهما.

(١) ١٢٢- هذا بيت من الطويل من كلام لَبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٦٧)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١١٠).

اللغة: «لا محالة» لا احتيالَ، والمرادُ: لا فرارَ ولا مَهرَبَ من زوال كل نَعيم.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «كل» مبتدأ، «شيء» مضاف إليه، «ما» مصدرية، «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو، وقد بيَّن المؤلف مَرجعه، «الله» منصوب على التعظيم، وفي الصناعة اللفظية مفعولٌ به لِـ(خلا)، والجملة من الفعل الذي هو خَلا وفاعله ومفعول لا محلَّ لها معترضة(*) بين المبتدأ وخبره، «باطل» خبر المبتدأ، «وكل» الواو عاطفة، كل: مبتدأ، «نعيم» مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «محالة» اسم (لا)، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالةَ موجودةٌ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «زائل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «ما خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خَلا يكون منصوباً، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ فإذا وجب أن يكون خَلا في هذا الموضع فعلاً وجبَ أن يكونَ ما بعده منصوباً على أنه مفعول به؛ إذ إنَّ فاعله واجبُ الاستتار، فإن ذهبتَ إلى أن «ما» ليست مصدرية ـ بل هي=

---

(1) هو لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عَقِيل العامِري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويُعَدّ من الصحابة، ترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً. توفي بعد أن عاش طويلاً سنة ٤١ هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٤٠).

(*) كذا قال، والصوابُ أنها لا محل لها صلة الموصول الحرفي؛ إذ قد قدَّم في إعرابه أنَّ «ما» مصدرية. نعم، يصحُّ جعلُ الجملة اعتراضيةً في حال إعراب «ما» زائدةً، وهو ظاهر.

[٤- بعد «ما عَدا»]

الرابعةُ: أن تكونَ الأداةُ «ما عَدَا»، كقَولك: جاءَ القومُ ما عَدَا زَيداً، وكقولِ الشاعِر:

١٢٣ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ(١)

= زائدة ـ لم يجب حينئذ أن يكون خَلا فِعلاً، بل يجوز ـ على هذا ـ أن يكون خَلا حرفاً؛ بِسبب أن ما الزائدة لا تخص نوعاً مِن الكلمات دون نَوع، وجاز حينئذٍ جرُّ ما بعده، وهذا هو الذي حكاه المؤلف عن الجرمي والربعي، وذكر أنه لم يَحفل بذكره في المقدمة التي هي متنُ «شذور الذهب».

(١) ١٢٣- هذا بيت من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٦٨).

اللغة: «الندامى» جمع نَدمان، وأصله الذي يُجالِسك على الشراب، ثم قد يَعمُّ كل صاحب، والنديم بمعناه، «مُولع» مُغرَم، وفعله أُولِع، وهو ملازم للبناء للمجهول.

الإعراب: «تمل» فعل مضارع مبني للمجهول، «الندامى» نائب فاعل، «ما» مصدرية(*)، «عداني» عدا: فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو، وقد بيَّن المؤلف مرجعه، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «فإنني» الفاء دالة على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم (إن)، «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله: مُولَع في آخر البيت، و(كل) مضاف، و«الذي» مضاف إليه، «يهوى نديمي» فعل وفاعل، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لا محلَّ لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ(يهوى)، والتقدير: بكل الذي يهواه نديمي، «مُولع» خبر (إن) مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ما عداني»؛ فإن عدا في هذا الموضع فعلٌ. والدليل على أن «عدا» ههنا فعل ـ وليست حرفاً ـ أمرانِ:

أولهما: سبقُها بما المصدرية، على النحو الذي قرَّرناه في الشاهد السابق.

وثانيهما: مجيءُ نون الوقاية قبل ياء المتكلم، وقد عُلم أن نون الوقاية لا تجيء إلا مع الأفعال، نحو: ضَربني ويَضربني واضرِبني، فأما مع الحرف فإنها تَمتنع إلا مع من وعن خاصة تقول: لي، عليّ، إليَّ؛ فلو أن الشاعر لحظ أن عدَا حرف كهذه الحروف لقال: «عَدايَ»، فلمَّا قال: «عداني» عَلِمنا أنه اعتبره فعلاً، وهذا واضحٌ إن شاء الله. =

(*) والمصدر المؤوَّل منها ومما بعدها في موضع نصبٍ على الظرفية الزمانية على حذف مضافٍ، أو على الحاليَّة على التأويل باسمِ الفاعل، والتقدير على الأول: تُملُّ الندامى وقتَ مُجاوزَتِهم لي، وعلى الثاني: مُجاوِزين إيايَ.

فالياءُ في مَوضعِ نَصبٍ؛ بِدَليل لحاقِ نُون الوِقاية قَبلَها، وحَكى الجَرْمِيُّ والرَّبَعِيُّ والأخفشُ[1] الجَرَّ بَعد ما خَلا وما عَدَا، وهو شاذٌّ؛ فَلِهذا لم أَحْتَفِلْ[2] بِذِكره في المُقدِّمة.

[تعليلٌ لما تقدَّم من الوجوه]

فإنْ قُلتَ: لِمَ وَجَبَ عند الجُمهور النصبُ بعد «ما خَلَا» و«ما عَدا»؟ وما وَجْهُ الجرِّ الذي حَكَاه الجرمِيُّ والرَّجُلانِ؟

قُلتُ: أمَّا وجوبُ النصبِ فَلِأن «ما» الداخلةَ عليهما مَصدريَّةٌ، و«ما» المصدريةُ لا تَدخُلُ إلا على الجُمل الفِعليَّة[3]، وأما جَوازُ الخفضِ فَعلى تقديرِ «ما» زائدةً لا مَصدرية، وفي ذلكَ شذوذٌ؛ فإنَّ المعهودَ في زِيادة «ما» مع حَرف الجرِّ: أنْ لا تكونَ قبل الجارِّ والمَجرورِ، بل بَينهما، كما في قولِه تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥].

وقَولي: «مُطلَقاً»[١] راجعٌ إلى المسائلِ الأَربعِ، أي: سَواءٌ تَقدَّم الإيجابُ أو النَّفيُ أو شِبهُه.

= وإذا ثبت أن «عدا» فعل، وكان من المُسلَّم به أن فاعل هذا الفعل مستتر فيه وجوباً على ما سبق إيضاحُه، كان الاسم الذي يقع بعده مفعولاً، فيَكون منصوباً، وهو المطلوب، والاسمُ هنا هو ياء المتكلم، فهي مفعول به مبني على السكون في محل نصب كما قرَّرناه في إعراب البيت.

(١) هو في قوله أول الباب: «التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عَدا؛ مُطلقاً».

---

(1) ينبغي التثبت من قول الأخفش؛ فإنهم يَذكرون في هذه المسألة مكانَه الكسائي والفارسي وابن جني. انظر مثلاً: «مغني اللبيب» (ص١٧٩).

(2) أي: لم أعتنِ به وأهتمّ به. «العدوي» (٢/ ٩٧).

(3) بعده في النسخة الخطية القُدمى: (وإذا تعينتْ فِعليةُ خَلا وعَدَا لَزم نصبُ المستثنى بهما؛ لأنه مفعولٌ لهما، والفاعلُ ضمير مستترٌ كما قُلنا في ليس ولا يكون)، وبعدها: (وأما الحكايةُ المذكورةُ فوجهُها أن تُقدّر ما زائدة لا مَصدرية ... إلخ). وقريبٌ منه ما في نُسخة (١٢٣٧).

[٥- بعد «إلَّا» في مسألتَين]

الخامسة: أن تكونَ الأداةُ «إلّا»، وذلك في مَسألتَين:

[أ- بعد كلام تام موجَب]

إحداهُما: أَن تكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ، ومُرادِي بِالتامِّ أن يَكونَ المستثنى مِنه مَذكوراً، وبِالإيجاب أن لا يَشتمِلَ على نفيٍ ولا نهيٍ ولا استِفهام، وذلك كقولِه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١].

[ب - عند تقدُّم المستثنى]

الثانيةُ: أن يكونَ المستَثنى مُقدَّماً[1] على المستَثنى منه، كقولِ الكُمَيْتِ[2] يَمدحُ آلَ البيت ﷺ:

١٢٤- وَمَـا لِـيَ إلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـا لِـيَ إلَّا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ(١)

---

(١) ١٢٤- هذا بيت من الطويل من كلام الكميت بن زيد الأسدي، مِن قصيدة له هاشمية يمدح فيها آلَ الرسول ﷺ، ومَطلعُ هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي، وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وقد أنشد المؤلف بيتَ الشاهد في «أوضحه» (رقم ٢٦٢)، وفي «القطر» (رقم ١٠٩)، وابن عقيل (رقم ١٦٦)، والأشموني (رقم ٤٤٨).

اللغة: «طربت» الطرب: هزةٌ تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب، «البِيض» جمع بيضاء، وأراد الحِسانَ من النساء، وقوله في بيت الشاهد: «شِيعة» هم الأنصار والأعوان، «مذهبَ الحق»=

---

(1) قال في «شرح القطر» (ص٤٤٨): وإنما امتنَع الإتباعُ في ذلك لأنَّ التابعَ لا يَتقدمُ على المتبوع. اهـ وسيفصله المحقِّق عند الكلام على الشاهد.

(2) هو الكُمَيت بن زيد الأَسَدي، أبو المستهلّ، من أهل الكوفة؛ اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقةً في عِلمه، منحازاً إلى بني هاشم، كثير المدح لهم. أشهر شعره «الهاشميات» وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين، ترجمت إلى الألمانية. «الأعلام» (٥/ ٢٣٣).

[استطرادٌ في بقيَّة أنواع المستثنَى]

ولمَّا انتَهيتُ إلى هنا استَطردتُ في بَقيَّةِ أنواع المستَثنى، وإنْ كانَ بعضُ ذلك ليس مِن [باب] المنصوبات البتةَ، وبَعضُه مُتَرَدِّدٌ بين باب المنصُوبات وغيرِها؛ فذَكرتُ أنَّ الكلام إذا كان غيرَ إيجابٍ ـ وهو النفيُ والنهيُ والاستِفهام ـ:

[الاستثناءُ المفرَّغ]

فإنْ كان المستثنى منه محذوفاً فلا عَملَ فيه لـ«إلَّا»، وإنما يكونُ العملُ لِما قبلها، ومِن ثَمَّ سَمَّوهُ استِثناءً مُفَرَّغاً؛ لأنَّ ما قبلها قد تَفَرَّغَ لِلعمل فيما بعدها، ولم يَشْغلْه عنه شيءٌ، تقولُ: «ما قامَ إلَّا زَيْدٌ»، فتَرفعُ (زيداً) على الفاعِليَّة، و«ما رأَيتُ إلَّا زيداً»،

= يُروى في مكانه «مَشْعبَ الحق»، والمراد الطريق الذي يَعتقِد أنه طريقُ الحق.

الإعراب: «ما» نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء، «آل» مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه لا يَنصرف للعلمية ووزن الفعل، «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهذا هو المستثنى منه، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء، «مذهب» مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه، «مذهب» مبتدأ مؤخر، وهو المستَثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد»، وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعَين؛ لأنه مُتقدم على المستثنى منه، وأصلُ نظمِ البيت: وما لي شيعةٌ إلا آلَ أحمد، وما لي مذهبٌ إلا مذهب الحق.

وإنما لم يجزْ فيه إلا النصبُ على الاستثناء في هذا الموضع؛ لأنه لو جازَ فيه شيءٌ آخَرُ غيرُ النصب على الاستثناء لَكان هذا الشيء الآخَرُ هو أن يكون بدلاً مِن المستثنى منه، ولا يجوز أن يتقدمَ البدل على المبدل منه؛ لأنه تابع، والتابعُ لا يكون إلا متأخِّراً عن المتبوع، وحيث لم يجزْ في المستثنى المقدم على المستثنى منه أن يكون بدلاً لم يَبقَ إلا النصبُ على الاستثناء؛ إذ ليس لنا في المستثنى مِن وجوه الإعراب إلا النصبُ على الاستثناء أو الإتباع، ويكون الإتباع حين نُجيزه على البدليّة، وكون إتباعه على البدلية هو مذهب البصريين، وهو الحقّ، ولهذا لم يَذكر الشارح غيرَه، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلا عندهُم في بعض المواضع قد تكون حرفَ عطفٍ.

تَنصبُه على المفعولِيَّة، و«ما مَرَرْتُ إلَّا بزَيدٍ»، فتَخفضُه بالباء، كما تَفعلُ بِهِنَّ لو لم تَذكُر «إلَّا».

وإنْ كان المستَثنى منه مَذكوراً؛ فإمَّا أن يكونَ الاستِثناء مُتَّصلاً ـ وهو أن يكونَ [المستثنى] داخلاً في جِنسِ المُستثنى منه ـ أو مُنقطِعاً ـ وهو أن يكونَ غيرَ داخِلٍ ـ.

[الاستثناء المتَّصل بعد النفي وشِبهه]

فإنْ كان مُتَّصلاً جاز في المستَثنى وَجهان:

أحدُهما ـ وهو الراجحُ ـ: أن يُعْرَبَ بإعرابِ المُستثنى منه، على أن يكونَ بَدلاً[1] مِنه بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ.

والثاني: النصبُ على أصلِ الاستِثناء، وهو عربيٌّ جيِّدٌ، مثالُ ذلك في النفيِ قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، أَجمعتِ السبعةُ[2] على رفعِ ﴿أَنفُسُهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قَرأ السبعةُ إلَّا ابنَ عامرٍ[3] بِرفع (قليل) على أنه بدلٌ مِن الواو في ﴿فَعَلُوهُ﴾، كأنه قِيل: ما فَعله إلَّا قليلٌ مِنهم، وقرأ ابنُ عامرٍ وَحدَه: (إلا قليلاً) بالنَّصبِ، ومِثالُه في النَّهيِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قُرِئَ بالرفع والنصبِ[4]، ومِثالُه في الاستِفهام قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، أَجمعتِ السبعةُ[5] على الرفعِ على الإبدال من الضَّمير المستتِر في (يقنط)، ولو قُرِئَ: ﴿إِلَّا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بالنَّصبِ على الاستثناء لم يَمتنِعْ، ولكنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ.

---

(1) أي: عند البَصريين، أو عطفَ نَسَقٍ عند الكوفيِّين. انظر: «شرح القطر» للمصنف (ص٤٤٦).

(2) انظر: «معجم القراءات» (٦/ ٢٢٩).

(3) انظر: «معجم القراءات» (٢/ ١٠١-١٠٢).

(4) قرأ أبو عمرٍو وابنُ كثير بالرفعِ على الإبدال من «أحد»، وقرأ الباقون بالنصبِ على الاستِثناءِ. «شرح القطر» للمصنف (ص٤٤٦).

(5) انظر: «معجم القراءات» (٤/ ٥٦٦).

[الاستثناء المنقطِع بعد النفي وشِبهه]

وإنْ كان مُنقطِعاً فالحِجازيُّون يُوجِبون نَصبَه، وهي اللغةُ العُلْيَا، ولِهذا أجمعتِ السبعةُ[1] على النصبِ في قَوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠] ولو أبدل مما قبله لَقُرِئ بِرفعِ ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ﴾ و﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ﴾؛ لأنَّ كلًّا مِنهما في موضعِ رَفعٍ: إمَّا على أنه فاعلٌ بالجار والمجرورِ المُعتمِد على النفي، وإمَّا على أنه مبتدأٌ[2] تَقدم خبرُه عليه؛ والتميمِيُّون يُجيزُون الإبدال[3]، ويَختارُون النصبَ، قال الشاعرُ:

١٢٥ـ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا اليَعَافِيرُ وإِلَّا العِيسُ[(١)]

فأبدل اليَعافير والعِيس مِن أنيس، وليس مِن جِنسِه.

---

(١) ١٢٥- هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجِران العَود، وهكذا يَرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم، ولكن الرواية في «ديوانه» هكذا:

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لَمِيسُ ... يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ
الذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ ... بَسَابِساً لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ
إِلَّا اليَعَافِيرُ وإِلَّا العِيسُ ... وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج١ ص١٢٣ و٣٦٥)، وقد رواه المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٦١).

اللغة: «لميس» اسم امرأة، «يعتس» يطلب ما يأكل فيذهب ويجيء بُغيةَ الوصول لِغرضه، ومنه العَسَس ـ بفتح العين والسين المهملتَين ـ وهم حُرَّاس الليل، سُموا بذلك لكثرة ما يَذهبون=

---

(1) «معجم القراءات» (٢/ ١٩٤).

(2) أي: لأن «مِن» زائدة في الآيتَين.

(3) أي: إنْ صحَّ التفريغ كما قال سابقاً في المتن، ولم يتكلَّم عليه هنا، ومعنى صِحة التفريغ أن يُمكنَ تسلُّط العامل السابق «إلّا» على المُستثنى كما في البيت الآتي؛ فإن المستثنى منه - وهو (أنيس) - يَصحُّ إسقاطُه وتَسليطُ عامِله - وهو (ليس) - على ما بعدَ (إلا) وهو (اليَعافير)؛ فإنْ فُقِد الشرط نحوُ: «ما زادَ هذا المالُ إلاَّ ما نَقَصَ، وما نَفَع زيدٌ إلا ما ضرَّ» - إذْ لا يصحُّ أن يقالَ: ما زاد إلا النقصُ وما نفَع إلا الضرُّ - تعيَّن النصبُ إجماعاً؛ والتقدير: ما زاد هذا المال لكنْ نَقَص، وما نَفَع زيدٌ لكنْ ضَرَّ. انظر: «بلوغ الأرب» (ص٢١٦) و«شرح الجوجري» (٢/ ٤٨٣-٤٨٤).

[الاستثناء بـ«غير وسوى»]

وذَكرتُ أيضاً أن المستَثنى بـ«غير وسِوى» مخفوضٌ دائِماً(1)؛ لأنهما مُلازِمان للإضافة لِما بَعدهما، فكُلُّ اسم يَقع بَعدهما فهما مُضافانِ إليه، فَلِذلك يَلزمُه الخَفضُ.

= ويجيئون، «الجَروس» - بفتح الجيم - المُصوِّت، «ذو لبد» يعني به الأسد، ولبده: شعره الذي بين كَتفيه، «هَمُوس» خفيف الوطء، «بَسابساً» جمع بَسْبَس، وهو القَفْر، «اليعافير» جمع يَعْفور - بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبيُ الأعفر، أي: الذي لونه لونُ العفر وهو الترابُ، «العِيس» الإبل، «مُلمّع» فيها لمع بياض وسواد، «كنوس» أي: داخلة في كنسها، والكُنُس - بضمتين - جمعُ كِناس، مثل كِتاب وكُتُب، وهو بيت الظبي في الشّجر.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رب، بَلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «ليس» فعل ماض ناقص، «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) تقدم على اسمه، «أنيس» اسم (ليس)، والجملة من (ليس) واسمه وخبره صفة لـ(بلدة)، وخبر المبتدأ - على هذه الرواية - محذوف، وتقدير الكلام: سكنتها، أو جُبتُها، «إلا» أداة استثناء، «اليعافير» بدل من (أنيس)، «وإلّا» الواو عاطفة، إلا: أداة استثناء(*)، «العيس» معطوف على (اليعافير)؛ فهو بدل أيضاً من (أنيس).

الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس»؛ حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بَدلان من قوله: «أنيس»، مع أنهما ليسَا مِن جنس الأنيس أي: الذي يُؤنَس به.

لكن الذي ذهب إليه سيبويه أنه يَنبغي إما التوسع في المستثنى منه - وهو الأنيس ههنا - حتى يَعمَّ المستثنى وغيرَه؛ فيصبح استثناءً متصلاً، فكأنه قال: ليس بها شيءٌ إلا اليعافير وإلا العيس، أو يُتوسَّع في المستثنى حتى يُجعلَ من جنس الأنيس أي: ما يُؤنَس به، فيكون الاستثناء متصلاً أيضاً، والمقصودُ أنه يجعل هذا ونحوه من نوعِ الاستثناء المتصل: إمَّا بِالتجوز في المستثنى منه، وإمَّا بِالتجوز في المستثنى، وهذا مَيلٌ إلى استِبعاد مجيء المستثنى المنقطِع، فافهَم ذلك وتدبَّرْه، والله يَعصمُك.

---

(1) قال في «شرح القطر» (ص٤٥٠-٤٥١): وتُعرب «غير» نَفسها بما يستحقُّهُ الاسمُ الواقعُ بعد «إلّا» في ذلك الكلام؛ فتقول: «قام القومُ غيرَ زيدٍ» بنصب «غير» كما تقول: «قام القومُ إلّا زيداً» بنصب «زيدٍ»، وتقول: «ما قامَ القومُ غيرَ زيدٍ» و«غيرُ زيدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: «ما قام القومُ إلّا زيداً» و«إلّا زيدٌ»، وتقول: «ما قام القومُ غيرَ حمارٍ» بالنصب عند الحجازيِّين، وبِالنصب أو الرفعِ عند التمِيميِّين، وعلى ذلك فقِسْ، وهكذا حُكمُ «سِوى» خِلافاً لسيبويه؛ فإنه زَعم أنها واجبةُ النصبِ على الظرفيَّةِ دائماً. اهـ

(*) أي: زائدةٌ مؤكدةٌ للأولى. انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢١٩-٢٢٠).

[الاستثناء بـ«خلا وعدا وحاشا»]

وأنَّ المُستثنى بِـ«خَلا وعَدَا وحاشَا» يَجوزُ فيه الخَفضُ والنصبُ[1]؛ فالخفضُ على أنْ يُقَدَّرْنَ حروفَ جَرٍّ، والنَّصبُ على أنْ يُقدَّرْنَ أفعالاً اسْتَتَرَ فاعِلُهنَّ[2]، والمُستثنى مَفعولٌ، هذا هو الصَّحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويهِ في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ[3]؛ لأنه يَرى أنها لا تكونُ إلَّا فِعلاً، ولا في المُستثنى بِحاشا غيرَ الجرِّ[4]؛ لأنه يَرى أنها لا تكونُ إلَّا حَرفاً.

---

(1) لكن جرُّه مع الأوَّلين قليلٌ، والكثيرُ هو النصب. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٨٩).

(2) وهو عائدٌ إمَّا على اسم الفاعل المفهومِ من الفعل السابق، وإمَّا على البعض المَدلول عليه بكلِّه السابق، كما تقدم في «ليس» و«لا يكون»، والتقدير: قامُوا خَلا هو أي: القائمُ أو بعضُهم زيداً. والجملةُ إما حاليَّةٌ أو مُستأنَفة. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٨٩-٤٩٠) و«بلوغ الأرب» (ص٢١٧).

(3) ومِن شَواهدِ الجرِّ قولُه:

أَبَـحْـنَـا حَـيَّـهُـم قَـتْـلاً وأَسْـراً عَـدَا الـشَّـمْـطاءِ والـطِّـفْـلِ الـصَّـغِـيـرِ

«التوضيح» (٢/ ٢٨٥).

(4) قال في «التوضيح» أيضاً (٢/ ٢٩٣): وسَمع غيرُه النصبَ، كقولِه: «اللهمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسمع، حاشا الشَّيطانَ وأبَا الأصبغ».

المستثنى

- واجب النصب (بعد)
  - ليس
  - لا يكون
  - ما خلا
  - ما عدا
  - إلا (في مسألتين)
    - بعد كلام تام موجب
    - إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
- في كلام غير مُوجب
  - المستثنى منه محذوف (مفرغ)
    - العمل لما قبل «إلّا»
  - المستثنى منه مذكور
    - الاستثناء متصل (يجوز وجهان)
      - (الراجح) البدلية من المستثنى منه
      - (المرجوح) النصب على أصل الاستثناء
    - الاستثناء منقطع
      - الحجازيون
        - يجب النصب
      - التميميون
        - يجوز الإبدال
        - ويختار النصب
- مع غير «إلّا»
  - مخفوض دائماً
    - غير - سوى
  - جائز الخفض والنصب
    - خلا - عدا - حاشا

[خبرَا «كان» و«كاد» وأخواتهما]

ثم قُلتُ: وَالبَوَاقِي: خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا[1]، مُجَرَّداً مِنْ «أَنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، وَمَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ «حَرَى وَاخْلَوْلَقَ»، وَنَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ «عَسَى وَأَوْشَكَ»، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ «كَادَ وَكَرَبَ»، وَرُبَّمَا[2] رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ «عَسَى»؛ فَفِي قَوْلِهِ:

[١٢٥م]- وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ؟[3]

---

(1) قال البرماوي: لم يَشرح الشيخ رحمه الله تعالى كونَه مُؤخَّراً عنها رافعاً لِضمير اسمها؛ فأمَّا اشتراط التأخير عنها فمُقتضاه امتناعُ تقديم الخبر على نَفسِ الأفعال، وجوازُ تَوسُّطِه؛ فأمَّا امتناعُ التقديم فواضح، فلا تَقول في (طَفِق زيدٌ يَقرأُ) مثلاً: (يَقرأ طَفِق زيدٌ)، ولا في (عسى زيدٌ أنْ يَخرُجَ): (أن يَخرُجَ عسى زيدٌ)، وذلك لِضَعف هذه الأفعال وعدمِ تَصرف أكثرِها، وأمَّا جوازُ التوسُّط فمَحلُّه ما إذا لم يَكن مِن الأخبار المُقتَرِنة بـ(أنْ)، نحوُ: (طَفِق يُصلِّيانِ الزيدان)، و(كاد يَطِيرُون المُنهَزِمون)، فأمَّا المُقترَنُ بـ(أنْ) نحوُ: (عسى أن يقومَ زيدٌ) فأجازه فيه المبرد . . . ومَنعه قومٌ مِنهُم الشَّلوبين . . . إلخ كلامه. وسننقلُ لك كلامَ الجوجري قريباً في مسألة اشتِراط كونِه رافعاً لِضمير اسمِها.

(2) مِن هنا إلى قولِه: «شذوذان» آخِرَ المسألة غيرُ مشروح في كلامِه الآتي، قال الجوجري (٢/ ٥٠٢): استثناءُ رفعِ خبر «عسى» السببيِّ ساقطٌ في بعض النُّسَخ، وثابتٌ في كثير منها، وهي النُّسخة التي شَرحنا عليها، وعبارتُه فيه أحسَنُ مِن عبارة «التوضيح» حيث قال: «ويجوز في (عسى) خاصَّةً أن تَرفَعَ السببيَّ»؛ فإنَّ الرافعَ له خبرُها لا هي. اهـ وقال قبل ذلك في توضيح المسألة (٢/ ٤٩٧-٤٩٨): يجب أن يكون فاعلُ المُضارعِ الواقعِ خبراً لهذه الأفعال ضميراً يَعود على اسمِها، ولا يَخرُج عن ذلك مِن جميع هذه الأفعال إلَّا «عسى»؛ فإنه يَجُوز فيها خاصَّةً أنْ يَرفعَ خبرُها السببيَّ؛ والمُرادُ بِه الظاهرُ المُتَّصلُ بِضميرِ اسمِها، نحوُ قول الشاعر:

وماذا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ؟

يُروى بِنصبِ «جُهده» على الأصلِ، وبِرَفعِه على خِلافِ الأصل؛ لاتِّصالِه بِضميرِ اسمِها، وإلى ذلك أشار الشيخُ بِقولِه: «ورُبَّما رُفع السببي بِخَبر عسَى».

وقولُه: «ففي قوله . . إلى آخِره» الشُّذُوذان هما تَجرُّدُ خبرِ «عسى» مِن «أنْ»، ورَفعُه السببيَّ، واللهُ أعلَمُ. اهـ كلامُه.

(3) لم يَتكلم الشارح على هذا البيت فيما يأتي، وكذلك أهمله المحقِّق، وكان يَنبغي ترقيمُه والكلام عليه، فأقول: جاء في «عدة السالك» للمحقق (١/ ٣٠٨-٣٠٩):

فِيمَنْ رَفَعَ «جُهْدُهُ» شُذُوذَانِ[1].

وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْسَ»، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا.

هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

إذا نَحْنُ جاوَزْنَا حَفِيرَ زِيادِ

وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق، وتَبعه على ذلك الشيخ خالد، وليس ذلك بصحيح، ولا هو مرويٌّ في شعره، والصواب ـ كما قال ياقوت الرومي ـ أن البيت للبرج التميمي، وكان الحجاج ابن يوسف قد ألزمه البعثَ إلى المهلَّب بن أبي صُفرةَ لِقتال الأزارِقة، فهرب منه إلى الشام.

اللغة: حفير زياد هو موضع على خمس ليالٍ من البَصرة.

المعنى: يُنكر أن يكونَ للحجاج يدٌ تنالُه بِضر، أو سُلطان يَقهره، إذا هو جاوز حُدودَ ولايَتِه.

الإعراب: «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ، وزعم الكسائيُّ أن (ما) وحده اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر المبتدأ، وليس بشيءٍ، «عسى» فعل ماضٍ دال على الطمع والإشفاق، مبني على فتح مقدَّر على الألف منع من ظهورِه التعذر لا محل له من الإعراب، «الحجاج» اسم (عسى) مرفوع بالضمة الظاهرة، «يبلغ» فعل مضارع، «جهده» (جهد) يُروى مرفوعاً ومنصوباً؛ فعلى الرفع هو فاعل (يبلغ) مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضافٌ إليه، هذا على رواية الرفع، فأما على رواية النصب ففاعل (يبلغ) ضميرٌ مستتر يعود إلى الحجاج، و«جهد» مفعول به، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه، «إذا» ظرفٌ لما يُستقبل من الزمان، متعلق بقوله: (يبلغ)، «نحن» ضمير منفصِل فاعلٌ لفعل محذوف يُفسره ما بعده، وجملةُ الفعل المحذوف وفاعله في محلِّ جر بإضافة (إذا) إليها، «جاوزنا» فعل ماض وفاعله، «حفيرَ» مفعول به لـ(جاوز)، و(حفير) مضاف، و«زياد» مضاف إليه، وجملةُ الفعل وفاعله لا محلَّ لها من الإعراب مفسِّرة.

الشاهد فيه: قوله: (عسى الحجاج يبلغ جهده)، والنحاةُ يستشهدون بهذه الجملة على شيئين:

أحدهما: في قوله: (يبلغ)، حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غيرَ مقترن بـ(أن) المصدرية.

وثانيهما: في قوله: (يبلغ جهده) على رواية الرفع، حيث رفع المضارعُ الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى، وهذا جائزٌ في هذا الفعل وحدَه دون سائر أخواتِه.

(1) لم يشرح المصنفُ هذه المسألةَ أعني رفعَ خبرَ عسى للسببي، كما لم يَشرح قولَه سابقاً: «مؤخَّراً عنها، رافعاً لِضميرِ أسمائها»، فأقول:

أمَّا اشتراطُ التأخير فقد بينَّا المقصود منه ـ نقلاً عن البرماوي ـ في الصفحة السابقة، وأمَّا اشتراطُ كونه رافعاً لِضمير اسمِها فالاحتِرازُ به عن رَفعه سَببيَّهُ كما هو جائزٌ في باب «كان»؛ فإنك تقولُ: ←

[العاشر: خبرُ «كان» وأخواتها]

وأَقُولُ: العاشرُ مِن المنصُوبات: خَبَرُ «كَانَ» وأخواتِها[1]، نحوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

كان زيد يَقرأُ أبُوه، وهذا مُمتنِعٌ في باب «كاد»؛ لأنَّ أفعال المُقارَبة إنما جاءتْ لِتَدلَّ على أنَّ فاعِلَها قد تَلبَّس بِخَبرها، أو شَرع فيه.

انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٩٦-٤٩٧) و«بلوغ الأرب» (ص٢١٩-٢٢٠).

(1) وله أحكامٌ؛ منها: أنه يَجوز توسُّطُه بين هذه الأفعال وبين أسمائها مُطلَقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقولِ الشاعر:

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكـارِ الـمَـوْتِ وَالـهَـرَمِ

اللّهم إلّا أن يَمنعَ مانعٌ من ذلك، ومنها: أنه يَجوز تقديمُه على هذه الأفعال إلّا خبرَ «دام» فلا يَجوز تقديمُه على «ما» المقترِنة بها بالاتفاق، وأما توسُّطُه بينهما ففيه خِلافٌ، وإلّا خبرَ «ليس» فلا يَجوز عند الجمهور.

انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٤٩٣-٤٩٤)، و«بلوغ الأرب» (ص٢١٩)، و«شرح القطر» للمصنف (ص٢٤٩) فما بعدها.

[الحادي عشر: خبرُ «كاد» وأخواتِها]

والحادي عَشَرَ: خبرُ «كاد» وأخواتِها، وقد تقدَّم في باب المرفوعاتِ[1] أنَّ خَبرهُنَّ لا يكونُ إلّا فِعلاً مُضارعاً[2]، وذَكرتُ هنا أنه يَنقَسِمُ ـ بِاعتِبار اقتِرانه بـ«أنْ» وتَجرُّدِه منها ـ أربعةَ أقسام:

[ما يقترن منها بـ«أنْ» وجوباً]

أحدُها: ما يَجِبُ اقترانُهُ بها(١)، وهو «حَرَى[3] واخْلَوْلَقَ»، تقولُ: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ»، ولا أعرفُ مَنْ ذَكَر «حَرَى» من النحويِّين غيرَ ابن مالك، وتَوهَّم أبو حيَّان أنه وَهِمَ فيها[4]، وأنَّها حَرًى بِالتنوين[5] اسماً لا فِعلاً، وأبو

(١) ههنا أمران؛ الأولُ: أن تعرفَ لماذا كان خبرُ هذين الفعلين واجبَ الاقتران بـ(أن) المصدرية، وجوابُ ذلك أن نقولَ لك: إن هذين الفعلَين يدلّان على رجاء المتكلم وقوعَ خبرهما، والفعلُ المرجو ـ وهو هنا الخبر ـ لا يكون حصولُه في زمن التكلم، وإلا لما تَرجَّى المتكلم حصولَه، وإنما يتراخى حصولُه عن وقت الكلام، والأصلُ في الفعل المضارع كونه صالحاً للحال =

(1) انظر: الصفحة (٣٦٠).

(2) أراد تساهلاً: بحسَب اللفظ، وإلا فالجوابُ إنما هو الجملة لا الفعلُ وحده.

(3) كان ينبغي أن يقول: (وهو خبر حرى . . . إلخ)، لأن موضوعَ القِسمة خبر هذه الأفعال لا الأفعال نفسُها، إلا أنه تساهَل في التعبير، وجعل القسمةَ للأفعال بعد أن كانت لأخبارها.

(4) عبارتُه في «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٣٠-٣٣١) بعد كلام له: فيحتاج في إثبات كون «حرى» فعلًا ماضياً بمعنى «عسى» إلى نقلٍ يُفصِح عن ذلك، فقد يكون قد تصحَّف على المُصنِّف، فاعتقد أن «حَرًى» المُنوّن غيرُ مُنوّن، وأنها فعلٌ، كما صَحَّف في غيره مِما نُبِّه عليه. اهـ وتعجَّب تلميذه ناظرُ الجيش من نِسبة التصحيف هذه في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٢٦٤) وقال: ولا شكَّ في قُبح نَسبه ابن مالك إلى التصحيف، ولقد كان قدرُه أجلَّ وأعلى، فرحمه الله تعالى. اهـ على أن الشيخ أبا حيان عدَّها من هذه الأفعال في «اللمحة»، فهذه أعجبُ من سابقتها، وأعجبُ منهما سكوت الشارح عليه، فتأمل!

(5) يقال: إنه لَحرًى بكذا وحَرِيٌّ، وحَرٍ، أي: خَليق جَدير، والأولى لا تؤنث ولا تُثنى ولا تُجمع؛ لأنه مصدرٌ. انظر: «التاج» (ح ر ي).

حيانَ هو الواهِمُ، بل ذكَرها أصحابُ كُتبِ الأفعال[1] من اللُّغويِّين، كالسَّرَقُسْطِيِّ[2]، وابنِ طريف[3]، وأنشدُوا عليها شعراً، وهو قولُ الأعشى[4]:

١٢٦ـ إنْ يَقُلْ: هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ وكَانَا[١]

= وللاستقبال؛ فاحتيج إلى أن تقترنَ به (أن) المصدرية التي تُمحّضه للاستقبال؛ لكيْ يتطابقَ زمنه مع زمن وقوعِه بالنظر إلى كونه مَرجُوَّ الحصول.

وأما **الأمرُ الثاني** فهو: أن المصدر الذي يَنسبك من الفعل المضارع وأنْ المصدرية اسمُ حدث، وأسماء هذين الفعلين قد تكونُ أسماءً من أسماء الذوات، كالمثالين اللذين مثَّل بهما المؤلف؛ فيَنتج عن ذلك أنْ يقعَ الاسم الدال على الحدث خبراً عن اسم دال على ذات، وقد سبق للمؤلف أن بيَّن أن ذلك لا يصحُّ إلا على تأويل، ونحن نُجيب على ذلك بأن الكلام ههنا على تأويل، وذلك بواحدٍ من ثلاثةِ أوجه: أولها أن نُقدر مضافاً هو اسمُ معنى قبل اسم هذين الفعلَين؛ فنحو: «حرَى زيدٌ أن يفعلَ» يَصير تأويله: حرَى أمرُ زيدٍ الفعلَ، وثانيهما: أن نقدر مضافاً هو اسمُ ذات قبل الخبر، فيَصير تأويل هذا المثال: حرَى زيدٌ صاحبَ الفِعل، والثالث: ألا نُقدر مضافاً لا قبل الاسم ولا قبلَ الخبر؛ ولكنْ نَقصد المبالغة؛ فكأنك بالغتَ في زيد حتى جعلتَه نفسَ الفعل، وبالغتَ في السماء حتى جعلتَها نفسَ الإمطار.

(١) ١٢٦- هذا بيت من الخفيف، وقد نسَبه المؤلف إلى الأعشى، والظاهرُ أنه يريد الأعشى ميمونَ(*) تبعاً لجماعة، والبيتُ ليس مما ثبَتت روايته عن الأعشى، ولِذلك لا تجدُه في ديوانه الذي شرَحه أبو العباس ثعلب.

الإعراب: «إنْ» شرطية، «يقل» فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه(**)، «هن» ضمير منفصل مبتدأ، «من بني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ=

(1) منهم أيضاً ابن القطاع. انظر: كتابه «الأفعال» (١/ ٢٦٥).

(2) سعيد بن محمد المَعافِري القُرطُبي ثم السَّرقُسطِي، أبو عثمان، ويُعرف بابن الحَدَّاد، عالم باللُّغة، أخذ عن ابن القُوطيَّة، وبَسط كتابه في (الأفعال) وزاد فيه، وسَمَّاه أيضاً «الأفعال». توفي بعد الأربعمائة. «الأعلام» (٣/ ١٠١). وانظر: «كتاب الأفعال» له (١/ ٤٢١).

(3) قال السيوطي: عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي، أخذ عن أبي بكر بن القُوطيّة، وكان حَسَن التصرف في اللغة، وله كتابٌ حسن في الأفعال؛ وهو كبيرٌ بأيدي الناس. مات في حدود الأربعمائة. ذكره الصفدي. اهـ. «بغية الوعاة» (٢/ ١١١).

(4) قال العدوي (٢/ ١٠٢): هذا البيتُ موجودٌ في بعض النسخ، ولم يتكلم عليه في الشواهد. اهـ وسيأتي استشكال المحقق للاستشهاد به.

(*) كذا في الأصل، والصواب: ميموناً بالصرف لعدم المانع.

(**) أي: جوازاً تقديره: هو.

[ما يقترن منها بـ«أنْ» غالباً]

القِسمُ الثاني: ما الغالبُ اقتِرانُهُ بها، وهو «عَسَى وأَوْشَكَ»[(١)]، مثالُ ذِكر «أَنْ» قولُ الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقولُ الشاعِر:

١٢٧- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ـ إذَا قِيلَ: هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا[(٢)]

= وخبره في محل نصب مَقُول القول، وبني مضاف و«عبد» مضاف إليه، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه، «فحرى» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرى: فعل ماض ناقص، «أنْ» حرف مصدري ونصب، «يكونَ» فعل مضارع تام منصوب بـ(أنْ)، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، و(أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر (حرَى)، «ذاك» ذا: اسم إشارة اسم (حرى)، مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب، «وكانا» الواو عاطفة، وكان: فعل ماض تام، وفاعله ضمير مُستتر فيه، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «حَرَى أن يكون ذاك» حيث استَعمل حرى فعلاً دالًا على الرجاء، وجاء بخبره مُضارعاً مقروناً بـ(أنْ)، والمؤلف يَرُدُّ بهذا على مَن أنكر ثبوت هذا الفعل.

ويقول أبُو رجاء عفا الله عنه: إن في دلالة هذا البيت مقالاً؛ فإنه لم يَثبت في «ديوان الأعشى» الذي رواه وشرَحه أبو العباس ثعلب، وأيضاً فبَعد تسليم ثُبوته لا يكون نصًّا فيما زعمه المؤلف؛ لجواز أن يكون «حرَى» اسماً منوناً أيضاً، وهو خبر مقدم، و«أن يكون» في تأويلِ مصدر هو مبتدأ مؤخر، فإن قُلتَ: فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين، قلتُ: لا يَبعُد أن يكون حذفُ التنوين على نِيَّةِ الوقف كما يَقولون. والحاصلُ أن النفس غيرُ مُطمئنة إلى الاستِدلال بهذا البيت.

(١) الذي ذكره المؤلف ـ مِن أن الغالب في المضارع الواقع خبراً لِعسى أن يقترنَ بـ(أن) المصدرية، وغيرَ الغالب أن يتجرَّد منها ـ هو مذهبُ سيبويه، وهو الذي اختاره العلّامة ابن مالك في «الألفية»، وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرُّدَ المضارع الواقع خبراً لِعسى من (أن) المصدرية خاصٌّ بضرورة الشعر، وهذا المذهب هو الموافق للقياس، وهو الذي يَنطبق على التعليل الذي ذكَرناه في وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بـ(أن) المصدرية؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما، وأما أوشك فلكونها تأتي أحياناً للدلالة على الرجاء فتكون مثلَ عسى، وأحياناً تأتي للدلالة على مُقاربة حصول الخبر ـ وهذا المعنى الثاني هو الذي ذكَره المؤلف فيها ـ لم تَصِرْ بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعيَّنَ في خبرها أن يقترن بـ(أن) المصدرية، ولو أنه لُوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصِه لَمَا كان ذلك حكمها؛ فلو لُوحِظ دلالتها على المقاربة لترجح تجردُ خبرها من (أن) المصدرية ككَرب وكاد الآتيين، ولو لُوحِظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقترانُ خبرها بـ(أنْ) كحرى.

(٢) ١٢٧- هذا بيت من الطويل، وهو مِن الشواهد التي لم أقفْ لها على نسبة إلى قائل معين، وقد ذكره المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٢٣)، وابنُ عقيل (رقم ٩٠)، وأنشده ثعلبٌ في «أماليه» (٢/ ٣٦٥) ولم =

ومِثالُ تَرْكِها قولُ الشاعر:

١٢٨ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ(١)

= يَنسبه، والأشموني (رقم ٢٣٨)، وقبل بيتِ الشاهد قولُه:

أَبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ والْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ، واللهُ أَوْسَعُ

اللغة: «يملُّوا» يَعتريهم المَللُ والسَّأمُ ويَضجروا من إعطاء التراب الذي هو أتفَهُ الأشياء وأحقرُها، فكيف لو أنَّك طلبتَ إليهم شيئاً ذا خَطَر؟ ويُروى: «ويمنعوا».

المعنى: إنَّ من طبع الناس أنهم لو سُئلوا أن يُعطُوا أتفه الأشياء وأهونَها خطراً وأقلَّها قيمةً لَما استجابوا للسائل، بل إنهم يَمنعون السائل ويَملُّون السؤال.

الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة، «سئل» فعل ماض مبني للمجهول، «الناس» نائب فاعل، وهو المفعول الأول لـ(سئل)، «التراب» مفعول به ثانٍ لـ(سئل)، «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب (لو)، أوشكَ: فعل ماض ناقص، وواوُ الجماعة اسمه، «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «هاتُوا» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل رفع مَقُول قِيل، وجملة (قيل) مع نائبِ فاعله في محلِ جر بإضافة (إذا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوفٌ تدل عليه جملةُ (أوشك) واسمه وخبره، وجملةُ الشرط مع فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب مُعترِضة بين (أوشك) مع مرفوعه وبين خبرِه، «أنْ» مصدرية، «يملُّوا» فعل مضارع منصوب بـ(أنْ)، وعلامةُ نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعلُه، و(أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويلِ مصدر منصوب خبر (أوشك)، وأصلُ نِظامِ البيت هكذا: لو سُئل الناس التراب لأوشكوا أن يملُّوا ويمنعوا إذا قيل: هاتُوا أوشكوا أن يملُّوا ويمنعوا، «فيَمنعوا» فعل مضارع معطوف على السابق بالفاء، وواوُ الجماعة فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «لأوشكوا أن يملُّوا»، حيث أتى بخبر أوشك فعلاً مضارعاً مُقترناً بـ(أن) المصدرية على ما هو الغالبُ في خبرِ هذا الفعل.

(١) ١٢٨- هذا بيت من الطويل، وقد نسبُوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل(*)، وذكروا قبله بيتَين، وهما قولُه:

عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ والْتَوَتْ بِصَبْرٍ؛ فَإِنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُهُ الصَّبْرُ

وَلَا تَشْكُوَنْ إِلَّا إِلَى اللهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تَأْتِي الفَوائِدُ واليُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٧).

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص، «فرج» اسم (عسى)، «يأتي» فعل مضارع، «به» جار ومجرور متعلق بـ(يأتي)، «الله» فاعل (يأتي)، والجملة خبر (عسى)، «إنه» إن: حرف توكيد=

(*) ذكر المحقق في «منحة الجليل» أن البيت لا يُعلم قائله، وليتَه - إذ قال هنا ما قال - بيَّن لنا الناسب أو المنسوب إليه بأوضحَ من ذلك.

وقولُ الآخَرِ:

١٢٩ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(١)

= ونصب، والضمير اسمه، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «كل» ظرف زمان، منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال إمَّا مِن (أمرٌ) الآتي، وإمَّا مِن ضميره المستتر في الجار والمجرور، و(كل) مضاف، و«يوم» مضاف إليه، «في خليقته» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أيضاً صاحبُه هو صاحب الحال السابق، و(خليقة) مضاف والضمير مضاف إليه، «أمر» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «عسى فرج يأتي به الله» حيث أتى بخبر عسى فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) المصدرية، وذلك نادرٌ في خبر هذا الفعل، وفي البيت كلامٌ لا تتَّسعُ له هذه العُجالة.

ومثلُه قولُ الشاعر: وأنشده أبو العباس المبرد في «الكامل» (١/ ٣٩٣):

عَسَى فَارِجُ الكَرْبِ عَنْ يُوسُفٍ ... يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ المَحْمَلِ

وقولُ جميل صاحبِ بُثَينة («ديوانه» ١٢٨):

وَقَالَتْ: تَرَفَّقْ في مَقَالَةِ نَاصِحِ ... عَسَى الدَّهْرُ يَوْماً بَعْدَ نَأْيٍ يُسَاعِفُ

(١) ١٢٩- هذا بيت من المنسرح، وقد نسب جماعةٌ ـ منهم أبو العباس المبرد في «الكامل» (١/ ٤٤) ـ هذا البيت لأميةَ بنِ أبي الصلت، أحدِ شُعراء الجاهلية، وزعم صاعدٌ أن البيت لرجل من الخوارج، ولم يُسمِّه، وقد نسبه أبو الحسنِ(*) في تعليقاته على «كامل المبرد» (١/ ٤٤) إلى رجلٍ من الخوارج قتَله الحجاج بن يوسف الثقفي، وذكر أن ذلك هو الصحيحُ عن الأصمعي (وانظر: «الكامل»: ١، ٤٤، ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات، والبيتُ من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١)، وهو من أبيات سيبويه (ج١ ص٤٨٩)، وأنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٢٥)، وقد وجدتُ بيتَ الشاهد في «ديوان شعر أمية بن أبي الصلت»(**)، وقبله ـ وهو كلامٌ تَظهر فيه رُوحُ أميةَ ويَتفق مع المعاني التي كان يَطرُقها كثيراً:

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا ... أَكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعُ سَابِقُهَا

وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الحَيَاةِ، وَإِنْ ... عَاشَتْ طَوِيلاً فَالمَوْتُ لاحِقُهَا

قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا ... كَانَ بَدِيئاً بِالأَمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنَّ مَا جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا ... مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

اللغة: «غِراته» بكسر الغين ـ جمع غِرَّة، وهي الغَفلة، «مَنِيَّته» هي الموت.

المعنى: إن الذي يفرُّ من الموت في الحرب لَقَريبُ الوُقوع بين بَراثِنه في بعضِ غَفلاته. =

(*) أي: الأخفش الأصغر.

(**) هو منسوب لعمران بن حطان أيضاً. انظر: «شعر الخوارج» (ص١٧١).

[ما لا يقترن بـ«أنْ» غالباً]

القسمُ الثالثُ: ما يَترجَّح تَجرُّد خبرِه من «أنْ»، وهو فِعْلانِ: «كادَ، وكَربَ»، مثالُ التجرُّد منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقولُ الشاعِر:

١٣٠ـ كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ[1] غَضُوبُ[1]

= **الإعراب**: «يوشك» فعل مضارع ناقص، «مَن» اسم موصول اسم (يوشك)، مبني على السكون في محل رفع، «فر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، والجملة لا محل لها صلة، «مِن مَنيته» الجار والمجرور متعلق بـ(فرَّ)، و(منية) مضاف والضمير مضاف إليه، «في بعض» جار ومجرور متعلق بـ(يوافق) الآتي، و(بعض) مضاف و(غرات) من «غراته» مضاف إليه، و(غرات) مضاف والضمير مضاف إليه، «يُوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعولٌ به، والجملةُ في محل نصب خبر (يُوشك).

الشاهد فيه: قوله: «يُوشك مَن فر . . . يوافقها» حيث أتى بخبر (يوشك) الذي هو مضارعُ أوشك فِعلاً مُضارعاً مجرداً مِن (أن) المصدرية، وذلك نادرٌ في خبر هذا الفعل.

(١) ١٣٠- هذا بيت من الخفيف، وقد نسَبه قومٌ إلى رجل من طيئ، ولم يُعيِّنوه، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليَربوعي أحدِ فرسان بني تميم وشعرائِهم المُجيدين، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢)، وأنشده المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ١٢٦) والأشموني (رقم ٢٩٢).

اللغة: «جواه» الجوى: شِدة الوَجد، «الوُشاة» جمعُ واشٍ، وهو النَّمَّام الساعي بالإفساد بين الأحبَّة، والذي يستخرج أحاديث المحبِّين بِلُطف، ويُروى في مكانه: «العَذُول»، وهو فَعُول بمعنى فاعل، ونظيرُه صَبُور وغَدُور وخَؤُون ولَجُوج وشَكُور، قال الشاعر:

وَلَنْ يَمْنَعَ النَّفْسَ اللَّجُوجَ عَنِ الهَوَى ... مِنَ النَّاسِ إلَّا واحِدُ الفَضْلِ كَامِلُهْ

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص، «القلب» اسمه، «مِن جواه» الجار والمجرور متعلق بـ(يذوب)، و(جوى) مضاف، وضميرُ الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه، «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى القلب، والجملةُ في محل نصب خبر (كرب)، «حين» ظرف زمان منصوبٌ على الظرفية، والعامل فيه قوله: يَذوب، أو قوله: كَرب، «قال الوشاة» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (حين) إليها، «هند» مبتدأ، «غضوب» خبره، والجملةُ في محل نصب مَقُول القَول.

الشاهد فيه: قوله: «كَرب القلب يذوبُ»، حيث جاء الشاعر بخبر كرَب جملةً فعلية فعلُها مضارع مجردٌ مِن «أن» المصدرية.

---

(1) يَجوز فيه في هذا الموضع الصرفُ وعدمُه نحواً وعروضاً.

ومثالُ الاقتِران بها قولُ الشاعِر:

١٣١ـ كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[1]

---

(١) ١٣١- هذا بيتٌ من الخفيف، وهو من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة، يَرثي فيها رجلاً اسمُه عبد الحميد، وقبل بيتِ الشاهد قولُه:

إنَّ عَبْدَ الحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفِّيْ هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

وأنشد ابن قُتيبة البيت الشاهد في «أدب الكاتب» (ص٣١٤ بتحقيقنا)، ونسَبه ابنُ السيد البطليوسي لأبي زبيد الطائي يَرثي اللَّجلاجَ الحارثي، وقد أنشد هذا البيتَ أيضاً ابنُ عقيل (رقم ٨٩)، والمؤلفُ في «أوضحه» (رقم ١٢٧)، والأشموني (رقم ٢٣٥).

اللغة: «تفيض» من قولهم: فاضَتْ نفسُ فلان، ويُروى: «تَفِيظَ» بالظاء، وكلُّ العلماء يجيز لك أن تقول: فاظتْ نفسُ فلان، إلا الأصمعيَّ؛ فإنه أبى إلا أن تقول: «فاظَ فلانٌ»، مِن غير أن تذكر لفظَ النفس، أو تقولَ: فاضَتْ نفسُ فلان، بالضاد، «مُذ ثوى» أي: أقامَ، ويُروى في مكانه: «إذْ غَدَا»، وقوله: «رَيطة» هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قِطعةً واحدة، «بُرُود» جمع بُرْد ـ بضم الباء وسكون الراء وآخرُه دال مهملة ـ وهو الثوبُ، وأراد هنا الأكفانَ التي يُلَفُّ فيها الميت.

الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، «النفس» اسم (كاد)، «أن» حرف مصدري ونصب، «تفيض» فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى النفس، و(أنْ) مع ما دخلتْ عليه في تأويل مصدر منصوب خبر (كاد)، «عليه» جار ومجرور متعلق بـ(تفيض)، «إذ» ظرف للزمان الماضي متعلق بقولِه: (تفيض)، مبنيٌّ على السكون في محل نصب، «ثوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والجملةُ في محل جر بإضافة (إذْ) إليها، ومَن رَواه «مُذ ثَوى» فـ(مذ) كذلك ظرفٌ، والجملة في محل جر بالإضافة، «حشوَ» حالٌ(*) من فاعلِ (ثوى)، و(حشو) مضاف و«رَيطةٍ» مضاف إليه، «وبُرُودِ» معطوف على (ريطة).

الشاهد فيه: قوله: «كادت النفس أن تفيضَ»، حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أنْ)، وهذا نادرٌ في خبر ذلك الفعل.

(*) أعربه العيني (٢/ ٦٩٧) والفيومي (ص١٧٨) مفعولاً لـ(غدا) الواقعةِ عندهما بدلَ (ثوى)، وهو غيرُ ظاهر على هذه الرواية، وأولى منه ما قاله المصرح (١/ ٢٨٥) ومشى عليه المحقق في «المنحة» (١/ ٣٣١) و«العُدَّة» (١/ ٣١٦) وهو: أنَّ (غدَا) بمعنى صار، واسمُه مُستتر فيه، يعود إلى ما عاد عليه ضمير (عليه) قبله، وهو الميت المرثي، و(حشوَ) خبر (غدَا).

وقولهُ:

١٣٢ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[1]

(١) ١٣٢- هذا بيت من الطويل من كلمةٍ لأبي زَيد الأسْلَمي، يَهجو فيها إبراهيمَ بن هشام بن إسماعيل ابن هشام بن المغيرة والِيَ المدينة، وكان قد مدَحه قبلُ، فلم تَرُقْه مدحتُه فلم يُعطِه، وزاد على ذلك أنْ أمر به فعُذِّب بالسِّياط، وأولُ هذه الكلمة قولُه:

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى ... حَدِيثاً، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

وقد روى أبو العباس المبردُ هذه الأبيات، وذكَر كلمة أبي زيد، وفيها بيت الشاهد (انظر: «الكامل» ج١ ص١٠٩)، والبيتُ الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣)، والمؤلفُ في «أوضحه» (رقم ١٣٨)، والأشموني (رقم ٢٤١).

اللغة: «عُروقاً» العروق: جمع عِرْق ـ بكسر فسكون ـ وأصلُه عِرقُ الشجرة الضاربُ في الأرض، «مصَّت الثرى حديثاً» أراد أنها ذاقت طعم الغِنى حديثاً، والثرى في الأصل: الترابُ، فأمَّا الغنى فهو الثَّراء ـ ممدوداً ـ وعبر بالثَّرى لِمُناسبة العُروق، «لم تهمم» تقول: هَمَّ فلانٌ بأمر كذا، إذا اعتَزم أن يَفعلَه وصمَّمَ على ذلك، «بأن تترعرعَا» بأن تنمُوَ وتزيد، يُريد أنها لم تكن على استِعداد لذلك لضآلَةِ أصلها، «ذوُو الأحلام» أي: أصحاب العقول، ويُروى في مكانه: «ذَوُو الأرحام» وهم الأقاربُ من جِهة النساء، ويَعني بذوي الأرحام هشامَ بن عبد الملك بن مروان الخليفةَ، وكان إبراهيمُ بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت خالَه، «سَجْلاً» - بفتح السين وسكونِ الجيم ـ الدلوُ العَظيمة المملوءة ماءً، وقيل: هو ملؤُها.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى العُروق في البيت الذي أنشدناه مفعولٌ به أول، «ذوو» فاعل (سقى)، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، و(ذوو) مضاف و«الأحلام» مضافٌ إليه، «سجلاً» مفعول ثانٍ لـ(سقى)، «على الظما» جار ومجرور متعلق بـ(سقى)، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيقٍ، «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاءُ علامة التأنيث، «أعناقها» أعناق: اسمُ (كرب)، و(أعناق) مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «أن» حرف مصدري ونصب، «تقطَّعَا» فعل مضارع(*) منصوب بـ(أنْ)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الأعناق، والألفُ للإطلاق، و(أنْ) مع ما دخلتْ عليه في تأويلِ مصدر منصوب خبر (كرب)(**).

الشاهد فيه: قوله: «كربت أعناقُها أن تقطَّع»، حيث جاء الشاعر بخبر (كرب) فِعلاً مضارعاً مُقترناً بـ(أن) المصدرية، وهذا نادرٌ في خبر هذا الفعل.

(*) أصلُه: تتقطع بتاءَين، فحُذفت إحداهما.

(**) وجملة (قد كربت . .) في موضع نصب حال من الضمير المنصوب بـ(سقى).

«تَقَطَّع» فعل مضارع، أصلُه: تَتَقطَّع، فحَذف إحدى التاءَين.

ولم يَذكُر سيبويه في خبر «كَرَب» إلَّا التجَرُّدَ[1].

[ما يمتنِع اقترانُه بـ«أنْ»]

القِسم الرابعُ: ما يَمتنِع اقتِرانُ خبره بـ«أنْ»، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ[2]: «طَفِقَ، وجَعَلَ، وأخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ»، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وقال الشاعرُ:

٨٧ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ(١)

وقال الشاعرُ:

١٣٣ـ فأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ(٢)

---

(١) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لا تحتاجُ معه إلى إعادةِ شيء من القَول عليه، (فانظُره في أثناء الكلام على المرفوعات فيما مَضى من هذا الكتاب).

(٢) ١٣٣- هذا بيتٌ من الكامل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبةٍ إلى قائل مُعيَّن.

الإعراب: «أخذت» أخذ: فعل ماض دال على الشروع في الخبر، والتاء ضمير المتكلم اسمه، «أسأل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ في محل نصب خبر (أخذ)، «والرسوم» الواو عاطفةٌ أو حالية، والرسوم: مبتدأ، «تُجيبني» تجيب: فعل مضارع، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الرُّسوم، والنون للوقاية، وياءُ المتكلم مفعول به، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نصب حال إنْ جعلت الواو حاليةً، ولا محلَّ لها من الإعراب إنْ جعلت الواو عاطفة؛ لأنَّ الجملة المعطوفَ عليها لا محل لها، والأحسنُ أنْ تجعلَ الواو حالية؛ لأن الجملتَين لم يتوافقَا من جهة الفعلية والاسمية، «وفي الاعتبار» الواو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إجابةٌ» مبتدأ مؤخر، «وسؤال» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخذت أسأل» حيث أتى بخبر الفعلِ الدالّ على الشروع ـ وهو أخذ ـ فعلاً مضارعاً مجرداً مِن (أن) المصدرية، وذلك واجبٌ في خبر هذا الفعل وأخواته.

---

(1) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

(2) الحكمةُ في ذلك أنَّ «أنْ» تُخلّص الفعلَ لِلاستقبال، والشُّروعُ للحال، فبَينهما تَنافٍ. «شرح الجوجري» (٢/ ٤٩٩).

وقال الآخَرُ:

١٣٤- أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنَا[(١)]

وقال:

١٣٥- أنْشَأتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا[(٢)]

---

(١) ١٣٤- هذا الشاهد صدرُ بيت من الوافر، وعجزُه قوله:

وظُلْمُ الجَارِ إذْلَالُ المُجِيرِ

وهذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٢٤٣)، وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة: «علقت» أخذت وشرعت، «تظلم» تُجاوز الحد وتعتدي، «أجرنا» قصد به معنى حَمَينا، وجعلناه بمنزلة جارِنا الذي تلاصق دارُه دارَنا في تعظيم حقّه والانتصار له.

الإعراب: «أراك» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والكاف ضمير المخاطب مفعول أولُ لـ(أرى)، «علقت» علق: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطَب اسمه، «تظلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملةُ من الفعل الذي هو (تظلم) وفاعله في محل نصب خبر (علق)، والجملة من علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثان لـ(أرى)، «من» اسم موصول مفعول به لـ(تظلم)، مبني على السكون في محل نصب، «أجرنا» فعل وفاعل، والجملة لا محلَّ لها صلة للموصول، والعائد ضمير منصوب بـ(أجار) محذوف، والتقدير: تظلم مَن أجرناه، «وظلم» الواو للاستئناف، ظلم: مبتدأ، وظلم مضاف و«الجار» مضاف إليه، «إذلال» خبر المبتدأ، وإذلال مضاف و«المجير» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «علقت تظلم» حيث جاء بخبر (علق) الدالّ على الشروع في الخبر فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) المصدرية، وذلك واجبٌ في خبر هذا الفعل وأخواتِه.

(٢) ١٣٥- هذا عجز بيت من البسيط، وصدرُه قوله:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ

ولم أعثر على نسبتِه إلى قائل معين.

اللغة: «تبين» ظهر بعد ما كان في طيِّ الخفاء، «مَين» بفتح الميم وسكون الياء المثناة التحتية - هو الكذب، ومنه قولُ الشاعر:

وَقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَألْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

«الكاشحين» المبغضِين واحدهم كاشِح، «أنشأت» شرعت، «أعرب» أُظهر، «مكنوناً» مَستوراً خافياً.

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه (أنشأ) الآتي، «تبين» فعل ماض، «مين» فاعل (تبين)، ومين مضاف و«الكاشحين» مضاف إليه، «لكم» جار=

وقالَ:

٨٨ـ هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهَوَى[١]

وقال:

٨٩ـ وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[٢]

= ومجرور متعلق بـ(الكاشحين)، واللام لِلتقوية، أو متعلق بـ(تبين) وهو أظهر، وجملة (تبين) مع فاعله في محل جرٍّ بإضافة (لما) الحينيةِ إليها، «أنشأت» أنشأ: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه، «أعرب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ من الفعل الذي هو (أعرب) وفاعله في محل نصب خبر (أنشأ)، «عمَّا» عن: حرف جر، وما: اسم موصول مجرور محلًّا بـ(عن)، والجار والمجرور متعلّق بـ(أعرب)، «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ما) الموصولة، «مكنونًا» خبر (كان)، وجملة (كان) واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلةُ الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «أنشأت أُعرب» حيث أتى بخبر (أنشأ) ـ الذي هو فعلٌ ماض ناقص دال على الشروع في الخبر ـ فعلاً مُضارعاً مجرداً مِن (أن) المصدرية، وذلك واجبٌ في هذا الفعل وسائر أخواته.

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا تحتاجُ معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه، فارجعْ إليه في أثناءِ باب المرفوعات الماضِي من هذا الكتاب.

(٢) قد سَبق القول على هذا الشاهد بما لا نَرى معه حاجةً إلى تَكرار القول عليه؛ فانظُره في أثناء بابِ المرفوعات من هذا الكتاب.

[الثاني عَشر: خبرُ الأحرف المشبَّهة بـ«ليس»]

النوع الثاني عَشر[1]: خبرُ ما حُمِل على «ليس»[2]، وهو أربعةٌ:

أحدُها: «لاتَ»، كقولِه تعالى: ﴿فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

والثاني: «ما»، كقولِه تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

والثالثُ: «لا»، كقولِ الشاعرِ:

٩٢- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

والرابعُ: «إنْ» النافِيةُ، كقولِ الشاعرِ:

١٣٦- إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[2]

وقد تقدَّم شَرحُ شُروطِهنَّ مُستَوفًى في بابِ المرفوعاتِ.

---

(١) وهذا الشاهد أيضاً قد مضى قولُنا في شرحِه وبيانِ مكان الاستشهاد منه؛ فارجعْ إليه في أثناءِ باب المرفوعات الماضي من هذا الكتاب.

(٢) ١٣٦- هذا بيتٌ من المنسرح، ويَكثر استشهادُ النحاة بهذا البيت، ولم يَنسبه أحد إلى قائل معين، وهو من شواهدِ ابن عقيل (رقم ٨٢)، والأشموني (رقم ٢٢٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١١١). =

---

(1) في بعض النسخ الخطية: النوع الثالث: (خبر ما حُمل . . إلخ)، ثم: (النوع الرابع: اسم إن . . إلخ)، ثم: (النوع الخامس: اسم لا النافية . . إلخ)، قال العدوي (٢/١٠٦): ويمكن توجيه كلامه بأنه أراد بقوله: (والبواقي خبر كان . . إلخ) أن البواقيَ ستةُ أنواع، النوع الأول خبر كان، النوع الثاني خبر كاد، النوع الثالث خبر ما حُمل على ليس . . . إلا أن الشارح تسمَّح أولاً فعبَّر بقوله: (العاشر . . . والحادي عشر . .)، ثم رجع فقال: (النوع الثالث . .)، فتأمَّل في هذه العبارة المتعِبة . . إلخ كلامه الذي اختصرتُه.

(2) يَنبغي أنْ يُعلَم هُنا أن الباء تُزاد بِكثرة في خبرِ «ما» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، وبِقِلَّة في خبرِ «لا» نحوُ قوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ

«بلوغ الأرب» (ص٢٢٣) و«شرح الجوجري» (٢/ ٥٠٤-٥٠٥).

[الثالث عشر: اسم «إنَّ» وأخواتها]

النوعُ الثالِثَ عَشَرَ: اسْمُ «إِنَّ» وأخواتِها، نحوُ: «إِنَّ زَيْداً فَاضِلٌ»، و«لَعَلَّ عَمْراً قَادِمٌ»، و«لَيْتَ بَكْراً حَاضِرٌ».

ثم قُلْتُ: وَإِنْ قُرِنَتْ بِـ«مَا» المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ[1] وُجُوباً، إِلَّا «لَيْتَ»، فَجَوَازاً.

وأَقُولُ: مثالُ ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقولُ الشاعرِ:

١٣٧ـ أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[1]

= **اللغة والرواية:** يُروى عجز هذا البيت على صُوَر مختلفة؛ إحداها: التي رَواه بها المؤلف، والثانية: إلا على حِزبه الملاعِين، والثالثة: إلا على حِزبه المناحِيس.

المعنى: يصف رجلاً بِالعجز وضعفِ التأثير، فيقول: إنه ليس غالباً لأحد من الناس ولا مُؤثراً فيه، إلَّا أن يكون ذلك المغلوبُ والمؤثَّرُ عليه مِن ضِعاف العقول.

الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل (ليس)، «هو» ضمير منفصل اسم (إن) النافية، «مُستولياً» خبر (إن) النافية، «على أحد» جار ومجرور متعلق بـ(مستول)، «إلا» أداة استثناء، «على أضعف» جار ومجرور في موضع المستثنى من الجار والمجرور السابِق، وأضعف مضاف و«المجانين» مُضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية إعمالَ (ليس)؛ فرفع بها الاسم، وهو الضمير المنفصل، ونَصب بها الخبر، وهو قوله: «مُستولياً». ويُؤخذ من هذا الشاهد أن «إن» النافية مثلُ «ما» في أنها لا تختص بالنكراتِ كما تختص بها «لا»؛ فإنَّ الاسم في البيت ضمير، وقد صرَّح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مَضى (ارجع إلى الكلام على ذلك في أثناء بابِ المرفوعات السابق من هذا الكتاب).

(١) ١٣٧- هذا بيت من الطويل للفرزدق، مِن كلمة له يَهجو فيها جريراً ويُندِّد بعبد قيس، وهو رجلٌ من عَدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكَرَه في قصيدة له يَفتخر فيها، وقد أنشد المؤلف=

---

(١) أي: عن عملها، ولهذا سُميت «ما» هذه كافَّةً؛ لأنها كفَّت ما اتَّصلت به مِن الأحرُف عن العمل، وسببُ ذلك أنها قد أزالتِ اختصاصَه بالأسماء. انظر: «شرح الجوجري» (٥٠٦/٢) و«بلوغ الأرب» (ص٢٢٤).

وَجْهُ الاستِشهادِ بهما أنَّه لَولا إلغاؤُهما لم يَصِحَّ دُخولُهما عَلَى الجُملة الفِعليَّة، ولَكَانَ دُخولُهما على المبتدأ والخبرِ واجباً. واحتَرزتُ بالمزيدة مِن المَوصُولة، نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥﴾ [المؤمنون: ٥٥]، أي: أنَّ الذي؛ بِدَليل عَوْدِ الضمير مِن ﴿بِهِۦ﴾ إليها، ومِن المَصدريّة، نحوُ: «أَعْجَبَني أنَّما قُمْتَ» أي: قِيامُكَ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] يَحتمِلُهما، أي: إنَّ الذي صَنَعُوه، أو إنَّ صُنْعَهُم[1]، وعلى التأويلَين جَميعاً فـ«إنَّ» عاملةٌ، واسمُها في الوَجهِ الأول «ما» دُون صِلَتِها، وفي الوجهِ الثاني الاسمُ المُنسبِكُ مِن «ما» وصِلَتِها.

[من شواهد إعمال «ليتما» وإهمالها]

وقال[2] النابغةُ:

١٣٨- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[١]

= هذا البيت في كتابه «[شرح] القطر» (رقم ٥٥)، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٢).

الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «نظراً» مفعول به لـ(أعد)، «يا» حرف نداء، «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه، «لَعلَّما» لعل: حرف ترج ونصب، وما: كافة، «أضاءت» أضاء: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «لك» جار ومجرور متعلق بـ(أضاء)، «النار» فاعل (أضاء)، «الحمار» مفعول به لـ(أضاء)، «المقيَّدَا» نعت للحمار، والألفُ للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت «ما» الزائدة بـ(لعل)، فكفَّتْها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالتِ اختصاصها بالجمل الاسمية، ولِذلك دخلتْ على الجملة الفعلية وهي جملةُ «أضاءت» مع فاعِله، وذلك واضحٌ بِأدنى تأمُّل إن شاء الله.

(١) ١٣٨- هذا بيت من البسيط(*) من قصيدة للنابغة الذبياني يَعدُّها بعض العلماء في المعلقات، ومَطلعُها قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ =

(1) وليس لك أن تُقدِّرها كافَّةً؛ لأن ذلك يُوجب نصب ﴿كَيْدُ﴾. «بلوغ الأرب» (ص٢٢٦).

(2) ذكر العدوي (٢/ ١٠٧) أن قوله: (وقال النابغة) إلى قوله آخرَ فصل التخفيف: (نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾) زائدٌ في بعض النسخ دون بعضٍ.

(*) وهو من شواهد سيبويه. «الكتاب» (٢/ ١٣٧).

يُرْوَى بِنصب «الحَمام» ورَفعِه، على الإعمالِ والإِهمال، وذلك خاصٌّ بـ«ليت»، أمَّا الإعمالُ فلأنَّهم أَبْقَوا لها الاختِصاصَ بِالجُملة الاسميَّة فقالُوا: «لَيْتَمَا زَيْدٌ قائمٌ»، ولم يَقولُوا: «لَيتَما قامَ زَيْدٌ»، وأمَّا الإهمالُ فَلِلْحَمْلِ على أخواتِها.

= وهي من قصائده التي يَعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عمَّا كان قد أُلقي إليه من الوِشايات به، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ٥٦)، وفي «أوضحه» (رقم ١٣٨)، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧١).

اللغة: «فقد» قد ههنا: اسم فعل مَعناه يَكفي، أو هو اسم بمعنى كافٍ.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، يَعود إلى فتاة الحي التي ذَكرها في بيت سابق، «ألا» أداة استفتاح، «ليتما» ليت: حرف تمن ونصب، وما: زائدة(*)، «هذا» ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة اسم (ليت) مَبني على السكون في محل نصب، «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدلُ المنصوب منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة «لَنا» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر (ليت)، هذا كُلُّه على روايةِ نصب الحمام وما عطف عليه، أما على رواية الرفع فـ(ما) كافة لليت عن العمل، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والحمام: بدل منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «إلى حمامتنا» الجار والمجرور متعلّق بمحذوف حال من اسم (ليت)، وحمامة مضاف، وضمير المتكلّم المعظَّم نفسَه أو معه غيره مضاف إليه، «أو» عاطفة بمعنى الواو(**)، «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة، ويُروى مرفوعاً ومنصوباً؛ فهو على التوجيهَين اللذين ذكرناهما، ونصف مضاف، وضمير الغائب العائدُ إلى الحمام مضاف إليه، «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: خبر(***) لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: إنْ حصل ذلك فهو كافٍ لنا.

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يُروى بنصب الحمام ورفعِه: أما النصب فعلى أن=

(*) وجملة (ألا ليتما . . . إلخ) في موضع نصب مقول القول.

(**) عُلم هذا من معنى البيت؛ إذ قالوا ـ كما في «سبيل الهدى» للمحقق (ص٢٨٢) ـ: إنها نظرت يوماً إلى حمام يطير في السماء فقالت:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ ... إلَى حَمَامَتِيَهْ
أوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

قالوا: ثم وقع الحمام في شراك صياد، فحسبوه فوجدوه ستًّا وستين حمامةً كما حزرته.

(***) وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٧٧): قد: بمعنى حَسْب، وهو مبتدأ حُذف خبره، أي: نَحسبي ذلك. اهـ قلتُ وهذان الإعرابان مبنيان على كونه اسماً، وأما على الاحتمال الآخر الذي قدَّمه المحقق – وهو كونه اسم فعل – فلا محلَّ له على الراجح، لكنْ فيه ضمير مستتر فاعل به، والجملة على الحالتين لا محل لها جواب (إذا) المقدَّرة.

[التخفيف في «إنَّ» وأخواتها]

ثم قُلتُ: وَيُخَفَّفُ[1] ذُو النُّونِ مِنْهَا: فَتُلْغَى «لَكِنْ» وُجُوباً، وَ«كَأَنْ» قَلِيلاً[2]، وَ«إِنْ» غَالِباً، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةً اللَّامُ[3]، وَكَوْنُ الفِعْلِ التَّالِي لَها نَاسِخاً، وَيَجِبُ اسْتِتَارُ اسْمِ «أَنْ»، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وَكَوْنُ الفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا، أَوْ جَامِداً، أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ، [أَوْ نَفْيٍ][4]، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ (قَدْ) أَوْ (لَوْ)، وَيَغْلِبُ لِـ«كَأَنْ» مَا وَجَبَ لِـ«أَنْ»، إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِـ(قَدْ) أَوْ (لَمْ) خَاصَّةً[5].

وأَقُولُ: يَجُوز في «إنَّ [وأنَّ][6] ولكنَّ وكأنَّ» أَنْ تُخَفَّفَ؛ اسْتِثقالاً لِلتَّضعيف فِيما كَثُر استِعْمالُه، وتَخْفيفُها بِحَذفِ نُونِها المحرَّكةِ؛ لأنَّها آخِرٌ.

= ليتَ عاملةٌ والحمام بدلٌ من اسمها الذي هو اسمُ الإشارة، وأما الرفعُ فعلى أنَّ ليت مُهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدلٌ منه، على نحوِ ما قرَّرناه في الإعراب، فيدلُّ مجموعُ الروايتين على أنَّ ليت إذا اقترنتْ بما الزائدةِ لم يجب إهمالها ولم يجبْ إعمالها، بل يجوزُ فيها وَجهان: الإعمالُ، والإهمال، بخلاف سائرِ أخواتها، حيث لا يَجوز في واحدة مِنهن مع اقترانها بـ(ما) الزائدةِ إلا الإهمالُ، وهذا أمرٌ في غاية الوُضوح.

---

(1) قال البرماويُّ: لم يَتعرَّض في الشرح لِهذا الفصلِ جَميعِه؛ لأنه مِما زاده بَعده . . . ثم أطال في شرحِه، ومما قاله فيه: بدأ مِنها بـ«لكنّ» لِقلَّة الكلام فيها، ثم بـ«إنّ» لأنَّ الكلام فيها أقلُّ مِن «أنَّ» المفتوحة، وأخَّرَ «كأنّ» لِيُحيلَ الكلام فيها على «أنّ» المفتوحة فيما وافَقتْها فيه. اهـ، والظاهرُ أن المصنف شرَحه ولكنْ لم يَقع الشرح للبرماوي. نعم، لم يشرح المصنف مسألتَين من الفصل سيأتي التنبيهُ عليهما.

(2) قوله: (و«كأنْ» قليلاً) ليس في شرحَي الجوجري وشيخ الإسلام، ويُؤيِّد ذلك ما نقلناه في التعليق السابق عن البرماوي. وتكلم العدوي (٢/ ١١٠) على العبارة فقال: إنها وقعتْ في بعض النسخ، والأولى حذفُها لأنه يُستغنى عنها بقوله الآتي: (ويغلب لـ«كأن» ما وجب لـ«أن») . . إلخ كلامه.

(3) أهمل في الشرح الكلامَ على هذه المسألة وعلى التي تَلِيها، وقد ذكَرناهما في مَوضعهما.

(4) سقطت العبارةُ من الطبعة الحديثة.

(5) جاء بعده في الأصل: (واسْمُ «لا» النَّافيةِ لِلجنسِ . . إلخ)، وقد أخَّرتُه إلى موضِعه بعد الانتهاء من الكلام على تخفيفِ «إنَّ» وأخواتها كما جاء في إحدى النسخ المخطوطة؛ لأنه الأنسبُ؛ إذ لا يقع به شيءٌ من الفصل القبيح، وأما ما في باقي المخطوطات فمُضطرِبٌ جدًّا بسبب التقديم والتأخير والسَّقط، وكذلك اضطربَ الكلامُ في الطبعة التي بهامشِ العدوي.

(6) سقطت من الطبعة الحديثة.

[١- تخفيف «إنَّ» المكسورة]

ثم إنْ كانَ الحرفُ المخفَّفُ «إنَّ» المكسورةَ جازَ الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمالُ[1]، نحوُ: ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾[1] فِيمن خَفَّفَ[2] ميمَ ﴿لَمَا﴾، وأمَّا مَنْ شَدَّدها فـ(إنْ) نافية، و(لَمَّا) بمعنى إلا. ومِنْ إعمالِ المخفَّفِ قراءةُ بعضِ السبعة[3]: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

[٢- تخفيف «أنَّ» المفتوحة]

وإن كان المخفَّفُ «أنَّ» المفتوحةَ وجب بقاءُ عَمَلِها، ووجب حَذفُ اسمها،

(١) سورة الطارق، الآية: ٤، وإعرابُها: «إنْ» مخففة من الثقيلة مُهملةٌ حرفٌ دال على التوكيد، مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، «كل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«نفس» مُضاف إليه، «لَمَا» اللام هي الفارقة بين (إنِ) النافية و(إنِ) المؤكدة، حرفٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: زائدة، «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «حافظ» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (كل).

(1) ويَغلب معها حالةَ كونها مهملةً اللامُ الابتدائية فارقةً بينها وبين النافية، ليرتفعَ اللبس، وخرج بيغلب ما لو أغنى عن اللام قرينةٌ لفظية أو معنويةٌ، فلا يُؤتى باللام. فاللفظيةُ نحو: إنْ زيدٌ لن يقومَ، والمعنوية نحوُ قوله:

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وَإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

لأن غرضَه إثبات الكرم لا نفيُه. «بلوغ الأرب» (ص٢٢٦-٢٢٧).

ثم إنه إذا وَلِيَها جملةٌ اسمية فالغالبُ أن يكونَ فِعلُها ناسخاً، نحوُ: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾، ويَنْدُر كونُه غيرَ ناسخٍ، نحوُ قولِه:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

وأندَرُ منه أن يكونَ غيرَ ناسخٍ، وغيرَ ماضٍ، نحوُ: «إنْ يَزِينُكَ لَنفسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَه». «شرح الصدور» (ق١٣/ب).

(2) هم: ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقرأ الثلاثةُ الباقون بالتَّشديد. انظر: «معجم القراءات» (١٠/ ٣٧٧-٣٧٨).

(3) هم: ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصِم. «معجم القراءات» (٤/ ١٤٧).

ووَجب كونُ خبرِها جملةً(١). ثم إنْ كانتِ اسميَّةً فلا إشكالَ، نحوُ: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] [يونس: ١٠]، وإنْ كانت فعليةً وجبَ كونُها دُعَائيةً؛ سواءٌ كان دعاءً بِخير نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨]، أو بِشَرٍّ، نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] فِيمَن قَرأ مِن السبعة[2] بِكسر الضاد وفتحِ الباء ورفعِ اسم الله، أو كونُ الفعلِ جامداً، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أو مَفْصولاً بواحدٍ مِن أمور:

[الفواصل الخمسة
مع الفعل المتصرِّف غير الدُّعائي]

أحدُها: النافي، ولم يُسْمَع إلَّا في «لَنْ ولم ولا»، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فِيمَن قَرأ[3] بِرَفعِ ﴿تَكُونَ﴾.

والثاني: الشرطُ، نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا...﴾ [النساء: ١٤٠] الآيةَ.

---

(١) قد ورد في الشعر اسمُ (إن) المخففة مذكوراً وخبرها مفرداً أو جملة، وذلك في قولِ الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

ففي «بأنك ربيع» وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها مفرداً، وفي «وأنك هناكَ تكون الثّمالَا» وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة، وهذا مما لا يَصحُّ القياس عليه.

---

(1) أي: أنه، أي: الشأنَ الحمدُ لله. «بلوغ الأرب» (ص٢٢٨).

(2) هو نافع، وقرأ البقيةُ بتشديد «أنَّ» ونصبِ ما بعدها اسماً لها والخبر شبهُ الجملة. «معجم القراءات» (٦/ ٢٣٢-٢٣٣).

(3) هم أبو عمرو والكسائي وحمزة وأبو بكر عن عاصم من السبعة. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٢٤).

والثالث: قَد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(١).

والرابع: لَوْ، نحوُ: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْۚ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

والخامس: حرفُ التنفيس، وهو السينُ، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] وسَوفَ، كقولِه(1):

١٣٩ـ وَاعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ   أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مـا قُـدِرَا(٢)

---

(١) سورة المائدة: الآية: ١١٣.

ومِن الفصل بقد كالآية قولُ الكعبر الضبي («الكامل» للمبرد ١/ ٤٩):

أُخَبِّرُ مَنْ لَاقَيْتُ أَنْ قَدْ وَفَيْتُمُ   وَلَو شِئْتُ قَال المُخْبَرُونَ: أَسَاؤُوا

(٢) ١٣٩- هذا بيت من الكامل، وقد أنشد أبو علي هذا البيت، ولم يَعزُه إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٢)، وابن عقيل (رقم ١٠٦).

الإعراب: «اعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «فعلم» الفاء حرف دال على التعليل، علم: مبتدأ، وعلم مضاف و«المرء» مضاف إليه، «ينفعه» ينفع: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (علم) هو فاعله، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين (اعلَمْ) ومفعولَيه، «أنْ» مخففة من الثقيلة، وهي مؤكدة عاملة للنصب والرفع، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحالَ والشأنَ، «سوف» حرف دال على التسويف، يُراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله، «يأتي» فعل مضارع، «كل» فاعل (يأتي) مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «قُدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائبُ الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ما) الموصولة، وجملةُ الفعل الذي هو (قدر) ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجملةُ (يأتي) مع فاعله في محل رفع خبر (أن)، وجملة (أن) مع معمولَيها سدَّتْ مَسدَّ مفعولَي (اعلم).

الشاهد فيه: قوله: «واعلَم أنْ سوف يأتي . . . إلخ» حيث استَعمل فيه (أن) المؤكدة المخففة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفاً، وخبر هو جملة «يأتي» مع فاعله، وفَصل بين (أن) وجملة خبرها بحرفِ التسويف الذي هو (سوف).

ومِثلُ هذا البيت قولُ حرى بن ضمرة النهشلي:

وَلَـقَـدْ عَـلِـمْـتِ فَـلَا تَـظُـنِّـي غَـيْـرَهُ   أَنْ سَوْفَ يَظْلِمُنِي سَبِيلُ صِحَابِي

---

(1) قال العدوي (١/ ١١٣): لم يتكلَّم عليه في شواهدِ هذا الكتاب لِما علمتَ أن هذا من جملةِ الزيادة التي ليست في بَعض النُّسخ. اهـ وذكر مثلَ ذلك في البيت الذي بعده.

[٣- تخفيف «كأنَّ»]

وإن كَانَ الحرفُ «كأنْ» فيَغلبُ لها ما وَجَبَ لـ«أنْ»، لكنْ يَجُوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خَبرها، وقد رُوِيَ قولُه:

١٤٠- وَيَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[١]

---

(١) ١٤٠- هذا بيت من الطويل من كلام باغِت بن صريم ـ بغين معجمة وتاء مثناة ـ ونَسبه جماعة لكعب بن أرقم بن عِلباء اليَشكُري(*)، والبيت من شواهد سيبويه (ج١ ص٢٨١)، والأشموني (٢٨٧)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥١)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٥٩)، والمبرد في «الكامل» (ج١ ص٥٠).

اللغة: «تُوافينا» تَجِيئنا، «بوجه مُقسم» أراد بوجهٍ جميل حسنٍ، مأخوذ من القَسَام ـ بفتح كل من القاف والسين(**) ـ وهو الجَمال، «تعطُو» تمدُّ عُنقَها، «وارق السلم» شجر السلم المُورِق، فإضافة وارِق إلى السَّلم من إضافة الصفةِ إلى الموصوف.

الإعراب: «يوماً» منصوب على الظرفية بـ(توافي) التالي، «تُوافينا» توافي: فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، ونا: مفعول به، «بوجه» جار ومجرور متعلق بـ(توافي)، «مقسم» نعت لـ(وجه)، «كَأَنْ» حرف تشبيه ونصب، «ظبية» اسم (كأن) منصوب بالفتحة الظاهرة، «تعطو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى (ظبية)، والجملة في محل نصب صفة لـ(ظبية)، وخبر (كأن) محذوف، ولَكَ في تقديره طريقان ذكَرهما(***) المؤلف، «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بـ(تعطو)، ووارق مضاف و«السلم» مضاف إليه، وسكَّنه لأجل الوقف، وهذا كلُّه على رواية مَن روى البيت بنصب (ظبية)، وفِيه رواية بالرفع وأُخرى بالجر، وذكَر المؤلف إعرابهما، وسنُشير إليهما في بيانِ الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «كَأَنْ ظَبية تَعطو ... إلخ» حيث رُوِي على ثلاثة أوجه اثنان مِنها يُستدلُّ بهما في هذا الباب؛ الوجه الأول: نصبُ (ظبية) على أنه اسم (كأن) والخبر محذوف، والوجه=

(*) نُسب لغيرهما أيضاً. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤١٣-٤١٤).

(**) كذا قال في «سبيل الهدى» أيضاً، وقد كتبتُ عليه هناك ما نصُّه: الصواب ضبطُ القاف دون السين؛ لأن السين وقعت قبل الألف، ومن المعروف أنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، نعم يمكن التعرُّضُ لِتخفيف الحرف أو تشديدِه قبل الألف، وأما فتحُه فلا كلامَ فيه.

(***) لا يخفى أن كلامه الآن وإعرابه إنما هو مبني على رواية النصب وكون (ظبيةً) اسم (كأنْ)، وحينئذٍ يقال: إنما ذكر المصنف وجهاً واحداً في تقدير الخبر لا وجهَين.

بنصبِ الظبية على أنه اسمُ «كأنْ»؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها[1]، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، عَلَى التشبيهِ المعكوس[2]، وهو أبلَغُ، وبِرفعِ الظبية عَلَى أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفَةٌ، والاسم محذوفٌ، والتقدير: كأنها ظَبيةٌ، وبِجَرِّ الظبية على زيادةِ «أنْ» بين الكافِ ومَجرورِها، والتقديرُ: كَظَبيةٍ.

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرُها جملةً اسميةً لم تَحتجْ لِفاصلٍ، نحوُ قوله:

١٤١ـ وَوَجْــهٌ مُــشْــرِقُ الــلَّــوْنِ كَــأَنْ ثَــدْيَــاهُ حُــقَّــانِ[1]

= الثاني: رفع (ظبية) على أنه خبر (كأن) واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، فدلّت الروايتان معاً على أنه إذا خُفف (كأن) جاز ذكرُ اسمه وجاز حذفه، إلا أنّ الحذف أكثرُ من الذكر، والوجه الثالث: جرُّ (ظبية) بالكاف على جعل (أنْ) زائدة بين الجار والمجرور.

(1) ١٤١- هذا بيت من الهزج، ولم أقِف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو مِن شواهد سيبويه (ج١ ص٢٨١)، وأنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥٢)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٦٠)، وأنشده الأشموني (رقم ٢٨٦)، وابن عقيل (رقم ١٠٩).

اللغة والرواية: «ووجه» يُروى في مكانه: «وصدر»، وهي أحسن مما ذكره المؤلف؛ لأنّ رواية ووجه تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله: «كأنْ ثدياه» أي: كأنْ ثديا صاحِبه، «حُقَّان» تثنيةُ حُقّ(*)، وهو قطعة من خشب أو عاج تُنحَت أو تُسوَّى، شَبَّه بهما الثديين في نُهودهما واكتِنازهما.

الإعراب: «ووجه» يُروى بالرفع على أن الواو لِلعطف، و(وجه) معطوف على مذكور في بيت سابق(**)، وبالجر على أن الواو واو (رُبَّ)، ووجه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة مَنع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد(***)، «مشرق» صفة لـ(وجه)، ومشرق مضاف، و«اللون» مضاف إليه، «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفَّف من المثقل، واسمه ضمير شأن=

---

(1) ولا يجوز أن تكون هي الخبر وإنْ جوَّزهُ بعضُهم كالعيني والسيوطي؛ لأنه ليس مراد الشاعر الإخبارَ عن الظبية بما ذكر، وإنما مرادُه تشبيهُ المرأة بالظبية. انظر: «خزانة الأدب» (١٠/ ٤١٢-٤١٣).

(2) أي: لأنَّ حقيقةَ التشبيه والمعهودَ فيه تشبيهُ الأدنى بالأعلى كتشبيه المرأة بالظبية، وهنا شبَّه الظبية بالمرأة مبالغةً. «الآلوسي» (١/ ٣٥٢).

(*) وقيل: تثنية حُقَّة بالتاء، وردّه الشيخ المحقق فيما كتبه على البيت في تحقيق «ابن عقيل» (١/ ٣٩١). وانظر: «خزانة الأدب» (١٠/ ٤٠١).

(**) ذكر المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٣٩٠) أنه مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف أي: لَها.

(***) أراد: الشبيه بالزائد كما هي عبارتُه في إعراب البيت في «شرح القطر» (ص٢٩١). وانظر تعليقي على الشاهد (١٥٩) هنا.

أو فعليَّةً فُصِلَتْ بـ«قد»، نحوُ:

١٤٢ـ لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا[(١)]

أَوْ «لَمْ» نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

= محذوف، أي: كأنَّه(*)، «ثدياه»(**) ثديا: مبتدأ(***)، وثديا مضاف والضمير العائد إلى الوجه ـ بتقدير مضافٍ على ما أسلفنا ـ مضافٌ إليه مبني على الضم في محل جر، «حُقان» خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (كأنْ) (****).

الشاهد فيه: قوله: «كأنْ ثدياه حقان» حيث خفَّف (كأن)، وحذف اسمه، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره، وهي قوله: «ثدياه حقان» على ما فَصَّلناه في الإعراب، ولما كانت جملةُ الخبر اسمية لم يَحتج إلى فاصل يَفصلها مِن (كأن)، فافهمْ ذلك.

(١) ١٤٢- هذا بيت من الخفيف، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٨)، و«أوضح المسالك» (رقم ١٥٣).

اللغة: «لا يهولنك» لا يُفزعنك ولا يُزعجنك، «اصطلاء» مصدر «اصطلى بالنار» أي: استدفأ بها أو احتَرق بها، «لظى الحرب» نارها، «أَلَمَّا» من الإلمام، وهو النُّزول، أي: نَزل بك.

الإعراب: «لا» ناهية، «يهولنك» يهول: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ(لا) الناهية، والكافُ ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «اصطلاء» فاعل (يهول)، وهو مضاف و«لظى» مضاف إليه، ولظى مضاف و«الحرب» مضاف إليه، «فمحذورُها» الفاء حرف دالٌّ على السببية(*****)، محذور: مبتدأ، وهو مضاف وضمير =

(*) عبارة المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٣٩٠): أصله: كأنه، والضمير للوجه أو للصدر أو للشأن. اهـ فجوَّز أن يكون ضميرَ شأن ولم يُوجِبه لضعفه؛ لأنه لا يُصار إليه إلا إذا لم يكن للضمير مَرجِع. «خزانة الأدب» (١٠/ ٣٩٩).

(**) يُروى أيضاً: «كأنْ ثَديَيه»، على إعمالها في اسم مذكور، وعلى هذا فـ«حقان» الخبر. المصدرين السابقين.

(***) ويحتمل أن يكون اسم «كأنْ»، وجاء بالألف على لغةِ مَن يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها. «ابن عقيل» (١/ ٣٩٢).

(****) وجملة (كأن ثدياه حقان) في محل رفع أو جر صفة ثانية لـ(وجه).

(*****) الصواب: حرف دالٌّ على التعليل؛ فإن الفاء السببية هي التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، والفاء التعليلية هي التي يكون ما بعدها علةً لما قبلها، وما في البيت من النوع الثاني كما هو ظاهر. ثم إنه قد يجتمع الفاءان كما في قوله:

ما الله مُوليكَ فَضلٌ فَاحْمَدَنْه به ... فَما لَدى غَيْرِه نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

فالأولى سببية، والثانية تعليليَّة.

[٤- تخفيف «لكنَّ»]

وإن كانَ الحرفُ «لَكِنْ» وجبَ إلغاؤُها، نحو: ﴿وَلَكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] فِيمَن قرأ بتَخفيفِ النون(1)، وعن يُونسَ(2) والأخفشِ إجازةُ إعمالِها، وليس بِمَسموعٍ، ولا يَقتَضيه القياسُ(3)؛ لِزَوال اختِصاصِها بِالجُمَل الاسميَّة، نحو: ﴿وَلَكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

= الغائبة العائدُ إلى الحرب مضاف إليه، «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفَّف من المثقل، واسمه ضمير شأنٍ محذوف، «قد» حرف تحقيق، «ألمَّا» ألم: فعل ماض، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (محذور)، والجملةُ من الفعل وفاعله في محل رفع خبر (كأن)، وجملة (كأن) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «كأنْ قد ألمَّا» حيث استَعمل فيه (كأن) المخفف من الثقيل، وأعمله في اسم هو ضمير الشأن، وفي خبر هو جملةُ «ألمَّا» مع فاعله؛ ولمَّا كانت هذه الجملةُ الواقعة خبراً لـ(كأن) جملةً فعلية غيرَ مُراد بها النفيُ فصل بينها وبين (كأن) بقد.

ومثلُ هذا البيت قولُ النابغة الذبياني:

أَفِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكَـابَـنَـا لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا، وكَـأَنْ قَـدِ

إلا أنه حَذف الفعل الذي هو مدخولُ قَد لدلالة ما قبله عليه. وأصلُ الكلام: وكأنْ قد زالتْ.

(1) قرأ بالتخفيف ابنُ عامر وحمزة والكسائي، وقراءةُ الباقي بتشديد النون وما بعدها اسمٌ وخبر. «معجم القراءات» (٣/ ٢٧٤-٢٧٥).

(2) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، علّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه ـ وأكثر النقل عنه في «كتابه» ـ والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حِفظه. من كتبه: «معاني القرآن» و«اللغات». توفي سنة ١٨٢ هـ. «الأعلام» (٨/ ٢٦١).

(3) أي: خِلافاً لما فَعلاه من قياسِهما لكنْ على أن إذا خُففتْ؛ إذ هو قياسٌ مع الفارق. انظر: «التصريح» (١/ ٣٣٥).

[الرابع عشر: اسمُ «لا» النافيةِ لِلجِنس]

ثم قلتُ: [1] وَاسْمُ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا»، وَ«لَا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ».

وأَقُولُ: النوعُ الرابعَ عَشَرَ: اسمُ «لا» النافيةِ لِلجِنس، وهو ضَرْبان: مُعرَبٌ، ومَبنيٌّ[2].

فالمُعرَب ما كانَ مضافاً نحوُ: «لا غُلَامَ سَفَرٍ عِندَنا»، أو شَبِيهاً بِالمُضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِن تَمامِه: إمَّا مرفوعٌ به نحوُ: «لا حَسَناً وَجْهُهُ مَذْمُومٌ»، أو مَنصوبٌ به نحو: «لا مُفِيضاً خَيْرَهُ مَكْرُوهٌ»، و«لا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ»، أو مَخفوضٌ بِخافضٍ مُتعلِّقٍ به نحو: «لا خَيْراً مِن زَيْدٍ عِنْدَنا».

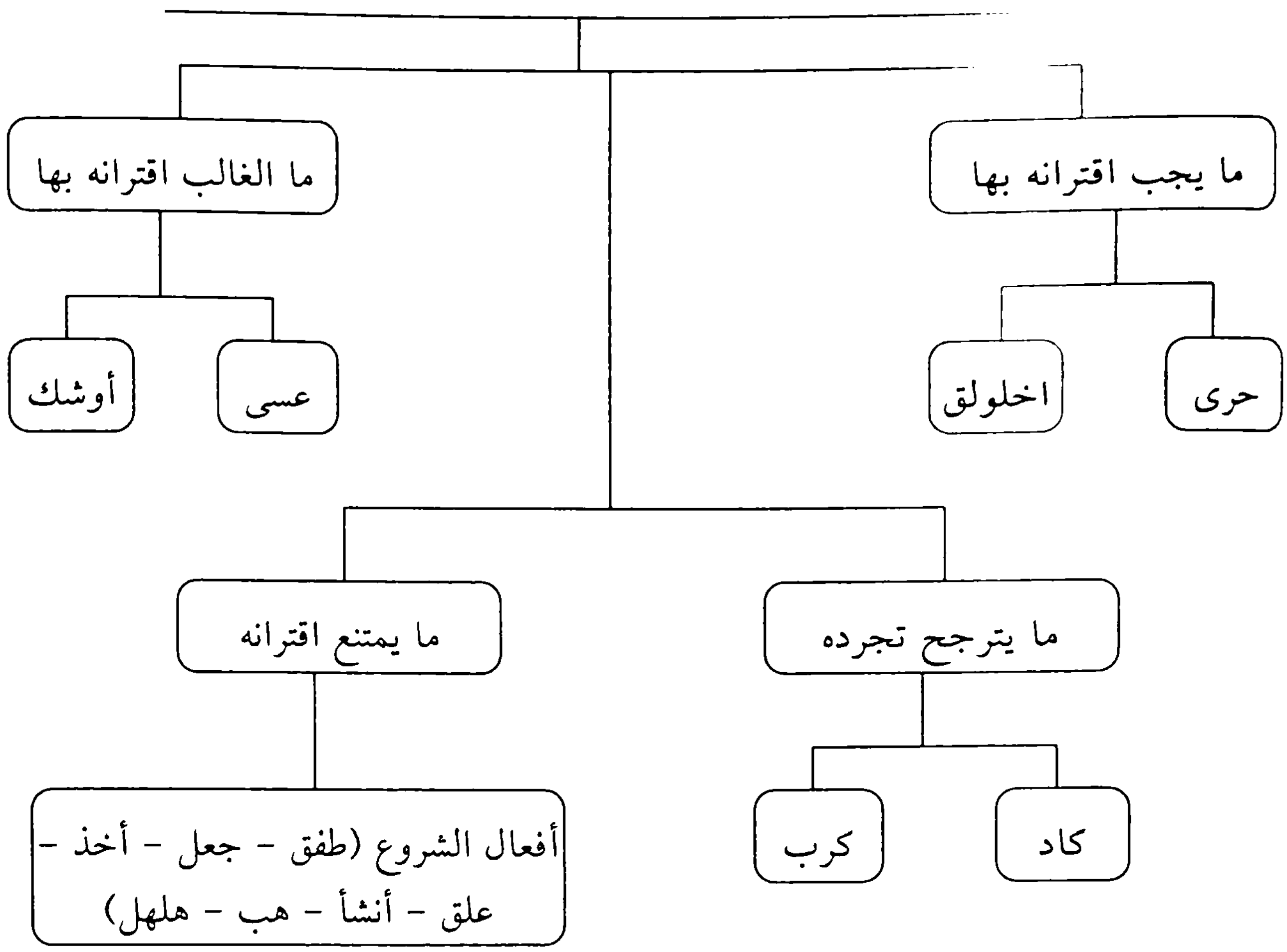
والمبنيُّ ما عدَا ذلك، وحُكمُه أنَّه يُبْنَى عَلَى ما يُنصَبُ به لو كَانَ مُعرَباً، وقد تَقدَّم ذلك مَشروحاً في بابِ البِناء[1].

(١) ارجع إلى ذلك في (ص١٩٦) وما بَعدها مِن هذا الكتاب.

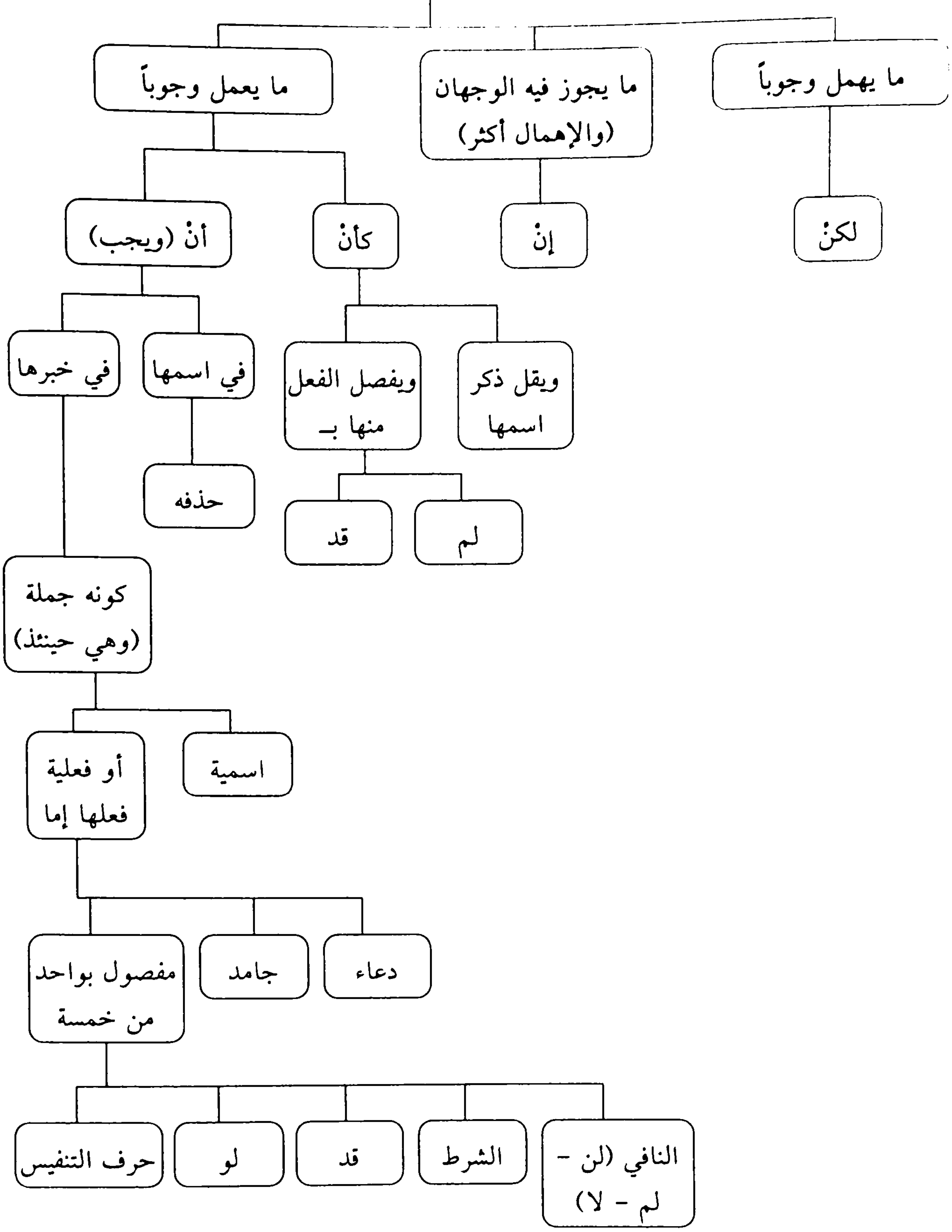
(1) انظر ما علَّقتُه في الصفحة (٤٩٤).

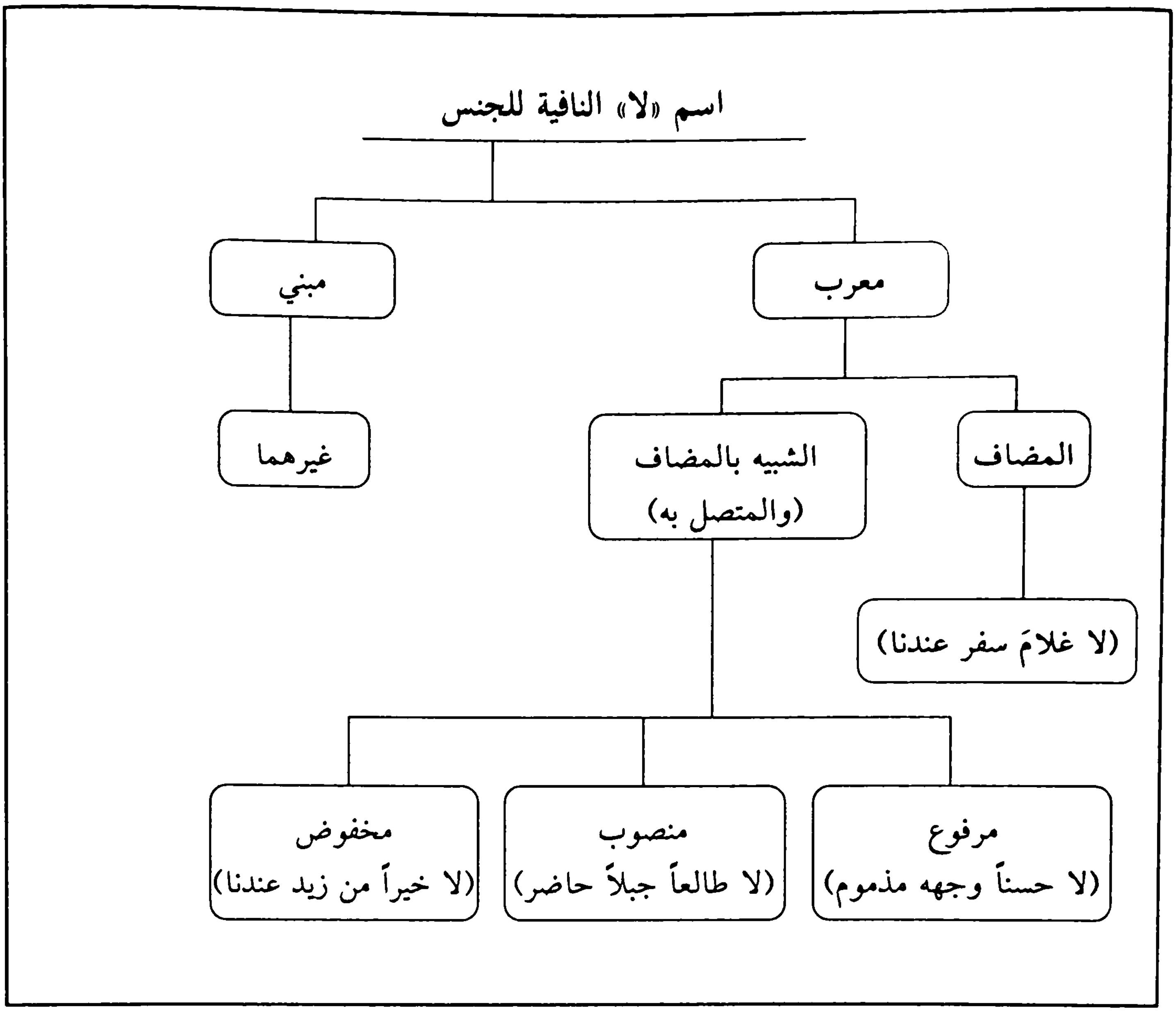
(2) وهو في محل نصب، فصحَّ إدخالُه في المنصوبات.

أقسام خبر كاد وأخواتها باعتبار الاقتران بـ«أنْ»



إذا خففت «إنَّ» وأخواتها فإن منها




اسم «لا» النافية للجنس
معرب
مبني
المضاف
الشبيه بالمضاف
(والمتصل به)
غيرهما
(لا غلامَ سفر عندنا)
مرفوع
(لا حسناً وجهه مذموم)
منصوب
(لا طالعاً جبلاً حاضر)
مخفوض
(لا خيراً من زيد عندنا)

[الخامس عشر: المضارعُ بعد ناصب]

ثم قُلتُ: وَالمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وَهُوَ «لَنْ» أَوْ «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً، وَ«إِذَنْ» إِنْ صُدِّرَتْ وَكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بِالقَسَمِ أَوْ بِـ«لَا»، أَوْ بَعْدَ «أَنْ» المَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾، إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

وأَقُولُ: هذا النوعُ المُكمِّلُ لِلمَنصوباتِ[1] الخَمْسةَ عَشَرَ، وهو الفِعلُ المُضارِعُ التالي ناصِباً، والنواصبُ أربعةٌ: لَنْ، وكَيْ، وإذَنْ، وأَنْ.

[١- «لن»]

فأمَّا «لَنْ» فإنها حرفٌ بالإجماع، وهي بَسِيطةٌ[2] خِلافاً لِلخليل في زَعْمِهِ أنها مُركَّبةٌ من «لا» النافيةِ و«أنْ» الناصبةِ[3]، وليست نُونُها مُبْدَلةً مِن ألفٍ خِلافاً لِلفراء في زَعْمِهِ أنَّ أصلَها «لا»(١)، وهي دالَّةٌ على نفيِ المُستقبَل، وعامِلةٌ النصبَ دائماً، بِخِلاف غيرِها

(١) ردَّ العلماء مذهبَ الفراء بوجهَين:
أحدهما: أنَّ «لن» حرف عامل؛ فإنه ينصب المضارع ويختصُّ به، و«لا» حرف مهمل ولا يَعمل شيئاً، ويدخل على الاسم والفعل؛ فلو كانت «لن» أصلُها «لا» لَبقي لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص؛ لأن إبدالَ حرف من حروف الكلمة بغيره لا يَقلب وضعها ولا يُغير حالها؛ فلما وجدنا هذا الفرق بينهما علمنا أنهما أصلان مُختلفان، وليس أحدهما أصلاً لِصاحبه، واشتِراكهما في المعنى العام ـ وهو النفي ـ لا يُفيد شيئاً؛ فإن حروف النفي كثيرةٌ وليس أحدها فرعاً عنِ الآخَر، الوجهُ الثاني: أن دعوى الفراء تتضمَّن قلبَ أوضاع العربية ومخالفة أصولها المثلَثِيَّة؛ وذلك لأنه يَدَّعي أن ألف «لا» قد انقلبت نوناً فصارتِ الكلمة «لنْ»، والمعهودُ في العربية=

(1) وترك مفعولَي ظن لأنه أدرجَهما في المفعول به وإن لم يُنبِّه عليه. «الأمير» (ص٨٧).
(2) لأنَّ البساطةَ أصلٌ، والتركيبَ فرع، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع. «الجنى الداني» (ص٢٧١).
(3) أي: فحُذفت الهمزة تخفيفاً والألفُ للساكنين. انظر: «المغني» (ص٣٧٤) وفيه وجه ردّ قول الخليل.

مِن أخَواتِها الثلاثةِ؛ فَلِهذا قَدَّمْتُها[1] عليها في الذِّكْر؛ قال الله عزَّ وجل: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، و«أنْ» في هاتَين الآيَتين مُخفَّفةٌ مِن الثقيلة، وأصلُها: أنَّهُ، وليستِ الناصِبةَ؛ لأنَّ الناصِبَ لا يَدخُلُ على الناصِب.

[٢- «كي» وشرط النصب بها]

وأمَّا «كيْ» فشَرطُهَا أن تكونَ مَصدريَّةً لا تَعليلِيَّةً.

ويَتعيَّن ذلك في نحوِ قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فاللامُ جارَّةٌ دالَّةٌ على التعليل، وكيْ مَصدريّة بِمَنزلةِ أنْ، لا تعليلِيةٌ؛ لأن الجارَّ لا يَدخُل على الجارِّ.

ويَمتنِعُ أن تكونَ مَصدريَّةً في نحو: «جِئتُكَ كيْ أنْ تُكرِمَني»؛ إذ لا يَدخُلُ الحَرفُ المصدرِيُّ علَى مِثلِه[2]، ومِثلُ هذا الاستِعمالِ إنما يَجوزُ لِلشاعر، كقَولِه:

١٤٣ـ فَقالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[1]

= هو انقلابُ النون ألفاً، بِعكس ما ذهب إليه الفراء، ألا تَرى أن نون التنوين في النصب في نحو: «رأيتُ زيداً» تُقلب عند الوقف ألفاً، ونون التوكيد الخفيفة في نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] ـ تَنقلب كذلك ألفاً عند الوقف، وليس لَنا في العربية ألفٌ تنقلب نوناً في سوى هذه الكلمة على دَعوى الفراء حتى نَحملَ هذه الكلمة عليها أو نَستأنس لهذا المذهبِ بها.

(١) ١٤٣- هذا بيت من الطويل من كلام جَميل بن مَعمَر العُذري، وقد استشهد به المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩١)، والأشموني (رقم ٥٢١).

الإعراب: «فقالت» الفاء حرف عطف، وقال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «أكل» الهمزة للاستفهام، كل: مفعول أول لقَوله: (مانحاً) الآتي؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وكل مضاف و«الناس» مضاف إليه، «أصبحت» أصبح: فعل=

(١) وأخَّر «أنْ» وإنْ كانت هي أمَّ الباب وأقوى من غيرها في العمل - إذ تَعمل ظاهرةً ومقدرةً - لانتِشار الكلام فيها، واستِيباعه ما يَطُول. «شرح الجوجري» (٢/ ٥١٧).

(2) والتوكيدُ خلاف الأصل، فلا يُرتكَب لِغير ضرورة، وأيضاً لأنه لا يُفصل بين الحرف المَصدري وصِلته. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٥١٩).

ولا يَجوزُ في النثرِ، خِلافاً لِلكوفيِّين.

وتَقول: «جِئتُ كَي تُكْرِمَنِي»، فتَحتمِلُ «كيْ» أن تكونَ تَعليليَّة، فتكون جَارَّةً والفعلُ بَعدها منصوباً بـ«أنْ» محذوفةً، وأن تكونَ مَصدريَّةً ناصبةً وقَبلها لامُ جرٍّ مُقدَّرةٌ[1].

= ماضٍ ناقص، وتاء المخاطَب اسمه، «مانحاً» خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعلُه، «السانك» لسانَ: مفعول ثان لـ(مانح)، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «كيما» كي: حرف تعليل[*]، وما: زائدة، «أنْ» حرف مصدري ونصب، «تغرَّ» فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «وتَخدعا»[**] الواو عاطفة، تخدع: معطوف على (تغر)، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتَ هو فاعله.[***]

الشاهد فيه: قوله: «كيما أن تغرَّ» حيث أدخل (كي) على (أنْ)؛ فلزم اعتبار كي حرفاً دالًّا على التعليل، واعتبارُ أنْ مصدرية ناصبة، ولا يجوز اعتبارُ كي مصدرية، لئلَّا يتوالى حرفان بمعنى واحدٍ، وهو غيرُ مَرضي على ما ستعرفه قريباً.

(١) ذكر المؤلف لـ(كيْ) ثلاثة أحوال، **أولها**: أن تكون كي فيها مصدريةً لا غير، **وثانيها**: أن تكون فيها تعليليةً لا غير، **وثالثها**: أن تكون مُحتمِلةً لِلوجهين جميعاً.

وتلخيصُ ضابط الحالة الأولى: أن «كيْ» تكون مصدرية لا غيرُ إذا تقدمتْ عليها اللام التعليلية لفظاً، نحو قولك: زُرتُك لكيْ تُكرمَني، ونحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وإنما تعيَّنتْ كي في هذه الحالة لِلمصدرية لأنها لو لم تُجعل مصدريةً لَكانت تعليلية، في حين أنَّ اللام التي قَبلها حرف تعليل؛ فيَلزمُ على اعتبارها تعليليةً أنْ يَتوالى حرفان بمعنًى واحد، وهو غير جائز في العربية إلا في بابِ التوكيد، ولِلضرورة، واعتبارُها مصدرية أكثرُ فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام.

وتلخيصُ ضابط الحالة الثانية: أنَّ كي تكون تعليليةً لا غير في إحدى حالتين: **الأولى**: إذا وقعتْ بعدها (أن) المصدرية في اللفظ، نحو قولك: «جئتُ كي أن تُكرِمَني»، وإنما تعيَّنت كي في هذه الحالة للتعليلية لأننا لو لم نَعتبرها تعليليةً للزم اعتبارها مصدرية، في حين أنَّ (أن) التي بعدها مصدرية؛ فيلزم توالي حرفين بمعنى واحد، وهو لا يجوز كما قُلنا، **والثانية** من الحالتين اللتين تكون كي فيهما تعليلية لا غير: إذا وقعتْ بعدها لامُ التعليل نحو قولك: «جئتُ كي لأقرأ»، وإنما وجب اعتبارها تعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارُها مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها، =

(*) أي: حرف جر وتعليل، أو حرف جر يُفيد التعليل؛ والمصدرُ المؤول من (أنْ) وما بعدها في محل جر بـ(كي)، والجار والمجرور متعلّق بـ(مانحاً).

(**) عطفُ (تخدع) تفسيري، والخَدْع: إرادة المكر بالغير من حيثُ لا يَعلم. «الصبان» (٢/ ٣٠٤).

(***) وجملة (أصبحت مانحاً . . .) في موضع نصب مقول القول.

[من نُكت المتن]

وقَولي: «مُطلَقاً» راجعٌ إلى «لَنْ» و«كَي» المصدريَّة؛ فإنَّ النَّصْبَ لا يَتخلَّفُ عَنهما.

ولَمَّا كانتْ «كيْ» تَنقسِمُ إلى ناصِبةٍ ـ وهي المصدَريَّةُ ـ وغيرِ ناصِبةٍ ـ وهي التَّعليلِيَّةُ ـ أَخَّرْتُها عنْ «لَنْ».

[٣- «إذنْ» وشروط النصبِ بها]

وأمَّا «إذَنْ»[1] فَلِلنَّصب بها ثلاثةُ شُروطٍ:

أحدُها: أن تكونَ مُصَدَّرَةً؛ فلا تَعملُ شَيئاً في نحوِ قَولِك: «أنا إِذَنْ أُكْرِمُكَ»؛ لأنها مُعترِضةٌ بين المبتدأ والخبر، وليستْ صَدْراً، قال الشاعرُ:

١٤٤ـ لَئِنْ عادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا[(١)]

= والحروفُ الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تَقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولَيها، وههنا قد فصل بين كي والمضارع باللام؛ فالذي ألجأنا إلى قبول تَوالي حرفين بمعنى واحد هو الفرارُ مِن أمر ممتنع، وهو الفصلُ بين العامل الضعيف ومعموله.

وتلخيصُ ضابط الحالة الثالثة: أن كي تحتمل المصدرية والتعليلية: إذا لم تُذكر اللام قبلها ولا بعدها، ولم تُذكر بعدها (أن)، نحو قولك: «جئتُ كي أتعلَّمَ»، فيمكن اعتبارها تعليلية، وحينئذ تقدر (أنْ) بعدها، ويمكن اعتبارها مصدرية، وحينئذ تقدر اللام قبلها. ومِن هنا تعلم أن (كي) تكون مصدرية لا غيرُ في موضع واحد، وتعليليةً لا غير في موضعَين، ومحتملةً لهما في موضع واحد.

(١) ١٤٤- هذا بيت من الطويل(*) من كلام كُثير بن عبد الرحمن، المشهورِ بِكُثيِّرِ عَزةَ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبتْه مِدحتُه، فقال له: احتكم؛ فطلب أن يكون كاتبَه، وصاحبَ أمره، فردَّه، وغضب عليه، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٥).

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، وإن: شرطية، «عاد» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، «لي» جار ومجرور متعلق بـ(عاد)، «عبد» فاعل عاد، وعبد مضاف و«العزيز»=

---

(1) هي حرفُ جوابٍ وجزاء في الأكثر، وقد تتمحَّض للجواب نحو: «إذنْ أظنّك صادقاً» في جواب مَن قال: أحبُّك. انظر: «شرح القطر» (ص١٣٩-١٤٠) و«المغني» (ص٣٠).

(*) وهو من شواهد سيبويه (٣/ ١٥).

فالرَّفعُ لِعَدمِ التصدُّرِ[1]، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفِعل؛ لأنَّ فَصْلَها بـ«لا» مُغتفَرٌ كما يَأتي.

والثاني: أن يكونَ الفِعلُ بَعدها مُسْتَقْبَلاً؛ فلو حَدَّثَكَ شَخصٌ بِحديثٍ فَقُلتَ له: «إِذَنْ تَصْدُقُ» رَفعتَ؛ لأنَّ نواصبَ الفِعل تَقتضِي الاستِقبالَ، وأنتَ تُريد الحالَ، فَتَدافَعَا.

والثالثُ: أن يكونَ الفِعلُ إمَّا مُتَّصلاً أو مُنفصِلاً بِالقَسَم[2] أو بِـ«لا» النَّافيةِ[3]؛ فالأولُ كقولِك: «إِذَنْ أُكرِمَكَ»، والثاني نحوُ: «إِذَنْ وَاللهِ أُكرِمَكَ»، وقولِ الشاعِر:

١٤٥ـ إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[١]

والثالثُ: نحوُ: «إِذَنْ لا أَفْعَلَ».

= مضاف إليه، «بمثلها» الجار والمجرور متعلق بـ(عاد)، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه، «وأمكنني» الواو عاطفة، أمكن: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى عبد العزيز، «منها» جار ومجرور متعلق بـ(أمكن)، «إذن» حرف جواب وجزاء، «لا» نافية، «أقيلُها»(*) أقيل: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضمير الغائبة مفعول به، والجملة لا محل لها جواب القسم(**)، وجوابُ الشرط محذوف يدل عليه جواب القَسم.

الشاهد فيه: قوله: «إذنْ لا أُقِيلها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن؛ لِكون إذن غير مُصدَّرة، أي: واقعة في صدر الجملة، ومِن شرط النصب بها أن تكونَ في صدر الكلام.

(١) ١٤٥- هذا بيت من الوافر، وقد نَسب بعض الناس هذا البيت إلى حسانِ بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه، وهو في نُسخ ديوانه المطبوع بيتاً مفرداً لا سابقَ له ولا لاحق، ولم يذكر معه مَن قيل فيه، وهو مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٧)، وفي «القطر» (رقم ١٣).

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب، «والله» الواو حرف قَسم وجر، ولفظ الجلالة=

(1) أي: لِكونها جوابَ قسم سابقٍ عليها.

(2) اغتُفر الفصلُ به لأنه لتأكيد الكلام، فكأنه غيرُ أجنبي.

(3) وجهُه أن النافيَ كالجزء من المَنفي، فكأنه لا فاصلَ. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٢٢) و«بلوغ الأرب» (ص٢٣٤).

(*) معناه: أتركها. العيني (٤/ ١٨٦٣).

(**) وجعلها المصنف في «المغني» جواب (إنْ)، وقد ردُّوا عليه ذلك. انظر: «الخزانة» (٨/ ٤٧٤).

فلَو فُصِلَ بِغيرِ ذلك لم يَجُزِ العملُ، كقولِك: «إذَنْ يا زَيْدُ أُكْرِمُكَ».

[٤- «أنْ» وشرطها]

وأمَّا «أنْ» فشَرطُ النصبِ بها أمرانِ:

أحدُهما: أن تكونَ مَصْدَرِيَّةً، لا زائدةً، ولا مُفَسِّرَةً.

= مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف وجوباً، وجملةُ القسم لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله، «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بـ(إذن)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وضمير الغائبين مفعول به، «بحرب» جار ومجرور متعلق بـ(نرمي)، «يشيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى حرب(*)، و«الطفلَ» مفعول به منصوب بقوله: (يشيب) (**)، «من قبل» جار ومجرور متعلق بـ(يشيب)، وقبل مضاف و«المَشيب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إذن والله نرميَهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بإذن، مع الفصلِ بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

وقد ذكر المؤلف أن الفصلَ لا يُغتفر إلا إذا كان الفاصل القَسمَ كما في هذا البيت، أو «لا» النافية، وقد أصرَّ المؤلف على ذلك في جميع كُتبه(***)، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن والمضارع مُغتفراً في مواضع أخرى غيرِ هذَين؛ فجوَّز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك: إذن أمامَ الأستاذ ـ أو في البيت ـ أُكرمَك، وجوَّز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء أو بالدعاء؛ فالأول كقولك: إذن يا محمدُ أكرمَك، والثاني كقولك: إذن غفَر الله لك أكرمَك، وجوَّز الكسائي وهشام الفصلَ بمفعول الفعل المضارع نحو قولك: إذن صديقَك أكرِمَ.

والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله مِن عدم اغتفار الفصل إلا في الحالتين اللتَين ذكرهما خيرٌ مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً؛ إذ لم يُسمَع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمالُ إذن مع الفصل بشيء مما ذكَروه زيادةً على ما ذكَره هو، وإنما زادُوا هم هذه الأشياء قياساً على ما ذكَره المؤلف؛ لأنهم وجدُوها مما يَكثر الاعتراضُ به بين العامل والمعمول، نحو قولِك: أرأيتَ يا زيدُ ما فَعل محمدٌ؟ وقولك: أسمعتَ غَفر الله لك ما قالَ خالدٌ؟ فأجازُوا الاعتراض بها بين إذنْ ومَعمولها من أجل ذلك، والاعتمادُ في اللغة على النص أقوى من الاعتِماد على القياس.

(*) أي: على تأويلها بالقتال كما نصَّ عليه المحقق في «سبيل الهدى» (ص١٤١) وغيرُه.

(**) والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لـ(حرب).

(***) في عبارته تسامح؛ فإن المؤلف اقتصر تارةً على القَسَم كما في «شرح القطر» (ص١٤٠) و«التوضيح» (٤/ ١٦٨) و«شرح اللمحة» (٢/ ٣٤٢)، وزاد تارةً أخرى (لا) كما هنا وكما في «المغني» (ص٣١).

الثاني: أن لا تكونَ مُخفَّفَةً مِن الثَّقيلةِ، وهي التابِعةُ عِلماً أو ظَنًّا نُزِّلَ مَنزلَته.

مثالُ ما اجتَمع فيه الشَّرطانِ قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧].

ومثالُ ما انتَفى عنه الشرطُ الأولُ قَوْلُكَ: «كَتَبْتُ إِلَيه أنْ يَفْعَلُ»[1] إذا أردتَ بـ«أنْ» معنَى أيْ؛ فهذه يَرتَفِعُ الفعلُ بَعدها؛ لأنها تفسيرٌ لِقَولِك: كَتبتُ؛ فلا مَوضِعَ لها، ولا لِمَا دخلتْ عليه، ولا يَجُوز لها أنْ تَنصِبَ كما لا تَنصِبُ لو صَرَّحتَ بِـ«أيْ»، فإنْ قدَّرتَ معها الجارَّ ـ وهو الباء ـ فهي مَصدريَّةٌ، ووجبَ عليك أنْ تَنصِبَ بها.

[شروط «أنْ» المفسِّرة]

وإنما تكونُ أنْ مُفَسِّرَةً[2] بثلاثةِ شُرُوطٍ[3]:

أحدُها: أن يتقدَّمَ عليها جملةٌ.

والثاني: أن تكونَ تلك الجملةُ فيها مَعنى القَوْل دُون حُرُوفِه.

والثالثُ: أنْ لا يَدخُلَ عليها حرفُ جرٍّ: لا لَفظاً ولا تقديراً، وذلك كقولِه تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، أي: انْطَلَقَتْ ألسِنَتُهُمْ بهذا الكلامِ.

---

(1) هذا مثالٌ لِما كانت فيه «أنْ» مفسرةً كما سيُفصِّله، ومثالُ ما كانت فيه «أنْ» زائدةً - وهي الواقعةُ بعد «لَمَّا» أو بين القسم و«لو» أو بين الكاف ومجرورِها - قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقولُ الشاعر:

فَـأُقْـسِـمُ أنْ لَـوِ الْـتَـقَـيْـنَـا ... الـبـيـتَ

وقولُ الآخَر:

كَـأنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطُـو ... إلـخ

في رواية مَن جرَّ «ظبية». انظر: «بلوغ الأرب» (ص٢٣٦).

(2) قال المصنف في «المغني» (ص٤٧): وعن الكوفيين إنكارُ (أن) التفسيرية البتةَ، وهو عِندي مُتَّجه . . إلخ كلامه.

(3) زاد عليها في «المغني»: أن تتأخَّر عنها جملةٌ، قال: فلا يَجوز «ذكَرت عسجداً أنْ ذهباً»، بل يَجبُ الإتيانُ بـ«أيْ» أو تركُ حرفِ التفسير. اهـ

بِخلافِ نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ فإنَّ المتقدِّمَ عليها غيرُ جُملة؛ وبِخلافِ نحوِ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]، فليستْ «أنْ» فيها مُفسِّرةً لِـ«قلتُ»، بل لـ«أمرتَني»، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ».

ومثالُ ما انتَفى عنه الشرطُ الثاني[1] قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فِيمن قَرأ برفعِ ﴿تَكُونَ﴾، ألا تَرى أنها في الآيتَين الأُولَيَيْنِ وقعتْ بعد فِعل العِلْمِ؟ أمَّا في الآية الأُولى فواضحٌ، وأمَّا في الآية الثانيةِ فلأنَّ مُرادَنا بِالعلم ليس لفظَ ع ل م، بل مَا دلَّ عَلَى التَّحقيق؛ فهي فيهما مُخفَّفة مِن الثَّقيلة، واسمُها محذوف، والجملةُ بَعدها في موضعِ رَفع على الخبريَّة، والتقديرُ: عَلِمَ أنه سيَكون، أفلَا يَرَوْنَ أنه[2] لا يَرْجِعُ إِليهم قَولاً، وفي الآية الثالثةِ وقعتْ بعد الظنِّ؛ لأنَّ الحُسْبانَ ظَنٌّ، وقد اختَلف القُرَّاء فيها؛ فمِنهم مَن قرأ بِالرفع، وذلك على إجراءِ الظنِّ مُجْرَى العِلْم، فتكونُ مُخفَّفةً مِن الثقيلة، واسمُها محذوف، والجملةُ بعدها خبرها، والتقديرُ: وحَسِبوا أنَّها لا تكونُ فِتنةٌ، ومِنهُم مَن قرأ بالنصبِ على إجراء الظنِّ على أصلِه وعدمِ تَنزله مَنزلةَ العِلم، وهو الأرجَحُ، فَلِهذا أجمعُوا على النَّصبِ في نحوِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟﴾ [التوبة: ١٦]، ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢]، ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝٢٥﴾ [القيامة: ٢٥]، ويُؤيِّدُ القراءةَ الأُولى أيضاً

(1) أي: مِن شرطَي كون «أنْ» ناصبةً، وهو عدمُ كونها مخفَّفةً.

(2) أي: الشأنَ: بناءً على مذهب ابن الحاجب الذي اشتَرط كون اسمها المحذوف ضميرَ شأن، وهو ما اختاره المصنف في «شرح القطر» (ص٢٨٥)، والعجلَ على قول ابن مالك الذي لم يَشترط ذلك، وهو ما اختاره في «المغني»، قال بعد كلام له: ولِمخالفة ضمير الشأن القياسَ مِن الأوجه الخمسة لا يَحسُنُ الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومِن ثَمَّ ضَعُف قول كثير من النحاة: إن اسم أنَّ المفتوحة المخففة ضميرُ الشأن، فالأولى أن يُعادَ على غيره إذا أمكَن. اهـ باختصار (ص٦٣٧ ـ ٦٣٨).

قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة: ٣]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧]، ألا ترى أنها فِيهِنَّ مُخفَّفةٌ من الثقيلة؛ إذ لا يَدخُلُ الناصبُ عَلى ناصبٍ آخَرَ، ولا عَلى جازِمٍ.

[إضمار «أنْ» الناصبة]

ثم قلتُ: وَتُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الجرِّ، وَهِيَ: كَيْ نَحْوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[1]، وَحَتَّى: إِنْ كَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وَ«أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ»، وَاللَّامُ: تَعْلِيلِيَّةٌ مَعَ المُضَارِعِ المُجَرَّدِ مِنْ لَا، نَحْوُ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾، بِخِلَافِ ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[2]، أَوْ جُحُودِيَّةً نَحْوُ: «مَا كُنْتُ - أَوْ لَمْ أَكُنْ - لِأَفْعَلَ».

وَبَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ وَهِيَ: «أَوْ» الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، أَوْ إِلَّا نَحْوُ: «لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ»، وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الفِعْلِ[3]، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، وَنَحْوُ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾،

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وَبَعْدَ الفَاءِ وَالوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ، إِنْ عَطَفْنَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾، وَنَحْوُ:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَلَكَ مَعَهُنَّ وَمَعَ لَامِ التَّعْلِيلِ إِظْهَارُ «أَنْ».

---

(1) فإذا قُدرتْ لام التعليل قبل كيْ كانت كي هي الناصبةَ بِنفسها، وقد تقدَّم ذِكر ذلك، وسيُشير إليه لاحقاً في الشرح أيضاً.

(2) قال البرماوي: لم يَتعرَّض في الشرحِ لِتَقييدِ اللام التَّعليلية بِتجرُّدِ الفعل الداخِلة عليه مِن (لا) . . . إلخ كلامه. وسيأتي الكلامُ على هذا الشرط نقلاً من «شرح القطر» للمصنف.

(3) قال الشيخ زكريًا: قوله: (أو طلب بغير اسم الفعل) قاصرٌ عن المراد، والمرادُ أنه يُعتبر في الطلب أن يكون بالفعل ولو تقديراً، فيمتنِعُ النصبُ مع غيره؛ سواءٌ كان اسمَ فعل أم غيرَه . . . إلخ كلامِه. انظر: «بلوغ الأرب» (ص٢٤٢).

وأَقُولُ: اختَصَّتْ «أَنْ» بأنها تَنصبُ المضارعَ ظاهِرةً ومُقدَّرةً، بِخلاف أخواتِها الثَّلاثِ؛ فإنها لا تَنصِبُه إلَّا ظاهرةً. وإنَّما تُضمَر في الغالِب بعد حرفِ جرٍّ، أو حرفِ عَطفٍ[(١)].

[١- إضمارها بعد حروف الجر]

فأمَّا حُروفُ الجر التي تُضمَرُ بعدها فثلاثةٌ: حتَّى، واللامُ، وكي التَّعلِيلية[(1)].

[أ- بعد «حتى»]

أمَّا «حتى» فنحوُ: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وليس النَّصبُ بِـ«حتى» نَفسِها، خلافاً لِلكوفِيِّين، ولا يَجُوز إظهارُ «أَنْ» بَعدها في شِعرٍ ولا نَثرٍ[(٢)].

---

(١) قد ورد شذوذاً إضمارُ «أن» المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاءِ عملها ـ وهو النصبُ ـ فمِن ذلك قراءةُ بعضهم: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨] في قراءةِ مَن قرأ بنصب «يدمغ»، ومِن ذلك قولُهم في المثل: تَسمعَ بالمُعيدِيِّ خيرٌ مِن أن تراهُ، بنصبِ «تَسمع»، ونقدَّم الكلامُ عليه تفصيلاً (انظر: ص٧١، ٣٠٠، ٣٤٤ من هذا الكتاب)، ومِن ذلك قولُ طرفة بن العبد البكري في مُعلَّقته:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

بنصب «أحضُر» وهو الشاهد (رقم ٧١) الذي سَبق لنا شرحُه، ومِن ذلك قول بعض العرب: خُذِ اللصَّ قبل يَأخُذَك، بنصب «يأخذ»، وإنما كان ذلك شاذًّا لأن الناصب ضعيفٌ كالجارّ والجازم، والعاملُ الضعيف إنما سبيلُه أن يعمل مذكوراً، فإنْ حُذف لم يبقَ له عمل.

(٢) اعلم أن «حتى» التي ينتصب الفعل المضارع بعدها لها معنيان[(*)]: الأول: التعليل، وهذا إذا كان ما قبلها علةً لِما بعدها، والمرادُ بالعلة في هذا الموضع الأمرُ الذي يُفضي ويؤدي إلى آخَرَ، نحو=

---

(1) يُؤخذ كونها تعليليةً من جعلها من حروف الجر؛ فإن المصدرية ناصبةٌ بِنفسها كما مرَّ.

(*) بقي معنى ثالث وهو: مُرادفةُ «إلَّا» في الاستثناء، قال المصنف في «المغني» (ص١٦٩): وهذا المعنى ظاهرٌ من قول سيبويه في تفسير قولهم: «واللهِ لا أفعلُ إلَّا أنْ تَفعل»: المعنى: حتى أنْ تَفعَلَ، وصرَّح به ابنُ هشام الخَضراوي وابنُ مالك .. نعم هو ظاهرٌ فيما أنشده ابن مالك في قوله:

لَيسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَماحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَما لَدَيْكَ قَلِيلُ

=

ويُشترَطُ لإضمار «أنْ» بَعدها: أنْ يكونَ الفِعلُ مُستقبَلاً بِالنظر إلى ما قَبلها؛ سواءٌ كان مُستقبَلاً بِالنَّظرِ إلى زَمَنِ التكلُّم، أو لا؛ فالأولُ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ألا تَرى أن رُجُوعَ موسى عليه السلام مُستقبَلٌ بِالنَّظر إلى ما قبلَ حتى، وهو مُلازَمَتُهم لِلعُكوف على عِبادةِ العِجل؟ وكذلك قولُك: «أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ الجَنَّةَ»، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءةِ مَنْ نَصب ﴿يَقُولُ﴾؛ فإنَّ قَوْلَ الرسولِ والمؤمِنين مُستقبَلٌ بِالنظرِ إلى الزَّلزالِ، لا بِالنَّظرِ إلى زَمنِ الإخبارِ؛ فإنَّ الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بَعد ما وَقَع.

ولو لم يَكُنِ الفِعلُ الذي بعد «حتى» مُستقبَلاً بِأَحدِ الاعتِبارَين امتَنع إضمارُ «أنْ»، وتَعيَّن الرفعُ، وذلك كقَولِك: «سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُها» إذا قُلتَ ذلك وأَنتَ في حالةِ الدخول، ومِن ذلك قولُهم: «شَرِبَتِ الإِبلُ حَتى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ»، و«مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ»؛ فإنَّ المعنى: حتى حالةُ البعير أنه يَجيءُ يَجرُّ بَطنَه، وحتى حالةُ هذا المريض أنهم لا يَرجُونه، ومِن الواضح فيه أنَّك تقولُ: «سَأَلْتُ عَنْ هذه المَسْأَلَة حتى لا أَحْتَاجُ إلى السُّؤالِ» أي: حتى حالَتي الآنَ أنَّني لا أَحتاجُ إلى السُّؤال عنها.

= قولك: أسلِم حتى تدخلَ الجنةَ، وقولك: ذاكِر حتى تنجَحَ، وقولِك: اَصدُق حتى يثِقَ بك الناسُ، ألا ترى أن الإسلام يُؤدي إلى دخول الجنة والمذاكرةَ تُؤدي إلى النجاح والصدقَ يُؤدي إلى ثقة الناس بالصادق؟ والثاني من معنيَي حتى: الغاية، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لِما قبلها، أي: إنَّ ما قبلها لا ينقطعُ إلا عند حصول ما بعدها، نحو قولِك: لأسيرنَّ حتى تطلُعَ الشمس، ولأذاكرن حتى أُتقِنَ الدرس، ولأَدأَبَنَّ على العمل حتى أُدرِكَ غايةَ الأمل، والآية الأُولى من الآيتين الكريمتين تحتمل حتى فيها كلَّ واحد من المعنيَين، أما الآية الثانية فحتى فيها لِلغاية ليس غيرُ.

وفي قوله:

واللهِ لا يَـذْهَـبُ شَـيْـخِـي بَـاطِـلَا ... حَـتَّـى أُبِـيـرَ مَـالِـكـاً وكـاهِـلَا

لأنَّ ما بعدهما ليس غايةً لما قبلهما ولا مُسبَّباً عنه. اهـ باختصار.

[ب - بعد اللام بأقسامها الأربعة]

وأمَّا اللامُ فَلها أربعةُ أقسامٍ:

أحدُها: اللامُ التعليلية[1]، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومِنه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١-٢].

فإنْ قُلتَ: ليس فتحُ مَكَّةَ عِلَّةً لِلمَغفرة.

قُلتُ: هو كما ذَكَرْتَ، ولكنَّه لم يُجعلْ عِلَّةً لها، وإنما جُعل عِلَّةً لاجتِماع الأمور الأربعةِ للنبي ﷺ - وهي المغفرةُ، وإتمامُ النِّعمة، والهدايةُ إلى الصراط المستقيم، وحُصولُ النَّصر العزيزِ - ولا شكَّ [في] أنَّ اجتِماعَها له عليه السلام حَصَلَ حينَ فتح اللهُ تعالى مكةَ عليه.

وإنما مَثَّلْتُ بهذه الآية لأنها قد يَخفى التعليلُ فيها عَلى مَنْ لم يَتأَمَّلْها.

الثانية: لامُ العاقِبَةِ؛ وتُسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَة، ولامَ المَآلِ، وهي التي يَكونُ ما بعدها نَقِيضاً لِمُقتضَى ما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ فإنَّ التِقاطَهم له إنما كان لِرَأفتهم عليه[2]، ولِمَا أَلقى الله تعالى عليه مِنَ المحبَّةِ فَلا يَراه أحدٌ إلَّا أحَبَّه؛ فقَصدُوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم، فآلَ بهم الأمرُ إلى أنْ صارَ عَدُوًّا لهم وحَزَناً.

---

(1) أي: فهذه يجوز إضمارُ «أن» بعدها، لكنْ بِشرط عدمِ اقتران الفِعل بـ«لا» كما قال في المتن، فإذا كان الفعلُ مَقروناً بـ«لا» وَجب إظهارُ «أنْ» لِلفصلِ بين اللامَين؛ سواءٌ كانتْ «لا» نافيةً كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو صِلةً كالتي في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: لِيَعلَمَ أهلُ الكتاب. انظر: «شرح القطر» (ص١٥٠-١٥١).

(2) عبارتُه في «شرح القطر» (ص١٥٠): واللامُ هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يَلتقِطُوه لذلك، وإنما التقطُوه ليكون لهم قُرَّةَ عَين . . إلخ كلامه، وكتبتُ عليه ما نصُّه: نَقل المصنف في «المغني» (ص٣٨٨) قولَ الزمخشري: والتحقيقُ أنها لامُ العلة، وأنَّ التعليل فيها واردٌ على طريقِ المجاز . . . إلخ، وسَكت عنه، وهو قولُ البَصريين ومَن تابَعهم. انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص١٢١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/٥٢٩).

الثالثةُ: اللامُ الزائدة، وهي الآتيةُ بعد فِعل مُتعَدٍّ، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]. فهذه الأقسامُ الثّلاثةُ يَجُوز لكَ إظهارُ «أنْ» بَعدَهُنَّ، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

الرابعةُ: لامُ الجُحُودِ[1]، وهي الآتِيَةُ بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفِيٍّ[2]، كقولِ الله تعالى: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وهذه يَجِبُ إضمارُ «أنْ» بَعدها[1].

[جـ - بعد «كي»]

وأمَّا «كيْ» فَفي نحوِ: «جِئتُكَ كيْ تُكرِمَني» إذا قَدَّرْتَها تَعليلِيَّةً بِمَنزلة اللام، والتقديرُ: جِئتُكَ كيْ أنْ تُكرِمَني، ولا يَجُوز التصريحُ بِـ«أنْ» بَعدها إلّا في الشِّعر، خِلافاً لِلكوفِيِّين. وقد مَضى ذلك.

---

(١) من هذا الكلام وما سيذكره الشارح في مباحث حروف العطف التي تُضمر (أنْ) بعدها يتبيَّن لك أن إضمارَ (أنْ) على ثلاثة أقسام:

الأول: إضمار واجب ـ على معنى أنه لا يَجوز لك أن تأتيَ بـ(أنْ) في الكلام ـ وذلك مع حتى، وكي التعليلية، وواو المعية، وفاء السببية.

الثاني: إضمار ممتنع ـ وذلك على معنى أنه يجب عليك أنْ تأتي بـ(أنْ) في الكلام ـ وذلك فيما إذا سبقتْها لام التعليل وأتتْ بعدها لا النافيةُ نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، فإن «أنْ» ههنا موجودة في اللفظ إلا أنَّ نونها مدغمةٌ في لام «لا» النافيةِ.

الثالث: إضمار جائز ـ على معنى أنه يجوز لك أن تأتي بـ(أنْ) في الكلام، ويَجوز لك ألّا تأتي بها ـ وذلك بعد لام التعليل إذا لم تقعْ بعدها لا النافية، نحو: ذاكِر لِتنجحَ، ويجوزُ لأنْ تَنجحَ، وبعد الحروف العاطفة على اسمٍ خالص، (وانظر كلام الشارح الآتي).

---

(1) هكذا يُسمِّيها أكثرُهم لملازمتها لِلجحد أي: النفي، قال النحاسُ: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مُطلَق الإنكار. اهـ. «المغني» (ص٢٧٨-٢٧٩).

(2) أي: سواءٌ كان المُضيُّ في اللفظ والمعنى، أم في المعنى فقط، ومثّل له في «شرح القطر» (ص١٥١) بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وأشار إلى مثالِه في هذا الكتاب سابقاً في المتن، وهو أحسنُ من تمثيله هُنا بماضي اللفظ مرتين.

[٢- إضمارُها بعد حروف العطف]

وأمّا حُروفُ العطفِ فأربعةٌ، وهي: أو، والواوُ، والفاءُ، وثُمَّ.

وهذه الأربعةُ مِنها ما لا يَجُوز معه الإظهارُ، وهو «أو»، ومِنها ما لا يَجبُ معه الإضمارُ[١]، وهو «ثُم»، ومِنها ما تارةً يَجبُ معه الإضْمارُ وتارةً يَجوزُ معه الإضمارُ والإظهارُ، وهو الفاءُ والواو، وهذا كُلُّه يُفهَم مِمَّا ذَكَرتُ في المقدِّمة[٢].

[أ- بعد «أو»]

فأمَّا «أو» فيَنتصِبُ المضارعُ بـ«أنْ» مُضمرَةً بَعدها وُجوباً، إذا صَحَّ في مَوضِعِها إلى أو إلَّا؛ فالأولُ كقَولك: «لَألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي»، وقولِه:

١٤٦ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَـمـا انْـقَـادَتِ الآمـالُ إلَّا لِـصَـابِـرِ[٣]

---

(١) أي: بل يجوز معه إظهارُ (أنْ) ويجوز إضمارها.

(٢) يجب الإضمارُ إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية في أحدِ الأجوبة الثمانية التي سيذكرها، ويجوز الإضمارُ والإظهار إذا كان كل من الفاء والواو للعطف على اسمٍ خالص، وسيذكره، وإذا حقَّقتَ وجدتَ «أو» كالفاء والواو لها حالتان: حالة يجب فيها الإضمار، وذلك إذا كانت بمعنى إلى أو إلا، وحالة يجوز فيها الإضمار والإظهار، وذلك إذا كانت لِلعطف على اسم خالص، وعبارةُ المصنف في المتن تُنادِي بذلك.

(٣) ١٤٦- هذا بيت من الطويل، ولم أجد أحداً من العُلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد استشهد به المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٧)، وفي «القطر» (رقم ١٦)، وابن عقيل (رقم ٢١٨).
اللغة: «لأستسهلن» استسهال الشيء: أن تَعدَّه سهلاً، «الصعب» الذي يَعسر عليك أن تُدركه، وهو ضِدُّ السهل، «المنى» جمع مُنْية ـ بضم فسكون، مثل: مُدْية ومُدًى ـ والمُنية: اسم لما يَتمنَّاه الإنسان، «انقادت» انقياد الآمال: حصولها، فكأنها خضعتْ وذلَّت لِطالبها وآملها، «الصابر» اسم فاعل من الصبر، وهو حبسُ النفس على المكاره.
الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعةٌ في جواب قَسَم مقدر، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، ونون التوكيد حرف لا محل له[*]، «الصعب» مفعول به، «أو» حرف بمعنى: إلى، «أدرك» فعل مضارع منصوب=

(*) والجملةُ من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

والثاني كقَولك: «لأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أو يُسْلِمَ»، وقولِه:

١٤٧ـ وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا(١)(١)

= بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا(*)، «المنى» مفعول به لـ(أدرك)، «فما» الفاء حرف عطف(**)، ما: نافية، «انقادت» انقاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «الآمال» فاعل (انقاد)، «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «الصابر» جار ومجرور متعلق بـ(انقاد).

الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (أدرك) بعد «أو»، وقد ذكر جماعة من العلماء أنّ «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي «القطر»، وذكر بعضهم أن «أو» بمعنى حتى، ومنهم المؤلف في «أوضحه»، وابن عقيل، والأشموني، ولا خلافَ بين هذين الكلامين، وإنما هو من باب اختلاف العبارة والمعنى واحد؛ فإن إلى وحتى جميعاً معناهما الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلّا، وهذا مخالفٌ لِذلك كلّه، فوق أنه بعيدٌ.

واعلم أن ضابط أو التي بمعنى إلى أن يكون انقضاءُ ما بعدها يحصل على التدريج شيئاً فشيئاً، وضابطُ أو التي بمعنى إلّا أن يكون ما بعدها يَنقضي دُفعةً واحدة.

واعلم أيضاً أن عُذر السيوطي فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أن «أو» تَرِد بمعنى إلى، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى إلا، وتَبِعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رَضي الدين في «شرح الكافية».

واعلم أن لـ(أو) التي ينتصب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً ثلاثةَ معان: الأول: الغاية، وهو الذي يُعبَّر عنه بأن تكون بمعنى إلى، والثاني: الاستثناء وهو الذي يُعبر عنه بأن تكون بمعنى إلا، والثالث: التعليل بمنزلة كي، نحو قولك: لأعبدنَّ الله أو يُعافِيَني، ألا ترى أن المعنى لكي يُعافيني، وأنه لا يصح أن تكون أو في هذا المثال لِلغاية أو الاستثناء؛ لأن كلًّا مِن هذين المعنَيين يُفيد أنك تقطع العبادة إذا حصلتِ المعافاة؟

(١) ١٤٧- هذا بيت من الوافر، وهو لِزياد الأعجم، وقد استشهد به سيبويه (ج١ ص٤٢٨) والمؤلف=

---

(١) قال الصبان (٣/ ٤٣٣) نقلاً عن «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٢٠٥-٢٠٦): قال شارح أبيات «الإيضاح»: وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبُها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها، وقال الزمخشري في «شرح أبيات الكتاب»: أبيات القصيدة غير منصوبة، وإنما أنشده سيبويه منصوباً لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله، وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب، فإن أُنشد بيت منها أنشد على حقِّه من الإعراب، وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف. اهـ.

(*) والمصدر المنسبِك من «أنْ» وما بعدها معطوفٌ على مصدر متصيَّد من الكلام السابق، والتقدير: لَيَكونَنَّ مني استِسهالٌ لِلصعب أو إدراكٌ للمُنى.

(**) الفاء هنا حرفٌ دالٌّ على التعليل كما قال العيني (٤/ ١٨٦٥) وغيرُه.

أي: إلّا أن تَستقيمَ فلا أكسِرُ كُعُوبَها، ولا يَجُوز أنْ يَكونَ التَّقديرُ: كَسرْتُ كُعوبَها إلى أنْ تَستَقِيمَ؛ لأنَّ الكسرَ لا استِقامةَ مَعه.

[ب/جـ - بعد الفاء والواو]

وأمَّا الفاءُ والواو فيَنتصِبُ الفعلُ المضارعُ بِـ«أنْ» مُضمرةً بعدهما وُجوباً بِشَرطَين لا بُدَّ منهما:

أحدُهما: أن تكونَ الفاءُ لِلسببيَّةِ والواوُ لِلمَعِيَّة، فلِهذا رُفِعَ الفِعلُ في قوله:

= في «أوضحه» (رقم ٤٩٨)، وفي «القطر» (رقم ١٧)، وفي «المغني» (في مباحث أو رقم ٩٨)، وابن عقيل (رقم ١٣٩).

اللغة: «غمزت» الغمز: جَسٌّ باليد يُشبه النَّخس، «قناة» أراد الرُّمحَ، «كعوبها» الكعوب: جمع كَعب: وهو طرف الأنبوبة الناشزُ، «تستقيمَا» تَعتدل.

المعنى: قال الشمني: اختُلف في معنى البيت؛ فقيل: المعنى أنَّ مَن لم تصلح له الملايَنة تولیناه بالمخاشنة إلا أن يَستقيم، وقيل: المعنى: إذا هجوتُ قوماً أُبيدهم بالهجاء إلا أن يتركُوا هجائي، وقيل: المعنى: إذا اشتدَّ عليَّ جانب قوم رأيت تليينَهم حتى يستقيموا؛ إذ لو تعمدتُ الكسر لم يستقم أبداً. اهـ. ولا يخفى عليك أن هذه المعاني كلَّها مجازية، وليست المعنى الذي وُضع له اللفظ المستعمَل.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «غمزت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «قناة» مفعول به لـ(غمز)، وقناة مضاف و«قوم» مضاف إليه، «كسرت» فعل وفاعل، «كعوبها» كعوب: مفعول به لـ(كسر)، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها جواب إذا، وجملةُ الشرط وجوابه في محل نصب خبر (كان)، «أو» حرف بمعنى إلّا، «تستقيما» فعل مضارع، منصوب بـ(أن)(*) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى قناة قوم، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: تستقيم ـ بـ(أن) المضمرة بعد «أو» التي بمعنى إلا، وتلخيصُ المعنى: كسرتُ كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

(*) وتقدير الكلام هنا: يكون كسرٌ مني أو استقامةٌ منها.

١٤٨ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ؟[(١)]

وذلك لأنَّ الفاء لو كانت عاطفةً لَجُزم ما بَعدها، ولو كانت لِلسببيَّةِ انتَصب ما بعدها، فلَمَّا ارتَفع دلَّ على أنها لِلاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦][(٢)] الفاءُ هنا عاطفةٌ كما سيَأتي.

الثاني: أن يكونَا مَسبوقَين بِنَفيٍ أو طَلبٍ؛ فلا يَجوز النصبُ في نحوِ: «زَيدٌ يَأتِينَا فيُحَدِّثُنا»، فأمَّا قولُه:

(١) ١٤٨- هذا صدرُ بيت من الطويل، وعجزُه قوله:

وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ؟

والبيت من كلام جميل بن معمر العذري، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥٠٢)، وأنشده سيبويه (١/ ٤٢٢).

اللغة: «القواء» الخالي من الأهل، «بيداء» هي الصحراء، وسُميت بذلك لأنها تُبيد من يسلُكها، أي: تهلكه، «سملق» بوزن جعفر ـ هي الأرض التي لا تُنبت شيئاً مُطلقاً.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تسأل» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «الربع» مفعول به لـ(تسأل)، «القواء» نعت للربع، «فيَنطق» الفاء حرف دال على الاستئناف، ينطق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الربع، «وهل» الواو عاطفة، هل: حرف استفهام، «تخبرنك» تخبر: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لـ(تخبر)[(*)]، «بيداء» فاعل (تخبر)، «سملق» نعت لـ(بيداء).

الشاهد فيه: قوله: «فينطق» حيث رفع الفعل المضارع، الذي هو (ينطق) بعد الفاء، مع كون هذه الفاءِ مسبوقة بالاستفهام، وذلك بسبب أنَّ هذه الفاء ليست دالة على السببية، وإلا لنصب الفعل بعدها، وليست عاطفة، وإلا لجزم الفعل بعدها، لكونه حينئذ يكون معطوفاً على مجزوم هو قوله: «تسأل»، وإنما هذه الفاءُ في هذا الموضع حرفٌ دال على الاستئناف.

(٢) الفاء في الآية الكريمة عاطفة غيرُ دالة على السببية، ومِن أجل عدم دلالتها على السببية ارتفع المضارع بعدها.

(*) و«اليومَ» ظرف زمان منصوب بـ(تخبر).

١٤٩- سَأَتْـرُكُ مَـنْـزِلِي لِـبَـنِي تَـمِـيـمٍ وَأَلْـحَـقُ بِـالْـحِـجَـازِ فَـأَسْـتَـرِيـحَـا[١]

فضرورةٌ، وقِيل: الأصلُ: فأَسْتَرِيحَنْ، بِنُونِ التوكيدِ الخفيفةِ، فأُبدلتْ في الوَقْفِ ألفاً كما تَقِفُ عَلى ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] بِالألف، وهذا التَّخريجُ هُرُوبٌ مِن ضَرورةٍ إلى ضَرورةٍ؛ فإنَّ توكيدَ الفِعل في غير الطَّلب والشَّرطِ والقَسَمِ ضَرورةٌ.

[الأجوبة الثمانية]

وقولُنا: «طَلب» يَشمَلُ: الأمرَ، والنهيَ، والدُّعاءَ، والعَرْضَ، والتَّحضيضَ،

---

(١) ١٤٩- هذا بيت من الوافر من كلام المغيرة بنِ حَبْناءَ، وحبناءُ أمه، وقد أنشده سيبويه (١/ ٤٢٣).

اللغة: «أترك منزلي» يريد أنه يُفارقه ولا يقيم فيه، «لبني تميم» كنَّى بتركه منزله لهم عن كونهم لا يستحقون أن يَعيشَ معهم أو يُعاشرَهم، بسبب أنهم لا يحافظون على حُرمة جارهم ولا يَرْعَون حقوقه، «أستريحا» أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنغيص.

الإعراب: «سأترك» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «منزلي» منزل: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، ومنزل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «لبني» جار ومجرور متعلق بـ(أترك)، وبني مضاف، و«تميم» مضاف إليه، «وألحق» الواو عاطفة، ألحق: فعل مضارع معطوف على (أترك) مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «بالحجاز» جار ومجرور متعلق بـ(ألحق)، «فأستريحا» الفاء حرف دالٌّ على السببية، أستريح: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*) المضمرة بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والألفُ حرفُ إطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «فأستريحا»، حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو (أستريح) بعد فاء السببية، مع أنها ليست مسبوقةً بِطلب أو نفي، وذلك ضرورةٌ من الضرورات التي لا تَقع إلا في الشعر على سبيل النُّدرةِ.

وقد زعم بعض العلماء أن قوله: «أستريحا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وقد ذكَر المؤلف هذا التخريج، وأنكره، وذكَر علة إنكاره، فتدبَّر ذلك واللهُ يُرشدك.

وذكر الأعلم أنه يُروى: «لأستريحَا» بلام التعليل، ولا ضرورةَ فيه حينئذٍ.

(*) والمصدر المؤوّل من (أن أستريح) معطوف على مصدر منتَزع ممّا قبل الفاء، والتقدير: ويكون مني لحاقٌ بالحجاز فاستراحة. انظر: «الخزانة» (٨/ ٥٢٣).

والتَّمنِّيَ، والاستِفهامَ؛ فهذه سَبعةٌ مع النفي صارتْ ثمانيةً[١].

وهذه المسألةُ التي يُعبَّرُ عنها بمسألةِ الأجوِبة الثَّمانيةِ، ولِكُلٍّ مِنها نَصيبٌ مِن القَوْل يَخُصُّه، فَلْنَتكلَّم على ذلك بما يَكشِفُ إشكالَهُ فنَقُول:

[أولاً: النفي]

أمَّا النفيُ فنحوُ قولِك: «ما تَأتِيني فَأُكْرِمُكَ»، ولَك في هذا أربعةُ أوْجُهٍ:

[الأوجُه الأربعة في «ما تأتيني فأكرمك»]

أحدُها: أن تُقدِّرَ الفاءَ لِمُجرَّدِ عطفِ لفظِ الفِعل على لفظِ ما قَبلها، فيكونُ شَريكَه في إعرابِه، فيَجبُ هنا الرفعُ؛ لأنَّ الفعلَ الذي قَبلها مَرفوعٌ، والمَعطوفُ شَريكُ المعطُوفِ عليه، فكأنَّك قُلتَ: ما تَأتِيني فَما أُكرِمُكَ؛ فهو شَريكُه في النفيِ الداخلِ عليه، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥ ـ ٣٦]، فالفاءُ هنا عاطِفةٌ كما ذكَرنا، والفعلُ الذي بَعدها داخلٌ في سِلْكِ النَّفيِ السابقِ، فكأنَّه قِيل: لا يُؤذَنُ لهم فلا يَعتذِرُون.

الثاني: أن تُقدِّرَ الفاءَ لِمُجرَّد السببيَّة، ويُقدَّرَ الفعلُ الذي بعدها مُستأنَفاً، ومع استِئنافِه يُقدَّرُ مَبنيًّا على مبتدأ مَحذوفٍ؛ فيَجبُ الرفع أيضاً؛ لِخُلوِّ الفعلِ عن الناصبِ والجازِمِ؛ فتقولُ: «ما تَأْتِينِي فَأُكرِمُكَ» بمعنى: فأنَا أُكرِمُك لِكَونِك لم تَأْتِنِي، وذلك إذا كنتَ كارِهاً لإِتْيانِه، ويُوضحُ هذا أنك تقولُ: «ما زَيْدٌ قاسِياً فيَعْطِفُ عَلَى عَبدِه» أي: فهو لانتِفاء القَسْوَةِ عنه يَعطفُ عَلى عبدِه.

والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قَبله واضحٌ؛ لأنَّ الوجهَ الأول شَمِلَ النفيُ فيه ما

---

(١) قد جمع بعضُهم هذه الثمانيةَ(*) في بيتٍ من الشعر، فقال:

مُرْ، وادْعُ، وانْهَ، وسَلْ، واعْرِضْ، لِحَضِّهِمُ   تَمَنَّ، وارْجُ، كَذاكَ النَّفْيُ، قَد كَمُلَا

(*) فيه تسامح؛ فإن المذكور في البيت تسعةٌ بزيادة الرجاء.

قبل الفاءِ وما بَعدها، وهذا الوجهُ انْصَبَّ النفيُ فيه إلى ما قبل الفاء خاصَّةً دُون ما بعدها، وذلك لأنَّك لم تَجعلِ الفاءَ لِعَطفِ الفِعل الذي بعدها على المَنفيِّ الذي قَبله، فيكونَ شريكَه في النفيِ، وإنَّما أَخلَصْتَها لِلسببيَّةِ.

ويَذكرُ النحويُّون هذَين الوجهَين في قولك: «ما تَأتِينا فَتُحَدِّثُنا»، وهذا سَهْوٌ[1]؛ إذ يَستحيلُ[2] أنْ يَنتفِيَ الإتيانُ ويُوجَدَ الحديثُ، والصَّوابُ ما مَثَّلْتُ لك بِه.

الثالثُ: أن تُقدر الفاءَ عاطفةً لِعَطفِ مَصدرِ[١] الفعلِ الذي بعدها على المصدَرِ المُؤَوَّلِ مما قَبلها، وتُقدّر النفيَ مُنْصَبًّا على المعطوفِ دُون المعطوفِ عليه؛ فيَجبُ حينئذٍ النصبُ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً، والتقديرُ: ما يكونُ مِنك إتيانٌ فإكرامٌ مِني، أي: ما يكونُ منكَ إتيانٌ فيَعقبُه منِّي إكرامٌ، بل يكونُ مِنك إتيانٌ ولا يكونُ مِني إكرامٌ.

الرابعُ: أن تقدر أيضاً الفاء لِعَطف مصدرِ الفعل الذي بعدها على المصدَرِ المُؤوَّلِ مما قبلها، ولكنْ تُقدّر النفي مُنصَبًّا على المعطوفِ عليه، فيَنتفِي المعطوفُ لأنه مُسبَّبٌ عنه، وقد انتَفى، ويكونُ معنَى الكلام: ما يكونُ مِنك إتيانٌ فكيف يَكون مِني إكرامٌ؟

وهذان الوَجهان سائِغان في «ما تَأْتِينا فتُحَدِّثنا»؛ إذ يَصِحُّ أنْ يقالَ: ما تَأتِينا مُحَدِّثاً[3] بل تَأتِينا غيرَ مُحدِّثٍ، وأن يقالَ: ما تَأتِينا فكيفَ تُحدِّثُنا؟

وتَلخَّصَ أنَّ لَنا في الرفع وجهَين، وفي النصب وَجهَين.

---

(١) في هذه العبارة نوعُ قَلقٍ، ولو قال: «عاطفة لمصدر الفعل الذي بعدها» كما قال في الوجه الرابع لكان ذلك خيراً مِما قاله هنا.

---

(1) أي: ما ذكره النحويُّون من مجموع الوجهين، لا كلّ واحد منهما لأن الوجه الأول لا سهوَ فيه ولا خطأ، ويدلُّ له تعليلُه الآتي. أفاده العدوي الذي نقل بعدُ عن «المغني» للشارح توجيهَ قول النحاة، ثم أردفه بتوجيهٍ آخرَ عن الفيشي. انظر: (٢/ ١٣٥).

(2) أي: في عصره رحمه الله تعالى، وأمَّا في زمن العجائب هذا فممثّل به ولا حرجَ.

(3) هذا حلُّ معنى، والمناسبُ لما قدَّمه في بيان الوجه الثالث أن يقول: ما يكون منك إتيانٌ بدون تحديثٍ، ومثلُه يقال فيما يأتي، أي: ما يكون منك إتيانٌ فكيف يكون منك تحديثٌ؟ انظر: «العدوي» (٢/ ١٣٦).

[سؤال وجواب عن آية]

فإنْ قُلتَ: هل يَجُوز أنْ يُقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوا﴾ [المرسلات: ٣٦] بالنصبِ على أحدِ الوَجهَين المَذكورَين لِلنصب؟

قُلتُ: نعم، يَجوز على الوجهِ الثاني، وهو: ما تَأتِينا فكيف تُحدِّثُنا؟ أي: لا يُؤذَنُ لهم بالاعتِذار فكيفَ يَعتذِرُون؟ ويَمتنِعُ على الوجهِ الأول ـ وهو ما تَأتِينا مُحدِّثاً بل تَأتِينا غيرَ محدِّث ـ ألا تَرى أن المعنى حينئذٍ: لا يُؤذَن لهم في حالةِ اعتِذارِهم، بل يُؤذَنُ لهم في غيرِ حالةِ اعتِذارِهم، وليس هذا المعنى مُراداً.

فإنْ قُلتَ: فإذَا كان النصبُ في الآية جائزاً على الوجهِ الذي ذكَرتَه، فما بالُه لم يَقرأْ به أحدٌ من القُرَّاء المشهُورِين؟

قُلتُ: لِوَجهين؛ **أحدُهما**: أنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ، وليس كلُّ ما تُجوِّزُه العربيةُ تَجوز القراءةُ به، **الثاني**: أنَّ الرفع هنا بِثُبوتِ النون، فيَحصُل بِذلك تناسبُ رُؤوس الآيِ، والنصبُ بِحَذفها، فيَزُول [معه] التناسُبُ.

ومِن مجيءِ النصبِ بعد النفيِ قولُ الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، والنصبُ هنا على معنَى قولِك: ما تَأتِينا فكيفَ تُحدِّثُنا، لا على [معنَى] قولك: ما تَأتِينا مُحدِّثاً بل غيرَ مُحدِّثٍ.

ولو قُلتَ[1]: «ما تَأتِينا إلَّا فتُحدِّثُنا» أو «ما تزالُ تَأتينا فتُحدِّثُنا» وَجَبَ الرفعُ، وذلك لأنَّ النفيَ في المثالِ الأول قدِ انتَقض بـ«إلَّا»، وفي المثالِ الثاني هو داخلٌ على «زال»، و«زال» لِلنَّفي، ونَفيُ النفيِ إيجابٌ.

---

(1) هذا شروعٌ في تفسير قولِه في المتن: بنفيٍ مَحضٍ.

[ثانياً: الأمر]

وأمَّا الأمرُ فكَقولِه:

١٥٠- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[(١)]

وشَرْطُه أمرانِ؛ **أحدُهما**: أن يكونَ بِصِيغة الطَّلبِ؛ فلو قُلتَ: «حَسْبُكَ حَديثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ» - بالنصبِ - لم يَجُز خِلافاً لِلكسائيِّ، **والثاني**: أنْ لا يكونَ بِلَفظِ اسمِ الفعل؛ فلا يَجوز أنْ تقولَ: «صَهْ فَنُكْرِمَكَ» بِالنَّصب، هذا قولُ الجُمهور، وخالَفهم الكسائيُّ؛

---

(١) ١٥٠- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، لأبي النجم العِجلي، واسمه الفضل بن قُدامة، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٢١)، وقد أنشده المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠٠)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١٨)، وأنشده أيضاً الأشموني في باب إعراب الفعل، وابنُ عقيل (رقم ٣٣٤).

اللغة: «ناق» مُرَخَّمُ ناقة، «عَنَقاً» بفتح العين والنون جميعاً - ضربٌ من السير السريع، «فسيحاً» واسعَ الخطى، «سليمانَ» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان، «فنَستريحا» نُلقي عَنَّا تعبَ السفر.

المعنى: يأمُر ناقته أن تُسرع السير به، حتى يَصلَ إلى ممدوحه؛ لِيُعطيه العطاء الجزيل الذي يَرتاح بعده عن عَناء الأسفار لِتَحصيل المال.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ناق» منادى مرخمٌ مبني على الضم في محل نصب[(*)]، «سيري» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعلُه، «عَنقاً» مفعول مطلق مبين للنوع، وأصلُه صفة لموصوف محذوف[(**)]، وتقديرُ الكلام: سِيري سيراً عَنقاً، «فسيحَا» صفة لقوله: (عنقاً)، «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بـ(سيري)، «فنستريحا» الفاء فاء السببية، ونستريحا: فعل مضارع منصوب بـ(أن)[(***)] المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والألفُ للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو (نستريح) بـ(أن) مضمرةً وجوباً بعد فاء السببية الواقعةِ في جواب الأمر المدلولِ عليه بقوله: سِيري.

(*) زاد في «سبيل الهدى» (ص١٥٨): أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغةَ مَن لا ينتظر، والثانيةُ لغةَ من ينتظر.

(**) فيه نظر؛ لأن العَنَقَ سيرٌ مخصوص، فالأولى أن يكون مفعولاً مطلقاً حُذف عامله، أو نائباً عن المفعول المطلَق على حدِّ: قعَد القُرفُصاءَ.

(***) و«أنْ» وما بعدها في موضع مصدر معطوفٍ على مصدر متصيَّد من الفعل السابق، والتقدير: لِيَكنْ منك سيرٌ فاستراحةٌ.

فأجاز النصبَ مُطلقاً، وَفَصَّل ابنُ جِني[1] وابنُ عصفور[2]، فأجازَه إذا كانَ اسمُ الفعلِ مِن لَفظِ الفعل، نحوُ: «نَزالِ فَنُحدِّثَكَ»، ومَنَعَاهُ إذا لم يَكنْ مِن لَفظِه، نحوُ: «صَهْ نَكْرِمَكَ»، وما أَحْرَى هذَا القَوْلَ بِأنْ يَكونَ صَواباً!

[ثالثاً: النهي]

وأمَّا النَّهْيُ فكقَولك: «لَا تَفْعَلْ شَرًّا فَأُعاقِبَكَ»، وقولِ الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طـه: ٦١]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طـه: ٨١]، ولو نَقضتَ النَّهيَ بِـ«إلَّا» قبل الفاءِ لم تَنصِبْ، نحوُ: «لَا تَضْرِبْ إلَّا عَمْراً فَيَغْضَبُ»، يَجبُ في «يَغضبُ» الرفعُ.

[رابعاً: الدعاء]

وأمَّا الدعاءُ فكقَولك: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ»، وقولِ الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، وقولِ الشاعر:

١٥١ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ(١)

وشَرْطُه: أن يكونَ بِالفعل؛ فلو قُلتَ: «سَقْياً لَكَ فَيُرْوِيكَ الله» لم يَجزِ النصبُ.

---

(١) ١٥١ـ هذا بيت من الرمل، وهو من الأبيات التي لا يُعلم قائلها، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢١)، والأشموني في بابِ إعراب الفعل، والمؤلف في «شرح قطر الندى» (رقم ١٩).
اللغة: «وفِّقني» أراد: اهدِني وأرشدني، «أعدل» أمِيل، «سَنَن» بفتح السين والنون جميعاً ـ هو الطريق، «الساعين» جمع ساعٍ، وهو السائر. =

---

(1) هو عثمان بني جني الموصلي أبو الفتح، من أحذق أهل الأدب وأعلمِهم بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة واعتنى بالتصريف، كان المتنبي يقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، صنَّف «الخصائص» في النحو، و«سر الصناعة»، و«شرح تصريف المازني»، و«المحتسب في القراءات الشاذة» وغير ذلك. توفي سنة ٣٩٢ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٠٤)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٣٢).

(2) هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، له «الممتع في التصريف» ـ كان أبو حيان لا يفارقه ـ و«شرح الجزولية»، وثلاثة شروح على «الجمل»، وغير ذلك. توفي سنة ٦٦٩ هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٧)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢١٠).

[خامساً: الاستفهام]

وأمَّا الاستفِهامُ فشَرطُه أن لا يكونَ بِأداةٍ تَلِيها جملةٌ اسميةٌ خبرُها جامِدٌ[1]؛ فلا يَجوز النصبُ في نحوِ: «هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأكْرِمَهُ؟» [بِخلاف: «هل أخُوك قائِمٌ فأُكرِمَه؟»][2].

ولا فَرقَ بين الاستفهامِ بالحرف نحوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والاستِفهامِ بِالاسم نحوُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ يُقرَأُ بِرفع ﴿يُضَٰعِفُ﴾ ونَصبِه، وفي الحديثِ حكايةً عن الله تعالى: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُني فَأَغْفِرَ لَهُ؟»[3]، والاستفهامِ بِالظَّرف نحوُ: «أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ؟»، وَ«مَتى تَسِيرُ فَأُرافِقَكَ؟»، و«كَيْفَ تكونُ فَأَصْحَبَكَ؟».

= **الإعراب:** «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل: يا ربي، فحَذف ياء المتكلم اكتفاءً بالكسرة التي قبلها، «وفِّقني» وفق: فعل دعاء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والنون للوقاية، والياء مفعولٌ به، «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية، «أعدل» فعل مضارع منصوب بـ(أن)[*] المضمرة وجوباً بعد فاءِ السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «عن سَنن» جار ومجرور متعلق بـ(أعدل)، وسَنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه، «في خير» جار ومجرور متعلق بـ(الساعين)، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه، مجرور بالكسرة بالظاهرة وسكَّنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدلَ» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أعدل» بـ(أن) المضمَرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعةِ في جوابِ فعل الدعاء الذي هو قوله: وَفِّق.

ومنه يتبيَّن لك أيضاً أن الفصلَ بـ(لا) النافيةِ بين الفاء والفعل لا يَمنع من عمل النصب.

(1) أي: لِعَدم ما يُتصيَّدُ منه المصدرُ.

(2) سقط ما بين المعقوفَين من الطبعة الحديثة.

(3) أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (١٧٧٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(*) والتقدير هنا: لِيَكنْ توفيقٌ منك فعدمُ عُدولٍ منا.

[سبب عدم النصب في قوله: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾]

فإنْ قُلتَ: فما بَالُ الفعل لم يُنصَبْ في جوابِ الاستفهام في قولِ الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]؟

قُلتُ: لِوَجهَين؛ أحدُهما: أنَّ الاستفهام هنا مَعناه الإثباتُ، والمعنى: قد رأيتَ أنَّ الله أنزل مِن السماءِ ماءً، والثاني: أنَّ إصباحَ الأرض مُخضَرَّةً لا يَتَسَبَّبُ عمَّا دخل عليه الاستِفهامُ، وهو رُؤيةُ المَطر، وإنَّما يَتسبَّبُ ذلك عن نُزول المطرِ نَفسِه؛ فلو كانتِ العِبارةُ: «أنزل الله مِن السماء ماءً فتُصبح الأرض مُخضرَّةً» ثم دَخل الاستِفهامُ صحَّ النصبُ.

فإنْ قُلتَ: يَرُدُّ هذا الوجهَ قولُه تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]؛ فإنَّ مُواراةَ السَّوءةِ لا يتسبَّبُ عمَّا دخل عليه حرفُ الاستِفهام؛ لأنَّ العجز عن الشيءِ لا يكونُ سَبباً في حُصوله.

قُلتُ: ليس ﴿أُوَارِيَ﴾ منصوباً في جوابِ الاستِفهام، وإنما هو مَنصوبٌ بِالعطف على الفعلِ المنصوبِ، وهو ﴿أَكُونَ﴾.

فإنْ قُلتَ: فقد جَعله الزَّمَخْشَرِي مَنصوباً في جوابِ الاستِفهام.

قلتُ: هو غالطٌ[1] في ذلكَ.

[سادساً: العرض]

وأمَّا العَرْضُ فكقَول بعضِ العربِ: «أَلَا تَقَعُ [في] الماءِ فَتَسْبَحَ»، وكقَولِك: أَلَا

---

(١) عبارة أبي حيان في «البحر المحيط» (٤/ ٢٣٥): وهذا خطأ فاحش .. إلخ كلامِه، وقد سَبقه إلى تخطئة هذا الإعراب العكبري في «التبيان» (١/ ٤٣٣) وعبارته: وذكَر بعضهم أنه يجوز أن يَنتصبَ على جواب الاستفهام، وليس بشيء .. إلخ كلامه، ولله درُّه!

تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا»، وقولِ الشاعر:

١٥٢- يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

---

(١) ١٥٢- هذا بيت من البسيط، وهذا الشاهد مما لم أقف على نِسبته إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ٢١)، وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

اللغة: «الكرام» جمع كريم، ويُراد به الجواد، كما يُراد به الأصيل، «تدنو» تقرُب، وأراد به هنا النزولَ عليهم، «راءٍ» اسم فاعل فِعلُه رَأى بمعنى: أبْصَر.

المعنى: يقول لمخاطبه: لقد حدَّثك الناس عنا، وزعمُوا لك أنَّا قومٌ نُكرم الضيف، ونُنزله خير منزل، فأنا أعرض عليك أن تَزُورنا وتُلِمَّ بِدارنا لتعرفَ حقيقة ما سمعتَه مِن أفواه المتحدِّثين عنا، ولتكونَ عارفاً بحالنا معرفة أكيدةً؛ فإنَّ المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفةِ عن طريق المُعايَنة والمشاهدة.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه، «ألا» أداةُ عرض، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع مِن ظهورها الثقل، «فتبصر» الفاء فاء السببية، تُبصر: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعل كلٍّ مِن (تدنو) و(تبصر) ضمير مستتر في كل منهما وُجوباً تقديره: أنتَ، «ما» اسم موصول بمعنى الذي: مفعول به لـ(تبصر)، مبني على السكون في محل نصب، «قد» حرف تحقيق، «حدَّثوك» حدث: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعلُه، وضمير المخاطب مفعول به أولُ، ولهذا الفعل مفعولٌ ثان محذوف هو رابطُ الصلة بالموصول، والتقديرُ: فتبصر الذي حدَّثوكه(**)، والجملةُ لا محل لها من الإعراب صلةُ الموصول، «فما» الفاء حرف دال على التعليل، وما: نافية، «راء» مبتدأ، «كمَن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «سَمعا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعلُ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى مَن المجرورة محلًّا بالكاف، والجملةُ لا محل لها من الإعراب صلةُ مَن المجرورة محلًّا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله: «فتُبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (تبصر) بـ(أن) المضمَرة وجوباً بعد فاء السببية في جوابِ العرض المدلول عليه بقوله: «ألا ...».

(*) والتقدير هنا: ألا يكون دنوٌّ منك فإبصارٌ.

(**) لم يُقدره: «حدثوك به» كما فعل العيني (٤/ ١٨٧١) وغيرُه؛ لأن حذف العائد المجرور مشروط بشرط لم يتحقَّق هنا.

ويجوز أن تكون «ما» مصدرية، وحدثوك صلتها، والتقدير: فتُبصر تحديثهم إيَّاك.

[سابعاً: التحضيض]

وأمَّا التَّحضيضُ فكَقولك: «هَلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ تَعالى فَيَغْفِرَ لَكَ»، و«هَلَّا أَسْلَمْتَ تَدْخُلَ الجَنَّةَ».

وهو والعَرْضُ مُتقارِبان، يَجمَعُهما التنبيهُ على الفعل، إلَّا أنَّ في التحضيض زيادةَ توكيدٍ وحَثٍّ(١).

وأما قولُه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠] فمِن بابِ النصب في جوابِ الدُّعاء، ولكنَّه استُعِيرت فيه عبارةُ التَّحضيض أو العرضِ لِلدعاء.

[ثامناً: التمني]

وأما التَّمنِّي فكقولِه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقولِ الشاعر:

١٥٣ـ أَلَا رَسُولَ لَنا مِنْها فَيُخْبِرَنَا(٢)

فهذه أمثلةُ النصبِ بعد فاءِ السببيةِ في هذه المواضع الثَّمانية.

---

(١) اعلمْ أن بين العرض والتحضيض اجتماعاً وافتراقاً: فهما يجتمعان في أن كل واحد منهما طلبٌ، على معنى أن المتكلم طالبٌ من المخاطب أن يُحدِثَ الفعل الذي بعد أداة العرض والتحضيض، وهما يَختلفان في أن العرض طلبٌ مع رِفق ولِين، والتحضيضَ طلبٌ مع حثٍّ وإزعاجٍ، ولكل منهما مواضعُ تَلِيق به.

(٢) ١٥٣- هذا صدر بيت من البسيط لأميةَ بنِ أبي الصَّلتِ، وعجزُه قوله:

مَـا بُـعْـدُ غَـايَـتِـنَـا مِـنْ رَأْسِ مُـجْـرَانَـا

وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٢٠).

اللغة: «ألا رسولَ لنا منها» روايةُ سيبويه والأعلم: «ألَا رسول لنا منا»، وكِلتا الروايتين صحيحةُ(*) المعنى، وضمير المؤنثة في «منها» على هذه الرواية يَعُود إلى المقابر مثلاً، «غايتنا» أصلُ الغاية في سباق الخيل: الأمدُ الذي جُعل مسافةً لِلتسابق، «رأس مُجرانا» أول ومُبتدأ إجرائنا =

(*) لكن الرواية التي في «الديوان» وفي غيره من كتب الأدب والنحو: «منا»، وروايةُ المصنف تحتاج إلى صحة في الثبوت زيادةً على الصحة في المعنى.

[بيانُ المواضع المسموع فيها النصب بعد الواو وهي خمسة]

وأمَّا النصبُ بعد واوِ المعيَّة في المواضع المذكورة فسُمِعَ في خَمسةٍ، وقاسَه النحويُّون في ثلاثةٍ(1).

فالخمسةُ المسموعُ فيها: **أحدُها**: النفيُ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، والمعنى والله أعلمُ: إنَّكم تُجاهدُون

= الخيول، والمُجرى ـ بضم الميم وسكون الجيم ـ مصدرٌ مِيمي بمعنى الإجراء، وتقول: أجرى الفارسُ فرسَه إجراءً، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلاً.

المعنى: يقول: إنَّ الإنسان إذا مات لم يَعرفْ مُدَّةَ إقامته في القبر إلى أن يُبعثَ، فتمنى أن يجيئه رسولٌ من الأموات يُخبره بحقيقة ذلك.

الإعراب: «ألا» كلمة أصلها مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية للجنس، وصار معناها التمني، وبَقي لِـ(لا) بعد ذلك التركيب ما كان لها قبله، وهو الإعمالُ، «رسولَ» اسم (ألا) مبني على الفتح في محل نصب، «لنا منها» جارَّان ومجروران يَتعلقان بمحذوف خبر (ألا)، ويَجوز تعليق الأول بمحذوف صفة لـ(رسول)، والثاني بمحذوف خبر (ألا)، «فيخبرنا» الفاء فاء السببية، يخبر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (رسول)، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به لـ(يخبر)، «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «بعد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وبعد مضاف، و(غاية) من «غايتنا» مضاف إليه، وغاية مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه(*)، «من رأس» جار ومجرور متعلق بـ(بعد)، ورأس مضاف، و(مجرى) من «مجرانا» مضاف إليه، و(مجرى) مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فيخبرنا»، حيث نصب الفعلَ المضارع الذي هو (يخبر) بـ(أن) مضمرةً وجوباً بعد فاء السببية الواقعةِ في جواب التمني المدلولِ عليه بقوله: «ألا . .».

(1) قال العدوي (٢/ ١٤٣): في بعض النسخ: (فسُمع في أربعةٍ وقاسه النحويون في أربعة)، وهي الصواب؛ لأن قوله: «وتأتي مثلَه» من كلام المولدين، وفي بعض النسخ: (فسُمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة)، وهذه هي الموافقة لما يأتي؛ فإنه ذكر أمثلةً خمسة، وفي بعضها: (فسُمع في أربعة وقاسه النحويون في ثلاثة)، وهي فاسدة . . . إلخ كلامِه. وما قاله في «وتأتي مثلَه» غريب.

(*) وقوله: (ما بعد غايتنا) في محل النصب؛ لأنه مفعولٌ ثان لـ(يخبرنا). العيني (٤/ ١٨٩٩).

ولا تَصبِرُون وتَطمَعُون أن تَدخلُوا الجنةَ، وإنما يَنبغي لكمُ الطمعُ في ذلك إذا اجتَمع مع جهادِكم الصبرُ على ما يُصِيبكم فيه، فيَعلم الله حينئذٍ ذلك واقعاً مِنكُم، والواوُ مِن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا﴾ واوُ الحال، والتقديرُ: بل أحسِبتم أن تدخُلُوا الجنةَ وحالتُكم هذه الحالةُ.

والثاني: الأمر، كقولِه:

١٥٤ـ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(١)

(١) ١٥٤- هذا بيت من الوافر، وقد اختَلف العلماء في نِسبة هذا البيت؛ فنَسبه سيبويه (ج١ ص٤٢٦) إلى الأعشى، وبحثتُ ديوانَه فوجدتُه في زيادات الديوان، ولم يَروِه أبو العباس ثعلب فيما رواه مِن شعر الأعشى ميمونٍ، ونَسبه الأعلم في «شرح شواهده» إلى الحطيئة، ونَسَبه آخرون إلى دِثار ابن شيبان النمري، ونَسَبه قوم إلى ربيعة بن جشم، ونَسبه القالي إلى الفرزدق، والبيتُ من شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٢٧)، والمؤلفِ في «أوضحه» (رقم ٥٠١).

قال أبو رجاء غفر الله له: وقد روى أبو السعاداتِ ابنُ الشجري في أثناءِ مختار شعر الحطيئة كلمةً عِدَّتُها ثلاثة عشر بيتاً ونَسبها إلى دثار بن شيبان النمري، أحدِ بني النمر بن قاسط، يَقُولها في هجاء بني قريع، والبيتُ الشاهد تاسعُ أبياتها.

وقد رواه أبوه البركات الأنباريُّ في كتابه «الإنصاف» (ص٣٠٦) بروايةٍ أخرى (ادعي وأدع فإن أندى) وهي رواية ابن الشجري، ومجازُها عندهما أن «وأدع» مجزومٌ بلام الأمر محذوفة، أي: ادعِي ولْأدع . . . إلخ.

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من قولهم: نَدِيَ صوتُه يَنْدَى نَدًى ـ من باب فَرِحَ ـ إذا بَعُد أمدُه وامتدَّ.

الإعراب: «قلت» قال: فعل ماض، وضمير المتكلم فاعله، «ادعي» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله، والجملة في محل نصب مَقول القول، «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*) مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «إن» حرف توكيد ونصب، «أندى» اسم (إن)، «لصوت» جار ومجرور متعلق بـ(أندى)(**)، وقيل: اللام زائدة، وأندى مضاف وصوت مضاف إليه، «أن» حرف مصدري ونصب، «ينادي» فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة،=

(*) وتقدير الكلام: ليكن دعاءٌ منكِ ودعاء مني.

(**) أعربه العيني (٤/ ١٨٧٥) في محل نصبٍ على أنه صفة لـ(أندى)، وتبعه السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٢٨)، والصواب إعراب المحقق.

والثالثُ: النَّهْيُ، كقولِ الشاعر[(١)]:

١١٤- يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى ... بِالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: «لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبنَ»؛ فإذا أَردْتَ بِالواو عطفَ الفعل على الفعلِ جَزَمْتَ الثانيَ، وكان شريكَ الأول في النهيِ، وكأنَّك قُلتَ: لا تَفعلْ هذا، ولا هذا، وحينئذٍ فيَلتقي ساكنانِ: الباءُ واللامُ، فتُكسر الباءُ على أصل التِقاءِ الساكنَين؛ وإنْ أَردْتَ عَطْفَ مصدرِ الفعل على مصدرٍ مُقدَّرٍ مِما قبله نَصبتَ الفعلَ بـ«أنْ» مُضمرةً، وكان النهيُ حينئذٍ عنِ الجمع بينهما، وإنْ أَردتَ الاستِئنافَ رَفعْتَ الثانيَ.

والرابعُ: التَّمنِّي كقولِه تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٢)] [الأنعام: ٢٧].

والخامسُ: الاستِفهامُ، كقولِه وهو الحُطيئةُ:

١٥٥- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ؟[(٣)]

= «داعيان» فاعلُ (ينادي)، و(أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويلِ مصدر خبر (إنَّ).
الشاهد فيه: قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (أدعو) بـ(أنْ) المضمرة وجوباً بعد واوِ المعية الواقعةِ في جواب الأمر المدلولِ عليه بقوله: «ادعي».

(١) قد سبق ذكر هذه الأبيات كلها في (ص٤٣٠) وبيَّنَّا ما فيها مِن قول، ولا حاجةَ بنا إلى إعادةِ شيء منه ههنا، ومحلُّ الشاهد هنا قوله: «وتأتي»، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (تأتي) بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جوابِ النهي المدلول عليه بقوله: «لا تنهَ . . .».

(٢) قرأ حمزة وحفص في هذه الآية الكريمة بنصب «نكذب» ونصبِ «نكونَ»، والاستشهادُ لما نحن فيه يَصلح بكل واحدة من الكلمتَين، خلافاً لِمَن زعم أن الاستشهاد لا يكون إلا في (ونكونَ).

(٣) ١٥٥- هذا بيت من الوافر من كلمة للحُطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدرٍ وقومَه، ويمدح آل بَغيض ابن شماس، وهذا البيت أنشده سيبويه (ج١ ص٤٢٥)، والمؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ٢٢)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٩).
=

[نصب المضارع بـ«أنْ» مُضمرةً جوازاً]

وينتصب الفعلُ المضارعُ بـ«أنْ» مُضمرةً جوازاً لا وُجوباً؛ بعد أربعةِ أحرف، وهي: الفاءُ، وثُم، والواوُ، وأو، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسمٍ صَريح.

[١- مثاله بعد «او»]

مثالُ ذلك بعد «أو» قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ﴾ [الشورى: ٥١]، يُقرَأ في السبع بِرفع ﴿يُرْسِلَ﴾

= الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «جاركم» جار: خبر (أك) منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف، وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه، «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)(*) المضمرة وجوباً بعد واو المعية، «بيني»، بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، «وبينكم» ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق، وضمير المخاطَبين مضاف إليه، «المودَّة» اسم (يكون)، «والإخاء» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: (يكون) بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعةِ في جواب الاستفهام.

واعلم أن ههنا ثلاثةَ أشياء، الأول: أن الرواةَ مُتفقون على رواية هذا البيت بنصب «ويكونَ»، والثاني: أن العلماء يَختلفون في جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية في جواب الاستفهام التقريري؛ فمِنهم مَن قال: نصب المضارع في جواب الاستفهام خاصٌّ بالاستفهام الحقيقي، والثالث: أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتمُّ على مذهب مَن يرى التسوية بين الاستفهام التقريري والاستفهام الحقيقي، فأمّا على رأي مَن قال: ينتصبُ المضارع بعد الفاء أو الواو في جوابِ الاستفهام الحقيقي فلا يكونُ في هذا البيت شاهدٌ لِما نحن فيه، ويكونُ انتصاب «يكون» بعد الواو في جواب النفي، وهو شاهدٌ غيرُ الذي أنشد الشارح البيتَ مِن أجله.

والخلاصةُ أن «يكون» في هذا البيت منصوب بـ(أن) مُضمرة بعد واو المعية البتةَ، غايةُ ما في الباب أنه في جوابِ الاستفهام عند قوم، وفي جوابِ النفي عند قوم آخَرين، ومِن هنا تعرفُ السر في اتّفاق الرواةِ على النصب.

(*) والتقدير هنا: ألم يحصُلْ كوني جارَكم وكونُ المودة والإخاء بيني وبينَكم؟ أي: ألم يجتمع لي الجوارُ والمودّة؟

ونَصبِه، وقال أبو بكر بن مجاهد[1] المقرئُ رحمه الله: قُرئ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾ [هود: ٨٠] بنصب «آوي»، ولا وَجْهَ له، ورَدَّ عليه ابنُ جني في «محتسبه» وغيرُه[2]، وقالوا: وجهُها كوجهِ قراءةِ أكثر السبعة: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنصب، وذلك لِتَقدُّم الاسم الصريح، وهو ﴿قُوَّةً﴾ فكأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قوةً أو إيواءً[3] إلى رُكنٍ شديدٍ.

[٢- مثاله بعد الواو]

ومِثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل:

١٥٦- لَـلُـبْـسُ[4] عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ[١]

الروايةُ فيه بنصبِ «تَقَرَّ»، وذلك بـ«أنْ» مُضْمَرةً، على أنه معطوفٌ على اللُّبس، فكأنه قال: لَلُبسُ [عباءةٍ] وقُرَّةُ عيني.

(١) ١٥٦- هذا بيت من الوافر لامرأةٍ اسمها ميسونُ بنت بحدل، وكانت امرأةً من أهل البادية فتزوَّجها معاوية بن أبي سفيان، ونقَلها إلى الحاضرة، فكانت تُكثر من الحنين إلى أهلها، ويَشتَدُّ بها الوجد إلى حالتها الأولى، البيتُ من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٢٦) ولم يَنسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥٠٤)، وفي «القطر» (رقم ١٥)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابنُ عقيل (رقم ٣٣٠). (*) =

(1) هو أحمدُ بن موسى بن العباس التَّميمي، أبو بكر بنُ مُجاهِد، كبيرُ العُلماء بِالقراءات في عَصره، مِن أهل بغداد، وكان حَسَن الأدب، رقيقَ الخلق، فَطِناً جواداً. له «كتاب القراءات الكبير» وكتاب «قراءة ابن كثير» و«قراءة أبي عمرو» وغير ذلك. توفي سنة (٣٢٤ هـ). «الأعلام» (١/ ٢٦١).

(2) بالرفع عطفاً على فاعل «ردَّ»، بدليل قوله بعدُ: وقالوا.

(3) كذا في النسخ، ولعله: أُوِيًا أو إواءً فغيَّره النُّساخ.

(4) هكذا وقع في أكثر النسخ الخطية أيضاً، وعليه إعراب المحقق، وهو الواقع أيضاً في غالب كتب النحو كما في «الخزانة» (٨/ ٥٠٤)، قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٨١-١٨٨٢): والصحيح أنه «ولبسُ عباءة» بواو العطف، وقال ابنُ هشام اللخمي: ولبس عباءة بالواو أصحُّ من رواية مَن روى: لَلُبس عباءةٍ باللام؛ لأن قولها: (ولبس عباءة) عطف جملةٍ على جملة في البيت المتقدِّم، وهو قولها: (لبيت تخفق الأرواح فيه)، فافهَم!

(*) كتب عليه المحقق رحمه الله في «سبيل الهدى» (ص١٤٨-١٤٩) ما نصُّه: ←

= الإعراب: «للبس» اللام لام الابتداء، لبس: مبتدأ، ولبس مضاف و«عباءة» مضاف إليه، «وتقرَّ» الواو عاطفة، تقر: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*) المضمرة جوازاً بعد واو العطف، «عيني» عين: فاعل (تقرَّ)، وياء المتكلم مضاف إليه، «أحب» خبر المبتدأ، «إليَّ» جار ومجرور متعلق بـ(أحب)، «من لبس» جار ومجرور متعلق بـ(أحب) أيضاً، و(لبس) مضاف و«الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وتقرَّ» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قولُه: «تقرَّ» ـ بـ(أن) المضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالصٍ من التقدير بالفعل، وهو قولُه: لبس، وهذا الإضمار جائزٌ لا واجب، يعني أنه يَجوز لك أن تقول: ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني، وإذا كان الاسم السابق مُقدَّراً بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو، والاسمُ الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بـ(أل)، نحو: «الحاضر فيَحصل لي السرورُ أخي»؛ فإن قولَك: الحاضر في تقدير قولك: الذي يَحضُر؛ فلا يجوزُ نصب المضارع الذي بَعده، وهو يَحصُل.

ومِن مجموع ما ذكرناه وذكَره المؤلف تَعلمُ أن السابق على الواو أو الفاء إمَّا أن يكون اسماً صريحاً، وإما أن يكون اسماً غيرَ صريح، بل هو فعلٌ في تأويل الاسم؛ نحو قولِك: ما تَأتينا فتُحدِّثنا، فإن هذا الكلام في تأويل قولك: ما يكون منكَ إتيانٌ فحَديث، فإن كان اسماً صريحاً: فإمَّا أن يكون خالصاً من التقدير بالفعل ـ وهو المصدر ـ وإما أن يكون مقدراً بِالفعل ـ وهو الوصفُ المقرون بـ(أل) ـ فإن كان الاسم السابق غيرَ صريح فإضمار (أن) المصدرية بعده واجبٌ، ولا بد حينئذ من تقدم نفي أو طَلب، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك خالصاً من التقدير بالفعل فإضمارُ (أن) المصدرية بعده جائز، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك مقدراً بالفعل فإضمارُ (أن) المصدرية بعده ممتنِع.

اللغة: «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف، «وتقر عيني» كناية عن السرور، «الشُّفوف» بضم الشين ـ جمع شف ـ بفتح الشين أو كسرها ـ وهو الثوب الرقيق الناعِم الذي يشِفُّ عما تحته.

المعنى: تقول: إن الذي كنتُ فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلبُ إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنتُ فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءةً من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذاتُ ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

(*) و«أن» وما بعدها في موضع مصدر معطوف على «لبس»، والتقدير: ولبسُ عباءةٍ وقُرةُ عيني . . . إلخ.

[٣- مثاله بعد الفاء]

ومثالُ ذلك بعد الفاءِ قوله:

١٥٧- لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ   ما كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[1]

[٤- مثاله بعد «ثم»]

ومثالُ ذلك بعد «ثُم» قولُ الشاعر:

١٥٨- إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ البَقَرُ[2]

(١) ١٥٧- هذا بيت من البسيط، وهو مِن الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥٠٥)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابنُ عقيل (رقم ٣٣٢).

اللغة: «توقع» ارتقاب وانتظار، «معتَرّ» هو الفقير الذي يتعرَّض للمعروف، «أُوثر» أفضّل وأرجح، «إتراباً» مصدرُ أَتْرَب الرجلُ: إذا استَغنى، «تَرَب» بفتحتين ـ وهو الفقر والحاجة، وهو مصدر تَرِبَ الرجلُ ـ من باب فَرِح ـ إذا افتقر.

الإعراب: «لولا» حرف يقتضي امتناعَ جوابه لوجود شرطه، «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقديره: مَوجود، وتوقع مضاف، و«معتر» مضاف إليه، «فأُرضيه» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(*) المضمَرة جوازاً بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضمير الغائب مفعولٌ به، «ما» نافية، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمُه، «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وجملةُ الفعل وفاعله في محل نصب خبر (كان)، وجملةُ (كان) واسمه وخبره لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لولا)، «إترابًا» مفعولٌ به لـ(أوثر)، «على تَرَب» جار ومجرور متعلق بـ(أوثر).

الشاهد فيه: قوله: «فأُرضِيَه» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أُرضِيَ» بـ(أن) المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة؛ لأنها مسبوقةٌ باسم خالص من التقدير بالفعلِ وهو قوله: توقُّع الذي هو مصدر، وهذا الإضمار جائزٌ لا واجب، وقد بيَّنّا ذلك بإيضاحٍ في شرح الشاهد السابق.

(٢) ١٥٨- هذا بيت من البسيط من كلام أنس بن مُدرِكة الخَثعمي، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥٠٧)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٣١)، وانظره في أبيات أخرى في مَعناه في كتاب الحيوان للجاحظ (١-١٨). =

(*) والتقدير: لولا توقعُ معتر فإرضاؤه موجودان.

وكانت العربُ إذا رأتِ البقرةَ قد عَافَتْ وُرُودَ الماء تَعْمَدُ إلى الثور فتَضربه، فَترِدُ البقرُ حينئذٍ الماءَ، ولا تَمتنِعُ منه؛ فِراراً[1] من الضرب أنْ يُصِيبَها، وإنما امتنعُوا مِن ضربها لِضَعفها عن حَمْلِهِ، بِخلاف الثور.

= **اللغة:** «سُليكاً» هو بضم السين وفتحِ اللام، وهو سُلَيك بن السلكة ـ بزنة همزة[*] ـ وهو أحدُ ذؤبان العرب[**] وشُذَّاذهم، وكان مِن حديثه أنه مرَّ ببيتٍ من خثعم وأهله خُلوف فرأى امرأةً شابة بَضَّةً فنال منها، فعَلم بذلك أنس بن مدركة، فسار خلفه فأدركَه وقَتله، «أعقله» أي: أُوَدّي دِيته[***]، «الثور» ذكر البقر، «عافت البقر» كرهتْ، وقد ذكر المؤلف سبب هذا التعبير، وقد ذكر الجاحظ في الموضع الذي بيَّناه من «الحيوان» جُملةً صالحة من كلام العرب في ذلك، ويقال: الثورُ ضربٌ من نبات الماء تراه البقر فتَعافُ الوُرودَ استِقذاراً للماء، فيَضربه البَقَّارُ لِيُنحِّيه لكي تَرِدَ.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «وقتلي» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم (إن)، و(قتل) مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، «سُليكاً» مفعول به للمصدر، «ثم» حرف عطف، «أعقلَه» أعقل: فعل مضارع منصوب بـ(أن)[****] المضمرة جوازاً بعد ثم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضميرُ الغائب العائد إلى سُليك مفعول به، «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن)، «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائبُ فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الثور، والجملةُ في محل نصب حال من الثور، «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب، وعاملُه (يُضرب)، «عافت» عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «البقر» فاعلُ (عاف)، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة (لما) الحِينية إليها.

الشاهد فيه: قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أعقل» بـ(أن) المضمرة جوازاً بعد ثم، المسبوقِ باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: «قَتْل» الذي هو مصدر.

---

(1) في بعض النسخ: (فَزعاً)، وفي أخرى: (فَرَقاً)، وفي غيرهما: (خَوفاً).

(*) أي: بضم ففتح، ولو نصَّ على ذلك لكان أحسن، لأن اقتصاره مُوهِم.

(**) أي: لُصوصِهم وصعاليكهم وشُطَّارهم الذين يَتلصَّصُون ويَتصعلَكون لأنهم كالذئاب، وهو مجاز. «تاج العروس» (ذ أ ب).

(***) قال الأصمعي: سُميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر؛ لأنَّ الإبل كانت تُعقَل بفناء وليِّ القتيل، ثم كَثُر الاستعمال حتى أُطلق العَقلُ على الدية؛ إبلاً كانت أو نقداً. الخزانة (٣/٣).

(****) والتقدير هنا: إني وقتلي سليكاً ثم عقلَه. «الجرجاوي» (ص١٩٧).

[بيانُ مُحترز «الاسم الصريح»]

وقَولي: «اسمٍ صريح»[1] احترازٌ من نحو: «ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثنا»، فإنَّ العطف فيه وإنْ كان على اسمٍ مُتقدم ـ فإنَّا قد قَدَّمْنا أن التقدير: ما يكونُ مِنك إتيانٌ فحَديثٌ ـ لكن ذلك الاسم ليس بِصَريح؛ فإضمارُ «أنْ» هناك واجبٌ لا جائزٌ، بِخلاف مَسألتِنا هذه؛ فإنَّ إضمار «أنْ» جائزٌ، بل نَصَّ ابنُ مالكٍ في «شرح العُمدة» على أنَّ الإظهارَ أَحسنُ مِن الإِضمار.

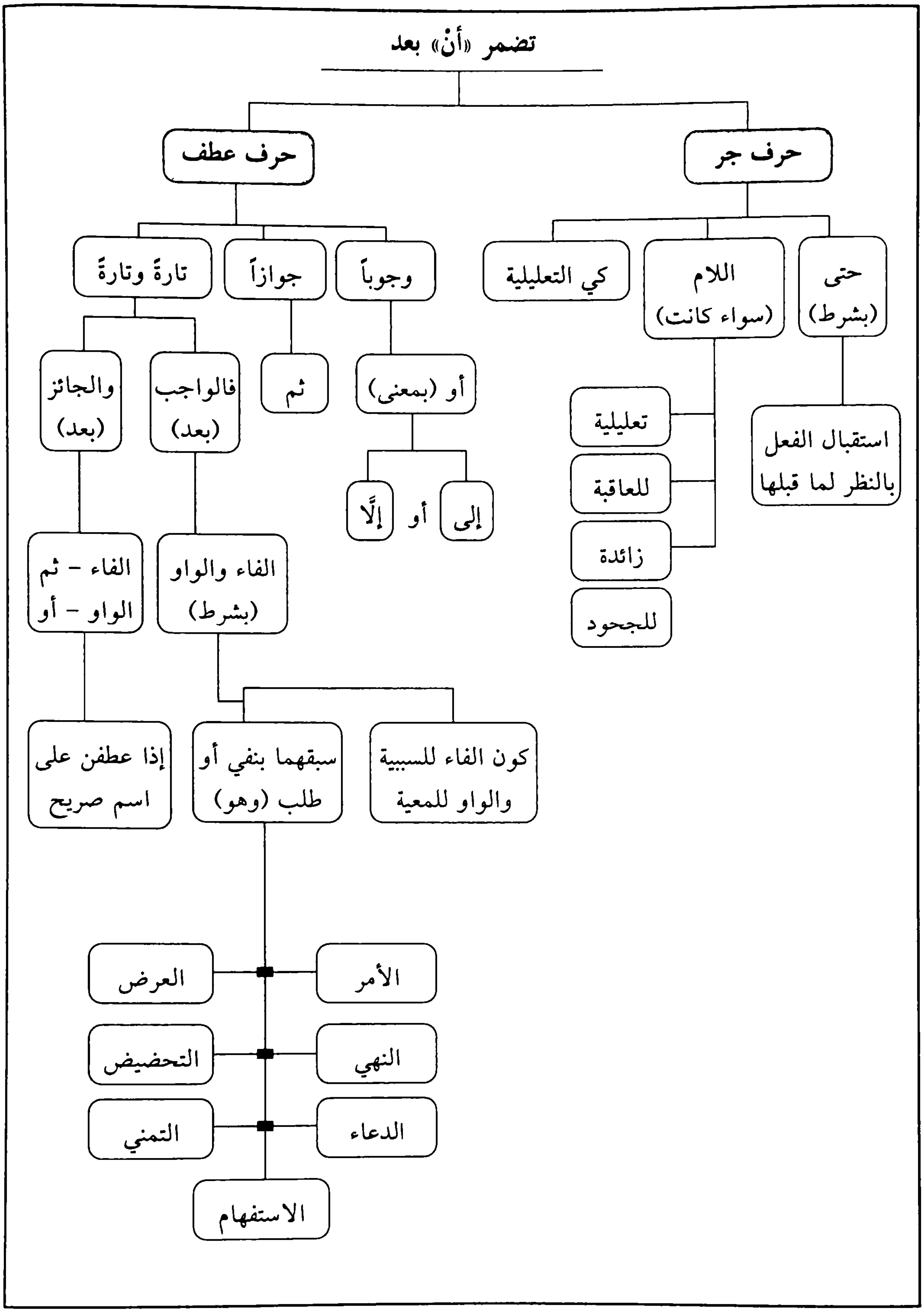
(1) عبارة المتن: «اسمٍ خالص». والأمر في هذا هيِّن.

نواصب المضارع

- لن (وهي)
  - حرف بالإجماع
  - بسيط خلافاً للخليل
  - نونه أصلية خلافاً للفراء
- كي المصدرية (ومصدريتها)
  - متعينة إذا سبقتها لام الجر (جئت لكي تكرمني)
  - ممتنعة إذا وليتها أن المصدرية (جئت كي أن تكرمني)
  - جائزة في غير ذلك (جئت كي تكرمني)
- إذن (بشرط)
  - تصدرها
  - كون الفعل بعدها مستقبلاً
  - عدم الفصل بينهما بغير القسم أو «لا» النافية
- أنْ (بشرط)
  - كونها مصدرية (خرجت)
    - الزائدة
    - المفسرة (كتبتُ إليه أن يفعلُ)
  - عدم كونها مخففة من الثقيلة

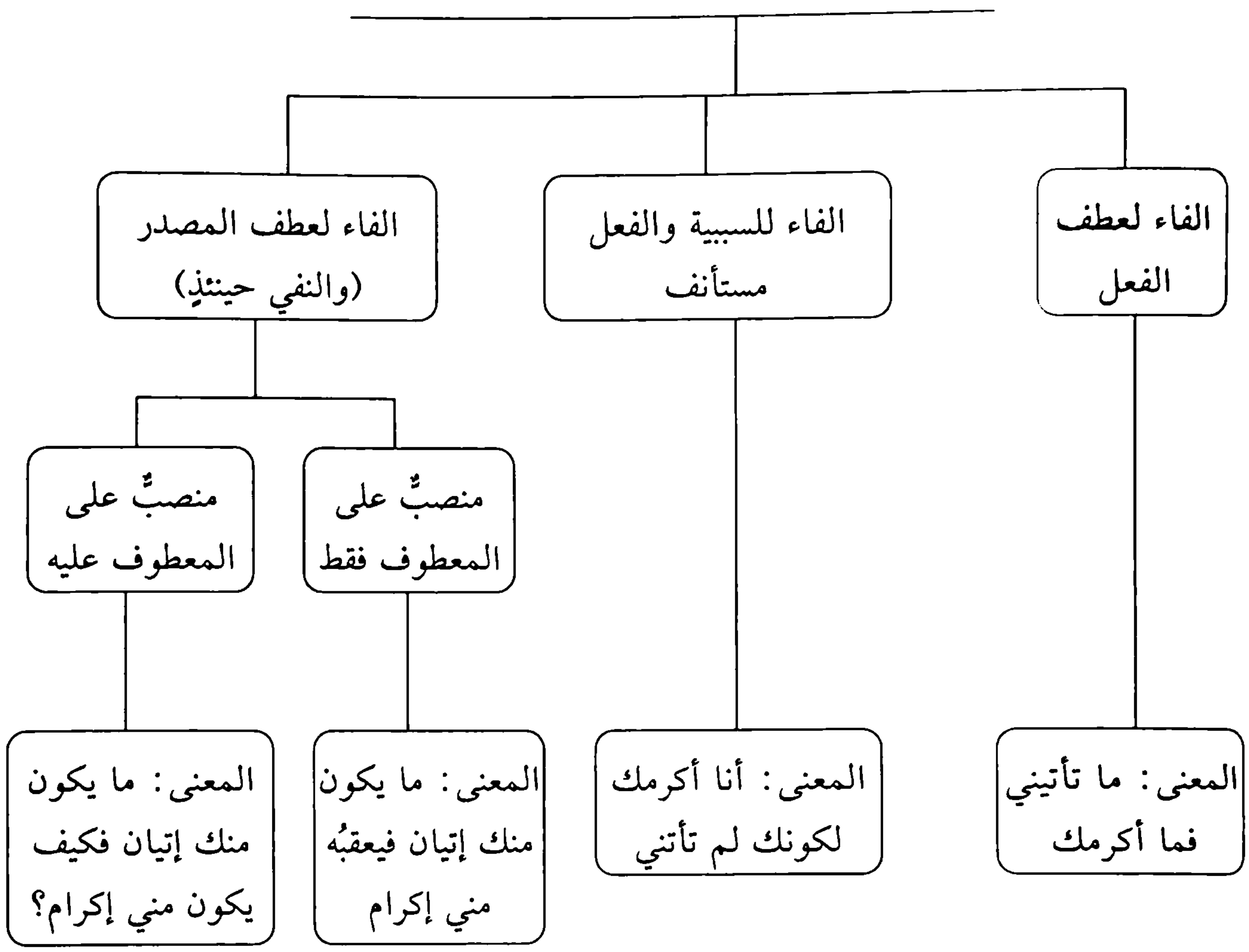
شروط «أن» المفسرة

- تقدم جملة عليها
- فيها معنى القول دون حروفه
- عدم دخول حرف الجر عليها



تضمر «أنْ» بعد
حرف جر
حرف عطف
حتى (بشرط)
استقبال الفعل بالنظر لما قبلها
اللام (سواء كانت)
تعليلية
للعاقبة
زائدة
للجحود
كي التعليلية
وجوباً
أو (بمعنى)
إلى
أو
إلَّا
جوازاً
ثم
تارةً وتارةً
فالواجب (بعد)
الفاء والواو (بشرط)
كون الفاء للسببية والواو للمعية
سبقهما بنفي أو طلب (وهو)
الأمر
العرض
النهي
التحضيض
الدعاء
التمني
الاستفهام
والجائز (بعد)
الفاء - ثم الواو - أو
إذا عطفن على اسم صريح

الأوجه الجائزة في «ما تأتيني فأكرمك»



[باب المجرورات، وأولها: المجرور بالحرف]

ثم قُلتُ: بابٌ: المَجْرُورَاتُ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا: المَجْرُورُ بِالحَرْفِ، وَهُوَ[1]: «مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ، وَفِي» ـ مُطْلَقاً، وَالكَافُ، وَ«حَتَّى»، وَالوَاوُ ـ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً، وَالتَّاءُ للهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أَوِ اليَاءِ، وَ«كَيْ» لِـ(مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ (أَنْ) المُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا، وَ«مُنْذُ وَمُذْ» لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْهَمٍ، وَ«رُبَّ» لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً، وَلِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً.

وأقولُ: لَمَّا أَنْهَيتُ القولَ في المرفوعاتِ والمنصُوباتِ، شَرَعْتُ في المجرُوراتِ، وقَسَّمتُها إلى ثلاثةِ أقسامٍ: مَجرورٍ بِالحرف، ومَجرورٍ بالإضافةِ، ومَجرورٍ بِمُجاورةِ مجرورٍ، وبَدأتُ بِالمجرورِ بالحرفِ لأنه الأصلُ[2].

[علَّة إهمال الجر بالتبعيَّة]

وإنما لم أذكُرِ المجرورَ بالتَّبَعِيَّة كما فَعل جماعةٌ[3] لأنَّ التَّبَعيةَ ليست عِندنا[4] هي العاملةَ، وإنما العاملُ عاملُ المَتبوعِ، وذلك في غيرِ البَدل، وعاملٌ محذوفٌ في بابِ البدل، فرَجَع الجرُّ في باب التوابعِ إلى الجرِّ بالحرفِ والجرِّ بالإضافةِ.

---

(1) بقي من حُروفِ الجر «خَلا وعَدَا وحَاشا ومَتَى ولَعَلَّ»، ولم يَذكُرها المصنِّفُ هنا لأنَّ الثلاثة الأولَ تقدَّم له ذِكرُها في باب الاستثناء، والأخيران شاذَّان. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٦١) و«بلوغ الأرب» (ص٢٦٠). وقد ذكر الجميعَ مع زيادة «كي» و«لولا» في «شرح القطر» (ص٤٥٦) فما بعدها.

(2) ولأنَّ الإضافة على معنى الحرف، حتى قيل: إنه العاملُ في المضاف إليه الجرَّ، فكأنها فرعٌ، وأخَّرَ المجرورَ بالمجاورة لِشُذوذه. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٤٤-٥٤٥).

(3) أي: تبعاً للأخفش. انظر: «المطالع السعيدة» (٢/ ٥١) و«الهمع» (٢/ ٣٣١).

(4) أي: معشر المحققين، أو جمهورَ النحاة، أو غير ذلك.

[أقسام الحروف الجارَّة بحسَب مجرورها]

وقَسَّمتُ الحروفَ الجارَّةَ إلى ستةِ أقسامٍ:

أحدُها: ما يَجُرُّ الظاهرَ والمضمَرَ، وبدأتُ به لأنه الأصلُ، وهو سبعةُ أحرُفٍ: مِنْ، وإلى، وعنْ، وعَلَى، والباءُ، واللامُ، وفي، ومِن أمثلةِ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨، ١٠٥]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾(١).

الثاني: ما لا يجرُّ إلَّا الظاهرَ، ولا يختَصُّ بِظاهرٍ مُعيَّنٍ، وهو ثلاثةٌ: الكافُ(1)، وحتَّى، والواوُ.

الثالثُ: ما يجرُّ لفظتَين بِعَينِهما، وهو التاءُ؛ فإنها لا تجرُّ إلا اسمَ الله عز وجل وربًّا مضافاً إلى الكعبةِ أو إلى الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقالت العرب: «تَرَبِّ الكَعبةِ» و«تَرَبِّي لَأفْعَلَنَّ».

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٧١ والضمير يعودُ إلى الجنة دار النعيم.

---

(1) وورد جرُّها لِلضمير في قوله:

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقوله:

ولا تَرَى بَعْلاً ولا حَلَائِلَا كَهُو ولَا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا

لكنَّه محكومٌ عليه بالشذوذِ والضرورة، فلِذلك لم يَذكُره المصنفُ. «شرح الجوجري» (٢/٥٥٨-٥٥٩).

الرابع: ما يَجُرُّ فَرداً خاصًّا مِن الظَّواهر، ونوعاً خاصًّا منها، وهي «كيْ»؛ فإنها لا تجرُّ إلا أمرَين؛ **أحدُهما**: «ما» الاستِفهاميَّةُ، وهي الفردُ الخاصُّ، يقالُ لك: «جئتُكَ أمسِ» فتقول في السؤال عن عِلَّة المجيء: «لِمَه؟» أو «كَيْمَهْ؟»، فكما أنَّ «لِمَهْ» جارٌّ ومجرورٌ كذلك «كَيْمَهْ»، والأصل: لِما وكَيْمَا، ولكن «ما» الاستِفهامية متى دَخل عليها حرفُ الجر حُذفتْ ألِفُها وُجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، وحَسُنَ في الوقفِ أنْ تُردَفَ بهاء السكت، كما قَرأ البَزِّيُّ[1] في هذه المواضعِ وغيرها، **الثاني**: «أن» المُضمَرةُ وصِلَتُها، وذلك هو النوعُ الخاصُّ، تقول: «جِئتُكَ كي تُكْرِمَني»؛ فإنْ قَدَّرتَ «كي» تعليليَّةً فالنصبُ بـ«أن» مضمرةً، و«أنْ» المضمَرة مع هذا الفعل في تأويلِ مصدر مجرورٍ بـ«كي»، وكأنك قُلتَ: جئتُك لِلإكرام.

الخامسُ: ما يجرُّ نوعاً خاصًّا مِن الظَّواهر، وهو: «مُنْذُ ومُذْ»؛ فإنَّ مجرورَهما لا يكونُ إلَّا اسمَ زمان، ولا يكونُ ذلك الزمانُ إلَّا مُعيَّناً، لا مُبهماً، ولا يكونُ ذلك المعينُ إلا ماضياً[2] أو حاضراً[3]، لا مُستقبَلاً، تقولُ: «ما رأيتُه منذُ يومِ الجمعةِ» و«مُذْ يومِ الجمعةِ» و«منذ يَومنا» و«مُذْ يَومنا»، ولا تقولُ: «لا أراهُ مُنذُ غَدٍ» ولا «مُذ غَدٍ»، وكذا لا تقولُ: «ما رأيتُه منذُ وَقْتٍ».

السادس: ما يجرُّ نوعاً خاصًّا مِن المضمَرات، ونوعاً خاصًّا من المظهَرات، وهو «رُبَّ»[4]؛ فإنها إنْ جرَّتْ ضميراً فلا يكونُ إلا ضميرَ غَيبةٍ مُفرداً مذكراً مُراداً به المفردُ المذكرُ وغيرُه، ويجب تَفسيرُه بِنَكرة بعده مُطابِقةٍ لِلمعنى المراد مَنصوبةٍ على التمييزِ،

---

(1) أحمد بن محمد البَزي، أبو الحسن، مِن كبار القراء، من أهل مكة، ووفاتُه فيها، قال ابن الجزريّ: أستاذٌ مُحقق ضابط مُتقِن، وأورد بعضَ أخباره، وعرَّفه ابن الأثير في «اللباب» بِصاحب قراءةِ ابنِ كَثير. توفي سنة ٢٤٣ هـ. «الأعلام» (١/ ٢٠٤).

(2) ومعناهما حينئذٍ ابتداءُ الغاية. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٥٥) و«بلوغ الأرب» (ص٢٥٤).

(3) ومعناهما حينئذ الظرفية. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٥٦) و«بلوغ الأرب» (ص٢٥٥).

(4) ليس في حُروف الجر ما له صدرُ الكلام سِواها، وهي موضوعةٌ للتكثير والتقليل. «بلوغ الأرب» (ص٢٥٦).

نحوُ: «رُبَّهُ رجلاً لَقِيتُ» و«رُبَّهُ رَجُلَين» و«رُبَّهُ رِجَالاً» و«رُبَّهُ امْرَأَةً» و«رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ» و«رُبَّهُ نِسَاءً»، وكلُّ ذلك قليلٌ، وإنْ جَرَّتْ ظاهراً فلا يكونُ إلَّا نكرةً مَوصوفةً نحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ»، وذلك كثيرٌ.

[سبب تقديم التاء في الذِّكر مع اختصاصِها الشديد]

فإنْ قلتَ: قد كان مِن حَقِّك أن تُؤخِّرَ التاءَ في الذِّكر عن الحروفِ المذكورة بعدها؛ لاختِصاصِ التاء باسمِ الله تعالى ورَبِّ الكعبة، واختِصاصِهنَّ إمَّا بنوعٍ أو نوعَين أو فردٍ ونوعٍ كما فَصَّلتَ، وأصلُ حرفِ الجر أنْ لا يَختَصَّ، والمختَصُّ بنوعٍ أقربُ إلى الأصل من المختَصِّ بفرد، وكان يَنبغي أن يُقدَّمَ المختَصُّ بِنَوعين وهو «رُبَّ» على المختَصِّ بفردٍ ونوعٍ، وهي «كيْ».

قلتُ: إنما ذكرتُ التاءَ إلى جانب الواو لأنها شريكتُها في القَسَم، فتَأخيرُها عنها قَطعٌ لِلنظير عن نَظيرِهِ، ولَمَّا أردتُ أنْ أَذكرَ شيئاً مِن أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرَها لئلَا يَقعَ ذِكرُ أحكامِها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذَكرتُ حكمَ رُبَّ في الحذف، وذكرتُ حُكمَ بَقيةِ الحروف في ذلك، فلو كانت رُب مُقدَّمةً كان في ذلك أيضاً قَطعٌ لِلنَّظير عن النظير بِالنِّسبةِ إلى الأحكام.

[الكلام على حذف «رُبَّ» وغيرِها من حروف الجر]

ثم قلتُ: ويجوزُ حَذفُها مَعَهُ، فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الوَاوِ كَثِيرٌ، وَالفَاءِ (بَلْ) قليلٌ. وحذفُ اللّامِ قَبْلَ (كَيْ)، وَخَافِضِ (أنْ) وَ(أَنَّ) مُطْلَقاً[1].

---

[1] سكت عن بقاءِ العمل وعدمِه بعد حذفِ اللام وخافضِ «أنْ» و«أنّ» للخِلاف في أن محلَّ المخفوض نصبٌ أو خفضٌ أو محتملٌ لهما. «بلوغ الأرب» (ص٢٦٠) و«شرح الجوجري» (٢/٥٦٦).

[١- حذف «رُبَّ»]

وأقولُ: لَمَّا ذَكرتُ أنَّ «رُبَّ» تَدخُل على المُنكَّر بَيَّنتُ أنها يجوز حذفُهَا معه، وأَشَرْتُ بِهذا التقييدِ إلى أنها لا يَجُوز حذفُها إذا دَخلتْ على ضميرِ الغَيبة، ثم بَيَّنتُ أنها إذا حُذفتْ وجب بَقاءُ عَملها، وأنَّ هذا الحكم ـ أعني حَذْفَها وبقاءَ عَمِلِها ـ على نوعَين: كثيرٌ، وقليلٌ؛ فالكثيرُ بعد الواو، كقولِه:

١٥٩ـ وَبَــلَــدٍ مُــغْــبَــرَّةٍ أَرْجَــاؤُهُ كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَــمَــاؤُهُ(١)

---

(١) ١٥٩- هذا بيتٌ من الرجز، أو بيتان من مَشطوره، من كلام رؤبةَ بن العجاج، التميمي، البصري، أمضغ شعراء العرب لِلشيح والقَيصوم(*)، والمروي في ديوان أراجيزه:

وَبَــلَــدٍ عَــامِــيَــةٍ أَعْــمَــاؤُهُ

الإعراب: «وبلد» الواو واو (رب)، (بلد) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد(**)، «مغبرة» بالجر نعت لـ(بلد) باعتبار لفظه، «أرجاؤه» أرجاء: فاعل بـ(مغبرة)، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى (بلد) مُضاف إليه، والبلد يجوز تذكيره وتأنيثه(***)، وقد ورد بهما في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: ٥٨]، وقال جل شأنه: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ [سبأ: ١٥]، «كأن» حرف تشبيه ونصب، «لون» اسم (كأن)، ولون مضاف و(أرض) من «أرضه» مضاف إليه، وأرض مضاف، وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه، «سماؤه» سماء: خبر (كأن)، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وهذا من عكس التشبيه؛ لأن القصد تشبيه السماء ـ قد ثار الغبار عليها ـ بلونِ الأرض، والتشبيه المقلوب مما يُستملح عند علماء البلاغة إنِ اشتمل على نُكتة.

الشاهد فيه: قوله: «وبلد» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله كما ترى بعد=

(*) يقال: فلانٌ يَمضغ الشِّيح والقَيْصوم: لِمَن خَلُصت بَدويَّتُه. «أساس البلاغة» للزمخشري (ق ص م)، وفي «التصريح» (١/ ٦٧١): ورُؤبةُ هذا مِن فُصحاء العرب، قال الزمخشري: وهو مِن أمضَغ العرب لِلشيح والقيصوم، يُريد بذلك تحقيقَ أنه بَدَوِيّ، لا حقيقةَ المَضغ؛ لأن هذين النَّبتَين لا يَمضغُهما الآدميُّون. اهـ

(**) أراد به (رُبَّ)، وهو حرفٌ شبيه بالزائد ـ كما سيُسميه في الشواهد الأربعة الآتية - لِعدم احتياجه لمتعلق، وليس زائداً حقيقةً لعدم الاستغناء عنه لفظاً ومعنًى.

(***) مثلُ هذه العبارة تُستعمل في الكلمة تُذكر وتؤنَّث بلفظ واحد، نحو: الطريق يُذكر ويُؤنَّث، وما سيذكُره هو ليس من هذا القَبيل، بل إن المذكر والمؤنث لا يَتوافقان في الوزن أصلاً، فكيف يُعبر بذلك؟ وكان الصواب أن يقول فيه: البَلَد والبَلْدَة بمعنًى.

(****) وجملة (كأن لون . . .) في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (بلد).

وقولِه:

١٦٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[(١)]

= الواو، وذلك في العربية كثير جدًا، والشواهدُ عليه من كلام الموثوق بعربيتهم لا يأتي عليها الحصر؛ فمن ذلك قول امرئ القيس بن حُجر الكِندي في معلقته:

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِها غَيْرَ مُعْجَلِ

ومنها الشاهدان رقم ١٦٠ و١٦١ الآتيان، وقول امرئ القيس في هذه المعلقة أيضاً:

وَوَادٍ كَجَوْفِ العَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ بِه الذِّئْبُ يَعْوِي كَالخَلِيعِ المُعَيَّلِ

(١) ١٦٠- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حُجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣١٤)، والأشموني (رقم ٥٧٨).(*)

الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف، و«البحر» مضاف إليه، «أرخى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يعود إلى الليل، «سدوله» سدول: مفعول به لـ(أرخى)، وسدول مضاف وضمير الغائب العائدُ إلى الليل مضاف إليه(**)، «علي بأنواع» جارَّان ومجروران يتعلق كل منهما بـ(أرخى)، وأنواع مضاف، و«الهموم» مضاف إليه، «ليبتلي» اللام لام التعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(***) المضمَرة جوازاً بعد اللام، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الياء منع مِن ظهورها معاملة المنصوب معاملةَ المرفوع، وكان حقُّه أن يَنصبَه بالفتحة الظاهرة لأن الفتحة خفيفةٌ على الياء، كما علمتَ مما سبق.

الشاهد فيه: قوله: «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله، بعد الواو، وذلك كثير جدًا كما ذكرناه في شرح الشاهد السابق.

(*) شبَّه ظلامَ الليل في هَوْله وصُعوبته ونَكادةِ أمره بِمَوج البحر، واستعار له سُدُولًا - وهي السُّتُور، واحدُها سدْلٌ؛ لِما يَحُول منه بين البصر وبين إدراكِ المُبصَرات . . . والباء في (بأنواع) لِلمُصاحبة. «التصريح» (١/ ٦٦٩-٦٧٠).

(**) وجملة (أرخى سدوله) في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (ليل)، وقال العيني (١٢٦٨/٣): الجملةُ صفةٌ لليل، والدليلُ عليه أنه يروى: (مُرخٍ سُدُوله)، على وزن اسم الفاعِل من الإرخاء. اهـ

(***) والمصدر المؤول من (أن) المصدرية المضمَرة و(يبتلي) في محلِّ جرٍّ بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بـ(أرخى)، والتقدير: أرخى عليّ للابتلاء، أي: لابتلائي، أي: لِيَنظر ما عندي من الصَّبر والجَزع، وقيل: لِيُعذِّبَني.

وقوله:

١٦١- وَدَوِّيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا[1] وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الحَصَى بِسَوادِ[1]

والقليلُ بعد الفاء وبلْ، مثالُ ذلك بعد الفاءِ قَولُ امرئ القيس:

١٦٢- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ[2]

---

(١) ١٦١- هذا بيت من الطويل من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، العدوي، البصري.

الإعراب: «ودوية» الواو واو رب، دوية: مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «مثل» صفة لـ(دوية)، ومثل مضاف و«السماء» مضاف إليه، «اعتسفتها» فعل ماضٍ وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «وقد» الواو واو الحال، قد حرف تحقيق، «صبغ» فعل ماض، «الليل» فاعل (صبغ)، «الحصى» مفعول به لـ(صبغ)، «بسواد» جار ومجرور متعلق بـ(صبغ)، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «ودوية» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله بعد الواو، وقد بينا مثلَه في شرح الشاهد السابق.

(٢) ١٦٢- هذا بيت من الطويل، وهذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حُجر الكِندي من معلقته المشهورة، وهو من شواهد ابنِ عقيل (رقم ٢١٨)، والمؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٣١٣)، والأشموني (رقم ٥٧٦)، وقد رواه سيبويه: «ومِثلك بِكراً قد طَرقْتُ وثَيِّباً».

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً، «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذةُ التي تُوضع للصبي لِتَمنعه العين في زعمهم، «محول» اسم فاعل من قولهم: أحول الصبيُّ: إذا أتى على ولادته حولٌ.

الإعراب: «فمثلك» الفاء حرف نائب عن رب(*)، مثل: يُروى هذا اللفظ منصوباً، ويُروى مخفوضاً، وعلى الروايتين جميعاً يَجوز أن يكون مفعولاً مُقدماً على عامله وهو قوله: طرقت الآتي، فإنْ نصبتَه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضتَه فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، ومثل مضاف وضمير المخاطبة مضافٌ إليه، «حبلى» بدل من مثلك أو نعتٌ له، «قد» حرف تحقيق، «طرقت» فعل وفاعل، =

---

(١) بالعين المهملة والفاء، من العَسْف ـ ورُوي به أيضاً ـ أي: قطعتُها من غير هداية، وجعله الفيومي (ص٢٠٥) (اغتسقتها) بالمعجمة والقاف، وفسّره بالدخول في الغَسَق، وهو تصحيف لا أكثر.

(*) فيه تساهل، ولعله مشى على قول المبرد والكوفيين، إلا أنه قول ضعيف ردّه المصنف في «المغني» وغيرُه، قال في «الإنصاف» (١/ ٣١٤) بعد كلام له: والذي أعتمد عليه في الدليل على أنَّ هذه الأحرف - التي هي الواوُ والفاء وبَل - ليستْ نائبةً عن رُبَّ ولا عِوَضاً عنها أنه يَحسُن ظهورُها معها، فيقال: «ورُبَّ بلد» و«بل رُبَّ بلد» و«فرُبَّ حُورٍ»، ولو كانت عوضاً عنها لَما جاز ظهورُها معها؛ لأنه لا يَجوز أن يُجمَعَ بين العِوَض والمُعوَّض . . . إلخ.

في روايةِ مَن رَوى بجر «مثلٍ» و«مرضعٍ»، وأمَّا مَن رَوَاه بِنَصبهما فمِثلَكِ، مفعولٌ لِطَرقت، وحُبْلى: بَدَلٌ منه.

ومثالُه بعد «بَل» قولُه:

١٦٣- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ(١)

= «ومرضع» معطوف على (حُبلى)، ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة، وجملة (قد طرقت) في محل رفع خبر، والرابط محذوف، والتقدير: قد طرقتُها، وهذا الوجه أضعفُ وُجوه الإعراب؛ لأنَّ حذف الرابط مما اختلف النحاةُ في تجويزه، «فألهيتها» الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به، «عن ذي» جار ومجرور متعلق بـ(ألهى)، وذي مضاف و«تمائم» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يَنصرف لصيغةِ مُنتهى الجموع، «محول» صفة لـ(ذي تمائم).

الشاهد فيه: قوله: «فمثلك» حيث حذف حرف الجر الذي هو رب، وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إنما يتمُّ على رواية جر «مثل»؛ سواءٌ أجعلتَ «مثل» مفعولاً به تقدمَ على عامله ـ وهو الأرجحُ ـ أم جعلتَه مبتدأً خبره الجملة التي بعده، مع ما في هذا الوجهِ من الضعف على ما قدَّمْنا بيانه.

ومن العلماء مَن ذكر أن «رب» لم تضمَر بعد الفاء إلا في بيتين، أحدُهما هذا البيت على اختلافٍ في روايته كما ذكرْنا لك عند الكلام على نسبتِه وتخريجه، والآخرُ قول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ١٦٣- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام رؤبة بن العجاج، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١١٩)، والأشموني (رقم ٥٧٤).

اللغة: «الفجاج» جمع فَجّ، وهو الطريق الواسع، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، «قتمه» أصله: قَتامُه، فخففه(*) بحذف الألف، والقتام ـ بزنة سَحاب ـ الغبارُ، وبعد الشاهد قوله:

لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والكتان: معروفٌ، والجهرم ـ بزنة جعفر ـ البِساط(**). =

(*) هذا مخالفٌ لما ذكره أرباب اللغة من أنهما لُغتان، نعم جاء في «الضرائر» لابن عصفور (ص١٣١): ومِما جاء من الاجتِزاء بالفتحة عن الألف قولُ رجلٍ مِن شُعراء حِمير:

كأنَّما الأسد في عَرينِهم ... ونَحنُ كالـلَّيل جاشَ في قَتَمِهْ

يُريد: في قتامِه. اهـ لكن قال المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص٢٤١): وذكَر بعضُهم أنه أراد بالقَتَم القَتام فحَذف الألف . . . ومصدرُ ما كان على فَعِلَ الفَعَل في الأكثر، فلا أدري لِم أنكَره حتى اعتَذر بما ذكَره؟

(**) وقيل: الأصلُ: جَهرمِيُّه، فحُذفت ياء النسب لِلضرورة، والمرادُ به البُسُط المَنسوبة إلى جَهرَم، قرية بفارس. «الصبان» (٢/ ٣٤٨) نقلاً عن «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٣٤٧).

[٢- حذف غير «ربَّ» وهو شيئان]

ثم بَيَّنْتُ أَنَّ حذفَ حَرْفِ الجر لا يختصُّ بِـ«رُبَّ»، بل يَجوز في حرفٍ آخَرَ في موضع خاصٍّ، وفي جميعِ الحروف في مَوضِعَين خاصَّيْن.

أَما الأولُ ففي لامِ التعليل؛ فإنها إذا جَرَّتْ «كَيْ» المصدرية[1] وصِلَتَهَا جازَ لك حذفُها قياساً مُطرداً، ولهذا تَسمعُ النَّحويين يُجِيزونَ في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَني» أن تكونَ [«كي»] تعليليةً و«أَن» مُضمرة بعدها، وأَن تكونَ «كي» مَصدريةً واللامُ مُقَدَّرةٌ قبلها.

وأَما الثاني فإِذا كانَ المجرورُ «أَنَّ» وَصِلَتَهَا أو «أَنْ» وصِلتَها[2]، فالأول كقولك:

= **الإعراب:** «بل» حرف نائب عن رب، «بلد» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي هو رب المحذوف، «ملء»(*) مبتدأ ثانٍ، وملء مضاف و«الفِجاج» مضاف إليه، «قتمه» قتم: خبر المبتدأ الثاني. ويجوز في هذه الجملة العكسُ(**)، فيكون قتم مبتدأ ومثل خبره مقدماً، وقتم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملةُ هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لـ(بلد)، «لا» نافية، «يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول، «كتانه» كتان: نائبُ فاعل (يشترى)، وكتان مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد (بل) في بيت من أبيات القصيدة يقعُ بعد البيت الشاهد بكثير (انظر: ديوان أراجيزه ص ١٥٠). =

---

(1) لم يقيِّدها في المتن احترازاً عن الجارة لأنَّ حرفَ الجر لا يَدخُلُ على مِثله، فلم يحتجْ لِذلك.

(2) قضيةُ هذا الإطلاق أنه لا يُشترَط أمنُ اللَّبس، وإليه يَميل كلامه في «التوضيح»، لكنه صرَّح في «الجامع» باشتِراطه، مُوافقةً لابن مالك. ويَخرج بهذا الشرطِ نحوُ: «رغبتُ في أنْ تَفعلَ» فلا يصحُّ حذفُ «في»؛ لأنه بعد الحذف يُوهِم أنَّ المعنى: رغبتُ عنْ أنْ تَفعلَ. قال في «التوضيح»: ويُشكِل عليه - أي: على هذا الشرط، أو على ابنِ مالك في اشتِراطه إيَّاه - قولُه تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، والجوابُ عن الإشكال أنه حُذِف لِقَصدِ الإبهام لِيَرتَدعَ بذلك مَن يَرغب فيهنَّ لِجَمالهنَّ ومالِهنَّ، ومَن يَرغب عنهن لِفَقرِهنَّ ودَمامتِهنَّ. وهذا جوابٌ حسن؛ لأنه عند إرادة الإبهامِ لا يُخاف اللَّبس. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٦٤). وانظر: «التوضيح» (٢/ ١٨٢-١٨٣) و«الجامع الصغير» (ص٨٩) و«شرح التسهيل» (٢/ ١٥٠).

(*) جعله الفيومي (ص٢٠٨) فعلاً ماضياً وما بعده مفعوله، ولا أدري كيف استساغ ذلك مع انكسار الوزن؟

(**) هذا هو الأولى كما يظهر بأدنى تأمل، ولذا اقتصر عليه العيني (٣/ ١٢٦٦).

«عَجِبْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ» أيْ: مِن أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] أي: بِأنَّ لهم جناتٍ؛ ولأنَّ المساجد لله، والثاني كقولك: «عَجِبْتُ أنْ قامَ زَيْدٌ» أيْ: مِن أنْ قام، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] أيْ: في أنْ يَطوَّفَ بهما، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١] أيْ: لأنْ تُؤمنوا، وقيل في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]: إنَّ الأصلَ: لِئَلَّا تَضلُّوا؛ فحُذفت اللامُ الجارَّةُ [لـ«أن» الناصبةِ] و«لا» النافيةُ، وقيل: الأصلُ: كراهةَ أن تَضِلُّوا؛ فحُذف المضاف، وهذا أسْهَلُ، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أيْ: في أنْ تَنكحُوهنَّ، أو عن أنْ تَنكحُوهنَّ(١)، على خلافٍ في ذلك بين أهلِ التَّفسير.

= **الشاهد فيه:** قوله: «بل بلد» حيث حذف حرف الجر الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل.

ومثله قولُ رؤبةَ بن العجاج أيضاً:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ إثْرَ مَهْمَهِ

---

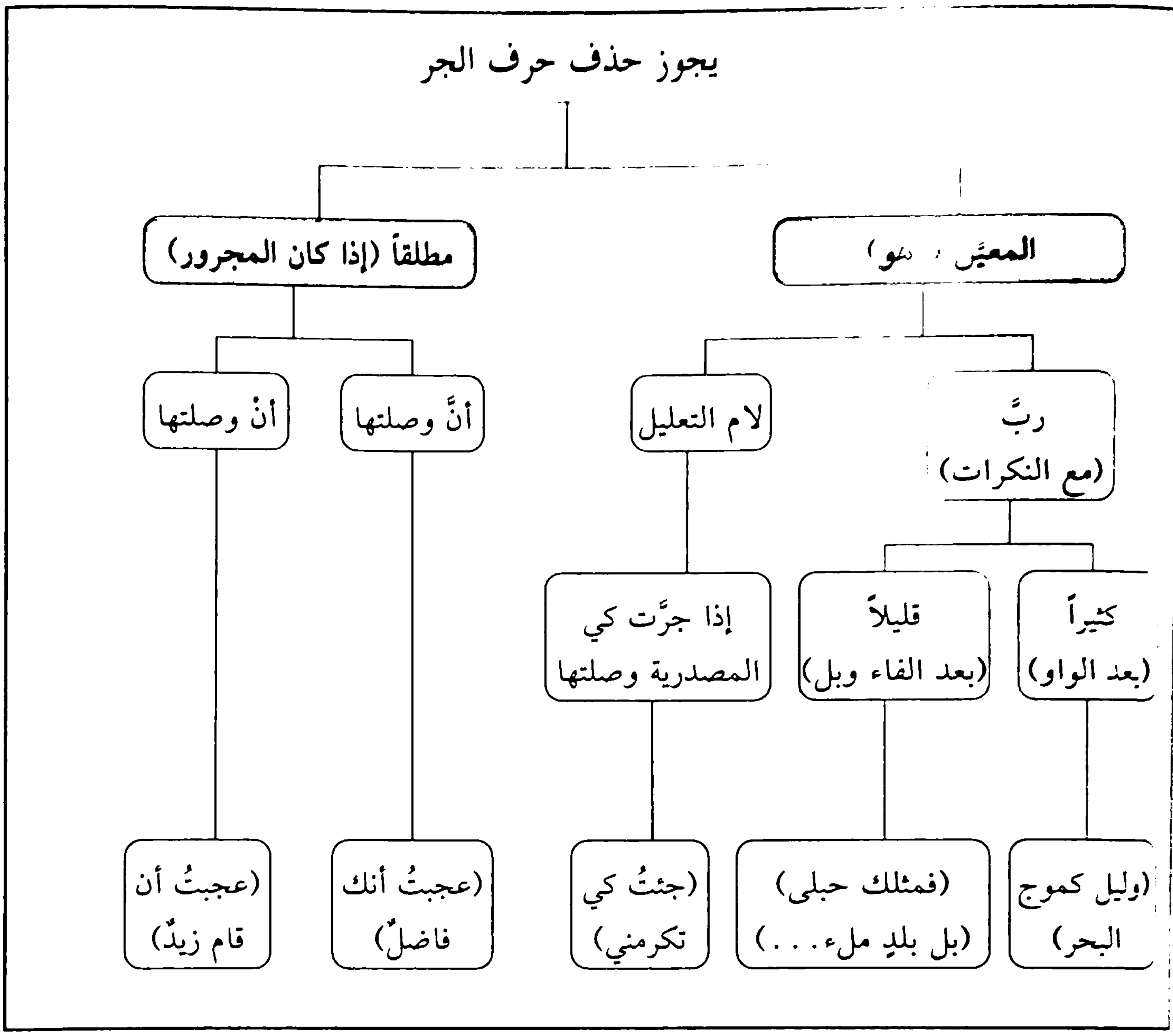
(١) وحصولُ اللبس مقصودٌ لأجل الإبهام كما ذكَرناه في التعليق السابق، ويحتمل ـ كما نقله المرادي عن أبي حيان - أن يكون حُذف اعتِماداً على القرينة الرافعة لِلَّبس. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٦٢٥).

الجر يكون إما

- بالحرف (وهو)
  - من - إلى - عن - على - الباء - اللام - في - الكاف - حتى - الواو - التاء - كي - مُذ - منذ - ربَّ
- بالإضافة
  - على معنى في
    - ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾
  - على معنى مِن
    - (هذا خاتم حديدٍ)
  - على معنى اللام
    - (يدُ زيد)
- بالمجاورة (في بابي)
  - النعت
    - (هذا جحر ضب خربٍ)
  - التأكيد
    - (بلغ ذوي الزوجات كلهم)
  - قيل: والنسق ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ﴾

أقسام حروف الجر

- ما يجر الظاهر والمضمر
  - مِن
  - على
  - إلى
  - الباء
  - عن
  - اللام
  - في
- ما لا يجر إلا الظاهر
  - الكاف
  - حتى
  - الواو
- ما يجر لفظ الجلالة ورب الكعبة أو ربي
  - التاء
- ما يجر ما الاستفهامية وأن المضمرة وصلتها
  - كي
- ما يجر اسم الزمان المعين غير المستقبل
  - مذ
  - منذ
- ما يجر ضمير غيبة مفرداً مذكراً أو نكرة موصوفة
  - ربَّ


يجوز حذف حرف الجر
المعيَّن
مطلقاً (إذا كان المجرور)
ربَّ
(مع النكرات)
لام التعليل
أنَّ وصلتها
أنْ وصلتها
كثيراً
(بعد الواو)
قليلاً
(بعد الفاء وبل)
إذا جرَّت كي
المصدرية وصلتها
(وليل كموج
البحر)
(فمثلك حبلى)
(بل بلدٍ ملء. . .)
(جئتُ كي
تكرمني)
(عجبتُ أنك
فاضلٌ)
(عجبتُ أن
قام زيدٌ)

[الثاني: المجرور بالإضافة]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كَـ«غُلَامِ زَيْدٍ»، وَيُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً[1]، وَمِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ. وَإِذَا كَانَ المُضَافُ صِفَةً والمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً، كَـ«ضَارِبِ زَيْدٍ» وَ«مُعْطَى الدِّينَارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ، تُفِيدُهُمَا، إِلَّا إِذَا كَانَ المُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ، أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلنَّكِرَةِ كَـ«جَاءَ [زَيْدٌ] وَحْدَهُ»، وَ«كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَهَا لَكَ؟»، وَ«لَا أَبَا لَهُ»، فَلَا يَتَعَرَّفُ. وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «فِي» فِي نَحْوِ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وَ«عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ»، وَبِمَعْنَى «مِنْ» فِي نَحْوِ: «خَاتَمُ حَدِيدٍ»، وَيَجُوزُ فِيهِ نَصْبُ الثَّانِي وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ[2]، وَبِمَعْنَى اللَّامِ فِي البَاقِي.

وأقولُ: الثاني من أنواعِ المجروراتِ: المجرورُ بِالإضافةِ[3].

[تعريف الإضافة لغةً واصطلاحاً]

والإضافةُ في اللُّغةِ: الإسنادُ، قال امرُؤُ القَيس:

---

(1) أي: مِن غير استثناءٍ لشيء. انظر: «العدوي» (٢/ ١٥٧).

(2) أهمل فيما يأتي شرحَ مسألةِ الجواز هذه بوجهَيها، واستدركتُها في موضعها.

(3) اعلم أنهم قد اختلَفُوا في الجارّ لِلمضاف إليه، ما هو؟ فقيل: هو المضافُ، وهو مذهبُ سيبويه، وهو الراجح؛ لاتِّصال الضمير به، والضميرُ لا يَتَّصل إلا بِعامِله. وقيل: جارٌّ مُقدّر، بدليل أنه قد ثبت عمل الحرفِ للجرّ، وأنَّ معنى «غلام زيدٍ»: غُلامٌ لِزيد، ورُدَّ بأنَّ إضمار الجار ضعيف، وأنَّ معنَى «غُلام زيد» غيرُ معنى «غُلام لِزيد»؛ لِلتفاوت في التنكير والتعريف. وقيل: العاملُ معنى، وهو الإضافةُ، ووجهُه أنه قد بَطَل عملُ الحرف لِما ذكرتُم، وعَملُ الاسم خلافُ القياس، فتَعيَّن ما ذكَرنا؛ ورُدَّ بأن المعنى إنما يُصارُ إليه ويُجعلُ عاملاً عِند تعذُّرِ اللفظ، وعملُ المَعنى أبعَدُ مِن عملِ الاسم، وإذا بَطَل المَذهبان الأخِيران بِما عَلِمتَ تَعيَّن الأولُ. والله أعلَم. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٧١-٥٧٣) ومثلُه باختصار في «بلوغ الأرب» (ص٢٦١).

١٦٤ـ فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[(١)]

أي: لَمَّا دَخلْنا هذا البيتَ أَسْنَدْنَا ظُهورَنا إلى كل رَحْلٍ مَنسوبٍ إلى الحِيرَةِ مُخَطَّطٍ فيه طرائقُ.

وفي الاصطِلاح: إسنادُ اسمٍ إلى غيرِه، على تَنزيلِ الثاني مِنَ الأولِ مَنزلَةَ تَنوينِه، أو ما يَقُوم مَقامَ تَنوينِه، ولِهذا وَجب تجريدُ المضافِ من التَّنوينِ[(1)] في نحو: «غُلام زيدٍ»، ومِنَ النونِ في نحو: «غُلَامَي زَيْدٍ» و«ضَارِبِي عَمْرٍو»، قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]، وذلك لأنَّ نُونَ المثنى والمجموعِ على حَدِّهِ قائمةٌ مَقامَ تنوينِ المُفرَد.

وإلى هذا أشرتُ بِقولي: «ويُجرَّدُ المضاف مِن تنوينٍ أو نُونٍ تُشبِهُه[(2)]».

---

(١) ١٦٤- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدته التي فاخرَ بها علقمةَ الفحل، وقد سبق ذِكرُ مَطلعها من شرح الشاهد ٧٣، وقبل البيت قولُه:

فَقُلْنَا لِفِتْيَانٍ كِرَامٍ: أَلَا انْزِلُوا فَعَالُوا عَلَيْنَا فَضْلَ ثَوْبٍ مُطَنَّبِ

اللغة: «عالَوا» رفعوا، «مطنب» مَشدُود بالحبال، «أضفنا» أسندنا، «الحاريّ» المنسوب إلى الحِيرة، وأراد رحالاً[(*)] تُصنَع بها، «مُشطَّب» مُخطَّط.

الإعراب: «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق بقوله: (أضفنا) الآتي، وهي مبنيةٌ على السكون في محل نصب، «دخلناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة (لمَّا) إليها، «أضفنا» فعل وفاعل، «ظهورنا» ظهور: مفعول به لـ(أضاف)، وظهور مضاف والضمير مضاف إليه، «إلى كل» جار ومجرور متعلق بـ(أضاف)، وكل مضاف و«حاري» مضاف إليه، «جديد، مشطب» نَعتان لـ(كل حاري).

الشاهد فيه: قوله: «أضفنا» فإن مَعناه أسندنا؛ فيكون معنى الإضافة ـ التي هي مصدر أضافَ ـ الإسناد، وذلك ظاهرٌ.

---

(1) وعلةُ ذلك أن التنوينَ يدلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدلُّ على نُقصانه، والشيءُ الواحدُ لا يكون كاملاً ناقصاً في حالةٍ واحدة. انظر: «شرح القطر» (ص٤٥٣).

(2) أي: في كونها تاليةً للإعراب.

(*) أي: خلافاً لما قال الأصمعي واشتهر من أنَّ المراد السيوف، أي: احتَبَوا بِحمائِل سُيوفهم. انظر: «العمدة في محاسن الشعر» لابن رشيق (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

[شرح التعريف]

واحترزتُ بقَولي: «تُشبهه» مِن نُونِ المفرَد وجمعِ التكسير، كشَيْطان، وشَياطينَ، تقولُ: شيطانُ الإنسِ شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الجِنِّ؛ فتُثبِتُ النونَ فيهما، ولا يَجُوز غيرُ ذلك.

وقَولي: «مُطلقاً» أشَرْتُ [به] إلى أنها قاعدةٌ عامّةٌ لا يُستثْنَى منها شيءٌ، بِخلافِ القاعدة التي بَعدها.

وكما أنَّ الإضافةَ تَستدعِي وُجوبَ حَذفِ التنوينِ والنونِ المُشبِهةِ له، كذلك تَستدعِي وُجوبَ تَجرِيدِ المضاف مِن التعريفِ[1]؛ سواءٌ كان التعريفُ بِعلامةٍ لَفظيةٍ أم بِأمرٍ مَعنويٍّ، فلا تقولُ: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عَمرٍو، مع بقاءِ زيدٍ على تعريف العَلَمِيّة، بل يجبُ أنْ تُجردَ الغلام من «ألْ»، وأنْ تَعتقِدَ في زيدٍ الشُّيوعَ والتنكيرَ، وحِينئذٍ يَجُوز لك إضافتُهما[1]، وهذه هي القاعدةُ التي تَقدَّمتِ الإشارةُ إليها آنِفاً.

والذي يُسْتثنَى منها مسألةُ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» و«الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ» و«الضَّارِبَا زَيْدٍ» و«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، وقد تقدَّمَ شَرْحُهُنَّ في فصلِ المُحلَّى بـ«أل»[2]؛ فأغنى ذلك عن إعادَتِه؛ فَلِذلك قُلتُ: «إلا فيما استُثني» أي: إلَّا فيما تقدَّم لي استِثناؤُه.

ثم بَيَّنتُ بعد ذلك أن الإضافةَ على قِسمين: مَحضة، وغير مَحضةٍ.

[بيانُ الإضافة غيرِ المَحضة]

وأنَّ غيرَ المحضةِ عبارةٌ عمَّا اجتَمع فيها أمرانِ: أمرٌ في المضاف، وهو كونُه صفةً، وأمرٌ في المضاف إليه، وهو كونُه مَعمولاً لِتِلك الصفة، وذلك يَقعُ في ثلاثةِ

---

(١) وذلك كما في قول الشاعر، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٣٠):

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ يَمَانِ

(٢) انظر: (٣٠١ وما بعدها من هذا الكتاب).

---

(1) أي: لأنَّ الغرض الأصل من الإضافة إلى المعرَّف التعريفُ، وهو حاصِلٌ لِلمعرفة مِن غير إضافة. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٧١).

أبوابٍ[1]: اسمِ الفاعل، كـ«ضَارِب زَيْدٍ»، واسمِ المفعول، كـ«مُعْطَى الدِّينارِ»، والصِّفةِ المشبَّهةِ، كـ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وهذه الإضافةُ لا يَستَفيدُ بها المضافُ تَعريفاً ولا تَخصِيصاً، أمَّا أنه لا يَستفيدُ تَعريفاً فبِالإجماع، ويدلُّ عليه أنَّك تَصِفُ به النكرةَ[2] نتقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ»، وقال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، إنْ لم تُعربْ ﴿مُّمْطِرُنَا﴾ خبراً ثانياً، ولا خبراً لِمُبتدأ محذوف؛ وأمَّا أنه لا يَستفيدُ تَخصيصاً فهو الصحيحُ، وزَعَم بعضُ المتأخِّرين[3] أنه يَستفِيدُه، بناءً على أنَّ «ضاربَ زيدٍ» أخصُّ مِن «ضَارِبٍ»، والجوابُ أن «ضَارِبَ زَيْدٍ» ليس فرعاً عنْ «ضَارِبٍ» حتى تكونَ الإضافة قد أفادتْه التخصيصَ، وإنما هو فرعٌ عن «ضاربٍ زيداً» بالتنوينِ والنصب، فالتَّخصيصُ حاصلٌ بِالمعمول أضفْتَ أم لم تُضِفْ.

[سببُ التسمية]

وإنما سُمِّيَت هذه الإضافةُ غيرَ مَحضةٍ لأنها في نِيَّةِ الانفِصال؛ إذِ الأصل: «ضَارِبٌ زَيْداً» كما بيَّنَّا، وإنما سُميتْ لَفظيةً لأنها أفادتْ أَمراً لَفظيًّا، وهو التخفيفُ[4]؛ فإنَّ «ضَارِبَ زَيْدٍ» أَخَفُّ من «ضَارِبٍ زَيْداً».

---

(1) خرَج بذلك المصدرُ واسمُ التفضيل؛ فإنَّ إضافتَهما مَحضةٌ على الصحيح. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٥٨٠-٥٨١).

(2) وأيضاً أنها تقع حالاً كما في قوله:

فَـأَتَـتْ بِـهِ حُـوشَ الـفُـؤادِ . . .

ويَدخل عليها «رُبَّ» كما في قوله:

يـا رُبَّ غـابِـطِـنـا لَـوْ كـان يَـطْـلُـبُـكُـمْ

«شرح الجوجري» (٢/ ٥٧٥-٥٧٦) و«بلوغ الأرب» (ص٢٦١-٢٦٢).

(3) هو ابنُ مالكٍ الذي اعترض على ابن الحاجب في قوله: «ولا تُفيد إلا تخفيفاً» فقال: بل تُفيد أيضاً التخصيصَ . . . وما قاله ابنُ مالك تَبِعَ فيه ابنَ الضائع الذي اعتَرض على ابنِ عصفور في مِثل ذلك. انظر: «التصريح»: (١/ ٦٨١).

(4) أي: بِحذف التنوينِ الظاهر أو المُقدَّر، أو نونِ التَّثنية أو الجمعِ. وتفيد هذه الإضافة أيضاً رفعَ القُبح في مثلِ قولك: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ»؛ فإن في جرِّه تَخلُّصاً مِن قُبح رفعه؛ لِخُلو الصفة من ضمير يَعود على ←

[بيانُ الإضافة المَحضة]

وأن الإضافةَ المَحضةَ عِبارةٌ عمَّا انتفَى منها الأمران المذكورانِ أو أَحدُهُما، مثالُ ذلك «غُلَامُ زَيْدٍ»؛ فإنَّ الأمرَين فيهما مُنتفِيان، و«ضَرْبُ زيد» فإنَّ المضاف إليه وإنْ كان مَعمولاً لِلمُضاف لكن المضاف غيرُ صفة، و«ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ» فإنَّ المضاف وإنْ كان صفةً لكنَّ المضاف إليه ليس مَعمولاً لها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يَعملُ إذا كان بِمَعنى الماضي؛ فهذه الأمثلةُ الثلاثةُ وما أشبهها تُسمَّى الإضافةُ فيها مَحضةً ـ أي: خالصةً مِن شائِبة الانفِصال ـ ومَعنويَّةً؛ لأنها أفادتْ أمراً مَعنويًّا، وهو تعريفُ المضافِ إن كان المضافُ إليه معرفةً، نحوُ: «غلامُ زيد»، وتخصيصُهُ إنْ كان نكرةً نحوُ: «غلامُ امرأةٍ»، اللَّهمَّ إلَّا في مَسألتَين، فإنه لا يَتعرَّف، ولكنْ يَتخصَّصُ.

[مسألتَا تخصيص المضاف إلى معرفة]

إحداهُما: أن يكونَ المضافُ شديدَ الإبهامِ، وذلك كَغَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْه وخِدْنٍ ـ بكسر الخاء المعجمة وسكونِ الدال المهمَلة ـ بمعنى صاحِب.

والدليلُ على ذلك أنَّك تَصِفُ بها النكراتِ؛ فتَقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيرِك، وَبِرَجُلٍ مِثلِكَ، وبِرَجلٍ شِبْهِكَ، وبِرَجلٍ خِدْنِكَ»، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧].

الثانيةُ: أنْ يكونَ المضافُ في مَوضعٍ مُستَحَقٍّ لِلنكرةِ، كأنْ يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً لِـ«لا» النافيةِ لِلجنس[1]؛ فالحالُ كقولهم: «جاءَ زيدٌ وَحدَهُ»، والتمييزُ كقولهم: «كَمْ ناقةً وفَصِيلَهَا؟»، فكم: مبتدأ، وهي استِفهامية، وناقةً: منصوبٌ على التمييز، وفصيلَها: عاطفٌ ومَعطوف، والمعطوفُ على التمييز تمييزٌ، واسمُ «لا» كقولِك: «لا

الموصوف، ومِن قُبح نَصبِه بإجراءِ وصف القاصر مُجرَى وَصفِ المُتعدِّي. انظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٥٧٦-٥٧٧).

(1) منه أيضاً المعطوفُ على مجرورِ «ربَّ» نحو: «ربَّ رجلٍ وأَخِيه»؛ إذ «رُبَّ» لا تجرُّ المعارف كما تقدم.

أبَا لِزَيد» و«لا غَلَامَيْ لِعَمْرٍو»؛ فإنَّ الصحيحَ أنه مِن باب المضافِ واللامُ مُقْحَمَةٌ، بدليلِ سُقوطِها في قولِ الشاعرِ:

١٦٥- أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلَاقٍ - لَا أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِي؟[1]

فهذه الأنواعُ كلُّها نكراتٌ، وهي في المعنَى بِمَنزلة قولِك: جاء زيدٌ مُنفرِداً، وكم ناقةً وفصيلاً لها، ولا أبَا لَك.

---

(١) ١٦٥- هذا بيت من الوافر، وهو مِن كلام أبي حَيَّةَ النمري.

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام(*)، بالموت: جار ومجرور متعلق بقوله: (تخوفيني) في آخر البيت، «الذي» اسم موصول نعت للموت، مبني على السكون في محل جر، «لا» نافية للجنس، «بد» اسم (لا)، مبني على الفتح في محل نصب، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «ملاق» خبر (أن)، و(أن) مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، و(لا) مع اسمها وخبرها جملةٌ لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ(ملاق)، أي: أبالموت الذي لا فرارَ مِن كوني(**) مُلاقيه، «لا» نافية للجنس، «أباك» اسم (لا) منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، و(أبا) مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، وخبر (لا) محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو قوله: تخوفيني، «تخوفيني» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً، وياء المخاطَبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياءُ التي بعد النون مفعول به.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهِدان للنحاة.

أحدهما: يَتعلق به غرضُ المؤلف ههنا، وهو في قوله: «لا أباك»، حيث استعمل كلمة «أبَا» اسماً لـ(لا) النافية للجنس، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، فيكون قولهم: «لا أبا لك» مِن باب الإضافة، واللام مُقحَمة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا أحدُ أقوال كثيرة في هذا التعبير، وليس مِن شأننا في هذه العُجالة أن نفصل لك الأقوال، وبِحسبنا أن نُبين كلام المؤلف، ولم نَعلم أنه قد جاء في العربية مثلُ بيت الشاهد مما أضيف إليه «أبا» صراحة إلَّا قول مسكين الدارمي في بعض رِواياته:

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مُزَرِّدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُخَلَّدُ؟

والشاهد الثاني: - وليس مما يتعلق به غرضُ المؤلف في هذا الموضع - في قوله: «تخوفيني» =

(*) أي: الإنكاري.

(**) الأفضل حذف (كوني)، والاكتفاء بالموجود؛ إذ لا داعي لتقدير غيره، فالتقدير حينئذٍ: لا فرارَ مِن مُلاقاتي إيَّاه.

[أقسامُ الإضافة المعنويَّة]

ثم بَينتُ أنَّ الإضافةَ المَعنويَّةَ على ثلاثةِ أقسامٍ: مُقدَّرةٌ بِـ«في»، ومُقدَّرةٌ بـ«مِن»، ومُقدرة بِاللام:

[١- المُقدَّرة بـــ«في»]

فالمقدَّرةُ بـ«في» ضابِطُها: أن يكونَ المُضافُ إليه ظرفاً لِلمُضاف، نحوُ قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ونحوُ قولِك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّار»، و«الحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ» و«مَالِكٌ عالِمُ المدينةِ»، وأكثرُ

= حيث حذف نون الرفع، وأبقى نون الوقاية، والذي سوَّغ هذا الحذفَ هو اجتماع المثلَين، وأصل العبارة: «تُخوِّفِينَني» بنونين؛ إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية، ولِلعرب في مثل هذا ثلاثُ طُرُق:

الأولى: أن يثبتوا النونين جميعاً بحالهما؛ فيقولون: أتخوِّفُونني أيها الرجال؟، وتقول: أتخوفينني يا هند؟، وهذه الطريقُ هي الأصل، وعليها غالبُ استعمالهم، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧].

الطريق الثانية: أن يُثبتوا النونين جميعاً أيضاً، ولكنهم يُدغِمون إحداهما في الأخرى، وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤].

والطريق الثالثة: أن يَحذفوا إحدى النونَين، ولِلعلماء خلافٌ في المحذوفة منهما، والصحيح أن المحذوفة منهما هي نونُ الرفع، وقد وردتْ على هذه الطريقة جملةٌ صالحة من الشواهد، منها هذا البيتُ الذي استشهد به المؤلف ههنا، وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِي﴾ [الحجر: ٥٤] بنون واحدة قبل الياءِ على هذه اللغة.

ومِن شواهد هذه الطريقة قولُ الشاعر، وهو مِن شعر «الحماسة»:

أَنَـا الَّـذِي يَـجِـدُونِـي فِـي صُـدُورِهِـمُ ... لَا أَرْتَـقِـي صَـدَراً مِـنْـهَـا وَلا أَرِدُ

الأصل: أنا الذي يَجِدُونني.

وقد حُذفتْ نون الرفع مِن غير أن يكون معها نونُ الوقاية في قول الآخَر:

أَبِـيـتُ أَسْـرِي وَتَـبِـيـتِـي تَـدْلُـكِـي ... شَـعْـرَكِ بِـالـعَـنْـبَـرِ والـمِـسْـكِ الـذَّكِـي

فإن الأصل: وتَبِيتين تَدلكِين شعرك . . . إلخ.

النَّحويِّين لم يُثبِتْ مَجيءَ الإضافة بمعنَى في[1].

[٢- المُقدَّرة بـ«مِن»]

والمُقدَّرةُ بِـ«مِن» ضابِطُها: أن يكونَ المضافُ إليه كُلًّا لِلمُضاف وصالحاً لِلإخبار به عَنه، نحوُ قولك: «هذا خاتمُ حَدِيدٍ»، ألا تَرى أنَّ الحديدَ كلٌّ، والخاتم جُزءٌ منه، وأنه يَجوزُ أن يُقالَ: الخاتمُ حَديدٌ، فيُخبَر بالحديدِ عنِ الخاتم؟[2]

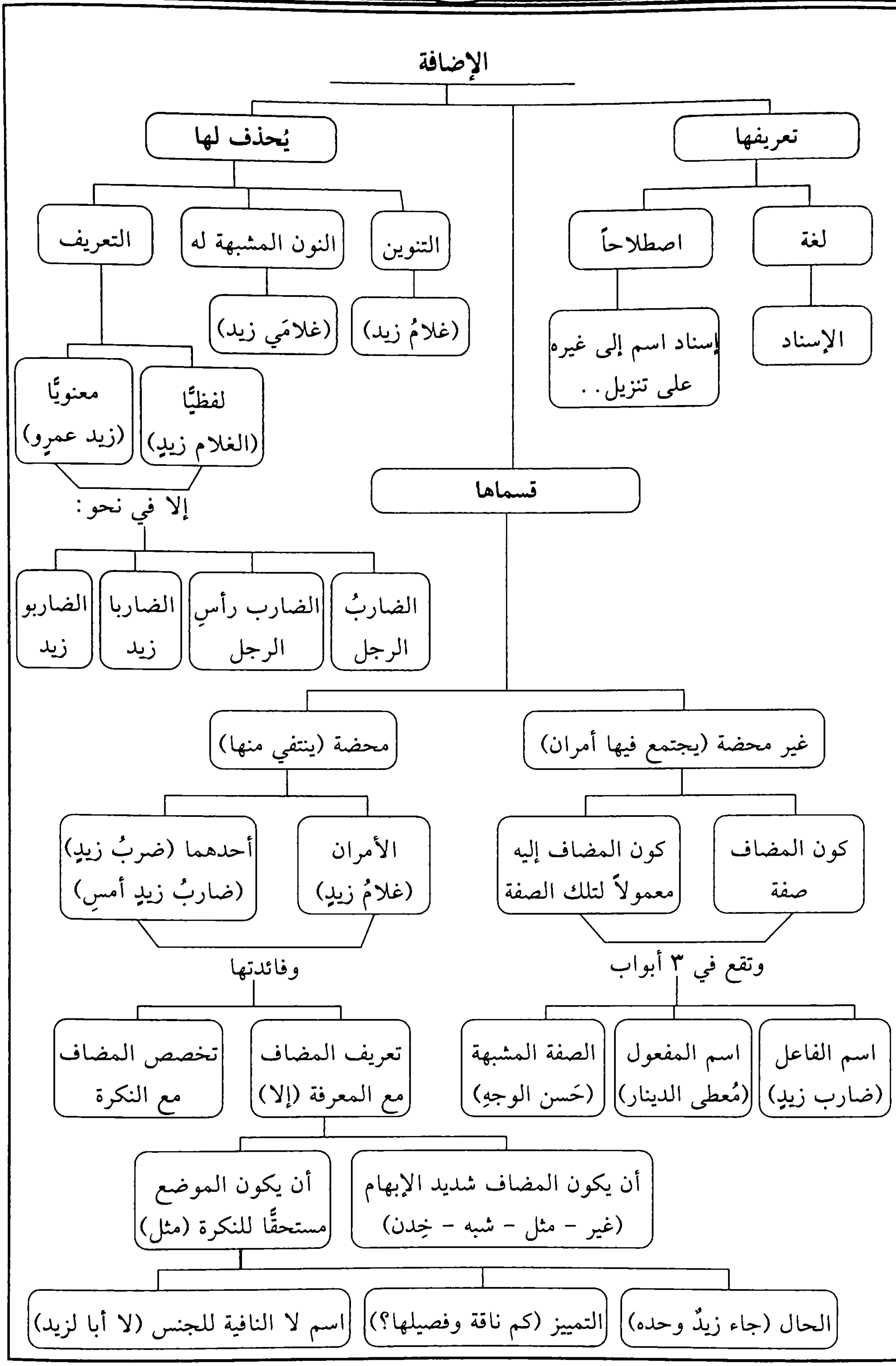
[٣- المُقدَّرة باللَّام]

وبِمَعنى اللام فيما عَدَا ذلك، نحوُ: «يَدُ زيدٍ» و«غُلَامُ عَمرٍو» و«ثَوْبُ بَكرٍ».

---

(1) قال ابن الناظم: الذي عليه سيبويه وأكثرُ المُحقِّقين أن الإضافة لا تَعدُو أن تكونَ بِمعنى اللام أو بمعنى «مِن»، ومُوهِم الإضافةِ بمعنى «في» محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللامِ على المجاز. ثم ذكر ثلاثةَ أمور تدل على رجحان هذا المذهب. انظر: «شرح الخلاصة» (ص١٤٧-١٤٨).

(2) أفاد المصنِّف في هذا القِسم أنه يَجُوز فيه نصبُ الثاني، فتقول: «هذا خاتمٌ حَديداً» على التمييز، وقِيل: على الحال، وهو مذهبُ سيبويه، والأولُ هو الراجحُ؛ وأنه يَجوز فيه إتباعُه لِلأول، فتقولُ: هذا خاتَمٌ حديدٌ؛ نعتاً على تأويله بِالمُشتق، أي: مَصُوغٌ مِن حديد، أو بدلاً، أو عَطفَ بيانٍ. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٨٦) و«بلوغ الأرب» (ص٢٦٣). وفي «البرماوي» بعد حكاية الوجهِ الأول: وقد ذكر المصنف المسألةَ الأُولى في بابِ التَّمييز، وشَرَحها هناك مُقتصِراً على التمييز لأنَّه الراجحُ عند المتأخِّرين، وكأنه استَغنى بذلك عن شَرحِها هنا، . . . ثم حكى الوجهَ الثاني وقال : وكأن المصنفَ استَغنى عن شَرح هذا الوجه أيضاً بقولِه في الشرح: إنَّ ضابطَ الذي بِمَعنى (مِن) صَلاحيَتُه للإخبار به عنه، نحو: (هذا خاتمٌ حديدٌ) . . . إلخ كلامه.



الإضافة
تعريفها
لغة
الإسناد
اصطلاحاً
إسناد اسم إلى غيره على تنزيل . .
يُحذف لها
التنوين
(غلامُ زيد)
النون المشبهة له
(غلامَي زيد)
التعريف
لفظيًا (الغلام زيدٍ)
معنويًا (زيد عمرٍو)
إلا في نحو:
الضاربُ الرجل
الضارب رأسِ الرجل
الضاربا زيد
الضاربو زيد
قسماها
غير محضة (يجتمع فيها أمران)
كون المضاف صفة
كون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة
وتقع في ٣ أبواب
اسم الفاعل (ضارب زيدٍ)
اسم المفعول (مُعطى الدينار)
الصفة المشبهة (حَسن الوجهِ)
محضة (ينتفي منها)
الأمران (غلامُ زيدٍ)
أحدهما (ضربُ زيدٍ) (ضاربُ زيدٍ أمسِ)
وفائدتها
تعريف المضاف مع المعرفة (إلا)
تخصص المضاف مع النكرة
أن يكون المضاف شديد الإبهام (غير - مثل - شبه - خِدن)
أن يكون الموضع مستحقًّا للنكرة (مثل)
الحال (جاء زيدٌ وحده)
التمييز (كم ناقة وفصيلها؟)
اسم لا النافية للجنس (لا أبا لزيد)

[الثالث: المجرورُ بالمجاورة]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: المَجْرُورُ لِلمُجَاوَرَةِ[1]، وَهُوَ شَاذٌّ، نَحْوُ: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وَقَوْلِهِ:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ عَلَى الأَصَحِّ.

وأَقولُ: الثالثُ مِن أنواعِ المجرُوراتِ: ما جُرَّ لِمُجاوَرةِ المجرورِ، وذلك في بابَيِ النعتِ والتَّأكيدِ، قيل: وبابِ عَطفِ النَّسَقِ.

[١- في باب النعت]

فأما النعتُ فَفي قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[1]، رُوي بِخفضِ «خَرِب» لِمُجاورته لِلضّب، وإنما كانَ حقُّه الرفع؛ لأنه صفةٌ لِلمرفوع وهو الجُحْرُ، وعلى الرفع أكثَرُ العَرب.

[٢- في باب التوكيد]

وأما التأكيد فَفي نحوِ قوله:

١٦٦- يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[2]

---

(١) قد ورد من ذلك قولُ امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فخفض «مُزمل» مع أنه وصفُ «كبيرُ» المرفوع؛ لِمجاورته لقوله: «بجاد» المخفوض.

(٢) ١٦٦- هذا بيت من البسيط، ولم أجد أحداً نَسب هذا البيتَ(*) إلى قائل معين. =

---

(١) وفي نُسخة: بِالمجاورة. أي: الملاصَقة. «بلوغ الأرب» (ص٢٦٣).

(*) في «الخزانة» (٥/ ٩٣): هذا البيتُ لأبي الغريب، قال أبو عبيد البكري في «شرح أمالي القالي» [«سمط اللآلي» (١/ ٦٥٠-٦٥١)]: هو أعرابيٌّ له شعرٌ قليلٌ، أدرك الدولةَ الهاشِمية.

فـ«كلِّهم»: توكيد لِذوي، لا لِلزوجات، وإلا لَقال: كُلِّهنَّ[1]، وذوي: منصوبٌ على المفعولية، وكان حقُّ «كُلِّهم» النصبَ، ولكنه خُفض لِمُجاورةِ المخفوض.

[٣- في باب العطف]

وأمَّا المعطوفُ فَكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] في قِراءة مَن جَرَّ الأرجل[2] لِمُجاورته لِلمَخفوض وهو الرُّؤوس، وإنما كان حقُّه النصب، كما هو قراءةُ

= **الإعراب:** «يا» حرف نداء، «صاح» منادى مرخم، وأصلُه: صاحب، وقيل: أصله: صاحِبي، «بلغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «ذوي» مفعول به لـ(بلغ) منصوب بالياء نيابةً عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وذوي مضاف و«الزوجات» مضاف إليه، «كلهم» كل: تَوكيد لـ(ذوي)، منصوب بفتحة مُقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وكل مضاف وضمير الغائبِين مضاف إليه، «أن» مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن، «ليس» فعل ماضٍ ناقص، «وصل» اسم ليس وخبرها محذوف، والجملةُ من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر (أن)(*)، «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «انحلت»(**) انحل: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، «عرى» فاعل (انحلت)، وعُرى مضاف، و«الذنب» مضاف إليه، وجملة (انحلت) وفاعلِه في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف يدلُّ عليه سياق الكلام، وتقدير العبارة: إذا انحلَّت عُرى الذنب فليس وصلٌ مَوجوداً.

الشاهد فيه: قوله: «كلهم»؛ فإن الرواية في هذه الكلمة بجر (كل)، مع أنها توكيد لـ(ذوي) المنصوبِ على المفعولية، والتوكيدُ يَتبع المؤكد في إعرابه، فكان حقّه أن ينصبَ كُلًّا لذلك، ولكنه لَما وقع مجاوراً لِلزوجات المجرورِ بالإضافة جرَّه لِمُناسبة الجوار، ويُسمى ذلك «الجرَّ بِمُجاورة المجرور»، أو «الجرَّ لِلمجاورة»، وهو شاذ لا يُقاسُ عليه.

(1) في «الجوجري» (٢/ ٥٨٩): ولك أن تقولَ: يَجوز أن يكونَ تأكيداً لِلزوجات، فيكونُ جَرُّه على القياس، ويكونُ قد استَعملَ ضميرَ المُذكَّر لِلمُؤنث، وهو مِما يَأتي في الشِّعر. اهـ

(2) قرأ بالجر ابنُ كثير وأبو عمرو وأبو بكرٍ عن عاصم وحمزةُ، وقرأ بالفتح الباقُون. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

(*) و(أنْ) ومعمولاها في تأويل مصدر منصوب واقعٍ مفعولاً ثانياً لـ(بَلِّغ).

(**) يُروى في مكانه: (استرختْ)، قال في «الخزانة» (٥/ ٩٤): أراد بِاستِرخاء عُرى الذنب استرخاءَ الذَّكَر.

جَماعةٍ آخَرِين، وهو [منصوبٌ] بالعطف على الوُجُوه والأَيْدي، وهذا قولُ جماعةٍ مِن المفسِّرين والفُقَهاء.

وخالَفهم في ذلك المحقِّقُون، ورَأَوا أن الخفضَ على الجِوار لا يَحسُن في المعطوف؛ لأن حرفَ العطف حَاجِزٌ بين الاسمَين ومُبْطِلٌ لِلمُجاورة؛ نعم لا يَمتنع في القياس الخفضُ على الجِوار في عطفِ البَيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مُجاوَرة المتبوع، ويَنبغِي امتِناعُه في البدل؛ لأنه في التقدير مِن جملةٍ أخرى؛ فهو مَحجُوز تقديراً، ورأيُ هؤلاء أنّ الخفضَ في الآية إنما هو بِالعطف على لفظِ الرؤوس، فقيل: الأرجُلُ مَغسولةٌ لا مَمسوحة، فأجابُوا عن ذلك بوجهَين؛ **أحدُهما**: أنَّ المسح هنا الغَسْلُ، قال أبو علي: حَكى لنا من لا يُتَّهَم أن أبا زَيْدٍ قال: المسحُ خفيفُ الغَسلِ[1]، يقال: مَسحتُ لِلصلاة، وَخُصَّت الرِّجلان من بين سائر المغسُولات باسمِ المسح لِيُقتَصَدَ في صَبِّ الماء عليهما؛ إذ كانتا مَظِنَّةً لِلإسراف، **والثاني**: أنَّ المراد هنا المسحُ على الخُفَّين، وجُعِل ذلك مسحاً لِلرجل مَجازاً[2]، وإنما حَقيقتُه أنه مَسْحٌ لِلخُفِّ الذي على الرِّجل، والسُّنَّة بَيَّنَتْ ذلك.

[ترجيح المصنف في آية المسح]

ويُرجِّحُ هذا القَوْلَ ثلاثةُ أمور: **أحدُها**: أن الحمل عَلَى المجاورة حملٌ علَى شاذٍّ؛ يَنبغي صَونُ القرآن عنه، **الثاني**: أنَّه إذا حُمل على ذلك كانَ العطفُ في الحقيقة علَى الوُجُوهِ والأَيْدي؛ فيَلزمُ الفصلُ بين المتعاطِفَين بِجُملة أَجنبيةٍ، وهو ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، وإذا حُمِل علَى العطف على الرؤوس لم يَلزَمِ الفصلُ بِالأجنبي، والأصلُ أنْ لا يُفصَلَ بين المتعاطِفَين بِمُفردٍ فضلاً عن الجُملةِ، **الثالثُ**: أَنَّ العطف على هذا

---

(1) نقله عنه أيضاً ابنُ قُتيبةَ في «غريب الحديث» (١/ ١٥٣-١٥٤)، قال: خبَّرنا بذلك سهلُ بن محمد عن أبي زيد الأنصاري، قال: وقال: ألا تَرى أنك تقولُ: تَمسَّحتُ لِلصلاة إذا توضَّأتَ لها؟ وإنما سُمي الغسل مَسحاً لأن الغسل لِلشيء تطهيرٌ له بإفراغ الماءِ، والمسح تطهيرٌ له بإمرارِ الماء، فالمسحُ خفيفُ الغَسل. اهـ

(2) أي: لِكونه بدلاً عن غَسلِهما.

التقدير حملٌ عَلى المجاوِر، وعلى التقدير الأولِ حملٌ على غيرِ المُجاوِر، والحملُ عَلى المجاوِر أوْلى.

فإنْ قُلتَ: يدلُّ لِلتوجيه الأول قراءةُ النصب.

قلتُ: لا نُسلِّمُ أنها عَطْفٌ عَلَى الوجوه والأيدي، بل على محلِّ الجارِّ والمجرور، كما قال:

١٦٧- يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِرَا[1]

---

(١) ١٦٧- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام العجاج بن رُؤبة الراجزِ، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٩)، ورواه: «يذهبن في نجد . . .»، وبعد هذا قولُه:

فَـوَاسِـقـاً عَـنْ قَـصْـدِهَـا جَـوائِـرَا

اللغة: «نجد» هو ما ارتفع من الأرض، «غوراً» هو المنخفِض منها، «فواسق» جمع فاسِقة، وهي الخارِجة عمَّا طُلب إليها أن تكون عليه، «جوائر» مائلات، وهو جمعُ جائِر أو جائِرة.

الإعراب: «يَسلكن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون الإناث فاعلُه، «في نجد» جار ومجرور متعلق بـ(يسلك)، «وغوراً» الواو عاطفة، غوراً: معطوف على الجار والمجرور باعتبار محلِّه؛ لأنه في المعنى مفعول به؛ فمحلُّه نصب على المفعولية، «غائراً» صفة لـ(غور)، «فواسقاً» حال من فاعل (يسلك)، «عن قصدها» الجار والمجرور متعلق بـ(جوائر)، و(قصد) مضاف والضمير مضاف إليه، «جوائرًا» حال ثانية من نون النّسوة.

الشاهد فيه: قوله: «غوراً» حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور، وأنتَ تَعرف أن المعطوف يجب أن يشاركَ المعطوف عليه في إعرابه؛ فيسهل عليك أن تستدلَّ بِنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوبٌ ألبتة، فإن لم يكن منصوباً في اللفظ تعين أن يكونَ منصوباً في المحل، والسرُّ في ذلك أن الجارَّ والمجرور عند التحقيق هو مفعولٌ به.

ومثلُ هذا الشاهد في ذلك قولُ جرير بن عطية يَفخَر على الفرزدق:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

الروايةُ بنصبِ «مثل» المعطوفِ بـ(أو) على محلِّ قوله: «بمثل».

[باب المجزومات]

ثم قُلتُ: بَابٌ: المَجْزُومَاتُ الأَفْعَالُ المُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وَهُوَ: «لَمْ، وَلَمَّا»، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ: «إِنْ، وَإِذْمَا» لِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَانِ، وَ«مَنْ» لِلْعَاقِلِ، وَ«مَا وَمَهْمَا» لِغَيْرِهِ، وَ«مَتَى وأَيَّانَ» لِلزَّمَانِ، وَ«أَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا» لِلْمَكَانِ، وَ«أَيٌّ» بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ.

وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطاً، وَلَا يَكُونُ مَاضِيَ المَعْنَى، وَلَا إِنْشَاءً، وَلَا جَامِداً، وَلَا مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ، وَلَا (قَدْ)، وَلَا نَافٍ غَيْرِ (لَا) وَ(لَمْ)، وَثَانِيهِمَا جَوَاباً وَجَزَاءً.

وأقولُ: لَمَّا أَنهيْتُ القَوْلَ في المجرُوراتِ شَرعتُ في المَجزُومات[1]، وبِهذا البابِ تَتِمُّ أنواعُ المُعْرَبَاتِ، وبَيَّنتُ أنَّ المجزوماتِ هيَ الأَفعالُ المضارِعةُ الداخِلُ عليها أداةٌ مِن هذهِ الأدوات الخَمسَةَ عَشَرَ، وأنَّ هذه الأدواتِ ضَربانِ:

[١- ما يجزم فعلاً واحداً]

ما يَجزِمُ فِعلاً واحداً، وهو أَربعةٌ: «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الصمد: ٣-٤]، و«لَمَّا»[2]، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عمران:

---

(1) وأخَّرها عن المجرورات لِكون المَجرورات أعلى رُتبةً؛ فإنها أسماء والمَجزومات أفعال. «الجوجري» (٢/ ٥٩١).

(2) تشترك «لم» و«لَمَّا» بعد كونِهما أداتَي جزمٍ من أوجهٍ هي: الحرفيةُ والنفي والاختصاص بالمضارِع وقلبُه ماضياً، ويَفترقان مِن أوجُه ذكرها في «شرحِ القطر» (ص١٧٢-١٧٣). وانظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣) و«بلوغ الأرب» (ص٢٦٥).

١٤٢]، ولامُ الأمر[1]، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، و«لا» في النَّهي نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد يُستعاران لِلدُّعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[٢- ما يجزم فِعلَين، واقسامه]

وما يَجزِم فِعلَين[2]، وهو الإِحدَى عَشرَةَ الباقيةُ، وقد قَسَّمتُها إلى ستةِ أقسامٍ:

أَحدُها: ما وُضِع للدلالة عَلَى مُجرَّد تعليقِ الجواب علَى الشرطِ، وهو «إِنْ» و«إِذْمَا»، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وتقولُ: «إِذْما تَقُمْ أَقُمْ».

[«إِنْ وإذما» حرفان والباقي أسماء]

وهما حَرفانِ؛ أمَّا «إِنْ» فَبِالإِجماع، وأَمَّا «إِذْمَا» فعند سيبويه والجمهورِ، وذهب المبردُ وابنُ السراج والفارسيُّ إلى أنَّها اسمٌ[3].

وفُهِم مِن تَخصِيصي هذَين بِالحرفية أنَّ ما عَداهما من الأدوات أسماءٌ[4]، وذَلك

(1) احتَرز بتَقييد اللام بالأمر عن اللام غيرِ الطَّلبيَّة كالتي يُنصَب المضارعُ بعدها، وكذلك الاحترازُ فيما يأتي في «لا» بالنهي عن «لا» غيرِ الناهية كالزائدة والنافيَة.

واعلم أنها محركةٌ بِالكسر، وفتحُها لغةٌ، هذا إنْ خَلَت عن عاطفٍ قبلها، فإن وَلِيَتْ عاطفاً جاز تسكينُها بعد الواو والفاءِ وثُمَّ، بل تسكينُها بعد الواو والفاء أكثرُ مِن تحريكِها. «شرح الجوجري» (٢/ ٥٩٧ و٥٩٥).

(2) هذا تصريحٌ منه بأنَّ أدواتِ الشرط هي الجازمةُ لَهما، وهو كذلك، لكنْ في الشرطِ بِالاتفاق، ولا عبرةَ بِمَن شذَّ، وفي الجزاء على الأصحِّ المَنسوبِ لِسيبويه، وهو مذهب مُحقِّقي البَصريِّين، ومُقابِلُه ثلاثةُ أقوال.. إلخ كلام الجوجري (٢/ ٦٠١-٦٠٢).

(3) أي: ظرفُ زمان زِيد عليها «ما»، فالخلافُ مبنيٌّ على بقاءِ معنى الزمان فيها بعد التركيب أو انسلاخِه عنها. انظر: «شرح القطر» (ص٩١-٩٢)، و«عدة السالك» لِلمحقق (٤/ ٢٠٥).

(4) وحينئذٍ فلا بُدَّ أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، وهو إمَّا النصبُ أو الرفعُ؛ لأنها إما معمولةٌ لِفعل الشرط، أو الابتِداء، لا غيرُ؛ فما كان منها اسمَ زمان أو مكان فهو أبداً في مَوضع نصبٍ بِفعل الشرط على الظرفيَّة، وما كان غيرَ ذلك فهو في موضع رفع بالابتداء إن كان فعلُ الشرط مشغولاً عنه بِالعمل في ضَميره، كما في «مَنْ نُكرِمْهُ أُكرِمْهُ»، و«ما تَأمرْ به أَفْعَلْه»، وإلَّا فهو في موضعِ نَصبٍ بِفعل الشرط لَفظاً كما في «مَن تَضربْ أضربْ» و«مَهْمَا تَصْنَعْ أصنَعْ مِثْلَهُ»، أو مَحلًا كما في نحوِ: «بِمَنْ تَمرُرْ أَمرُرْ». انظر: «الصبان» (٤/ ١٦ ١٧)

بالإجماع في غيرِ «مَهْمَا»، وعلى الأَصَحِّ فيها، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فعاد الضميرُ المجرورُ عليها، ولا يَعُود الضميرُ إلَّا عَلَى اسمٍ.

الثاني: ما وُضِع لِلدلالة عَلَى مَنْ يَعقِلُ، ثم ضُمِّنَ مَعنى الشرط، وهو «مَنْ»، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] .

الثالث: ما وُضِع للدلالة عَلَى ما لا يَعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو «ما، ومَهْمَا»، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ . . .﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآيةَ.

الرابعُ: ما وُضِع للدلالة عَلَى الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو «مَتَى، وأَيَّانَ»، كقولِ الشاعر:

١٦٨ـ وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ... ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ(١)

---

(١) ١٦٨- هذا بيتٌ من الطويل من كلامِ طَرفةَ بن العبد البَكري، وهو البيتُ الرابع والأربعون من مُعلَّقته المشهورة التي مطلعُها قوله:

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

اللغة: «التلاع»(*) بكسر التاء المثناة ـ جمع تَلْعة بفتح فسكون ـ وهي: ما ارتَفع من الأرض(**)، «يَسترفِد القوم» يَطلبُوا الرِّفْد ـ بكسر فسكون ـ وهي العَطِيَّة، «أرفد» أُعطي، وتقول: رَفَده يَرْفِدُه ـ من باب ضرب ـ يُريد: متى يَستعينوا بي أُعِنْهُم.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه، «بحلال» الباء حرف جر زائدٌ، وحلال: خبر (ليس)، منصوب بفتحة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد، و(حلال) مضاف و«التلاع» مضاف إليه، «مخافة» مفعول لأجله، «ولكن» الواو عاطفة، (لكن): حرفُ استدراك، «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلَين: الأول فعل الشرط، =

(*) تصحفت عند البجائي والفيومي (ص٢١٢) إلى القِلاع، وفسَّراها بجمع قَلْعة.

(**) كذا قال الفيومي، ولكنَّ المفسَّرَ عنده إنما هو القِلاع كما أخبرتُك آنفاً، وعبارة البغدادي في «الخزانة» (٩/ ٦٨): قال ابن الأنباري: والتَّلْعة من الأضداد؛ تكون ما ارتَفع وما انخفض، والمرادُ هنا الثاني، وهو سيلُ ماء عظيم. ثم قال: قال الزوزني: المعنَى: إني لستُ مِمَّن يَستتر في التِّلاع مخافةَ الضيف أو غَدرِ الأعداء إيَّاي، ولكنْ أظهَرُ وأُعِين القوم إذا استَعانوا بي إمَّا في قِرى الضيف وإمَّا في قِتال الأعداء. اهـ

وقولِ الآخَر:

١٦٩ـ أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[1]

الخامس: ما وُضِع لِلدّلالة عَلَى المكان، ثم ضُمِّنَ معنَى الشرط، وهو ثلاثةٌ: «أينَ، وأنَّى، وحَيْثُمَا[1]»، كقولِه تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]،

= والثاني جوابُه وجزاؤه، وهو ظرفُ زمان مبني على السكون في محل نصب بـ(يسترفد)(*)، «يسترفد» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(متى)، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، «القوم» فاعل (يسترفد) مرفوع بالضمة الظاهرة، «أرفد» فعل مضارع جوابُ الشرط مجزوم بـ(متى)، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرك بالكسر لأجل الروي، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

الشاهد فيه: قوله: «متى يسترفد القوم أرفد» حيث جَزم بمتى فعلَين، أولهما فعل الشرط، وهو قوله: يسترفد، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه، وهو قوله: أرفد، وأصلُ متى ظرف زمان، ثم تضمَّنتْ معنى الشرط.

(١) ١٦٩- هذا بيتٌ من البسيط، وهو مِن الشواهد التي لم نقفْ لها على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهدِ ابن عقيل (رقم ٣٢٥).

اللغة: «نؤمنك» نُعطك الأمان، «حذراً» خائفاً وَجلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، والعاملُ فيه قوله: تأمن، «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(أيان)، وعلامةُ جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والكاف ضمير المخاطب مفعولٌ به مبني على الفتح في محل نصب، «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «غيرنا» غير: مفعولٌ به لـ(تأمن)، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، «وإذا» الواو عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط، «لم» نافية جازمة، «تدرك» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «الأمن» مفعول به لـ(تدرك)، «منا» جار ومجرور متعلق بـ(تدرك)، «لم» نافية جازمة، «تزل» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «حَذرًا» خبر (تزل)، والجملةُ لا محل لها جواب (إذا).

الشاهد فيه: قوله: «أيان نُؤمنك تأمن» حيث جزم بـ(أيان) فِعلَين، أولهما قوله: نُؤمن، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله: تَأمن، وهو جواب الشرط، وقد ظَهر هذا من الإعراب.

(١) أفهم كلامه أنَّ «حيث» و«إذْ» لا يَجزِمان إلا إذا اقترَنا بـ«ما» كما لَفظ به، وأجاز الفراءُ الجزمَ بِهما مُجرَّدتَين، وهو ضَعيفٌ. «شرح الجوجري» (٢/ ٦٠٢).

(*) الأقوى ـ وهو الموافقُ لأعاريبه في نظائرِه الآتية ـ أنه منصوب بـ(أرفد).

وقولِ الشاعر:

١٧٠- خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا ... أخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[١]

وقولِه:

١٧١- حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأَزْمَانِ[٢]

---

(١) ١٧٠- هذا بيت من الطويل، ولم أجد أحداً نسَبه إلى قائل معين، وهو مِن شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٩).

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مُثنى، والياء الثانية ضمير المتكلم مضاف إليه، «أنى» اسم شرط جازمٌ يجزم فعلَين: الأول فعل الشرط والثاني جوابُه وجزاؤه، وهو ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب بـ(تأتيا) الثاني، «تأتياني» تأتِيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألفُ الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعولٌ به، «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط مجزومٌ بحذف النون وألفُ الاثنين فاعلُه، «أخاً» مفعول به لـ(تأتيا) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «غير» مفعول به لـ(يحاول) مُقدم عليه، وغير مضاف، و«ما» اسمٌ موصول مضاف إليه، «يُرضيكما» يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدرة على الياء منع مِن ظهورها الثقل، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ما) الموصولة، وضميرُ المخاطب مفعول به، والجملةُ من الفعل وفاعله ومفعولِه لا محل لها صلة الموصول، والعائدُ هو الضمير المستتر في (يُرضي) العائد على (ما) الموصولة، «لا» نافية، «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (أخ)، والجملةُ في محل نصب صفة لـ(أخ)، وتقديرُ الكلام: تأتِيا أخاً لا يُحاول غيرَ الأمر الذي يُرضيكما.

الشاهد فيه: قوله «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم بـ(أنى) فِعلين: أولهما قوله: تَأتياني وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله: تَأْتِيا وهو جوابُ الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتَّحد هنا الشرط والجواب فيكونُ كترتب الشيء على نفسِه لأنَّا نقول: الجوابُ هنا هو الفعل مع مُتعلقاته، فأمَّا الشرطُ فهو مُطلق الإتيان.

(٢) ١٧١- هذا بيت من الخفيف، ولم أجد أحداً نسبَه إلى قائلٍ مُعين، وهو مِن شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٨)، والمؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ٢٨)، والأشموني في جَوازم المضارع.

اللغة: «تستقم» تَعتدِل وتَسِرْ في الطريق المستقيم، «يُقدر» يُريد يُبلغك ويُوصِلْك، «نجاحاً» ظَفَراً بما تُحب ونَيلاً لِما تريد، «غابرِ الأزمان» باقِيها.

الإعراب: «حيثما» اسم شرط جازم يجزم فِعلَين، وهو مبني على الضم(*) في محل نصب لأنه=

(*) أراد أن يقول ـ وبذلك عبَّر في «سبيل الهدى» ـ: (حيثُ): اسم شرط . . . مبني على الضم، و(ما): زائدة؛ إلا أنه اختصر العبارة هنا فوقع فيما ترى.

السادس: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسامِ الأربعة، وهي «أيٌّ»؛ فإنها بِحسَبِ ما تُضاف إليه، فهي في قولِك: «أيُّهُمْ يَقُمْ أَقُمْ معه» مِن باب «مَنْ»، وفي قولِك: «أيَّ الدَّوابِّ تَرْكَبْ أركَبْ» من باب «ما»، وفي قولِك: «أيَّ يَوْمٍ تَصُمْ اصُمْ» من باب «مَتَى»، وفي قولِك: «أيَّ مكانٍ تَجلِسْ أجلِسْ» مِن باب «أيْنَ».

[أول الفعلين يُسمى شرطاً]

ثم بَيَّنْتُ أنَّ الفعلَ الأول[1] يُسمَّى شَرْطاً، وذلك لأنه عَلَامةٌ عَلَى وُجُود الفعلِ الثاني، والعَلَامةُ تُسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] أي: علاماتُها، والأشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ - بِفَتحتَين - لا جمعُ شَرْط - بِسُكون الراء - لأنَّ «فَعْلاً» لا يُجمَع عَلَى «أفعالٍ» قياساً إلا في مُعتَلِّ الوسَط كأثْوَابٍ وأبْيَاتٍ.

= ظرفُ مكان(*)، وعامله قوله: (يُقدر)، «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزومٌ بـ(حيثما)، وعلامةُ جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «يُقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامةُ جزمه السكون، «لك» جار ومجرور متعلق بـ(يقدر)، «الله» فاعل (يقدر)، «نجاحاً» مفعولٌ به لـ(يقدر)، «في غابر» جار ومجرور متعلق إمَّا بـ(يقدر)، وإما بمحذوف صفة لِقوله: نجاحاً، و(غابر) مضاف و«الأزمانِ» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تَستقم يقدر» حيث جزم بـ(حيثما) فِعلَين: أولهما قولُه: تَستقِم، وهو فعلُ الشرط، وثانيهما قولُه: يُقدّر، وهو جوابُ الشرط وجزاؤه.

(1) يُؤخذ منه ومما تقدم في المتن أنَّ الجزاء لا يَتقدَّمُ على الشرط، ولا على أداتِه، فإنْ تَقدَّم على أداة الشرط شَبيهٌ بالجواب فهو دليلٌ عليه وليس إيَّاه. هذا هو مذهب جمهور البصريين. «شرح الجوجري» (٢/ ٦٠٤-٦٠٥).

(*) عبارتُه في تحقيق «شرح القطر» (ص١٧٨): وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان. اهـ وكتبتُ عليها هناك: جَزم بهذا المصنف في «المغني» (ص١٧٨)، قال: وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان. اهـ لكن اعترَضه الدماميني بأن ذلك جاءه مِن ذِكر الزمان، وأنه ليس بقاطع؛ لاحتِمال أن يكون المراد: أينما تَستقم يُقدر لك الله النجاحَ في المستقبل، وفي «حاشية الأمير» (١/ ١١٨): الحق أنه لا مانعَ مِن بقائها فيه للمكان.

[ما يُشترط في فِعل الشرط]

ثم بَيَّنتُ أنَّ فِعلَ الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستةُ أُمورٍ:

أَحدُها: أن لا يكونَ ماضِيَ المعنى[1]؛ فلا يَجُوز: «إن قامَ زَيْد أَمْسِ أَقُمْ معه».

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] فالمعنى: إن يَتَبَيَّنْ أني كنتُ قُلتُه، كقولِه:

١٧٢- إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ[2]

---

(١) قد يكون الشرط والجواب مضارِعَين، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾، وقد يكونان ماضِيَين نحوُ قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾، وقد يكون الشرط ماضياً والجوابُ مُضارعاً نحو قوله جلَّ شأنُه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾، وقد يكون الشرط مضارعاً والجوابُ ماضياً، وخَصَّ الجمهورُ هذا النوعَ بالضرورة، وذهب الفراءُ وابن مالك إلى جَوازه في الاختيار، وهو الذي نُرجِّحه، فقد وردتْ منه جملةٌ صالحة من الشواهد، مِن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «مَن يَقُم ليلةَ القدر إيماناً واحتِساباً غُفِر له»، ومِن ذلك قولُ عائشة رضي الله عنها في مَرضِ رسول الله ﷺ واستخلافِه أباها أبا بكر الصديقَ رضي الله عنه على الصلاة: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ متى يَقُمْ مَقامَك رَقَّ»، ومِن ذلك قولُ قَعنب بن أمّ صاحبٍ مِن قصيدةٍ له رواها الشريفُ ابن الشجري:

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِها فَرَحاً ... مِنِّي، وما يَسْمَعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا

ومِن ذلك قول الشاعر:

إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

ومِن ذلك قولُ أبي زبيد الطائي:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بين حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ

(٢) ١٧٢- هذا صدر بيت من الطويل لزائدِ بن صَعصعةَ الفَقْعَسي، والبيتُ بكماله مع بيت سابق عليه هكذا:

رَمَتْنِيَ عَنْ قَوْسِ العَدُوِّ، وَبَاعَدَتْ ... عُبَيْدَةُ، زَادَ اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا!

إذَا ما انْتَسَبْنَا لَم تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ... وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِها بُدَّا

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط مبني على السكون في محلّ نصب، «ما» زائدة، «انتسبنا» فعل وفاعل، والجملةُ في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهذه الجملة هي شرط (إذا)، «لم» نافية جازمة، «تلدني» تَلد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، والنونُ للوقاية، والياء مفعول به، والجملةُ لا محل لها جواب (إذا)؛ لأنَّ جواب الشرط غيرَ الجازم لا =

فهذا في الجوابِ نظيرُ الآية الكريمةِ في الشَّرط.

الثاني: أن لا يكونَ طَلَباً، فلا يجوزُ: «إن قُمْ»، ولا «إنْ لِيَقُمْ» أو «إنْ لا يَقُمْ».

الثالثُ: أن لا يكونَ جامِداً، فلا يجوزُ: «إنْ عَسَى»، ولا «إنْ لَيْسَ».

الرابعُ: أن لا يكونَ مَقروناً بِتَنفيسٍ، فلا يجوزُ: «إنْ سَوْفَ يَقُمْ».

الخامسُ: أن لا يكونَ مَقروناً بِـ«قد»، فلا يجوزُ: «إنْ قَدْ قامَ زيدٌ»، ولا «إنْ قد يَقُمْ».

السادس: أن لا يكونَ مَقروناً بحرفِ نَفيٍ؛ فلا يجوزُ «إنْ لَمّا يَقُمْ»، ولا «إنْ لَنْ يَقُمْ»، ويُستثنى مِن ذلك «لم» و«لا»؛ فيَجوز اقترانُه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، ونحوُ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٧٣].

ثم بَيَّنْتُ أن الفعلَ الثانيَ يُسمى جواباً وجَزاءً، تَشبيهاً له بجوابِ السؤال وبجزاءِ

= محل له، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمةٌ، «تجدي» فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامةُ جَزمه حذفُ النون، وياء المخاطبة فاعل، «من» حرف جر، «أن» حرف مصدري ونصب، «تُقرِي» فعلٌ مضارع منصوب بـ(أنْ)، وعلامةُ نصبه حذفُ النون، وياء المخاطبة فاعلٌ، وأنْ مع ما دخلت عليه في تأويلِ مَصدر مجرور بـ(مِن)، والجار والمجرور متعلق بِقوله: (بدًا) الآتي، «بها» جار ومجرور متعلق بـ(تقري)، «بدا» مفعول به لـ(تجدي).

الشاهد فيه: قوله: «إذا ما انتَسبنا لم تَلِدني» فإن ظاهره أن جواب الشرط ـ وهو قوله: «لم تَلدني» - ماضٍ في المعنى، وإن كان فعلاً مُضارعاً في اللفظ، وذلك أنَّ «لم» إذا دخلتْ على الفعل المضارع عَمِلتْ فيه ثلاثةَ أشياء: أولها أنها تجعلُه مَنفيًا، والثاني: أنها تَقلب معناه ماضياً بعد أنْ كان صالحاً لِلحال والاستِقبال، والثالثُ: أنها تَجزمُه، وأيضاً فإن ولادتَه قد حصلتْ مُنذ أزمان بعيدة، لكن هذا الظاهر غيرُ مُراد؛ لأن الشاعرَ يُريد أن يقول: إننا إذا تَفاخرنا بأنسابِنا تبيَّن أنني لم تَلِدني لئيمةٌ، والتبيُّن مستقبلٌ لا ماضٍ، فجوابُ الشرط في الآية كذلك، وغرضُ المؤلف الاستدلالُ بهذا البيت على أن الفعل قد يكونُ ماضيَ المعنى في ظاهر الأمر، ولكنه عند التأمل يُرى مُستقبلاً، أعمَّ من أن يكون هذا الفعل فعلَ الشرط أو جوابه، وإذا علمتَ هذا لم يَسُغْ لك أن تقولَ: إن الكلام في فعلِ الشرط فكيف ساغ للمؤلف أن يجيءَ بِشاهدٍ لا يكون موطنُ الاستدلال فيه فعلَ الشرط؟ على أن المؤلف نفسَه صرَّح بذلك في قوله: «فهذا في الجوابِ نظيرُ الآية الكريمة في الشرط»، فتنبَّهْ لهذا والله يَعصمُك.

الأعمال، وذلك لأنه يَقَعُ بعد وُقوعِ الأول كما يقعُ الجواب بعد السؤالِ، وكما يَقعُ الجزاءُ بعد الفِعلِ المُجازَى عليه.

[اقترانُ جواب الشرط بالفاء]

ثم قُلتُ: وَقد يكُونُ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ، فَيَقْتَرِنُ بِالفَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ . . .﴾ الآيَةَ، ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وَنَحْوُ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وأقولُ: قد يَأتي جوابُ الشَّرطِ واحِداً من هذه الأمورِ السِّتةِ التي ذَكرتُ أنها لا تكونُ شَرطاً؛ فيَجِبُ أنْ يَقترنَ بِالفاء.

[أمثلةٌ للحالات الستة]

مثالُ ماضِي المعنَى[1]: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦ـ٢٧].

ومثالُ الطَّلب قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَفْ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] فيمن قرأ: ﴿فَلَا يَخَفْ بَخْسًا﴾ بِالجزم[2] على أنَّ «لا» ناهيةٌ[3]، وأمَّا مَن قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ بِالرفع فـ«لا» نافِيةٌ، و«لا» النافيةُ تَقترِنُ بِفِعلِ الشرط كما بَيَّنّا؛ فكان مُقتَضى الظاهر أنْ لا تَدخُلَ الفاءُ، ولَكن هذا الفعل مبنيٌّ على مُبتَدأ محذوف، والتقديرُ: فهو لا يَخافُ؛ فَالجملةُ

---

(1) قال الشيخ زكريا: كذا قال، والوجهُ امتناعُ كونه ماضيَ المَعنى كالشرط؛ لأنَّ حُصولَه مُعلَّقٌ على حُصولِ مَضمونِ الشرط في المُستقبَل، ويَمتنِعُ تَعليق الحاصلِ على حُصولِ ما يَحصُلُ في المُستقبَل. فالآيةُ مؤولةٌ على معنى: إن ثبتَ ذلك فقد ثبت صدقُها. «بلوغ الأرب» (ص٢٦٩)، وأشار الجوجري ـ مع سكوته عن استدلال المصنف بالآية ـ إلى الامتناع المذكور في (٢/ ٦٠٠).

(2) هي قراءةٌ شاذة لابن وثاب والأعمش، وقراءةُ الجمهور بالرفع. انظر: «معجم القراءات» (١٠/ ١٢٣).

(3) وقيل: الفعلُ مجزوم على جواب الشرط والفاء مُلغاة. السابق.

اسمِيةٌ، وسيأتي أنَّ الجملةَ الاسمِية تَحتاجُ إلى الفاءِ أو «إذا»(١)، وكذا يَجبُ هذا التقديرُ في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو يَنتَقِمُ اللهُ منه، ولَولا ذلك التقديرُ لَوَجب الجزمُ وتَرْكُ الفاء.

ومِثالُ الجامِدِ قولُه تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]، ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

ومثالُ المقرُون بِالتنفيس قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

ومثالُ المقرُون بـ«قَدْ» قولُه تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧].

ومثالُ المَقرونِ بِنافٍ غيرِ «لا» و«لم»: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُۗ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

[اقتران الجواب بالفاء أو «إذا»]

وقد يكونُ الجوابُ جملةً اسمِيةً فيَجب اقترانُه[1] بِأحد أمرَين: إمَّا بِالفاء[2] أو

(١) يُشترَط لاقتران جملةِ الجواب بـ(إذا) الفجائيةِ أربعةُ شروط، الأول: أن يكون الجازمُ هو إنْ أو إذا، دُون غيرهما من الجوازم، الثاني: أن تكون جملةُ الجواب اسميةً مُوجبة، لا منفيةً، الثالثُ: ألا تكون طلبيةً دعائية أو استفهاميةً، الرابع: ألا تقترنَ هذه الجملةُ بـ(إنَّ) المؤكدة، فإنِ اختلَّ شرطٌ منها تعيَّنتِ الفاءُ.

(1) وقد يَخلو من الأمرين في الضرورةِ كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها

(2) فائدةُ الفاء الربطُ بِالشرط؛ لأنَّ الجزم الحاصِلَ به الربطُ مَفقودٌ، وليس على تَقديرِ الظُّهور، فأُتي بِالفاء لِمَا ←

«إذا» الفُجائيَّة[ ]، فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، والثاني كقولِه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

[مسائلُ الحذف في باب الشرط والجزاء]

ثم قُلتُ: وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ «وَإِلَّا» نَحْوُ: «افْعَلْ هَذَا وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ»، أَوْ جَوَابِ شَرْطُهُ مَاضٍ، نَحْوُ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهُمَا طَلَبٌ وَلَوْ بِاسْمِيَّةٍ، أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ، أَوْ بِمَا لَفْظُهُ الخَبَرُ نَحْوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وَنَحْوُ: «أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ»، وَ«حَسْبُكَ الحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ»، وَقَالَ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَشَرْطُ ذَلِكَ[2] بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الجوابِ مَحْبُوباً، نَحْوُ: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ».

وأقولُ: مَسائلُ الحذفِ الواقِع في بابِ الشرط والجزاءِ ثَلاثةٌ[١]:

---

(١) لم يتعرَّض المؤلفُ لِنوع رابع من الحذف، وهو حذفُ الشرط والجواب جميعاً مع بقاءِ أداةِ الشرط، وقد وَرَد ذلك والأداةُ «إنْ» في قولِ الراجز:

قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قالَتْ: وَإِنْ

يريد: أتَرْضَين به إن لم يكن فقيراً وإنْ كان فقيراً؟ قالتْ: وإن كان فقيراً مُعدِماً أرضى به.

فيها من معنى السببيَّة، ولِمُناسبتِها لِمَعنى الجزاء لِما فيها من التَّعقيب بِلا فصلٍ. «حاشية الألوسي على شرح القطر» (١/ ٢١١).

(١) وإنما قامت «إذا» الفُجائية مَقامَ الفاء لأنها مثلُها لا يُبتَدأ بها ولا تَقع إلا بعد ما هو مُعقَّبٌ بما بعده. «شرح الجوجري» (٢/ ٦٠٨-٦٠٩) و«بلوغ الأرب» (ص٢٧٠).

(2) اسمُ الإشارة عائد إلى الحذف كما سيصرِّحُ به الشارح، وسيأتي كلامٌ متعلق به.

[١- حذفُ الجواب وحده]

المسألةُ الأُولى[1]: حذفُ الجواب وحدَه، وشَرْطُهُ أمْرانِ: **أحَدُهما**: أن يكونَ مَعلوماً، **والثاني**: أنْ يكونَ فِعلُ الشرط ماضِياً، تقولُ: أنْتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ؛ لِوُجود الأمرَين، ويَمتنِع «إن تقم» و«إن تقعد» ونَحْوُهما حيث لا دَليلَ؛ لانتِفاء الأمرَين، ونحو: «إنْ قُمْتَ» حيث لا دليلَ لانتِفاء الأمرِ الأول، ونحو: «أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَل» لانتِفاء الأمر الثاني[2]، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] تقديرُه: فافْعَل[3]، والحذفُ في هذه الآية في غَايَةٍ من الحُسْنِ؛ لأنه قدِ انضمَّ لِوُجود الشرطَين طُولُ الكلام، وهو مِما يَحسُنُ مَعه الحذفُ.

[٢- حذفُ الشرط وحده]

المسألةُ الثانية: حذفُ فِعل الشرط وَحدَه، وشَرْطُهُ أيضاً أمرَان: دلالةُ الدَّليلِ عليه، وكَوْنُ الشرط واقعاً بعدَ «وَإِلَّا»، كقولِك: «تُبْ وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ» أيْ: وإلا تَتُبْ عاقَبتُك، وقولِ الشاعر:

١٧٣- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[(١)]

---

(١) ١٧٣- هذا بيت من الوافر من كلام الأحوص، واسمه محمدُ بن عبد الله الأنصاري، والأحوص هو صاحبُ الشاهد (رقم ٥٣) الذي تقدم ذِكره مشروحاً في باب البناء عند الكلام على بناء المنادى، والبيتُ الشاهد الذي معنا مِن نفس القطعة التي منها ذلك الشاهد المتقدم، والشاهدُ الذي معنا مِن شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٤٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٥١٥).

اللغة: «كُفء» ـ بضم الكاف وسكون الفاء ـ هو النظير المكافِئ، «مَفرق» بفتح الميم وراؤه=

---

(1) هي الثانيةُ في المتن، والثانيةُ هنا هي الأُولى فيه.

(2) في الأصل - وتبعتْه بعضُ الطبعات كالعادة -: «لانتفاء الأمرين» وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أثبتُه نقلاً عن المخطوطات والطبعة القديمة.

(3) وهو معلوم بالذَّوْق من السَّوْق. «الأمير» (ص١٠٠).

أي: وإلّا تُطلقها يعلُ.

وقد لا يكون ذلك بعد «وإلّا» فيكونُ شاذًا، إلّا في نحوِ: «إنْ خيْراً فخيْرٌ»، فقياسٌ كما مر في بابه، على أنّ ذلك لم يُحذَفْ فيه جملةُ الشرط بِجُمْلتها، بل بعضُها، وكذلك نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فلَيستا مما نحنُ فيه. وكثيرٌ ما يَكون ذلك مع اقترانِ الأداة بِـ«لا» النافِيَة، كما مَثَّلْتُ.

[٣- حذفُ أداة الشرط وفِعل الشرط]

المسألة الثالثة: حَذفُ أداةِ الشرط وفِعلِ الشرط.

وشَرطُه أن يَتقدَّمَ عليهما طَلَبٌ[1] بِلَفظِ الشرط ومَعناه، أو بِمَعناه فقط؛ فالأولُ

= مَكسورة وقد تُفتح ـ هو وَسَطُ الرأس، «الحسام» السيف.

الإعراب: «طلقها» طلّق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، وضمير الغائبة مفعولٌ به مبني على السكون في محل نصب، «فلستَ» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المخاطب اسمُه، مبني على الفتح في محل رفع، «لها» جار ومجرور متعلق بقوله: (كفء)(*) الآتي، «بكفء» الباء حرف جر زائد، كفء: خبر (ليس) منصوب بفتحة مُقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد، «وإلا» الواو عاطفة، إلا: كلمة مركبة مِن حرفين، الأول: (إنْ)، وهو حرف شرط جازم يجزم فِعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، والثاني: (لا)، وهو حرفُ نفي، وفِعلُ الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: وإلّا تُطلقها، «يعلُ» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ(إنْ)، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمةُ قبلها دليل عليها، «مَفرقك» مفرق: مفعول به لـ(يعلُ)، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «الحسامُ» فاعل (يعلُ).

الشاهد فيه: قوله: «وإلا يَعلُ» حيث حذف فعل الشرط لِكونه معلوماً مِن سابق الكلام، ولِكون أداة الشرط إنْ المدغَمة في (لا) النافِية، وليس يجوز حذف الشرط إلا على مِثل هذه الصورة، وهو مع ذلك قليلٌ بالنسبة لحذف الجواب المدلولِ عليه، على نحوِ ما ذَكر المؤلف.

(١) انظر: (ص٣٥٦) من هذا الكتاب.

---

[1] أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً أو غيرَ ذلك مِن أنواع الطَّلب.

(*) لأنه جعل الكفء بمعنى المُكافئ كما ذكره في لُغة البيت، فمِن ثَمَّ صحَّ تعلُّقُ المجرور به، ويجوز تعليقه بالفعل الناقص، أو بحال من (كفء) مُقدمٍ عليه.

نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»، تقديرُه: ائتني فإنْ تَأتِني أكرِمْك، فأُكرمك: مجزومٌ في جوابِ شرطٍ محذوف دلَّ عليه فِعلُ الطلبِ المذكورُ، هذا هو المذهَبُ الصَّحيحُ(١)، والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] أي: تعالَوا فَإنْ تَأتُوا أَتْلُ، ولا يَجوز أن يُقدَّرَ فإنْ تَتعالَوا؛ لأنَّ «تعالَ» فعلٌ جامدٌ لا مُضارِعَ له ولا ماضيَ، حتى تَوهَّم بَعضُهم أنه اسمُ فعلٍ.

[استِواء الطلب بالفعل وباسمه في هذا الموضع]

ولا فَرْقَ بين كونِ الطلب بِالفعل كما مَثَّلْنا، وكونِه بِاسم الفعل كقولِ عَمرو بن الإِطنابة ـ وغَلِط أبُو عُبَيدةَ فنَسبه إلى قَطَريٍّ بن الفُجَاءة(1) ـ:

١٧٤ـ أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلَائِي   وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وإِمْسَاكِي عَلى المَكْرُوهِ نَفْسِي   وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

---

(١) الذي ذكره المؤلف ـ مِن أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم في معناه وَحده أو في معناه ولفظه جميعاً ـ هو مذهبُ الجمهور من العلماء، وقد حَكم المؤلف عليه بأنه هو المذهب الصحيح، ومُقابِلُه ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه شيخُ النحاة وأبو سعيد السيرافي شارحُ «كتاب سيبويه» وأبو علي الفارسي الفَسَوي شيخُ ابن جني، ومذهبُ هؤلاء جميعاً أن الجازمَ لهذا المضارع هو نفسُ الطلب المتقدم عليه، ومع اتِّفاقهم على هذا المقدار تجدُهم يَختلفون في تعليل المسألة: فأما الخليل وسيبويه فيُعلِّلان ذلك بأن الطلب المتقدِّمَ إنما جزم المضارع المتأخرَ عنه لكون ذلك الطلب قد تضمَّن معنى حرف الشرط، ونظيرُ ذلك أسماء الشرط كمَتى وحيثما، فإنها إنما جزمتْ لأنها تضمَّنت معنى حرف الشرط الذي هو إنْ، وأما السيرافي والفارسي فيُعلِّلان ذلك بأن الطلب إنما جَزم المضارع المتأخرَ عنه لكونه قد ناب مَنابَ فِعل الشرط كما أن المصدر يَنصبُ المفعولَ به في نحو قولك: «ضَرْباً زيداً» لأنه ناب مَنابَ فِعل الأمر، ووقع مَوقِعَه، هكذا قالوا، وكِلا التعليلين غيرُ مُستقيم، لا جَرَمَ كان مذهبُ الجمهور هو الصحيح.

---

(1) وكان سببَ غلطه أن لِقطريٍّ بيتاً شبيهاً ببيتِ عمرٍو الثالث وهو قولُه:

وقَولِي كُلَّما جَشَأتْ لِنَفْسِي: مِنَ الأَبْطالِ وَيْحَكِ لا تُراعِي

وقولي كلَّما جشأتْ وجاشتْ: مكانكِ تُحمَدي أوْ تستريحي
لأدفعَ عنْ مآثرَ صالحاتٍ وأحميَ بعْدُ عنْ عِرْضٍ صحيحِ[(١)]

فجزم تُحمَدي بعد قوله: «مَكانكِ» وهو اسمُ فِعلٍ بمعنى: اثْبتي.

١٧٤- هذه الأبيات الأربعة من الوافر، وهي ـ كما قال المؤلف ـ لعمرو بن الإطنابة، والإطنابةُ: اسمُ أمه، وهو عمرو بن زيد مَناة، وقد أنشد المؤلف عجزَ ثالث هذه الأبيات في «أوضحه» (رقم ٥٠٤) وفي «القطر» (رقم ١١٧)، وسيُنشد عجزَ ثالِثها مرةً أخرى في بابِ اسم الفعل مِن هذا الكتاب، والأبياتُ الأربعة بِجُملتها رواها ابنُ عبد ربه في «العقد الفريد» (١-١٣٢ اللجنة)، وروى الثلاثةَ الأولى فيه (ج٢ ص٢٩٣) وعنده في الموضعَين أول الثاني: «وإجشامي على المكروه . . .».

الإعراب: «أبت» أبى: فعل ماض، والتاءُ للتأنيث، «لي» جار ومجرور متعلق بـ(أبى)، «عفتي» عفة: فاعل (أبى)، و(عِفة) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وأبى» الواو عاطفة، (أبى): فعل ماض، «بلائي» بلاء: فاعل (أبى)، وهو مضاف وياءُ المتكلم مضاف إليه، «وأخذي» الواو عاطفة، أخذ: معطوف على (بلائي)، وهو مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، «الحمدَ» مفعول به لـ(أخذ)، «بالثمن» جار ومجرور متعلق بـ(أخذ)، «الربيح» صفة للثمن، «وإمساكي» الواو عاطفة، (إمساك): معطوف على (أخذ)[(*)]، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافةِ المصدر إلى فاعله أيضاً، «على المكرُوه» جار ومجرور متعلق بـ(إمساك)، «نفسي» نفس: مفعول به لـ(إمساك)، وهو مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه، «وضربي» الواو عاطفة، ضرب: معطوف على (أخذ)، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، «هامة» مفعول به لـ(ضرب)، و(هامة) مضاف و«البطل» مضاف إليه، «المشيح» صفة للبطل، «وقولي» الواو عاطفة، (قول) معطوف على (أخذ)، وهو مضافٌ وياء المتكلم مضافٌ إليه من إضافة المصدر لفاعله، «كلما» ظرف زمان متعلق بـ(قول)، «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «وجاشت» الواو حرف عطف، جاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والتاء للتأنيث، والجملةُ معطوفة على الجملة السابقة، وكلتاهما في محلّ جر؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى، ولكون الثانية معطوفةً على المجرور، «مكانك» اسم فعل أمر بِمعنى اثبُتي، لا محل له من الإعراب، «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة نائبُ فاعل مبني على السكون في محل رفع، «أو» حرف عطف، =

(*) أولى عطفه على «بلائي» بناءً على الراجح في مسألة تعدد المعطوفات بالواو من كونِ الثالث معطوفاً على الأول لا الثاني. ومثله يُقال في قوله الآتي: «وضربي» وقوله: «وقولي».

[شرطُ الحذف بعد النهي]

وشرطُ الحذف[1] بعد النَّهي كونُ الجوابِ أمراً مَحبوباً[2] كدُخُول الجنة والسلامةِ

= «تستريحي» فعل مضارع مبني للمعلوم معطوف على (تحمدي)، مجزومٌ بحذف النون، وياء المخاطبة فاعِله، «لأدفع» اللام لام التعليل، أدفع: فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، و(أنْ) المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بـ(قولي)، «عن مآثر» جار ومجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه لا يَنصرف لِصيغة منتهى الجموع، متعلق بـ(أدفع)، «صالحات» نعت لـ(مآثر) مجرور بالكسرة الظاهرة، «وأحمي» الواو عاطفة، (أحمي): فعل مضارع معطوف على (أدفع)، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(أحمي)، «عن عرض» جار ومجرور مُتعلق بـ(أحمي)، «صحيح» صفة لـ(عِرض).

الشاهد فيه: قوله: «مكانك تُحمدي» حيث جزم (تُحمدي) في جواب شرطٍ مَدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر، وتقديرُ الكلام: مكانك إنْ تَثبُتي تُحمدي، وليس بين العلماء خلافٌ في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مُقترناً بالفاء؛ كما في هذا الشاهد، فافهَم ذلك والله يَنفعُك به.

---

(1) أراد به آخرَ حذفٍ من الثلاثة، وهو حذفُ جملة الشرط وأداتِه، وبه صرَّح الشيخ زكريا في شرحه (ص٢٧٣)، وقال بعده: ويُعبَّر عن هذا أيضاً بأنَّ (شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصحَّ إقامة شرط منفيٍّ مُقامَه). اهـ قلتُ: وهذا هو المشهور من كلامهم، وهو الذي ذكَره المصنف في «القطر» و«شرحه» (ص١٦٦) فما بعدها، وعليه قولُ ابن مالك في «الألفية»:

وشَـــرطُ جَـــزمٍ بَـــعـــدَ نَـــهـــيٍ .....

وحَمل الجوجريُّ قولَ المتن على هذا فقال (٢/ ٦١٥): وشرطُ الجزم بعد النَّهي أن يكونَ الجزاء مَحبوباً ... إلخ كلامه، وهو مخالِف لمقصود المصنف كما لا يخفى، إلا أنه ذكر بعد ذلك (٢/ ٦١٧) في التنبيه المعقود لبيانِ اختلافهم في عامل الجزم في هذه المواضع أنَّ مذهب أكثر المتأخرين - وهو الراجحُ - أنَّ الجازمَ حرفُ شرط مُقدَّر دلَّ عليه الطلب، قلتُ: وبهذا يكون المصنف قد عَدل عن العبارة المشهورة وهي (شرط الجزم) إلى قوله: (شرط النهي) للإشارة إلى أن هناك محذوفاً هو أداةُ الشرط وفِعلُه، وتقديرُ النافي حينئذٍ يَستلزمُه المقام؛ إذ لا يصحُّ المعنى إلا بوجوده، فاكتفى بذلك عن التصريح، فلِله دَرُّه!

(2) وضابطُ المسألةِ أنْ يصحَّ تقديرُ شرطٍ في موضِعه مَقرونٍ بـ«لا» النافية، مع صحَّة المعنى. «شرح القطر» (ص١٧٠).

في قولِك: «لا تَكفُرْ تَدْخُلِ الجنةَ» و«لا تَدْنُ مِن الأسد تَسْلَمْ»، فلو كان أمراً مَكروهاً كدُخول النار وأكلِ السَّبُع في قولك: «لا تَكفُرْ تدخُلُ النارَ» و«لا تَدْنُ من الأسَدِ يأكلُكَ» تَعيَّن الرَّفعُ، خِلافاً لِلكسائي[1]، ولا دليلَ له في قراءةِ بَعضهم[2]: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦]؛ لِجَوازِ أن يكونَ ذلك موصولاً بِنِيَّةِ الوقف، وسهَّل ذلك أنَّ فيه تَحصيلاً لِتَناسُب الأفعال المذكورةِ معه، ولا يَحسُنُ أنْ يُقدَّرَ بَدلاً مِمَّا قبله كما زعم بَعضُهم[3]؛ لاختِلاف مَعنيَيهما وعَدمِ دَلالة الأولِ على الثاني.

[الاستغناءُ عن جواب الشرط]

ثم قُلتُ: وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً؛ لَفْظاً نَحْوُ: «هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ»، أَوْ نِيَّةً نَحْوُ: «إنْ قُمْتَ أَقُومُ»، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ «إنْ تَقُمْ أَقُومُ»، وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً، أَوْ قَسَمٍ، إلَّا إنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ.

وأقولُ: حذفُ الجوابِ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

مُمتنِعٌ، وهو ما انتفى منه الشرطانِ المذكُورانِ[4]، أو أحَدُهما.

وجائزٌ، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكنِ الدليلُ الذي دَلَّ عليه جملةً مذكورةً في ذلك الكلام مُتقدِّمةَ الذِّكرِ لفظاً أو تَقديراً.

وواجبٌ، وهو ما كان دليلُه الجملةَ المذكورةَ.

---

(1) أجاز ذلك بِتقدير: إن تكفرْ وإن تَدْنُ بغير نفيٍ، واستدلَّ بقوله عليه الصلاة السلام: «لا تَرْجعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضرِبْ بَعضُكم رِقابَ بعضٍ»؛ فإنه لا يصحُّ تقديرُ «لا» فيه مع أنه ورد مَجزوماً، وبِقَول أبي طلحةَ لِلنبي ﷺ: «لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهمٌ»، وتقديرُه: إنْ تُشرِفْ يُصِبْك، وحَمَل الجماعةُ ذلك ونحوَه على إبدالِ الفِعل من الفعل. «شرح الجوجري» (٢/ ٦١٥-٦١٦) و«بلوغ الأرب» (ص٢٧٣).

(2) هو الحسنُ البصري كما ذكر المصنِّف في «شرح القطر» (ص١٧١).

(3) ممن ذهب إلى ذلك أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٢٧)، ولعلَّه مرادُ المصنف.

(4) هما: كونُه معلوماً، وكونُ فعل الشرط ماضياً. «العدوي» (٢/ ١٨٣).

فالمتقدِّمةُ لفظاً كقولِهم: «أَنتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ»(١)، والمُتقدِّمةُ تقديراً لها صُورتان: **إحداهُما**: قولك: «إِنْ قامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، وقولُ الشاعر:

---

(١) اعلم أن النحويِّين قد اختلفُوا في الجملة المتقدِّمة على أداة الشرط وفعلِه: أهي نفس الجواب، أم هي دليلُ الجواب وليست الجوابَ نفسَه؟ فذهب سيبويه وجمهورُ النحاة إلى أنَّ الجملة المتقدمة ليست بالجواب، ولكنها دليلٌ عليه، وهذا هو الذي ذهب إليه المؤلفُ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيدٍ وجَمهرةُ الكوفيين إلى أنَّ هذه الجملة هي جوابُ الشرط.

والذي ذهب إليه سيبويه والجمهور أصحُّ دليلاً، وأقرَبُ مأخذاً، والدليلُ على ذلك مِن وجوه:

أولها: أنَّ الجملة المتقدمة قد تكون جملةً اسميةً غيرَ مُقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية، كالمثالِ الذي ذكره المؤلف، والجملةُ الاسمية التي بهذه المنزلة لا تصلُح لأنْ تكون جواباً، كما علمتَ مما سبق، وكذلك الجملةُ الفعلية التي فِعلُها جامد، كما لو قُلتَ: عسى أن تَنجحَ إنِ اجتَهدتَ.

والوجهُ الثاني: أن الجوازم مِن العوامل الضعيفة، والعاملُ الضعيف لا يَقوى على العمل وهو مُتأخر عن مَعموله.

والوجه الثالث: أنه لو كان المتقدمُ هو الجوابَ لَوجب ـ إن كان فعلاً مضارعاً ـ أن يكون مجزوماً، والعربُ تقول نحو قولِك: «يَراكَ الناس أهلاً لِلمَودة إنْ صَدقْتَ» فلا يَجزمون المضارع المتقدم، ولو كان هو الجواب نفسَه لَوجب جزمُه.

والوجه الرابع: أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعلُ الشرط التالي للأداة ماضياً لفظاً ومعنى، كالأمثلة التي سُقناها، أو كان ماضياً معنى فقط، نحو قولِك: أنتَ مَحبوب إنْ لم تَخُنْ أمانتَك، وهو الموضوع الذي يُحذف فيه جواب الشرط، فلمَّا وجدناهم يَلتزمون ماضَوِيّة فعل الشرط لفظاً أو معنى عَلِمنا أنهم يَرَوْن الجواب محذوفاً؛ لأن الجواب لا يُشترَط فيه ذلك.

فإنْ قلتَ: هل هناك فرقٌ مَعنوي بين أن أقول: أنتَ ظالم إنْ فعلتَ ذلك، وأن أقول: إن فعلتَ ذلك فأنتَ ظالم، كما كان بين الكلامَين هذا الفرقُ الصناعي الذي ذكرتَه في مذهب سيبويه والجمهور، وبعبارةٍ أخرى: هل ثمةَ فرقٌ بين أن أبنيَ الكلام على شرط يتأخر عن جوابِه وبين أن أَبْنِيَه على دليل جوابٍ متقدم على أداة الشرط وفعلِه؟

فالجواب: أن بين الكلامين فرقاً واضحاً، وتَلخيصُه أنك إذا قلتَ: «أنت ظالمٌ إنْ فعلت» إنما بنيتَ كلامك في أول الأمر على الإخبار بِظُلمِ المخاطب، قاطعاً به، جازماً بِثُبوته له، ثم بدَا لك أن تُعلقه على فعل من الأفعال، أما إذا قلتَ: «إنْ فعلتَ ذلك فأنت ظالم» فإنما بنيتَ كلامك من أول الأمر على التردّد في ثبوت الظلم لِمُخاطَبك والشك فيه، سواءٌ أكان المترجح عندك ثبوتُه له أم انتفاؤه عنه، بحسَب ما تَستعمله من أدوات الشرط، وهذا الفرقُ المعنوي يُؤيّد أن بينهما فرقاً صِناعيًا؛ فافهم ذلك واحرِص عليه، وانظُر في هذا المبحث: «الكامل» للمبرد (١/ ٧٨).

١٧٥ـ وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ[1] يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[(1)]

(١) ١٧٥- هذا بيت من البسيط من كلام زُهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له يمدح فيها هَرِم بن سِنان المُري، ومطلعها:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه (ج١ ص٤٣٦) وابنِ عقيل (رقم ٣٤١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٥١٠)، والمبرد في «الكامل» (١/ ٧٨).

اللغة: «خليل» صاحب خَلّة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر؛ فالخليلُ هنا الفقير المحتاج، «مسألة» طلب لِلعطاء، «حَرِم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ـ أي: مَمنوع[(*)].

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم، «أتاه» أتى: فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعولٌ به، «خليل» فاعل (أتى)، «يوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله (أتى)، و(يوم) مضاف و«مسألة» مضاف إليه، «يقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، «لا» نافية عاملة عمل (ليس)، أو مُهمَلة لا عمل لها، «غائب» اسم (لا)، أو مبتدأ، «مالي» (مال): فاعل بـ(غائب) سد مسد خبر (لا)، أو مسدَّ خبر المبتدأ، و(مال) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ولا» الواو عاطفة، (لا): نافية، «حرم» خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا أنتَ حَرِم، أو لا زائدة لتأكيد النفي، وحرم معطوف على (غائب).

الشاهد فيه: قوله: «يقولُ»، وقد اختلف العلماءُ فيه، ولهم في ذلك مذهبان مَشهوران:

أحدهما: مذهب سيبويه رحمه الله والجمهور، ذهب إلى أنَّ هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جواباً لِلشرط السابق، ولكنه دليلٌ على الجواب، وهو على نِية التقديم وإن كان في اللفظ متأخراً، فكأنه قال: يقولُ: لا غائبٌ مالي إنْ أتاه خليلٌ.

وثانيهما: مذهبُ المبرد وأبي زيد والكوفيين، ذهبوا إلى أنَّ هذا الفعل المضارعَ هو نفس الجواب، إلا أنه على تقديرِ الفاء ومبتدأ تكونُ جملةُ هذا المضارع خبراً عنه، أي: إنْ أتاه خليلٌ فهو يَقول.

واعلم أن محلَّ هذا كلّه إذا كان فعل الشرط ماضياً، كما في مثال المؤلف وفي بيتِ الشاهد، فأما إذا كان الشرط مضارعاً فقد أجمعُوا على أنه لا يجوز إلا جزمُ الجواب، تقولُ: إنْ تُذاكِر تَنجح، بالجزم في الشرط والجزاء جميعاً، ولا يجوزُ رفع الجواب إلا في ضرورةٍ شِعرية مع القُبح، كالذي رواه سيبويه رحمه الله مِن قول جريرِ بن عبد الله البَجلي:

يَا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ =

(1) يُروى: (يَوم مَسغبةٍ)، أي: مَجاعةٍ. وهو الذي في النُّسخ الخطية للكتاب.

(*) وفسَّره الجوهري بالحِرمان، فمِن ثَمَّ أعربه الأزهري في البيت مبتدأ حُذف خبره، قال: أي: لا غائبٌ مالي ولا عِندي حرمان، على أحدِ الاحتمالات. «التصريح» (٢/ ٤٠٢).

فإنَّ المضارعَ المرفوعَ المُؤخَّرَ على نِيَّةِ التقديمِ على أداةِ الشرط في مَذهبِ سيبويه، والأصلُ: أَقُومُ إنْ قام، ويقولُ إنْ أتاه خليلٌ، والمبرّدُ يَرى أنه هو الجوابُ، وأنَّ الفاء مُقدَّرةٌ[1].

والثانيةُ: أن يَتقدَّمَ على الشرط قَسَمٌ نحو: «واللهِ إنْ جاءَني لَأُكْرِمَنَّهُ»؛ فإنَّ قولَك: «لَأُكرمنَّه» جوابُ القَسَم، فهو في نِيةِ التقديمِ إلى جانِبِه، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لِدَلالته عليه، ويَدُلُّك على أنَّ المذكور جوابُ القَسَم تَوكيدُه في نحوِ المثال، ونحوِ قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الحشر: ١٢]، ورَفعُه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

ثم أَشَرْتُ إلى أنَّه ـ كما وَجَبَ الاستِغناءُ بِجَواب القَسَم المُتقدِّم ـ يجبُ العَكْسُ في نحو: «إنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ»، وأنَّه إذا تقدَّم عليهما شيءٌ يَطلُبُ الخبرَ وَجبتْ مُراعاةُ الشرطِ: تقدَّم أو تأخَّرَ، نحو: «زيدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ».

[مسألتان من بابِ الجوازم]

ثم قُلتُ: وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوِ الجَوَابِ قَوِيٌّ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ، وَرَفْعُ تَالِي الجَوَابِ جَائِزٌ.

وأقولُ: ختَمتُ بابَ الجوازم بِمَسألتَين: أُولاهما يَجُوز فيها ثلاثةُ أوجُهٍ، والثانيةُ يَجوزُ فيها وَجهان، وكِلتاهما يكونُ الفِعلُ فيها واقعاً بعد الفاءِ أو الواوِ.

= وكالذي رَواه مِن قوله:

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ، إنَّهَا ... مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

---

(1) وذهب قومٌ إلى أنه ليس على التَّقديم والتأخيرِ، ولا على حَذفِ الفاء، بل لَمَّا لم يَظهَرْ لِأداة الشرطِ تأثيرٌ في فِعل الشرط لِكَونه ماضياً ضَعُفَ عن العملِ في الجوابِ. «توضيح المقاصد» (٤/ ١٢٨٠) و«الجوجري» (٢/ ٦٢١). واختاره الرضي في «شرح الكافية» (٤/ ١٠٨).

[١- مسألة عطف الفعل بعد الشرط والجزاء]

فأمَّا مسألةُ الثلاثةِ الأوجُهِ فضابِطُها أنْ يَقَعَ الفعلُ بعد الشرطِ والجزاء، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ...﴾ [البقرة: ٢٨٤] الآية، قُرِئ[1]: ﴿فَيَغْفِرْ﴾ بِالجزم على العطفِ، و﴿فَيَغْفِرُ﴾ بِالرفعِ على الاستِئنافِ، و﴿فَيَغْفِرَ﴾ بِالنَّصبِ بِإِضمار «أنْ»، وهو ضَعيفٌ، وهي عنِ ابن عباس[2] رضي الله عنهما.

[٢- مسألةُ عطف الفعل بين الشرط والجزاء]

وأمَّا مسألةُ الوَجهين فضابِطُها: أنْ يقَعَ الفعلُ بين الشرطِ والجزاءِ كقَولِك: «إنْ تَأْتِنِي وتَمْشِ إلَيَّ أُكْرِمْكَ»، فالوَجهُ الجزمُ، ويَجُوز النصبُ[3]، كقولِه:

١٧٦ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   [وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا][١]

---

(١) ١٧٦- هذا بيت من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥١٤)، وابن عقيل (رقم ٣٤٤).

اللغة: «يقترب» يدنو، «يخضع» يستكين ويَذل، «نُؤوِه» نُنزِله عندنا، «هضماً» ظُلماً وضياعاً لِحُقوقه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فِعلين، وهو مبتدأ[*] مبني على السكون في محل رفع، «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بـ(مَن)، وعلامةُ جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، «منا» جار ومجرور متعلق بـ(يقترب)، «ويخضع» الواو واوُ المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بـ(أن) [**] المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعلُه ضمير =

---

(1) قرأ بِالرفع ابنُ عامر وعاصم، وقرأ بالجزمِ الباقون.

(2) وعاصم الجحدري والأعمشِ وغيرهما. «معجم القراءات» (١/ ٤٣٠).

(3) أي: وأمَّا الرفعُ فمُمتنِعٌ لامتناع الاستئناف قبل مجيء الجواب.

(*) لم يُبيِّن خبرَه، وهو جملة الشرط، أو جملةُ الجواب، أو الجملتان معاً، على الخلافِ المشهور في المسألة، وقد اختار المحقق في كلامه على الشاهد (٢٠) من هذا الكتاب القول الثالث منها. انظر: (ص١٨٤).

(**) و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوفٍ على مصدرٍ مُتصيَّد من الكلام السابق، أي: مَن يكنْ منه اقترابٌ وخضوعُ نؤوِه.

. . . .

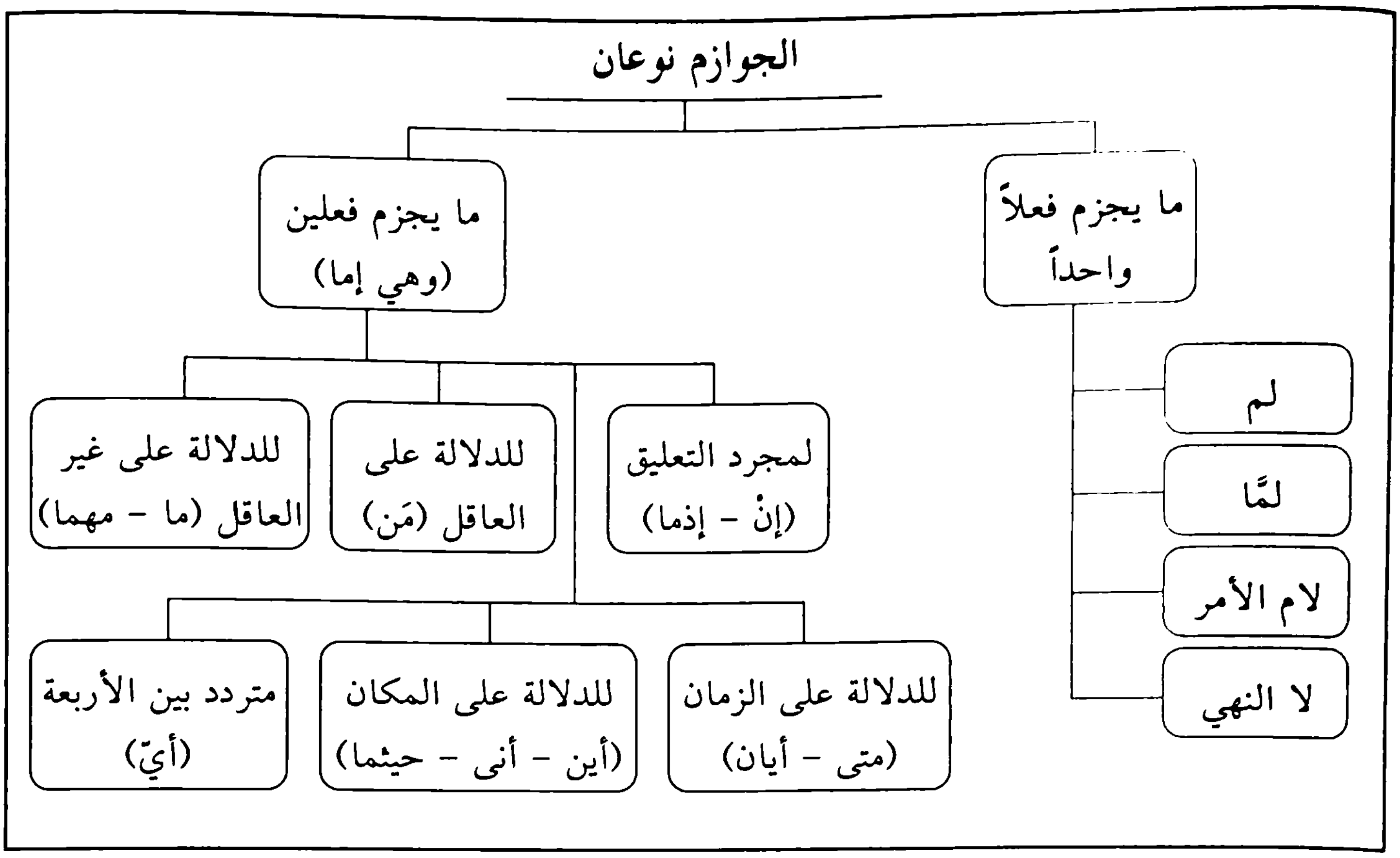
= مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن) أيضاً، «نُؤوِه» (نؤوِ): فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بـ(مَن)، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرةُ قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وضمير الغائب العائد إلى مَن مَفعول به، «ولا» الواو عاطفة، (لا): نافية، «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحةُ قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن)، «ظلماً» مفعول به لـ(يخش)، «ما» مصدرية ظرفية، «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و(ما) مع ما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مخفوضٍ بإضافة ظرف محذوف(*)، وهذا الظرف منصوبٌ بـ(يخش)، والتقدير: ولا يخش ظلماً مُدةَ إقامته، «ولا» الواو عاطفةٌ، لا: زائدة لتأكيدِ النفي، «هضمَا» معطوف على قولِهِ: (ظُلماً).

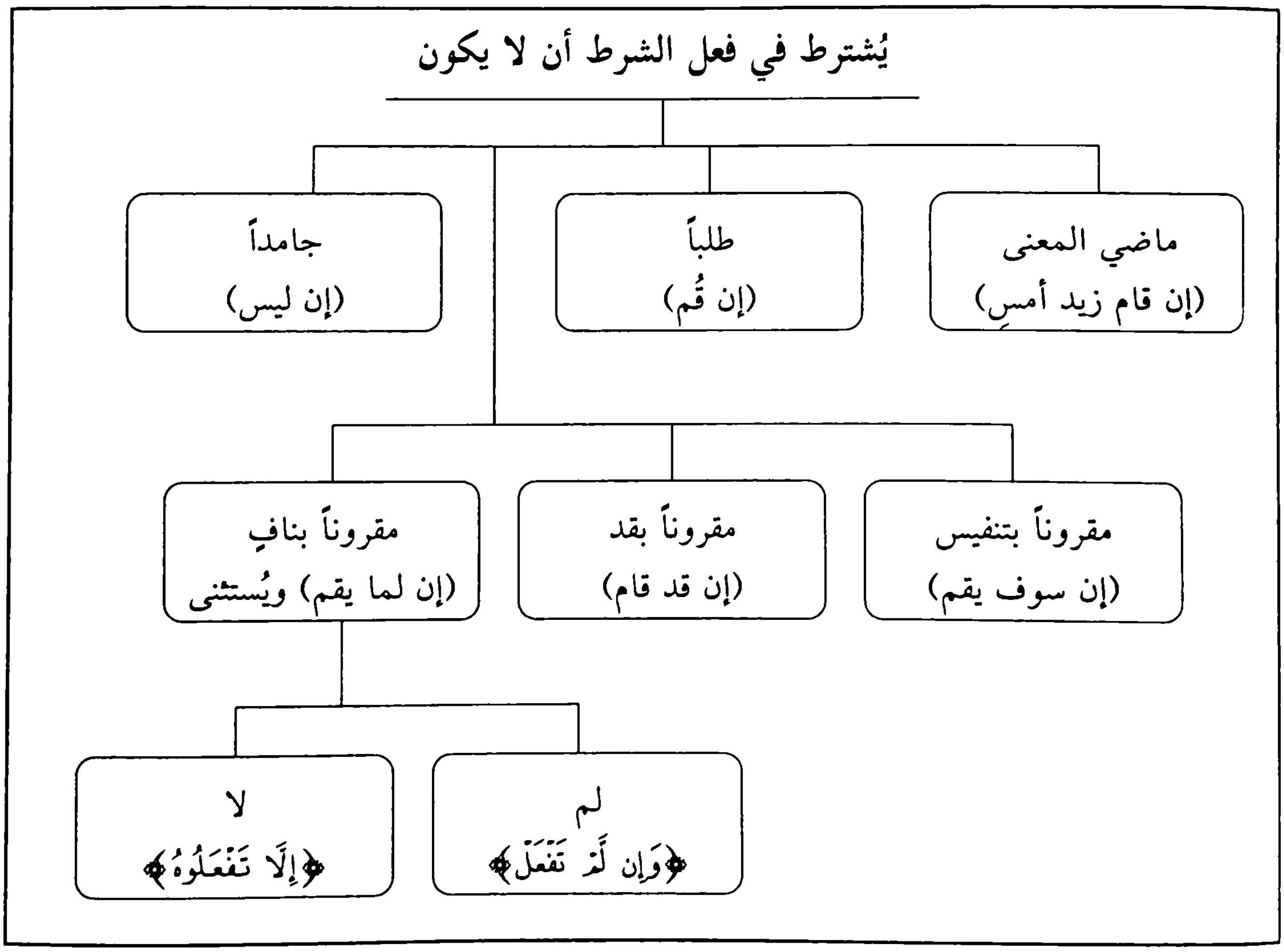
الشاهد فيه: قوله: «ويخضع» حيث جاء منصوباً، وقد توسَّط بين الشرط وجوابِه، ومِثلُه قول زهير - وقد أنشده سيبويه (ج١ ص٤٤٧) -:

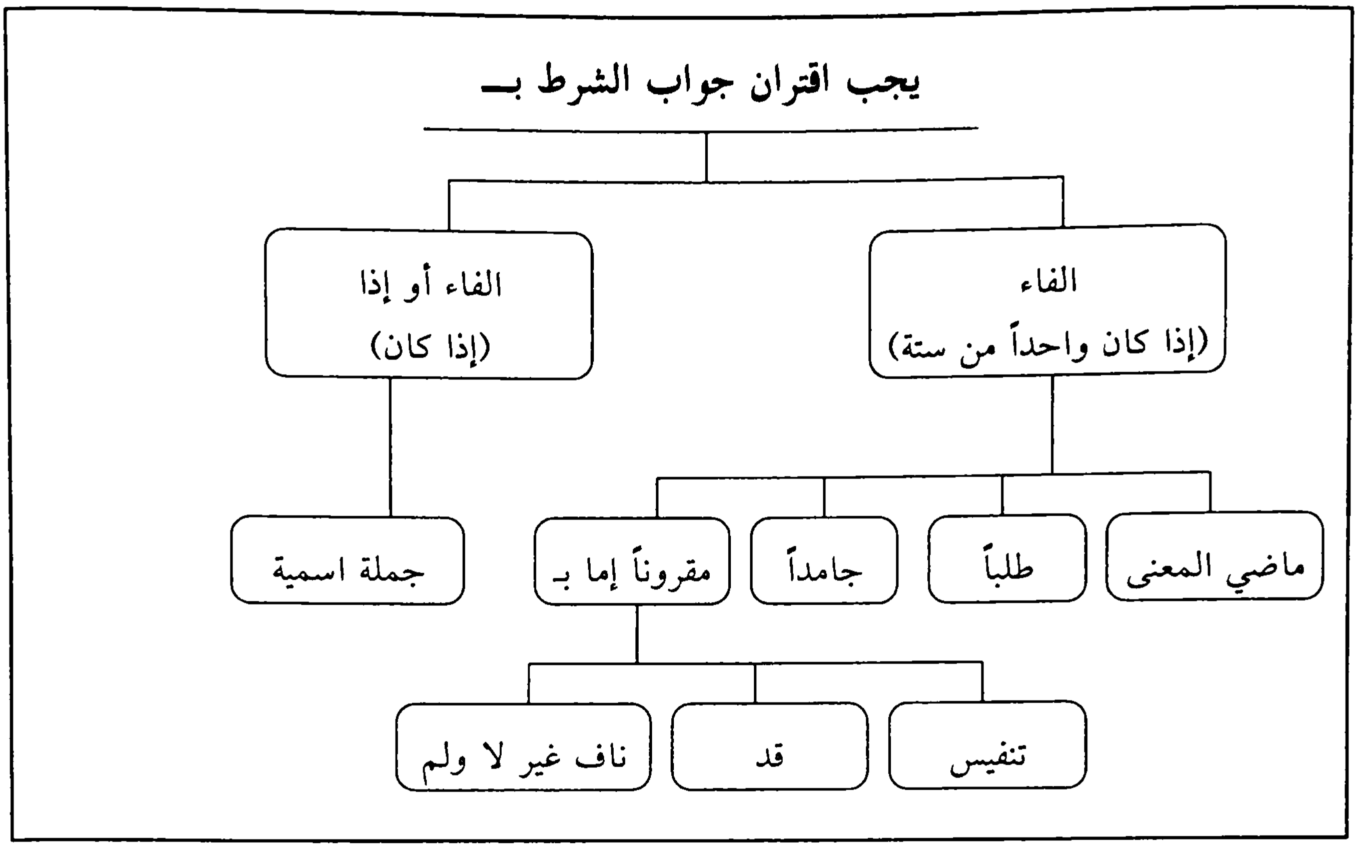
ومَـنْ لَا يُـقَـدِّمْ رِجْـلَـهُ مُـطْـمَـئِـنَّـةً فَـيُـثْـبِـتَـهَـا في مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

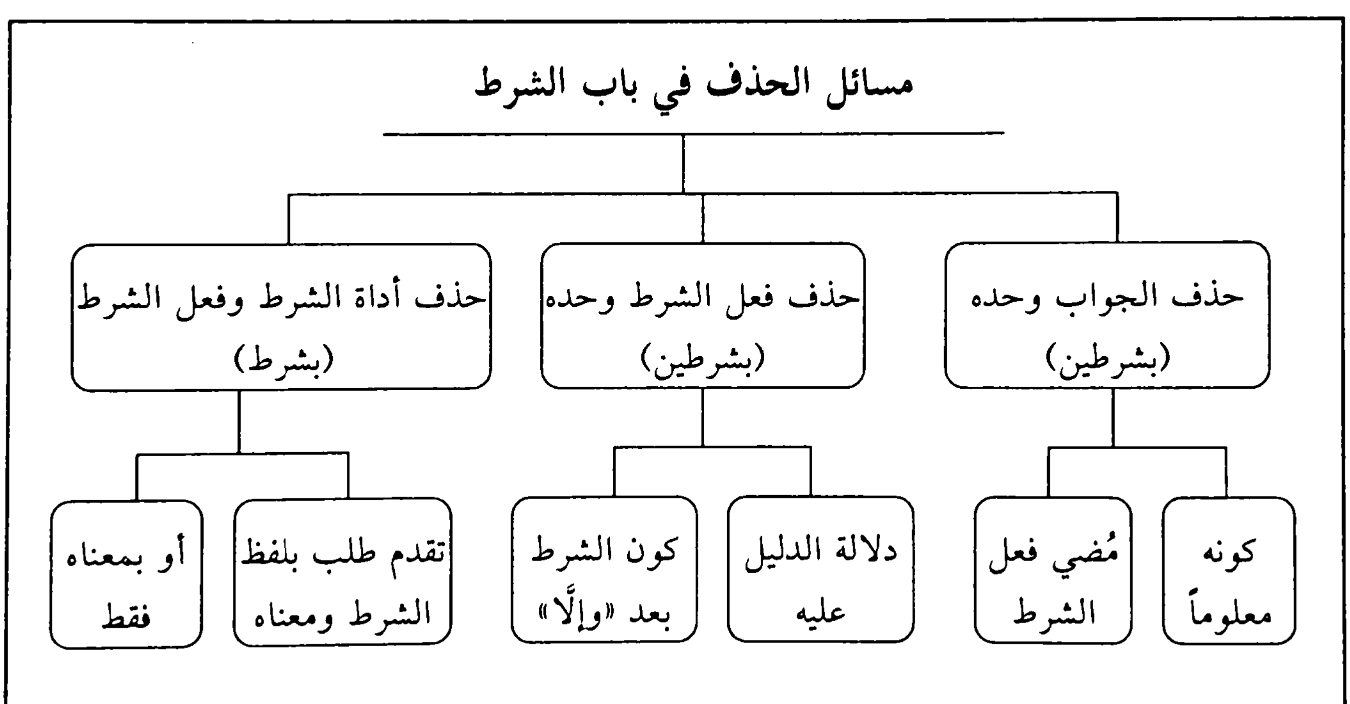
ومحلُّ الاستشهاد به قوله: «فيثبِتَها» فإنه مقترن بالفاء بعد «يُقدِّمْ رجله» الذي هو فعل الشرط، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابِه الذي هو قوله: «يزلق»، وقد جاء بهذا المضارع المقترِن بالفاء منصوباً.

(*) هذا مُخالفٌ لما ذكَره سابقاً من كون ما مصدريةً ظرفيةً؛ إذ معنى كونها مصدريةً أنها تؤوَّل بمصدر، ومعنى كونها ظرفيةً أنها تدلُّ على الزمان بِنفسها، وقضيةُ التقدير الذي سيذكرُه لا يلزمُ منه شيءٌ؛ لأنه لمجرَّد تقريب المعنى ليس أكثرَ.


الجوازم نوعان
ما يجزم فعلاً واحداً
لم
لمَّا
لام الأمر
لا النهي
ما يجزم فعلين (وهي إما)
لمجرد التعليق (إنْ - إذما)
للدلالة على العاقل (مَن)
للدلالة على غير العاقل (ما - مهما)
للدلالة على الزمان (متى - أيان)
للدلالة على المكان (أين - أنى - حيثما)
متردد بين الأربعة (أيّ)


يُشترط في فعل الشرط أن لا يكون
ماضي المعنى (إن قام زيد أمسِ)
طلباً (إن قُم)
جامداً (إن ليس)
مقروناً بتنفيس (إن سوف يقم)
مقروناً بقد (إن قد قام)
مقروناً بنافٍ (إن لما يقم) ويُستثنى
لم ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾
لا ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾


يجب اقتران جواب الشرط بـ
الفاء (إذا كان واحداً من ستة)
الفاء أو إذا (إذا كان)
ماضي المعنى
طلباً
جامداً
مقروناً إما بـ
جملة اسمية
تنفيس
قد
ناف غير لا ولم


مسائل الحذف في باب الشرط
حذف الجواب وحده (بشرطين)
حذف فعل الشرط وحده (بشرطين)
حذف أداة الشرط وفعل الشرط (بشرط)
كونه معلوماً
مُضي فعل الشرط
دلالة الدليل عليه
كون الشرط بعد «وإلّا»
تقدم طلب بلفظ الشرط ومعناه
أو بمعناه فقط

حذف جواب الشرط

- واجب (بشرط)
  - كونه معلوماً
  - مضي فعل الشرط
  - تقدم دليله
    - لفظاً
      - (هو ظالمٌ إن فعل)
    - أو نية (وله صورتان)
      - تأخر المضارع مرفوعاً
        - (وإن أتاه... يقول)
      - تقدم القسم على الشرط
        - (والله إن جاءني لأكرمنه)
- جائز
  - إذا وُجد الشرطان الأولان ولم يكن دليله جملة في الكلام
- ممتنع
  - إذا انتفى الشرطان أو أحدهما

إذا وقع الفعل المعطوف

- بعد الشرط والجزاء (جاز فيه)
  - الجزم (على العطف)
  - الرفع (على الاستئناف)
  - النصب (بإضمار أن)
  - ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ... فَيَغْفِرُ﴾
- بين الشرط والجزاء (جاز فيه)
  - الجزم
    - (إن تأتني وتمش إليَّ أكرمك)
  - النصب
    - (ومَن يقترب منا ويخضعَ)

[بابُ عمل الفعل]

ثم **قُلتُ**: بَابٌ فِي عَمَلِ الفِعْلِ: كُلُّ الأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ أَوِ المُشَبَّه بِهِ[1]، وَتَنْصِبُ الأَسْمَاءَ، إِلَّا المُشَبَّهَ بِالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقاً، وَإِلَّا الخَبَرَ، وَالتَّمْيِيزَ، وَالمَفْعُولَ المُطْلَقَ؛ فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ، وَالنَّاقِصُ[2]، وَالمُبْهَمُ المَعْنَى أَوِ النِّسْبَةِ، وَالمُتَصَرِّفُ التَّامُّ ومَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ[3]، وَإِلَّا المَفْعُولَ بِه؛ فَإِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ:

مَا لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَصْلاً: كَالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَـ«حَدَثَ وَنَبَتَ»، أَوْ صِفَةٍ حِسِّيَّةٍ كَـ«طَالَ وَخَلُقَ»، أَوْ عَرَضٍ كَـ«مَرِضَ وَفَرِحَ»[4]، وَكَالمُوَازِنِ لِانْفَعَلَ كَـ«انْكَسَرَ»، [أَوْ فَعُلَ كَـ«ظَرُفَ»][5]، أَوْ فَعَلَ أَوْ فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ فِي نَحْوِ: «ذَلَّ وَسَمِنَ».

وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ دَائِماً بِالجَارِّ كَـ«غَضِبَ وَمَرَّ».

أَوْ دَائِماً بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الحَوَاسِّ.

أَوْ تَارَةً وَتَارَةً كَـ«شَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ».

وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى كَـ«فَغَرَ وَشَحَا».

وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ: [فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا][6] تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى أُخْرَى، كَـ«نَقَصَ وَزَادَ».

أَوْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِماً، فَإِمَّا ثَانِيهِمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَـ«أَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ وَاخْتَارَ

---

(1) أي: بالفاعلِ لا بنائبه كما قد يَتبادر.

(2) في نُسخة: والناسخ، وهي أولى. «العدوي» (٢/ ١٨٧).

(3) في كلامه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب؛ إذ ذكر النواصب على ترتيب مَنصوباتها كما يأتي بيانُه في الشرح.

(4) قال العدوي (٢/ ١٨٧): كذا في بعض النُّسَخ، والصواب إسقاط «فرح» لِما يأتي في الشرح . . . وفي بعض النسخ «عرج» بدلَ «فرح»، وهي ظاهرةٌ. اهـ

(5) سقطت العبارة من الطبعة القديمة.

(6) سقطت العبارةُ من الطبعة الحديثة.

وَصَدَقَ[1] وَزَوَّجَ وَكَنَّى وَسَمَّى وَدَعَا» بِمَعْنَاهُ، وَ«كَالَ وَوَزَنَ»، أَوْ أَوَّلُهُما فَاعِلٌ فِي المَعْنَى كَـ«أَعْطَى وَكَسَا»، أَوْ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصْلِ، وَهُوَ أَفْعَالُ القُلُوبِ: «ظَنَّ» لَا بِمَعْنَى اتَّهَمَ، وَ«عَلِمَ» لَا بِمَعْنَى عَرَفَ، وَ«رَأَى» لا مِنَ الرَّأْيِ، وَ«وَجَدَ» لا بِمَعْنَى حَزِنَ أَوْ حَقَدَ، وَ«حَجَا» لا بِمَعْنَى قَصَدَ، وَ«حَسِبَ، وَزَعَمَ، وَخَالَ، وَجَعَلَ» وَ«دَرَى» فِي لُغَيَّةٍ[2]، وَ«هَبْ»، وَ«تَعَلَّمْ» بِمَعْنَى: اعْلَمْ، وَيَلْزَمَانِ الأَمْرَ، وأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ، كَـ«جَعَلَ[3]، وَتَخِذَ، وَاتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ».

وَيَجُوزُ إِلْغَاءُ القَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، وَيَجِبُ تَعْلِيقُهَا قَبْلَ لَامِ الابْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ بِـ«مَا» مُطْلَقاً[4]، أَوْ بِـ«لَا» أَوْ «إِنْ» في جَوَابِ القَسَمِ، أَوْ «لَعَلَّ» أَوْ «لَوْ» أَوْ «إِنَّ»[5] أَوْ «كَمْ» الخَبَرِيَّةِ.

وَما يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ: «أَعْلَمَ وَأَرَى» وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ: «أَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ».

وأَقولُ: عَقَدْتُ هذا البابَ لِبَيانِ عَملِ الأفعالِ، فذَكرتُ أنَّ الأفعالَ كُلَّها ـ قاصِرَها ومُتَعدِّيَها، تامَّها وناقِصَها ـ مُشتركةٌ في أمرَين:

[الأفعال كلُّها تشترك في أمرين]

أحدُهما: أنها تَعملُ الرفعَ[6]، وبيانُ ذلك أن الفعل إمَّا ناقصٌ فيَرفع الاسمَ، نحو:

---

(1) بتخفيف الدال، وضُبط في طبعتي الأصل بتشديدها وهو خطأ.

(2) بالتحقير، أي: في لغةٍ قليلة. وقد مرَّ مثلُ هذا التعبير.

(3) أدخل الكافَ على أولها إشارةً إلى أنها لا تنحصر فيما ذكَره، وكأنه اقتصر على ما ذكَره منها لِشُهرتِه. «الجوجري» (٢/ ٦٥١) و«بلوغ الأرب» (ص٢٨٥).

(4) أي: في جوابِ قَسم أو غيره.

(5) قوله: (أو إنَّ) غيرُ موجود في النسخ الخطية عندي، وكذا في شرحي الجوجري وزكريا، وقد قال العدوي عند قول المصنف الآتي: (والظاهر أن المعلق . . . إلخ) ما نصُّه: فلذا أسقط المؤلف إنَّ في المتن وعدَّها تسعةً. اهـ

(6) أي: أصالةً، فلا يَرد الفعلُ المؤكَّد والأفعال المكفوفة نحو: طالما. انظر: «العدوي» (٢/ ١٨٦) و«الأمير» (ص١٠٢).

«كان زيدٌ فاضلاً»، وإما تامٌّ آتٍ على صيغتِه الأصليَّةِ فيَرفع الفاعلَ نحو: «قام زيدٌ»، وإمَّا تامٌّ آتٍ عَلَى غيرِ صِيغته الأصليَّةِ فيَرفع النائبَ عن الفاعل، نحوُ: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وقد تَقدَّم شرحُ ذَلك كُلِّه.

الثاني: أنها تَنصبُ الأسماءَ غيرَ خمسةِ أنواعٍ[1]، **أحدُها**: المُشبَّه بالمفعولِ بهِ؛ فإنما تَنصبُه عند الجُمهورِ الصفاتُ[2] نحوُ: «حَسَنٌ وَجْهَهُ»، **والثاني**: الخبرُ؛ فإنما يَنصبُه الفعلُ الناقص وتَصارِيفُه نحوُ: «كان زيدٌ قائماً» و«يُعجِبني كونُهُ قائماً»، ولم أذكُر تصاريفَه في المقدِّمة لِوُضوح ذلك، **والثالثُ**: التَّمييزُ؛ فإنما يَنصبُه الاسمُ المبهَمُ المعنى كـ«رَطل زيتاً»، أوِ الفعلُ المَجهولُ النسبةِ كـ«طَابَ زيدٌ نفساً»، وكذلك تصاريفُه، نحو: «هو طَيِّبٌ نفساً»، **والرابعُ**: المَفعولُ المُطلَقُ؛ وإنما يَنصبُه الفعل المتصرِّفُ التامُّ وتَصاريفُهُ[3] نَحوُ: «قُمْ قِيَاماً»، و«هُوَ قائِمٌ قِياماً»[4]، ويَمتَنع «ما أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً»، و«كُنْتُ قائِماً كَوْناً»، **والخامسُ**: المَفعولُ به؛ وإنَّما يَنصبُه الفعلُ المتعدِّي بِنَفسِه كـ«ضَرَبْتُ زيداً».

[أقسام الفعل بِحسَب المفعول به]

وقد قَسَّمْتُ الفعلَ بِحسَب المفعول به تَقسيماً بَديعاً[5]، فذكَرتُ أنه سبعةُ أَنواع.

---

(1) عُلم من كلامِه أنَّ الحال والمُستثنى والمفعولَ له والمفعولَ معه والمفعولَ فيه يَعمل فيها كلُّ فعل؛ سواءٌ كان قاصراً أو متعدياً، تامًّا أو ناقصاً، جامداً أو مُتصرفاً. «الجوجري» (٢/ ٦٣٠).

(2) أي: ولا يَنصبه الفعلُ؛ إذ لو نَصبه فعلٌ لَكان مفعولاً به، لا مُشبَّهاً به، فلا عملَ فيه للفعل أصلاً. «الجوجري» (٢/ ٦٢٩) و«بلوغ الأرب» (ص٢٧٦).

(3) هذا تفسيرٌ لقوله في المتن: ومصدرُه ووصفُه، لكن كتب عليه العدوي (٢/ ١٨٧) ما نصُّه: قال الشاطبي في قول ابن مالك: «أو وصفِ»: قضيتُه أن الصفة المشبهة وأفعل التفضيل يَنصبان المفعولَ المطلق، ولا أعرف مَن قال هذا مِن النُّحاة. اهـ وانظر: «المقاصد الشافية» (٣/ ٢٢١).

(4) مثَّل له الجوجري (٢/ ٦٣٠) والشيخ زكريا (ص٢٧٦) بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣] وقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصافات: ١]، ولو مثَّل بهما المصنف لكان أحسنَ وأجرى على عادتِه.

(5) أي: على غير مثالٍ سابق، فهذا يَقتضي أنه ابتَكره. اهـ «العدوي» (٢/ ١٩٠)، قلتُ: قد سَبقه إلى هذا التقسيم ـ على حسَب ما رأيتُ ـ ابنُ معطٍ رحمه الله في «الدرة الألفية» (١٥-١٧)؛ فإنه ذكر جميع الأقسام ـ

[١- الفعلُ اللازم وعلاماتُه]

أحدُها: ما لا يَطلبُ مَفعولاً به البَتَّةَ، وذكرتُ له علاماتٍ:

إحداها: أن يدلَّ عَلَى حدوثِ ذاتٍ، كقَولك: «حَدَثَ أمْرٌ»، و«عَرَض سَفَرٌ»، و«نَبتَ الزَّرْعُ»، و«حَصَل الخِصْبُ»، وقولِه:

١٧٧- إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[1]

---

(١) ١٧٧- هذا بيتٌ من الوافر مِن كلام الربيع بن ضبع الفَزاري، وكان من المُعمَّرِين.

اللغة: «كان الشتاء» يُريد: حَدث وجاء هذا الوقتُ الذي يشتدّ فيه البرد، «أدفئوني» ألبسوني الثيابَ الوثيرة أو أوقِدوا لي النار ليحصلَ لي الدفءُ والحرارة، «الشيخ» أصله مَن بلغ الأربعين من عمره(*)، وأراد بِه الذي تقدَّمت به السن حتى ضعُف وعجز عن احتمال البرد، «يُهرِمه»(**) يُورثه الهرم وشِدة الضعف.

الإعراب: «إذا» ظرف لِما يستقبل من الزمان خافضٌ لِشرطه منصوبٌ بجوابه، «كان الشتاء» فعلٌ تام وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «فأدفئوني» الفاء واقعةٌ في جواب (إذا)، أدفئوا: فعلٌ أمر مبني على حذف النون، وواوُ الجماعة فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعولٌ به، «فإن» الفاء حرفٌ دال على التعليل، (إن): حرف توكيد ونصب، «الشيخ» اسم (إنَّ)، «يُهرمه» (يهرم): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعولٌ به تقدم على الفاعل، «الشتاء» فاعل (يُهرم) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، وجملةُ (يُهرم) مع فاعله ومفعولِه في محل رفع خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «كان الشتاء»؛ فإن هذا الفعل لا يحتاجُ إلى مفعول به؛ لِكونه دالًّا على مجرَّدِ حُصول حدث، أي: إذا حَصل الشتاءُ، ونحو ذلك.

التي هنا إلا الخامسَ وهو نحو: «فغَر فاه وفغَر فُوه»، وقد يكون أهمله لِقلَّته، أو لأنَّ مثلَ ذلك فِعلان عنده أحدهما لازمٌ والآخرُ متعدٍّ، لا فِعلٌ واحد يلزمُ ويتعدَّى، والفرقُ بينه وبين أفعال باقي الأقسام ظاهرٌ؛ لأن المعنى في (شكرتُه وشكرتُ له) و(استغفرتُ الله الذنبَ واستغفرتُه من الذنب) واحدٌ، بخلافه في (فغر)؛ فإن اللازم بمعنى انفتح، والمتعديَ بمعنى فتَحه، فصحَّ إسقاطُه، ولعلَّه لأجل ذلك أيضاً أسقط نحو: (نقص وزادَ) مما يلزمُ تارةً ويتعدَّى لاثنين أُخرى، وقد جمع ابنُ مالك بين هذين النوعَين الساقطَين من كلام ابن معطٍ في «شرح الكافية» (٢/ ٦٣٦-٦٣٧) وأشار إلى اختِلاف المعنى الذي ذَكرناه فيهما، فتأمَّل.

(*) هذا واحدٌ من عدَّة أقوال في معناه.

(**) ويُروى: يَهدمه، مِن هدم البناء، ويَهذمه بمعنى: يَقطعه بسرعة.

فإنْ قُلتَ: فإنَّك تَقول: «حدَثَ لي أمرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ»(١).

فعِندي أن هذا الظرفَ صفةٌ لِلمرفوعِ المتأخر، تَقدَّم عليه فصار حالاً، فتعلُّقُه أولاً وآخِراً بِمَحذوف وهو الكونُ المُطْلَقُ، أو هو مُتعلِّقٌ بِالفعل المذكورِ على أنه مفعولٌ لِأجله، والكلامُ في المفعولِ به.

الثانيةُ: أن يدلَّ على حُدوثِ صِفةٍ حِسيَّة، نحو: طالَ اللَّيلُ، وقَصُرَ النهارُ، وخَلُقَ الثوبُ، ونَظُفَ، وطَهُرَ، ونَجُسَ(1)، واحتَرزتُ بِالحسِّيَّة من نحوِ: عَلِم وفَهِمَ وفَرِحَ، أَلَا تَرى أن الأولَ منها متعدٍّ لِاثنَين، والثانيَ لِواحد بِنَفسه، والثالث لِواحد بِالحرف، تقول: عَلِمتُ زيداً فاضِلاً، وفَهِمتُ المسألةَ، وفَرِحتُ بِزَيد(2).

الثالثة: أن يكونَ على وزنِ فَعُلَ ـ بِالضم ـ كَظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولَؤُمَ، وأَمَّا

---

(١) هذا اعتراضٌ واردٌ على قوله: «إنَّ هذا النوع لا يَطلب مفعولاً به البتةَ»، ووجهُ الاعتراض أنَّ الجار والمجرور يَقع بعد هذا النوع من الأفعال مُتعلِّقاً بها، وقد عُلم أن الجار والمجرور المتعلِّقَ بِفعل ما مفعولٌ به في المعنى، وحاصلُ الجواب من وجهَين: أولهما: نَمنع أن الجار والمجرور متعلق بالفعل، بل هو متعلِّق بمحذوف، وثانيهما: أن نُسلِّمَ أنه متعلق بالفعل، لكنْ لا على جِهة وقوعه عليه، بل لِكونه سبباً وعِلةً في حدوث الفعل، فلا يكون مفعولاً به، بل هو مفعولٌ لأجله، وليس الكلامُ فيه.

---

(1) استشكله العدوي (٢/ ١٩١) مع قول الفقهاء: إنَّ الطهارة صفة حُكمية وكذا النجاسة، ولا يخفى أن كلامهم في المعنى العارِض الاصطلاحي، وكلامُ المصنف في المعنى الوَضعي اللُّغوي، فلا إشكالَ.

(2) هذا مخالفٌ لما ذكَره في بعض نُسخ المتن من أنَّ «فَرِح» لا يتعدَّى إلى مفعول أصلاً، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ثم إن جعلَ اللازم نوعَين ومحاولةَ الفصل بينهما من أجل إبقاء الأنواع سبعةً وتتميماً للقسمة لا فائدة كبيرة تُرجى من ورائه، وضررُه أعظمُ من نفعِه، بسبب تداخُل أفعال الأقسام، حتى إنَّ الفعل اللازم عند النحاة يَشمل النوعَين الأولَ والثانيَ في كلامه، أعني ما لا يتعدَّى أصلاً وما يتعدَّى بحرف الجر، والتفريق التامُّ بينهما لا يكاد يتمُّ لأحد، ويُؤيِّدُ ذلك كونُ العلامات التي ذكَرها في المتن والشرح لِلنوع الأول صالحةً للنوع الثاني أيضاً، ومِن ثم دَرجوا على جعلها علاماتٍ للازم مطلقاً من غير التفصيلِ المذكور، وعليه مشى المصنف نفسُه في «أوضح المسالك» (٢/ ١٧٧-١٧٨). والحاصلُ: أن في المسألةِ نظراً، لعلّي أفصّله في موضع آخرَ.

قولهم: «رَحُبَتْكُمُ الطاعةُ»(١) و«طَلُعَ اليَمنَ» فضُمِّنَا معنَى وَسِعَ وبَلَغَ.

الرابعةُ: أن يكونَ على وزنِ انفَعل، نحو: انْكَسَرَ(١)، وانْصَرَفَ.

الخامسةُ: أنْ يدُلَّ على عَرَضٍ، كمَرِض زيدٌ، وفَرِح، وأَشِرَ، وبَطِرَ.

السادسة والسابعة: أن يكونَ على وزنِ فَعَلَ أو فَعِلَ اللَّذين وَصْفُهما عَلى «فَعِيل»، كـ«ذَلَّ فهو ذَلِيل، وسَمِنَ فهو سَمينٌ»، ويدلُّ على أن ذَلَّ فَعَلَ بالفتح قولُهم: يَذِلُّ بالكسر[2]، وقُلتُ: «في نحو: ذلَّ» احترازاً مِن نحوِ: بَخِلَ؛ فإنه يَتعدَّى بِالجار، تقولُ: بَخِل بِكذا.

[٢- المتعدِّي إلى واحد بحرف الجر]

النوعُ الثاني: ما يَتعدَّى إلى واحدٍ دائِماً بِالجار، كـ«غَضِبْتُ مِن زيدٍ» و«مَرَرْتُ به أو عليه».

---

(١) يُروى أن نصر بن سيار ـ وكان أميرَ خُراسان في الدولة الأموية، وكانت إقامته بِمَرو، وهو عربيُّ الأصل؛ لأنه مِن بني ربيعةَ بنِ عامر بن هلال بن عَوْف ـ قال: أَرَحُبَكم الدخولُ في طاعة ابنِ الكرماني، أي: أوسِعكم، فعدَّى رَحُب ـ بضم الحاء ـ وليست متعديةً عند النُّحاة، واعتَذر جماعةٌ عن ذلك منهم الأزهري بأن نصرَ بن سيَّار ليس بحجة، وهي مَعذرة لا تقوم على سَنَدٍ(*)؛ لأن نصراً عربيٌّ كما قُلنا، وكان يعيش في العصر الذي يُحتَجُّ بكلام أهلِه من العرب، وقال الفارسي: إنما عدَّاه لأنه بِمَعنى فِعلٍ يتعدى وهو وَسِع، وهذه لغةُ هُذيل.

---

(1) كتب عليه العدوي (٢/ ١٩٢) ما نصُّه: يَرد عليه كَسوتُ زيداً جُبةً فانكَساها، والجواب: أن قوله: الموازن انفعل أي: غيرِ المطاوِع للمتعدي لاثنين، فهو مُتعَد لواحد كما في «التصريح». اهـ قلتُ: كلامُه يُوهم أن انكسى مَسموع، وأن كلام «التصريح» في الاحتراز عن مِثلِه، وليس شيء من ذلك بِصحيح، فليُتنَبه لذلك.

(2) أي: لأن باب فَعُل يَفْعِلُ مهمل، وبابَ فعِل يَفْعِلُ محصور في نحو ثلاثين فعلاً ليس هذا منها، فلم يبقَ إلا فتحُ الماضي.

(*) بل لها سندٌ ظاهر؛ إذ الإشكال ليس في نفي عربيته أو إنكارِ أنه عاش في عصر الاحتجاج الأول كما سيذكره المحقق، وإنما الإشكال في مخالطتِه العجمَ بسبب إقامته ببلادهم كما ذكره المحقق نفسُه قبل قليل، وهم لا يَأخذون عن مِثله كما هو مَعروف. انظر: «الاقتراح» للسيوطي (ص٤٧ ـ ٤٨).

فإنْ قُلتَ: وكذلك تقولُ فيما تقدم: ذَلَّ بِالضَّرْبِ، وسَمِن بِكذا.

قلتُ: المجرُوران مفعولٌ لأجلِه، لا مَفعولٌ به(١).

[٣- المتعدِّي إلى واحد بنفسِه]

الثالث: ما يَتعدَّى لِواحد بنفسه دائماً، كأفعالِ الحواسِّ، نحوُ: «رأيتُ الهِلَالَ» و«شَمِمْتُ الطِّيبَ»، و«ذُقْتُ الطعامَ»، و«سَمِعْتُ الأذانَ»، و«لَمَسْتُ المرأةَ»، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الدخان: ٥٦]، ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ[1] ٱلنِّسَآءَ﴾[2] [النساء: ٤٣].

[٤- المتعدِّي إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجارّ]

الرابع: ما يتعدَّى إلى واحدٍ تارةً بِنفسه وتارةً بالجارِّ، كشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، تقولُ: «شَكَرْتُهُ» و«شَكَرْتُ لَهُ»، و«نَصَحْتُهُ» و«نَصَحْتُ لَهُ»، و«قَصَدْتُهُ» و«قَصَدْتُ لَهُ» و«قَصَدْتُ إليهِ»، قال الله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩ و٩٣].

[٥- المتعدِّي إلى واحد بنفسِه أحياناً]

الخامسُ: ما يَتعدَّى لِواحد بِنفسه تارةً ولا يتعدَّى أُخرى لا بِنفسه ولا بِالجار، وذلك نحوُ: فَغَرَ ـ بالفاء والغين المُعجَمة ـ وشَحَا ـ بِالشين المعجَمة والحاءِ المُهمَلة ـ تقولُ: «فَغَرَ فاهُ» و«شَحَاه» بمعنى فتَحه، و«فَغَرَ فُوهُ» وَ«شَحا فُوهُ» بمعنى انفتَح.

---

(١) حاصلُ هذا الاعتراض كالذي ذكَرناه في الاعتراض على النوع الأول، وحاصلُ الجواب عليه كالوجهِ الثاني من وجهَي الجواب على الاعتِراض السابق، والخلاصةُ أنَّ المراد بالمفعول: الذي يقعُ عليه فِعلُ الفاعل، وسواءٌ أكان وُقوعُه عليه مباشرةً أم بواسطة حرف الجر، فلا يدخُلُ فيه ما يتعدَّى إليه الفعلُ لِكونه سبباً وعِلةً لِحدوث هذا الفعل، بل هذا داخلٌ في المفعول لأجلِه.

---

(1) بالألف على وزن (فاعل) وإن كان تمثيلُه السابق إنما هو بـ(لمس) الثلاثي؛ فإن الغرض حاصلٌ بهما جميعاً.

(2) زاد في «شرح اللمحة» (٢/ ٦٧): وليس منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الجن: ٨]، بل المعنى: التمسنا خبرَها.

[٦- المتعدِّي إلى اثنَين]

السادس: ما يتعدَّى إلى اثنَين، وقسَّمتُه قِسمَين:

[أولاً: ما يتعدَّى إليهما أحياناً]

أحدُهما: ما يتعدَّى إليهما تارةً ولا يتعدَّى أُخرى، نحو: نَقَصَ، تقولُ: «نَقَصَ المالُ» و«نَقَصْتُ زيداً ديناراً» بِالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٤]، وأجاز بَعضُهم كونَ ﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولاً مُطلَقاً، أيْ: نَقْصاً ما.

[ثانياً: ما يتعدَّى إليهما دائماً، وأقسامه]

الثاني: ما يتعدَّى إليهما دائماً، وقَسَّمتُه ثلاثةَ أقسام:

أحدُها: ما ثاني مَفعولَيْه كمَفعولِ[1] شَكَرَ، كأَمَرَ واسْتَغْفَرَ، تقولُ: «أمرتُكَ الخَيْرَ» و«أمرتُكَ بِالخير»، وسيَأتي شرحُهما بعدُ.

والثاني: ما أولُ مَفعولَيْهِ فاعِلٌ في المعنى، نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً»، و«أعطيْتُهُ ديناراً»؛ فإِنَّ المفعولَ الأول لابِسٌ وآخِذٌ، فَفيه فاعِلِية مَعنويَّةٌ.

[أفعالُ القُلوب والتَّصيير]

الثالثُ: ما يتعدَّى لِمَفعولين أولُهما وثانِيهما مُبتدأ وخبرٌ في الأصل، وهو أفعالُ القلوب المذكورةُ قبلُ، وأفعالُ التَّصيير، وشاهدُ أفعالِ القلوب قولُه تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١]، ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقَدُوهم، وقولُ الشاعر:

---

(1) في بعض النُّسخ: «كثاني مفعول» وهو خطأ. قاله الجوجري (٢/ ٦٣٧).

١٧٨- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[1]

وقولُ الآخر:

١٧٩- زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ[2]

---

(١) ١٧٨- هذا بيت من البسيط، وقد نسَبه صاحب «المحكم» إلى رجل سماه أبا شَنْبَل الأعرابي، ونسَبه ابنُ هشام إلى تميم بن مُقبِل(*)، وليس في «ديوانه» ولا في زياداته، وهو مِن شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٧٢).

اللغة: «أحجو» أراد ههنا معنى أظنّ، «أخا ثقة» يُروى بتنوين أخاً ونصبِ ثقة؛ فهو من الوصف بالمصدر، نظير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾، ونظير قولهم: زيدٌ عدلٌ ورِضًى، وقول الخنساء:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ

ويُروى بإضافة «أخا» إلى «ثقة»، فأخا منصوبٌ بالألف نيابة عن الفتحة؛ لاستكماله شرطَ الإعراب بالحروف، «ألمت» نزَلت، «ملمات» جمع مُلِمَّة، وهي النازلةُ من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنتُ أظن أبا عمرو صديقاً يُركن إليه في الشدائد، ولكني عَلمت أنه مَذقُ الوداد؛ فقد طوَّحتْه طوائحُ الدهر فألفيته بعيداً عني، غيرَ آخِذ بِناصري.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضميرُ المتكلم اسمه، «أحجو» فعل مضارع، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، «أبا» مفعول أول لـ(أحجو)، وأبا مضاف و«عمرٍو» مضاف إليه، «أخا» مفعول ثانٍ لـ(أحجو)، ويُروى بالتنوينِ فهو منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، ويُروى من غير تنوينٍ فهو منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة، «ثقة» مَن رَوى أخاً بالتنوين نصَبه على أنه صفةٌ له، ومَن رَوى أخَا بغير تنوين خَفض ثقة بإضافة (أخا) إليه، «حتى» حرف غاية وجرّ، «ألمت» ألمَّ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «بنا» جار ومجرور متعلق بـ(ألم)، «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامِلُه (ألمَّ)، «مُلمات» فاعلُ (ألمَّ)، و(ألمَّ) مع ما بَعده في تأويل مصدر بـ(أن) محذوفة، وهذا المصدرُ مجرورٌ بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(أحجو).

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبَا عمرٍو أخا ثقة» حيث استَعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظنَّ، ونَصَب به مفعولَين: أحدهما «أبا عمرو»، والآخَرُ «أخا ثقة».

واعلم أن العينيَّ رحمه الله حكى أنه لم يَنقُلْ أحدٌ من النحاة أن «حجا يحجو» ينصبُ مَفعولين غيرَ ابن مالك رحمه الله تعالى، ثم تَبِعه مُقلِّدوه وشارِحو كلامه ومِنهم المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) ١٧٩- هذا صدرُ بيت من الخفيف من كلام أبي أُميَّةَ الحنفي، واسمُ أبي أمية أوسٌ، وعجزُ البيت=

(*) في «تخليص الشواهد» (ص٤٤١).

والأكثرُ تَعَدِّي زَعم إلى «أنْ»[1] أو «أَنَّ» وصِلَتِهما، نحوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧]، وقولِه:

١٨٠- وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا[١]

= قولُه:

إِنَّـمَـا الـشَّـيْـخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِـيـبَـا

والبيتُ من شواهد المؤلِّف في «أوضحه» (رقم ١٨٥)، وفي «شرح القطر» (رقم ٧٠)، والأشموني (رقم ٣١٩)(*).

الإعراب: «زعمتْني» زعم: فعلٌ ماض، والتاءُ للتأنيث، والنونُ لِلوقاية، والياءُ مفعول أوَّل، والفاعلُ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «شيخاً» مفعول ثانٍ لـ(زعم)، «ولستُ» الواو واوُ الحال، ليس: فعل ماض ناسخ، وتاء المتكلم اسمُه، «بشيخ» الباء حرف جر زائد، شيخ: خبر (ليس)، وجملةُ (ليس) واسمه وخبره في محل نصبِ حال، «إنما» أداةُ حصر، «الشيخ» مبتدأ، «مَن» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «يدبُّ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن)، والجملةُ لا محل لها صلةُ الموصول، «دبيبًا» مفعول مُطلَق مؤكد لِعامله وهو (يَدِبُّ).

الشاهد فيه: قوله: «زعمتْني شيخاً» حيث استعمل فيه «زَعَم» بمعنى ظَنَّ، ونَصب به مفعولَين: أحدهما ياء المتكلم، والثاني قولُه: «شيخاً»، وهو ظاهرٌ من الإعراب.

(١) ١٨٠- هذا صدر بيت من الطويل من قصيدةٍ طويلة تُعتبَر من مُنتخبات شعرِ كُثيِّر عزة، وعجُزُه قوله:

وَمَـنْ ذَا الَّـذِي يَـا عَـزُّ لَا يَـتَـغَـيَّـرُ؟

والبيتُ من شواهد المؤلف في «أوضحه» (١٧٦)، والأشموني (٢٢٠).

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، «زعمت» زعم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والتاءُ للتأنيث، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياءُ المتكلم اسمه، «تغيَّرتُ» فعل وفاعل، والجملةُ في محل رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) مع اسمه وخبره سدَّ مَسدَّ مفعولَي (زَعم)، =

---

(1) أي: المخفَّفة من الثقيلة.

(*) اللغة: «الزعم» قولٌ يَقترن به اعتقادٌ، ومذهبُ الأكثر أن يكون باطلاً، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٨]، وقد يكون صحيحاً، كقول أبي طالب يُخاطِب النبي ﷺ:

ودعـوتَـنـي وزعـمـتَ أنـك نـاصـحٌ ... ولـقـدْ صَـدقـتَ وكُـنـتَ ثَـمَّ أمِـيـنَـا

و«من يدبُّ» أراد: مَن يَدرج في المَشي رُويداً. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٢٩) و«التصريح» (١/ ٣٦١).

وقال:

١٨١ـ دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوُ فَاغْتَبِطْ فَـإِنَّ اغْـتِـبَـاطـاً بِـالـوَفَـاءِ حَـمِـيـدُ(١)

= «بعدها» بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(تغير)، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه، «ومَن» الواو للاستئناف، من: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «ذا» اسمُ إشارة خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «الذي» اسم موصول بدلٌ مِن اسم الإشارة، مبنيٌّ على السكون في محل رفع، «يا» حرفُ نداء، «عزّ» منادى مبني على الضم الملفوظ به ـ أو الضمّ الذي على الحرفِ المحذوف للترخيم ـ في محلّ نصب، وجملةُ النداء لا محلَّ لها مُعترضة بين الاسمِ الموصول وصِلَتِه، «لا» حرفُ نفي، «يتغيَّر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن) الموصولة، والجملةُ لا محلَّ لها صلةُ الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «زعمتُ أنّي تغيرتُ» حيث وَرد فيه زَعَم بمعنى ظنَّ، وتعدَّى إلى مفعولَيه بِواسطة (أنَّ) المؤكِّدة.

واعلم أن تعدِّيَ «زَعَم» إلى مفعولَيه بواسطة (أنْ) أو (أنَّ) كثير جدًّا، والشواهدُ عليه أكثرُ مِن أن يَضبِطَها الحصر، ومنها بيتُ الشاهد هذا، ومنها قولُ عُبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ بنِ مَسعود:

فَذُقْ هَـجْـرَهـا، قَـدْ كُـنْـتَ تَـزْعُـمُ أَنَّـهُ رَشـادٌ، أَلَا يـا رُبَّـمَـا كَـذَبَ الـزَّعْـمُ

وقد اختلف العلماءُ في تَعدِّي «زعم» إلى مفعولَيه بغيرِ (أنْ) أو (أنَّ)، فزعم الأزهريُّ أنه لا يجوزُ إلا في ضرورة الشعر، ولكنْ كثرة الشواهد عليه تؤيّد صحةَ جوازه من غير ضرورة(*)، ومن شواهده البيتُ السابق (١٧٩)، ومنها قولُ أبي ذُؤيب الهذلي:

فَإِنْ تَـزْعُـمِـينِي كُـنْـتُ أَجْـهَـلُ فِـيـكُـمُ فَـإِنِّي شَـرَيْـتُ الـحِـلْـمَ بَـعْـدَكِ بِـالـجَـهْـلِ

نعم، الأكثرُ في هذا الفعل أن يتعدَّى إلى مفعولَيه بِواسطةِ (أنْ) أو (أنَّ) المصدريَّتَين، ولكن تَعدِّيه بِدونهما لا يصلُ إلى درجةِ الضَّرورة.

(١) ١٨١ ـ هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبةٍ إلى قائل مُعين، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (١٧١)، وابن عقيل (١١٩)، والأشموني (٣٢٣).

اللغة: «دُرِيتَ» بالبناء للمجهول ـ من «دَرَى» إذا عَلِم، «عُرو» مرخم عُروةَ، وهو عَلَمٌ على رجل، «اغتبِط» أمرٌ من الاغتباط، وأراد به السرور.

الإعراب: «دريتَ» دُري: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائبُ فاعله، وهو المفعول الأول، «الوفيَّ» مفعول ثانٍ، وهو مضاف و«العهدِ» مضاف إليه(**)، «يا» حرف نداء، و«عرو»=

(*) إن كان يعني بالشواهد الكثيرة شواهدَ نثرية فكلامُه صحيح لا تعقيبَ عليه، وإن كان يعني بها شواهدَ شعرية ـ وهو الظاهر ـ فإن الكثرةَ لا تُعارضُ الضرورةَ كما لا يخفى.

(**) هذا على كونه مجروراً، وهو مُشبَّه بالمفعول به على كونه منصوباً، وفاعلٌ على كونه مرفوعاً، والتقدير على هذا الأخير: العهدُ منه، أو عهدُه. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٢٦).

والأكثرُ في دَرَى أن تتعدَّى إلى واحِد بالباءِ، تقول: «دَرَيْتُ بِكذا»، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]. وإنما تعدَّتْ إلى الكافِ والميم بواسطةِ هَمزةِ النَّقل، وقولُه:

١٨٢ـ فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا[(١)]

= منادًى مبني على الضم المذكور أو الموجودِ على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصبٍ، «فاغتبِط» الفاء حرف عطف(*)، اغتبِط: فعلُ أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «فإنَّ» الفاءُ حرفٌ دالٌّ على التعليل، إنَّ: حرف توكيد ونصب، «اغتِباطاً» اسمُ (إنَّ)، «بالوفاء» جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(اغتباط) (**)، «حميدُ» خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «دُريتَ الوفيَّ» حيث استَعمل فيه دَرَى بمعنَى عَلِم، ونَصب به مفعولَين؛ أولهما: تاءُ المخاطب الواقعةُ نائباً عن الفاعل، وثانيهما: قولُه: «الوفيَّ»، وقد ظَهَر هذا من الإعراب.

(١) ١٨٢- هذا بيت من المتقارب من كلام ابنِ هَمَّام السّلولي، وهو من شواهد المؤلِّف في «أوضحه» (رقم ١٧٤)، وابن عقيل (رقم ١٢٦)، والأشموني (رقم ٣٢٤).

اللغة: «أَجِرني» أصلُ معناه: اتخذني لك جاراً تَدفع عنه وتَحميه وتُغيثه، ثم استُعمل في لازمِ ذلك، فصار بمعنَى أَغِثْني مما نَزل بي، «أبا خالد» وقع في بعضِ الروايات: «أبا مالِك»، وقولُه: «هَبْني» مَعناه: اعتَقِدْني.

الإعراب: «قلتُ» فعل وفاعل، «أَجِرني» أَجِر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والنونُ للوقاية، والياء مفعولٌ به(***)، «أبا» منادًى بحرف نداءٍ محذوف، وأبا مضاف و«خالد» أو «مالك» مُضاف إليه، «وإلَّا» الواوُ لِلاستئناف، إنْ: شرطية جازمةٌ، لا: نافية، وفعلُ الشرط محذوفٌ تقديره: وإلَّا تُجرني، «فهبْني» الفاءُ واقعةٌ في جوابِ الشرط، هبْ: فعلُ أمر، وفاعله ضمير مستترٌ فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والنونُ للوقاية، والياءُ مفعول أول، «امرأً» مفعولٌ ثان لـ(هبْ)، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «هالكًا» صفة لقولِه: (امرأ).

الشاهد فيه: قوله: «فهَبني امرأً» حيث استَعمل هب بمعنَى اعتَقِد، ونصب به مفعولَين: أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قولُه: امرأً.

وهنا أمران يجبُ أن تَعلمها:

الأول: أن «هب» الذي يدلُّ على معنى اعتقِد فعلُ أمر جامد غير مُتصرف، فلم يَجئ منه ماضٍ ولا =

(*) الذي في شروح الشواهد أنها فصيحة، أي: داخلة على جواب شرط مقدر، تقديره: إن كنتَ كذلك فاغتَبِطْ.

(**) وعلَّقه العيني والفيومي بـ(حميد)، وما قاله المحقِّق هو الصواب.

(***) وجملة (أجرني) في موضع نصب مَقول القول.

أي: اعتَقِدْني، وقولُه:

١٨٣ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا(١)

= مضارع، فأما قولُك: وَهب يَهَبُ هَبْ، فمِن الهِبَة، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وقوله جلَّ شأنه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩]، وقوله عز وجل: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]؛ وأما وَهَبَ في نحوِ قولهم: وَهَبَني اللهُ فِداكَ، فبِمَعنى: جَعلني الله فِداكَ.

والثاني: أن الأكثرَ تعدِّي «هبْ» إلى مفعولَيه صراحةً كما في بيت الشاهد، وقد يَدخل على أن المؤكدة المصدرية، واختَلف العلماءُ في ذلك؛ فذهب الجرميُّ وابنُ سِيده والجوهري والحريري إلى أنه لحنٌ، وقال الأثباتُ مِن العلماء: ليس لحناً؛ لأنه واقعٌ في فصيحِ العربية، وقد رُوي من حديث عمر: «هَبْ أن أبانا كان حماراً».

ومِن شواهد تعدِّيه لاثنَين صريحين ـ غير بيت الشاهد الذي معنا ـ قولُ عقيبة بن هُبيرة الأسدي:

فَهَبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَاعاً يَزِيدُ أَمِيرُهَا وأَبُو يَزِيدِ

وجاء عليه قولُ الشاعر:

هَبُونِي أَغُضُّ إذا ما بَدَتْ وَأَمْنَعُ طَرْفِي فَلَا أَنْظُرُ

(١) ١٨٣- هذا صدرُ بيت من الطويل لِزياد بن سيار بن عمرو بنِ جابر، وكان قد خرج هو والنابغةُ الذبياني يُريدان الغزو، فرأى زيادٌ جرادةً، فقال: حربٌ ذات ألوان، فرجع، ومَضى النابغة لِطيته، وفيه يقولُ زيادٌ كلمةً منها البيت المستشهَدُ بِصدره، وعجزُ البيت قوله:

فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

والبيتُ من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٦٩)، وابن عقيل (رقم ١٢١)، والأشموني (رقم ٣٢٥).

اللغة: «تعلم» مَعناه هنا اعلم واستيقِن، «شفاء النفس» أراد به قضاءَ مَآربها وإذهابَ غَيظِها، «لطف» أراد به الرفقَ في الأمور والتأنِّي لها، «التحيُّل» أخذ الشيء بِحِيلة.

الإعراب: «تعلم» فعلُ أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «شفاء» مفعول أول، وشفاء مضاف و«النفسِ» مضاف إليه، «قهرَ» مفعول ثانٍ، وقهر مضاف و(عدو) مِن «عدوّها» مضاف إليه، وعدو مضاف وضمير الغائبة العائدُ إلى النفس مضاف إليه، «فبالِغ» الفاء حرف عطف، بالغ: فعل أمر، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «بِلطف، في التحيل» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بـ(بالغ)، «والمكر» معطوف على (التحيل).

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه تعلَّم ومعناه اعلَمْ، وقد نصب به مفعولَين: أولهما قوله: «شفاء النفس»، وثانيهما قوله: «قهرَ عَدوها».

والأكثَرُ في «تَعَلَّمْ» أنْ يَتعدَّى إلى «أنَّ» وصِلَتِها، كقولِه:

١٨٤- تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِي[(١)]

---

(١) ١٨٤- هذا صدرُ بيت من الطويل، وعجزُه قوله:

وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأخْذِ بِاليَدِ

وهذا بيتٌ من قصيدة طويلة لأنس بنِ زُنَيم الدِّيلِي، يقولها بعد فتح مكة، معتذراً لِرسول الله ﷺ مما كان عمرُو بن سالم الخُزاعي يقوله فيه وفي أصحابِه، وأولُها قوله:

أَنْتَ الذِي تُهدَى مَعَدٌّ بِأَمْرِهِ   بلِ اللهُ يَهْدِيهِمْ، وَقَالَ لَكَ: اشْهَدِ

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا   أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدِ

وانظرها في «سيرة ابن هشام» (٤-٤٦ بتحقيقنا).

الإعراب: «تعلم» فعل أمر بمعنى اعلَم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «رسول» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف و«الله» مضاف إليه، «أنك» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطَب اسمه، «مدركي» مدرك: خبر (أنَّ)، و(مدرك) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، و(أنَّ) مع اسمه وخبرِه في محل نصب سدَّ مسدَّ مَفعولي (تَعلَّم).

الشاهد فيه: قوله: «تعلم أنك مُدركي» حيث استعمل تعلَّم الذي بمعنى اعلَم، ونَصب به مفعولَين بواسطة (أنَّ) المؤكِّدة المصدرية، وهذا هو الأكثرُ في تعدي هذا الفعل.

ومِن شواهد المسألة قولُ مَعديكرب بن الحارث بن عَمرو بن حُجر آكلِ المرار:

تَعَلَّمْ أنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا   قَتِيلٌ بَيْنَ أحْجَارِ الكُلَابِ

وقولُ النابغة الذبياني يَردُّ على زياد بن سيَّار صاحبِ البيت السابق (رقم ١٨٣) ويُنكر عليه تَطيُّرَه:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إلَّا   عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقولُ أنس بن زنيم صاحبِ بيت الشاهد من نفس الكلمة التي منها الشاهدُ:

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ قَادِرٌ   عَلَى كُلِّ صَرْمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدِ

ومثلُ ذلك قولُ كعب بن زهير المزني:

وَقَالَتْ: تَعَلَّمْ أنَّ ما كَانَ بَيْنَنَا   إلَيْكَ أدَاءٌ، إنَّ عَهْدَكَ صَالِحُ

وقولُه: «إليك أداء» يُريد مُؤدى، فاستَعمل اسم المصدر وأراد به اسمَ المفعول.

ومثلُ قول كعب أيضاً:

وَقَالَتْ: تَعَلَّمْ أنَّ بَعْضَ حُمُوَّتِي   وَبَعْلِي غِضَابٌ كُلُّهُم لَكَ كَاشِحُ

ويتعدَّى هذا الفعلُ إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضاً، كقولِ الحارث بن وعلة:

فَتَعَلَّمِي أنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ

وشاهدُ أفعالِ التَّصيير[1] قولُه تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

[محترزات التقييدات السابقة]

واحترزتُ مِن ظنَّ بِمَعنى اتَّهم؛ فإنها تتعدَّى لِواحدٍ نحوُ قولِك: «عُدِمَ لي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيداً»، ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، أيْ: ما هُو بِمُتَّهَمٍ عَلى الغيبِ، وأما مَن قَرأ بِالضاد[2] فمَعناه: ما هو بِبَخيل، وكذلك عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]، ورأى مِن الرَّأيِ، كقولِك: «رَأى أبو حنيفةَ حِلَّ كذا، أو حُرمَتَهُ»، وحَجا بِمعنَى قَصَد نحوُ: «حَجَوْتُ بيتَ الله»، ومِن وَجدَ بمعنَى حَزِنَ أو حَقَدَ[3]؛ فإنهما لا يَتعدَّيان بِأنفُسِهما، بل تقولُ: «وجدتُ[4] عَلَى الميت» و«حَقدتُ عَلَى المُسيءِ»[5].

---

(1) المذكور منها في المتن خمسةٌ، وشاهد الفعل الخامس وهو تَخِذ قول الشاعر:

تَـخِـذتُ غُـراز إثْـرَهـم دلـيـلاً

ومثَّل له ابن مالك وغيرُه بقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيه أجراً﴾ [الكهف: ٧٧] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والظاهر أنه بمعنى أخذت كما قال البيضاوي وغيره.

(2) قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وبالضاد الباقون. «معجم القراءات» (١٠/ ٣٣٠).

(3) مصدرُ الأول: الوَجدُ، ومصدرُ الثاني: الموجِدة. وأما الوُجود فمصدر وجد مطلوبَه بمعنى: أدركه، ويقال: وجد الضالَّةَ وِجداناً، ووجدَ في الحُب وَجداً بالفتح، وفي المال وُجداً بِالضم، وفي الغِنى جِدةً بِكسر الجيم وتخفيفِ الدال المَفتوحة. هذا هو الأشهرُ في مصادر هذه الأفعال، وفيها أقوال أخرى كثيرة. انظر إن شئتَ: «التاج» (و ج د).

(4) كذا في الأصل، والذي في المخطوطات عندي: (حزنتُ)، وهو ما يقتضيه سياق كلام الشارح وإن لم يكن مناسباً، وهو الواقعُ أيضاً عند العدوي، وسيأتي كلامُه.

(5) قال العدوي (٢/ ١٩٦): المناسبُ أن يقول: (بل تقول: وجدتُ على الميت ووَجدتُ على المسيء)؛ لأنَّ الكلام في وَجد لا في نفس حَزِن وحَقَد. اهـ

[حالات أفعال القلوب]

ثم اعلَم أن لأفعال القلوبِ[1] ثلاثَ حالات: الإِعمالُ، والإِلغاءُ، والتَّعليقُ.

[أولاً: الإعمال]

فأمَّا الإعمالُ فهو نَصبُهَا المفعولَين، وهو واجبٌ إذا تقدَّمتْ عليهما[١] ولم يَأتِ بعدها مُعَلِّقٌ، نحوُ: «ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً»، وجائزٌ إذا توسَّطتْ بَينهما، نحو: «زيداً ظننتُ عالِماً»، أو تأخَّرتْ عنهما، نحوُ: «زَيداً عالِماً ظَننتُ».

[ثانياً: الإلغاء]

وأمَّا الإلغاءُ فهو: إبطالُ عَملِها إذا تَوسَّطَتْ أو تَأخَّرتْ؛ فتَقول: «زَيدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ» و«زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ»، والإلغاءُ مع التأخُّرِ أحسَنُ مِن الإعمال[2]، والإعمالُ مع التَّوَسُّطِ أحسَنُ مِن الإلغاء[3]، وقِيل: هما سِيَّانِ[4].

---

(١) هذا مذهبُ البصريين، وزعم عُلماء الكوفة أنه يجوزُ الإلغاء مع تقدم العامل وعدمِ ذكر مُعلق بعده، واستدلُّوا على ذلك بِقوله:

أَرْجُـو وآمُـلُ أَنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهـا ... وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْـنَـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ

والبصريونَ يجعلون هذا البيت إما مِن قَبيل الإلغاء؛ لأنَّ الفعل غيرُ واقع في أول الكلام بِسبب تقدم حرف النفي عليه، وزعمُوا أن مِن شرط وجوب الإعمال عندهم زيادةً على ما ذكر المؤلف ألا يتقدَّم على الفعل شيءٌ في الكلام؛ فشروطُ وجوب الإعمال عندهم ثلاثةٌ، وإما أن يكون البيت من قَبيل التعليق بتقدير لامِ الابتداء بين الفعل ومَعمولاته، والتقديرُ: وما إخالُ لَلَدينا منك تَنويلُ.

---

(1) أي: المُتصرفةِ كما قيَّد به سابقاً في المتن، احترازاً عن غير المتصرِّف منها وهو «هَبْ» و«تَعلَّمْ»؛ فإنهما مُلازمان لِصيغة الأمر كما تقدم، فلا يَدخُل فيهما الإلغاءُ. «الجوجري» (٢/ ٦٥٢).

(2) أي: لضعف العامل بالتأخر، وهذا متفقٌ عليه. «العدوي» (٢/ ١٩٧).

(3) لأن العامل اللفظيَّ أقوى من الابتداء. السابق.

(4) لأن ضعف العامل بالتوسط سوَّغ مقاومةَ الابتداء له، فلكل منهما مرجِّح. السابق.

[ثالثاً: التعليق]

وأمَّا التعليقُ فهو: إبطالُ عَملِها في اللَّفظ دون التَّقدِير؛ لاعتِراض ما لَهُ صدرُ الكلام بَينها وبين مَعمُولَيها[1]، وهو واحدٌ مِن أُمور عشرةٍ:

[المعلِّقاتُ عشرة]

أحدُها: لامُ الابتداء، نحو: «عَلِمْتُ لَزَيدٌ فاضِلٌ»، وقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثاني: لامُ جوابِ القَسَم، نحوُ: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» أيْ: عَلِمتُ - واللهِ - لَيَقومَنَّ زَيْدٌ، وقولِه:

١٨٥ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[1]

---

(١) ١٨٥- هذا بيت من الكامل من كلام لَبيد بن ربيعة العامري، وهو مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٧٨)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٧٣)، وفي «مغني اللبيب» (رقم ٦٥١)، وأنشده الأشموني في باب ظنَّ وأخواتها (رقم ٣٣٦).

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «علمت» فعل وفاعل، «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محلَّ له من الإعراب، «منيتي» منية: فاعل (تأتي)، وهو مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه، والجملةُ من الفعل وفاعله لا محل لها جوابُ القسم(*)، «إنَّ» حرف توكيد ونصب، «المنايا» اسم (إنَّ)، «لا» نافية، «تطيش» فعل مضارع، «سهامُها» سهام: فاعل (تطيش)، وسهام مضاف والضمير العائد إلى المنايَا مضاف إليه، وجملةُ الفِعل المنفي وفاعله في محل رفع خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «علمتُ لَتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن يَنصب مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر وهو علمت، قبل لامِ جواب القَسَم، فلما وقع ذلك الموقع عُلِّق عن العمل=

---

(١) ذكَر مثلَ هذا الكلام في «شرح القطر» (ص٣٢٢)، وكتبتُ عليه ما نصُّه: عبارته في «التوضيح» (٢/ ٦٠): «إبطال العمل لفظاً لا محلًّا لمجيء ما له صدر الكلام بعده»، وهي أحسن من التي هنا؛ لأن الذي هنا لا يأتي في نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾؛ إذ لم يُعترض بينها وبين معمولَيها بشيء، بل معمولها هو المانع.

(*) أما الجملة التي في محل نصب وسدَّت مسد مفعولي علمت فهي جملة القسم وجوابِه معاً. انظر: «حاشية الفيشي على شرح القطر» (ص٦٨)، و«الآلوسي» (١/ ٣٨٧).

الثالثُ: الاستفهامُ، سواءٌ كانَ بالحرف كقولِك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدارِ أمْ عَمْرٌو»، وقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، أو بِالاسم؛ سواءٌ كانَ الاسمُ مُبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، أو خَبراً، نحو: «عَلِمْتُ متى السَّفَرُ»، أو مُضافاً إليه المبتَدأُ، نحو: «عَلِمْتُ أبو مَن زَيدٌ»، أو الخبرُ، نحوُ: «عَلِمْتُ صَبيحةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ»، أو فَضْلَة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فـ«أيَّ» مَنصوب عَلَى المصدَر بِما بَعده، وتقديرُه: يَنقلِبُون أيَّ انقِلابٍ[1]، وليس مَنصوباً بِما قَبله؛ لأنَّ الاستِفهامَ له الصَّدْرُ، فلا يَعمَلُ فيه ما قَبله.

وهذه الأنواعُ كُلُّها داخلةٌ تحت قَوْلي: «استِفهام».

الرابع: «ما» النافيةُ، نحو: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥][2].

= في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لَنصب هذا الفعل مفعوليه(*)، فكان يقولُ: عَلمتُ مَنيَّتي آتيةً، مثلاً، ولكن وجود اللام منع مِن وجود هذا النصب في اللفظ، وهو موجودٌ في التقدير؛ فهذه الجملة لا محل لها باعتبارِ كونها جواباً للقَسَم، ولها محل نصب بِاعتبار كونها في مقام مفعولَي (عَلِمت)(**)، وهكذا حكمُ الفعل المعلَّق عن العمل في اللفظ: يكون محلُّ ما بعده نصباً بِاعتبار كونه واقعاً مَوقعَ مفعولَيه، وسيأتي مزيدُ بيان على ذلك في شرح الشاهد الآتي من كلام كُثَير بن عبد الرحمن (رقم ١٨٧) فانتظِره.

---

(1) أشار به إلى أن المنقلب مصدر ميمي بمعنى الانقلاب، كالممزق بمعنى التمزيق في قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩].

(2) هذان مثالان لـ«ما» الواقعةِ في غير جواب القَسم، ومثالُها واقعةً فيه: «علمتُ واللهِ ما زيدٌ قائمٌ».

(*) هذا غير مُتعين هنا؛ لِما قيل من أنه يحتمل أن يكون عَلم قد أُجري ـ لإفادته تحقيقَ الشيء وتوكيدَه ـ مُجرى القسم، فيخرج حينئذ عن طلب المفعولَين، ويُتلقَّى بما يُتلقى به القسَم، وعلى هذا يخرج البيت عن الدليل. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٥٣).

(**) هذا الذي قاله غيرُ دقيق، بل غيرُ صحيح؛ فإن جملةَ جواب القسم هي (لتأتين منيتي)، والجملة السادَّة مسدَّ المفعولين هي (والله لتأتين منيتي)، فهما جملتان، وليستا واحدةً حتى يقال: إن لها إعرابَين باعتبارَين. وانظر مثلاً: «التصريح» (١/ ٣٧١).

الخامسُ: «لا» النافيةُ في جوابِ القَسَمِ، نحوُ: «عَلِمْتُ واللهِ لا زَيْدٌ في الدارِ ولا عَمرٌو».

السادس: «إنِ» النافيةُ في جَوابِ القَسَم، نحوُ: «عَلِمْتُ واللهِ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» بِمعنَى: ما زَيْدٌ قائِمٌ.

السابعُ: «لَعلَّ» نحوُ: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ذكَره أبو عَلي في «التذكرة».

الثامنُ: «لو» الشرطيةُ، كقولِ الشاعِر:

١٨٦ـ وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ[1]

التاسع: «إنَّ» التي في خَبرها اللامُ، نحو: «عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقائِمٌ»، ذكَر ذلك جماعةٌ من المَغارِبة[1]، والظاهرُ أنَّ المُعَلِّقَ إنما هو اللامُ، لا «إنَّ»، إلا أنَّ ابنَ الخباز

---

(١) ١٨٦- هذا بيت من الطويل من كلام حاتِم الطائي الجوادِ المشهور، من قصيدة له يَعتبُ فيها على امرأته ماوِية، وكانت تأمُره بالإمساك وكف اليد عن العطاء، وانظر: ديوانه المطبوع في أوروبا (ص٣٩-٤٠)، والبيتُ من شواهد الأشموني (رقم ٢٣٧).

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، «عَلِم الأقوام» فعل وفاعل، «لو» حرف تعليق يدل على امتناعِ الجواب لامتناع الشرط، «أن» حرف توكيد ونصب، «حاتماً» اسم (أنَّ)، «أراد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى حاتم، وجملةُ الفعل وفاعله في محل رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) مع ما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لِفعل محذوف يقع شرطَ (لو) (*)، والتقدير: لو ثبت كونُ حاتم أراد(**) . . . إلخ، «ثراءَ» مفعول به لـ(أراد)، وثراء مضاف و«المال» مضاف إليه، «كان» فعل ماض ناقص، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، «وفرُ» اسم (كان)، وجملةُ (كان) واسمه وخبره لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لو).

الشاهد فيه: قوله: «عَلِم الأقوام . . . إلخ» حيث وقع الفعلُ الذي من شأنه أن ينصبَ مفعولين وهو عَلِم، قبل «لو» فعلَّقته عن العمل في لفظ الجملة، على نحوِ ما قرَّرناه في الشاهدِ السابق (ص٦١٢) الماضية.

---

(1) منهم أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ٢١١٤).

(*) هذا أحد ثلاثة مذاهبَ في هذا التركيب، وهو أشهرها وأحسنُها.

(**) الأولى: لو ثبتت إرادةُ حاتم . . . إلخ؛ لأن الكون إنما يُحتاج إليه إذا كان الخبر جامداً أو ظرفاً، وأما مع اشتقاقِه فلا.

حكى في بعضِ كُتُبِه أنه يَجُوز «عَلِمْتُ إنَّ زَيداً قائمٌ» بِالكسر مع عَدم اللام، وأنَّ ذَلك مذهبُ سِيبويه؛ فَعَلَى هذا المُعلِّقُ «إنَّ»(1).

العاشر: «كم» الخبَرية، نَصَّ عَلَى ذلك بَعضُهُمْ، وحَملَ عليه قولَه تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٣١﴾ [يس: ٣١]، وقَدَّر «كم» خَبريةً مَنصوبةً بِـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والجملةَ سادَّةً مسدَّ مَفعولي ﴿يَرَوْا﴾، و﴿أَنَّهُمْ﴾ بِتقدير بأنهم، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستِئْصال، وهذا الإعرابُ والمعنى صَحيحان، لكنْ لا يَتعيَّنُ خَبريةُ ﴿كَمْ﴾، بل يَجوز أن تكونَ استِفهاميةً، ويُؤيِّدُه(١) قراءةُ ابنِ مسعود: ﴿مَنْ أَهْلَكْنَا﴾، وجَوَّزَ الفراءُ انتصابَ ﴿كَمْ﴾ بِـ﴿يَرَوْا﴾، وهو سهوٌ؛ سواءٌ قُدرتْ خبريةً أو استِفهاميَّةً(٢)، وقال سيبويه: «أنَّ» ومَعمولاها بَدَلٌ مِن ﴿كَمْ﴾ وهذا مُشكِلٌ؛ لأنه إنْ قدَّر «كم» معمولةً لـ﴿يَرَوْا﴾ لَزِمَ ما أَوْرَدناه على الفراء مِن إخراجِ «كم» عن صَدْرِيَّتها، وإنْ قدَّرَها معمولةً لـ﴿أَهْلَكْنَا﴾ لَزم تَسلُّطُ أهلكنا عَلَى أنهم، [ولا يصحُّ أن يقالَ: أهلَكنا عَدَمَ الرُّجوع]، والذي يُصحِّحُ قولَه عِندي أنْ يكونَ مُرادُه أنها بدلٌ مِن «كم» وما بعدها، فإنَّ «يروا» مُسَلَّطةٌ في المعنى عَلَى «أنَّ» وصِلَتِها. فهذه جُملةُ المُعلِّقات.

[موضعُ الجملة المعلَّقِ عنها العاملُ]

والجملةُ المُعَلَّقُ عنها العاملُ في مَوضِع نصبٍ بِذلك المعلِّق(2)، حتى إنه يَجُوزُ لك أن تَعطفَ عَلَى محلِّها بِالنصب، قال كُثَير:

---

(١) إنما تؤيد قراءةُ ابن مسعود كونَ «كم» استفهاميةً فيما لو تعيَّنتْ «مَن» الواقعة في قراءة ابن مسعود موقعَ «كم» لأنْ تكونَ استفهامية، لكن ذلك لا يتعيَّن، بل يجوز أن تكون (مَن) موصولةً.

(٢) لأن «كم» تستوجبُ الصدارة؛ فلا يعملُ فيها ما قبلها، خبريةً كانت أو استفهامية.

---

(1) أي: لأنه لَما ثبت أنها المُعلقةُ عند فقدِ اللام، كانت هي المُعلِّقة مع وُجودها أيضاً.

(2) أي: لأن هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمونَ الجملة، فإذا امتنع عملُها في الجزءين رجعتْ إلى الأصل وهو محلُّ الجملة. «الآلوسي على شرح القطر» (١/ ٣٨٩).

١٨٧ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[١]

يُروى بِنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرةِ عَطفاً على محلِّ قولِه: «ما البُكى»[1]، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّي ذلك تَعليقاً؛ لأنَّ العامل مُلْغًى في اللفظ وعاملٌ في المحلِّ؛ فهو عاملٌ لا عاملٌ، فسُمِّي مُعَلَّقاً أخذاً مِن المرأة المُعلَّقة التي [هي] لا مُزَوَّجَةٌ ولا مُطَلَّقةٌ[2]، ولهذا قال

(١) ١٨٧- هذا بيت من الطويل من كلام كُثير بن عبد الرحمن، المعروف بكُثير عزة، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٨٨)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ٧٤)، وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨).

الإعراب: «ما» نافية، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، «قبل» ظرف زمان مَنصوب بـ(أدري)، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، «ما» اسم استفهام مبتدأ، «البُكى» خبر المبتدأ، وجملةُ هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بـ(أدري)، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لِتأكيد النفي، «مُوجعات» معطوف على محل جملة (ما البكى)، منصوبٌ بالكسرة نيابة عن الفتحة، و(موجعات) مضاف و«القلب» مضاف إليه، «حتى» حرف غايةٍ وجر، «تولت» تولى: فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، وقبل تولَّت (أنْ) مَصدرية محذوفة تُسبَك بمصدر يقع مجروراً بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(أدري).

الشاهد فيه: قوله: «أدري ما البُكى ولا موجعات»؛ فإنَّ أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصبَ مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر؛ وقوله: «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر؛ فكان حقُّ الفعل أن يعمل في لفظ أو محل المبتدأ والخبر النصب، لكنْ لَما كان المبتدأ اسمَ استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوزُ أن يعملَ فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر؛ لهذه الأسباب لم يَعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، وعَمِل في محلهما، والدليلُ على أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما قوله: «موجعات» بِالنصب بالكسرة، والمعطوفُ يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه كما هو معلومٌ لك؛ فيدلُّ نصب المعطوف على أنَّ المعطوف عليه منصوبٌ، ولَما لم يكن المعطوف عليه منصوباً لفظاً ولا تقديراً فإنَّا نَثِق بأنه منصوب محلًّا، وليس في هذا ما يَدعو إلى الإطالة بِالشرح والإيضاحِ، فافهَم.

(1) صرَّح بذلك أيضاً في «شرح القطر» (ص٣٢٥-٣٢٧)، وقال في «المغني» (ص٥٤٦): هكذا استدلَّ به ابنُ عصفور، ولك أن تدَّعيَ أن «البكا» مفعول، وأن «ما» زائدة .. إلخ كلامِه الذي ذكر فيه ثلاثَ تأويلات للبيت تُخرجه عن الاستشهاد المذكور.

(2) أي: لعدم تمكنها من زوجها، وعدمِ تمكنها من الزواج. «العدوي» (٢/ ٢٠٢).

ابنُ الخشَّاب[1]: لقد أجاد أَهْلُ هذه الصِّناعةِ في وضعِ هذا اللَّقَبِ لهذا المَعنى.

[تفصيلُ الكلام في «سمَّى» وما أشبهه]

وَلْنَشْرَحْ ما تقدَّم الوَعْدُ بِشَرحِه من الأفعال التي تَتعدَّى إلى مفعولَين أولُهما مُسَرَّحٌ دائماً أيْ: مُطْلَقٌ مِن قيدِ حَرفِ الجر، والثاني تارةً مُسَرَّحٌ منه وتارةً مُقَيَّدٌ بِهِ، وقد ذَكَرتُ مِنها في المُقَدِّمة عَشرةَ أفعالٍ.

[١- أمر]

أحدُها: «أَمَرَ»، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال الشاعر:

١٨٨ـ أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[2](1)

---

(١) ١٨٨- هذا بيت من البسيط، وقد نَسبه قوم إلى عَمرو بن مَعديكرب الزبيدي، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص١٧)، ومن شواهد «مغني اللبيب» في (فصل عقدته للتدريب في ما) (رقم ٥٣١ بتحقيقنا)، ومِن شواهد المبرد في «الكامل» (١/ ٢١)، ونَسبه إلى أعشى طرود، واسمه إياس بن عامِر.(*)

اللغة: «نشب»(**) النشب: المال الثابتُ كالضياع ونحوها، وكأنه أراد بالمالِ الذي ذكَره قبل ذلك الإبلَ خاصَّةً؛ لأنها غالبُ أموالِ العرب، (وانظر: شرح الشاهد رقم ٢٠٠) الآتي. =

---

(1) عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب، أبو محمد: أعلمُ مُعاصريه بالعربية، مِن أهل بغداد مولداً ووفاة، كان عارفاً بِعلوم الدين، مُطلعاً على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، ومُستهتَراً في حياته، من تَصانيفه: «شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة» في النحو، و«المرتجل في شرح الجمل للزجاجي» و«نقد المقامات الحريرية». توفي سنة ٥٦٧ هـ. «الأعلام» (٤/ ٦٧).

(2) وقع في بعض مخطوطات الكتاب بالسين المهملة: (وذا نَسبِ)، وانظر ما سأنقله لك عن «الخزانة» عند شرح (النَّشب).

(*) ونُسب البيت أيضاً ـ كما في «الخزانة» (١/ ٣٤٣) وغيرها ـ للعباس بن مرداس، ولِخُفاف بن ندبة، ولِزرعة ابن السائب، وهو في ديوانَي الأولَين.

(**) قال في «الخزانة» (١/ ٣٤١-٣٤٢): ورواه الهجري في «نوادره»: ذا نسَبِ بالسين المهملة، قال اللخمي وأبو الوليد الوقشي فيما كتَبه على «كامل المبرد»: هذا هو الصحيحُ؛ لأنه لا معنَى لإعادة ذِكر المال، وإنما يقولُ: تركتُك غَنيًّا حَسِيباً، يُخاطِب ابنه. اهـ

فجَمَع بين اللُّغتَين.

[٢- استَغفر]

الثاني: «اسْتَغْفَرَ»، قال الشاعرُ:

١٨٩ـ أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ... ذَنْبِي وَكُلُّ امْرِئٍ لَا شَكَّ مُؤْتَزِرُ(١)

= **الإعراب**: «أمرتك» فعل وفاعل ومفعول أول، «الخير» مفعول ثانٍ، وستَعرف كلاماً فيه، «فافعل» الفاء فاءُ الفصيحة(*)، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «ما» اسم موصول مفعول به لـ(افعَل)، مبنيٌّ على السكون في محل نصب، «أُمِرت» أمر: فعل ماض مبني للمجهول، وتاءُ المخاطب نائب فاعل، «به» جار ومجرور متعلق بـ(أمر)، وجملةُ الفعل ونائب فاعله لا محلَّ لها صلة الموصول، «فقد» الفاء حرف دالٌّ على التعليل، قد: حرف تحقيق، «تركتُك» فعل وفاعل ومفعول أول، «ذا» مفعول ثانٍ(**) لـ(ترك)، وذا مضاف و«مال» مضاف إليه، «وذا» الواو عاطفة، ذا: معطوفٌ على (ذا) السابق، وهو مضاف و«نَشب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أَمرتك الخير» وقوله: «أُمِرت به» فإنَّ العبارة الأُولى قد تعدَّى فيها الفعل الذي هو أمر إلى مفعولَين بِنفسه، وفي العبارة الثانية قد تعدَّى إلى الأول مِنهما بنفسه، وهو النائبُ عن الفاعل، وإلى الثاني بحرفِ الجر، والذي في كلام سيبويه والأعلَم رحمهما الله يدلُّ على أنهما يَعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدَّى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجر، ثم قد يُحذَف حرف الجر فيَصِل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه، فيدلُّ ذلك على أن النصب عندهما على نَزعِ الخافض، وأنه يُقتصَر فيه على المسموع، قال الأعلم: «أراد الشاعر: أمرتُك بِالخير، فحَذف ووَصَل الفعل ونصب، وسوَّغ الحذفَ والنصب أن الخير اسم فعل يَحسُن أن وما عملت فيه في موضعه، و(أنْ) يُحذف معها حرف الجر كثيراً، تقول: أمرتُك أن تفعل، تُريد بأن تفعل . . . فإن قُلتَ: أمرتُك بزيد، لم يجز أن تقول: أمرتُك زيداً، لِما بَيَّنتُ لك». اهـ، ويُريد بقوله: «اسم فعل» أنه اسمُ معنًى دالّ على الحدث.

(١) ١٨٩- هذا بيت من البسيط، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبة إلى قائل معين، وهو فيما يَظهر لي مِنْ عَمَلِ مَن لا يُحتَج بِقوله.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «الله» منصوب على=

(*) لعله أخذه من قول صاحب «الخزانة» (١/ ٣٤٠): والفاءُ الأُولى جواب شرط مقدَّر، أي: إنْ تَمتثِل فافعَل. اهـ قلتُ: والأظهرُ جعلُها سببيةً، أي: افعلْ ما أمرتُك به فإني إنما أمرتك بالخير لا بغيرِه.

(**) هذا على كون ترك بمعنى جعل، فإن كانت (تركتُك) بمعنى: خَلَّفتُك، كان (ذا مال) حالاً، كما تقولُ: تَركتُ زيداً وهو فَقيهُ البَلد. «الخزانة» (١/ ٣٤٠-٣٤١).

وقال الآخَرُ:

١٩٠ـ أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الـعِـبـادِ إِلَـيْـهِ الـوَجْـهُ والـعَـمَـلُ[1]

= التعظيم، وهو المفعولُ الأول، «من عَمدي» الجار والمجرور متعلق بـ(أستغفر)، وهو المفعولُ الثاني، و(عمد) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ومن خطئي» الواو عاطفةٌ، والجار والمجرور معطوفٌ على الجار والمجرور السابق، و(خطأ) مضاف، والياءُ التي هي ضمير المتكلم مضاف إليه، «ذنبي» ذنب: بدل من (عمد)، و(ذنب) مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه، «وكل» الواو واوُ الحال(*)، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«امرئ» مضاف إليه، «لا» نافيةٌ للجنس، «شكَّ» اسمُ (لا) مَبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا شكَّ موجودٌ، والجملةُ مِن (لا) واسمِها وخبرها لا محلَّ لها اعتراضِية بين المبتدأ وخبره، «مؤتَزر» خبرُ المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة(**).

الشاهد فيه: قوله: «أستغفرُ الله من عمدي» حيث عدَّى الفعل الذي هو (أستغفر) إلى مفعولَين، وعَدَّاه إلى الأول الذي هو لفظُ الجلالة بِنَفسه، وعدَّاه إلى الثاني بحرف الجر.

ولكن المؤلف نفسَه قد ذكر في «مغني اللبيب» أنَّ الحقَّ أن هذا الفعل ينصب المفعولَين بنفسه دائماً؛ لأن الفعل الثلاثي المجرَّد ـ وهو غفر ـ يَنصب مفعولاً، والسين والتاء الدالان على الطلب يَزيدانه مفعولاً، وقال: «وأما قولهم: استَغفرتُ الله من الذنب» فهو على تضمن معنى أَتُوب إليه منه». اهـ، فاعرِف ذلك وقِسْه بِما ذكَره ههنا.

(١) ١٩٠- هذا بيت من البسيط، ولم أجد أحداً نَسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص١٧)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٤٠٥)، والمؤلف في «أوضح المسالك» في باب التميز (رقم ٢٧٣)، وكذلك أنشَده ابنُ قُتيبة في «أدب الكاتب» (ص٥٢٠ بِتحقيقنا).(***)

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «الله» منصوبٌ على التعظيم، وهو المفعولُ الأول، «ذنباً» مفعول ثانٍ، «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع، «محصيه» محصِي: خبر (ليس) منصوب بالفتحة الظاهرة، و(محصي) مضاف، وضميرُ الغائب العائد إلى ذنب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى =

(*) ويجوز كونُها استئنافيةً.

(**) وجملة (وكل امرئ مؤتزر) في موضع نصب حال على إعرابه السابق.

(***) قال الجواليقي في «شرح أدب الكاتب» (ص٢٧٩): الإحصاء منتهى العدد، واشتقاقُه من الحصى، وأصلُه أنهم كانوا يَضعُون المعدود على الأرض فإذا نَفِد قالُوا: أحصَيْنا، أي: بَلَغْنا الحصَى، ثم قيل: أحصيتُ الشيءَ: إذا عددتُه. وقوله: «إليه الوجه» أي: القصدُ، «والعملُ» أي: وله العمل أي: العبادةُ.

[٣- اختار]

الثالثُ: «اختار»، قال الله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ[1] سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال الشاعرُ:

١٩١ـ وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ والبُكَى فَقُلْتُ: البُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي[(1)]

= مفعوله، وجملةُ (ليس) واسمه وخبره في محلٍّ نصب صفة لقوله: ذَنْباً، «رب» صفة لله[(*)]، ورب مضاف و«العبادِ» مضاف إليه، «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقدم، «الوجه» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال من لفظ الجلالة، «والعمل» معطوف على (الوجه).

الشاهد فيه: قوله: «أستغفر الله ذنباً» حيث نصب بـ(أستغفر) مفعولَين، وعدَّاه إليهما بدون توسّط حرف جر، على ما وضح لك من الإعراب.

قال الأعلم الشنتمري: «أراد من ذنب، فحذف الجار وأَوصل الفعل فنصب، والذنبُ ههنا اسم جِنس بمعنى الجمع، فلِذلك قال: لستُ مُحصِيَه». اهـ كلامه بحروفه، وهو رأي سيبويه، وشبَّهَه بقول المتلمّس:

آلَيْتُ حُبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

يُريد: حلفتُ على حب العراق لا أطعمُه أبدَ الدهر، فأما المؤلفُ فيرى هنا أن هذا الفعل له حالتان، وفي «مغني اللبيب» يَرى أن له حالةً واحدة على ما سبق في شرح الشاهد السابق (ص٦١٩) الماضية.

(١) ١٩١- هذا بيتٌ من الطويل، من قصيدة طويلةٍ لكثير بن عبد الرحمن، المعروفِ بِكُثَيِّر عَزة، وأولُ هذه القصيدة قولُه:

أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى، أَجَدَّ رَحِيلِي وَآذَنَ أَصْحَابِي غَداً بِقُفُولِ

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعل، «نأت» نأى: فعل ماض، والتاءُ علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «فاختر» الفاء حرفٌ دالٌّ على التفريع، اختر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وله مفعول محذوف، «مِن الصبر» جار ومجرور متعلق بـ(اختر)، وتقدير الكلام: فاختَر من الصبر والبكى واحداً، أو فاختَر ما يُريحك منهما، ونحو ذلك[(**)]، «فقلت» الفاء حرف عطف، وقلت: فعل وفاعل، «البكى» مبتدأ، «أشفى» خبر المبتدأ، =

(1) اختار في «المغني» أن (مِن) محذوفة، والتقدير: من قومِه.

(*) ويجوز كونُه بدلاً منه. وجوَّز الفيومي (ص٢٣٣) كونَه خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هو ربُّ العباد، وجوَّزه العيني أيضاً وزاد (٣/ ١١٨١): أو أنتَ رَبُّ العباد، ومثلُه يَفتقر إلى الرواية.

(**) وجملةُ (نأت . . . إلخ) في موضع نصب مَقول القول.

أي: اخْتَرَ مِن الصَّبر والبُكى أَحَدَهُما.

[٤- كنَى]

الرابع: «كَنَى» بتخفيفِ النون[1]، تقولُ: «كَنَيْتُه أبَا عَبْدِ اللهِ»، و«بِأبي عَبْدِ اللهِ»، ويقالُ أيضاً: «كَنَوتُهُ»، قال:

١٩٢- هِيَ الخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطِّلَا كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَةِ[1]

= «إذن» حرف جواب وجزاء لا عملَ له، «الغليلي» الجار والمجرور متعلق بـ(أشفى)، و(غليل) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه(*).

الشاهد فيه: قوله: «فاختَر من الصبر والبكى» حيث عدَّى الفعل الذي هو قوله: اختر إلى مفعولين: أحدهما محذوف يَصلُ إليه الفعل بنفسه، وثانيهما مذكور، وقد وَصل الفعل إليه بحرف الجر، وذلك في قوله: «فاختر من الصبر والبكى»، وتقديرُ الكلام: اختَر من الصبر والبكى أحدَهما.

(١) ١٩٢- هذا بيت من المتقارب من كلام عَبِيد بن الأبرص، وهو بيت مُفرَد، قاله للنعمان بن المنذر، وكان قد قَدِم عليه يومَ بُؤسه، وكان للنعمان يومان: يومُ نعيم يُعطي فيه كلَّ مَن وفد عليه ويَحْبُوه، ويومُ بؤس يَقتل فيه كلَّ وافد إليه، واعلم أن أصل الرواية في هذا البيت هكذا:

هِيَ الخَمْرُ تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَةِ

وهو على ذلك مختل الوزن، وقد قالوا: إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدرُه: هي الخمر يكنونها بالطلاء، وقد أصلَحه الجواليقي في «شرح أدب الكاتب» فجَعله: هي الخمرُ تُكنى بِأُمِّ الطلاء، ووَقع في «المزهر» (١/ ٥٠٨) تصحيحُه هكذا: هي الخمرُ حقًّا وتُكْنَى الطلا، ووقع في «اللسان» (ط ل ا) تصحيحُه كتصحيح الخليل هكذا: هي الخمر يَكنونها بالطلا، وفيه أيضاً (ج ع د) تصحيحه بوجه آخَر هكذا: وقالوا: هي الخمر تُكنى الطلاء، والذي في إنشاد المؤلف إصلاحٌ آخَرُ لِلبيت قريب من الذي وقع في «المزهر»، ولَنا كلام في هذا الإصلاح ذكرناه في شرحِنا على «أدب الكاتب» (ص١٧٦ بتحقيقنا) فارجِع إليه إن شِئتَ.

الإعراب: «هي» ضمير منفصل مبتدأ، «الخمر» خبر المبتدأ، «لا شك» لا: نافية للجنس، شك: اسم (لا)، مبنيٌّ على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا شك موجودٌ، وجملةُ (لا) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها مُعترضة بين الموصوف الذي هو الخمر =

---

(١) و«كنَّى» بتشديدها مثلُه، فلا وجهَ للاقتصار على التخفيف. انظر مثلاً: «الصحاح» (ك ن ي).

(*) وجملةُ (البكى أشفى) مَقول القول.

وقال:

١٩٣- وَكِتْمَانُها تُكْنَى[1] بِأُمِّ فُلَانِ[1]

= وصفتِه[*] التي هي جملةُ (تكنى) ومفعولَيه، «تكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «الطّلا» مفعول ثانٍ لـ(تُكنى)، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، وجملةُ الفعل ومفعولَيه في محل رفع صفة[**] للخمر؛ لأنه اسمٌ محلى بـ(أل) الجِنسية، فهو شبيهٌ بِالنكرة في معناه، والجُمَلُ بعد النكرة أو ما يُشبِه النكرة تكون صفات، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، ما: كافة، «الذئب» مبتدأ، «يكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الذئب هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، «أبا» مفعول ثانٍ، وأبا مضاف و«جعدة» مضاف إليه، وجملةُ (يُكنى) ومفعوليه في محلِّ رفع خبر المبتدأ الذي هو الذئب.

الشاهد فيه: قوله: «تكنى الطلاء» وقوله: «يكنى أبا جعدة»، حيث عدَّى الفعل في الموضعَين ـ الذي هو قوله: يكنى ـ إلى مفعولَين من غير أن يُوسَّط بينه وبين أحدهما حرفَ الجر، وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما، وثانيهما الاسم الظاهر بعد كل منهما، وهذا ظاهرٌ من الإعراب.

ولنا على البيت في رواية المؤلف ومَن تَبِعه ملاحظة، خلاصتها أن قوله: «الطلا» ليس كنيةً بِحسَب الظاهر؛ لأنها لم تُصدَّر بأب ولا أم، فأمَّا مَن رواه: «تكنى بأم الطلا» فأمره ظاهر.

(١) ١٩٣- هذا نصفُ بيت من المتقارب[***]، ولم أجد أحداً ذَكر لهذا الشاهد تكملةً أو نسبةً إلى قائل معين[****]. =

---

(1) كذا في الأصل، وعليها إعراب الشيخ، وهو كذلك في بعض النسخ الخطية، ووقع في أكثرها (أكني)، وهو الواقع في «شرح التسهيل» وغيره، وسيأتي مزيدُ كلام عليه.

(*) أي: «أو حالِه» كما سيأتي.

(**) يجوز أيضاً كونها في محل نصب حال، والعلة التي سيذكرها بعدُ إنما تُنتج الجواز لا الوجوب، خلافاً لِما قد يَتبادر من عبارته. وانظر: «المغني» للمصنف.

(***) الصواب من الطويل.

(****) صدرُ البيت كما أنشده ابنُ مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١١٣):

لَقَدْ طَالَ عَنْ دَهْمَاءَ لَدِّي وعِذْرَتِي

ونَسبه لتميم العجلاني، ومثلُه في «التذييل والتكميل» (١١/ ٧٦) و«تمهيد القواعد» (٦/ ٢٨٣٦)، وتميم المذكور هو ابنُ مقبل، والبيتُ في «ديوانه» (ص٢٤٢). ودهماء: امرأةُ تميم في الجاهلية قبل إسلامه، وكانت تحت أبيه، فتزوجها على عادة العرب في تزوج الرجل امرأة أبيه في الجاهلية، فلمَّا أسلم فرَّق الإسلام بينهما، ولكنه ظلَّ يحنُّ إليها.

[٥- سمَّى]

الخامس: «سَمَّى»، تقول: «سَمَّيْتُهُ زَيداً» و«سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ»، قال:

١٩٤- وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ   لِأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ فِي النَّاسِ مِنْ بُدِّ[1]

= **الإعراب**(*): «كتمانها» كتمان: مبتدأ، وكتمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «تكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي نائب فاعل، وهو المفعول الأول، «بأم» جار ومجرور متعلق بـ(تكنى)، وهو المفعول الثاني، و(أم) مضاف، و«فلان» مضافٌ إليه، وجملة (تكنى) ومفعولَيه في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «تكنى بأم فلان» حيث عدَّى الفعل الذي هو قوله: (تكنى) إلى مفعولين: أحدهما وصل إليه بنفسه، وهو الضمير المستتر الذي هو نائب الفاعل، وثانيهما وَصل إليه بحرف الجر.

ومثلُ هذا الشاهد قول الراجز:

راهِبَــةٌ تُــكْــنَــى بِــأُمِّ الــخَــيْــرِ

(١) ١٩٤- هذا بيت من الطويل، ولم أقفْ على نسبةِ هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «ليحيا» أراد: لِتَطول به الحياة، «لأمر قضاه الله» أراد به الموت، وأصلُ معنى هذا البيت من قولهم: لكل مسمًّى من اسمه نصيب، يريد أنه سمَّاه يحيى ليكونَ له من اسمه نصيبٌ فيَطول به العمرُ، ولكن الموت عاجَله.

الإعراب: «سميته» فعل وفاعل ومفعول أول، «يحيى» مفعول ثانٍ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع مِن ظهورها التعذر، «ليحيا» اللام لامُ التعليل، يحيا: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن المضمَرة جوازاً بعد لام التعليل، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى يحيى =

(*) هذا الإعرابُ مبنيٌّ على الرواية التي وقعت للشيخ رحمه الله، وهو غيرُ ظاهرِ المعنى بسبب جعله الفعل (تُكنى) بالتاء وإعرابِ الجملة خبرَ المبتدأ، والذي في المصادر الأخرى: (أكني)، وضبَطه العدوي (٢/ ٢٠٣): (أُكنى) بالبناء للمفعول، وعلى كل فالظاهر والذي يَقتضيه سياقُ البيت أن يكون (كتمانها) معطوفاً على (لَدّي)، أي: طال كتمانها، وجملة أكني ـ بالبناء للفاعل ـ حال، أي: طال كتماني لاسمها مكنِّياً عنها بأم فلان، لكنْ لا شاهدَ حينئذٍ لما أراده الشارح لاحتمال كونِ الباء للآلة، وأما جملة أُكنى ـ بالبناء للمفعول- ففي موضع نصب مَقول القول الواقع حالاً، أي: طال كتمانُها لاسمها قائلةً: أُكنى بأم فلان، وهذا وإنْ وافق كلامَ الشارح وصلح للاستدلال يَأباه معنى البيت؛ لأن كلامَ ابن مقبل في امرأته دهماءَ المعروفةِ له، لا في امرأة أخرى تكتُمُ اسمها عنه وتتكنَّى.

هذا ما ظَهر لي في هذا المقام المشكِل، والله تعالى أعلم.

[٦- دعا]

السادسُ: دَعا بِمَعنى سَمَّى[١]، تقولُ: «دَعَوْتُهُ بِزَيدٍ»، وقال الشاعرُ:

١٩٥ـ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ... أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[٢]

= العلم(*)، «فلم» الفاءُ حرف عطف، لم: حرفُ نفي وجزم وقلب، «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، «لأمر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (يكن) تقدَّم على اسمه، «قَضاه الله» قضى: فعل ماض، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به، ولفظُ الجلالة فاعل، والجملةُ من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لـ(أمر)، «من» حرف جر زائد، «بُدٌّ» اسم (يكن) مرفوع بضمة مقدَّرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «سميته يحيى» حيث عدَّى الفعل الذي هو سمَّى إلى مفعولَين صراحة: أولهما الضمير المتصل، وثانيهما قوله: يَحيى، وهو عَلَم.

(١) احترز المصنف بقوله: «بمعنى سمى» عن «دعا» التي بمعنى نادَى، كما سنُسمِعك في عبارة سيبويه آخِرَ شرحِ الشاهد الآتي (١٩٥).

(٢) ١٩٥- هذا بيت من الطويل مِن كلام عبد الرحمن بن الحكم، مِن كلمة يُشبِّب فيها بامرأةِ أخيه مروان بن الحكم.(**)

الإعراب: «دعتني» دعا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء مفعولٌ أول، «أخاها» أخا: مفعول ثانٍ لـ(دعا)، وأخا مضاف وضمير الغائبة العائدُ إلى أم عمرو مضاف إليه، «أم» فاعل (دعا)، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه، «ولم» الواو واو الحال، لم: حرفُ نفي وجزم وقلب، «أكن» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «أخاها» أخا: خبر (أكن)، وأخا مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة (أكن) واسمه وخبره في محل نصب حال، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرفُ نفي وجزم وقلب، «أرضع»=

(*) والمصدر المنسبك من «أنْ» وما بعدها مجرور بلام التعليل، والتقدير: لِحياته، والجار والمجرور متعلق بـ(سمَّى).

(**) وبعد الشاهد قوله:

دَعَتْني أخاها بعدَما كان بَينَنا ... مِنَ الأمرِ ما لا يَفعَلُ الأخَوانِ

وبهذا يتَّضح المعنى. و«اللبان»: مصدرُ لابَنه، أي: شارَكه في شُرب اللبن، قاله الحريري في «درة الغواص» (ص٥٧٥)، وفي «إصلاح المنطق» (ص٢٩٧) و«تاج العروس» (ل ب ن) وغيرهما: تقول: هو أخوه بِلِبان أمه، ولا تَقل: بِلَبَنِ أمه، إنما اللبنُ الذي يُشرَب من ناقةٍ أو شاةٍ أو غيرِهما من البهائم. اهـ

[٧- صدَق]

السابع: «صَدَقَ» ـ بتخفيف الدال ـ نحوُ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿ثُمَّ صَدَقْنَـٰهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾ [الأنبياء: ٩]، وتقولُ: صَدَقْتُهُ في الوَعدِ.

[٨- زوَّج]

الثامنُ: «زَوَّجَ»، تقولُ: «زَوَّجْتُهُ هِنداً، وبِهِندٍ»، قال الله تعالى: ﴿زَوَّجْنَـٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال: ﴿وَزَوَّجْنَـٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾(1) [الدخان: ٥٤].

= فعل مضارع(*) مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، (**) «بِلبان» جار ومجرور متعلق بـ(أرضع)، وجملةُ (أرضع) وفاعلِه في محل نصب بالعطف على جملةِ الحال السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «دعتني أخاها» حيث عدَّى الفعل الذي هو دَعا إلى مفعولَين مِن غير توسط حرف جرٍّ بينه وبين أحدهما؛ فأما أولُ المفعولين فهو ياء المتكلم في «دعتني»، وأمَّا الثاني فهو قوله: «أخاها»، وذلك ظاهرٌ مِن الإعراب بأدنى تأمل.

ودعا ههنا بمعنى سمى، فكأنها سَمَّتْه أخاها، ونظيرُ ذلك قول الآخر:

وَإِذَا دَعَـوْنَـكَ عَـمَّـهُـنَّ فَـإِنَّـهُ ... نَـسَـبٌ يَـزِيـدُكَ عِـنْـدَهُـنَّ خَـبَـالَا

فإن كانت دعا بمعنى نادى تعدَّتْ إلى واحد، قال سيبويه في باب «الفاعل الذي يتعدَّاه فِعله إلى مفعولين» (ج١ ص١٦): «ودعوته زيداً، إذا أردتَ دعوته التي تجري مَجرَى سميته، وإن عنيتَ الدعاء إلى أمر لم يُجاوِز مفعولاً واحداً». اهـ.

ومِن مجيء «دعا» بمعنى نادى ما يُنسَب لأمير المؤمنين علي بنِ أبي طالب:

لَـمَّـا رَأَيْـتُ الأَمْـرَ أَمْـراً مُـنْـكَـراً ... أَجَّـجْـتُ نَـارِي ودَعَـوْتُ قَـنْـبَـرَا

---

(1) وقيل: معنى الآية: قَرنَّاهم بِهنَّ؛ لأنَّ الجنة ليس فيها تكليفٌ، فلا عقدَ ولا تَزويجَ بِالمعنى المشهور، وقال يونسُ بنُ حَبيب: تقول العرب: زوَّجتُه امرأةً وتَزوجتُ امرأةً، وليس من كلام العرب: تَزوَّجتُ بِامرأةٍ. اهـ وقال الفراء: تزوَّجتُ بامرأة لغةٌ في أزدِ شَنوءة. انظر: «تفسير القرطبي» (١٧/ ٦٥) و«روح المعاني» (١٣/ ١٣٣).

(*) الظاهر أنه مبني للمجهول ليصحَّ المعنى وتعلُّقُ الجار بعده به.

(**) و«لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (لبان) متقدم عليه.

[٩ و١٠- كالَ ووَزن]

التاسعُ والعاشر: «كَالَ، وَوَزَنَ»، تقولُ: «كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ» و«كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ»، وَ«وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ» وَ«وَزَنْتُ زَيْداً مَالَهُ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [**المطففين**: ٣]، والمفعول الأولُ فِيهما محذوفٌ(1).

[٧- المتعدِّي إلى ثلاثة]

السابعُ: ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ، وهو سَبعةٌ:

أحدُها: «أَعْلَمَ» المنقولةُ بِالهمزة مِن «عَلِمَ» المتعدِّيَة لاثنَين، تقولُ: «أَعْلَمْتُ زَيداً عَمْراً فاضِلاً».

الثاني: «أَرى» المنقولةُ بِالهمزة مِن «رَأَى» المتعدِّيةِ لاثنَين، نحوُ: «أَرَيْتُ زَيداً عمراً فاضِلاً» بِمَعنى أعلمتُه، قال اللهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [**البقرة**: ١٦٧]، فالهاءُ والميم مَفعولٌ أولُ، و﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ مفعولٌ ثانٍ، و﴿حَسَرَٰتٍ﴾ مفعولٌ ثالثٌ(2).

والبَواقِي: ما ضُمِّنَ معنَى أعلَم وأرَى المذكُورتَين مِن «أَنبَأ» و«نَبَّأ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّر» و«حَدَّث»، تقولُ: أنبأتُ زَيداً عمراً فاضِلاً، [بمعنَى أعلمتُه]، وكذلك تَفعَلُ في البَواقي.

وإنما أَصلُ هذه الخمسةِ أَنْ تَتعدَّى لاثنَين: إلى الأولِ بِنَفسها وإلى الثاني بِالباء أو عَنْ، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [**البقرة**: ٣٣]، ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [**الأنعام**: ١٤٣]، ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [**الحجر**: ٥١]، وقد يُحذَفُ الحرفُ نحوُ: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [**التحريم**: ٣].

---

(1) في المسألة كلامٌ يُطلب من «شرح الجوجري» (٢/ ٦٣٨-٦٣٩) وغيره.

(2) قال في «التصريح» (١/ ٣٨٦) بعد ذِكر هذا الإعراب: قاله الزمخشري، وهو مبنيٌّ على أن الأعمال لا تُجسَّم، فلا تُدرَك بحاسَّة البصر، قال الموضح في «حواشِيه»: وهذا قولُ المعتزلة، وأمَّا أهلُ السنة فيَعتقدون أن الأعمال تُجسَّم وتُوزَن حقيقةً، فـ«يُري» على هذا بَصرية، و«حسرات» حال، والمعتزلةُ يَقولون: عِلميَّة، و«حسرات» مفعول ثالث، والذي أجازُوه مُمكن عندنا؛ فإنهم إذا أبصرُوها حسراتٍ فقد عَلِمُوها كذلك، والذي نَقوله نحن مُمتنِعٌ عندهم. اهـ

[مسألتان من باب ظنَّ]

ثم قُلتُ: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ «ظَنَّ»، وَلَا غَيْرِ الأَوَّلِ فِي بَابِ «أَعْلَمَ وَأَرَى»، إِلَّا لِدَلِيلٍ.

وَبَنُو سُلَيْم[1] يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ القَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ[2] بِصِيغَةِ «تَقُولُ» بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ مَجْرُورٍ[3].

وأقولُ: ذكَرتُ في هذا الموضع مَسألتَين مُتَمِّمَتَين لهذا البابِ:

[١- حذفُ المفعولين أو أحدِهما لِدليل]

إحداهما: أنه يَجوزُ حذفُ المفعولَين أو أحدِهما لِدليلٍ، ويَمتنِعُ ذلك لِغير دَليل[4]، مثالُ حَذفِهما للدليلِ قولُه تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢ و٧٤] أي: تزعمُونهم شركاءَ، كذا قَدَّرُوا، والأحسَنُ عِندي أن يُقدَّرَ: أَنهم شَركاءُ، وتكونُ أَنَّ وصِلَتُها سادَّةً مَسَدَّهما؛ بِدَليل ظُهورِ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾[(١)].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٤ ـ وقد تلا المؤلفُ هذه الآية للاحتجاج على النحاة الذين قدروا المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ بقولهم: تزعمونهم شركاء، وتلخيصُ احتجاجه عليهم أن تقديرَه خير من تقديرهم، لِوجهين؛ الوجه الأول: أنهم عدَّوْا «زعم» إلى مفعوليها بنفسها، مع أن الكثير تعدِّي هذا الفعل إلى مفعولَيه بواسطة (أنَّ) المؤكدة وصلتها، على ما سبق بيانه قريباً (انظر: شرح الشاهد رقم ١٨٠)، والوجه الثاني: أن القرآنَ قد جَرى أسلوبه على ذلك؛ فالأوفَقُ لِنظمه أن يُقدَّر في مكانِ الحذف ما جرتْ عادته بذكره في الموطن الملائم.

---

(1) قال العدوي (٢/ ٢٠٥): يُوجد في بعض النسخ تأخيرُه إلى هنا، وفي بَعضها ذِكرُه بعد «كم» الخبريَّة.

(2) أي: الجوازَ. «العدوي» (٢/ ٢٠٥). قلتُ: أو الإجراءَ.

(3) قوله: (أو مجرور) ساقط من أكثر النسخ، وذكر الجوجري (٢/ ٦٦٦) أن المصنفَ (لم يَذكر المجرور؛ لأنه في مَعنى الظرف؛ إذ هما أخوان). اهـ قال محققه (٢/ ٦٦٣): والحقُّ أنه قد ذَكره، لكنه ساقطٌ مِن نُسخة الشارح. اهـ وهذا الحق مبنيٌّ على ما في نُسخة الشيخ محيي الدين، وهو غيرُ كافٍ، ولا سيَّما أن المصنف لم يمثل للمجرور في الشرح على الراجح كما سيأتي.

(4) يسمى الحذفُ لدليل بالاختصار، ولغير دليل بالاقتصار. انظر: «توضيح المقاصد» (١/ ٥٦٦).

ومثالُ حذفِ أحدِهما لِلدَّليل وبقاءِ الآخرِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، أيْ: بُخْلَهم هو خيراً لهم، فحَذف المفعولَ الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعولَ الثاني، وقال عَنترةُ:

١٩٦- وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ(١)

أي: فلا تَظنِّي غيرَه واقعاً، أو كائناً، فحذفَ المفعول الثاني.

[إذا انتفى الدليلُ امتنع الحذفُ]

ولا يَجوز لك أن تقول: «عَلِمتُ» أو «ظننتُ» مُقتصراً عليه مِن غير دليلٍ علَى الأصحِّ، ولا أنْ تقولَ: «عَلِمتُ زيداً» ولا «عَلِمتُ قائماً» وتَترُكَ المفعولَ الأول في هذا

(١) ١٩٦- هذا بيت من الكامل من كلام عنترةَ بن شَدَّاد العَبْسي، أحدِ فرسان العرب وشعرائهم المجيدين في الجاهلية، والبيتُ من معلقة له مشهورة، وقد أنشدَه المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٩٢)، وابن عقيل (رقم ١٣٤)، والأشموني (رقم ٤٣١).

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، والمقسَم به محذوف، واللام واقعةٌ في جواب القَسَم(*)، قد: حرف تحقيق، «نزلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب القَسَم، «فلا» ناهية(**)، «تظني» فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامةُ جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله، «غيره» غير: مفعول أول لـ(تظنّ)، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، والمفعول الثاني لـ(تظنّ) محذوف(***)، «مني» جار ومجرور متعلق بـ(نزلت)، «بمنزلة» جار ومجرور متعلق بـ(نزلت) أيضاً، ومنزلة مضاف و«المحب» مضاف إليه، «المكرم» صفة لِلمُحب.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تَظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لـ(تظن) اختِصاراً، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلتِ فلا تَظنّي غيرَه واقعاً، وذلك الحذفُ جائز، خلافاً لابن مَلْكون.

(*) أعربها رحمه الله على الصواب هنا خلافاً لِما يفعله عادةً من جعلِ اللام مُوطئةً للقَسم.

(**) أي: (لا) ناهية، وأما الفاء قبلها فسببيَّةٌ.

(***) قال البغدادي (٣/ ٢٢٨): وقولُه: (فلا تَظني غيرَه) جُملة معترضة بين المجرور ومُتعلَّقه، فإنَّ (مني) مُتعلق بـ(نزلت)، ولقد خَبط هنا خبطاً فاحشاً شارحُ شواهد «الألفية» في قوله: الواوُ لِلقسم، وجوابُ القسم قولُه: فلا تَظني غيرَه، ثم قال: قولُه: (فلا تَظنّي) نهيٌ مُعترض بين الجارّ والمجرور ومُتعلَّقه . . . هذا كلامُه، ولا يَقع في مِثله أصاغرُ الطَّلبة. اهـ

المثال والمفعولَ الثانيَ في الذي قَبله مِن غير دَليلٍ عليهما؛ أجمَعُوا على ذلك[1].

[٢- خلافُ العرب في إجراء القول مُجرى الظن]

الثانيةُ: أنَّ العربَ اختَلفُوا في إجراء القَول مُجْرَى الظنِّ في نصبِ المفعولَين على لُغتَين:

فبَنُو سُلَيم[2] يُجِيزون[3] ذلك مُطلَقاً؛ فيُجيزُون أن تقولَ: «قُلْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً»[4].

وغيرُهم يُوجِب الحكايةَ فيَقول: «قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، ولا يُجِيزُ إجراءَ القَوْل مُجْرَى الظنِّ إلَّا بثلاثةِ شُروط:

[شروطُ إجراء القول مُجرى الظن عند غير سُليم]

أحدُها: أن تكونَ الصِّيغةُ «تقولُ» بتاء الخطاب[1].

(١) قد سوى أبو سعيد السيرافي «قُلتَ» بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب، وسوَّى الكوفيون «قُلْ» الذي هو فعلُ أمر بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب، ووجهُ التسوية في هذين القولَين أن الماضيَ المسندَ إلى تاء المخاطب والأمر كِلاهما يُشبه المضارع المبدوء بتاء الخطاب، بِجامع اشتمال الصيغ =

(1) لأن المفعولين هنا أصلُهما المبتدأ والخبر؛ فكما لا يَجوز أن يُؤتَى بمبتدأ دون خبر، ولا بِخبر دُون مبتدأ قبل دخول الناسخ، فكذلك بَعده. «التصريح» (١/ ٣٧٨).
وإنما أُجمع هنا واختُلف فيما قبله؛ لأن المفعول حقيقةً مضمونُ المَفعولين كقيام زيد في ظننتُ زيداً قائماً، فحذفُ أحدهما كحذفِ جزء الكلمة، وحذفُ الكلمة بِتمامها كثير بِخلاف حذفِ جُزئها. «الصبان» (٢/ ٤٨).

(2) سُلَيم: أبو قبيلةٍ مِن قَيس عَيْلان، وهو سُلَيم بنُ مَنصور بن عِكرمة بن خصفة. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص٢٦١).

(3) فيه إشارةٌ إلى أن الإعمال المذكور ليس واجباً عندهم، بل هو جائز فقط، ويجوز عندهم الحكاية، بل هي الأصل، وكذلك عند غيرهم ممن يشترط للإعمال المذكور الشروط الثلاثة، ويُشير إلى ذلك قوله: ولا يُجيز إجراء... إلخ. وانظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٩٦)، و«التذييل والتكميل» (٦/ ١٤٣).

(4) قال الصبان (٢/ ٥٢) نقلاً عن «التصريح» (١/ ٣٨٤-٣٨٥): وهل يُعمِلونه باقياً على معناه أو لا يُعمِلونه حتى يُضمِّنُوه معنى الظن؟ قولان، اختار ثانيَهما ابنُ جني، وعلى الأول الأعلمُ وابنُ خَروف وصاحبُ «البسيط»... إلخ كلامه.

الثاني: أن يكونَ مَسبُوقاً بِاستفهام[١]:

الثالثُ: أن يكونَ الاستِفهامُ مُتصلاً بِالفعل، أو مُنفصِلاً عنه بِظرفٍ أو مجرورٍ أو مفعولٍ[1].

مثالُ المتَّصِل قولُكَ: «أتَقولُ زيداً مُنْطَلِقاً؟»، وقولُ الشاعر:

١٩٧- مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟[٢]

= الثلاثة على الدلالة على الخطاب، ووَرد إجراءُ الماضي المسنَد إلى تاء المتكلم مُجرَى الظن في قولِ الحُطيئة يَصف جملاً:

إذَا قُلْتُ أنِّي آيِبٌ أهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ

ووجهُ الاستشهاد بهذا البيت أن الروايةَ فيه بفتحِ همزة «أني»، فلو لم تكنْ «قُلت» بمعنى ظننت لوجب أن تُكسر الهمزة؛ لِمَا علمتَ من أن كسر الهمزة واجبٌ بعد القول الذي تُقصَد به الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(١) قد ورد إجراءُ «تقول» مُجرى الظن من غير أن يتقدَّم عليه استفهامٌ في قول امرئ القيس يَصف فرساً:

إذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

ووجهُ الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب «هزيزَ الريح» على أنه مُركب إضافي مفعول أول لِـ(تقول)، وجملة «مرت بأثأب» في محل نصب مفعول ثانٍ، والشأوان: مثنى شَأْو، وهو السبق، والعِطفُ ـ بكسر فسكون ـ الجانب، وابتِلال عِطفه كنايةٌ عن سرعة سيره حتى يتصبَّبَ عَرَقُه، وهزيز الريح: دَوِيُّها عند هبوبها، وأثأب: اسم جمع(*) واحده: أثْأَبة وهي شجرة.

(٢) ١٩٧- هذا بيت من الرجز المصرع(**) أو بيتان من مَشطوره من كلام هُدْبة بن خَشْرَم العذري، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٣٥)، والأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٢٤٣).

اللغة: «القُلُص» جمع قَلُوص ـ بفتح القاف ـ وهي الشابَّة الفَتِيَّة من الإبل، ووِزانه صَبُور وصُبُر وغَفُور وغُفُر، «الرواسم» المُسرِعات في سيرهن، مأخوذٌ من الرَّسِيم، وهو ضرب من سير الإبل السَّريع.

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب؛ لأنه ظرفُ زمان، والعامل فيه=

---

(1) في نسخة العدوي (٢/ ٢٠٩): (أو مفعول القول)، وكَتب عليها: فيه قصور، فالأحسنُ عبارةُ التوضيح: (أو معمول القول)؛ سواءٌ كان مفعولاً أو حالاً أو غيرهما كما في «التصريح». اهـ

(*) أراد أنه اسم جنس جمعي، بدليل ما بعده.

(**) تقدم أن مثله مقفى لا مصرع.

ومثالُ المنفصِل بالظرفِ قولُ الشاعر:

١٩٨- أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحتُومَا؟(١)

= قوله: (تَقول)(*)، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «القُلص» مفعول أول لـ(تقول)، «الرواسم» صفة للقُلص، «يُدنين» فعل مضارع، ونون النسوة فاعله، «أم» مفعول (يُدنين)، وأم مضاف و«قاسم»(**) مضاف إليه، وجملةُ (يُدنين) مع فاعله ومفعولِه في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(تقول)، «وقاسمًا» معطوف على (أم قاسم).

الشاهد فيه: قوله: «تقول القلص يدنين» حيث أجرى تقول ـ وهو مفتتح بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، وقد سبقه استفهام متصل به ـ مجرى تظن، فنصب به مفعولين: أحدهما قوله: «القُلص»، وثانيهما جملة قوله: «يدنين».

ويَروِيه بعضُهم: «متى تظن»، وهذا مما يدلُّ على جواز إعمال القول كالظنِّ؛ لأنَّ روايةَ كلمة في موضع كلمة تدلُّ على أن معنى الكلمتين واحدٌ، وعلى أنهما يَجريان مجرًى واحداً.

(١) ١٩٨- هذا بيت من البسيط، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (١٩٧)، والأشموني (٣٣٤).

الإعراب: «أبعد» الهمزةُ للاستفهام، «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية عاملُه (تقول)(***) الآتي، والظرف مضاف و«بعد» مضاف إليه، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «الدار» مفعول أولُ لـ(تقول)، منصوب بالفتحة الظاهرة، «جامعة» مفعول ثانٍ لـ(تقول)، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنَّه اسم فاعل يَعمل عملَ الفعل، «شملي» شمل: مفعولٌ به لـ(جامعة)، و(شمل) مضاف وضميرُ المتكلم مضاف إليه، «بهم» جار ومجرور متعلق بـ(جامعة)، «أم» حرفُ عطف، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «البعد» مفعول أول لـ(تقول)، «محتومًا» مفعول ثانٍ لـ(تقول).

الشاهد فيه: قوله: «أبعد بُعدٍ تقولُ الدارَ جامعة» حيث أعمل تقول عملَ تظنّ، وهو مضارع مبدوءٌ بالتاء الدالة على الخطاب، ومَسبوقٌ بهمزة الاستفهام، وقد فَصَل بينه وبين هذه الهمزة بِالظرف المتعلِّق بـ(تقول).

وفيه شاهد آخَرُ لإجراء القول مُجرَى الظن، وذلك في قوله: «أم تقولُ البُعد مَحتومًا»؛ فإنَّ تقول=

(*) ذكر الصبان (٢/ ٥٠): أن (متى) ظرف لـ(يُدنين). اهـ وهو الصواب؛ لأن السؤال عن وقت الإدناء لا عن وقت الظن.

(**) في «العيني» (٢/ ٨٨٥): ويقال: الصواب: أمَّ حازم وحازمًا، وأم حازم: هي أخت زياد بن زيد العذري، وحازمٌ ابنُها.

(***) الصواب أن عامله (جامعة)، وهو ما ذكره المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٤٦٦) مقتصراً عليه، ووجهُه ظاهرٌ؛ إذ التقييد بالبَعدية إنما هو لجمع الشَّمل لا للظن.

[ومثالُ المنفصِل بِالمجرور: «أفي الدارِ تَقول زيداً جالِساً؟»][1].

ومثالُ المُنفصِل بالمفعولِ قولُ الشاعر:

١٩٩ـ أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟[1]

ولو فَصلْتَ بِغير ذلك تَعيَّنَتِ الحكايةُ[2]، نحو: «أأنتَ تَقولُ زَيْدٌ مُنطلِقٌ؟».

= في هذه الجملة نَصَب مفعولين: أحدُهما قوله: «البعد»، وثانِيهما قوله: «محتوماً»، والفعل في هذه الجملة مسبوقٌ بِـ(أم) المعادِلة لهمزة الاستفهام، وهذا يَدلُّ على أنَّ مُعادِل الاستفهام مثلُ الاستفهام في هذا الموضِع.

وهذا البيتُ مِن أقوى ما يُستدلّ به على إجراء القول مُجرَى الظن، والسرُّ في هذا أنَّ المفعولين اللَّذين نصبهما فِعلُ القول في موضعَي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءَا مَنصوبَين بِالفتحة الظاهرة.

(١) ١٩٩- هذا بيت من الوافر لِلكُمَيت بن زيدٍ الأسدي، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٨٧)، وابن عقيل (رقم ١٣٦)، والأشموني (رقم ٣٤٥)، واستشهد به مِن قبلهم جميعاً سيبويه شيخُ النحاة (ج١ ص٦٣).

الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثانٍ لـ(تقول) الآتي، تقدم عليه، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «بني» مفعول أول لـ(تقول)، وبني مضاف، و«لؤي» مضاف إليه، «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرُ أبيك قَسَمي، و(عمر) مضاف و(أبي) من «أبيك» مضاف إليه، و(أبي) مضاف وضمير المخاطَب مضاف إليه[*]، «أم» حرف عطف، «متجاهِلينا» معطوف على قوله: (جُهالاً)، يُريد أنهم جهالٌ في الحقيقة أم هم يَتصنَّعون الجهل؟

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تَقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل تَظن، وهو مضارع مبدوءٌ بالتاء التي تدل على الخطاب، ومسبوقٌ بهمزة الاستفهام، وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين، وهو قوله: «جهالاً».

---

(1) هذه العبارة التي وضعها المحقِّق بين معقوفين ساقطةٌ مما بين يديَّ، اللهمَّ إلا في النسخة المطبوعة مع «حاشية الأمير».

(2) أي: على قول سيبويه والأخفش، وقيل: لا يَضرُّ الفصلُ مُطلقاً ولو بأجنبِيّ، وعليه الكوفيون وأكثر البصريين. انظر: «الهمع» (١/ ٥٠٥).

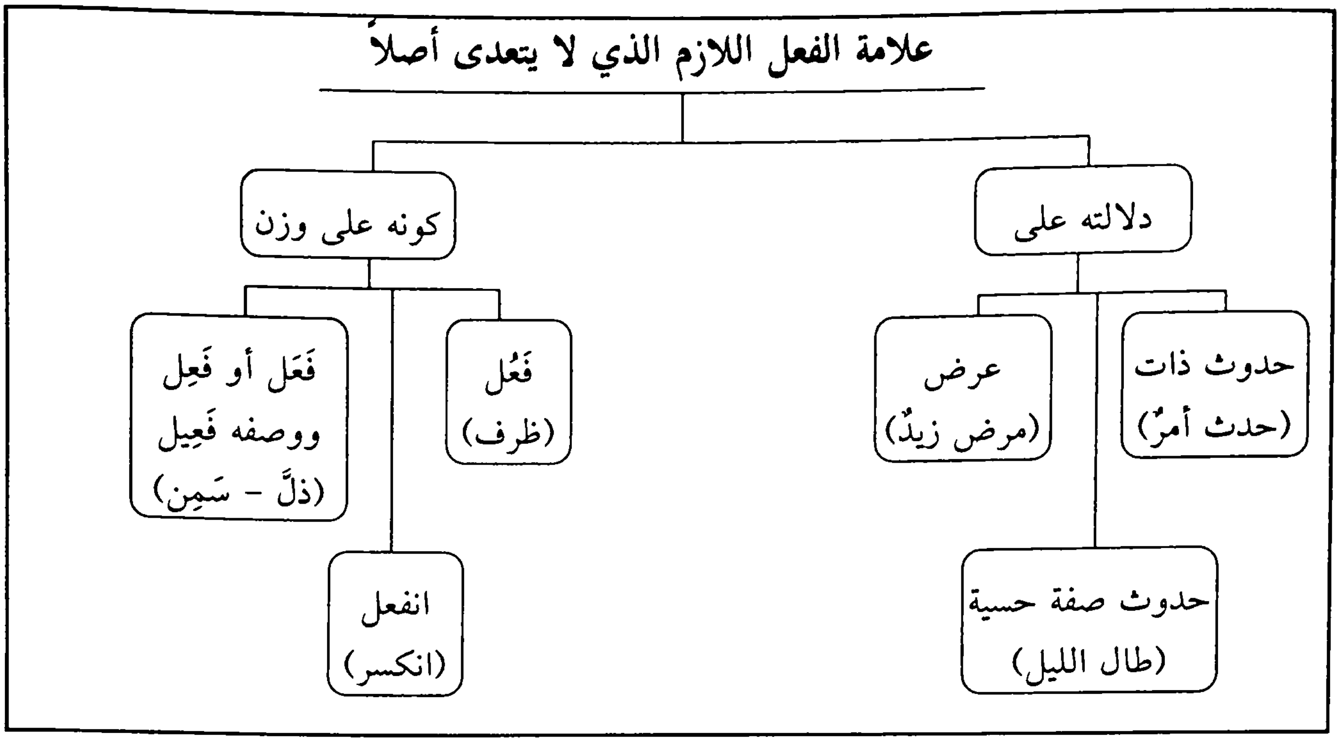
(*) والجملة معترِضة بين المعطوف والمعطوفِ عليه. «العدوي» (٢/ ٢١٠).

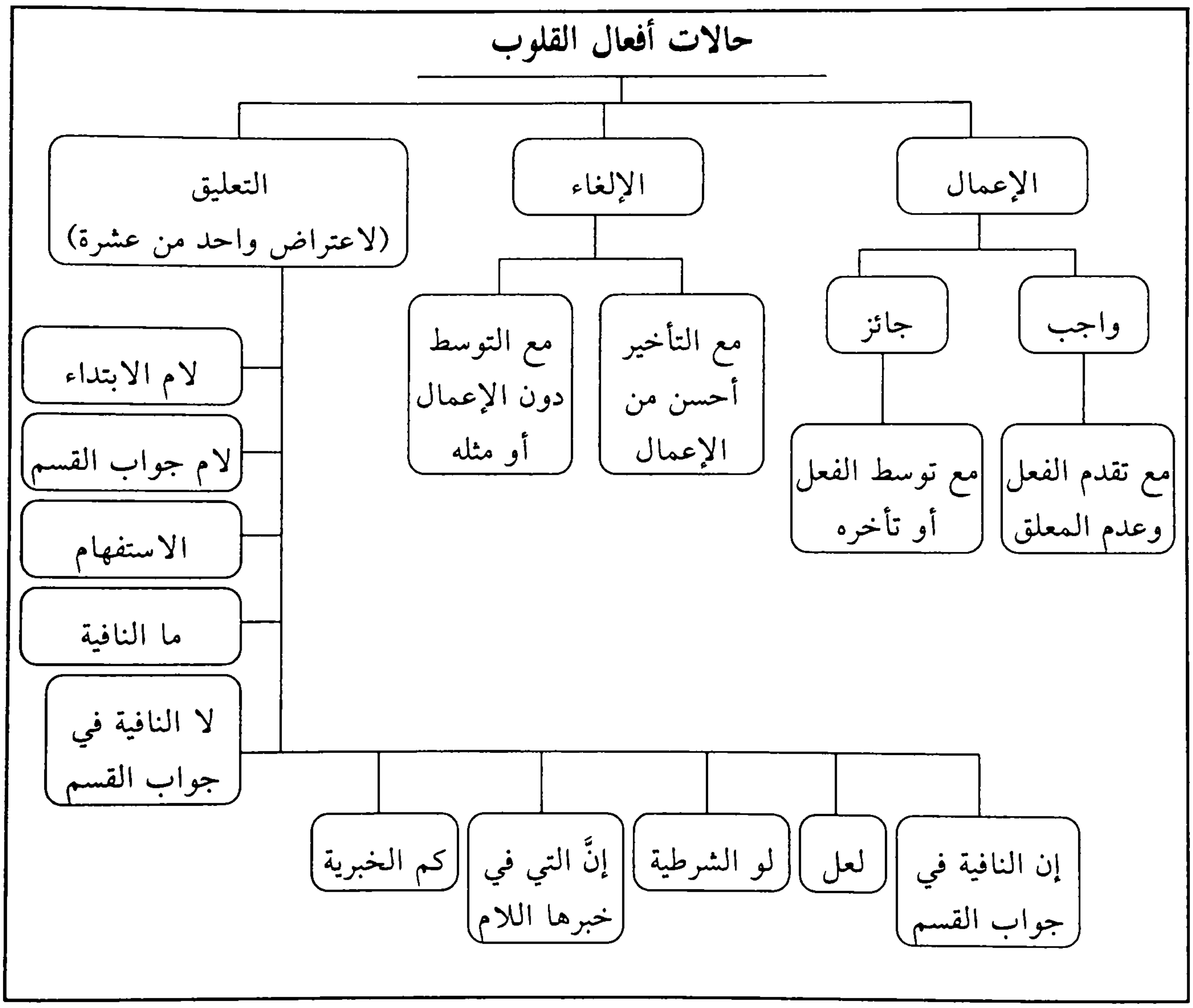
الفعل مطلقاً يعمل في الأسماء

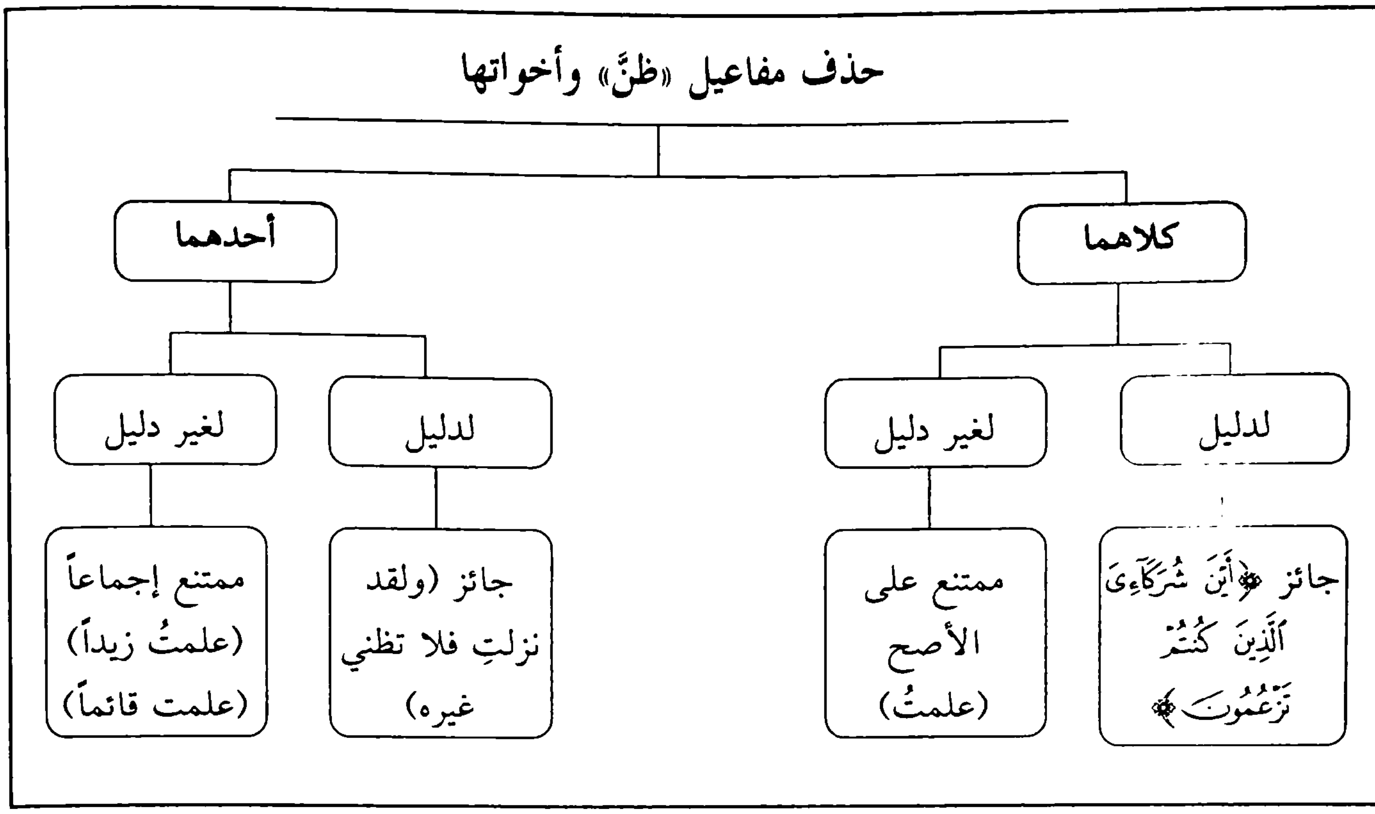
- الرفع
- النصب (إلا خمسة أنواع)
  - المشبه بالمفعول
    - ينصبه الصفات
  - الخبر
    - ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه
  - التميز
    - ينصبه الاسم المبهم أو الفعل المجهول النسبة وتصاريفه
  - المفعول المطلق
    - ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه
  - المفعول به
    - ينصبه الفعل المتعدي بنفسه

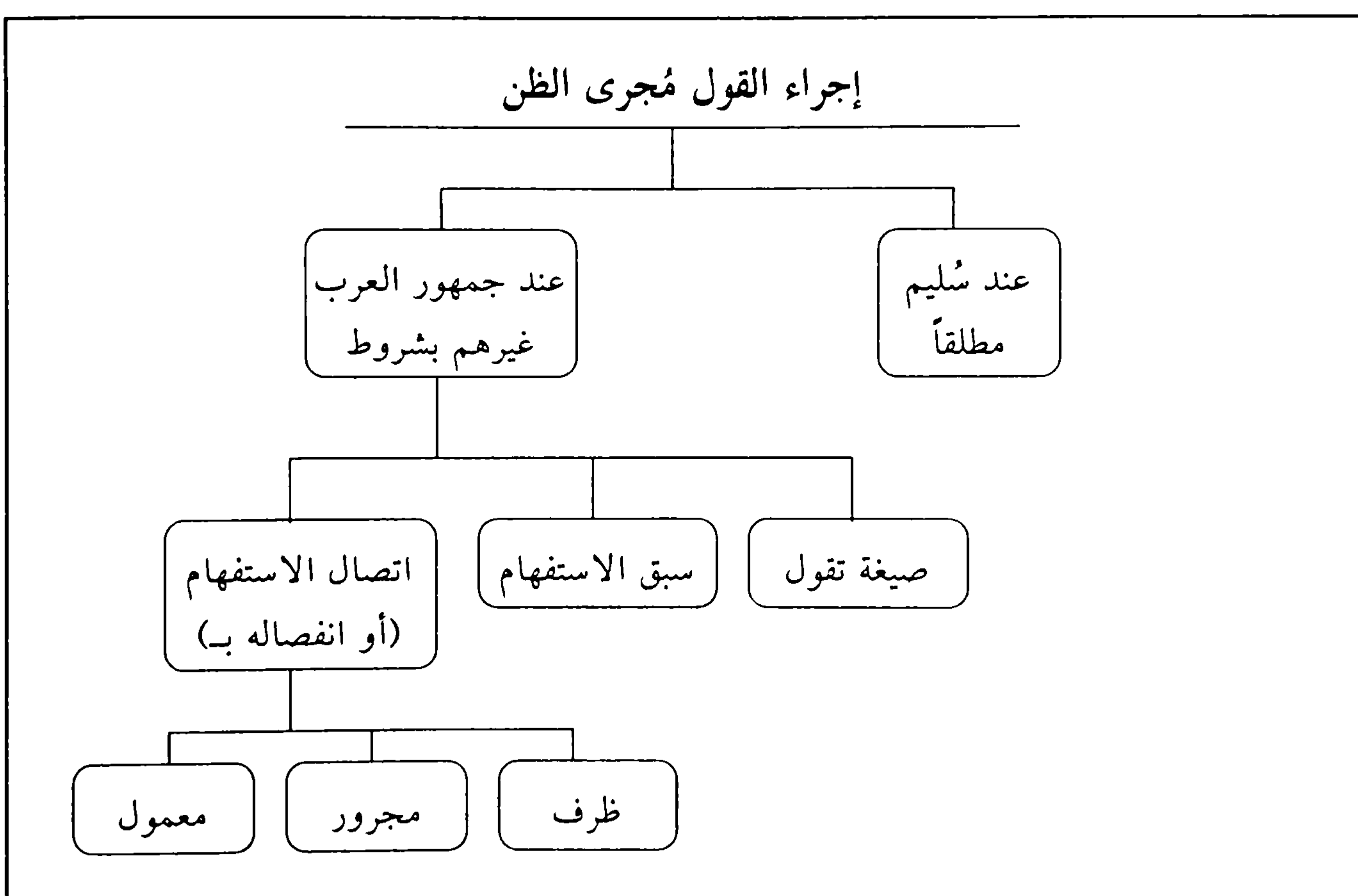
أقسام الفعل بحسب المفعول به

- ما لا يتعدى أصلاً (نبت الزرعُ)
- ما يتعدى إلى واحد
  - بالجار دائماً (غضبتُ من زيد)
  - بنفسه دائماً (شممت الطيبَ)
  - تارة بالجار وتارة بنفسه (شكرته وشكرت له)
- ما يتعدى تارة بنفسه ولا يتعدى أخرى (فغر فاه وفغر فوه)
- ما يتعدى إلى اثنين
  - تارة وتارة لا (نقص المالُ ونقصتُ زيداً ديناراً)
  - دائماً
    - ثاني مفعوليه كمفعول شكر (أمرتك الخير وأمرتك به)
    - أولهما فاعلٌ في المعنى (كسوته جبةً)
    - مفعولاه مبتدأ وخبر
      - أفعال القلوب ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾
      - أفعال التصيير ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾
- ما يتعدى إلى ثلاثة (أعلم - أرى - أنبأ - نبّأ - أخبر - خبّر - حدّث)


علامة الفعل اللازم الذي لا يتعدى أصلاً
دلالته على
حدوث ذات (حدث أمرٌ)
عرض (مرض زيدٌ)
حدوث صفة حسية (طال الليل)
كونه على وزن
فَعُل (ظرف)
فَعَل أو فَعِل ووصفه فَعِيل (ذلَّ - سَمِن)
انفعل (انكسر)


حالات أفعال القلوب
الإعمال
واجب
مع تقدم الفعل وعدم المعلق
جائز
مع توسط الفعل أو تأخره
الإلغاء
مع التأخير أحسن من الإعمال
مع التوسط دون الإعمال أو مثله
التعليق (لاعتراض واحد من عشرة)
لام الابتداء
لام جواب القسم
الاستفهام
ما النافية
لا النافية في جواب القسم
إن النافية في جواب القسم
لعل
لو الشرطية
إنَّ التي في خبرها اللام
كم الخبرية


حذف مفاعيل «ظنَّ» وأخواتها
كلاهما
أحدهما
لدليل
لغير دليل
لدليل
لغير دليل
جائز ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾
ممتنع على الأصح (علمتُ)
جائز (ولقد نزلتِ فلا تظني غيره)
ممتنع إجماعاً (علمتُ زيداً) (علمت قائماً)


إجراء القول مُجرى الظن
عند سُليم مطلقاً
عند جمهور العرب غيرهم بشروط
صيغة تقول
سبق الاستفهام
اتصال الاستفهام (أو انفصاله بـ)
ظرف
مجرور
معمول

[باب الأسماء العاملةِ عملَ الفعل]

ثم قُلتُ: بَابُ الأَسْمَاءِ(1) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ـ وَهِيَ عَشَرَةٌ(2) ـ أَحَدُهَا: المَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي(3) عَلَى الفِعْلِ، كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، وَشَرْطُهُ: أَنْ لَا يُصَغَّرَ، وَلَا يُحَدَّ بِالتَّاءِ [نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ» أَوْ «ضَرَبَاتٍ»](4)، وَلَا يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ(5)، وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا».

وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَمُضَافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، وَمَقْرُوناً بِـ«أَلْ» وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ(١).

---

(١) في نسخة: «ومقروناً بأل ومضافاً لِمَفعول قليلٌ» بدون قوله: «ذكر فاعله».

---

(1) فيه تغليب؛ لأن الجار والمجرور ليس اسماً. «العدوي» (٢/ ٢١٠).

(2) عدَّها في «القطر» سبعةً، بإسقاط الظرف والمجرور لأن العمل لفعل الاستقرار لا لهما عند جماعة، وإسقاطِ اسم المصدر لاندراجِه تحت المصدر، أو لِقلة عملِه.

(3) نعتٌ لـ(اسم) لا للحدث.

(4) ذكر العدوي (٢/ ٢١٢) أنه قد وقع في بعض النسخ: (ولا يُحد بالتاء نحو: ضربته ضربةً وضربتين وضربات). اهـ والذي عند غيره: (ولا يُحد بالتاء نحو: ضربة). وتصحَّف في بعض النسخ إلى: (ولا يجر بالباء).

(5) أهمل في الشرح الكلامَ على الشروط الثلاثة السابقة، قال البرماوي: فأمَّا اشتراطُ عدم التصغير فلأنه إنما عَمِل حملاً على الفعل، وبالتصغير يَبعُد منه، ولِهذا شُرط ألَّا يُنعَتَ قبل تَمام عَملِه؛ لأنه أولى بالمنع مِن التصغير؛ لأنَّ التصغير إنما هو وَصفٌ في المعنى، وعلَّلُوا مسألةَ الوصف بِعِلة أُخرى، وهو أن مَعمولَ المصدر مع المصدر بِمنزلة الصلة مع المَوصول، فلا يُفصَلُ بَينهما بالنعت . . . وأمَّا اشتراطُ كونه غيرَ مَحدودٍ فلأنَّ الفعل لمَّا كان يَصدُق على القليل والكثير، وكان المَصدرُ مَحمولاً عليه، رُوعي في ذلك أن لا يَبعُدَ عن قاعدة الفعل بالتَّحديد بِوَحدة أو تَثنيةٍ أو جمعٍ. اهـ وما علَّل به في النعت يأتي في بقية التوابع، فلو عمَّم فيها لموافقة ما في المتن لكان أحسنَ؛ نعم مسألةُ اشتراط عدم الإتباع قبل العمل لم يتكلم عليها البرماوي أصالةً لعدم وقوعها في نسخته من المتن على ما يَظهر، بل أشار الجوجري (٢/ ٦٧٤) إلى أن مسائل الشروط الأربعة إنما هي زائدةٌ في نسخةٍ.

[الأول: المصدر]

وأقولُ: لَمَّا أنْهَيتُ حكمَ الفِعل بِالنسبة إلى الإعمالِ أرْدَفْتُهُ بِما يَعملُ عَمَلَ الفِعل مِن الأسماء، وبَدأتُ مِنها بِالمصدَر؛ لأنَّـ[ـه أصلٌ للفعلِ، و]الفعلَ مُشْتَقٌّ مِنه على الصَّحيح(1).

[الاحتراز في تعريفه]

واحتَرزتُ بِقولي: «الجارِي على الفعل» مِن اسمِ المصدَر؛ فإنَّه وإنْ كان اسماً دالًّا على الحَدث، لَكنه لا يَجري على الفِعل، وذلك نحوُ قولِك: «أعْطَيْتُ عَطَاءً»؛ فإنَّ الذي يَجرِي على أعطيتُ إنَّما هو إعْطاء؛ لأنه مُسْتَوفٍ لِحُرُوفه، وكذا «اغتَسَلتُ غُسْلاً»(1)، بِخلاف «اغتَسَل اغتِسالاً». وسيَأتي شَرحُ اسمِ المصدَر بَعدُ.

وأشرتُ بِتَمثيلي بِضَرْب وإكرام إلى مِثالَي مَصدرِ الثلاثي وغيرِه.

[التمثيل لما يَخلفه فعلٌ ولغيرِه]

ومِثالُ ما يَخلُفه فعلٌ مع (أنْ) قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١، والحج: ٤٠] أي: ولَولا أنْ يَدْفَعَ اللهُ الناس، أو أنْ دَفَعَ اللهُ الناسَ، ومِثالُ ما يَخلفُه فعلٌ مع (ما) قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أي: كما تَخافُون أنفُسَكم، ومِثالُ ما لا يَخلفُه فِعلٌ مع أحدِ هَذين الحرفَين قولُهم: «مَررتُ بِه فإذا له صوتٌ صوتَ حِمارٍ»؛ إذ ليس المعنَى على قولك: فإذا له أنْ صَوَّتَ، أو أنْ يُصَوِّتَ،

(1) وكذلك: كلمته كلاماً، وسلَّمتُ عليه سلاماً، وأطعتُه طاعةً، وأطقتُ الأمر طاقةً، وأجبْتُه جابةً.

(1) هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرعٌ عليه. انظر: المسألة الثامنة والعشرين من «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ١٩٠-١٩٦).

أو ما يُصَوِّتُ؛ لأنك لم تُرِدْ بِالمصدر الحدوثَ فيَكونَ في تأويل الفعل، وإنما أردتَ أنَّك مَررتَ به وهو في حالةِ تَصويتٍ، ولهذا قَدَّرُوا لِلصوت الثاني ناصباً، ولم يَجعلُوا صَوتاً الأولَ عامِلاً فيه.

[تعليلُ درجات إعماله الثلاث]

وإنما كان عملُ المُنوَّنِ أَقْيَسَ[1] لأنه يُشبِه الفعلَ بِكونه نكرةً.

وإنما كان إعمالُ المضافِ لِلفاعل أكثرَ لأنَّ نِسبة الحدث لِمَن أَوجَده أظهرُ مِن نِسبته لِمَن أُوقع عليه، ولأنَّ الذي يَظهَر حينئذ إنما هو عَمَلُهُ في الفَضْلَة[2]، ونظيرُه أنَّ «لات» لَمَّا كانتْ ضَعيفةً عن العمل لم يُظهِرُوا عَمَلها غالباً إلا في مَنصُوبها.

وإنما كان إعمالُ المضاف لِلمفعول الذي ذُكِر فاعِلُه ضَعيفاً لأن الذي يَظهَرُ حِينئذ إنما هو عَملُه في العُمْدَة، ولقد غَلَا بعضُهم فزَعم في المضاف لِلمفعول ثم يُذكَر فاعلُه بعد ذلك أنه مختَصٌّ بالشعرِ، كقول الشاعر:

٢٠٠- أَفْنَى تِلَادِي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَـرْعُ الـقَـوَاقِـيـزِ أَفْـوَاهُ الأَبَـارِيـقِ[(١)]

(١) ٢٠٠- هذا بيت من البسيط من كلامِ الأُقَيْشِر الأَسَدي.(*)

اللغة: «تِلادي» التلاد - بكسر التاء - المالُ القديم، ومِثله التالِد والتَّلِيد، «نشب» بفتح النون والشين - الثابت من الأموال كالدُّور والضّياع ونحوها، (انظر: شرح الشاهد ١٨٨ السابق).(**)

الإعراب: «أفنى» فعل ماض، «تِلادي» تلاد: مفعول به، وتِلاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، =

(1) أي: أجرى على القواعد النحوية، وأما الأكثرُ فمعناه أن يجريَ على لسان العرب كثيراً، فلا مُنافاةَ. «العدوي» (٢/ ٢١٢).

(2) أي: وظهورُ العمل في الفضلة يدلُّ على قوة العامل. «العدوي» (٢/ ١١٤).

(*) وممن أنشده الأشموني (رقم ٦٨٩)، وأنشد المؤلف صدرَه في «التوضيح» (رقم ٣٦٨).

(**) زاد في «عدة السالك» (٣/ ٢١٣) ما نصُّه: «قرع القواقيز» القرع: مصدر قولك: قرعتُ الشيء أقرعه قرعاً - من باب فتَح يفتَح - إذا ضربتَه، ولا يُستعمل إلا في ضرب شيء يابِس صُلبٍ بآخر مِثلِه، والقواقيز: جمع قاقُوزة - بقافين وزاي - وهي القدح الذي يُشرب فيه الخمر، ويُروى: القوارير - بقاف وراءين مهملتَين - جمع قارُورة وهي الزجاجة، «أفواه الأباريق» الأباريق جمع إبريق، وهو ما كان له عُرْوة، فإن لم يكن عُروة فهو كُوز. اهـ

فِيمن رَوى «الأفواهُ» بالرفع، ويَرِدُ على هذا القائل أنه رُوِي أيضاً بِالنصب، فلا ضرورةَ في البيت[1]، وقولُ[2] النبي ﷺ: «وحَجِّ البَيتِ مَن استطاعَ إليه سَبيلاً»[١].

= «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على (تلاد)، مبني على السكون في محل نصب، «جمعت» فعل وفاعل، والجملةُ لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ(جمع) محذوف، والتقدير: الذي جمعتُه، «من نشب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (ما) الموصولة، «قرع» فاعل (أفنى)، «القواقيز» مضاف إليه، والإضافةُ من إضافة المصدر إلى مفعوله، «أفواه» فاعلُ (قرع)، وأفواه مضاف و«الأباريق» مضافٌ إليه.

الشاهد فيه: قوله: «قرع القواقيز أفواهُ» حيث أضاف المصدر - الذي هو قوله: «قرع» - إلى مفعوله - وهو قوله: «القواقيز» - ثم أتى بعد ذلك بفاعله وهو قوله: «أفواه».

وهذا الاستشهادُ إنما يتمُّ على رواية مَن رَفع «أفواه»، أمَّا مَن نصبه فالإضافةُ حينئذ إلى الفاعل، والمذكورُ بعد ذلك المفعول، على عكسِ الأول، وهو واضحٌ.

ومِن إضافة المصدر إلى الفاعل ومجيءِ المفعول بعد ذلك قولُ عمرو بن الإطنابة:

أَبَتْ لِيَ هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي ... وَأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وإقْحَامِي على المَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

وفي هذين البيتين ثلاثةُ شواهدَ لِما سُقناهما من أجله، ومثلُ ذلك قولُ بعض الأزارقة:

وَسَائِلَةٍ بِالغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ دَرَتْ ... مُقَارَعَتِي الأبْطَالَ طَالَ نَحِيبُهَا

وقولُ عمرو بن معديكرب الزبيدي يَصف صَبره وجَلَدَه:

أعَاذِلَ، عُدَّتِي بَزِّي وَرُمْحِي ... وكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسِ القِيَادِ
أعَاذِلَ، إنَّمَا أفْنَى شَبَابِي ... إجَابَتِيَ الصَّرِيخَ إلى المُنَادِي

ومثلُ ذلك ما أنشده ابنُ الأعرابي:

يَطْوُونَ أعْرَاضَ الفِجَاجِ الغُبْرِ ... طَيَّ أخِي التَّجْرِ بُرُودَ التَّجْرِ

(١) هذه قطعةٌ من حديث طويل رواه البخاري وغيره، وهو: «بُنِيَ الإسلامُ على خَمسٍ: شهادةِ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، والمصادرُ الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلُّها مضافة إلى المفعول، ولم يذكر الفاعل إلا في الخامس الذي رَواه المؤلف، فتَفطَّنْ لِذلك، وتقديرُ الكلام: وأن يحج البيت مَن استطاع إليه سبيلاً.

(1) هذا مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مَندوحةٌ، لا على القول بأن الضرورةَ ما وقعتْ في الشعر مما لا يقعُ في النثر.

(2) بالرفع عطفاً على فاعل «يرد».

[علةُ العُدول عن الاستدلال بآية الحجِّ إلى الحديث]

فإنْ قُلتَ: فهلَّا استَدللتَ عليه بالآية الكريمة، آيةِ الحج؟[(١)].

قلتُ: الصوابُ أنها ليست مِن ذلك في شَيءٍ، بل الموصولُ في موضعِ جَرّ بدل بعضٍ من ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو في موضعِ رفعٍ بالابتداء على أن ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ ضُمِّنتْ معنى الشرط، أو شرطيةٌ، وحُذِف الخبر أو الجوابُ، أي: مَنِ استَطاع فَلْيَحُجّ، ويُؤيِّدُ الابتِداءَ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وأمَّا الحملُ على الفاعِلية فمُفسِدٌ لِلمعنى؛ إذِ التقدير إذ ذاك: وللهِ على الناس أنْ يَحُجَّ المُستطيعُ، فعلى هذا إذا لم يَحجّ المُستطيعُ يَأثمُ الناسُ كُلُّهم.

ولو أُضيف لِلمَفعول ثم لم يُذكَر الفاعلُ لم يَمتنِعْ ذلك في الكلام عند أحدٍ، نحوُ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: مِن دُعائِهِ الخيرَ.

ومِثالُ إعمال ذي الألفِ واللام قولُ الشاعر يَصفُ شخصاً بِضَعف الرأيِ والجُبْن:

٢٠١ـ ضَعِيفُ النِّكايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ[(٢)]

---

(١) هي قوله تباركت كلماته: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٢) ٢٠١- هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص٩٩)، وقد أنشده المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ٣٦٥)، وابنُ عقيل (رقم ٢٤٤)، والأشموني (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكاية» بكسر النون ـ مصدرُ «نَكَيتُ في العدو» إذا أثرتُ فيه، «يخال» يظن، «الفِرار» الهرب.

الإعراب: «ضعيف» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ضعيف، وضعيف مضاف و«النكاية» مضاف إليه، «أعداءه» أعداءَ: مفعول به للنكاية[(*)]، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «يخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «الفرار» مفعول أول لـ(يخال)، «يُراخي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع مِن ظهورها الثقل، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الفرار، «الأجل» مفعول به لـ(يراخي) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، =

(*) أي: وأما فاعل (النكاية) فمحذوف كما قال المصرح (٢/٦).

[الثاني: اسمُ الفاعل]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: اسْمُ الفَاعِلِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الحُدُوثِ كضارِبٍ وَمُكْرِمٍ. فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ[1]، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلقاً، وإِلَّا عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ ـ وَلَوْ تَقْدِيراً ـ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أو مُخبرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ.

= وسكّنه لأجلِ الوقف، وجملةُ يُراخي مع فاعله ومفعوله في محل نصب مَفعول ثان لـ(يخال).

الشاهد فيه: قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بـ(أل) ـ وهو النكاية ـ مفعولاً، كما يَنصبه بالفعل، وهذا المفعول هو قوله: أعداءَه.

وهذا الذي ذكره المؤلف ـ مِن القول بإعمال المصدر المقترن بـ(أل) ـ هو ما ذَهب إليه الخليلُ وسيبويه رحمهما الله، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يَجوز إعمال المصدر المحلى بـ(أل)، وإذا وُجد اسم منصوب بعده فليس المصدرُ المحلى بـ(أل) هو الناصبَ له عنده، وإنما نصَبه مصدر آخَر مجرَّد من الألف واللام؛ فيُقدّر: ضعيف النكاية نكاية أعداءَه ـ بتنوين نكاية غير المقترن بأل ـ وهو تكلف لا داعيَ له.

ومثلُ هذا البيت قولُ المرار الأسدي:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

---

(1) قولُه: «فإنْ صُغِّر أو وُصف لم يَعمل» لم يشرحه الشارح، وقد كتب عليه الشيخ زكريا (ص٢٩٦) ما نصُّه: فإنْ صُغِّر أو وُصف لم يَعمل لمباينتِه الفعلَ حينئذٍ، فلا يقال: مررتُ برجل ضويربٍ عمراً، ولا مررتُ بالضارب الفاضلِ زيداً. اهـ وقال الجوجري (٢/ ٦٨٧): قولُه: «فإنْ صُغِّر أو وُصف لم يَعمل» ثابتٌ في بعض النسخ، قال: وهذه الزيادةُ إن ثَبتتْ فهي مأخوذةٌ من «التسهيل»، مُقيِّدةٌ لِعَمله بشرطَين آخَرين، هما عدمُ التصغير وعدمُ الوصف؛ أمّا الشرطُ الأول فخالف فيه الكسائيُّ، مُستدلًا بقول بعضِهم: «أظنُّني مُرتحلاً وسُويِّراً فَرسخاً»، قال ابنُ أم قاسم: (ولا حجةَ فيه؛ لأنَّ «فرسخاً» ظرف، والظرفُ يَكفيه رائحةُ الفعل). وأما الشرطُ الثاني فخالَف أيضاً فيه الكسائي، فأجاز إعمالَه مُطلقاً، وقيل: يجوز إنْ كان العملُ قبل الصفة؛ لأنَّ ضعفه يحصُل بعد ذِكرِها لا قَبله. اهـ

[محترَزات التعريف]

وأقولُ: قَولي: «ما اشتُقَّ مِن فِعل» فيه تجوُّزٌ، وحَقُّه[1] ما اشتُقَّ مِن مصدرِ فعلٍ.

وقَولي: «لِمَن قام به» مُخْرِجٌ لِلفعل بأنواعه؛ فإنه إنما اشتُقَّ لِتَعيين زمن الحدث، لا لِلدلالة علَى مَنْ قام به، ولاسمِ المفعول، فإنه إنما اشتُقَّ مِن فعل لِمَنْ وَقع عليه، ولأسماءِ الزمان والمكان المأخُوذةِ مِن الفعل، فإنها إنما اشتُقَّت لِما وقع فيها، لا لِمَنْ قامتْ به، وذلك نحوُ: «المَضْرِب» بكسر الراء ـ اسماً لِزمانِ الضرب أو مَكانِه.

وقَولي: «على معنَى الحدوث» مُخرجٌ لِلصفة المشبَّهة ولاسمِ التَّفضيل: كظَريف وأَفضلَ؛ فإنهما اشتُقَّا لِمَن قام بِه الفعل، لكنْ على معنَى الثُّبوت، لا على معنَى الحُدوث.

وأشرتُ بِتَمثيلي بضارب ومُكرِم إلى أنه إن كان مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ جاء على زِنةِ فاعِل، وإنْ كان مِن غيره جاءَ بِلَفظ المضارع بِشَرطِ تَبديلِ حرف المضارَعة بميمٍ مَضمومة، وكَسرِ ما قبل آخِره مُطلَقاً[2].

[أقسام اسم الفاعل]

ثم يَنقسِمُ اسمُ الفاعِلِ إلى مَقْرونٍ بـ«أل» الموصولةِ[3]، ومُجرَّدٍ عنها.

[المحلى بـ«أل» يَعمل مطلقاً]

فالمقرُونُ بها يَعملُ عَمَلَ فِعلِهِ مُطلَقاً[4]، أعني ماضياً كان أو حاضِراً أو مُستقبَلاً،

(1) أي: ليوافقَ قولَ البصريين الذي جعله سابقاً الصحيح.

(2) أي: سواءٌ كان مكسوراً من قبلُ أم لا.

(3) اشتراط كونها موصولةً يؤخذ في المتن من قوله: «فإن كان صلةً لأل»، والاحتراز به عن أل التي للتعريف. انظر: «شرح اللمحة» للمصنف (٢/ ٨٣).

(4) علَّله في «شرح القطر» (ص٤٨٨) بعد تمثيله بـ«الضارب» فقال: ذلك لأن «أل» هذه موصولةٌ، و«ضارب» حالٌّ محلَّ «ضَرَبَ» إن أردتَ المضيَّ، أو «يَضْرِبُ» إن أردتَ غيرَه، والفعل يَعمل في جميع الحالاتِ؛ فكذا ما حلَّ محلَّه. اهـ

تقول: «هذا الضَّارِبُ زَيْداً أَمْسِ، أوِ الآنَ، أو غَداً»، قال امرؤُ القَيس:

٢٠٢ـ القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونَائِلَا[1]

فأعمل «القاتِلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يُرِيد بالملك الحُلاحِل أباه[1]. وفيه دليلٌ أيضاً على إعمالِه مَجموعاً.

[المجرد من «أل» إنما يَعمل بشرطَين]

والمجرَّدُ عنها إنما يَعمَلُ بِشرطَين:

أحدُهما: أن يكونَ لِلحال أو الاستِقبال، لا لِلماضي[2]، خِلافاً للكسائي

(١) ٢٠٢- هذا بيت من الرجز المصرَّع(*) أو بيتان من مَشطوره، مِن كلمة لامرئ القيس بن حُجْر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه وخَرج يطلب بثأرِه منهم، وقبل البيت قولُه:

واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلَا

والبيتُ من شواهدِ المؤلف في «[شرح] القطر» (رقم ١٢٦).

اللغة: «أبير» أُهلِك وأستأصل، «مالكاً وكاهلاً» قَبيلتان، «الحُلاحِل» - بضم الحاء الأولى - السيدُ الشجاع، «حَسباً» الحسب: ما يَعدُّه المرء من مفاخر آبائه، «نائلاً» عطاء وجُوداً.

المعنى: أقسَم أنه لا يسكت عن الطلب بثأر أبيه فيَضيع دمه هدراً، ولكنَّه سيأخذ له من قَتَلَته، فيُهلك هاتين القبيلتَين، ويُفنِيهم، ويَستأصل شَأْفَتهم.

الإعراب: «القاتلين» صفة لمالك وكاهل المذكورَين في البيت الذي أنشدناه(**)، «الملك» مفعول به للقاتلين، «الحلاحلا» صفة للملك، «خير» صفة ثانية، وخير مضاف و«معد» مضاف إليه، «حسباً» تمييز، «ونائلًا» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله: «القاتِلين» - في المفعول به، مع كونه دالًّا على المُضِي؛ ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقولَ ذلك؟ وإنما عمل في المفعول ـ مع ذلك ـ لِكونه مُقترناً بـ(أل)، ولو كان مجرداً منها لَمَا أعمله.

(1) أي: وقد قُتل فيما مضى.

(2) أي: لأن اسمَ الفاعل المذكور إنما عَمل بِطريق الحمل على المضارع، وهو إنما يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فاشتُرط ذلك لِتتم مشابهتُه له.

(*) قد ذكرنا في نظائره أكثرَ من مرة أنه مقفى لا مصرع.

(**) وفيه ضمير مستتر فاعل الوصف.

وهشامٍ[1] وابنِ مَضاء[2]، استدلُّوا بِقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وتأوَّلها غيرُهم[(١)].

---

(١) نُقرر لك هذا الموضوعَ بِشيء من البَسط في القول، فنقول:
اختلفت كلمةُ النحاة من هذا الموضع في مسألتين:
الأولى: هل يجوز في اسم الفعل المجرد من ألْ إن كان بمعنى الماضي أن يَعملَ؟ وجوابُ ذلك أن الجمهور قالوا: لا يجوز أن يعملَ حينئذ، وذهب الكسائي ـ وتبعه هشامٌ وابنُ مضاء ـ إلى أنه يجوز أن يعمل، واستدلُّوا على ما ذهبوا إليه بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف، ووجهُ الاستدلال بها أن «باسط» اسم فاعل معناه ماضٍ؛ ونعني بِمُضِيه أن زمن حصوله لِلمُخبر عنه به سابق على زمن نزولِ الآية الكريمة على الرسول ﷺ؛ لأن المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد، وقد نَصب به ـ مع ذلك ـ المفعولَ به وهو قولُه سبحانه: ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾، وقد أجاب الجمهورُ عنِ استدلال الكسائي ومَن معه بهذه الآية الكريمة بأنَّا لا نُسلِّم أن اسمَ الفاعل فيها ماضٍ باقٍ على مُضيِّه، بل هو دالٌّ على الحال، وذلك على حكاية الحال، ومعناها أن يَفرِضَ المتكلمُ نفسَه أو يفرض مَن يُخاطبه موجوداً في وقتِ حدوث ما يَقُصُّ خبرَه، ويفرض أنه يُحدّثه في ذلك الوقت، وفي ذلك من البلاغة ما ليس يخفى، والدليلُ على أن الكلام في هذه الآية على ما ذكرناه مِن حكاية الحال أمران؛ الأول: أنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ﴾ واو الحال، وإنما يَحسُن أن تقول بعد واو الحال: وكلبُهم يَبسط، ولا يحسن أن تقول: بَسَط ـ بالماضي ـ، والأمرُ الثاني: أنه سبحانه قد قال بعد ذلك: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾، فأتى بالفعل المضارع الدالّ على الحال أو الاستِقبال.
المسألة الثانية: هل قولُ الجمهور: «إن اسم الفاعل إذا كان دالًّا على المُضي لا يعمل» خاصٌّ بنصبه المفعولَ به، أم عامٌّ يَتناول المفعول به والفاعلَ جميعاً؟ والجوابُ عن ذلك أن نقولَ لك: إن معمولاتِ اسم الفاعل على ثلاثة أنواع؛ النوع الأول: المفعول به، والثاني: الفاعلُ الظاهر، والثالث: الفاعلُ المضمَر، أما المفعولُ به فاتفق النقلُ عن الجميع على أن اسم الفاعل ـ إذا كان ماضياً ـ لم يَنصِبه، وأما الفاعلُ الظاهر فقد اختلف الجمهورُ في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إيَّاه؛ فظاهرُ كلام سيبويه أنه يَرفعه، واختار هذا الرأيَ ابنُ عصفور، وقال السيوطي: إنه هو الصحيحُ، ولكن لا بد لرفعه الظاهر أن يَعتمد على شيء مما ذكره المؤلف، وأما رفعُ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي للفاعل المضمَر فقدِ اختلف النقلُ فيه عن الجمهور، فقال جماعةٌ: =

---

(1) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه. صنَّف: «مختصر النحو»، و«الحدود»، و«القياس». توفي سنة ٢٠٩ هـ. «بغية الوعاة» (٢/ ٣٢٨).

(2) تقدمت ترجمته (ص٣٢٥).

الثاني: أن يكون مُعتمِداً على واحدٍ مِن أربعةٍ، وهي:

النفيُ كقَوله:

٢٠٣ـ مَـا رَاعِ الـخِـلَّانُ ذِمَّـةَ نـاكِـثٍ بَـلْ مَـنْ وَفَـى يَـجِـدُ الـخَـلِـيـلَ خَـلِـيـلَا[1]

الثاني: الاستِفهامُ كقَوله:

٢٠٤ـ أنَـاوٍ رِجَـالُـكَ[1] قَـتْـلَ امْـرِئٍ مِـنَ الـعِـزِّ فـي حُـبِّـكَ اعْـتَـاضَ ذُلًّا؟[2]

= هو واقعٌ باتفاق الجميع، وقال قومٌ: إنه مختلَفٌ فيه أيضاً، ونقل هؤلاء المنعَ عن ابن خروف وابن طاهر، والصوابُ أنه لا خلافَ فيه؛ لأنه يَبعُد أن يذهبَ أحد إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعلَ لها، فافهم ذلك وتدبَّرْه واحرِصْ عليه.

(١) ٢٠٣- هذا بيت من الكامل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبةٍ إلى قائل معين.

الإعراب: «ما» نافية، «راع» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لِلتخلص من التقاء الساكنين، «الخلان» فاعل بـ(راع) أغنى عن خبره مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، «ذمة» مفعول به لـ(راع)، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وذمة مضاف و«ناكث» مضاف إليه، «بل» حرفُ إضراب، «مَن» اسم موصول مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «وفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (مَن) الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملةُ لا محل لها صلة الموصول، والعائدُ هو ذلك الضمير المستتر في (وفى)، «يجد» فعل مضارع مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن) الموصولة أيضاً، «الخليل» مفعول أول لـ(يجد)، «خليلا» مفعول ثان لـ(يجد)، وجملةُ (يجد) وفاعله ومفعولَيه في محل رفع خبر المبتدأ، والرابطُ هو الضمير المستتر في (يجد).

الشاهد فيه: قوله: «ما راعِ الخِلان ذمةَ ناكث» حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله: راعٍ في المفعول به الذي هو قوله: «ذمةَ ناكث» بعد أن رَفع به الفاعل المُغني عن الخبر، وإنما أعملَه في المفعول لِكونه معتمداً على حرف النفي، وهو (ما).

(٢) ٢٠٤- هذا بيت من المتقارب، وقد نَسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت، وقد راجعتُ «ديوانه» كلَّه فلم أَجِده فيه، ولا وجدتُ له ذِكراً في الشعر المنحولِ لحسان ﷺ، وأقولُ: إنه لا تَظهرُ عليه مَسحةُ شِعر حسان.

اللغة: «ناو» اسم فاعل من مصدر «نَوَى الشيءَ يَنوِيه» إذا اعتَزم فِعلَه، وصَمَّم عليه، وقَرَن هذا العزمَ بالأخذ فيه، «اعتاض» افتَعَل مِن العِوَض، والمرادُ بهذا الكلام أنه قد صارَ إلى حالِ الذل والانكسار من بعد أنْ كان عزيزاً. =

---

(١) ذكر العيني (٣/ ١٤٤٠) أن الكاف مكسورةٌ لأنه خطاب مؤنث، ومثلُه في قوله: (حبك)، وهو الغالب في مثلِ هذه الأشعار، غيرَ أني لم أغيره وأبقيتُ على ضبط الشيخ لِعدم وجداني نصًّا صريحاً في ذلك.

الثالثُ: اسمٌ مُخبَرٌ عنه باسمِ الفاعل، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُۥ﴾(١).

الرابعُ: اسمٌ مَوصوف باسم الفاعل، كقولِك: «مَررتُ بِرَجلٍ ضارِبٍ زَيداً».

وقَولي: «ولو تَقديراً» إشارةٌ إلى مِثلِ قولِه:

٢٠٥ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(٢)

= **الإعراب**: «أناو» الهمزة للاستفهام، ناو: مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرةٍ على الياء المحذوفة لِلتخلص من التقاء الساكنين، «رجالك» رجال: فاعل بـ(ناو)، سدَّ مَسد خبره، رجال مضاف وضمير المخاطَب مضاف إليه، «قتل» مفعول به لـ(ناو)، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، وقتل مضاف، و«امرئ» مضاف إليه، «من العز» جار ومجرور متعلق بقوله: اعتاض الآتي، «في حبك» الجار والمجرور متعلق بـ(اعتاض) أيضاً، وحُب مضاف، والكاف الذي هو ضمير المخاطَب مضاف إليه، مبنيّ على الفتح في محل جر، «اعتاض» فعل ماض، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى امرِئ، «ذلّا» مفعول به لـ(اعتاض)، والجملة في محل جر صفة لـ(امرئ)، والرابطُ هو الضمير المستتر في (اعتاض).

الشاهد فيه: قوله: «أناوٍ رِجالك قتل» حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله: «ناو» عَمَلَ الفعل، فرفع به فاعلاً أغنى عن خبرِه من حيث هو مبتدأ، ثم نَصَب به المفعولَ به وهو (قتل)؛ لاعتِماده على همزةِ الاستفهام.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٣، والاستشهادُ بالآية إنما يتمُّ على قراءة مَن نَوَّن «بالغ» ونصب «أمره»، وقراءة حفص بإضافة «بالغ» إلى «أمره»، ولا تكون الآيةُ الكريمة على هذه القراءة محلَّ الاستشهاد على ما نحن بِصَدَدِه(*).

(٢) ٢٠٥- هذا بيت من البسيط من كلام أبي بَصير الأعشى ميمونِ بن قيس، وهو مِن شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤)، والمؤلفِ في «أوضحه» (رقم ٣٧١).

اللغة: «لِيُوهنها» لِيُضعِفها، ويُروى في مكان هذه الكلمة: «لِيُوهِيَها»(**)، وهو مضارع «أَوْهى قَرنَه» أي: أضعَفه، أو كسره، «الوَعِل» بفتح فكسر ـ هو تيسُ الجبل.

الإعراب: «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: هو(***) كائنٌ=

(*) وزعم العدوي خلافَ ذلك فقال (٢/ ٢١٩): قوله: (إن الله بالغ . . . إلخ): بِتنوين بالغ وبإضافته لأمره؛ لأنه إذا استَوفى الشروط تَجُوز إضافته، فالشروطُ لجواز الإعمال لا لِوُجوبه. اهـ وفيه غَفلةٌ عن أنَّ مقصودَ الشيخ هي قراءةُ أبي عمرو لا غيرُها. وانظر مثلاً للاستزادة: «التذييل والتكميل» (١٠/ ٣٣٧) فما بعدها.

(**) ويُروى أيضاً: لِيَفلِقَها. وهي رواية «الديوان» (ص٦١).

(***) عبارته في «عدة السالك» (٣/ ٢١٨): «والتقدير: أنتَ كناطح . . .»، وهي أولى لأجل الخطاب الذي قبل البيت. انظر: «ديوان الأعشى» (ص٦١).

وقولِه:

٢٠٦ـ لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟[1]

= كناطحٍ . . . إلخ، وفي ناطح ضمير مستتر هو فاعله، «صخرة» مفعول به لـ(ناطح)، «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه (ناطح)، «ليوهنها» اللام لام التعليل، يوهن: فعل مضارع منصوب بـ(أن)(**) المضمرة جوازاً بعد لامِ التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى (ناطح)، والضمير العائدُ إلى (صخرة) مفعول به، «فلم» الفاء هي فاء الفصيحة(***)، لم: نافية جازمة، «يَضِرها» يضر: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (ناطح) أيضاً، وضميرُ الغائبة العائد إلى (صخرة) مَفعول به، «وأوهى» الواو عاطفة، أوهى: فعل ماض، «قرنه» قرن: مفعول به لـ(أوهى)، وقرن مضاف والضمير مضافٌ إليه، «الوعل» فاعلُ (أوهى).

الشاهد فيه: قوله: «كناطح صخرة» حيث أَعمل اسم الفاعل - وهو قوله: «ناطح» - عملَ الفعل؛ فرفع به الفاعل، وهو الضميرُ المستتر فيه، ونَصب به المفعول به، وهو قوله: صخرة؛ لكونه مُعتمِداً على موصوف محذوف، وهو وَعِل، وقد حَذف هذا الموصوف وأقام الصفة مُقامَه، ولولا هذا الموصوفُ وأنه مَنويُّ الثبوت لَمَا أعمله.

(١) ٢٠٦- هذا بيتٌ من الخفيف، ولم أجد أحداً نسَب هذا البيتَ إلى قائل مُعين.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «شعري» شعر: اسم (ليت)، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر (ليت) محذوفٌ، أي: ليت شعري (أي: عِلْمي) حاصل، وقيل: أغنى الاستفهام الذي بعدها عن الخبر، «مُقيم» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة، «العذر» مفعول به لـ(مُقيم)، «قومي» قوم: فاعل بـ(مُقيم) سدَّ مَسدَّ خبره من حيث هو مُبتدأ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «لي» جار ومجرور متعلق بـ(مقيم)، «أم» حرف عطف، «هم» ضمير منفصل مبتدأ، «في الحب، لي» جارَّان ومجروران يتعلَّق كلٌّ منهما بقوله: عاذِلون الآتي، «عاذلون» خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ وخبره معطوفة بـ(أم) على جُملة المبتدأ وفاعلِه المغني عن الخبر.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهِدان:

أحدهما: يتعلَّق به غرضُ المؤلف من الإتيان بالبيت ـ وهو في قوله: «مقيم العذر قومي»، حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله: مُقِيم، عملَ الفعل؛ فرفع به الفاعل ـ وهو قوله: قَومي ـ ونَصب به المفعول ـ وهو قولُه: العذر ـ لِكونه مُعتمداً على همزة استفهام محذوفةٍ، وأصلُ الكلام: أمقيمٌ قَومي العذر، والدليلُ على أن هذه الهمزة مُرادة هنا شيئان؛ الأول: قوله: «ليت شعري»؛ فإنَّ هذه =

(*) و(أن) المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرورٍ بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بـ(ناطح). «عدة السالك» (٣/ ٢١٩).

(**) الظاهر أنها عاطفةٌ وكذلك أعربها في تحقيق «أوضح المسالك» (٣/ ٢١٩)، ولا معنى لتقدير الشرط هنا.

وقولِك: «ضارباً عمراً» جواباً لِمَن قال: كيف رأيتَ زيداً؟ ألا تَرى أنَّ هذه عَمِلتْ لاعتِمادها على مُقدَّر؛ إذِ الأصل: كوَعِلٍ ناطِحٍ، وليت شِعري أمُقِيم، ورأيتُه ضارِباً.

= العبارةَ يقع بعدها الاستفهامُ ألبتة: إما مذكوراً وإما مقدراً، والثاني: «أم» فإنها تُعادل همزة الاستفهام، فإن لم تكن الهمزةُ في الكلام قُدرت ألبتةَ.

والشاهد الثاني ـ ولا يتعلَّق به غرضُ المؤلف في هذا الموضع ـ في قوله: «ليت شعري» وهي كلمة تُساقُ عند التعجب من الأمرِ وإظهارِ غَرابته، وقد اجتمعتْ كلمةُ العلماء على أن خبر (ليت) في هذا التركيب لا يُذكر في الكلام، ثم اختلفُوا فيما وراء ذلك؛ فذهب الرضي رحمه الله إلى أن خبر (ليت) محذوفٌ وجوباً من غير أن يقومَ مَقامَه شيء، وعلى هذا تكون جملةُ الاستفهام التي تُذكر بعده في محل نصب على أنها مفعولٌ به لـ(شعر)، كأنه قال: ليت عِلمي جوابُ هذا الاستفهام حاصلٌ، وقال ابن الحاجب: إنَّ الاستفهام قائمٌ مَقام خبر ليت؛ فهو في محلّ رفع.

ومِن شواهد هذه المسألة قولُ رُؤبةَ بنِ العجاج:

يَـا لَـيْـتَ شِـعْـرِي بَـعْـدَكُـمْ حَـنِـيـفَـا   أَتَـحْـمِـلُـونَ بَـعْـدَنَـا الـسُّـيُـوفَـا؟

وقولُ ليلى صاحبةِ قيس المعروف بمجنون ليلى:

أَلَا لَـيْـتَ شِـعْـرِي والـخُـطُـوبُ كَـثِـيـرَةٌ   مَـتَـى رَحْـلُ قَـيْـسٍ مُـسْـتَـقِـلٌّ وَرَاجِـعُ؟

وقولُ محمد بن مناذر أحدِ شعراء البصرة يَرثي رجلاً اسمه عبد الحميد (انظر: مباحث أفعال المقاربة من هذا الكتاب):

لَـيْـتَ شِـعْـرِي وَهَـلْ دَرَى حَـامِـلُـوه   مَـا عَـلَـى النَّـعْـشِ مِـنْ عَـفَـافٍ وَجُـودِ؟

[الثالث: أَمثلة المبالَغة]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: المِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ(1)، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ.

وأَقول: الثالثُ مِن الأسماءِ العامِلة عَمَلَ الفِعل: أمثِلُة المبالغةِ، وهي عِبارةٌ عنِ الأوزان الخمسةِ المَذكورة، مُحَوَّلةً عن صِيغةِ فاعِل(1)؛ لِقَصدِ إفادةِ المُبالَغة والتَّكثير(2).

وحُكمُها حكمُ اسمِ الفاعل؛ فتَنقسِمُ إلى ما يَقعُ صِلةً لـ«أل» فتَعملُ مُطلقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتَعملُ بِالشرطين المذكورَين.

---

(١) الأصلُ في صِيغ المبالغة أن تُؤخذَ من مصدر الفعل الثلاثي؛ فلِهذا قال عنها: «مُحوَّلة عن صيغة فاعل»، وقد وردتْ بعضُ كَلمات مأخوذة مِن غير الثلاثي، مِن ذلك قولُهم: دَرَّاك، وسَآَّر، وهما من أدْرَك وأَسْأَر، وقولهم: فُلان مِعْطاء ومِهْوان، وهما من أَعْطى وأهانَ، وقولُهم: سَميع ونَذير، مِن أَسْمَع وأَنْذَر، وقولهم: زَهُوق، مِن أَزْهَق، وهي ألفاظ شاذةٌ عن القياس المُتلئِبّ في كلام العرب؛ فلا يُعترَض بها على ما ذكَره المؤلف.

وإنما قُلنا: إنَّ هذه الصفات المذكورةَ مأخوذة من مصدر الأفعال المذكورة لأنَّ الثلاثي المجردَ مِن موادِّ هذه الأفعال غير مُستعمَل، وقد يقال: إنها أخذت من مصدر الثلاثي قبل أن يهمل العرب استعمال هذا الثلاثي، أو بعد أن جردوا الفعل من زياداته، ويؤيد هذا أن جميع أفعال هذه الكلمات من الثلاثي المزيد فيه وليس فيها من الرباعي المجرد شيء.

---

(1) كُتب عليه العدوي (٢/ ٢٢٠) ما نصُّه: ظاهره أن الكثرة في التحويل، وعبارتُه في الشرح تَقتضي أنها في العمل، فيُؤوَّل، أي: وإعمالُ هذه الثلاثة بكثرة، وكذا يقال في قوله: بِقلة. اهـ قلتُ: ما المانع أن يتوافَق التحويل والاستعمال كثرةً وقِلةً؟

(2) عطفُ التكثير على المبالغة تفسيريٌّ ـ عند الأكثرين ـ أُريد به بيانُ المراد بِالمبالغة هنا، وجعلَه المصنف في «شرح اللمحة» مِن عطف المغاير، فقال (٢/ ٩٠) مُعترضاً على اقتصار أبي حيان على ذكر المبالغة في المتن: كان حقُّه أن يقول: للمبالغة والتكثير؛ فالأول نحو: زيدٌ عليمٌ هذه المسألة، والثاني نحو: زيدٌ نحَّارٌ الجزورَ. اهـ والفرقُ مبنيٌّ على أن المبالغة تكونُ في الكيف، والتكثيرَ يكون في الكم. وعلى كلٍّ فالاعتراض واردٌ على ما في متن هذا الكتاب أيضاً.

[أمثلةٌ لإعمال الأوزان الخمسة]

ومِثالُ إعمالِ فَعَّالٍ قَولُهم: «أَمَّا العَسَلَ فَأنا شَرَّابٌ»، وقولُ الشاعِر:

٢٠٧ـ أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... ولَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا(١)

---

(١) ٢٠٧- هذا بيتٌ مِن الطويل من كلام القُلَاخ بنِ حزن بن جناب، والقُلَاخ: بضم القاف وبعدها لامٌ مفتوحة مخفَّفة وآخِرُه خاء معجمة، والبيتُ من شواهد المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٣٧٢)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١٢٩)، وابن عقيل (رقم ٢٥٥)، وقبل البيتِ الشاهد قولُه:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

اللغة: «أخا الحرب» أراد الملازمَ لها، كقولهم: فلانٌ أخُو المروءة والنجدة، «لَبَّاساً» صيغةُ مُبالغة للابس، ومعناهُ الكثير اللُّبس، «جِلالها» بكسر الجيم ـ جمع جُلٍّ، والمرادُ بها الدروع ونحوُها مما يُلبَس في الحرب، «ولَّاج» كثير الوُلُوج، وهو الدخول، «الخوالف» جمع خالِفة، وأصلُها عَمُود الخيمة، وأراد بها ههنا الخيمةَ نفسَها، مِن باب إطلاق اسم الجزء على الكل، «أعقَلَا» الأعقل: هو الذي تَصْطكُّ رُكبتاه من الفَزع.

المعنى: يمدح نفسه، ويَفخر على خصمه، فيقول له: إنك لا تَراني في حال من الأحوال إلا مُواخياً للحرب كثيرَ لبس الدروع؛ لكثرة ما أخُوض غَمَرات الحرب وأصطلي أُوارها، وإذا أُوقدت نيران الحرب واستَعرَ لَظاها فلن تَراني أَلِجُ الأخبِية هارباً من الفرسان وخَوفاً مِن اقتِحام المآزِق، وقد يكون معنى قولِه: «لستُ بِولاج الخوالف» أنه لا يَزور النساء ولا يَقربهن، يصفُ نَفسَه بالشجاعة والصبرِ على مكاره الحروب، وبالانقِطاع عن النساء لِلتفرغ للحرب، وكأنه يُعرِّضُ بأن خصمَه جبانٌ فَرُور، وأنه زِير نساء.

الإعراب: «أخا» حال من الضمير المستتر في قوله: «بأرفع» في البيت الذي أنشدناه عند نِسبة البيت الشاهد، أو مِن الضمير المنصوب محلًا بـ(إنَّ) في قوله: «فإنني» من البيت المذكور، وأخا مضاف و«الحرب» مضاف إليه، «لبّاساً» حال ثانية، «إليها» جار ومجرور متعلق بـ(لباس)، وفي (لبّاس) ضمير مستتر هو فاعله، «جلالها» جلال: مفعولٌ به لـ(لباس)، وجِلال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه، «وليس» الواو عاطفة، و(ليس): فعل ماض ناقص، واسمُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «بِوَلاج» الباء زائدة، ولاج: خبر (ليس) منصوب بفتحة مُقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ووَلاج مضاف و«الخَوالف» مضاف إليه مِن إضافة الوصف العامل إلى مفعوله، «أعقَلا» خبر ثان لـ(ليس).

الشاهد فيه: قوله: «لَبّاساً جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله: لَبَّاساً ـ عمل الفعل، فرفع بها الفاعل ـ وهو الضميرُ المستتر فيه ـ ونصب بها المفعول، وهو قولُه: جِلالها.

ومِثالُ إعمالِ مِفْعالٍ قولُهم: «إنَّه لَمِنْحارٌ بَوائِكَها» أي: سِمانَها[1].

ومِثالُ إعمال فَعُولٍ قولُ أبي طالب:

٢٠٨ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها[1]

---

(١) ٢٠٨- هذا الشاهدُ صدر بيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم من كلمة له يَرثي فيها أُمَيَّةَ بنَ المغيرة المخزُومي، وعَجُزُه قوله:

إِذَا عَـــدِمُـــوا زَاداً فَـــإِنَّـــكَ عَـــاقِـــرُ

وقد أنشدَه المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٧٣)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١٣٠).

اللغة: «سُوق» جمع ساق، «سِمان» جمع سَمِينة، يُريد أنه يَنحَر لِلأضياف السَّمينَ مِن إبله، ويضرب سُوقَها بسيفه.(*)

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ضروبٌ، أو أنتَ ضَروب ونحو ذلك(**)، «بِنصل» جار ومجرور متعلق بـ(ضروب)، ونصل مضاف، و«السيف» مضاف إليه، «سُوق» مفعول به لـ(ضروب)، وسوق مضاف و(سمان) من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «إذا» ظرف تضمَّن معنى الشرط، «عدموا» فعل وفاعل، «زاداً» مفعول به لـ(عَدِموا)، والجملةُ في محلِّ جر بإضافة (إذا) إليها، «فإنك» الفاء واقعة في جواب (إذا)، إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه، «عاقر» خبر (إن)، والجملة من (إن) واسمه وخبره لا محل لها جواب (إذا)؛ لأنَّ (إذا) وإنْ تضمَّنتْ معنى الشرط غيرُ عامِلة الجزمَ في الجواب.

الشاهد فيه: قوله: «ضروبٌ سوق سمانها» حيث أعملَ صيغة المبالغة ـ وهي قوله: ضروب ـ عمل الفعل؛ فرفع بها الفاعل ـ وهو الضمير المستتر فيه ـ ونَصب بها المفعولَ وهو قوله: سُوقَ سمانها.

ومثلُ هذا البيت قولُ الراعِي النُّمَيْري:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهَا وَحَجِيجُ

قَلَا دِينَهُ، واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إنَّهَا ... عَلَى الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

والاستشهادُ في قوله: «إخوانَ العزاء هَيُوج» حيث أعمل قوله: «هَيُوج» وهو مِن صِيغ المبالغة عَمَل الفعل؛ فنَصب به المفعولَ وهو قولُه: «إخوانَ العَزاء». =

---

(1) الضميرُ المضاف إليه يَرجع إلى النوق، وغرضُهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لِضِيفَانِه السَّمينَ الفَتِيَّ الحسن من النُّوق، وهي التي اعتادت النفوسُ أنْ تبخل بها. «سبيل الهدى» للمحقق (ص٤٩٤).

(*) و«النصل» من السيف حديدتُه، وقيل: شفرتُه، وقد يُسمى السيف كلُّه نَصلاً. «العدوي» (٢/ ٢٢١).

(**) وفاعل الوصف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وإعمالُ هذه الثّلاثةِ كثيرٌ؛ فَلِهذا اتَّفقَ عليه جميعُ البَصريين(1).

ومِثالُ إعمالِ فَعِيلٍ قولُ بعضِهم: «إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ».

ومِثالُ إعمال فَعِلٍ قولُ زيدِ الخيلِ رضي الله عنه:

٢٠٩ـ أَتَـانِي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي(١)

= وفي هذا البيت دليلٌ على جواز تقدمِ معمولِ صِيغة المبالغة عليها كما يتقدَّم على الفعل.
ومِن شواهد إعمال فَعول أيضاً قولُ ذي الرمة غيلانَ بن عُقبة، وأنشده سيبويه، وصاحبُ «اللسان» (هـ ج م):

هَـجُـومٌ عَـلَـيْـهَـا نَـفْـسَـهُ غَـيْـرَ أَنَّـهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

(١) ٢٠٩- هذا الشاهدُ مِن كلام زيد الخير، وكان اسمُه زيدَ الخيل، فسمَّاه النبي ﷺ ـ حين وَفد عليه ـ زيدَ الخير، وهو مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٧٥)، وابنِ عقيل (رقم ٢٥٨)، والذي رَواه المؤلف صدرُ بيت من الوافر، وعجزُه قوله:

جِـحَـاشُ الـكِـرْمِـلَـيْـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ

اللغة: «جحاش» جمع جَحْش، وهو الحمار الصغير، «الكِرمِلَين» بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة ـ تثنية كِرْمِل، وهو اسمُ ماء بجبلٍ من جبال طيئ، «فَديد» صوت.

المعنى: يقول: بَلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تَمزيق عرضي والنيلِ منه بِالطعن والقَدْح، وإنهم عندي بمنزلة الجِحاش التي تَرِد ماء الكرملين وهي تصيحُ وتُصوِّتُ، يُريد أنه لا يَعبَأ بهم، ولا يَكترث بما يقولونه؛ لأنَّ كلامَهم يُشبِه أصواتَ صِغار الحمير.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسم (أنَّ)، «مَزِقون» خبر (أنَّ)، مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، «عرضي» عِرض مفعول به لـ(مَزِقون)، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جِحاش، وجحاش مضاف و«الكِرمِلين» مضاف إليه، «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «فديد» مبتدأ مؤخر، وجملةُ هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبُه (جحاش الكرملين) الواقعُ خبراً.

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل صيغةَ المبالغة، وهو قوله: مَزِقون الذي هو جمع مَزِق ـ بفتح الميم وكسر الزاي ـ عَمل الفعل؛ فنصب به المفعول به ـ وهو قوله: عِرضي ـ على ما تَبيَّن في الإعراب. =

---

(1) وحُجَّتُهم في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلِها - وهو اسمُ الفاعل - لأنها مُحوَّلَةٌ عنه لِقصدِ المبالغة. «شرح القطر» (ص٤٩٥).

وإعمالُهما قليلٌ؛ فلِهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ مِن البَصريين[(١)] ووافَقه مِنهم آخرُون، ووافَقه بَعضُهم في فَعِل[(٢)] لأنَّه على وَزنِ الفِعْل، وخالَفه في فَعِيل؛ لأنه على وَزْنِ الصِّفةِ المشبَّهةِ كظَرِيفٍ، وذلك لا يَنصِبُ المَفعولَ.

[الكوفيون لا يُعملونها]

وأمَّا الكوفيُّون فلا يُجيزُون إعمالَ شيءٍ مِن الخمسة، ومَتى وَجدُوا شيئاً منها قد وَقع بعده مَنصوبٌ أضمَرُوا له فِعلاً، وهو تَعسُّفٌ.

= وفي البيت دليلٌ على أن جمعَ صيغة المبالغة يَعمَل كعمل مفردها، وهو ظاهر، ومِن شواهد إعمال فَعِل قولُ لَبيد بن ربيعة العامري، وهو مِن شواهد سيبويه:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ

وقولُ الآخَر:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ المِقْدَارِ

(١) خالف سيبويهِ في هذا الموضع أكثرُ البَصريين.

(٢) اشتهر عن الجرمي أنه يُوافق سيبويه في إعمالِ فَعِل؛ لِكونه على وزنِ الفِعل مِن نحو: عَلِم وفَرِح وجَذِل وبَطِر وسَمِع وفَهِم وحَذِر.

[الرابع: اسمُ المفعول]

ثم قُلت: الرَّابِعُ: اسْمُ المَفْعُولِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرَّابعُ مِن الأسماء العامِلَة عَملَ الفعل: اسْمُ المفعُول[1].

وفي قَولي في حَدِّه: «ما اشتُقَّ مِن فعل» مِن المجاز ما تَقدَّم شَرحُه في حَدِّ اسمِ الفاعل.

وقَولي: «لِمَن وَقع عليه» مُخرجٌ لِلأفعال الثلاثة، ولِاسم الفاعل، ولِاسمَي الزَّمان والمكان، وقد تَبيَّن [شَرْحُ] ذلك مِمَّا تَقدَّم.

ومَثَّلتُ بِمَضروب ومُكرَم لِأُنبِّه على أن صِيغتَه مِن الثلاثي على زِنةِ مَفعول، كَمَضرُوب ومَقتُول ومَكسُور ومَأسُورٍ، ومِن غَيره بِلَفظ مُضارعه بشرطِ مِيمٍ مَضمومة مكانَ حرفِ المُضارَعة، وفَتحِ ما قبلَ آخِره كمُخرَجٍ ومُستَخْرَجٍ.

[شرطُ إعمال المثالِ واسم المفعول]

ثم قُلتُ: وَشَرْطُهُما كَاسْمِ الفَاعِلِ.

وأقولُ: أي: شرطُ إعمالِ المثال وإعمالِ اسمِ المفعول كشَرطِ إعمالِ اسمِ الفاعِل على التَّفصيلِ المُتقدِّمِ في الواقعِ صِلةً لـ«أل» والمجرَّدِ مِنها، وقد مَضى ذلك.

---

(1) وعملُه كعمل فِعله المَبني للمفعول، فيَرفع نائبَ الفاعل؛ فإنْ كان من مُتعدٍّ لاثنَين أو لِثلاثة رفع واحداً ونَصب ما سِواه، فتقول: زيدٌ مُعطًى أبُوه دِرهماً الآنَ أو غَداً، كما تَقول: يُعطَى أبُوه دِرهماً، وتقولُ: المُعطَى ديناراً زيدٌ كما تقولُ: الذي يُعطَى دِيناراً، أو الذي أُعطِيَ ديناراً زيدٌ. «الجوجري» (٢/ ٦٩٣).

[الخامس: الصفة المشبَّهة]

ثم قُلتُ: الخَامِسُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، وَهِيَ: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتَصُّ بِالحَالِ، وَبِالمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ المُؤَخَّرِ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً أَوْ تَمْيِيزاً، أَوْ تَجُرُّهُ بِالإِضَافَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِـ«أَلْ» وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا.

وأقول: الخامسُ مِن الأسماء العامِلة عَملَ الفعل: الصفةُ المُشبَّهةُ[1]، وهِي عبارةٌ عمَّا ذكَرتُ.[2]

[مثالُ إعمالها وأصلُ الكلام]

ومِثالُ ذلك قولُك: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بِالنَّصب أو بالجرِّ؛ والأصلُ: وَجْهُهُ بالرفعِ؛ لأنه فاعلٌ في المعنى؛ إذِ الحُسن في الحقيقةِ إنما هو لِلوجه، ولكنَّك أردْتَ المُبالغةَ فَحوَّلتَ الإسنادَ إلى ضميرِ زَيد، فجَعلْتَ زيداً نَفسَه حَسَناً، وأَخَّرتَ الوَجهَ فَضلةً ونَصبتَه على التَّشبيه بِالمفعول به؛ لأن العاملَ وهو «حَسَن» طالبٌ له مِن حيثُ المعنى؛ لأنه مَعمولُه الأصليُّ، ولا يَصحُّ أن تَرفعَه على الفاعِليَّة ـ والحالةُ هذه ـ لاستِيفائه فاعلَه، وهو الضمير، فأَشبَه المفعولَ في قولِك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً»؛ لأنَّ ضارباً طالبٌ له، ولا يصحُّ أنْ تَرفعَه على الفاعِليَّة، فنُصِب لِذلك.

فالصفةُ مُشَبَّهةٌ بِاسم الفاعل المتعدِّي لِواحِدٍ، ومَنصوبُها يُشبِهُ مَفعولَ اسم الفاعل، وقد تَقدَّمتِ الإشارةُ[3] إلى هذا التَّقديرِ.

---

(1) انظر سببَ تسميتها بذلك ووجهَ شَبهها باسم الفاعل في «شرح القطر» للمصنف (ص٤٩٨).

(2) اعلم أنَّ اسم المفعول يَصحُّ أن يُضافَ إلى مرفوعه معنًى، وإضافتُه تَستلزم تحويلَ إسناده إلى ضميرِ مَوصوفِه، نحو: زيدٌ محمودُ المقاصِد؛ والأصل: مَحمودةٌ مَقاصِدُه، ثم حَوَّلتَ الإسنادَ إلى ضمير «زيد»، ثم أضفتَ فَقُلتَ: مَحمودُ المَقاصدِ. وهو حينئذٍ جارٍ مَجرى الصفة المُشبَّهة، فلا يَضرُّ دُخولُه في مُميِّز الصِّفة. اهـ «الجوجري» (٢/ ٦٩٤) و«بلوغ الأرب» (ص٣٠٠).

(3) يَعني في باب المنصوبات.

ثم لَك بعد ذلك أن تَخفِضَه بالإضافة، وتكون الصفةُ حِينئذ مُشبَّهةً أيضاً؛ لأنَّ الخفضَ ناشئٌ ـ على الأصحِّ[1] ـ عنِ النَّصبِ، لا عنِ الرَّفع؛ لِئلّا يَلزمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ إذِ الصفةُ أبداً عَينُ مَرفوعِها وغَيرُ مَنصوبِها، فافهَمْه!

[أوجُه مخالفة الصفة المشبَّهة لاسم الفاعل]

وتُفارِقُ هذه الصفةُ اسمَ الفاعِلِ مِن وُجُوهٍ[2]:

أحدُها: أنها لا تكونُ إلَّا لِلحال، وأعني بِه الماضيَ المُستمِرَّ إلى زمنِ الحال، واسمُ الفاعل يَكونُ لِلماضي ولِلحال ولِلاستِقبال.

والثاني: أنَّ مَعمولها لا يكونُ إلَّا سَببيًّا، وأعني به ما هو مُتَّصلٌ بِضميرِ الموصوف لفظاً أو تقديراً، واسمُ الفاعل يكون مَعمولُه سَببيًّا وأجنبيًّا؛ تقولُ في الصفة المشبَّهة: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» و«زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ» أي: الوجهَ منه، أو «وَجْهَهُ»؛ فهو إمَّا على نيابةِ «أل» مَنابَ الضمير المضافِ إليه، أو على حَذفِ الضمير مِن غير نِيابةٍ عنه[3]، ولا تقولُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً» كما تقولُ: زَيْدٌ ضارِبٌ عَمراً.

الثالثُ: أنَّ مَعمولَها لا يكونُ إلَّا مُؤخَّراً عنها، تقولُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، ولا تقولُ: «زَيْدٌ وَجْهَهُ[4] حَسَنٌ»[5]، ومعمولُ اسم الفاعل يكون مؤخَّراً عنه ومُقدَّماً عليه،

---

(1) مُقابلُه أنه ناشئٌ عن الرفع.

(2) منها – مما لم يذكره هنا وذكره في «شرح القطر» (ص٤٩٩) –: أنها تكون مُجاريةً للفعل وغيرَ مُجارية له، واسمُ الفاعل لا يكون إلا مُجارِياً، وأنها تدلُّ على الثُّبوتِ، واسم الفاعل يدلُّ على الحُدُوث.

(3) هذا مذهب البصريين، وما قبله مذهب الكوفيين.

(4) بالنصب كما قيَّده في «شرح القطر» (ص٥٠٠)، وكتبتُ عليه هناك: إنما قيَّد المعمول بالمنصوب لأنه محل التمييز؛ إذ المرفوع والمجرور لا يتقدمان لِعلة أخرى وهي امتناع تقديم الفاعل والمضاف إليه. انظر: «حاشية يس» (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(5) أي: لِضَعف الصفة؛ لِكونها فرعاً عن فرعٍ؛ فإنها فرعٌ عنِ اسم الفاعل الذي هو فرعٌ عن الفعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنه قويٌّ؛ لِكونه فرعاً عن أصلٍ وهو الفعلُ. «شرح القطر» (ص٥٠٠) و«بلوغ الأرب» (ص٣٠٠).

تقولُ: «زَيْدٌ غُلَامَهُ ضَارِبٌ»[(١)].

الرابعُ: أنه يَجوزُ في مَرفوعها النصبُ والجرُّ، ولا يجوزُ في مرفوعِ اسم الفاعِل إلَّا الرفعُ.

[أحوالُ معمول الصِّفة المشبَّهة]

ثم بَيَّنتُ أنَّ الخفضَ له وجهٌ واحدٌ وهو الإضافةُ، وأنَّ الرفعَ له وَجهان؛ **أحدُهما:** أنْ يكونَ فاعِلاً، **والثاني:** أن يكونَ بَدلاً مِن ضميرٍ مُستترٍ في[(٢)] الصفةِ؛ وأنَّ النصبَ

---

(١) قد جوَّز عامةُ العلماء أن تقولَ: «زيدٌ بِك فَرِح» على أن يكون «زيد» مبتدأ، و«بِك» جارًّا ومجروراً متعلقاً بِفَرِح، و«فَرِح» خبر المبتدأ، وقد رَوَوا أن العرب تقولُ مثل ذلك.
وقد ذهب ابن الناظم إلى أن تجويز العُلماء ذلك يَنقُض ما اتفقوا عليه من أن معمولَ الصفة المشبهة لا يكون إلا سَببيًّا، أي: اسماً ظاهراً متصلاً بِضمير يعودُ على الموصوف لفظاً أو تقديراً، كما يَنقُض ما اتفقوا عليه أيضاً مِن أن معمول الصفة المشبهة لا يُقدَّمُ عليها، وذلك لأنَّ «بِك» في المثال الذي ذكَرناه ليس سببيًّا، وهو متقدمٌ على الصفة المشبَّهة.
والذي ذهب إليه ابنُ الناظم غفلةٌ عمَّا أراده العلماء من مَعمول الصفة المشبهة الذي اشترطوا سَببيته وتأخُرَه، وبيانُ ذلك أن معمول الصفة المشبَّهة على ضَربين:
الأول: المعمولُ الذي تعمل به بِحقِّ شَبهها باسم الفاعل المتعدي فِعلُه إلى واحد، وذلك هو المفعول به.
والضرب الثاني: المعمولُ الذي تَعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل، وهو الظرفُ والجار والمجرور.
فالضربُ الأول هو الذي اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين، والضربُ الثاني لا يُشترَط فيه شيء منهما، وذلك لأنَّ الظرف والجار والمجرور يَتعلقان بالفعل التام والناقص ويَتعلقان كذلك بالاسم، ويَتعلقان بالحروف إذا تضمَّنتْ معنى فعلٍ كحرف النفي، وبالجملة يَكتفيان برائحة الفعل، و«بِك» في المثال المذكور من الضَّرب الثاني.

(٢) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنك إذا قُلتَ: «زيدٌ حَسَنٌ الوجهُ» بتنوين حسن ورفع الوجه ـ يكون الوجه بدلَ بعضٍ مِن كل من ضمير مستتر في حَسَن عائد على زيد؛ لأن الوجه بعضُ زيد، واستَشكل النحاة ذلك الكلام، وبَنَوا استشكالهم على ما رواه الفراء من قول العرب: «مَررتُ بِامرأة حَسَنٍ الوجهُ» بتنوين حسن ورفعِ الوجه، قالوا: لو كان الوجه بدلَ بعض من كل لَلَزم أمران: الأول أن يُقال: حسنةٍ بالتأنيث، والثاني أن يتَّصل بِالبدل ضمير يَعود على المبدل منه، والجوابُ أنَّا لا نُسلِّم صحةَ هذا المثال، ثم إذا سَلَّمنا صحته فإما أن نُوجِب فيه وفي مثله الرفعَ =

فيه تفصيلٌ، وذلك أنَّ المنصوبَ إنْ كان نكرةً فَفيه وَجهان؛ **أحدُهما**: أن يكونَ انتِصابُه على التَّشبيهِ بالمفعول بِه، **والثاني**: أن يكونَ تمييزاً، وإنْ كان معرفةً امتَنع كونُه تَمييزاً، وتَعيَّنَ كونُه مُشبَّهاً بِالمفعول به؛ لأنَّ التمييزَ لا يكونُ إلَّا نكرةً[١].

[شرطُ خفضِ معمولها]

ثم بَينتُ أنَّ جوازَ الرفع والنصبِ مُطلَقٌ، وأنَّ جوازَ الخفض مُقيَّدٌ بِألَّا تكونَ الصفةُ بـ«ألْ» والمعمولُ مجرَّدٌ منها ومِن الإضافة لِتَالِيها، وتَضمَّنَ ذلك امتناعَ الجرِّ في «زيدٌ الحسنُ وَجهَهُ» و«الحسنُ وَجهَ أَبيه» و«الحسنُ وجهاً» و«الحسنُ وجهَ أبٍ»[1].

= على الفاعلية، ونُجوِّز البَدلية في نحو المثال الذي ذكرناه أولاً، وإمَّا أنْ نُجوز البدلية في هذا كما نُجوِّزُها في غيره، ونَدَّعي أن التذكير باعتبارها شخصاً أو إنساناً أو نحوَه، وأل في «الوجه» عِوَضٌ عن الضمير، فافهم ذلك واحرِصْ عليه.

(١) اعلم أنَّ العلماء قد اختلفوا في معمولِ الصفة المشبهة المنصوبِ، ولهم في ذلك أربعة أقوال:

الأول: وهو مذهبُ جَمهرة الكوفيين ـ أن انتصابه على التمييزِ مُطلقاً، نَعني سواءٌ كان نكرة أم معرفة، وعندهم أن التمييزَ قد يكون معرفةً، كما في قول الشاعر:

رَأَيْـتُـكَ لَـمَّـا أَنْ عَـرَفْـتَ وُجُـوهَـنَـا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والقول الثاني: وهو مذهبُ جُمهور البصريين، واختارَه ابنُ الحاجب ـ التفصيلُ بين أن يكون المعمولُ نكرةً وأن يكون معرفةً، فإنْ كان نكرة فهو منصوبٌ على التمييز لا غيرُ، وإن كان معرفةً فهو منصوبٌ على التشبيه بِالمفعول به لا غير، وذلك لأنهم لا يُسَوِّغون مجيءَ التمييز معرفة، ويَرَوْن أنَّ «أل» في قول الشاعر: «وطِبتَ النفسَ» زائدةٌ لا تُفيد التعريف.

والقول الثالث: أن معمولَ الصفة المشبهة المنصوبَ إنما هو منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به مطلقاً؛ سواءٌ أكان معرفةً أم نكرة. =

(1) قال الشيخ زكريا في «بلوغ الأرب» (ص٣٠١): اعلم أنَّ مسائلَ الصفة - مع قطع النظر عن أمور لا تَزيد في العمل ولا تَنقص منه كإفرادها وتَثنيتها وجمعِها وتذكيرها وتأنيثها - ستٌّ وثلاثون؛ لأنَّ الصفةَ إمَّا بـ(أل) كالحسن، أو مجرَّدة منها كحسن، وهي: إما رافعةٌ، أو ناصبة، أو جارة، فهذه ستةُ أحوال من ضرب اثنَين في ثلاثة، ولمعمولها ستة أحوال أيضاً؛ لأنه إما بـ(أل) كالوجهِ، أو بدونها بلا إضافة كوجه، أو مضاف لما هو بـ(أل) كوجه الأب، أو لما هو بدونها كوَجْهِ أبٍ، أو مضافٌ للضمير كوجهه، أو مضافٌ لمضافٍ للضمير، كوجه أبيه، فتصير المسائل ستًّا وثلاثين، يمتنع منها الأربعُ التي استُثنيت، والبقيةُ جائزةٌ، لكنْ فيها حَسنٌ وضعيفٌ وقبيحٌ. وبَيانُهُ يُطلب من المطوَّلات.

[السادس: اسمُ الفِعل]

ثم قُلتُ: السَّادِسُ: اسْمُ الفِعْلِ[1]، نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً، بِمَعْنَى: دَعْهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ[2] بِمَعْنَى الْزَمْهُ، وَالْصَقْ، وَدُونَكَهُ بِمَعْنَى: خُذْهُ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ بِمَعْنَى: أَمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بِمَعْنَى: بَعُدَ وَافْتَرَقَ، وَأَوْهِ وَأُفٍّ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ.

وَلَا يُضَافُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ[3]، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

وأقولُ: السادسُ مِن الأسماء العامِلةِ عَمَلَ الفِعل: اسمُ الفِعل[4].

[أقسامُه: ١- اسمُ فعل الأمر]

وهو على ثلاثةِ أنواع:

ما سُمِّيَ بِه الأمرُ، وهو الغالبُ، فَلِهذا بَدأتُ بِه، ومَثَّلتُه بِخَمسةِ أَمثلةٍ، وهي:

«بَلْهَ» بِمَعنَى: دَعْ، كقَولِ الشاعر في صِفةِ السُّيوفِ:

= **والقولُ الرابع**: وهو ما ذكَره المؤلف في هذا الكتاب وفي كتابِ «الجامع» وفي كتابه «شرح اللمحة» ـ أنَّ المعمول المنصوب إن كان معرفةً فَله وجهٌ واحد، وهو أن يكون منصوباً على التشبيهِ بِالمفعول به، وإن كان نكرةً فَفيه وَجهان: أن يكون تمييزاً، وأنْ يكون مُشبَّهاً بالفعول به.

---

(1) قال الجوجري: ترك الشيخ حدَّ أسماء الأفعال كأنه لِما قيل في حقيقتها من الاختلاف. ثم فصَّل شيئاً من ذلك. انظر: (٢/ ٧١٠) وما بعدها.

(2) أي: وعليك به.

(3) ذكر العدوي (٢/ ٢٢٧) أن عبارة «القطر» ـ وهي: ولا يتقدم معموله عليه ـ أولى؛ لأن اسم الفعل في مركزه وإنما تقدم معموله عليه، قلتُ: وفيه أن عبارة «القطر» وشرحه كالتي هنا، وأنه إذا تقدم الثاني على الأول صحَّ أن يقال: إن الثاني تأخر عن الأول كما لا يخفى.

(4) عرَّفوه بأنه: ما ناب عن فِعل ولم يقع فَضلةً، ولم يَتأثر بِعامل، بِخلاف الحرف؛ فإنه وإنْ ناب عن فِعل لكنه يقع فضلةً كالجار والمجرور، وبخلاف المصدر والصفة؛ لأنهما يَتأثَّران بالعامل. «بلوغ الأرب» (ص٣٠١). وانظر: «شرح الجوجري» (٢/ ٧٠٦)، و«شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١٣٨٢) فما بعدها.

٢١٠ـ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها بَلْـهَ الأكُـفَّ كَـأنَّـهـا لَـمْ تُـخْـلَـقِ[1]

أي: دَعِ الأكُفَّ، وذلك في رِواية مَن نَصب «الأكف»، أمَّا مَن خَفَضها فـ«بَلْهَ» مصدرٌ، بِمَنزلة قولك: «تَرْكَ الأكُفِّ»، وأمَّا مَن رَفَعها ـ وهو شاذٌّ ـ فهي اسمُ استِفهام بِمَنزِلة كيفَ، وما بعدها مبتدأ، وهي خبرُه.

و«عَلَيْكَهُ»[1] بمعنَى: الْزَمْهُ، وقولُه تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] أي:

---

(١) ٢١٠- هذا بيتٌ مِن الكامل لكَعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري، يصفُ السيوف كما قال المؤلف، وقبله - وأنشده المبرد في «الكامل» (١/ ٦٨) -:

نَصِلُ السُّيُوفَ إذا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُدُماً، وَنُلْحِقُهَا إذا لم تَلْحَقِ

اللغة: «تذر» تدع وتترك، «الجماجم» جمع جُمجُمة، وهي عِظام الرأس، «ضاحياً» بارزاً ظاهراً، «هاماتُها» جمع هامَةٍ وهي الرأس، «بله الأكف» أي: اترُكها ولا تذكرها في كلامِك؛ لأنها طائحةٌ لا محالةَ.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى السيوف، «الجماجم» مفعول به لـ(تذر)، «ضاحياً» حال من المفعول به، «هاماتها» هامات: فاعل بـ(ضاحٍ)، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضافٌ إليه، «بله» اسمُ فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «الأكفَّ» مفعول به لـ(بَله)، «كأنها» كأنَّ: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى الأكف اسم (كأنَّ)، «لم» نافية جازمة، «تُخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرك بالكسر لأجل الرَّوِي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الأكف، وجملةُ الفعل ونائبِ فاعله في محل رفع خبر (كأنَّ).

الشاهد فيه: قوله: «بلهَ الأكف» حيث استَعمل بله اسمَ فعل أمر، ونَصب به ما بعده على أنه مفعول به.

واعلم أن الرُّواةَ يَروُون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الوجه الأول: بجرِّ الأكف، وتخريجُها على أن «بله» مصدرٌ بمعنى تَرْك، ولا فعلَ له من لفظه، و«الأكفِّ» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، والوجه الثاني: بنصبِ الأكف، وتخريج هذه الرواية على أنَّ «بَلهَ» اسمُ فعل أمر، و«الأكف» مفعول به، وهذه الروايةُ هي التي عليها الاستشهادُ بهذا البيت في هذا الموضع، والوجه الثالث: برفع الأكفّ، وتخريجُ هذه الرواية على أنَّ بلهَ اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والأكف: مبتدأ مؤخر، وهذا وجهٌ شاذٌ حَكاه أبو الحسن وقُطرب، وأنكره أبو علي (انظر: «مغني اللبيب» ص ١١٥ بتحقيقنا).

---

(١) منقول من جار ومجرور، هما (على) والكاف. «الجوجري» (٢/ ٧٠٧) و«بلوغ الأرب» (ص٣٠٢). وسيُشير المحقق إلى هذا في كلامه على الشاهد الآتي.

الزَمُوا شأنَ أنفسِكم، ويُقال أيضاً: «عَلَيكَ بِه»[1]، فقيل: الباءُ زائدةٌ، وقِيل: اسمٌ لـ(الْصَقْ) دون الْزَم.

و«دُونَكَهُ» بمعنَى: خُذْهُ، كقول صَبِيّة لأمِّها:

٢١١- دُونَكِهَا يَا أُمُّ لا أُطِيقُهَا[2]

و«رُوَيْدَهُ»[1] و«تَيْدَهُ» بمعنَى: أَمْهِلْهُ[3].

---

(١) قد ورد مِن ذلك قول الأخطل التغلبي:

فَعَلَيْكَ بالحَجَّاجِ، لا تَعْدِلْ بِهِ أَحَداً، إذا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

(٢) ٢١١- هذا بيتٌ من مَشطور الرجز، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبة إلى قائل مُعين، ولا وجدتُ له سابقاً ولا لاحقاً.

الإعراب: «دونكها» دونكِ: اسم فعل أمر بمعنى خُذي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتِ، وضمير الغائبة مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، «يا» حرف نداء، «أم» منادى، وأصله: أُمّي؛ فحُذفت ياء المتكلم، ويجوز في أمّ ثلاثة أوجه: أولها الكسر، وذلك لدلالة الكسرة على ياءِ المتكلم المحذوفة، وثانيها الفتح، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبتْ ألفاً بعد فتح ما قبلها، ثم حُذفت الألف وبقيتِ الفتحةُ للدلالة على تلك الألف، وثالثها الضم على أنّك قَطَعتَ النظر عن الياء وجعلتَه مُنادى مبنيًا، «لا» نافية، «أطيقها» أطيق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضمير الغائبة مفعولٌ به.

الشاهد فيه: قولها: «دونكها»؛ حيث استَعملت دونك اسمَ فعل أمر بمعنى خُذِي.

واعلم أن اسمَ الفعل على ضربَين: مُرتجل، ومَنقول، فالمرتجلُ ما لم يُستعمل من قبلُ في شيء آخر، ومثالُه: شَتَّانَ وصَهْ ووَيْ، والمنقولُ إما أن يكون في الأصل مصدراً نحو: رُوَيْد وبَلْه، وإما أن يكونَ في الأصل ظرفاً نحو: وَراءَك بمعنى تأخّر وأمامَك بمعنى تقدَّم ومَكانَك بمعنى اثبُتْ، وإما أن يكونَ في الأصل جارًا ومجروراً نحو: عليكَ بمعنَى الزَمْ.

(٣) فسَّر ابن منظور في «اللسان» «تَيْد» بالرفق، فكأنه إذا كان اسم فعل يكون بمعنَى تَرفَّق به، وعبارة المؤلف أدقُّ؛ لأن هذا اللفظ يَنصِب المفعولَ به بنفسه كما حكاه ابن منظور نفسُه، وتَرفَّق يتعدى بحرف الجر. ومِن شواهد «رُوَيْد» قولُ الشاعر:

رُوَيْدَ عَلِيًّا، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ

---

(1) هو منقول من مصدر (أرود) مصغراً تصغيرَ الترخيم. «الجوجري» (٢/٧٠٧) و«بلوغ الأرب» (ص٣٠٢).

[٢- اسمُ الفعل الماضي]

وما سُمِّي به الماضي، وهو أكثَرُ مِما سُمي به المضارعُ؛ فَلِهذا قُدِّم عليه، ومَثَّلتُ لَه بِمِثالَين: «هَيهات»(1) بمعنى بَعُد، و«شتَّان» بمعنَى افترق(2)، قال:

٢١٢ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ(١)

(١) ٢١٢- هذا بيت من الطويل من كلام جَرير بن عَطيّة، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٦١)، وفي «[شرح] القطر» (رقم ١١٤).

اللغة: «هيهات» بَعُد، ويُروى في الأماكن الثلاث: «أيهات»(*) بالهمزة المبدلة من الهاء، «العقيق» اسم مكان، وفي بلادِ العرب أربعةُ أماكن بهذا الاسم: عقيقُ اليَمامة، وعقيق المدينة، وعَقيقُ تهامة، وعقيقُ القنان بِنَجد، «خل» بكسر الخاء المعجمة ـ أي: صَديق.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بَعُد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «هيهات» توكيد للأول، «العقيق» فاعل بـ(هيهات)(**)، «ومَن» الواو عاطفة، من: اسم موصول معطوف على (العقيق)، مبني على السكون في محل رفع، «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، «وهيهات» الواو عاطفة، هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بعد، «خل» فاعل بـ(هيهات)، «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(خل)، «نُواصله»(***) نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وضمير الغائب العائد إلى خِل مفعول به، والجملة في محل رفع صفة ثانية لـ(خل).

الشاهد فيه: قوله: «هيهات العقيق» وقوله: «هيهات خِل»، حيث استَعمل هيهات في الموضعين اسمَ فعل بمعنى بَعُد، ورَفع به فاعلاً كما كان يَرفعه لو أنه وَضع مَوضعه بَعُد، وهو الفعل الذي يدل اسمُ الفعل على معناه.

ومثل هذا البيت قولُ الشاعر:

إلَّا كَدَارِكُمْ بِذِي بَقَرِ الحِمَى هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ المُزْدَارِ

(1) تاؤه مفتوحة عند الحجازيين، مكسورة عند تميم وبني أسد، وبعضُهم يَضمُّها، وقد قُرئ بهنَّ جميعاً. انظر: «الجوجري» (٢/ ٧٠٨) و«المفصل» (ص١٥٢).

(2) مطلقاً عند الجمهور، وفي المعاني والأحوال فقط عند الزمخشري. انظر: «التصريح» (٢/ ٢٨٣)، و«المفصل» (ص١٥٣).

(*) هي إحدى لغاتها، وقد أوصلها في «القاموس» (هـ ي هـ) إلى إحدى وخمسين.

(**) أي: الأول، وأما الثاني فلا فاعلَ له كما نصُّوا عليه في بابِ التوكيد.

(***) رُوي أيضاً: نُحاوله.

وقال:

٢١٣ـ شَتَّانَ هَذَا والعِنَاقُ والنَّوْمْ والمَشْرَبُ البَارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ(١)

ولَك زيادةُ «ما» قبل فاعِلِ شتَّان، كقولِه:

٢١٤ـ شَتَّانَ ما يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ(٢)

---

(١) ٢١٣- هذا بيتٌ من الرجز المصرع أو بيتان من مشطُوره، من كلام لَقِيط بن زُرارة بن عدس، وهو أخو حاجِب بن زُرارة الذي يُضرَب بِقَوسه المثل.

اللغة: «شتَّان» معناه افترق، «العِناق» المعانقة، «ظل الدوم» هذه رواية أبي عبيدة، وفسَّرها بأن الدوم ههنا هو ذلك الشجر المعروف، وأنكر ذلك الأصمعيُّ قائلاً: إن الشاعر من نَجد، وليس في بِلاده شجرُ الدوم، وذكر أن الرواية: «والظلِّ الدَّوم» والدومُ على هذه الرواية مصدرٌ أُريد به اسمُ الفاعل، أي: والظل الدائِم.

الإعراب: «شتان» اسم فعل ماض بمعنى افتَرق، «هذا» ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة فاعل بـ(شتان)، «والعناق والنوم والمشرب» معطوفاتٌ على اسم الإشارة، «البارد» صفة لِلمشرب، «في ظل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من المشرب، وظل مضاف و«الدَّوم» مضاف إليه، وإذا رُويتْ رواية الأصمعي كان الظل مَعطوفاً على اسم الإشارة مثلَ الأسماء التي قبله، والدَّوم على هذا: نعتٌ للظل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكَّنَه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «شتان هذا والعناق ... إلخ» حيث استَعمل شتان اسمَ فعل ماض بمعنى افترق، ورَفع به فاعلاً كما كان يَرفعه لو وَضع مكانه افترق، وهو الفعل الذي يدلُّ اسمُ الفعل على معناه، ألا ترى أنه عَطف على الفاعل لَما كان الافتراق لا يكون إلَّا بين شيئين فصاعداً؟

(٢) ٢١٤- هذا بيت من السريع من كلام أبي بَصير صَنَّاجة العرب الأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: «شتان» افترق وتباعد أمرُهما، «كُورها» الكور ـ بضم الكاف وسكون الواو ـ الرحل الذي يُوضَع فوق الناقة لِيُركب عليه، ووقع في عامة نسخ الشرح: «ما نَومي» و«نَوم حيان» مُحرَّفاً.(*)

الإعراب: «شتان» اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «ما» زائدة، «يومي» =

(*) والمعنى: يَومي على كُور هذه الناقة ويَومي مع حيانَ أخي جابر مُختلفان لا يَستويان؛ لأن أحدَهما يومُ سفرٍ وتَعب، والثانيَ يومُ لهوٍ وطَرب. ورُوي أنَّ حيانَ كان سيداً أفضلَ من أخيه جابر، فلمَّا أضافه إلى جابر غَضِب وقال: عرَّفتَني بأخي وجَعلتَه أشهَر مني، والله لا نادَمتُكَ أبداً، فقال له الأعشى: اضطَرَّتني القافيةُ، فلم يَعذِرْه. «الخزانة» (٦/ ٣٠٣).

وقال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢/ ٣٥٦) تحت المَثَل: «أَنعَمُ مِن حيانَ أخِي جابر»: قالُوا: إنه كان رجلاً مِن العرب في رخاءٍ من العيش ونَعمةٍ من البَدَن، فقال فيه الأعشَى: شتان ... إلخ، يقول: أنَا في السَّير والشقاء، وحَيان في الدَّعَة والرَّخاء.

ولا يجوزُ عند الأصمعي «شتَّانَ ما بَين زيدٍ وعَمرٍو»، وجوَّزَه غيرُه مُحتَجًّا بِقوله:

٢١٥ـ لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى[1]

= يوم: فاعل بـ(شتان)، ويوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «على كُورها» الجار والمجرور متعلق بـ(شتان)(*)، وكُور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضافٌ إليه، «ويوم» معطوف على الفاعل، ويوم مضاف، و«حيان» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه لا يَنصرف لِلعَلَمية وزيادةِ الألف والنون، «أخي» بدل مِن (حيان)، مجرور بالياء نيابةً عن الكسرة لأنه مِن الأسماء الستة، وأخي مضاف و«جابر» مضافٌ إليه.

الشاهد فيه: قوله: «شتان ما يومي ويوم حيان» حيث استَعمل شتان اسمَ فعل ماض بمعنى افترق، ورَفع به فاعلاً كما كان يَرفعه بافترق نفسه، وزاد «ما» بين اسمِ الفعل وفاعله كما هو ظاهر.

(١) ٢١٥- هذا الشاهد صدرُ بيت من الطويل لِرَبيعة الرقي، من كلمة له يمدحُ فيها يزيدَ بن حاتمٍ المُهلبي، ويذمُّ يزيدَ بنَ أسيد السلمي، وكان قد ورد على الأول يَستجدِيه وهو والي مصر، فاستَبطأ سيبه، فشخَص عنه من مصر، وقال:

أرانِـي ـ وَلَا كُـفْـرَانَ لله ـ رَاجِـعـاً ... بِخُفَّيْ حُنَيـنٍ مِنْ نَـوالِ ابْـنِ حَـاتِـمِ

فبلغ ذلك القولُ يزيدَ بن حاتم، فأرسل في أثره مَن يَردُّه إليه، فلمَّا دخل عليه قال له: أنت القائل: أراني ولا كفرانَ لله؟ قال: نعم، قال: فهل قُلتَ غير هذا؟ قال: لا، قال: لَترجعنَّ بخفَّيْ حُنينٍ مملوءة مالاً، ثم أمر بِخَلع نعله ومُلئتْ له مالاً، فلَما عُزِل يزيدُ بن حاتم عن مصر ووَلي مكانه يزيدُ ابن أسيد السلمي ـ قال ربيعةُ الرقي قصيدة مَطلعها:

بَكَى أَهْلُ مِصْرٍ بِالدُّمُوعِ السَّواجِمِ ... غَـدَاةَ غَـدَا مِـنْـهَـا الأغَـرُّ ابـنُ حـاتِـمِ

لَشَـتَّـانَ ما بَيْـنَ اليَـزِيـدَيـنِ فِي النَّدَى ... يَـزِيـدِ سُـلَـيْـمٍ وَالأَغَـرِّ ابْـنِ حَـاتِـمِ

فَـهَـمُّ الـفَـتَـى الأَزْدِيِّ إِنْـفَـاقُ مَـالِـهِ ... وَهَـمُّ الفَتَى القَيْسِيِّ جَمْعُ الدَّرَاهِـمِ

فَلَا يَـحْـسَـبِ التَّـمْـتَامُ أَنِّي هَـجَـوْتُـهُ ... وَلَـكِـنَّـنِـي فَـضَّـلْـتُ أَهْـلَ الـمَـكَـارِمِ

وانظر: «الأغاني» (١٤/ ٣٨)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٧٠)، و«العقد الفريد» (١/ ٣٣٢).

الإعراب: «لشتان» اللام لام الابتداء، وشتَّان: اسم فعل ماض بمعنى افترَق مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «ما» اسم موصول فاعل بـ(شتان) مبنيّ على السكون في محل رفع، «بين» ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة (ما)، وبين مضاف و«اليزيدين» مضاف إليه، «في الندى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعلِ (شتان)، «يزيد» بدل من (اليزيدين)، وهو مضاف، =

(*) جعله الفيومي (ص٢٥٣) متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل، والظاهر أنه أراد الياءَ المتصلة بالفاعل، وأما تعليقه بـ«شتان» فبعيد.

= «سليم» مضاف إليه، «والأغر» معطوف على البدل، «ابن» صِفة للأغر، وابن مضاف و«حاتم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «شتان ما بين . . . إلخ» فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعي وأنكر صِحَّتَه، ولكن العلماء قبلُوا هذا الأسلوب، وخرَّجوه على الذي أعربنا البيتَ عليه.

ونحن نُريد أن نبين لك وجهةَ نظر الأصمعي، ووجهةَ نظر غيره من العلماء؛ لِيَتضح لك الأمرُ غايةَ الاتضاح؛ فنقول: إن المعروفَ عن الأصمعي، أنه مَنع أن يقول القائل: «شتَّان ما بين زيد وعمرو»، ولم يُؤثَر عنه تعليلُ هذا المنع، ولِلعلماء في تعليله ثلاثةُ آراء:

الأول: أن وجهَ الامتناع مِن جهة ذكر «بين» وليس مِن قِبَل «شتان»، وبيانُه أن الأصل في «بين» أن تُضافَ إلى متعدد غيرِ مُثنى ولا مجموع، لا تقول: جلستُ بين الزيدَين، ولا جلستُ بين كِرامِ القوم، ولكنْ تُضيفها إلى مُتعدِّد مع التفريق فتقول: جلستُ بين محمدٍ وعمرو.

وهذا التعليلُ غير مرضي؛ لأنه مبني على ما ذَهب إليه الفراء في «بين» من أنها تُضاف إلى متعدد مع التفريق، ولا تُضافُ إلى متعدد مِن غير تفريق كالمثنى والمجموع، ونحن إنما نَرتضي مذهبَ الجمهور، وعِندهم أن المدارَ على تَعدُّدِ ما تضاف إليه «بين»؛ سواءٌ أكان التعددُ مع التفريق كالمفردَين المعطوفِ أحدُهما على الآخَر، أم كان التعدد بدون التفريقِ كالمثنى والجمع وما أشبَههما، ويدل لصحة مذهب الجمهور قولُه تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والرأيُ الثاني: أنَّ العلة التي امتنع الأصمعي لأجلها من تجويزِ هذه العبارة هي أن شتَّان بِكسر النون، وادَّعى هؤلاء أنه مثنى مرفوعٌ على أنه خبر مقدم، وما زائدة، وبين مبتدأ مؤخر، ويَلزمُ على هذا أن يُخبَر بالمثنى الذي هو شتان عن المفرد الذي هو بَين، ولمَّا كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غيرَ جائز، وجب أن يَمتنِعَ هذا التعبير.

وهذا التعليل أيضاً غيرُ مستقيم لأمورٍ؛ الأول: أن الأفصَحَ في «شتان» فتحُ النون لا كسرها، والثاني: أنه لا يَلزمُ على كسر النون أن تكون مثنًى، بل هي مع كسر النون اسمُ فعل أيضاً، بِدليل فتح نونِه في اللغة الفصحى.

والرأي الثالث ـ وهو تعليلُ المحقق الرضي ـ: أن العلة التي من أجلِها مَنع الأصمعي هذا التعبير هي أن «ما» تحتمل وجهَين: الأول أن تكون زائدةً، والثاني أن تكونَ مَوصولة؛ فلو كانت «ما» زائدةً وجب أن يكون «بين» فاعل (شتان)، ويَلزم على هذا أن يكون فاعلُ شتان واحداً غيرَ مُتعدد لا مع التفريق ولا مع عَدمه، وإن كانت «ما» موصولةً كانت هي الفاعل، ويَلزم عليه إما المحذورُ السابق إن اعتُبرت «ما» مفرداً، وإما أن يكون «بين» مضافاً إلى غير مُتساويين في النسبة؛ لأنَّ مَقصود الشاعر أن اليزيدَين قد افترَقا في صِفتَين، فأحدُهما مُتصف بالبخل، والآخَرُ مُتصف بالكرم، كما يدلُّ عليه البيت الذي يَليه، والأصل في «بين» أن يُضافَ إلى مُتساويين في النسبة، تقول: بيني وبين زيدٍ قرابةٌ. =

وأما قولُ بعضِ المُحدَثِين:

٢١٦- جَازَيْتُمُونِي بِالوِصَالِ قَطِيعَةً ... شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي (١)

= والجوابُ على هذا أن نختارَ أنَّ «ما» موصولةٌ وأنها فاعلُ شَتان، ولنا وجهان في تصحيح الكلام؛ الأول: أن نجعلَ «ما» عبارةً عن المسافة؛ فكأننا قُلنا: إن المسافة التي بين اليزيدَين بعيدة، والثاني: أن نجعلَ «ما» عبارةً عن صفة الكرم وحدها، ونَدَّعي أن لها حدًّا فائقاً بَلغ إليه يزيدُ بن حاتم، وحدًّا سافلاً تعلَّق به ابن أسيد، وكأننا قُلنا: افترق اليزيدانِ في هذه الصِّفة.

وقد أطلْنا عليك في هذا الموضع لِنُقربه إليك، فلا تغفلْ عنه.

ومما وَرد فيه هذا الاستِعمالُ قولُ أبي الأسوَد الدؤلي:

شَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ؛ إِنَّنِي ... عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ

وقول البعيث:

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ ... أُمَيَّةَ فِي الرِّزْقِ الذِي يُتَقَسَّمُ

وقول الآخَر:

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ دُعَاتِهَا ... إِذَا صَرْصَرَ العُصْفُورُ في الرُّطَبِ الثَّعْدِ

وكثرةُ هذه الشواهد تقطعُ لك بعدم صحة الذي ذهب إليه الأصمعي مِن إنكار استعمال هذا الأسلوب.

(١) ٢١٦- هذا بيت من الكامل، ولم أقفْ على ما يُعين اسمَ قائل هذا البيت.

الإعراب: «جازيتُموني» فعل وفاعل ومفعولٌ أول، «بالوصال» جار ومجرور متعلق بـ(جازى)، «قطيعة» مفعول ثان لـ(جازى)، «شتان» اسمُ فعل ماض، «بين» فاعل (شتان)، ولم يَرفعه لأنه استَكثر أن يُخرجه عن حالته التي غلب مجيئه عليها وهي النصب؛ فإن أصلَه منصوب على الظرفية، وبين مضاف، وصنيع من «صنيعكم» مضاف إليه، وصنيع مضاف وضمير المخاطَبِين مضاف إليه، «وصَنيعي» الواو عاطفة، وما بعده معطوفٌ على ما قبله، وياءُ المتكلم مضاف إليه، وهذا الإعراب أحدُ وجهَين يمكن تخريجُ هذا التعبير عليهما، وثانيهما تقدير «ما» موصولةً محذوفة تكون فاعلَ (شتان)، و(بين) على هذا ظرفٌ مُتعلق بمحذوف صلة الموصول؛ فيكون كبيتِ رَبيعة السابق، وحذفُ الموصول وبقاءُ صِلته مما أجازه الكوفيون والبغداديون والأخفشُ من البصريين، وارتَضاه ابنُ مالك في «التسهيل»، وسنُنشِدك شاهداً عليه.

الشاهد فيه: قوله: «شتَّان بين صنيعكم» حيث أتى فيه الشاعر بأسلوبٍ لم تَستعمله العرب ـ على ما زعم المؤلف ـ فلا هو ذَكر الفاعلَ المتعدد كالأعشى ومَن قبله، ولا هو ذَكر «ما» قبل «بين» حتى نَجعلَها موصولة ونَحملَها على مُتعدّد كما في بيتِ رَبيعةَ الرقي.

ومثلُ هذا البيت قولُ الآخر:

سَارتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّباً ... شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ =

فلم تَستعمِلْهُ العربُ، وقد يُخرَّجُ على إضمارِ «ما» موصولةً بِـ«بين»، وذلك على قولِ الكوفيين[1]: إنَّ الموصولَ يَجوز حَذفُه[1].

[٣- اسمُ الفعل المضارع]

وما سُمِّيَ بِه المضارعُ، نحوُ: «أَوَّه»[2] بمعنى: أَتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ»[3] بِمعنَى: أنضَجَّر، وبعضُهم[4] أسقَط هذا القِسمَ، وفَسَّر هذَين بِـ(تَوجَّعتُ وتَضجَّرتُ).

= وقولُ حسانَ بنِ ثابت الأنصاري:

وَشَتَّانَ بَيْنَكُمَا في النَّدَى ... وَفي البَأسِ والخَيْرِ والمَنْظَرِ

ومثلُ ذلك أيضاً ما رَواه أبو زيدٍ في «نَوادره» مِن قول الشاعر:

شَتَّانَ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ ... هَذَا يُخَافُ وَهَذَا يُرْتَجَى أَبَدَا

وقولُ عمرَ بن أبي ربيعةَ المَخزُومي:

هَمُّوا بِبُعْدٍ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبِ ... شَتَّانَ بَيْنَ القُرْبِ وَالإِبْعَادِ

والشواهدُ كثيرة على ذلك مِن كلام العرب المحتَجِّ به؛ فلا تُبالِ ما قال المؤلف؛ فإن مَن حَفِظ حجة على مَن لم يحفظ.

ومما يدلُّك على صحة ما اخترناه أنك تجدُ العلماء مِن أئمة الشعراء قد استَعملُوا هذا الأسلوب على هذا الوجه، انظُر مثلاً قولَ ابن المعتز:

والفِكْرُ قَبْلَ القَوْلِ يُؤْمَنُ زَيْفُهُ ... شَتَّانَ بَيْنَ رَوِيَّةٍ وَبَدِيهِ

(١) ويَجوز تخريجه على أنَّ «بين» فاعلُ شَتَّان، كما ذكَرناه في إعراب البيت.

ومما يدل لمذهبِ الكوفيين الذين جوَّزُوا حذف الموصول وبقاءَ صِلته قولُ حسانَ بن ثابت:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله مِنْكُمْ ... وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءُ؟

فإن التقدير: ومَن يَنصرُه ويَمدحه، ضرورةَ أن الذي يَهجُوه ليس هو الذي يَنصرُه ويَمدحُه.

---

(1) أي: والأخفش والبغداديين وابن مالك، بل والبصريين أيضاً في الضرورة. انظر: «الارتشاف» (٢/ ١٠٤٥) و«الهمع» (١/ ٢٨٩).

(2) أوصل الزبيدي لغاتِها في «التاج» (أ و هـ) إلى اثنتين وعشرين.

(3) ذكر لها في «الارتشاف» (٣/ ٢٦٩) أربعين لغة.

(4) هو ابن الحاجب كما في «الكافية» (ص١١٧)، قال الصبان (٣/ ٢٩٢): والإنصاف أن المذهبَين مُحتمَلان.

[اسمُ الفعل لا يُضاف]

ومِن أحكامِ اسمِ الفعل: أنه لا يُضافُ، كما أنَّ مُسمَّاه ـ وهو الفِعلُ ـ كذَلك؛ ومِن ثَمَّ قالُوا: إذا قُلتَ: «بَلْهَ زَيدٍ» و«رُوَيدَ زَيدٍ» بِالخفض كانا مَصدرَين، والفتحةُ فِيهما فتحةُ إعرابٍ، وإذا قُلتَ: «بَلْهَ زيداً» و«رُوَيدَ زَيداً» كانَا اسمَي فِعلَين، ومَعلومٌ أنَّ الفتحةَ فيهما حينئذٍ فتحةُ بِناءٍ لِعَدم التَّنوين.

[معمول اسمِ الفعل لا يتقدَّم عليه]

ومِنها: أنَّ مَعمولها لا يَتقدَّم عليها(1)؛ لا تقولُ: «زيداً عَليك»، وخالَف في ذَلك الكسائيُّ، تَمسُّكاً بِظاهرِ قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾(2) [النساء: ٢٤]، وقولِ الرَّاجز:

٢١٧ـ يا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا(١)

(١) ٢١٧- هذا بيتٌ من الرجز المشطور، وهو مِن كلام راجز جاهِلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ولم يُعيِّنه أحدٌ ممن وَقفنا على كلامهم، وذكر الشيخ خالدٌ أنه لجارية من بني مازِن، وليس بشيء، بل الجاريةُ أنشدتْه وضمَّتْ إليه شيئاً، والبيت من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٦٣) وبعده:

إنِّـــي رَأَيْـــتُ الـــنَّـــاسَ يَـــحْـــمَـــدُونَـــكَـــا

اللغة: «المائح» بالهمزة المنقلبة عن الياء ـ هو الرجلُ يكون في أسفل البئر ليستقي الماء، فأما الذي يكونُ في أعلى البئر يجذف الدلوَ فهو ماتِح ـ بالتاء المثناة من فوق ـ وهذا مِن فُرُوق هذه اللغة الواسعةِ النِّطاق.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «أيها» أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «المائح» نعتٌ لـ(أي) مرفوع بالضمة الظاهرة، «دلوي» دَلو: مفعول به لفعل محذوف يُفسِّره اسم الفعل المذكورُ بعده، أي: خُذ دَلوي، ودلو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «دُونكا» اسمُ=

(1) أي: لِكونها ضعيفةً في العمل.

(2) قال المصنف في «شرح القطر» (ص٤٧٢): عِند البصريين أن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مَحذوفُ العامِل، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ جار ومجرور مُتعلق به، أو بالعامل المقدَّر، والتقديرُ: كَتب الله ذلك كِتاباً عليكم، ودلَّ على ذلك المقدَّر قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريمَ يَستلزم الكتابةَ. اهـ

[عدمُ نصب الفِعل في جوابه]

ومِنها: أنَّ المُضارِع لا يُنصَبُ في جَوابِ الطَّلَبيِّ منه؛ لا تقولُ: «صَهْ فَأُحَدِّثَكَ» بِالنَّصب(١)، خِلافاً لِلكسائي أيضاً، نَعم يُجزَمُ في جَوابِه، كقَولِه:

= فعل أمر بمعنى خُذْ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، وهو فاعله، وجملةُ اسمِ الفعل وفاعله مؤكِّدة لجملة فعلِ الأمر وفاعلِه أو مُفسِّرةٌ للفعل المحذوف العاملِ في (دَلوي).

الشاهد فيه: قوله: «دَلوي دونكا» حيث إنَّ ظاهره يدل على أنَّ مفعول اسم الفعل يَجوز أن يتقدم عليه؛ إذِ الظاهر أن «دلوي» مفعولٌ مُقدم لقوله: «دونكا»، وبهذا الظاهر استدلَّ جماعة من العُلماء منهم الكسائي، ووافَقه ابن مالك في كتابه «التسهيل» على جوازِ أن يَعمل اسم الفعل متأخراً في مفعولٍ مُتقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غيرُ مُراد، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، بل ولا هو معمولٌ لاسمِ فِعل آخَرَ محذوف، يُفسره المذكور ويقع في التقدير قبل المعمول؛ لأن اسم الفعل لا يَعملُ وهو محذوف أيضاً، ولكن هذا الاسم المنصوب معمولٌ لِفعل محذوفٍ مِن معنى اسم الفعل كما قَدَّرنا في الإعراب.

ومِن العلماء مَن قال: إن «دلوي» مبتدأ، و«دونك» اسمُ فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملةُ من اسم فعل الأمر وفاعِله في محل رفع خبر المبتدأ، والرابطُ ضمير محذوف منصوب المحل باسمِ الفعل، وهو يَعود على الدلو، وتقديرُ الكلام على هذا الوجه: دَلوي دونكه، وكأنه قال: دَلويَ خُذه، ولا محظورَ في وقوع الخبر عن المبتدأ جملةً طلبية؛ لأن الراجحَ عند العلماء جوازُه، خلافاً لابن الأنباري.

(١) اعلمْ أنَّ بين الفعل واسم الفعل وُجوهاً من الاتفاق ووجوهاً مِن الافتراق، ونحنُ نَذكر لك أهمَّ الوجوه التي يَتَّفقان فيها، وأهمَّ الوُجوه التي يَختلفان فيها؛ فنَقول:

يتَّفق اسم الفعل والفعلُ في ثلاثة وُجوه:

الأول: دلالتهما جميعاً على المعنى الواحِد.

والثاني: أن كل اسمِ فعل يُوافق الفعل الذي بِمعناه في التعدي واللزوم غالباً، ومِن غير الغالب نحو «آمِين»؛ فإنه لم يُحفَظ عن العرب تعدِّيه لمفعول، مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو استَجب ـ يتعدَّى إلى مفعول به، وكذا «إيه» فإنه لازمٌ مع أن الفعل الذي بِمَعناه ـ وهو زِدْ ـ مُتعدّ.

والثالث: أنَّ كلَّ اسم فعل يُوافق الفعل الذي بِمعناه في إظهارِ فاعله وإضمارِه.

ويُفارِق الفعلُ اسمَ الفعل في سبعةِ أمور:

الأول: أن الأفعال تبرزُ معها الضمائر؛ فتقول: اسكُتْ واسكُتُوا واسكُتِي، واسمُ الفعل لا يَبرز معه ضميرٌ أصلاً؛ فتقول: صهْ بِلفظ واحد لِلمفرد والمثنى والجمعِ والمذكر والمؤنث.

والثاني: أن مفعولَ الفعل يَتقدم عليه ويتأخر عنه؛ فتقول: خُذْ كتابَك، وتقول: كتابَك خُذ، واسم =

١٧٤- مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(١)

[اسم الفعل المعرفة والنَّكرة]

ومِنها: أنَّ ما نُوِّنَ مِنها نكرةٌ، وما لم يُنوَّنْ مَعرفةٌ(1)؛ فإذا قُلتَ: «صَهٍ» فَمعناه: اسكُت سُكوتاً ما(2)، وإذا قُلتَ: «صَهْ» فمَعناه: اسكُتِ السُّكوتَ [المُعيَّنَ](3)(٢).

= الفعل لا يكونُ مَعموله إلا مُتأخراً عنه، على الأرجح؛ فتقول: دونَك الكتاب، ولا تقولُ: الكتابَ دُونك، على أن يكونَ الكتاب مفعولاً مُقدماً لِـ(دونك)، وقد ذَكر المؤلف هذا الوجه.

والثالث: أن الفعل يَعمل مذكوراً ومحذوفاً، بل قد يَجبُ حذفه وهو عاملٌ في مذكور؛ فتقول: لَقيت محمداً، وتقول: إذا محمداً لقيتَه فأكرِمْه، وأما اسمُ الفعل فلا يعملُ إلا مَذكوراً.

والرابع: أن الأفعال تَتصرف، وتختلفُ أَبنيتها لاختلافِ الزمان؛ فتقول: سكت ويَسكُت واسكُتْ، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرَّف ولا تختَلِف أبنيتُها لاختلافِ الزمان.

والخامس: أنه يجوزُ توكيدُ الفعل باسم الفعل؛ فتقول: اسكتْ صَه، وانزِل نَزالِ، ولا يجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل؛ فلا تَقول: نَزالِ انزِلْ، ولا صَه اسكُت.

والسادس: أن الفعل ينتصب المضارع في جوابه إذا دلَّ على الطلب؛ فتقول: انزِلْ فأُكرمَك، ولا يَنتصب المضارع في جوابِ اسم الفعل ولو دلَّ على الطلب، فلا تقولُ: نَزالِ فنُكرمَك، وقد ذَكر المؤلف هذا الوجهَ.

والسابع: أن مِن النحاة مَن ذهب إلى أن الفعل أصلُ الاشتقاق، وهم الكوفيون، ولم يذهبْ أحدٌ إلى أن اسمَ الفعل أصلُ الاشتقاق أصلاً.

(١) قد سَبق ذِكر هذا الشاهد مع شيءٍ من الشعر الوارِد ضِمنَه، وشرَحناه شرحاً لا يحتمل معه إعادة شيء منه ههنا، فارجع إلى ذلك في (ص٥٨٤) من هذا الكتاب؛ والله يُرشِدك.

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثةِ أنواع:

النوع الأول: ما هو واجبُ التنكير، وذلك نحو: ويهاً وواهاً.

والنوع الثاني: ما هو واجبُ التعريف، وذلك نحو: نَزالِ وتَراكِ وبابهما.

والنوعُ الثالث: ما هو جائزُ التنكير والتعريف، وذلك نحو: صهْ وإيه وأُف ومَهْ.

فما نُوِّنَ منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرةٌ، وما لم يُنوَّنْ منها وجوباً أو جوازاً فهو مَعرفةٌ.

(1) لكن التنوين سماعي، فلا يجوز في نحو: هيهات وعليك. «الأمير» (ص١١١).

(2) في الطبعة الحديثة: اسكتُ سكوتاً تامًّا.

(3) أي: عن الحديث الذي أنتَ بصدده.

[السابع والثامن: الظرفُ والمجرور المُعتمدَانِ]

ثم قُلتُ: السَّابِعُ وَالثَّامِنُ: الظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ المُعْتَمِدَانِ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ[1].

وأقول: إذا اعتَمدَ الظَّرفُ والمجرورُ على ما ذكَرتُ في بابِ اسم الفاعل ـ وهو النَّفيُ، والاستِفهامُ، والاسمُ المُخبَرُ عنه، والاسمُ المَوصوفُ، والاسمُ المَوصُولُ ـ عَمِلَا عَمَلَ فعلِ الاستِقرار، فرَفَعَا الفاعلَ المُضمَرَ أو الظاهرَ، تقولُ: «ما عِندَك مالٌ» و«ما فِي الدارِ زيدٌ»، والأصلُ: ما استقرَّ عِندَك مالٌ، وما اسْتقرَّ في الدارِ زيدٌ، فحُذفَ الفعلُ، وأُنِيبَ الظرفُ والمجرورُ عنه، وصار العملُ لهما عند المحقِّقين[2]، وقيل: إنما العملُ لِلمَحذوف، واختارَه ابنُ مالك، ويَجُوز لكَ أنْ تَجعلَهما خبراً مُقدماً وما بَعدهما مبتدأً مُؤخراً، والوجهُ الأولُ أولى؛ لِسَلامته من مَجازِ التقديم والتأخيرِ[3]، وهَكذا العملُ في بَقيَّةِ ما يَعتمِدان[4] عَليه نحوُ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقولِك: «زيدٌ عِندَك أَبُوه»، و«جاءَ الذي في الدارِ أَخُوه»، و«مَررتُ بِرَجل فيه فَضلٌ».

فإنْ قُلتَ: فَفي أيِّ مسألةٍ يَعتمِدُ الوصفُ على الموصولِ حتى يُحالَ عليه الظرفُ والمجرورُ؟

قلتُ: إذا وقَع بعد «أل»؛ فإنها موصولةٌ والوَصفُ صِلة، ولِهذا حَسُنَ عطفُ الفِعل عليه في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨].

---

(1) الأنسَبُ لقوله: «المعتمدان» أن يقول: «عملُ مُستقر». «الأمير» (ص١١٢).

(2) للدليلَين: أحدهما: امتناعُ تقديم الحال في نحو: «زيدٌ في الدار جالساً»، ولو كان العامل الفعلَ لم يَمتنع ... إلخ. «الجوجري» (٢/ ٧١٨) و«بلوغ الأرب» (ص٣٠٤) نقلاً عن «المغني» للمصنف (ص٥٧٩).

(3) أي: لِغير نكتة. «العدوي» (٢/ ٢٣٤).

(4) وأما إذا لم يَعتمدا نحو: «في الدار ـ أو عندك ـ زيدٌ» فالجمهور يُوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يُجيزون الوجهين؛ لأن الاعتمادَ عندهم ليس بِشرط. «مغني اللبيب» (ص٥٧٩).

[التاسع: اسم المصدَر]

ثُم قُلتُ: التَّاسِعُ: اسْمُ المَصْدَرِ، وَالمُرَادُ بِهِ اسْمُ الجِنْسِ المَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الحَدَثِ، كَالكَلَامِ وَالثَّوَابِ. وَإِنَّمَا يُعْمِلُهُ الكُوفِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ، وَأَمَّا نَحْوُ: «إِنَّ مُصَابَكَ الكَافِرَ حَسَنٌ» فَجَائِزٌ إِجْمَاعاً؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ: فَجَارِ وَحَمَادِ.

وأقولُ: التاسِعُ اسمُ المصدرِ؛

[ما يُطلَق عليه اسم المصدر]

وهو يُطلَقُ على ثَلاثةِ أُمُور:

أحدُها: ما يَعملُ اتِّفاقاً، وهو ما بُدِئ بِمِيمٍ زائدةٍ لِغَير المُفاعَلة[1]، كالمَضْرَبِ والمَقْتَلِ، وذلك لأنه مَصدرٌ في الحقيقةِ، ويُسَمَّى المصدرَ المِيمِيَّ، وإنما سَمَّوْهُ أحياناً اسمَ مَصدر تَجَوُّزاً، ومِن إعمالِه قولُ الشاعِر:

٢١٨ـ أَظَلُـومُ إِنَّ مُـصَـابَـكُـمْ رَجُـلاً أَهْـدَى الـسَّـلَامَ تَـحِـيَّـةً ظُـلْـمُ[(١)]

(١) ٢١٨- هذا بيت من الكامل، وقد نَسب قومٌ - مِنهم الحريري في «الدرة» والمؤلف في «مغني اللبيب» - هذا الشاهدَ إلى العَرجي، ونَسَبه آخرُون - وهو الصواب - إلى الحارِث بنِ خالد المخزُومي، والبيتُ مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٦٦)، ومِن شواهد الأشموني (رقم ٨٦٣).
اللغة: «ظلوم» أصلُه مُبالغة ظالمة، وقد يكون باقياً على أصل معناه وهو الوصف، وقد يكون منقولاً إلى اسم امرأة كما اختارَه(*) المؤلف، «مُصابكم» بضم الميم أوله ـ مصدرٌ مِيمي بمعنى الإصابة. =

(1) احترز بالقيد الأول عن نحو: مَكْرٍ، وبالقيد الثاني عن نحو: مُخاصمة. والسبب ظاهر.

(*) إنما اختار الشارح هذا الثاني وجزم به مقتصراً عليه لأن مطلع القصيدة التي منها البيت:

أقـوى مـنَ آل ظُـلَـيـمـةَ الـحُـرُمُ فَـالـعـيـرتـان فـأوحـش الـخُـطُـمُ

قالوا: وظُلَيمة: تصغيرُ ظلمة، وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع، وكان الحارث يتشبَّب بها، ولما مات زوجُها تزوَّجها بعده. انظر مثلاً: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/ ٨٩٣).

الهمزة لِلنداء، وظَلوم: اسمُ امرأة منادًى، ومُصابَكم: اسم إنَّ، وهو مصدرٌ بِمعنى إصابتكم، ويُسمَّى اسمَ مَصدر مجازاً، ورَجلاً: مفعولٌ بِالمصدر، وأهدى السلام: جملةٌ في موضعِ نصبٍ على أنها صفةٌ لـ(رجلاً)، وتحيةً: مصدرٌ لـ(أهدى السلام)، مِن بابِ «قعدتُ جُلوساً»، وظلم: خبرُ إنَّ، ولِهذا البيت حكايةٌ شَهيرة عند أهل الأدب(١).

= **الإعراب:** «أظلوم» الهمزة للنداء، ظلوم: منادى مبني على الضم في محل نصب، «إن» حرف توكيد ونصب، «مُصابكم» مصاب: مصدر مِيمي، وهو اسم (إنَّ)، ومصاب مضاف، وضميرُ المخاطَبين مضاف إليه مِن إضافة المصدر إلى فاعله، «رجلاً» مَفعول به للمصدر الميميّ، «أهدى» فعل ماض، وفاعلُه ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى رَجل، «السلام» مفعول به، «تحية» مفعول مُطلَق عاملُه (أهدى)، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله، «ظلم» خبر (إنَّ)، وجملةُ (أهدى) مع فاعله ومفعولِه في محل نصب صفة لـ(رجل).

الشاهد فيه: قوله: «مُصابكم رجلاً» حيث أعمل المصدر الميمي، الذي هو مُصاب عَمل الفعل؛ فرَفع به الفاعلَ الذي هو ضمير المخاطَب، ونَصب به المفعول، وهو قولُه: رَجلاً.

(١) روى أهل الأدب أنَّ أبا عثمان المازني كان فقيراً مُملِقاً ذا حاجة، وأنه جاءَه ذات يوم رجل ذِمّي، وبَذل له مائة دينار على أن يُقرئَه «كتاب سيبويه» في النحو، فامتنَع أبو عثمان عن قبول ذلك. وكان تلميذُه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يَعلَم خَصاصته وفَقرَه واحتياجَه إلى المال، فعاتَبه على امتناعه، فأجابه بأنه إنما امتَنع لأن «كتاب سيبويه» يَشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آيةً من القرآن الكريم، وأنه لا يَجمل به أن يمكن الذمي من قراءةِ هذه الآيات، ثم اتَّفق أن غَنَّت جاريةٌ بحضرة أمير المؤمنين الواثِق العباسي بهذا البيت، فنَصبت «رجلاً»، وكان بالحضرة أبو يعقوبَ بنُ السكيت ـ ويقال: بل كان بِالمجلس اليَزيدي أحدُ أبناء أبي محمد مُؤدب المأمون ـ فأنكر على الجارية نصبَ «رجلاً» وقال: إنما هو بالرفع، وأصرَّتِ الجاريةُ على النصب، وقالت: إنني هكذا تَلقَّيتُه على شيخي أبي عثمان المازنيّ، فأمر الواثقُ بإشخاص أبي عثمانَ إليه من البصرة، فلمَّا حضر أقرَّ الجاريةَ على ما قالت، وفسَّره بأنَّ المصاب مصدرٌ بمعنى الإصابة، ورجلاً: مفعول، فاستحسَن ذلك الواثق، وأمَر له بألف دينار، فلَمَّا رجع إلى البصرةِ قال لِتلميذه المبرد: تَركنا مائةً لله فعوَّضنا الله منها ألفاً.

قال أبو رجاء: واعلَم أولاً أن هذه الحادثة تُروى باختلافٍ يَسير في كثيرٍ من كُتب الأدب، منها «درة الغواص» للحريري، ومنها «ثمرات الأوراق» لابن حجة الحموي (ص٢) ومنها «حلبة الكميت» للنواجي (٤٩ بولاق)، ومِنها «أدب النديم» لكُشاجم، ومنها «وفيات الأعيان» لابن خَلِّكان في ترجمة أبي عثمان المازني (الترجمة ١١٥ بِتحقيقنا). =

والثاني: ما لا يَعملُ اتِّفاقاً[1]، وهو ما كان مِن أسماءِ الأَحداثِ عَلَماً كـ«سُبْحان» عَلَماً لِلتَّسبيح، و«فَجارِ» و«حَمَادِ» عَلَمَين لِلفَجْرة[2] والمَحْمِدة[3].

والثالث: ما اختُلِف في إعمالِه، وهو ما كان اسماً لِغَير الحَدث، فاستُعمِل له، كـ«الكلام»؛ فإنه في الأصلِ اسمٌ لِلمَلفُوظ به مِن الكلمات، ثم نُقِل إلى مَعنَى التَّكليم، و«الثواب»؛ فإنَّه في الأصل اسمٌ لِما يُثابُ بِه العُمَّال، ثم نُقِل إلى مَعنَى الإثابة، وهذا النوعُ ذهبَ الكوفيُّون والبَغداديون[4] إلى جوازِ إعمالِه، تَمسُّكاً بما وَرَد مِن نحوِ قولِه:

= واعلم ثانياً أنَّ وجهَ ما ذكره اليزيدي أو ابن السكيت مِن رفع رجل يتأتَّى[*] على أن يكون «مصاب» اسمَ مفعول فعلُه أَصاب، وهو اسم إنَّ، وضمير المخاطَبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مَرفوعه، ورجل بالرفع خبر «إن»، وجملة «أهدى السلام تحية» في محل رفع صِفة لرجل، وظُلم في آخر البيت خبرُ مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: إنَّ الذي أصبتُموه بِتَجنيكم عليه رجلٌ مَوصوف بأنه أهدى إليكم السلام، وهذا ظلمٌ، ولا شكَّ أن فيه تكلُّفاً، فَضلاً عن أن يكون مُتعيِّناً كما كان يذهب إليه اليزيديُّ على ما يُفهَم مِن حاله في تشبُّثه وتخطئتِه الجاريةَ المُغنية.

---

(1) لِمخالفته المصدرَ في عدم قَبوله (أل) والإضافة، وعدمِ وُقوعِه موقعَ الفعل، وعدمِ قصدِ الشّياع. «بلوغ الأرب» (ص٣٠٦) و«الجوجري» (٢/ ٧٢٢).

(2) ذكر مثلَه ابنُ مالك في «الألفية»، وعبارة ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص٣٣٦): وفَجار: اسم للفجور. اهـ وما ذكَره المصنف وغيرُه أولى مع كون الفُجور أشهر المصدَرين، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٣٩١-٣٩٢) ونقله عنه صاحب «الخزانة» (٦/ ٣٣١-٣٣٢): وفي عبارة الناظم شيءٌ، وهو أنَّ الفَجْرة هي المرةُ الواحدة من الفُجور، ومعلومٌ أن فجارِ ليس عَلَماً لِجنس المرة الواحدة؛ فإنَّ أهل اللغة لم يَنقلوا إلا أنه علمٌ للفجور المُطلق، ولا يصحُّ أن يُريد أن فجارِ اسمُ جنس لِلفَجرة المعدولِ هو عنه؛ إذ لم يقولوا ذلك، ولا يَصحُّ في نفسه، فثَبت أن قوله: «فجارِ علمٌ لِلفَجْرة» مشكلٌ. والجوابُ: أن إتيانه بالفَجْرة مقصودٌ له، وذلك أن القاعدة في فَعَالِ أنه مؤنثٌ ومعدولٌ عن مؤنَّث، وقد بَيَّن ذلك سيبويه في أبواب ما لا ينصرف غايةَ البيان، حتى إنه قَدَّر ما لم يُستعمَل مؤنثاً كأنه استُعمل كذلك ثم جُعل فَعالِ مَعدولاً عنه .. إلخ كلامه.

(3) بكسر الميم الثانية ويجوز فتحُها.

(4) هم جماعةٌ من نحاة بغداد كانوا ينتخبون من المذهبين الكوفي والبصري، منهم ابن كيسان والزجاجي والفارسي وابن جني. انظر: «المدارس النحوية» لشوقي ضيف (ص٢٤٥) وما بعدها.

(*) الظاهر عدمُ تأتي شيء من ذلك ولو على تكلف كما سيصرِّح به، كيف وقد قال المصنف في «المغني» (ص٦٩٧) عند ذكر الجهة الأُولى من الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المُعرِب منها: وعلى هذا الإعراب يَفسُد المعنى المراد في البيت، ولا يَتحصَّل له معنى البتة؟

٢١٩ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا؟[١]

وقولِه:

٢٢٠ـ لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ... جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[٢]

---

(١) ٢١٩- هذا بيتٌ من الوافر، وهو لِلقطامي، واسمه عُمير بن شُيَيْم، وهو ابنُ أخت الأخطل التَّغلبي، مِن كلمة له يَمدحُ فيها زُفَرَ بن الحارث الكلابي، والبيت من شواهد المؤلف في «أوضحه»، (رقم ٣٦٧)، وابن عقيل (رقم ٢٤٧)، والأشموني (رقم ٦٨٤)، وقد ذكَر العباسي في «معاهد التنصيص» (ص٨٦ بولاق) جملةً صالحةً مِن أبيات هذه القصيدة، ومنها بيتُ الشاهد، فانظُرها هناك إنْ شِئتَ.

اللغة: «كفراً» أراد به جُحودَ النعمة وإنكارها، «الرتاع» أي: التي ترتع، وهي التي تَرعى حيث شاءت، وكنَّى بذلك عن سِمَنِها؛ لأنها إذا لم تكن تُمنَع من مرعى أرادته أكلتْ فسَمِنت.

المعنى: يقول: أأجحد نِعمتَك عليَّ، وأُنكر يدك التي أسدَيتَها إليَّ، بعد أن دفعتَ عني الموت وهو يهمُّ بالوقوع عليَّ، وبعد أن أعطيتَني العَطيَّة التي تَضِنُّ بها النفوس، وهي مائةُ ناقة سمينة؟

الإعراب: «أكفراً» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول به لِفعل محذوف أي: أأُضمر كفراً؟ «بعد» ظرف متعلِّق بمحذوف منصوب صفة لـ(كفر)، وبعد مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف و«الموت» مُضاف إليه، «عني» جارّ ومجرور متعلق بـ(رد)، «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوفٌ على الظرف السابق، وبعد مضاف وعطاء من «عطائك» مضاف إليه، وعطاء مضاف وضميرُ المخاطَب مضاف إليه، مِن إضافة اسم المصدر إلى فاعِله، «المائة» مفعولٌ به لـ(عطاء) الذي هو اسمُ مصدر، «الرّتاعَا» صفة لِلمائة، والألفُ لِلإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «عَطائك المائة» حيث أعمل اسمَ المصدر الذي هو قوله: عطاء عَملَ الفعل؛ فنَصب به المفعولَ الذي هو قوله: المائة بعد إضافته إلى فاعِله وهو ضميرُ المخاطَب.

(٢) ٢٢٠- هذا بيتٌ مِن الطويل(*)، وهو البيتُ الثامن من كَلمة عِدَّتُها ثمانيةُ أبيات يقولها حسان بنُ ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه في مَدحِ سَيِّدنا رسول الله ﷺ، وأولُ هذه الأبيات قولُه:

وَشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ ... فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

الإعراب: «أنَّ»(**) حرف توكيد ونصب، «ثواب» اسم (أن)، وثواب مضاف و«الله» مضاف إليه، مِن إضافة اسم المصدرِ إلى فاعله، «كل» مفعول به لـ(ثواب)، وكل مضاف و«مُوحّد» مضاف إليه، «جنان» روايتُه هنا بالرفع على أنه خبر (أن)، وستَعرف فيه كلاماً، «من الفردوس» جار ومجرور=

(*) أنشده ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٢٣) والأشموني (رقم ٦٨٨).

(**) كتبت في الأصل بكسر الهمزة، وكذا في الموضعين الآتيين، وهي كذلك عند من رواه: (فإنَّ) أو (وإن)، وأما على رواية المصنف وغالبِ الكتب النحوية فهي بالفتح، واللام قبلها جارة، والمصدر المنسبك من (أنَّ) وما بعدها مجرور باللام، والتقدير: لِكون ثواب الله جناناً.

وقولِه:

٨ـ قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[1]

ومَنع ذلك البَصريُّون؛ فأضمَرُوا لِهذه المنصوبات أفعالاً تَعمَلُ فيها.

= متعلِّق بمحذوف صفة لـ(جنان)، «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله: (يخلد) الآتي، «يخلد» فعل مضارع مبني لِلمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى كُل مُوحد، والجملةُ من الفعل ونائبِ الفاعل في محل رفع صِفة لـ(جنان).

ويُروى[*]: «أنال ثواب الله كل مُوحد جناناً» فأنال: فعل ماض، وفاعلُه ضمير مُستتر فيه عائد على مذكورٍ في كلام سابق، وثواب الله: مفعول به لـ(أنال)، ومُضاف إليه، وكل موحد: مفعولٌ به لـ(ثواب) ومضاف إليه، وجناناً: مفعول ثان لـ(ثواب) بمعنى الإثابة.

الشاهد فيه: قوله: «ثواب الله كل موحد» حيث أعمل اسمَ المصدر ـ الذي هو قوله: ثواب ـ عملَ الفعل؛ فنَصب به المفعولَ، وهو قوله: كل موحد، بعد أن أضافَه لِفاعله وهو لفظُ الجلالة، وهذا واضحٌ مِن إعراب البيت.

(١) قد تقدَّم شرحُ هذا البيت شرحاً وافياً، فلَسنا في حاجةٍ إلى إعادة شيءٍ منه في هذا المكان، فارجِعْ إليه إن شِئتَ في (ص٩١) مِن هذا الكتاب.

(*) هذه روايةُ الفيومي (ص٢٥٨)، ولا أدري ما مستنَدُه في ذلك.

[العاشر: اسم التفضيل]

ثم قُلتُ: العَاشِرُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ[1]، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ، وَظَرْفٍ، وَحَالٍ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً[2]، وَلَا يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ، وَمَفْعُولٍ بِهِ، أَوْ لَهُ[3]، أَوْ مَعَهُ، وَلَا فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ ـ فِي الأَصَحِّ[4] ـ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

وأقولُ: إنما أَخَّرتُ هذا عنِ الظرفِ والمَجرورِ، وإنْ كان مَأخوذاً مِن لَفظِ الفِعل؛ لأنَّ عَمَلَه في المرفُوع الظاهرِ ليس مُطرداً كما تَراه الآنَ.

وأَشرْتُ بِالتَّمثيلِ بِـ«أفضل وأَعْلَمَ» إلى أنه يُبْنى مِن القاصِر والمتعَدِّي.

[أمثلةٌ لإعمال اسمِ التفضيل في بعض الأنواع]

ومِثالُ إعمالـه في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤].

ومِثالُ إعمالِه في الحال: «زيدٌ أحسَنُ الناسِ مُتبسِّماً»، و«هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْه رُطَباً»[5].

ومِثالُ إعماله في الظرفِ قولُ الشاعِر:

---

(1) هو كما قال بعضُ المحقِّقين ـ [يعني الرضي في «شرح الكافية» (٣/ ٤٤٧)] ـ: المبنيُّ على (أفعلَ) لزيادةِ صاحبه على غيرِه في الفِعل، أي: في الفعل المشتق هو مِنه. ويَدخل في ذلك (خيرٌ) و(شرٌّ) لِكونهما في الأصل (أخْيَر) و(أشرّ)، فخُفِّفا بالحذف لِكثرة الاستعمال. وقد يُستعملان على القِياس. «الجوجري» (٢/ ٧٢٣).

(2) أي: سواءٌ سُبق بنفيٍ أم لا.

(3) ترك التمثيل له وللذي بعده في الشرح، ومِثالُهما كما في «بلوغ الأرب» (ص٣٠٧): «أنا أرغبُ الناس قراءةً»، و«أنا أَسْيرُ الناس والنيلَ».

(4) في بعض النُّسخ ـ كما قال العدوي ـ: «في الأعرف»، وعليها شرح الشيخ زكريا (ص٣٠٧).

(5) «بُسراً» حال من ضمير «أطيب»، و«رُطباً» حالٌ من ضمير «منه». «العدوي» (٢/ ٢٣٨).

٢٢١ـ فَإِنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ(١)

ومِثالُ إعماله في الفاعل المُستتِرِ جميعُ ما ذَكَرنا.

[بعضُ ما لا يعملُ فيه، وبيان مسألة الكُحل]

ولا يَعملُ في مَصدرٍ؛ لا تقولُ: زيدٌ أحسَنُ الناسِ حُسناً، ولا في مَفعولٍ به، لا تَقولُ: زيدٌ أَشْرَبُ الناسِ عَسَلاً، وإنما تُعَدِّيه إليه باللام؛ فتقولُ: زَيدٌ أَشْرَبُ الناسِ لِلعَسل، ولا في فاعلٍ مَلفوظٍ به؛ لا تقولُ: مَررتُ بِرَجلٍ أحسَنَ مِنه أَبُوه، إلَّا في لغةٍ

(١) ٢٢١- هذا بيتٌ من الطويل مِن كلام أوسِ بن حَجَر، وقبله قولُه:

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَناتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لم يَتَرَمْرَمِ

اللغة: «العرض» بكسر فسكون ـ موضعُ المدح والذم من الرجل، «الصَّون» مصدر صانه يَصونه: بمعنى حَفظه ووَقاه، «ريط» بفتح الراء(*) وسكون الياء ـ الملاءة، أو جمع رَيْطة بمعنى الغِلالة الرقيقة، «مُسهّم» مُخطَّط.

الإعراب: «إنا» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلم المعظَّم نفسه اسمه، والأصل: إنَّنا، «وجدنا» فعل وفاعل، «العرض» مفعول أول لـ(وجد)، «أحوج» مفعول ثان لـ(وجد)، وجملة (وجد) وفاعله ومفعولَيه في محل رفع خبر (إن)، «ساعة» ظرف زمان منصوب بـ(أحوج)، «إلى الصون، مِن ريط» جارَّان ومجروران يتعلق كل منهما بـ(أحوج) أيضاً، «يمان» صفة لـ(ريط)، «مُسهّم» صفة ثانية لـ(ريط).

الشاهد فيه: قوله: «أحوج ساعة ... إلخ» فإن قوله: «أحوج» أفعلُ تفضيل بمعنى أشد احتياجاً، وقد تعلق به ظرفُ الزمان الذي هو قوله: «ساعة»(**) كما تعلَّق به الجار والمجرور مرَّتين، وذلك قوله: «إلى الصون»، وقوله: «من ريط»، فدلَّ هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعَديلُه الذي هو الجار والمجرور، وأن ذلك جائزٌ لا غبارَ عليه، وهو نظير قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾.

(*) جعله الأمير (ص١١٤) بالكسر، ولعله سهو.

(**) قال في «الخزانة» (٨/ ٢٦٤) نقلاً عن أبي البقاء في «شرح الإيضاح»: فإنْ قِيل: لِم لا تُعلق (ساعة) بـ(رأينا)؟ [أي: على رواية الفارسي بدل (وجدنا)]، قيل: يَمتنع مِن وجهَين: أحدهما: أن المعنى ليس على هذا، بل المعنى على شِدة حاجةِ العِرض إلى الصَّوْنِ في أيِّ ساعةٍ كانت.

والثاني: أنَّك لو نَصبتَها بـ(رأينا) لَفصلت بها بين (أحوج) وما يَتعلَّق به، وهو أجنبي، فلم يَجُز. انتهى كلام أبي البقاء.

ضَعيفة حَكاها سيبويه[1]، واتَّفقتِ العربُ على جوازِ ذلك في مَسألةِ الكُحْل، وضابِطُها أنْ يكونَ أَفْعَلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مَسبُوق بِنَفي[2]، والفاعلُ مُفَضَّلاً على نَفسِه باعتِبارَين، وذلك كقولِ النبيِّ ﷺ: «**ما مِن أيامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ مِنه في عَشْرِ ذِي الحِجَّة**»[3]، وقَولِ العَرب: ما رَأيتُ رَجلاً أَحْسَنَ في عَينِه الكُحلُ[4] مِنه في عينِ زيدٍ. وبهذا المثال لُقِّبَتِ المسألةُ بِمَسألةِ الكُحل، وقولِه:

٢٢٢ـ مَـا رَأَيْـتُ امْـرَأً أَحَـبَّ إِلَـيْـهِ الــ ـبَـذْلُ مِـنْـهُ إِلَـيْـكَ يَـا ابْـنَ سِـنَـانِ[١]

ولم يَقعْ هذا التركيبُ في التَّنزِيل.

---

(١) ٢٢٢- هذا بيت من الخفيف، ولم أقف لهذا الشاهد على نِسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد المؤلفِ في «[شرح] القطر» (رقم ١٣٢)، ويَظنُّه بعضُ الناس من شعر زُهير بن أبي سُلمى المزني الذي أكثر من مدح هَرِم بن سِنان المُرِّي، وهو ظنّ خاطئ.

الإعراب: «ما» نافية، «رأيت» فعل وفاعل، «امرأ» مفعول به لـ(رأى)، «أحبَّ» نعت لـ(امرأ)، منصوب بالفتحة الظاهرة، «إليه» جار ومجرور متعلق بـ(أحب)، «البذل» فاعل (أحب)، «منه، إليك» جاران ومجروران يَتعلق كل منهما بـ(أحب)، «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«سنان» مُضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أحب . . البذل» حيث رفع أفعل التفضيل الذي هو قولُه: «أحب» الاسمَ الظاهر غيرَ السببي، وهو قولُه: «البذل»؛ لِكونه وقع وصفاً لاسم جنس وهو قوله: امرأ، مَسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيتُ»، والاسم الظاهر اسمٌ مُفضل على نفسه باعتبارَين، ألست تَرى أن البذل باعتِبار كونه محبوباً لابن سِنان غيرُهُ باعتبار كونه محبوباً لِمَن عدَا ابنَ سنان؟ وهو مُفضَّل في الحالة الأولى على نفسِه في الحالة الثانية، وذلك هو الذي يُعبِّر عنه العلماء بمسألة الكحل، ولعلَّ العبارة واضحة مُفيدةٌ، فافهَمها والله يُرشِدك.

---

(1) «الكتاب» (٢/ ٣٤).

(2) زاد في «شرح القطر» (ص٥٠٧) ـ تبعاً لابن مالك ـ الاستِفهامَ والنهي، نحو: «هل رأيتَ رَجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عينِ زيدٍ؟»، ونحو: «لا يَكُنْ أحدٌ أحَبَّ إليه الخيرُ مِنهُ إلَيْكَ»، قال المصرح (٢/ ١٠٦) وغيرُه: ولم يَرد به سماعٌ، فالأَولى الاقتصارُ على ما قالته العرب.

(3) حكاه سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٢) وعبارته: ومثل ذلك: ما من أيام. . . إلخ، فلم يجعله حديثاً، ورواية الحديث في كتب السنة ليس فيها الشاهد.

(4) إنما جَعلوه فاعلاً ولم يرفعوه على الابتداء وخبره اسم التفضيل قبله لِما يَلزمُ عليه مِن الفَصل بين أفعلَ و«مِن» بالأجنبي. انظر: «الكافية» لابن الحاجب (ص١٤٨) و«الجوجري» (٢/ ٧٢٥).

واعلَمْ أنَّ مرفوعَ «أَحَبّ» في الحديث والبيتِ نائبُ الفاعل؛ لأنَّه مَبنيٌّ مِن فعلِ المَفعولِ، لا مِن فِعلِ الفاعِل، ومَرفوعَ «أَحْسَن» في المثال بِالعَكس؛ لأنَّ بِناءَه على العكسِ.

[أقسام اسم التفضيل وحكمُها]

ثم قُلتُ: وَإِذَا كَانَ بِـ«أَلْ» طَابَقَ، أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مُضَافاً لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالوَجْهَانِ.

وأقول: استَطردتُ[1] في أحكامِ اسمِ التَّفضيلِ، فذَكَرتُ أنه على ثلاثةِ أقسامٍ:

[١- واجبُ المطابقة]

أحدُها: ما يَجبُ فيه أنْ يَكونَ طِبْقَ مَن هو لَه، وهو ما كان بالألِف واللام، تقولُ: «زيدٌ الأَفْضَلُ» و«هِندٌ الفُضْلى» و«الزَّيدانِ الأَفْضَلان» و«الهِنْدانِ الفُضْلَيانِ» و«الزَّيدُون الأَفْضَلُون» و«الهنداتُ الفُضْلَياتُ أو الفُضَلُ[2]».

[٢- مُمتنع المطابقة]

الثاني: ما يجبُ فيه أنْ لا يُطابِقَ، بل يكونُ مُفرداً مُذكَّراً على كلِّ حالٍ، وهو نَوعانِ؛ **أحدُهما:** المجرَّدُ مِن «أل» والإضافة، تَقول: «زيدٌ ـ أو هندٌ ـ أفضَلُ مِن عَمرٍو»، و«الزيدان ـ أو الهندانِ ـ أفضَلُ مِن عمرٍو»، و«الزيدُونَ ـ أو الهنداتُ ـ أفضَلُ مِن عَمرٍو»؛ **والثاني:** المضافُ إلى نكرةٍ، تقول: «زيدٌ أَفضلُ رَجلٍ»، و«الزَّيدانِ أفضَلُ رَجُلَين»، و«الزَّيدونَ أفضَلُ رِجالٍ»، و«هندٌ أَفضَلُ امرَأةٍ»، و«الهِندانِ أَفضَلُ امْرَأتَين»، و«الهنداتُ أفضَلُ نِسوَةٍ».

---

(1) في كون هذا الذي سيَذكره من أحكام استطراداً نظر.

(2) بضم ففتح مخففاً. وضُبط في طبعتي الأصل بالتشديد، وسيتكرر هذا الضبط عند الكلام على «أُخر» في باب الممنوع من الصرف، وانظر تعليقي على «شرح القطر» (ص٥٠٥).

وتَجبُ المُطابَقةُ في تلك النَّكرةِ[1] كما مَثَّلْنا، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] فالتَّقديرُ: أوَّلَ فريقٍ كافِرٍ، ولَولَا ذلك لَقِيل: أولَ كافِرين، أو التقديرُ: ولا يَكنْ كلٌّ مِنكم أولَّ كافِرٍ، مثلَ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ[2] ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

[٣- جائزُ الوجهين]

الثالثُ: ما يَجوزُ فيه الوَجهان، وهو المضافُ لِمَعرفةٍ[3]، تَقولُ: «الزَّيدانِ أفضَلُ القَومِ»، و«الزَّيدُون أفضَلُ القَوم»، و«هِندٌ أفضَلُ النِّساء»، و«الهِندانِ، والهِنداتُ أفضَلُ النِّساء»، وإنْ شِئتَ قُلتَ: «الزَّيدانِ أَفْضَلَا القومِ»، و«الزَّيدُون أفضَلُو القَومِ»، و«هندٌ فُضْلَى النِّساء»، و«الهندانِ فُضْلَيَا النِّساء»، و«الهنداتُ فُضلَياتُ النِّساء»، وتَرْكُ المُطابَقة أَوْلى، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يَقُلْ: أَحْرَصِي الناسِ، وقال الشاعرُ:

٢٢٣- وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً ... وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالَا(١)

---

(١) ٢٢٣- هذا بيت من الوافر من كلام ذي الرمة، واسمُه غَيلان بن عقبة، وقد روى أبو العباس المبرد في «الكامل» (٣/ ٤٨) هذا البيتَ أولَ أربعةِ أبيات، وبعده قولُه:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا نَظَراً وَعَيْناً ... وَلَا أُمَّ الغَزَالِ وَلا الغَزَالَا

اللغة: «جيداً» هو العُنق، «سالِفة» هي في الأصل صَفحة العنق، ثم استُعملت في خَصلة الشعر التي تسترسل على الخدِّ، «قَذالاً» بزنة سَحاب - ما بين نُقرة القَفا إلى الأذن.

الإعراب: «مية» مبتدأ، «أحسن» خبر المبتدأ، وأحسن مضاف و«الثقلَين» مضاف إليه، «جيداً»=

---

(1) قال العدوي (٢/ ٢٤٠): أي: وتجبُ مطابقةُ النكرة لموصوف أفعل التفضيل في التثنية والجمع والإفراد والتذكير والتأنيث. اهـ قلتُ: فهي إذن غيرُ المطابقة السابقة والمقصودة عند الإطلاق في هذا الباب، ولو عبَّر الشارحُ عن المسألة بألفاظ أكثرَ وأوضح لكان أحسن.

(2) أي: كلٌّ واحد منهم على انفراده.

(3) محلُّ جواز الوجهين في المضافِ لمعرفة أن يكون «أفعلُ» مراداً به التفضيلُ، أما إذا لم يُقصَد به التفضيلُ، كقَولهم: «الناقصُ والأشجُّ أعْدَلَا بَني مروان» أي: عادلَا بَني مَروان فلا بُدَّ مِن المطابقة لِلموصوف. ولم يَحتَج المُصنف إلى تَقييده بذلك لأن وُرُود «أفْعَل» لِغَير قصدِ التفضيل مَجازٌ. «الجوجري» (٢/ ٧٢٦-٧٢٧) باختصار.

ولم يَقُلْ: حُسْنَى الثَّقَلَين، ولا: حُسْنَاهُم.

وعن ابنِ السَّرَّاج إيجابُ تركِ المُطابَقة، ورُدَّ بِقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ[1] مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

[شروط بناء اسم التفضيل وفِعل التعجب]

ثم قُلتُ: وَلَا يُبْنَى وَلَا يَنْقَاسُ هُوَ وَلَا أَفْعَالُ[2] التَّعَجُّبِ ـ وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ؛ وَأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعُلَ ـ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، ثُلَاثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، تَامٍّ مُتَفَاوِتِ المَعْنَى[3]، غَيْرِ مَنْفِيٍّ[4]، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ.

وأَقولُ: لا يُبنى أَفعلُ التَّفضِيل، وَلا ما أَفْعَله وأَفْعِلْ بِه وفَعُلَ في التَّعجُّبِ مِن

= تمييز، «وسالفة» معطوف على قوله: (جيداً)، «وأحسنهم» الواو عاطفة، أحسنُ: معطوف على الخبر، وأحسن مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار أفرادِهما مضاف إليه، «قذالًا» تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «أحسن الثقلين» وقوله: «وأحسنُهم» حيث جاء بأفعل التفضيل الجاري على مفرد مؤنثٍ هو مَيّة مفرداً مذكراً، وأفعلُ التفضيل مضاف إلى معرفة في الموضعين، ألا تراه مضافاً إلى المحلى بـ(أل) في الأول، وإلى الضمير في الثاني؟ ولو أنه أتى به مُطابقاً للذي جرى عليه لقال: «ومَية حُسنى الثقلين جيداً» و«حُسناهم قَذالاً».

(1) زاد في «التوضيح» (٣/ ٢٩٧): فإنْ قَدَّر ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعولاً ثانياً و«مجرميها» مفعولاً أولَ؛ فيَلزمه المطابقةُ في المجرد. اهـ أي: وهي ممتنعة.

(2) هكذا وَقع في بعض النسخ، وفي أكثرها: (ولا فِعلَا التعجب وهما ما أفعله وأفعل به وفَعُل . . .) ورجَّحها العدوي. انظر: (٢/ ٢٤٢).

(3) لم يشرح هذا الشرط فيما يأتي من كلامه، قال البرماوي: معنى ذلك أنه يُشترط في صيغة التفضيل وصِيغتي التعجب أن تكون مأخوذةً مِن فِعل قابل لِلتَّفاضُل؛ فلا يُصاغُ مِن نحو: ماتَ وفَنِيَ وحَدَث؛ لأنه لا مَزِيةَ لِبعض فاعِلِيه على بعض. وبَقي على المصنف كونُه مُتصرفاً كاملَ التصرف؛ فلا يُبنى مِن نحو: نِعم وبِئس وعَسى ولَيس لِعدم التصرف، ولا مِن نحو: يَدَعُ ويَذَرُ لِعَدم كمالِ تَصرفِهما، وغيرُ ذلك من الشروط. اهـ

(4) وقع في المتن الذي شرح عليه الجوجري (٢/ ٧٢٨): (غيرِ لونٍ ولا عَيبٍ، ولا مَنفيٍّ) ومثلُه ـ على ما يظهر ـ عند الشيخ زكريا (ص٣٠٩)، ولم يتعرَّض غيرُهما للكلام على ذلك.

نَحوِ: جِلْفٍ(١) وكَلبٍ وحِمار؛ لأنها غيرُ أفعالٍ، وقولُهم[1]: «ما أَجْلَفَه» و«أَحْمَرَه» و«أَكْلَبَه» خطأٌ، ولا مِن نحوِ: دَحْرَج؛ لأنه رُباعِيٌّ، ولا مِن نحو: انْطَلَق واسْتَخْرَج؛ لأنه وإنْ كان ثُلاثيًّا لكنَّه مزيدٌ فيه، ولا مِن نحوِ: هَيِفَ[2] وغَيِد وحَوِلَ وسَوِد وعَوِرَ وحَمِرَ وعَمِيَ وعَرِجَ؛ لأنها وإنْ كانت ثُلاثيَّةً مُجردةً في اللفظِ لكنَّها مَزيدةٌ في التَّقدير؛ إذْ أصلُ حَوِل: احْوَلَّ، وعَوِرَ: اعْوَرَّ، وغَيِدَ: اغْيَدَّ، والدليلُ على ذلكَ أنَّ عَيناتها لم تُقلَبْ ألفاً مع تَحرُّكها وانفتاحِ ما قَبلها، فلَولا أنَّ ما قبل عَيناتها ساكنٌ في التقدير لَوَجب فيها القَلبُ المذكُور، ولا مِن نحوِ: كان وظَلَّ وباتَ وصارَ؛ لأنها غيرُ تامَّة، ولا مِن نحوِ: ضُرِبَ لأنّه مَبنيٌّ لِلمفعول، ولا مِن نحوِ[3]: ما قامَ وما عاجَ بِالدواء؛ لأنّه مَنفيٌّ.

[حكمُ ما سُمع منهما غيرَ مستوفٍ للشروط]

وما سُمِع مُخالِفاً لِشيءٍ مِما ذكَرنا لم يُقَسْ عليه؛ فَمِن ذَلك قولُهم: «هو أَلَصُّ مِن فُلانٍ»(٢)، و«أَقْمَنُ مِنه»، فبَنَوه مِن غير فِعلٍ، بل مِن قولِهم: هو لِصٌّ[4]، وقَمِنٌ بكذا[5]، وقولُهم: «ما أَتقاه» مِن اتَّقى، و«ما أَخصَرَ هذا الكلامَ» مِن اختُصِر؛ وهما

(١) الجِلف ـ بكسر الجيم وسكون اللام ـ الرجل الجافي، وقد أثبتَ له بعضُ أهل اللغة فعلاً، قال المجدُ في «القاموس»: «الجِلف الرجل الجافي، وقد جَلِف كفرح جَلَفاً وجَلافةً». اهـ، وعلى ذلك يكون قولُهم: «ما أجلفَ زيداً» مثلاً ـ بمعنى: ما أجفاه وما أغلَظه ـ قياسيًّا، لا شاذًّا ولا خطأً كما قال المؤلف، فافهمْ ذلك.

(٢) قالوا: «هو أَلَصُّ من شِظاظ»، وشِظاظ: بِزنة كتاب، وهو اسمُ رجل يُضرَب به المثل في اللُّصوصيّة.

---

(1) أي: قولُ بعض الناس، لا بعضِ العرب، وإلا لكان محفوظاً ولا يقاس عليه كما سيأتي في «ألصّ» وغيره. انظر: «العدوي» (٢/ ٢٤٥).

(2) الهَيَفُ: ضُمورُ البطن والخاصرة.

(3) مثّل بمثالَين إشارةً إلى أنه لا فرقَ بين كَونِ النفي ملازماً للفعل كالثاني، وكونِه غيرَ ملازم كالأول. انظر: «الجوجري» (٢/ ٧٣٣) و«بلوغ الأرب» (ص٣١٠).

(4) تقدم النقل لِفعله عن ابن القطاع. انظر: (ص٢١١) من هذا الكتاب.

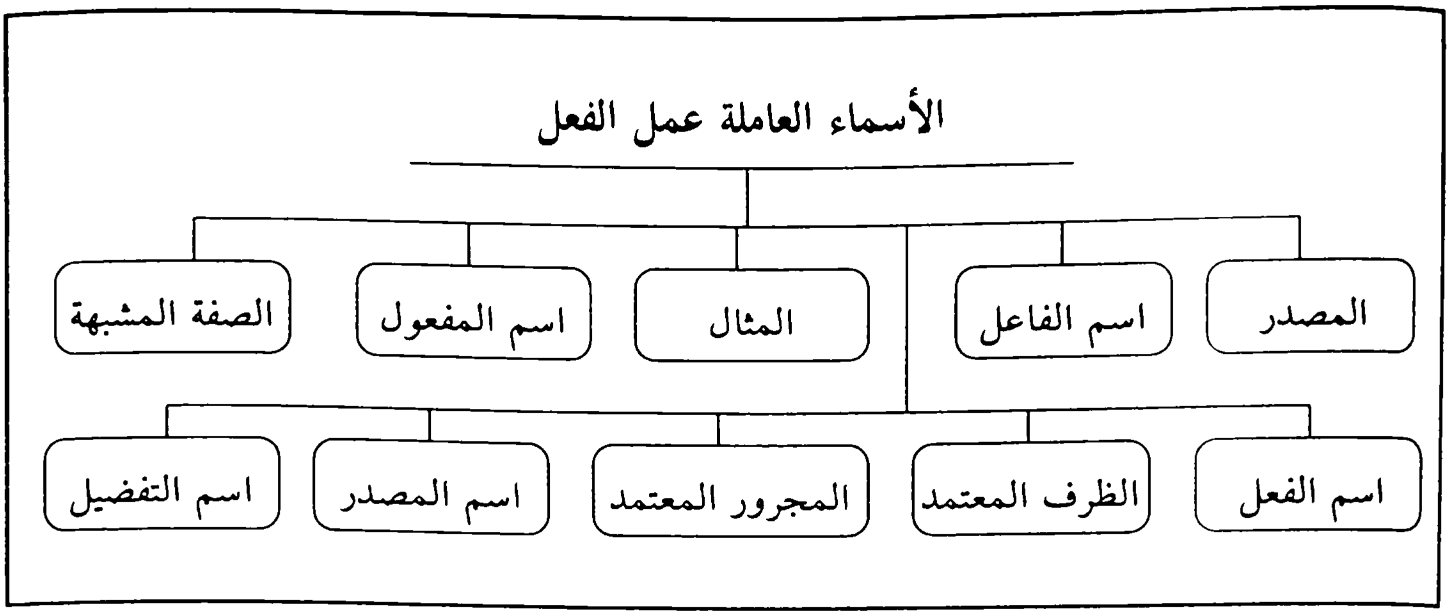
(5) أي: جَديرٌ به وخَليق.

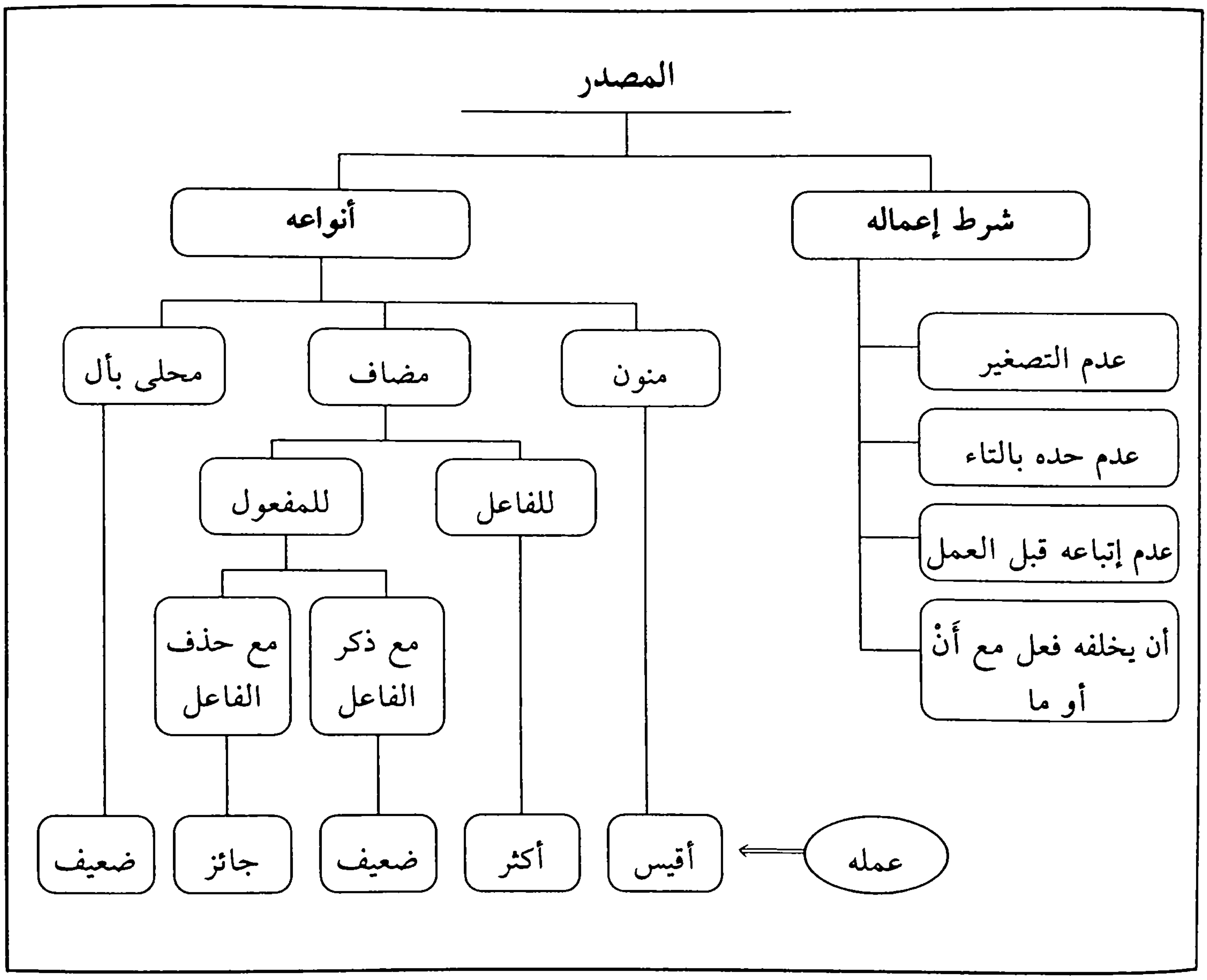
ذَوا زِيادةٍ، والثاني مبنيٌّ لِلمفعول[1]، وفي التنزيلِ: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهما مِن أَقْسَط: إذا عَدَل، ومِن أَقام الشَّهادةَ؛ وسيبويه يَقِيسُ ذلك إذا كان المزيدُ فيه أَفْعَلَ.

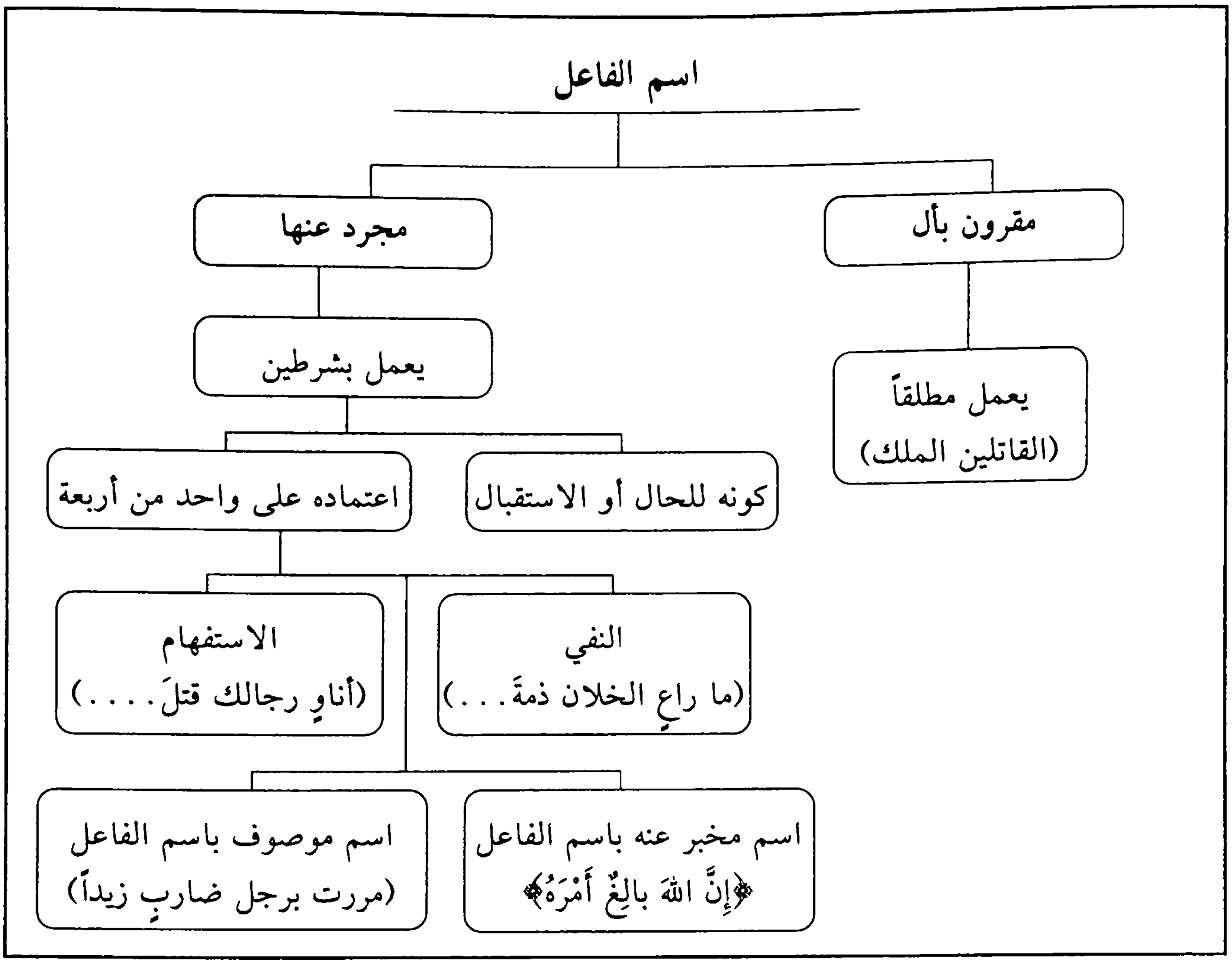
وفُهِم مِن قَولي[2]: «ولا يَنقاس» أنه قد يُبنَى مِن غير ذلك بِالسَّماع دُون القِياس، كما بيَّنتُه.

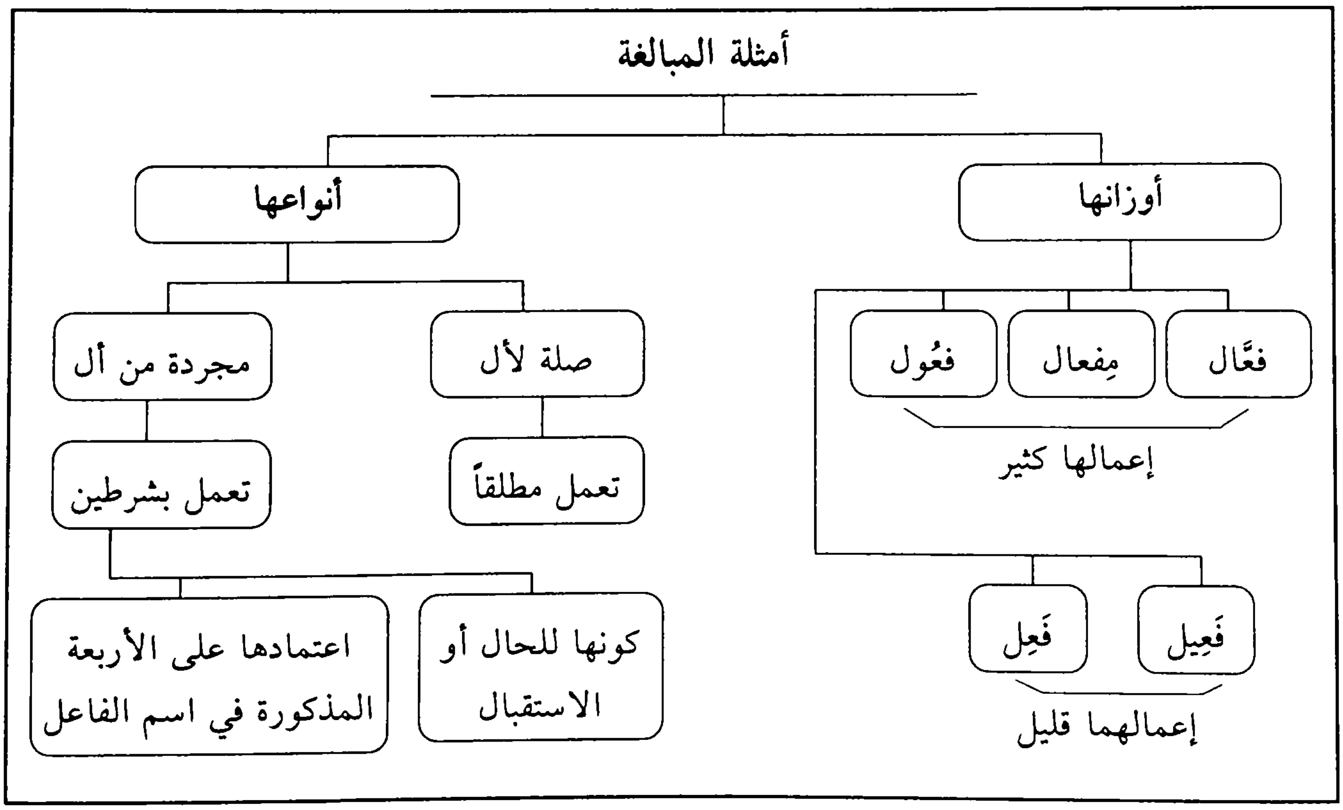
(1) أي: لأن (أَخْصَرَ) وصفٌ للكلام الذي هو مفعول، لا للمتكلِّم الذي هو فاعل.

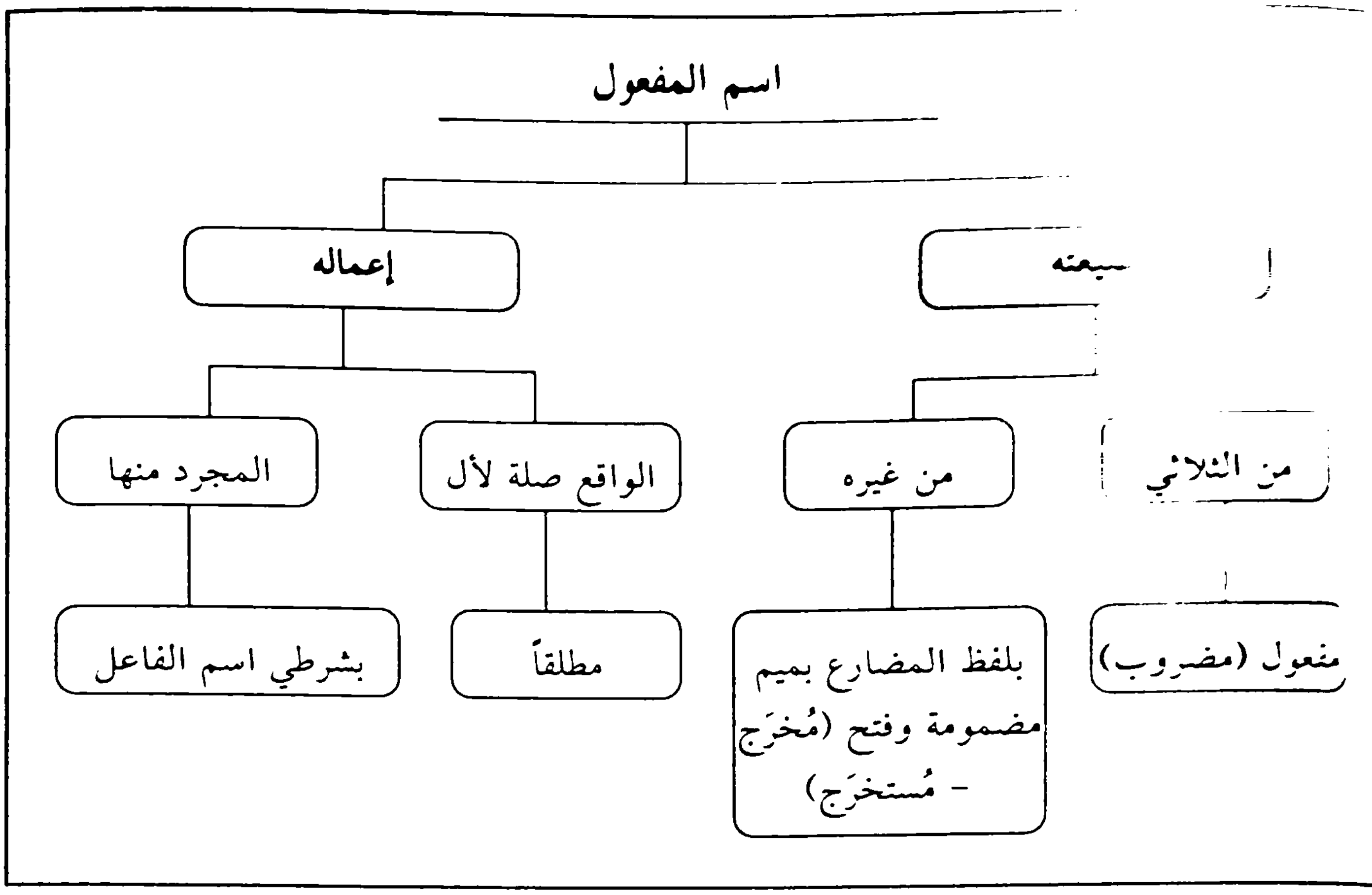
(2) أي: في المتن، لا في الشرح كما زعم «العدوي» (٢/ ٢٤٧) ثم بَنى عليه أولويَّةَ إسقاط هذه العبارة.

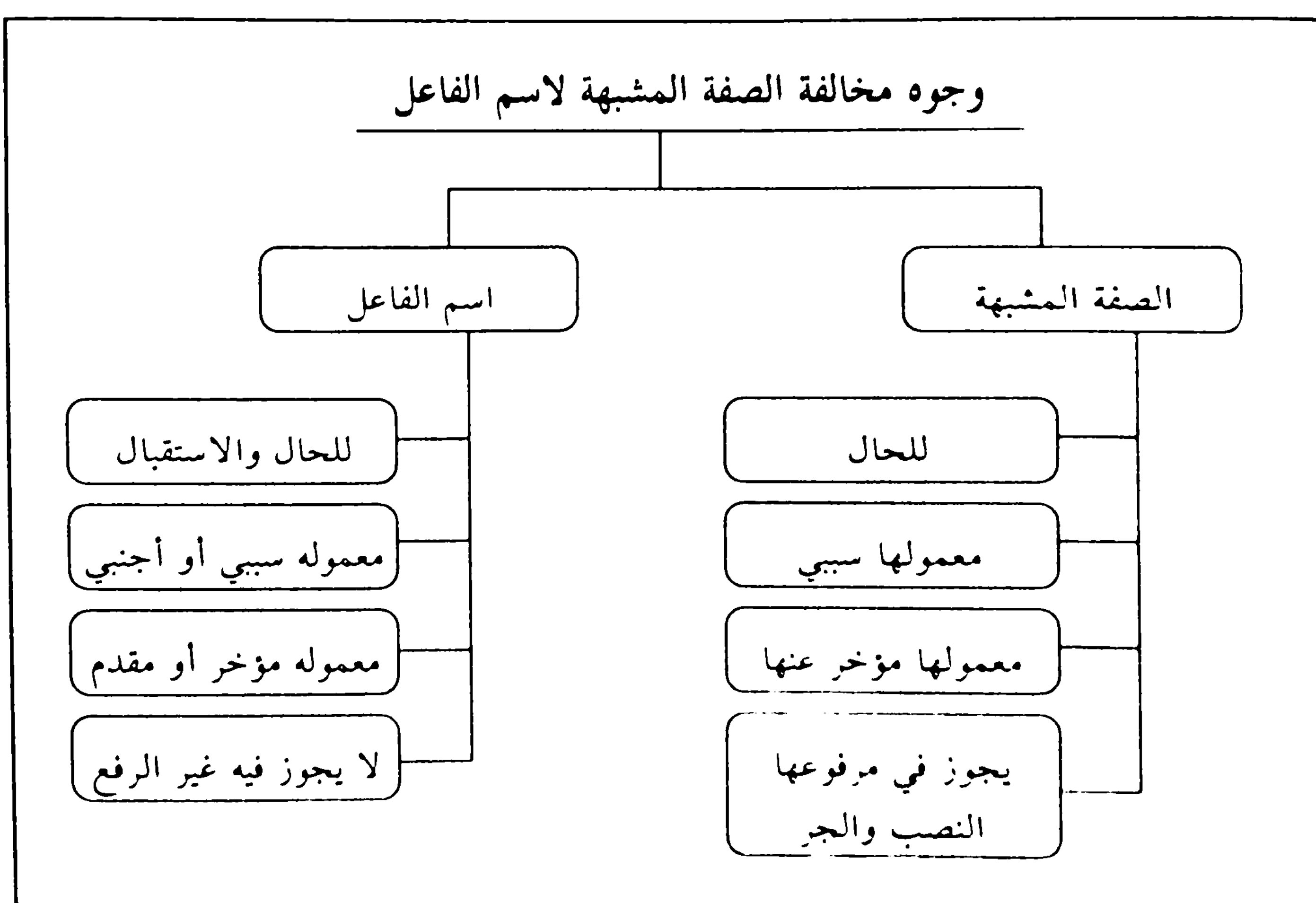

الأسماء العاملة عمل الفعل
المصدر
اسم الفاعل
المثال
اسم المفعول
الصفة المشبهة
اسم الفعل
الظرف المعتمد
المجرور المعتمد
اسم المصدر
اسم التفضيل

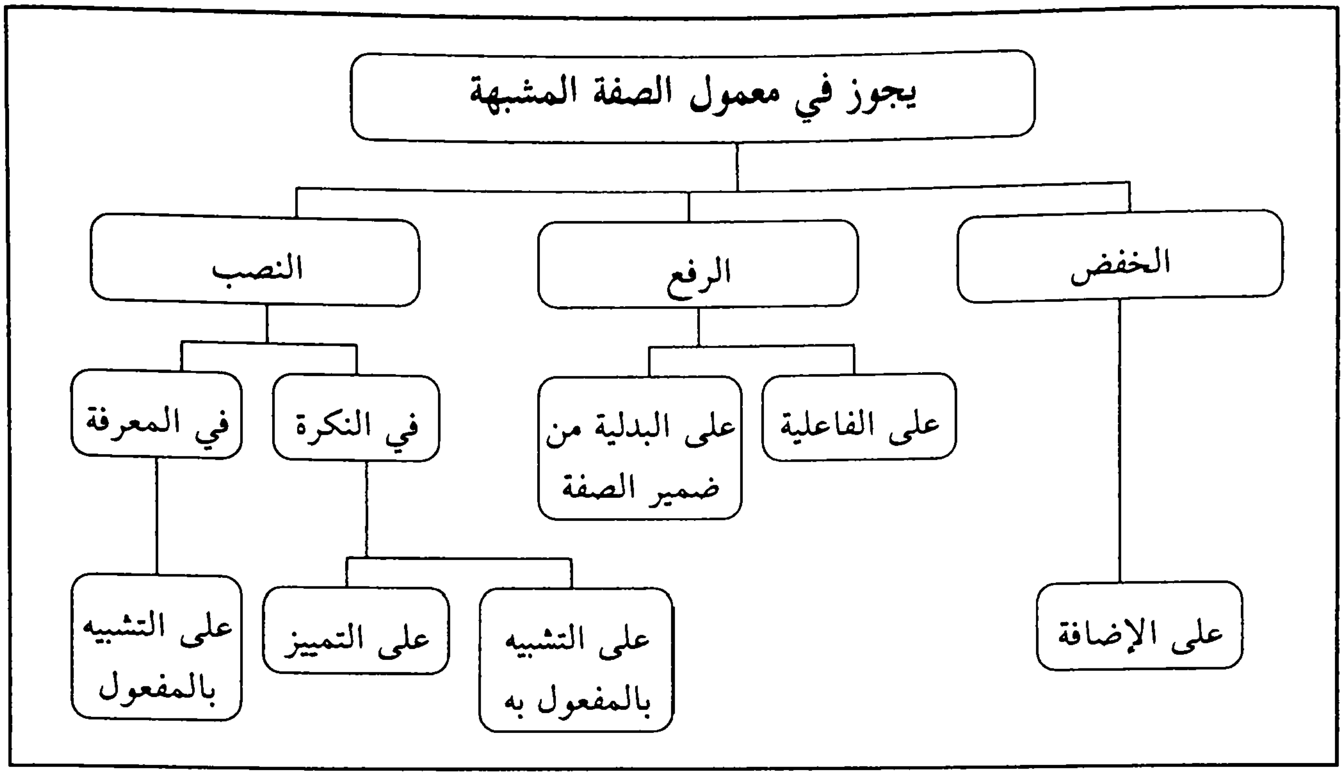

المصدر
شرط إعماله
أنواعه
عدم التصغير
عدم حده بالتاء
عدم إتباعه قبل العمل
أن يخلفه فعل مع أَنْ أو ما
منون
مضاف
محلى بأل
للفاعل
للمفعول
مع ذكر الفاعل
مع حذف الفاعل
عمله
أقيس
أكثر
ضعيف
جائز
ضعيف

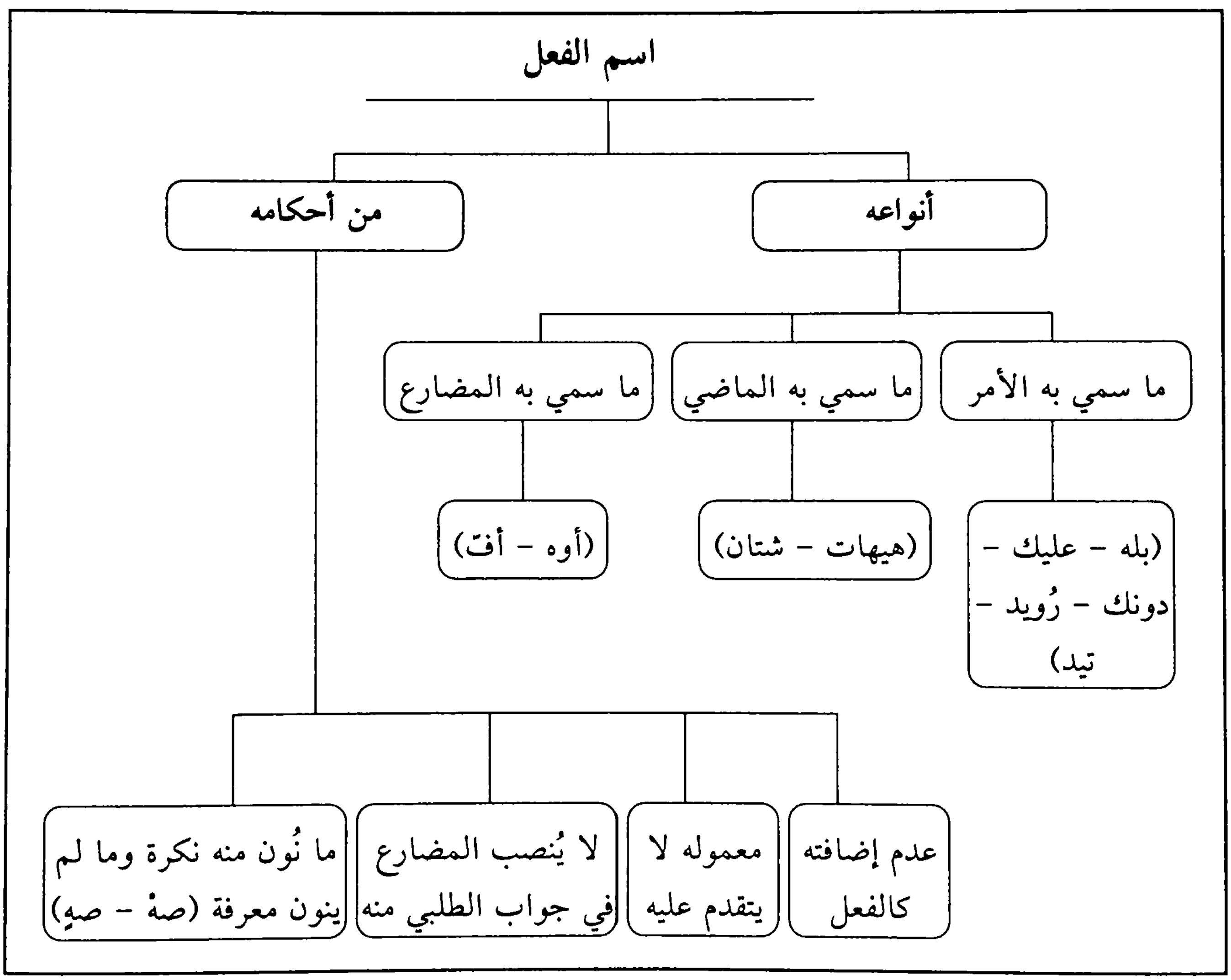

اسم الفاعل
مقرون بأل
مجرد عنها
يعمل مطلقاً
(القاتلين الملك)
يعمل بشرطين
كونه للحال أو الاستقبال
اعتماده على واحد من أربعة
النفي
(ما راعِ الخلان ذمةً. . .)
الاستفهام
(أناوٍ رجالك قتلَ. . . .)
اسم مخبر عنه باسم الفاعل
﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾
اسم موصوف باسم الفاعل
(مررت برجل ضاربٍ زيداً)


أمثلة المبالغة
أوزانها
أنواعها
فعَّال
مِفعال
فعُول
إعمالها كثير
فَعِيل
فَعِل
إعمالهما قليل
صلة لأل
مجردة من أل
تعمل مطلقاً
تعمل بشرطين
كونها للحال أو الاستقبال
اعتمادها على الأربعة المذكورة في اسم الفاعل


اسم المفعول
إعماله
من الثلاثي
من غيره
الواقع صلة لأل
المجرد منها
مفعول (مضروب)
بلفظ المضارع بميم مضمومة وفتح (مُخرَج - مُستخرَج)
مطلقاً
بشرطي اسم الفاعل


وجوه مخالفة الصفة المشبهة لاسم الفاعل
الصفة المشبهة
اسم الفاعل
للحال
معمولها سببي
معمولها مؤخر عنها
يجوز في مرفوعها النصب والجر
للحال والاستقبال
معموله سببي أو أجنبي
معموله مؤخر أو مقدم
لا يجوز فيه غير الرفع


يجوز في معمول الصفة المشبهة
الخفض
الرفع
النصب
على الفاعلية
على البدلية من ضمير الصفة
في النكرة
في المعرفة
على الإضافة
على التشبيه بالمفعول به
على التميز
على التشبيه بالمفعول

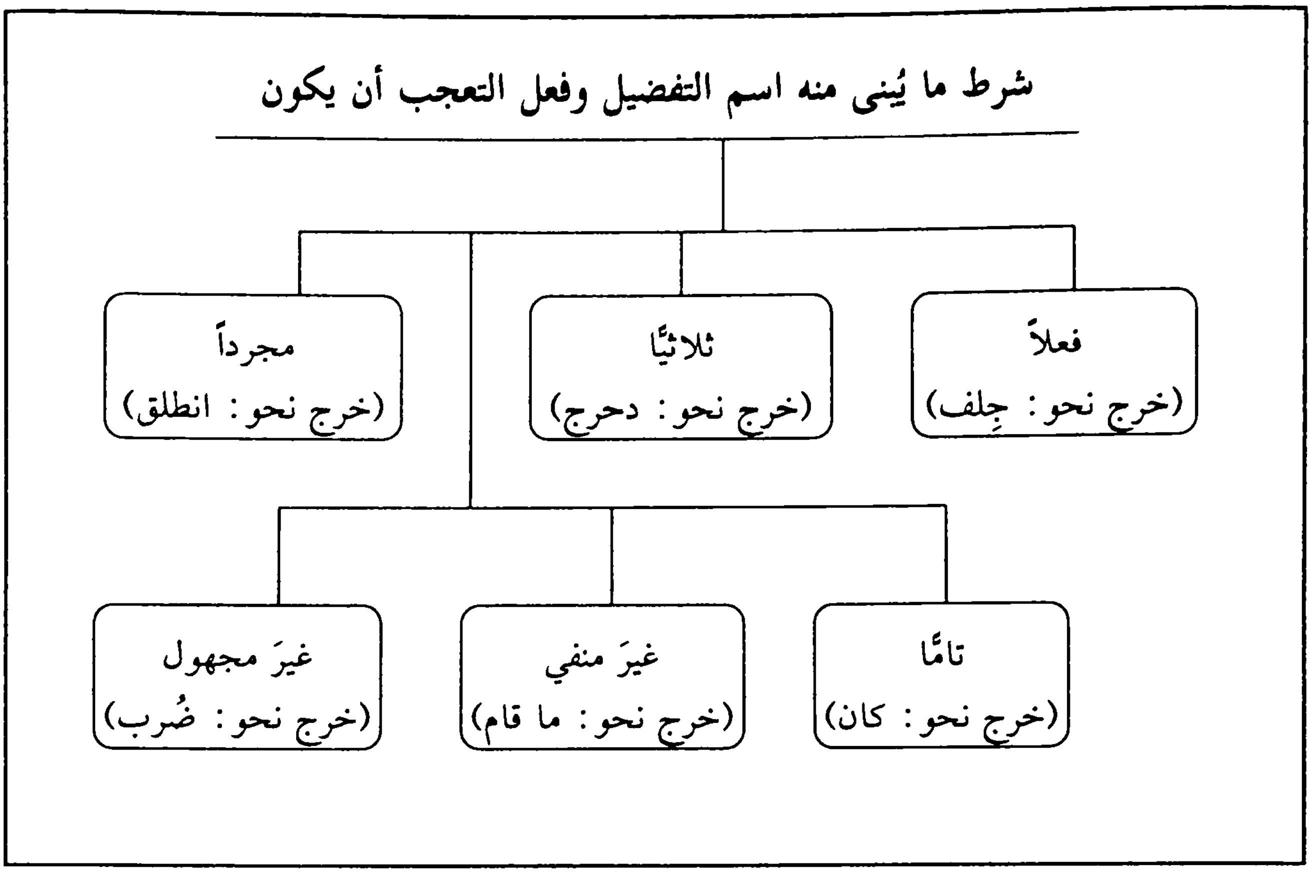

اسم الفعل
أنواعه
من أحكامه
ما سمي به الأمر
ما سمي به الماضي
ما سمي به المضارع
(بله - عليك - دونك - رُويد - تيد)
(هيهات - شتان)
(أوه - أف)
عدم إضافته كالفعل
معموله لا يتقدم عليه
لا يُنصب المضارع في جواب الطلبي منه
ما نُون منه نكرة وما لم ينون معرفة (صهْ - صهٍ)

اسم المصدر ثلاثة

- ما يعمل اتفاقاً
  - المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة
    - (إن مُصابكم رجلاً)
- ما لا يعمل اتفاقاً
  - اسم الحدث علماً
    - (فَجارِ - حَماد)
- ما اختُلِف في إعماله
  - اسم غير الحدث المستعمل له
    - أعمله الكوفيون والبغداديون
      - (وبعد عطائك المئة)
    - منعه البصريون
      - (وبعد عطائك إعطائك المئة)

اسم التفضيل

- عمله
  - يعمل في
    - التميز
    - الظرف
    - الحال
    - الفاعل المستتر
  - لا يعمل في
    - المصدر
    - المفعول به
    - المفعول له
    - المفعول معه
    - المرفوع الظاهر (إلّا في مسألة الكحل)
- حكمه
  - يجب مطابقته لصاحبه
    - المحلى بأل
  - تمتنع مطابقته له
    - المجرد من أل والإضافة
    - المضاف إلى نكرة


شرط ما يُبنى منه اسم التفضيل وفعل التعجب أن يكون
فعلاً
(خرج نحو: جِلف)
ثلاثيًا
(خرج نحو: دحرج)
مجرداً
(خرج نحو: انطلق)
تامًا
(خرج نحو: كان)
غيرَ منفي
(خرج نحو: ما قام)
غيرَ مجهول
(خرج نحو: ضُرب)

[باب التنازُع]

ثم قُلتُ: ...ت: وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الفِعْلِ أَوْ شِبْهِه عَامِلانِ فأكثرُ ما تأخر مِنْ معْمولٍ فأكثرَ؛ فَالبَصْريّ يختارُ إِعْمَالَ المُجاوِرِ، فَيُضمِرُ في غيْرِه مَرْفوعهُ ويحْذفُ منْصُوبهُ(١) إن استَغْنَى عَنْهُ، وإلّا أخّرَهُ، وَالكُوفِيُّ الأَسْبَقَ(2)، فَيُضمِرُ في غيْرِه ما يحْتاجُهُ.

وأقولُ: لَمَّا فَرغتُ مِن ذِكر العوامل أردَفْتُها بِحُكمها في التَّنازُع، ويُسمَّى هذا الباب بابَ التنازُع، وبابَ الإعمالِ(3).

[شرط التنازُع]

والحاصلُ أنه يَتأتّى تَنازُعُ عامِلَين، وأكثرَ، في مَعمولٍ واحِدٍ وأكثرَ، وأنَّ ذلك [جائزٌ] بِشرطَين؛ أحدهما: أن يكونَ العامِلُ مِن جنسِ الفِعل أو شِبْهِه مِنَ الأسماء؛ فلا تَنازُعَ بين الحُروف(١)، ولا بَين الحَرف وغيرِه، والثاني: ألا يَكونَ المَعمُولُ مُتقدِّماً،

(١) أجاز ابن العِلج التنازعَ بين الحرفين، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وبقول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

فزعم في الآية أن «إن» الشرطية و«لم» النافية تَنازعَا الفعل الذي بعدهما، وهو «تفعلُوا»، ورُدَّ ذلك عليه بأنَّ إنْ تَطلب فعلاً مُثبتاً، ولم تطلب فعلاً مَنفيًّا، ومِن شرط التنازع الاتحادُ في المعنى، والذي في البيت الذي أنشده مِن باب التوكيد، وليس مِن باب التنازع.

(1) قال «العدوي» (٢/ ٢٤٩): فيه قصور، أي: ويحذف غيرَه منصوباً كان أو مجروراً. اهـ وتخلَّص الشارحان الآخران من ذلك بأن حَملَا قوله: «منصوبه» على المنصوب لفظاً أو محلًّا.

(2) بالنصب مفعولاً لـ«يختار» محذوفاً على ما يُفيدُه كلامُ الشيخ زكريًا وغيره، وجَعله العدوي (٢/ ٢٥٠) مجروراً والكلام من باب العطف على معمولَي عامِلَين مُختلِفَين.

(3) أي: عند الكوفيين. انظر: «التصريح» (١/ ٤٧٥).

ولا مُتوسِّطاً، بل مُتأخِّراً؛ فلا تَنازُعَ في نحوِ: «زَيداً ضَربتُ وأكرمْتُ»(1) لِتَقدُّمِه، ولا في نحوِ: «ضربتُ زيداً وأكرمْتُ» لِتوسطه، وجَوَّزَ ذلك بَعضُهم فِيهما(١).

[أمثلةٌ لِلتنازع بأنواعه]

مِثالُ تنازُعِ العامِلَين مَعمولاً قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، فـ﴿ءَاتُونِىٓ﴾ و﴿أُفۡرِغۡ﴾ عامِلان طالِبان لـ ﴿قِطۡرٗا﴾.

ومِثالُ تنازُعِ العامِلَين أكثرَ مِن مَعمولٍ: «ضربتُ وأهنتُ زيداً يومَ الخَميس». ومِثالُ تنازُعِ أكثرَ مِن عامِلَين مَعمولاً واحداً قولُ الشاعر:

٢٢٤- أَرْجُو وأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِياً ... عَفْواً وعافِيةً فِي الرُّوحِ والجَسَدِ(٢)

---

(١) الضمير المثنى في قوله: «فيهما» يَعود إلى المعمول(*) المتقدم، والمعمولِ المتوسط بين العاملَين. أما الذين أجازوا أن يَتنازع العاملان في المعمولِ المتقدم فهم المغاربة من النحاة، ومال المحققُ الرضي في «شرح الكافية» إليه، بِشرط أن يكون المعمول منصوباً، وهاكَ نصَّ عبارته: وقد يتنازعُ العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً، نحو: «زيداً ضربت وقتلت، وبك قُمت وقعدت». اهـ، ومِن تمثيله تَفهم أنه أراد بالمنصوب ما يَعمُّ المنصوب لفظاً وهو المفعول به، ومعنًى وهو الجار والمجرور، وقد عرفتَ فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعولٌ به في المعنى، وأما الذي أجاز التنازعَ في المعمول المتوسط بين العاملَين فهو أبو علي الفارسي الفَسَوي، قال في قولِ الشاعر:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضاوِيَةٌ ... مَتَى تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ:

إنه يجوزُ أن يكونَ من باب التنازع، وعليه يكون أفقاً معمولاً لـ(تشم)، ومفعول تصب محذوف، وهو ضمير المعمول.

والذي عليه جمهورُ النحاة هو ما ذكَره المؤلف، مِن اشتراط كون المعمول متأخراً عن العامِلَين جميعاً.

(٢) ٢٢٤- هذا بيتٌ من البسيط، وهو مما لم نَقف له على نِسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «وأخشى» الواو عاطفة، أخشى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «وأدعو» الواو عاطفة، =

---

(1) فـ«زيداً» معمول لما يَليه، ومعمول الثاني محذوف؛ إذ لما أتى العامل الأول استحق المعمول، فلم يأتِ الثاني إلا بعد عمله. «الأمير» (ص١١٥).

(*) أي: أو إلى الحالتَين.

ومِثالُ تَنازُعِ أكثرَ مِن عامِلَين أكثرَ مِن مَعمولٍ واحدٍ قولُه ﷺ: «تُسبِّحُون وتُحَمِّدُون وتُكبِّرُون دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثَلاثِين»(١)؛ فـ«دبرَ»: ظرف، و«ثلاثاً»: مفعولٌ مُطلَق، وهما مَطلوبانِ لِكلٍّ مِن العوامِلِ الثلاثةِ.

ومِثالُ تنازُعِ الفِعلَين ما مَثَّلْنا، ومثالُ تنازُعِ الاسمَين قولُ الشاعر:

٢٢٥ـ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا(١)

= أدعو: فعلٌ مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «الله» تنازعه كلٌّ من العوامل الثلاثة، ويجوز أن تجعلَه معمولاً لأيِّها شئتَ، والأولى أن تجعله معمولاً لآخِرها، «مبتغياً» حال من الضمير المستتر في (أرجو)(*)، وفيه ضمير مستتِر هو فاعله؛ لأنه اسمُ فاعل يعمل عملَ الفعل، «عفواً» مفعول به لِقوله: مبتغياً، «وعافية» معطوف على قوله: (عفواً)، «في الروح» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(عافية)، «والجَسَد» معطوف على (الروح).

الشاهد فيه: قوله: «أرجو وأخشى وأدعو الله» حيث تنازعَ ثلاثة عوامل، وهي الأفعالُ الثلاثة المتعاقِبة معمولاً واحداً، وهو لفظُ الجلالة.

(١) ٢٢٥- هذا بيتٌ من الطويل من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروفِ بكُثير عزة، وهو من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٤١)، والأشموني (رقم ٤١١).

الإعراب: قد اختُلف في إعراب هذا البيت، وسنُعربه لك على الوجه الذي يتحقَّق به الاستشهاد هنا، ثم نُبيِّن لك ما فيه، فنقول: «قضى» فعل ماض، «كل» فاعل، وكل مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابةً عن الكسرة لأنه من الأسماء السّتة، وذي مضاف و«دَين» مضاف إليه، «فوفّى» الفاء حرف عطف، وفى: فعل ماض، وفاعلُه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، «غريمَه» غريم: مفعولٌ به لـ(وفى)، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «وعَزة» الواو واو الحال، عزة: مبتدأ، «ممطول» خبر المبتدأ، «معنى» خبر ثانٍ، «غريمها» غريم: نائب فاعلٍ تنازَعه كل من العاملين وهما (مَمطول) و(مُعنّى)، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائدُ إلى عزةَ مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ممطول معنى غريمها» حيث تنازع عامِلان اسمان، وهما قوله: ممطول ومُعنّى، معمولاً واحداً، وهو قوله: غريمها، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا هو ما رجَّحه جماعةٌ من النحاة منهم ابنُ الأنباري في كتابه «الإنصاف».

وقد ردَّ المؤلف نفسُه في «أوضحه» أن يكون هذا البيت من باب التنازُع فقال: «وليس من التنازع =

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٣) ومسلم (١٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(*) ولم يجعله متنازَعاً فيه بين الأفعال الثلاثة لِما نصُّوا عليه من امتناع التنازُع في الحال. انظر: «العدوي» (٢/ ٢٥١) و«الأشموني» (١/ ٢٠٨).

في أحَد القَوْلَين.

ومِثالُ تَنازُعِ الفِعلِ والاسمِ: ﴿هَآؤُمُ(1) ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

[أيُّ العاملَين أَولى بالعمل؟]

واتَّفقَ الفَريقانِ علَى جَوازِ إعمالِ أيِّ العامِلَين شِئتَ، ثُم اختَلَفُوا في المُختارِ(2):

= قوله:

وَعَـزَّةُ مَـمْـطُـولٌ مُـعَـنًّـى غَـرِيـمُـهَـا

بل غريمها مبتدأ، وممطول ومُعنى خبران، أو ممطول خبر، ومعنى صفة له، أو حال من ضميره». اهـ كلامه، وذلك لأنه اختار مذهب البصريين، ومذهبُهم أنك إن أعملتَ الأولَ أضمرتَ في الثاني جميع ما يحتاجه، وإن أعملتَ الثانيَ أضمرت في الأول المرفوعَ فقط، وهذا الكلام لم يُضمَر فيه مطلقاً، مع أن المعمولَ مرفوع، فلو أنه كان من باب التنازع عند البصريين لَوجب الإضمار؛ سواءٌ أعمل الأول أو أعمل الثاني، فكان يقولُ على إعمال الثاني: وعزة ممطولٌ (هو) معنًى غريمها، وعلى إعمال الأول: وعزةُ ممطول معنى (هو) غريمها، وهذا الضمير أبرزناه لك لِتَعلمَ عِلمه، وهو في الأصل يكون مستتراً في اسم المفعول، ولكن هذا الضمير عائد إلى الغريم، لا إلى عزة، بمقتضى التنازع، وأنتَ تعلمُ أن الأصل في الخبر إن كان مشتقًّا أن يشتملَ على ضمير يَعود إلى نفس المبتدأ، فمِن حقِّ الضمير الذي استتر في ممطول أن يعودَ إلى عزة؛ لأنك جعلتَ عزة مبتدأ وممطولاً خبراً عنه، فإن كان الضمير الذي يتحمله الخبر عائداً على غير المبتدأ وجب إبرازُه، فكان ينبغي هنا أن تبرز الضمير لِعَوده على نائب الفاعل المرفوع به، لا على المبتدأ، لذلك لم يَجعلُوه من باب التنازع، وهو الصحيحُ عند ابن مالك، ولهذا اشترط ألا يكون المعمولُ فيه سببيًّا مرفوعاً، ومعنى كونه سببيًّا أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضميرٍ عائد على اسم سابق، و«غريمها» سببي مرفوع، أما كونه مرفوعاً فظاهر، وأما كونه سببيًّا فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة، ولِكون المؤلف لا يرى هذا البيتَ من باب التنازع قال بعد إنشاده: «في أحد القولين»، فافهم ذلك.

---

(1) هي اسمُ فعل أمر، أي: خُذوا، والهمزة من الكلمة إلا أنها تتصرف تصرُّفَ الكاف الاسمية. وقيل: «هاؤم» كلمة وُضعت لإجابة الداعي عند الفرح والنشاط. وعليه فلا شاهدَ في الآية. انظر: «المغني» (ص٤٥) و«البحر المحيط» (١٠/ ٢٥٣).

(2) حكى قولين، وبقي ثالث حكاه ابن العلج في «البسيط»، وهو أنهما سيَّان؛ لأن لكل منهما مرجحاً. انظر «العدوي» (٢/ ٢٥٢).

فاختارَ الكُوفيون إعمالَ الأولِ لِتَقدُّمِه، والبَصريُّون إعمالَ المتأخِّر لِمُجاوَرَتِهِ المعمُولَ، وهو الصوابُ في القِياس[1]، والأكْثَرُ في السَّماع[2].

[طريقةُ الإضمار عند إعمال الثاني]

فإذا أُعمِلَ الثاني نَظرتَ؛ فإذا احْتاجَ الأولُ لِمَرفوعٍ أُضمِر[3] على وَفْقِ الظاهِرِ المُتنازَعِ فيه، نحوُ: «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، و«قَامُوا وَقَعَدَ إخْوَتُكَ»، و«قُمْنَ وَقَعَدَ نِسْوتُكَ»، وهذا إجماعٌ مِن البَصريِّين، وإنِ احْتاج لِمَنصوبٍ فَلا يَخلُو: إمَّا أن يَصِحَّ الاستِغناءُ عنه أو لا؛ فإنْ صحَّ الاستِغناءُ عنه وَجَبَ حَذْفُه، نحوُ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زَيْدٌ»، ولا يَجوزُ أن تُضمِرَه فتَقول: ضَربتُه وضَرَبَني زَيْدٌ، إلَّا في ضَرورةِ الشِّعر، قال الشاعرُ:

٢٢٦- إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَاراً فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[1]

وإن لم يَصِحَّ وجبَ تأخيرُهُ، نحو: «رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا».

٢٢٦- هذا بيتٌ من الطويل، ولم أقفْ لهذا الشاهد على نِسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٢٤٥)، وابنِ عقيل (رقم ١٦٤)، والأشموني (رقم ٤١٧).

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «كنتَ» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطَب اسمه. «تُرضيه» ترضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وضمير الغائب مفعول به. والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، «ويُرضيك» الواو عاطفة، يرضي: فعل مضارع، وضمير المخاطَب مفعول به، «صاحب» فاعل، وهذه الجملة في محل نصبٍ معطوفة على خبر (كان)، وجملةُ (كان) واسمه وخبره في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «جِهاراً» منصوب على الظرفية عامله أحدُ الفعلين السابقين، «فكن» الفاء لِربط الجواب بالشرط، كن: فعلُ أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مِن اسم (كن)، «أحفَظ» خبر (كن) منصوبٌ بالفتحة الظاهرة، «لِلودّ» جار ومجرور متعلق بـ(أحفظ). =

---

(1) أي: لِسلامته من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

(2) وبه نزل القرآن. انظر: «التذييل والتكميل» (٧/ ٨٦).

(3) أي: لامتناع حذف العُمد، ولأنَّ الإضمار قبل الذّكر قد جاء في غير هذا الباب. «الجوجري» (٢/ ٧٤٤)

[طريقة الإضمار عند إعمال الأول]

وإذا أُعمِل الأولُ أُضمِرَ في الثاني ما يَحتاجُه: مِن مَرفوعٍ، ومَنصوبٍ، ومَجرورٍ[1]، فتَقول: «قَامَ وقَعَدَا أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ»، و«قَامَ ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ»، ولا يَجوزُ حَذفُه إذا كانَ مَرفوعاً باتِّفاقٍ، ولا إذا كانَ مَنصوباً إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ كقولِ الشاعِرِ:

٢٢٧ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ(١)

= **الشاهد فيه:** قوله: «تُرضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كلٌّ من العاملَين ـ وهما ترضي ويرضيك ـ الاسمَ الذي بعدهما، وهو صاحب، والأول يَطلبه مفعولاً، والثاني يَطلبه فاعلاً، وقد أعمل فيه الثاني؛ فرَفعه به على الفاعلية، ثم أَضمر مع الأول ضميره، وهذا مما لا يجوزُ إلا في ضرورة الشعر؛ لأنَّ حقَّ هذا الباب إذا أعملتَ الثانيَ واحتاج الأول إلى غير مرفوع وأمكن أن تَستغني عنه أن تتركَه؛ لأنَّا لو أتينا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكانَ هذا الضمير عائداً على متأخر لفظاً ومعنى وحُكماً من غيرِ حاجة، ونحن إنما أضمَرنا فيه المرفوع للحاجة إليه؛ إذ هو فاعل، والفاعل لا يجوزُ أن يُحذف على الراجِح عند النحاة، والحاجةُ تَتقدر بِقَدْرها، وهذا واضح إن شاء الله.

(١) ٢٢٧- هذا بيت من الكامل(*) من كلام عاتكةَ بنتِ عبد المطلب بن هاشم عمةِ سيدنا رسول الله ﷺ، وهو مِن شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٤٢)، وابن عقيل (رقم ١٦٢)، والأشموني (رقم ٤١٩)، وقبل بيتِ الشاهد قولُها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْساً وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

اللغة: «يُعشي» فعل مضارع من الإعشاء، وهو إصابة العين بضعف البصر ليلاً، «لمحوا» نظروا، «شعاعه» بضم الشين ـ وهو ما تَراه من الضوء مُقبلاً عليك كالخُيوط.

الإعراب: «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها: (جمعوا) في البيت الذي قبل بيت الشاهد، «يعشي» فعل مضارع، «الناظرين» مفعول به لـ(يعشي)، «إذا» ظرفية تضمَّنت معنى الشرط، «هم» فاعلٌ بِفعل محذوف يُفسِّره ما بعده، والجملةُ في محل جر بإضافة (إذا) إليها، «لمحوا» فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعلُه، والجملة لا محل لها مُفسرة، «شعاعه» شعاع: فاعل (يعشي)، =

---

(١) أي: لأن مرجعَه وإن تأخَّر لفظاً متقدمٌ عليه رُتبةً؛ لأنه معمولٌ للأول. «بلوغ الأرب» (ص٣١٣).

(*) أي: مِن مجزوء الكامل المرفَّل.

ومِن ثَمَّ قُلْنا(١) في قولِه تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]: إنه أعمَل الثانيَ؛ لأنه لو أعمل الأولَ لَوجبَ أن يُقالَ: «آتوني أُفرِغْه عليه قِطراً»، وكذا في بَقيَّةِ آيِ التنزيلِ(2) الواردةِ مِن هذا البابِ(١).

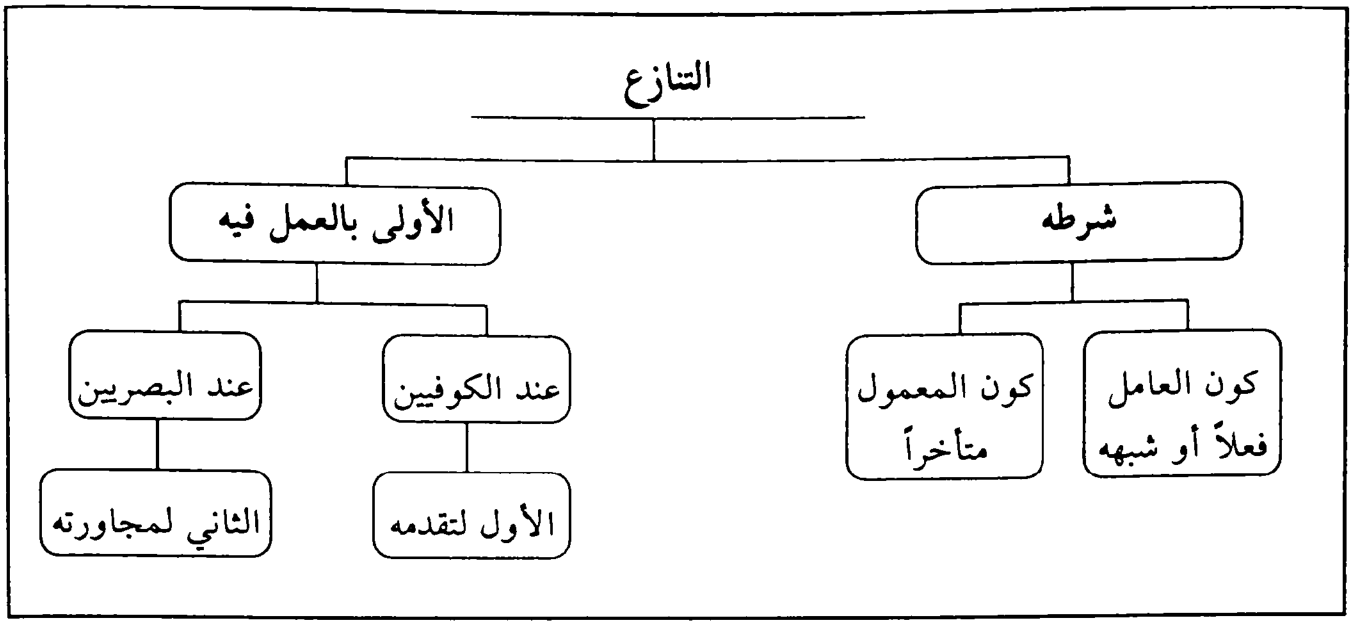
= وشُعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

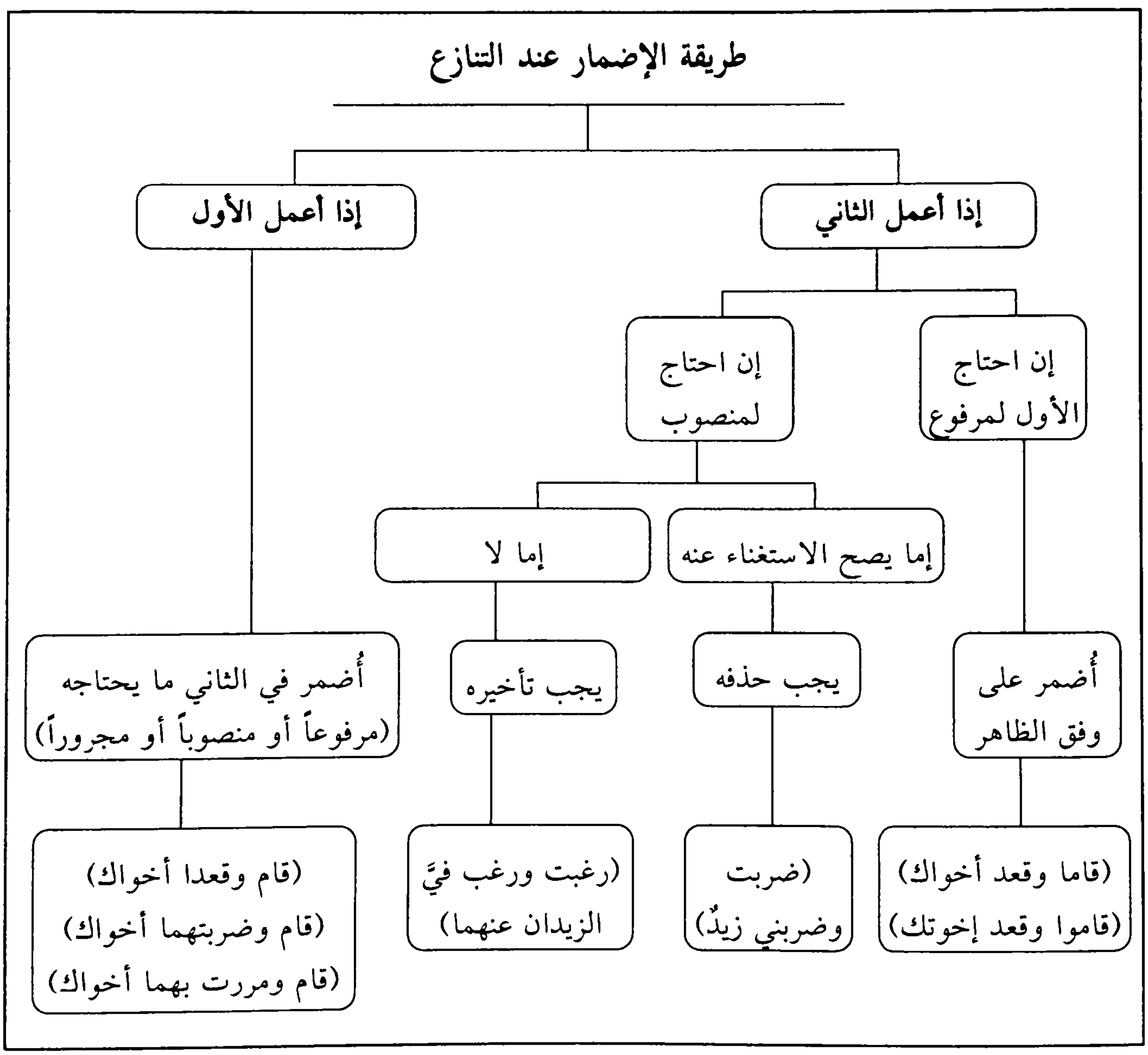
الشاهد فيه: قولها: «يُعشي لمحوا شعاعه» حيث تنازع العامِلان - وهما قولها: يعشي وقولها: لمحوا - معمولاً واحداً، وهو قولها: شعاعه، والأول يطلبه فاعلاً، والثاني يَطلبُه مفعولاً، ثم أعملتِ العامل الأول فيه، وحذفتْ ضميره من الثاني، وهذا مما لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشعر؛ فإن حقَّ هذا الباب أنك إذا أعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني كلَّ شيء يحتاجه؛ لأنه لا يَلزم على الإضمار في الثاني محذورٌ، بخلاف إعمال الثاني مع الإضمارِ في الأول، فإنه يَلزم عليه عَودُ الضمير على متأخر لفظاً ورُتبة، فاغتَفرناه في المرفوع لِشدة الحاجة إليه، ولم نغتفره في غيره؛ لعدم الحاجة إليه، على ما سبق بيانُه في شرح الشاهد السابق (ص٦٩٥) الماضِيَة، وليس بعد ذلك إيضاحٌ، فتَفهَّمه، والله يُرشدك.

(١) يريد أن أسلوب القرآن الكريم جرى على إعمال العاملِ الثاني في كلِّ ما ورد فيه مما يُسمِّيه النحاةُ بابَ التنازع.

(١) أي: في غير هذا الكتاب، كما قال العدوي (٢/ ٢٥٤)، أو المعنى: قُلنا معشرَ النحاة.

(2) كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ وقد مرَّ.


التنازع
شرطه
الأولى بالعمل فيه
كون العامل فعلاً أو شبهه
كون المعمول متأخراً
عند الكوفيين
عند البصريين
الأول لتقدمه
الثاني لمجاورته


طريقة الإضمار عند التنازع
إذا أعمل الثاني
إذا أعمل الأول
إن احتاج الأول لمرفوع
إن احتاج لمنصوب
إما يصح الاستغناء عنه
إما لا
أُضمر على وفق الظاهر
يجب حذفه
يجب تأخيره
أُضمر في الثاني ما يحتاجه (مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً)
(قاما وقعد أخواك)
(قاموا وقعد إخوتك)
(ضربت وضربني زيدٌ)
(رغبت ورغب فيَّ الزيدان عنهما)
(قام وقعدا أخواك)
(قام وضربتهما أخواك)
(قام ومررت بهما أخواك)

[باب الاشتغال]

ثم قُلتُ: بَابٌ: إِذَا شَغَلَ[1] فِعْلاً أَوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَابِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ؛ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ[2] مُمَاثِلٍ[3] لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلَا مَا الفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالهَمْزَةِ وَ«مَا» النَّافِيَةِ[4]، أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بِـ«أَمَّا»[5] نَحْوُ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾، أَوْ كَانَ المَشْغُولُ طَلَباً.

وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ[6] كَإِذَا الفُجَائِيَّةِ، أَوْ تَلَاهُ[7] مَا لَهُ الصَّدْرُ كَـ«زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟»، وَهَذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هَذَا البَابِ[8]، مِثْلُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾، وَ«زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!»، وَتَرَجَّحَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وَاسْتَوَيَا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ».

---

(1) في بعض النُّسخ: أشغل. «العدوي» (٢/ ٢٥٤). قلتُ: وهي لغة رديئةٌ، قال ابنُ دريد وغيرُه: لا يُقال: أشغلته، وكَتَبه بعضُ عُمَّال الصاحب له في رُقعة، فوَقَّع عليها: مَن يَكتب «إشغالي»، لا يَصلُح لأشغالي. انظر: «التاج» (ش غ ل).

(2) أي: وجوباً، وكان المناسب أن ينصَّ عليه. «العدوي» (٢/ ٢٥٥).

(3) المُماثلةُ المذكورة إمَّا في اللفظ والمعنى، وذلك في نحو: زيداً ضربتُه، أو في المعنى فقط، نحو: زيداً مَررتُ به؛ فإنك تقدر (جاوزتُ)، ونحو: زيداً ضربتُ غُلامَه؛ فإنك تُقدر (أهنتُ) زيداً. «الجوجري» (٢/ ٧٥٠) باختصار. وانظر: «شرح القطر» للمُصنف (ص٣٥٢).

(4) اقتصر في الشرح على التمثيل للهمزة، وسكت عن «ما» النافية، قال البرماوي: والمرادُ أنَّ أدواتِ النفي سواءٌ (ما ولا وإنْ) يُرجِّح نصبُ الاسم بعدها في باب الاشتِغال . . . ثم حكى الخلاف في ذلك.

(5) سكت في الشرح عن هذا القيد، وسيأتي بيانُه في موضعه.

(6) الضمير يَرجع إلى الابتِداء. «الجوجري» (٢/ ٧٥٣).

(7) قال الجوجري (٢/ ٧٥٤): وقع في نُسخة قبل قوله: «أو تلاه» لفظةُ «قيل»، وهي إشارةٌ إلى خلافٍ في ذلك، ولم أقف عليه.

(8) ذكر الجوجري (٢/ ٧٤٩) أن هذه العبارة واقعةٌ في بعض النُّسخ، قال: وذِكرُ مسائل وُجوب الرفع حينئذٍ في ←

[حقيقةُ الاشتغال]

وأقولُ: هذا البابُ المُسَمَّى بِبابِ الاشتِغالِ، وحَقِيقَتُه: أَنْ يَتقدَّمَ اسمٌ، ويَتأخَّرَ عنه عامِلٌ، هو فِعلٌ أو وَصفٌ، وكُلٌّ مِن الفِعل والوَصفِ المَذكُورَين مُشتغِلٌ عنْ نَصبِه له بنَصبِه لِضَميره لَفظاً[1] كـ«زَيْداً ضَربتُهُ»، أو مَحلًّا كـ«زَيْداً مَرَرْتُ بِه»، أو لِما لابَسَ ضَميرَه، نحوُ: «زَيْداً ضَربْتُ غُلَامَهُ» أو «مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ».

[النصب على الاشتغال جائزٌ]

والاسمُ في هَذه الأمثلة ونحوِها أصلُه أنْ يَجوزَ فيه وَجهانِ؛ **أحدُهما**: أنْ يُرْفَعَ عَلَى الابتِداء؛ فالجملةُ بَعده في محلِّ رفعٍ علَى الخَبريَّة، **والثاني**: أن يُنصَبَ بِفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً[2] يُفسِّرُه الفعلُ المذكُورُ؛ فلا مَوضِعَ لِلجُملة بَعده لأنها مُفسِّرةٌ.

وفُهِمَ من قَولي: «فِعلٌ أو وصفٌ» أنَّ العاملَ إنْ لم يكنْ أَحَدَهما لم تَكُنِ المسألةُ مِن بابِ الاشتِغال، وذلك نحوُ: «زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ»، و«عَمْرٌو كأنَّه أسَدٌ»، وذلك لأنَّ الحرفَ لا يَعمَلُ فيما قَبلَه، وكذلك نحوُ: «زَيْدٌ دَرَاكِهِ»، و«عَمْرٌو عَلَيْكَهُ»؛ لأنَّ اسمَ الفِعل لا يَعملُ فيما قَبله، وما لا يَعمَلُ لا يُفسِّرُ عامِلاً، ومِن ثَمَّ لم يَجزِ النصبُ علَى الاشتِغال في نحوِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، وقولِك: «زَيدٌ مَا أَحْسَنَهُ!»؛ لأنَّ ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفةٌ، والصفةُ لا تَعمَلُ في الموصُوفِ، وفِعلُ التعجبِ جامدٌ، فهو شَبيهٌ بالحرف، فلا يَعمَلُ فيما قَبله، لا سِيَّما وبَينهما «ما» التعجُّبيةُ، ولها الصَّدْرُ، وكذلك: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»؛ لأنَّ «أل» موصولةٌ، فلا يَتقدَّم عليها مَعمولُ صِلَتِها.

الباب إنما هو لِتَكميل الفائدة باستِيفاء الأقسام. اهـ وعبارةُ البرماوي: أشار بقوله: (وهذا) إلى قِسمِ وجوب الرفع، أي: ليس مِن الاشتِغال في شيء؛ لأنَّ حقيقتَه أن يَشتغلَ العاملُ بنصب ضميرِ السابق أو مُلابِسه عن نَصبِ الاسم السابق، فأمَّا إذا كان ذلك الاسمُ السابق واجبَ الرفع بِالابتداء فإنه يَخرُج عمَّا نحن فيه، وإدخالُ كثير مِن النُّحاة هذا القِسمَ في الباب لِتَكميل التقسيم استِطراداً.

(1) المراد به ما يَصل إليه العاملُ بنفسه، والمراد بالمحل في مُقابله ما يصل إليه العامل بواسطة الجارِّ، وإلا فالضميرُ على كل حال لا يُنصَب لفظه بل محلُّه. «العدوي» (٢/ ٢٥٥).

(2) أي: لئلَّا يُجمعَ بين المفسِّر والمفسَّر.

[حالاتُ الاسمِ المشتغَل عنه]

ثم الاسمُ الذي تَقَدَّمَ وبَعده فعلٌ أو وصفٌ، وكلٌّ مِنهما ناصبٌ لِضَميره أو لِسَببيِّه يَنقسِمُ خمسةَ أقسامٍ:

[١- مسائلُ ترجيح النصب]

أحدُها: ما يترجَّحُ نصبُه، وذلك في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: أن يكونَ الفعلُ المَشغولُ طَلَباً[1]، نحوُ: «زَيْداً اضْرِبْهُ»، و«عَمْراً لا تُهِنْهُ».

الثانيةُ: أنْ يَتقدمَ عليه أداةٌ يَغلبُ دُخولُها علَى الفِعلِ، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

الثالثةُ: أنْ يَقترِنَ الاسمُ بِعاطفٍ[2] مَسبوقٍ بِجُملةٍ فِعليَّة لم تُبْنَ على مُبتَدأ، كقولِه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ[3] خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٤-٥].

[٢- رجحانُ الرفع]

الثاني: ما يَترجَّحُ رَفْعُه بِالابتداء، وذلك فيما لم يَتَقَدَّمْ عليه ما يَطلبُ الفعلَ وُجوباً أو رُجْحاناً، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وذلك لأنَّ النَّصبَ مُحوِجٌ إلى التقديرِ ولا طالبَ له،

---

(1) وهو: الأمر، والنهي، والدعاء. وإنما يترجح النصبُ في ذلك لأن الرفعَ يَستلزم الإخبارَ بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلافُ القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدقَ والكذب. «شرح القطر» (ص٣٥٣).

(2) قال البرماوي (ق١٦/أ): لم يُبيِّن في الشرح التقييدَ بِعدم الفَصل بـ«أمَّا»، واحترَز بذلك من نحو: «ضربتُ زيداً وأمَّا عمرٌو فأكرمتُه»، فلا أثرَ لِلعطف حينئذٍ مع الفصل بـ«أمَّا»؛ لأنها من أدوات الصُدُور، فالكلامُ بعدها مُنقطع عمَّا قبلها، فالرفعُ بعدها أرجَحُ ما لم يُوجَد مُرجحُ النصب، نحو: «وأمَّا زيدٌ فأكرمتُه». اهـ

(3) بالنصب إجماعاً لئلَّا يَلزمَ عطفُ الاسمية على الفعليَّة، وهما مُتخالفان، والتناسبُ في العطف أولى من التخالف. انظر: «شرح القطر» (ص٣٥٤-٣٥٥).

والرفعُ غَنِيٌّ عنه، فكان أَوْلى؛ لأنَّ التقديرَ خِلافُ الأصل، ومِنْ ثَمَّ مَنعه بعضُ النَّحويين، ويَرُدُّهُ أنه قُرِئَ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [النحل: ٣١]، و﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: ١] بِنصبِ ﴿جَنَّٰتِ﴾ و﴿سُورَةٌ﴾[1].

[٣- وجوبُ النصب]

الثالث: ما يَجبُ نَصبُه، وذلك فِيما تقدَّمَ عليه ما يطلبُ الفعلَ علَى سَبيل الوُجوب، نحوُ: «إنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فأَكْرِمْهُ»[2].

[٤- وجوبُ الرفع]

الرابع: ما يجبُ رَفعه، وذلك إذا تقدَّم عليه ما يَختصُّ بِالجمل الاسميَّة كـ«إذا» الفُجائيَّة، نحو: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»[3]، وإجازةُ أكثَرِ النَّحويينَ النصبَ بعدها سَهْوٌ، أَو حالَ[١] بين الاسمِ والفِعل شيءٌ مِن أدوات التَّصدير نحوُ: «زَيْدٌ هَلْ رَأيتَهُ؟» و«عَمرٌو ما لَقيته».

(١) «حال» بمعنى فصل: فعل ماض معطوف على «تقدم» في قوله: «وذلك إذا تقدم . . ».

---

(1) قرأها بالنصب في سورة النحل زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن السلمي. وقرأها بالنصب أيضاً في سورة فاطر الجحدري وغيره. انظر: «معجم القراءات» (٤/ ٦٢٣) و(٧/ ٤٣٦).

(2) قرأها بالنصب جماعة منهم عيسى بن عمر وابنُ محيصن، لكنها قد تتخرج على أنها من باب الإغراء، أو أن ﴿سُورَةٌ﴾ منصوب على المفعولية لـ«اذكر»، أو غيرِ ذلك. انظر: «معجم القراءات» (٦/ ٢٢١).

(3) قال البرماوي (ق١٦/أ): لم يتعرَّض في الشرح إلَّا لِمثال «إنْ» الشرطية، فأمَّا «هلَّا» فأشارَ بها إلى أنَّ أدواتِ التحضيض لا يَليها إلَّا الفعلُ كـ«هلَّا، وألا، ولَولا، ولَومَا»، فتقول: «هلَّا زيداً أكرمتَه» بالنصب لا غير؛ وأمَّا «متى» فأشار بها إلى أنَّ أدواتِ الاستفهام غيرَ الهمزة أيضاً مِما يختصُّ بالفعل، نحوُ: «متى زيداً ضربتَه؟»، و«هل زيداً رأيتَه؟». وإنما لم أحمل (متى) في كلامِه على أعمَّ من الشرط والاستفهام - إذ كلٌّ منهما لا يَليه إلَّا الأفعالُ - لأنه قد سبقت إشارتُه إلى أدوات الشرط بـ«إنْ». وإنما استثنى من أدوات الاستفهام الهمزة لأنه يَغلب مجيءُ الفعل بعدها، ولا يجب، فرجح النصب.

(4) زاد في «شرح القطر» (ص٣٥٦): فهذا لا يجوز فيه النصبُ؛ لأنه يقتضي تقديرَ الفعل، و«إذا» الفجائيةُ لا تدخلُ إلَّا على الجملة الاسمية.

[٥- استواءُ الوجهين: الرفعِ والنصب]

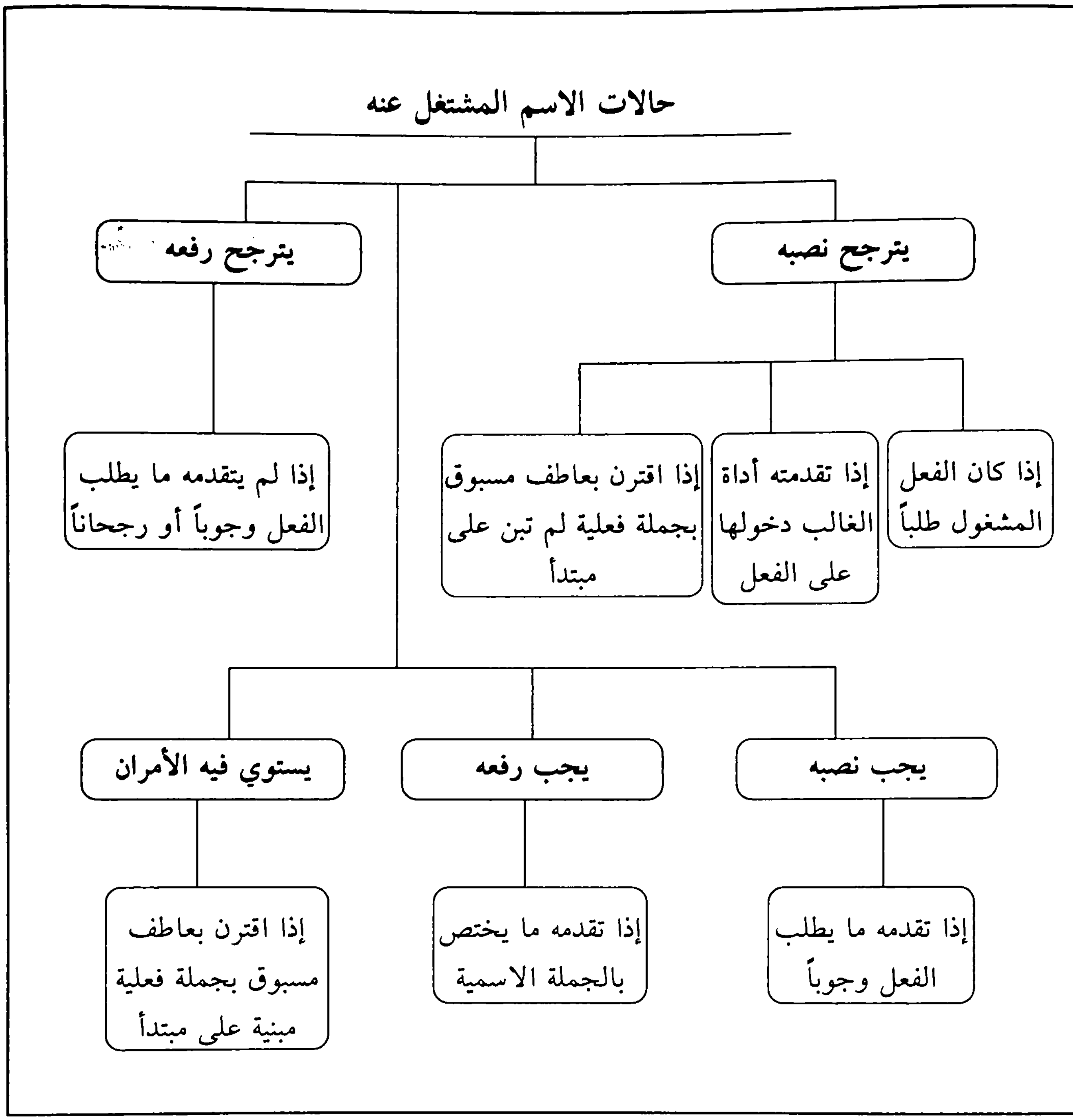
الخامسُ: ما يَستوِي فيه الأمرانِ، وذلك إذا وَقع الاسمُ بعد عاطفٍ مَسبُوق بِجُملة فِعلية مَبنيّة على مُبتدأ[1]؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ وعَمراً أكرَمْتُهُ»، وذلك لأنَّ الجملة السابِقةَ اسميَّةُ الصَّدْرِ فِعليَّةُ العَجُز؛ فإنْ راعيْتَ صَدرها رَفعتَ، وإنْ راعيْتَ عَجُزَها نَصبتَ؛ فالمُناسبةُ حاصِلةٌ على كِلا التقديرَين؛ فَلِذلك جاز الوجهانِ علَى السَّواء، وقد جاء التنزيلُ بِالنصب[2]، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ...﴾ [الرحمن: ١-٢] الآياتِ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ مبتدأ، و﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢﴾ جملة فعلية خبرٌ، والمجموعُ جُملةٌ اسمية ذاتُ وجهَين، والجملتان بعد ذلك مَعطوفتان[3] علَى الخبر، وجُملتَا: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥ - ٦] مُعترِضتان، ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] عطفٌ على الخبر أيضاً، وهي محلُّ الاستِشْهاد.

---

(1) أي: ولم يوجَد فيه ما يقتضي شيئاً ممَّا مرَّ. «بلوغ الأرب» (ص٣١٧-٣١٨).

(2) أي: في المتواتر، فلا اعتراض بقراءة الرفع الشاذة.

(3) أي: بحذف العاطف كما قاله الفيشي ونقله عنه العدوي، ثم اعترضه وجعل الصواب كونها أخباراً مُترادفة كما قال البيضاوي. انظر: «العدوي» (٢/ ٢٥٨).


حالات الاسم المشتغل عنه
يترجح نصبه
يترجح رفعه
إذا كان الفعل المشغول طلباً
إذا تقدمته أداة الغالب دخولها على الفعل
إذا اقترن بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ
إذا لم يتقدمه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً
يجب نصبه
يجب رفعه
يستوي فيه الأمران
إذا تقدمه ما يطلب الفعل وجوباً
إذا تقدمه ما يختص بالجملة الاسمية
إذا اقترن بعاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ

[باب التوابع، وأولها: التوكيد]

ثم قُلتُ: بَابٌ[1]: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي الإِعْرَابِ[2] خَمْسَةٌ؛ أَحدُهَا: التَّوْكِيدُ[3]، وَهُوَ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ[4]، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«الزَّيْدَانِ أَوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا»، وَ«الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ»، وَ«الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ»، وَالعَيْنُ كَالنَّفْسِ. وَالثَّانِي نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» وَ«الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا» وَ«اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ» وَ«العَبِيدَ كُلَّهُمْ» وَ«الأَمَةَ كُلَّهَا» وَ«الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ»؛ وَلَا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً[5].

وَيُؤَكَّدُ[6] بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْوُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[7] وَ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾، وَلَا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ.

وأقول: إذا استوفَتِ العَوَاملُ مَعمولاتِها فلا سبيلَ لها إلى غَيرِها إلّا بِالتَبَعيَّة.

---

(1) لما أنهى الكلام على المُعرَب بالأصالة والاستقلال، شَرع يتكلم فيما إعرابُه بِتبعية غيره. «الجوجري» (٢/ ٧٥٦).

(2) أي: إن كان له إعرابٌ كما لا يخفى.

(3) ويقال فيه أيضاً: التأكيد والتاكيد. انظر: «شرح القطر» (ص٥٢٢).

وقدَّمه على النعت ـ خلافاً لما في «القطر» ـ لأن التوكيد يُحقق المتبوع، والنعت يُبيِّن صفتَه، وما يدل على تحقيقِ الشيء متقدِّم على ما يدلُّ على صِفته. «الجوجري» (٢/ ٧٥٨-٧٥٩).

(4) هذا تعريفٌ للتوكيد المعنوي فقط، فكان يَنبغي أن يأتيَ بما يَشمل اللفظي أيضاً، أو أن يُقسِّم التوكيد إلى قِسميه أولاً ثم يُعرِّف كلًا على حِدة. نعم، كلامُه على التوكيد اللفظي غيرُ مشروح كما سيأتي، فكأنه زاده على المتن لاحقاً، إلا أني أقول: ما دام قد دخل المتن فلا مناصَ من التعرض لِتعريفه.

(5) أي: سواءٌ أفادت أم لا.

(6) في أصل الشيخ: (وتُؤكَّد) بالتاء، وكذلك هو في بعض النسخ الخطية، وما أثبتُّه نقلاً عن بعض آخرَ وعن الشرحين الآخَرين أولى؛ لإيهام عبارة الأصل أن الكلام في توكيد النكرة فقط.

ثم إنَّ ما قاله المصنف مِن هنا إلى آخر الفقرة غيرُ مشروح في كلامه، وسنَشرحه نقلاً عن البرماوي آخر الفصل.

(7) اختار المصنف في «شرح القطر» أن الآيةَ ليست من باب التوكيد، وعبارتُه (ص٥٢٦): وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢] خلافاً ـ

[عددُ التوابع]

والتوابعُ[1] خمسةٌ[2]: نعتٌ، وتوكيدٌ، وعطفُ بيانٍ، وبَدلٌ، وعَطفُ نَسَقٍ، وقِيل: أَربعةٌ[3]، فأدْرَجَ هذا القائلُ عَطفَي البيانِ والنَّسقِ تحتَ قولِه: والعطفُ، وقال آخرُ: سِتةٌ؛ فجَعل التأكيدَ اللَّفظيَّ باباً وَحدَه، والتأكيدَ المَعنَويَّ كذلك.

[مثالان على نوعَي التقرير في التوكيد]

ومِثالُ المُقرِّرِ لأمرِ المتبُوعِ في النِّسبةِ: «جَاءَ زَيْدٌ نفسُه»؛ فإنَّه لولا قولُك: «نَفسُه» لَجوَّزَ السامعُ كونَ الجائي خَبرَهُ أو كتابَهُ، بِدَليل قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أَمْرُهُ[4].

ومِثالُ المُقرِّر لأمرِه في الشُّمول قولُه عزَّ وجل: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]؛ إذ لَولا التَّأكيدُ لَجوَّز السامعُ كونَ الساجِد أَكثَرَهُمْ.

لِكثير مِن النحويِّين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه: دكًّا بعدَ دَكٍّ، وأن الدكَّ كُرِّر عليها حتى صارتْ هَباءً مُنْبَثًّا . . . إلخ كلامه.

(1) جمعُ تابع، وعرَّفوه بأنه: المشارك ما قبله في إعرابه الحاصِل والمُتجدِّد غيرَ خبر.
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والحال المنصوب، ونحو ذلك؛ وبِغير خبر حامضٌ من قولك: هذا حلوٌ حامِض. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٩٤٥) و«الجوجري» (٢/ ٧٥٦-٧٥٧).

(2) ودليل الحصر فيها الاستقراء.

(3) انظر مثلاً: «الجمل» للزجاجي (ص١٣).

(4) هذا على قول أهل التأويل من الأشاعرة المتأخرين وغيرِهم، وأما على قول أهل الأثر فيُجرون الآية على ظاهرها، قال الإمام الطبري في تفسير سورة البقرة (٣/ ٦١٠): اختُلِف في صفة إتيان الرب تبارك وتعالى الذي ذَكَره في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ فقال بعضهم: لا صفةَ لذلك غير الذي وصَف به نفسه عز وجل مِن المجيء والإتيان والنُّزول، وغيرُ جائز تكلُّفُ القول في ذلك لأحدٍ إلَّا بِخبرٍ من الله جل جلالُه، أو مِن رسولٍ مُرسَل، فأما القولُ في صفات الله وأسمائه فغير جائز لأحدٍ مِن جهة الاستخراج؛ إلا بِما ذكَرنا. وقال آخَرُون: . . . إلخ كلامه.

[شرط المؤكَّد]

ويَجبُ في المؤكَّدِ كَونُهُ مَعرفةً، وشذَّ قولُ عائشةَ ﵂: «ما صامَ رَسُولُ الله ﷺ شَهْراً كُلَّهُ إلَّا رَمضانَ»[1]، وقولُ الشاعرِ:

٢٢٨ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ: ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[1]

(١) ٢٢٨- هذا بيتٌ من البسيط من كلمة لِعبد الله بن مُسلم بن جندب الهذلي، رواها ياقوت في «معجم البلدان»، وأبو العباس أحمدُ بن يحيى ثعلب في «مجالسه» (ص٤٧٤)، وروى بعضَها في «تاريخ دمشق» (انظر: «المختصر» ٣/ ٤٠٨)، وأولُ هذه الكلمة قولُه:

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبَعَاءِ! أَمَا   يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا؟

إذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي   يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزَابِ مُنْتَقِبَا

وقافيةُ بيت الشاهد في رواية الأدباء لهذه الكلمة منصوبة، ولكن النحاة يَروُونها في بيت الشاهد وحدَه بالرفع، وستَعرف ما في ذلك.

اللغة: «شاقه» أعجَبه وأثار شَوقه، والشوقُ: نِزاعُ نفس الإنسان إلى الشيء.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب، وضمير الغائب اسمه، «شاقه» شاق: فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به، «أن» مصدرية، «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «ذا» اسم إشارة مبتدأ، «رجب» خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل (قيل)، و(أنْ) مع ما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ فاعل (شاق)، وتقدير الكلام: لكنَّه أعجبه قولُ الناس: هذا رجب، «يا» حرف نداء والمنادى محذوف، والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاءِ ونحو ذلك، «ليت» حرف تمنٍّ ونصب، «عِدّة» اسم (ليت)، وعِدة مضاف، و«حولٍ» مضاف إليه، «كله» كل: توكيد لـ(حول)، وكل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «رجب» خبر (ليت) مرفوعٌ بالضمة الظاهرة على رِواية النحاة، أما على روايةِ الأدباء فإنَّ «رجباً» خبر (ليت) أيضاً، وأتى به منصوباً على لغة مَن يَنصب بها الجزأين كما في ظاهر قول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

الشاهد فيه: قوله: «حولٍ كُلِّه» حيث أكد النكرة ـ التي هي قوله: حَول ـ بِكُل، وهذا شاذ فِيما حكاه المؤلف ههنا وفي «[شرح] القطر»، لكنَّه في «أوضحه» ـ تبعاً لابنِ مالك في «التسهيل» و«الكافية» و«الخلاصة» ـ قد اختار صِحةَ تَوكيدِها بشرطِ حُصول فائدة، وقال: «إن الفائدة تحصُل =

(1) أخرجه مسلم (٢٧١٧) عن عبد الله بن شَقِيق، قال: قُلتُ لِعائشةَ ﵂: أكان رسولُ الله ﷺ يَصوم شهراً كُلَّه؟ قالتْ: «ما عَلِمتُه صام شهراً كُلَّه إلا رمضانَ، ولا أفطرَه كُلَّه حتى يَصُوم منه، حتى مَضى لِسَبيلِه ﷺ».

. . . .

= بأنْ تكونَ النكرة محدودةً والتوكيدُ مِن ألفاظ الإحاطة»، وأنشد هذا البيتَ على أنه مما حصلتْ فيه الفائدةُ.

وخلاصةُ أقوال العلماء في هذه المسألة أن النحاةَ اختلفوا في توكيد النكرة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القولُ الأول: أنه لا يَجوز توكيد النكرة مطلقاً؛ أفاد توكيدُها أو لم يُفِد، وهذا هو الذي جَرى عليه المؤلف هنا وفي كتابِه «قطر الندى».

والقولُ الثاني: وهو لِبَعض الكوفيين ـ أنه يَجوز توكيدُ النكرة مطلقاً.

والقولُ الثالث: وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين ـ أنه يجوزُ توكيد النكرة إن أفاد توكيدُها، ويمتنع إن لم يُفِد، وهذا الرأيُ أرجحُ الآراء الثلاثة؛ لأنه الموافق لِلمَرويِّ عن العرب؛ فقد وردتْ عنهم جملةٌ صالحة من الشواهد التي تُؤيِّده؛ فمنها الحديث الذي رَواه المؤلف عن أم المؤمنين عائشة، ومنها بيتُ الشاهد الذي معنا، ومنها قولُ الراجز:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا … تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا … إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الاستشهادُ في قوله: «حولاً أكتعَا» حيث أكد النكرة ـ التي هي قوله: «حولاً» ـ بِأكتع، ومنها قولُ راجز آخرَ:

إنَّا إذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا … قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

والاستشهادُ به في قوله: «يوماً أجمعَا» حيث أكَّد النكرة ـ التي هي قولُه: «يوماً» - بأجمع.

والذين جوَّزوا توكيدَ النكرة بشرط حصولِ الفائدة قالوا: إنَّ الفائدة تحصلُ إذا اجتَمع أمران: أولهما في النكرة، وهو أن تكونَ زَمناً محدوداً، أي: موضوعاً لِمُدة لها ابتداء وانتهاء، مثل: أُسبوع وشَهر وحَول وسَنة وعام ويَوم؛ فإن لم تكن محدودةً لم يصحَّ مثل: زمن ومُدّة ووقت ولحظة وساعة، وثانيهما في لفظ التوكيد، وهو أن يكونَ مِن ألفاظ الشمول، مثل: كُل وجَميع وأجمع وأكتع.

وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقاً فقالوا: إن جميع ألفاظ التوكيد معرفةٌ، وإنه يجب أن يَتوافق التوكيد والمؤكَّد في التعريف، فلو جوَّزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد.

فتلخيصُ الخلاف إذن هو أنه هل يُشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف؟ قال جمهور البصريين: نعم، يُشترط ذلك، وقال جَمهرة الكوفيين: لا يُشترط ذلك، وإنما يُشترط حصولُ الفائدة، ومِمَّن اختار مذهب الكوفيين ـ غيرَ ابن مالك ـ المحققُ الرضي والعلَّامةُ الشاطِبي.

وأنشَده ابنُ مالك وغيرُه[1]: «يا لَيْتَ عِدَّةَ شهرٍ»، وهو تحريفٌ[2].

[شرط المؤكِّد]

ويجبُ في التأكيدِ كَونُه مُضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على المُؤكَّد[3] مُطابِقٍ له[4] كما مَثَّلْنا، ويُستثنى مِن ذلك «أَجْمَعُ» وما تَصَرَّفَ مِنه، فلا يُضَفْنَ لِضمير[5]؛ تَقولُ: «اشتَريتُ العَبْدَ كُلَّه أَجْمَعَ»، و«الأَمَةَ كُلَّها جَمْعاءَ»، و«العَبيدَ كُلَّهُم أجمَعِين»، و«الإِماءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ».

[ما يُشترط في النفس والعين للتأكيد بهما]

ويَجبُ في النَّفس والعَينِ[6] إذا أُكِّد بهما[7] أن يَكونَا مُفردَين مع المُفرَد، نحوُ:

---

(1) منهم الصائغُ ـ تلميذُ ابن الناظم على ما قيل ـ في كتابه: «اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٧١٢). وذكر المصرح (٢/ ١٣٨) أن بدر الدين ابن مالك أنشده أيضاً كذلك تبعاً لوالده، والذي في «شرح الخلاصة» له: يا ليت عدة حول، ولا نعلم في أيِّ كتاب أنشده أبوه أصلاً، وقد رأيتُ روايةَ (شهر) في مخطوطات «شرح القطر» و«شرح الشذور» للمصنف، وفي غير ذلك، فلعلَّها من تحريف النُّسَّاخ في الجميع.

(2) أي: لأن المعنى يَفسد عليه؛ لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً لِما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عِدة شهر كلِّه رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غيرَ رجب. انظر: «التصريح» (٢/ ١٣٨).

(3) أي: ليحصلَ الربط بين التابع ومتبوعه. قال ابن مالك: وقد يَخلُفه الظاهر كقوله:

يـا أَشْـبَـهَ الـنـاسِ كُـلِّ الـنـاسِ بِـالـقَـمَـرِ

ونازعه في ذلك أبو حيان. انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٢)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٥٠)، و«المغني» (ص٢٥٦).

(4) أي: في الإفراد والتذكير وفروعهما.

(5) أي: ظاهراً، بل إضافتهن منويَّةٌ على قول، وهن معارفُ بالعلميَّة الجنسية على معنى الإحاطة والشمول على قول آخَر. انظر: «الجوجري» (٢/ ٧٦٥-٧٦٦).

(6) أخَّر العين عن النفس في الذِّكر هنا وفي المثالَين الآتيَين لأنهما إذا اجتمعا في الكلام وجب تَرتيبهما على ذلك الترتيب؛ لأنَّ النفس هي الذات حقيقةً، والعين مُستعارة من الجارحة المخصوصة.

(7) أي: بأحدهما دون الآخَر، أو بهما معاً كما في أمثلتِه الآتيةِ، ولو مثَّل للأول أيضاً لكان أحسنَ؛ دفعاً للإبهام كما لا يخفى.

«جاء زيدٌ نَفسُه عَيْنُهُ»[1]، و«جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا»؛ مَجمُوعَين[2] مع الجمع، نحوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ»، و«الهندات أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ»، وأمَّا إذا أُكِّد بهما المثنّى ففيهما ثلاثُ لُغات: أفصحُها الجَمعُ[3]؛ فتَقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا»، ودُونَه[4] الإفرادُ[5]، ودُون الإفراد التَّثنيةُ[6]، وهي الأَوْجُهُ الجارِيةُ في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَيْنِ»[7].

[مسألةٌ في الجمع بين «كُلّ» و«أَجمعين»]

مسألةٌ: قال بعضُ العُلماء[8] في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]: فائدةُ ذِكر «كل» رفْعُ وَهْمِ مَن يَتوهّم أنَّ الساجد البعضُ، وفائدةُ ذِكر ﴿أَجْمَعُونَ﴾ رَفعُ وَهْمِ مَن يَتوهَّم أنهم لم يَسجدُوا في وقتٍ واحدٍ، بل سَجدُوا في وقتَين مُختلِفَين[9]، والأول صحيحٌ، والثاني باطلٌ[10]؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩، وص: ٨٢]؛ لأنَّ إغواءَ الشيطان لهم ليس في وقتٍ واحد؛ فَدَلَّ على أنَّ

---

(1) ويجوز زيادةُ الباء فيهما فيقال: جاء زيدٌ بنفسِه وبعينِه. انظر: «بلوغ الأرب» (ص٣٢٠).

(2) أي: على أفعُلَ دون غيره من الجموع كما صرَّح به في «القطر» و«شرحه» (ص٥٢٨)، ويُشير إليه تمثيلُه هنا.

(3) أي: لأنَّ المُثنى جمعٌ في المعنى.

(4) أي: دون الجمع، وفي بعض النسخ: (ودونها) أي: دون اللغة الفُصحى.

(5) ووجهُ ذلك أنه لَمَّا أُمن اللبس، وكُره الجمعُ بين تثنِيَتن فيما هو كالكلمة الواحدة، صُرف لفظُ التثنيةِ الأُولى إلى لفظِ المفرد لأنه أخفُّ من الجمع. «التذييل والتكميل» (٢/ ٧٠).

(6) أُخِّرتْ لِكراهة اجتماع مثنَّيين.

(7) أي: فيُقال فيه أيضاً: قطعتُ رأسَ الكبشَين، ورَأسَيِ الكبشَين، والمُختار: رُؤوسَهما. وعلى الوجه الراجح جاء قولُه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

(8) كالفراء والمبرد والزجاج، وممن ذكَر هذا الأخير المصنف في «شرح اللمحة» (٢/ ٢٩٠)، فقصرُ القول على الفراء - كما فعله بعضُ أصحاب الحواشي - قصور. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٧) و«توضيح المقاصد» (٢/ ٩٧٣).

(9) قال الرضي: وكأن قائلَ ذلك كره ترادُفَ لفظين لِمعنى واحد، وأيُّ محذور في ذلك مع قصدِ المبالغة؟

(10) لا يَتمُّ بُطلانه إلا إذا أراد الفراءُ [ومَن قال بهذا القول] أنَّ (جميع) لاتحاد الوقت في كل موضع، أما لو أريد أنها لاتِّحاد الوقت إذا اجتمعتْ مع كل فلا يكون باطلاً. انظر: «العدوي» (٢/ ٢٦٢)، و«يس على الفاكهي» (٢/ ٢٤٧).

﴿أَجْمَعِينَ﴾ لا تَعَرُّضَ فيهِ لاتِّحاد الوقت، وإنما مَعناه كمَعنى «كُل» سواءً، وهو قولُ جُمهور النحويين، وإنما ذُكر في الآية تأكيداً على تأكيدٍ، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾(1) [الطارق: ١٧]. (2)

---

(1) كتب عليه العدوي: أمهلهم توكيد لمهِّل، ورُويداً بمعنى إمهالاً، فهو توكيد ثان كما أفاده الفيشي. اهـ قلتُ: هو توكيد في المعنى لا في الإعراب؛ إذ إعرابه مفعولٌ مطلق أو نائبٌ عنه كما في «التبيان» للعكبري (٢/ ١٢٨٢) وغيره.

(2) تقدَّم أن المصنف لم يشرح مِن المتن مسائلَ التوكيد اللفظي، قال البرماوي في «شرح الصدور» (ق١٦/ب): التوكيد اللفظيُّ: إعادةُ اللفظ بعينه تقويةً وتقريراً في السَّمع؛ إمَّا لِخوف نسيانٍ أو عدم إصغاءٍ، أو نحو ذلك، أو إعادةُ اللفظ بِمُرادفه لِذلك؛ فالأول: إمَّا أن يكون في مفرَد أو جُملة، والأولُ إمَّا أن يكون في اسم، نحوُ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾، وإمَّا في فِعل نحو:

أتـاكَ أتـاكَ الـلَّاحِـقُـون احْـبِـسِ احْـبِـسِ

فَفي الأول تأكيدُ فعل، وفي الثاني تأكيدُ جُملة؛ وإمَّا في حرفٍ نحو: نَعَم نَعَم، والثاني من القسم الأول: التوكيدُ في الجُملة كقوله ﷺ: «واللهِ لَأغزُوَنَّ قُريشاً، واللهِ لَأغزوَنَّ قُريشاً»، وقولِ الشاعر:

أَيَـا مَـنْ لَـسْـتُ أَقْـلَاه وَلا فِـي الـبُـعْـدِ أَنْـسَـاهُ
لَـكَ اللهُ عَـلَـى ذاكَ لَـكَ اللهُ لَـكَ اللهُ

[والأكثرُ اقترانُها حينئذ بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾، وقد يتعيَّن تركُ العاطف إذا تُوهِّم التعددُ، نحو: «ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً»].

والقسمُ الثاني من التوكيد اللفظي: التوكيدُ بِالمُرادف، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا﴾؛ فإنَّ الفِجاجَ في اللُّغة هي الطُّرُق الواسعة بين الجِبال، وهو معنَى السُّبُل؛ لأنَّ السُّبُل هي الطرق، وكقَولِك:

أنـتَ بِـالـخَـيْـرِ حَـقِـيـقٌ قَـمِـنٌ

فإنَّ معنى حَقيق هو معنى قَمِن.

وقولُه: «ولا يُعاد ضميرٌ مُتصل»، أي: مِن أحكام التوكيد اللفظيِّ أنْ لا يُعادَ ضميرٌ مُتصل إلَّا بِما اتصل به، نحوُ: عَجِبتُ مِنك مِنكَ، ومَررتُ بِكَ بِكَ، [لأنَّ إعادته مجرداً عمَّا وُصل به تُخرجه من الاتصال إلى الانفصال، والفرضُ أنه متَّصل]، وأنْ لا يُعادَ حرفٌ من غير حروفِ الجواب إلَّا بإعادة ما اتَّصل به، نحو: إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ، أو بِمُرادفه، نحو: إنَّ زيداً إنَّهُ قائم؛ لأنه كالجُزء من مَصحوبه، فأمَّا حروفُ الجواب كنَعم وبَلى، فلا يُشترَط فيها ذلك، إلَّا أنَّ الأولى أنْ يُؤكَّدَ الحرفُ بِمُرادفه، نحو: نَعم أجَل، أو أجَل نَعَم، ورُبما أُعيد الحرف غيرُ الجَوابي بدون ما اتَّصل به شُذوذاً كقولِه:

فَـلَا واللهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي وَلا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَواءُ

انتهى كلامُه رحمه الله بزيادة ما بين المعقوفين مني.

[الثاني: النعت]

ثم قُلتُ: الثَّانِي: النَّعْتُ[1]، وَهُوَ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يَقْتَضِي[2] تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوِ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ. وَيَتْبَعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فَنَحْوُ: «بِالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، وَنَحْوُ: «بِالرَّجُلِ الفَاضِلِ» وَ«بِزَيْدٍ الفَاضِلِ» نَعْتٌ.

وَأَمْرُهُ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ[3]: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٌ»، وَأَمَّا «قَاعِدُونَ» فَضَعِيفٌ.

وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ: بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّصْبِ.

[التمثيلُ لأنواع النعت]

وأقولُ: مِثالُ المُشتَقِّ: «مَررتُ بِرجلٍ ضارِبٍ، أو مَضروبٍ، أو حَسَنِ الوَجه، أو خيرٍ مِن عَمْرٍو»، ومِثالُ المُؤوَّلِ به[4]: «مَررتُ بِرجلٍ أَسَدٍ» أي: شُجاع؛ ومِثالُ ما يُفيد تَخصيصَ المتبوعِ قولُه تعالى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، ومِثالُ ما يُفِيد مَدحَه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ومِثالُ ما يُفِيد ذَمَّه: «أعوذُ بِالله مِن

---

(1) يرادفه الصفة والوصف، وقيل: يختلفان. انظر: «شرح اللمحة» (٢/ ٢٧٧) و«الصبان» (٣/ ٨٢).

(2) في الأصل: (يُفيد)، وهو أيضاً ما في طبعتي الحواشي، والذي في جميع النسخ الخطية عندي وعليه كلامُ الجوجري وزكريا والعدوي (يقتضي) كما أثبتُّه.

(3) هذا الحرفُ ساقطٌ من غالب النسخ.

(4) المرادُ به: كلُّ ما يُفيد مِن المعنى ما يُفيده المشتق كاسم الإشارة غير المكانية، وذي بمعنى صاحب وفروعِها، وأسماء النسب؛ فاسمُ الإشارة تُنعت به المعارف، تقول: «مررتُ بزيد هذا»، وذو بمعنى صاحب يُنعت بها النكرات، تقول: «مررتُ برجل ذي مال»، وأسماءُ النسب يُنعت بها النكراتُ والمعارف، تقول: «مررتُ برجل دمشقي، وبالرجل الدمشقي» . . . ويُقاس على هذه الأمثلةِ ما أشبَهها. «التصريح» (٢/ ١١٣-١١٤).

ويدخل في المؤول بالمشتق النعتُ بِالجملة. انظر: «الجوجري» (٢/ ٧٧٣).

الشَّيطان الرَّجيم»، ومِثالُ ما يُفِيد التَّرحُّمَ عليه: «اللَّهُمَّ أنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ»، ومِثالُ ما يُفيدُ التَّوكيدَ: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، و﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وزَعم قومٌ مِن أهل البَيان أنَّ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ عَطفُ بيانٍ، ويَحتاجُ شرحُ ذلك إلى بَسْطٍ طَويلٍ(١).

[اعتراضٌ على عِبارة للنُّحاة في هذا الباب]

وقد لَهِجَ(١) المُعرِبون بأنَّ النعتَ يَتبعُ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشرة، والتحقيقُ أنَّ الأمرَ على النِّصفِ في العَدَدَين، وأنه إنما يَتبَع في اثنَين مِن خَمسةٍ(٢)، وهما واحدٌ مِن

(١) تلخيصُ القول(*) في هذا الموضع أنَّ العلماء قد اختلفُوا في جوازِ مجيء عطفِ البيان في النكرات، ولهم في ذلكَ ثلاثةُ أقوال:
القول الأول: لا يكون عطفُ البيان في النكرات أصلاً، وعليه لا يكون قولُه سبحانه: ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ عطفَ بيان.
والقول الثاني: يجوزُ أن يكون عطفُ البيان في النكرات، لكنْ بشرط أن يكون البيان أجلى وأوضحَ من المُبيَّن، وعليه لا يكون قوله: ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ عطفَ بيان أيضاً؛ لكونه ليس أوضحَ من مَتبوعه.
والقول الثالث: يجوز أن يجيء عطفُ البيان في النكرات وإن لم يكن البيان أجلَى ولا أوضحَ من المبين؛ لجواز أن يكون الإيضاحُ باجتِماع البيان والمبين، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جلَّ ذِكره: ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ عطفَ بيان على قوله: ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾.
(٢) الخلاف بين المؤلف والنحاة الذين لَهجوا بما ذكره عنهم خلافٌ لفظي؛ لأن غرضهم أن النعت الحقيقيَّ يَتبع منعوته في أربعة من عشرة، وكلامُه في النعت مطلقاً؛ سواءٌ أكان حقيقيًّا أم كان سببيًّا.

(1) يقال: لَهِج بالأمر ـ كفَرِح ـ لَهَجاً: إذا أُولِع به فثابَر عليه واعتادَه. «تاج العروس» (ل هـ ج).
(*) هذا التلخيص متعلِّق بأقوال النحاة في المسألة، والمصنف إنما أشار إلى خلافِ أهل البيان ـ أي: البلاغيِّين ـ لا أهلِ النحو، وممن جعل ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ عطفَ بيان السكاكي في قسم المعاني من «المفتاح» (ص١٩٠)، قال الآلوسي في «تفسيره» (٧/ ٤٠٢): أورد السكاكي الآيةَ في باب عطف البيان مُصرحاً بأنه مِن هذا القَبيل، فتوهَّم منه بعضُهم أنه قائلٌ بأن ذلك عطفُ بيانٍ صِناعي، وهو الذي اختاره العلَّامة القُطبُ في «شرح المفتاح»، نافياً كونه وصفاً . . . وقال العلَّامة الثاني: ليس في كلام السَّكاكي ما يدلُّ على أنه عطفُ بيان صِناعي؛ لِجواز أن يُريدَ أنه مِن قَبيل الإيضاح والتفسير وإنْ كان وصفاً صناعيًّا، ويكونَ إيراده في ذلك المبحث مثلَ إيرادِ «كل رجل عارف» و«كل إنسان حيوان» في بحث التأكيد، ومثلُ ذلك عادةٌ له . . . إلخ كلام الآلوسي الذي فيه شيءٌ من البسط الذي أشار إليه المصنف.

أوجه الإعراب الثلاثة[1] ـ التي هي الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ ـ ووواحدٌ مِن التَّعريفِ والتَّنكيرِ؛ فلا تُنعَتُ نكرةٌ بِمَعرفةٍ، ولا العكسُ[2]؛ لا تَقولُ: «مَررتُ بِرجلِ الفاضِلِ»، ولا «بِزَيدٍ فاضِلٍ»، كما أنَّه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بِمنصوبٍ ولا مَجرورٍ، ولا نحوُ ذلك.

[يمتنع كونُ الموصوف دُون الصفة في التعريف]

ويجبُ عند جَماهيرِ النَّحويِّين[3] كونُ الموصوفِ إمَّا أَعْرَفَ من الصِّفة، أو مُساوِياً لها، ولا يَجوز أنْ يَكونَ دُونها:

فالأولُ كقَولك: «مَررتُ بزيدٍ الفاضلِ»، فإنَّ العَلَمَ أعرَفُ من المعَرَّف بِاللام.

والثاني نحوُ: «مَررتُ بِالرجلِ الفاضلِ»، فإنَّهما مُعرَّفان باللام.

والثالثُ نحوُ: «مَررتُ بِالرجلِ صاحِبِكَ»، فصاحِبك بدلٌ عِندهم، لا نَعتٌ؛ لأنَّ المضافَ لِلضمير في رُتبةِ الضَّميرِ أو رُتبةِ العَلَم؛ وكِلاهما أعرَفُ مِن المُعرَّفِ بِاللام.

[حكمُ النعت في الإفراد والتذكير وأضدادِهما]

وأمَّا الإفرادُ وضِدَّاه ـ وهُما التَّثنية والجمعُ ـ والتَّذكيرُ وضِدُّه ـ وهو التأنيثُ ـ فإنَّ النعتَ يُعْطَى مِن ذلك حُكمَ الفِعل الذي يَحلُّ مَحلَّه مِن ذلك الكلام؛ فتَقول: «مَررتُ بِامرَأةٍ حَسَنٍ أَبُوها» بِالتذكير، كما تقولُ: «حَسُنَ أَبُوها»، وفي التنزيلِ: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، و«بِرَجلٍ حَسَنَةٍ أُمُّه» بِالتأنيث، كما تقولُ: «حَسُنَتْ أُمُّه»، وتقولُ: «بِرجلٍ حَسَنٍ أبواهُ» و«بِرَجلٍ حَسَنٍ آباؤُه»، ولا تقولُ: «حَسَنَيْنِ» ولا «حَسَنِينَ» إلَّا على لُغَةِ مَن قال: «أكَلُونِي البراغيثُ». وعَلَى ذلك فَقِسْ.

---

(1) أي: لتتحقق التبعيَّة.

(2) لأن التنكير يقتضي عدمَ التعيُّن، والتعريفَ يقتضي خلافَه، فتنافَيا.

(3) أجاز الفراء وغيرُه نعتَ الأعمِّ بالأخصّ، وصحَّحه ابنُ مالك. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٩٥٠).

إلَّا أنَّ العربَ أجرَوْا جَمعَ التكسير مُجْرَى الواحِدِ؛ فأجازُوا فَصيحاً: «مَررتُ برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ» كما تقولُ: «قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ»، وقومٌ[1] رَجَّحوه عَلَى الإفرادِ، وإليه أذهبُ، وأمَّا جمعُ التصحيحِ فإنما يَقُوله مَن يَقول: «أكلُوني البَراغيثُ».

[قطعُ النعت إلى الرفع أو النصب]

وإذا كانَ المنعوتُ مَعلوماً[2] بِدون النَّعت[3] نحو: «مَررتُ بِامرئِ القَيس الشاعِرِ» جازَ لك فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ: الإتباعُ فيُخفض، والقَطعُ بِالرفع بإضمارِ هو، وبِالنصبِ بإضمار فِعْلٍ[4]، ويَجبُ أن يكونَ ذلك الفِعلُ «أخُصُّ» أو «أعني» في صِفةِ التَّوضيح، و«أمْدَحُ» في صِفة المَدحِ، و«أذُمُّ» في صِفة الذَّم.

فالأولُ: كَما في المثالِ المَذكور.

والثاني: كما في قَولِ بَعض العَرب: «الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ» بِالنصب.

والثالثُ: كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، يُقرأ في السبع[5]: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ بالنصبِ بإضمار «أذمُّ»، وبِالرفع إمَّا عَلَى الإتباع، أو بإضمارِ «هي».

---

(1) أي: مِن النحاة، كالمبرد وابن مالك، وهو اختيارُ أبي موسى الجزولي، وهو نص سيبويه في بعض نسخ «الكتاب». انظر: «الارتشاف» (٥/ ٢٣٥٧).

(2) أي: حقيقةً أو ادِّعاء كما ذكره في «شرح القطر» (ص٥٢١-٥٢٢).

(3) إنما اشترطوا الشرطَ المذكور لأن الموصوف محتاجٌ لصفته من أجل توضيحِه أو تخصيصه، والقطعُ مُشعِر بالاستغناء عنها، فمنعُوه عند الحاجة لِما فيه من التنافي. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٩٩).

ثم إنه إذا تعددت النعوت يُنظر؛ فإن كان المنعوت مُفتقراً إلى جميعِها وجب إتباع الجميع، وإن كان مُتعيناً بدونها جاز فيه ثلاثةُ أوجه: إتباعُ الجميع، وقطعُ الجميع، وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعض؛ وإن كان مُفتقراً إلى بعضٍ دون بعض، وجب إتباعُ المفتقَر إليه، وجاز فيما سِواه الإتباع والقطع. «توضيح المقاصد» (٦٢١-٦٢٢) و«الجوجري» (٢/ ٧٧٧)..

(4) وجملةُ الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب؛ إذ القطعُ مُقتضٍ للاستئناف. «مجيب الندا» (ص٥٠٤).

(5) قرأ عاصم بالنصب والباقون بالرفع. «معجم القراءات» (١٠/ ٦٣١).

[الثالث: عطف البيان]

ثم قُلتُ: الثَّالِثُ: عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ، نَحْوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَنَحْوُ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾، وَيَتْبَعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ[1]، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ بَدَلَ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كَـ«هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا»، وَلم يَمْتَنِعْ[2] إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ الحَارِثُ»، وَ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

وَ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وَيَمْتَنِعُ[3] فِي نَحْوِ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾، وَفِي نَحْوِ: «يَا سَعِيدُ كُرْزُ[4]»، وَ«قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى».

[شرح الحد وبيان مُحترزاته]

وأَقولُ: قَولي: «تابعٌ» جِنسٌ يَشمَلُ التَّوابعَ كُلَّها.

---

(1) هي التي مرَّ ذِكرُها في النعت، ولم يأتِ بها معرفةً قصداً لحكايةِ لفظ النحاة كما هو، ولأن العشرة لم تأت في الباب السابق في سياق واحد، وإنما فرَّق الكلامَ عليها كما علمتَ. هذا ما ظهر لي في الاعتذار عن عبارته.

(2) وقع في بعض النسخ: وإنْ لم يَمتنع. «العدوي» (٢/ ٢٦٨).

(3) قال البرماوي (ق١٧/ أ): أي: يمتنعُ عطف البيان دُون البدل في هذه الصُّوَر الثلاث، لَكنَّه ذَكر في الشرح المسألةَ الثانية والثالثةَ دون الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾. اهـ وستأتي بقيةُ كلامه في موضعها من الشرح.

(4) ضُبط في الأصل بالرفع منوناً، والصوابُ ضمُّه ضمةَ بناء من غيرِ تنوين لِما سيذكره الشارح.

وقَولي: «غيرُ صفة»[1] مُخْرِجٌ لِلصفة؛ فإنَّها تُوافق عطفَ البَيان في إفادةِ تَوضيحِ المَتبُوع إنْ كانَ معرفةً، وتَخصِيصِه إنْ كانَ نكرةً، فلا بُدَّ مِن إخراجِها، وإلَّا دَخَلَتْ في حَدِّ البَيان.

وقَولي: «يُوضِّح مَتبوعَه أو يُخصِّصُه» مُخرِجٌ لِما عَدَا عطفَ البَيان.

ومِثالُ الموضِّحِ قولُه:

٢٢٩ـ أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ[1]

(١) ٢٢٩- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مَشطوره، من كلام عبد الله بن كَيْسَبة ـ بفتح الكاف وسكون الياء وبعدها سين مُهملة فباء مُوحَّدة تحتية(*) ـ وكان مِن حديثه أنه أقبلَ على أمير المؤمنين عمرَ بن الخطاب ﷺ، فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيدٌ، وإن ناقتي دبراءُ نَقباء، فاحملني، فقال: كذبتَ، والله ما بها نَقَبٌ ولا دَبَرٌ، فانطلق فحلَّ ناقته، ثم استقبل بها البطحاءَ، وجعل يُنشد هذا الرجز، وعمرُ يَسمعه، فأقبل عليه فأخذ بيده، وقال: ضعْ عن راحلتك، فلمَّا تبيَّن له صِدقه حمله وزوَّده وكساه، هكذا يَحكي النحاةُ والأدباءُ!(**) والبيتُ الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٨٨)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٠).

اللغة: «نقب» بفتح النون والقاف جميعاً ـ وهو رِقَّة خُف الناقة، وبابه فَرِح، «دبر» بفتح الدال والباء جميعاً ـ وهو الجرح يكون في ظهر البعير، وبابُه فَرِح أيضاً، «حَفص» هو في الأصل من=

(١) قد عُلم في باب الصفة أنها إنما تكون مشتقةً أو مؤولةً بالمشتق، فقوله هنا: «غير صفة» بمنزلة قوله في تعريف عطف البيان في «القطر»: جامدٌ غيرُ مؤول، ومِن ثم يقول النحاة: إن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتَق. انظر مثلاً: «التصريح» (٢/ ١٤٩).

(*) الأولى إسقاط القيد الأخير؛ لأن من عادتهم الاكتفاءَ بقيد «موحَّدة» في ضبط الباء؛ لحصول التميُّز المطلوب عن التاء والثاء والياء بذلك.

(**) نسَبها إليهم كالمتبرئ منها وأردفها بعلامة التعجب لاستبعاده فيما يظهر أن يقول عمر ﷺ للرجل: كذبت، ويسيء به الظن ولا يَحمله من غير داعٍ إلى جميع ذلك، ومثلُ هذه القصص يجب أن يرويَها أهل الحديث والسِّيَر بالسند المتَّصل، فانفرادُ النحاة والأدباء بروايتِها فيه ما فيه، ولكني أقول: القصة ذكرها الحافظ في ترجمة ابن كيسبة من «الإصابة» (ت٦٣٦١) وسكت عنها، وقد أخرجها الحارث كما في «بغية الباحث» (٢/ ٨٩٥، رقم ٩٧١)، وابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٢٢٥٥)، وعزاها صاحب «كنز العمال» (١٢/ ٦٥٠) إلى الحاكم في «الكنى»، وليس في القصة لفظ: كذبت، وإنما فيها: سأل عمرُ رجلاً عن إبله، فذكَر عَجَفاً ودَبَراً، فقال عمر: إني لأحسبُها ضِخاماً سِماناً، وإذا ثبت اللفظ المذكور يُجاب بما أجاب به الحافظ في «الفتح» فيما يُشبه هذه القصة مِن أنه جاء على ما أُلِف من شِدَّة عمر في الدين، وأنَّ أهل الحجاز يَقولون: كذبتَ في موضِع أخطأتَ. انظر: «الفتح» (١/ ٤٢٧) و(٧/ ٦٤) و(٩/ ٢٥).

والمرادُ بِعُمر: ابْنُ الخطاب رضي الله عنه.

ومثالُ العطفِ المُخصِّصِ قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[1] فِيمَن نَوَّنَ الكفارةَ ورَفع الطَّعام[1].

[ما يتبع فيه المعطوفُ المعطوفَ عليه]

وحُكمُ المَعطوف أنه يَتبَعُ المعطُوفَ عليه في أربعةٍ مِن عَشرة، وهي: واحدٌ مِن الرفع والنصبِ والجرِّ، وواحِدٌ مِن التعريفِ والتَّنكيرِ، وواحدٌ مِن الإفرادِ والتَّثنية والجمعِ، وواحدٌ مِن التَّذكيرِ والتَّأنيث.

[جوازُ إعراب عطفِ البيان بدلاً إلا لِمانع]

وكلُّ شَيءٍ جاز إعرابُهُ عطفَ بَيانٍ جازَ إِعرابهُ بَدلاً ـ أعني بَدَلَ كُلٍّ مِن كل ـ إلَّا إذا

= أسماء الأسد، وكُنِّي به عمرُ رضي الله عنه لِشدة جراءته وشجاعته(*).

الإعراب: «أقسم» فعل ماض، «بالله» جار ومجرور متعلق بـ(أقسم)، «أبو» فاعل مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأبو مضاف و«حفص» مضاف إليه، «عمر» عطف بيانٍ مرفوع بالضمة، وسكَّنه لأجل الوقف، «ما» نافية، «مسَّها» مس: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سِياق القصة مفعولٌ به، «من» حرف جر زائد، «نقب» فاعل (مسَّ)، مرفوع بضمة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لِتأكيد النفي، «دَبَر» معطوف على (نَقب)، وجملةُ «ما مسَّها» مع فاعله ومفعوله لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها جوابُ القَسَم.

الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» حيث جاء بقوله: «عمر» لإيضاح ما قبله، وهو عطفُ بيان عليه، وفيه أيضاً دليلٌ على أنه إذا اجتمع اسمٌ كعمر وكنيةٌ كأبي حفص جاز تقديم الكنية على الاسم، ولم يجب تأخيرُها عنه.

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥، والقراءةُ المستشهد بها قراءةُ حفص.

---

(1) قرأ بِذلك من السبعة مَن عدَا نافعاً وابنَ عامر؛ فإنهما قرآ: «كفارةُ طعامِ مساكين» بالإضافة. انظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٤٢).

(*) هذا على ما ذُكر من أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كنَّاه بأبي حفص لِذلك، ولقَّبه بالفاروق لِفُرقانه بين الحقِّ والباطلِ بإسلامِه. انظر مثلاً: «الفتح المبين» لابن حجر الهيتمي (ص١٢٠).

كَانَ ذِكرُه واجِباً، كـ«هندٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا»، ألَا تَرى أنَّ الجُملةَ الفِعليةَ خبرٌ عن هِند، والجملةُ الواقعةُ خبراً لا بُدَّ لها مِن رابطٍ يَربطُها بِالمُخبَر عنه، والرابطُ هنا الضميرُ في قَوله: «أخوها» الذي هو تابعٌ لِزيد، فإنْ أُسقِط لم يَصِحَّ الكلامُ، فوَجب أن يُعرَبَ بَياناً، لا بَدَلاً؛ لأنَّ البدلَ علَى نِيَّةِ تَكرار العامل، فكأنَّه[1] مِن جُملةٍ أُخرى، فتَخلُو الجملة المخبَرُ بها عن رابِط.

وإلَّا إذا امتَنع إحلالُه مَحلَّ المَتبوع، ولِذَلك أمثلةٌ كثيرةٌ؛ منها: قولُك: «يا زَيْدُ الحارِثُ»، فَهذا مِن باب البَيان، وليس مِن بابِ البَدل؛ لأنَّ البَدلَ في نِيَّة الإحلال محلَّ المُبدَل منه، إذ لو قِيل: «يا الحارث» لم يَجُزْ؛ لأنَّ «يا» و«أل» لا يَجتمِعان هنا(١)، ومِنها: قولُ الشاعر:

٢٣٠- أَنَـا ابْـنُ الـتَّـارِكِ الـبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ   عَـلَـيْـهِ الـطَّـيْـرُ تَـرْقُـبُـهُ وُقُـوعَـا(٢)

---

(١) إنما يجوزُ اجتماعُ «يا» و«أل» في موضعين: أحدُهما: اسم الله تعالى، تقول: «يا الله»، وثانيهما: ما سُمي به من الجمل الاسمية، تقول: «يا ألمنطلق زيد» لِمَن سمَّيتَه بذلك.

(٢) ٢٣٠- هذا بيت من الوافر من كلام المرار بن سعيد بن نَضلة بن الأشتر الفَقْعَسِي، من كلام يَفتخر فيه بأن جدَّه خالدَ بن نَضلة قتل بشرَ بن عمرو بن مَرثَدٍ البَكري، وبِشرٌ هذا هو زوج الخِرنِق أختِ طَرَفةَ بن العبد البكري الشاعرِ المشهور صاحبِ المعلقة، وكان مقتل بِشر في يوم الكلاب، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤١١)، وفي «القطر» (رقم ١٣٩)، كما استشهد به ابنُ عقيل (رقم ٢٨٥).

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، و«ابن» مضاف، و«التارك» مضاف إليه، و(التارك) مضاف، «والبكري» مضاف إليه، «بِشرٍ» عطف بيان على (البكري)، «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقدم، «الطير» مبتدأ مؤخر(*)، «ترقُبه» ترقب: فعل مضارع وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى الطير، وهذا الضمير هو فاعله، والضمير البارزُ المتصل =

---

(1) قال العدوي: المراد بـ(كأن) التحقيق؛ لأنه من جملة أخرى عند إعرابه بدلاً، وفي بعض النسخ: (فكان من جملة أخرى). (٢/ ٢٦٩).

(*) زاد في «سبيل الهدى» (ص٥٣٨) ما نَصُّه: وجُملة هذا المبتدأ وخبرِه في محل نصب حال من «البكري» إن جعلت «التارك» مِنْ «ترك» بمعنى خَلَّى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلتَه من ترك بمعنى صيَّر، ومفعوله الأول هو قوله: «البكري»؛ لأنَّ الإضافة مِن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. اهـ

فـ«بِشْرٍ» عَطْفُ بَيانٍ على «البَكريِّ» وليس بَدَلاً؛ لامتِناع «أنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ»؛ إذْ لا يُضافُ ما فيه الألفُ واللَّام إلى المُجرَّد منها، إلَّا إنْ كانَ المُضافُ صِفةً مُثناةً أو مَجموعةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمَ، نحوُ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَّارِبُو زَيْدٍ»، ولا يَجوزُ: «الضَّارِبُ زَيْدٍ» خِلافاً لِلفَرَّاء.

ومِنها: قولُ الراجز، وهو ذُو الرُّمَّة:

٢٣١- إنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لَـقَـائِـلٌ: يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا(١)

= العائد إلى بِشر مفعول به(*)، «وقوعًا» حال(**) من الضمير المستتر في (ترقبه) الذي هو فاعل، والذي هو عائدٌ إلى الطير.

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر»؛ فإن قوله: «بشر» عطفُ بَيان على قوله: «البكري»، ولا يجوزُ أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدلَ على نِية تكرار العامل، فكان يَنبغي لأجل صحة كونِه بدلاً أن يجوزَ لك أن تُدخِلَ العامل في المبدل منه ـ وهو قوله: التارك هنا ـ على البَدل، فتقول: أنا ابنُ التارك بِشرٍ، بإضافة التارك إلى بِشر، كما كان مضافاً إلى «البكري»، ويَلزم على ذلك محذورٌ لا يرتضيه أكثر العلماء، وهو إضافةُ الاسم المحلى بأل إلى اسم خالٍ منها ومن الإضافة إلى المحلَّى بها أو إلى ضميره، وذلك لا يجوز، على ما تقدَّم لك في باب الإضافة، نعم قد جوَّز الفراءُ إضافةَ الوصف المفرد المقترن بـ(أل) إلى العَلَم؛ فعلى مذهبه يجوز أن يكونَ «بشر» في هذا البيت بدلاً، ولكن هذا المذهب غيرُ مقبول عند جُمهور العلماء، ومذهبُ الجمهور هو الذي جَرى عليه المؤلف.

(١) ٢٣١- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، مِن شواهد سيبويه، وقد نَسبه إلى رؤبةَ بن العجاج، ووافق على هذه النسبة الأعلمُ في «شرح شواهده» (ج١ ص٣٠٤)، ولكن الصاغاني لم يُوافق سيبويه ولا الأعلمَ على نسبته إلى رُؤبة، وقد رأيتَ المؤلفَ ينسبه إلى ذي الرمة، وسيُنشد المؤلف عجزَ هذا البيت مرةً أخرى في باب تابع المنادى (ص٧٤٨ من هذا الكتاب).

اللغة والرواية: «يا نصرُ نصرٌ نصرَا» الذي رواه سيبويه: «يا نصرُ نصراً نصرَا» بضم المنادى ونصبِ ما بعده، ونصرٌ المنادى هو نصرُ بنُ سَيَّار، واختُلف فيما بعده على ثلاثة أقوال؛ الأول: أن الاثنين جميعاً هما نفس المنادى، والمراد بهما نصرُ بن سيار أيضاً، وهذا هو الذي يصحُّ تخريج كلام المؤلف عليه، وهو الذي درَج عليه سيبويه، والثاني: أن المراد بهما نصرٌ آخر هو=

(*) زاد في «سبيل الهدى»: والجملة في محل نصب حال من «الطير» أو من الضمير المستتر في خبره.

(**) ويجوز جعلُه مفعولاً لأجله، أي: ترقبه لأجل الوقوع عليه.

لأنَّ نصراً الثانيَ مَرفوع، والثالثَ مَنصوب، فلا يَجوز فيهما أن يَكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنَّه لا يَجوزُ: «يا نَصْرٌ» بِالرفع، ولا «يا نَصراً» بِالنصب، قالُوا[1]: وإنما نَصر الأولُ عَطْفُ بَيانٍ على اللَّفظ، والثاني عَطْفُ بَيانٍ على المَحلِّ، واستَشكل ذلك ابنُ الطَّراوة؛ لأنَّ الشيءَ لا يُبيِّن نَفسَه، قال: وإنما هذا مِن باب التَّوكيد اللَّفظي[2]، وتابَعه على ذَلك

= حاجبُ(*) نصرِ بن سيار المنادى، وانتصابُهما جميعاً على هذا بفعل محذوف؛ فهو مِن باب الإغراء، والثالث: أن المراد بهما مصدرُ نَصَره ينصُره، وانتصابُهما حينئذ على أن الأول مفعول مُطلَق عامله محذوف، والثاني توكيدٌ له.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه، «وأسطار» الواو حرف قَسَم وجر، أسطار: مُقسَم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، «سطرن» سُطر: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة العائد إلى أسطار نائب فاعل، والجملةُ في محل جر صفة لـ(أسطار)، «سطرًا» مفعول مطلق مؤكد لِعامله، «لقائل» اللام هي اللام المزحلقة، قائل: خبر (إن)(**)، «يا» حرف نداء، «نصر» منادى مبني على الضم في محل نصبٍ، «نصر» عطف بيان على (نصر) باعتبار لفظِه، مرفوع بالضمة الظاهرة، «نصرًا» عطف بيانٍ على المنادى باعتبار محلّه منصوبٌ بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا نصرُ نصرٌ نصراً»؛ فإن قوله: «نصر» الأول منادى، وقوله: «نصرٌ» الثاني عطفُ بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله: «نصراً» الثالث عطفُ بيان عليه باعتبار محلّه؛ ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يُجعَل بدلاً من المنادى؛ وذلك لأنَّ البدل على نِيَّة تكرار العامل كما قُلنا في شَرح البيت السابق؛ وأنتَ لو أدخلتَ حرف النداء الذي عَمِل في المبدل منه على واحد مِن هذين لَمَا جاز مع ذلك رفع الأول ونصبُ الثاني؛ إذ كل منهما عَلَم مُفرد؛ والعَلَمُ المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم؛ لكن عطف البيان ليس كذلك؛ بل يجوزُ فيه الإتباعُ على اللفظ، فيُؤتى به مرفوعاً مُنوناً كالأول من الاثنين؛ والإتباعُ على المحل فيُؤتى به منصوباً مُنوّناً كالثاني؛ فمِن أجل ذلك صحَّ في هذا البيت بخصوصِه أن يكون «نصرٌ نصراً» عطفَ بيان، ولم يصحَّ جعلُ واحد منهما بدلاً.

---

(1) حكاه كالمتبرئ منه لِما سيذكره من استشكاله.

(2) أي: وجرى الثاني على المحلِّ، وأما الأول فعلى اللفظ، وإن كانت حركةُ المنادى حركةَ بناء؛ لأنها لحدوثها واطِّرادها في باب النداء أشبهت حركةَ الإعراب. انظر: «بلوغ الأرب» (ص٣٢٧).

(*) وقيل: اسم الحاجب نضر بالضاد المعجمة. انظر: «المقاصد النحوية» للعيني (٤/ ١٦٠٤).

(**) وفيه ضمير مُستتر فاعلُه، ومفعوله: جملة (يا نصر . . . إلخ).

المُحمَّدان ابْنَا مالِك ومُعْطٍ[1].

فإنْ قُلتَ[2]: «يا سعيدُ كرزُ» بِضم «كرز» وَجب كونُه بَدلاً، وامتَنع كونُه بَياناً؛ لأنَّ البَدلَ في بابِ النِّداء حكمُه حكمُ المُنادى المُستقِلِّ، و«كرز» إذا نُودي ضُمَّ مِن غيرِ تَنوين، وأمَّا البيانُ المُفرَد التابع لِمَبني فيَجوز رفعُه ونَصبه، ويَمتنع ضَمُّه مِن غير تنوينٍ، ومِثلُه في ذلك النَّعتُ والتوكيدُ، نحو: «يا زيدُ الفاضِلُ» و«الفاضلَ» و«يا تَميمُ أجمعونَ» و«أَجمعينَ».

وكذلك يَمتنع البَيانُ في قولِك: «قَرَأ قالُونُ عيسى[3]» ونحوِه مِما الأولُ فيه أوضَحُ

---

(1) وقع في النسخة الخطية القُدمى: «المحمدان ابنا مالك» فقط، وكتب العدوي على هذا الموضع (٢/ ٢٧١): (قوله: المحمدان) أي: محمد ناظم الألفية ومحمد ابنُه كما صرَّح به في «المغني»، وفي بعض النسخ: المحمدان ابنا مالك ومعطي. اهـ قلتُ: كلام البدر ـ تبعاً لأبيه ـ في «شرح الألفية» (ص٢٠٢)، وابن معط لم أر ذكراً له في هذه المسألة مِن كتب النحو، كما أن اسمه يحيى لا محمد.

وابن معط هو: يحيى بن معطٍ ـ أو ابن عبد المعطي ـ أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي، كان إماماً مبرزاً في العربية، قرأ على الجزولي، وأقرأ النحو مدةً بدمشق، ثم بمصر، كان يحفظ كثيراً، فمِن جملة محفوظاته كتاب «صحاح الجوهري»، له: «الدرة الألفية في النحو»، و«الفصول الخمسون»، وأرجوزة في القراءات السبع، وغير ذلك. توفي سنة ٦٢٨ هـ. «الأعلام» (٨/ ١٥٥)، و«البغية» (٢/ ٣٤٤).

ثم إن كلمة «معط» كانت مكتوبةً في مخطوطات الكتاب وأصل الشيخ بالياء هكذا: «معطي»، والصواب كتبُها دونها كما يُكتب الاسم المنقوص المنوَّن عادةً، وما أرى سببَ كتابته بالياء في الكتب النحوية وغيرها إلا قولَ ابن مالك:

فـــائـــقـــةً ألـــفـــيـــةَ ابـــن مـــعـــطِـــي

وظاهرٌ أن الياء إنما ثبتتْ هنا لإشباع حرف الروي. فليُتنبَّه له.

(2) هذا شروعٌ في ذكر مسائلَ يمتنعُ فيها عطفُ البيان دون البدل، وقد قدَّمنا أن المصنف لم يشرح الصورةَ المتعلقةَ بقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾، قال البرماوي (ق١٧/أ): فلا يَجوز أن يكون ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ عطفَ بيانٍ من ﴿ءَايَٰتُۢ﴾ خلافاً لِما قاله الزمخشري؛ لأنَّ شرطَه التَّطابُقُ في التعريف والتنكير، و﴿ءَايَٰتُۢ﴾ نكرة، و﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ معرفة، وقال الشيخُ في «التوضيح»: إنَّ الزمخشريَّ مُخالفٌ في ذلك لإجماعهم. اهـ وانظر: «الكشاف» (١/ ٣٨٧) و«التوضيح» (٣/ ٣٤٨).

(3) المراد في المثال: عيسى بن مينا بن وردان المدني، أبو موسى، قارئ المدينة ونَحويُّها، يقال: إنه رَبيبُ نافع، وقد اختصَّ به كثيراً، وهو الذي سَمَّاه قالون لِجَودة قراءته؛ فإنَّ قالون بِلُغة الرومية: جَيِّد. توفي سنة ٢٢٠ هـ. انظر: «غاية النهاية» (١/ ٦١٥-٦١٦).

من الثاني، وإنما قالَ العُلَماء في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٧-٤٨]: إنه بَيانٌ؛ لأن فرعونَ كان قد ادَّعى الرُّبُوبية، فلو اقتَصَروا على قولِهم: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يكنْ ذلك صَريحاً في الإيمانِ بِالرب الحقِّ سُبحانَه وتعالى[1].

---

(1) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣١٣).

[الرابع: البدل]

ثم قُلتُ: الرَّابِعُ: البَدَلُ[1]، وَهُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ إِمَّا بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، أَوْ بَعْضٍ نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، أَوِ اشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، أَوْ إِضْرَابٍ نَحْوُ: «مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا»، أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ كَـ«جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو»، وَ«هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ»[2]؛ وَالأَحْسَنُ عَطْفُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ[3] بِـ«بَلْ».

وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ وَيُخَالِفُهُ، فِي الإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيْهِمَا، وَلَكِنْ لَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ[4] حَاضِرٍ، إِلَّا بَدَلَ بَعْضٍ أَوِ اشْتِمَالٍ مُطْلَقاً، أَوْ بَدَلَ كُلٍّ[5] إِنْ أَفَادَ الإِحَاطَةَ.

وأقولُ: البَدَلُ في اللّغة: العِوَضُ، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، وفي الاصطِلاح ما ذُكِر.

---

(1) تسميتُه بذلك طريقةُ البصريين، والكوفيون يُسمُّونه الترجمة والتبيين، ورُبما سمَّوه بالتكرير. «الجوجري» (٢/ ٧٨٥).

(2) هذا المثالُ ساقطٌ من غالب المخطوطات، ومِن شرحَي الجوجري وزكريًا.

(3) أي: الأخيرة وهي بدل الإضراب والنسيان والغلط، تقول: «جاءني زيدٌ بل عمرٌو» في الحالات الثلاث؛ لأن «بل» تؤدِّي المعاني الثلاثة، وهو أحسن من تركها لئلَّا يُتوهم أن المتكلِّم أراد الصفة في بعض ذلك، نحو: رأيتُ رجلاً حماراً أي: بليداً. ثم إن الكلام حينئذٍ يصير مِن باب عطف النسق لا البدل، وهو ظاهر. وقد أغفل المصنف الكلام على هذه المسألة في الشرح.

(4) ضُبط في بعض الطبعات الحديثة بالتنوين وما بعده صفة له، والصواب الإضافةُ، أي: ضميرِ شخصٍ حاضر؛ لأن الحضورَ ليس لِلضمير وإنما لِصاحبه. ومثلُه يقال في أشباهِ هذه العبارة.

(5) في بعض النسخ الخطية: (لكنْ لا يُبدَل ظاهرٌ من ضمير حاضر بدلَ كل إلَّا إن أفاد الإحاطة)، وعليها شرحا الجوجري وزكريا، ووقعت العبارةُ في باقي المخطوطات كما جاءت هنا عند المحقق. وعلى كلٍّ فالعبارتان متساويتان؛ لأن السكوت عن بدلَي البعض والاشتمال وعدمَ استثنائهما يُفيد جوازهما مطلقاً.

[شرح التعريف وبيانُ المحترَزات]

و«التابع» جِنسٌ يَشمَل [جميعَ] التوابع.

و«المقصودُ بالحكم» فصلٌ مُخرِجٌ لِلنعت والبيانِ والتأكيدِ؛ فإنهن مُتمِّماتٌ لِلمقصود بالحكم، لا مَقصودةٌ بِالحكم، ولِنحو: «جاء القومُ لا زيدٌ»؛ فإنَّ زيداً مَنفيٌّ عنه الحكم، فلا يَصحُّ أن يقالَ: إنه المقصودُ بِالحكم، ولِنَحو: «عَمْرو» في «جاء زَيْدٌ وعَمْرٌو» أو «فعمرٌو» أو «ثم عَمْرٌو» أو «القومُ حتَّى عَمْرٌو»؛ فإنه مقصودٌ بِالحكم مع الأوَّل، فلا يَصْدُقُ عليه أنَّه المقصودُ بِالحكم[1].

و«بلا واسطة»[2] مُخْرِجٌ لِلمَعطوف عَطْفَ النَّسَق في نحو: «جاء زَيْدٌ بل عَمْرٌو»؛ فإنه وإن كانَ المقصودَ بِالحكم، لَكنَّه إنما تَبع بواسطةِ حرفِ العَطف.

[أقسامُ البدل]

وأَقسامُه[3] سِتة[4]: بدلُ كلٍّ من كلٍّ[5]، وبدلُ بعضٍ[6] من كلٍّ، وبدلُ اشتِمال، وبدلُ إِضراب[7]، وبدلُ نِسيان، وبدلُ غَلَط[8].

---

(1) أي: فقط دون غيره.

(2) أي: بِلا واسطة حرف العطف كما يومئ إليه كلامه بعدُ؛ وإلا فالبدلُ والمبدل منه قد يتوسط بينهما غيرُ حرف العطف نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾. انظر: «السجاعي» (ص١١٥)، و«الآلوسي» (٢/ ٣٠٦).

(3) هذه الأقسام تجري في الاسم والفعل على الصحيح. انظر: «العدوي» (٢/ ٢٧٣).

(4) زاد بعضهم سابعاً وهو بدل كل من بعض. انظر: «سبيل الهدى» للمحقق (ص٥٥٤) و«توضيح المقاصد» (٢/ ١٠٣٩) و«العدوي» (٢/ ٢٧٢-٢٧٣).

(5) لو عبَّر بقوله: «بدلٌ مطابِق» لكان أولى؛ ليدخل فيه اسم الله تعالى في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾؛ إذ لا يقال: «بدل كل» إلا فِيما ينقسم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. انظر: «شرح الكافية» لابن مالك: (٣/ ١٢٧٦-١٢٧٧)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٤٠١).

(6) سواءٌ كان هذا البعض نصفاً أم أقل أم أكثرَ على الصحيح. «مجيب الندا» (ص٥٤٠)، و«الجوجري» (٢/ ٧٨٧).

(7) يُقال: له أيضاً بدل البَداء، يُقال: بَدا له في هذا الأمر بَداءٌ، أي: نشأ له فيه رأيٌ، سمي به لأن المتكلم يُخبر بشيء ثم يبدو له أن يُخبِر بآخرَ من غير إبطال الأول. انظر: «الصحاح»: (ب د أ)، و«مجيب الندا» (ص٥٤٢).

(8) الثلاثة الأخيرةُ تندرج تحت نوع واحد يُسمى البدل المبايِن. انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠٣).

فبَدلُ الكُلِّ نحوُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، فالصراطُ الثاني هو نفسُ الصِّراط الأول.

وبَدلُ البَعض نحوُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ«من» في موضِع خفضٍ علَى أنها بدلٌ مِن «الناس»، و[لا شكَّ أنَّ] المستطيعَ بعضُ الناسِ لا كلُّهم.

وبَدلُ الاشتِمال[1] نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ﴿قِتَالٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وليس القِتالُ نَفسَ الشَّهْرِ ولا بَعضَه، ولكنَّه مُلابِسٌ له؛ لِوُقوعِه فيه.

وبدلُ الإضرابِ كقولِه عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ ما كُتِبَ له نِصْفُها، ثُلُثُها، رُبُعُها ...**» إلى العُشْرِ[2]؛ وضابطُه أن يكونَ البدلُ والمبدَلُ منه مَقصُودَين قَصداً صَحيحاً، وليس بَينهما تَوافُقٌ كما في بَدلِ الكُلِّ[(١)]، ولا كُليةٌ وجُزئيةٌ كما في بَدلِ البَعض، ولا مُلابَسةٌ كما في بَدلِ الاشتِمال.

وبَدلُ النِّسيان كقولِك: «جاءَني زَيْدٌ عَمْرٌو» إذا كُنتَ إنما قَصَدْتَ زيداً أولاً، ثم تَبيَّن فسادُ قَصدِك فذكَرتَ عَمراً.

وبَدلُ الغَلطِ كقَولك: «هَذا زَيْدٌ حِمارٌ»، والأصلُ أنَّك أَردتَ أنْ تَقولَ: هذا

---

(١) إدخال «أل» على كلمتي «كل» و«بعض» مما لا يَرتضِيه أكثرُ اللغويين والنحاة، ونصَّ المؤلفُ نفسُه في «شرح القطر» على امتِناعه.

---

(1) لا بد في هذا النوع وفي الذي قبله من ضمير يَعود على المبدل منه؛ مذكوراً كما في آية القتال الآتية، أو مقدراً كما في آية الحج السابقة. انظر: «بلوغ الأرب» (ص٣٢٨) و«الجوجري» (٢/ ٧٩٠).

(2) أخرجه الإمام أحمد (١٨٨٩٤) وأبو داود (٧٩٦) وغيرُهما من حديث عمار بن ياسر بالتدرج مِن العشر إلى النصف، ولفظ أحمد: «إنَّ العبد لَيُصلي الصلاةَ ما يُكتَب له منها إلا عُشرُها، تسعها، ثُمنُها، سُبعها، سُدسها، خمسُها، ربعُها، ثُلثُها، نِصفُها»، وأخرج الإمام أحمد أيضاً (١٥٥٢٢) عن أبي اليسر صاحبِ رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «منكم مَن يُصلي الصلاةَ كاملةً، ومِنكم من يُصلِّي النصفَ، والثلثَ، والربعَ حتَّى بَلغ العشر»، قال محقِّقوه (٢٤/ ٢٨٠): إسناده صحيح على شرط مسلم.

حِمارٌ، فسَبَقَكَ لِسانُكَ إلى زَيْد؛ فرَفعتَ الغَلَطَ بِقَولك: حمارٌ، وسَمَّاه النحويُّون بَدَلَ الغَلَط، [على معنى: بدل الاسم الذي هو غلطٌ][1]، ألا تَرى[2] أن الحِمارَ بدلٌ مِن زَيْدٍ، وأنَّ زَيداً إنما ذُكر غَلَطاً؟

ويَصحُّ أنْ يُمَثَّلَ لهذه الأبدالِ الثَّلاثة بِقولك: «جاءَني زَيْدٌ عَمْرٌو»؛ لأنَّ الأولَ والثانيَ إنْ كانا مَقصودَين قَصداً صحيحاً فبَدلُ إضرابٍ، وإنْ كانَ المقصودُ إنما هو الثاني فبَدلُ غَلَطٍ، وإن كانَ الأولُ قُصِد أولاً ثم تَبيَّن فسادُ قَصدِه فَبدلُ نِسيانٍ.

[حالات البدل والمبدلِ منه إظهاراً وإضماراً]

ثم اعلَمْ أنَّ البدلَ والمبدَلَ منه يَنقسِمان بِحسَب الإظهار والإضمار أربعةَ أَقسام، وذلك لأنهما يَكونان ظاهِرَين، ومُضمرَين، ومُختلِفَين، وذلك على وَجهَين:

فإبدالُ الظاهر من المُظْهَر نحوُ: «جاءَني زَيْدٌ أَخُوكَ».

وإبدالُ المُضمَر من المُضمَر نحوُ: «ضَرَبْتُهُ إيَّاه»، فإياه: بدلٌ أو تَوكيدٌ، وأَوْجَبَ ابنُ مالكٍ الثانيَ[3]، وأسقطَ هذا القسمَ من أقْسام البَدل، ولو قُلتَ: «ضَرَبتُهُ هُوَ» كان بِالاتِّفاق تَوكيداً لا بَدَلاً[4].

وإبدالُ المُضمَر مِن الظاهِرِ نحوُ: «ضَرَبتُ زَيْداً إيَّاهُ»، وأَسقط ابنُ مالك هذا القِسمَ أيضاً مِن باب البَدَل، وزَعم أنه ليس بِمَسمُوع، قال[5]: ولو سُمِع لأُعرب توكيداً لا

---

(1) ما بين المعقوفَين ساقطٌ من الطبعة الحديثة.

(2) أراد بهذا بيان وجه التسمية حتى لا يُعترضَ على النحاة في ذلك، وحاصل المقام أن الإضافة في «بدل الغلط» من إضافة المسبب إلى السبب، والمعنى: بدلٌ سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلطٌ، لا أنه نفسَه غلطٌ، بخلاف الإضافة في «بدل الكل» و«بدل البعض» فإنها بيانيةٌ. انظر: «الصبان» (٣/ ١٨٧).

(3) قال بذلك الرضي أيضاً. انظر: «شرح الكافية» (٢/ ٣٨٩).

(4) أي: لأنه لا يُبدل ضمير رفع من ضمير نصب، بخلاف التوكيد، وحينئذٍ فليكن «إياه» في المثال الأول أيضاً توكيداً لا بدلاً؛ إذ الفرقُ تحكم.

(5) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٣٣٢).

بدلاً، وفِيما ذَكره نظرٌ[1]؛ لأنَّه لا يُؤكَّد القويُّ بِالضَّعيف، وقد قالتِ العرب: «زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ»، وجَوَّزَ النَّحويون في «هو» أن يكونَ بَدلاً، وأن يكونَ مُبتدأً، وأنْ يكونَ فَصْلاً.

[أحكامُ إبدال الظاهر من المُضمَر]

وإبدالُ الظاهر مِن المُضمَر فيه تَفصيلٌ؛ وذلك أنَّ الظاهر إنْ كانَ بَدلاً مِن ضميرِ غيبةٍ جاز مُطلَقاً، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، فـ﴿أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ بَدلٌ مِن الهاء في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ بَدلَ اشتِمالٍ، ومِثلُه: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[2] [مريم: ٨٠]، وقولُ الشاعِر:

١١٧ـ عَلَى حالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ[(١)]

إلا أنَّ هذا بَدلُ كلٍّ مِن كلٍّ[3].

---

(١) قد سَبق شرحُ هذا الشاهد شرحاً وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القَول عليه في هذا الموضع، فانظُره إن شئتَ في (ص٤٤١) من هذا الكتاب، ولكنَّا نُبين لك ههنا أن استشهادَ المؤلف بهذا البيت لِلموضع الذي نحن فيه الآن لا يتمُّ إلا على هذه الرواية التي ذكَرها مع جرّ «حاتم» في آخِر البيت؛ لأن القصيدةَ كلَّها مجرورةُ القوافي كما قدَّمْنا بيانه، ويكون قوله: «حاتم» بالجر بدلاً من الضمير الذي أُضيف إليه الجُود في قوله: «على جُوده»، ونحنُ في الموضع الذي أَحَلْناك عليه قد ذكَرنا هذا الوجه على وجهٍ يُشعر بِضعفه، وجعلْنا «حاتم» فاعلاً لـ(ضنَّ)، والتزمنا أن يكونَ في البيت إقواءٌ، ثم ذكرنا لك الروايةَ الصحيحة في هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر وروايةِ الأثبات من العلماء، وهذه الروايةُ الصحيحة تُخرِج البيت عن الاستشهاد به لِمَا هنا، وتَنفي عنه عَيب الإقواء أيضاً، وانظر مع ذلك كلِّه «كامل المبرد» (ج١ ص١٣٨).

---

(1) ردَّ عليه هنا كما ترى، مع أنه قال في «التوضيح» (٣/ ٤٠٥): ولا يُبدل مضمر من ظاهر، ونحوُ: «رأيتُ زيداً إيَّاه» مِن وضع النحويِّين، وليس بِمَسموع. اهـ

(2) أي: فـ﴿مَآ﴾ بدل من الهاء بدلَ اشتمال، أي: نَرث قولَه، أي: نرثُ ما عنده من المال والأهل والولد. وفيها وجهٌ آخَر، وهو أن تكون مفعول «نرث» والهاء منصوبة عند نزع الخافض، أي: نَرثُ منهُ قولَه. انظر: «التبيان» للعكبري (٢/ ٨٨٢) و«إعراب القرآن وبيانه» للدرويش (٦/ ١٤٩).

(3) أي: بخلاف الآية قبله؛ فإنها من بدل الاشتمال، فالمثليَّةُ ليست من كل وجه.

وإنْ كانَ ضميرَ حاضِر فإن كانَ البدلُ بَعضاً أو اشتِمالاً جازَ، نحوُ: «أعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ»، و«أعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ»، وقولِه:

٢٣٢ـ أوْعَـدَنِـي بِـالـسَّـجْـنِ وَالأدَاهِـمِ   رِجْلِـي، فَـرِجْلِي شَـثْـنَـةُ الـمَـنَـاسِـمِ(١)

فـ«رِجلي» بدلُ بعضٍ مِن ياءِ «أوعَدني»(1)، وقولِه:

---

(١) ٢٣٢- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نَسب العيني تبعاً لياقوت هذا الشاهدَ إلى العُدَيل بن الفَرْخ، وكان مِن حديثه أنه هجا الحَجَّاجَ بن يوسف الثَّقَفي، فلما خاف أن تَناله يدُه هرب إلى بلاد الروم، واستَنجد بالقيصر، فحَماه، فلمَّا عَلِم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يَتهدَّدُه؛ فأرسله إليه، والبيتُ من شواهدِ ابن عقيل (رقم ٢٩٩).

اللغة: «أوعدني» تهدَّدني بِشَرّ، «السجن» الحبس(*)، «الأداهم» جمع أدهم وهو القَيد، «شثنة» غَليظة، «المناسم» جمع مَنسِم ـ بزنة مَجلِس ـ وأصله طرفُ خُفِّ البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسَّن ذلك أنه أراد وصف رِجلَيه بالقوة والجلادة والصبر على احتِمال القَيد.

الإعراب: «أوعدني» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر(**)، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «بالسجن» جار ومجرور متعلق بـ(أوعد)، «والأداهم» الواو عاطفة، والأداهم: معطوفٌ على السجن، «رجلي» رجل: بدلٌ مِن ياء المتكلم في (أوعدني)، منصوب بِفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع مِن ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياءُ المتكلم مضاف إليه، «فرِجلي» الفاء فاء الفصيحة(***)، رجل: مبتدأ، ورجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «شثنةُ» خبر المبتدأ، وشثنة مضاف و«المناسم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أوعدني . . . رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهرَ وهو قوله: رِجلي من ضمير الحاضر(****)، وهو ياء المتكلم، بدلَ بعضٍ مِن كل، وهو واضحٌ بِأدنى تأمل.

---

(1) استُشكلت البَدلية بأن الرِّجل لا تُوعَد بالسجن، وأُجِيب بأنها لمَّا كانت سبباً لِلدخول ناسب إيعادها بذلك. «الخزانة» (٥/ ١٨٨).

(*) يحتملُ أنه أراد بالحبس الموضعَ، فيكون السِّجن بالكسر، وأنه أراد به المصدرَ، فيكون السَّجن بالفتح، وكِلاهما جائزٌ في البيت.

(**) أي: جوازاً.

(***) هكذا اشتهر اسمُها، والقياس أن يقال: فاءٌ فصيحة، أو فاءُ الفصاحة.

(****) وجُوِّزت في البيت وجوهٌ أخرى: أحدها: أن يكون (رجلي) مفعولاً ثانياً حُذف منه حرف الجر اختصاراً، كأنه قال: لِرجلي، وثانيها: أن يكون (رجلي) منادًى على طريق الاستِهزاء بِالمُوعد، وثالثها: أن تكون (الأداهم) معطوفةً على (السجن) و(رجلي) معطوفةً على ضمير المتكلم، أي: أوعدَني بالسجن وأوعَد رجلي بِالأداهم، كما تقول: ضرَبني بِالعصا والسوطِ ظَهري، تريد: ضرَبني بالعصا وضرَب ظَهري بِالسوط، ويكون على هذا مِن باب عطفِ مَعمولَين على معمولَي عامِلَين مُختلِفَين. انظر: «الخزانة» (٥/ ١٨٨-١٨٩).

٢٣٣- ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[1]

فـ«حِلمي» بدلُ اشتِمال مِن ياءِ «ألفيتِني».

وإن كانَ بَدَلَ كلٍّ فإمَّا أن يدلَّ علَى إحاطةٍ، أو لا؛ فإنْ دَلَّ عليها جاز نحوُ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، وإنْ كانَ غيرَ ذلك امْتَنع، نحوُ: «قُمْتَ زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُكَ زَيْداً»، وجَوَّز ذلك الأخفشُ والكوفيون، تَمسُّكاً بِقوله:

٢٣٤- بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاً[2]

---

(١) ٢٣٣- هذا بيت من الوافر من كلام عَدِيّ بن زيدٍ العبادي، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٨).
اللغة: «ذريني» معناه اترُكيني، وهو فعل أمر، مسنَدٌ لياء المخاطبة، «ألفيتني» وجدتِني.
الإعراب: «ذريني» ذري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياءُ المؤنثة المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «إن» حرف توكيد ونصب، «أمرك» أمر: اسم (إن)، وأمر مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه، «لن» حرف نفي ونصب واستقبال، «يُطاعَا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(لن)، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، والألفُ للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى أمر، والجملةُ من الفعل ونائبِ الفاعل في محل رفع خبر (إن)، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «ألفيتِني» ألفى: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع، والنون لِلوقاية، وياء المتكلم مفعولٌ به أول مبني على السكون في محل نصب، «حِلمي» حلم: بدل من ياء المتكلم منصوب بفتحة مُقدرة على آخرِه منع ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وحِلم مضاف وياء المتكلم مضافٌ إليه، «مُضاعَا» مفعول ثانٍ لـ(ألفى).
الشاهد فيه: قوله: «ألفيتِني حلمي» حيث أبدل الاسمَ الظاهر - وهو قوله: حِلمي - من ضمير الحاضر، وهو ياءُ المتكلم التي وقعت مفعولاً أولَ لـ(ألفى)، بدلَ اشتمال، وذلك لا يخفى على متأمّل.

(٢) ٢٣٤- هذا بيت من البسيط، ولم أقف على نِسبة هذا البيت إلى قائل معين.
اللغة: «قريش» أعظمُ قبائل العرب، وأصحاب الإمرة عليهم في الجاهلية، ومنهم الرسول ﷺ، «كُفينا» أي: وُقينا، «مُعضلة» بكسر الضاد - اسم فاعل من أَعضَل الأمرُ: إذا اشتدَّ وصَعُب المخرَجُ منه، «أَمَّ» قصَد، «نهج الهدى» طريقه، «ضِليلاً» بكسر الضاد وتشديدِ اللام مكسورةً - الشَّديدُ الضلال. =

(*) يُريد: أن عاذلتَه تَلومه على إتلاف مالِه في المَكرُمات، فردَّ عليها بأنَّ العقل والحِلمَ يَأمُرانه بإتلافه في اكتِساب الحَمد والثَّناء. العيني (٤/ ١٦٧٥).

[حالاتُ البدل والمبدلِ منه تعريفاً وتنكيراً]

وكذلك يَنقسِمان - بِحسَب التَّعريف والتَّنكير - إلى مَعرِفَتَين نحوُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ونكرتَين نحوُ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، ومُتخالِفَين؛ فإمَّا أن يكونَ البدلُ مَعرفةً والمُبدلُ منه نكرةً نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، أو يَكونا بالعكسِ نحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦]، وقَولِ الشاعر:

٢٣٥- إنَّ مَعَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوَا(١)

= **الإعراب:** «بكم» جار ومجرور متعلق بقوله: (كُفينا) الآتي، «قريش» بدل من كاف المخاطَبين المجرورة محلًّا بالباء، «كُفينا» كُفي: فعل ماض مبني للمجهول؛ وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المفعول الأول، «كل» مفعول ثان لـ(كفي)؛ وكل مضاف و«مُعضلة» مضاف إليه، «وأمَّ» الواو حرف عطف؛ أمَّ: فعل ماض، «نهج» مفعول به لـ(أم)، ونهج مضاف و«الهدى» مضاف إليه، «مَن» اسم موصول: فاعل (أمَّ)، مبني على السكون في محل رفع، «كان» فعل ماض ناقص؛ واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (مَن)، «ضليلًا» خبرُ (كان)، والجملةُ من كان واسمه وخبرِه لا محلَّ لها صلةُ الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «بكُم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله: قريش - من ضمير الحاضر، وهو ضميرُ المخاطَبين المجرور محلًّا بالباء، بدلَ كلّ من كلّ، مِن غير أن يدلَّ البدلُ على الإحاطة، وهذا النوعُ من الإبدال محلُّ خلاف بين العلماء، فلم يُثبِته جمهورُ البصريين، وأثبته الكوفيون والأخفشُ تمسكاً بِمثل هذا البيت.

(١) ٢٣٥- هذا بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا

وفي بعض نسخ الشرحِ ذِكر هذا البيت أيضاً مع الشاهد، وقد أنشد ابنُ بري ذلك البيت ولم يَنسبه لِمُعين.

اللغة: «لا تقلواها» أراد: لا تَسُوقَا هذه الإبل سَوقاً شديداً يُعجزها؛ وتقول: قَلا إبلَه يَقلُوها: إذا لم يرفُقْ بها وكان يُعنف عليها إذا ساقها، «ادلُواها» وتقول: دلَا الإبلَ يَدلُوها: إذا كان يَسُوقها سَوقاً خفيفاً لا عُنفَ فيه، «غَدْوَا» بفتح الغين وسكون الدال - هو الغدُ، والغد أصله: غَدْوٌ؛ فحذفت منه الواو لغير عِلة تصريفية، وهو ما يُسمى الحذفَ اعتباطاً، وقد ردَّها هذا الراجز إلى الأصل كما ردَّها لبيدُ بن ربيعة في قوله:

=

[الخامس: عطف النَّسَق]

ثم قلتُ: الخَامِسُ: عَطْفُ النَّسَقِ(1)، وَهُوَ بِالوَاوِ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، وَبِالفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ(2)، وَبِثُمَّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالمُهْلَةِ، وَبِحَتَّى لِلْجَمْعِ وَالغَايَةِ، وَبِأَم المُتَّصِلَةِ وَهِيَ: المَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَم التَّعْيِينُ، وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعَةٌ] مُخْتَصَّةٌ بِالجُمَلِ(3) وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهَمْزَةِ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَّقْسِيمِ(4)، وَبِبَلْ

= وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ، وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا، وَغَدْواً بَلَاقِعُ

الإعراب: «لا» ناهية، «تقلُوَاها» تقلُوَا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية؛ وعلامةُ جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعل، وضميرُ الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به، «وادلُواها» الواو عاطفة، ادلُوَا: فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والضمير العائد إلى الإبل أيضاً مفعول به، «دلوَا» مفعول مطلق، «إن» حرف توكيد ونصب، «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر (إنَّ) تقدم على اسمه، ومع مضاف و«اليوم» مُضاف إليه، «أخاه» أخا: اسم (إن)، مَنصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائبِ العائدُ إلى اليوم مضاف إليه، «غدوَا» بدل من قوله: (أخاه)، وبدلُ المنصوب منصوب، وعلامةُ نَصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أخاه غدوَا» حيث أبدل النكرة - وهي قولُه: «غدواً» - من المعرفة وهي قولُه: «أخاه»، وإنما كان معرفةً لأنه اسم مضاف إلى الضمير، وذلك ظاهرٌ بِأدنى تأمل.

---

(1) عرَّفه في «التوضيح» (٣/ ٣٥٣) بقوله: تابعٌ يَتوسط بينه وبين مَتبوعه أحدُ الأحرُف الآتي ذكرُها. فقوله: «تابع» جنس يدخل فيه الخمسة، وقوله: «يتوسط . . . إلخ» فصلٌ مخرج لبقية التوابع.

(2) وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملةً، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾. «الجوجري» (٢/ ٨٠٢) و«بلوغ الأرب» (ص٣٣٢).

(3) أي: بخلاف المتصلة؛ فإنها تقع بين مُفردين، أو بين جُملتَين، أو بين مُفردٍ وجُملة. انظر: «المغني» (ص٦١-٦٢).

(4) قال الجوجري (٢/ ٨٠٨-٨٠٩): التقسيمُ نحو: «الكلمةُ اسمٌ أو فعل أو حرف»، وذَكر ابنُ مالك أنَّ الواو في مثلِ هذا أجوَدُ من «أو». ولم يُذكَر في «شرح المصنف» ولا في «شرح الزوائد» مجيئُها للتقسيم، مع كونه مَذكوراً في المتن. اهـ أي: في بعض النُّسخ كما قال «العدوي» (٢/ ٢٧٢).

بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَلَكِنْ، وَبَعْدَ الإِثْبَاتِ وَالأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وَبِلَا لِلنَّفْيِ.

وَلَا يُعْطَفُ غَالِباً[1] عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ وَلَا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ، أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَلَا عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلَّا بِإِعَادَةِ الخَافِضِ.

[معنى كونِ الواو لمطلَق الجمع وأمثلتُها]

وأقولُ: مَعنَى كونِ الواو لِمُطلَق الجمع: أنها لا تَقْتَضِي تَرتيباً[2] ولا عَكْسَهُ، ولا مَعِيَّةً، بل هي صالحةٌ بِوَضعها لِذلك كُلِّه[3]؛ فمِثالُ استِعمالها في مَقام التَّرتيب قولُه تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣]، ومِثالُ استِعمالها في عكسِ التَّرتيب نحوُ: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: ١٦٣][4]، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[5] [آل عمران: ٤٣]، ومِثالُ استِعمالها في المصاحَبة: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، ونحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾[6] [القصص: ٤٠]، ونحوُ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

---

(1) لمَّا فرغ من ذِكر حروف العطف شَرع يَذكر أحكاماً تتعلق بالباب. «الجوجري» (٢/ ٨١٤). قال الشيخ زكريا (ص٣٣٧): لو قدَّم «غالباً» فقال: وغالباً لا يُعطف . . . إلخ لأفاد أنه قيدٌ في المسائل الثلاث، ولعلَّه اختار هنا أنه قيدٌ في الأول فقط.

(2) أي: خلافاً لبعض الكوفيين. انظر: «شرح القطر» (ص٥٤٣).

(3) لكن هذا لا يمنع أن تكون كما قال ابن مالك: لِلمعية برجحان، ولِلترتيب كثيراً، ولِعكسه قليلاً. انظر: «التسهيل» (ص١٧٤).

(4) بعده في هامش النسخة الخطية التي اعتمد عليها الشارح: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾، وعليه عبارة (صح) وأثبت المحقق هذه الزيادة كما في طبعة الاستقامة، إلا أن العدوي كتب عليها (٢/ ٢٨٠): وفيه نظر، بل إبراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب لا لعكسه. اهـ ومِن ثم أُسقطت الزيادة في ط دار الطلائع.

(5) الأولى على ما يظهر لي إسقاط هذه الآية؛ إذ لا دليل فيها على المُدَّعى؛ لاحتمال أن يكون السجود مقدماً على الركوع في شريعتهم. وانظر كتب التفسير.

(6) في النسخ الخطية: (فأغرقناه وجنوده)، والتصحيح من المحقق رحمه الله.

[الترتيبُ في الفاء و«ثُمَّ»]

ومِثالُ إفادةِ الفاء لِلتَّرتيب والتَّعقيب، وثُمَّ لِلتَّرتيب والمُهلَةِ قولُه تَعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١ ـ ٢٢]، فعَطف الإقبارَ على الإماتةِ بِالفاء، والإنشارَ على الإقبار بِثم؛ لأنَّ الإقبارَ يَعقُبُ الإماتةَ، والإنشارَ يَتراخى عنْ ذَلك.

[معنى «حتى» الغاية]

ومعنَى «حتَّى» الغايةُ، وغايةُ الشيء: نِهايتُهُ، والمرادُ أنها تَعطفُ ما هو نهايةٌ في الزِّيادة أو القِلَّةِ[1]، والزيادةُ إمَّا في المِقدار الحِسِّي، كقَولك: «تَصَدَّقَ فُلَان بِالأعداد الكثيرةِ حتى الأُلوفِ الكثيرةِ»، أو في المِقدارِ المَعنويِّ، كقولِك: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأَنْبياءُ»، وكذَلك القِلَّةُ تكونُ تارةً في المِقدار الحِسِّي، كقولِك: «الله ـ سُبحانه وتعالى ـ يُحْصِي الأَشْياءَ حتَّى مَثاقِيلَ الذَّرِّ[2]»، وتارةً في المِقدارِ المَعنويِّ، كقَولك: «زارَني النَّاسُ حتَّى الحَجَّامُونَ».

[«أم» وقِسماها]

و«أم» على قِسمَين: مُتَّصِلة، ومُنقَطِعة[3]، وتُسمَّى أيضاً مُنفَصِلة.

فالمُتَّصلةُ: هي المَسبوقةُ إمَّا بِهمزة التَّسويةِ، وهي: الداخلةُ على جُملةٍ يَصحُّ حُلولُ المَصدرِ مَحلَّها، نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦ـ ويس: ١٠]، ألا

---

(1) ولِذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه حقيقةً أو تقديراً. انظر: «شرح القطر» (ص٥٤٥-٥٤٦) و«بلوغ الأرب» (ص٣٣٢- ٣٣٣).

(2) المثقال: مِفعال من الثِّقَل، ومثقالُ كل شيء: وَزنُه. والذرَّة: النملة الصغيرة، وقيل: رأسها، وقيل: الذرَّة ليس لها وزنٌ، ويُراد بها ما يُرى في شُعاع الشمس الداخلِ في النافذة. انظر: «البحر المحيط» (٣/٦٤١) و«تاج العروس» (ذ ر ر).

(3) وقد يحتملهما الموضع الواحد نحو: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. «بلوغ الأرب» (ص٣٣٥) و«المغني» (ص٦٨).

ترى أنه يَصحُّ أنْ يُقالَ: سواءٌ عليهِم الإنذارُ وعَدَمُه؟ أو بهمزةٍ يُطلَب بها وبِأم التَّعيينُ، نحوُ: «أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو؟»، وسُميتْ «أم» في النَّوعَين مُتصلةً[1] لأن ما قَبلها وما بعدها لا يُستَغنى بِأحدهما عنِ الآخَر.

والمُنقطِعةُ: ما عدَا ذلك[2]، وهي بِمعنَى بل، وقد تتضمَّن مع ذلك معنَى الهَمزة، وقد لا تَتضمَّنُه.

فالأولُ نحوُ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، أيْ: بل أَتَّخَذَ بهمزةٍ مَفتوحة مقطوعةٍ لِلاستفهام الإنكاريِّ، ولا يَصحُّ أنْ تكونَ في التقديرِ مُجرَّدةً مِن معنى الاستفهام المذكورِ، وإلَّا لَزِم إثباتُ الاتِّخاذ المذكورِ، وهو مُحالٌ.

والثاني كقولِه تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هل تَستوِي، وذَلك لأنَّ «أم» قد اقتَرنتْ بـ«هل»؛ فلا حاجةَ إلى تَقدِيرها بِالهمزة.

[«أو» ومَعانيها]

و«أو» لها أربعةُ مَعانٍ:

أحدُها: التخييرُ، نحوُ: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

والثاني: الإباحةُ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وهَذان المَعنيَان لها إذا وقعتْ بعد الطَّلب.

والثالثُ: الشكُّ، نحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣].

والرابعُ: التَّشكيكُ، وهو الذي يُعبَّر عنه بِالإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ

(1) وتُسمى أيضاً مُعادِلة؛ لِمُعادلتها للهمزة في إفادةِ التسوية في النوع الأول، والاستِفهام في النوع الثاني. «مغني اللبيب» (ص٦١).

(2) وسُميت مُنقطعةً لِوقوعها بين جُملتَين مُستقلَّتين. «الجوجري» (٢/ ٨٠٨) و«توضيح المقاصد» (٢/ ١٠٠٥).

هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1] [سبأ: ٢٤]، وهَذان المَعنَيان لها إذا وقعتْ بعدَ الخبَر.

[«بل»]

وأمَّا «بل» فيُعطَف بها بعد النَّفيِ، أو النهيِ؛ ومَعناها حِينئذٍ: تَقريرُ ما قبلَها بِحالِهِ، وإثباتُ نَقيضِه لِما بَعدها، نحوُ: «ما جاءَني زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»، و«لَا يَقُمْ زَيْدٌ بلْ عَمْرٌو»، وبعد الإِثبات أوِ الأمرِ، ومَعناها حينئذ: نَقْلُ الحكمِ الذي قَبلها لِلاسم الذي بَعدها، وجَعْلُ الأول كالمَسكوتِ عنه.

[«لكنْ»]

وأمَّا «لكنْ» فلا يُعْطَفُ بها إلَّا بعد النَّفي، أَو النهيِ، ومَعناها كمَعنَى «بل»، وعنِ الكُوفيين جوازُ العطفِ بها بعد الإثباتِ قِياساً على «بلْ»، وأَباهُ غيرُهم لأنه لم يُسْمَعْ.

[«لا»]

وأمَّا «لا» فإنها لِنَفي الحُكم الثابتِ لِما قَبلها عمَّا بعدها؛ فَلِذلك لا يُعطَف بها إلَّا بعد الإِثبات[2]، وذلك كقَولِك: «جاءَني زَيْدٌ لا عَمْرٌو»[3].

---

(1) زاد في «المغني» (ص٨٧): الشاهد في «أو» الأُولى. اهـ وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: وإنَّ أحد الفريقين منا ومنكم لَثابتٌ له أحد الأمرين: كونُه على هدى أو كونُه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صُورة الاحتمال مع العلم بأن مَن وحَّد الله تعالى وعبَده فهو على هدى، وأن مَن عبد غيره فهو في ضلال مبين؛ تَوطيناً لنفس المخاطَب ليكون أقبلَ لِما يُلقى إليه. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٥٦).

(2) ومثلُه الأمر، كـ«اضرِب زيداً لا عمراً»، قال سيبويه: والنداء نحو: «يا ابنَ أخي لا ابنَ عمّي». انظر: «المغني» (ص٣١٨).

(3) ويجوز حذفُ المعطوف عليه بـ«لا» نحو: جِئتُك لا لِتَضرَّني، أي: جِئتُك لِتَنفعَني لا لِتَضُرَّني. «الجوجري» (٢/ ٨١٣).

[العطفُ على الضمير المرفوع المتَّصل]

ومِثالُ العطف[1] على الضَّميرِ المَرفوع المتَّصِل بعد التَّوكيد [بِالضمير المُنفصِل]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ومِثالُه بعد الفصلِ [بِالمَفعول]: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، فـ﴿مَن﴾: عطفٌ علَى الواوِ مِن ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وجازَ ذلك لِلفصل بَينهما بِضَميرِ المفعول.

[العطفُ بلا توكيد ولا فصلٍ]

ومِثالُ العطفِ مِن غير توكيد ولَا فَصْلٍ قولُ النبي ﷺ: «**كُنْتُ وأبُو بَكرٍ وَعُمَرُ، وفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ**»[2]، وقولُ بَعضِهم[3]: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ وَالعَدَمُ**»، فـ«سواءٍ» صفةٌ لِرجل، وهو بمعنَى مُسْتَوٍ، وفيه ضميرٌ مُستتر عائد علَى رَجل، و«العَدَمُ» معطوفٌ علَى ذلك الضَّميرِ، ولا يُقاسُ علَى هذا، خِلافاً لِلكوفيِّين(١).

(١) مذهب جمهور البصريين التَّفصيل، وحاصلُه أن الضمير المرفوع إمَّا أن يكون بارزاً منفصلاً، وإما أن يكون بارزاً متصلاً، وإما أن يكون مستَتراً في رافعه، فإن كان منفصلاً جازَ العطف عليه بغير =

(1) قال العدوي (٢/ ٢٨٠): تَرك شرح المسألة الثانية التي هي قوله: (ولا يؤكد ـ أي: ضميرُ الرفع المتصل ـ بالنفس أو العينِ إلا بعد توكيده بمُنفصل . . . إلخ) نحو: «أكرمتُه نفسي أو عيني»؛ للفصل بالمفعول، ونحو: «كُن أنتَ نفسُك قائماً» للفصل بالمنفصل، ومِن غير الغالب: «قم نفسُك أو عينُك». كذا أفاده شيخ الإسلام. اهـ وانظر: «بلوغ الأرب» (ص٣٣٦).

(2) أخرج البخاري (٣٦٧٧) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إني لواقفٌ في قوم، فدعَوا اللهَ لعمر بن الخطاب، وقد وُضع على سريره، إذا رجلٌ مِن خَلفي قد وَضع مرفقه على منكبي، يقول: رَحمك الله، إن كنتُ لأرجو أن يَجعلكَ الله مع صاحِبَيك؛ لأني كثيراً ما كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنتُ وأبُو بكر وعمرُ، وفَعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ وأبُو بكر وعمرُ»، فإنْ كنتُ لأرجو أن يجعلَك الله معهما، فالتَفتُّ فإذا هو عليُّ بن أبي طالب. اهـ واستشهد به ابن مالك في «شواهد التوضيح» (ص١٧٢-١٧٣) على مثلِ ما قاله الشارح هنا، لكنْ قال الحافظ في «الفتح»: (٧/ ٤٠): أما هذا الحديث فلم تَتَّفق الرواةُ على لفظه، وسيَأتي في مناقب عمرَ مِن وجهٍ آخَرَ بلفظ: «ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمرُ»، فعطف مع التأكيد مع اتِّحاد المخرَج، فدلَّ على أنه مِن تَصرُّف الرُّواةِ. اهـ

(3) حكاه سيبويه، وقال إثره: هو قبيحٌ حتى تقول: هو والعدمُ. «الكتاب» (٢/ ٣١).

[العطفُ على الضمير المَخفوضِ]

ومِثالُ العطف علَى الضمير المَخفوضِ بعد إعادةِ الخافِض [قولُه تعالى]: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى

= فصلٍ بينه وبين المعطوف، تقول: ما أكرمَك إلّا أنا وخالدٌ، وإن كان متَّصلاً أو مستتراً في رافِعه لم يجز العطفُ عليه إلا مع الفصلِ بينه وبين المعطوف، ويَكثُر الفصل بواحد من ثلاثةِ أشياء: أولها الضمير المنفصِل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ونحوُ قوله جلَّ ذِكره: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وثانيها: مفعولُ رافع الضمير، نحو قولك: أكرمتُك وزيدٌ، وقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، وثالثها: لا النافيةُ، نحوُ قوله جل شأنه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ومذهبُ جمهور الكوفيين أنه يجوزُ العطف على الضمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً، مُنفصلاً كان أو متصلاً، مع الفصلِ بينه وبين المعطوف ومِن غير الفصل بينهما، واستدلُّوا على ذلك بمجيئه في كلام العرب الموثوق بِعربيتهم، فمِن ذلك ما حكاه سيبويه رحمه الله مِن قولهم: مررتُ بِرجل سواءٍ والعدمُ، برفع العدم معطوفاً على الضمير المستتر في (سواء)؛ لأنه بمعنَى اسم الفاعل، ومِن ذلك ما رواه البخاري من حديثِ ابن عباس قال: إني مع قومٍ نَدعو الله لِعُمر بن الخطاب ـ وقد وُضع على سريره ـ إذا رجلٌ مِن خلفي مَرفقه على منكبي يقول: رحمك الله، إني لأرجو أن يجعلَك الله مع صاحِبَيك؛ لأني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر، قال ابن عباس: فالتفتُّ فإذا هو عليُّ بن أبي طالب، ومِن ذلك قول عمرَ بنِ أبي ربيعة المخزومي:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فقوله: «وزهرٌ» معطوف على الضمير المرفوع المستتر في «أقبلتْ»، وتقديره: هي.

ومِن ذلك قولُ جريرِ بنِ عَطية بن الخَطفَى يهجُو الأخطل التَّغلبيَّ النصراني:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فقوله: «وأب» معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتِر في «يكن»، وتقديرُه: هو يعود إلى الأُخيطِل الذي هو تصغيرُ الأخطَل.

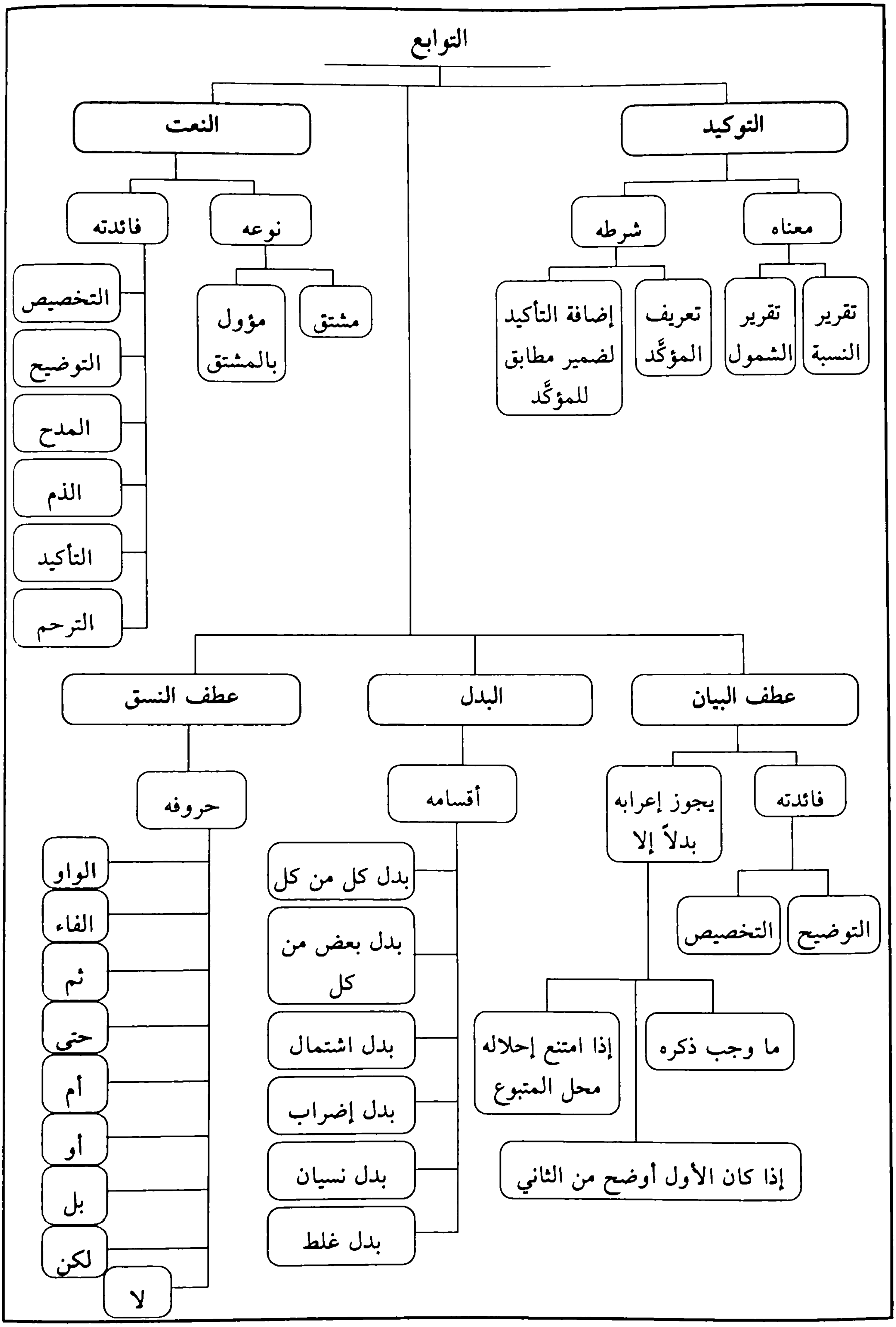
والبصريون يحملُون جميعَ ذلك على الضرورة، ونحن نَرى أن حمل هذه الشواهد ـ مع أنَّ فيها ما ليس مِن الشعر في شيء ـ على أنها ضرورةٌ أو شاذَّةٌ مما لا يَجمُلُ الأخذُ به، وعلى هذا يكونُ مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوَمَ حُجةً، وأظهرَ دليلاً مِن مذهب البصريين وإنْ نَصره المؤلف تبعاً لابن مالك.

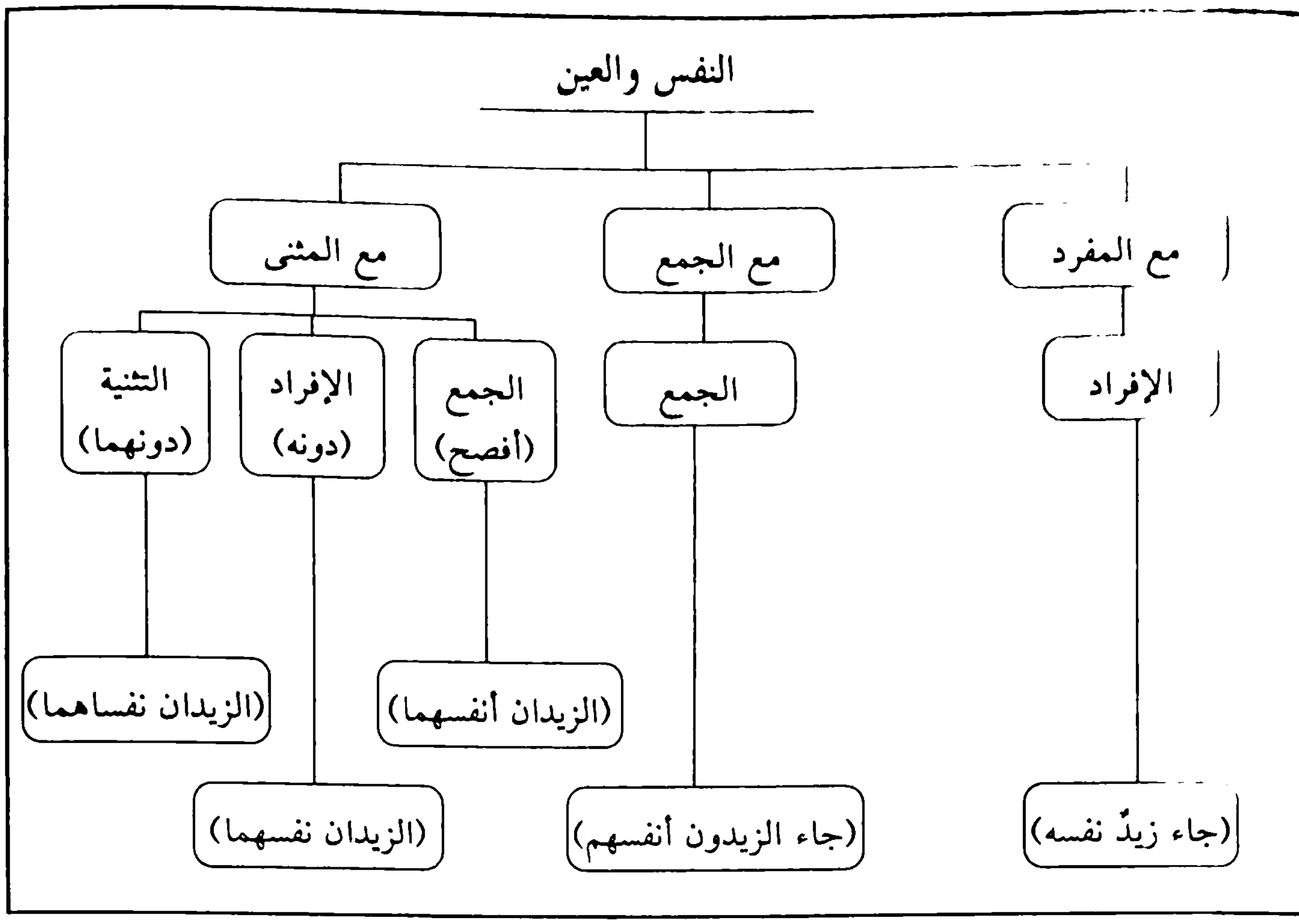
ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ولا يَجبُ ذلك خِلافاً لأكثَرِ البَصريِّين؛ بِدَليلِ قراءةِ حَمزةَ[1] رحمه الله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بِخفضِ «الأرحامِ»، وحكايةِ قُطرب: «ما فِيهَا غَيْرُهُ وفَرَسِهِ»[2].

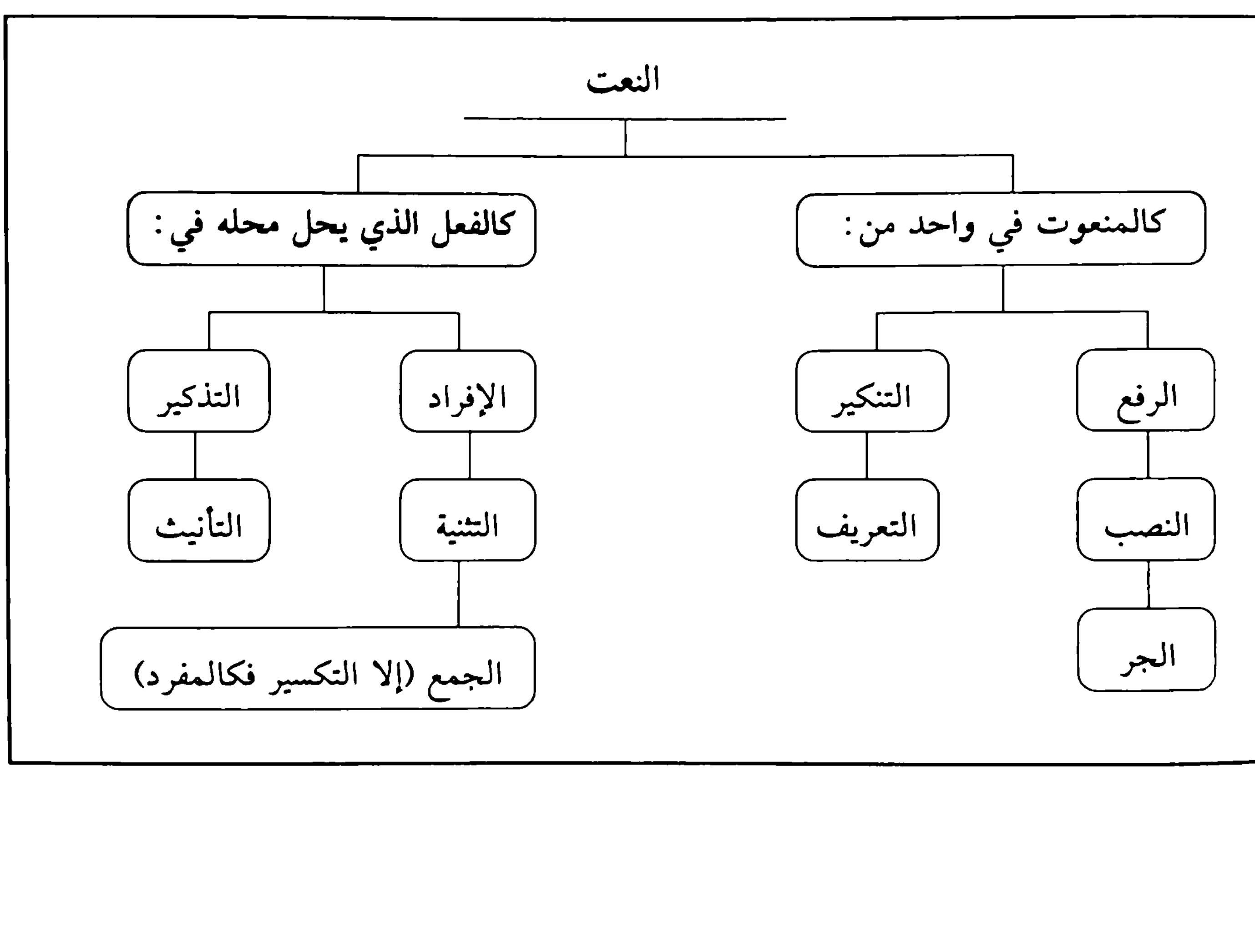
---

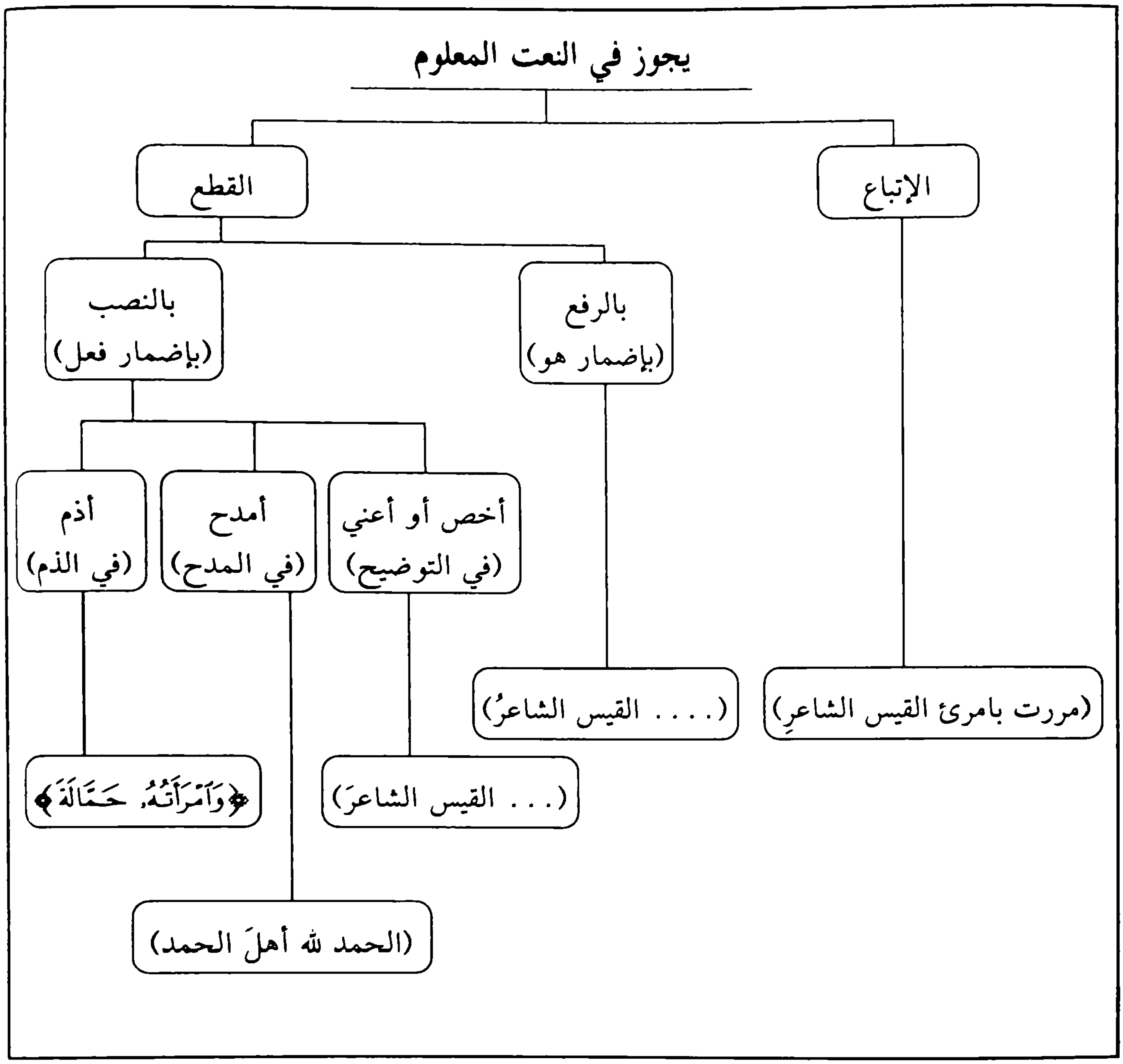
(1) تقدمت ترجمته (ص٢٤٣).

(2) نقله عن قطرب ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٦٤).


التوابع
التوكيد
معناه
تقرير النسبة
تقرير الشمول
شرطه
تعريف المؤكَّد
إضافة التأكيد لضمير مطابق للمؤكَّد
النعت
نوعه
مشتق
مؤول بالمشتق
فائدته
التخصيص
التوضيح
المدح
الذم
التأكيد
الترحم
عطف البيان
فائدته
التوضيح
التخصيص
يجوز إعرابه بدلاً إلا
ما وجب ذكره
إذا امتنع إحلاله محل المتبوع
إذا كان الأول أوضح من الثاني
البدل
أقسامه
بدل كل من كل
بدل بعض من كل
بدل اشتمال
بدل إضراب
بدل نسيان
بدل غلط
عطف النسق
حروفه
الواو
الفاء
ثم
حتى
أم
أو
بل
لكن
لا

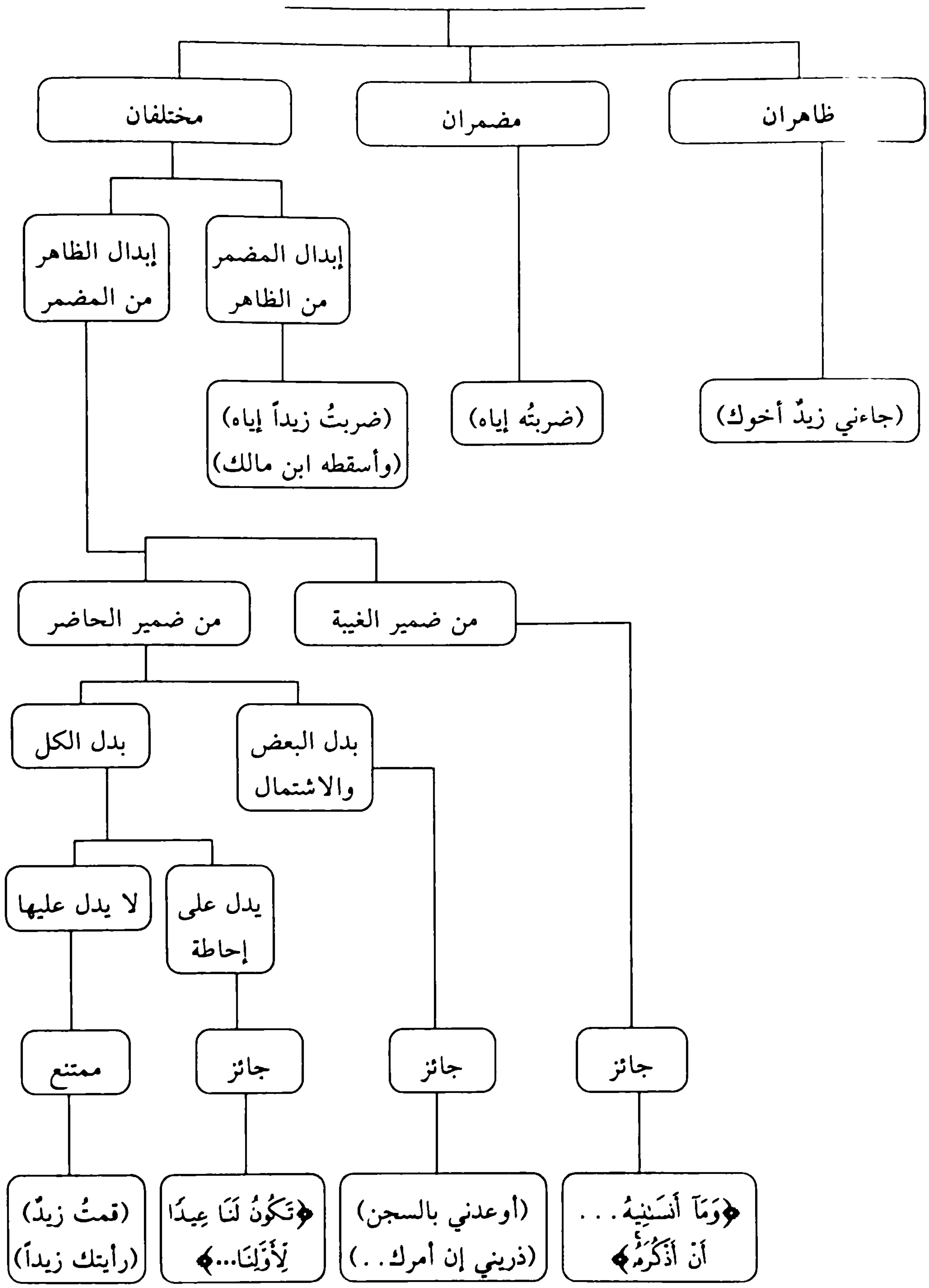

النفس والعين
مع المفرد
مع الجمع
مع المثنى
الإفراد
الجمع
الجمع (أفصح)
الإفراد (دونه)
التثنية (دونهما)
(الزيدان نفساهما)
(الزيدان أنفسهما)
(جاء زيدٌ نفسه)
(جاء الزيدون أنفسهم)
(الزيدان نفسهما)

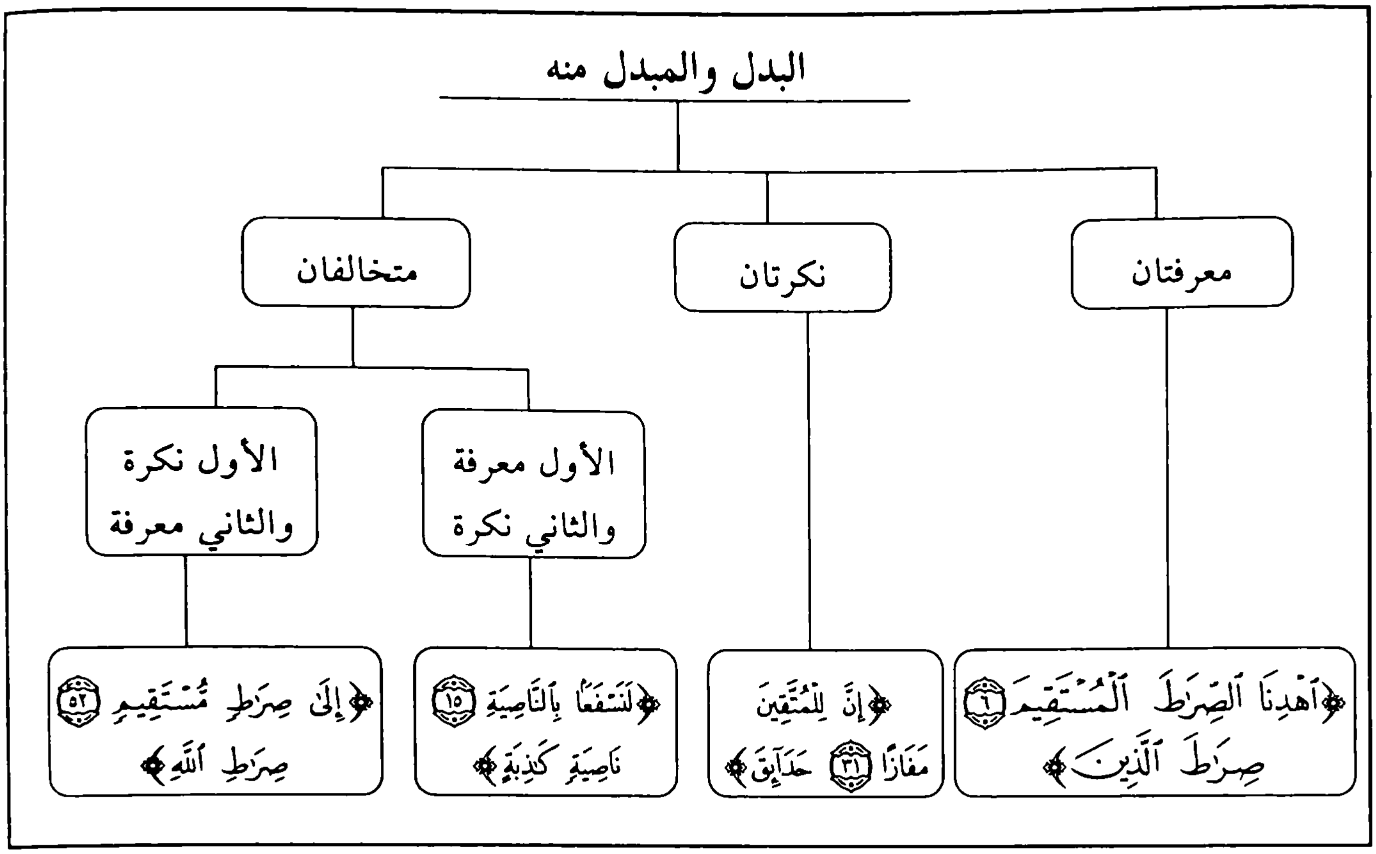

النعت
كالمنعوت في واحد من:
كالفعل الذي يحل محله في:
الرفع
النصب
الجر
التنكير
التعريف
الإفراد
التثنية
الجمع (إلا التكسير فكالمفرد)
التذكير
التأنيث

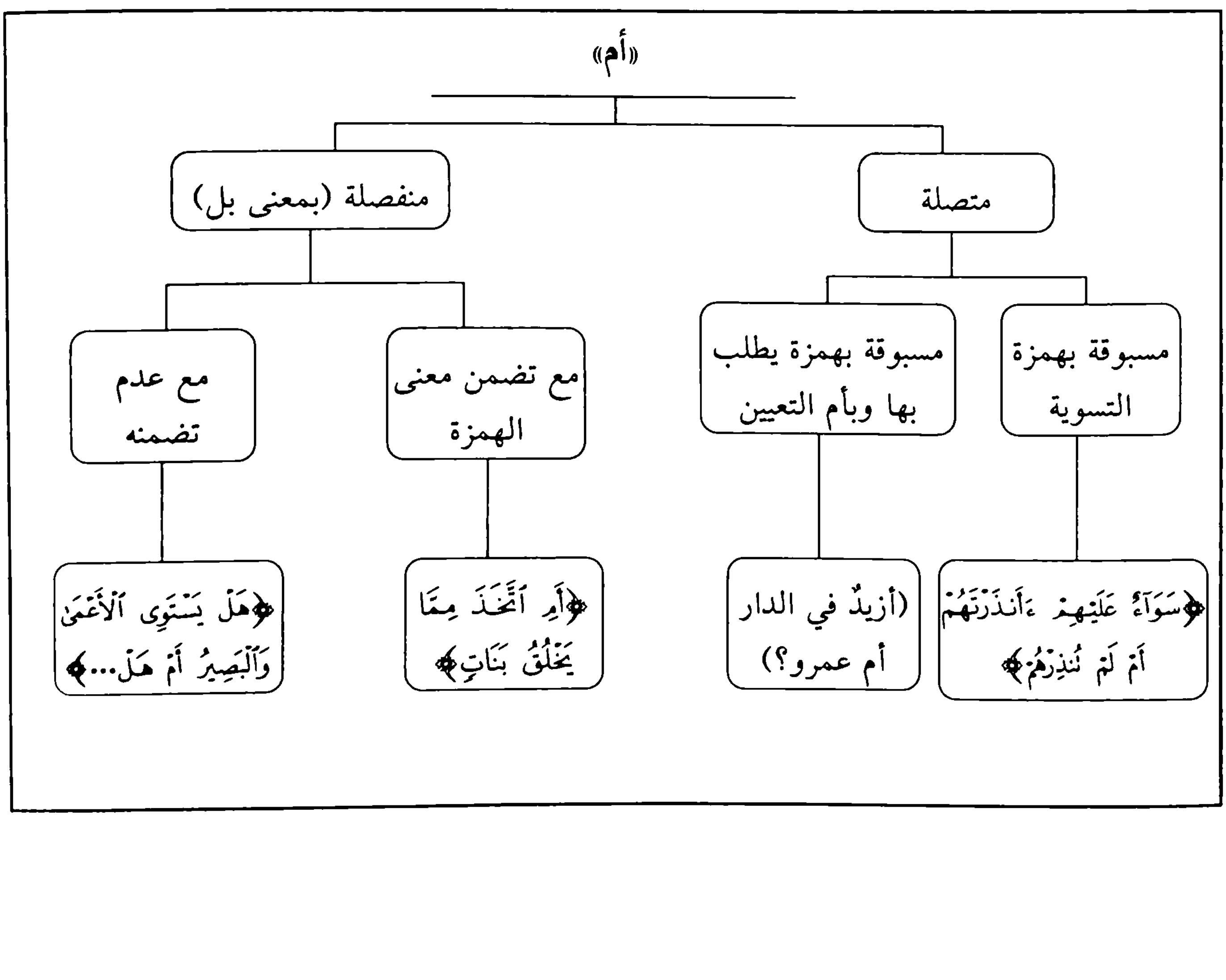


يجوز في النعت المعلوم
الإتباع
القطع
بالرفع (بإضمار هو)
بالنصب (بإضمار فعل)
أخص أو أعني (في التوضيح)
أمدح (في المدح)
أذم (في الذم)
(مررت بامرئ القيس الشاعرِ)
(. . . . القيس الشاعرُ)
(. . . القيس الشاعرَ)
﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ﴾
(الحمد لله أهلَ الحمد)

حالات البدل والمبدل منه




البدل والمبدل منه
معرفتان
نكرتان
متخالفان
الأول معرفة والثاني نكرة
الأول نكرة والثاني معرفة
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾
﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ﴾
﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾
﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾


«أم»
متصلة
منفصلة (بمعنى بل)
مسبوقة بهمزة التسوية
مسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين
مع تضمن معنى الهمزة
مع عدم تضمنه
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾
(أزيدٌ في الدار أم عمرو؟)
﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾
﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ...﴾

معاني «أو»

- التخيير
  - ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ...﴾
- الإباحة
  - ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ...﴾
- الشك
  - ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾
- التشكيك
  - ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ...﴾

الحروف العاطفة لفظاً لا معنى

- بل
  - بعد النفي أو النهي
    - لتقرير حكم الأول وإثبات نقيضه للثاني
  - بعد الإثبات أو الأمر
    - لتجاوز الأول ونقل حكمه للثاني
- لكنْ
  - بعد النفي أو النهي
    - بمعنى بل بعدهما
- لا
  - بعد الإثبات
    - لنفي حكم الأول عن الثاني

غالباً الضمير:

- المرفوع المتصل
  - لا يُعطف عليه (إلا)
  - لا يؤكد بالنفس أو العين (إلا)
    - بعد
      - توكيده بمنفصل
        ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾
        (كن أنت نفسُك قائماً)
      - فاصلٍ ما
        ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾
        (أكرمتُه نفسي)
- المخفوض
  - لا يُعطف عليه (إلا)
    - بإعادة الخافض
      ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾

[فصلٌ في تابِع المُنادى]

ثم قُلتُ: فَصْلٌ: وَإِذَا أُتْبِعَ المُنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ «أَلْ» فَهُوَ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَتَابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ غَيْرَهُمَا[1] يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ؛ إِلَّا تَابعَ «أَيٍّ» فَيُرْفَعُ، وَإِلَّا التَّابِعَ المُضَافَ المُجَرَّدَ مِنْ «أَلْ»[2] فَيُنْصَبُ، كَتَابِعِ المُعْرَبِ.

وأقولُ: لِتَوابعِ المنادى أحكامٌ تَخُصُّهَا؛ فَلِهذا أَفْرَدْتُها بِفصلٍ.

[حكمُ التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرداً]

والحاصلُ أنَّ التابعَ إذا كانَ بدَلاً أو نَسَقاً مجرَّداً من «أَل»[3] فإنه يَستحِقُّ حينئذٍ ما يَستحِقُّه لو كانَ مُنادًى[4]؛ تقولُ في البَدل: «يا زَيْدُ كُرْزُ[5]» بِالضم، كما تقولُ: «يا كُرْزُ»، وكذلك: «يا عَبْدَ اللهِ كُرْزُ»، وفي النَّسَقِ: «يا زَيْدُ وخالِدُ» بالضمِّ، كما تقولُ: «يا خالِدُ»، وكذلكَ: «يا عَبْدَ اللهِ وخالِدُ»، لا فَرقَ في البابَين المذكورَين بين كونِ المنادى مُعرَباً أو مَبنِيًّا.

---

(1) يجوز في «غير» الرفع والنصبُ على الحالية؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة. «العدوي» (٢/ ٢٨٤).

(2) لم يَشرحْ فيما يأتي من كلامِه قيدَ التجرُّد مِن «أل»، وسيأتي بيانُه.

(3) اشتُرِط ذلك لأن المقرون بها يَمتنع تقديرُه مُنادى؛ إذْ حرفُ النداء لا يَجتمع معها. انظر: «الجوجري» (٢/ ٨٢٣) و«بلوغ الأرب» (٣٣٨).

(4) سببُ ذلك أن البدل في نِيَّة تكرار العامل، والعاطفَ كالنائب عن العامل. هذا هو مذهبُ الجمهور. «الجوجري» (٢/ ٨٢٠)، وفي «الأمير» (ص١٢٥): وجهُه أنهما ليسا مُتمِّمَين للأول حتى يَتبعاه، بل البدل هو المقصود وحدَه، والنسق مقصُود كالأول.

وقد مثَّل الشارح للتابع المبني، وأمثلةُ التابع المعرب: يا زيدُ أبَا عبد الله، ويا زيدُ وأبَا عبد الله، ويا عبدَ الله أبَا عليّ، ويا عبدَ الله وأبَا علي.

(5) تمثيلُ الجوجري بـ«يا زيدُ بِشرُ» أولى من تمثيل المصنف؛ لِما قد يسبِق إلى الذهن من كونِ «كرز» عطفَ بيان لا بدلاً.

[حكمُه إذا كان غيرَهما والمنادى مبنيٌّ]

وإنْ كانَ التابعُ غيرَ بدلٍ ونَسَقٍ مجردٍ مِن «أَلْ»؛ فإن كانَ المنادى مَبنيًّا فالتابعُ له ثلاثةُ أَقسام: ما يجبُ رفعُه، وما يجبُ نَصبُه، وما يَجوزُ فيه الوَجهان:

[١- ما يجب رفعُه]

فالواجبُ رفعُهُ: نَعتُ «أيّ» نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[1] [الانفطار: ٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [النساء: ١]، وعنِ المازني إجازةُ نَصبِه، وأنه قُرئ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وهذا إنْ ثبتَ فهو مِن الشُّذوذِ بِمَكان[2].

[٢- ما يجب نصبُه]

والواجبُ نصبُهُ: التابعُ المضافُ[3]، مثالُه في النعتِ نحوُ: «يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرٍو»، ومِثالُه في التوكيد «يا تَمِيمُ كُلَّهُمْ» أو «كُلَّكُمْ»[4]، ومِثالُه في البَيان: «يا زَيْدُ أبا عبدِ الله».

---

(1) برفع ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ مُراعاةً للفظ المنادى، ولأنه هو المَقصود بالنداء. «الجوجري» (٢/ ٨٢٣).

(2) أي: بمكان من الشذوذ، أي: متمكن من الشذوذ. «العدوي» (٢/ ٢٨٥).

(3) أي: المجرد من «أل» كما قيِّد في المتن، فلا يجوز الرفع فيه لِما يلزم عليه من تفضيل الفرع على الأصل؛ فإنه لو كان منادًى لوجب نصبُه. «الجوجري» (٢/ ٨٢٤).

هذا، ولم يَشرح المصنف قيدَ التجرد من «أل»، والاحتراز به عن نحوِ: يا زيدُ الحسن الوجهِ بالإضافة؛ فإنه يَجوز في «الحسن» الوجهان: النصبُ على مُراعاة المحل، وهو الأصل؛ والضمُّ مراعاةً لِلَّفظ، واعتباراً بالصورة، وإلّا فحركةُ البناء لا تُتبَع باعتبارها. ولا التفاتَ إلى الإضافة هنا لِكونها لفظيةً غيرَ مَحضة، فأشبه «الحَسن» حينئذٍ المُفردَ. «شرح الصدور» (ق١٧/ب).

(4) أتى بضمير الغائبين مرةً وبضمير المخاطَبين أخرى؛ لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يُؤتى بلفظِ الغيبة؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً، والاسم الظاهر مِن قبيل الغيبة، وبِلفظ الخطاب لكون المنادى مخاطَباً. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٩).

[٢- ما يجوز فيه الوجهان]

والجائزُ فيه الوَجهان: التابعُ المفردُ، نحوُ: «يا زَيْدُ الفاضلُ، والفاضِلَ»، و«يا تميمُ أَجْمَعُونَ، وأَجْمَعِينَ»، و«يا سَعِيدُ كُرْزٌ، وكُرْزاً»، قال ذُو الرمة[1]:

٢٣١- لَقَائِلٌ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[(١)]

[حكمه إذا كان المنادى مُعرباً]

وإن كَانَ المنادى مُعرَباً تَعيَّن نصبُ التابع، نحو: «يا عَبْدَ الله صاحِبَ عَمْرٍو»، و«يا بَنِي تميم كُلَّهُمْ» و«يا عَبْدَ اللهِ أبا زَيْدٍ».

وإذا وجبَ نَصبُ المضاف التابعِ لِلمَبني فنصبُه تابعاً لِمُعرَب أَحَقُّ، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه[2]، وزَعم سيبويه أنه نداءٌ ثانٍ حُذِفَ منه حرفُ النداء؛ لأنَّ المنادى الملازِمَ لِلنداء لا يَجُوز عنده أن يُوصَف، وكلمةُ «اللهمَّ» لا تُستعمَلُ إلا في النِّداء.

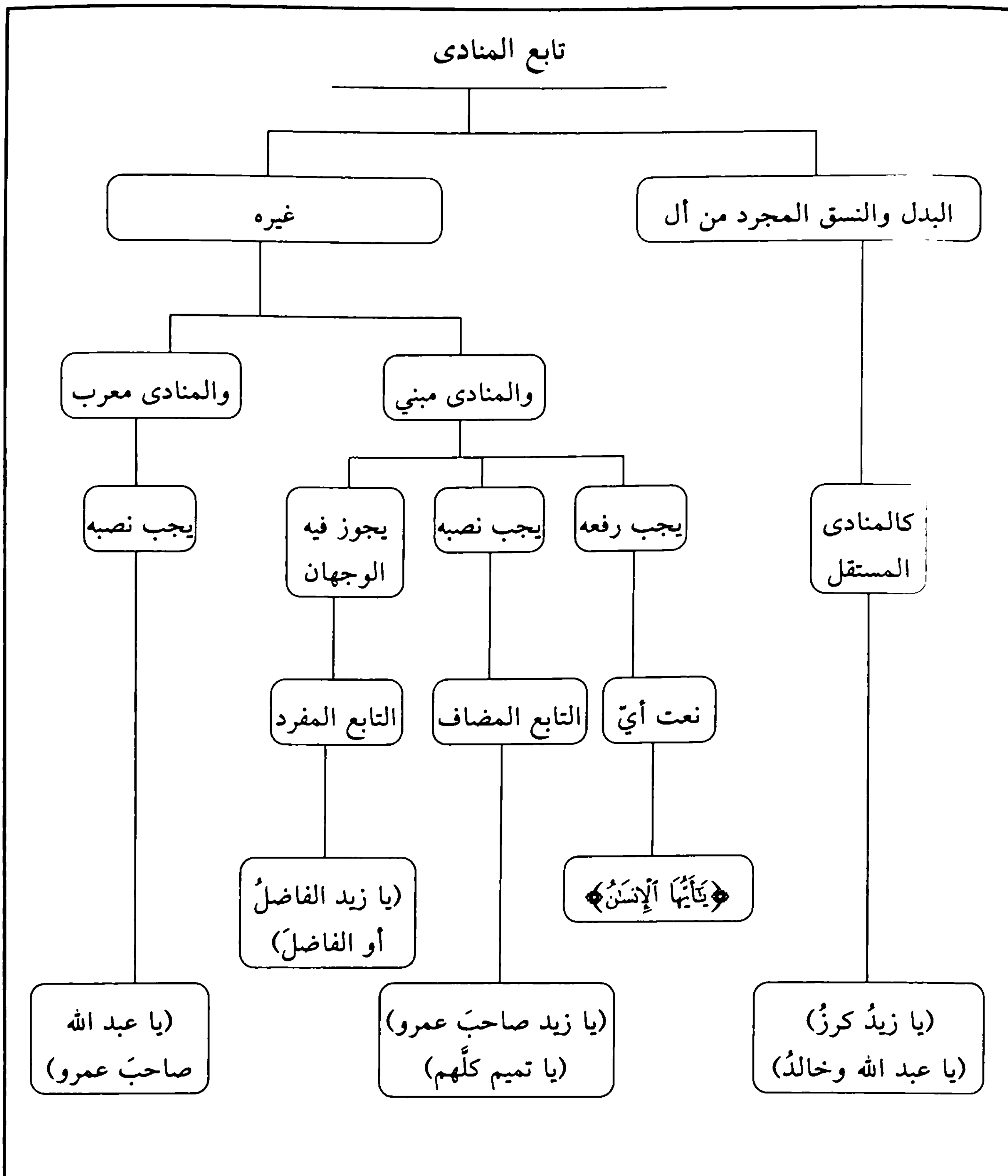
---

(١) قد سبق القولُ على هذا البيت قريباً بما لا تحتاجُ معه إلى إعادةِ شيء من القول عليه، فانظُره في (ص٧٢٠) من هذا الكتاب.

---

(1) في النسخ الخطية: (قال رؤبة). وقد تقدَّم في كلام المحقق (ص٧٢٠) أن سيبويه قد نَسَبه له.

(2) هذا قولُ المبرد وغيرِه.


تابع المنادى
البدل والنسق المجرد من أل
غيره
كالمنادى المستقل
(يا زيدُ كرزُ) (يا عبد الله وخالدُ)
والمنادى مبني
والمنادى معرب
يجب رفعه
يجب نصبه
يجوز فيه الوجهان
يجب نصبه
نعت أيّ
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾
التابع المضاف
(يا زيد صاحبَ عمرو) (يا تميم كلَّهم)
التابع المفرد
(يا زيد الفاضلُ أو الفاضلَ)
(يا عبد الله صاحبَ عمرو)

[بابُ موانع الصرف]

ثم قُلتُ: بَابٌ: مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اِجْـمَـعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ(1) قَدْ كَمُلَا(١)

فَالتَّأْنِيثُ بِالأَلِفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ، وَالجَمْعُ المُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالمَنْعِ، وَالبَوَاقِي: مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ؛ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجِهَانٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَقَرَ وَبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرَأَةٍ، وَالتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ(2)، وَالعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ، وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ العَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ، وَكَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، وَالوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ، وَالزِّيَادَةُ، كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ.

وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ ـ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ ـ وَيَعْمَلٌ وَنَدْمَانٌ ـ مِنَ المُنَادَمَةِ ـ مُنْصَرِفَةٌ.

وَشَرْطُ العُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا فِي العَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ.

وَشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أَوِ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةٍ هِيَ بِالفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وكَأَفْكَلَ عَلَماً.

---

(١) هذا البيتُ لبهاء الدين بنِ النّحاس النّحوي(*)، وقبله قولُه:

مَـوَانِـعُ الـصَّـرْفِ تِـسْـعٌ إنْ أَرَدْتَ بِـهـا عَـوْنـاً لِـتَـبْـلُـغَ فِـي إِعْـرَابِـكَ الأَمَـلَا

---

(1) هكذا ضبطه الشيخ رحمه الله، ولعله بالنصب عطفاً على «عجمةً» الواقع مفعولَ «زِدْ».

(2) ترك المصنف الكلامَ على التركيب المزجي في الشرح، وكذلك فعل البرماوي ـ ولعلّه لتقدم استدراك الكلام على أوجه المركب المزجي عند حديثه عمّا رُكب من الأعلام ـ وعلى كلّ سنذكره في موضعِه.

(*) هذا خطأ، والصواب أن بيتَ ابن النحاس إنما هو ما أنشده المصنف في متن «القطر»، وهو: وزنُ المركب عجمة . . . البيتَ. وقد نبّهتُ على ذلك هناك. انظر: التعليق رقم (4) على «شرح القطر» (ص٥٦٤).

[الأصل في الاسم الصرف، وقد يُمنع لمانع]

وأقول: الأَصْلُ في الأسماءِ أنْ تكونَ مُنصرِفةً ـ أعني: مُنَوَّنةً تنوينَ التَّمكِين ـ وإنَّما تَخرجُ عن هذا الأصلِ إذا وُجِد فيها[1] عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو واحدةٌ مِنها تَقومُ مَقامَهما[2]، والبيتُ المنظومُ لِبَعض النَّحويِّين، وهو يَجمعُ العِلَلَ المَذكورةَ إمَّا بِصَريح اسمِها، أو بِالاشتِقاق.

[ما يقوم مقامَ عِلَّتين]

والذي يَقُوم مَقامَ عِلَّتَين شَيئان[3]: التأنيثُ بالألف: مقصورةً كانت كبُهْمَى[4]، أو ممدودةً كصحراءَ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ ـ أي: لا مُفْرَدَ على وَزنِه ـ وهو مَفَاعِلُ[5] كمَسَاجِدَ، ومَفاعِيلُ كمَصَابيحَ ودَنَانِيرَ.

---

(1) سببُ هذا الاشتراط أنَّ في الفعل فرعيَّةً عن الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقُه من المصدر، وفَرعيةً في المعنى، وهي احتياجُه إلى الفاعل ونِسبتُه إليه، والفاعل لا يكون إلا اسماً، فإذا أشبه الاسم الفعلَ حُمل عليه في الحكم، فلا يَدخله ما يَثقُل فيه وهو التنوين والجرُّ، كما لا يَدخلان في الفعل.
فإنْ قيل: لمَّا شابه الاسم الفعلَ مُنع الصرف، مع أن الفعل أيضاً شابه الاسم، فَلِم لم يُحمَلْ عليه؟ فالجوابُ أن الاسم تَطفَّل على الفعل فيما هو من خَواصِّه، فأُعطِيَ حُكمَه، واندفَع التَّحكمُ. انظر: «الجوجري» (٢/ ٨٢٥-٨٢٦).

(2) فإن قيل: لِمَ لَمْ يُمنع الاسم الصرفَ بِعلة واحدة؟ فالجواب: لِئلَّا تَلزمَ مخالفةُ الأصل؛ إذِ الأصلُ في الأسماء الصرفُ، والأسماء التي تُشبِه الأفعال مِن وجه واحدٍ كثيرة، فيكون أكثرُ الأسماء غيرَ مُنصرف، وأيضاً فإنَّ العلةَ الواحدة ليس لها مِن القُوة ما يُخرِج الاسم عن أصلِه. وشَبَّهوا ذلك بِبَراءة الذمَّة، حيث كانت الأصلَ لم تَصِرْ مُشتغلةً إلا بِشهادةِ عَدلَين. «الجوجري» (٢/ ٨٢٨).

(3) لأن لكل منهما جهتَين: جهةً راجعة إلى اللفظ؛ وهي كونُ الأول مؤنثاً والتأنيث فرع التذكير، وكونُ الثاني جمعاً وهو فرعُ الإفراد، وأخرى راجعةً للمعنى؛ وهي لزومُ الألف في الأول للبناء الذي هي فيه بِخلاف غيرها، وعدم النظير في الثاني. انظر: «الجوجري» (٢/ ٨٢٩-٨٣٠) و«بلوغ الأرب» (ص٣٤١).

(4) جاء في «التاج» (ب هـ م): قال الليث: البُهمى نبتٌ تَجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضَرَ، فإذا يَبِس هَرَّ شوكُه وامتَنع. اهـ ويُطلق للواحِد والجميع. اهـ

(5) الوزن به وبما بعده هنا عروضي لا صرفي، فيدخل فيهما ما أشبههما نحو: فَعالِل وفَعالِيل وأفاعِل وأفاعِيل، وضابطه: أن يكونَ أولُه مفتوحاً وثالثُه ألفٌ بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسَطُها ساكن، وما يَلي الألف مكسور لفظاً أو تقديراً.

وإنما مَثَّلتُ لِلمقصورة ببُهْمَى دُون حُبْلَى ولِلممدوة بِصَحراءَ دُون حمراءَ؛ لِئلَّا يُتوهَّم أن المانعَ الصفةُ وألفُ التأنيث، كما تَوهَّم بَعضُهم[1].

[ما لا يمنع إلا مقروناً بغيره]

وما عدا هاتَين العِلَّتين لا يُؤثِّر إلا بِانضِمام علةٍ أُخرى له، ولكنْ يُشترَط في التأنيث والتركيبِ والعُجمةِ أنْ تكونَ العِلةُ الثانيةُ المجامِعة لكل مِنهنَّ العَلَمِيّة، ولهذا صُرفت صَنْجَةٌ[2] وقائمةٌ، وإنْ وُجد فيهما عِلةٌ أخرى مع التأنيثِ، وهي العُجمةُ في صنجة والصفةُ في قائمة، وما ذاك إلَّا لأنَّ التأنيثَ والعُجمةَ لا يَمنَعان إلا مع العَلَميّة، وكذلك[3] أَذْرَبِيجانُ ـ اسم لِبلدة ـ فيه العَلَمية والعُجمة والتركيبُ والزيادة، قيل: وعِلةٌ خامِسة وهي التأنيث؛ لأنَّ البَلدةَ مُؤنثة، وليس بشيء؛ لأنَّا لا نَعلَمُ هل لَحظُوا فيه البُقعةَ أو المكانَ، ولو قُدِّرَ خُلوُّه مِن العَلَمِية وجب صَرفُه[4]؛ لأن التأنيث والتركيبَ والعُجمةَ شرطُ اعتِبار كلٍّ مِنهنَّ العَلَمية كما ذكَرنا، والألف والنون إذا لم تكنْ في صِفةٍ كسَكْرَان فلا تَمنعُ إلا مع العَلَميّة كسَلْمَانَ، ولا وَصفيَّةَ في أَذْربِيجَان؛ فتَعينَتِ العَلَميةُ، ولا عَلَميةَ إذا نكَّرتَه؛ فوَجب صَرفُه.

ومَثَّلتُ لِلتأنيث بفاطمةَ [وطلحة][5] وزينبَ لأُبَيِّنَ أنه علَى ثلاثةِ أَقسام: لفظيٌّ ومَعنوي، ولَفظي لا مَعنوِي، ومَعنوِيّ لا لَفظي.

وأما بَقيَّةُ العِلَل فإنها تَمنع تارةً مع العَلَمية وتارةً مع الصِّفة.

---

(1) هو أبو علي كما سيذكره آخرَ الفصل.

(2) صَنجةُ الميزان ـ بفتح الصاد وكَسرها المحقق ـ: سنجتُه، معرَّب، وهي ما يُوزَن به كالرطل والأوقية. «المعجم الوسيط»: (س ن ج) و(ص ن ج)، و«الصحاح»: (ص ن ج).

(3) تشبيهٌ في اجتماع العِلل. «العدوي» (٢/ ٢٨٩).

(4) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٧٠، و١٧٣).

(5) سقطت الكلمة من الطبعة الحديثة.

[العدلُ مع العَلمية]

مثالُ العدلِ[1] مع العَلَميَّةِ: عُمَرُ وزُفَرُ وَزُحَلُ[2] وَجُمَحُ وَدُلَفُ[3]؛ فإنها معدولةٌ عن عامِرٍ وزافِرٍ وزاحِلٍ وجامِحٍ ودالِفٍ، وطريقُ مَعرفةِ ذلك أنْ يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرفِ، وليس فيه مع العَلَميَّة علةٌ ظاهرةٌ[4]؛ فيَحتاج حينئذٍ إلى تكلفِ دَعْوَى العدلِ فيه.

[العدلُ مع الصفة]

ومِثالُهُ مع الصفة: أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ ومَثْنَى، وثُلَاثُ ومَثْلَثُ، ورُبَاعُ ومَرْبَعُ[5]؛ فإنها مَعدولةٌ عن واحِدٍ واحدٍ، واثنَين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ[6]، قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]، فهذه الكلماتُ الثلاثُ مَخفوضةٌ لأنها صفةٌ لـ﴿أَجْنِحَةٖ﴾، وهي ممنوعةُ الصرف؛ لأنها معدولةٌ عمَّا ذكَرنا؛ فلِهذا كانَ خَفضُها

---

(1) العدلُ: صرفُ لفظ أولى بالمُسمَّى إلى آخر. «الارتشاف» (٢/ ٨٥٥) و«الجوجري» (٢/ ٨٣٧).

(2) زُحَل: كوكبٌ من الخُنَّس، سُمي به لأنه زَحل، أي: بَعُد. «تاج العروس» (ز ح ل). وأما الاثنان قبله والاثنان بعده فأسماء رجال مأخوذة من عَمَرتُ المكانَ أعمرُه عِمارةً: إذا أصلحتُه، ومن قولِهم: ازدفَرَ بحِمله: إذا استَقلَّ به وقَوِيَ عليه، ومِن جَمَح الفرس يَجمَح جِماحاً: إذا عزَّ راكبَه على عِنانه، فهو جامِحٌ وجَمُوح، ومن الدَّلَف، وهو مشيٌ متقاربٌ كمشي المُقيَّد، وهو مشيُ الشيخ الضَّعيف. وقول العدوي في «جمح»: الظاهر أنه اسم فرس وحرر، ليته لم يَكتبه. «الاشتقاق» لابن دُريد (ص١٥، و٢١٤، و١١٧، و١٩٣).

(3) تردد فيه العدوي (٢/ ٢٩٠) بين كونه بالذال المعجمة كما في نسخة صحيحة رآها، والدال المهملة كما في «التصريح»، والصحيح إهمال الذي في تلك النسخة.

(4) فإنْ ورد «فُعَل» العَلَم مَصروفاً عَلِمنا أنه ليس معدولاً، نحو: «أُدَد»، وإن وُجد (فُعَل) العَلَم ممنوعاً وفيه مع العلمية مانعٌ لم يُجعل معدولاً أيضاً، نحو: «طُوَى»؛ فإن فيه مع العَلَمية التأنيثَ. «الجوجري» (٢/ ٨٣٨) و«بلوغ الأرب» (٣٤٢).

(5) هذه الألفاظ الثمانية مُتفق عليها، واختُلف فيما بعدها إلى العشرة؛ فمَنعها قوم وأثبتها آخرون، والصحيح ثبوتُها. انظر: «الجوجري» (٢/ ٨٣٩-٨٤٠) و«الارتشاف» (٢/ ٨٧٤).

(6) وأما قولُه ﷺ: «صلاةُ الليل مثنَى مثنَى»، فمَثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأنَّ ذلك حاصلٌ بالأول. «شرح القطر» للمصنف (ص٥٧٠).

بِالفتحة، ولم يَظهَر ذلك في «مَثْنَى» لأنه مَقصورٌ، وظهر في «ثُلَاثَ ورُبَاعَ» لأنهما اسمانِ صحيحَا الآخِرِ.

[«أُخَر»]

ومِن ذلك «أُخَرُ» في نحوِ قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤ و١٨٥]، فـ﴿أُخَرَ﴾ صفةٌ لـ﴿أَيَّامٍ﴾ وهي معدولةٌ عن آخَرَ[1] ـ بفتح الهمزةِ والخاءِ وبينهما ألف ـ لأنها جَمْعُ أُخْرَى، وأُخرى أنثَى آخَرَ[2] بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تُستعمَلَ إلَّا مضافةً إلى معرفةٍ أو مَقرونةً بلام التعريف، فأمَّا ما لا إضافةَ فيه ولا لامَ فقِياسُهُ أَفْعَلُ كأَفْضَل، تقولُ: «هندٌ أفْضَلُ» و«الهنداتُ أفضلُ»، ولا تقولُ: فُضْلَى ولا فُضَلَ»[3]، فأمَّا ﴿أُخَرَ﴾ فصفةٌ مَعدولةٌ؛ فَلِهذا خُفِضت بالفتحة.

فإنْ كانت أُخَرُ جمعَ أُخْرَى أنثَى آخِرٍ ـ بكسر الخاء ـ فهي مَصروفةٌ، تقولُ: «مَرَرْتُ بِأُوَلٍ[4] وأُخَرٍ» بالصرف؛ إذْ لا عَدْلَ هنا.

---

(1) هذا مخالف لما ذكره في «شرح القطر» (ص٥٧١) من أنه معدول عن «الأُخَر» بالألف واللام كما عَدل جميعُ العَرب «سَحَرَ» عن «السَّحَرِ»؛ وهو مذهب الجمهور، والتحقيق هو ما ذكره الشارح هنا وفي «التوضيح» (٤/ ١٢٣) ـ وذهب إليه ابن مالك واختاره المرادي وغيره ـ لأن «أُخرَ» في نحو: «نِسوة أُخَر» نكرة، فكيف يُعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه؟ انظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١١٩٦)، و«شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١٤٤٩-١٤٤٠).

(2) بمعنى: مُغايِر.

(3) ضُبط في الطبعة الحديثة: فُضَّلَ، وفيه إشكالان سلمتْ منهما الطبعة القديمة، الأول: تشديدُ عينه؛ فإنه خطأ، وهذا يتكرر في كتب الشيخ رحمه الله، وقد نبَّهتُ عليه في تعليقي على «شرح القطر» (ص٥٠٥)؛ والثاني: نصبُه ممنوعاً من الصرف، والصواب صرفُه.

(4) ضُبط في الطبعة الحديثة: (أوَّلٍ)، وليس مناسباً لِما بعده كما لا يخفى، وقد نصَّ العدوي (٢/ ٢٩٢) على أنه بضم الأول وفتح الثاني كما ضَبطه الشيخ، قال: وتُنوّن اللام من أُوَل والراء من أُخَر. اهـ والسببُ ما قاله المصنف مِن انتفاءِ العدل.

[الوزن مع العلَميّة]

ومثالُ الوَزنِ مع العَلَميّة: أَحْمَدُ ويَزِيدُ ويَشْكُرُ، ومع الصفة: أَحْمَرُ وأَفْضَلُ، ولا يكونُ الوزنُ المانعُ مع الصِّفة إلا في أَفْعَلَ، بخلافِ الوَزن المانِع مع العَلَميَّة.

[الزيادةُ مع العلَميّة]

ومِثالُ الزيادة مع العَلَميّة: سَلْمَانُ وعِمْرَانُ وعُثْمَانُ وأَصْبَهَانُ، ومِثالُها مع الصفة: سَكْرَانُ وغَضْبَانُ، ولا تكونُ الزِّيادةُ المانعة مع الصِّفة إلَّا في فَعْلَانَ، بِخلاف الزيادةِ المانِعة مع العَلَميَّة.

[شرطُ تأثير الصفة]

ويُشترَط لِتَأثير الصفة أمرانِ:

أَحدُهما: كَوْنُهَا أَصليةً، فيَجب الصرفُ في نحوِ قولك: «هذا قَلْبٌ صَفْوانٌ» بِمَعنى: قاسٍ، و«هذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ» بمعنى: ذَليلٍ[1]، أي: ضعيفٍ.

والثاني: عدمُ قبولها التاءَ، ولهذا انصَرف نحوُ: نَدْمَانٍ وَأَرْمَلٍ؛ لِقولهم[2]: نَدْمَانةٌ وأَرْمَلةٌ، قال الشاعر:

٢٣٦ـ ونَـدْمَـانٍ يَـزِيـدُ الـكَـأْسَ طِـيـبـاً سَـقَـيْـتُ وَقَـدْ تَـغَـوَّرَتِ الـنُّـجُـومُ(١)

(١) ٢٣٦- هذا بيت من الوافر من كلام البُرْج بن مُسْهِر، والبُرْج بضم الباء وسكون الراء، ومُسهِر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء، وذَكر في «الأغاني» أنه البرجُ بن الخلاس الطائي، من أبيات يَقولها في الحصين بن الحمام المري، وكانا نَديمَين، وبعده قوله: =

(1) أي: لخروجهما عن مَعناهما الأصلي، وهو الحجرُ الأملَس، والحيوانُ المعرُوف، فلم يُعتدَّ بذلك. ومثلُه طروُّ الاسمية على الوصف؛ لا يؤثِّر ولا يُعتدُّ به، فيُمنع نحو: أبْطَح وأدْهم وأرْقَم بمعنى: الأرض المستوية والقَيد والحيَّة. انظر: «مجيب الندا» (ص٥٦٥) و«الجوجري» (٢/ ٨٤٣).

(2) في «العدوي» (٢/ ٢٩٣): كقولهم، هكذا في نُسَخ، والظاهر أن الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ أي: لأجل هدايته إياكم... إلخ كلامه، وهذا الظاهر بعيد غير ظاهر.

. . . .

= رَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُغْرَقَةٍ مَلَامَةَ مَنْ يَلُومُ

اللغة: «ندمان» بفتح النون وسكون الدال المهملة ـ هو الذي يُنادِمك على الشراب ويُشاركك فيه، ومُؤنثه: نَدمانةٌ، فأما ندمانُ مِن الندم على شيء فعلتَه أو تركتَه فمُؤنثه: نَدْمَى، مثل رجل ظمآن وغَرثان وامرأة ظَمْأى وغَرْثى، «الكأس» هو بهمز وسَطه، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامةُ تأنيث، قال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ﴾ [الصافات: ٤٥-٤٦]، ولا يقال: كأسٌ إلا أن يكونَ فيها شراب؛ فإذا كانت لا شرابَ فيها فهي كوبٌ، «تغورت النجوم» غربتْ.

الإعراب: «وندمان» الواو واو (رُبّ)، ندمان: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد(*)، «يزيد» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر تقديره: هو يعود إلى ندمان، وهو فاعله، «الكأس» مفعول أول لـ(يزيد)، «طيباً» مفعول ثان لـ(يزيد)، والجملةُ من الفعل وفاعله ومفعولَيه صفة (ندمان)، «سَقيت» فعل ماض وفاعله، والجملةُ في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (ندمان)، والرابطُ ضمير منصوب بـ(سقيت) محذوف، ويجوز ـ بل يترجَّح ـ جعلُ ندمان مفعولاً به لـ(سقيت) تقدم عليه، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «تغورت» تغوَّر: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، «النجومُ» فاعل (تغور)، والجملة من الفعل وفاعلِه في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «ندمان» حيث صرَفه مع أنه وصفٌ في آخِره ألف ونون زائدتان وذلك بِسبب أن مؤنث ندمانٍ هذا ندمانةٌ بالتاء، ومِن شرط تأثير الوصفية ألا يكونَ الوصف مما مُؤنَّثه بزيادة التاء عليه؛ فلو كان ندمانَ مِن الندم امتنع من الصرف؛ لأن مؤنثه مثل: سَكران وسَكرى، فافهم هذا واحفَظْه، والندمانُ هنا كما قُلنا: الذي يُوافقك ويرافقك ويُشارِبك، ويقال فيه: نَدِيم أيضاً.

(*) تقدم أن مثلَ هذا يقال فيه: حرفٌ شبيه بالزائد، لا حرف زائد.

[شرطُ تأثير العُجمة]

ويُشترَط[1] لِتأثير العُجمة[2] أمرانِ:

أحَدُهما: كونُ عَلَميتها في اللغة العَجَمية؛ فنحوُ: لِجامٍ وفَيْرُوز[3] - عَلَمَيْنِ لِمُذكَّرين - مَصروفٌ.

والثاني: الزيادةُ علَى الثَّلاثة، فنُوحٌ ولُوطٌ ونحوُهما[4] مَصروفةٌ وَجْهاً واحداً، هذا

---

(1) أهمل الشارح ذِكر المركب المزجي، فلا بأسَ بإيراد ما كتبه الجوجري على هذا الموضع، وهو قوله (٢/ ٨٣٤-٨٣٥): المرادُ بالتركيب المزجي جعلُ الاسمَين اسماً واحداً، لا بإضافةٍ ولا بإسناد، بل بِتَنزيلِ ثانيهما مِن أوَّلهما منزلةَ تاءِ التأنيث.

والمركبُ المزجيُّ نوعان:

أحدُهما: ما خُتِم بـ(ويه)، كـ(سيبويه)، وهذا مبنيٌّ على الأشهر كما تقدَّم في المَبنيَّات. وإنَّما لم يَحترِز عنه لِتَقدُّم ذِكره هناك.

وثانيهما: ما خُتِم بغيرِ (وَيْهِ)، وفيه ثلاثُ لُغات:

إحداها - وهي أفصحُها -: إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، ويُبنى أول جزءَيه على الفتح إنْ لم يكنْ آخرُه ياءً، فإن كان آخرُه ياءً سُكِّن، نحو: (مَعدِيكرِبَ) و(قالِي قَلا).

اللغة الثانية: أن يُعرَبَ إعرابَ المُتضايفَين، ويكون ثاني جزءَيه كالمُستَقِلّ. فإنْ كان فيه مع العَلَمية سببٌ يُؤثر مُنِع الصرفَ، كـ(هُرمز) في (رامَ هُرمز)؛ فإنَّ فيه العُجْمة مع التعريف؛ وإلَّا صُرِف كـ(مَوت) من (حَضْرَموت)؛ فإنه ليس فيه مع العَلَمية سببٌ آخر.

اللغةُ الثالثة: أن يُبنَى الجُزآن على الفتح، إلا أن يَعتَلَّ الأولُ فيُسكن، وهو في هذه اللُّغة مُشبَّه بـ(خَمسةَ عَشر). واحتَرز بِتَقييده بِالمَزجي عنِ الإضافي والإسنادي، وقد تَقدَّم حُكمُهما، وعنْ تَركيب العَدد، وقد تَقدَّم حُكمُه أيضاً. اهـ

(2) المُراد بالعجمي غير العربي، ولا يختص بلُغة الفرس. «الجوجري» (٢/ ٨٣٧).

(3) كذا في الأصل وبعض المخطوطات، وفسَّره العدوي (٢/ ٢٩٣) بأنه اسم لقطعة من الأرض، وقيل: اسم لما يفرز الأشياء أي: يُميزها. اهـ وهو بعيد؛ لأن الكلام في لفظ أعجمي فكيف يُحاوَل اشتقاقُه من العربي؟ ووقع في بعض النسخ: (نيروز) بالنون، وهو الذي في «تمهيد القواعد» (٨/ ٣٩٩٨)، والظاهر أنه هو الصحيح؛ فإن سيبويه تكلَّم على اللفظين جميعاً في «كتابه»، فجعل النيروز نكرةً وقرنه باللِّجام والدِّيباج واليَرنَدَج وغير ذلك، وجعل الفيروز معرفةً وقرَنه بإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وقارونَ ونحوها. انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٣٤-٢٣٥).

(4) وقع في الأصل: «فنوح ولوط وهود ونحوهم» بضمير العقلاء، وهو خطأ؛ لأن الكلامَ في لفظ نوح وما بعده من حيث الصرفُ وعدمُه، لا في مَعانيها، والألفاظ لا تُعامل معاملةَ العقلاء، ووقع في ط الاستقامة ←

هو الصَّحيحُ، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ﴾ [الحج: ٤٣ ـ ٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود: ٦٠]؛ وليس [هود] مما نحنُ فيه؛ لأنَّه عربيٌّ، وليس في أسماءِ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربيٌّ غيرُه وغيرُ صالح وشُعيب ومحمد ﷺ(1)، وزَعم عيسَى بن عمرَ(2) وابنُ قُتَيبةَ(3) والجُرْجَانِيُّ(4) والزَّمَخْشَرِي أن في «نوحٍ» ونحوِه وَجهَين، وهو مردودٌ؛ لأنه لم يَرِدْ بِمَنع الصرف سماعٌ مشهورٌ، ولا شاذٌّ.

[شرطُ الوَزن]

وشرطُ الوزنِ كونُه إما مُخْتصًّا بِالفعل، أو كونُه بِالفعل أَولَى مِنه بالاسم، **فالأولُ** نحوُ: «شَمَّرَ وضُرِبَ» عَلَمَين، قال الشاعرُ:

٢٣٧ـ وَجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فارِسُ شَمَّرَا(١)

---

(١) ٢٣٧- هذا الشاهد عجزُ بيت من الطويل رواه السيد المرتضى شارحُ «القاموس» ـ تبعاً لابن منظور ـ ونسَبه المرتضى وحدَه إلى جميل بن عبد الله بن مَعمَر العُذري، صاحبِ بُثَينةَ، وصدرُه قوله:

أَبُــوكَ حُــبَــابٌ سَــارِقُ الــضَّــيْــفِ بُــرْدَهُ =

وطبعتي الأمير والعدوي: ونحوهنَّ، وهو خالٍ من الخطأ المذكور، ولكنه ليس بصواب أيضاً؛ لأنَّ الصحيح إسقاط لفظ «هود» واستعمال ضمير التثنية كما أثبتُّه، وهو الذي في أقدم النسخ الخطية؛ بدليل قوله لاحقاً: (وقال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾، وليس هود مما نحنُ فيه؛ لأنَّه عربيٌّ).

(1) وزيد عليها عُزَير، بدليل تنوينه في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾. انظر: «البحر المحيط» (٥/ ٤٠٢).

(2) تقدمت ترجمته في (ص١٤٤).

(3) هو عبدُ الله بن مُسلِم بن قُتيبة الدِّينَوَرِيُّ، أبو محمد، مِن أئمة الأدب، ومِن المُصنِّفين المُكثِرين، وُلد ببغدادَ وسَكن الكوفة، ثم وَلِيَ قضاءَ الدِّينَور مُدةً، فنُسِب إليها. مِن كتبه «تأويل مختلف الحديث» و«أدب الكاتب» و«كتاب المعاني» و«الشعر والشعراء» و«مشكل القرآن». توفي سنة ٢٧٦ هـ. «الأعلام» (٤/ ١٣٧).

(4) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، له شعر رقيق. من كتبه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» و«العوامل المائة». توفي سنة ٤٧١ هـ. «الأعلام» (٤/ ٤٨-٤٩)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦).

والثاني نحوُ: أَحْمَرَ صفةً أو عَلَماً، وأفْكَلَ عَلَماً، والأفْكَلُ: اسمٌ لِلرِّعْدَةِ[1]؛ فإنَّ هذا الوزنَ وإنْ كانَ يُوجَدُ في الأسماء والأفعال كثيراً، ولَكنَّه في الأفعال أَوْلى منه في الأَسْماء؛ لأنه في الأَفْعال يَدلُّ على التَّكلُّم كأَذْهَبُ وأَنْطَلِقُ[2]، وفي الأَسماء لا يدلُّ علَى معنًى، والدالُّ أصلٌ لِغَيرِ الدّالِّ.

= والبيتُ من شواهد الأشموني (رقم ٧٠).

اللغة: «حُباب» بضم الحاء المهملة ـ أي: خبيثٌ ماكر، «يا حجاج» رَوى في «اللسان» مكانَه: «يا عباسُ»، وقولُه: «شمر» ههنا اسمُ فرس، وقد سمَّوا به ناقةً أيضاً، وعليه جاء قولُ الشَّمَّاخِ بن ضرار الغَطَفاني:

وَلَـمَّـا رَأَيْـتُ الأَمْـرَ عَـرْشَ هَـوِيَّـةٍ ... تَـسَـلَّـيْـتُ حَـاجَـاتِ الـفُـؤَادِ بِـشَـمَّـرَا

قال أبو علي القالي (١/ ٢٦٤): «يقول: لَمَّا رأيتُ الأمر شديداً ركبتُ شمر، وشمر: اسم ناقتِه». اهـ

الإعراب: «أبوك» أبو: مبتدأ، وهو مضاف وضمير المخاطَب مضاف إليه، «حباب» خبر المبتدأ، «سارق» صفة لـ(حباب) أو خبرٌ ثانٍ، وسارق مضاف، و«الضيف» مضاف إليه، وقد ذهب العلَّامةُ الصبان إلى أن إضافة سارقٍ إلى الضيف من إضافة اسمِ الفاعل إلى فاعله، والمعنى عليه: أنه يَرمي أباه بِالجبن حتى إن الضيف ـ الذي مِن عادته أن يكون خَجِلاً مُستكِيناً وكأنه أسيرٌ عند مُضِيفه ـ لَيَسرقُ بُردَه، والذي نُرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وهو أقوى في معنى الهجاء، والمرادُ على ذلك أنه خبيثٌ دنيءٌ حتى إنه لَيُضيف الناس لِيَخدعهم عن أموالهم ويسرقَها منهم، «برده» بُرد: بدل من الضيف على لفظه أو على محلِّه، وجعَله الصبان مفعولاً به لـ(سارق) بناءً على ما ذهب إليه، «وجدِّي» الواو حرف عطف، جدّ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «يا» حرف نداء، «حجاج» أو «عباس» منادًى مبني على الضم في محل نصب، وجملةُ النداء لا محل لها مُعترضة بين المبتدأ وخبره، «فارس» خبر المبتدأ الذي هو (جد)، وفارس مضاف، و«شمرًا» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يَنصرف للعَلَمية ووزنِ الفعل، والألفُ للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «شمر» حيث مَنعه من الصرف؛ لِكونه عَلَماً موازناً للفعل؛ فهو على وِزان قَدَّم وكَرَّم وكَلَّم ونحوِ ذلك، وهذا وزنٌ لا يكون إلا في الفعل.

---

(1) تكون من البرد والخوف، ولا فعلَ له. «التاج» (ف ك ل).

(2) لو اقتصر على أذهب ـ كما فعل الشيخ زكريا (ص٣٤٣) ـ لكان أحسن؛ لأن الكلام في موازن أفعل، وأنطلق ليس منه. وعبارة الجوجري (٢/ ٨٤٧): فإن الهمزة في «أحمر» و«أفكل» لا تدل، وهي في مُوازنهما من الفعل نحو: «أذهَب» و«أكتُب» دالةٌ على المتكلم. اهـ وظاهرها أن الأفكل مضموم العين، وهو ما لم أرَه لغيره.

[متى يَمتنع المؤنثُ من الصرف؟]

واعلمْ أن المؤنث إن كانَ تأنيثُه بِالألف كبُهْمَى وصحراءَ امتَنع صَرْفُه، ولم يحتَجْ لِعِلة أُخرَى، وقد مَضى ذلك، وقَولُ أبي عليٍّ: إنَّ حمراءَ امتَنع صَرفُه لِلصفة وألفِ التأنيث مُنتقضٌ بِمَنع صَرفِ صَحراءَ.

وإن كانَ بِالتاء امتَنع صرفُه مع العَلَميَّة؛ سواءٌ كانَ لِمُذكر كطَلْحَة وحمزةَ، أو لِمُؤنَّث كفاطِمةَ وعائشةَ، وقولُ الجوهري: إنَّ ﴿هَاوِيَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩] اسمٌ مِن أسماء النار مَعرفةٌ بِغير الألف واللام خطأٌ[1]؛ لأن ذلك يُوجِبُ منعَ صرفِه.

[حُكم العَلَم المؤنث بغير تاء]

وإنْ كانَ بِغير التاء امتَنع صرفُه وُجوباً إن كانَ زائِداً علَى ثلاثةٍ[2] كسُعادَ وزَينبَ، أو ثُلاثيًّا مُحرَّكَ الوَسَط كسَقَرَ ولَظَى، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝﴾ [المدثر: ٤٢]، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝﴾ [المعارج: ١٥]، أو ساكنَ الوسَطِ أَعْجَميًّا كماهَ[3] وجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ[4] ـ أسماءَ بلادٍ ـ أو عَربيًّا ولكنَّه مَنقولٌ من المذكَّر إلى المؤنَّث نحوُ: زَيْدَ وبَكْرَ وعَمْرَو ـ أسماءَ نِسوة ـ؛ هذا قولُ سيبويه[5]، وذهب عيسى بنُ عُمرَ[6]

---

(1) نبَّه عليه ابن بري.

(2) أي: لِتنزل الحرف الرابع منزلةَ التاء. وأما علة الامتناع في الثلاثة الآتية: فتَنزُّلُ الحركة في الثاني، والثقلُ بالعُجمة في الثالث، وبالنقل إلى المؤنث في الأخير. انظر: «الجوجري» (٢/ ٨٣١-٨٣٢)، و«بلوغ الأرب» (ص٣٤١-٣٤٢).

(3) في الأصل: كحماة، وظاهرٌ أنه خطأ.

(4) ماه: اسم بلدة بأرض فارس، ويُطلق على قصبة البلد، فيقال: ماه البصرة وماه الكوفة كما يُقال: قصبة البصرة وقصبة الكوفة، وجور: مدينة بفارس، إليها يُنسب الورد الجُورِي، وحمص: هي المدينة المشهورة بين دمشق وحلب، وبلخ: مدينةٌ مشهورة بخراسان. انظر: «معجم البلدان» لياقوت: (٥/ ٤٨-٤٩) و(٢/ ١٨١) و(٢/ ٣٠٢) و(١/ ٤٧٩).

(5) «الكتاب» (٣/ ٢٤٢).

(6) أي: والجَرمي والمبرد. واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ مع قوله: وقال ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾. انظر: «الصبان» (٣/ ٣٧٢).

إلى أنه يجوزُ فيه[1] الوَجهان. وإن لم يكن مَنقُولاً من المذكر إلى المؤنث فالوَجهان[2] كهِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ، ومَنْعُ الصرفِ أوْلى، وأوجَبَه الزجاج، وقد اجتَمع الوجهان في قولِه:

٢٣٨ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ[3] وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ(١)

---

(١) ٢٣٨- هذا بيت من المنسرح، وقد نَسَبه جماعةٌ منهم الأعلمُ إلى جرير بن عَطيةَ، وقد نَسَبه آخرُون إلى عُبَيد الله بن قيسِ الرُّقَيَّات، وهو من شواهد سيبويه (ج٢ ص٢٢) والمؤلف في «[شرح] القطر» (١٤٣).

اللغة: «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفُّع هو إدخالُ فضلِ الثوب تحت أصل العَضُد، «العُلَب» جمع عُلْبة، وهو وعاء من جِلد يَشرب فيه الأعرابُ، ورَوى سيبويه: «ولم تُغْذَ دعد».

المعنى: يصف امرأة اسمها دعدٌ بأنها حضريةٌ ناعمة العيش، لا تلبس لُبسَ الأعراب ولا تَغتذي غذاءهم.

الإعراب: «لم» نافية جازمة، «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، «بفضل» جار ومجرور متعلق بـ(تتلفع)، وفضل مضاف و(مئزر) من «مئزرها» مضاف إليه، و(مئزر) مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه، «دعد» فاعلُ (تتلفع)، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، «تُسقَ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم)، «دعد» نائب فاعل (تسقَ)، «في العلب» جار ومجرور متعلق بـ(تسق).

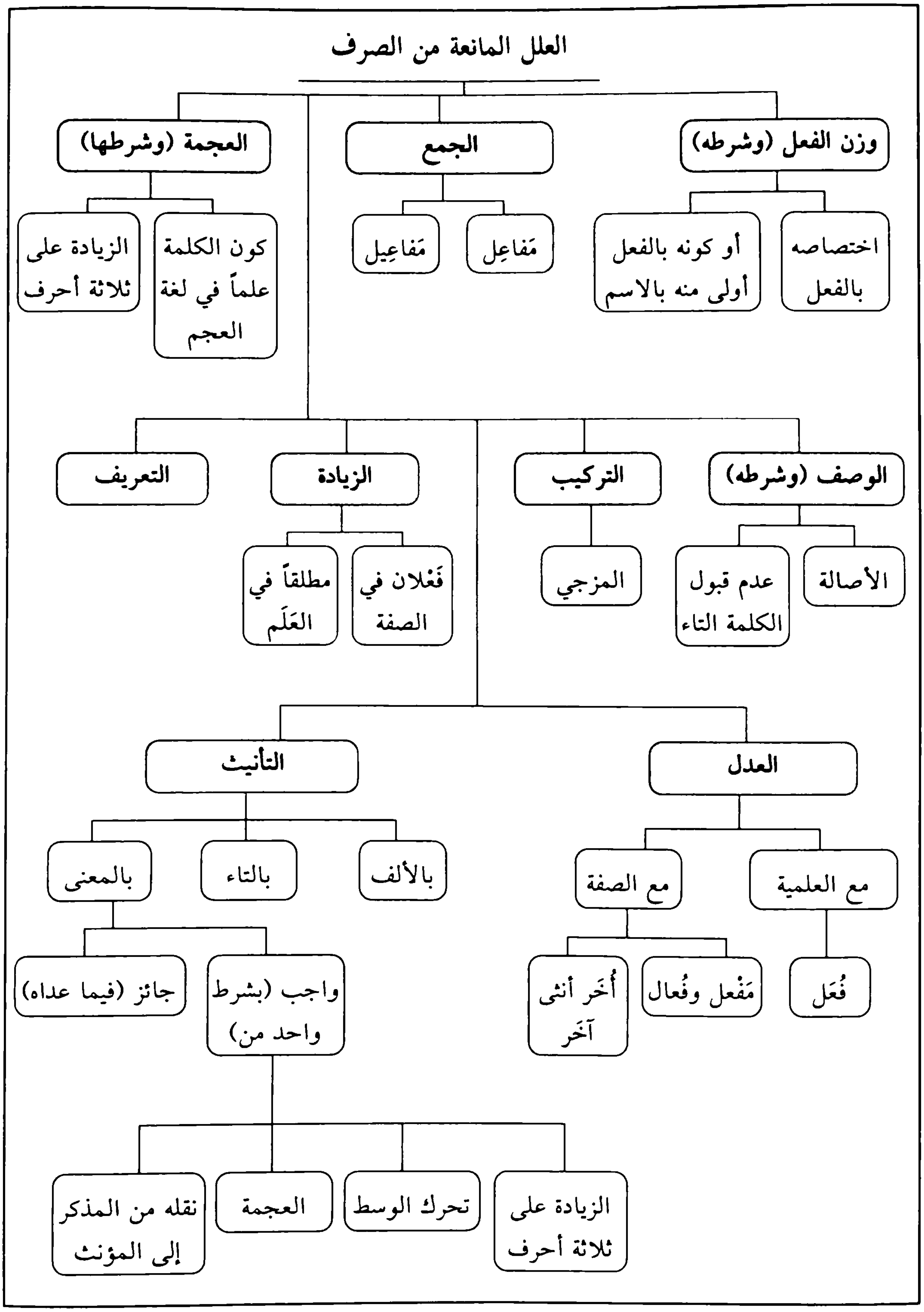
الشاهد فيه: قوله: «دعد» فإنه قد ذكَره في البيت مرتين، وهو عَلَمُ مؤنث ساكنُ الوسط عربي الأصل، وقد أتى به الشاعر في المرة الأولى مُنوناً، وأتى به في المرة الثانية غيرَ منون؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًا وكان مع ذلك ساكنَ الوسط، ولم يكن أعجمِيًا ولا منقولاً عن مذكر، جاز فيه الصرفُ وعدمه، وهذا واضحٌ إن شاء الله.

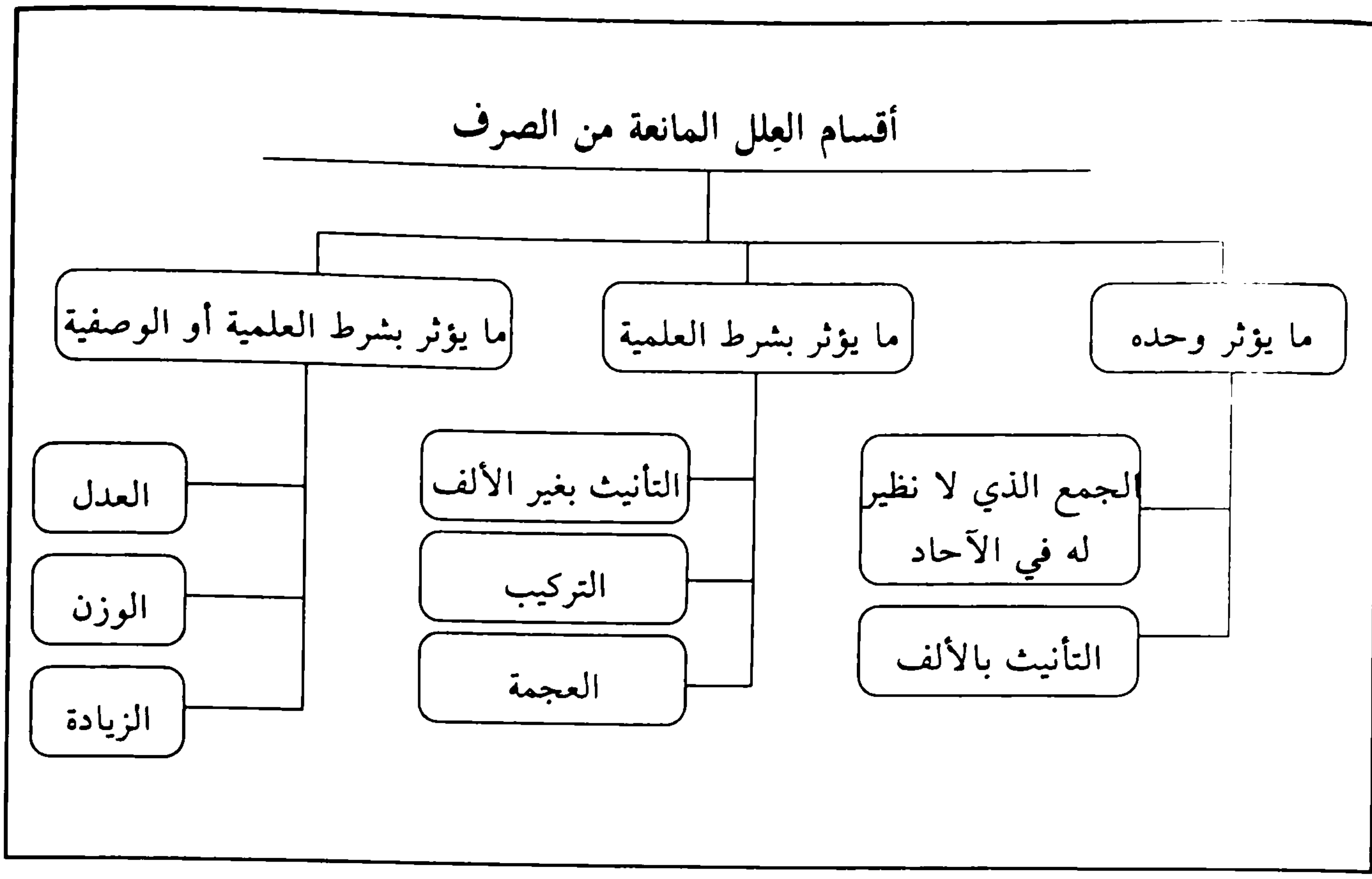
---

(1) أي: النوع الرابع من الخالي من التاء، أعني: نحو: «زيد» إذا سُمي به مؤنث.

(2) الصرفُ نظراً إلى خفة وسَطه بالسكون، وعدمُه نظراً إلى وُجود السببَين. «الجوجري» (٢/ ٨٣٢).

(3) قال في «الخصائص» (٣/ ٦٣): هكذا الرواية، بصرف «دعد» الأولى، ولو لم يَصرفها لما كَسر وزناً، وأمِن الضرورةَ أو ضعفَ إحدى اللُّغتَين. اهـ


العلل المانعة من الصرف
وزن الفعل (وشرطه)
اختصاصه بالفعل
أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم
الجمع
مَفاعِل
مَفاعِيل
العجمة (وشرطها)
كون الكلمة علماً في لغة العجم
الزيادة على ثلاثة أحرف
الوصف (وشرطه)
الأصالة
عدم قبول الكلمة التاء
التركيب
المزجي
الزيادة
فَعْلان في الصفة
مطلقاً في العَلَم
التعريف
العدل
مع العلمية
فُعَل
مع الصفة
مَفْعل وفُعال
أُخَر أنثى آخَر
التأنيث
بالألف
بالتاء
بالمعنى
واجب (بشرط واحد من)
جائز (فيما عداه)
الزيادة على ثلاثة أحرف
تحرك الوسط
العجمة
نقله من المذكر إلى المؤنث


أقسام العِلل المانعة من الصرف
ما يؤثر وحده
ما يؤثر بشرط العلمية
ما يؤثر بشرط العلمية أو الوصفية
الجمع الذي لا نظير له في الآحاد
التأنيث بالألف
التأنيث بغير الألف
التركيب
العجمة
العدل
الوزن
الزيادة

[باب العدد]

ثم قلتُ: بَابُ العَدَدِ: الوَاحِدُ وَالاِثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلاً كَثَالِثٍ، وَالعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ المُؤَنَّثِ، وَالثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا مُطْلَقاً، والعشرة مُفْرَدَةً، بِالعَكْسِ.

وَتَمْيِيزُ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ، وَالعَشَرَةِ مُفْرَدَةً وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ، إِلَّا المِائَةَ فَمُفْرَدَةٌ.

وَكَمْ الخَبَرِيَّةُ كَالعَشَرَةِ وَالمِائَةِ، وَالاسْتِفْهَامِيَّةُ المَجْرُورَةُ[1] كَالأَحَدَ عَشَرَ وَالمِائَةِ.

ولا يُمَيَّزُ الواحِدُ وَالاثْنَانِ، وَ«ثِنْتَا حَنْظَلٍ» ضَرُورَةٌ.

[معنى العدد لغةً واصطلاحاً]

وأقول: العددُ في أصل اللغة اسمٌ لِلشيء المَعدُود، كالقَبَضِ والنَّقَضِ والخَبَط، بمعنَى: المَقْبُوض والمَنقُوض والمَخْبُوط؛ بِدَليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[2] [المؤمنون: ١١٢]، والمرادُ بِه هنا الألفاظُ التي تُعَدُّ بها الأشياءُ.

والكلامُ عليها في مَوضِعَين:

أحدُهما: في حُكمِها في التذكيرِ والتأنيث.

والثاني: في حُكمِها بِالنِّسبة إلى التَّمييز.

[حكمُ الأعداد تذكيراً وتأنيثاً]

فأمَّا الأول فإنها فيه علَى ثلاثةِ أقسامٍ:

---

(1) لم يذكر حكمَ غير المجرورة لما سيُبيِّنه آخرَ الباب.

(2) أي: عدداً هو سنون، فالإضافة بيانيَّة.

القسمُ الأولُ: ما يُذكَّرُ مع المذكَّر ويُؤنَّثُ مع المؤنَّث دائِماً، كما هو القِياسُ، وذلك الواحدُ والاثْنانِ، تَقول في المذكَّر: واحِد، واثْنان، وفي المؤنث: واحدةٌ، واثْنَتان، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١]، ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

وكذلك ما كانَ مِن العَدد علَى صِيغةِ اسمِ الفاعِل[1] نحوُ: ثالِثٍ ورَابع وثالِثةٍ ورَابِعَةٍ، إلى عاشِر في المذكَّر وعاشِرَةٍ في المؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: هم ثلاثةٌ أو هؤلاءِ ثلاثةٌ، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] أي: والشهادةَ الخامِسَة.

القسم الثاني: ما يُؤنَّث مع المذكَّر ويُذكَّر مع المؤنث دائماً، وهو الثلاثةُ والتِّسعة وما بَينهما[2]؛ سواءٌ كانت مُركبةً مع العشرةِ، أو لا، تقولُ في غير المركبة: ثَلَاثةُ رِجالٍ، بالتاء، إلى تسعةِ رجال، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤١]، وتقول: ثَلاثُ نِسْوَةٍ، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ [مريم: ١٠]، وتقولُ في المُركَّبة: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً» بالتاءِ في ثلاثة، و«ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً» بحذفِ التاء من ثلاث، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾ [المدثر: ٣٠] أي: مَلَكاً، أو خازِناً.

القسمُ الثالث: ما فيه تَفصيلٌ، وهو العشرةُ؛ فإن كانتْ غيرَ مُركَّبة فهي كالتسعة والثلاثةِ وما بينهما: تُذكَّر مع المؤنَّث، وتُؤنَّثُ مع المذكَّر، وإنْ كانت مُركَّبةً جَرَت

---

(1) أي: مفرداً كان أو غيرَه.

(2) علةُ ذلك أنَّ الثلاثة وأخواتِها أسماء جماعات كزُمرة وأُمَّة وفِرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرَها، فاستُصحب الأصل مع المذكر لِتَقدُّم رتبته، وحُذفت مع المؤنث للفرق؛ ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء، والمؤنث ثقيل فحُذفت منه. وأما قوله تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ فعلى حذف مضاف إليه، أي: عشر حسنات أمثالها، أو اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث. «بلوغ الأرب» (ص٣٤٤-٣٤٥).

علَى القِياس؛ فذُكِّرتْ مع المذكر، وأُنِّثتْ مع المؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وتقولُ: «عِندي إحْدَى عَشْرَةَ امرأةً» و«أَحَدَ عَشَر رَجلاً».

[حكمُ الأعداد بالنسبةِ للتمييز]

وأما الثانِي ـ وهو التمييزُ ـ فَإنها فيه علَى أَقسامٍ خمسةٍ:

أحدُها: ما لا يَحتاج لِتمييز أصلاً، وهو الواحدُ والاثْنانِ، لا تقولُ: واحدُ رجل ولا اثنَا رَجُلَين(1)، وأمَّا قوله:

٢٣٩ـ .... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(١)

---

(١) ٢٣٩- هذه قطعةٌ من بيت من بحر الرجز أنشده أبو عمرو، وحكاه في «اللسان» مع أبيات من القطعة ونسَبها إلى امرأة من غير أن يُعيِّنها، وقد عيَّنها جماعة منهم السيرافي بأنها الشَّماء الهذلية، واستبعده البغدادي، وقد استَشهد بهذا البيت صاحبُ «المفصل» في المثنى وفي باب العدد، كما استَشهد به العلَّامةُ رضي الدين في «شرح الكافية»، والبيتُ بِكماله هكذا:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

اللغة: «خُصييه» الخُصْيان: من أعضاء التناسل، «التَّدلدُل» الترهُّل، «ظرف عجوز» وِعاء من جلد(*)، «ثنتا حنظل» تُريد: حَنظلتَين.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب، «خُصييه» خصيي: اسم (كأن)، منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، وضميرُ الغائب مضاف إليه، «من التدلدُل» جار ومجرور متعلق بـ(كأن)(**) لِما فيه من مَعنى التشبيه، «ظرف» خبر (كأن)، وظرف مضاف و«عجوز» مضافٌ إليه، «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «ثنتا» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مُلحق بالمثنى، وثِنتا مضاف و«حنظل» مُضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ثنتا حنظل» حيث ذكَر الثنتين مع المعدود، وليس ذلك مُستعمَلاً في=

---

(1) أي: لأن قولك: «رجل» يُفيد الجِنسية والوَحدة، وقولَك: «رجلان» يُفيد الجنسيةَ وشفعَ الواحد، فلا حاجةَ إلى الجمع بينهما. «الجوجري» (٢/ ٨٦١) و«بلوغ الأرب» (ص٣٤٧).

(*) وخصَّ العجوزَ لأنها لا تَستعمِل الطِّيبَ ولا تتزين للرجال، فيَكونَ في ظَرفها ما تتزيَّن به، ولَكنها تَدَّخر الحنظلَ ونحوَه مِن الأدوية. العيني (٤/ ١٩٩١).

(**) الأظهرُ تعلُّقه بحال محذوفة من (خُصيَيه).

فضرورةٌ(1).

والثاني: ما يَحتاجُ إلى تمييزٍ مَجموعٍ مَخفوضٍ، وهو الثلاثةُ والعشرةُ وما بَينهما، تقولُ: «عِنْدِي ثَلاثَةُ رِجالٍ» و«عَشْرُ نِسْوةٍ» وكذا ما بَينهما، ويُستثنَى مِن ذلك أن يكونَ التَّمييزُ كلمةَ «المائة»؛ فإنها يجبُ إفرادُها، تقولُ: «عِنْدِي ثَلاثُ مِائَةٍ»، ولا يَجوزُ «ثَلاثُ مِئَاتٍ» ولا «ثَلاثُ مِئِينَ» إلَّا في ضَرورةٍ(١).

والثالث: ما يَحتاجُ إلى تمييزٍ مُفرَد مَنصوبٍ، وهو الأَحَدَ عَشَرَ والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فليس ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييزاً، بل بدلٌ مِن ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾، والتمييزُ مَحذوفٌ، أي: اثنَتَيْ عشرةَ فِرقةً.

والرابع: ما يَحتاجُ إلى تمييزٍ مُفرَد مَخفوضٍ، وهو المائةُ والألفُ، تقولُ: «عِنْدِي مِائةُ رَجُلٍ، وأَلْفُ رَجُلٍ».

[تمييز «كم» الاستفهامية غير المجرورة]

ويَلتحِقُ بِالعَدد المنتصِبِ تَمييزُهُ تمييزُ «كم» الاستِفهامِيَّةِ، وهي(2) بِمعنى: أيّ عددٍ،

= العربية، وإنما المُستعمَل أن يُثنى المعدود؛ فيقال فيه: حَنظلتان؛ فافهَم ذلك؛ والله يُوفِّقك.

(١) ومِن ذلك قول الشاعر:

ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلمُ، والحمدُ لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مُباركاً فيه كما يُحبُّ ربنا ويَرضى، ربَّنا عليك توكَّلْنا، وإليك أنبْنا، وإليك المصيرُ.

(1) قال الشيخ زكريا (ص٣٤٨): من جهة ذكر تمييز ثنتين، ومن جهة عدم مطابقته لهما، وكان حقه إذ ميَّز أن يقول: ثِنتا حنظلتَين.

(2) هذا كالإشارة منه إلى سبب إلحاق كم الاستفهامية بباب العدد. وسيأتي مثلُه قريباً في كم الخبرية.

ولا يَكُون تمييزُها إلَّا مُفرَداً، تقولُ: «كم غُلَاماً عِنْدَكَ؟»، ولا يجوزُ «كَمْ غلماناً» خِلافاً لِلكوفِيّين.

[تمييز «كم» الخبريَّة]

ويَلتحِقُ بِالعدد المَخفُوض تمييزُه تمييزُ «كم» الخَبريَّة، وهي اسمٌ دالٌّ على عددٍ مَجهولِ الجِنس والمِقدار، يُسْتَعمَلُ لِلتكثير، ولهذا إنما يُستعمَلُ غالِباً في مَقامِ الافتخار والتَّعظِيم، ويَفتقِرُ إلى تمييزٍ يُبيِّنُ جِنْسَ المُراد به، ولكنَّه لا يكونُ إلَّا مخفوضاً كما ذكَرنا؛ ثم تارةً يَكون مَجموعاً كتَمييزِ الثَّلاثة والعَشرةِ وأخواتِهما، وتارةً يكونُ مُفرداً[1]، كتَمييز المائةِ والألف وما فَوقهما.

[تمييز «كم» الاستفهاميَّة المجرُورة]

والخامس: ما يَحتاجُ إلى تمييز مُفرَد مَنصوبٍ أو مخفوضٍ، وهو «كم» الاستِفهاميَّةُ، المجرورة، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟»؛ فالنصبُ على الأصلِ، والجرُّ بـ«مِن» مُضمَرةً، لا بِالإضافة، خِلافاً لِلزَّجاج.

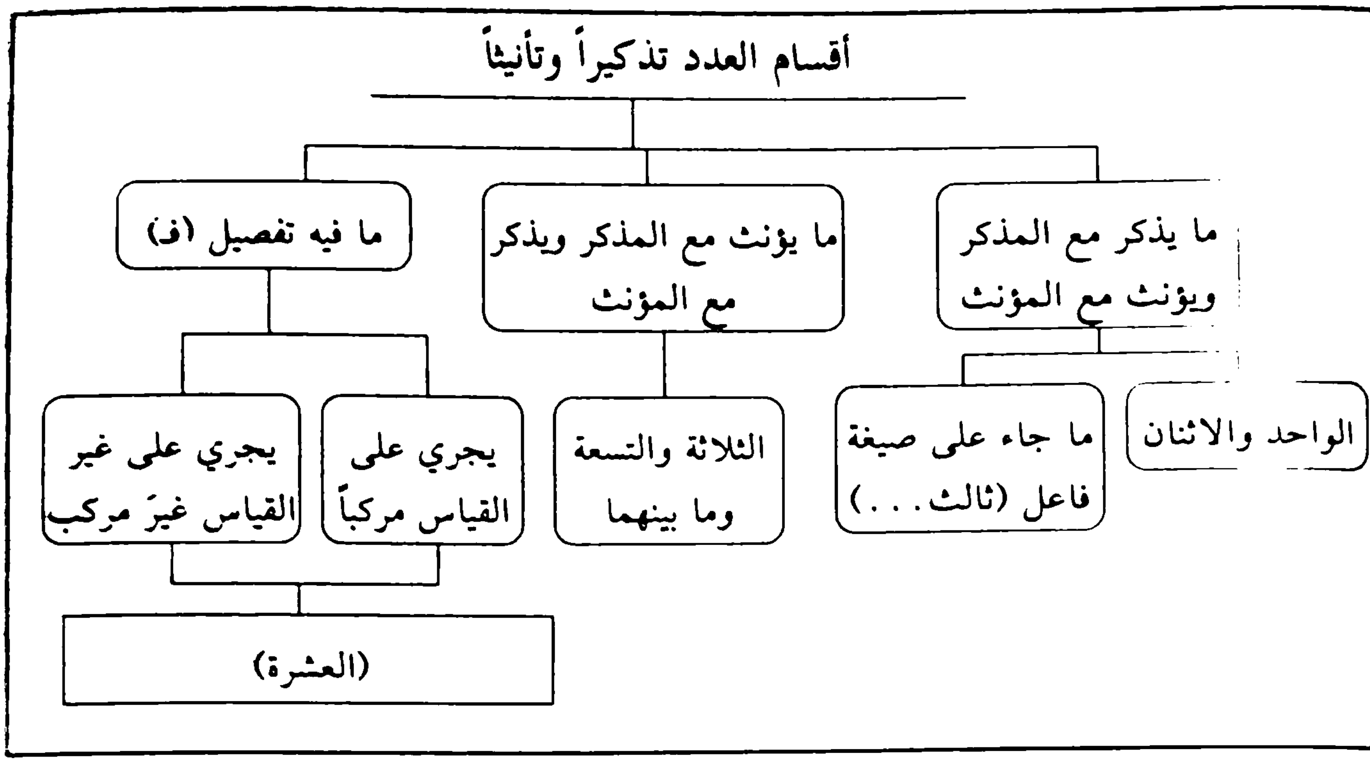
وإنما لم أذكُر في المقدِّمة أنَّ تمييزَ كم الاستِفهامِية[2] وتمييزَ الأحدَ عشرَ والتِّسعةِ والتسعين وما بَينهما منصوبٌ لأنَّني قد ذكَرتُه في باب التمييز؛ فَلِذلك اختَصرتُ إعادتَه[3] في هذا الموضِعِ مِنَ المُقدمة.

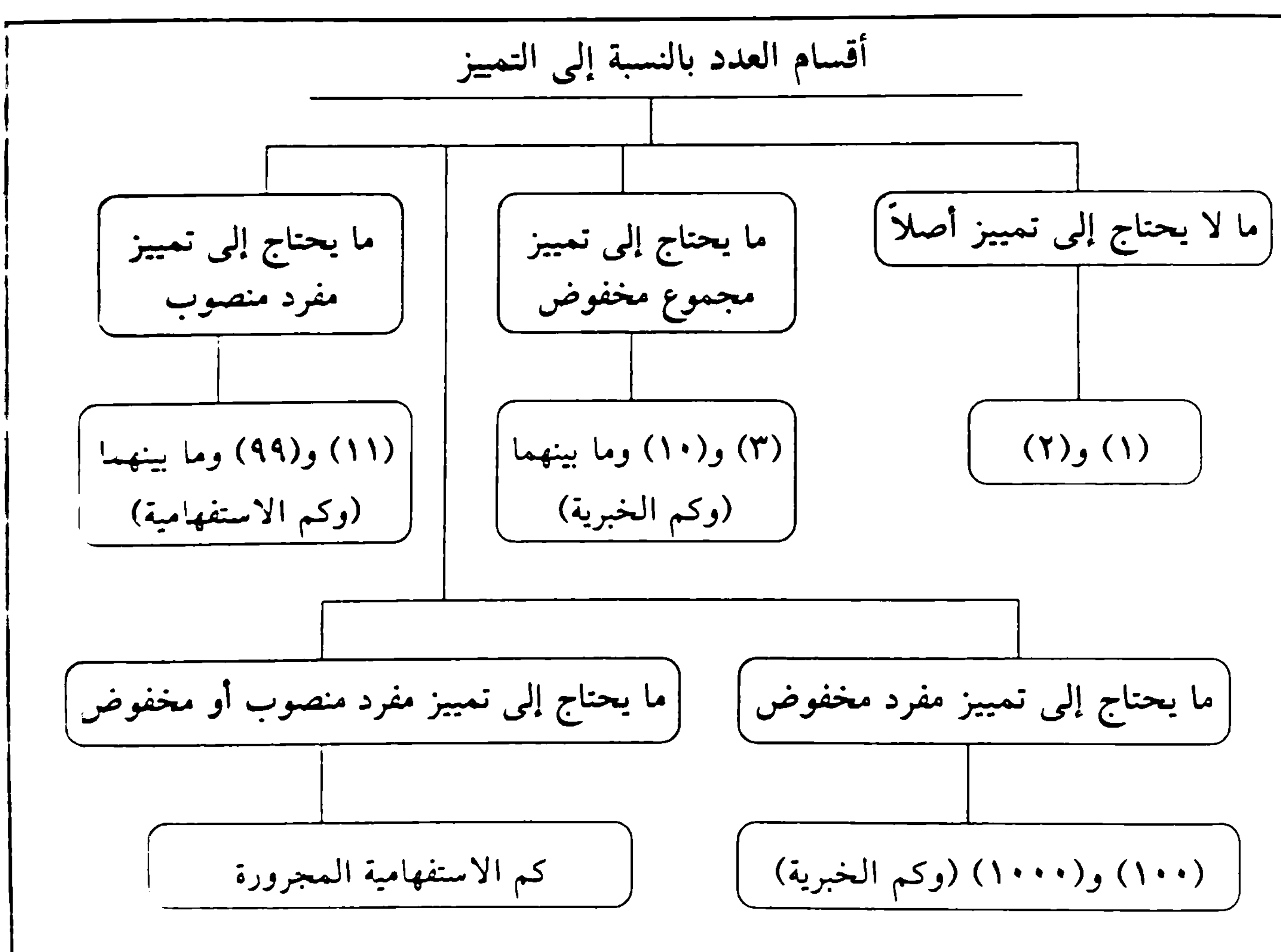
---

(1) وهو أكثرُ وأبلَغُ. «الجوجري» (٢/ ٨٦٠).

(2) أي: غير المجرورة كما يُعلم من الرجوع إلى المتن.

(3) يحتمل أن المراد: فلذا تركتُ إعادته، ويحتمل أن إعادتَه معمول لمحذوف أي: تاركاً إعادتَه، أو إعادته منصوب على نَزع الخافض، وفي العبارة حذفُ مضاف أي: بإعادته أي: بسبب ترك إعادته «العدوي» (٢/ ٣٠٢).


أقسام العدد تذكيراً وتأنيثاً
ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث
ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث
ما فيه تفصيل (ف)
الواحد والاثنان
ما جاء على صيغة فاعل (ثالث...)
الثلاثة والتسعة وما بينهما
يجري على القياس مركباً
يجري على غير القياس غيرَ مركب
(العشرة)


أقسام العدد بالنسبة إلى التميز
ما لا يحتاج إلى تمييز أصلاً
ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض
ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب
(١) و(٢)
(٣) و(١٠) وما بينهما (وكم الخبرية)
(١١) و(٩٩) وما بينهما (وكم الاستفهامية)
ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض
ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض
(١٠٠) و(١٠٠٠) (وكم الخبرية)
كم الاستفهامية المجرورة

[خاتمة الشرح]

والحمدُ لله على إحسانه، وقد أتيتُ على ما أردتُ إيرادَهُ في شرحِ هذه المُقدِّمة، ولله سُبحانه وتعالى الحمدُ والمِنَّةُ، وإياهُ أسألُ أن يَجعلَ ذلك لِوَجهه الكريم خالصاً مصرُوفاً، وعلى النَّفعِ به مَوقُوفاً، وأنْ يَغفِرَ لي خَطيئَتي يومَ الدين، وأن يُدْخِلَني بِرَحمتِه في عِباده الصالِحين، بِمَنِّهِ وكَرَمِه آمِين، والصلاةُ والسلام على سيِّدنا محمد، وعلى آلِه وصَحبِه أَجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالَمِين.

قال [المعتزُّ بالله تعالى وحدَه] أبو رجاء محمد محيي الدين ابن الشيخ عبد الحميد بن إبراهيم المنذري:

أحمد الله الذي يمنُّ على مَن يشاء من عِباده، وأُصلي وأسلِّم على سيد المرسَلين وإمامِ المتَّقين، سيدِنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبه وأحبابِه، وبعدُ؛ فقد تم ما أردتُ من التعليق على «**شرح شذور الذهب**» لابن هشام في مُنتصَف ليلة الخميس الخامس من شهر رمضانَ المعظم أحدِ شهور عام ١٣٥٥ من الهجرة النبوية، وأنا أسألُ الله أن يَجعلَه [خالصاً لِوجهه، وأن يُثيبَني عليه بمقدار ما عانيتُ فيه والناسُ نِيام، وأن يجعلَه] مُقرِّباً إليه، ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا﴾؛ ﴿رَبَّنَا... وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آلِه وصحبِه والعاملِين مِن أُمَّته، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

ثم إنني ـ بعد أن نفدت جميعُ نُسخه، وكثُر الإلحاحُ عليَّ لإعادة نشرِه ـ قد راجعتُه مرةً أخرى؛ فرأيتُ أن أزيدَ في تعليقاتي زياداتٍ أحببتُ ألا يغفلَ عنها طالبُ العلم، وقدَّرتُ أوَّلَ الأمر أن تكونَ هذه الزيادة قليلةً، ولكن مجال القول كان ذا سَعةٍ، فجال القلمُ جَوْلات صارت بها الزيادةُ [أكثرَ] من قَدرِ الأصل، [وسمَّيتُ شرحي هذا «**منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب**»]، وإني لَأرجو أن ينفعَ الله به، وأن يجعلَه لنا عِنده في ميزان الحسنات ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾.

اللهمَّ يا موفِّق الطائعينَ وفِّقنا لما تحبُّ وترضى، يا أرحمَ الراحمينَ.

وكان الفراغ من مراجعته وتدقيقه حادي عشر رمضان من سنة ١٤٣٩هـ، والحمد لله أولاً وآخراً.

فهرس الأبيات والشواهد الواردة في كتاب «شرح شذور الذهب»

لابن هشام الأنصاري

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

حرف الهمزة

٢٤- وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا ... جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ

٤٦- إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

٧٦- لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

٩٦- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ: لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

١٥٥- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ؟

١٥٩- وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

١٧٧ -إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

حرف الباء الموحدة

١١- فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنتَ أَهْلُهُ ... وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

٣٠- إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

٣١- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

٤٤- فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسَ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

٦٥ - رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

٧٣- فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ، وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ ... يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

٨٢- نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

١٢٤- وَمَـا لِـيَ إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـا لِـيَ إِلَّا مَـذْهَـبَ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

١٣٠- كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ حِـيـنَ قَـالَ الـوُشَـاةُ: هِـنْـدٌ غَـضُـوبُ

١٤٥- إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ يُـشِـيـبُ الـطِّـفْـلَ مِـنْ قَـبْـلِ الـمَـشِـيـبِ

١٥٧- لَـوْلَا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ مَـا كُـنْـتُ أُوثِـرُ إِتْـرَابـاً عَـلَـى تَـرَبِ

١٦٤- فَلَـمَّـا دَخَـلْـنَـاه أَضَـفْـنَـا ظُـهُـورَنَـا إِلَـى كُـلِّ حَـارِيٍّ جَـدِيـدٍ مُـشَـطَّـبِ

١٦٦- يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

١٧٩- زَعَمَتْنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّـمَـا الـشَّـيْـخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِـيـبَـا

١٨٨- أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَـقَـدْ تَـرَكْـتُـكَ ذَا مَـالٍ وَذَا نَـشَـبِ

٢٢٨- لَـكِـنَّـهُ شَـاقَـهُ أَنْ قِـيـلَ: ذَا رَجَـبٌ يَـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـه رَجَـبُ

٢٣٨- لَـمْ تَـتَـلَـفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِـئْـزَرِهَـا دَعْـدٌ وَلَـمْ تُـسْـقَ دَعْـدُ فِـي الـعُـلَـبِ

حرف التاء المثناة

٤٧- فَـسَـاغَ لِـيَ الـشَّـرَابُ وَكُـنْـتُ قَـبْـلاً أَكَـادُ أَغَـصُّ بِـالـمَـاءِ الـفُـرَاتِ

١٧٨- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً حَـتَّـى أَلَـمَّـتْ بَـنَـا يَـومـاً مُـلِـمَّـاتُ

١٨٧- وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى وَلَا مُـوجِـعَـاتِ الـقَـلْـبِ حَـتَّـى تَـوَلَّـتِ

١٩٢- هِيَ الخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطِّلَا كَـمَـا الـذِّئْـبُ يُـكْـنَـى أَبَـا جَـعْـدَةِ

حرف الحاء المهملة

٧٧- إِنَّ الـسَّـمَـاحَـةَ والـمُـروءَةَ ضُـمِّـنَـا قَـبْـراً بِـمَـرْوَ عَـلَـى الـطَّـرِيـقِ الـوَاضِـحِ

١٠٦- أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ كَـسَـاعٍ إِلَـى الـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلَاحِ

١٤٩- سَـأَتْـرُكُ مَـنْـزِلِـي لِـبَـنِـي تَـمِـيـمٍ وَأَلْـحَـقُ بِـالـحِـجَـازِ فَـأَسْـتَـرِيـحَـا

١٥٠- يَـا نَـاقُ سِـيـرِي عَـنَـقـاً فَـسِـيـحَـا إِلَـى سُـلَـيْـمَـانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحَـا

١٧٤- أَبَـتْ لِـي عِـفَّـتِـي وَأَبَـى بَـلَائِـي وَأَخْـذِي الـحَـمْـدَ بِـالـثَّـمَـنِ الـرَّبِـيـحِ

وَإِمْـسَـاكِـي عَـلَـى الـمَـكْـرُوهِ نَـفْـسِـي وَضَـرْبِـي هَـامَـةَ الـبَـطَـلِ الـمُـشِـيـحِ

وَقَـوْلِـي كُـلَّـمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ: مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَو تَـسْـتَـرِيـحِـي[1]

(١) وانظر هذا البيت وحده في مباحث اسم الفعل.

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

١٦- لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَـدَادٍ خَـطِـيـبٌ فَـوقَ أَعْـوادِ مِـنْـبَـرِ

٣٤- .... حَـذَارِ مِـنْ أَرْمَـاحِـنَـا حَـذَارِ

٣٩- مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْـهِـمَ يَـرْمِـي الـمُـسْـتَـجِـيـزَ الـمُـعَـوَّرَا

٤٠- أَلَـم تَـروْا إِرَمـاً وعَـاداً أَوْدَى بِـهَـا الـلَّـيْـلُ وَالـنَّـهَـارُ؟

وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

٤٨- وَنَحْنُ قَتَلْنا الأَسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

٥٧- إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ إِنَّ الـحَـدِيـثَ عَـنِ الأَحْـبَـابِ أَسْـمَـارُ

٦٠- اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَـبَـيْـنَـمـا الـعُـسْـرُ إِذْ دَارَتْ مَـيَـاسِـيـرُ

٦١- لِسَلْمَى بِذَاتِ الخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وأُخْرَى بِذاتِ الجِزْعِ آيَاتُهَا سطرُ

كَـأَنَّـهُـمَـا مِـلآنِ لَـمْ يَـتَـغَـيَّـرا وَقَـدْ مَـرَّ لِـلـدَّارَيْـن مِـنْ بَـعْـدِنَـا عَـصْـرُ

٧٠- نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَـانَ لِـمُـرْتَـاعٍ بِـهَـا وَزَرَا

٧٥- أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرَا بِـهِ وُقِـيـتُ الـشَّـرَّ مُـسْـتَـطِـيـرَا

٧٨- تَمَنَّى ابْنَتَايَ أن يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَـلْ أَنَـا إِلَّا مِـنْ رَبِـيـعَـةَ أَوْ مُـضَـرْ؟

٧٩- إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَـعْـدِي وَبَـعْـدَكِ فِـي الـدُّنْـيَـا لَـمَـغْـرُورُ

٨٣- رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَـأَعْـرَضْـنَ عَـنِّـي بِـالـخُـدُودِ الـنَّـوَاضِـرِ

٨٧- وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَـوْبِـي فَـأَنْـهَـضُ نَـهْـضَ الـشَّـارِبِ الـسَّـكِـرِ

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فَـصِـرْتُ أَمْـشِـي عَـلَـى أُخْـرَى مِـنَ الـشَّـجَـرِ

١٠٣- جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنِي أَيُّهَا العَبْـ ـدُ إِلـى الـعَـفْـوِ يَـا إِلَـهِـي فَـقِـيـرُ

١١٠- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَـمـا انْـتَـفَـضَ الـعُـصْـفُـورُ بَـلَّـلَـهُ الـقَـطْـرُ

١١٨- أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِي وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَـلـنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ؟

١٢٠- بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَه!

١٢٨- عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَـهُ كُـلَّ يَـوْمٍ فِـي خَـلِـيـقَـتِـهِ أَمْـرُ

١٣٤- أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُـلْـمُ الـجَـارِ إِذْلَالُ الـمُـجِـيـرِ

١٣٩- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَـوفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

حرف السين المهملة

حرف الضاد المعجمة

(١) وانظره أيضاً في مباحث تابع المنادى.

حرف العين المهملة

٢٥- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا	وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟
٢٨- تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعَا	وَلَكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ
٣٢- لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً	اِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
٣٧- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي	إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ
٥٨- وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ	وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ؟
٦٢- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا؟	نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا
٦٣- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ	قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَم يُطَعْ
٨٤- خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ
٨٦- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ
١٢١- يَا سَيِّداً مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ	مُوطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ
١٢٣- تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي	بِكُلِّ الَّذي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ
١٢٧- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا
١٣٢- سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا	وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا
١٤٣- فَقالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحتَ مَانِحاً	لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَ؟
١٥٢- يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا	قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا
٢١٦- جَازَيْتُمُونِي بِالوِصَالِ قَطِيعَةً	شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُم وَصَنِيعِي
٢١٩- أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوتِ عَنِّي	وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا؟
٢٢٧- بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ	ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ
٢٣٠- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا
٢٣٣- ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا	وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

حرف الغين المعجمة

١٠٧- أَخَاكَ الَّذي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ	يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وَإِنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً	فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ وَالوَشْيِ أَنْ يُصْغِي

حرف الفاء

٩٠- بَنِي غُدَانَةَ مَا إن أَنْتُمُ ذَهَبٌ	وَلَا صَرِيفٌ، ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ
٩١- وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عارِفُ
١٥٦- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

حرف القاف

٣- أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ	فَلَمَّا تولَّتْ كادتِ النَّفسُ تَزْهَقُ
٥٢- ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ:	يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي
٦٩- عَدَسْ، مَا لِعبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ	نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
٨٩- وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ	نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ[1]
١٢٩- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا
١٤٨- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ؟	وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ؟
٢٠٠- أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ	قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ
٢١٠- تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها	بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
٢١١-	دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

حرف الكاف

١٩- سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى البَهَاءِ، وَصِفْ لَهُ	شَوْقِي إِلَيْه، وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ
أَبَداً يُحَرِّكُنِي إِلَيْه تَشَوُّقِي	جِسْمِي بِه مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لكِنْ نَحُلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي	أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ
٣٥- تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا	أما ترى المَوتَ لدى أوراكِهَا؟
٣٦- هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا:	حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ	فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالفِعلُ مُبْكِي
١٨٢- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أبا خَالِدٍ	وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا
٢١٧- يَا أَيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا	إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

---

(١) وانظره أيضاً في باب المنصوبات.

حرف اللام

٢- مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ
٥- إذا قُلْتُ: هَاتِي نَوِّلِينِي تَمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ
٦- أَيَا جَارتَا ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي
٧- لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ(١)
٩- لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلَامِ أَصِيلَا
إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفُؤادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيلَا
١٢- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا
٢٠- وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالَا
٢٣- يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا
٤٥- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ
٤٩- وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ
٥٠- مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ
٥٩- أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا
٦٤- لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُور فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ
٦٦- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ
٦٨- وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟
٧٢- أَيُّهَذَانِ كُلَا زَادَيْكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ
١٠٠- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
١٠١- فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلا واغِلِ
١٠٥- نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ
١٠٨- وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَال

---

(١) وانظره أيضاً في باب الحال.

١٠٩- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَت لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

١١٢- لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

١٢٢- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

١٣٣- فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي ... وَفِي الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

١٤٤- لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

١٦٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

١٦٢- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

١٧٠- خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا ... أَخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

١٩٠- أستغفرُ اللهَ ذَنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبادِ إِليه الوَجْهُ والعَمَلُ

١٩١- وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ والبُكَى ... فَقُلْتُ: البُكَى أَشفى إِذَنْ لِغَلِيلِي

٢٠١- ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

٢٠٢- القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلا ... خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونَائِلَا

٢٠٣- مَا رَاعِ الخِلَّانُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ ... بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيلَ خَلِيلَا

٢٠٤- أَنَاوِ رِجَالُك قَتْلَ امْرِئٍ ... مِنَ العِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلَّا؟

٢٠٥- كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا ... فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

٢٠٧- أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... ولَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

٢١٢- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

٢٢٣- ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً ... وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالَا

٢٣٤- بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا

٢٣٩- كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

حرف الميم

١- الخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي ... وَالسَّيْفُ والرُّمْحُ وَالقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ

١٠- أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا ... إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فَأَيقَنْتُ أن الطَّرْفَ قَدْ قَالَ: مَرْحَباً ... وَأَهْلاً وسَهْلاً بِالحَبِيبِ المُتَيَّمِ

(١) وانظره أيضاً في نواصب المضارع.
(٢) وانظره أيضاً في باب البدل.

١٧٣- فَطَلَّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ
١٧٥- وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ
١٧٦- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أقَامَ وَلَا هَضْمَا
١٨٥- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا
١٩٦- وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ
١٩٧- مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟
١٩٨- أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحتُومَا؟
٢١٣- شَتَّانَ هَذَا والعِنَاقُ والنَّوْم والمَشْرَبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْم
٢١٥- لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأغَرِّ ابنِ حَاتِمِ
٢١٨- أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ
٢٢١- فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ
٢٢٥- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا
٢٣٢- أوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ
٢٣٦- ونَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

حرف النون

٤- نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّهْ دارُ الأمَانِ والمُنَى والمِنَّهْ
٨- قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قلتُ: صحيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
١٣- إنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ
٢٢- نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
٢٦- تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِن سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ
٢٩- يُحْشَرُ النَاسُ لا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إلَّا وَقَدْ عَنَتْهُم شُؤونُ
٥٤- يا طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الجِنَانُ وبُوِّئْتَ المَهَا العِينَا
٥٥- يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أبَداً وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ: آمِينَا
٨٥- أقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

٩٣- أنكَرْتُهَا بَعْدَ أعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا — لا الدَّارُ داراً ولا الجِيرانُ جِيرانَا
١٠٤- إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لأبٍ — عَنْهُ، وَلَا هُوَ بِالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
١١١- صَدَدْتِ الكَأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرٍو — وَكانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا
١١٦- إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوماً — وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا
١٢٦- إنْ يَقُلْ: هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ — فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ وكَانَا
١٣٥- لَمَّا تَبَيَّن مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ — أنشَأتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا
١٣٦- إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ — إلَّا عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ
١٤١- وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ — كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ
١٥١- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أعْدِلَ عَنْ — سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
١٥٣- ألَا رَسُولَ لَنا مِنْها فَيُخْبِرَنَا — مَا بُعْدُ غَايَتِنا مِنْ رَأسِ مُجْرانَا
١٥٤- فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى — لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
١٦٥- أبِالمَوتِ الَّذي لَا بُدَّ أَنِّي — مُلَاقٍ لَا أبَاكِ تُخَوِّفِينِي
١٧١- حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ — نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأزْمَانِ
١٩٣- .... — وَكِتْمَانُها تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانِ
١٩٥- دَعَتْنِي أخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَم أكُنْ — أخَاهَا وَلَمْ أرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ
١٩٩- أُجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ — لَعَمْرُ أبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا؟
٢٠٦- لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي — لِيَ أمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟
٢٢٢- مَا رَأيتُ امرأً أحَبَّ إلَيهِ الـ — بَذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ

حرف الهاء

١٥- إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا — قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا
٢٧- ألَمْ تَرَيَا أنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي — وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالموتُ دُونُها؟
١١٥- عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بارداً — حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

حرف الواو

٢٣٥- لا تَقْلُوَاهَا وادْلُوَاهَا دَلْوَا — إنَّ مَعَ اليَوْمِ أخَاهُ غَدْوَا

حرف الياء

٥١- أَيَـا رَاكِـبـاً إِمَّـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّـغَـنْ نَـدَامَـايَ مِـنْ نَـجْـرَانَ أَنْ لَا تَـلَاقِـيَـا

٨٨- هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهوَى فَلَجَّ، كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا[1]

٩٢- تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[2]

٩٤- إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ بَاقِيَا

(١) وانظره أيضاً في باب خبر كاد وأخواتها.
(٢) وانظره أيضاً في باب المنصوبات.

[illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

فهرس المحتويات